

مُخَفِّةُ الْمِجْتَاجِ

بِشْرَحِ الْمِجْتَاجِ

تَأَلَّفَتْ الْعَلَّامَةُ الْفَقِيهَ

شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ

(٩٠٩ - ٩٧٤ هـ)

عُتِمَ بِهِ

أَنُورُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الشَّيْخِي الدَّاعِي

طبعة فريدة متميزة مغالطة على أكثر من أربعين صفحة ومترجمة بمحاسبة العقول الكريمة
وتعليقات وتحريرات طهارة فاضلة والإشارة إلى الفصول الرابع بين الأسياخ
وتحريج الأعراب والآثار والأخبار والأقوال وذكر الفاظ الأعراب المشار إليها في الشرح
وربط إشارات بمقدمة الكسرة بعضها ببعض

المجلد الثاني

باب صلاة الصلوة - فصل فيما تذكرك به الجمعة

دار الضيافة

للإسلام والعلوم
الشرعية

دار الضيافة

للإسلام والعلوم
الشرعية

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى

٢٠٢٠ م

دار الضيعة

جميع الحقوق محفوظة

دار الضيعة



دار الضيعة

DAR ALDEYYA

For Typing & Publishing

دار الضيعة

للطباعة والنشر

بغداد

الطبعة الأولى

٢٠٢٠ م

دار الضيعة

جميع الحقوق محفوظة

www.daraldeyya.net
info@daraldeyya.net

Dar.aldeyya2@yahoo.com
Abdu20291@yahoo.com

الموزعون المعتمدون

دار الضيعة للنشر والتوزيع - حولي	شمالاكن: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
جمهورية مصر العربية	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
دار الضيعة للنشر والتوزيع - القاهرة	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
المملكة العربية السعودية	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
مكتبة الرشيد - الرياض	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
دار الضيعة للنشر والتوزيع - الرياض	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
دار الفؤاد للنشر والتوزيع - جدة	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
مكتبة الشبي - الدمام	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
المملكة العربية	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
دار الريادة الحديثة - الدار البيضاء	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
الجمهورية التركية	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
مكتبة الأركان - إسطنبول	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
جمهورية العراق	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
مكتبة شفاء الإسلام	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
الجمهورية اللبنانية	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
دار الضيعة - بيروت	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
الجمهورية العربية السورية	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
دار الضيعة - دمشق	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
الجمهورية السودانية	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
مكتبة خروقة الدنيا - الخرطوم	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
المملكة الأردنية	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
دار الفؤاد - عمان	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
دار محمد بن عبد الله للنشر والتوزيع - جدة	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
الجمهورية اللبنانية	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
مكتبة كوكب المعرفة - بيروت	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
دولة ليبيا	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
مكتبة الوحدة - طرابلس	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩
شارع هادي بن الحسن	هاتف: ٢٢٦٨٤٢٨٠	هاتف: ٩٩٩٩٩٩٩

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو نسخه أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استخراج الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالانتهاك منه أو توزيعه إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي من الناشر.

مُحَقَّقَاتُ الْمَحْتَجَّاجِ

بِشْرَحِ الْمُنْتَهَاجِ

تَأَلَّفَ الْعَلَامَةُ الْفَقِيهُ

شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْهَيْثَمِيُّ الشَّافِعِيُّ
(٩٠٩ - ٩٧٤ هـ)

الرَّكَوَانِي

عَنْهُ

أَنُورُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الشَّيْخِيُّ الدَّاعِشَتَانِيُّ

طبعة فريدة مستنيرة معادلة على أكثر من أربعين نسخة ومزينة بمواشيه العترة الفقهية حمزة المكي
ومعاليقات وتصديرات علماء داعستان والإشارة إلى المؤلف الراجع بين الأسياخ
ومخرج الأعراب والآثار والأخبار والأقوال وذكر ألقاب الأعراب المشار إليها في البحث
وربط إحصاءات التحفة الكسيرة بعضها ببعض

المُجَلَّدُ الثَّانِي

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ - فَصْلُ فِيمَا تُذَكَّرُ بِهِ الْجُمُعَةُ

دَارُ الضِّيَاءِ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ
الْقَوِيَّةِ

دَارُ ابْنِ الْإِبْرَاهِيمِ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ
وَالْفَتْاهِ



124

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

(باب صفة الصلاة)

أي : كَيْفِيَّتُهَا الْمَشْتَمِلَةُ عَلَى فُرُضٍ دَاخِلٍ فِي مَا هِيَ بِهَا وَتُسَمَّى رُكْنًا ، وَخَارِجَ عَنْهَا^(١) وَتُسَمَّى شَرْطًا ، وَهُوَ : مَا قَارَنَ كُلَّ مُعْتَبَرٍ سِوَاهُ^(٢) .
ومقارنة الظاهر للستر مثلاً موجودة حالة الصلاة ؛ فلا تَرُدُّ^(٣) ، خلافاً لِمَنْ زَعَمَهُ .
ويأتي له تعريف آخر^(٤) ، لكن ذلك باعتبار رسمه الأظهر ، وهذا باعتبار خاصيته المقصودة منه ، وهي^(٥) مقارنته لسائر معتبراتها ، فكأنه المقوم^(٦) لها .
ومرَّ في الاستقبال أنه في نحو القيام بالصدر^(٧) ، ونحو السجود بمُعْظَمِ البدن^(٨) .

وعلى سنة^(٩) ، وهي إمَّا تُجَبَّرُ^(١٠) بالسجود وتُسَمَّى بعضاً ؛ لأنها لَنَا نَأْكُذُّثُ

- (١) قوله : (وخارج ...) إلخ الأولى : (أو) . (ش : ٢ / ٢) .
- (٢) قوله : (على فرض داخل ...) إلخ ، قيل : والتحقيق : أن الشرط : ما يعتبر في صحتها متقدماً عليها ومستقبلاً فيها ، والركن : ما تركبت منه ، مع اشتراكهما في أن كلا منهما لا بد منه . وعلى هذا يكون الركن والشرط خاصين تحت أعم وهو الواجب ، ويمكن استحضار الصلاة دون شروطها ، ولا يمكن تصوُّر حقيقتها إلا بتصور جميع أجزائها . كمردي .
- (٣) أي : الطهارة على جميع تعريف الشرط . (ش : ٢ / ٢) .
- (٤) أي : في الباب الآتي . (ش : ٣ / ٢) .
- (٥) أي : الخاصة المقصودة . هامش (١) .
- (٦) والمقوم : المحصل . كمردي .
- (٧) قوله : (في نحو القيام بالصدر ...) إلخ جواب من قال : الاستقبال ليس مقارناً بالسجود والركوع ، فكيف يصح التعريف بالمقارنة لجميع المعتمرات ؟ كمردي .
- (٨) ش (٨٨٧ / ١) .
- (٩) قوله : (وعلى سنة) عطف على قوله : (على فرض) . هامش (ك) .
- (١٠) وفي (ب) و (ت) : (وهي ما تجبر) .

أركانها ثلاثة عشر :

بالجبر . . أشبهت البعض الحقيقي^(١) ، وهو الأول^(٢) ، أو لا تُجبر به وتسمى هيئة .

وقد شبهت الصلاة بالإنسان ؛ فالركن كراسه ، والشرط كحياته ، والبعض كعضوه ، والهيئة كشعره .

(أركانها^(٣) ثلاثة عشر) بناء على أن الطمأنينة في محالها الأربعة^(٤) صفة تابعة للركن ، ويُؤكده ما يأتي في بحث التقدم والتأخر على الإمام^(٥) .

وفي « الروضة » : سبعة عشر^(٦) ؛ بناء على أنها ركن مستقل أي : بالنسبة للعد ، لا للحكم في نحو التقدم المذكور^(٧) .

فالحلف لفظي^(٨) ، كذا أُطبقوا عليه ، وليس كذلك ، بل هو معنوي ؛ إذ من الواضح أنه لو شك في السجود في طمأنينة الاعتدال مثلاً ، فإن جعلها تابعة . لم يؤثر شكّه ؛ كما لو شك في بعض حروف (الفاتحة) بعد فراغها ، أو

(١) قوله : (أشبهت البعض الحقيقي) أي : البعض الحقيقي للشيء المركب من الأجزاء كركبي .

(٢) قوله : (وهو الأول) أي : البعض الحقيقي المركب هو : البعض الأول في التركيب ، وهو يجبر بالبعض الثاني ويستكمل به . كركبي . وفي هامش (ع) : (يتكفل) بدل (يستكمل) . وقال الشرواني (٣ / ٢) : (قوله : الأول أي : الركن) .

(٣) الإضافة بيانية إن رجع الضمير إلى (الصلاة) ، وبمعنى (من) (التعبضية إن رجع الضمير إلى (صفة) . شرح المفروض (ص : ١٠٠) .

(٤) وهي : الركوع ، والاعتدال ، والسجود ، والجلوس بين السجدين . (ش : ٢ / ٢) .

(٥) قوله : (في بحث التقدم . .) إلخ أي : بركن أو أكثر . كركبي .

(٦) روضة الطالبين (١ / ٣٣١) .

(٧) وقوله : (في نحو التقدم المذكور) أي : لا يحكم في التقدم والتأخر على الإمام بركن أو أكثر على أن الطمأنينة ركن اتفاقاً . كركبي .

(٨) قوله : (فالحلف لفظي) أي : الاختلاف في اللفظ ؛ أي : النسبة دون المعنى ؛ لأن الطمأنينة لا يذ منها ، لكن هل تسمى ركناً أو صفة تابعة ؟ كركبي . وفي (ح) (و س) : (فالحلف لفظي) .

مقصودة.. لزمه العود للاعتدال فوراً ، كما لو شك في أصل قراءة (الفاتحة) بعد الركوع . فإنه يعود إليها ، كما يأتي^(١) .

فإن قلت : المفترز في كلامهم هو الثاني^(٢) .. قلت : فيبطل قول من قال^(٣) : إن الاستقلال إنما هو بالنسبة للمعد لا للحكم .

فإن قلت : فما وجه الجمع بين جعلها مستقلة في مسألتنا^(٤) ، ونابعة في التقدم والتأخر ؟ قلت : يؤجّه ذلك بأن قاعدة البناء على اليقين^(٥) في الصلاة ترجّح التسوية بين النابع والمقصود ، بخلاف التقدم والتأخر^(٦) لأنهما منوطان بالأمور الحسية التي يظهر بها فحش المخالفة ، والطمأنينة ليست كذلك ، فتأمل .

ويُتَرَفَّقُ بينها^(٧) وبين بعض حروف (الفاتحة) بأنه ثمّ يتقرّن أصل القراءة والأصل مضيئها على الصيغة ، وهنا شك في أصل الطمأنينة ، فلا أصل يُستند إليه .

وقدّ الصارف^(٨) شرط^(٩) للاعتداد بالركن .

(١) في (ص: ١٥٣) .

(٢) قوله : (هو الثاني) وهو قوله : (أو مقصودة .. لزمه العود) . كردي .

(٣) وقوله : (يبطل قول من قال) إنما قال : (من قال) لأن هذا غير الذي سبق : لأنه مقيد وهذا مطلق ، لأنه الذي يصلح أن يكون دليلاً للمخالفة اللفظي . والحاصل : لنا بطل دليله .. بطل دعوى . كردي .

(٤) وقوله : (في مسألتنا) أي : مسألة الشك . كردي .

(٥) أي : وطرح المشكوك فيه . (ش : ٢/٢) .

(٦) يعني : واعتبرا فيهما ترك العمل بموجب تلك القاعدة ، لأنها ... إلخ . (ش : ٢/٢) .

(٧) أي : بين الطمأنينة . هامش (ح) .

(٨) جواب متاخر على حصر الأركان في الثلاثة عشر . (ش : ٣/١) .

(٩) وقوله : (وقدّ الصارف شرط) لا ركن مستقل . كردي .

النِّية

والولاء يأتي بيانه والخلاف فيه^(١) في الثالث عشر^(٢).

قيل : وبقياس عدّ الفاعل ركناً في نحو الصوم والبيع تكون الجملة أربعة عشر أو ثمانية عشر^(٣) . انتهى

وفد يجاب بأن جعل الفاعل^(٤) ركناً في البيع خلاف التحقيق ، فلم ينظروا إليه هنا .

فلان قلت : قياس عدّ شرطاً ثم : عدّ شرطاً هنا ولم يقولوا به . . قلت : الشرط ثم غيره هنا^(٥) ؛ كما هو واضح .

وأما جملة ركناً في الصوم . فهو لأن ماهيته لا وجود لها في الخارج^(٦) ، وإنما تتعقل بتعقل^(٧) الفاعل ، فجعل ركناً ؛ لتكون تابعة له^(٨) ، بخلاف نحو الصلاة توجد خارجاً^(٩) فلم يحتاج للنظر لفاعلها .

أحدها : (النية) لثمرة في (الوضوء)^(١٠) ، وقيل : إنها شرط ؛ لأنها قصد

(١) وقوله : (والخلاف فيه) أي : في أنه هل [حراركن أولاً ٤ محرمي .

(٢) في (ص : ١٥٢-١٥٣) .

(٣) قوله : (أربعة عشر) أي : بناء على أن الطمأنينة في محاتها الأربعة صفة تابعة . وقوله :

(ثمانية عشر) أي : بناء على أنها ركن مستقل . (ش : ٢ / ٢) .

(٤) أي : العاقلين . مامنى (أ) .

(٥) قوله : (ثم) أي : في البيع ، وقوله : (هنا) أي : في الصلاة .

(٦) رده الشهاب . ابن قاسم . بأن ماهية الصوم : الإمساك المخصوص ؛ بمعنى : كفت النفس على

الرجح المخصوص ، وهو فعل ؛ كما صرحوا به في الأصول . انتهى ، وأقول : الظاهر : أن

المراد من كلام الشارح . أن صورة الصلاة تشاهد ، بخلاف صورة الصوم . (رشدي :

٢٥٠ / ١) .

(٧) وفي (ت) : (وإنما تعقل بتعقل) .

(٨) أي : لتكون التابعة تابعة للفاعل .

(٩) أي : من القوى المبركة ، ومن ثم كانت القراءة فيها مسموعة والأفعال مشاهدة . ع ش .

(ش : ٢ / ٢) .

(١٠) أي : من قوله : إنما الأفعال بالنيات . (ش : ٢ / ٢) .

فَإِنْ صَلَّى قَرْضَاً . وَجِبَ قَصْدُ قِيلِهِ

الفعل وهو خارج عنه^(١) ، وَجِبَابٌ بَأَنَّهُ بِشَمَامِ التَّكْبِيرِ يَتَّبِعُ دُخُولَهُ لَهَا مِنْ أَوَّلِهِ .
قِيلَ : وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ : أَنَّهُ لَوْ افْتَحَهَا^(٢) مَعَ مُقَارِنَةِ مُفْسِدٍ ١ كَخَبَثٍ قَرَأَ^(٣)
قَبْلَ تَعَامُهَا . . لَمْ تَصِحَّ عَلَى الرُّكْنِيَّةِ ، بِخِلَافِ الشَّرْطِيَّةِ .
وَفِيهِ نَظَرٌ ٢ لِأَنَّهُ إِنْ أُرِيدَ بِافْتِحَاجِهَا مَا يَسْبِقُ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ . . فَهُوَ غَيْرُ رُكْنٍ
وَلَا شَرْطٍ ، أَوْ مَا يُقَارِنُهَا^(٤) . . ضَرَّ عَلَيْهِمَا^(٥) ؛ لِمُقَارِنَتِهِ^(٦) الْبَعْضُ التَّكْبِيرَةَ^(٧) .
(فَإِنْ صَلَّى قَرْضَاً) أَي : أَرَادَ صَلَاتَهُ (. . وَجِبَ قَصْدُ فَعْلِهِ) مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ
صَلَاةً^(٨) ؛ لِيَسْتَمَرَ عَنْ بَقِيَّةِ الْأَفْعَالِ^(٩) ، فَلَا يَكْفِي إِحْضَارُهَا^(١٠) فِي الذِّهْنِ مَعَ
الْغَفْلَةِ عَنْ خُصُوصِ الْفَعْلِ^(١١) ؛ لِأَنَّهُ الْمَطْلُوبُ .

- (١) أَي : وَقَصْدُ الْفَعْلِ خَارِجٌ مِنْ ذَلِكَ الْفَعْلِ . (ش : ٤ / ٢) .
- (٢) أَي : الْبَتَّةُ . (ش : ٤ / ٢) . وَفِي (خ) وَ (م) : (أَنَّهَا لَوْ افْتَحَهَا) .
- (٣) أَي : الْمَفْسِدُ . (ش : ٤ / ٢) .
- (٤) أَي : يُقَارَنُ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ . هَامِش (خ) .
- (٥) أَي : عَلَى قَوْلِي الشَّرْطِ وَالرُّكْنِ . (ش : ٤ / ٢) .
- (٦) أَي : الْمَفْسِدُ . (ش : ٥ / ٢) .
- (٧) رَاجِعٌ إِلَى الْمَثَلِ النَّضَاجِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاحِ ، مَسْأَلَةٌ (٢٠٤) .
- (٨) أَي : لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ قَرْضَاً ؛ لِذَلِكَ مَا يَأْتِي . سَمِ : أَي : مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : (وَالْأَصَحُّ :
وَجُوبٌ . . .) إلخ . (ش : ٥ / ١) .
- (٩) قَوْلُهُ : (لِيَسْتَمَرَ) الْأَوَّلَى : الثَّانِيَةُ ؛ كَمَا فِي « النَّهَابَةِ » وَ « الْمَعْنَى » وَغَيْرِهِمَا . عِبَارَةُ شَيْخِنَا :
وَأَمَّا اشْتَرَاطُ قَصْدِ فَعْلِهَا ؛ لِيَسْتَمَرَ عَنْ سَائِرِ الْأَفْعَالِ . انْتَهَى . (ش : ٥ / ١) . وَقَوْلُهُ : (مِنْ
بَقِيَّةِ الْأَفْعَالِ) أَي : الَّتِي لَا تَحْتَاجُ إِلَى تَبَتُّلٍ أَوْ لَبَتَةٍ غَيْرِ الصَّلَاةِ . رَاجِعٌ إِلَى حَاشِيَةِ الْقَلْبِيِّينَ ؛
(٢٠٧ / ١) .

- (١٠) أَي : الصَّلَاةُ . (ش : ٥ / ٢) .
- (١١) قَوْلُهُ : (مَعَ الْغَفْلَةِ عَنْ خُصُوصِ الْفَعْلِ) وَهُوَ كَوْنُ الْفَعْلِ صَلَاةً ، قَالَ فِي « الْإِحْيَاءِ » : « وَالْبَتَّةُ
هِيَ : أَنْ يَتَوَيَّ فِي الظُّهْرِ مَثَلًا وَيَقُولُ بِقَلْبِهِ : أُرْوَدِي قَرِيبَةَ الظُّهْرِ اللَّهُ ؛ لِيَجِزَّهَا بِقَوْلِهِ : (أُرْوَدِي)
عَنِ الْقَضَاءِ ، وَبِذَا الْفَرْضِيَّةِ) عَنِ التَّمَلُّلِ ، وَبِذَا الظُّهْرِ) عَنِ الْعَصْرِ وَغَيْرِهِ . وَلَكِنْ مَعْنَاهِي هَذِهِ
الْأَلْفَافُ حَاشِرَةٌ فِي قَلْبِهِ ؛ فَإِنَّهُ الْبَتَّةُ ، وَالْأَلْفَافُ مَذْكُورَاتٌ وَأَسْبَابٌ لِحَضَرِهَا . كَرْدِي .

وتُعَيَّنُ .

وهي هنا^(١) ما عدا النية ، والآ . . . لزِمَ التسلسل^(٢) ، بل ومعها ؛ لجواز تعلّقها بنفسها أيضاً ؛ كالعلم بتعلّق غيره مع نفسه^(٣) .

ونظيره : الشاءُ من أربعين تُركّي نفسها وغيرها .

على أنّ لك أن تَمْنَعَ ورودَ أصلِ السؤال^(٤) ؛ بأن كل ركن غيرها لا يَخْتِاجُ لنية له بخصوصه ، فهي كذلك ، وتعلّقها بالمجموع من حيث هو مجموع لا يقتضي تعلّقها بكل فرد فرد من أجزائه .

(و) وَجِبَ (تعيّن) من ظهر أو غيره ؛ لِيَتَمَيَّزَ عن غيره ، فلا تكفي نية فرضي الوقت .

فيل : الأصوب : (فعلها وتعيّن)^(٥) لأنه يُلْزَمُ من إعادة الضمير^(٦) على (فرغاً) إلغاء قوله : (والأصح : وجوب نية الفرضية) لأنه بمعناه . انتهى

وليس بسديد ؛ إذ ضمير (تعيّن) يَرْجِعُ للفعل ؛ كما هو واضح ، وضمير (فعله) يَرْجِعُ له^(٧) من حيث كونه صلاة ؛ كما قرّره^(٨) ، وقرينه قوله : (والأصح . . .) إلى آخره ، فلم يُلْزَمَ ما ذُكِرَ أصلاً ؛ على أنه لو رَجَعَ ضميرُ

(١) قوله : (وهي) أي : الصلاة (هنا) أي : في النية لا في نحو قولك : الصلاة واجبة ، أو : الصلاة أفعال وأعمال ، فالمراد بها : ما يشمل النية ، حُفَظَ ، (ش : ٥ / ٢) .

(٢) عبارة معني المحتاج ؛ (٣١١ / ١) : (لأنها لا تُتْرَى ، للزوم التسلسل في ذلك) .

(٣) فإنه يعلم بعلمه أنّ له علماً ، راجع حاشية الجير من على الخطيب ؛ (٤ / ٣) .

(٤) أي : على كونها دكناً بأنها لو كانت داخلية في الصلاة . . . لافتضرت إلى نية أخرى فيسلسل . (ش : ٥ / ٢) .

(٥) قوله : (فعلها وتعيّن) ليعود الضمير إلى الصلاة ، كمودي .

(٦) أي : الذي في المتن . (ش : ٦ / ٢) .

(٧) أي : للفرض ، هامش (١) .

(٨) أي : في حل المتن . (ش : ٦ / ٢) .

و لأصحح وخوفتة، حرمة

(وعده) نفرض لم يلزم ذلك أيضاً^(١) ، إذ لا يلزم من قصد تصحيحه من غير قصد
إدراكه هو لفعل قصد نفرض بخصوصه ، وسلبه دافئة لا تقتضي فيها باللوام
تية لا يدعي اعتبار نوعين هما ما يأتي ، أنه قد تأتي المصير ، يتم ،
والجمعة وتصلّي الظهر ، لأن ما هنا باعتبار الداء ، وصلاته^(٢) عند ما به ، ثم
اعتبار عارض في نفسه^(٣)

، و أصح (وجوبية الفريضة) في مكتوبة ومدبر وصلاة الحسنة : كأنسلي
مزمع يظهر مثلاً ، أو الظهر فرضاً ، ولأولى أولى : للحلاب في إجراء شامة ؛
نظراً إلى أن الظهر اسم للزمان
وذلك^(٤) يستتبع عن النقل^(٥) .

وتعادة^(٦) على ما يأتي فيها^(٧) ، لتحاكمي الأصل^(٨)

وبه^(٩) يؤخذ : اعتماد ما في « الروضة » وأصلها ، من وجوبية الفريضة
على الصبي ؛ لتحاكمي الفرض أصالة .

وبؤيته وخوفت لقم عليه ، ولو نظر والكونها بعلامة في حقه لم يترجحه

تصويته الاستثنائي وعبره تصويب المجمع ، وعبره عدم وجوبها عليه

(١) وفي (من) والمطبوعة المصرية (لم يلزم ذلك أيضاً)

(٢) قوله (وصلاته) عطف على قوله (ما به) هامش (ك)

(٣) أي : اقتضى العبر ، هامش (خ)

(٤) أي : وجوبية الفريضة ، هامش (خ) .

(٥) وفي (أ) و (ب) و (خ) : (يستتبع عن النقل) .

(٦) قوله ، (معانة) عطف على ، (مكتوبة) ، ثموي

(٧) أي : في (صلاة الجماعة) ، (ش : ٨ / ٢) .

(٨) أي : تشابهاً لأصلية هامش (خ) .

(٩) أي : من قوله (لتحاكمي الأصلية) ، (ش : ٨ / ٢) .

دور الإصرار إلى الله تعالى .

لذلك^(١) . برأيهما ذكرته^(٢) .

بأن قلت : لم يختلف المرجحون^(٣) في وجوب ثمة اصرار في المدة ،
وصلاة الصبي ، ولم يخيلوا في وجوب الأيام بيها ؟ قلت : لأن المقصد
المحاكاة وهي بالقيام جسي ظهراً ، وباليه صبي حصى ، والمحاكاة إنما يفتقر
بالأولي موجب ، دون الثاني فلم يجب على قول^(٤)

(دون الإضافة إلى الله تعالى) فلا بحث : أي . استحصالها في الدرس ،
لأنها^(٥) لا تكون - أي - باعتبار النوع^(٦) - إلا أنه

مستبعد ما قبل في تصور هذا الشكل ، لأن بعض المرحية^(٧) لا تكون
بالله ، فلا يفتقر قصد المرحية عن نية الإضافة إلى الله تعالى . انتهى

فدعوى عدم الاشكال التي ذكرتها في محنت

لكنها تسر حروها من خلاف من ترجعها : يستحق معنى الإحلاص

ويسر أيضاً . مثلاً الاستقبال ، وعدد الركعات ، لذلك^(٨) .

(و) الأصح (أنه) لا تبحث بثة الأدب ولا انقضاء بل تسر وإن كان عليه

(١) أي : لكونها مفلاً في سعة . (ش : ٨/٢) .

(٢) أي : قوله (وبه وجوب الصيام عنه) هاشم (ح) وراجع : الفصل التاسع من
كتاب الأصح . مسأله (٢٠٥) ، ودل عليه (١) (٢٣٤) . والشرح الكبير
(١) (٤٦٨) ، والمهملة (١٥/٣) ، والمصنف (٢٣٥/٣) .

(٣) أي : المجتهدون في الفتوى . (ش : ٨/٢) .

(٤) وهي المقصود غير الكلي (لم يجب على قول)

(٥) أي : عبادة المصمم . نهاية ونحو . (ش : ٨/٢)

(٦) وهي المطلبية غير الكلي (باعتبار الواقع)

(٧) أي : عدم لإضافته إلى الله تعالى معني (ش : ٨/٢)

(٨) الأولى أنه من الكفاية لا التسمية . (ش : ٨/٢)

(٩) أي : للخروج من الخلاف . (ش : ٩/٢) .

يصح الأداء ستة نكعات وعشنة

وإنه مائة للمؤداة أو النكعة^(١) ، حتى لما عدده لأدومي ، من سبعة في
مؤداة ، وللنكعة من النكعات

ونفرق بين هذا وما يأتي في نحو سنة الظهر والعبد بانه لا يكثر من إلا لأداء
بمصرح ، من حب كونها منه أو بعده ، أو الوقت^(٢) ، كعب الحب^(٣) ، وفي
سبب حاصل يذكر فرض الظهر مثلاً ، ويكون الموضع^(٤) ، فليس ، فلم يصح ما ذكر
أداء ولا قضاء ،

وبما يوضح ذلك^(٥) أن الأول من وضع لمشارك ، والثاني^(٦) من وضع
القدم ، وشهد ، بينهما ، فتأمله

وإنه (يصح لأداء به النكعة وعكس) إن غدر نحو علم أو قصد المعنى
المعوي ، إذ كل نطق على الآخر لغة ، والأ^(٧) . . لم يصح ، تلاعه
وأخذ البارزني من هذا^(٨) أن من مكث محل عشرين سنة يصلي لصح سنة

(١) قوله (للمؤداة أو النكعة) بشر على ربك اللفظ ، ولكن الأولى إسقاط قوله ، (أو
لنكعة) (س ١/٢)

(٢) قوله (بل يصرف أي انطق) (س ٩،٢) وفي (ب) (ز) (و) (ح) (د) من
(و) (غ) (بل يصرف)

(٣) قوله (أو الوقت) عطف على قوله (بمصرح) (هامس) (و)
(في) (س ١٤)

(٤) وفي المطبوعة المصرية : (ويكون الوقت)

(٥) قوله (مما يوضح ذلك) ، شاره إلى الذي كرري

(٦) (الأول) هو قوله (في نحو سنة الظهر) ، (و) (ثاني) هو قوله (فرض الظهر)
كرري

(٧) أي بأن قصد المعنى الشرعي أو أطلق ، ولذلك صرح شيخ الزيداني (ح) (أي (و)
بمصرح) (س ٩/٢)

(٨) أي من قولهم يصح القضاء سنة الأداء ، أو من قولهم - لا تجب سنة الأداء ولا القضاء - كما
يشعر به كلامه بعد (س ٩/٢)

و مثل دو الوقت أو لسبب كالتعرض فيما سبق .

دحول وقت ، ثم بأن حصوه . ثم يلحقه إلا قضاء واحده^(١) ، لأن صلاة كل يوم
مع عمادته ؛ إلا لا شرط في حصاه .

ولا يعارضه أحد^(٢) على أن من غشي بغير ملاحية ، فثبت في
الوقت . لم تنفع عن فائقة عليه^(٣) ، لأن معنى هذا^(٤) ، يعني شيء بقصد أنها تنفي
دحول وقتها ، والأول^(٥) ليس أدى بقصد شيء عليه ، من غير أن يفصل شيء دحول
وقتها^(٦)

(والسبب دو الوقت كـ : أنت أو سبب كالكسوف) كالتعرض فيما
سبق من شرائه لقصد شيء خاص ، وتعمد ، مما لا يستتبعه ؛ كالمروحة ،
والصحن ، والوتر ، سواء بواحدة أو بأكثر ، أو بالإضافة^(٧) ، كقصد
العطر ، وحسوف شيء ، وسه ظهر عليه وإن قدمها^(٨) ، أو لعدة

وكذا^(٩) كل ما له رتبة فلكة وبعده ، ولا يصح أن التبعدة لم تدخل
وقتها ؛ كما لا ينظر لذلك في الجيد ؛ إذ الأصح أن العطر المحترق عنه لم
يدخل وقتها

(١) وهي الأخيرة . (مس : ١٠/٢)

(٢) قوله : (ولا يعارضه أحد) أي من شاعري كروي

(٣) الأم (١٦٩/٢)

(٤) أي : انتهى . هامش (ج)

(٥) أي : ما أخذ البارزني . هامش (ج)

(٦) راجع : المهر المصح في خلاف لأشباح المسألة (١٠٦)

(٧) وقوله : (أو بالإضافة) عطفت على قوله : (بعد اشتغاله) هامش (ك)

(٨) أي : خلافاً لبعض مدعيي الجيد ، أي : حيث قد . إذ لم يكن معنى بوجه
لا يصح بوجه عليه ؛ لأن أحدهم لم يدخل وقتها ، ولا يشبه ما زاد بعده . (ج : ١١/٢)

(٩) أي : كنهه

وهي رتبة الشفعية وخبر

فُتِيَ الصَّحْبُ لَا تُشْرَطُ بِهِ بِنَفْسِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَيَكْفِي فِي الشَّلِّ الْمُضْمَنُ لَهُ فَعَلٌ

وَأَيْضاً دَمْرُ الرُّنْجِ الْمَحَالِي لَا تُخَصَّصُ الْبَيَاتُ ، كَمَا مَرَّ فِي لَوْحِهِ^(١)

بَعَم ، مَا سُورُخٌ فِي غَيْرِهَا^(٢) لَا يَحْتَثُّ عَلَيْهَا بِالسَّيِّئَةِ بِسُورُخٍ مَقْدَمِهَا ، نَالٍ
لِحِبَارِهِ نَوَائِيهَا ، كَسَحِيَةِ مَسْجِدٍ ، وَسَمَةِ إِحْرَامٍ ، وَاسْتِحْرَامٍ ، وَوُضُوءٍ ، وَحَدِيثٍ

(رَمِي) اشْتِرَاطِ (بِنَةِ الْعَلِيَّةِ وَجْهَانِ) فَبَلَّ نَجَتْ كَالْعَرَصِ ، وَقِيلَ لَا

(فَلْتَ الصَّحْبُ) لَا تُشْرَطُ بِنَةِ الْعَمَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (لَأَنَّ أَمْرَهُ لَا رَمَةَ

بِهِ^(٣) ، بِخِلَافِ الْمَرْضِيَّةِ لِلظَّهْرِ مَثَلًا ، إِذْ قَدْ تَكُونُ مُعَادَةً

وَيُسُّ حَالًا^(٤) أَيْضًا ، بِنَةُ الْأَدَاءِ ، وَالْقَصْدِ ، وَالْإِصَابَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ،

وَالِاسْتِقْبَالِ ، وَعَدِيدِ الرُّكْعَاتِ .

وَتَنْظُلُّ الْحَطَأُ فِيهِ عَمْدًا لَا سَهْوًا^(٥) ، وَكَذَلِكَ الْحَطَأُ فِي أَيَّامٍ فِي الْقَصْدِ ؛ عَلَى

مَا دَلَّ السُّعُوتِيُّ وَالْمَتَوَلِيُّ ، لَكِنَّ قَضِيَّةَ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ^(٦) فِي (التَّيْمُمِ) خِلَافُهُ .

دُونَ الْأَدَاءِ^(٧) ؛ لِأَنَّ مَعْرِفَتَهُ بِأَوْقَاتِ الْمُصَلِّ لِلْعَمَلِ يُنْجِي حَقًّا فِيهِ^(٨)

(وَيَكْفِي فِي الشَّلِّ الْمَطْلُوقُ) وَهُوَ : مَا لَا يَتَّقِيْدُ بِوَقْتٍ وَلَا سَبَبٍ ، مِمَّا فَعَلَ

(١) فِي (ص: ٤٤٠-٤٤١).

(٢) قَوْلُهُ (مَا سُورُخٌ فِي غَيْرِهَا) فِي الْمَعْنَى الَّتِي حَصَلَ بِعَرَفِهَا كَرَامِي

(٣) عَمَّا رَوَاهُ عَنْهُ الْمَحْتَجَّاجُ (١ / ٤٤٣) (لِأَنَّ الْعَمَلَةَ مَلَامَةٌ لِمَنْ)

(٤) أَيْ فِي الشَّلِّ الْعَقِيْدَةِ بِوَقْتٍ أَوْ سَبَبٍ . (ش ١١ / ٢)

(٥) رَجَعَ ، سَهْوًا أَيْضًا فِي خِلَافِ الْأَشْيَاخِ ، سَأَلَ (٢٠٨)

(٦) رَاجِعٌ .

(٧) وَقَوْلُهُ : (دُونَ الْأَدَاءِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (فِي الْقَصْدِ) عَادَمٌ (ك)

(٨) التَّهْدِيْبُ (٧١ / ٢)

الصلاة

وَلْيُتْلَأْ قُلُوبُكُمْ ، وَيُنَادِيَ الْمُفْطِرُ فَمَنْ اسْكَبَ

الصلاة (لأنه أدنى درجاتها ، فإذا قصد معيباً ووجب حصوله

(والية ماسك) إجماعاً ها ، وفي سائر ما شُرِّعَ فيه : لأنها تُقصدُ وحو
لا تكون لأبه ، فلا يكفي مع عيبه بطلان ، ولا ينصُرُ إذا خالف ما في المثل

(ويندب الصلوة) بالميمي (فعل التكبير) يستعدُّ استعداً المثل ، وحرراً
من خلاف من أوجه وإن شذ ، وفماً على ما يأتي في (صحيح) * المددوع به
النسج بأنه لم يفتأ^(١)

سنة قبل له . صل ولتديار ، فصلي بصدده ، أو فصدد مع عريم صخ
ولا دسار له

ومثل المجر الرارتي^(٢) إجماع المتكلمين - مع أن أكثرهم من أنب - على أن
من عتد أو صلي لأجل خوف العقاب وحب السواب لم يضر عبادته . محمول
على من مخصص عبادته لذلك وحده ، لكن الصبر حينئذ في بناء إسلامه

ومثلاً يدلُّ على أن هذا^(٣) مراد المتكلمين . (٧) محط بصرهم : لمفاته

(١) أي الفعل (ش ١٢/٢) ، في هـ مثلاً (١) ، أخرج ضميم (حصوله) إلى (الفعل المطلق) .

(٢) عبادته هناك مع سر (بوي يقدِّم وحوماً) : مخرج الأفعال بالثبات ، ويسمى سنة ، ثلاثاً . انتهى . (ش ١٢/٢)

(٣) قوله : (النسج بأنه لم يفتأ) يعني شمع بعضهم هذا من باب التعليل لم يفتأ من شيء من
العبادات ، لكن يأتي في (الحج) : (١) ، حتى ثلاثاً ، فمددوع به النسج كمردي

(٤) ومثله (ومثل المجر الرارتي) ، مبدأ ، حيرة ، (محمول) . كمردي .

(٥) وفي المطبوعات (أو) بدل (و) قال الشرواني (١٢/٢) (الرارتي) أو : كما في
بناء السبابة .

(٦) (و) في هذا إشارة إلى مخصص عبادته . وصغير (به) (ولا عبادته) يرجع إلى كمردي
وقد انشرواني (١٣/٢) (والظاهر أن ضمير هذا راجع إلى مخصص المذكور) ، أي النسج

منه (وقد انشرواني (١٥٨/١) ، (يوله) ، أن هذا أي (الحج) .

(٧) أي قوله (محمول) (إجماع الخامس من)

الثاني : تكبيرة الإحرام .

لاستحقاقه تعالى العبادة من الخلق لذاته .

أما من لم يمتنعها ، بأن عمل له تعالى ، مع الجمع في ذلك ، فله مصحح عبادة جرمها وإن كان الفصل بجريد العبادة عن ذلك .

وهذا ^(١) فحمل قوله تعالى ^(٢) : ﴿ يَذْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ (المجاد : ١٦) بناءً على تفسير يذعون بـ (يفتنون) ، وإلا ^(٣) . سم يرد ^(٤) ، إذ شرب قد قول الدعاء أن يكون كذلك ^(٥)

(لثاني تكبيرة لإحرام) للحديث الصحيح « تحريمها اشكيز ، وتعليقها التسليم » ^(٦) ، مع قوله تعالى للمسيء صلواته في الحر امتنع عليه ، إذا قُنت إلى الصلاة فكثرت ^(٧)

سُئِلَتْ بِذَلِكَ ^(٨) ، التحريمها ما كان حلالاً قبلها . وخُصَّت ونحو الصلاة ؛ لِمُنْتَحِصِرِ امْتِنَانِهَا الدال على عظمة من نهى بخدمته حتى يتم له الهيئة والشرع ؛ ومن ثم ريد في تكريرها ^(٩) ، يذوم له متصحات

(١) أي من لم يمتنعها ، بأن عمل . إلح . (ش : ١٣/٢) .

(٢) قوله (واحد) حمل قوله تعالى (يذعون) يعني يحمل على هذا التفسير قوله تعالى الآية كروي

(٣) أي بأن يحمل (يذعون) على ظاهره ، من الدعاء . (ش : ١٣/٢)

(٤) قوله (وإلا) لم يرد ، توحيد الأبرار . يقال : مدح الله تعالى بداعيه خوفاً وطمعاً ، سم قسم العبادة مع التحريم امتنع منها مع السوء وطمع ؟ فحاصل الدعاء أنه لا عرف بين دعاء والعبادة كروي

(٥) أي : خوفاً وطمعاً . (ش : ١٣/٢)

(٦) أخرجه الحاكم (١٣٩/١) ، وأبو داود (٦١) ، والترمذي (٤) ، وأحمد (١٠٢١) هي رضي الله عنه .

(٧) صحيح البخاري (٧٥٧) ، صحيح مسلم (٢٩٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٨) أي سب هذه التكبير ، التكبير . (ش : ١٣/٢)

(٩) قوله (ريد في تكريرها) أي في جميع الأركان كروي

ويسمى على مدار (الله أكبر) .

ذلك في جميع صلاته إذا لا روح ولا كمال لما يندوبهما
والواجب بها - ككل قرني - إسماع بن عيسى بن صالح بن سفيان ، ولا لفظ أو
بحوة^(٢٢) .

(ويسمى على مدار) علي لفظ (الله أكبر) لاسماع^(٢٣) ، مع تحريك الحاء
صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي^(٢٤) أي عِيْشُمُونِي ؛ إذ الأنوال لا تُرى
ولا يُكْمَى (الله كبير) ، ولا (الرحمان أكبر) .

ويُسْرُ حَرْمٌ لَر ، وإيحانه علف ، وحديث : « التَّكْبِيرُ حَرْمٌ » لا أصل له^(٢٥) ،
وبفرضي صحته المراد به : عدم مَذْي^(٢٦) ؛ كَمَا خَمَلُوا عَلَيْهِ الْحَرَمَ الصَّحِيحَ .
« السَّلامُ حَرْمٌ »^(٢٧) على أن الحَرَمَ العقْدِيلَ بلرفع اصطلاحَ حَدَثٍ ، فكيف تُخْفَلُ

(١) أي : الهيئة والمنسوخ . هامش (خ) .

(٢) قوله (ولا لفظ) أي : والحال أنه لا صوت هناك كرومي

(٣) عن أبي حمزة رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة أمشَلَ ، ورفع يديه
حتى يحاذيه بهما مكبيه ، ثم قال : « لله أكبر » . الحديث أخرجه ابن حبان (١٨٧٠)
وابن منبج (٨٠٣)

(٤) صحيح بخاري (٦٢١) عن مالك بن نويرة رضي الله عنه

(٥) في البخاري في « السَّامِدِ » (٣٤٤) (لا أصل له في المنسوخ مع وقوعه في
« الرمي » ، وإنما هو من قول إبراهيم النخعي حكاه الترمذي في « جامعه » [٢٩٧] عقب
حديث : « خَفَّفَ السَّلامُ سُكَّةً » .

(٦) أي : التكبير . (ش : ١٣ / آ) .

(٧) قال المحقق بن حجر في « التلخيص الحبير » (١ / ٥٥٠) (روي أنه : « قال : « التَّكْبِيرُ حَرْمٌ
والسَّلامُ حَرْمٌ » ولا أصل له بهذا اللفظ ، وإنما هو قول إبراهيم النخعي حكاه الترمذي في
« جامعه » أي : انقطع الكتاب من الحديث - عند الترمذي [٢٩٧] وأبي داود [١٠٠٤] والحاكم
[٢٣١ / ١] من حديث أبي هريرة ، سقط « حَدَّثَ السَّلامُ سُكَّةً » . وقال الدارقطني في « المعاني »
الصلوات مرفوع ، وهو من رواية قرة بن عبد الرحمن ، وهو ضعيف أحلف فيه)
ودكر الحافظ السيوطي حديث : « حَدَّثَ السَّلامُ سُكَّةً » ورواه بالصححة ، وقال السخاوي
(روى الترمذي) حسن صحيح وأمره الأشيلي ، قال ابن القطان : وهو لا يصح مرفوعاً =

عليه الألفاظ الشرعية^(١)

وعدم تكريرها^(٢).

ونصراً زيادةً (واو) ساكنة ، لأنه يفسر جمع (لاء) ، أو جمع من
لكلمتين ، كمتحركة فيهما

وبناءً صحيح (والسلام عليكم) كما في «عناي» فقال «السلام» من
المعطف عليه ثم لا هنا .

وكذا كل ما غير المعنى : كتشديد (لاء) ، وزيادة (ياء) بعدها ، بين أنه
علم معناه . كقول

ولا نصراً ونقطة يسيرة بين كلمتيه ، وهي سكتة شئس . ويبحث لأدريه
لا بصراً ما زاد عليها تحريك

ويُسُّ ، لأن يصل همزة الجلالة^(٣) بحرف مأموماً^(٤)

ولو كثر مرتب ماوياً لافتتاح بكل فحل فيها يسوية وحرف منها يستمع

ولا موقوفاً ، كما ذكره أبو داود . وقال ابن بطال : لا يخرج عن ما رفع ولا ما وقع وير
صححه الترمذي وغيره .

(١) أي بلفظ عيبه (ش ١٣/٢) قال المحقق بن حجر في «المبحث ١٢» (ص ٥٥)
(تبيد حدث السلام لإسراع به ، وهو المراد بقوله «جرم» وأن من الأمير في «سبابة»
فكان معناه أن التكبير والسلام لا يبدآن ، ولا يربط بكسر بل يمكن حرفاً . ومنه
المحب الطبري ، وهو يقتضي كلام الرافعي في الاستدلال به على أن التكبير حرم لا بعد .
قلت ولله نظر : لأن سجعاً يفظ الجرم في بعض الأعراف اصطلاح حادث لأهل العربية ،
فكيف تحمل عليه لألفاظ النبوة^(١) .

(٢) قوله (وعدم تكريرها) أي تكرير الراء كقوله وقال الشرواني (١٣/٢) (قوله)
«وعدم تكريرها» عطف على قوله : «جرم الراء» .

(٣) قوله (همزة الجلالة) أي : همزة اسم (الله) كقوله

(١) أي معاً قبل لفظ الجلالة ، كقوله «الله» (ش ١٤/٢)

ولا يضر زيادة لا تضع لاسم (ك) الله الأكبر (١).

لأن لم يدخل بالأولى حرج ثانوية : لأن به الإفصاح به متضمنة بفتح
الأولى ، وهكذا .

فإن لم يتو ذلك (٢) ، ولا يحل مطر : كعادته لفظ لنية . وما بعد الأولى
ذكر لا يؤخر

وبغير ذلك (٣) : إن حلفت بطلاقك فاست طالق ، فإذا كرره (٤) حلفت
بثانية ونحلت بها اليمين الأولى ، وبثالثة وأخلفت بها الثالثة ، وبالسابعة
وأخلفت بها الخامسة ، وهكذا (٥).

(ولا تضر زيادة لا سمع الاسم) أي : اسم التكبير : بأن كنت بعد
مطلقاً (٦) ، أو من جزأيه وقت ، وهي من أوصافه تعالى ، بخلاف : (هو) ،
(يا رحمن) .

(ك) الله أكبر من كل شيء ، وك : الله الأكبر ، لأنها مصدر للمبالغة في
التعظيم بإفادتها حصر الكبرياء والعظمة بسائر أنواعهما فيه تعالى ، ومع ذلك
هي خلاف الأولى : لخلاف في إطلاقها

وقد يشكك هذا (٧) بالطلاق في : (الله هو أكبر) مع أن (هو) (ك) (أل) في
الرمع وقادة الحصر ، إلا أن يفرق بأن (هو) كلمة مستقلة غير تابعة ، بخلاف
(أل)

(١) أي : اسم هو غير لأولى شيئاً . نهاية ومعنى . (ش : ١٥/٢) .

(٢) أي : لم يولهم (ولو كثير مرات) ... إلخ . (ش : ١٥/٢) .

(٣) قوله (بدا كرره) أي : مكرر قوله (إن حلفت بطلاقك حلفت طالق) كروي

(٤) رمي (أول) بطلعه (هكذا) غير موجود . وقال لشرواني (١٥/٢) (مؤنه) أو هكذا أنه
ما عانته وقد تم إطلاق الثلاث بالسادس ، إلا أن يقال أنه على فرض زيادة على الثلاث (

(د) أي : فليكن أطول . (ش : ١٥/٢)

(٦) أي : (الله الأكبر) (ش : ١٥/٢) .

(٧) أي : عدم الإعلان بزيادة (أل) . (ش : ١٥/٢) .

وكذا ، (لله الحبلُ أَمْرٌ) في الأصح ، لا (أَكْبَرُ الله) عَلَى الصَّحِيح
ومن عجز تَرْحِمُ ، وَحَسْبُ الْعِلْمُ نَدْوً

(وكذا الله الحبل) ، أو عَزَّ وَجَلَّ (أَكْبَرُ مِنْ الْأَسْحَابِ) لَا يَجِبُ دَرْجَةُ
سَبْرَةٌ ، بِحَدِّثٍ يُطَوَّلُهُ (١) (الله لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزَّ وَالْجَبَّ) كَمَا فِي
' نَحْفِيزٍ ' (٢) ، وَهُوَ (٣) يَنْدِغُ التَّعَثُّلُ لَعَرِ الصَّارِ بِهَذَا (٤) مَعَ رِوَايَةِ (٥) ،
وَبَصَرًا بِهَذَا مَعَ رِوَايَةِ (الْعَلَّةُ الْقُدُوسِ)

(لَا أَكْبَرُ إِيَّاهُ) لِأَنَّهُ لَا يَكْفِي (عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّهُ لَا تُسَمَّى كَسْرًا ، وَهُوَ
فَارَقَ إِجْرَاءَهُ (عَلَيْكُمْ السَّلَامُ) الْآتِي (٥)

(ومن عجز) - بِمَنْعِ الْجِيمِ أَصْبَحَ مِنْ كَسْرِهَا - عَنْ الْمَطْلُ بِحُكْمِ سَبْرَتِهِ ،
وَلَمْ يُمَكِّنْهُ الْعِلْمُ فِي الْوَقْبِ (تَرْحِمُ) عَنْهُ وَحُوبًا ، بَأَنِّي لَعْنَتُهُ ، وَلَا يَغْنُثُ
لِيَكُونَ آخِرُ

(وَوَجِبَ اتِّعَلُّمُ إِنْ قَدَرَ) عَلَيْهِ وَلَوْ سَمِيحًا ، لَكِنْ إِنْ رَجَعَ اسْمُ الْمَعْنَى فِي
الْحَقِّ فَمَا بَطُلَ وَإِنْ أَمْتَنَ الْمَرْفُوعُ : بَأَنَّنَا هَذَا هُوَ الرَّقْبُ : لِأَنَّهُ لَا صِلَافَ بَطْلٍ هَذَا
مَا قَدْ بَوَّهَ ثُمَّ (٦)

نعم ؛ لو قيل هذا يَجِبُ الْمَشْيُ عَلَى مَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ وَإِنْ صَدَّ : كَسْرُ جَرْمِهِ
الْحَقُّ قَدْ رَأَى . لَمْ يَتَعَدَّ .

وَدَلَّتْ (٧) : لِأَنَّ مَا لَا يَكْتُمُ الْوَاجِبُ إِلَّا أَنَّهُ وَاجِبٌ

(١) أي : بأن كانت ثلاث كلمات فاقتر . شيخنا وبجزمي (ش : ١٥/٢)

(٢) التَّحْقِيقُ (ص : ١٩٨)

(٣) أي : سَعْيٌ ، التَّحْقِيقُ ، بِمَا ذَكَرَ . (ش : ١٥/٢)

(٤) قوله (جَدَّ) أي (الله لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَكْبَرُ) (ش : ١١/٢) وَهِيَ رَأْسُ حَقٍّ فِي رِوَايَةِ

الْحَمْدِ ، وَهِيَ ضَمٌّ فِي مَسْجِدِ أَمِيرِ عَدِيِّ الْأَمِيرِ رَحِمَهُ اللَّهُ عَالِي

(٥) قَبْلَ (ص : ١١٦)

(٦) أي : فِي الْحَقِّ .

(٧) قوله (ودلَّتْ) يَرْجِعُ إِلَى مَا فِي الْمَشْرِ (ش : ١٧/٢)

وإِنَّمَا لَمْ يَرْمِ السَّمْعُ بِحَصْلِ مَاءِ الظُّهْرِ ، لِأَنَّهُ لَا يَذُومُ بَعْدَهُ ، بِحَالِ
التَّعَلُّمِ ؛ وَبِمَنْ تَمَّ لَوْ قَدَّرَ عَلَيْهِ آخِرُ الْوَقْتِ ، لَمْ يَخْرُصْ لَصَلَاةٍ بِالرَّحْمَةِ أَوَّلَهُ ،
بِحَالِهِ ، فَاتَّبَعَهُ ؛ كَمَا مَرَّ^(١) .

وَبِحِثِّ قِصَاةٍ مَا صَلَاةٌ بِالرَّحْمَةِ إِنْ تَرَكَ التَّعَلُّمَ مَعَ إِمكَانِهِ ، وَوَقْتَهُ مِنَ الْإِسَاءِ
فَمَنْ حَرَّأَعْلَيْهِ ، وَفِي خَيْرٍ مِنَ التَّحْبِيزِ عَلَى الْأَوْجَعِ^(٢) .
وَبِخَيْرِي ذَلِكَ^(٣) كُنْهُ فِي كُنْ رَاجِبٍ قَوْلِي .

وَعَنِ أَحْمَرَ^(٤) يُحْبِسُ تَحْرِيكَ لِسَانِهِ عَلَى مَخَارِجِ الْحُرُوفِ ؛ كَمَا يَحْتَجُّ
الْأَدْرَعِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ . تَحْرِيكَ لِسَانِهِ وَشَفَتَيْهِ وَلَهَائِهِ فَذَرَّ إِمكَانِيَهُ^(٥) ؛ لِأَنَّ الْمَعْبُورَ
لَا يَنْقُطُ بِالْمَعْبُورِ .

وَبِنْ عَجَرَ عَنْ ذَلِكَ . نَوَاهُ بِفَتْحِهِ ؛ فَظِيرٌ مَا يَأْتِي بِمَنْ عَجَرَ عَنْ كُنْ
الْأَرْدِي^(٦) .

أَمَّا مَنْ لَا يُحْبِسُ ذَلِكَ ، فَلَا يَلْمُزُهُ تَحْرِيكَ ؛ لِأَنَّهُ عَثَرَ
وَفَارَقَ الْأَوَّلَ^(٧) ؛ بَأَنَّهُ كَسَاطِي انْقَطَعَ صَوْنُهُ ، فَبَوَّاهُ بِتَكْنِمْ بِالْفَوْزِ وَإِنْ لَمْ يُسْمَعْ

(١) فِي (١، ٦١٣)

(٢) رَجَعَ ، السَّهْلُ النَّصَاحُ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاحِ ، مَسَالِكُ (٦١٠)

(٣) أَيِ : قَوْلُهُ : (وَلَوْ بَطُرُ ...) إِلَى هُنَا ، (ش : ١٧ / ٢)

(٤) قَوْلُهُ : (عَنِ أَحْمَرَ يَحْبِسُ) إِنْجَ وَهُوَ مِنْ طَرَأَ حَرَمَهُ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْغَرَاءِ وَالذَّكْرِ
الْوَاجِبِ ، كَرْدِي .

(٥) اللَّوْاهُ مِنْ كُلِّ ذِي تَلَوَّنَ ، لِلْحَمَةِ الْمُشْرُوعَةِ عَلَى الْحَلِيِّ ، أَوْ الْهَيْئَةِ انْقَطَعَتْ فِي أَحْسَنِ سَعْدِ السَّمِ
الْمَعْجَمِ الْوَسِيطِ (ص : ٨١٣) .

(٦) قَوْلِي (ص : ٣٩)

(٧) قَوْلُهُ : (وَفَارَقَ الْأَوَّلَ) أَيِ : فَارَقَ مَنْ لَمْ يَحْبِسِ الْمَحْسَرُ بِأَدِّ الْمَحْسَرِ كَسَاطِي انْقَطَعَ (رَجَعَ
كَرْدِي .

وَيُسْرُ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي تَكْبِيرِهِ ، حُدُودُ مَكَانِهِ .

صَوْنُهُ ، بِخِلَافِ هَذَا^(١) ، وَهُوَ كَمَا حَرَّرَ عَلِيُّ (إِسْلَامِيَّة) ، ص. ١٠٤ ، وَتَمَثَّلَ بِقَدْرِهِمَا .
وَلَا يَلْزَمُهُ تَحْرِيكُ

مُتْلِمٌ مِنْ هَذَا : مَا يُضَرِّحُ بِهِ كَلَامُ « الْمَجْمُوع » : أَنَّ التَّحْرِيكَ لَيْسَ بِدَلَالَةٍ عَلَى
الْقِرَاءَةِ^(٢) .

بِإِنْ قُلْتُ : اِكْتَمَى فِي الْحُسْبِ^(٣) تَحْرِيكَ لِسَانِهِ عَلَى رَأْيٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ شَعْرَةً
وَلَا يَهْدُ ، وَإِلَى إِشَارَةٍ عَلَى رَأْيٍ ، وَكُلٌّ مِثْلُ^(٤) يُدْهِمُ مَا تَعَرَّرَ^(٥) . قُلْتُ يَنْدُقُ
بِأَنَّ لِمَدَارَ هُنَا عَلَى أَنَّ الْمَسُورَ لَا يَنْشُطُ بِالْمَسُورِ ، كَمَا تَعَرَّرَ ، وَهُوَ عَلَى
الْقِرَاءَةِ ، وَهِيَ فِي كُلِّ مِنَ الْخَطِّ وَالْأُخْرَى بِخَصِّهِ^(٦) .

(وَمِنْ) لِلْإِمَامِ الْجَهْرُ بِكَبِيرِ تَحْرِيكِهِ وَتَمَثَّلَهُ ، وَكُلُّ مُنْعٍ خُتَجَ إِلَيْهِ ، تَكُنْ
بِأَنَّ تَوَيَّا الْمَذْكُورُ وَالْإِسْمَاعُ ، وَإِلَّا بَطُلَتْ ، وَعِزُّ لِمَلْعٍ بِكَفِّهِ دَبْ ، (أَيْ دَبْ)
عَبْرَهُ

وَالْمَعْصِي مَطْلَقًا^(٧) (رَفْعُ يَدَيْهِ) أَيْ كَفَّيْهِ^(٨) (فِي تَكْبِيرِهِ) أَيْ فِي تَحْرِيكِهِ
إِجْمَاعًا ، هَلْ قَالَ ابْنُ خَزِيمَةَ وَعَبْرَهُ بِوُجُوبِ ذَلِكَ (حُدُودُ) بِوُجُوبِ الدَّانِ (مَكَانِهِ)
بِحَيْثُ تُحَاذِي أَطْرَافَ أَصَابِعِهِ أَعْلَى أَدْنَاهُ ، وَبَيْنَهُمَا شَحْمَتِي أَدْنَاهُ ، وَرَاحَتَاهُ^(٩)

(١) قَوْلُهُ (هَذَا) أَيْضًا رَاجِعٌ إِلَى (مَنْ لَا يَحْسُ دَبْ) هَامِش (ح)

(٢) الْمَجْمُوع (٢٤٥ / ٣) .

(٣) أَيْ . إِذَا كَانَ أُخْرَى . هَامِش (أ) .

(٤) أَيْ : كُلُّ مِنَ التَّحْرِيكِ وَالْإِشَارَةِ . هَامِش (ح) .

(٥) أَيْ : مِنْ إِبْجَابِ تَحْرِيكِ الشَّعْرَةِ وَالنَّهْأِ . (ش ١٧ / ٢) .

(٦) قَوْلُهُ : (وَهِيَ فِي كُلِّ ... بِحَسَبِهِ) فَتَحْرَمُ الْقِرَاءَةُ مِنَ السَّاطِقِ بِالنُّطْقِ ، وَمِنْ الْآخَرِ بِتَحْرِيكِ

شَحْمَتِهِ وَلِسَانِهِ كَرْدِي

(٧) أَيْ بِمِثْلِ أَوْ عَبْرَةٍ . وَفِي « لَهْدِيَّة » رَوَاهُ امْرَأَةٌ وَمُصْطَفِيًّا لَهَا (ش ١٨ / ٢)

(٨) أَيْ مُسْتَقْلَلًا بِهِيَ الْعَيْنُ مِثْلًا أَطْرَافَ أَصَابِعِهَا بِحُجُومِهَا ، كَمَا ذَكَرَهُ الْمُحَاسِنِيُّ بِهَيْئَةٍ وَمِثْلِي .

حَلَالًا لِضَرْحِ « بِمَصْل » فِي الثَّانِي (ش ١٨ / ٢)

(٩) أَيْ : ظَهَرُهَا . « بِجِيرَمِي عَلَى الْحَقِيبِ » (١٧ / ٢) .

والأصح . رفته مع شدك

مكنه ، للاتباع الوارد من طرق صحيحة متعدّدة^(١) ، لكنّها مختلفة لظواهر ،
فجمع الشافعي بينهما ذكر^(٢)

ويُسَرُّ كشمهما ونشر أصابعه ، وتفريقها وسطاً^(٣) .

(والأصح) أن الأفضل في وقت الرفع ، أن يَكُون (رفته مع ابتدائه) أي
تكبير ، للاتباع كما في الصحيحين^(٤) ولا نَدَب في الانتهاء ؛ كما في
« البروضة » ، لكنّه رَجَعَ في تحقيقه ، ولا تفيحه ، ولا مجموعته ، بل
انتهيهما معاً أيضاً^(٥) ، واعتمده الإسوي وغيره^(٦)
ويُسَرُّ إرسالهما^(٧) إلى ما تحت صدره^(٨) .

(١) بها حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه حذر شكبه إذ رفع
الصلاة ، وإذا كبر للركوع وإذا رفع رأسه من الركوع . وهما كذلك أيضاً ، وقد
سمع الله لمن خشيته ، وثنا ذلك الحمّ ، كان لا يفعل ذلك في السجود أخرجه البخاري
(٧٣٥) ، ومسلم (٣٩٠) ، وراجع « فتح الباري » (٤٦١ / ٢) .

(٢) في « فتح الباري » (٤٦١ ، ٢) . (وروى أبو ثور عن الشافعي : أنه جمع بينهما فقال يحادي
يظهر كفيه المنكبي ، وبأطراف أصابعه الأذنين)

(٣) وعلم من تغور أن كلاً من الرفع ، وتفرير أصابعه ، وكونه وسطاً ، وإلى القصة ستة مسنة
وإذا فعل شيئاً منها أتبعه ولاته تكسر . نهاية المحتاج (٤٦٤ ، ١)

(٤) وهو حديث ابن عمر رضي الله عنهما المار قبل قبل قال الحافظ ابن حجر في « فتح الباري »
(٤٥٧ / ٢) باب « رفع اليدين في التكبير الأولى مع الافتتاح سجدة » هو ظاهر بول في
حديث الباء « يرفع يديه إذا افتتح الصلاة » ، وفي رواية شعيب الآتية بعد باب : « يرفع يديه
حين يكبر » [٧٣٨] ، فهذا دليل المقارنة .

(٥) أي انتهاء الرفع مع انتهاء التكبير . نهاية المحتاج (٤٦٤ / ١)

(٦) البروضة (٣٣٨ / ١) ، المحقق (ص ٢٠) ، المجموع (٢٥٤ / ٣) ، المهمات
(٢٧ / ٢)

(٧) أي لا . وهو أولى من إرسالهما بالكسبة ، ومن إرسالهما ثم رقعها إلى ما تحت الصلوة
شرح فصل ومشي في (١٨ / ٢)

(٨) وهو صوته المنهج القويم (ص ١٨٧) .

وسحب قرن النون بكسر ، وقيل بضمي ياء .

(ويجب قرن الية بالكسر ، كنه ، لا يورعها لأجرائها على أحوالها^(١) ، بل لا يذ أن يستخسر كل مُفسر فيها مائة^(٢) وعيره ، كنهه للمفسر ، وهو إما مأثراً أو مأموماً في الجملة ، ولقدوة لما موم في عيه أراد لأفصل^(٣) ، مع ابتدائه^(٤) ، ثم يستخير مُستصحباً بذلك كنه إلى الاء

وقيل ، يجب تقدّم ذلك على أوّله بيسير

(وقيل) وصحّخته الراجعي في (الصلاق)^(٥) (يكفي) ورثها (بأوله) لأن استصحابها دوماً^(٦) لا يجب ذكرها ، وزد بأن الاستعداد يُحتاط به

وفي المجموع ، والتقيح ، المختار ما اختاره لإمام وهرالي ثم يتخي في المقارنة العريضة عند انعزام ، بحيث يُعَدُّ^(٧) مستحضر للصلاة ، فإن الإمام وعيره ، والأوّل^(٨) بعد التصوّر ، أو مسحله ، انتهى^(٩)

لا يُقال : استحضار الجسمي مُمكن في أدنى لحظة ، كما صرّح به الإمام نفسه ؛ لأن نقول ذلك من حيث الإجمال ، وما نحن فيه من حيث التصيل ؛

- (١) قوله (لأجرائها على أحوالها) ما يبتدى به مع ابتدائه ، ريبه مع نيته كروي
- (٢) أي من قصد الفحل ، والتبيين ، والعرضة في العرض ، ومن لأول من العمل المتعبد ، والأول فقط في الغل المطلق ، (ش : ١٩/٢) .
- (٣) ولي (أ) و (ب) : (إن أراد الأفضل) .
- (٤) قوله (مع ابتدائه) متعلق بقوله (أن يستحضر) إلخ ولصبر لكبر (ش : ١٩/٢) .

- (٥) الشرح الكبير (٥٢٥-٥٢٦/٨) .
- (٦) أي : إلى آخر الصلاة ، (ش : ١٩/٢) .
- (٧) قوله : (بحيث يعدّ . . .) إلخ ؛ يعني : سواء اقتراب بأوله أو بوسطه أو بآخره - كروي
- (٨) المجموع (٢٣٣/١) .
- (٩) أي ما في المتن : من المقارنة والاستحضار الحقيقيين ، (ش : ١٩/٢) .
- (١٠) نهاية المطلب في دارة العجب (١١٥/٢ - ١١٧)

الثالث : النيام في فوضي القادر

ولذلك ^(١) أصوات السكبي وغيره هذا لاختيار .

وقال ابن الرفعة : إنه الحق ، وغيره : إنه قول الجمهور ، والرد كشيء إنه
حسّر بالغ لا شجة غيره ، والأدري : إنه صحيح ، والسبكي : من لم يقل به
وقع في الوسواس لعدم

ومي بحر (الجليل) من (الله العجليل أكرم) تجت مقارنة الة له أيضاً ،
كما بصرح به قولهم (ثم يستمر . .) إلى آخره ، وهو منجحة وإن توزع فيه ^(٢) ،
بأن الاعتقاد لا يتوقف عليه ، ويرد بأنه إداراه صار من حملة ما يتوقف عليه ،
ولاً . لرم ^(٣) إجراء الة بعد غروبها ^(٤) ، وهو بعيد

، الثالث : من الأركان (النيام في فرض القادر) عليه ويوفي فرض صبي ،
ومعاده : لقوله صلى الله عليه وسلم لعمران بن الحصبي وكنت به بواسر ^(٥)
« ضراً قائماً ، فإن لم تستطع شاعداً ، فإن لم تستطع ، فعلى جنب » رواه
البحاري ^(٦) ، رد السائي : « فإن لم تستطع . فمستحباً لا تكلف الله نفساً إلا
وسقها » ^(٧) .

(١) لكون الصلاة في التصيل ، ويعود كون المشر فيه قوة (والأول بعيد التصور) ، (ش)
(١٩ / ٢)

(٢) راجع السؤال الضاح في اختلاف الأشاح : مسألة (٢١١)

(٣) قوله (ولا لرم) راجع لأولى رجوعه إلى قوله (يجب مقارنة النية . .) إلخ (ش)
(٩٢)

(٤) حوت بدو عاب معتر الصبح (من ٢٩٨) .

(٥) قوله (وكنت به بواسر) وهي جمع بأسره ، وهي فروع السعة . كروبي .

(٦) صحيح البخاري (١١١٧)

(٧) هذه الريدة عراب العطف في التخيص (٥٥١ / ١) للسائي ، ولم أجدها في « الس
الكبرى » ولا « الصغرى » وقد رواه بدر بن عيسى (٢٨٨ / ١) عن علي رضي الله عنه قال : قال
رسول الله ﷺ : « فإن لم تستطع أن تصل على جنب الأيمن ، فمستحباً ورخلاً منا
يلي القنفة »

وَخَرَجَ بِالْعَرَضِ سَعْدٌ وَسَابِي^(١) ، وَبِالْقَادِرِ عَمْرُو بْنُ دَاوُدَ مَعَهُ خَافَ بَحْرُ دُورَانَ رَأْسَ ب. و م ، وَكَرْبُ^(٢) غَزَاوَهُ كَرِيمٌ حَاتِبٌ ب. و م . وَبِالْعَدُوِّ وَبِالسَّادِرِ ، لَكِنْ بَحْثُ الْإِعَادَةِ هَذَا الْبَحْثُ

وَمِنْ ثَمَّ بَرَّكَانَ حُوفُهُمْ مِنْ قَصْدِ الْعَدُوِّ لَهُمْ لَمْ يَحْثُ وَوَدَّ ب. وَبِالْحَمْدِ ، وَحَالًا ب. الْمَجْمُوعُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَحْثُ سَادِرٌ ، كَمَا هُوَ رَامِعٌ^(٣)

وَالْتَعْلِيلُ بِأَنَّ الْعَذْرَ هَذَا أَعْظَمُ فِيهِ نَظَرٌ ، إِذَا الْأَعْظَمِيَّةُ لَا دَخَلَ لَهَا فِي الْإِعَادَةِ وَعَدَمِهَا ، كَمَا يُتَلَمَّنُ مِنْ بَحْثِهَا^(٤) .

وَكَمَلِسِ^(٥) لَا تَشْتَفِيَتْ حَدِيثَهُ لَا الْمَعْرُودَ

وَلَمْرِيضِ^(٦) أَمَكَّهُ - بِمَا مُتَّفَقٌ - قِيَامُ بَرَّكَانَ ، لَا إِنْ صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ لَا مَعَ الْحَبُوسِ فِي بَعْضِهَا . الصَّلَاةُ^(٧) مَعَهُمْ مَعَ الْحَبُوسِ فِي بَعْضِهَا وَإِنْ كَرَّ لَا يَصِلُ نِعْرَانَهُ ، لِأَنَّهُ بِهَا كُلُّهَا مِنْ قِيَامٍ .

وَكُنَّا رَحِيمَةً^(٨) ، أَنْ عُدْرَهُ ، قَتَضَى مَسَاحَتَهُ بِحَصِيلِ انْتِصَافٍ ، وَبَدَأَ قَوْلَ

(١) ب. ص ٢٠

(٢) بَقُولُهُ (وَكَرْبُ) . . (الْحِطْفُ عَلَى قُوَّةِ : (كَرَاك) ، هَامِش (ك)

(٣) الْحَقُّ (ص ٢٨٠) ، الْمَجْمُوعُ (٢٢٦ / ٣) .

(٤) ب. ، الْإِعَادَةُ . (ش : ٢٠ / ٢)

(٥) وَبَقُولُهُ (وَكَمَلِسِ) عَطْفٌ عَلَى بَقُولِهِ (وَكَرْبُ) هَامِش (ك)

(٦) بَقُولُهُ (وَلَمْرِيضِ) خَيْرٌ مِنْذَرٌ عَلَى بَدَأِ كُرْدِي وَب. ب. (ر. ب.) (ر. ب.) (ر. ب.)

كَرْمِيضِ

(٧) بَقُولُهُ (لَا إِنْ صَلَّى) أَيْ لَا يَمَكَّهُ الْقِيَامُ بِالصَّلَاةِ فِي جَمَاعَةٍ (إِلَّا) ب. بِمَكْرِ الْقِيَامِ مَعَ الْحَبُوسِ فِي بَعْضِ الصَّلَاةِ بِب. إِنْ صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ بِب. أَوْ يَحْثُ بَعْضُهَا وَب. وَب. جَمَاعَةً .

(٨) وَبَقُولُهُ (الصَّلَاةُ) مَبْدَأٌ بِب. بِحُورٍ لَهُ الْجَمْعَةُ مَعَ الْقَوْمِ ، لَكِنْ الْأَمْرُ لَا يَمُرُّ كُرْدِي .

(٩) أَيْ ، وَجْهُ الْجَوَازِ . هَامِش (ع) .

وشُرْطُهُ : تَضَمُّنُهُ قَدَمَيْهِ .

جمع لا يَحُورُ له ذلك ؛ لأنَّ القيامَ أكَّدُ من الجماعة .

ومِنْ نَمٍّ (١) لو كَانَ إِذَا قَرَأَ (إِمَانَةً) فَقَطْ لَمْ يَقُمْتُ ، أَوْ وَالسُّورَةُ فَقَدْ مِثَّ جَارَ لَهُ قَرَأْتُهَا مَعَ الْقَعُودِ وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ تَرَكَّهَا .

وَأَحْرُوزُ الْقِيَامِ (٢) عَنْ سَامِيَّتِهِ مَعَ تَعَدُّبِهِ عَلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا رُكْنَانِ حَتَّى فِي التَّغَلُّبِ . وَلِأَنَّهُ قَبْلَهُمَا شَرْطٌ ، وَرُكْبَتُهُمَا مَعًا فِي مَحَلِّمَا وَمَعْدَهُمَا

وَيُسَمَّى أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ قَدَمَيْهِ بَشِيرٍ ، خِلَافًا لِلنَّوْلِ (الْأَوَّلِ) ، أَوْ رُكْبَتِهِمَا فِي السَّجْدَةِ ضَرْخُو بِالْشِيرِ فِي تَمْرِيقِهِمَا فِي السَّجْدَةِ .

(وشُرْطُهُ) الْأَعْيَادُ عَلَى قَدَمَيْهِ أَوْ أَحَدِهِمَا ؛ كَمَا يَعْلَمُ بِمَا يَأْتِي (٣) ، وَ(نَصْبُ قَدَمِهِ) وَهُوَ مِمَّا صُلِّيَ الظَّهْرِ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْقِيَامِ لَا يُرْجَدُ إِلَّا مَعَهُ (٤) .

وَلَا يَصُرُّ اسْتِثْنَاءَهُ يَمَّا (٥) لَوْ رَأَى سَقَطَ ، إِلَّا أَنْ كَانَ بِحَيْثُ يُفَكِّهُ رَفْعُ رِجْلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ غَيْرُ قَائِمٍ ، بَلْ مُعْلَقٌ مَتَّ

وَمِنْ نَمٍّ (٦) لَوْ أَثْنَتَ وَاحِدًا مَتَكِيَةً ، أَوْ تَعْلَقَ بِحَبْلِ فِي الْهَوَاءِ بِحَيْثُ لَمْ يَصِرْ لَهُ اعْتِمَادٌ عَلَى شَيْءٍ مِنْ قَدَمَيْهِ . لَمْ يَصِحَّ صَلَاتُهُ وَإِنْ مَسَّتْهُ الْأَرْضَ

وَلَا يَصُرُّ قِيَامُهُ عَلَى ظَهْرِ قَدَمَيْهِ مِنْ غَيْرِ عَدْرِ ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُنَابِي اسْمَ الْقِيَامِ .

(١) أَي : لِأَجْلِ الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ . (ش : ٢٠ / ٢)

(٢) أَي : فِي الذِّكْرِ . (ع ش : ٤٦٥ / ١)

(٣) الْإِنْشَاءُ (٨٨ / ١)

(٤) لَعَلَّ لِرَأْيِهِ قَوْلَهُ (بِحَيْثُ لَمْ يَصِرْ لَهُ اعْتِمَادٌ)

(٥) أَي : النَّصْبُ . (ش : ٢١ / ٢) . (ع ش : ٢١ / ٢) .

(٦) أَي : مِنْ جَنْبَارٍ وَنَحْوِهِ . (ش : ٢١ / ٢) .

(٧) أَي : لِأَنَّهُ الْآنَ غَيْرُ قَائِمٍ ... إلخ . (ش : ٢١ / ٢)

فإن رَفَعَ مُسْحِباً أو مَائِلاً مَحِثٌ لَا نَسْفَاقَ وَمَا لَمْ يَصْحَ

وَبِمَا لَمْ يَخْرُ طَيْرُهُ فِي السَّجْدَةِ ؛ لِأَنَّهُ يُدْعَى وَسِعَ مُتَقَدِّمِينَ الْعَامِدَ بِهِ
وَمَّا^(١)

فإن وَقَفَ مُسْحِباً (لِأَمْرِهِ أو خُفِّهِ ؛ بَأَن يَصْبِرَ إِلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ أَوْفَرَ
تَحْقِيقاً فِي الْأَوَّلَى^(٢) ، وَتَقْدِيرَ بَيِّ الثَّانِيَةِ^(٣) .

وَلَا تَضُرُّ فِي ذِكْرِ هَذِهِ هُمَا^(٤) كَوْنُ الطَّلَانِ فِيهَا لِعَدَمِ الْإِسْتِفَالِ أَيْضاً^(٥) ؛ لِأَنَّهُ
الْآنَ^(٦) خَارِجٌ بِمُقَدِّمِ يَدَيْهِ عَنِ الْقَلْبِ .

وَذَلِكَ^(٧) لِأَنَّهُ يَجُوزُ اجْتِمَاعُ سَتَيْنِ إِبْطَالٍ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ ؛ عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَحْصُرُ
الْإِسْفَالُ^(٨) فِي زَوَالِ الْقِيَامِ ؛ بَأَن يَكُونُ فِي الْكُعْبَةِ وَهِيَ مُسْقَرَّةٌ ، وَتُدْفَعُ
مُ لِلْإِسْرَافِ هُنَا

أَوْ مَائِلاً (لِجَمْعِهِ أَوْ يَسَارِهِ (بِمَحِثٍ لَا يَسِي قَائِماً) عَرَعاً (لَمْ يَصْحَ)
لِتَرْكِ الْوَاجِبِ بِلَا عُدْرٍ

وَيُقَاسُ سَلَكٌ : مَا نُوِيَ رَأَى اسْمُ الْقَعْدَةِ الْوَاجِبِ ؛ بَأَن يَصْبِرَ إِلَى أَقْلِ رُكُوعٍ
الْقَاعِدِ أَقْرَبَ فِيمَا يَظْهَرُ .

وَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْهَوَافِ وَالْأَبْغِيصِ . بِزَوْنِهِ وَلَوْ بِأَحْرَةِ مِثْلِ ظُلْمِهَا فَاضِلَةٌ عَمَّا

(١) أَي : فِي السَّجْدَةِ .

(٢) أَي : فِي قَوْلِهِ : (لِأَمْرِهِ) . هَامِشٌ (خ)

(٣) أَي : فِي قَوْلِهِ : (أَوْ عِلْمِهِ) . هَامِشٌ (خ)

(٤) قَوْلُهُ (وَلَا يَضُرُّ فِي ذِكْرِهِ) أَي : ذِكْرُ صِفَتَيْ لُغَتِ (مُسْحِبٍ) (هـ) أَي : مَرْمِجَتِ الْقِيَامِ
كُرْدِي .

(٥) قَوْلُهُ (كَوْنُ الطَّلَانِ) مُدْعَى (٢ يَضُرُّ) ، (بَيِّ) أَي : فِي الصَّلَاةِ (لِعَدَمِ الْإِسْتِفَالِ أَيْضاً)
أَي : كَعَدَمِ الْقِيَامِ . كُرْدِي

(٦) أَي : فِي الْأَسْمَاءِ . (ش ٢١ / ٢) .

(٧) وَقَوْلُهُ : (وَذَلِكَ) إِشَارَةٌ إِلَى الْأَبْغِيصِ . كُرْدِي

(٨) أَي : سَبِيحَهُ . (ش ٢١ / ٢) .

فإن لم ينعى انتصاباً ومصار كراعيً وصحيحً
 انحناءاً لركوعه إن قدر

يُختَرُ في النظرة^(١) فما يظهر

وقول أبي البركة لو قدر أن يقوم بفكر أو اعتماد على شيء لم يدره
 صبيحاً كما أشار إليه لأدري^(٢) أو محمولاً على ما ياله العربي - على ملازمه
 دلت : ليسمر به انقباض^(٣) ، دلائل في الأولى^(٤) ، لأن محلها فيما إذا عجز عن
 لموصى ، لا بالمعنى ، لكنه إذ قدم استثنى^(٥) انتهى^(٦)
 ولا يخفى أنه لا فرق ، فحيث أطاق أصل القيام أو درأه بالمعنى^(٧)
 لزمه

(فإن لم يطق انتصاباً ومصار كراعيً) بكسر و غيره (والصحيح أنه تنب
 كدلت) وحيثاً : لم يدره من الانتصاب (ويريد : وحيثاً) انحناءه لركوعه إن قدر (
 على الزيادة : تفسراً بين نوعين^(٨)
 وقول الإمام والعراقي يدره معوذ : لأنه لا ينعى فائداً . يدره
 تصحيحهما^(٩) أنه لو عجز عن القيام على قدمه و تمكن السجود على ركبته

(١) في ٣/٤٩٣

(٢) قوله (على ملازمة) معنى بمحمول أي أو محمول على ملازمه (دلت) أي الإحصاء
 على شرطه على ما ياله العربي (قول العراقي قد قد) أي الزيادة (لا يدره) محمول على عدم
 الخروج عن الدوام (ليختصر) (إلخ - كروي)

(٣) وقوله (دلائل في الأولى) أي المسألة الأولى ، وهي بوجه الأول باحثة (انح
 كروي

(٤) وهذا لا يشترط ولا يدره دلت كروي و كروي هذا كأنه بقسم الكتاب

(٥) وقوله (انتهى) أي انتهى كلامه في ، والمكروه العف كروي

(٦) قوله (انتهى) شامل للأصلي ، وبحوال العضا (ش . ٢/٢٢) .

(٧) أي عجز والركوع هامش ذلك

(٨) أي شجيرة رث ٢٢٢

ولو أمكنه انضمام ذون الركوع والسجود قام وعلينها بقدر إمكانه

لزمه مع أنه لا يُسمى ونما وبمكن المبرق ، بأن ذلك (١) يُعَدُّ إلى أنه في المأني
بهم بكل واحد ، بحالات هذا (٢)

بأن له بقدر (٣) ، لزمه - كما هو ظاهر - إذا خرج من قدر الجهد أن يسجد (٤)
بعدة للركوع بطمأنينته ، ثم للاعتدال بطمأنينته

ويختص قرائتهم لا بحث قصد الركن بحصره بعد هذا وجوده وتعذر
وجود صورة الركن إلا بالنية .

(ولو أمكنه القيام دون الركوع والسجود) منه (٥) ، لعل يظهره تنوع الانحاء
(قام) وجوباً ولو بتعجيل (٦) وإن كان مثلاً على حجب ، بل وإن كان مرساً إلى
حد الركوع فيما يظهر (وعملهما بقدر إمكانه) فيحيى مكانه (٧) ضلته ، تُدرت ،
ثم رآه ، ثم طرفة ، لأن الميسور لا يتعطل بالميسور

ولو أمكنه الركوع فقط كرَّره عنه وعن السجود ، فإن قدر على رياء ، عسى
أكمل له لزمه جعلها للمسجود ، تميز بهما

وخرج بقولي - (منه) - من يتغير عليهما لو قعد (٨) ، فيصني قعداً ويتنهما -

(١) أي ، من صار كرائع ، (ش : ٢٢/٢) .

(٢) أي من أمكنه النهوض على ركبته (س : ٢٢/١) وراجع ، نهاية مطلب هو ما في
المذهب ، (٢١٤/٢) ، والروضة ، (٢١٤/١) ، والشرح الكبير ، (١٨٠) ،
والروضة ، (٣٤٠/١) .

(٣) وقوله (فإن سم يند) مع عطف على قول المص (إن قدر) هامش (أ)

(٤) أي بالنية . هامش (ك)

(٥) قوله (دون الركوع والسجود) أي لا يترك الركوع وسجود من الصلاة كتردي

(٦) وهي (س) و(ض) و(ج) والمحبوسات ريدت لمتة بل (سجود) بمعنى (سجود)

(٧) أي قدر إمكانه هامش (ك)

(٨) قوله يقدر عليه لو قعد ، يعني لو قعد يقدر عليهما ، ولو قام لا يقدر عليهما ،
بصنعه فاعداً وبمعناها على ما جزم إلح ، فلا هي ما حرم به (معني) به (بمعني)
كتردي .

و يترأشه أفضل من ترئعه في الأظهر ، ويكره لإيماء ،

نوائيه : بعده ،

ولو بعض منجساً منه ^(١) لم يضر له إيماءه في سجدة ، لأنه دون
إيماء الصائرين إليه

وقول الفتى ومن تبعه : تُجبر به ، لأنه ^(٢) على من أعدد الذي هو وجبه زُد
بأنه ^(٣) إنما يكون فرضه ما دُمَ إليه .

، والترأشه : ولو امرأة في محلّ قيام في فرض أو نفل (أفضل) من تركه ،
وكذا (من نومه في الأظهر) لأنه ^(٤) المصهور في غير محلّ القيام ما عدا السجدة
الأخيرة ، ولأنه الذي تعقبه الحركة .

وترئعه صلى الله عليه وسلم ^(٥) بيان الجواز . فلا أفضل (بمعنى
(فاضل)) ^(٦) .

وتسعي . أنه لو تعارض الترئع والتورك قدّم لترئع ، لجريان الخلاف
المؤي في قضيبته على الإقراض ، ولم يتجر ذلك في التورك
(ويكره) لجلوس ماذا رحليته ، و (الإقضاء) في جزء من أجزاء الصلاة ^(٧) ؛

(١) تحشمه تكسبه على مشقة هامش (ش)

(٢) أي ينهض هامش (ك)

(٣) أي القعود . هامش (ك) .

(٤) قوله (لأنه) أي لإيماءه ، وضمر (ولأنه) أيضاً يرجع به كروي

(٥) عن عاصم رضي الله عنه قالت رأيت رسول الله ﷺ يصلي سريعا أحدنا من حربة

(٩٧٨) ، وابن حبان (٢٥١٢) ، وإسحاق (٢٥٨ / ١) ، والشافعي (١٦٦١)

(٦) قوله (فأفضل بمعنى فاضل) يعني أن يقابل الأظهر لما كان حائراً لا فاصلاً فلا أفضل (

صار بمعنى (فاضلاً) كروي .

(٧) خرج به (الصلاة) غيرها ، فلا يكره في الإقضاء والمدة ولا غيرهما من سائر الكيفيات نعم ؛

إن عدل على هيئة مرورية ، أو شمر بعدم اكترائه بالعاشرين وهم منسئ يسمى منهم كره دلت

وإن تأدوا بذلك ، لأنه ليس كل شيء محرماً ومحل الكراهة حيث لم يكن له ضرره بنفسه

ذلك . ع ش . (ش : ٢ / ٢٤) .

بأن يخلص على وركته .

للشيء الصحيح عنه^(١) ، وشره الجمهور (بأن يخلص على وركته) وهذا أصل
وحديثه ، وهو^(٢) : «الأيمن ، كذا فيه نسخاً»^(٣) ، وبأثره^(٤) : «تحت الرك والاله ،
ونس كدث

في ، يأموس^(٥) الفصل ما بين الساق والورك ، وهو : ما فوق الفخذ ،
وتورك غمد على وركه ، وتورك فلا الصبي جعله على وركه فتمتد
عليها^(٦) ، وتورك في الصلاة وضع الرك على الرجل اليمنى ، وهذا مشهور
عنه^(٧) - أو وضع الأيمن أو إحداهما على الأرض ، والألية العجيرة ، أو
ما يركب العجور من شحم ولحم ، والعجيرة ، العجر ، وهو مؤخر الشيء .
هذا حاصل ما فيه في محاله^(٨) ، وهو صريح في تعبير الرك ، والألية

(١) عن صفة من جلت رضي الله عنه قال : «يوسون الله فقرة عن الإقضاء في الصلاة»
أخرجه الحاكم (٢٧٢/١) ، وأخرجه الترمذي (٢٨١) ورواه (٨٩٤) وأحمد (١٣٦٠)
عن علي رضي الله عنه قال الترمذي (روي) عن عاتكة وأس وربي هزيمة رضي الله
عنه (حديث عائشة رضي الله عنها العشار إليه أخرجه مسلم (٤٩٨) وهو حديث
طويل ، وفيه : (وكان ينهى عن حقبة الشيطان) .

قال الإمام النووي رحمه الله في «شرح صحيح مسلم» (٤٣٨) (وهو يركب) حقيقة
الشيء (هو الإقضاء الذي فسرناه ، وهو مكرره بنفاق العلماء بهذا التفسير الذي ذكرناه ،
وهو الإقضاء الذي ذكره مسلم بعد هذا في حديث ابن عباس أنه سئل : «هو غير هذا : كما
يسمونه في موضع إن شاء الله تعالى)

(٢) أي : أصل الفخذين (ش : ٢٤/٢)

(٣) أسنى المطالب (١١٨/١) .

(٤) أي : ما قال الشيخ ، (ش : ٢٤/٢) .

(٥) قوله (يأموس) أي : يمسك ، (ش : ٢٤/٢)

(٦) قوله (على ورك) أي : فلا يبدل بحر كلامه ، وقوله (مستند عليها) أي : على ورك
فلا ، وهو بيان لقوله : (على وركه) . (ش : ٢٤/٢) .

(٧) أخرجه أحمد (١٣٦٤١) والبيهقي (٢٧٨٠) عن أس رضي الله عنه

(٨) راجع : القاموس (٢٥٩/٢) ، (٤٧٩/٣) ، (٤٢٤/٤)

(٩) قوله (ماله في محال) أي : ما في القاموس «في مواضع متفرقة منه ، قوله (وهو)

باصاً ركبته ،

ويصح ، ذكرته ^(١) أنه نفس المصطلح للمورك عن الأحموس ^(٢) ، ونسبته ما استدكره
في (البحر) أن المورك هو المصطلح بمحل يعود من الآية وهو ^(٣) محبوس ،
وهو مصدّر بحروف الأعظم ، بخلاف المص ^(٤) .

ويتصدق على ذلك المحبوس أن أعلاه يوضع عليه المصبي ، واسمته يوضع
على الأرض ، فذكر ^(٥) القاموس ^(٦) لهذا مشيراً لما ذكرته ^(٧) ، وأما
ما ذكره : من كراهة وضعه على ليحني واصح ^(٨) .

باصاً ركبته ، راداً أبو عبيدة : مع وضع يديه بالأرض ، ولحق هذا شرح
تسميته (إلقاء) لغة لا شرعاً .

وحكمة كراهته : ما فيه من التشبه بالكلاب والبرذنة ؛ كما في رواية ^(٩) .
وقيل : أن تضع يديه بالأرض ، ويقعد على أطراف أصابعه .
وقيل : أن يفرس رجله ؛ أي أصابعهما ، بأن يلمس بطونهما بالأرض ،
وتضع أكتفه على عقبه

- أي : هذا الحاصل . (ش : ٢ / ٢٤) .

(١) أي : القاموس . (ش : ٢ / ٢٥) .

(٢) أي : الآية والمص ، (ش : ٢ / ٢٥) .

(٣) أي : المورك ، وكذا أخير (وه) . (ش : ٢ / ٢٥) .

(٤) في (٨ / ٨٦١-٨٦١) .

(٥) قوله (يهدي) أي : الوصيين ، وقوله (ما ذكرته) أي : من متابعة المورك للآلية .

(ش : ٢ / ٢٤)

(٦) قوله : (من كراهة وضعه) أي : المورك ، قوله (واضح) أي : قبل التورك المسنون : أن

يجعل المورك على الرجل اليسرى . (ش : ٢ / ٢٤) .

(٧) أخرجه الترمذي (٢٧٤) ، وابن ماجه (٨٩١) ، وأحمد (١٤٦٠٨) عن جابر رضي الله

عنه ، وذكر الفرد ورد عبد أحمد (٧٧١٠) ، واسمها في الكبير (٢٧٨٢) عن

أبي هريرة رضي الله عنه .

ثُمَّ يَنْسِي لِرُكُوعِهِ مَحِثٌ مُّحَادِي حَتَّهُ مَا قَدَّمَ رُكُوعَهُ ، وَالْأَكْمَلُ ، أَنْ تُنَادِيَ
مَوْضِعَ سُجُودِهِ
إِنْ فَجَزَ عَنِ الْقُودِ ، صَلَّى لِحَبِّهِ

وَرَفِي الرُّوحَةُ ، وَهَذَا غَلَطٌ (١) ؛ لِحَبِّهِ مَسْلُومٌ ، (الْإِقْعَاءُ سِتُّ يَتِيَا هَسْلُ الْ)
عَلَيْهِ رَسْلُهُ (٢) ، وَفَتْرَةُ الْعِلْمَاءِ بِهَذَا ، وَقَدْ بَصَّرَ فِي « الْبَرْطَلِيِّ » ، وَ« الْإِمْلَاءِ » ، عَلَى يَدِهِ
فِي مَجْلُوسٍ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ ، أَيْ ، وَإِنْ كَانَ الْإِفْتِرَاشُ أَهْضَمَ مِنْهُ (٣) .
وَأَنْتَ بِالْحُجُومِ يَسْبَعُ كُلَّ حُلُوسٍ قَصِيرٍ ؛ كَجَلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ .
ثُمَّ يَحِثُّ (وَجُوبًا الْمُصَلِّي فَرَصًا قَاعِدًا) (لِرُكُوعِهِ) (إِنْ قَدَّرَ) مَحِثٌ مُّحَادِي
جَنِبَهُ مَا قَدَّمَ رُكُوعَهُ ، مِنْ مُصَلَّاءٍ ، هَذَا أَقْلُ رُكُوعِهِ

، وَالْأَكْسَرُ (أَوْ مُّحَادِي) جَنِبَهُ (مَوْضِعَ سُجُودِهِ) وَرُكُوعُ الْقَاعِدِ فِي السُّجُودِ
كَذَلِكَ

وَذَلِكَ (٤) قِيَاسًا عَلَى أَنْفَرِ رُكُوعِ الْقَائِمِ وَأَكْمَلِهِ ، إِذَا الْأَوَّلُ (٥) يُحَاذِي بِهِ مَا أَمَّمَ
قَدَّمَ ، ؛ ثَنَابِي يُحَاذِي بِهِ قَرِيبَ مَحَلِّ سُجُودِهِ
فَمَنْ قَالَ : بَيْنَهُمَا (٦) عَلَى وَرَأَى رُكُوعِ الْقَائِمِ أَرَادَ بِالسَّبَبِ لِهَذَا الْأَمْرِ التَّقْرِيبِي
لَا الْحَدِيدِي

(وَبَرَّ عَمْرٍاءُ الْقُودِ) مَالِغَنِي السَّابِقِ (٧) (صَلَّى لِحَبِّهِ) لِلْخَيْرِ

(١) أي : منه الذي نسيه طرف الأخير

(٢) صحيح مسلم (٥٣٦) ، وَلَمْ يَنْظُرْ بِهِ (مَعَالِمْ) سِجَاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، بَلْ فِي سَنَةِ
بَيْنَ بَيْنَ

(٣) الرُّوحَةُ (٣٤١ / ١)

(٤) أي : ذكرنا مراراً وأكسر رُكُوعَ السَّاجِدِ (ش ٢٥ / ٢)

(٥) قوله (إِذَا الْأَوَّلُ) أي : الْأَوَّلُ (يُحَادِي) أي : الْقَائِمُ (بِهِ) أي : الْأَوَّلُ (ش ٢٥ / ٢)

(٦) أي : أَلَّا رَأَى رُكُوعَ الْقَاعِدِ ، (ش ٢٥ / ٢)

(٧) أي : بَلْ يَلْمِزُهُ فِي الْقُودِ مَسْقُفٌ لَا يَحْتَمِلُ عَدَاةً وَإِنْ لَمْ تَحِثْ تَحِثُّمُ (ش ٢٥ / ٢)

الأيمن ، فإن عجز ، فمستلقاً

عثرها^(١) بالروح ، ومقدم البدن أيضاً^(٢) .

والظاهر أنه لا تحائف ، فتحمل الأول^(٣) على ما إذا لم تمكنه الروح ،
بعدم استقبال وجهه فقط ، والذي على ما إذا أمكنه أن يستقبل بمقدم يده أيمن .
فحسب^(٤) يستفاد الاستقبال بالروح ، لأنه لا ضرورة إليه حينئذ
ويُسَرُّ كونه على خفيه . الأيمن (كالمثبت في الحديث ، ويكره كونه على اليسر
إن أمكنه على الأيمن .

(فإن عجز) عن الجنب بالمعنى السابق^(٥) ولو بمعرفة نفسه أو بقول طبيب فيه
- ولو عدل رواية مما يظهر له^(٦) إن صَلَّيْتُ مستلقياً أمكن مدواه عيب مثلاً
(مستلقياً) يُصَلِّي على ظهره وأخصاه^(٧) إلى القبلة ، لحبر الثاني
السابق^(٨)

يجب أن يضع تحت رأسه نحو محاذيه ، ليستقبل بوجهه القبلة لا السماء ، لأن
أن يكون داخل الكعبة وهي منقوفة ، أو بأعلاها ، يصح استقباله
وهي داخلية له أن يُصَلِّي مُكَبِّ على وجهه ولو مع قدرته على الاستلقاء فيما

(١) وقوله : (عجز) أيضاً إشارة إلى ما يأتي ، كردي .

(٢) وقوله (أيضاً) أي كما عثر هنا بهت كردي وراجع : فتح البواب ، مع : حاشية
الجبرمي (٢٥٦/١)

(٣) والأول في قوله : (محمل الأول) ما في شرح برويس ، (والثاني ما في شرح
المنهج) كردي

(٤) وقوله (فحسب) يرجع إلى (أمكنه) أي فحين الإمكان يستقبل بالاستقبال بالروح ، لكن هذا
مستلزم بالنظر إلى قوله (رقباسها) لا ينظر إلى ما قاله ، وهو ظاهر كردي
(٥) في (ص : ٣٢)

(٦) قوله (به) متعلق بـ (قول طبيب) ، أي ، أو بقول صيب له إن صلبت إلخ كردي

(٧) فتح نسيم أشهر من ضيقها وكسرها . وثبتت لهزمه أيضاً ، كما في : الإيجاب ، وهذا
المخصص من قديمه . بجبرمي . (ش : ٢٩/٢)

(٨) بر تخرجه في (ص : ٢٦)

يُضَيَّرُ ، لاسواء الكسوفين في عقبه حسد وإن كان الاستسقاء .
 وَيُظَاهَرُ أَنْ قَوْلَهُمْ (رَأَيْتُمْ مَا رَحَلَهُ لِلْعَدُوِّ) كَالْمَحْضَرِ) لِبَيَانِ
 الْإِفْضَالِ ، فَلَا يُضَرُّ إِخْرَاجُهُمَا عَنْهَا ، لِأَنَّهُ لَا يَنْفَعُ سَمُّ الْإِسْطِغَاءِ ، وَالِاسْتِغْنَاءُ
 حَاصِلٌ بِالْوُجُوهِ ، كَمَا مَرَّ^(١) ، فَلَمْ يَجِبْ بغيره مِمَّا سَمَّ يَفْعَلُ الْإِسْتِغْنَاءُ بِهِ
 بَعْم ، بَلْ قَرِصَ تَعَذُّرُهُ بِالْوُجُوهِ . سَمَّ يَنْفَعُ إِيجَانَهُ بِالرَّحْلِ حَيْثُ لَا تَحْصِلُ لَهُ
 بَعْضُ لَدَيْ مَا أَمْكَنَهُ

ثُمَّ إِنَّ أَصْبَحَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ . أَيْ بِهِ ، وَلِأَنَّ أَوَّلًا بِهِمَا يَرَاهُ ،
 وَيُقَرَّبُ حَيْثُ مِنَ الْأَرْضِ مَا أَمْكَنَهُ ، وَيَحْتَلُّ السُّجُودَ أَحَقَّ
 وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَكْتَفِي أَدْنَى زِيَادَةٍ عَلَى الْإِيمَانِ بِالرُّكُوعِ وَبِالْقُدْرَةِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ
 ذَلِكَ ، حَلَالٌ لِمَا تَوَقَّعَهُ بَعْضُ الْمُبَارَاتِ .

بَلْ غَضَرٌ . أَوَّلًا بِأَجْزِيهِ ، وَلَا يَجِبُ مَا عَلَى الْأَوْجَحِ يَمَاءٌ تَحْتَضِرُ
 لِسُجُودِهِ ، بِحَلَالِهِ فِيمَا مَرَّ^(٢) ، لظهور النِّمِيرِ بِهِمَا فِي الْإِيمَانِ بِرَأْسِ دُونَ
 الْغُرَفِ .

وَإِنْ غَضَرٌ ، كَانَ أَكْرَبَ عَلَى تَرْكِ كُلِّ مَا دُكِرَ فِي الرِّقَةِ . أَجْرَى لِأَعْمَالٍ عَلَى
 قَلْبِهِ ، كَالْأَقْوَالِ إِذَا غُثِّنَ لِسَانُهُ وَحَوِيَ فِي الْوَاجِهِ^(٣) ، وَدُمَا فِي الْمَدْرَةِ ،
 وَلَا إِعَادَةَ .

وَلَا تُسْقَطُ مِنْهُ إِصْلَاحُ مَا قَامَ عَقْبُهُ ثَانِيًا

أَيَّ إِذَا أَكْرَبَ عَلَى لِنَشْرِ بَعْضِ مَنَاقِبِ لِلصَّلَاةِ . . فَلَا يَنْزِمُهُ شَيْءٌ مَا قَامَ لِإِكْرَاهٍ
 وَإِنَّمَا لَرَمَ الْمُصْلُوبِ الْإِيمَانُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يُنْفَعْ مِنَ الصَّلَاةِ ، وَهَذَا مُتَّبَعٌ بِهَا مَعَ

(١) قَوْلُهُ (كَمَا مَرَّ) وَهُوَ قَوْلُهُ ، (يَسْقُلُ بَوَاحِشَهُ لِقَاءَ) كَرْدِي

(٢) أَيْ أَمَّا

(٣) غُثِّنَ لِسَانُهُ خُيِّرَ مِنَ الْكَلَامِ . الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (ص ٦٣٩) .

وتؤدد غير واحد في عشرين ركعة من بعد ، هل تسبى عشراً من فيه ؟
والذي يتجده ، أن العشر من أفضل من حيث ذكره الله ، وهو الصحيح ، ومجانبة ،
والعشر أفضل من حيث زيادته المقام ؛ لأنه أفضل أدب ، الصلاة ، الحديث
صحيح . « أفضل الصلاة طول القنوت »^(١) ، ولأن ذكره هذه العبارة أفضل
من ذكر غيره .

وكون المصلي أقرب ما يكون من ربه إذا كان ساجداً ، إما هو نفسه
(متجانب الدعاء فيه ؛ فلا تسبى أفضلية ليلام

والحاصل ، أن تطويله أفضل من تكريره غيره ؛ كالسجود ، وإن كان كلامه
في آخر الرمان ، فالزمن المصروف لطول القيام أفضل من الزمن المصروف
لتكريره^(٢) لسجود .

فإن قلت : ما لأفضل من ثبت الرادني ؟^(٣) قلت : هذا الخبر « ينصبي عريه
لقيام ، وخبراً ومن صلى قاعداً . فله نصف آخر القائم »^(٤) يُتهم استهزاء
وكون لمطروق أقوى من المصنوع يُزجج الأولى^(٥) ، لا سيما واحداً^(٦) .
طعن في سننه وأدعي نسجه^(٧) .

(١) أخرجه مسلم (٧٥٦) عن جابر عن عبد الله رضي الله عنهما .

(٢) وهي (ب) وهامش (أ) نسخة (تتكرر)

(٣) قوله (من ثبت الرادني ؟) أي رده يوم العشرة ، وزيادة كثرة العشرين ، كروي

(٤) قوله (هذا الخبر) إشارة إلى الحديث الصحيح كروي

(٥) من تحريجه قريباً

(٦) الكلام في الفصل المطلق ، أي غيره ، كالرواتب والوتر ، والمحافظة على العدد المطلوب فيه

أفضل ، فعمل الوتر إحدى عشرة في الزمان المصغر أفضل من فعل ثلاثة مثلاً في قيام يزيد على
من ذلك العدد ؛ لكون العدد فيها ذكر بخصوصه مطلوباً لمشارع (ع من ١٠ / ٤٧٣)

(٧) وقوله (ونحبر الثاني) أراد به غير « من صلى » ، لنج كروي

(٨) راجع « التلخيص الحبير » (١ / ٥٥٦ - ٥٥٨) .

الرابع المراءة

وبسراً بعد التحريم دعاء الافتتاح .

ونزيد اربعة للركوع بحيث لا يسع سجده . وهو " صريح فدا قدس به " (١).

واعترضه (٢) بقوله . ان المضطجع يرتفع للركوع ، كما قد يؤخذ ، بان لا يمكن هنا (٣) الركوع فيها هو فيه ، فلزمه الارتفاع إلى المربة التي قبله ثم الركوع بها ، بخلافه في مسألة .

وبعضهم (٤) حوّل لمزيد سجدة التلاوة في النفل قراءة (الفاتحة) في هوته إلى وصوله للسجدة (٥).

(لربح) من الأركان (المراءة) (الفاتحة) في النفل ، أو بدله ، كما تأييد (٦).

(وبس) وقبل . بحيث (بعد التحريم) يفرض أو يعل ما عد صلاة سجدة ولو عسى غائب أو غير على الأربعة (دعاء الافتتاح) إلا لمؤ آخره ، لإتمام في غير يوم ما لم ينل (٧) قبل أن يخلص (٨) ، أو هي ، لا اعتدال (٩) ، والأ

(١) أي قوله : (ونزيد إحتواء...) إلخ . هامش (أ) .

(٢) ومبنيه . نعم ، مبني . إلخ . (ش : ٢٨/٢) .

(٣) قوله (واعترضه) أي الاعتراض على ما بينه كردي . وهذا الشرح (٢٨/٢) قوله : (واعترضه) أي . الإلتواء المذكور ، أو التقييد المذكور .

(٤) أي : في المضطجع . هامش (أ) .

(٥) وقوله : وبعضهم (في الموضوعين عطف على بعضهم) كردي .

(٦) قوله (قراءة الفاتحة) أي هوته (إلخ) وجوده أن يسجد لقراءة القرآن ، أو ذكر بعد قراءة أية السجدة أنه ترك (الفاتحة) أو شئت فيها . فقرأه في نفوي كردي .

(٧) أي : لأدلة تأتي في شرح : (وتستعمل الفاتحة) . (ش : ٢٩/٢) .

(٨) أي : أو يخرج من الصلاة بحيث أو غيره قبل أن يركع . معني (ش : ٣٠/٢) .

(٩) ظاهره وبعد هوته للجسوس ، فليحوّل . (نصري : ١٤١/١) .

(١٠) قوله (أو هي الاعتدال) أي : أو إدراك الإمام في الاعتدال فإنه لا يسر له ذلك ، بل يأتي .

نفسه - حادف فؤاد بعض (الخاصة) برأسيه ، ولا إن صدق الوقت بحيث يخرج
مصر صلاه عنه برأسيه ، والعود مثله في هذه الصلاة^(١) - وإلا إن صدح في
السرور أو العراء أو سهرأ .

وورد فيه أربعة كثرة مشهورة ، وأصلها « وخفت وخفي » أي « داني »
وقضى عليه بالوجه ، إن رد إلى أن المصلي سعي أن يكون كله وحيد مسلماً بكنهه
على ما دس ، لا يثبت لعمه بشبهه في لحظه منها

ونسي محاولة الصدي عند التلطف بذلك ؛ حدوا من لكذب في مثل هذا
نقدم

« سُدِّي فطر لشموات والأرض » أي : أئدعهم على غير مثاب سقى
« خبأ » أي « ملاءص كل لأذن والطرائق إلى دين الحق وطريقه

ورأسيه^(٢) (وما بعده المرأة أيضاً على إرادة الشخص) ، ويؤتمنه أمره
حتى لا يعيبه وسلم لمناطة . « إن صلاتي » إلى آخره عند شهود
تحتجب^(٣)

وبه « يؤذ قرون الأسوي القباص (المشركات) ، (المسلعات) ،
وإبل غيبه القباص (حيمة مسلعة) ، وهو حال من (وحيه) ، قيل لا

بالسبح والتحميد كروي

- (١) في مأموم حادف إلح (سم ٢٠/٢)
- (٢) ج المسند (ص ٢٠/٢) .
- (٣) ج بدوله : (حيماً) ، هامش (ك) .
- (٤) أخرجه الحاكم في المستدرک (١٢٢/١) ، واسهمي في الكبير (١٠٢٢٠) ،
والطبرسي في الكبير (١٦٨/١٨١) ، وراجع مجمع الروايات (٥٩٩٢ - ٥٩٩٣) .
- (٥) ج بالتأويل المذكور ، أو الأمر المذكور ، (ش : ٢١/٢)

ثُمَّ سَمَّوْهُ ،

بَسْطُوْن . وَلَمْ يَفْرَأْ عَلَيْهِمْ وَإِنْ فُرِضَ عَلَيْهِمْ ، وَلَا يَكُنْ عَلَيْهِمْ حَتَّى يَكْتُمُوا
وَأَرْوُ . وَتَرُوجَات .

(سم) بعده . بِأَنْ أَتَى بِهِ - يُسَمِّي (١) (السمود) (ثم) سبب تسميته ؛
أَرَادَهُمْ . لَا لِمَنْ سَبَّاهُ النُّعُودُ لَوْ أَرَادَ الْاِقْتِصَارَ عَلَيْهِ

وَدَلَّتْ لِدَلِيلَةِ الْمُحْمَلِ فِيهَا عَمْدُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ الْأَمْرُ عَلَى السَّبِّ ، وَلِجَوَابِ (١)
عَلَى أَرَدَتْ قَرَأَهُ ، أَيْ إِذَا رَدَّتْهَا قُضِيَ . أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ
الرَّجِيمِ (٣)

وَمِنْ ثَمَّ (٢) كَانَ هَذَا هُوَ أَفْضَلُ صِيغَةٍ (٥) ، وَحِينَئِذٍ فِي (اعْبُدْ) (٦)
تَكْبِيرُهُ (٧) بَعْدَ الْاِفْتِتَاحِ وَقَبْلَ النُّعُودِ

وَبَحْثُ عَدَمِ بَدْيِهِ لِمَنْ يَأْتِي بِذِكْرِ بَدَلِ (الْفَاتِحَةِ) . مَرْدُودٌ حَالُ الْأَرْجَةِ
خِلَافَهُ . لِأَنَّ لِدَلِيلِ حُكْمِ الْعُصُوبِ عَنْهُ (٨) .

أَنْتَ . لِيكَ وَسَعْدِيكَ وَنَجِيكَ كُلُّهُ فِي يَدِيكَ ، وَالشَّرُّ لِسِ يَدِيكَ ، أَنَا بِكَ وَبِكَ ، مَرَكَبُ
وَمَعَالِيكَ ، أَسْعُرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ . مَكْرَهِي

(١) وَفِي بَعْضِ النُّسخ . (سَمَّيْ) .

(٢) قَوْلُهُ : (وَتَرُوجَات) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ : (الْأَمْرُ) هَامِشٌ (ك)

(٣) وَالْآيَةُ فِي : (يَوْمَ تَرَى الْقَوْمَ يَتَسَوَّدُونَ بِأَمْثَلِ سَوَادِ السُّحُبِ) [السجدة ٩٨]

(٤) يَسْمَى الْأَمْرُ بِرُودِ هَذَا التَّصْبِيرِ ، وَكَانَ يَسْمَى السَّبِّ عَلَيْهِ أَوْ لَا حَسَّ يَظْهَرُ هَذَا التَّصْرِيحُ
١٣٢/٢

(٥) أَيْ بِأَمْسِهِ يَفْرَأُهُ أَيْ أَوْ مُطَعِمًا ، وَرَأَى فَلَا خُفَاءَ أَنَّ النُّعُودَ الْوَاقِعَةَ لِدَاخِلِ الْمَسْجِدِ ، أَوْ
الْمَرْجِعِ ، أَوْ لِدَاخِلِ الْحَلَاءِ الْأَفْضَلُ بِمَحَافِظِهِ عَلَيْهِ عَنِ سَبِّ الْوُجُودِ (رَشْدِي

١٣٥ ، ١) وَقَالَ الشَّوَارِبِيُّ (٢٢ ، ٢) (وَتَرُوجَات) أَوْ مُطَعِمًا بِعَلِّ صَرْفِهِ (لَا مُطَعِمًا)

(٦) وَيَسْمَى (سَمَّي) : (الْعَيْلِيْن) ، فِي (٧٢ / ٣) .

(٧) أَيْ : تَكْبِيرُ الْعَيْدِ . هَامِشٌ (ك) .

(٨) رَاجِعٌ إِلَى الْمَقُولِ الصَّحِيحِ فِي خِلَافِ الْأَشْيَاحِ ، مَسَالَةَ (٢١٥)

وَيُسْرَتُهُمَا ، وَتَعْمُودُ كُلِّ رُكْعَةٍ عَلَى الْمَذْهَبِ ،

وَيُنَوِّتُ^(١) بِالشَّرُوحِ فِي الْقِرَاءَةِ وَلَوْ مَسْهُوًّا

(وَسَرَّهَمَا) بَدَأَ حَتَّى فِي جَهْرِيَّةٍ كَسَرِ الْأَدْيَارِ ، وَقَصْبُهُ كَلَامُهُمْ بِهِ خَارِجُهَا بَخْهَرٌ بِهِ لَدِ (الْفَصِيحَةِ) وَعَمَرُهَا ، وَعَالِمُهُ أُمَّةُ الْخِزَاءِ وَمَحَلُّهُ - كَمَا يُحْتَسَبُ - . إِنْ كَانَ تَعْمُودُ مَنْ يَسْمَعُهُ لِيُنْصَبَ ؛ لِئَلَّا يَقُولَهُ مِنَ الْمَقْرُوءِ شَيْءٌ

قِيلَ وَهَذَا^(٢) يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ دَاخِلِيَّاتِهَا ، وَيُفَرِّدُ عَلَيْهِ^(٣) الْإِمَامُ فِي الْجَهْرِيَّةِ ، بِهِ يُسْرَتُهُ مَعَ أَنَّ الْمُسْلِمِينَ مَأْمُورُونَ بِالْإِنْصَابِ لَهُ ، فَالْأَوَّلَى (مَسْئَلَةٌ^(٤) دَلَالَتُهَا ، وَالْآخِرَةُ - أَنَّهُ خَارِجُهَا^(٥) سَنَةٌ صَبِيحٌ

وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا^(٦) وَبَيْنَ التَّسْمِيَةِ لِلْأَكْلِيقِ بَأَنَ لِقَصْدِ تَمْيِزٍ ، حِفْظِ الْمَطْعَمِ مِنَ الشَّيْطَانِ ، وَهُوَ حَاصِلٌ بِالتَّسْمِيَةِ الْوَاحِدَةِ^(٧) ، وَهِيَ : حِفْظُ الْفَارِغِ ، فَطُفِئَتْ مِنْ كُلِّ بِحَصْرِهِ ، وَهِيَ^(٨) يَظْهَرُ أَنَّ التَّسْمِيَةَ فِي الْوَصْوَةِ سَنَةٌ عَيْنٌ

(وَيَتَعْمَدُ كُلُّ رُكْعَةٍ عَلَى الْمَذْهَبِ)^(٩) لِأَنَّ فِي كُلِّ^(١٠) قِرَاءَةٍ حَدِيدَةً ، وَهِيَ لَهَا

(١) أَيِ : التَّعْمُودُ - (ش : ٣٢ / ٢) .

(٢) أَيِ : مَسْئَلَةٌ - (لِئَلَّا يَقُولَهُ مِنَ الْمَقْرُوءِ شَيْءٌ) - هَامِش (ح) .

(٣) أَيِ : عَلَى (قِيلَ) - هَامِش (خ) .

(٤) أَيِ : لِنَدَبِ الْجَهْرِ فِي خَارِجِ الصَّلَاةِ (ش : ٣٢ / ٢) .

(٥) قَوْلُهُ (وَالْآخِرَةُ - أَنَّهُ) أَيِ التَّعْمُودُ ، وَقَوْلُهُ (خَارِجُهَا) لَيْسَ حَتَّى زُرَّ عَنْ دَاخِلِيَّاتِهَا ، كَمَا هُوَ

ظَاهِرٌ - (ش : ٣٣ / ٢) .

(٦) أَيِ : الِاسْتِعَاذَةُ - (ش : ٣٣ / ٢) .

(٧) أَخْرَجَهُ بِسَمِّ (٢٠١٨) عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ فَذَكَرَ اللَّهَ عَدُوَّهُ حَوْلَهُ وَعِنْدَ طَعَامِهِ قَالَ الشَّيْطَانُ لَا مَبِيتَ لَكُمْ وَعَشَاءٌ ... » إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ .

(٨) أَيِ : بِذَلِكَ الْفَرْقِ - (ش : ٣٣ / ٢) .

(٩) وَفِي (خ) وَ (س) : (وَيَتَعْمَدُ فِي كُلِّ) .

(١٠) أَيِ : مِنَ الرُّكْعَاتِ - (ش : ٣٣ / ٢) .

والأولى أكد

وسعين (الفتيحة) كل

لا لا فتحتها^(١) : ومن ثم سُنَّ في قراءة اليوم الثاني من كل من ركعتي صلاة الكسوف ، وإنما لم يُعَدَّ لو سجد لتلاوة بقرب المصل وأخذ ما^(٢) أنه لا يُعَدُّ السجدة أيضاً وإن كانت السجدة^(٣) لغير ابتدأ من أثناء سورة - أي عبر راقية ، كما قاله الجعبري ورد قول السخاوي : لا فرق - : أن يُسبِّل

وكسجود التلاوة كل ما يتعلَّق بالمرءة^(٤) ، بخلاف ما إذا سكَّت إعرافاً ، أو كنتم نحيباً وإن قل^(٥) وألحق بذلك^(٦) إعادة السجدة^(٧) .

(والأولى أكد) متبعهما : للاتفاق على مدبه فيها^(٨)

(ركعتين ، الفتحة : كل) قيام من قيامات الكسوف الأربعة . وكل

(١) أي : والتعود بقراءة لا الأصح لصلاة ، به يعلم ما هي الإحصاء الأخير من الأهم (مصري ١٩٤٢/١) .

(٢) أي : من التعليل . (ش : ٣٣/٢) .

(٣) قوله (إن كانت السجدة) والسجدة اسم (كانت) ، والحيث (أن يسبِّل) . محمدي .

(٤) أي : كسبح من ماله شيء في صلاته . (ع ش : ١٠٠/١٧٦) .

(٥) قوله (إن قل) راجع لسكوت أيضاً . (ش : ٣٤/٢) .

(٦) أي : إعادة التعليل . (ش : ٣٤/٢) .

(٧) قال في «شرح العتب» : وسنَّ الاستبلاك أيضاً ، كما في جميع متأخرون - لكن سجدة تلاوة أو سكر ، سورة من الأول استبلاك للفرد أم لا ، طالع لتصل أم قرب على الأوجه ، وأما الاستبلاك للفرد بعد السجود فيسبِّل بسبب على الاستسدة ، فإن سبَّ سبب ، وإلا وهو الأصح - السجدة أيضاً ، وهو ظاهر فيما ذكره انتهى ، أي : من بدء السجدة على الاستسدة سم (ش : ٣٤/٢) مصروف

(٨) أي : على مثل التعليل في الأولى هامش ح

ركعة (١) كتب جاء عن يئف وعشرين صحابته ، ولحبر استس عده ، لا صلاة
 لمن لم يقرأ بتأخيرة الكتاب (٢) لظاهر (٣) أي هي الحقيقة لا كتابها (٤)
 وللحبر الصحيح ، كما قاله أنته حطاط ، لا تجزى صلاة لا يقرأ الرجل
 فيها بأمر القرآن (٥)

ومعنى الإجراء وإن لم يعمد الفساد على الخلاف الشهير في الأمور ذكر
 محلها (٦) فيما لم تنف فيه العبادة لم ينعصها (٧)

وبصرفي عدم هذا والدليل على استعماله في الواحد الحر (٨) الصحيح
 أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم قال للمسيء صلاته ، إذا استقلت القبلة
 تكبر ، ثم اقرأ بأمر القرآن ، ثم اضغ ذلك في كل ركعة (٩)

(١) قول طعن (وتنصير) الحاجة : أي بر منها حصلاً ، أو نظراً في مصحف ، أو شيئاً ، من
 ذلك ، وقوله (كل ركعة) في كتابها ، أو بدله ، لمجرد وغيره ، مرتبة كتاب الصلاة أم
 جهريه ، موصلاً أم مفلاً معني (ش ٢٤/٣)

(٢) صحيح البخاري (٧٥٦) صحيح مسلم (٢٩٤) من عبادة من نصبت رضي الله عنه

(٣) قوله : (الظاهر) صفة (للحبر) ، كودي .

(٤) وقوله ، (لا كتابها) أي : لا في شيء كتابها كودي

(٥) أخرجه ابن حزيمة (٤٩٠) ، وابن حبان (١٧٨٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وبنابر معني

في سنة (٢٦٨) من عبادة من نصبت رضي الله عنه .

(٦) أي محل عدم لإعادة ، أو محل الخلاف (ش ٣٥/٢)

(٧) وقوله (فيما لم تنف فيه العبادة) لم ينعص أي لأجل شيء يعصه وقد يعني بقوله

«لا صلاة لمن» إلخ كودي راجع ، حاشية المطبع على شرح جمع الجوامع ،

(٧١٢/١) .

(٨) وقوله : (هذا) إشارة إلى (محل) أي : ويقتدير أن يكون محله ذكر (الدليل على

استعماله) أي استعمال في الإجراء (غير الوجوب) أي وجوب العبادة هناك (الحر) .

إلخ . كودي

(٩) وقوله : (ثم اقرأ بأمر القرآن) مراده أن الأمر للوجوب كودي والحدث أخرجه أحمد

(١٩٣٠٠) عن دهاية بن رافع الرزقي رضي الله عنه .

إلا ركعة منوي .

ومح أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم كان يتروها في كل ركعة ، ومن حري
« صَلُّوا كَمَا زَانِمُونِي أَصْلِي »^(١)

ومح أنه يهي المؤمنين به عن تراءيه حلقه ، لا تأم التراءى ، حيث قال
« لَعَلَّكُمْ تَقْرَءُونَ خَلْفِي »^(٢) ، « فَمَا يَقُمْ : لَنْ »^(٣) « لَا تَقْعَلُوا »^(٤) ، إلا يفريجة
الكتاب : فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها^(٥)

(لا ركعة مفردة) فلا تعين فيها ، لأنها وإن وحيث عليه يستحلفها الإمام
عنه شرطه : كما يأتي^(٦) ، فلا اعتراض على عبادة ، خلافاً لمن طار رعا أن
ظاهرها عدم وجوبه عليه^(٧) بالكتبه

وذلك^(٨) ، لأن العبادة من تعين الشيء ، عدم سوره تحفل العبادة^(٩) ،
ومن عدم تعينه ، قبله لذلك^(١٠)

ولقد ينصور ذلك^(١١) في كل صلاة سببه في الأوسى ، وحلقه عن الإمام

(١) ويدل عليه أيضاً قوله : في حديث آخر : « حلقه » ثم قلنا ذلك في صلاتك كلها ، وفي
« صحيح ابن حبان » (١٧٨٧) : « أنه أصح ذلك في كل ركعة » من وقاهه بين واقع الزولي
وحديث « صَلُّوا كَمَا زَانِمُونِي أَصْلِي » (في شرحه في ص ١٨)

(٢) وقوله : « لَعَلَّكُمْ تَقْرَءُونَ خَلْفِي » معناه : « لعل تروون خلفي » كروي

(٣) وفي بعض النسخ (لا تقرؤوا) بدل (لا تفعلوا) .

(٤) أخرجه ابن حبان (١٧٨٥) ، وأبو داود (٨٢٣) والترمذي (٣١١) من حديث ابن الصامت
رضي الله عنه وفي (مس) : « (لم يقرأها) » .

(٥) أي في (صلاة الجماعة) ، معني : (ش : ٣٥ / ٢)

(٦) أي في المصنوع ، هامش (ح)

(٧) قوله : « ذلك » إشارة إلى قوله (ولا عراض) كروي

(٨) قوله : (لتحفل العبادة) صفة : بقوله . (ش : ٣٥ / ٢) . وقوله (له) أي : للمشي . هامش
(خ)

(٩) أي : لتحفل العبادة . هامش (خ) .

(١٠) أي : سقوط (الجماعة) في الركعتين الأربع . « العواشي المنجية على شرح المفردة
المصرية » (١٣ / ١)

سحر زوجته^(١) ، أو نسيان^(٢) ، أو بطلان حركة^(٣) ، فلم يقم في كل بيت بعده^(٤) إلا والإمام رابع

(والسنة) آية كاسية (منها) عملاً^(٥) ، ويكفي به^(٦) نظر لا سيما أن قاب من اليقين ، لإجماع الصحابة على ثبوتها في المصحف^(٧) بحقه ، مع حرهم في تجريد عتق ليس بشرأى ، بل حتى عن نقطه وشككه

وإثبات سحر أسماء السور ، والأعشار^(٨) فيه . من بدع الاحتجاج ، على أنه جعلها معبر حقه .

ولقوة هذا^(٩) قال بعض الأئمة : إنها سحر ياب . ويؤيده^(١٠) " بورها " عند جماعة من قراء السبع .

وضيح من طرقي أنه صلى الله عليه وسلم عذبه آية منها^(١١) ، وأنه صلى الله عليه وسلم قال : إذا قرأتم الحمد . فافروا ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ ، إنها أم

(١) أي : بأن أدرك الإمام في ركوع لأولى ، سقط عنه (العبادة) بكونه سجود ، ثم حصل له رحمة عن السجود فيها ، يمكن منه قل أو يركع لأمام في الثانية ، فأن به ، ثم قام من السجود ووجدوا أفعالي كنيه وهكذا ، تأمل ريادي انتهى ع (ش : ٣٥/٢) .

(٢) أي : الصلاة ، أو قراءة ، (المائدة) ، أو لشد فيها (ش : ٣٥/٢)

(٣) أي : أو قراءة (ش : ٣٥/٢)

(٤) أي : بعد الركعة الأولى (ش : ٣٥/٢)

(٥) قول : (عملاً) أي : من حيث أن يعمل بكونه به وبقرينة معها كقوي

(٦) أي : في ثبوت البسطة عملاً .

(٧) أي : في أوائل السور مضي ومضي (ش : ٣٥/٢)

(٨) أي : الأحزاب والأصاف . (ش : ٣٥/٢)

(٩) أي : نظر (ش : ٣٥/٢)

(١٠) أي : قول العيص . (ش : ٣٥/٢)

(١١) قول : (تواترها) أي : تواتر البسطة ، يعني . بواتر الحديث الوارد في كونه من (المائدة)

كقوي .

(١٢) أخرجه أبو داود (٤٠٠٦) وحمد (٢٦٢٢٦) عن أم سلمة رضي الله عنها

وتشديداتها .

الْقُرْآنَ ، وَأَمَّ الْكِتَابَ ، وَالشَّعْخُ الْخَاسِي . وَفِيهِمُ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ . بِخَدْيِ
آبَائِهَا ١٧

وهو أصرخ ردة على من كره سعيها أم يصران

ولا يكفر بأبي السيلة إجماعاً ، كبثنيها ، خلافاً لمن وجّه فيها ؛ لِمَا تَرَزَّزَ
أَنْ الْأَصْحَ أَنْ ثوبها ظني لا يقيني ، ولا تكفير بطي ثوباً ولا ثوباً ، بل
ولا يقيني لم يصححه تو تر وإن أجمع عليه ١٢ ، كبتكار أن لت الأس لسلس مع
سب الصلْب

والأصح - أنها آية كاملة من أول كل سورة ، كما صرح به خير مسلم في (إننا
أعطيتك) (٣) ولا قاتل بالفرق (٤) ، ما عدا (براءة) لأنها لم تكن بالسب باعتبار
أكثر مقاصدها (٥) ؛ ومن ثم حرمت أولها ؛ كما هو ظاهر (٦)

(وسبيلاتها) منها ، وهي أربع عشرة متحبيبة مشددة (٧) - كان قرأ
(الرحمن) بعد الإدغام ، ولا يطر لكون (أل) لما ظهرت . خلقت الشدة فلم
يخفف شيئاً ؛ لأن ظهورها لحن ، فلم يتمكن قيامه مقامها - يُبطل قراءته ،

(١) أخرجه الأرمضي في سنة (٢٦٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٢) قضيه أنه لا فرق بين العالم به وغيره (ع ش / ١٨)

(٣) عن أس رضي الله عنه قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا إذ أغشى إحداه ، ثم رفع
رأسه مسجداً ، فقال : ما أصحكم يا رسول الله ؟ قال : « أُتِرْتُ عَلَى أَيْمَانٍ مُسَوِّدَةٍ »

« فبسم الله الرحمن الرحيم ، يا أعطيتك الكون فصل ثرك وحر إن شانتك هو الأبر »

[الكون : ١- ٣] ، ثم قال : « أَتَدْرُونَ مَا الْكَوْنُ ؟ » قلنا : الله ورسوله أعلم ، قال : « فَوَيْلٌ
لَهُمْ وَعَذِيبٌ عَزِيزٌ » . الحديث . أخرجه مسلم (٤٠٠) .

(٤) أي بين (إن أعطيتك) وغيرها من السور (ش / ٣٦ / ٢)

(٥) أي لأن السلة أمان ، و (براءة) ليس فيها أمان .

(٦) راجع : السهل الصّح في اختلاف الأشياء : صلاة (٢١٦)

(٧) قوله (فتجدي مشددة) مبتأ ، حذره يبطل قراءته (كردي وفاء الشراير (٣٦ / ٢)

(أي حيث كان قادراً مهابة)

ويؤيد (صاداً) (باء صاء) لم تصح في الأصح

لأنه (١) حرفان أو بينهما سائر ، لا عكسه (٢)

وبنو علم معنى (إيدك) المحقق ، ويعتده . كقوله : لأنه ضوء الشمس ،
والآ . سجد للسجود .

(و) تحب رعدة جمع حروفها ، فحينئذ (ب أدل) جاء (والحمد لله)
هذه ، أو يطلق بماء العرب المبرّد بسبب وبين تكافؤ والمراد بالعرب لمؤنة (٣)
إليهم أخلاصهم الدين لا يُغنى بهم ، ولذا سبب بعض الأئمة لأهل العرب (٤)
وصعيد مضر - بطن . لأن ن تندر عليه اسئلهم قبل خروج الوقت

وافضاء كلام جميع بل صريحه . الصخرة في قلب العرب وإن قدر
صعيت ، لم في المجموع (٥) أنه إذا نطق بسبب مترددة بسبب وبين الصاد
بظن إن قدر ، ولا (٦)

ويجري ذلك في سائر أنواع (٧) الإبدال وإن سم يتغير المعنى ، كما سئلون
بحسب لو يدل (ضاداً) منها ؛ أي : أنى بدلها (بطاء) ، ورغم أن الباء مع
الإبدال إنما تدخل على المتروك مردوداً ؛ كما مرّ مع تحريره في الخطبة (٨)
(لم تصح) قراءته تلك الكلمة (في الأصح) لغيره التضم واسمى ؛ إذ
صل بمعنى ، عات ، وظلّ يفعل كما بمعنى فعله بهاراً

(١) وفي (أ) و(ب) و(ج) (لأنه)

(٢) قوله : (لا عكسه) معناه . لا يظن القراءة شعبية محض كقوله

(٣) قوله (المؤنة) . إلخ صعد جرت على غير من هي له ، فكان الأولى (البراز) . (ش)
(٤) ٣٧/٢ .

(٥) وفي (أ) و(ب) . (العرب) .

(٦) راجع السهل لنجاح في اختلاف الأضباع ، مسأله (٢١٧) وه المجموع (٢٤٨/٣)

(٧) أي : إذا لم يكن من القراءات السج ومحوها ، ولا ولا يضر بظناً كقوله رجال لشرواني
(٣٧/٢) قوله : ويجري ذلك أي بطلان القراءة بالإبدال

(٨) في (١/٢٢٣-٢٢٤) .

وإن طرأ حرج أو قرب المخرج ، أي الحرام كما تقدم ، ضمن ثبوت الصلاة
بها ، أي ثم صرحوا بأن الخلاف في ذلك ، لم يعمدوا ، وعمدوا أمجد العلم
مروء

أو مخرج عنه ^(١) فحريته بطل ، وقدر عليه ^(٢) معصيته ^(٣) لا حرج
نظراً ، بل تصل صلاته إن علم ^(٤)

ولو أتى بدال (الدين) مهيئاً ، بطلت ، قيل ، على اختلاف ، وبطل
فصله ، ورغبت عدم الخلاف فيها مطلقاً ^(٥) ؛ لأنه لا يغير المعنى صبيته ^(٦)

نسبة وقع في عداوتهم في خروج ما يؤهم لساجي ، والتحقيق
لا يبعد ^(٧) وأنهم ثم أظنوا في بعضها ؛ تكالاً على ما فهم من كلامه في
معية ^(٨)

وقد بحث ذلك في « شرح العتبات » بما حاصله أنه متى حثف المخرج
مشدداً ، ولحق ، أو أنزل حرجاً مأخوذاً ولم يكن الإبدال قراءة شاذة ؛ كما أن
أنتسك ^(٩) ، أو ترك الترتيب في (الفصح) أو السورة ؛ لأن غير معنى ما

(١) أي بطل على العتبات سم ، (ش ٣٧/٢)

(٢) أي على المعنى (ش ٣٧/٢)

(٣) أي متى طلق بالعتبات سم (ش ٣٧/٢) وفي (س) (أو قدر على)

(٤) أي ، الإبدال هامش (ك)

(٥) قوله ، أي تبطل صلاته إن علم ، لأنه كلام محض كروي

(٦) أي غير معنى انتهى بالعتبات سم لا بعداً لم لا (ش ٣٨/٢)

(٧) أو المعتمد ، لا لئلا مع العبد والعلم مطلق ولو لم يغير المعنى ؛ كما مر (ش ٣٨/٢)

(٨) مخالفة في ثاني الثاني ، (ش ٣٨/٢)

(٩) أي بغير ذلك البعض (ش ٣٨/٢)

(١٠) قوله (ك) أنا أعلمك ، أي لم يكن الإبدال قراءة شاذة ؛ مثل شذوذ (وإن أنتسك) أي
بمعنى لا يغير المعنى ؛ لأنه لو كان كذلك لا بطلت الصلاة وإن علم وتعمد كروي

بصل أصه^(١) . و استحبال إلى معنى آخر ومه^(٢) كسر ياء (بك)
لا منها . وعلم^(٣) وبعمد . بطلت صلاته . ولا . فرائضه سبب لكلمه . فلا
تبي عليها^(٤) لا إن قصر الفصل .

ويستجد لفسوره فيما إذا تغير المعنى بما سهاه ملاً ؛ لأن ما نقص عمله يستجد
بغيره

وأخره . هذا التمثيل^(٥) في الفرائض الشاذة . عززت المعنى ، وأصلحو اسطوان
بها^(٦) إذا اشتملت على زيادة حرف أو نقصه ، ويتعين حصه^(٧) كما أشار إليه
بعضهم على أنه من عطف الحاصل على العام^(٨) . فيختص ذلك^(٩) بما يد غير
لمعنى بالزيادة أو النقص^(١٠) .

وثبوته^(١١) حذف المصنف بها^(١٢) في ماويه . والتبويه . واقصوده

- (١) أي : أصل المعنى . هامش (ك) .
- (٢) أي : من استحبال إلى معنى آخر هامش (أ)
- (٣) أي : التحريم . سم . (ش : ٢٨ / ٢) .
- (٤) أي : بعد إعادتها على الصواب . (ش : ٢٨ / ٢)
- (٥) قوله (وأجروا هذا التمثيل) أي : إن عدم ويعتد . بطلت صلاته ، وإلا . فرائضه كنت
الكلمة . كردي .
- (٦) (وأصلحو اسطوان بها) أي : سواء غير المعنى أم لا كردي
- (٧) أي : إطلاقهم . (ش : ٣٩ / ٢)
- (٨) قوله . (من عطف الحاصل على العام) لأن الأول ما مير المعنى ، سواء كان التغيير بزيادة أو
نقص أو غيرهما ، والثاني ما غير المعنى بزيادة أو نقص ، فهو اختص من لأزل . كردي
- (٩) قوله (يختص ذلك) أي : الإطلاق بها كردي وقال الشرواني (٣٩ / ٢) . (أي
ما اشتملت على زيادة حرف أو نقصه)
- (١٠) قوله (إذا تغير المعنى بالزيادة أو النقص) يجري فيها التمثيل أيضاً كردي
- (١١) أي : الاختصاص (ش : ٣٩ / ٢) أي : يؤيد تغير حمل بطلان إلح هامش (أ)
- (١٢) أي : الاشتغال على زيادة حرف أو نقصه (ش : ٣٩ / ٢)

على غير المعنى^(١١) ، وأنه لو نطق^(١٢) بحرف أحسن لم يظن مصحفاً^(١٣) ،
وتصريحهم بذلك التفصيل في تحريف المشدد مع أن فيه نقص حرم

ولا يقال هذا^(١٤) ليس به لا يقتضيه^(١٥) ، لأن زيادة الحرف في الشدة
شعر^(١٦) ، فادفع لاحد بظاهر كلامهم ، من الظلال في الريادة والنقص
مطعماً^(١٧) .

وتخرم امرأة شاد مطعماً^(١٨) ، قيل إجماعاً ، واغترص ، وهو ما وراء
السنة^(١٩) ، وقيل العشرة^(٢٠) ، وتصير له كبرون ، وتنصب^(٢١) فرائس ، كصب
(آدم) و (كساب) ، أو رعيهما^(٢٢) .

وفي المجموع : . فس ليس قرأ^(٢٣) بقراءة من لسع أن يتم بها ، والآ

(١) فتاوى الوردى (ص : ٨٨) ، التبيان (ص : ١١٤) . وفي (اب) و (غ) : (على غير
المعنى)

(٢) قوله . (وأنه لو نطق) عطف على (ع) (حذف الحرف) حسب المعنى ، أي وبوجه
كون نطق بحرف أحسن لم يظن مصحفاً ، لكن شرط ألا يعبر بحرف مع ما اتصل به ، فلا يماضي
مدحاً فيه . وقوله (وتصريحهم) أيضاً عطف عليه كرمي

(٣) أي بل إن كان مطعماً ، (سم : ٣٩/٢) .

(٤) أي تحريف المشدد . (ش : ٣٩/٢)

(٥) قوله . (لأن زيادة الحرف) حق المعام : (نقص الحرف) (ش : ٣٩/٢) .

(٦) أي تحريف التشديد . (ش : ٣٩/٢) .

(٧) أي غير المعنى أو لا . (ش : ٣٩/٢)

(٨) قوله (بشاد مطعماً) أي في الصلاة وخارجها كرمي

(٩) قوله : (رداء السجدة) وهم - أبو عمرو ، وناقع ، وابن كثير ، وعامر ، وعاصم ، وحمزة ،
والكسائي كرمي .

(١٠) (وقيل - العشرة) وهم : السجدة السابقة ، وأبو جعفر ، ومعتوب ، وخلف . كرمي
(١١) وقوله (وتصيب فرائس) عطف على قوله (الفراء بشاد) - هامش (ك) .

(١٢) أي في صوت تعامى (طه : ١٠٠) من زبده منقوشة في البعرة ٣٧ ، هامش (ك)

(١٣) قوله (ليس ليس مرا) أي مر في الصلاة ، أي بطل ما بعده . كرمي

جاء بشرح ألا يتكبر ما قرأه بالناسية مر بعد الأولى أي : لا بعد الله عبد سمعاً
بها حد ، ثم إن غير المسمى أنزل ، ولا ١١٨

(وبحث ترتيب) بأن يأتي بها على نصف المعروف ، لا ما ١١٩ ، لأن
مادة الإعجاز ١٢٠ ، ومن ثم رخصت ولو جازح الصلاة

ولو بدأ بصفها الثاني مثلاً لم يفتد به مطلقاً ١٢١ ، ثم إن سنها بتأخير الأول ١٢٢
ولم يطل بصل ١٢٣ . نى عليه ١٢٤

وبتعتقد ١٢٥ تأخيرها وقصد به التكميل ١٢٦ خلاف ما أوقعه كلام نور كشي ١٢٧
لم يقصد شيئاً كذلك ١٢٨ ، أر عدل فصل ١٢٩ ، أي : بين فرغه وإرادته تكمله ١٣٠

(المجموع (٣٤٧ / ٣) .

(١) لم ير في حديث أم سلمة رضي الله عنها في (ص ٥١) ولحديث أهل كمار يشترط
أصلها والمر أيضاً في (ص : ١٨) .

(٢) أي : مرجعه . (غش : ٤٨١ / ١) .

(٣) قوله (سم يفتد به) أي : بالنصف الثاني (مطلقاً) أي : سواء كان البدء بذلك سهواً أو
عمداً . (غش : ١٠ / ٢) .

(٤) أي : بأن كانت بدئته بالنصف الثاني ثم الأول على وجه السهو (سم : ٤٠ / ٢)

(٥) قوله (ولم يطل بصل) سواء كان انطول سهواً أم لا كروي قال ابن دهم (٤٠ / ٢)
(أي : بين النصف الأول المؤخر وإرادة التكميل) .

(٦) أي : على النصف الأول . (غش : ٤٠ / ٢) .

(٧) وقوله : (وإن اعتقد) شرط ، كروي .

(٨) قوله (وقصد به التكميل) أي : تكميل الثاني بالأول كروي

(٩) قوله . (كذلك) خبر (أنه) . هامش (ك)

قال الشرواني (٤٠ / ٢) : (أي : يجب استناده) .

(١٠) وقوله (وطل بصل) أي : لم يقصد التكميل وطل بصل كروي عند الكروي (وطل

بصل) بقوله .

(١١) وقوله : (بين فرغه) أي : من النصف قوله : (وإرادته تكمله) أي : تكميل الأول

بالثاني . كروي .

، موالاة .

بأن تمتد السكوت ، لِمَ يأتي (١) أنه (٢) سَهْوًا لَا يَضُرُّ وَلَوْ مَعَ طَوْلِهِ ، إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ ، كَمَا يَأْتِي . اسْمُهُ (٣) ، لَأَنَّ قَصْدَ التَّكْمِيلِ بِهِ صَارَتْ .

وبه (٤) بدع ما أطال به الإسْثَوِي وغيره في حُسابه مطلقاً (٥) .

ويُفْرَقُ بَيْنَ هَذَا وَنَظِيرِهِ فِي مَحَوِّ الْوُضُوءِ وَالْأَدَنِ ، وَالطَّوَافِ وَالسَّجْدِ ، بِأَنَّهُ يُعْتَدُ بِمَا أَتَى بِهِ ذِمًّا فِي مَحَلِّهِ مَصْلَحَةً (٦) ، وَأَنْ هَذَا لِكُوبِهِ (٧) مِطًا الْأَعْدَارُ ، وَنَحْرُومُ (٨) خَارِجَ صَلَاةٍ أَيْضًا يُحْتَاطُ بِهِ كَثْرَ .

وَيُؤْتَلَفُ حَرْفٌ مِمَّا مَتَمَّتْهُ شَأْفَ قِرَاءَةِ تِلْكَ الْكَلِمَةِ إِنْ لَمْ يُعَيَّرِ الْعَمَلُ ، وَإِلَّا فَاصِلَةٌ أَوْ غَيْرُ مَعْمُورٍ (٩) لَمْ يُعْتَدَ بِمَا بَعْدَهُ حَتَّى يَأْتِيَ بِهِ قَلَّ طَوَّلُ الْفَصْلِ ، كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ (١٠) .

(وَ تَحْتُ (مَوْلَايَ) بَأْذَا يَنْصَلُّ بَيْنَ شَيْءٍ مِنْهَا ، وَمَا بَعْدَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ سَكْتِ الشَّيْءِ أَوْ الْعَمَلِ ، لِلِاتِّبَاعِ (١١) ، مَعَ خَيْرِ ، صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمْ فِي أَصْلِي (١٢) .

(١) أي : اتِّعَافِي الْمَوْلَاةَ ، وَهُوَ مَعْبُودٌ يَتَّبِعُهُ شَيْءٌ (٤١ / ٢) ، بَنِي فِي (٢٠)

(٢) قَوْلُهُ : (أَنَّهُ) ، إِنْ لَمْ يَأْتِ ، السَّكُوتُ ، بِبَاءٍ لَمْ يَأْتِ (ش : ٤٠ / ٦) .

(٣) وَلَوْلَهُ ، (اسْمُهُ) ، حَرَفُ الشَّرْطِ كَرْدِي ، وَفِي سُرُونِي (٤٠ / ٢) . (قَوْلُهُ ، « اسْمُهُ »)

أَي : أَوَّلُ وَحْوِيًّا ، وَهُوَ حَوَائِثُ ، وَإِنْ تَمَّتْ . . . (إِنْ)

(٤) فِي الْمَعْمُورِ (ش : ٤٠ / ٢)

(٥) أَي : قَصْدُ تَكْمِيلِهِ أَوْ لَا (ش : ٤٠ / ٢) ، وَرَاجِعُ الْمَهْمَلَاتِ (٥٢ / ٣)

(٦) أَي : قَصْدُ تَكْمِيلِهِ أَوْ لَا ، ح ش ، (ش : ٤٠ / ٢) .

(٧) وَلَوْلَهُ (يَكُونُ) ، مَعْلُوقٌ مِمَّا يَحْتَاطُ ، لَا ب كَرْدِي ، وَفِي لُشْدِي (٤٠ / ٢) (قَوْلُهُ) « بَأْذَا هَذَا » أَي : تَرْتِيبُ الْفَاتِحَةِ .

(٨) أَي : بَرَكٌ بَرِيْبٌ ، وَهُوَ عَصَبٌ عَلَى (مِطَا) (عَجَاد) ، وَلَوْ دُونَ (وَجِب) (٤٠ / ٢)

(٩) وَبِهِ (أَوْ غَيْرُ مَعْمُورٍ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ : (مَعْمُورٌ) ، هَامِشِي (ك) .

(١٠) وَلَوْلَهُ (مَعْمُورٌ) أَي : فِي التَّيْبَةِ السَّابِقَةِ كَرْدِي

(١١) أَي : لِيُحْيِيَ أَمْرًا رَضِيَ إِذَا عَمِلَ الْعَامِلُ فِي (م : ٥١)

(١٢) مَرْمُوحِيهِ فِي (ح : ١٨) .

(ب) فصل بأكثر من ذلك سهواً ، أو لكثرة الآية ، إن كان (١) : كما يأتي (٢) لم يضر ، كما لو كثر به منها في محبتها ، ولا غير عار ، كما في جمع منقول ، خلافاً للإسوي ومن بعده ، «أو عادة» أي ما قرأه «قل واذكّر» على الأوجه (٣) .

فإن أسوي . وبوضوح أنه «ها» في السبعة ، وكما في مع الشك ثم ذكر أنه أتى بها . برمه بإعادة ما قرأه على الشك (٤) ، لا استيفاء ، لأنه لم يفسد بها غيره ، وقال ابن سريج . يبحث استيفائها ، وهو الأوجه ، فتفسره بما قرأه مع الشك ، وضار كأنه أجبي (٥) .

وب (تحلل ذكر) (٦) أجبي لا يتعلّق بالصلاة ، كالحمد للعطاس (٧) .

(١) قوله (وإن طاب) أي لفصل سهواً أو بكثرة ، بوجه (كما يأتي) أي ما في صحيح (قطع المرواة) ، (ش : ٤١/٢) .

(٢) في (ص : ٦٠) .

(٣) وقوله : (أو عادة) عطف على قوله : (لو كثر) هـ مش (أ) .

(٤) قوله (أو عداًني ما قرأه) إلخ بأن وصل إلى «أشكّ عليها» ، ثم قرأ «سنة يوم السبت» فإن استمر على المرأة وأجرأه وإن اقتصر عمداً على «سنة يوم السبت» ، ثم عذر قرأه «المتطوّر عليهم» لزم استيفاء لقراءة : لأن عداً غير ميمود في الصلاة ، كذا في شرح الروض ، كتردي . وراجع «أمس الخطاب» (١/ ٣٠-٤٣١) .

(٥) أي : بخلاف ما لو لم يستمر . (صم ٤/٦) .

(٦) راجع «المهمل النسخ في اختلاف الأشباح» مسألة (٦١٨) ، والمهملات (٤/٣) .

(٧) أي : العائنة . (ش : ٤١/٢) .

(٨) ولي (أ) و(ب) : (ثم تذكر) وقال الشيرازي (٤١/٢) ، (أي : بعد طراغ «العائنة») .

(٩) أي : بعد الشك . (ش : ٤١/٢) .

(١٠) راجع «المهمل النسخ في اختلاف الأشباح» مسألة (٦١٩) ، والمهملات (٤/٢) .

(١١) قوله (وإن تحلل ذكر) عطف على قوله (وإن اقتصر) هـ مش (ك) .

(١٢) ولي (ب) و(ج) و(د) و(هـ) و(و) و(ز) و(ح) والمطويات (المعطاس) .

هذا في الأصح . ويقطع الشكوك العلويل . وكذا سمى فسد به قطع الشراء في الأصح

(ولا) يقطعها (في الأصح) سدب ذلك له ^(١) . كان قبل له الاستئناف ،
جروحا من الخلاف . خلاف صحة عمله قبل سكوبه ^(٢) . لعدم بده حسنة

(ويطع) وهو لاة الكوب (العلويل) عرفها . وهو ما شاع منه
يقطع الشراء ، محلاي لعدير : كسهر ، أرحهل ، أو إعاء

وقارق ما مر ^(٣) في الترتيب أنه لكونه منقطع الإعجاز الاعتناء به أكثر .

(وكذا سير) وصطفه اعتولي سحر سكة نفس وسر حبه (قصد به قطع
لشراء في الأصح) لتأثير الفعل مع الية : كعمل الوديع الوديع في سخانة ^(٤) .
مفسر ^(٥) وإن لم يضمن ^(٦) بأحدهما وحده

وإنما يثبت لصلاة بية قطعها فقط . لأنها ^(٧) ركن بحث إدامتها حكما ^(٨) .
والقراء لا تقتصر لية حاصيه : فم توتر بية قطعها ، قال الأسري . وقضيه
ية لنقطع لا توتر في الركوع وغيره من الأري ^(٩)

مرع : شك من ركوعه ^(١٠) في أصل فرعة (الصالحة) . ثم قراءتها ، أو في
بعضها . . ولا .

(١) أي سده السجود وسؤ . الرحمة المأموم هامل (ح)

(٢) أي : يقطع الموالاة . (سم : ٤٢/٢) .

(٣) قوله (ويرى ما مر) وهو أيضا قوله (ولا يطل فصل) كردي

(٤) وخبر (بده) راجع إلى (قبل الوديع) هامل (ك) . وفي معنى السح (يضمن)

(٥) أي : الرجوع . هامل (ك)

(٦) أي : لأن بية الصلاة . (سم : ٤٢/٢) .

(٧) ولا يمكن ذلك مع بية القطع . نهاية المحتج (١٨٤)

(٨) المهمات (٥٥/٣) .

(٩) قوله . (بل ركوعه) ليس بهيد . ولعله إنش ذكره يظهر قوله (لزمه لزمها) (س

(٤٦/٢) .

باب حيل (مانحة) وسنن ايات

وقياته أن يركع في جلوس تشهد مثلاً في السجدة الثانية^(١) ؛ فإن كان
في أصل الإتيان به ، أو طعنأينها على ما مر^(٢) برمه فعلها ، أو في بعض
أجزائها^(٣) ؛ كوضع اليد ولا لكن طهر إطلانهم في الشك في غير
(المانحة)^(٤) ؛ لزوم الإتيان به مطلقاً^(٥) .

ووجه^(٦) بأن حررها كبيرة ، فربما يشك في بعضها ، بحال غير
ويرد^(٧) فربهم بين الشك بها^(٨) وفي بعضها ؛ بأن الأصل في الأول عدم
الفعل ، ومطاهز في الثاني مصيبتها تامة ، وهذا^(٩) يأتي في غيرها^(١٠)

(عن حيل : المانحة) ؛ كلها^(١١) ؛ بأن عجز عنها في الوقت المحو خيفه ،
أو تلاسه ، أو عدم معلوم أو مصحف ولو عذرية ، أو ناجرة مشي وحدها فاضدة عت
يُفسر في الخطرة (سبع بات) يأتي بها من أحسب ؛ لأن هذا العدد مزاعي بها
بنصر قوله تعالى ﴿ وَلَدَّ نَائِكَ سَعَاتٍ لَّيَالِي الْحَجَرِ ١٨٧ ﴾ فزاعية في بدلها وإن

(١) أي حل أسبوع ٢ ش ١٢/٢

(٢) أي من أن الطمأنينة ركن مستل لاحت ساعد بركس (ش ٤٢/٢)

(٣) قوله (أو في بعض أجزائها) عطف على قوله (في أصل الإتيان) هذا مشي (ل)

(٤) ومنها تشهد مصير الشك في بعضه بعد براءة من عجز طلاقهم ، وسأني له رده (ش ٤٣/٢)

(٥) أي : سواء كان الشك في أصل الإتيان به أو في بعضه (ش ٤٣/٢) .

(٦) أي طهر إطلانهم . (ش ٤٣/٢) .

(٧) أي : التوجيه المذكور . (ش ٤٣/٢)

(٨) أي في (المانحة) (ش ٤٣/٢) .

(٩) أي الفرق المذكور . (ش ٤٣/٢)

(١٠) يورث الشك فيه في أصل الإتيان دون لبعض ، كما في (المانحة) (ش ٤٢/٢) وراجع
إلى السهل الصباح في الحلال لأشباح المسألة (٣٢٠)

(١١) سيذكر محترره (ش ٤٣/٢) .

متوالية ، فإن عجز ، فمترقة

قلت الأصح منصوم جرار المنزلة

لم يستعمل على شيء ودعاء ، وسئل ثمة للحصول^(١) السورة

ولا يجوز له أن يترجم عنها ؛ لقوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَأُوا الصَّحُفَ

التي فيها التنزيلات ولا يقرأ بها الذين آمنوا وما يكذب به هؤلاء الذين يترجمونها ﴾ (٢) ، والصحف هي

الصحف^(٣) ، وما فيه يتفاوتون ذلك ليس منه ، بل من توافقه البعث فيه

وللتعجيل^(٤) يلغظ لقرآن ، وبه^(٥) فآزق وحوث الترجمة عن تكبيرة الإحرام

وغيرها^(٦) يتألف من قرآن

(متوالية) على ترتيب المصحف ، فالتعريف به يُعَيِّد وجوب ترتيبه ، محلات

عكبه^(٧) ، فلا اعتراض عليه ، خلاف لمن رعمه^(٨)

(فإن عجز) عنها كذلك^(٩) (فمترقة)

(قلت الأصح المنصوص) هي : الأم^(١٠) (حور المنزلة) وبه تعذ

معنى منظوماً ، كـ ﴿ ثُمَّ تَقْرَأُ الْمَثَرَةَ ﴾ (١١) ، والحروف المقطعة أرائل السور ؛ كما

(١) وبه (أ) و(ب) - (لنحصل له)

(٢) أي : في شرح الخطبة ، (ش : ٤٤/٢) .

(٣) قوله : (الصحف وفروع العرب فيه) أي من غير الإعلام ، كما مر في شرح النسخة كروي

(٤) قوله (وللتعجيل) إلح عطف على قوله (لنقول تعالى) (ش : ٤٤/٢)

(٥) أي : بالتعجيل الكسبي (ش : ٤٤/٣)

(٦) كالخطبة ، والإتيان بالشهادتين راجع «مذهب المحتاج» (١/٢٨٥) ، راجع «معي المحتاج»

(١/٣٥٨) .

(٧) أي : التعبير بالمرتبة ؛ فإن لا يبعد وجوب المراتبة (ش : ٤٤/٢) .

(٨) راجع «معي المحتاج» (١/٣٥٨)

(٩) قوله (عنه) أي : المتوالية . راجع «مذهب المحتاج» (١/٢٨٥) . ومن السور التي

(٤٤/٢) قوله : كذا ، أي : كجزء من «اللائحة» «الساكن تصوير» ، ويحصل أن ضمير

«عنها» راجع إلى «سج آيات»

(١٠) الأم (٢/٢٣١) .

مع حفظه متولية ، والله أعلم

انقصه إطلاقيهم و ندرع فيه غير واحد^(١)

بكن نسخة في هذا^(٢) أنه لا بد أن يتوي به الشراء^(٣) ، لأنه حيث لا ينصرف
سفره بسجدة التخطئة به^(٤)

(مع حفظه متولية ، والله أعلم) كما في قضاء رمضان ، والحصول المنصوب

، لو أحسن آية أو أكثر من (السجدة) أتى به^(٥) في محله وبديل الباقي^(٦)
من قرآن ، وإن كان^(٧) الأول ، فذمه على البدل ، أو الآخر ، فلم يبدل
عليه ، أو سبها ، فلم من البدل بقدر ما لم يخصه قوله ، ثم يأتي به نسخة ،
ثم يبدل الباقي

لأن لم يخص بديلاً ، كثر ما حفظه من بقدرها^(٨)

أو من غيرها^(٩) ، أتى به ، ثم سدل ساقلي من الذكر^(١٠) إن أخسه ، وإذا
كثر بقدرها أيضاً

(١) قوله (كما انقصا) أي التعميم المذكور قوله (ودرع فيه غير واحد) منهم
الأمرعي ، وواقف الخطيب ، (ش : ١٤/٢) .

راجع السهل الصباح في اختلاف الأشيخ ، مسألة (٢٢١)
(٢) أي : ربما لا يفيد معنى منظوماً ، (ش : ١٤/٢) .

(٣) وفي (اب) (القوال) ودرع مشرواني (١٤/٢) قوله : أنه لا بد أن يتوي به
القرآن ، مع : أي : فلو أطلق بطلب صلاة : لأن ما أتى به كلام أحسن
(٤) وفي (أ) و (ب) : (اللغظة)

(٥) أي : بما أحسنه من (الناحية) ، آية أو أكثر (ش : ١٥/٣)

(٦) وفي (أ) و (ب) : (وبديل الباقي)

(٧) أي : محله هامش (ك)

(٨) قوله (بقدرها) الأول هنا وفي نظيره ، انتهى التدكير بإرجاع النصير إلى ما لا يحسنه
(ش : ١٥/٢)

(٩) قوله (أو من غيرها) عطف على قوله (من الناحية) (ش : ١٥/٢) ،
(١٠) أي : أو الدعاء (ش : ١٥/٢)

وإن عجز أنى يذكر . . .

ولا عورة ببعض الآية بالاحكام ، ذكره ابن ارفع ، لكن ثورج فيه^(١)

(ابن عجز) من الثورج (أنى يذكر) مسوح إلى مسحة أو ع^(٢) ، مفهوم كل
 نوع ممكن آية . وفيه في « صحيح ابن حبان » وإن ضعف أن رجلاً جاء إلى النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله : إني لا أستطيع أن أنعم بغيري ،
 ولعلي ما ينجري^(٣) من شر^(٤) ، وفي لفظ انداوعني ما ينجري من
 صلاتي ، قال : قل : شُحَّانَ الله ، وَالْحَمْدُ لله ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا الله ، وَلهُ كُفْرٌ ،
 وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بالله^(٥) .

أشار فيه إلى اسعده بذكر حسبها ، ولغته لم يذكر له الآخرى ، لأن
 الظاهر حفظه لبسمه وشي من الدعاء .

ولما كان الحمد لله ، بعض آية وهو لا يتعين فراءته على من مر^(٦) ، لم يجب
 تنقيته للمسلمة أو قدرها إن لم يحفظها .

ولا نعت لفظ الوارد ، ويخرجى الدعاء المتعلق بالآخر ، أي مسحة ثورج

(١) راجع السهل الصالح في اختلاف الأشاح ، مساله (٢٢٢)

(٢) قوله (مسوح إلى مسحة ثورج) أي رجلاً ، كما قال البصري ، وقال شحات هو أمر ،
 تشبهاً لفظاً ، الأنواع بعبارات لاي (لغوم كل نوع ممكن آية) لكن شرط أن يقصد غير
 الدين ، وفي اشتراط قصد البدل وجهان أحدهما لا يشترط ، كما يعلم مما يأتي
 كروي .

(٣) هكذا في الجميع إلا (ت) والمطبوعات فيها (يجرى)

(٤) صحيح ابن حبان (١٨٠٩) ، وأخرج ابن حزيمة (٥٤٤) ، والحاكم (٢٤١ / ١) ، وأبو داود
 (٨٣٢) ، والسنائي (٩٢٤) ، وأحمد (١٩٤١٦) ، عن عبد الله بن أبي روي رضي الله عنه ،
 وقال الحافظ ابن حجر في دلوغ الحرم (٢٨٥) ، الحديث رواه أحمد ، وأبو داود ،

والسنائي ، وصححه ابن حبان والدارقطني والحاكم

(٥) من الدارقطني (٢٦٢) عن عبد الله بن أبي روي رضي الله عنه

(٦) أي : أنفاً قيل قول العتن : (من عجز) .

ولا يجوز نقص حروف البدل (نسخة)

منها وإن خبط ذكر آخر^(١) ، فإن لم يعرف عرفاً يتعلق بالبدل آخر

، ولا يجوز نقص حروف البدل (من قرأ أو ذكر) عس ، حروف
(نسخة) وهي بالسبعة والتشديد مة رحمة وحمون حراً س
(مك) (٢)

ولو بالإدغام^(٣) ، حلالاً لحصيم ؛ لأن عابه أنه يُنقل المدغم منه ، وقد
حرفى مر (نسخة) والبدل

نية ما ذكر ؛ من أن حرفه يدور تشديداً ونزاعاً (مك) بلا ألف من
واحد وأربعون^(٤) هو ما جرى عليه الإسوي وغيره ، وهذا مشكل مسي على
ما حذف رسماً لا يحسن في العبد

وبأنه^(٥) ، أن لحروف المدغمات ، وفي حله ، كبدل يصل منه وسبع
وأربعون

وقد اتفق أئمة التمس على حذف ست ألف (سم) ، وألف بعد
(لام اجلالة) مرتين ، وبعد سم (ارحمس) مرتين وبعد عيس
(العالمين)^(٦) ، ولما في ذكره الإسوي ، وحاجته شحاً في شرح التبعة
نصير ، فكان بعد ذكر آت مة واحد وأربعون هذا ما ذكره الإسوي وغيره ،

(١) قوله (والجمع ذكر) سج ، لكن الأولى الذكر بغيري قوله (غيره) لا حاجة
إليه (ش ١٦/٢٠)

(٢) أي : بلا ألف ، (ش ١٦/٢) .

(٣) قوله (ولو إدغام) لم راجع نفس ، فالس بعد مدغمه بعد الإدغام
انقص من علمه ، انتهى ، (ش ١٦/٢) .

(٤) أي : لأن ذلك جزئياً بعد إسقاط التشديدات لأربعة عشر من الحروف الخمسة والحمد
فقوله (سبعة) ما ذكر أي طريق القروم (سم : ١٦/٦)

(٥) أي : ما جرى عليه الإسوي ، (ش ١٦/٦) .

(٦) وهي (أ) و (ب) و (ج) : (العلمين)

وتبنيهم في الأصل ، والحق أنها منه رئيسية وثلاثون ابتداء بأصوات الوصل^(١) . انتهى

وكأنه^(٢) نظر إلى أن ألف (صرط) في الموضعين . ولأن بعد صاد (اتصالين) محدودة رسماً ، لكن هذا^(٣) قول ضعيف

ولأرجح ، كما نأه الشاطبي صاحب المرسوم . ثبوتها في الأولى ، والمشهور - بل اقتضى كلام بعضهم . أنه متفق عليه - ثبوت الثالثة^(٤) ، وحيث أن ما ذكره الاستوئي

وقول شيخ (بالابتداء) إلى آخره لا يخص بالحق في ذكره ، بل يأتي على كلام الاستوئي أيضاً ، نظراً لثبوتها في الرسم ، هذا^(٥)

واعتبار الرسم فيما نحن فيه لا ربح له ، لأن كلامه في قراءة أحرف^(٦) بين أحرف غير عهد ، وذلك^(٧) بما يسطر بالمعجود دون المرسوم . لأنهم يؤمنون ما لا يتمم به ، وعكسه لحكم ذكرها على أنها^(٨) غير مطردة . وهذا^(٩) من حطار لا يقاس عليها خطأ المصحف الإمام^(١٠) ، وخط العروصين وصطلح أهل الرسم لا يوافق المعط لمروطة به لقراءة بوجه .

(١) شرح البيهقي الوافية (٢/ ١٨٥) .

(٢) أي فتح الإسلام . (ش : ٤٧/٣)

(٣) أي الحذف في المواضع الثلاثة (ش : ٤٧/٢)

(٤) قوله (ثوب الكنة) خير (والمشهور) . (ش : ٤٧/٢)

(٥) أي حذف (ش : ٤٧/٢)

(٦) قوله (في قراءة أحرف ...) إلخ الأولى . الحروف . (ش : ٤٧/٢)

(٧) أي القراءة (ش : ٤٧/٢)

(٨) أي ملك الحكم (ش : ٤٧/٢)

(٩) أي - بعدم الاطراء (ش : ٤٧/٢)

(١٠) قوله (لإمام) صفة (مصحف) أي مصحف سند عثمان رضي الله تعالى عنه (ش : ٤٧/٢)

في الأصح

والحق الذي لا يجيب عنه اعتدأ لفظ ، وعديه^(١) قبل نَعْرُ لِمَاتِ الرِّصِ
نَعْرًا لِي أَنَّهُ قَدْ يُنْقَضُ بِهِ فِي حَالَةِ الْإِبْتَدَاءِ أَوْ لَا ؟ لِأَنَّهَا مَحْذُوفَةٌ مِنَ الْلَفْظِ عَدَا ؟
كُلُّ مُتَعَتِّلٍ ، وَالْأَوَّلُ أَوْحَى

فَجَبَتْ مَثَلُ سَعَةٍ وَأَرْبَعُونَ حَرْفًا غَيْرُ الشَّدَاتِ الْأَرْبَعَةِ عَشَرَ ، فَحَمَلَهُ مَثَلُ
وَاحِدٍ^(٢) وَسُئِلَ حَرْفًا

فَوَيْلٌ قُلْتُ يَلْمُزُ عَلَى لِرَاصِ الشَّدَاتِ كَذَلِكَ عَدُّ الْحَرْفِ لِوَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ ؛ لِأَنَّ
لَامَ (الرَّحِمَرِ) مَثَلًا حُسَتْ وَخَذَهَا وَإِرَاءَ حُسَتْ وَخَذَهَا نِمَّ حُسْنَا وَاحِدَةً فِي
الشَّدَةِ ، فُلْتُ سَمِعْتُ حَمَلَهُ مَرَّتَيْنِ مِنْ حَيْثُ وَاحِدَةٍ وَمِنْ هَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ ؛
لِأَنَّهَا حُسْنًا أَوْ لَا نَظَرًا لِأَصْلِ الْحَمْدِ ، وَبِأَنَّ نَظَرَ بَعَارِصِ الْإِدْعَامِ ، وَكَمَا حُسِبَتْ
الشَّدَاتُ أَوْصَلَ نَظَرَ الْبَعْضِ الْحَالَاتِ كَمَا هَدَدَ فَنَأْتِلُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ فُهِمَ

(في الأصح) كما لا يَجُوزُ الْقَصْرُ عَنْ بَيَانِهَا

وَأَمَّا أَجْرُ^(٣) نَفْسٍ يَوْمٍ قَصِيرٍ عَنْ طَوِيلٍ ؛ لِعَشْرِ رِعَايَةِ الْعَمَائَةِ فِي الْأَيَّامِ

وَأَسْتَشْكِلُ قَطْعَهُمْ بِوَحْدِ اسْمِ^(٤) لِي الدَّلِيلُ دُونَ عَدَدِ الْحَرْفِ^(٥) ، مَعَ أَنَّهُ
الْمَقْصُودُ بِالثَّوَابِ ، وَيُخْبِتُ أَنَّ حَصْرَ كَوْنِهَا^(٦) سَعًا وَقَعَتِ الْعَمَلُ ؛ كَمَا
مَرَّ^(٧) ، مُخَالَفٍ حَصْرَ عَدَدِ حُرُوفِهَا ؛ فَكَانَتْ عَائِثُهُمْ بِذَلِكَ^(٨) أَلْوَى ، وَإِبَاحَةً

(١) أي ، الحق المذكور ، (ش : ٤٧/٢) .

(٢) وهي () ، (س) (و واحد)

(٣) قول (وَمِمَّا أَسْرَأَ) إلخ ردًا لدليل مدلل ، الأصح (ش : ٤٧/٢) .

(٤) أي الآيات (ش : ٤٧/٢) .

(٥) أي فلم يطمروا بوجوب (س : ١٨/٢) .

(٦) أي ، الفائحة ، (ش : ٤٧/٢) .

(٧) قوله (كَمَا تَأْتِي) أي ، في شرح قوله : (فَسَمِعْتُ نَهَاتَ) كَرِهِي

(٨) أي بالبح (ش : ٤٧/٢) .

لَنْ لَمْ يُغَيِّرْ شَيْئاً وَفِي قَدْرِ (الفاصلة)

وَيْسُ عَقَبَتْ (الفاصلة)

التواب بها^(١) لا تختص بد (الفاصلة) ، فحدث أمرها

وشرط . ألا يقصد بالذكر غير ليدلي ولو معها ، فلو أنسخ أو تعدد بقصد
سنة وأبدل لم يحكم .

(فإن لم يحسن شيئا) من مرآة ولا غيره ، وعمر عن اتعلم وترجمة الذكر
والدعاء^(٢) ، نظير ما مر^(٣) (وفي) وجوباً (لدر : الفاصلة) في طه :
أي : بالسنة بر من فرائدها المعندة من علب أمثله ؛ نظير ما مر فيمن خلق بلا
بحر مرفق ، أو حشوية^(٤)

وذلك^(٥) لأن بقراءة الرقوف بقدرها كان واجبي ، فرب تعدد أحدهما
بشيء الآخر

ويؤثره لعمود بقدر التشبب الأخير

ولئن له انوثت بقدر السورة والقوت ، وبقعود بقدر التشهد الأوب

(ويس عقت^(٦) : الفاصلة) لقارئها^(٧) ولو خارج الصلاة ، لكنه^(٨) فيها

(١) أي بالحروف . (ش : ٤٧/٢) .

(٢) قوله : وترجمة الذكر والدعاء أي : انبديل عن (الفاصلة) . كوفي .

(٣) وقوله (نظير ما مر) أي : في قوله (راء حبل : الفاصلة) . كوفي

(٤) في (٤٦٦/١) .

(٥) أي وجوب انوثت (ش : ٤٩/٢)

(٦) قوله (عقت) يعني معقولة وواف مكسورة بعدد باء موحدة ، ويجوز ضم الميم والفاء ،
أما (عقت) بياء قبل الباء . فلهذا قليلة . الحواشي المدنية على شرح المصنف الحضرمي

(٧) (٤٣٦-٤٣٧) .

(٨) وكذا السامعي ؛ كما نقله بعضهم عن الطرخني شيخنا . ويأتي في النسخ ما يحالنه . (ش :
(٤٩/٢)

(أ) أي : التامين . (ش : ٤٩/٢) .

(آمين)

كذلك ، ومثلها^(١) ، بأنها إن تضمن دعاء (آمين) مع سكتة لطيفة يسجد ، تغير لها^(٢) عن نقران (حس) وماده (رب العالمين) .

روى للحري احتج عليه : « إِذَا قَالَ الْإِمَامُ : « عَمَّزَ الْمُعْصُوبُ عَلَيْهِمْ وَلَا الصَّالِينَ » فَقُولُوا : آمِينَ ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ قَوْلَهُ قَوْلَ الْمَلَانِكَةِ « أَي : قمر الرمس ، وقيل الإخلاص^(٣) » . والمراد (الملائكة) : الْمُؤْمِنُونَ عَلَى أَدْعِ الْمُصَلِّينَ ، وَالْحَاضِرُونَ^(٤) لصلاتهم ، غَيْرُهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ دَمِهِ^(٥) » .

وفي حديث البيهقي وغيره : « إِنَّ الْيَهُودَ لَمْ يَخْشَوْا عَلَى شَيْءٍ مَا خَشَوْا خَشَى الْبَيْتَةَ وَالْخُفَّةَ وَتَوَلَّى خَلَّتْ الْإِمَامُ آمِينَ^(٦) » .

ثبته أنهم قوله (عَمَّزَ) فرت سامين باستفط بعينه وهو سهواً ، كما في « المجموع » عن الأصحاب وإن قل^(٧) .

نعم : ينبغي استثناء بحر رت اعتمز لي : لمحز الحس ، أنه صلى الله عليه

(١) في النسخة (ش) ، (٢٩/٢) .

(٢) أي : لفظة (آمين) ، (ش) (٢٩/٢) .

(٣) قال الشافعي رحمه الله في « لام » (٢٥٠/٢) (وتو قال مع : آمين » . « رب العالمين » روي ذلك عن ذكر الله ، كالجسأ ، لا يطلع الصلاة شيء من ذكر الله)

(٤) أي (من) (وقيل في الإخلاص) .

(٥) قوله (والحاضرون) (مع عصمه على) (المرمين) (إنج ، والأولى حسب العطف (٢٩/٢)) وفي نسخة (المراد الملائكة)

(٦) صحيح البخاري (٧٨٢) ، صحيح مسلم (٤١٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه والمراد الصادر فقط وإن قال بن السبكي في « لأشباء والظانر » ، أنه يشمل الصادر والكبار بيده الصحيح (٤٩٠/١)

(٧) السبكي الكبير (٢٤٧٩) ، وأخرجه بن حريفة (٢٧٠) ، وأحمد (٢٥٦٦٩) عن عائشة رضي الله عنها

(٨) « المجموع » (٣/ ٣٢٣-٣٢٤) .

حجۃ نبي راحة ، ويخبر عن

وَسَمِعْتُ فِي عَقَبِ (لُصْدَس) رُبَّ اعْبِزْ لِي آمِينَ (١)

وَأَفِيهِمْ أَيْضاً مَوْنَهُ بِالْكُوثِ ، أَيِ بَعْدِ اسْكُوتِ الْعُصُورِ ، وَشَمِي أَنْ
مَحْدَةً إِنْ طَلَبَ ، وَنَصَرَ مَرْفَعِ الْمِرَالَةِ (٢) ، وَمَا فَرَّضَتْهُ يُعْنَى الرُّدُّ عَلَى مَنْ
قَالَ لَا يَمُوتُ إِلَّا بِشَرْعٍ فِي السُّورَةِ ، أَوْ الرُّكُوعِ (٣)

نعم : ما أفهمه من لونه : شروع في الركوع ولو فوراً شحاً

والأصح الأشهر : أن نأخذ بها حقه الميم بالماء (٤) وهي اسم فعل

سعى اسحط ، سعى على سطح ، وتسكن عند انقضاء

، ويخبر : الإمامة ، و نصير : مع تحصيلها وتشديدها ، لأنه لا يحل

ناتجاً (٥)

(١) أخرجه الشيخان في مسندهما (٢٤١٦) ، وخرجه في الترمذي الكبير (٢٦٠٢) عن
أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « جُعِلَ لِي مَجْمَعٌ بَيْنَ (٢٦١٦) (وَرَدِ الْعَصْرَ) ،
وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : « أَسَى مَلَأَ أَبُو كَرِيبٍ ، وَصَفَعَهُ حَبِيعَةً ،
وَقَالَ ابْنُ عَدِي : لَمْ أَرْ لَهُ حَدِيثاً سَكراً »

وقال الترمذي في « طرح التريب » (٢٤١٦/٢) : « المشحب : الانقضاء على النسيب حسب
الاعتقاد من غير زيادة عليه ، وأما ما رواه أبيه في حديثه من أن من حجر
أبى صبيح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « مَبْرُوحٌ سَمِعْتُ عَنْهُ (وَالْعَبْدُ) » قَالَ : « رَبِّ اعْبِزْ لِي
أَمِينٌ » مَرَّةً فِي بَيْتِهِ أَرَبَكَ نَفْسِي وَهِيَ صَوْبٌ ، وَهِيَ « لَامٌ » نَفْسِي بِيَدِ الْقَدَرِ الْعَبْدِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ ، كَانَ حَسْباً ، وَنَقَلَ التَّوْبِيُّ مِنْ زَوْجِهِ فِي « أَلْ وَجْهِ » وَقَالَ صَاحِبُ « عَرَفَاتِ
الْمُعَاتَبِ » (٥١٢/٢) : « وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ بِسَنَدٍ لَا يَأْسُ بِهِ تَذَكُّرُ الْحَبَشَةِ وَأَنَّ تَعَالَى عَمِّ
(٢) تَقَدَّمَ نَقْلُ الطَّبْرَانِيِّ لَهَا مَرَّةً بِالْعَمْدِ ، فَهِيَ حَسْبٌ ، أَيِ بِحَلَالِهِ لَعْنَةُ كَسْبِهِ وَجَهْلِهِ ، أَوْ

إِعْبَادِهِ بِإِلَاحِصِهِ (ش) (٤٩/٢) .

(٣) راجع : حبل نصاح في اختلاف الأناج : مسألة (٢٢٣)

(٤) قوله : (بالماء) أي : مذالك : نحو : (أمن) على ورد : (بالماء) كرهني

(٥) قوله : (ويخبر الإمامة) أي : إمالة الألف المدونة ، وقوله : (والنصر) أي : نصر
الألف : نحو : (أمن) على ورد كرم : كرهني

(٦) قوله : (لا يحل بالمعنى) بأن معناه : استحباب : لا يحل كرهني

وَيُؤْمِنُ مَعَ تَأْمِينِ إِمَامِهِ .

ومع التشديد مع المذ أيضاً ، ومعناها^(١) فاصدين ، فإن أُنِيَ بها وأريد فاصدين إليك وأنت أكرم من أن تُخَيَّبَ فاصداً^(٢) . ثم تنقل صلاته ، حصته الدعاء ، أو : مجرد فاصدين . بطلت ، وكذا إن لم يُرَدِّ شَيْءٌ ، كما هو ظاهر

(ر) الأصل للمأموم في الجهرية أنه (يؤمن مع تأمين إمامه) لا قبل ولا بعده ، لِيُؤَافِقَ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ ؛ كما ذُلَّ^(٣) عليه أمير السابق^(٤) ، وبذلك يُعْلَمُ أَنَّ لِرَوَاةِ إِمَامٍ فِي رِوَايَةٍ إِذَا أَقَمَّ الْإِمَامُ فَأَتَوْا^(٥) . أَرَادَ أَنْ يُؤْمِنَ ، وَلَئِنْ تَأْمِينَ^(٦) لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ وَقَدْ قُرِئَتْ ، لَا لِتَأْمِينِهِ^(٧) .

وَمِنْ نَمِّ النَّجَّةِ أَنَّهُ لَا يُسْنُّ لِلْمَأْمُومِ لَا أَنْ يَسْمَعَ قِرَاءَةَ إِمَامِهِ

وَيُرِيدُ^(٨) مَا يَأْنِي أَنَّ الْمَأْمُومَ لَا يُؤْمِنُ بِدَعَاءِ قُرْبِ إِمَامِهِ إِلَّا أَنْ يَسْمَعَهُ^(٩) .

وَلَيْسَ لِمَا يُسْنُّ فِيهِ تَحْرِي مُقَارَنَةِ إِمَامٍ بِرُؤْيِ هَذَا^(١٠) ، فَإِنْ لَمْ تَشَقَّ لَهُ مَوَافَقَةُ^(١١) . . . أَقَمَّ عَقِبَهُ .

(١) وصير (معناها) راجع إلى التشديد من حيث المعنى كرمي

(٢) قوله (أن يجب فاصداً أي يجعله محروماً حاصراً كرمي

(٣) قوله (كما ذُلَّ) إلح عليه بقوله (ليؤافق) وهو عنة عن كرمي

(٤) في (من) ٧٠

(٥) أي . سنن المعية ، أو بذلك الخبر . (ش : ٥٠ / ٢) .

(٦) أخرجه البخاري (٧٨٠) . ومسلم (٤١٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٧) وقوله (ولأن التأمين) إلح عطف على (ليؤمن) كرمي

(٨) أي لا تأمين الإمام هاتش (ك) . وقال في « معني الصحاح » (٣٦٠ / ١) . (إن لم يؤمن الإمام ، أو لم يسمعه ، أو لم يترهل من أو لا ؟ أئمن من)

(٩) يؤيد أيضاً تخصيص هذا الحكم بالجهرية (سم : ٥١ / ٢) .

(١٠) في (من : ١٠٧ - ١٠٨) .

(١١) يظهر أن أصل ذلك المقارنة يحصل بمقارنة جزء لجزء ، وأكملها مقارنته للجمع (بصري : ١١٦ / ١) .

(١٢) وفي بعض النسخ : (موافقة)

ولو أخره عن الركن المرسوم - لكن قبله ولم يتعدّه - اعتبر بالمشروع .
وقد يُشكّل عليه^(١) ما يبي في جهر الإمام أو إسراره ؛ من أنّ العبارة فيها معناه
لا بالمشروع^(٢) ، إلا أنّ يُحاث بأن السبب للتأمين - وهو انصاف قراءة الإمام -
ويجد ، عدم يتوقفت على شيء آخر ، وانسب في قراءة سامع لمادة مدققت
على فعل الإمام ، فاعتبر^(٣)

وقصية كلامهم ، أنه لا يسنّ بغير سامع وإن سمع ، قيل : لكن في المحاذي
« إذا آمن القاريء - فأمسوا^(٤) » وعمومه ينضي لذلك في مأسنا ، وفيه
نظر سبي

(ويجهز به) بدأ في الجهزية^(٥) للإمام والمتمرد قطعاً ، وإماماً (في
الأظهر) وبث تركه إمامه ؛ لرويه البحري عن عطاء ، أن ابن الزبير رضي الله
عنهما كان يؤمن هو ومن وراءه بالمسجد الحرام حتى إن للمسجد منجّة^(٦) .

(١) أي حتى اعتبار المشروع ، دون فعل الإمام (ش : ٥١/٢)

(٢) في (ص : ٨٠) .

(٣) أي : فعله . (ش : ٥١/٢)

(٤) صحيح البحري (٦٤٠٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(د) قوله (في الجهزية) اعلم : أنهم أحرموا على الجهر بالقراءة في صلاة الصبح ، والأربعين من

المغرب والعشاء ، وعلى الإسرار في الظهر والعصر ، والثالثة من المغرب ، والثالثة والرابعة من

العشاء ، وعلى الجهر في صلاة العيدين والجمعة ، ولراويج ، وروى عنه

وهذا استحب للإمام والمتمرد بما ينرد منها ، وأما سامع - فلا يجهز في شيء من هذه الأجماع

ويسنّ الجهر في صلاة تحسب القمر ، والإسرار في حروف الشمس ، ويجهز في صلاة

الاستسقاء ، ويسر في الجهر إذا صلاه بالنهار ، وكذا إذا صلاه بالليل على الصحيح

المختار ، ولا يجهز في نوافل النهار غير ركعتي الفجر ، من العبد ولا المستأنف

وختاب أصحابه في نوافل الليل فقيل : لا يجهز ، وقيل : يجهز ، والثالث - وهو الأصح -

وبه قطع القاضي حسين والبعوي - يراي الجهر والإسرار . كذا في « الأذكار » . كروي

(٦) أخرجه البخاري مصنف في كتاب (الأذان) في باب : جهر الإمام بالتأمين ، بعد الرقم

وَنَسَى سُورَةَ بَعْدَ (الْبَاحَةِ) .

وهي بالفتح فالتشديد : احتلاط الأصوات .

وصح عن عطاء أنه أدرك متى صحابي بالمسجد الحرام قال الإمام
(ولا الضام) . رَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِأَمِينٍ^(١) .

أَمِ الشَّرْعُ فَيَسْرُونَ فِيهَا جَمِيعُهُمْ ؛ كَالْقِرَاءَةِ .

(وس) في سبب وجوبه لإمام ، مصدر ؛ كما موم لم يتفع (سورة بعد
الْبَاحَةِ) في غير صلاة ؛ وقد انفرد ابن الخطيب^(٢) ؛ لحرمتها عليه ، وصلاة
الجماعة ؛ لكرهتها فيها .

وذلك^(٣) للأخبار الكثيرة الصحيحة في ذلك^(٤) ، ولم يحد ؛ للحديث
الصحيح^(٥) : أَمِ الْقُرْآنَ بِمَوْضِعٍ مِنْ غَيْرِهِ ، وَبَيَّنَّ غَيْرَهَا عَوَصاً بِهَا^(٦) .

ويختل أصل مستبنيه ، بل بعضها إن أدد على الأوجب ، والأصل
ثلاث ، سورة كاملة أو فصل من بعض طويلة وإن طار ؛ من حيث الاتباع الذي قد
يزنوا على زيادة محروب ؛ نظير صلاة ظهر يوم الحرب للمحاج^(٧) ؛ معنى ، دون
مسجد مكة في حق من رز إلى لطوافه الإفاضة ؛ إذ الاتباع ثم يزنوا على زياده
بصاغية ؛ فاستمع ما لكثيرين هنا^(٨) .

(١) أخرجه البيهقي في الكبير (٢٤٩٣) عن عطاء رحمه الله .

(٢) أي ، وبحوه ، (ش : ٥١/٢) .

(٣) قوله : (وذلك) راجع إلى المتن . (ش : ٥١/٢) .

(٤) بها حديث أبي قتادة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يقرأ في الطلوع من الأولين ثم الكتاب
(مؤثرين ، وفي الركعتين الأخيرين ثم الكتاب ، ويسمى الآية ، وينزل في الركعة الأولى من لا
يطلع من الركعة الثانية ، وهكذا في العصر ، وهكذا في الصبح أخرجه الحنوي (١٧٦) .

(مسلم ٤٥١) .

(٥) أخرجه الحاكم (٢٢٨) ، والدارقطني (٢٦٩) عن جابر بن السميت رضي الله عنه
(٦) هكذا في (ش) ، (مس) ، المطبوعات ، وهي من السج ، لفظه (للحاج) غير موجودة .

(٧) راجع الفصل التاسع في اختلاف الأشياخ ؛ مسألة (٢٢٤) .

إلا في الثالثة والرابعة في الظاهر .

نعم ، البعض في التراويح أفضل ؛ كما أفسى به ابن الصلاح ، وصحبه بأن است
نظام في جميعها بالقرآن^(١) .

ومثلها نحو ستة الصبح^(٢) ؛ لورود البعض فيها أيضاً^(٣) .

وأقبح قولهم (بعدد الفاتحة) أنه لم يقدّمها عليها ، لم تحسب ؛ كما لم
تكرز (الفاتحة) ، إلا إذا لم يتخط غيرها^(٤) على الأحوج

(إلا في) الركعة (الثالثة) من المغرب وغيرها (والرابعة) من البعثة ،
وما بعد أول سجدة من الواس (في الظاهر) لشوئها من فعله صلى الله عليه
وسلم^(٥) .

ومقابلته^(٦) ثبت في مسلم^(٧) من فعله صلى الله عليه وسلم أيضاً^(٨) .

(١) قوله : (في جميعها بالقرآن) أي : بجميع القرآن ، قال في الأدكار : والمختار الذي عليه
الأكثر ، وأصح الناس على العمل به . وقرأ الحنفية بكاملها في التراويح في جميع السجرات .
يقرأ في كل سنة نحو مرة من ثلاثين سجدة . وقال الشرواني (٥٢ / ٢) (قوله :) وعلمه
بأنه : إيج يؤخذ من ذلك أن محلّ كون لبعض فضل إذا أراد الصلاة بجميع
القرآن في التراويح ، فإن لم يرد ذلك فالسجدة فضل ؛ كما في اسم على السجدة عن
نصريح مريدك غش ووشدي

(٢) قوله (ومثلها نحو ستة الصبح) فضيلة أنه البعض في ستة الصبح أفضل ، ولعله بالنسبة لغير
(الكهول) و (الإخلاص) . (سم : ٥٢ / ٢) .

(٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في ركعتي المغرب من الألى منها
(قُلُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُرْسِلَ إِلَيْنَا) (سورة : ٢٦) الآية التي في البقرة ، وهي الأخيرة منها
(وَلِلَّهِ الْغَنِيُّ وَالْكَافِرُ) [سورة : ٥٢] أخرجه مسلم (٧٢٧)

(٤) قوله (إذا لم يحفظ غيرها) شاملاً مدكراً وعدداً ، فيظهر سم . لكن يتأخر من الحشم
عدم لتسول (ش : ٥٢ / ٢)

(٥) أخرجه البخاري (٧٧٦) ، ومسلم (٥١) عن أبي أمامة رضي الله عنه ، وعنه سبق قريباً

(٦) أي : مقابل الظاهر . هامش (أ) .

(٧) وفي (ب) : (صحيح مسلم) .

(٨) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الظهور في الركعتين (أولين)

فَتُكْرَمُ فِيهِمَا

وقاعدة ممدية المشك على سبيل مؤنثه ، فلذا صححه أكثر العراقيين .

وخبره المشك

وعليه تكوينا أقصر من الأولين ، لدن بقصر اليه عن الأولى ، كما صرح به الخبر (١) ، ولأن النشاط في الأول وعائمه أكثر

وبه يوجب (٢) محالتهم لسنك ابتداءه ، وحملهم قرءها فيهما على يد الجواز ، لأن المعروف المستبر من أحواله صلى الله تعالى عليه وسلم رعايا لشدة أكثر من غيره .

(فتى بن سق بها ، أي بالثالثة ، اربعة من صلاة نفسه (٣) كما يأتي شأنه ، أو بالأولين الدال عليهما سيقه (٤) من صلاة إمامه ، بأن لم يدركهما معها (٥) ، وإنما أدركه في (٦) والرابعة مع ، أو من صلاة نفسه (٧) ، بأن أدركهما معها ، لكنه (٨) لم يمكن من قراءة سورة فيهما

في كل ركعة قدر للاثين أية ، وهي الآخرين قد خصص عشرة أية أو قال نصف ذلك - وهي انصهر في الركعتين (أوليه في كل ركعة قدر مائة خمس عشرة أية ، وهي الآخرين قد نصف ذلك صحيح مسلم (١٥٢)

(من من شاذ رضي له عنه أن يسير - كما يفتون في الركعة الأولى من صلاة انظروا ، ويقتصر في ذلك ويقتصر ذلك في صلاة الصبح - شرح البخاري (٧٦٩)

(٢) قوله (رب) أي يكون شاذ إلخ (ينوبه) ح كروي وقال الشرنوب (٥٢/٢) : قوله : ابتوجه الأولى : يوجب من التوجه ،

(٣) أي : بأن لم يترك ذلك ورويته مع الإمام (س ٥٢، ٢) (٤) قوله : انكبا يأتي) أي - في قوله في السجدة (رحمته يصدق) ح كروي (في (س : ٧٩)

(٥) أي ، المنس (س : ٥٢/٢) (٦) قوله (من من شاذ رضي له عنه أن يسير - كما يفتون في الركعة الأولى من صلاة انظروا ، ويقتصر في ذلك ويقتصر ذلك في صلاة الصبح - شرح البخاري (٧٦٩)

(٧) قوله (أو من صلاة نفسه) عطف على قوله (من صلاة الإمام) كروي (٨) قوله (أو من صلاة نفسه) عطف على قوله (من صلاة الإمام) كروي

٨) وقول (لكم) راجع إلى كل من اتبعه الإمام ، واليك عن العديد من كروي

قرأها فيهما ، والله أعلم .

(. . . قرأها فيهما) أي : في الثالثة والرابعة بالنسبة للمأموم ، حيث تتركها في الحالتين الأولى أو الثانية^(١) ، أو بالنسبة للإمام^(٢) .

أو الأولى والثانية^(٣) بالنسبة للمأموم وهو حلف الإمام في الحالتين الثانية بينهما^(٤) إن تمكّن ، لحرف طاء فراءة الإمام^(٥) ، لم تستطع معه ؛ لكونه مسبقاً^(٦) بما أدركه ؛ لأن الإمام إذا تحلّل عنه (بجائحة) . . . فالسورة أولى .

(والله أعلم)^(٧) ثلاثاً تخلو صلاته من السورة بلا عذر

وبما قضى السورة دون الجهر ، لأن السنة^(٨) آخر الصلاة ترك الجهر ، وينسب السنة آخرها ترك السورة ، بل لا يُسَرُّ فعلها ، وبين المبارني ورق راصح^(٩)

- (١) وقوله (في الحالة الأولى) أي : إلى قوله (بالثالثة والرابعة من صلاة عنه) ، وقوله (أو في الثانية) أي : إلى قوله (أو بالأولى) أي : إيج كردي
(٢) قوله (بالنسبة للإمام) عطف على قوله (بالنسبة للمأموم) (ح)
(٣) قوله (أو الأولى والثانية) أي : عطف على قوله (في الثالثة والرابعة) (ح)
(خ) .

- (٤) وضمير (فيهما) راجع إلى السبب ؛ يعني : في صورة لسبب كردي
(٥) أي : تكون الإمام قرأها فيهما ، بهاء ومعني (ش ٥٣/٢)
(٦) قال البجيرمي في « حاشيته على الخطيب » (٦٧/٢) (وصورة شيخنا بما أدرك الإمام في الركوع ، ثم حصل له رحمة مثلاً عن الجود ، سجد وهام ، فوجد الإمام راکعاً ، يستعد معه لعائجه ، والسورة في الركعتين معاً ، تأمل)

- (٧) في « مهاج الطالب » (ص ٩٨) المضبوط ، والمطبوعة المكنة (٥٧٦/) (على النص ، والله أعلم) . وفي (ق) زيد قوله (على النص) واصلح
(٨) أي : ولأن الأمر سنة مستحبة ، والجهر معه للمعزة ، فكأن استق راجع معي المحتاج ؛
(٣٦٢/١) .

- (٩) أي : ومن بين قولهم لا يس فعل كذا ، وبين قولهم : يس ألا يفعل كذا ، لأن الأول صادق بكون الفعل مباحاً ، والثاني محتمل لكونه مكروهاً ، أو حلالاً الأولى (ع ش ١٩٣/١) .

تية ، ما قرئت به العن ، من أن الصمير الأول والثاني ^(١) للأوليين ، أو
لثلاثة والرابعة باعتبارين هو استحقاق الذي يُجْمَع به بين كلام الشرحين
رعيهم لمافضي في ذلك ^(٢) ، وأكثرهم على عود الأول للأوليين ، والثاني
لآخرتين

ورغم مصيهم ، أن عودهما معاً ، أو الأول ^(٣) وحده للأخيرتين مُصَحَّحٌ ، لأنه
لا يغلُ سبغه بهما مع إدراك الأوليين ، لا بالنسبة لصلاة نفسه ، ولا بالنسبة
لصلاة الإمام ^(٤) ، يتردّد ما قرئته ، من الاعتبارين المذكورين ^(٥) .

وهي المجموع ، عن : تنصير ^(٦) ، متى أمكن المسوق قراءة السورة في
أوليها ، لنحو نطقه قراءة الإمام ، قرأها السابعة معه ، ولا يُعيدُها في أخريه ،
أي وإن لم يقرأها معه

ويُرجّح بأنه لم يَنْكُرَ قتل عذ مضرأ ، فلم يُشرع له تداركُ فان
عها ^(٧) ، ومتى لم يُمْكِن ذلك ، قرأها في أخريه

وعلى هذا ^(٨) ، لا أفردك فيه رابعة ، وأمكنه السورة في أوليه ^(٩) ، تركه

(١) قوله (بأن الصمير الأول) أي : صمير (بهما) ، (والثاني) أي : صمير (بهما) ، (عن :
(٥٣ / ٢)

(٢) أي : مرجع الصميرين (ش ٥٣ / ٢)

(٣) أي : عود الصمير الأول (ش ٥٣ / ٢)

(٤) قوله (الصلاة معه) أي : لأنه يأتي بهما ولا بد ، وقوله (ولا بالنسبة لصلاة الإمام) أي :
لأنه إذا كُتِبَ معه (سم ٥٤ / ٢)

(٥) قوله (من الاعتبارين المذكورين) أي : الحالين المذكورين ، من الحالة الأولى تنبئ
الرجوع إلى الأخيرين مع البيان ، ولا يتم بذكر بعد كردي .

(٦) أي : المجموع ، عن : التنصير (ش ٥٤ / ٢)

(٧) أي : علوه من (وحي لم يمكنه) ، (ش ٥٤ / ٢)

(٨) أي : ولم يقرأها معها (ش ٥٤ / ٢)

في الثاني ، أي لتقصيره ، كما فهم من قوله

وإن عذرت في ثلثه دون ثلثه ، فإما هو ، ولا يفرق في رابعة ، أي
بإلحاق ما إذا لم تُفك في ثلثه ، يفرقها في رابعة ، كما أمهت عليه (١)
أسهل

بل الأولى (٢) عودهما معاً للأخيرتين ؛ لأنهما المصنوعان ، لأن ثلث الذي يصح
تثنية الضمير (٣) ، ولا يشكك عليه ؛ لأنه إذا أدرك ثلثة الإمام ورأته ، ولم
يتمكن فهما من السورة ، صار الذي أدركه مع الإمام أولي نصه ، والذي هاته
معه ثلثة نصه ورأته .

وحينئذ يصدق على هذه الصورة أنه سبق بالثالثة والرابعة من صلاة
فيه (٤) ، وأنه يقرأ في الثالثة والرابعة حين تدرؤكما ، ولظهور هذا عندك إشارته
المحقق ، واعتراض بعض الشارحين عليه (٥) . . عيتم رده مما قرأته (٦) ، وقامه
وخرج به فيهما (٧) : صلاة المغرب ؛ فإن سبق بالأوليين بالاعتبار

(١) المجموع (٣/٣٤٢)

(٢) قوله (بل الأولى) إلخ ، كان السامع تقديمه على قوله (رمي بالمجموع) ،

إلخ كما هو ظاهر (ش ٥٤/٢)

(٣) قوله . (بمع تثنية الضمير) أي لكن قد تثني في المعنى ، فتأمله . سم : أي ؛ بالنسبة
لضمير لأول ، وإما توجيهه بقوله إنسان في الشيء . (لأنه إذا أدرك ثلثة الإمام) إلخ
ظاهر لكلف (ش ٥٤/٢)

(٤) أي مع لإمام (ش ٥٤/٢)

(٥) أي الشارح المحقق (ش ٥٤/٢) .

(٦) وهو قوله : (لأنه إذا أدرك) إلخ . (ش ٥٤/٢) . وراجع «كنز الراغب»
(١٧٥/١) .

(٧) قوله (خرج) إلخ كأن مراده الخروج من العبارة ؛ بمعنى أنها لا تشمل ذلك ،
لا الخروج بمعنى المحاكمة في الحكم ، لأن ما ذكره هنا مراد بما تقدم ؛ كما يعرف بالتأمل ،
قوله : (به فيهما) قد يقال هو يخرج بما قبل قوله (بهما) (سم ٥٤/٢)

ولا سورة يسأموم ، بل يشتمع ، بأن يحد في كثرة سرية .. قرأ في الأصح

أما (١) وتمكن من قراءة سورتيهما في الدلته قرأهما فيها ؛ أحدا من قومه (لأنه تحلو عنهما صلواته) ، أو بالأولى (٢) .. قرأها في صلاة واحدة ، كما عيّن بها مرة (٣)

ويأتي في التمكن مع التتويب هنا ما مرّ آنفاً ؛ من عدم التدارك .

(ولا سورة يسأموم) الذي يشتمع الإمام في جهريه (بل يشتمع) لصحة به عن قراءة حفص ، ما عدا (الناحية) (٤) ؛ ومن ثم كرهت له ، وقيل : نكرهه ، واختير (٥) إن أدى عيظه .

(فلا يحد) بأن لم يشتمعها ، أو سمع صوتاً لا يميز حروفه وإن قرأ منه لسوء سَمْعِهِ (أو كانت سرية .. قرأ في الأصح) مفيد السماع الذي هو سبب التهي . وقصبة المتري : اعتذر المشروع (٦) ، فيقرأ في سرية جهراً الإمام فيها ، لا عكسه ، وصححه في الشرح الصغير ، لكن الذي في الروضة : اقصه ، وجموع : تصريحاً باعتبار فعل الإمام (٧)

(١) فعل مراد به قوله يسأل (أو من صلاة) بأن أحركهما (أبح ، لا قوله) (أو بالأولس المال) (أبح ، لا يظهر عليه عارضة على ذلك (سم ٥٤/٢)

(٢) أي سبب لأخبار (سم ٥٠) وهو عطف على قوله (أو بالأولس) هامش (ك) (٣) في (ص ٧٩)

(٤) عن عباد بن العاص رضي الله عنه ، قال صلى بنا رسول الله ﷺ الفجر ، فتقلت عليه فقرأ : الحمد سلم من القرآن خلفي ٢١ سم ، قال : فلا تفعلوا إلا بآم الكتاب فأنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها ، أخرجه ابن حبان (٧٩٢) ، والحاكم (٢٣٨/١) وبيروني (٤٢٣) ، وسرمدي (٣١١) واللفظ لابن حبان

(٥) أي : واختير (قيل) هامش (ج) وقال البصري (١٤٨/١) (والقباس أنه إن عذب على صلاة الإمام : سزم ، ولا : كره)

(٦) أي : لا فعل الإمام ، هامش (ك) .

(٧) قوله : (باعتبار فعل الإمام) ويدل على أن هذا من الأصح ما سبق في شرح قوله (ويسأل) كوفي الروضة (٣٥٣/١) ، المجموع (٣٤٠/٣)

والسُّبْحُ وَالظُّهْرُ طَوَّلَ الْمُعْصِلِ ، وَبَقِصْرَ الْعِشَاءِ أَوْ سَأَلَهُ ، وَالْمَغْرِبَ قَصْرَهُ .

، وليس (للمصنعي الحاصر^(١)) ولو إماماً ، لكن ما شرط له في دعاء الافتاح^(٢) وإن سارع في اعتبارها مما الأذرع^(٣) (للمصباح والظهور سواء ، بقصر أو إطاء وكسرها (المتصل)

بعم ؛ يُسْرُ - كما في (الروضة^(٤)) وأخصها « وعبر عنها - بقصر الظهور عن الصبح ؛ بأن يقرأ فيها بربط طَوَّلَهُ^(٥) ؛ إما بأي ، ولأن الشاطِطَ فيها أكثر (ولم يصح و لعشاء أو سألته ، ولم يصح نصاره) للحرير الصحيح^(٦) إذا كان على ذلك .

وحكمته . طولُ وقت الصبح مع قصرها ، فُخِرَتْ باستطوئها ، وقصر وقت المغرب على الخلاف فيه وفعلها^(٧) ؛ فُخِرَتْ بتحقيق^(٨) ، والثلاثة الباقية طويلة وقتاً وفعلًا فُخِرَتْ بالتوسط في غير الظهور . وبما قرأ^(٩) فيه^(١٠)

(١) قوله (للمصنعي الحاصر) أي غير المتعارف ، فهو له الأمي (، أي المتعارف) عطف عليه وعدله كرمي ، وقال الشرواني (٥٤/٢) (مؤنة : الحاضر ، مذكر محرز)

(٢) أي في رباطه الإمام به عن ما بعدم بانه (سم ٥٥/٢)

(٣) الروضة (٣٥٣/١) ، الترخ الكبير (٥٠٧/١) .

(٤) عن سليمان بن يسار أنه سمع أن عروة رضي الله عنه يقول ما رأيته أحللاً أمه صلاة برسول الله ﷺ من فلان - أمير كان بالمدينة - قال سلمان نصبت أنا و... ، فكان يعين في الأولى من الظهر ، ويحدث الأخرين ، ويحدث نفسه ، وقرأ في الأولى من المغرب بقصر لمعصل ، وفي العشاء بوسط لمعصل ، وفي الصبح بطول لمعصل أخرجه ابن حريجه (٥٢٠) ، وابن حبان (١٨٣٧) ، وأحمد (٨٤٨١) ، واللعط لابن حبان

(٥) قوله (وفعلها...) إلح عطف على قوله (وقت المغرب) ، مع هامش (ك) وابن الشرواني (٥٥/٢) (قوله : وفعلها الأولى حده ، فتأمل)

(٦) يتأقل معنى قول التحفيم خبر بقصر سم ؛ يعني قصر الفعل ، والألف لامنة لمصر الوقت صغرة (ش ٥٥/٢٠)

(٧) أي ، بتقريب الطوال ، (ش ٥٥/٢) .

(٨) قوله (بتدريج) أي في الظهر ، وهو قول النصف بالصبح والظهور إلح . كرمي

وَصُحِّحَ الْجُفَاءُ (أَلَمْ تَرَ) ، وَفِي لَدِيَّةٍ : (هَلْ أَتَى) .

وَدَرَقَهُمَا أَنَّهُ لَفْرِهِ مِنَ الصَّحِّحِ الشَّاطِطُ بِهِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِيهِمَا ، وَتَرَاهِي عَنْهَا ^(١) ،
لَفْظَةُ الشَّاطِطُ بِهِ بِالسَّيِّئَةِ لَهَا ، فَهُوَ مَرْتَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ الصَّحِّحِ وَبَيْنَ الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ
وَحَوَالَهُ مِنْ (الْحَمَرَاتِ) ^(٢) إِلَى (عَمٍّ) ، فَأَوْسَطُهُ إِبْنُ (الضُّحَى) ،
فَنَصَارُهُ : إِلَى الْآخِرِ ^(٣) عَلَى مَا اشْهَرَ ^(٤) .

(و) يُسْرٌ ^(٥) (لَصَحَّ الْجُمُعَةُ) إِذَا اشْتَعَّ الرِّقْتُ (أَلَمْ تَرَ) ، اسْحَدَةُ
(وَفِي الثَّابِتَةِ « هَلْ أَتَى ») بِكُمَا فِيهِمَا : لِشُرُوتِهِ ^(٦) مَعَ دَوَائِمِهِ مِنْ فَعْلِهِ حَتَّى اللَّهُ عَزَّ
وَجَلَّ ^(٧)

وَه ^(٨) تَصَحَّحَ اسْدَوْعُ مَا قَبْلَ : الْأَوَّلَى تَرَكُّهُمَا فِي بَعْضِ الْخُصْمِ ، حَدَرَأَمِنْ
اعْتَدَادِ الْعَامَّةِ وَحَوْنَهُمَا ^(٩) ، وَحَدِيثُ أَنَّهُ قَرَأَ فِي جُمُعَةٍ بِ(سَجْدَةٍ) عَرِ (أَلَمْ تَرَ)
مُطَرِّفٌ فِي سَدِّ ^(١٠) ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ تَرَكُّ أَكْثَرِ السَّنَنِ الْمَشْهُورَةِ ، وَلَا قَائِلَ بِهِ

(١) تَوْرِهِ (وَتَرَاهِي) أَي تَارَى الظَّهْرَ الْعَصْرَ وَانْعَسَاءَ بَأَنَّهُ إِنْج (انْسَاطُ) فِي أَي مِمَّا
الظَّهْرَ (كَثَرَتْ) أَي مِنْ لَشَاطِطِ (فِيهِمَا) أَي فِي الْعَصْرِ وَانْعَسَاءِ (وَتَرَاهِي) الْمَعْدُ
(عَمٍّ) أَي مِنَ الصَّحِّحِ بَأَنَّهُ يَفْرَأُ بِهِ مَرِيبَ الطُّوَلِ عَلَى مَا مَرَّ عَنْ : الرَّوْحَةِ كَرْدِي
(٢) قَوْلُهُ (وَطَوَّلَهُ مِنْ) الْحَمَرَاتِ : بِمَعْنَى أَوَّلِ الْعَصْرِ مِنْهُ ، وَيَسْتَمْتَقِلًا : لِكثَرَةِ الْمَعْصُومِ
بِأَيِّ سَوْرَةٍ ، وَقِيلَ : لَفْظَةُ الْمَسْخُوعِ - كَرْدِي
(٣) وَفِي (س) ، (إِلَى آخِرِهِ) .

(٤) رَاجِعٌ : إِنْجَلِ النَّصَاحِ فِي اخْتِلَافِ الْأَسْبَاحِ : مِثْلَهُ (٢٢٥)

(٥) أَي : لِلْمَعْصُومِ الْحَاضِرِ ، (ش : ٥٥ / ٢) .

(٦) أَي : كَمَا لَهَا ، وَكَذَا خَمِيرُ (حَوَالَهُ) ، (ش : ٥٥ / ٢) .

(٧) عَنْ أَبِي مَرْيَمَ : رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ (أَلَمْ تَرَ)
السَّجْدَةَ (وَ) هَلْ مِنْ عَنِ الْإِسْنِ أَخْرَجَهُ الْبَحَارِيُّ (٨٩١) وَمِثْلُهُ (٨٨٠) وَأَخْرَجَ
الطَّبْرَانِيُّ فِي : الْكَبِيرِ (١٢١ - ٢٢) عَنْ أَبِي عَمَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْرَأُ
فِي كُلِّ جُمُعَةٍ فِي صَلَاةِ الْعَدَاةِ : (أَلَمْ تَرَ) ، (وَ) هَلْ مِنْ عَنِ الْإِسْنِ .
(٨) أَي : بِالْمَعْلُومِ (ش : ٥٥ / ٢) .

(٩) فَانَّهُ شَيْخُ عَمَّادٍ لِلْبَرِّ بْنِ يُونُسَ ، وَاجِبٌ : سَجْمُ الْوَجْهِ (١٣٠ / ٢)

(١٠) أَخْرَجَهُ إِبْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٤٨٧) عَنْ أَبِي عَمَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَوْفُوعًا عَلَيْهِ وَقَالَ : بَيْنَ قَاسِمَ =

ورأى ترك (أتم) في الأولى . أرى بهما في الثانية ، وقرا (حل ألى) في الأولى . قرا (أتم) في الثانية ، لأننا تحلو صلواته عليهما ، وكذا في كل صلاة سن في أوليها سورتان فعثمان .

وظاهر أنه نسر لمن شرع في غير السورة المعينة . ولو جهل . فصح . وقراءة المعينة .

أما إذا صدق الوقت عنهما . فأبى سورتي قصيرتي على لأوجه . وقول المارقين ومن تبعه . بعضهم . من نكرهه . كما أنما إلى لأدعي^(١) .

وأما المسافر . . فيسن به في صبحه في الجمعة وعيرها (لكروب) ثم (لإحلاص) لحديث به وإن كان ضعيفا^(٢) . وورد أيضا أنه صلى به بعد وسلم صلى في صبح السفر بالمعودتين^(٣) .

وعليه فيصير المسافر حائرا بين ما في الحديثين ، من قصة كوك الحديث الثاني أقوى سنداً ، وإثباتهم التخفيف للمسافر في سائر فوائده . أن المعودتين أولى

ونسن الجهر بالقراءة لغير المأموم في الصلوات الجهرية المعلوم أكثرها من كلامه : كركعتي الطواف ليلاً ووقت صبح ، وكالعبد ولو قضاء . ونولهم . اعززة في الجهر وصدّه في انقضية بوقت القضاء . محنة في

^(١) (٥٦ / ٢) في إسناده نظر وبمر من صحته هو ليان الحرار

^(٢) راجع : المعجم الصبح في اختلاف الأشياخ ، مسألة (٢٢٦)

^(٣) راجع : اتفاق السادة المتقين (٨٢ / ٣)

^(٤) أخرجه أبو داود (١٤٦٢) ، والسنائي (٩٥٢) عن علقمة بن عامر رضي الله عنه .

عبرها . لأن الجهر بمشئ منها^(١١) في محل لا ممان مستحب
نعم ، البراء لا تجهر لأن لم يسمعها أحس ، ومثلها أحسن . ونحو
جهرهما دون جهر الرجل .

ولا يجهر مصلي^(١٢) ولا غيره إن شئنا على نحو ما^(١٣) أو مصلي ، ونحو .
كما في المجموع^(١٤) ، وفتاوى المصنف^(١٥) .

وه^(١٦) رد على أبي حماد نقله عنها^(١٧) الحرمة إن كان^(١٨) مستمعاً لغيره ، كـ
من المصليين ، نظراً لزيادة المصلحة ، ثم نظر فيه ونحو المنع من الجهر بحصوه
المصلي مطلقاً^(١٩) : لأن المسجد وقف على المصليين ، أي الصلاة ، دون
الوعاظ والقراء .

وبإذن الدليل المطلق يتوسط فيما بين الجهر والإسراء ؛ بأن يقرأ هكذا
وهكذا أخرى^(٢٠) ، أو ندعي^(٢١) أن بينهما واسطة ؛ بأن يرفع عن سماع غيره
حد لا يسمعه غيره .

(١) أي في غير العيد . هامش (١) .

(٢) أي في العيد . هامش (ك) .

(٣) قوله (ولا يجهر مصلي) إلح شمس نهر من وغيره . (ش : ٥٧/٢)

(٤) قوله (على نحو ما) ظاهره : ولو في المسجد وقت إقامة الموعظة ، وجه نظر ، لأن
مفسر بالموم حشده . (سم : ٥٧/٢ - ٥٨)

(٥) فتاوى النووي (ص : ٨٩)

(٦) أي بقوله : (وفتاوى المصنف) (ش : ٥٧/٢) .

(٧) أي عن فتاوى المصنف . (ح) وفي الوصية (عهده)

(٨) وفي بعض النسخ (لا إن كان) . وقد انشروا في (٥٧/٢) (قوله) إن كان ، مما
يبدو وما بعده : (إن لم يكن . . . إلح)

(٩) أي : وإن كان المصلي أبداً من مسمع القراء . (ش : ٥٧/٢)

(١٠) أي : بالجهر مرة وبالإسراء أخرى .

(١١) قوله ، (أو يدعي . . .) إلح عطف على قوله : (إن يقرأ . . .) إلح . هامش (ك) .

مرح تسنن سكتة يسيرة . ومن قلت بقدر (سبحانه) الله . بين السجود . وفي
الانصاح . وبينه وبين التلوذ . وبينه وبين السجدة . وبين آخر (اعانته)
(آمين) . وبين (آمين) والسورة . إن مراد . وبين آخرها ونكس الركوع . ومن
ثم بقرا سورة . - فبين (آمين) والركوع .

وإن الإمام أن ينكث^(١) في الجهرية بعد قراءة العاموم العاتحة إن علم أنه
يقرؤها في سكتة . كما هو ظاهر . وأن شغل في هذه السكتة بدعاء أو قراءة .
وفي أولى . وحيثما يظهر أنه يُرعى الترتيب والمواصلة بين وبين ما يدرؤه
بعدها . لأن أسنة وراءه على ترتيب المصحف وموالاة^(٢)

وفارق حرمة تنكيس الآي بأنه^(٣) مع كون ترتيب كما هي عليه من فعله^(٤)
قل الله عليه وسلم تماماً^(٥) بريل^(٦) بعض أروع الأعجاز . معالمة في السور
ونقل السالتي الإجماع على حرمة براءة آية من كل سورة^(٧) لكن ظاهر

(١) أي : بعد تأنيته . (ش : ٥٧ / ٢)

(٢) قوله (لأن السجدة القراءة على ترتيب المصحف وموالاة) ومعنى الترتيب : التمام من
بعض إلى الآخر . ومعنى المواصلة : ألا يفصل بين مرتين سورة . حتى يقرأ في الآي
(من عودت أساس) مراد في الثانية أو (الفقرة) كروي

(٣) قوله (وفارق) : أي : يقرأ في ذكره من سبب ترتيب والمواصلة بين سور بعضهم
منه جواز تنكيس السور . حاصله : فارق جواز تنكيس السور حرمة تنكيس الآي (بأنه) أي
بأن تنكيس الآي يربط بعض أروع الأعجاز . وكان ترتيبها من فعله . بخلاف التنكيس في
السور فإنه ليس مربلاً للأعجاز . وبين ترتيبها من فعله . بل من فعل حمله . كما في
« التبيان » فدائم يكن التنكيس في السور حرام . بل خلافه أنه كروي والتنكيس حلال
المقدم مؤخرأ انظر : المعجم الوسيط (ص : ٩٥٢)

(٤) قوله (كما هي) أي : الآي . وقوله (من فعله) : (إلخ خير) (كون) . هاشم (ك)

(٥) وقوله (بريل) : (إلخ خير) (بأنه) هاشم (ك)

(٦) قوله (من كل سورة) : لأنه ليس بعيد . فتمتة بغير آيات سورة واحدة . كما يشعنه قول
البهمنى الآي (ش : ٥٧ / ٢)

قول الحليمي حفظ سورة يسورة خلاف الأدب ، واليهي الأولى بالشاري ،
أو يقرأ على أن يلب لمقول ^(١) برده

ومرأ ضرخ بكراهته ^(٢) أو عبيد ، وبحرمته ^(٣) ابن سيرين

ويعارض للتربيت وتطويل الأولى : كأن يقرأ (الإخلاص) . وفيه
نحو (نظر للتربيت ، أو الكوثر) بعداً لتطويل الأولى ؟ كذا محمل ،
والأول . أقرب ^(٤)

وكذا يسلم لما موم فرخ من (العائنة) في الثالثة والرابعة ^(٥) ، أو من الشهد
الأول قبل الإمام : أن يشتمل بعدهما ^(٦) ، أو قراءة في الأولى ^(٧) وفي
أولى

ولو لم يسمع قراءة الإمام شئ له - وكذا هي أولي السرية - : أن يشتمل
بقدر قراءة الإمام (العائنة) إن ظن إدراكها قبل ركوعه ، وحديث يشتمل بالدعاء
لا غير ، تكريهه تقديم السورة على (العائنة) .

(١) قوله (واليهي) عطف على (الحليمي) أي لكن ظاهر قول الحليمي (حفظ) أي

وشاخر قول اليهي (الأولى) الخ (برده) أي يردد على نفسه كروي
(٢) أي : الخبط (ش . ٥٧ / ٢) .

(٣) هكذا في المطبوعات ، المحطوطات ، وفي (ب) (بتحريمه) بدل (بحرمته) ، وفي

(ت) (والمطووعة المكنة) (وقوله) وعنه قال الشرواني ، ٤٧ / ٢ (قوله) ورويه

كذا في نسخة المصنف على أصل الشارح مراراً موضوعاً فوقه ، وفي بعض النسخ
« وحرمة »

(٤) قوله (والأول أقرب) في أصل الشارح يحطه (والأقرب الأول) (بصري
١٤٩ / ١)

(٥) وفي المصنوعات (ب) (و) (ع) (أو الرابعة)

(٦) أي . في الثالثة أو الرابعة ، وفي الشهد الأول إعادته الطائفة (٣٩٩ /) وراجع العمل

الصحيح في اختلاف الأشباح ، مسألة (٢٢٧)

(٧) أي الثالثة أو الرابعة بعد الفراغ من فاتحتها إعادته الطائفة (٣٩٩ / ١)

الخامس : الركوع

رواية : أن ينحني قدر ثلوع ر عن ر عن ر

رواية : المجموع * ونس : وصل البسمة بالحمد لله للإمام ع
 بعد ع : « رعت عليهم » لأنه لنس بوقف ولا منتهى آية هـ (١) انتهى ، ع
 رعت على هذا لم تسن له لإعادة من أول الآية

وما ذكره (٢) في الأول عجب ، فقد صح أنه سأل الله عنه وسلم
 يطع فرائضه آية ، يقول : « تسبح الله الرحمن الرحيم » ثم يفت ، « الحمد لله
 رب العالمين » ثم يفت ، « الرحمن الرحيم » ثم يفت (٣)

ومن ثم قال البيهقي والجليبي وغيرهما : ينس الوقت على ركوعين أي ر .
 تنقلت ما بعدها ، للأبواب

(الخامس : الركوع) الكتاب واسية (٤) وإجماع الأمة

وهو لغة : الانحناء ، وشرها : انحناء خاص .

(وأيه) لتمام ، (أن ينحني) انحناء خالصاً لا مشرباً بغيره ، ولا
 بطئت (قدر ثلوع ر) أي ، كفي ، ر كفيه (أو أراد) رعت عبيها ، مع

(١) المجموع (٣/ ٣٤٨)

(٢) أي ، ما ذكره « المجموع » . هـ (ج)

(٣) أي ، قول (رعت عليهم رعت رعت رعت) هـ (ج)

(٤) أخرجه أبو داود (٤٠٠١) راجع (٢٧٢٢٦) عن أم سلمة رعت رعت رعت ، وهو في (ص ٥٩)

(٥) أي ، قوله تعالى : « يتأهبون للرب » مأموناً تركوا وأنتدوا (الفتح : ٧٧) . وهو في

النسب ، صلاه : « ثم ارتفع حتى تطعن ذكراً » . أخرجه البخاري (٧٥٧) ، ومسلم (٣٩٧)
 عن أبي هريرة رضي الله عنه ،

(٦) أي ، أو أراد ذلك بوجه ، جواب (و) محذوف ، وأنى بذلك فلا يتوهم أنه لا بد من

ومعها بالفعل نبحاً ، ذلك أن ينحني من الهدف بجمع (و) مصدرية ، وعلى كل
 الأولى : حذف (أراد) ، (ش : ٥٨/١) ،

بعضه رَفَعَهُ عَنْ مَوَاقِعِهِ ، وَلَا يَمْسُكُ بِهِ عِصْرَهُ ، فَلَوْ هَوِيَ لَنَالَهُ
 وَكَانَ يُؤْتِيهِ أَمْرًا

أَيْ : ... وَكَانَ يُؤْتِيهِ أَمْرًا ، لِأَنَّهُ يَدُونَ دَائِمَةً لَا تُسَمَّى رُكُوعًا ، وَلَا طَرَفًا
 يُوَجَّهُ بِهِ حَسْرَةً لَدُنْهِ ، وَلَا أَصَابِعُ مَعًا زَيْنَ بَطْنِهِ لِمَوَاقِعِهِ ،
 وَلَا تُعَدُّ مَوَاقِعُهُ حَتَّى يَنْصَرِفَ

وَحَيْثُ كَانَ يُكْرَهُ مُدْبِسًا ، بِطَعْنَانِهِ الْأَمْرُ بِهِ فِي الْحِجْرِ لِحَقِيقَتِهِ
 وَصَانِطِهِ أَنْ يَسْكُرَ وَتُسَمَّى أَعْصَاوُهُ حَيْثُ يَنْصَلُّ رُفْعُهُ ، مِمَّا عَنْ هَوِيهِ
 يَنْجُو لَهُ ، وَبِخَوَرِ صَنْعَتِهِ إِلَيْهِ ، وَلَا يَكْفِي عَنْ ذَلِكَ "رِيَاذَةُ الْيَوْنِي"
 ، وَبَرْمَتُهُ أَنَّهُ (لَا يَمْسُكُ بِهِ) أَيْ الْيَوْنِي (عِصْرُهُ) أَيْ الرُّكُوعُ ، لِأَنَّهُ
 يَمْسُكُ بِهِ " : لِأَنَّ تِلْكَ الصَّلَاةَ مَسْحُوعَةً عَلَيْهِ
 (فَلَوْ هَوِيَ لَنَالَهُ) أَوْ قَبْلَ رُكُوعِهِ (فَجَعَلَهُ) عِنْدَ بُلُوغِهِ حَدَّ الرُّكُوعِ
 رُكُوعًا (لَمْ يَكْفِ) بَلْ يَبْرُمُهُ أَنْ يَنْصَبَ ثُمَّ يَرْكَعُ ؛ لِصَوَرِهِ هَوِيَهُ بِعَبْرٍ الْوَاجِبِ ،
 فَهُوَ يَسْمَعُ بِهِ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَرْكَانِ

أَمَّا ثُمَّ لَوْ شَرَعَ مُصَلِّيٌّ مَرَضِيٌّ فِي صَلَاةٍ أُخْرَى سَهْوًا ، وَقَرَأَ ، ثُمَّ تَذَكَّرَ
 بِحَسْبِهِ مَا لَوْ أَدَّى كُنْثَى تِلْكَ "مُحَافَظَةُ" لِأَنَّهُ قَرَأَ مُعْتَدِلًا الْعَلِيَّةَ (٧٧)

(١) الْمُهَيَّبُ (٧٢/٣)

(٢) أَيْ تَصْمِيرُ الْيَدَيْنِ ، (ش : ٥٩/٦) .

(٣) مَرَّ بِحَرْبِهِ نَعْدًا

(٤) أَيْ : الْعُطْلَانِيَّةُ مَعِي ، (ش : ٥٩/٢)

(٥) قَوْلُهُ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) الْإِلَاحُ الْأَوَّلِيُّ حُدُوفُ الْهَيْدِ ، قَوْلُهُ (لَا أَنَّهُ يَمْسُكُ بِهِ) أَيْ قَطْعُهُ ، فَلَوْ
 أَصَابَتْهُ أَوْ لَمَسَتْهُ وَغَيْرُهُ لَمْ يَمْسُكْ بِهِ وَحَسْبُ وَتَحْدِيدُ (ش : ٥٩/٢) ، وَالْمَكْرُومُ بِهِ
 بِطَرَفِ الْكَفَّافِ

(٦) أَيْ : الصَّلَاةُ الْأُخْرَى الْمَسْرُوعُ فِيهَا سَهْوًا ، (ش : ٥٩/٢)

(٧) رُفْعُهُ (ب) وَ(خ) وَ(س) وَ(ع) ، (مَعْنَى الْعُطْلَانِيَّةِ)

كما أطلقه عزراً واحداً ، ومن صحيح ^(١) ما بأن في كل عشرة ، وفي (سجود السهو) ^(٢)

وخلاف التصوير ما وثق ^(٣) لا يضر له ، لا يجد أحاديث بينهما ، بل ذلك أولى ^(٤) ، كما هو ظاهر .

ولو شك ^(٥) وهو ساجد هل رُكِعَ ؟ فزعمه الانتصاف مرة أن الركوع ، لا يحد له القيام ^(٦) .

وانما لم يُحَسَّبَ قِيَمُهُ عن الركوع ، كما في الروضة ^(٧) والمجموع ^(٨) ، مما لزمه كثر في السجود أنه لم يركع - وفدَّعه الركعتي كإسوي ^(٩) مردوده - لأنه ^(١٠) صرف هوته المستحق للركوع إلى أجبي عنه في الحمد ، لا لا يترتب من السجود من قيام وجود هوته الركوعي ^(١١) .

وبه ^(١٢) يُفَرَّقُ بين هذا ^(١٣) و ما لو شك غير مأموم بعد تمام ركعته في

(١) أي : بل يحسب . (ش : ٥٩/٢)

(٢) في (ص : ١٤٥) ، (ص : ٢٩٧-٢٩٨) .

(٣) قوله (ها) أي : في مسأله (بو شرع مصنف مروي) إلخ ، وقوله (ثم) أي : فيما يأتي قيل الثاني عشر ، وفي (سجود السهو) .

(٤) قوله : (بل ذلك) أي : ما هنا (أولى) أي : بالحسب (ش : ٥٩/٢)

(٥) أي : غير المأموم . (ش : ٥٩/٢)

(٦) قوله : (ولا يجوز له القيام ركعاً) أي : العزم إلى حد الركوع ، ليجعله ركوعاً ، كروي

(٧) قوله : (كـ) في الروضة ، والمجموع ^(٨) أي : كما لم يحسب في ذلك لكنيين هوته ص

الركوع غير مروي . إلخ كروي .

(٩) أي : ليعا في الروضة ، والمجموع ^(١٠) (ش : ٥٩/٢) .

(١١) وقوله : (لأنه) متعلق بما لم يحسب . كروي .

(١٢) بروضة (٣٥٥/١) ، المجموع (٣٦٦-٣٦٥/٣)

(١٣) أي : بقوله . (لأنه صرفه) إلخ (ش : ٥٩/٢)

(١٤) أي : مسألة (لو شك وهو ساجد هل رُكِعَ ؟ لزمه الانتصاف) إلخ

(الفائدة) بعد القيام ، ثم يذكر أنه قرأ بحسب له انتصابه عن الاعتدال وما لو قام من السجود يطرأ أن جلوسه للاستراحة أو لتشهد الأول ، فإن أنه بين السجدين ، أو لتشهد الأخير^(١)

وذلك لأنه في الكل^(٢) لم يضرب الركن لأحبيته عنه ، فإن القيام في الأول^(٣) ، والجلوس في الأخيرين واحد ، وإنما ظن صفة أخرى لم تؤخذ ، بل ينظر عنه ، محقق في مسألة الركوع^(٤) ، فإنه يقصده الانتقال للسجود لم يحصل ذلك قصد الركوع^(٥) ، إنما تقرّر أن الانتقال إلى السجود لا يستلزمه

وبه^(٦) يعلم أنه لو شك قائماً في ركوعه فرجع ، ثم بان أنه هوى من اعتداله لم يلزمه العود للقيام ، بل له الهوي من ركوعه ؛ لأن هوي الركوع بعض هوي السجود ، فلم يقصد أحياً ؛ كما تقرّر ، فتأمل ذلك كله فإنه مهم

وبه^(٧) يتضح أن قول الركني لو هوى بإمامه ، قطعه يسجد متلاوياً ، فتبعه ، فإن أنه ركع حسبه له ، واعتبر له ذلك ؛ للمتابعة الواجبة عليه ؛ إنما يأتي^(٨)

(١) قوله (وما لو قام من السجود) أي عدم من السجود إلى الجلوس يظن إيج : أي بوجه حسب له ذلك الجلوس كركبي

(٢) قوله (وذلك) إشارة إلى الفرق ، بقوله (في الكل) أي في كل من مسأله (ما لو شك بعد ما يركع) إيج ، ومأسي (وما لو قام من السجود) إيج

(٣) أي في الثالث من (الفائدة) (ش ٥٩/٢)

(٤) أي في مسألة (ولو شك وهو ساجد من ركع ؟) إيج

(٥) أي (ب) والمطبوعات (الركوع معه) بزيادة (معه)

(٦) أي : بالفرق المذكور ، (ش ٥٩/٢) .

(٧) أي بزيادة في مسألة الركوع (ش ٦٠/٢)

(٨) قوله ، (إنما يأتي) خير (أن) أي يتضح أن قول الركني (لو هوى) إيج ، إنما يأتي على بواحه في مسألة الروضة ، وهو مردود ؛ كما صرح به الشارح بقوله (ومسألة الركوع فيه سرمد) ، كركبي .

كَيْدًا مَسْوِيَةً ظَهْرَهُ وَغُتَّهُ .

عَنِ مَرْعَى فِي مَسْأَلَةِ «الرُّوْحَةِ» ، أَنَّهُ عَلَى مَا فِيهَا ^(١) «وَأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ
نَ ، لِأَنَّهُ مَصْرُوحٌ أَحْسَبًا ، كَمَا قَرَّرَهُ»

وَقُلُّ الْمَسَاعِدَةِ رُوحَةً ^(٢) لَا يُعْبَدُ ، كَقُلُّ وَحْدَةٍ السَّجْدَةِ فِي مَسْأَلَةِ
«الرُّوْحَةِ» ، فَلَا بُدَّ أَنَّ مَعْنَى شَمِّ بَرْكَعٍ

وَكَمَا قَوْلُهُ غَيْرُهُ (لَوْ هُوَ مَعَهُ ظَنًّا أَنَّهُ «هُوَ لِلْسَّجْدَةِ الرُّكْنُ» ، وَفِي
هُوَ لِلرُّكُوعِ أَخْرَاجُهُ هَوِيَّةً عَنِ الرُّكُوعِ ؛ لَوْجُودُ الْمَسَاعِدَةِ لَوْحَةً فِي مَحَلِّهَا .
بِحِلَافِ مَسْأَلَةِ «الرُّكُوعِ» لَا يَأْتِي ^(٣) إِلَّا عَلَى مَقَادِيرٍ مَا فِي «رُوحَةِ»
أَيْضًا ^(٤) ، كَمَا غُيِّمَ بِمَا عَرَّضَهُ .

وَالْإِشَارَةُ ^(٥) لَتَعْرِيفِ مَنِ صُورَتُهُ وَصُورَةُ الرُّكُوعِ ، مِمَّا يُعْبَثُ بِهِ ، بَلْ هِيَ
عَلَى حَذِّهِ .

(وَأَكْمَلَهُ) مَعَ مَا مَرَّ (تَسْوِيَةُ ظَهْرِهِ وَغُتُّهُ) بَأَنَّ يَشُدُّهُمَا حَتَّى يَبْصُرَ

١ . وَنَوْبَهُ (أَيْ عَلَى مَا فِيهَا) أَيْ مَا فِي «رُوحَةٍ» ، وَهُوَ الْأَصَحُّ عِنْدَ النَّاسِ كُرْدِي
(٢) وَنَدَّاهُ (كَمَا قَرَّرْتَهُ) إِشَارَةً إِلَى قَوْلِهِ (لِأَنَّهُ صُورَةُ هَوِيَّةٍ) أَيْ كُرْدِي جَمْعُ
«السَّهْلِ التَّضَاخُ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاءِ» مَسْأَلَةُ (٢٢٨) .

(٣) بَلْ (أَيْ) (ع) (وَقُلُّ الْمَسَاعِدَةِ لَا تُعْبَدُ) هَوِيَّةً (الْوَاحِدَةُ)
(٤) هَوِيَّةً (كَقُلُّ وَحْدَةٍ) الْفَرْقُ بَاضِحٌ لَوْ أَنَّ طَرَفَ وَجْهِ السَّجْدَةِ عَنِ مَقَادِيرِهَا ، وَفِي مَسْأَلَةِ
مَقَادِيرِهَا ، أَيْ لَا يَدَّ مِنْهَا بَلْ تَنْدِيرُ ، سَوَاءٌ كَانَ هَوِيَّةً الْإِمَامُ مَسْجُودًا أَوْ السَّجَّادُ
(٦٠ / ٢)

(٥) وَنَوْبَهُ (وَكَمَا قَوْلُهُ غَيْرُهُ) عَطَفَ عَلَى (لَوْ أَنَّ الرُّكُوعَ) أَيْ وَكَمَا يَنْصَحُ أَنَّ لَوْ أَنَّ عَرَفَهُ لَوْ
هِيَ مَعَهُ (أَيْ) مَعَ مَا فِيهَا (ظَنًّا أَنَّهُ) يَصِحُّ لَا يَأْتِي . أَيْ كُرْدِي
(٦) قَوْلُهُ . (لَا يَأْتِي . .) أَيْ خَيْرُ قَوْلِهِ : (قَوْلُهُ غَيْرُهُ) أَيْ كُرْدِي (٦٠ / ٢)
(٧) وَقَوْلُهُ : (أَيْضًا) أَيْ كَمَا أَنَّ قَوْلَ الرُّكُوعِ عَلَى مَقَادِيرِهَا فِي «الرُّوْحَةِ» ، وَفِي مَسْأَلَةِ مَا فِي
«الرُّوْحَةِ» ، هُوَ الْأَصَحُّ كُرْدِي

(٨) أَيْ دَلَّتْ الْغَيْرُ مَقَوْلَهُ (بِحِلَافِ مَسْأَلَةِ الرُّكُوعِ) هِيَ ، وَالْوَجْدُ الْإِخْرَاجُ فِي الْمَسْأَلَةِ ؛
لَا وَحْدَةً الْمَسَاعِدَةِ يَدْعَى قَصْدَهُ ، وَيُخْرِجُهَا عَنْ كَوْنِهِ صَارِفًا (سَمِ ٦٠ / ٢)

وضعت يده ، وأحد ركبتيه بيده ، وبشرق أصابعه لينة ، ويكثر في رفع يديه ، ويرفع يديه

كما في نسخة (١) الواحد : للاتباع (٢).

(وصف سادس) وفحده إلى الحق (٣) ، ولا يثنى ركبته ، يرفع يديه

الصغير

(واحد ركبته بيده) وتقرأ بينهما (٤) ، كما في السجود (وبشرق أصابعه) للاتباع بينهما (٥) - بريقاً وسطاً (٦) (ملقطة) لأنني أشرف الجهات : ما لا يحرم شيئاً منها عن جهتها ثباتاً أو يسيراً

(و) من جملة لأكمال أيضاً - أنه (يكسر ٧) في ابتداء هويته (يعني نفسه) (يرفع يديه) كما صح عنه صلى الله عليه وسلم من طريق كثيرة (٨)

(١) في كتابه لوحد من محاسن لا عرجاج به شيعة (ش ٦٠/٢)

(٢) وهو حديث مسلم (١٩٨) عن عائشة رضي الله عنها ، باب به (٥) - د ريع - ينحصر منه ، ومن يهونه ، وأخرجه الترمذي (٢٠٤) (إسناده) (١٠٣٩) (ويحتمل) عن أبي حمزة الساعدي رضي الله عنه كان النبي ﷺ إذا ركع عتد ، يده يصب ربه ، ثم يرفع يديه على ركبته

(٣) المحتوم من إيراد ، والحق أيضاً الحصر ومنه الإيراد معناه صحيح من

(٤) أي : بين الركبتين : كثير ، كروي ، (ش ٦٠/٢)

(٥) عن أبي حمزة الساعدي رضي الله عنه قال كنت أحفظكم صلاة رسول الله ﷺ رأيته : كبر

جس يديه حذاء منكبيه ، إذا ركع أمكن يديه من ركبته أخرجه البخاري (٨٢٨)

وأخرج الحاكم ١ ، ٢١٤ ، وأبو خزيمة (٥٩٤) ، وأبو حنبل (١٩٢٠) ، وأبو حمزة

الكبير (٢٧٣٥) عن وائل بن حجر عن أبيه قال كان النبي ﷺ إذا ركع رفع أصابعه ،

وإذا سجد - غم أصابعه واللفظ ليهني وقال الهيثمي في مجمع الرواة (١٨٣٣)

(رواه الطبراني في الكبير ، وإسناده حسن)

(٦) قوله (تدريجاً) آخره من قوله (لا ساع) لعدم ورود (ش ٦٠/٢)

(٧) أي : يشرع في التكبير ، (صم ٦٠/٢ - ٦٩)

(٨) عن ابن عمر رضي الله عنهما كان رأي رسول الله ﷺ إذا قام في الصلاة رفع يديه حتى

يكون حذاء منكبيه ، وكان يفعل ذلك حين يكثر للركوع أخرجه البخاري (٧٣٦) ، ومسلم

(٣٩٠)

كخبره ، ويقول : (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ) ثلاثاً ،

أما البخاري^(١) عن سبعة عشر صحابياً ، وعبره عن أصحاب ذلك ، بل لم يصح عن واحد منهم^(٢) عدم نرفع ، ومن ثم أوجه^(٣) بعض أصحاب

(ك) رفعهما في (إحراره) بأن يبدأ به وهو قائم ويبدأ مكشوماً وأصبعهما منشورة^(٤) ومسطاً - مع ابتداء النكس^(٥) . وقد حاشى كتابه مكتبه . انتهى ماداً النكس إلى استقرره في الركوع ، فلا يخلو جرة من صلاته عن ذكره .

وكذا في سائر الانتعالات حتى في جلسة الاستراحة ، فيثبته على لألف لي بين الألف والهاء لكن بحيث لا تجاوز سبع ألفات ، لانتهاء^(٦) عبية هذه السب من ابتداء رفع رأسه^(٧) إلى تمام قيامه

(و) من جعله أيضاً - أنه (يقول سبحان ربي العظيم) وسبعه (ثلاث) للتباعد^(٨) .

- (١) كتاب رفع اليدين في الصلاة (٩) .
- (٢) أي : من الصحابة . معني . (ش : ٦٠ / ٢٠) .
- (٣) أي : نرفع . (ش : ٦٠ / ٢) .
- (٤) رقي (أ) و (س) : (مصرفة)
- (٥) قوله (مع ابتداء النكس) متعلق بـ (يبدأ) . (ش : ٦٠ / ٢) .
- (٦) قوله (لا تسب) . إلح تعليل للاستدراك . (ش : ٦٠ / ٢)
- (٧) قوله (من ابتداء رفع رأسه) متعلق بـ (بعد) كرمي وقال الشرواني (٦١ / ٢) :
- (٨) قوله (ورفع رأسه) أي : من السجود .
- (٩) وهو حديث حديثه رضي الله عنه ، وفيه ثم رفع مجمل يقول : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ أخرجه مسلم (٧٧٢)
- لقوله . (ويحتمل) أنكر ابن الصلاح هذه الرواية من وهي السجود ، ورد أنها وردت في أحاديث ضعيفة . . . وله أصل في الصحيح عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَيُحَمِّدُكَ الْمُخِزِلِي ، حاشية نرسي (٨٥٣ / ٢) ويأتي بحريجه في (ص ٩٦)
- والحديث في ثلثة أخرجه أبو داود (٨٨٦) . والترمذي (٢٦١) ، وابن ماجه (٨٩٠) عن =

ومما ورد في قوله تعالى ﴿وَمِمَّا يُضِلُّهُمْ أَن يَتَّخِذُوا الْبَنَاتِ عِزًّا وَلَا يَتَذَكَّرْنَ أَنَّهُنَّ كَالضَّالِّينَ﴾^(١) .
 ﴿يَتَّخِذُوا فِي زُرُوعِهِمْ أَهْمًا مِثْلَ مَا يَتَّخِذُونَ فِي بُيُوتِهِمْ﴾^(٢) .
 ﴿يَتَّخِذُوا فِي شُرُودِهِمْ أَهْمًا مِثْلَ مَا يَتَّخِذُونَ فِي بُيُوتِهِمْ﴾^(٣) .

وحكمته^(٤) أنه إذا كان الإنسان يتخذ من ربه إذا كان صاحداً
 يخصه^(٥) (الأغنى) أي من الخيرات والمساكنات ، لئلا يهمل ما ربه
 ربه ، ويقين أن الأغنى أصل تفصيل ، وهو أبلغ من العظم ، والسخاء
 في موضوعه ، فعمل الأتبع للأتبع
 رفته فيهما^(٦) واحدة^(٧) ، وأكملته إحدى عشرة^(٨) ، ودونه تسعة^(٩)
 فحسب ثلاث ، فهي أذن كماله ، كما في رواية^(١٠)

١ - مسعود رحمه الله عنه قال رسول الله ﷺ : إذا زكف صدقكم فبئس ثلاث مررب
 سبحانه ربّي العظيم ، وذلك أمانة

٢ - قوله تعالى ﴿يَتَّخِذُوا فِي زُرُوعِهِمْ أَهْمًا مِثْلَ مَا يَتَّخِذُونَ فِي بُيُوتِهِمْ﴾^(١) .
 قال ابن جرير : يريد أن يزرعوا في زروعهم كمن يزرع في بيوتهم ، وهذا من
 الأمانة ، والله أعلم (تفسير ابن جرير ١٥٠٠)

٣ - أخرجه ابن جرير (١٨٩٨٦) ، وأبو داود (٨٦٩) ، وابن ماجه (٨٨٧) ، وأحمد (٢٨٠٠)
 عن علي بن عبد الله الجبلي رحمه الله عنه

(٤) أي يخصه الأغنى بالسجود ، أجمع ، مني المحتاج (١٠٠٠)

(٥) أخرجه مسلم (١٨٢٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٦) أي ، السجود ههنا (٤) .

(٧) أي ، ثوب العفة والمساواة (ش ٦١/٢٠)

(٨) يريد ، أنه أي السج (فيها) أي التركوع والسجود (ش ٦١/٢)

(٩) أي جمع الكراهة ، ع ش ، (ش ٦١/٢)

(١٠) إسناده صحيح ، أخرجه ابن جرير (١٨٩٨٦) ، وأبو داود (٨٦٩) ، وابن ماجه (٨٨٧) ، وأحمد (٢٨٠٠)
 عن علي بن عبد الله الجبلي رحمه الله عنه

١١ - أخرجه ابن جرير (١٨٩٨٦) ، وأبو داود (٨٦٩) ، وابن ماجه (٨٨٧) ، وأحمد (٢٨٠٠)
 عنه ، وقد مر في الحديث قريباً

ولا يريد الإمام ، يريد أن يقول (اللهم ، أنت رقيب ، أنت مست ، أنت
أشبهت حشع لك سمعي وبصري ، وفخي وعظمي وعصبي ، وما استغفرت به
قلبي) .

(لا يريد الإمام عليها ^(١)) إلا بالشروط العارضة في الصلاة

(يريد المنفرد) بدأ ، ومثله ما هو قول الإمام (اللهم ، لك ركعت ،
وبك آمنت ، وبك أسلمت ، حشع لك سمعي وبصري ، وفخي وعظمي
وعصبي) ^(٢) وشعري وشعري ، وما استغفرت به قلبي ^(٣) ، لا يزال ولا
هذا فداي الله رب العالمين ^(٤) ، لو روي ذلك كما

والصدق ^(٥) جيد ؛ لئلا يكون كاذباً ، إلا أن يريد أنه بصورة الخاشع

وبما وخب للقيام والجلوس الأخير ذكر ، ليتميزاً عن صورته العادة .
خلاف الركوع والسجود ؛ إذ لا صورة بهما عادة يميزان عنها ^(٦) .

وأما ^(٧) الاعتدال ، والجلوس بين السجدة ؛ لأن اكتسابها

^(١) أي على الثلاث ، أي يكرهه رب بداية المحتاج (٤٩٩/١)

^(٢) في (ص ٤٥-٤٦)

^(٣) أخرجه مسلم (١٨١٢) عن علي رضي الله عنه

^(٤) أخرجه يهود لباد ، مع قوله رب العالمين ابن حبان (٩٠٩ ، واحد ٩٦٥) عن علي رضي الله عنه

^(٥) وقوله (الله رب العالمين) يدل من قوله (لك) أو حرع (ما) في قوله (وما استغفرت)
وعمر أبي ، ما يدرج على الأول من إبدال الظاهر من الصبر من غير إبداء [حاشية] ، وبصري ،
أو استغفرت ، وهو لا يصح . إحياء العالين (٤١١/١)

^(٦) قوله (والصدق) إلح قد يقال المقصود منه الإساءة ، وهو لا يوصف بصدق ولا كذب ،
فبأن (بصري) ١٥١/١ وقد شرعني (٦٦/٢) (وقد قد) إن العدي بغير
ما تضمنته من الخبر أو الدعاء .
^(٧) قوله (يميزان عنها) أي حتى يحتاج إلى التمييز عنها (ش : ٦٦/٢) ، وهي (ص)

(بصران)

^(٨) أي : بالركوع والسجود ، هاشم (خ)

المسألة السادسة لا عدل قائماً مُصمماً ، .

قوله وفي بعدهما^(١) يخبرُهما عن العادتي ، على أيهما وسيلتان لا منضردان
وإن قيل^(٢) ، كسجود ، سُتَحَابِكُ الْإِلَهُمَّ ؛ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ ؛ فسر
لبي^(٣)

وتكررة التَّوَهُّدِ^(٤) في غير المسام ؛ للشيء عها^(٥)

(مسألة سابعة لا عدل قائماً) و قد عدل مثلاً كما كان قل ركوعه ؛ للحيث
لصحيح ؛ ثُمَّ أَرْفَعُ حَتَّى تَعْتَدِلَ قَائِماً^(٦) .
ويجب أن يكون (مطمئناً) للجهر الصحيح ؛ ثُمَّ أَرْفَعُ حَتَّى تَقْضَى
قَائِماً^(٧)

وفي رواية صحيحة أيضاً ؛ فَإِذَا رَفَعْتَ وَأَمْسَكَ مِنَ الرُّكُوعِ بَأَقِمْ صُلْبَكَ
حَتَّى تَرْجِعَ الْعِظَامُ إِلَى مَوَاضِعِهَا^(٨) .
وفي أخرى صحيحة أيضاً ؛ لَا تُجْرِي صَلَاةَ الرَّجُلِ حَتَّى يَتَّيَمَ ظَهْرُهُ مِنْ
الرُّكُوعِ وَالشُّعُودِ^(٩)

(١) قوله (لا لسانهما) أي نقصان الاعتدال والجلوس (بما قبلهما) وهو من الاعتدال
الذي - وفي الجلوس السجود (وما بعدهما) وهو السجود بهما كروي

(٢) أي من الركوع هاتين (٣)

(٣) أخرجه البخاري (٢٩١) ، ومسلم (٤٨٤) عن عائشة رضي الله عنها .

(٤) كان أدقشي ومعل كراهتها إذا عده بها القراءة ، قال فصد بها الدعاء والثناء - فهي .

يكون كما له قبل ما به من القرآن أسس الحضانة (٤١٧/١)

(٥) من ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ ؛ أَلَا وَإِنِّي نَهَيْتُ أَنْ أَقْرَأَ الْقُرْآنَ وَأَكْمَأَ
أَوْ سَاجِداً ؛ أخرجه مسلم (٤٧٩)

(٦) أخرجه البخاري (٧٥٧) ، ومسلم (٣٩٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وفي بعض النسخ
(حتى تعدل)

(٧) أخرجه ابن ماجه (١٠٦٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٨) أخرجه ابن حبان (١٧٨٧) ، وأحمد (١٩٣٠) عن ربيعة بن رافع رضي الله عنه

(٩) أخرجه أبو داود (٨٥٥) ، والترمذي (٢٦١) ، والسنائي (١٠٢٨) ، وابن ماجه (٨٧٠)

ولا يقصد غيره ، فهو رفع روعاً من شيء ثم يكف

ويجب الاعتدال والحلوس من السجدين ، (الطحاوية ص ١٠٠) وفي بعض
كما في التحقيق وغيره^(١)

فصلها بعض كتبه عدم وجوب ذلك^(٢) فصلاً عن مداسيها عند راد ،
صديق ، خلافاً بحرّم الأتوار^(٣) ومن تبعه بذلك^(٤) الانتفاء عنه عن المداسي^(٥)
المذكور في التحقيق ، كما تقرر^(٦) .

وبعيره بد (طحاوية) ثم ورد (مطمناً) ها نصّ : كقولهم في السجدة ويحب
أن يطمئن ، وفي الجوس بين السجدين مطمئناً

نعم : لو قيل غير هذا^(٧) كالاعتدال (مطمناً) دون الآخرين ، إشارة
لمحافتيهما لهما في الخلاف المذكور . . لم يتخذ .

(ولا يقصد) بالقيام إليه (غيره ، فهو رفع) وأنه (رفعاً من شيء) ثم
يكف (بطير ما مرّ في الركوع) فيعزّذ إليه ، ثم تقوم

وخرّج (رفعاً) . ما لو شئت راعياً في (المنحة) فقام يقرأها ، وذكر أنه
قرأه . فإنه يُخرّجه هذا القيام عن الاعتدال ، كما مرّ^(٨) .

تسبة - ضطّ شارح (رفعاً) بفتح الراء وكسرها : أي : لأجل الرفع ، و
حائث^(٩) ، وفيه نظر ، بل يتعيّن المتع ، فإن المضمر الرفع لأجل الرفع وحده ،

من أبي مسعود رضي الله عنه .

(١) التحقيق (ص ٢٠٨ - ٢٠٩)

(٢) أي : الاعتدال والجوس . (ش ٦١/٢) .

(٣) قول (ذلك) : له متعلق بالجرم ، وكذا قوله (علاء) متعلق به . (ش ٦٢/٢)

(٤) وفي (أ) و(ب) : (التصريح)

(٥) أي : في قول : (يجب الاعتدال) : بلح ورجع الأتوار ، (٩٢/١)

(٦) أي : في الجوس بين السجدين وفي (من) و(ت) والمطوعات : (غيره) .

(٧) قوله : (بما مرّ) أي : مرّ في الركوع ، كروي

(٨) قوله : (أي لأجل الرفع ، أو حائث) يريد أنه في حال الرفع مصدر معمول لأجله وفي

وَيُسَبِّحُ رَفَعَ يَدَيْهِ مَعَ ابْتِدَاءِ رَفَعِ رَأْسِهِ قَائِلًا : (سَمِعَ اللَّهُ بِمَنْ حَمِدَهُ) ، قَبْلَ
تُصَلِّتُ قَائِلًا : (رَبِّكَ) .

لا الرَفْعُ الْمُقَارِنُ لِلرَّعْرِ مَعَ غَيْرِ قَصْدِ الرَّفْعِ لِأَحَالَةٍ ، وَبِأَمَلِهِ .

(وَيُسَبِّحُ رَفَعَ يَدَيْهِ) حَدُّهُ مَنَكِبُهُ ، كَمَا فِي التَّحْرِيمِ ، لِصَلَاةِ الْخَارِجَةِ (١) مَعَ
ابْتِدَاءِ رَفَعِ رَأْسِهِ قَائِلًا : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ (أَيْ) تَقْسَمُ بِهِ ، وَيَكْفِي (مَنْ)
حَمْدَ اللَّهِ . . سَمِعَهُ) .

رُئِيسُ لِلْإِمَامِ وَالْمُبْتَغِ الْجَهْرُ بِهِ ، لِأَنَّهُ ذَكَرُ الْإِنْتِقَالَ ، وَإِطْلَاقُ أَكْثَرِ عَوْنِهِ
مُتَابَعَةً عَلَى الْإِسْرَارِ بِهِ ، وَاجْهَرُ بِهِ (رَبِّكَ الْحَمْدُ) جَهْلًا

وَجَهْرًا (إِذَا قَالَ الْإِمَامُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ . . فَقُولُوا زَيْنًا لَكَ
الْحَمْدُ) (٢) مَعًا قُولُوا ذَلِكَ مَعَ مَا عَلِمْتُمُوهُ مَعِي : مَنْ « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ
حَمِدَهُ » : لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَجْهَرُ بِهِ ، رُئِيسُ بِهِ رَفَعَتْ
الْحَمْدُ .

وَقَاعِدَةُ الْبَاشِي تَحْمِلُهُمْ عَلَى الْإِتْيَانِ بِهِ « سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ » . وَعَدَّةُ
عَلَيْهِمْ (٣) بِهِ زَيْنًا لَكَ الْحَمْدُ ، يَحْمِلُهُمْ عَلَى عَدَمِ الْإِتْيَانِ بِهِ ، فَاتَّزَعَهُمْ ، فَقَطَّعَ
لِأَنَّهُ (٤) الْمَحْتَاجُ لِلتَّسْبِيحِ عَلَيْهِ .

(إِذَا تَصَلَّيْتَ) قَائِمًا أَوْ سَاجِدًا بِدِيهِ ، وَمَا قَبْلَ يَحْمِلُهُمَا تَحْتَ صَدْرِهِ
كَالْقِيَامِ بِأَبِي قَرِيبًا (٥) رُؤًى ، وَ(قَدْ رَبَّكَ) أَوْ . اللَّهُمَّ رَبَّنَا (لَكَ) أَوْ وَلَكَ

= حَالُ الْكِبَرِ اسْمُ فَاعِلٍ مَصْرُوبٍ عَلَى السَّجْدَةِ كَرَدِي كَانَهُ يَحْمَدُ لِدَمْعِي فِي الدُّعَاءِ
ابْتِهَاجًا (١٣٧/٢) .

(١) أَيْ : لَفْظُ (ش) (٦٢/٢) .

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَرٍ (٧٣٥) ، وَمُسْلِمٌ (٣٩٠) عَنْ أَبِي عَمْرٍاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَرٍ (٧٩٦) ، وَمُسْلِمٌ (٤٠٩) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٤) وَقَوْلُهُ (عَدَمُ عَلَيْهِمْ) عَصَفَ عَلَى بَوْلٍ (وَقَاعِدَةُ الْبَاشِي) هَامِشٌ (٥)

(٥) قَوْلُهُ (لِأَنَّهُ) تَحْيِيلُ لِكُرْبِ الْمَعْنَى مَا ذَكَرَ (ش) (٦٣/٢)

(٦) أَيْ : فِي شَرْحِ قَوْلِهِ (وَرَفَعَ يَدَيْهِ) . (سَمِعَ) (٦٣/٢) .

يُحْمَدُ مَلَأَ السَّمَاوَاتِ وَمَلَأَ الْأَرْضَ ، وَمَلَأَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ سَعْدٌ .

، بِحَمْدِ (أَوْ لَكَ الْحَمْدُ رَبَّنَا ، أَوْ الْحَمْدُ لِرَبَّنَا

وَأَصْلُهَا : رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، عَنِ الشَّيْخَيْنِ (١) لِأَنَّهُ أَكْثَرُ الرَّدَائِلِ ، أَوْ
رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ (٢) كَمَا فِي (لَامِ) ، وَوَجْهَهُ تَصْفِيَةُ حَمْدِهِ (حَمْدُ كِتَابٍ أَوْ هَذَا
مَارْكَأ فِيهِ) . كَمَا فِي (التَّحْقِيقِ) (٣) .

وَضَعُ . أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى بَصْعًا وَثَلَاثِينَ مَلَكًا سَنَفُونَ إِلَيْهِ ،
أَنَّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلَ (٤) .

(مَرْءٍ) بِالرُّوْحِ صَفَةً ، وَالصَّبِّ حَالًا ، أَيِ : مَا لَكَ بِتَدْوِيرِ تَجْهِدِهِ
السَّمَاوَاتِ ، وَمَلَأَ الْأَرْضَ ، وَمَلَأَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ سَعْدٌ . أَيِ : بَعْدُ ،
كَالْكَرْسِيِّ وَالْعَرْشِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا لَا يُجِيطُ بِهِ إِلَّا عِلْمُ غَلَامِ الْعَيُوبِ .

رَبَّنَا هَذَا (٥) حَتَّى لِلْإِمَامِ مُطْلَقًا (٦) ، خِلَافًا لِلْمَجْمُوعِ ، أَنَّهُ تَعْدِيلٌ لَهُ
رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ ، فَقَطْ (٧) .

(١) الشرح الكبير (٥١٣/١) ، روضة الطالبين (٣٥٨/١)

(٢) أخرجه بخاري (٧٣٢) ، ومسلم (٨٩٤) عن أنس بن مالك رضي الله عنه

(٣) الأم (٢٥٧/٢) ، التحقيق (ص ٢٠٩) .

(٤) عن رُوَيْدٍ رَوَى الرُّقَاقِي وَضِيَّ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كُنْتُ يَوْمًا نَاصِلِي وَرَاءَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ
الْحِكْمَةِ قَالَ : سَمِعْتُ اللَّهَ لَمْ يَسْمَعْهُ ، قَالَ رَجُلٌ وَرَاءَهُ : رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ حَمْدٌ كَثِيرًا طَيِّبًا
مَارْكَأ فِيهِ ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : مِنْ أَلْسِنَتِهِمْ ؟ قَالَ : بَلَى ، وَأَنَا ، وَرَأَيْتُ بَصْعَةً وَثَلَاثِينَ
مَلَكًا يَتَنَزَّلُونَ بِهَا أَنَّهُمْ يَكْتُبُهَا أَوَّلَ ، أخرجه بخاري (٧٩٩) وفي نسخة عاب (أول) ،
قوله (أول) مسمي على القسم ، بأن حذف منه النصف إليه ، وتقدمه آوهم ، يعني : كل
واحد منهم يسرع ليكتب هؤلاء الكلمات قبل الآخرين ، ويصعد بها من حضرة الله تعالى ، لمعلم
سائر هؤلاء الكلمات كرودي ، فإن الجلال السوطي (أول) بالضم على الباء ، وبالنسبة
على الحال

(٥) أي : رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ . - إلخ . (ش : ٦٢/٢) .

(٦) أي : وإن لم يحضر المأمومون ، أو يرضوا (ش : ٦٣/٢٠)

(٧) المجموع (٣٧٦/٣) .

وَبُرِدُ الْمَسْرُودِ (أهل انشاء والمعد ، أحق ما قال الحنفية ، وَكُلُّكَ لَكَ عِنْدَ
 لَا مَرِيعَ لِمَا أُعْطِيتَ ، وَلَا مُعْطَى لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ دَا أَخَذَ مِنْكَ الْحَدُّ)
 وَبُرِدُ الْمَسْرُودِ فِي عِدَّةِ دَابِئِ الصُّنْحِ ،

وَبُرِدُ الْمَسْرُودِ (وإمام من مر^(١)) (أهل) أي يا أهل ، ويخبر الرق
 مستعبر أنت (أبناء) أي المدح (والمعد) أي العطية والكر
 (أحق) مستأ (ما قال العدد . وكلما لك عدد) (اعتراض ، ولحبر)
 مَرِيعَ لِمَا أُعْطِيتَ ، وَلَا مُعْطَى لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ دَا أَخَذَ مِنْكَ الْحَدُّ) (يفتح الجيب .
 أي : صاحب العنى أو المال ، أو الخط أو السب (مك الجيد) (٢) أي
 عندك حذو ، وإنما الذي ينفعه عندك رصداك ورحمتك لا غير

وفي رواية^(٣) : « حَقٌّ » بلا همزة ، « كَلَّمَ » بلا واو ، فالحبر : « مَا قَالَ الْعَبْدُ .
 وَكُلُّكَ . . . » إلى آخره بدل من (ما) .

(وسر) بعد ذكر الاعتدال ، وهو إلى « مِنْ شَيْءٍ نَعُدُّ » ، خلافاً لِمَنْ قَالَ
 الْأَوَّلَى الْأَوَّلَى عَلَى « زَنَّا لَكَ الْحَمْدُ » ، وَلَمْ يَقُلْ : الْأَوَّلَى . أَوْ يَأْتِي بِذَلِكَ
 الذِّكْرَ كَنَهْ (القنوت في اعتدال ثابته الصحيح) للحبر الصحيح عن أبي
 رَسُولٍ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُتُّ فِي الصَّحْرِ حَتَّى يَفَارِقَ الدُّنْيَا^(٤) .

(١) قوله الإمام من مر أي الإمام المدح من دعاء الافتتاح بحرفي
 (٢) « مَا قَالَ الْعَبْدُ » أخرجه مسلم (٤٧٧) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

(٣) أخرجه النسائي في « الكبرى » (٧٤٣) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه
 (٤) أخرجه أحمد (١٢٨٥٣) ، والدارقطني (٣٨٥) ، والبيهقي في « الكبير » (٤٨٠٣) عن
 أبيه عن مالك رضي الله عنه . قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في « التلخيص »
 ٦٠٠ (تنبيه) عن هذا الحديث بعض الأئمة إلى « مسلم » وهم : وعراه الهوى إلى
 المستدرك للحاكم ، وليس هو فيه ، وإنما أورده وصححه في جزء له عنده في « القنوت »
 ونقل البيهقي تصحيحه عن الحاكم ، فظن أن شيوخه في « المستدرك » .

وَقَوْلُهُ : (اللَّهُمَّ : اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ) (إِلَى آخِرِهِ) . . .

وَنَقَلَ الْبَيْهَقِيُّ الْعَمَلُ بِمُقْتَضَاهُ عَنْ حَلْفَاءِ الْأَرْحَةِ^(١)

وَصَحَّحَ مِنْ أَكْبَرٍ لَعَرَفَ أَنَّهُ صَنَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَدَّ بِإِدْرَاهِهِ عَدَّ الْأَرْحَةِ^(٢) ،
فَنَسَا عَلَيْهِ هَذَا^(٣) ، وَجَاءَ سَيِّدُ حَسْبٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَهَبِيُّ اللَّهِ حَسْبٍ
عَمَهُمْ كَانُوا يُفْعَلُونَ بَعْدَ الرُّكُوعِ^(٤) .

مِنْ رِبِّ شَامِيٍّ قَلَهُ لَمْ يُجَرِّدْهُ ، وَيَنْشُدُ بِمَنْهَرٍ

فَإِنْ قُلْتَ قِيَاسُ كَلَامِ النَّبِيِّ . الْجَمْعُ بَيْنَ الرُّوَايَاتِ الْمُتَعَارِضَةِ هَذَا مُحَمَّدٌ
مَنْهَرٌ^(٥) عَلَى أَصْلِ السُّنَّةِ ، وَمَا بَعْدُ^(٦) عَلَى كَمَا بَيَّنَّا ، وَكَذَا يُفَعَّلُ فِي تَطَوُّرِ
لِلْمَلِكِ ، لَا سَبْطًا فِي هَذَا الْبَابِ .

قُلْنَا : إِنَّمَا خَرَجُوا عَنْ ذَلِكَ^(٧) ، لِأَنَّهُمْ زَأَنُ مُرْجِحًا لِكِتَابِيَةِ ، وَقَادِحًا فِي
الْأَوَّلِ ، وَهُوَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ^(٨) صَرَّخَ (بَعْدَ) ، وَأَنْسُ تَعَارُضَ عَنْهُ^(٩) حَدِيثُ
رَوَيْتُ . مُحَمَّدٌ وَعَاصِمٌ فِي لِقَائِهِ وَالْبَعِيدُ ، فَتَنَاقَلَا وَبَقِيَ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ^(١٠) .
لِأَنَّ عَلَى الْبَعْدِيَّةِ بِلَا مُعَارِضٍ ، نَأْخُذُ بِهِ .

(وَمِنْ : اللَّهُمَّ : اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ) (إِلَى آخِرِهِ) أَيِ . : وَتَهَيَّيْ فَبَعْضِ

(١) حَرْجُهُ فِي : الْكَبِيرِ (٣١٥٠ ، ٣١٥١) وَمَا بَعْدَهُ عَنْ أَبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرِهِ

(٢) حَرْجُهُ لِبَحَارِي (٤٠٨٩) ، وَمُسْلِمَ (٦٧٧) عَنْ أَنَسٍ مِنْ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٣) أَيِ عَلَى قَوْلِ الْمَالِكِيِّ قَوْلُ الْعَجُوزِ (ش ١٤ / ٢)

(٤) حَرْجُهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي : الْكَبِيرِ (٣١٨٠) عَنْ أَبِي بِنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٥) أَيِ : مَا قَبْلَ الرُّكُوعِ ، هَامِشٌ (ش) .

(٦) أَيِ : مَا بَعْدَ الرُّكُوعِ ، هَامِشٌ (ش) .

(٧) أَيِ : عَنْ قِيَاسِ كَلَامِ الْمُتَنَبِّئِ . : إلخ

(٨) رَوَى (ب) وَ (ت) وَ (ج) وَالْمَطْبُوعَاتُ (هُوَ أَيْ هُرَيْرَةُ)

(٩) أَيِ : عَنْ أَبِي هَامِشٍ (ب) وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ (١٥٣ / ١) : (بَوْلٌ : : وَأَنْسُ تَعَارُضُ

عَنْ) إلخ كَذَا فِي : أَصْلُهُ : بِحُطِّهِ ، وَهُوَ مِنْ حُطَّ الْجَمَلِ (

(١٠) أَخْرَجَهُ بِيحَارِي (٤٥٦٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَهْجُو

عَلَى أَحَدٍ ، أَرَادَهُوَ لِأَحَدٍ . فَتَبَعَهُ الرُّكُوعَ . إلخ

رئيس المنعقد ، وإمام من مر^(١) : أن يضم لذلك دعاء غير آبي في
دبر^(٢) ، وبدونه هذا عمله^(٣) ، لأنه يوارده عنه صلى الله عليه وسلم
ومن ثم يوارده أحدهما فقط ، فصر على هذا

ولا يصر كنهه ، فحريه عهد أنه تصفحت دعاء أو شبهه ، فحري
مفر^(٤) بخلاف محري سورة (نت) ، ولا بد من قصده بها^(٥) ، كرحه^(٦) ،
في غير هذا ، وحج قصده ذلك حتى يخرج عنها^(٧)

، وإمام (يكن) ، أن يثبت (نقط الجمع) لصحة الحري بذلك^(٨) ،
ولا يثبت في المنعقد ، فتعين حله على الإمام ، بلهي عن تحصيله بعد
بدعه ، وأنه في عمله ، فقد حلتهم ، سده حسن^(٩)

ونصته^(١٠) : أن سائر لأدعية كدنت

وبعض حله على ما لم يرد عنه صلى الله عليه وسلم ، وهو مأثور - بسط
إبرد ، وهو كثير ، بل قال بعض الحفاظ إن أدعت كنها يلتقط الإمام ، ومن
ثم حري بعضهم على احتساب من لجميع بالقوت
ولوق^(١١) بأن الكل مأثورون بالدعاء إلا فيه ، فإن المأموم يؤمن فقط .

(١) ويول (وإمام من مر) إشارة أيضاً إلى الذي مر في دعاء الافتتاح كرودي .

(٢) في (ص: ٢٦١-٢٦٥) .

(٣) أي : على قنوت عمر - هامش (خ) .

(٤) رجع المصنف في اختلاف الأشباح ، مسألة (٢٢٩)

(٥) أي : من قصد القنوت مأية نصبت دعاء أو شبهه - هامش (ع)

(٦) أي : هو كراة الترابية في غير القيام - هامش (خ) .

(٧) أخرجه البيهقي في الكبر (٢١٨٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما

(٨) أخرجه أبو داود (٩٠) ، وإسريدي (٢٥٧) ، وابن ماجه (٩٢٣) عن ثوبان رضي الله عنه

(٩) أي : السبي . (ش : ٦٦/٢) .

(١٠) أي : بين القنوت وغيره - هامش (خ) .

والمصباح من الصلاة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم آخره .

والذي شحنا ويجمع به كلامهم والخير . أنه حيث أحضر دعوة كثره .
الإفراد ، وهذا أمر محل السب ، وحيث أني معاً ، مع لعله^(١)
والصحيح من الصلاة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
حرفه^(٢) لصحة^(٣) في قوت الوتر ، الذي علمه أبي صلى الله عليه وسلم
للحسن بن علي رضي الله عنهما مع زيادة فاه في إنك^(٤) ، ورواي في إنك^(٥)
منه^(٦) ، وصلى الله على النبي^(٧) .

وتيسر به^(٨) قوت الصبح .

وخرج من آخره^(٩) . أو لا يسر فيه . خلافاً لمن رعبه ، ولا نظر لكوب
نشر زل دعاء ، لأن هذا^(١٠) مستثنى ، رعاية لموارده .
وتنزل أيضاً السلام ، وذكر الإل ، ويظهر أن يناس بهم الضمت .
لفقهم يستند من صلاة عليهم من سبها على الإل ، لا يبادر من عليه
ومهم من نشر ، صحابة على الصحابة أولى ، ثم رأيت شارحا صحيح
منه^(١١)

(١) حج « التمهيد للنفاخ في اختلاف الألباخ » مائة (٢٣٠) .

(٢) وفي (من) (في آخره) .

(٣) أي : ذكر الصلاة في آخر القوت (ش : ٦٦/٢)

(٤) قوله « منه » (صلى الله) (ح : متعلق بدعائه) كروي

(٥) أخرجه نسائي (١٧٤٦) قال الحافظ ابن حجر في « نتائج الأفكار » (١٠٧/١) (ح)

حديث أبيه حسن ، وروي من طرق متعددة عن الحسن ، لكن هذه الزيادة في هذا سند عربي

لا يشك أن (من) أخرجه ذكره من التعليق وقال أبا (وقد راجع الشيخ - أي : النووي

- في « شرح صحيح » فقال إنه سند صحيح أو حسن ، وكذا قال في « الخلاصة » (مع

التعليق الذي ذكره بهر شاه) .

(٦) أي : بقوت الوتر ، (ش : ٦٦/٢)

(٧) أي : القوت ، (ش : ٦٦/٢)

(٨) أي : يقسم الصحيح من الآل ، (ش : ٦٦/٢) .

ورفع يديه .

وإن قلت : يديه ^(١) إظهارهم على عدم ذكرهما في صلاة الجهر قلت : يقرأ ما بهم ثم ^(٢) انصرفوا على الزاوية ، وما لم ينصرفوا عنه ، بل يقرأون في الزاوية ، فثبت بهم الأصحاب : إما علمت ^(٣) .

وكن المروي ^(٤) ، أن مقابله الأول بل إبراهيم في أكثر الزاوية ، ثم يصلي عمداً ، ثم يصلي لغيرهم ، وهذا لا يقتضي لذلك .

وإن قلت : لم لم يسر ذكر الآتي في التشهد الأول ؟ وما يقرأ به ، من الصوت ؟ قلت : يقرأ بأن هذا ^(٥) محل دعاء : باسم حقه باسمه لهم ^(٦) ، بحال ذلك .

ولو قرأ لمصلي ، أو سمع آية فيها اسمه صلى الله عليه وسلم ثم تسبحت الصلاة عليه : كما أفتى به لمصلي ^(٧) .

ويسر : ألا يطول الفسوت ، فإن طوَّله ، فسبأني قريباً ^(٨) .

(و) الصحيح . سر (رفع يديه) في جميع القنوت ، ولصلاة والسلام بعده ، للأنواع ، وسنده صحيح أو حسن ^(٩) .

(١) أي ذكر المصلي ، راجع إليه المحتج (١١٥ ، ٥١٥)

(٢) أي في صلاة التشهد (ش ٦٦ / ٢)

(٣) يعني قوله (فثبت بهم) بسناد صحيح (ش : ٦٦ / ٢) .

(٤) أي بين صلاة التشهد وصلاة القنوت ، حيث انصرفوا في الأول على الزاوية دون الثاني (ش : ٦٦ / ٢) .

(٥) أي : الصوت . هامش (ع)

(٦) أي : الأول . هامش (ع) .

(٧) تنادي النوري (ص ٩٣)

(٨) أي : من قوله (وبشرع القنوت) إلخ . هامش (ع)

(٩) أخرجه سيدي في « الكبير » (٢١٨٨) عن أس بن مالك رضي الله عنه

ولا يمسح وجهه

وفرق: نحو دعاء الافتتاح والتشهد: يا ليدنه وطعمته ثم، لا هـ^(١)

رمه يعلم^(٢) رذ ما قيل السنة في الاعتقاد جعل يديه تحت صدره

كنصام

ويجث به في حال رفعهما ينظر إليهما: لتعذره حينئذ إلى موضع اسجود، ومحلله^(٣) إن ألقفهما، لا أن يرفقهما.

بأن قمت، من السنة من حديث^(٤) قلْتُ: كلُّ سنة، كما دل عليه كلامه في (لحي) ^(٥).

رُئِيَ له ككل دأب، رفع يديه للسماء إن دعا بتحصيل شيء، وعرفه إن دعا برفعه^(٦).

(و) الصحيح أنه لا يمسح وجهه (أي: الأولى تركه، إذ لم يرد واحب إليه وإياه^(٧))، على أنه غير ميثق بالصوت، أما خارجها، فغير مذبوب عن

(١) أي: القنوت

(٢) سم: أي: في نحو دعاء الافتتاح والتشهد (لا هـ) أي: في الصوت

(٣) قوله (مه يعلم) مثلاً العلم، أي: أن لهما وطعمته سم ٦٧/٢

(٤) أي: من سنة النظر إلى اليدين.

(٥) أي: من صورتني الإلهاء والتعريق، هاتين (س)

(٦) راجع «الحادي الكبير» ١٢١/٥، «البيان» (٢١٧/١)، «المصنوع» (١٠٧/٨-١٠٨)

(٧) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٨٩٦)، وأبو داود (١٤٨٧) عن أنس رضي الله عنه أن

سبي: «استسقى فأشرب بظهر كفه إلى السماء» وفي أبي داود (١٤٨٦) عن مالك بن

النكدي رضي الله عنه أن رسول الله: «إذا سألتكم الله عما أنزل من بطون أنفسكم، ولا

سألوه بظهورها» وراجع «السهل الصالح في اختلاف الأحياء» ص ٢٢٩

(٨) من ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله: «إذا دعوت الله فادع بظاهر

كلمات، ولا تدع بظهورها» فإذا رغبت فادع بظهر يديك وجهك، أخرجه أبو داود

(١٤٨٥)، وابن ماجه (١٠٨١)، والنسائي الثاني.

والإمام مخبر به ، وأنه يؤمن بالمأموم لداعيه ،

في " المجموع " ، وسادس على ما حرم به في " المحقق " .

(٢) لصحيح (١) أن الإمام مخبر به ، لا يباح " القطع بصدقه على ما
 ذكره الصلاة ، وسواء لتؤدبه والعمدية ، أمّا منفرداً ، ومأموم شراً له فمجرد

(٢) الصحيح : (أنه) إذا جهر به الإمام . . (يوم المأموم ، جهر
 (لدعاه) للاتباع (٢) .

ومنه (١) الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على المعتقد

وقول شارح . يُشَارِكُ وَإِنْ كُنْتَ (٥) دعاء : للحبر لصحيح . زعم أن من
 ذكرت عنه فلم يُصَلِّ عَلَى (٦) يُرَدُّ أَنَّ التَّامِينَ فِي مَعْنَى الصَّلَاةِ عِنْدَهُ ، مَعْنَى
 أَنَّ الْمَأْمُومَ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلدَّاعِي ، فَاسْتَبَدَّ التَّامِينَ عَلَى دَعَائِهِ (٧) قَبْلَ عَلَى
 بَقَّةِ غُرُوت . وَلَا شَهِيدَ فِي هَذَا لِحَبْرِ (٨) ؛ لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ الْمُحْصَنِي
 (وشول الشاء) سِرّاً وهو الأولي (٩) ، وأوّل : " بَكَ تَخْصِي . . " إلح ، أو

(١) قوله (على ما حرم به في التحقيق) وهو المعتمد ؛ لأن ما في " تحقيق " راجع عن
 ما في " المجموع " كما مر في المخطئة كتردي " رابع " للمجموع (٦٢ / ٣) (١٠٣) ،
 والتحقيق (ص ٣٦٩)

(٢) حرمه بخاري (٤٦٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه وقد مر في (ص ١٠١)
 (٣) أخرجه أبو داود (١٤٤٣) ، وأحمد (٢٧٩٠) ، عن ابن عباس رضي الله عن
 (٤) أي : من الدعاء ، هامش (ك) .
 (٥) أي : الصلاة ، هامش (ك) .
 (٦) حرمه أحمد (٧٥٦٨) ، ونترمدي (٢٨٥٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه
 (٧) وفي (ب) و (خ) و (غ) لفظ : على دعائه غير موجود
 (٨) وفي (ب) و (س) ولطبر عاب بلفظ (هذا) غير موجود ، وفي (غ) : (ولا شاهد له) يدل
 (ولا شاهد في هذا) .
 (٩) أي : قول الشاء . (ش : ٦٧ / ٢) .

... أو يقول : أشهد^(١) ، لا يجوز ...
... أو يقول : أشهد^(٢) ، لا يجوز ...
... أو يقول : أشهد^(٣) ، لا يجوز ...
... أو يقول : أشهد^(٤) ، لا يجوز ...
... أو يقول : أشهد^(٥) ، لا يجوز ...
... أو يقول : أشهد^(٦) ، لا يجوز ...
... أو يقول : أشهد^(٧) ، لا يجوز ...
... أو يقول : أشهد^(٨) ، لا يجوز ...
... أو يقول : أشهد^(٩) ، لا يجوز ...
... أو يقول : أشهد^(١٠) ، لا يجوز ...

هذا كله^(١١) إن سمع .

... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...

... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...

... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...
... أو ليجز بقوله أو سمع . سمع ...

(١) أي ما ذكره في المتن من أن يقول : أشهد^(١) ، لا يجوز ...
(٢) أي ما ذكره في المتن من أن يقول : أشهد^(٢) ، لا يجوز ...
(٣) أي ما ذكره في المتن من أن يقول : أشهد^(٣) ، لا يجوز ...
(٤) أي ما ذكره في المتن من أن يقول : أشهد^(٤) ، لا يجوز ...
(٥) أي ما ذكره في المتن من أن يقول : أشهد^(٥) ، لا يجوز ...
(٦) أي ما ذكره في المتن من أن يقول : أشهد^(٦) ، لا يجوز ...
(٧) أي ما ذكره في المتن من أن يقول : أشهد^(٧) ، لا يجوز ...
(٨) أي ما ذكره في المتن من أن يقول : أشهد^(٨) ، لا يجوز ...
(٩) أي ما ذكره في المتن من أن يقول : أشهد^(٩) ، لا يجوز ...
(١٠) أي ما ذكره في المتن من أن يقول : أشهد^(١٠) ، لا يجوز ...

وربما لا يسمع منه^(١) وس اندعاء برفعها ، لأنه يطول الاعتدال ، و...
مضن انتهى

وظاهر المتن وغيره : خلاف ذلك^(٢) ، بل هو صريح^(٣) ، و...
تجديد بمطابق كانت حين الأولى عالياً ، وقوله^(٤) (والمعنى) خلاف
المنقول .

فقد دلت ساجي لو طَوَّلَ الثَّوْتِ لمشروع رائداً على العدد ، وفي
البطلان حمالي ، وقطع احتوائي وغيره عليه^(٥) ، لأن المعنى محض ذكر
والدعم

وبه^(٦) - مع ما يأتي في الثوب لغير السار^(٧) في فرضي أو ضي - بعض أ
تطويل اعتدل الركعة الأخيرة بذكر أو دعاء . غير نبطل مضمناً^(٨) ، لأنه - فيه
في هذا المحل ورؤد الطويل في الحصة امشئي من الضلال تطويل بقدر
رائداً على قدر المشروع فيه بقدر (لماحه)

(١) أي ذلك البعض (٦٨/٢) .

(٢) أي : الثوب ، هامش (خ) .

(٣) أي تطويل الاعتدال (٦٨/٢) .

(٤) أي قول البعض (وبس المراد) إلخ (ش ٦٨/٢) .

(٥) قوله : (من هو ، أي المتروك صريح) أي هي خلاف ما قاله ذلك البعض من
(٦٨/٢) .

(٦) أي قول البعض هامش (س) .

(٧) أي الضلال هامش (ع) .

(٨) أي : ذكر عن القاضي والمؤلف وغيره ، من شراعه التطويل ، وعدم البطلان به ، (ش
٦٨/٢) .

(٩) قوله : (ما يأتي في الثوب لغير السار) وهو انكره في قول (والأ... كره)
مكردي .

(١٠) أي : في الفرض وغيره ، لذلك وغيره (ش ٦٨/٢) .

في مائة مكتوبات لداره

إذا نظر هذا ، ولدي نسخة أنه ياتي بصورت الصحيح ، ثم يختم به ،
رفع تلك النازية له ، فإن كانت جدياً دعا بعض ما في أدعية الاستسقاء
في مائة (أي : ياتي في مائة نسخة) لمكتوبات لداره ،
و نلاحظ أن في مائة نسخة : لعود صيرها على المسلمين على الأوج ،
تورده . وهذا خوف ، ويخبر وحراد . وكذا مظهر مفسر بعمران أو روع ، من جمع
وحدوث نفس حظه ، الثاني ^(١) ، لأنه لم يرد في الأول ^(٢) إلا الدعاء
وذلك ^(٣) لأن روع وناء الخدمة سم يرد فيه إلا الدعاء ^(٤) ، ومع ذلك حقله
لأزالة ، وخوف عدو ^(٥) .

وكأنه عالم ^(٦) أو شجاع ؛ للأحاديث الصحيحة أنه صلى الله عليه وسلم
نبت شهر يدعو على قاتلي أصحابه القراء بغير دعوة ^(٧) ، لدفع عذبه .
لا يدرك حقولين ؛ لعذره

نفس غير خوف العدو عليه

وسجله عندال الأخيرة

(١) أي : هم البطلان . هاشم (١) .

(٢) وفي (أ) و(ب) : (يزال) .

(٣) أي : الروع . (ش : ٦٨/٢) .

(٤) أي : العميران (ش : ٦٨/٢) .

(٥) أي : ترجيح الموم بالعميران . (ش : ٦٨/٢) .

(٦) أخرجه المنذري (٦٣٦٢) . ومسلم (٣٣٤٢) عن عائشة رضي الله عنها

(٧) وفي (أ) و(ب) : (ب) بالصليب عطف على (كرماء) . وفي (ش) على
(كرماء) .

(٨) ولورد : وكأنه عالم (إيج عطف على (كرماء) إيج . ومثال بلخاضه (ش :
٦٨/٢) .

(٩) أخرجه البحري (١٠٠٢) . ومسلم (٦٧٧) عن أس بن مالك رضي الله عنه

وأنصفاً على المشهور .

ويشهور به الإمام في السرية أيضاً .

(لا) يقول فيهم (مضمناً أي شريكاً وعرفاً ، ولا نسي تعريضاً ، بل
ذكره) على المشهور ، لعدم وروده بعد سارله

وعادته ، صبح غيرها بشرفها ، مع احتساب سارله من الوقت ،
وبالتسوية ، ويكويها أقصرهن ، فكأن بالريادة أليس

أما عن المكتوبات ؛ فالجواز ؛ بذكره فيها مضمناً ، لا بغيره
لحديث ، والمندورة ؛ والبعض التي نسي بها الجماعة وعرفها لا نسي
فيها ، ثم نكت فيها لبارية لم بذكره ، ولأن ذكره

وقول جميع ، يخبرهم ، وتصل في الدرية .. ضعيف ، وكذا قول بعضهم
تصل إن طال ؛ لإطلاقهم^(١) كراهة القوب في العرائض وغيرها تعبيراً بدرية
المقتضي أنه لا فرق^(٢) بين طويله وقصيره ، وفي (الأم) ما يصرح بذلك

ومن ثم لما ساقه^(٣) بعضهم قال ، وفيه رد على الرئيس^(٤) وغيره في قوله
إن أحد سموت في اسألة بطلت قطعاً^(٥)

(١) أي ، في المكتوبات ، هاشم (ك) .

(٢) أي سوء حال لبارية ، أولم يكن لها ، (ش ٦٩/٢)

(٣) أي في المندورة ، ونسحب الثانية (ش ٦٩/٢)

(٤) قوله (لإطلاقهم) متعلق بـ (ضعيف) بقدر كروي

(٥) وقوله (أنه لا فرق) أي لا فرق في ذكره ، وعدم الصلاة (ش ٦٩/٢)

(٦) أي بعدم الفرق (ش ٦٩/٢) وراجع : (الأم) (٢٥٨ ، ٢)

(٧) أي : كلام (الأم) ، (ش : ٦٩/٢) .

(٨) وهو محمد بن عبد الله الرئيس ، من كبار فقهاء الشافعية في اليمن ، صاحب : (النسخة في شرح

النسخة) في أربعة وعشرين مجلداً ، وراجع : (الأعلام) (٢٣٦/٦) ، وفي بعض النسخ : (على

الزركشي وغيره) .

(٩) وفي بعض النسخ : (بطلت صلاته قطعاً) .

السمع الشهود

و رتبة من شرة بعض حصة فصدته ،

سابع (سجود) مؤنس في كل ركعة : للكتاب والسنة^(١) وإجماع^(٢) ،
وشرود غيره ، لأنه سمع في الواضع ، ولأنه^(٣) لما ترقى ، وقام^(٤) ثم رجع
ثم سجد ، وثني شهادة الخدمة أدل له^(٥) في الحلويس ، مسجد ثاب ، ثم
سجد سجوداً ، ولأن الشروع لما أمر بالدعاء فيه ، وأخبر بأنه حصة
و رتبة ، مسجد ثاب ، شكراً على إحاطته تعالى بما علمته ، كما هو المعتد به
من مكاتب وتخرجه ، ذكر ذلك^(٦) القفال .

وجعل المصنف السجدة ركناً واحداً هو ما صححه في الباب^(٧) ،
و هو من ما يأتي في منحنى لتقدم والتأخر . أتت ركعتان ، وهو ما صححه في
السطر .

(و رتبة من شرة بعض جهته) وهي : ما اكتشفه الجيبان ، وهذا
المحذر عن جانبها^(٨) (مضاه) بلحديث الصحيح : « إذا سجدت . فكن
منها »

(١) من بعض ما بينها أنكرت ما سواها أركعتوا وأمسجّدوا [الحج : ٧٧] ، وقوله في
حديث عيسى عليه الصلاة : « فم أسجد حتى تظنن ساجداً » . أخرجه البخاري (٧٥٧) ، ومسلم
(٣٩٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٢) قوله (ولأنه) أي : ولأن المعنى لما ترقى في الخدمة كردي

(٣) قوله (وقام) أي : اجعل ما كان في كردي

(٤) وقوله : (أدله) أي : أدله (له) كردي

(٥) وقوله (استحالة) أي : تفتد ، وصير (به) راجع إلى (سجد) ، والمعنى : شكراً
على جعله تأدية للسجود . كردي .

(٦) الظاهر أن الإشارة . لكل من اليحكم الثلاث . (ش : ٦٩/٢) .

(٧) الباب (٥٢٠/٢)

(٨) قوله : (ما اكتشفه) أي : أحاط به (الجيبان) وهذا المحذران (أي المبهتان) عن
جانبيها (أي : جانبي الجهة) . كردي

جَنَّتِكَ مِنَ الْأَرْضِ ، وَلَا تَنْفُزْ نَقْرًا^(١١) ، مع حديث أنهم شكوا إليه صلى الله عليه وسلم حَزْرَ الرِّفْضَاءِ^(١٢) في حديثهم فلم يُزلْ شكواهم^(١٣) فلولا رجوت كشفها . . لأمرهم بسترها .

وحكمته^(١٤) أن لقصد من السجود مباشرة أشرب الأعصاب . . هي
سجدة - لم يزل الأقدام ؛ ليست الخضوع والواضع للموحي للأمر السابعة^(١٥)
في خبر : « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْمُتَدِّبُ مِنْ رَبِّهِ إِذَا كَانَ سَاجِدًا »^(١٦) وبدأ^(١٧) صحيح
لغضبه يخص به كمال ذلك^(١٨) ، وهي : الركوع

فلو سجد على حبه ، أو أمه ، أو بعض عمامته لم يكن ، أو على شعير
سجدة أو بعضها من طائر ؛ كما أنصاه إطلائهم - وتفرق بين وبين ما عز في
المسح ؛ بأنه^(١٩) ثم^(٢٠) يحمل أصلاً ، فاختلط له بكونه مسجداً لمحة^(٢١) قطع ،
ومنا هر باقي سجدته لمسته ؛ إذ السجود عليهما^(٢٢) ، فلم يُشترط فيه

- (١) أخرجه ابن حبان (١٨٨٧) في حديث طويل عن من عمر رضي الله عنهم
- (٢) قوله ، (الرضا) : الأرض السابعة المراد - كروي
- (٣) أخرجه البيهقي في الكبير (٢٦٩٧) ، وأصله عند مسلم (٦١٩) عن عتب رضي الله عنه يقول
في جباههم) راجع : التلخيص الحبير (١١٢ / ١) ، ود المجموع (٢٢٣ / ٢)
- (٤) أي : وجوب الكشف . (ش : ٧٠ / ٢) .
- (٥) قوله (لأقرب أسافة) أي . قوله (سبحانه رب العظيم) كروي
- (٦) أخرجه مسلم (٤٨٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه
- (٧) قوله (ود) أي لكون المقصود من السجود ما ذكر ، قوله (احتاج) أي السجود
أش : ٧٠ / ٢) .
- (٨) أي الخضوع (ش : ٧ / ٢)
- (٩) قوله (بين ما عز في المسح) أي بأنه لا يجوز المسح إلا على العذر الذي في حد الأمر .
- (١٠) سلات السجود ، وأنه يجوز على الخارج أيضاً وصغير (بأنه) راجع إلى (سحر) كروي
- (١١) أي : في المسح . هامش (ك) .
- (١٢) أي : المسح (ش : ٧٠ / ٢) .
- (١٣) أي : على الشعر وعينه . (ش : ٧٠ / ٢) .

فإن سجد على متصل به . حَارَ إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكْ بِتَحْرِكِهِ

دلت^(١) - كفى^(٢) ؛ كعصاه عشها لحو جرح يَحْسَى من إزالتها مبخ نيثم^(٣) .
ولا إعادة إلا إذا كان تحتها نجس لا يُغْفَى عنه .

(فإن سجد على) محمول له (متصل به . حَارَ إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكْ بِتَحْرِكِهِ
تُصَرَّفُ عَمَامَتُهُ ؛ لَأَنَّهُ فِي حَكْمِ الْمُفَصَّلِ عَمَهُ ، فَغَدَّ مُصَلًى لَهُ حَيْثُ كَانَ ؛ وَلَمْ يَزَلْ
مَدَّ عَلَى مَا قَبْلَهُ^(٤) . بخلاف ما إذا تَحَرَّكَ بِهَا بِالْمَعْلُ لَا بِالْقُوَّةِ^(٥) فِي جَرِّهِ مِنْ
صَلَاتِهِ لِيَمَّا يَضْهَرُ^(٦)

ثُمَّ زَانَتْ شَيْخَتْ أَقْنَى بِهِ^(٧) ؛ لَأَنَّهُ حَيْثُ^(٨) كَتَبَهُ .

وتما لم يُفَصِّلُوا كَذَلِكَ فِي مَلَانِيَةِ الْحِجَابِ ؛ لِمَعَادَتِهِ الْمُعْطِيمِ الَّذِي رَجَبُ
جَسَدَاتِ الْحِجَابِ لِأَجْلِهِ ، وَهِيَ الْمَرْءَةُ تَكُونُ الشَّيْءَ مُسْتَقْرَأً ؛ كَمَا أَوَدَّ حَرٌّ ؛
« مَكُنْ جَنِينُكَ »^(٩) ، وَلَا اسْتِقْرَارَ مَعَ التَّحَرُّكِ

ثُمَّ إِنَّ عِلْمَ امْتِنَاعِ السُّجُودِ عَلَيْهِ ، وَتَعَمُّدَهُ تَقَلَّتْ صَلَاتُهُ ، وَإِلَّا .
عَادَهُ^(١٠)

(١) و(خا) هي (ذلك) إشارة إلى (متسواً) كرمي .

(٢) قوله (كفى) سواء لقوله (أو على شعر) أي ولو سجد على شعر بجوده . . كفى . كرمي .

(٣) راجع : المنهل المصالح في اختلاف لأشباح ، مساله ، ٢٢٢ .

(٤) قوله (هذا) أي . قوله (فإن سجد) أي . وقوله (على ما قبله) أي على
قوله : (وأنه) (البحر) .

(٥) أي ما دسَّ قاعداً فلم يتحرك ، ولو دسَّ دائماً لمحركاً . لكن أغنى شيخنا الشهاب الرملي
بعدد النسخة من السجود بالبرء أيضاً (مسم ٢ / ٧١-٧٢)

(٦) راجع : السهل المصالح في اختلاف الأشباح ، مسال (٢٣٤)

(٧) أي باعتبار التحرك بالمعنى في البدل (ش ٧٠/٢)

(٨) أي : حين وجود التحرك بالمعنى (ش ٧٠/٢) .

(٩) مزانة تخريجه .

(١٠) أي : السجود . هامش (٥)

ولا يثبت رخصته وركبته وقائمه في الأظهر.

ونت الأظهر وأجبه ، والله أعلم.

نعم ؛ يُحرّك على نحو عود ، أو على أي شيء ، لا يجوز له
سجدة بحركته ، لأنه غير محمول له.

قيل : يُشترى سجوده على نحو ورقة النخلة سجده ، لا سجدة ، لأن
صلاته صحيحة ، مع أنه سجد على ما يتحرك بحركته ، انتهى ، ليس صحيح ،
لأنه عند ابتداء السجود عليه غير مُحَرَّك بحركته ، وإنما معها بما لا يثبت
بها.

(ولا يجب وضع يديه) أي : بطيئهما^(٢) ، (وركبته) بضم زاي وواو منه
في أطراف تطوي أصابعهما في سجوده^(٣) (في الأظهر) لأن أحدهما
المقصود^(٤) بالوضع ، كما مر^(٥) ، ولأنه لزم وجب وضع غيره (يجب)
به عند المحرز.

نت : الأظهر (وجوبه) على مُصَلِّاة^(٦) ، أي حال كونها مطمئة في
واحد مع الجبهة كما يظهر (والله أعلم) ، لتحيز المشي عليه ، أمزّت أن تُسجّد
على سبقة أعظم^(٧) ، وذكر الجبهة ، وهذه السنة.

() قوله (أو سبيل يديه) الظاهر منه أن مسكه ، فيخرج ما يورطه بها يضره ، ويضره
لأنه يضره ، فلا يصح سجوده عليه ، رطبه بيده أم لا ، ع ش ، والله أعلم . (ص
(٧١/٢)

(١) ضبط ما ينقص منه ، ولكن الظاهر أنه لا يجري بهن لأصح رائد دون ينقص منه .
لكنه على سبيل لأصبة (ص ٧١/٢)

(٢) قوله (في سجوده) متعلق بالوضع أي يمس (ص ٧١/٢)

(٣) وفي (ب) (و) : (المقصود) .

(٤) في (ص ١١٣) .

(٥) قوله (على مصلاة) متعلق بضمير (وجوبه) الراجع للوضع . (ش : ٧١/٢) .

(٦) صحيح بحاري (٨٠٩) ، صحيح مسلم (٢٢٠ ، ٢٩٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

مع ، لا يحب وضع كلها ، بل يكفي جزء من كل من عظمي كفه و
أصابعه ، ومن ركبته ، ومن بطني أصابع رجله ^(١) ، كالجنبه ، دون ماعد
ذلك ، كالخرف ، وأطراف الأصابع ^(٢) ، وظهورها
ويُسَنُّ : كشفها ^(٣) ، إلا الركبتين - فتكره

ولا يجب التحامل عليها ، بل يُسَنُّ ، كما تَصْرُحُ به عبارة التحف ،
والمجموع ، والروضة ^(٤) ، بخلاف الجنبه : لأنها لمقصود الأعظم ،
كما يجب كشفها ، وإيماء بها ، أو تقريبها من الأرض عند تعذُّر وضعها ، دون
استه

ولا يجب وضع الأنف ، بل يُسَنُّ ، لقوة الخلاف فيه - ومن ثمَّ أُخِيرَ وجوبه
لتصريح الحديث به ^(٥)

نبيه لم أرَ أحداً من أتينا تحديد الركبة ، وعرفها في القاموس بأنها
مؤصل ما بين أسفل أطراف الفخذ ، وأعلى الساق ^(٦) انتهى

وتصريح ما يأتي في الثامن وما بعده . أنها من أول المُخْخِر عن آخر المجد

(١) قوله (ومن بطني أصابع رجله) شامل خير أطراف البطني منها ، كوسطها ، بعلاها
الس ، أي أطراف بطون أصابعها - مع ٧٢/٢

(٢) أي : للدين ، (ش : ٧٢/٢)

(٣) أي : الأصابع عامل (خ)

(٤) التحف (ص ٢١٠ - ٢١١) ، المجموع (٣٩١/٢) ، الروضة (٣٦٥/١)

(٥) قوله (لتصريح الحديث به) إن رجح الضمير للوجوب مع التصريح (مع ٧٢/٢)

(٦) وعاد السوراني (٧٢/٢) (أي وكان الأولى تقديمه على) ومن ثمَّ

الحج والحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : أكبر من أن أضعه

على سبعة أعظم - ولا أقيت الشعر - ولا الثياب - الجنة ، والآف ، والتدني ، والركبتين

(٦) القاموس المحيط (٢١٤/١)

ربححت أن يطعن ويدل من جهة ثقل رأسه .

إلى أول معنى الثاني ، وعليه ^(١) فكانهم اعتمدوا في ذلك ^(٢) العرف ؛ لعدم
تقييد ^(٣) لأحكام حديثها الشرعي ؛ لئنه حديث ، إلا أن يقال : أرادوا ^(٤)
بالموصل ما قرره ^(٥) ، وهو قريب

ثم رأيت لصحاح ^(٦) قال : والركبة : معروفة ^(٧) ، فيشأن المدار بينا على
لعرف ، وانكلام في الشرح ^(٨) وهو بذلك على أن « لعمروس » إن لم يحمل
عبارة على ما ذكرناه اعتمد في حديث لها بدلت عليه ^(٩) ، وكثيراً ما يقع له ^(١٠)
مخروج عن لدعه إلى غيرها ؛ كما يأتي أول (التعرير) ^(١١)

(وبحب أن يطعن) فيه ؛ للأمر بدلت فيه خبر المصنف صلاة ^(١٢) (و) أن
(يقال سجده) فتج جيبه وكبرها ؛ أي محل سجوده (ثقل) فاعل (رأسه)
بأن يتحامل عليه بحيث لو كان تحته نحو فطري لا تكبر ، وظهر أثره على

(١) أي : على ما يأتي . (ش : ٧٢/٢)

(٢) قوله (فكانهم) أي لعنه . قوله (أي بدلت) أي في تسييد الركبة (ش : ٧٢/٢)

(٣) وفي (ت) : (بعد تقييد)

(٤) أي : المعقول . (ش : ٧٢/٢)

(٥) أي : من أنه من أول المتعذر . . إلخ . (ش : ٧٢/٢)

(٦) الصحاح (ص : ٤٢٤) .

(٧) قوله (وانكلام في الشرح) أي البحث في الركبة من مسائل الشرح ، وهو علم يعرف
به تركيب بدن الإنسان ، كان ماثلاً يقول : ما ظهرت دكر أن المدار عدد لألفه وأهل أسعة من
العرف . فبني كلام « لعمروس » لاصراً ؛ لأنه لا يوافقه ما هراً فأجاب بأن عبارته إن حملا
عليه فذلك ، ولأنه في جواره عن اصطلاح أهل الشرح في تحديد بالموصل ، فلا
مصور في كلامه . كرهني .

(٨) أي : علم الشرح . (ش : ٧٢/٢)

(٩) أي : « لعمروس » . (ش : ٧٢/٢)

(١٠) في (٣٦٠/٩)

(١١) من تخرجه في (ص : ١٧) .

وَأَلَّا يَهْرِي لَعْنَهُ ، فَنُوسَعُ لِرُجْهِهِ . وَجِبَ لِقَوْدُ إِلَى لَاعْدَالٍ ، ...

يده (١) لو كانت نَحْتَهُ ، لَحَسَرُ (٢) إِذَا سَجَدَتْ (٣) السَّائِقُ (٤)

وَنَحْصَصُ هَذَا (٥) الْجَنِبَةَ طَهَرُ فِيمَا مَرَّ (٦) ، أَنَّهُ لَا يَحْتُ تَعْكِبُ عِبْرَةً (٧)

(و) يَحْتُ (الْأَيْ يَهْوِي لَعْنَهُ) (٨) يُصِرُّ مَا مَرَّ فِي الرُّكُوعِ (٩) (فَلَوْ سَقَطَ) رِ
الاعْتِدَالِ (لَوْجْهِهِ) أَيْ عَلَيْهِ قَهْرًا لَمْ يُحْسَبْ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْدُ (١٠) مِنْ شَيْءٍ ، أَوْ
فَعَلٍ ؛ أَيْ اخْتِيَارِيٍّ ، وَلَمْ يُؤَخَّذْ وَاحِدُهُمَا ، (و) وَجِبَ الْعَوْدُ إِلَى الْإِعْدَالِ ،
مَعَ اعْتِمَائِهِ ، إِنْ سَقَطَ قَبْلَهَا ؛ لِيَهْوِيَ مِنْهُ

بِإِنْ قُلْتُ مَا وَجَّهَ هَذَا التَّعْرِيجُ (١١) مَعَ أَنَّ مَا قَبْلَهُ يُفْهِمُ عَدَمَ رُجُوبِ الْعَوْدِ ؛ لِأَنَّهُ
مَعَ السَّقُوطِ قَهْرًا يُصَدَّقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَهْوِ لِلْعَصْرِ . قُلْتُ : يُؤَخَّذُ بِأَنَّ الْهَوْيَ لِلْعَصْرِ
الْمَعْلُومُ مِنَ الْمَرْبِ أَنَّهُ لَا يُفْتَدُ ، صَادِقٌ بِمَسْأَلَةِ السَّقُوطِ ؛ لِأَنَّهُ يُصَدَّقُ عَلَيْهَا
وَقَدْ هَوِيَ لِلْعَصْرِ ، وَهُوَ الْإِلْحَاءُ (١٢)

وَخَرَجَ سَقُوطُهُ مِنَ الْإِعْدَالِ ، مَا لَوْ سَقَطَ مِنَ الْهَوْيِ ؛ بِأَنَّ هَوْيَ يَنْجُ
سَقَطَ مِنْهُ لَا بَصْرًا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَصْرِفْهُ عَنْ مَقْصُودِهِ

نَعَمْ ؛ إِنْ سَقَطَ عَلَى جِهَتِهِ مَقْصِدُ الْإِعْدَالِ عَلَيْهَا ، أَوْ لَجْنَتِهِ فَانْقَلَبَتْ سِتَّةً

(١) قوله (ويظهر أثره) أي أثر التحامل ، والمرد مأثراً ، انقل ، وقوله (على يده) على
معنى اللام ، فالعصير يظهر انقل الذي هو أثر التحامل ليده ، كان معنى يده بالمثل رتبه
٤ ، (ش : ٧٣/٢)

(٢) مر جمع التعرّيج في (ص ١١٢-١١٣)

(٣) أي ييل مثل (ش : ٧٣/٢)

(٤) قوله (فيم مر) وهو قوله (ولا يجهت التحامل عليها) ، كمردي .

(٥) أي عبر العيب ، من يدين ، والركبتين ، والقديس (ش : ٧٣/٢)

(٦) أي : رتبه ، (صم : ٧٣/٢) .

(٧) في (ص ٨٨)

(٨) وهي (سر) (لا يده)

(٩) قوله (وهو الإلحاء) أي : الاضطراب كمردي

، أن يرتفع أسأله على أعاليه في الأصح

الاستقامة فقط ، ولم يقصد صرفه^(١) عن السجود - وإلا^(٢) بطلت - له ثمره
السجود^(٣) ، فتعبد به ، لكن بعد أدنى رفع في الأوتس^(٤) ، كما هو ظاهر ،
والحسوس في الثانية^(٥) - ولا يقف^(٦) ، ولا يثبت^(٧) ، إن علم يرتعد
إن إذا انقلب فيه السجود ، أو لاسية شيء^(٨) ، أو سببه وبه لاستقامته ،
فبخرته .

(وأن يرتفع أسأله) أي عجزته وما حوّلها (على أعاليه) في رافع موضع
الجنبه ، وإلا . فيبي^(٩) مرتفعة ، كذا قيل ، وبه نظر ، لأنه قد يستوي
ولا يرتفع^(١٠) ، لانخفاض^(١١) أو نحوه في الأصح ، لالتناع^(١٢) ، وسأله صحيح
نعم : من به علة^(١٣) لا يُمكنه مع ارتفاع أسأله يشجّد إمكانه ، إلا أن يُفكره

(١) أي : الانقلاب . اهـ . (ش . ٧٣/٢) .

(٢) أي : وإن قصد صرفه عن السجود . (بهرقي : ١٥٥/٣) .

(٣) وفي المطبوعة المصرية : (فيهما للمصارف) .

(٤) أي : مسألة السقوط على جبهته . هامش (أ) .

(٥) أي : مسألة السقوط على الجنب ، هامش (أ) .

(٦) وفي (ب) و (خ) : (ولم يقم) .

(٧) قوله (ولا يثبت) زيادة من فيها من غير كرمي

(٨) وفي بعض النسخ (أو بلاية شيء) .

(٩) في الأسانيد (ش . ٧٤/٢) .

(١٠) قوله (ولا يرتفع) الظاهر التأنيث ، إذ أسأله له صبح (لاسي) ، لا (موضع

الجنبه) (ش . ٧٤/٢) .

(١١) خمس : آخره نقص ، كالحس واختص : تابع العروس (١٧/١٦) .

(١٢) عن أبي إسحاق قال : رجع لنا إبراهيم عن غارب السجدة : فوضع يديه بالأرض ، ووقع

عجزته ، وقد هكذا رأيت رسول الله ﷺ يفعل . أخرجه ابن حريجة (١١١) ، وأبو داود

٨٩٦ . والسنائي (١١٠٤) ، وأحمد (١٩٠٠٦) ، واللفظ بالأول

(١٣) قوله : (نعم : من به علة .) إلخ هذا لاستدراك بعد تعليل النص بالقادر . راجع (غ من

١١٥/١) .

واكملته يكثر بهرته بلا ربح ، وصنع ركبته ثم يديه

وصنع بحر وساده^(١) ، ويحصل التنكيس ، فيجب .

ولا يذمي هذا^(٢) قروهم لو عجزوا ان يستخذ بعضهم رأسه أو ضده ركبته^(٣) قرب الأرض ، وجب ، لأنه مشورته انتهى ؛ لأنه هذا^(٤) قدر على ربه لقرب ، رشم^(٥) المقصور عليه وصنع الوسادة لا الثوب ، فسم يذمه إلا مع حصول التنكيس ؛ لو جرد حقيقة السجود حيث .

نعم ، قد يؤخذ من قولهم المذكور أنه لو سم يُمكنه ربه الأضواء الأربعة بوساده^(٦) ربه وصنعها ، وهو مُخْتَل^(٧)

تنسأ^(٨) اللذ^(٩) من الأغالي ، كما عظم من حد الأساس ، وحسنه حب وقبها على اليدين أيضاً .

(واكملته) أنه (يكرر) يدان (لهويه) للاتساع^(١٠) (ملا رفع) ليديه ، وروا الحديث^(١١) (وصنع ركبته) وقدمه^(١٢) (ثم يديه) كما صح عنه صلى الله عليه

(١) قوله : (وضع نحو سادة) أي بسجد عليه كردي

(٢) قوله : (ولا يذمي هذا) إلخ ، يعني لنا قد وجوب وضع الوسادة بحصول التنكيس بقرنه أن قروهم (لو عجز) إلخ يذمه ؛ لأن فيه وجوب وضع نحو مقدم الرأس مع عدم حصول التنكيس ، فأشار إلى دفع ذلك التوفهم بقوله (ولا يذمي) إلخ كردي ربه^(١٣) راسي (٧٥/٢) (قروهم) ولا يذمي هذا أي عدم إل وجوب إن لم يحصل التنكيس .

(٣) أي بطنه رأسه أو ضده (ش : ٧٥/٢)

(٤) أي قروهم (لو عجز) إلخ ههنا (ح)

(٥) أي قروهم (إلا أن يمكن) إلخ ههنا (ح)

(٦) لعله بفتح نيم - وهي الأسس بفتح الدال - أي قريب (ش : ٧٥/١)

(٧) لعل المراد بهما : التنكيس . (سم : ٧٥/٢)

(٨) أخرجه البخاري (٧٨٦) ومسلم (٢١٣) عن صفوان بن يحيى رضي الله عنه

(٩) أي عدم رفع يديه (ش : ٧٥/٢) والحدوث أخرجه البخاري (٧٣٥) ومسلم (١٨٠) عن ابن عمر رضي الله عنه .

(١٠) أي : أفرعها . (ع ش : ٥١٥/١) . وقال البصري (١٠٥٥/١) : (قد يؤهم أن وضعها مع)

ثُمَّ جَهَنَّةَ وَأَعْلَى ، وَنَقُولُ (سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى) ثَلَاثًا ، وَبِرِيدٍ مُتَعَرِّضٍ
(بَلَّغَهُمْ ، بَكَ سَجْدَتِ ، وَبَكَ أَمْنَتِ ، وَلَكَ أَسْلَفُ ، سَجْدَ رَحِيحِي الْمَسِي حَيْضَةُ
وَصُورَةُ ، وَشَقَّ سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ ، بَارَكَ لَكَ أَحْسَنُ الْحَامِي) .

وَسَمَّ^(١) (ثُمَّ حَيْضَتُهُ وَأَعْلَى)^(٢) لِلاتِّحَاحِ^(٣) أَبْصَرُ ، وَنَسَّحَ ، صَغَفَرًا مَعًا وَكَشَفَ
الْأَنْفَ .

(وَيَقُولُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى)^(٤) وَسَجْدَتِهِ (ثَلَاثًا)^(٥) كَمَا مَرَّ بِهِ^(٦)

في الركوع

(وَبِرِيدٍ) عَمْدَهُ (الْحَمْدُ) وَإِذَا مَرَّ^(٧) (: إِلَهُهِ : لَكَ : فَذَوْ :
بِالْإِنْصَافِ) : سَجْدَتِ ، وَلَكَ آمَنَ ، وَلَكَ أَسْمَتِ ، سَجْدَ وَحْيِي (: أَي
كُلُّ بَذِي ، وَغُرَّ عَنْهُ دَلُوجُهُ : لَطِيرَ مَا قَدَّمَهُ فِي لَاتِحِ^(٨)) (: بَلَدِي حَلَقَهُ :)
أَي . أَوْجَدَهُ مِنْ أَعْدَمِ (: وَصُورُهُ :) عَلَى مَدَى الصُّورِ ، الدِّيمَةُ الْحَبِيَّةُ (: وَشَقَّ
سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ) أَي مَقْدَمًا ، بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ (: تَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنَ
الْحَالِيقِ)^(٩) أَي فِي الصُّورَةِ ، وَأَمَّا الْحَقُّ الْحَقِيقِيُّ فَلَيْسَ إِلَّا بِعَدَلٍ

= وَضَعَ الْكَشِي ، وَيُظْهِرُ أَنَّهُ مُقَدَّمٌ (رَقْدَانُ السَّرَافِي (٧٥ / ٢) عَلَى ذَلِكَ (أَي عَنْ رَجْعِ
لِرَكْبَتَيْنِ) .

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٨٣٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٧) وَنَسَائِيُّ (١٠٨٩) وَابْنُ مَاجَةَ (٨٨٢) عَنْ

وَالِدِ بْنِ حَجَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٢) وَيُكْرَهُ مُحَالَتُهُ الرُّتَبِ الْمَذْكُورِ وَعَدَمُ وَضْعِ لَاتِحِ : بِهَيْأَةِ الْمَحْتَاجِ (٥١٥ / ١)

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٧٣٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٩) عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٧٢) عَنْ حَدِيثَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٨٨٦) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦١) وَابْنُ مَاجَةَ (٨٩٠) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٦) أَي : مِنْ أَنَّهَا أَدْنَى الْكَمَالِ ، وَلَا يَرِيدُ عَلَيْهَا لِإِمَامٍ (س : ٧٥ / ٢) .

(٧) قُوَّةُ (وَإِمَامٌ مِنْ مَرَّ) أَي مَرَّ بِهِ دَعَاءُ لَاتِحِ كَرْدِي

(٨) فِي (ص : ٤٤) .

(٩) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٧١) عَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

لثامن الجلوس بين سجديته مُعَلِّسًا

ويجِبُ ألا يقصد برفع غيره ، ولا تطولة ، لا الاعتدال

واكتملة ، يَكْتَرُ ويجلس مُقَرَّبًا ، واضعاً يديه قريب من ركبته ،

(ثامن الجلوس بين سجديته مُعَلِّسًا ولو في النفل ، كما مر^(١) ، بحسب الصحيح فيه) ثُمَّ ارفع حَتَّى تَطْمِئِنَّ جَالِسًا^(٢)

، ويجب ألا يقصد برفع غيره^(٣) ، ولو رفع لبحر شؤنه صابه أَعَادَ

(و) يَجِبُ (لَا تطولة ، ولا الاعتدال) لأيهما شرعا لتفصيل ، لا لشيء .
بُكْرًا بصيرتين . فإن طَوَّلَ أحدهما فوق ذكره المشروع فيه : فذَرَاهُ انما تحب (في الاعتدال ، وأقلُّ الشَّهْدِ هي الجلوس عامدا عامداً . مطلق صلاة^(٤))

(واكتملة) أنه (يكبر) بلا دفع ليدن مع رفع رأسه ، للاتباع^(٥)

(ويجلس مقترشا) للاتباع^(٦) (واضعاً يديه) على فخذيه مدياً ، ولا يُصَرُّ دائماً وضمهما على الأرض إلى المسجدة الثانية اتِّدَاماً ، خلافاً لمن وهبه قريباً من ركبته (بحيث تمايلت أولهما رؤوس الأصابع .

ولا يُصَرُّ - أي في أصل السجدة - اعطاف رؤوسها^(٧) على الركبة ، وتوزع فيه^(٨)

(١) قوله (كما مر) أي : في الاعتدال . كروي

(٢) أخرجه البخاري (٧٥٧) ، ومسلم (٣٩٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٣) أي : فقط ، سم . ٧٧ / ٢ .

(٤) قدم ابنه . طولي اعتدال بركته لأخيرة مطلقاً (خر ٧٧ / ٢)

(٥) أخرجه البخاري (٧٨٥) ، ومسلم (٣٩٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٦) أخرجه البخاري (٨٢٨) عن أبي حميد الساعدي رضي الله عنه ، ومسلم (٢٩٨) عن عتبة رضي الله عنها

(٧) أي (سر) (ر) (ع) (و) بطور عمت (و زوسعت)

(٨) هذه هي معنى الحاج = (٣٧٥) (كما قاله الشيخان وإن أنكره ابن بومس ، وقال يعني بركته ، لأنه يسئل (إلح)

رَبِّهِمْ نَصَبَهُ وَهَدَاهُ (رَبِّ اَعِزِّي لِي ، وَارْحَمْنِي ، وَاجْعَلْنِي ، وَارْحَمْنِي ، وَارْحَمْنِي) .

ثُمَّ يَسْجُدُ ثَابِتَةً لِأُولَى

وَمَشْهُورٌ سُنُّ جَلِيَّةٍ حَبِيبَةٍ بَعْدَ الشَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ بِقُوَّةٍ عَظِيمَةٍ

مَا تَجِدُ يُجِلُّ بِنَوَاحِيهَا لِلْمَلَةِ^(١) ، وَيُخَابُ بِمَعَ إِحْلَالِهِ بِذَلِكَ مِنْ أَصْلِهِ ، وَانْتِجَالِ
بِكَمَالِهِ ، فِدَالِمْ يَصْرُءُ فِي أَصْلِ الْمَلَةِ ، كَمَا ذَكَرْتُهُ

(ونشر اسمه) مصعومة لنفسه : كما في السجود (قائلاً : رب اغفر لي ، وارحمي ، واحسن لي ، وارزقني ، واهدني ، وعافني) (الفتح في الكل ، وسنة صحيح^(٢))

وَأَذِّنْ فِي الْحَيَاةِ : وَأَعِزُّ عَنِّي (٣) .

الشمس سجدة (السجدة) الثانية كالأولى) في الأول والأخير

والمشهور من جلسة جميعه (ولو في مثل وان كان) قوله (بعد السجده
الثانية في كل ركعة يقوم عنها) (١٥) بأن لا يعقبها تشهد باعتبار إردفه وان خالف (١٦)

(١) وهي (س) والمطبوعات (بتوجيه) . وهي (ب) (بتوجيهها) ورقن الشروبي
(٢٧) (المريد استقل الأصابع شعاعها ؛ بلزجح حسير « بتوجيهها » بلا مع .
لا « رؤوسها » .

(٢) أخرجه الحاكم (٢٧١/١) ، وأبو داود (٨٥٠) ، والترمذي (٢٨٤) ، وابن ماجه (١٩٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، مع اختلاف في الفاظ الحديث .

(٣) أحمد غلام بدس (١٩٧١) قال يحافظ ابن حجر في «مناجيع الأفكار» (١٨٥/٢) «... حسب بسى»

(١) اي المصنف
(٢) حامش (٣)

(د) وحی مجده السلاوة والشکر اید نام عبادہ کما سیاتہ فی بابہا اید شاء اللہ تعالیٰ

(٦) قوله (مرات) أي: المصلي، عاشر (ك).

التاسع ، والعاشر ، والحادي عشر ، والتشهاد .

لمشروع^(١) ، كما أتى به العموي^(٢) ، وذلك للاتباع ، روى البخاري^(٣) ،
وكونها لم تزد في أكثر الأحاديث لا حجة فيه لعدم بداهة ، وروود ما يخالف
ذلك غريب^(٤) .

وتسمى جلسته الاسراحة ، وهي فاصلة^(٥) ، سبقت من الأولى ولا من
الثانية .

وأنتهم قوله (خفيفة) أنه لا تجوز تطويلها^(٦) ، كالجلوس بين السجدين
بصيغة السابق^(٧) ، وهو كذلك على المنقول المصنف ، كما بينته في شرحي
العياب^(٨) والإرشاد^(٩) .

وقوله (يقوم عنها)^(١٠) أنها لا تسقط لقاعد

(التاسع ، والعاشر ، والحادي عشر ، التشهد) سبقت به من باب إطلاقي

- (١) قوله (وإن حائض مشروع) بأن أراد الأيدي التشهد الأول كروي
- (٢) فإن زحني أربع ركعات يشهد فإنه يجلس فلا بد منه في كل ركعة منها ، لأنه إذا لم
في الأولى فهي محل التشهد أو في معنى المصنف (٣٧٦ / ١)
- (٣) عن مالك بن النوفل رضي الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان في وتر من صلاة لم
ينهض حتى يشوي قاعداً ، صحيح البخاري (٨٢٣)
- (٤) فإن في إنباء المحتاج (٥١٨ / ١) (أو محمول على الجوار)
- (٥) أي بين الركعتين ، راجع في معنى المحتاج (٣٧٧ / ١)
- (٦) قوله (لا يجوز تطويلها) بأن أراد على الجلوس بين السجدين أدنى زيادة كجزة ، أو قلز
التشهد ، بطلت صلاته ، كروي .
- (٧) قوله (بصيغة السابق) وهو نظيره هو ذكره المشروع من قدر أقل التشهد (ش : ١)
(٧٨ / ٢)
- (٨) راجع في تسهيل الفتح في اختلاف لأصحاب مسألة (٢٣٥) ، وانفتح انجواد (١ / ١)
- (٩) وفي (أ) و (ب) و (ج) : (شرح العياب) .
- (١٠) قوله (يقوم عنها) إلح عليه على قوله (قوله) حمله (راجع
هناش (ك) .

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

وَكَيْفَ يَعْدُ جَارٌ .

وَيُسْنَى فِي الْأَوَّلِ الْإِفْرَاشُ ، فَيَحْلِسُ عَلَى كَعْبِ يَسْرَاهُ ، وَيُصَبُّ نِمْشًا ، وَيُصَنِّعُ ظَرْفَ أَصَابِعِهِ لِلْقَبْلَةِ ، وَفِي الْآخِرِ التَّوَكُّؤُكُ ، وَهُوَ كَلَاثِرَاشٍ ، لَكِنْ يَحْرِجُ يَسْرَاهُ مِنْ حَيْثُ يَمِيزُ ، وَيُلْصِقُ وَرْكَهُ بِالْأَرْضِ .

وَكَيْفَ يَعْدُ (فِي) الشَّهَادَتَيْنِ وَعِزُّهُمَا ، كَحَالِهِ الْإِسْتِرَاحَةِ ، وَبِشِ
الْمُحَدِّثِينَ ، وَلِمَا بَعْدَ الْإِمَامِ (جَارٌ) إِحْمَالًا

، وَبِشِ (فِي) الشَّهَادَةِ (الْأَوَّلِ) الْإِفْرَاشُ ، فَيَحْلِسُ عَلَى كَعْبِ يَسْرَاهُ ، فَيَعْدُ
بُضْعًا بِحَيْثُ يَلِي ظَهْرُهَا الْأَرْضَ (وَيُصَبُّ نِمْشًا) أَيَّ قَدَمِهِ يُسْنَى ، وَيُصَنِّعُ
أَظْرَافَ (يُطَوِّقُ أَصَابِعَهُ) مِمَّا عَلَى الْأَرْضِ مُتَوَجِّهَةً (لِلْقَبْلَةِ) .

(وَفِي) الشَّهَادَةِ (الْآخِرِ) ^(١) بِالْمَعْنَى الْآتِي ^(٢) (التَّوَكُّؤُكُ ، وَهُوَ كَلَاثِرَاشٍ)
فِي كَيْفِيَّتِهِ الْمَذْكُورَةِ (لَكِنْ يَحْرِجُ يَسْرَاهُ مِنْ جِهَةِ يَمِينِهِ ، وَيُلْصِقُ وَرْكَهُ بِالْأَرْضِ ،
لِلْإِتِّبَاعِ ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٣) .

وَحَوْلَافَ يَمِينِهِ ، لِشِدْكَ رُكْبَتِهِ أَيْ رُكْبَتِهِ هُوَ فِيهَا ، وَلِتَعْلَمَ الْمَسْرُوقُ أَنَّ سَلَامَهُ هُوَ
بِهِ ، وَلَمَّا كَانَ الْأَوَّلُ هُوَ هَيْئَةُ الْمُسْتَوَقِفِ ^(٤) . . . شَأْنٌ فِيمَا عَدَا الْآخِرَ ؛ لِأَنَّهُ تَقَفُّهُ
حَرَكَةٌ ، وَهِيَ عَنهُ أَسْهَلُ ، وَالثَّانِي هَيْئَةُ الْمُنْتَظَرِ . . شَأْنٌ فِي الْآخِرِ ؛ إِذَا لَا يَمْلَأُ
شَيْئًا

* لَمْ يَحْلِسْ ، فَقَامَ النَّاسُ مَعَهُ ، حَتَّى إِذَا نَهَى الصَّلَاةَ ، وَانْتَظَرَ النَّاسُ تَعْلِيمَهُ - كَثُرَ وَجْهُ
بِشِ ، فَصَحَّحَ سَمْعُودٌ قَبْلَ أَنْ يُسْنَمَ ، ثُمَّ تَلَّمَ صَحِيحُ الْحَدِيثِ (٨٢٩) صَحَّحَ سَمْعُودٌ
(٥٧٠)

(١) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ : (الْآخِرِ)
(٢) قَوْلُهُ . (بِالْمَعْنَى الْآتِي) فِي تَرْجُومَتِهِ : (فِي الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ) كَقَوْلِهِ . أَيْ . فِي
(عَم : ١٣٦)

(٣) صَحَّحَ سَمْعُودٌ (٨٢٨) عَنْ أَبِي عَبْدِ السَّامِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
(٤) قَوْلُهُ (الْمُسْتَوَقِفِ) أَيَّ مَهْجَتِهِ . بِحَرَكَةِ كَقَوْلِهِ وَفِي (٨٢٩) (الْمُسْتَوَقِفِ)

والأصابع الأربعة الأخرى

مستقيمة

والأصابع الأربعة الأخرى مستقيمة

والأصابع الأربعة الأخرى مستقيمة

مستقيمة لأخيراً قال محمود السبكي لأنه ليس حرماً لها، ومحلها
من سجدة، وأضيق على الأوجه، ولا^(١) شئ به شره

بشيء فيها، في الشك في^(٢) يسراه على طرف ركنه، وهو
بأنه يؤخذ بركبة (مشورة لأصابع الأربعة الأخرى)
في يد خد يرمحاً ومطاً

بأنه لا يصح الصلوة، والله أعلم، لأن يرمحها يؤخذ بعقب
اليد من تحت

عقب من تحت، بعد وضعها^(٣) على فخذه الأيمن عند الركبة (الحصر
تحتها) وأما وثالثهما (وكذا الوسطى في الأظهر) فلا يصح

أخذها من الوسطى والأصابع الأربعة الأخرى، وتدل على

راجع إنباء المحتاج (١/٥٢١).

والأصابع الأربعة الأخرى مستقيمة

والأصابع الأربعة الأخرى مستقيمة

(١) صحيح مسلم (٥٨٠) من أن عمر رضي الله عنه

(٢) عند جرت على الخالب، لا يصح داخل البيت، فإنه يصح مع أنه يؤخذ

مستقيمة، لا يصح الصلوة (١/٢٦٨)

(٣) في مسند الأصابع (١/٥٢١)

(٤) صحيح مسلم (٥٨٠) من أن عمر رضي الله عنه

ويُرْسَلُ الْمَسْحَةُ وَبِرْفَعِهَا عِنْدَ قِيَامِهِ . (١)

أَمَّا بِنَوْسَطِ بَيْنِ عُنْدِي الْإِبْهَامِ ، وَالْخِلَافِ بَيْنِ الْأَصْغَرِ ، وَتَمَّ الْأَوَّلُ ، لِأَنَّهُ أَصْلَحُ ، وَرُزَّاقُهُ أَفْضَلُ

(وَيُرْسَلُ الْمَسْحَةُ) فِي كُلِّ الشَّهَادَةِ : بِالنَّبِيَّاتِ^(١)

وَهِيَ تَكْسِيرُ الْمَاءِ الَّتِي تَبِي الْإِبْهَامَ ، مُنَسَّطٌ بِذَلِكَ ، لِأَنَّهُ يُشَارِكُ فِي مَقَرِّهِ ، رُئُوسُهُ أَيْضاً لَشَبَابِهِ ، لِأَنَّهُ يُشَارِكُ بِهَا عِنْدَ الْفَحْصَةِ وَاسْتِ

(وَيُرْفَعُ) مَعَ إِمْلَائِهَا قَلِيلاً ، لِثَلَاثِ تَخَرُّجٍ عَنْ مَقَرِّهِ (عَدَّ) عَمْرُهُ : (قَوْلُهُ : إِلَّا اللَّهُ) لِلتَّابِعِ^(٢) ، وَلَا يَصْغُرُ إِلَى آخِرِ الشَّهَادَةِ قَاصِداً بِذَلِكَ الْإِشَارَةَ لِكَوْنِ الْمَعْبُودِ وَاحِداً فِي دِينِهِ ، وَصِفَاتِهِ ، وَفِعَالِهِ ، لِيُخَفَّ^(٣) فِي تَوْجِيدِهِ بَيْنَ اعْتِقَادِهِ ، وَقَوْلِهِ ، وَفِعْلِهِ .

وُحْصِنَتْ بِذَلِكَ^(٤) : لِأَنَّهُمَا يَتَنَاوَا الْعَلَبَ^(٥) ، فَكَأَنَّهُمَا^(٦) سَبَبٌ لِحَصْرِهِ وَتُكْرَهُ الْإِشَارَةُ بِسَبَابَةِ لِسَانٍ وَإِنْ قُطِعَتْ يُشَاءُ ؛ لِمَدَاتِ سَمَةِ وَصْعِهَا سَابِقِ وَمَنْهُ^(٧) يُؤْخَذُ : أَنَّهُ لَا يُسْنَى رَمْعُ غَيْرِ السَّبَابَةِ لَوْ قُدِّمَتْ ؛ لِفَوَاتِ سَمَةِ قُنْصِهَا السَّابِقِ

وَيُضْمَرُ فَعَالُو وَصْعِ الْيَمْنَى عَلَى غَيْرِ الرُّكْبَةِ أَوْ يُشِيرُ بِسَبَابِهَا حَيْثُ شَاءَ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ

(١) كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٢) أَحْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٤٩) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٨٣٧) مِنْ عَنِ عَمْرِو بْنِ رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٣) قَوْلُهُ (لِيَجْمَعَ) : لِأَنَّ عِلَّةَ لِقَوْلِهِ (قَاصِداً بِذَلِكَ) : لِأَنَّ (سَمَ) : ٨٠ / ٢ .

(٤) أَيْ : الْمَسْحَةُ بِالرَّفْعِ . (ش : ٨٠ / ٢) .

(٥) وَبِزَوْجِ فِي قَوْلِهِمْ : (لَهَا أَنْصَابٌ يَتَنَاوَا الْعَلَبَ) بَانَ أَصْحَابُ الشَّرِيحِ بِمَذْكَورِهِ نَحْوًا شِ

الْمَدِينَةِ (٤٦٣ / ١) وَدَلَّ فِي الْمَصْحُوحِ : (ص ٦٣) (وَبِطِ الْبَدَاةِ) غُرُوتِهَا ،

وَالْبِطِ بِالْكَسْرِ أَيْ : عَرَقٌ يَشْمَلُ بِالْقَلْبِ مِنَ الْوَقْتِ ، وَبِطِ قَطْعٌ مِنْ مَصْحُوحِهِ

(٦) أَيْ : رَفْعُ الْمَسْحَةِ عَلَى حَدِّ مَقَرِّهِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُصِيرَ بِالْإِشَارَةِ بِالْمَسْحَةِ (ش : ٨٠ / ٣)

(٧) أَيْ : مِنْ قَوْلِهِ : (لِفَوَاتِ السَّمَةِ) . هَاجَنِي (ح) .

والتحرُّك ، و (١٤٤) من الأفعال (أي الكفاية) ثلاثاً وخمسين

و (١٤٥) أن يرفع يديه على السجدة والرفع وغيرهما ، عند ذلك سنة مستحبة ، (ولا يحركها) عند رفعها ، لا تساع ، وصحح بعد تحريكها ، فحينئذٍ يصح
سجد على أن المراد به (١٤٦) الرفع ، لا سيما وهي التحريك قبل ثلثه جزءاً بعد
الركعة ، ومن ثمة فبما تكرراته

و (١٤٧) صم الإبهام (أي المسحة) كعادته ثلاثاً وخمسين
من ثمة تحريكها (١٤٨) بأن تحرك رأس الإبهام عند استئصالها على طرف راحة
للتابع ، ورواه مسلم (١٤٩) .

وقيل : بأن يجعلها مقنوضة تحت المسحة

وقيل : يُزِيلُ الإبهام أيضاً مع طوي المسحة وقيل : يصعب على من
بعض كعادته ثلاثية وعشرين ، والخلاف في الأصلي ، ورُخِصَتْ أورد
تفسيره من

عن عبد الله بن زياد رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسير بإصبعه إذا دعا ، ولا يحركه
رحمة بن دود (٩٨٩) ، والسائي (١٢٧٠)

(٢) أخرجه بن حريز (٧١٤) ، وأبو دود (٧٢٧) ، والسائي (١٢٦٨) ، وحده (٢٠١)
عن أبي عبد الله رضي الله عنه ، ومنه (فريضة يُحرِّكُهَا بِذَعْرِبَةٍ) قال ابن خزيمة : (لم
يحرِّكْهُ مِنَ الْأَحْدَرِ) يُحرِّكُهَا إِلَّا فِي هَذَا الْحَرِّ ، واللهُ ذَكَرَهُ (٢٠٢)
عن أبي عبد الله رضي الله عنه ، وهو حديث ، هامش (خ) .

(٣) قوله : (عند منقضي الحساب) وأكثرهم يستونها تسعة وخمسين ، وأثر الفقهاء الأول في
المنطق كروي .

(٤) عن أبي عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا دعا في الشهادتين وضع يده اليمنى على
ضيقه اليسرى ، وصححه مسلم (٢٨٠) ، وعنده ثلاثاً وخمسين ، وأما الشاهد
صحيح مسلم (٢٨٠)

(٥) قوله : (الطير من مز) وهو قوله : (لأنه أصبح ، ورواه أئمة) ، كروي .

وَصَلَاةُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَضَ فِي الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ . وَالْأَخِيرُ
سُيِّمَ فِي الْأَوَّلِ .

وَلَا تُنْزَلُ حَتَّى الْإِلَهِ فِي الْأَوَّلِ عَلَى الصَّحِيحِ .

(والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) مع قعوده (فرض في الشهادتين)
يعني بعده . ولا يُخبرُ ، قبله . خلافاً لجمع (الأخير) يعني الرفع . آخر
صلاة . وبنسبته شهادته آخر . كشهد صبح . وجمعة . ومقصود
وذلك (١) . والأحد الصحيحه أدلة على ذلك (٢) . بل بعضها نصريح به .
كما بطله في عدة كتب . لا سيما شرح لعلاء . واندر المصنوع في
صلاة والسلام على صاحب العظام المحمود . مع ائمة الراشدين على من رعم
شدوة الشامي بإيجابها (٣) .

(والأظهر منها في الأول) لأنها ركن في الأخير . فسبب كماله

(ولا تنزل) الصلاة (على الاله في) الشهادتين (الأول على الصحيح) لأنه
على التحصين . ولأن فيها من ركن مؤني على قول . وهو مصل على قول .
واختير مقابله : لصحة حديث فيه (٤) .

(وانه) مؤاؤن لكتاب (٥) . وقبل كل مسلم : أي في مقام الدعاء
ونحوه . واختاره . في شرح مسلم (٦) .

(١) أي فرض الصلاة على النبي في الشهادتين الأخير هامش (ج)

(٢) منها ما أخرجه البخاري (٦٣٥٧) . ومسلم (٤٦٦) عن كتاب بن صخره رضي الله عنه

(٣) أي إيجاب الصلاة في الشهادتين (ش ٨١/١) وراجع " اندر المصنوع " ص ٦٧-٧٥

(٤) مثل حديث كتاب بن عذرة رضي الله عنه . وفيه : قُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ
مُحَمَّدٍ . كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ . أخرجه البخاري
(٢٣٧٠) . ومسلم (٤٠٦) وفي (س) و(ع) (صحة الحديث) (٥)

(٥) في (١٨٨/١)

(٦) شرح صحيح مسلم (٣٤٥/٢) .

ونس في الأخير ، وقبل تحب

زأكمل الشَّهيد مشهور

مرغ ومع هذا لم يصح ومن تبعه أنه لو شك أثناء الصلاة في مستقبل عليها ،
بر ، رُسْتُ في اليقين ، والمعتمد ، أنه لا يؤثر ، كما يأتي في سورة
أنسهر^(١)

(ونس الصلاة على الآل (بي) الشهيد (الأخير ، وقبل تحب ،
به نص ، بل قيل تحب على إبراهيم ، لذلك^(٣) أيضاً^(١) .

(وكمال لشهد مشهور) وفي أحاديث صحيحة بالفاظ مختلفة ،
نك فعلي ميا تشهد ابن عباس^(٥) ، لتأخره^(٦) ، وقوله ، (أنه صَلَّى الله عليه وسلم
نَحْنُ نَعْتَبِرُهُمْ يَأْتُهُ ، كما يُعْلَمُهُم السُّورَةُ مِنَ الْقُرْآنِ) ، وزيادة : الْمَتَارَكَاتِ ابِ
مبور (مَنْ صَوَّه نَعْلِي . (وَجَنَّةٌ مِنْ عِندِ اللَّهِ مَبْرَكَةٌ طَيِّبَةٌ) [البور : ٢١]

وهو^(٧) (النِّجَاتِ) أي : كُلُّ مَا يُخَيَّرُ بِهِ مِنَ الشَّيْءِ^(٨) والمدح بـ
وتعصب ، وَجُمِعَتْ لِأَنَّ كُلَّ مَلِكٍ مِنْ مَلِكِ الدُّنْيَا كَانَ لَهُ تَحِيَّةٌ^(٩) مخصوصة ،

(١) أي به صلاة (ش : ٨١/٢)

(٢) أي من (ش : ٢٩٥-٢٩٦)

(٣) أي الأما به (ش : ٨١/٢)

(٤) هذا حديث كعب بن جعفة ، رضي الله عنه لسرا أنما .

(٥) حديث ابن عباس رضي الله عنه أخرجه مسلم (٤٠٣) ، وحديث ابن مسعود رضي الله عنه
أخرجه البخاري (٨٣١) ، ومسلم (٤٠٢) .

(٦) أي : هو تشهد ابن مسعود رضي الله عنه (٣٨٠/١) وقال الشيرازي (٥٢١/١)
(لأن ابن مسعود من مقدمي الصحابة ، راس عباس من متأخريهم ، والمتأخر يقضي على
المقدم)

(٧) أي تشهد ابن عباس . (ش : ٨١/٢) .

(٨) أي يقول وعمل . (ش : ٨١/٢) .

(٩) قوله (كان به تحية) قال ابن الفارسي : التحية : السلام ، وقال بعضهم التحية :
وغيره كردي

ويجعل ذلك كله^(١) لله تعالى بطريق الاستحسان اذ اني ذوق عبادة التماركات ،
أي : التماركات ، الصلوات ، أي : الحسن ، ولعل أعم الطيمات ، أي :
الصلوات لنشاء على الله تعالى ، وحكمه بول العاطف^(٢) هـ هـ هـ هـ
كتاب^(٣) ، الله

« السلام » أي : السلامة من الآفات « عليت » خطبت^(٤) : شدة ربي به
الواسطة لعظمى الذي لا يمكن دخول حضرة العرب لأمداته ، حسنة ، من
نه أكثر لحلماء عن الله فكان خطابه كخطبه « أيها النبي ورخصته وبركته ،
السلام علياً وعلى عبيد الله الصالحين » أي : جمع صالح ، وهو
محقوق الله ، وحقوق عباده : من الملائكة ومؤمني الإنس والجن « أشهد أن
لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً رسول الله » .

ولا يُسنُّ أوله : (بِسْمِ اللَّهِ وَبِإِلَهِهِ) ، قيل : والحب فيه صفت
واغترص

(١) أي : مثله معظيماً لرعاً ، ليخرج ما لم اعتادوا جوعاً مهيئاً عنه في السرة ، فكشفتهم بغيره ،
والطواف باب عرياناً (ع من ٥٢٦/١) وهذا اسرومي (٨/٢) حتى دلت (١) وث
أن تستغني عن ذلك الفيد بأن المراد المصنوع من ذلك وهو معظيماً

(٢) ظاهره أن هذه الثلاثة دعوت بلنحيات ، كما هو ظاهر ما يأتي من برامتي (ش ٨١/٢)
وقال لاجوري (٤٢٨/١) (وهي على حسب حرف العطف في الثلاثة) سركس وهي
الناميات ، أي : لأشياء التي تموت ومريد ، والصلوات ، أي : الصلوات الخمس ، ولعل
مطلق الصلوات ولو غير الخمس ، والطيمات ، أي : الأعمال الصالحة وفيه المراد بالخطبة
صفة الحديث

(٣) أي : في الخطبة ، (ش : ٨٢/٢) .

(٤) أي : مثلاً ، (ش : ٨٢/٢) .

(٥) وهو حديث جابر رضي الله عنه ، وفيه : « بِسْمِ اللَّهِ وَبِإِلَهِهِ » ، التحيات لله ، ربح أخرجه
السنائي (١١٧٥) ، وابن ماجه (٩٠٢) . وراجع المجموع (١٢٠/٣) .

رَأَوْهُ . الْحَبِثُ لَهُ ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ . سَمِعَ
عَبْدُ اللَّهِ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّاحِبِ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا
رَسُولُ اللَّهِ . . .

وَلَا يَحْتَثُ ثَرِيثٌ بِشَرْطِ الْأَسْبَاطِ مَعَهُ ، وَلَا ثَرِيثٌ . فَلَمَّا صَلَّيْتُ
مَعَهُ .

وَضَرَحَ فِي « الصَّحِيحِ » بِوَحْوَحِ مَوَالَاتِهِ ، وَنَكَّنُوا عَلَيْهِ ، وَفِي مَا فِيهِ (١٣)
« رَأَوْهُ . » النَّجَائِثُ لَهُ ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ . سَمِعَ
عَمْرُو بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الصَّاحِبِ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا
رَسُولُ اللَّهِ . لَوُرُودُ إِسْقَاطِ « الْمُسَارَكَاةِ » ، سَلَّ صَحْبُهُ (١٤) ، قَدْ مَرَّ
« الْمَحْبُوعُ » (١٥) . وَبُرُودُ إِسْقَاطِ « الصَّلَوَاتِ » ، قَالَ غَيْرُهُ : « وَدِ الْبُطَائِثِ »
« أَنْ » بَأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ إِسْقَاطُهُمْ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّافِعِيُّ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُمْ نَعَسُوا
- النَّجَائِثُ (١٦)

(١٣) (أخرى: ببحروري ١٠٦) (ولا يشترط ترويض التشهد إذا لم يلزم على عدم الترويض مع
معه . قال: السلام عليك أيها النبي . التحيات لله . السلام عب وعلى عبده
صاحب . فورد عن المحقق لم يصح ، وسقط به الصلاة إن عقد . كان قال : « التحيات
عليك سلام لله »)

(١٤) (في (س) (أي إن تعدد) بزيادة (أي) قوله (إن تعشقه) أي رغم أن ذلك
المراد . والآية سقطت بشهده (ش ٨٢/٢) . وقال البصري (١٥٨/١) : (والألم
جاء بعد أن لم يكن معه) أي . ويسجد للسهو فيه يظهر ، لأنَّ معه سقط لأنه
اعلم .

(١٥) (مع: النسخة) في اختلاف الأشیاء . مسألة (٢٣٧) .

(١٦) (في نسخة) التفسير يرجع إلى (ورود) أي . بل لصحة ورود أسماء
« حارث » « كروية » « الحبيب » « حرمه » « سلم » (١٠١) عن أبي موسى الأشعري عن
عنه .

(١٧) (في نسخة) كلام النووي فيه . قد سقط الكلام في المسألة (٢٢٢/٣)

(١٨) (في نسخة) « وقول » « المعجم » « وقول غيره » . كروية .

(١٩) (في نسخة) « الشرح الكبير » (٥٣٦/١) ، « وحلوه » « نهاية المحتاج » (٥٢٦/١)

واشتُجِبَ من العسي . أنْ الأفضل . تعرف السلام ، وأنه لا يَنْهَى بِدَالٍ لِعَط
من هذا لَأَقْلَ (١) ، ولو مُرَادَفَهُ : كذا النبي (الرسول) وعكسه ، و(محقق)
(أحمد) أو غيره ، وكذا في سلام تحل

وَيُفَرَّقُ سَهْمًا^٢ رين ما يأتي في (محقق) في الصلاة عليه^٣ . أنْ^٤
بعضها^٥ . أوردة كثر اختلاف الروايات فيها ، قد على عدم التحد بلطف
(محقق) فيها^٦

لا يَقُ . قِيَّاسُهُ^٧ . أنْ لِعَط الصلاة عليه لا يَنْهَى ، لأنْ يقول : إنما نَعْنِي
لما فيها من الخصوصية التي لا نُوَحِّدُ في مرادفها ، ومن ثمَّ خَصَّصَ بِأَلْيَاءِ
صَلَّى الله عليهم وسلم .

وقَصَبَةُ كلام : الأنوار . أنه يُزَاعَى هـا لشديد ، وعدم الإبداء .

(أوردة إسقاط : المراكب : وما بينها في بعض الروايات ، وما بين من : إسقاط
المراكب : مسلم : ثبوت الإسقاط في روايه : صحيحين . وأب : انصبوه .
والصواب : هم يرد إسقاطها في شيء من الشهادات التي ذكرها ، رخص إبراهيم بعدم
ورود أحدهما)

(١) قوله : (لا يجوز إبدال لعط من هذا الأقل) قال الشارح في بعض كنه : وذكر أنوار من
الشهيد لا بد منه ، وإنما لم يجب من الأدان (وأشهد) لأنه طلب في إيراد كل كنه عن
وإنك باب ترك العظم ، وقد هذا في الإقائه لا يؤثر إلحاقاً لها بأصلها ، قوله : (وكذا في
سلام تحل) أي : لا يجوز إبدال لعط من أقل ولو مراده : كردي

(٢) قوله : (ويفرق سهما) أي : بين أقل الشهد وأقل سلام تحس كردي

(٣) في (ص: ١٤٠) .

(٤) وقوله : (بأن) متعلق بـ (يفرق) ، كردي

(٥) أي : الصلاة عليه . هامش (خ) .

(٦) أي : في الصلاة عليه . هامش (خ) .

(٧) وخبر (يانه) يرجع إلى (اختلاف) . كردي . رقق الشرواني (٢ : ٨٣) (قوله

أقسه : أي : عدم تعين لعط : محمد) .

وعنه ما مر في (مدحه) (١)

بعم : نبي في لسان الهمز ، والتشديد ، نسخ كل منهما ، لأنهما
مرا ، لأن فيه إسقاط حرف ، بحذف نون (سلام) بأنه محذوف بحذف
فتحة نون

ويؤخذ بما نقرر في التشديد ، أنه لو أظهر النون المدغم في الهمزة
لأن (أبطل) شركه شدة مه ، نظير ما مر في (الرحمن) بظهور (ال)
وغم عدم إبطان لأنه لغير لا يغير المعنى . . مصوغ : لأن محل ذلك
يكن به ترك حرف ، والشدة مستزاة الحرف : كما صرحوا به .
بعم : لا تعد عذر الجاهل بذلك (٢) : لمزيد حقايقه .

ورفع لاس كس (٣) . أن فتحه لام رسول الله صلى الله عليه وسلم مر ع
منعني حرام مطل ، ومن جاهل . حرام (٤) غير مطل إن لم يكن التبعة .
ولا أبطل أسهل

(١) نون (وصية كلام الأوزار) هذا وشرط رعاية الحروف ، والتشديدات ، والأعراب
محل ، والمؤلف ، والألفاظ المخصوصة ، وإسراع النفس كالماتحة كودي روي
أمر (٩٥/١) (وشرط التشديد ، وعابه الكلمات الحروف) إلح
في الإبطال لذلك حرف أو شدة عامن (ح)

(٢) نون (الاس كس) محمد بن سعيد بن علي بن محمد بن كس - يمنع الكاف وكسر النون
المستد ، ثم نون - ابن علي الطبري القريشي العدوي ، ولد سنة (٢٧٢هـ) ، ومات
(٩٤٣هـ) بأسرة بصرى : (١٥٨/١) .

(٣) قوله : (من جاهل حرام) في التحريم مع الجهل بقدر (سم ٨٤/٢) عاوه العرو
(١١٩/١) (عول من كس) ومن جاهل حرام ، عجب ، اللهم إلا أن يدرس في جاهل

(٤) منعني حرام المطل ، إذ مدد من الفروع الدقيقة التي لا ينهي فيها العذر إلا
وغيره (إن لم يمكنه العلم) ينصبي الحرمة على جاهل إن لم يمكنه العلم ، وهو واجب
وعس انقرب بها جهل بلزوم التردد وبأنه باليد ، أو بدلائل وبأنهم : محل ماثل (بصرى
(١٥٨/١)

وَقِيلَ يُخَذِّفُ (وَبَرَكَاتُهُ) وَ (الصَّالِحِينَ) ، وَيَقُولُ (وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ) قُلْتُ : «لَا ضَيْحَ» (وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ) ، وَثَبَّ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» .
رَبُّهُ أَغْنَى

وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَعْيِيرٌ لِمَنْسُوبٍ ، وَلَا حَرَمٌ وَبِهِ مَعَ اِجْمَاعٍ رَتَبَتْهُ صَلَاةً عَنِ الطَّلَاوِ
مَعَهُ ، إِنْ تَوَيَّ اِعَالَمُ الْوَصْفَةِ^(١) ، وَلَمْ يُضْمَرْ حَرَامٌ ، أَنْفَلُ : عَسَادُ اِجْمَاعٍ جَبَلِي

(وَقِيلَ يُخَذِّفُ «وَبَرَكَاتُهُ») لِإِعْثَاءِ «السَّلَامِ» عَنْهُ

(و) قِيلَ يُخَذِّفُ («الضَّالِّينَ») لِإِعْثَاءِ إِضَافَةِ الْعِبَادَةِ إِلَى اللَّهِ عَنْهُ ، وَيُرَدُّ صَفَةُ الْحَبَرَةِ^(٢) ، مَعَ أَنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ إِطَابٍ ، فَلَا يُنْظَرُ بَدَلُكَ^(٣) .
(وَيَقُولُ) «١» جَوَادًا («وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ») قُلْتُ : (الْأَصَحُّ) أَنَّهُ لَا يَخُورُ لَهُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ^(٤) ، وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ لَفْظِ (أَشْهَدُ) بِمَعْنَى («وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ») وَثَبَّ (ذَلِكَ)^(٥) (فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»^(٦)) وَثَبَّ اِعْلَمُ (لَكِنْ بِلَفْظِ «وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ») اِلْمَرَادُ^(٧) . بِسَقَاطِ لَفْظَةِ «أَشْهَدُ»

- (١) قَوْلُهُ (الْوَصْفَةُ) أَيِ : كَرَمُهُ وَصِفَاةُ اِلْمُحَمَّدِ لَا حَرَمٌ كَرَمِي
- (٢) وَهُوَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ مَسْرُودٍ وَصَحِيحُ لَيْسَ عَنْهُمَا اِلْمَارُ تَحْرِيجُهُمَا أَمَّا
- (٣) أَيِ اِلْقَوْلُهُ (لِإِعْثَاءِ «السَّلَامِ» عَنْهُ) . هَاشِمِي (ح)
- (٤) أَيِ : وَقِيلَ : يَقُولُ . (مَسْمُومٌ : ٨٥ / ٢) .
- (٥) أَيِ : قَوْلُهُ « (وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ) » .
- (٦) أَيِ اِسْقَاطِ (أَشْهَدُ) رَاجِعٌ «بِهَآئِلَةِ اِلْمَحْتَجِّ» (٥٢٧ /)
- (٧) «صَحِيحُ مُسْلِمٍ (١٠٤)» عَنْ أَبِي مُوسَى اِلْأَشْمَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَفِي سَحْنِهِ اِلَّتِي عِنْدَنَا «وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» . أَوْجَدَهُ ابْنُ اِلْمَلِكِ فِي «اِلْبَدْرِ اِلْمُتَّيَّرِ» (٥٥٩ / ٢) بِلَفْظِ : «وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» وَقَالَ : (وَفِي رَوَايَةِ لَأَبِي دَاوُدَ [٩٧٢] وَبِهِمْ بَيْحُ «مُسْلِمٍ») «وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ» .
- (٨) أَيِ : بِعَائِنَتِي فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» . (مَسْمُومٌ : ٨٥ / ٢)

من لغاظه السابقة بمراديه ؛ كما مر^(١) ، لأن معاني الصبح انه اربعة هـ انحصر ان
نحاس بها ما في معناها لا غير^(٢) ، فلا يُقدَّر (وان محمد رسول الله) على
ثبت ، وهو : « وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ »

وتتردد الطَّرْ في (وأشهد أن محمد رسول الله) ، وفانظر الحسن وغيره

حزوه

ورقع في « الراسي » : أنه صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ كان يقول في شهادته
« وَأَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ »^(٣) ، ورزوه بأن الأصح . خلافة

بهم ؛ بل أَرَادَ تشهد الأَدَابِ صَحَّ ؛ لأنه صَلَّى الله عليه وَسَلَّمَ أَدَّى مَبْرُة في
معه ، فقال ذلك^(٤)

(١) أي في شرح : (أقل الشهد) (ش ٨٥/٢)

(٢) أي . غير ما في معناها . (ش ٨٥/٣)

(٣) شرح الكبير (٤٢٢/١) قال يحافظ في « تلخيص الحبير » (١/٢٢٣) قوله . في
« التعرير » . المنقول أن النبي ﷺ كان يقول في شهادته . « أَشْهَدُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ » . قد كان .
ولا أصل لذلك . بل ألغاه الشهد متواترة عنه ﷺ أنه كان يقول « وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا
رَسُولُ اللَّهِ » ، أو « حَبْلُهُ وَرَسُولُهُ » .

وقال الثوري (ش : ٥٨/٢) بعد نقل كلام الحافظ هذا (ويعلم من كلام ابن حجر هـ
أنه صحح خلاف ما نقله في « الأَدَابِ » من أن رسول الله ﷺ كان يقول « وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا
رَسُولُ اللَّهِ » على ما يأتي ثم

(٤) أخرجه الترمذي (٢١١) عن يعلى بن مرة رضي الله عنه . وقال . حد حديث عريب
قال الحافظ بن حجر في « فتح الباري » (٢٨٠/٢) (ومما كثر السؤال عنه هل يشر
النبي ﷺ لأَدَابٍ بعده ؟ وقد رقع عند السهيلي أن النبي ﷺ كان يقول في شهادته « أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا
رَسُولُ اللَّهِ » . اسماء من يوقعهم وديعة عن أسلافهم . أخرجه الترمذي من طريق عبد الله بن
عمر بن الزماعة يرفعه إلى أبي هريرة هـ ، وليس هو من حديث أبي هريرة هـ ، وإنما هو من حديث
يعلى بن مرة هـ ، وكذا جرم الثوري [الخلاصة : ٨٢٣] بأن النبي ﷺ كان يقول في شهادته « أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا
رَسُولُ اللَّهِ » . ولكن وجدته في « مستند أحمد » (١٧٨٤٧) من نوحه الذي أخرجه
الترمذي . ونقطه . « بأسر بلا لأَدَابٍ » . فرب أن في رواية الترمذي اختصاراً ، وأن معنى
قوله « أَدَابٍ » أمر بلا لأَدَابٍ به ؛ كما يقال أعطى بحديثه نظام الملاهي ألباً ، وإنما بأسر =

والزيادة إلى (حميدٌ حميدٌ) . منه في الأخير ،

ويفارق ما يأتي في الخطبة^(١) . بأن الصلاة يُحافظ لها كثرة ، فحسب من أتى

بهم .

ولا يخبره ، (عيه)^(٢) من ولا ثم .

(ولزيادة) على ذلك (إس) قوله (حميدٌ) أي . حميدٌ لأهل حقه
يشتم عليهم ، أو محمداً بأقوالهم وأعمالهم (حميدٌ) أي . حميدٌ ، وهو
الكامل شراً وكرماً (منه بي) في الشهد (الأخير) ولو للإمام ؛ للأمر به في
الأحاديث الصحيحة^(٣)

فشوب : « اَللّهُمَّ ؛ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ أَيُّهَا الْأُمِّيُّ ، وَعَلَى آلِ
مُحَمَّدٍ ، وَأَرْوَاحِهِ وَذُرِّيَّتِهِ ؛ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي
الْعَالَمِينَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ تَجِدُّ ، وَبَارِكٌ عَلَى مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، وَأَرْوَاحِهِ
وَذُرِّيَّتِهِ ؛ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ
مَجِيدٌ » .

وهي روايات زيادات أخر يتعلّق بهم الانفاط ، وما فاته العلماء
في هذا الشئ ، وأنه لا دلالة فيه برّجوع على أصلية إبراهيم على من صلى الله
عليهما وسلّم في « الدرر » السابق آنفاً^(٤) .

(١) من أنه يخبر به : الماضي ، أو الحاضر ، أو المذهب ، أو السير ، أو التدبير .
(ش : ٨٦/٢) .

(٢) قوله (ولا يخبره ، عيه) أي . لا يخبره بقل (عيه) كرومي قال ابن قسّم
(٨٦/٢) : « أي . كان يقول : اللهم ؛ صل عليه »

(٣) منها ما أخرجه البخاري (٣٣٧٠ ، ٣٣٥٨) . ومعه (١٠٠) عن كعب بن عُثرة رضي الله
عنه .

(٤) قوله (ساس آنفاً) في شرح قوله (عرض في الشهد الأخير) كرومي . وراجع « الدرر
المصنوع » (ص : ٨٤)

وَكَذَا الدُّعَاءُ بَعْدَهُ . . .

وباربع الأخرى في رب هذا الإمام غير من مرة^(١) ؛ لطلوعه ، ثم بحث مدعى ،
خرج ، وقت الجمعة ، ونظر في غيرها

وَالْأَوَّلُ - كما عظم منّا فذكره في الحديث^(٢) : أنه متى شرع فيها^(٣) ولد بها
وبسببها حرّ الزّين بدت وإن خرج الوقت ، وإلا لم ينز

(وكذا الدعاء بعده) أي : بعدما ذكر ، كلّ سنة ولو للإمام^(٤) ؛ للأمر به في
الحديث الصحيح^(٥) ، من يكره تركه ؛ للحلاف في وجوب بعضه الآخر^(٦)

وما تشهد الأول فيكرهه ؛ لبائنه على التحفيف ، إلا إن مره فإن
يدعه فيدعو حينئذ ؛ كما مر^(٧)

ويحتمل به كلّ تشهد غير محسوب للمأموم ، بل هذا^(٨) داخل في الأول ؛ لأن
المراد به^(٩) هذا الأسير ؛ بطريق ما مرّ في لآجر^(١٠) .

وقضية المني وغيره ، أنه لا فرق بين الدعاء الأخرى والديني ، و
جميع أنه لا زل سنة ، ولثاني صاح^(١١) ؛ أي ولو بسحب الزّين أنه صعب
كذا ، خلاف نصّ منعه

(١) قوله (غير من مرة) في دعاء افتتاح كردي

(٢) قوله (مدعى في بعد) أي من شرع في صلاة في الوقت ومثما كردي

(٣) قوله (مدعى فيها) أي في غير الجمعة كردي

(٤) في نوع المستحوي ، (ش : ٨٧/٢)

(٥) منها حديث من سمع رسول الله ع ، وفي آخره : ثُمَّ يَتَخَيَّرُ مِنَ الدُّعَاءِ أَنْفَعَهُ إِلَيْهِ
فيديو ، أخرجه البخاري (٨٣٥) ، ومسلم (٤٠٢) ، واسقط بلخاري

(٦) في (ص : ١٤٣) .

(٧) قوله (كما مر) في النوع الأول قبل الركن الخامس كردي

(٨) أي تشهد غير محسوب ، هامش (خ)

(٩) أي : بالأول . هامش (خ)

(١٠) قوله (بطريق ما مر) أي هو شرح قوله : (فخرج في التشهد الأخير) كردي

(١١) ربيع المصنف المصاحف في حلال الأشياخ مسألة (٢٤٠)

وَمِنْ ثَوْرَةِ أَفْضَلٍ ، وَمِنْهُ : اَللّٰهُمَّ : اَعْمِرْ لِيْ مَا دُمْتُ وَمَا اُثْرْتُ (بنى
تحرره

أَنَا الدَّعَاءُ بِمَحْرَمٍ . فَيُبْطَلُ لَهَا .

(وَمِنْ ثَوْرَةِ) أَيِ الْمَعْمُورِ مِنْ عَمَلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (أَفْضَلٌ مِنْ
عَبْدِهِ ، لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَحْمُودُ بِأَمَلٍ كُلِّ مَحَلٍّ ^(١١) ، بِحَلَالٍ
عَبْدِهِ

(وَمِنْهُ : اَللّٰهُمَّ : اَعْمِرْ لِيْ مَا دُمْتُ وَمَا اُثْرْتُ) لَا سِتْحَانَةَ بِهِ ، لِأَنَّهُ
صَلَّى عَلَى الْوُقُوعِ أَنْ يُعْمَرَ إِذَا وَقَعَ ، وَإِنَّمَا الْمُسْتَحِيلُ طَلَبُ الْمُعْمَرَةِ إِلَّا لِمَا مَنَعَ
(إِبْنِ آخِرِهِ) وَهُوَ : وَمَا أَسْرَزْتُ وَمَا أَفْضَلْتُ ، وَمَا أَسْرَعْتُ ، وَمَا أَنْتَ أَغْنَمُ
بِهِ سَيِّ ، أَنْتَ الْغَنَمُ وَأَنْتَ الْغَوْخَرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١٢)

وَرَوَى أَيْضاً : إِذَا قَرَعَ أَحَدُكُمْ مِنَ الشَّهِيدِ الْآخِرِ فَلْيَتَفَوَّذْ مِنْ أَرْبَعٍ مِنْ
عَذَابٍ جَهَنَّمَ ، وَمِنْ عَذَابٍ لَقِيَرٍ ، وَمِنْ بَيْتَةِ الْمَخَاذِمَاتِ ، وَمِنْ نَفْسِ الْفَسِيحِ -
أَيِ بِالْحَاءِ ، لِأَنَّهُ يَنْسَحُ الْأَرْضَ كُلَّهَا إِلَّا مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ ، وَالدَّيْرَ ، لِأَنَّهُ مَسْجُودٌ
عَبْدِي - (لِيَدْخُلَ) ^(١٣) أَيِ الْكَذَابِ

وَأَوْجَبَ هَذَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ

وَيُؤَدِّتُ التَّحْمِيمُ فِي الدَّعَاءِ : لِحَبْرِ الْمَسْمُورِيِّ : مَا مِنْ دُعَاءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ
بَيْنِ قَوْلِ الْعَبْدِ : اَللّٰهُمَّ : اَعْمِرْ لَأَقْدِمَ مُحَمَّدٍ مَغْفِرَةً عَامَةً ^(١٤)

(١١) وَفِي بَعْضِ النُّسخ : (الْمَحْمُودُ بِأَمَلٍ كُلِّ مَحَلٍّ)

(١٢) صحيح مسلم (٧٧١) عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(١٣) صحيح مسلم (٥٨٨) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(١٤) خَرَجَهُ تَحْفِيفٌ فِي « تَارِيخِ بَعْدَادٍ » (٦٥٥ / ٦) ، وَأُورِدَ الدِّيلَمِيُّ فِي « الْعَرُودِ مِنْ مَّأَنُورِ

الْبَطَابِ » (٦١٤٦) ، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي « الْكَامِلِ » عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي تَرْجُمِهِ

عَمْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ (١١٤٥) ، وَفِي « بَعْثِ عَمِّهِ بِالْمَكَاغِيرِ » ثُمَّ

ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ وَرَوَاهُ السَّيُوطِيُّ لِلْحَدِيثِ بِإِسْنَادٍ ، وَرَاجِعٌ بَرَاءً ، وَفِيهِ التَّحْمِيمُ

(٦٢٠ / ٥) ، وَفِي الْمَدَارِيِّ (٣٦١ / ٥)

وَأَمَّا لَا يَرِيدُ عَلَى قَدَرِ الْفَسَادِ وَالصَّلَاةِ عَلَى الشَّيْءِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وَمِنْ رَدِّهِ إِنْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ اللَّهُمَّ ، اغْفِرْ لِي
وَرَجُلًا يُوَعِّثُ لَأَسْتَجِبَ لَكَ (١١)

وَمِنْ أُخْرَى أَنَّهُ صَرَّحَ بِمَكْرُوهٍ هَذَا اعْتَمَرَ لِي وَارْحَمَنِي ، بِمَنْ لَمْ
يَعْنَمْ هِيَ دُعَاؤُكَ ، فَإِنَّ تَبَيَّنَ الدُّعَاءُ الْحَاصِرُ وَالْعَامُّ كَمَا فِي السَّجْدِ
وَالْأَرْضِ (١٢)

وَمِنْ دَلِيلٍ رَدُّ عَلَى مَنْ مَنَعَ الدُّعَاءَ بِالْمَعْمُورَةِ لِمُسْلِمٍ ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ
هَذِهِ حُدُودُ دُخُولِ بَعْضِ النَّاسِ لِمَسْجِدِهَا ؛ بَلْ يُغْنِي أَهْرَافُ الْمُسْلِمِينَ عَنْهَا عَيْبُهَا
بِأَنْ يَرَى مَعْرُوفًا هَذَا أَيْضًا (١٣) أَسْمَعُ ، بَلْ رَتَمَ يَكُونُ كَثِيرًا ؛ بِحَدَّثِهِ مَا عَمِدَ
فَصَحَّ حَرَرُهُ أَنَّهُ لَا تَذَمُّ دُخُولِ جَمْعٍ مِنْهُمْ نَارَ

(وَمَنْ لَا يَرِيدُ) لِإِمَامٍ فِي الدُّعَاءِ (عَلَى قَدَرٍ) أَتَى (الشَّهَدَ) وَاقِفًا
(بِصَلَاةٍ عَلَى الشَّيْءِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بَلِ الْأَمْلُ أَنْ يَنْقُصَ عَنْ قَوْلِ كَذَا
مِنْ «الرَّوْحَةِ» وَغَيْرِهَا ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ لَهَا (١٤) ، فَإِنْ سَاوَاهُمَا . كَرِهَ (١٥)

أَمَّا الْحَاسِمُ فَهُوَ تَمَنُّعُ الْإِمَامِ ، وَأَمَّا الْمَنْصَرَفُ . فَقَضِيَّةُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ أَنْ
يَكُونُ (١٦) ، لَكِنْ أَطَالَ الْمُنَافِرُونَ فِي أَنَّ الْمَذْهَبَ أَنَّهُ يُطِيلُ مَا شَاءَ مَا لَمْ يَحْجِ

(١) لم يفتقر إليه

(٢) أخرجه أبو داود في «مراسله» (٨٠) ، والبيهقي في «الكبير» (٥٤١٧) عن عمرو بن
سعيد رحمه الله تعالى

(٣) أي من منعه المستعصي ومن ذكره بعد (٢٨/٢)

(٤) ما وجدته في «المهم» وأخره لجميع المسلمين جميع دولهم راجع «السرواني» (٢٨/٢)

(٥) روضة الطالبين (١/١٧٦)

(٦) قوله (ما سواها) كرهه (ما مني) شرح الزوايحي ، فإن زاد لم يصح ، ولكن يكره
بإلزامه بطريقه من غير ما سواها من كرهه راجع «الشرح الكبير» (٢٤٦)

(٧) الشرح الكبير (١/٣٨٨) ، ورواه الطائفة (٣٧١/١)

« من عجز عنهما » ترجم ، وترجم الأئمة « لا » « لا » « لا » « لا » « لا »
في الأصح

ودعه في سبيل « ، ومنه » إمام من مر (٢) .

وظاهر أن محل الخلاف فمن لم يسأل له استلزامه داخل

(ومن عجز عنهما) أي الشبهة والصلاة (ترجم) « من عجز » « لا »
وسأل في المدحوب : « لظاهر في التحريم » (٣) .

(وترجم للدعاء) المأثور عنه صلى الله عليه وسلم في محل من الصلاة

(والذكر المدحوب) أي « مأثور كذلك » (العاجز) عن الشيء يعني به «
كما ترجم عن الواجب » لإحالة الفصيحة

وتبدد النظر في عاجز قصر بالتعلم (٤) هل يترجم عن المدحوب المأثور
وظاهر كلامهم هنا ، أنه لا فرق ، وفيه ما به

(لا) العاجز عن غير المأثور منهما (٥) ، فلا يجوز له أن يخرج عن حد
وترجم عنه جرمًا : « فتأمل به صلاته

ولا (القادر) على مأثورهما : « فلا يجوز له الترجمة عيه » وتضمن به
صلاته (في الأصح) إذا حاجه إليها حينئذ .

فرح : « ظن مصلي فرض أنه لم يقرأ » لم يقرأ على المفسر
وقارن ما مر في وضوء الاحتياط (٦) ، بأن الذي هنا ثبت أنه على نفس
بجلائها ثم .

(١) النظر : الأم (٢٧٥ / ٢)

(٢) نون (إمام من مر) أي في دعاء الاستعاذ كروي

(٣) في (ص : ٢١ - ٢٢)

(٤) وفي (١) و (ب) و (ح) : « قصر من التعلم » .

(٥) من الدعاء والذكر ، هاتين (ح) .

(٦) في (١ / ١٢٦)

(مستمع)

(مستمع)

في ما ذكره من عدم تعرض محصر إني يشهد الأول بحسنه (مستمع)
 في قوله (مستمع) ، الصحيح : صابط ما يبدى به العرضية الشيء
 بسوء به أنفسهم ، ثم يأتي بشيء من ثلث أبعده سوى به الفعل ، ويصدق
 العرضية عليه (٢٧) ، لأن (٢٨) معنى ذلك استمول ، أن يكون ذلك الفعل وسوء
 تعرض في معنى مطلق الصلاة ، بخلاف سجود الصلاة والسجود كما يأتي
 (الثاني عشر : السلام) لتخير التخييل وتخييلها استلزم (٢٩)

ويجب يداخه بين «سواء» مبين ، عديكم (حالة القعود ، أو يذنه ، صدره ، عيب
 والمعنى فيه : أنه كان مشغولاً عن الناس ، ثم أقبل عليهم ، كعائب حمير
 ، رانده (سلام عليكم) لأنه الثالث عنه صلى الله عليه وسلم (٣٠) ، وإن
 عيب ، أو السلام عليكم ، أو - سلامي عليكم ، متعند عالماً بصلب
 و عليهم (٣١) ، فلا : لأنه دعاء (٣٢) ، ومقر (٣٣) أجزاء عديكم سلام مع
 كراهة

- (١) أي عدم تكثير الظن المذكور ، (ش : ٨٩/٢) .
- (٢) قوله : (وهناك) أي : يلاحظ ذلك الإتيان بقائه العرض ، بأن كان العرض يدور عليه غير
 الإتيان بالعرض - محمدي .
- (٣) وقوله (لأن) متعلق بما لا يأتي ، محمدي .
- (٤) في (ص : ١٥٥-١٥٦) .
- (٥) قوله (لأنه السبب) وهو الذي سبق في (التكبير) - محمدي (ص : ١٧) .
- (٦) فخره سبالي (١١٨٥) عن حابر من سمعوه رضي الله عنه
- (٧) في (وإن قال سلام عليهم ، أو ، عليه ، أو ، عليهم ، أو ، عليهم ، ولا يظن صلاحه
 لكنه لا يجرى - مضي ونهاية آخر : ٩٠/٢) .
- (٨) يعني أن معك ما سمع به نفسك (رميدي : ٥٣١/)
- (٩) وقوله (مستمع) هو أيضاً في التكبير - محمدي . (ص : ٢٦)

و (أصح : جواز : (سلام عليكم) .

قلت : (الأصح المنصوص : لا يثبته ، والله أعلم ، وأنه لا يثبت فيه الحرج

وتشترط المرافقة بين (السلام) و (عليكم) ، إلا بد أو ينقص به .
نعم : بغير ما مر من تكبير محرم^(١)

(والأصح حوار سلام عليكم) كما يخبر في التشهد ، وعينه : حسن
مقام (ال) .

(قلت : (الأصح المنصوص لا يحرثه) بل تنقل به صلاته أي بغير
ويغني ، والله أعلم) لأنه لم ينقل ، بحال سلام لتشهد ، والتحويل لا يشوبه منه .
(ال) في التعريف والعصوم وغيرهما

وواجب : مرة واحدة ولو وقع عدم الالتفات^(٢) ، فقد صح أنه صلى الله عليه
وسلم كان يسلم مرة واحدة تلقاء وجهه^(٣)

ونتيجة : حوار (السلم - بكسر ميمه ، ويفتح ثين - عليكم) لا يوثق به
السلام ؛ لأنه يأتي بمعناه ، وبه فارق ما مر من (سلامي)^(٤)

(و) (الأصح : (أنه لا يثبت به الخروج) من الصلاة ؛ كما أثر بعد ذلك ،
ولأن الية تيق بالفعل دون الترك ؛ فيندفع قياس المماثل ، وعينه^(٥) يثبت
قرن بأول السلام ، كما يثبت على الأول ؛ خروجاً من الخلاف ، فإن قدم

(١) في (ص : ٢١-٢٢) .

(٢) في (ص : الروضة) ، (١/ ٢٧٣) (رد المحتار يسلم واحدة جعلها تلقاء وجهه) ، وفي (١)

(و) (مع عدم الالتفات) .

(٣) أخرجه الترمذي (٢٩٦) ، وابن ماجه (٩١٩) ، وأبو داود مطولاً (١٣١٦) عن عائشة

رضي الله عنها

(٤) في (ص : ١٤٦)

(٥) أي : على مقابله (ص : ٩١/٢)

7 + +

(١) إلى الأخرى عن أوله على الضعيف

يقول يستثنى على الأصح . مائة واحدة تحت مائة . ومما
 روي عن أبي عبد الله عليه السلام : لا يجوز له الفحص إلا سنة إية قبل عدله .
 سنة : فوجب قصده بتحقيق ، قاله الإمام (١) انتهى .
 وفيه نظر ، ومما يذهب إليه أنه لا يجوز له الفحص إلا سنة إية قبل عدله .
 رجحنا بعض هذه المذكورة ؛ لأن سنة للفحص منصفة لسلامة الذي أراد .
 مخرج سنة : حوى

وَمَعْلُ شَأْنُ الْإِمَامِ هَذِهِ مَبِيتَةٌ عَلَى أَنَّهُ لَا تَحِثُّ بِهِ لِقَاصٍ مِنْ فَعْلِهِ

(وأكمه السلام) وَيُسَرُّ أَلَّا يَحُدَّ لِقَظُهُ ، لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ فِيهِ ^(٣) (عَلَيْكَ رَحْمَةُ اللَّهِ الْعَاقِلُ ، دُونَ (وَبَرَكَاتِهِ) ، لِأَنَّ الْجَارِدَ ^(٤) ، وَغَيْرَ ذَلِكَ فِيهِ ^(٥) أَحَادِيثٌ صَحِيحَةٌ ^(٦) .

(١) أي - على الأصح ومقابلته . هامشي (خ)

(٦) نهاية المطاف (٢٥٦/١) ، وراجع الشرائع (٩١/٢) .

(٣) أحججه أحمد (١١٠٣١) ، وأبو دارد (١٠١٤) موقوفاً عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « حذفت السلام سنة » ، والترمذي (٢٩٧) موقوفاً عليه ، وأورد البوري في الخلاصة ، [١١٧١] في قسم صحيح ، وقال الدارقطني في « الفن » (العرب) : « وهو من رواية لؤي بن عبد الرحمن ، وهو ضعيف ، يختلف فيه » ، راجع تخريجه في

(1) مع «المهر النضج» في حلق الأضياع «مألة (٢٢)» .

(۶) غیر عیلتی نقل : (ویرگانه) (شماره ۹۲، ۲)

بما في جده ، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، أخرجه ابن حبان (١٩٩٣) ، وأخرجه
في « مناجاة الأبرار » (١٦٤/٢) بعد ذكر طرق هذا الحديث : (بهذه عدة طرق ثبت بها
« وسركاته » ، بخلاف ما يؤمنه كلام الشيخ أمها رواية لمرة) .

مرتين بيميناً وشمالاً ، فجلساً في الأولى حتى تروى حذاء الأيمن ، وفي الثانية الأيسر ،
داوياً للسلام على من عن يمينه ويساره من ملائكة ونس وحسن . ويتوي الإمام

(مرتين بيميناً) مرة (وشمالاً) مرة

ويُسْرُ المصلّ بيمينها (منشأً في) المرة (لأولى حتى تروى حذاء الأيمن) لا
حذاء (وفي) المرة (لثانية) حتى تروى حذاء (الأيسر) لا حذاء ، للحدث
الصحيح بذلك^(١)

وتحرّم الثالثة^(٢) إن وُجد معها أو قلّها مطلقاً^(٣) ، كحديث ، وشك في مدة
مسح ، وثبّة قامّة ، ووجود عار لستره^(٤) ، وحروج وقتها جميعاً

ويُسْرُ ابتدائه في كل مستقلاً ، وإنه يؤدّه مع تمام الثنات (داوياً) المصلّي اماماً
أو ماموماً أو منفرداً (السلام على من) التفت إليه مثنّ (عن يمينه) تسليمة
الأولى (و) عن (يساره) بالتسليمة الثانية (من ملائكة ، و) مؤمنين (يس
وحسن) للحديث الحسن بذلك^(٥) .

قال الإسوي : ولا شك في مدب السلام على المحادي أيضاً ، فتره على
من خلفه وأمامه بأيّهما شاء ، والأولى أزلى^(٦)

(ويتوي الإمام) واماموماً : كما عظم مما تقرّر^(٧) ، واحتجّ به^(٨) ، كثيراً بعض

(١) عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال : كنت أرى رسول الله ﷺ يميناً على يمينه ، ومن
يساره ، حتى أروي بيمينه خطّه . أخرجه مسلم (٥٨٢) .

(٢) أي : مع صحة الصلاة ، كما هو ظاهر جلي . انظر ٩٢/٢ ، ٩٣

(٣) أنول : وجه التحريم في هذه المسائل : أنه صار إلى حاد لا يقبل هذه الصلاة المحصورة ، ولا
تقبل توليعها . (سم : ٩٢/٢ - ٩٣)

(٤) إن أريد أنه تحرّم الثانية مع العربي . فواضح ، أو مطلقاً . فيه نظر . (سم : ٩٢/٢)

(٥) أخرجه الترمذي (٦٠٤) ، والبيهقي (٨٧١) ، وابن ماجه (١١٦٦) عن علي رضي الله عنه

(٦) المساهات (١١٩/٣ - ١٢٠)

(٧) أي : في قوله : (إمماً أو ماموماً . . .) . فاعلم (غ) .

(٨) أي : لذكر (الإمام) . فاعلم (ح) .

السَّلَامَ عَلَى الْمُتَعَبِّدِينَ ، وَهُمْ الرُّدُّ عَلَيْهِ

عن الحَقَّيْنِ (السَّلَام) أَي : ائْتَدَاهُ (عَلَى الْمُتَعَبِّدِينَ ، فَيُؤَيِّدُهُ كُلُّ)^(١١) عَلَى مَنْ عَمِلَ بِهِ^(١٢) أَرَادَنِي ، وَحَسَّ مِنْ عَنِ سَارِهِ شَاةً ، وَغُلَى مِنْ حَلَقِهِ^(١٣) أَيْ أَرَادَنِي مِنْ سَائِرِهِ بِأَنْهَذَا ، وَالأُولَى أَفْصَلُ

، وَهِيَ (أَيِ) الْمُتَعَبِّدُونَ يُنْشِئُ بِهِمْ أَنْ يَتَوَوَّأَ (الرُّدُّ) عَلَى بَعْضِهِمْ مِنْ مَنْ عَمِلَ عَلَيْهِمْ ، وَاعْبَهُ (أَيِ) الْإِمَامُ ، لِمَنْ عَلَى يَمِينِ الْمُسْلِمِ يُؤَيِّدُهُ عَلَيْهِ بِأَشْيَةٍ ، وَمِنْ عَمَلِهِ سَارَهُ يُؤَيِّدُهُ بِالأُولَى ، وَمِنْ خِطْفِهِ وَأَمَامِهِ بِأَنْهَذَا شَاءَ ، وَالأُولَى أَفْصَلُ ، حَرَّ أَيْ دَارِدٌ وَعَبِيرُهُ بِذَلِكَ^(١٤) .

وَالْمُتَعَبِّدِينَ مَا ذَكَرَ^(١٥) فَيَنْشِئُ عَلَى يَسَارِهِ ، بَأَنَّ الْإِمَامَ إِنَّمَا يُؤَيِّدُهُ عَلَيْهِ بِالثَّانِيَةِ ، فَكَفَتْ رُفْدُ قَبْلِ السَّلَامِ عَلَيْهِ

وَرُفْدُ بَأَنَّ ذَاكَ مَسِيٍّ عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الأُولَى لِلْعَامَمِ : أَوْ يُؤَخَّرُ نَسْبَتُهُ إِلَى رَأْسِ تَلْبِيسِي الْإِمَامِ

وَاحْتِجَاجُ السَّلَامِ سِيَّ^(١٦) ، بَأَنَّهُ لَا مَعْنَى لَهَا ، فَإِنْ لَحِظْتَ كَوْنَهَا فِي انْصَرَفَ إِلَيْهِمْ ، فَأَيُّ مَعْنَى لَهَا وَانْصَرِيحْ لَا يَخْتِجُاجُ لَهَا ؛ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَخْتِجِجْ بِهَا لِمَنْ جَارَحَ الصَّلَاةَ فِي آدَاءِ السَّجْدَةِ .

- (١١) أَيِ : مِنَ الْإِمَامِ وَالْعَامَمِ ، (ش . ٩٣ / ٢) .
- (١٢) وَمِنْ (مِ) ، (يَتَوَوَّأُ كُلُّ عَلَى مَنْ عَلَى يَمِينِهِ)
- (١٣) أَيِ : مِنَ الْإِمَامِ وَالْعَامَمِ ، مِمَّ ، (ش . ٩٣ / ٢)
- (١٤) قَالَ السَّيِّدُ فِي التَّخْلِيسِ (١٦٤٧ / ١ - ١٦٤٨) . (حَدِيثٌ مَسْرُوعٌ فِي جَدِيدِ أَمْرِنَا رَمَوْهُ ، اللَّهُ ، أَنْ يَسْلَمَ عَلَى نَفْسِهِ ، وَأَنْ يَتَوَوَّأَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، أَبُو دَاوُدَ [١٠٠٦] ، وَالحَاكِمُ [٢٧٠ / ١] . سَطَّ أَنْ يَرُدَّ عَلَى الْإِمَامِ ، وَأَنْ تَحَلَّطَ ، وَأَنْ يَسْلَمَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ) .
- (١٥) أَيِ : كَوْنِ الدَّيْنِ عَنِ يَسَارِ الْإِمَامِ بِرُفْدِ الرُّفْدِ عَلَيْهِ بِالأُولَى ، مَهَيَّةً (ش . ١٤ / ٢)
- (١٦) هُوَلَهُ (وَاحِدٌ السَّلَامُ لَهُ) عَطَفَ عَلَى (مَا ذَكَرَ) أَيِ : وَاسْتَشْكَلَ أَيْضًا احْتِجَاجُ السَّلَامِ لِلْعَمَمِ بِإِيَّاهُ كَرْدِي

لثالث عشر ترتيب الأركان كما ذكرنا

ويُخاتَمُ^(١) بأنَّ المصنّفَ حارّجها لم يُوجد لسلامه حارّجاً عن توضيحه ، ولم يَخْتِجْ به ، وأما قولها^(٢) فكونه واحداً في الحرج منها حارّجاً عن غيره للمصنّفِ بالنسبة للسنة ، ويخبر لها بهذا الصارف وإن كان مبدعاً ، [ذو] عند الصارف يُشترط فيه التقصّد

وأُحِثَّتْ ثابته بالأولى في ذلك ؛ لأنَّ تعنيها بما^(٣) حارّجاً عن سبب

ولو كان عن بعينه أو بمساره غير مصنّفٍ لم يُلزمه الرد ، لا بصرفه للشغل دون التأمين^(٤) المقصود من السلام الواجب رده ، ولأنَّ المصنّفَ غير متأخّر لمعطاب ، ومن ثمَّ لو صلّم عليه لم يُلزمه الرد ، بل ينشأ^(٥) ؛ كما يأتي^(٦) ، رقبته بذنه هنا أيضاً^(٧) .

(لثالث عشر ترتيب الأركان) إجماعاً ، لكن لا مصفاً ، بل (كما ذكرنا)

(١) وقوله (ويخاتَمُ) راجع إلى الثاني ؛ لأنَّ الأول ادّعى بقوله (ورد) محمدي

(٢) أي : ولنا السلام في الصلاة . (ش : ٩٤ / ٢) .

(٣) أي : الصريح . (ش : ٩٤ / ٢) .

(٤) أي : من الإيجاب للية بالنسبة للسنة (ش : ٩٤ / ٢)

(٥) قوله (لأنَّ تعنيها بها) أي : من الثانية للصلاة وإن سمى تكلي واجبة ، ويندفع بذلك ما كتب بعضهم من عدم جوده (لأنَّ تعنيها) كما في أصل الشارح مكشوفة مضبوطة بهذا الصيغ بخطه ، وهي : حاشية برنادي ، وغيره من الأصول الصحيحة (لأنَّ تعنيها) وهي ظاهرة أو متعبد انتهى ، دون مبادءهم رجوع ضمير (لها) للأولى معاً ، قال لأوس المصنّف لبيد أنه قلّه مستغله كالإلحاق (ش : ٩٤ / ٢) وهي مطبوعة المصيرية (لأنَّ تعنيها بها) .

(٦) قوله (دون التأمين) أي : لا يصرف السلام من المصنّف إلى التأمين أي : جعل السلام عليهما أمناً ، يعني هو المقصود من السلام خارج الصلاة محمدي

(٧) أي : بعد فراغ الصلاة (ع : ٥٣٩ / ١)

(٨) قوله (كما يأتي) أي : في (كتاب السير) ، محمدي

(٩) أي : فإنه أن يندفع ضمير المصنّف أن يرد السلام عن مصنّفٍ مصري ١١١ / ١

في عهدها المنسحب على قرب اليه بالكبير في المسام ، والقراءة (١١) ، الشاهد
والصلاة والسلام بموئده .

ومدة ركن بمعنى الحجر ، وبمعنى الموضع صحيح (١٢) ،
ثم صحيح في الشفيع ، أنه شرط .

ودعوى أن من ما ذكر ترتيباً بعشائر الاستدعاء ، إذ لا نذ من تقدم البعد .

على أنه والكبير والقراءة ، والجلوس على التشهد ، واستحضار الله عز
نكسر ، وهو (١٣) تربيت حسني ونسري لا يُفيد (١٤) ، يفقر (١٥) مما يُعتمد
أن ذلك لتدعيم شرط بخسبان ذلك لا ركن ، على أن في بعض ما ذكره نظراً

يشقّق الربيت لحسان كثير من نسخ ، كالاتحاح ، ثم التعمود ، ونسبة
الآن ، ثم الصلاة فيه ، وكون السورة بعد (العاتحة) ، وكون الدعاء آخر
الصلاة بعد الشهد والصلاة

رمي ، لروضة ، وأصلها ، أن لمواصلة ركن ، وفي الشفيع ،

(١) أي - بالقيام - هاتش (١)

(٢) قوله (معدرك) إلح أي عند تربيت من الأركان بمعنى المعروف صحيح ، أن
المراد بالفرص ما لا بد منه ، والتربيت لا بد منه ، وبمعنى الأجر ، فيه محب ، أي حب
بما هو جود ، وما بعد الترتيب على ما ليس بعجز ، وهو الترتيب ، فبده ليس حراماً من الصلاة
لأنه أحرارها وأحوال ، وهو ليس واحداً منها ، بل هو سبعة بينها ، وأطلق على الترتيب
(الجرار) بعلياً كردي

(٣) أي من أجل الإحسان إلى نفسه على لأول (ش ٩٥/٢)

(٤) وفي (الراجح) (أخ) (س تقديم التليم)

(٥) أي التقديم المذكور (ش ٩٥/٢)

(٦) قوله (لا يفيد) إلح حرقوله (ودعوى) إلح (ش ٩٥/٢)

(٧) قوله (المتر) أي من القيام كردي (ص ٢٨) .

(٨) كأنه يعنيه استحسان اليه على التكبير ، لما تقدم أن ذلك مقالة ضعيفة ، والمتمم . أن الغنية
المذكور مدروس لا غير ، والله اعلم . (بصري ١٦٢/١)

فإن تركه عند أن يسجد ثل ركوعه . نعت صلاة ، وإن سها . مما بعد التبرؤك نحو ، فإن تذكر قبل شروع . مثله . صلاة . . .

شرط ، وهو المشهور^(١)

وهي عدم تطويل اركان التقصير ، أو عدم طول الفصل إذا قدم في غير محله .
أي ، أو عدم طوله أو عدم مصي ركن^(٢) إذا شئت في لينة . ولا يجب الاستئناف .

(فإن تركه) أي الترتيب عمداً (بتقديم ركني قولي - هو الصلاة - أو فعلني)
(فإن سجد قبل ركوعه) مثلاً (بطلت صلاته) إجماعاً ، للإلحاح

أما تقديم التوسيع غير السلام على دعوى كتنهيد على سجود ، أو قولي :
كصلاة على تشهيد أخير . . فلا يُنْطَلُ الصلاة ، لكنه يَنْتَهِي حسيان ما قَدَّمه

(وإن سها) تركه الترتيب (فما) أي به (بعد المبروك نحو) لوقوعه في غير محله .

(فإن تذكر) غير المأموم المبروك (قبل شروع) فعل (مثله) من ركعة أخرى
فعله (سجوداً متذكراً ، ولا^(٣) . نعت صلاة .

والشك كالتذكير ، فلو شك راعياً هل قرأ (الفاتحة) ؟ أو سجداً هل رُكِعَ
أو اغْتَدَلَ ؟ قدم جواباً وجوباً ، ولا ينكبه في الآية^(٤) أن يقوم راعياً ، وكذا في
تذكر كما مر^(٥) . فبإقتضاه كلامه من لا تنصير على فعل المبروك . محله
في غير هذه الصورة

(١) روضة الطالبين (٣٣٢ / ١)

(٢) أي قولي لا فعلني ، معني ، وكان الأولى ، إبدال (أو) بالواو (ش ٩٥ / ٢)

(٣) أي بأن مكث طويلاً ليتذكر نهاية ومعني (ش ٩٦ / ٢)

(٤) أي فيما يروى سجداً هل رُكِعَ ؟ (ش ٩٦ / ٢)

(٥) قوله (كما مر) أي في الركوع . كروى (ص ٨٩ - ٩٠)

۱۹۲
روزنامه "کوشش"، تهران، ۱۳۰۵ هجری شمسی، شماره ۱۴۸۷
صفحه ۱، ستون اول

[illegible]

هذا ، كذا مثل من الصلاة ، وإلا ، كسجدة تلاوة ثم سجدة ، ورى
عنه المتروك ومحمه^(٢) ، وإلا ، أحد باليقين وأتى بالفي
بعد ، من جور أن لتروك الشئ ، أو تكسره استحرم^(٣) بضمت حاء
وهو بشرط طول ولا مصي ركي ؛ لأن هذا يقين ترك المصم لتحويله ، وكر
بعد فري من مجزئ الشك في ذلك^(٤)

وفي سبب الأحوال كتبها ما عدا المصطلح منها يستخذ للشيء .
 نعم : كتاب المنزلة والسلام أتى به ولم يعد طوب النص ولا محو
 مشهور : غريب محله : سلام العائلي به .

التي تشتمل على آخر صلاته ، أو بعد سلامته قبل طول الفصل ، ونحوه غير
معتبر منه ، بل هي طيلة التحول عن القبلة ، وكذا يقال في جميع ما يأتي (رزق
مجدد من الكعبة) الأخيرة سجدها ، وأعاد شهادته (كما مر)^(٦)

(١) هوته (أبو داود) ، الحج ، أبي ، المثل . (ش : ٩٦ / ٢) .
 (٢) في لسانه (إلى حماد المحضف) (سنة تركته) . (ع ش : ٥٢٢ / ١) .
 (٣) هوته (أحمد) عطف على (كان) ، ولا معلة (عطف على (عين المتروك) ، كروي
 (٤) في (ج) المصنوعة المصرية والوهية (أو تكبير الإحرام) .
 (٥) أي في السنة ، وتكتب بالحرم (ش : ٩٧ / ٢) .
 (٦) أي : لو وقع شهده قبل محله بنهايه (ش : ٩٧ / ٢)

أو من غيرها (لرمة ركعة ، وكذا إن شئت فيها

ربنا عليم في قيام ثابته ترك سجدة ؛ وإن كان جلس بعد سجدة ،
وقبل أن يجلس سعة الاستراحة ، ثم تكبته ،

أو من غيرها ، أي الأخيرة (لرمة ركعة) لكن في النقص بسجدة مثلاً
بعدها^(١) ، وإتمام باقيها^(٢) .

(وكذا إن شئت فيها)^(٣) أي في كونها من الأخيرة أو غيرها ، فتجعلها من
غيرها ؛ سترت ركعة ؛ لأنه الأسوأ ، فهو أحوط

(وإن علم في قيام ثابته ترك سجدة) من الأولى مثلاً ، أو شئت فيها نص
، وإن كان جلس بعد سجدة (التي فعلها من الأولى) سجد فوراً من قيام ،
واكتفى بذلك الجلوس وإن طنه للاستراحة

(وقبل أن يجلس سعة الاستراحة) لظنه أنه أتى باستجدتين جميعاً
يكنه السجود عن قيام ، بل لا بُدَّ من جلوسه مطعناً ثم سجوداً ، لقصد
لشئ ، فلم يُسبَّ عن الفرض ، كما لا تقوم سجدة تتلاوه عن سجدة الفرض
ورقوة^(٤) بأن تلك من الصلاة ؛ لشموليتها لطريق الأصل^(٥) لا اتسع ،
فأمرأت عن الفرض ؛ كما يُخبر الشاهد الأخير وإن طنه الأول ، وهذه^(٦)

(١) أي ، بعد النقص ، هامش (أ) .

(٢) وبعبارة أصح المحتاج (١/٣٨٨) : (لأن النقص قد تكثرت بسجدة من الركعة التي
بعدها ، وأتبع باقيها) .

(٣) وفي (أ) (ركذا إن شئت فيهما) ، وقد هي «المساج» المطروح في دار المحتاج .

(٤) أي ، بقياس المذكور (ش ٩٧/٢)

(٥) قوله (ما نكث) أي ، حسمه ، الاستراحة ، من الصلاة ، لشمولها أي ، به صلاة
(لها) أي ، لحسم الاستراحة (طريق الصلاة) لكونها من الأجزاء الأصلية ، كقوله وفي
النسخة العراقية : (لكونها من أجزاء الصلاة) ،

(٦) وقوله : (وهذه) أي : سجدة التلاوة ، كقوله

وروي في نسخة ثم يفتتحها

لنست منها^(١) وهم تشتمها يعني : أي بطريق الأمانة المستقيمة المستقيمة من
بعض أئمتنا ، وروى في نسخة منها بطريق تشتمها لعدة تصديقه منها
في نسخة له يفتتح : كذا في نسخة الصلاة

وروي^(٢) يظهر صلاة قول المعوي : لو سلمت أمانة على أعمدة من
أولئك . ثم شك في الأولى ، أو قال أنه لم يسمها . ثم بحث صلاة من
روي : لا بأس به على اعتقاد أهل : فتشبه لسهو ثم يسم^(٣) انتهى

فوجه عدم حبان الثانية أن يفتتح الصلاة لم تشتمها بطريق الأصالة : أي من
بعد الخروج منها ، ولا اختلافهم في أنها من الصلاة أو لا ، وفي الروي ،
ما يقتضي كلاً منها^(٤) ، وجميع ما فيها بطريق التسليم لا الأصل ، وحيث
كسيرة التلاوة ، وليست كسيرة الاستراحة .

وبذلك يتضح أيضاً^(٥) ما بحث أنه لو نوى بدلاً مطلقاً ، فتشبه أئمة يفتتح
بوم بعده إلى ركعة أو أكثر ، ثم بدله الأ يقوم . . لم يخرجه ذلك التشهد^(٦) ، لأن
- يفتتح في محله لمتعني له بطريق الأصالة

(وإلا) يفتتح قد جلت^(٧) . . فالحال مطلقاً ، ثم يحد (لأن الجلوس ركز)

(١) قوله : (ليست مثلها) أي مثل حصة الاستراحة في كونه من أجزاء الأصلية ، بل جزء
منها ، التي لا تجزأ ، وقد لا ، ولذا كان شعور ثمة الصلاة لها تبعية . كردي (في الروي)
والصحة عند التصريح : (ليست مثلها) كما في الكردي
١٠ أي بآلة المذكور (ش ٩٧/٢)

(٢) فتاوى البصري (ص ٧٩)

(٣) وكأنه يقصد كتاب الفرع : لأن الحداد الكاشي السوفى منه (٣٤١ هـ) ، فبحر وهداية
الكتاب : . . الإطلاع به . أو هو : فروع بطلان الذي يذكر في كتب السلفية وأما بعد
محمد بن المظان السوفى منه (٣٥٩ هـ) والله تعالى أعلم
(٤) قوله (وروى في نسخة أيضاً) صحت على قوله (وروى في نسخة أيضاً) (إلخ) أي

كما يحد بذلك قول المعوي يجب بذلك ما بحث (إلخ) كردي
٦١ أي فلا بد من صحة الصلاة وبعده منها من إعادة التشهد . (ش ٩٧/٢) .

روى عنه في آخر رُباعته ترك سجدةً أو ثلاث جهل بموضعها .
ركعتان . . .

لا ركعة في تركه .

(وهل سجدة فقط) لأن العرص يحصل وقد حصل بأقسام ، ورؤيته
بأن العرص يحصل بنيه الجلوس ؛ كما لا يقوم لبيد مقام جلوس تشهد .
(راب علم) أو شك (في آخر رُباعية ترك سجدة) جهل بموضعها
وجب ركعتان ؛ لأن الأسوأ تفسير ترك سجدة من الأولى . وسجدة
ثالثة^(١) ، تحجير الأولى^(٢) بأشابة ، والثالثة بالرابعة ، ويلغو بينهما^(٣)
(أو) ترك (ثلاث جهل بموضعها . وجب ركعتان) كما علم بالأولى مقا
قبله^(٤) .

وصوت الإسوي ومن تبعه في هذه^(٥) أن الأسوأ لزومها مع سجدة ، وإن
لأن^(٦) حبان بطل ؛ لأن الأسوأ تقدير العتوك أولى الأولى وثانية الثابة ،
وواحدة من الرابعة ، فترك أولى الأولى يؤدي الجلوس ؛ لأنه لم يتغير سجود ،
يأتي عليه سها^(٧) اسجلوس والسجدة الثابة ، وحديثه يستعذر قيام أولى الثانية مع
ثابة الأولى ؛ لِمَا تقرر : أن الفرض أنه لا جلوس قبلها يُعَدُّ به
نعم ؛ بعدها^(٨) جلوس لتشهد وهو يقوم مقام الجلوس بين السجدة .

(١) رمي (أ) و(ب) و(ج) و(د) (وسجدة من الثانية) .

(٢) رمي (ب) و(د) و(س) و(ج) و(ب) و(ق) (سجدة أولى)

(٣) أي : الثاني والرابعة . ع ش . (ش ٩٨/٢٠) .

(٤) أي : بأن يُعَدُّ مع ما ذكر في سجدين ترك سجدة من الثالث أو الرابعة . (ش ٩٨/٢٠)

(٥) أي : في ترك الثلاث سجرات (ش ٩٨/٢)

(٦) أي : وجوب الركعتين فقط (ش ٩٨/٢)

(٧) أي : الأولى (ش ٩٨/٢) .

(٨) أي : بعد أولى الثانية . هامش (أ)

محصل له من الركعتين ركعةً إلا صحبةً . فتكفل بواحدة من الركعتين .
 وهذا . ودرامة ترك منها صحبةً ، فيستحبها لتعسير هي^(٢١) .
 ركعتين انتهى

ومذكوره هو الحال المأطوف ، كما شبه لسانه وعزوه كالسكنج .
 جازف تصويرهم ، بحصرهم المتروك حباً وشرعاً في ثلاث ، وهذا^(٢٢) .
 ربع هو الجوس ، ونعنيهم على أن المتروك من الركعتين واحدة .
 ما يحبه^(٢٣) . وقد علمه سم ياب منها^(٢٤) شيء ، على أنهم لم يفعلوا ما ذكره .
 وصرح بترك الجوس ، بل ذكره في بعض المثل على يثق ما ذكره .
 واضح أناس^(٢٥) أن القيام لا يقوم مقام الجوس ، وعلى مقابلة^(٢٦)

ولا اعتراض^(٢٧) عليهم عصة عن كلامهم الذي شتمه به أن ما في ترك
 مروض في ترك السجود فقط ، وما ذكره المعترضون مروض في ترك
 الجوس سرعاً وإن أتى به حسناً

(١) أي الثاني (ش ٩٨/٢)

(٢) أي الرابعة (ش ٩٨/٢)

(٣) مجتهد ٢١٨/٢-٢١٩

(٤) قوله ، (وهذا) إشارة إلى (ما ذكره) . كردي

(٥) قوله (بجعل ما يحله أي بجعل ما تحببه لاسوي محالاً . كردي

(٦) قوله (بـ) أي بنفسه (عصة) أي ، ماء على تحيله (سم بات عهد) أي ،
 والله سم . كردي

(٧) قوله (بـ) ، متضمن بقوله ، (بـ يعصوا) ، والأصح السابق وهو قوله (كما لا يعود) .
 مقدم بلوس السند . كردي

(٨) وقوله (على مقابلة) عطف على (لأصح) يعني يظهر من الأصح السبب ومقتضاه أن
 ما عارض به المعترضون ، من ترك الجوس مذكور في ضمن بعض الحال ،
 مسألة أخرى ، لا يصح الاعتراض بها . كردي

(٩) قوله (الاعتراض) ، إلج منزع على قوله (على أنهم لم يفعلوا) إلج (ش ٩٨/٢)

أو أربع
ثلاث
تُجَدُّ ثُمَّ كُتِلَ ، أو خمس أو ست ثلاث ، أو سبع واحدة

(أو) ترك (أربع) جهل موضعها (. مسجدة مع ركعتين) بدرك ثلاث
بهما ، لاحتمال ترك واحدة^(١) من الأولى ، وواحدة من الرابعة ، وسبب ترك
سبب الأولى بالثانية ، وينبغي عليه سجدة من أربعة ، فأتى بها ، ثم كُتِلَ
أو ترك سجدة^(٢) الأولى ، وركعة من الثانية ، وواحدة من الرابعة ،
والحاصل له أيضاً ركعتان إلا سجدة .

فإن قرع ترك جلوس أيضاً . ويجب سجدة^(٣) ، ثم ركعتان تقديراً ، ثم
لأولى ، وثانية الثانية ، وثاني الرابعة ، فحصل له من ثلاث ركعة ، ولا سجدة
في الرابعة .

وأسوأ منه تقدير ترك ثاني الثالثة بدل ثاني الرابعة ؛ لأنه حسب نية ثلاث
ركعات ، إذ الأولى تنجز بجلوسه من الثانية ، وسجدة من الرابعة ، ويظهر من عدد
دلت

(أو) ترك (خمس أو ست) جهل موضعها (ثلاث) من لو كعت .
بتركة لإتيان بها ، لاحتمال ترك واحدة من الأولى ، وثاني الثانية ، وثاني
ثالثة ، والسادسة من الأولى أو الرابعة ، فتكمل الأولى بالثانية ، وينبغي عليه
ثلاث .

(أو) ترك (سبع . فسجدة ثم ثلاث) أو ثمانية مسجدة ثم ثلاث ،
ويستور ذلك^(٤) ترك ظمائية^(٥) ، أو سجود على نحو عمات^(٦)

(١) وهي (من) و (ض) والمطبوعات (لاحتمال ترك واحدة)
(٢) قوله (أو ترك سجدة) عطف على قوله (ترك واحدة من الأولى) . فاعلم (أ) .
(٣) أي ترك ثمان سجدة
(٤) أي في السجدة (من : ٩٩/٢) .
(٥) وهي المطبوعة المصرية - (على نحو عمات)

فصل في إقامة نظره إلى موضع سجوده

وفي كل وقت يستحب السجود

ربو يذكر برك فيه أنى بها ما يفي محبتها ، بخلاف رفع الجبين في تكبير ، ولا تفتح بعد التعمود ، لغوات اسمه ^(١) .

وروي الزيات تكبير العيد بهذه ^(٢) بقية اسمين ^(٣) ، فكان تقديمه عند آخره

فكس إقامة نظره أي المصلي ولو أغشى وإن كان عند تكبيره ، في موضع سجوده ، في جميع صلاته ، لأن ذلك ^(٤) أقرب إلى صحت وموضع سجوده أشرف وأسهل

بعم ، أنه ، أن يقتصر نظره على منسجته عند رفعها ولو مشرفة به تشييد ، لغير صحيح فيه ^(٥) .

وقول الماوردي والرويانى : يسر نظر الكعبة وجهه صعب ، كما ذكره لا سبب الجفني فإنه ما غ في تزيينه ورد ^(٦) .

(١) أي اسم الاعتك بالعمود ، (ش : ٩٩/٢) .

(٢) أي التعمود ، (ش : ٩٩/٢) .

(٣) أي : تكبيرات العيد ، (ش : ٩٩/٢) .

(٤) أي : جمع النظر في موضع ، عمي ، (ش : ١٠٠/٢) .

(٥) أخرجه ابن خزيمة (٧١٨) ، وابن حبان (١٩٤٤) ، وأبو داود (٩٩٠) ، وصححه (١٢٦٢) عن عبد الله بن الربيع عن أبيه ، وفيه (لا يجاوز بصره اشارته)

(٦) لا ينبغي في ذكره (ش : ١٤٥) ، (وما ذكر عن الماوردي والرويانى ليس صحيحاً ولا عمل عليه ، ولم اتفق عليه من كلامهم) ، وذكره بعد عن ، البخاري ، والحر ، والشيخ

ما ذكرهما ، وهو أن الأولى أن ينظر حال قيامه إلى موضع سجوده ، ويراجع المحلل

الكثير (١٨٩/٢) ، وهو المذهب (٩٣/٢) ، وروى الماوردي في كتاب الصلاة

(١٧/٢٠) ، (لأن شاهد الكعبة في صلاته أفضل من أن لا يشاهدها) ، وكذلك في

بعض المذهب (١٤/١١) ، ويظهر أنهما يعرفان بين من يصلي أمام الكعبة ، وبين من

عن الكعبة ولا يعرف ، والله تعالى أعلم .

بل يُكْرَهُ تَعْيِضُ عَنْهُ ، وَعَنْ ي لَا يُكْرَهُ إِنْ لَمْ يَحْثُ صِرَافاً ،

وَحَثُّ بَعْضِهِمْ أَنَّ الْمُصَلِّيَ عَلَى الْحِدَادِ يَنْصَرِفُ إِسْبَاحاً ، وَكَانَ أَحَدُهُمْ مِنْ كَلَامِ
الْمُؤَرِّدِي هَذَا ، وَقَدْ عَلِمْتُ حَقَّقَهُ ، فَلْيَنْظُرْ لِمَحَلِّ مَحْوَدِهِ لَوْ سَجَدَ ^(١)

(ر) أي قال العنبري من أصحابنا : كَعَصِ اتَّعَصَ (يَكْرَهُ تَعْيِضُ
عَيْبِهِ) لِأَنَّهُ دَعَى الْيَهُودَ ، وَجَاءَ إِلَيْهِمْ عَنْ يَكْنُ مِنْ طَرِيقٍ صَعِيبٍ ^(٢)

(و) الْإِيقَةُ (عِنْدِي) نَهْ (لَا يَكْرَهُ بَلْ لَمْ يَحْثُ صِرَافاً) يَلْحَقُهُ بِهِ ، وَ
لَمْ يَصْغَ بِهِ يَهْيَ ، وَبِهِ مَعَ ^(٣) لَتَعْرِيقِ الدَّهْرِ ، فَكُنْ سَبْأً لِحَصْبٍ لَقَبَ ،
وَوَحْوَدِ الْخَشَوِ الَّذِي هُوَ سِرُّ الصَّلَاةِ وَرَوْحُهَا ، وَمِنْ ثَمَّ أَقْنَى ابْنُ عَبْدِ الصَّلَاةِ مَا هُوَ
أَرَلَى إِذَا شَوَّشَ عَدَمُهُ خَشَوَعَهُ ، أَوْ حَصَوْرَ قَسَمِهِ مَعَ رَنِّهِ

أَنَا إِذَا خَشِيتُ مِنْهُ ضَرَرَ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ . فَيُكْرَهُ ، بَلْ يَحْرُمُ إِنْ طَلَّ بَرْتِ حَصُولِ
صِرَافٍ عَلَيْهِ لَا يُخْتَمَلُ عَادَةً ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

وَقَوْلُ الْأَدْرَعِيِّ . (كَانَ الْأَحْسَنُ) أَنْ يَقُولَ ^(٤) إِنْ لَمْ تُكُنْ بِهِ مَصْلَحَةٌ
مُصَوِّغٌ .

تَبَيَّنَ قَدْ يُبَاقِي سَلَكُهُ الْكَرَاهَةُ مَا يُقَالُ عَنْ « مَجْمُوعَةٍ » . أَنَّهُ يُكْرَهُ بَرَكٌ مِنْ
مِنْ سَبِّ الصَّلَاةِ ^(٥) ، إِلَّا أَنْ يُجْمَعَ بِأَنَّهُ أَطْلَقَ الْكَرَاهَةَ عَلَى خِلَافِ

(١) راجع : المعجم الضاح في اختلاف الأشباح ، ص ٢٤٣
(٢) أخرجه الطبراني في الكبير (٢٦ ، ١١) وعنده عن ابن عباس رضي الله عنهما قول النبي
في « مجمع الروايات » (٢٤٧٩) (رواه الطبراني في الثلاثة ، وفيه لبس من امرئ سليم ، وهو
مجلس ولد عمه) ورواه البيهقي في « الكبير » (٣٥٨٨) (وروى فيه - أي في تعييض
العبيث في الصلاة - حديث مسند ، وليس بشيء) .

(٣) أي في تعييض عيبه مع . إلخ هامش (ح) وقال الشرواني (١٠٠ / ٢) (قوله
« وفيه مع . » إلخ جملة حاله)

(٤) أي بدل قول المصنف (إن لم يحث صِرَافاً) (ش ١٠٠ / ٢)
(٥) قوله (قد يباقي سلبه) أي سبب المصنف (الكراهة) أي كراهة التعييض (ما نقل)
إلخ : لأنه عند التعييض يفتوت إدماجه النظر إلى مومض العجود كرودي

والمشروع

الأول (١) ، أو مراده نفس العبادة ، مشعر حربك خلاف في الجواب .
رأى أراخز (المبطلات) (٢) .
وأيضاً ، الحسوع (٣) في كل صلاته عليه ، بالأخص فيه غ ما هو عليه .
مع ، وآخره ، وجوارحه ، بالأخص بأحدها (٤) .
وظاهر أن هذا هو مراده (٥) ، لأنه سيذكر الأول بسوء (٦) .
ب (٧) ، لأن أن يخص ذلك سبحانه ؛ ولذا حقه بحالة الدخول (٨) .
وفي الآية (٩) المراد كل منهما ؛ كما هو ظاهر أيضاً .
ودع (١٠) شاء الله تعالى في كتابه العزيز على فاعله ، ولا يشاء ثواب غيره .
بذلك ، كدلت عليه الأحاديث الصحيحة (١١) ، ولأن لنا وجهاً خارجاً .
شروطاً (١٢) للصحة ، لكن في المعص (١٣) .

(١) أن عن اصطلاح المتقدمين كروي (ش ١٠١/٢) و الكروي ما يصح كروي
(٢) في (ص : ٢٤٧-٢٤٨) .
(٣) قوله (لا يمت بأحد) أي لا يشغل أحداً من جوارحه عن كروي
(٤) قوله (يشغل أحد) أي الحسوع من جوارحه هو مراد المعص كروي
(٥) في (ص : ٢٦٤) .
(٦) وقوله (إلا أن يصح) (إلخ مشش عن قوله هو مراد) أي هو مراد به . . .
بجمل ذلك أي مشروع بالقلب (سبأ له) أي ؛ للمشروع بالجوارح (و قد خصه)
المشروع بالقلب (بمالة الدخول) أي ؛ لا يجزئ في حالة لية بحيث يكون كل مراد كروي
(٧) أي والمشروع في بومه تعالى (هذا أوضح التوضيح) الذين ضمن في صلاتهم عبيد (المؤسس) .
(٨) (ش ١٠١/٢)
(٩) وقوله (وقلت) إشارة إلى المشروع مكرراً على طمأن كروي
(١٠) حديث عثمان بن مسعود رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (إن الزمان
لنفسه وما كذب له ولا غش صلاته) منها ، كُنْها ، شَيْئها ، ضَمَّها ، حَقَّها (١١٤٠)
(١١) والضمير في أنه شرط (راجع إلى المشروع) كروي . وأحمد (١٩١٩٦) . والمط لا أول
(١٢) أي بعض الصلاة ، فيشترط في هذا الوجه حصوله في بعضها فقط وإن اتفق في الثاني

وبدئاً بقراءة والدُّعَاءِ ،

فيكون الأسرئال مع حديث النفس ، والعيب ، كنسويه ردائه أو عمامته لعدم
ضرورة ، من تحصيل سيق ، أو دفع مقصورة ، وقيل "يُخْزَمُ"
وسا يُخْضَلُ الحشوع - سنحصره أنه بين يدي ملك الملوك الذي يعلم السر
وأخفى يُدْجِبُ ، وأنه ربما تحلى عليه بانتهار^(١) ، لعدم قيامه بحق ربوبته ، فرد
عليه صلاته .

(و) يُسْرُ (تدبر لقراءة) أي تأمل معانيها ، أي : إجمالاً لا تفصيلاً ،
كما هو ظاهر ، لأنه^(٢) يُتَعَلَّه عما هو بصديده

قال تعالى ﴿لَا تَرْوُا نَفْسَكُمْ﴾ (س ١٢٩) ، ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ﴾ (س ١١٠)
، ولأن به^(٣) تكمل مقصود الحشوع والأدب

وبريقه ، وسؤال أو ذكر ما يباست اعتقاً ، من رحمة ، أو رغبة ، أو
تزيه ، أو استعارة

(و) يُسْرُ : تدبر (الذكر) كاستراة ، وقصبة^(٤) : حصول نوايه وإن جهل
معناه ، ويظهر فيه الإسوي ، ولا يأتي هذا^(٥) في القرآن ، لسعة معطه^(٦) ،
أبوت قارنه وإن لم يعرف معناه ، بخلاف الذكر لا^(٧) أن يتعرفه ولو

(أشيدني : ٥٤٧/١) .

(١) قوله (ومن يحرم) ظاهره كل من لا شرعاً وأباحت (ش ١٠١/٢)

(٢) قوله (وأنه) أي ملك الملوك (مجالى عليه بانتهار) أي أظهر عنه غيره كمردي

(٣) أي التأمل التفصيلي . (ش ١٠١/٢) .

(٤) قوله (ولأن به) (الحج معطوف في المعنى على قوله (قال تعالى (بح (ش

(١٠١/٢)

(٥) أي قضية تكون الذكر كاختراة ، هامش (خ) .

(٦) أي : تنقيح الإسوي هامش (خ) .

(٧) قوله (للتعب بالمطه) أي للحصول العبادة بالمطه الترم كمردي

(٨) وفي (س) . (بجلاء الذكر ولأنه لا يد)

وَدُخُولُ صَلَاةٍ بِشَاوٍ وَفَرَاغُ قَبْلِ ...

مرجوعاً

(و) يُسْرَأُ : (دخول الصلاة بشاوط) لأنه تعالى دَخَلَ تَرَكَهُ يَقُومُ عَزْزاً
﴿وَأَذِّنْ لِلْعَذَابِ أَقْصَا﴾ (س. ١١٢) وانكسر ، السُّورَةُ : السُّورَةُ

، وفراغ قب (عن الشواغل) لأنه أعول على الحشوع ، وفي الخبر : **السر**
يلتفئ من صلاته إلا ما عقل (١).

وبه (٢) يتأيد قول من قال : حدثت نفسي : أي : الاحتيازي ، **أر**
الاسرسل مع لاصطررني ، **يُثْبِتُ الثَّوَابَ** ، **وقول القاضي** (٣) : **يُكْرَهُ أَنْ**
يَتَكَبَّرَ فِي أَمْرِ دُنْيَوِيٍّ ، أو مسألة فقهية

ولا يَأْتِيهِ (٤) **أَنْ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَنْ يَحْيِيهِ الْجَيْشُ فِي صَلَاتِهِ** (٥) ، **لأنه مذنب**
له ، **واصطرر** ، **لأمر إلى ذلك** ، **على أن من رفعه اختار** ، **أن التَّكَبَّرَ فِي أَمْرِ آخِرٍ**
لا تَأْسُ بِهِ (٦) ، **إِلَّا أَنْ يُرِيدَ (لَا تَأْسُ)** ، **عدم احرمه** ، **فَيُؤْتَى مَا تَرَأَوْا** (٧)

(١) ومن الوجه الكافي أن يتصور أن في السبيح والتحليل وسجودها تطليقاً به ، وشأنه مع

(٢) ذكره العراقي رحمه الله تعالى في «الاحياء» ، وقال الساطع العراقي في محرمه :
(١٨٩١) (سم أحده مرفوعاً) وأخرجه أبو نعيم في «الحلة» (٥٢/٧) عن عبد
الله بن محمد بن قيس بن قيس بن سنان صحيح

(٣) أي : بالحجر ، (ش : ١٠٢/٢)

(٤) قوله (رقوب القاضي) عطف على (قول من) كرمي

(٥) أي : إطلاق قوله (ومرجع قلب عن الشواغل) السائل بالآخر به ، ويحتمل أن مرجع النص
(قول القاضي) بكراهه ، (ش : ١٠٢/٢)

(٦) قوله (يجهز الجيش في صلاته) أي : يستعمله بالفكر ، كرمي

(٧) قوله (أن السطر من في أمور الآخرة لا تأس به) ، **ويعمل عمر رضي الله عنه من أمور الآخرة**
من هذا كرمي ، **كتابه السيرة** (٤٢٧/٢) **إلا أن** ، **أرجع** ، **أشبه**
وقوله : **(ما تَرَأَوْا)** إشارة إلى قوله (وإن يعني بالآخر) كرمي وقال الشرح

(١٠٢/٢) : (ويظهر أنه إشارة إلى ما ذكره عن القاضي من كراهة ، ويحتمل أنه إشارة

وجعل يديه تحت صدره أحداً بيديه يساره ، وأُعْثا في شخوذه .

(وحسن يديه بحب صدره) وعوق شُرْبَه (أحداً بيديه يساره) للاتباع الثابت من مجموع رواية الشيخين وغيرهما^(١) .

والسنة في كعبية الأحدي كما دلّ عليه الخبر^(٢) أن يقبض بكف يمينه ثم يخرج يساره ، وبعض رُشغها ومساعدتها .

وقيل ينخبر بين سبط أصابع يمينه في عرصي انقباض ، ويثنى شريحها صوت الساعد ، وقيل يقبض كوعه بإبهامه ، وكُزُسُوْعَه بخصيره ، ويُرْسِلُ الداعي صوت الساعد^(٣) .

ويظهر أن لحالات في الأفضل ، وأن أصل السنة ينحصر بكل

والرُشغ . انقباض بين الكف والساعد ، والكوع العظم الذي يلي إبهام اليد ، والكُزُسُوْع العظم الذي يلي خصرها

وحكمة ذلك^(٤) إرشاد لمصلي إلى حفظ قلبه عن الخواطر ؛ لأن وضع اليد كذلك يُخاديه ، والعادة أن من احتفظ بشيء أَمْسَكَ يده ، فأمر بمصني يوضع يديه كذلك على ما يخاديه قلبه ؛ لِيَتَذَكَّرَ به ما نَسَاهُ^(٥) .

(و) يُسْنُ : (الدعاء في سجوده) لحبر مسمم : أقرب ما يكون العبد من

من قوله : « فرع فب عن الشراخل » استدل لأمر الآخرة .

(١) صحيح البخاري (٧٤٠) عن سهل بن سعد رضي الله عنه ، صحيح مسلم (٤٠١) عن وائل بن حجر رضي الله عنه ، وأبو داود (٧٥٢) ، والبخاري من (١٩٨) يعقبا عن علي رضي الله عنه .

(٢) أخرجه أبو داود (٧٢٧) ، والسنائي (٨٨٩) عن وائل بن حجر رضي الله عنه .
(٣) (أ) (ويرسل الباقي إلى صوت الساعد) ، وفي (ب) (ويرسل الباقي في صوت الساعد) .

(٤) أي جعلها بحب صدره نهاية (ش : ١٠٣ / ٢) .

(٥) أي من حفظ قلبه عن الخواطر (ش : ١٠٣ / ٢) .

١٦٦
وَأَمَّا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الشُّعُودِ وَالْمُعُودِ عَلَى يَدَيْهِ ، وَتَطْوِيلُ قِرَاءَةِ الْأَرْوَاحِ عَلَى
شَمْسِهِ فِي الْأَصْحَاحِ ،

رَبِّهِ إِذْ كَانَ سَاجِدًا ، وَحَتَّهُدُو فِي الدَّعَاوِ^(١١) أَيِ حَيْثُ
وَمَا تَزِدُهُ أَفْضَلُ وَهُوَ مَشْهُورٌ^(١٢)

وروی اس ماحذہ حجر ۱ مَن لَمْ يَسْأَلِ اللَّهَ . يَعْصِ عَلَيْهِ ۲۱

(وَأَنْ يَتَعَلَّقَ فِي قَبْرِهِ مِنَ السَّخُودِ وَالشَّعُودِ) للاستراحة أو الشهد على
مصري راحة ، واصابع (يديه) موصوعش ، لأرضي ، لأنه أعوز وأثمة الشراعي
مشرقة عنه حتى الله عليه وسلم (١١)

ومن قَدْ يَقُومُ كَالْمَاجِي^(٥٠) - بِسَوْدٍ - أَرَادَ فِي أَصْلِ الْأَعْمَادِ ، لَا صَدَّ

وَلَا تُقَدِّمُوا حَتَّىٰ رَحِيلِيَ إِذْ يَهْضِمُ ۖ لِلَّهِ عَهْدٌ^{٧١}

(ونظروا قراءة الأولى على الثانية في الأصح) لأنه الثالث بين قراءتين عليه وسلم ضبط . (كان يطوّل في تركعه الأولى ما لا يطوّل في الثانية)^(٨) وبأوله ما به حسن الداخل . . يراؤه (كان)^(٩) الظاهرة في التكرار عرق

(1) صحيح مسلم (1/272) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(۱) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يقول في سجوده : اللهم اغفر لي شئني ، ذنبي ، وازلي ، وأجرتي ، وعقلايتي وقصرئي . أخرجه مسلم (۲۸۲) .

(٣) مسير بر واجد (٣٨٦٧) ، و حرجه الترمذی (٣٦٦٩) ، عن أبي هريرة رضي الله عنه
(٤) أخرجه مسند (١٣٤١) ،

(x) $\frac{d}{dx} \log x = \frac{1}{x}$ (x) $\frac{d}{dx} \log x = \frac{1}{x}$

(٢) المولد + الشيخ الكبير ، لابد يسمى بذلك لغة ، لكن كلام النارج الآتي كالصريح في أنه
عاصر المحسن ، فها نحن (وشيلي : ١٩٤٩) ،
(٣) قوله (لا صديق) ، (١٩٤٩) ،

(۶) قریہ (لاحدود) : (۱۵۹/۱) : (۱۵۹/۱) :

(۶) لم اجد علي

(۸) أخرجه البخاري (۱۷۷۹) ، ومسلم (۲۲۹) عن أبي قتادة رضي الله عنه وهو مروي

(۹) قولہ ، (دعا گوئی) ای ماہر السحری (ماں) بیچہ (احسن بداحسن) فہم طول (برہان اللہ)

وہم

م، وورد في بطويع انباء يسع : كـ (هل أسد) في الجنية ،

11

وَبَشِّرِ الْإِنَّمَاءَ - تَطْوِينَ آيَةٍ فِي مَأَلَةِ الرَّحَامِ^(*) ، وَصَلَاةَ ذَاتِ الرُّوْعِ

142

(وانذكر) والدعاء (بعدها) ونسب فيهما أحاديث كثيرة^{١٤} ينسبها مع خروج

كثيراً تَعَلَّقُوا بِهِمَا فِي اِشْرَاحِ الْعَرَابِ، ^(٢٥) مَا لَمْ يُؤْخَذْ مِنْهُ لِي كَتَبِ اللَّهُ .

وَيُنْزِلُ الْإِسْرَارُ بِهِمَا (٦٦)

(ڪن) في الحديث ، وحر (كتاب بطون) (فيه ظاهر في الدلالة على تكرار في حرف

أهل مصرية **فيما الحديث على أنه** كان بطول لأولى مرات كثيرة ، فلم يكن لأحد أن يقول

كان ذلك التطويل في كل مرة - إحساس بداخلين ، مختلف ما لو كان تطويل مرة ممكن

ان پيارو پيغمبر ان پڪو دلت هيب لاجس ، وڪل دلت ظاهر ڪوڊي

(د) ومن (ص) (ر) (ط) (ف) (و) (ي) (مي) (الحمة أو الحيد) (م) (ن) (هـ) (و)

(د) (کھوسہ اسی) ، (ہیں آتک) میں صحیح لکھنے اور (عید) ، (علہ ہاں حدیث فرما)

﴿عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةَ الْفَجْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَخْرَجَهُ الْبَحَارِيُّ» (٨٩١). وَمُسْلِمٌ (٨٨٠) عَنْ

أمر جبريل عليه السلام به عليه السلام قال كان النبي يرى في نومه في صلاة الفجر (ثم يركع)

السجل : ١٩٩٠ أنس عبد الإبارك ، السورة الأولى شعثون بي ، والكتب واحد وثلاثون

[illegible]

أما من حيث عدد الآيات، أما من حيث الحجم

اعلم وحديث قراءة ﴿هل أتاك﴾ أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من قرأ سورة الواقعة في ليلة نزلت فيها أو في غيرها، لم يضره شيء حتى يصبح».

قال : كان رسول الله
أقرب الناس إليّ

(١) أي : ليلته منتظر السجود . منقح : (ش : ١٠٣/٢) .

$$= (13/5) \cdot 10^{-10} \text{ s} \quad (*)$$

(١) منها ما أخرجه البخاري (٨٤٤) ومسلم (٥٩٣) عن أبي بصير رضي الله عنه

(٤) راجد ١٩٥٨ : في الجزء الأول من الجريدة الرسمية ، (٤٧ / ١) .

(١) قال ابن السكيت في كتابه "الصحاح": الحواشي، العذبة.

عن أبي العطار سعيد الإمام البغدادي في "الحمد" في شرح

سكتني البخاري ومسلم

ألا (م) يريد المصمم

و لأفضل للإمام إذا سلم أن يقوم من صلاة عقب سلامه ، بدوام يكس حاشه
 سة ، فإن لم يؤذ دت ، فليست له ، أن يجعل^(١) - ولو بالمسجد لسوي من
 مبرود فصل الصلاة والسلام ، كما فتناه إطلاعهم ، ويؤيده أن الحمد
 براسدين ومن بعدهم كانوا يصلون بمحرايه صلى الله عليه وسلم ، ولم يؤذ من
 أحد منهم خلاف ما عرفت منه ، بحث استثنائه فيه نظر وإن كان له وجه وجه
 يثبت مع دعاية أن سلوك الأدب أولى من امتثال الأمر - بمينه^(٢) للمأمومين ،
 وبساره للمحارب ولو في الدعاء^(٣) .

والصرافة^(٤) لا تأتي بدب الذكر له عقبها ؛ لأنه يأتي به هي محله الذي
 يتصرف إليه ، على أنه يؤخذ من قوله (بعدها) أنه لا تصرف بعمل الرأية ،
 وبما عاين بها كماله لا غير

ثب - كثر لاختلاف بين المتأخرين فيمن رآه على إوارد ؛ كان يستع^(٥)
 أربعاً وثلاثين ، فقال القرافي ، بخره ؛ لأنه سوء أدب ، وأبدانه دواء ، وهو
 رمد به على قاتونه ، بصير فاء ، وسأه مفتاح ، وهو إذا رمد على

- من شرعية (مصحابه) ، ثم قال (وقد ذكر بعض المصنفين في كتاب الصلاة العوام على
 موافقون لسنة والصواب دون الفقهاء ، وذكر مسائل منها : رفع الصوت بالذكر على
 العلوات ، وهذا الحديث يدل على صحة قوله ، والله أعلم) - ليس من محله وطم
 (١) قوله يريد التعليم أي : تعليم المأمومين ، فإذا تعفوا أمر أيضاً كردي
 (٢) قوله (والأفضل) مبتدأ ، (أن يجعل) خبره كردي
 (٣) قوله (يسند) مفعول (يجعل) كردي
 (٤) راجع المجلد الرابع في اختلاف الأنساب مسألة (٢٤٤)
 (٥) قوله (وصراف) أي : انصراف الإمام الذي هو المراد من قوله (أن يقوم من صلاة)
 كردي
 (٦) وفي (ت) والطبوعات : (كان مستع)

أسماء^(١) . لا يفتح

وقال غيره^(٢) : يحصل له ثواب المخصوص مع الزيادة . ومقتضى كلام
الربيع العراقي^(٣) : مرجحناه : لأنه بالإسناد بالأصل حصل له ثوابه ، فكيف يُعطى
زيادة من حبه ، واغتمذه ابن العماد ، بل قال : لا يحصل اعتداه عدم
حصول ثواب ، لأنه قول بلا دليل ، بل الدليل بزيادة ، وهو عموم ﴿ من جاء
بمسألة فليؤم عشرة أمثاليها ﴾ [الأعمام ١٦٠] .

ولم يُعثر العراقي على سر هذا لعدد المخصوص ، وهو سبع ثلاث
وثلاثين ، والحمد كذلك ، والتكبير كذلك بزيادة واحدة تكمة الكلمة^(٤) .

وهو أن أسماء^(٥) تعالى تسعة وتسعون^(٦) ، وهي إقامات : كذا (الله) ، أو
حلاية ، كذا (التكبير) ، أو جمالية : كذا (المحسن) فحين الأول تسبح : لأنه
ثبوت مدات ، ولذبي التكبير ، ولثالث التخميد : لأنه يشتد في العم ، ويريد
في إثنية التكبير^(٧) ، أو : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، إلى آخره^(٨) .

(١) وفي (س) : (زيد فيه على أسمائه) .

(٢) قوله : (وقال غيره) عطف على (قال العراقي) ، كروي .

(٣) وفي (س) : (كلام زين الدين العراقي) .

(٤) وتكبير أربعاً وثلاثين ورد عند مسلم (٥٩٦) عن كعب بن عجرة رضي الله عنه قال قال
رسول الله ﷺ : « تُعْبَّاتٌ لَا يَحِبُّ قَاتِلُهُنَّ أَوْ دَاعِلُهُنَّ ثَلَاثٌ وَثَلَاثُونَ نَسِجَةً ، وَثَلَاثٌ
وَرِثَةٌ تَخْمَدُ ، وَارْبَعٌ وَثَلَاثُونَ تَكْبِيرًا فِي ذِكْرِ كُلِّ صَلَاةٍ » ، وأما التكبير ثلاثاً وثلاثين فهي
السماري (٨٤٣) ، ومسلم (٥٩٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه قوله : (تكمة
الله) جزء مبتدأ محذوف ، والجملة صفة له (واحد) (في ١٠٦/٢) .

(٥) قوله : (وهو أن) إصح له يقين ، إن هذا السر لا يضر بقا في بل يوجد كلامه (س)
(١٠٦/٢) .

(٦) أخرجه البخاري (٧٣٩٢) ، ومسلم (٢٦٧٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٧) كما في حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه البار أنفاً ، وهي المطبوعة لعصره (في
الثالث) .

(٨) أخرجه مسلم (٥٩٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه

لأنه قبل أن نعلم انتم في الأسماء الأعظم ، وهو داخل في اسم
الجلال

وقال بعضهم^(١) : هذا الثاني^(٢) أوجه نقلًا وبظراً ، ثم استشكل به لا شـ
به ، بل به الدلالة للمدعى^(٣) ، وهو أنه ورد في روايات انصاف غير
لعدد ، والريادة عليه ، كخمسين وعشرين ، وإحدى عشرة ، وعشرة ، وثلاث
ومائة ، وسبعين ، ومئة في التسبيح ، وخمسين وعشرين ، وإحدى عشرة
وعشرة ، ومئة في التمجيد ، وخمسين وعشرين ، وإحدى عشرة ، وعشرة ، ومئة
في التكبير ، ومئة ، وخمسين وعشرين ، وعشرة في التهليل^(٤) .

ودلت^(٥) تستبرم عدم التعبد به^(٦) ، لا أن يقال : التعبد به واقع مع
أن يأتي بإحدى الروايات الواردة ، والكلام بما هو مما إذا أتى بغير الواردة
مع : يؤخذ من كلام شرح مسلم ، أنه إذا تعارضت روايتان في
الجمع بينهما ، كخمسة المئة تكبيرة ، أو لا إله إلا الله يؤخذ لا شريك له .

(١) ومي (ب) ، (في أسماء الجلالة) .

(٢) قوله (وقال بعضهم) أيضاً عطف على أي على (قال نعماني) - كروي

(٣) والمراد بهذا الثاني ما قال غير العراقي ، وهو حصول الثواب المحصور مع الزيادة
كروي

(٤) المدعى من حصول الريادة كروي

(٥) التسبيح والتحميد والتكبير والتهليل في الصلوات كفي واحد مئة حساً وعشرين في
السنائي (١٣٤٩) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه ، ما التسبيح والتحميد والتكبير إحدى مئة
مرة - ماخرج مسلم (٥٩٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وعشر مرات - أخرجه البخاري
(٦٣٢٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٦) أي اختلاف الروايات في بعض الريادة أش ١٦/٢

(٧) وقوله (عدم التعبد به) أي عدم الإيمان بالعبادة ، لأنه لا يعرف في الروايات أصح من
عبادة كروي وقال الشرواني (١٠٦/٢) قوله : عدم التعبد به أي بالتكبير
والتهليل

وَأَن يَنْتَقِلَ لِلْعَمَلِ مِنْ مَوْضِعٍ فَرَضَ .

إلى آخره ، فثبت أن يَحْتَمِلُ بهما ؛ احتياطاً وعملاً بالوارد ما أمكن ^(١) .
ونظيره قوله ^(٢) في : ظَلَفْتُ نَفْسِي ظُلماً كثيراً ^(٣) في دعاء التشهد ، روي
بالوحدانية والحثية ، والأولى الجمع بينهما ، لذلك ^(٤) .
وردة ^(٥) العز بن جماعة بما زوده عليه في : حاشية الإيضاح ، في بحث دعاء
يوم عرفة ^(٦) .

وَرَجَّحَ بعضهم . أنه إن تَوَيَّ عَدَّ انتهاء العِدِّ الوارد امتثال الأمر ثُمَّ زَادَ .
أُثِبَ عليهما ، وإلا . فلا .

وأوجه منه ^(٧) تفصيل آخر ، وهو أنه إن رَدَّ لسوء شك . . عُمِدَ ، أو اعتدِ
فلا ؛ لأنه حينئذٍ مستدرِكٌ على الشارع ، وهو مستعجِلٌ

(وأل سفل للنقل) الرابع وغيره (من موضع فرضه) إنشيد به مواضع
السجود .

ونضيفه . نَدَتْ الانتقال للمرضي من موضع قبله المتقدم ، وأنه يَنْتَقِلُ ^(٨) لكن
صلاة يَمْتَحِنُهَا مِنَ الْمُفَصَّلَاتِ وَالْوَصَلِ ، وهو متحجٌ حيث لم يُتَرَضَ بحوٍ مفصيلة
صت أَوَّلَ ، أو مشقة عرقٍ صت مثلاً .

- (١) شرح صحيح مسلم (٩٦/٣) .
- (٢) أي الروي في شرح صحيح مسلم ، هامش (٥)
- (٣) أخرجه البخاري (٨٣٤) ، ومسلم (٢٧٠٥) عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه
- (٤) المجموع (٤٣٥/٣) .
- (٥) أي طلب الجمع بين (كثيراً) ، ويحتمل أن مرجع الضمير قول الشارح (مثلاً)
أن يَحْتَمِلُ بهما) . (ش : ١٠٦/٢) .
- (٦) حاشية الإيضاح (ص : ٣٨١) .
- (٧) ولوله : (وَرَجَّحَ بعضهم) عطف أيضاً على (قال القرافي) ، وكذا قوله : (وأوجه منه . .)
- (٨) إلج . كردي .
- (٩) لبي (خ) و (س) : (وأن ينقل) .

وإذا صلى وراء غيره فليقرأ في ركعتي الأولى ما شاء من القرآن حتى يصرف من

بأنه لم يتكلم . . . وصل وهو كلام إمام أو غيره في الصلاة . . . أو خروج

وأفضله (أي : الانتفال للخلع) حتى لا تأتي فيه الجماعة . . .
 ركعة ويسجد حولها (إلى ستة) للحبر المقتن عليه . . . صلوا ثم سألوا في
 ثلثهم . . . فإن فصل صلاة الحرم في بيته . . . إلا المكتوبة (٢٣)
 وإذا به لحد عن نرياء . . . وعود بركة الصلاة على اليد إياه . . .

حديث

ومعناه : . . . لم يكن معتكفا . . . ولم يحث بتأخيرها لست وقت . . .
 تدوير . . . وفي غير الصلوة . . . وركعتي الطواف . . . والإحرام بميفات . . .
 ووجهه من الجعة

(وإذا صلى وراءهم ساء) مكثوا (حتى يصرف) للإسراع . . .

من دفع من خير إلى السلف ابن أخت عمر يسأله عن شيء رواه عنه معوية في الصلاة . . .
 بعد ذلك منه جمعة في المتصورة . . . فلما سلم لإمام . . . فمضت في مقدمي . . .
 حتى . . . لا تفعل لنا بعت . . . إذا صليت . . . فلا تصلي صلاة من
 حتى . . . فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . إلا ترسل صلاة صلاة حتى تكتم . . .
 حجاج . . . صحيح مسلم (٨٨٣)

(٢٤) قول (أخرج) أي : حجاج عن بعض كوفي

(٢٥) صحيح البخاري (٨٣١) . . . صحيح مسلم (٧٨١) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه

(٢٦) من جاء مني له من الله . . . فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم . . . إذا نصي أخذكم الصلاة في مسجد
 ليحتمل ليته نصيا من صلاته . . . فإن الله جعل في بيته من صلاة خير . . . أخرجه مسلم
 (٧٦١)

(٢٧) أي : يخرجون من البيت أفضل (ش ١٠٧/٢)

(٢٨) عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سلم . . . ثم النساء حين يقضي
 سجدته . . . ركب يسرا قبل أن يعزم . . . قال ابن شهاب . . . فأرى . . . والله أعلم . . . أن مكثه بغيره
 النساء من أن يتركهن من الصلوة . . . أخرجه البخاري (٨٣٧) .

وَأَنْ يُصَرَّفَ فِي جِهَةٍ حَاجَتُهُ ، وَلَا . . . فَمَعْنَاهُ .

وَيَحْصِي مُدَوِّدُ سَلَامِ الْإِمَامِ الْمَأْمُومِ أَنْ يَتَوَضَّعَ بِأَعْيُنِهِ لِحُجَّتِهِ ، وَتُحْتَسَبُ لَهُ ثَلَاثُونَ .

الْإِتِّخْلَاطُ بِهِمْ مَقْصِدٌ لِنَفْسَادِ^(١)

وَيُصَرَّفُ الْحَسَنِيُّ فَرَادَى بَعْدَهُنَّ وَقَبْلَ الرِّجَالِ

(وَأَنْ يُصَرَّفَ فِي جِهَةٍ حَاجَتُهُ) أَيِ : إِنْ كَانَ فِي حَاجَةٍ إِلَى جِهَةٍ كَيْتَ (وَ)

يُكْرَهُ^(٢) حَاجَةً فِي جِهَةٍ مَعْنِيَةٍ (. . .) لِيُصَرَّفَ (بِمَعْنَى) لِدَبِّ النَّيَاسِ^(٣) .

وَقَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ : وَيُضَافُ أَنَّهُ يُسَرُّ فِي كُلِّ عِبَادَةِ الذَّهَابِ فِي صَرِيحٍ وَآخَرٍ فِي

أُخْرَى^(٤) أَنْتَهَى ، وَيُخَابَرُ : بِحَمَلِهِ^(٥) عَلَى مَا إِذَا انْكَرَهُ مَعَ السَّيِّئِ أَنْ يَرْجِعَ فِي

طَرِيقٍ غَيْرِ الْأَوَّلِيِّ ، وَلَا رَاعَى مَصْلَحَةَ الْعُودِ فِي أُخْرَى ، لَا رَاعَى مَصْلَحَةَ

شَهَادَةِ الطَّرِيقَتَيْنِ لَهُ أَكْثَرُ

(وَتَحْصِي مُدَوِّدُ سَلَامِ الْإِمَامِ) التَّسْلِيمَةُ الْأَوَّلَى : بِخُرُوجِهِ بِ

نَعَمْ : يُسَرُّ لِلْمَأْمُومِ أَنْ يُؤَخَّرَهَا إِلَى بَرَاغِ إِمَامِهِ مِنْ سَلِيمَتِهِ حَمِيدَةً ، وَهِيَ

أَمْسَتْ بِالْأَوَّلَى . حَازَ الْمَأْمُومُ كَالْمَعْرُودِ

لِلْمَأْمُومِ أَنْ يَتَّبِعَ بِدَعَاءٍ وَبَحْوٍ ، ثُمَّ يَسْمُ

نَعَمْ ، إِنْ شِئْنَا وَكَانَ جُلُوسُهُ مَعَ إِمَامِهِ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ شَهِيدٍ الْأَوَّلَى : بِرُفْعِهِ عَنِ

عَنْ تَسْلِيمَتِهِ فَوْرًا ، وَلَا بَقَلَّتْ صَلَاتُهُ كَمَا بَابُ^(٦) إِنْ عَصِمَ وَتَعَدَّدَ ،

(١) وَلِي (م) وَ (ل) وَالْمَطْبُوحَاتُ (مَعْنَى الْعَادِ)

(٢) وَلِي (ب) : (وَهِيَ إِلَّا) أَيِ : وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ

(٣) مِنْ حَاشِيَةِ وَهِيَ اللَّهُ هِيَ قَابُ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْجِلُهُ النَّفْسُ فِي مَقْعَدِهِ ، وَرُفْعُهُ وَهِيَ

وَلِي تَابَهُ كَلَهُ أَخْرَجَهُ بَحَارِيُّ (١٦٨) ، وَمُسْلِمٌ (٢٦٨)

(٤) الْمَهَابِ (١٢٢ / ٣) .

(٥) أَيِ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ (ش ١٠٧ / ٢) .

(٦) قَوْلُهُ (كَمَا بَابُ) أَيِ قَبِيلِ (بَابِ الْمُسَافِرِينَ) كَرْمِي .

وَلَوْ اقتصَرِ إِمَامُهُ عَلَى تَسْلِيمِهِ . سَمِعْتُ ثَمِينَ ، وَاللهُ أَعْلَمُ

وطاهر . انَّ محلَّهُ ^(١) انَّ طَوْلَهُ ، كجسمة الاستراحة ^(٢) .

أر فيه ^(٣) كجره له التطويل ، وثمن له ^(٤) : لقيام مكثراً مع رفع يده
لأنه سنة في القيام من الشهاد الأول

نعم : لو قام الإمام منه ^(٥) وحلف مسوق ليس في محل تشهد الأول
بالأوجه . أنه يرفع تبعاً له

ويُتْرَقُ بيه وبين ترك متابعه في التورك بأن حكمة الافتراض من سجدة القيام
عنه موجودة بيه ، فقد ثبت رعايتها ^(٦) على المتابعة ، بخلافه هنا

(ولو اقتصَرِ إمامه على تسليمه . سَمِعْتُ ثَمِينَ ، وَاللهُ أَعْلَمُ) تحصيل
لغسلتهما : لِمَا تَقَرَّرَ ^(٧) : أَنَّهُ صَارَ منفرداً .

(١) أي : المبطان ، (شر . ١٠٧/٢)

(٢) والمعتمد : إن طوله زيادة على قدر طائفة الصلاة (سم ١٠٧/٢)

(٣) وصير (به) يرجع إلى محل تشهد ، كردي .

(٤) قوله . (وسن له) أي : للمسوق (هنا) أي فيما إذا كان حلوسه مع إمامه في محل تشهد
الأول (شر ١٠٧/٢)

(٥) أي : من تشهد الأول (شر ١٠٧/٢)

(٦) أي : رعاية حكمة الافتراض هامش (ح)

(٧) أي : من قوله (وإذا نقصت بالأولى صار المأموم منفرداً) . هامش (ح)

باب [شروط الصلاة]

شُرُوطُ الصَّلَاةِ

(باب) بالتفصيل (شروط الصلاة)

جمع شرط بسكون (الواو) وهو لغة : تعليق أمر مستقبل بمثل^(١) ، أو إلزام شيء والتزامه^(٢) ، وفتحها : العلامة .

واصطلاحاً : ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عده

لذاته

نيل . كَانَ الْأَوَّلَى تَقْسِيمُهُ هَذَا^(٣) عَلَى (باب صحة الصلاة) بِدِ شَرْطٍ مَا يَجِبُ تَقْدُّمُهُ^(٤) عَلَى الصَّلَاةِ وَاسْتِمْرَارُهُ فِيهَا ، وَيُعْتَرِضُ عَنْهُ بَأَنَّهُ مَا يَرَى كَلَّ مَعْرِ سَوَاءً ، بخلاف الركن . انتهى

ويزد : بَأَنَّهُ أَشَارَ^(٥) إِلَى أَهَمِّيَةِ انْقِصَادِهَا بِالدَّابِ عَلَى الْمَقْصُودِ بِطَرِيقِ ابْتِغَاءِهَا ، وَبَأَنَّهُ لَمَّا حَقَّ الْمَطْلَاقُ لِمَشْتَمَلٍ عَلَيْهَا فَحَصُّ الْأَمْرِ دَاحِئاً^(٦) فِي هَذِهِ التَّرْجُمَةِ ، إِشْدَادُهُ إِلَى اتِّحَادِ الشَّرْطِ وَالْمَانِعِ هَذَا - وَهُوَ الْوَصْفُ الْوَحْدَانِيُّ الظَّاهِرُ الْمُنْصِطُّ الْمَعْرُوفُ بِقِيَمِ الْحُكْمِ - فِي أَنَّهُ^(٧) لَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِ هَذَا وَوُجُودِ

(١) باب شروط الصلاة قوله (تعليق أمر مستقبل بمثل) وهذا معنى الشارع صحة الصلاة على

وجود شرائطها ، فكأنه يقول : إذا وجدت الشروط في سبيل صحة الصلاة فهو كرمي

(٢) قوله (أو إلزام الشيء والتزامه) فالشارع ألزم المكلف إذا أراد الدخول في صلاة أن يقرأ ، والمكلف التزم بذلك ، فالإلزام من جهة الشارع ، والإلزام من جهة بشروطه عليه كرمي

(٣) أي : باب شروط الصلاة ، (ش : ١٨ / ٢)

(٤) وفي (ب :) : (ما يجب تقديمه) .

(٥) أي : بتأخير هذا الباب عن (باب صحة الصلاة) ، (ش : ١٠٨ / ٢)

(٦) قوله . (داخلة) مفعول (جعل) أي : جعل داخلة في هذه الترجمة ، وهي لفظة (شروط

الصلاة) ، كرمي .

(٧) وعصير (هو) راجع إلى المانع ، (وفي أنه) متعلق بـ (اتحاد) ، كرمي

روى عنه ثم حمل استعارته^(١٧) شرحاً حقيقياً عند الرافعي^(١٨) .
انصفه ، ومؤيداً ما روي^(١٩) أن الشرط من حيث هو المصحح من حيث
حيثانها ، بخلاف المراجع ، لا لفرق نحو الناس ، عنه ، هنا ، لا^(٢٠) .
فأخبر^(٢١)

وقلت : قد نرى ما عدا الشرط ، ولم ننصوا على شرطية^(٢٢) .
هت ما عدا الاستقبال^(٢٣) . قلت : نعرض في البحث عن حقيقتها إلى
وسيل متقدمة مأمراً مقتضياً ، وعن شرطية إلى كونه تابعة مستند

وإن نصه أولاً على شرطية لاستقبال فوق استطراداً ، وإن أحرم
البحث عن الشرط ، لإشارة إلى وجوبه لدائته^(٢٤) . فارة ، ومن حيث كونه شرطية
أخرى ، فلعدم اختصاصه بالصلاة لم يُبحث عنه مع البقية أولاً^(٢٥) ، وكيفية

- (١) قوله : (من قد هذا) أي : المصحح (وجوده) أي : الشرط ، الش : ٤ ، ٥ .
- (٢) روي (أ) و (ب) و (ج) و (د) : (ومن ثم جعلنا) .
- (٣) قوله : (حقيقة عند الرافعي) لأن تعريف الشرط صادق عليه ، لأنه يلزم من عدمه العدم ، عديم
من عدمه ، ذلك الكلام بطلان الصلاة ، وعدم البرك يكون بوجود الكلام ، ولا يلزم من وجوده
أي : برك الكلام وجود ولا عدم كروي
- (٤) (مسيراً) أي : مع إس (محذور) كروي
- (٥) وقوله (ما يأتي) أي : هو الشرط الرابع ، وبأي هناك فإن حركات الموضع كروي
- (٦) وقوله (أ) أي : في المراجع (لائمه) أي : في لشروط كروي
- (٧) وقوله (حسن ما خبر) أي : جواب (ل) كروي
- (٨) قوله : (لعلنا) أي : ممنوا على (صحة الصلاة) . كروي .
- (٩) (مسيراً) أي : راجع إلى (ما عدا) . كروي .
- (١٠) قوله : (ما عدا الاستقبال) أي : بلهم نقضوا على شرطية هناك . كروي
- (١١) قوله : (إلى وجوبه لذلك) يعني : وجوب الشرط ، لأنه واجب في غير الصلاة أيضاً ، ومن
في الصلاة ، ومن حيث إنه دامي لم يقدّم مع الوسائل ، ومن حيث إنه شرط آخر من الشروط
وذكر مع الشروط كروي
- (١٢) (وفي بعض النسخ) (مع بقية شروطها) .

معرفة الوقت

ولا يستدل

مرماً أدرجوه مع بقية شروطها العكلم عليها إما إجمالاً من حيث شرطية ، مع
ذكر توسعها^(١) ، وثامنه

، حملة (ولا يُراد لإسلام^(٢) ؛ لأن طهارة الحدث تشترطه^(٣) ، ولا العنة
بالعريضة وبالكيفية ؛ بأن يعلم فرصتها مع تعبير فروصها من سبب ؛ لأنه شرط
سائر العبادات

نعم ؛ إن اعتقد العامي ، أو العام على الأوجه^(٤) الكثر مرماً صيغ ، أو
سنة ، فلا ، أو البعض والبعض^(٥) ، صيغ ما لم يقصد بمرضي معتر السلية
ولا التمييز^(٦) ؛ لأن معرفة دخول الوقت تشترطه

أحدها (معرفة) دخول (الوقت) ولو ظناً ، مع دخوله باطلاً^(٧) ، وهو
صبي غير ظان وإن رقت فيه ، أو طائفاً ولم تقع فيه لم تنفذ
(و ، ثانيها (الاستقبال) كما مرّ بيانه^(٨) ، مع ما يستثنى منه^(٩)

- (١) أن توافيق شروط الصلاة (ش : ١٠٩/٢) .
- (٢) بأن في نسخة يد عمر ، وبالرواء مع عدم الألف في نسخة من دسم ، ورجعه بوراب
- هامش (ب) ، وفي المطبوعة المصرية : (ولا يُراد) .
- (٣) أن : ذهب الجرم بية الطهارة على الإسلام . (ش : ١٠٩/٢٠)
- (٤) جمع : سهل الصباح في اختلاف الأشباح : مسأله (٢٤٥)
- (٥) قوله : (أو البعض) قرئاً (والبعض) : هامش (ك) .
- (٦) قوله : (ولا التمييز) معطوف على (الإسلام) هامش (ح)
- (٧) قوله : (مع دخوله باطلاً) لعل المراد به أحد ما مر في (كتاب الصلاة) ما جعل عدم تنس
- العمال . (ش : ١١٠/٢) .
- (٨) أي في (كتاب الصلاة) . (ش : ١١٠/٢) .
- (٩) أي من صلاة الخوف وعلى السر وغيره . (ش : ١١١/٢)

و ثالثی (سر الامور) عند العبد وان كان حلياً في صلته به
 لا يقبل الله صلاة حائض - أي نال - الأبخمار

ويدرك أيضاً سرها خارج الصلاة ولو في الحسوة ، لكن الواجب فيه سر
سوائي لرجل وإلّا^(٦) ، وما بين سرّة وركبة الحزّة^(٧) فقط ، لأنّ لابس عربي ،
كريد ، وخشيّة عار على ثوب يَحْفَلُ^(٨)

١ (وعودة الرجل) ويرياً وصيئاً عزيز مميّز^(١) (ما بين سره وركب) حبر
٢ له شواهد؟ منها الحديث الحسن أعط فحذك، فإن النجد

(71 - 720 / 1) (1)

(71 - 720 / 1) (1)

(٢) قوله (ومن ثم) لإشارته إلى قوله (بالتطبيع) (سج ١١٠/٢)

(١) وفي المطبوعة المصرية : (حبة تأخية)

(2) وهي الطليعة العربية (حب لا سلطان)

(١) راجع: السهل الممتاح في اختلاف الأسماء، ص ٢١٧.

(٧) ولي (س) (وما بين السراء والرحمة في الجزء)

(١) فـي (ب) و(ث) ا و ث (ج) و(ح) و(ص) ا و ط (د) و(ف) ا على ثوب
بحمله

(٩) وظاهر فائدته فی الطوبی [دا احرم عبدوله] معنی المحصر { ٢٩٧/١ }

(١٥) عن أبي أيوب رضي الله عنه قال سمعت النبي ﷺ يقول : ما نزل القرآن من فوق ولا من تحت الأرض ، إنما نزل من بين يدي رسول الله ﷺ . أخرجه المارغطني (١٩٣) والبيهقي في الكبير (٣١٧٩) .

وكذا الأمانة في الأصح ، وللعنزة . ما سوى الوجه والكفين
وشروطه : مع إدراك لزوم الشرة . . .

فقوله (١)

مهم : يجب شره حره مبهما ، لينتقل به ستر العورة .

وكذا الأمانة - ولو منقصة ، ومكاتبه ، وأم وليه - عورتهما ما ذكر (في
الأصح) كالوحد بجمع أن رأس كل غير عورة إجماعاً

(و) عورة (الحر) ولو عزم معيرة ، ولحصى الحر (ما سوى الوجه
والكفين) ظهرهما وبطنهما إلى كعوبين ، بقوله تعالى ﴿وَلَا يَتَّبِعُنَّ أَهْلَ
مَنْهَرٍ مِنْهُنَّ﴾ (نور ٣١) أي ، لا الوجه وكعبي ، وللمحاجة لكتفهما

وإنما حرم بطنهما - كالرائد على عورة الأمة - لأن ذلك مظنة بشفة

وعورتهما خارجهما في الحدة : كما مر (٢) ، وعد نحو سخرم ما بين السرة
والركبة .

وصرتها غير عورة .

فيه عثر شيخنا بقوله ، (واحصى رقعة رحرية كالأنثى) (٣) وقوله (رقعة)
مير محتاج إليه ، لأن عورة الذكر والأنثى انقبض لا تخلف إلا على الصبي أن
عوره ، لأنثى أوسع من عورة الذكر .

(وشروطه) أي : السائر (ما) لأحسن . كونها مصدرية (مع إدراك لزوم
الشرة) ولو لم يقع حجمها (٤) .

(١) أخرجه أبو داود (٤٠١٤) ، والترمذي (٣٠٠٣) ، وأحمد (١٦١٧٨) عن جدهما رضي الله

(٢) في (ص ١٧٨)

(٣) أنثى المطالب (٥١١/١)

(٤) قوله (وإن لم يقع حجمها) كسر ويل عين ، لكه للبراء مكرره ، وحالات الأوس للرجال
نمودي

ولو طين

وشروطه ايضاً ان يشتمل على المستور لساً أو نحوه . ولا ينبغي رجوعه
وماه صاب ، وثوب رقيق ، لان مقصود استر لا يخلل به ولا الصفة
لأنه لا يسمى ساتراً عرفاً

ويهد برفع اليد انصاري^(١) لا جزم لها ، فإنها وإن سعت اللون لا تستر
ساتراً عرفاً ؛ نظراً لاحتياج^(٢) الساتر عن عدم وجود جزم لها^(٣)

(ولو) حرير ، والأوجه أنه لا يترتب قطع رائد على العمود ، بل نقص
المطلوع وهو يسير ، لأن الحرير يحرر له الحاجة ، والنقص حاجة أي حاجة
ويحس بعد غسسه كعدمه ، وبارق الحرير ، لأن اجتناب المحس شرط صحة
الصلاة ، ولا فائدة لحريره ، ونقصه^(٤) عند عدم غيره مسح ، والحس مطر
ولو عند عدم غيره

(واطن) وحش أو حشرة راسماً مني ، بحث لا يمكن رؤية العورة به ،
بجلاف نحو حيلة صلبة ، ومثلاً - ميسر بصير - مبيض خصل جيله بأعلى رأس
ورؤه عليه ، لأنه حينئذ مثلاً في أنه لا يسمى ساتراً
ويختل الفرق ، بأنها^(٥) لا تعد منسلة على المستور ، بخلافه^(٦) ، ثم رتب
في كلام بعضهم ما يؤول لهذا .

(١) قوله (لا يخلل) إلخ معناه قوله (وشروطه ايضاً) إلخ (ط) ١١٦/٢

(٢) قوله (يبرأ اصبع) جمع صيغ كالحاء والسين كروي

(٣) قوله (نظراً لاحتياج) أي كمنه لول - الشرة كروي

(٤) وفي المطبوعة المصرية : (من عدم وجود) .

(٥) أي : الحرير - هامش (ح) .

(٦) قوله . (رجب) بلحاء الممثلة والياء الموحدة ، هي السحابة التي يوضع الله بها

كروي وفي بعض النسخ (رجب) بلحاء .

(٧) أي : السحابة .

(٨) أي : القميص . هامش (ك)

رماء كندر .

والأصح : وجوب التستر على فاقده ثوب

ويجب ستر أعلاه .

(وماء كندر) أو غلث خضرته . كأن صلى فيه على جدره ، أو دابعه . أو

كان يطبق طول الأعماس فيه

(والأصح : وجوب التستر) ومثل ذلك الماء فيما ذكر^(١) . وكذا لو أتت

للسجود على الشط^(٢) مع بقاء ستر عورته به ، ولا يلزمه أن يقوم فيه ، ثم يتجعد

على الشط إن شق ذلك عنه مشقة شديدة^(٣) ؛ لأنه لا يُعد مستوراً حينئذ^(٤) .

فيصلي على الشط عارياً ولا يُعد ، هذا هو الذي يتجه في ذلك . وبه يفتح بين

إطلاق الدارمي عدم اللزوم . ونختب بعصيم اللزوم

(على) مريد صلاة وغيره . خلافاً لمن وجم فيه (فاقده) ساتر غيره من

(الثوب) وغيره ؛ لقدره به^(٥) على الستر . ومن ثم كفى به مع القدرة على

الثوب .

(ويجب ستر أعلاه) أي . الساتر أو لمصني ، بدليل قوله^(٦) . (عورته)

(١) أي ومثل طين الماء الكدر في وجوب التستر به (ص ١١٣/٢)

(٢) القلط . جانب النهر . المعجم الوسيط (ص ٥٠٢) .

(٣) أي في اللزوم إشعار بجواز ذلك ، وهو ظاهر .

واعلم أن حاصل ما تنجيه في هذه المسألة أنه إن قدر على الصلاة في الماء مع الركوع

والسجود فيه بلا مشقة شديدة . وجب ذلك ، أو على النيم فيه ثم تخرج إلى الركوع

والسجود في الشط بلا مشقة كذلك . وجب أيضاً ، وإن دله بالخروج إليهما في الشط مشقة

كذلك . كان بالخيار بين أن يصلي عارياً في الشط بلا إعادة ، وبين أن يعزم في الماء ثم يخرج

في الشط عند الركوع والسجود ، ولا إعادة أيضاً (ص ١١٣/٢)

(٤) وفي المطبوعات : (لا يعد مستوراً)

(٥) قوله . (لقلوبه به) أي . بالطين . كقوله

(٦) قوله (بدليل .) إلخ يرجع لمعطوف فقط (ص ١١٤/٢)

وحرابه لا أستبر . فلو ربيت عورته من حبه .

الآتي (١) (وجوب) أي الساتر للعودة (٢) على التفسير الأول (٣) ، بمعنى مصدر مضاف لفاعله (٤) ، وعلى الثاني (٥) بمعنى ، كثر الأول أحسن (٦) ، لأنب بساق العتي ، ولا حناج الثاني يس تقدير أعلى عورته (٧) ، أي ساترها (٨)

يتخرج للأول (٨)

ولا مبالاة (٩) بتوزيع الضمير في (أعلاه) و(عورته) لوصح المرد (١٠) لا أنصفه (لغيره) . ومنه يؤخذ أنه لو شاع الكم ، فأرسته بحيث ترى من عورته . لم يصح ، إذ لا عسر في الشر منه ، و بصاً فهذه رؤية من الحجاب ، وهي تضرراً مطلقاً .

(لو) صلى على عالي أو منجدة مثلاً . لم يضر رؤية عورته من قبله ، أو صلى وقد ربيت عورته (أي كدت بحيث ترى عادة) من حبه (أي يكون

(١) أي : قريباً

(٢) قوله (لغيره) متعلق بالسر في السر ، إشارة إلى أن المفعول محذوف كروي

(٣) وهو رجوع الضمير إلى (الساتر) . (ج ٢٠ / ١١٤)

(٤) قوله (عتي) أي سر (عت) أي على التفسير الأول (مصدر مضاف لفاعله)

المفعول محذوف ، وهو (عورته) ، والتقدير ستر أعلاه عورته كروي

(٥) وهو رجوع الضمير إلى (المصلي) . هاتين (١) .

(٦) قوله (أي تقدير أعلى عورته) أي تقدير مضاف عن المفعول المضاف إليه كروي

(٧) وقوله (أي ساترها) مرموز ، وهو الناحية المحذوف ، فتقدير الكلام على هذا التفسير ستر أعلى عورته ساترها ، كروي .

(٨) وقوله (يخرج الأول) متفرع عن تقدير ، يعني لما كان تقدير الكلام في الثاني أكثر من الأول . يخرج الأول ، لأن فيه محذوف أدنى من كثرته كروي

(٩) وقوله (ولا مبالاة) جواب لمن قال لا سلم يرجع الأول ، لا إشكال على توزيع الضمير

في (أعلاه) و(عورته) الآتي ، يعني : هما في الظاهر واحد ، ومرجعهما متعاير ، بالنسبة على السمع ، حاصل الجواب أنه لم كان المراد واضحاً اندفع الالتباس كروي

فمنه لسنه في ركوع أو غيره لم يكن ، هذا الميمض لمصره (فليُرْزَأْ
أو يَشُدَّ وسطه) يفتح ليس على ما يأتي بي (يصل لا يَشُدُّ على إمامه) ،
حيث يكون عورته بحيث لا تَرَى منه^(١) ، ويكفي سنز لحيه به^(٢) إن سعت رؤيتها
من

ودك^(٣) للحر لصحيح إنا نصد أقصاي في ثوب الواحد ؟ قال
نعم ، وَأَرْزَأْ وَلَوْ يَشُوكُ^(٤)
إن لم يضمن ذلك المحدث صلاته ، ثم تَطُلُّ عند احداثه بحيث تَرَى
عورته

وفائدة انعقادها : دوائها لو مشرت ، وصحة سدوة به قبل مطالها .
فيه : يجب في (يَرْزَأْ) صة (الرأ) على الإفصح : لَابِت (الواو)
المثولة مطة من إشاع صفة (الياء) لمقترة الحذف لحياتها^(٥) ، وغائ
(الواو) زَلَيْت (الرأ) ، وقيل : لا يجب : لأن (الواو) قد تكون قلبها ما لا
يُناسبها^(٦)

ويجوز في دا (يَشُدُّ) الصم إناعاً ليه ، وانفتح لحيه ، قيل والكسر ،
رقصة كلام الخازن يَزِدِّي كائن الحاجب . سواء الأولي ، وقول شارح : (إن

- (١) في (ص : ٤٨٣)
(٢) قوله (لا يرى منه) أي لا يرى عورته من الحجب كروي
(٣) وصبر (له) أي يرجع إلى الحجب كروي
(٤) إشارة إلى (ميمره .) . هاتين (خ)
(٥) أخرجه من خريجه (٧٧٨) وابن حبان (٢٢٩٤) . وسنالك (٢٥٠/١) ، وأبو داود
(٢٣٢) ، والسنائي (٧٦٥) عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه
(٦) يعني متى في كالمحذوفة : يحذفها : لأنها من الحروف المهيضة مع مد فاصلاً
(رشيد) ١ / ٢
(٧) أي كالفصح والكسر (ش : ١١٥/٢)

وإن شئت بعضها بيده في الأصح ،

(الصح الأصح) لعله لأن نظرهم إلى إشار الأجمة أكثر من نظرهم إلى الإباء لأنها أنسب بالمصاحفة ، وألقى بابلاًغية^(١) .

(وله) بل عليه إذا كان في سائر عوره حرق لم يجد ما سنده غير يده ، كما هو ظاهر .

وهي هذا^(٢) هل يُتنبها في حالة السجود إذا لم يُمكن وضعتها مع السجود بعدد ، أو بضعها لركب سجدة السجود عليها^(٣) ؟ كل محتفل ؛ إذا احتج بتخوّر كلاً ؛ من الكشف وعدم وضع بعض الأعضاء كالجمهة ، مع عدم الإغناء بهما ، وحديثه الذي يتجوز به^(٤) تحييره ؛ لا مرجح^(٥)

ولس هذا^(٦) كما مرّ دينا في قوله (فتصلي على النط)^(٧) المعلوم به أنه إذا تعارض السجود والستر ، قدم السجود ، لأن ذلك فيه تعارض أصلي السجود والستر ، وأصل السجود أكث ؛ لأنه ركن ، وما ها تعارض به وضع غصير محتفل في وجوه ، وستر بعصر^(٨) محتفل في إحراء السجود ؛ تنبي^(٩) التحيير^(١٠)

(ستر بعضها) أي : العوره (بيده) حيث لا تقصر (في الأصح) للحصول

(١) وهي (١) و (ب) والمصوغات (والصح بملاحة) قال الشيرازي (١٠/٢) (وله) ألقى في مسحة الص ، وله وجه ؛ لأن بعضها أسن وأدخل في الصلاة

(٢) أي : في سورة التوجوب . (ش : ١١٥/٢)

(٣) أي : على وضع اليد على حلق المصاف . (ش : ١١٥/٢) .

(٤) راجع : المسهل المصاح في اختلاف لأشيخ ، مسألة (٢٤٨) . وراجع : الشيرازي (١١٥/٢)

(٥) أي : عارض موضع وسترها (ش : ١١٥/٢)

(٦) في (ص : ١٨١)

(٧) في المطبوعات : (وستر بعض بعض)

(٨) قوله . (التحير) غير موجود في المصوغة المصرية

كتاب الصلاة باب شروط الصلاة ١٨٥
دون واحد كما في سوانته يعني بهما ، أو أحدهما فتنه ، وقيل ذبيرة ،
وقيل بتخفيف

المقصود ، ودعوى أن بعضه لا يشترط^(١) مسوعة
وفارق الاستحسان بيده^(٢) ، لاحترامها ، والامتنان بأصبعه ، لأنه لا يسمى
اسماً عربياً

ويكفي بيده غيره قطعاً وإن حرم ؛ كما لو سرها بحريز
ويذكر المصنف : سر بعض عورته بها وحده ، وبحصله^(٣) قطعاً
وتما اختلفوا في تحصيل واستعمال ماء لا يكفه لطيفه ؛ لأن المقصد منه رفع
الحدث ، وفي تحريمه خلاف ، وهذا المقصود الستر ، وهو يتجرى
(دون واحد كما في سوانته أي فتنه ودمره ، من ذلك ؛ لأن كشفهما يشوه
صاحبتهما يعني بهما) لخشيتهما ، وبالاتفاق على أهم عورة
(أو) كما في (أحدهما) منه أي التحصن الذكر ؛ لأن الشئ والحشيتا تعين
ستره ؛ لأنه بارز لقبة ، وليس مستوراً ، لا لثي عالماً
فعلهم أنه يجب دلت في غير الصلاة أيضاً ، نظراً لبروزها ، وأنه تلزم الخشيتا
ستره

وإن كفي أحدهما فقط^(٤) ، والأولى ستر آله ذكر بحضرة امرأة ، وعكسه ،
وعند مثله يتخير ؛ كما لو كان وحده ،
(وقيل دبره^(٥)) لأنه أمحش عند سحر سجود (وقيل تحجير) لتأريض

المعنيين

(١) أي : لا بعد سائر أنه معني . (ش ١١٥ ، ٢)

(٢) أي : حيث لا يجرى . هامش (ك)

(٣) أي : سائر بعض عورته . هامش (ك)

(٤) وفي المطبوعات (دون كفي أحدهما فقط) .

(٥) وفي (ح) (س) (و) (ع) (وقيل دبره)

وطهارة الحدث في سبعة . فصلت وفي الحديث يني ،

(و) وانها (طهارة الحدث) بأقسامه السابقة (بعد أو تراب واحد ،
والأ) لم تكن شرطاً ، لما مر من صحته صلاة داود الطيوري (١) ، من سبعة
وصي . أتى على تصديه ، لا على فعله ، لأن ما لا يتوقف على صير
كالكبر ، وكذا غيره ، إلا من نحو حب على الأوجه
وان لم يؤثر السدل هنا (٢) وفيما يأتي (٣) لأن الشرط من باب خصال
الوضع ، وهو لا يؤثر فيه ذلك ، ومن ثمة فصلت نحو سبعة (٤) كما قال
(من سبعة) - أي - انصلي غير السبي ولو دأب الطيوري على المعتدل -
لحدث ، أو أكثر ، على (طلت) صلاته ، لطلال طهره إجماعاً ، ولأن صلاة
داود صحيحة معتدلة (٥) وفي التذييل : هو في الحديث أيضاً أنه تعالى ،
(بي) وإن كان حدثه أكثر ، تحير به ، لكنه صيغت اتفاقاً (٦)
وخرج به سبعة (ما لو تسببه ، فلا تعتقد اتفاقاً) (٧) .

(١) في (١/٢٦٦-٢٦٧) .

(٢) أي : في (باب التيمم) (ش ١١٧/٢٠) .

(٣) قوله (سم يدر لسيدان هـ) بأمره بصر بعد صحيح ، من سم بصر فالتواتر ، ولا فرق
بين السيل وعدمه ، بحالته في السجدة أو غيرها ، أي : لم يطل الفعل سبب
كروي .

(٤) قوله (هـ) أي : في صباه الحدث ، (وفيما يأتي) أي : في طهارة الخصى . (ش ١١٧/٢) .

(٥) قوله (طلت نحو سبعة) بخلاف سبي الروح . كسر نحو كلام (هـ) لا يطرأ
كروي .

(٦) قوله (ولأن صلاة داود صحيحة) مطلق بالحدث كروي .

(٧) عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من أصابه قنبر ، أو زحان ، أو
قنبر ، أو مدني ، فليغتسل ، فليغسل ، ثم ليس غني صلاته ، وهو في ذلك لا يكتم ، حرمه
أبو داود (٢٦١) ، والترمذي (١٢٩) ، والبيهقي في «الكبير» (٦٧٧) .

(٨) هذا يقتضي أن الكلام في سببه قبل التحول في الصلاة ، إذ سببه فيها لا ينافي في
الاعتداد ، بل الذي يسببه بطلان ، وحيت فكيف يكون لبيان محذور هو .

ويُتَرَبِّعُ فِي كُلِّ مَقَاصٍ عَرَضٍ بِإِلَّا تَقْصِيرٍ ، وَتَعْدَرُ دَفْعُهُ فِي الْحَالِ ، وَإِنْ أُنْكَرَ
بِأَن كَشَفَتْهُ رِيحٌ فَسَتَرَ فِي الْحَالِ ، ثُمَّ تَنْظُرُ ، وَإِنْ قَصُرَ بَانَ فَرَعَتْ مَذَّةً حَتَّى
يَهْتَاطَ بِطَلْتِ

وَيُحَرِّبُ أَيْ الْفُرْلَانِ (هِيَ كُلُّ مَقَاصٍ) أَيْ مَقَابِلِ الصَّلَاةِ (عَرَضٍ)
بِمَعْنَى يَهْتَاطُ (بِإِلَّا تَقْصِيرٍ) مَعَهُ (وَتَعْدَرُ دَفْعُهُ) مَعَهُ (فِي الْحَالِ) كَسَخَسَ ثَوْبَهُ
الَّذِي لَا يُمَكِّنُهُ بِالنَّوْءِ فَوْرًا بِرَطْبٍ ، وَكَأَنَّ طَيِّرَ الرِّيحِ ثَوْبَهُ لِمَحَلِّ يَهْتَاطُ بِهِ ، أَيْ
لَا يَصْنَعُهُ إِلَّا بِبَعْضٍ كَثِيرٍ ؛ أَحَدُ مَا لَا يُوَدُّ فِي عَتَقِ أَمْرٍ يَنْتَعِدُ سَائِرُهَا عَنْهَا

(بَانَ أُنْكَرَ) دَفْعُهُ حَالًا (بَانَ كَشَفَتْهُ رِيحٌ فَسَتَرَ فِي الْحَالِ) أَوْ تَجَسَّسَ رَدَاؤُهُ
مَأْنَاهُ (١) ، أَوْ مَنَعَهَا عَنْهَا حَالًا (لَمْ تَعْلَمْ صَلَاتُهُ

وَيُفْتَضَّرُ هَذَا الْعَرَضُ مَعَهُ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ أَخَذَهَا بِنَحْوِ كُفِّهِ أَوْ عُودٍ بِيَدِهِ ؛ لِأَنَّهُ
حَاصِلٌ لَهَا حَيْثُ ، وَلَا يُقَاسُ بِحَمَلٍ هَذَا بِحَمَلِ الْوَرَقَةِ السَّاقِ قُتِلَ (فَصَلَّ فَصَاوِ
الْحَاجَةِ) (٢) لِأَنَّ الْحَمْلَ فِي كُلِّ مَحَلٍّ مَحْمُولٌ عَلَى مَا نَافَسَهُ ، إِذْ مَا هَذَا أَصْبَحَ ،
فَأَثَرُ فِيهِ ، لَا يُؤْتَرُ ثُمَّ ، لَا يَرَى ، أَنْ حَمَلَ الْمَمَاسَ هَذَا مَقْصُودٌ وَتَمَّ لَا يَحْرَمُ ، وَقَدْ
مَرَّ سَرُّ ذَلِكَ فِي مَحَلِّ السُّجُودِ عَلَى مَا لَا يَحْرَمُ بِحَرَكَةٍ (٣)

(وَإِنْ قَصُرَ ، بَانَ فَرَعَتْ مَذَّةً حَتَّى يَهْتَاطَ) وَخُذَ بِمَعْنَى رَحْمَةً ، بَطَلَتْ
نَفْعًا ؛ كَحَدِيثِهِ مُخْتَارًا ،

وَنَحَثَ السَّكِينِ . أَنْ هَذَا إِذَا حَلَّ بَقَاءَ الْمَذَّةِ إِلَى فَرَاغِهِ ، وَالْأَمْرُ بِمَعْنَى
وَبِهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ إِذَا حَلَّ ذَلِكَ لَمْ يَقْصُرْ ، فَلَا يَنْشَأُ الْقَصْعُ (١) إِلَّا أَنْ يَهْتَاطَ بِهِ .

(١) سَقَطَ (بِمَعْنَى وَصَفٍ فِي حَالِ الصَّلَاةِ ، فَلْيَأْمَلْ (سَمَ ١١٨/٢) فَإِنَّ الشَّرْطَ (١١٨/٢)
(بِالْمَعْنَى : كَمَا فِي الْعَمَلِ) أَنْ يَهْتَاطَ بِمَا أَحَدُهَا مَخَارِجُ مَعْنَى صَلَاتِهِ نَفْعًا)

(١) وَفِي (أ) (ر) (خ) (و) (م) ، (أَوْ تَجَسَّسَ رَدَاؤُهُ مَأْنَاهَا)

(٢) فِي (١) (٢٩٠-٢٩١) .

(٣) فِي (م) (١١٤-١١٥)

(٤) أَيْ ، بِالْفُرْلَانِ . (هِيَ ١١٠/٢) .

وصهاؤه المحس في الثوب والسكناء ،

عدها عنها حتى ظهر ذلك تضيئاً ، ولأنه إذا فتحت مع عديمه بانقضاء المدة
فيها يكون مسطراً مسطراً ، وهو لا يباقي الانقضاء حالاً ، كما مر فيمن أخرج
مفتوحاً لحب ، والذي شحده بعداها حتى تصح التذرية به (١)

(و) خامسها (طهارة المحس) الذي لا يفتنى عنه (في الثوب وغيره)

من كل محمول له وملاقي لذلك المحمول

(والبر) ومنه داخل العم والأنف والعين ، وإعماله بحيث غسل ذلك في

الحناية : لأن الجاسة أعظم

(والمكان) الذي يفتنى فيه : للحبر الصحيح ، فأغسلني عند التيم

وَصَلِّي (٢) ، وصح حبر : تَرَهُوا مِنْ التَّوْبِ (٣)

ثبت الأمر باجتناب الحبر (٤) ، وهو لا يجت في غير الصلاة فتعين به ،

والأمر بالشئ بهي عن صفة (٥) ، والهي في العبادة يقتضي لهاها (٦)

وقولهم : (وهو لا يجت في غير الصلاة) محلّه في غير التصحيح به في

السب ، بأنه حرام ، وكذا في الثوب على ما قصي فيه

(١) الفرق بين ما مر به وسأله العيب واضح ، لأن لامي ما لا يمكن دونه بعلاله ثم
(سم ١٢٠ / ٢٠)

(٢) راجع : المعنى الصحيح في اختلاف الأشباح : مسألة (٢٤٩)

(٣) أخرجه البخاري (٣٠٦) ، ومسلم (٢٣٣) عن عائشة رضي الله عنها

(٤) أخرجه الدارقطني (ص ١٠٨) عن أس رضي الله عنه ، وقال : مسحوط مرسى ، وكذا في

أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم مثله (ص ١٠٩)

(٥) قوله (ثبت الأمر) إلخ أي ثبت بهذين الحديثين ، ويؤيد تعالى ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْهُمْ ﴾

(المدر ٤) الأمر باجتناب الحبر إلخ ، وهو في المعنى تعليل لكون طهارة المحس

شرطاً ، والمعنى الشرطية ثابتة ، لأنه ثبت إلخ كروي

(٦) قوله (والأمر بالشئ بهي عن صفة) أي يفيد لشيء عن صفة ، والآ فليس الأمر بالشئ

عبر الهي ، ولا يسلمه على الصحيح (ع ش ١١ / ٢)

(٧) قوله (يفتنى مسدداً) أي لو خالف الهي ، بأن تصحح ويبا بالجماعة كروي

وكانهم لم يخووا في الفرق أن لإعادة ثم فيها احتياط قائم بتقدير محالته
لأول : إما يلزم عليه من إفساد لسابق ثم ، بخلاف ما هنا ، إذ لا احتياط في
إعادةه فم بحث ، ولا فساد لو خالف الاجتهاد الثاني الأول ، فجاء الاجتهاد
ووجب العمل بالثاني

وأما قول شيخنا الظاهر حمل ما هنا على الغالب ، من أنه يستتر بحسب
الثوب^(١) ، دون شتره بعضه ، كذا ظن صهرته بالاجتهاد ، فقطع ما قطعته شتر
به وصلى ، ثم ادخا بسير لتلك ما استتر به أولاً . لزمه إعادة الاجتهاد ، هـ
ما مر في المائتين ، وعليه فلا فرق بين المائتين والثنتين ، إذ هما كائنتي
والحاجة للسبب كهي بتطهير ، وسائر العود كالماء الذي استعمله^(٢) انتهى

فيه نظر ظاهر ، لم علمت من اختلاف ملحق البائتين ، أو من ثم وجب
إعادته في أقله أبصاً ، لأنها بمسألة دعاء ، تكويده هي للمرة الثانية مع عدم تدني
الدليل الأول لعدم ما فعله في الأول ، وصار كأنه مبتدئ صلاة جديدة
شبه^(٣) منها بعد هذا^(٤)

حتى أنه يلزم الشيخ أنه لو ارتفع ما صلى فيه ثم أراد الصلاة فيه ثانياً ، وإن كان
من بعض الطعام الذي ظهر له حله بالاجتهاد ، ثم عدل لأكل ما فيه لزمه إعادة
الاجتهاد ، وهو بعيد جداً ، فأنمله

لو إذا اجتهد^(٥) وتغير حله عمل بالذي هنا ، لأنه لا ترمية الصاد السابق
نملاً وظاهر أن محل العمل بالثاني هنا ما إذا لم يمس الأول وحلاً للماء

(١) أي ، الذي عنه ظاهر بالاجتهاد (ش ٢ / ١٢١)

(٢) العود البعيد (١ / ١٤١)

(٣) قوله (إسـ . . .) بخبر (أن) من قوله : (الآية) (هامش ١) .

(٤) ما بين السقفين غير موجود في (ص) الصلاة ، وفي (ت ٢) و(ث) الحق وصح

(٥) أي وإن لم يلزمه إعادة الاجتهاد ، كما نفرد . (سم ٢ / ١٢١)

وَبِزَجْسٍ بَعْضُ ثَوْبٍ وَتَذَلُّ وَجْهٍ . وَجِبَ غَسْلُ كُلِّهِ ، فَلَوْ مِنْ خُفٍّ ، لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عَلَى الصَّحِيحِ ، .

وَالْأَمْرُ ^(١) ، بِظَهْرِ مَا مَرَّ فِي الْمَاءِ نِيسَ ، وَلَا إِعَادَهُ مَطْلَباً
وَلَوْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ ، صَلَّى عَارِياً وَأَعَادَ ^(٢)

(وَبِزَجْسٍ) مَتَّحٍ (الْجِيمِ) وَكُسْرُهَا (بَعْضُ ثَوْبٍ) وَبِزَجْسٍ ، الرَّائِي بِمَعْنَى
(أَوْ) (وَجْهٍ) دَلَّتِ الْمَعْنَى فِي جَمِيعِهِ ، وَجِبَ غَسْلُ كُلِّهِ (لَصَحَّ إِعَادُهُ
مَعَهُ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ النِّجَاسَةِ مَا بَقِيَ جَزْءٌ مِنْهُ لَا غَسْلُ

وَأَمَّا لَمْ يَجَسَّ مَا مَسَّهُ ، لَعَدِمَ تَقْيُّ مَحَلِّ الْإِصَابَةِ ، وَقَدْ مَرَّ فِي مَعْنَى
السَّرِقَةِ ^(٣) مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ أَشْثَ فِي إِسْحَابَةِ الْمُعْتَصِدِ بِأَصْلِ تَقْدِيرِهِ يَنْقُصُ بِقَدَرِهِ
عَنِ جَدِّهِ ، لَا تَنْجِيئَهُ لِمَمَّاثِهِ ، عَمَلًا بِأَصْلِ تَقْدِيرِهِ ^(٤)

أَوْ إِذَا انْخَضَرَ فِي بَعْضِهِ ، كَمَقْدَمِهِ . . فَلَا يَلْزَمُهُ لِأَعْلَى الْمُقَدَّمِ نَقْطَ
(فَلَوْ ظَنُّ) بِالْإِجْتِهَادِ أَنَّ (طَرَفًا) مَتَّحًا أَمَّا هُوَ الْجَسُّ ، كَيْدٌ وَكُتَّةٌ ، .
يَكْتَفِي عَلَيْهِ عَلَى الصَّحِيحِ (لَتَعَذَّرَ الْإِجْتِهَادُ فِي الْعَبْرِ الْوَاحِدِ) وَإِنْ أَشْتَبَتْ عَنِ
أَجْرٍ ، . وَمِنْ شَمٍّ لَوْ فَضَّلَ الْكُتْمَ عَنْهَا . حَارَ لَهُ الْإِجْتِهَادُ فِيهِمَا ، جَاءَ ظَنُّ .
تَحَدُّمًا هُوَ الْجَسُّ . . عَلَيْهِ نَقْطَ

وَيُقْبَلُ حِزْبُ عَدْلِ الرَّوَايَةِ بِالسَّجْسِ لِثَوْبٍ أَوْ بَعْضِهِ نِيشَةٍ ، أَوْ كَرٍّ فِيهِ
مُوَافَقًا ، بِظَهْرِ مَا مَرَّ ^(٥) .

- (١) أَيُّ مَلَا يَعْمَلُ بِالنَّاسِ ، وَهَلْ لَهُ أَنْ يَهْوِيَ إِلَى الْعَدْلِ بِالْأَوَّلِ أَوْ لَا ؟ لِيَهْ نَقَرُ ، (سَمِ
(١٢١/٢) مَا يَبْقَى لِمَعْتَقِدَاتٍ غَيْرِ مَوْجُودَةٍ فِي الْمَصْرِفَةِ بِتَوْجِهِ
(٢) قَوْلُهُ (وَلَوْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ) أَيُّ لَمْ يَظْهَرْ بِالْإِجْتِهَادِ ، بِأَنْ يَحْدُثَ فِيهِ ، مَعْنَى عَرَبٍ وَاعْدَادٍ
لِتَقْصِيرِهِ بِعَدَمِ إِتْرَاكِ الْعِلَامَةِ ، وَلَئِنْ مَعَهُ ثَوْبًا خَافَ أَنْ يَنْجَسَ ، وَيَهْوِيَ عَارِياً مَا يَوْكَانُ ، وَهَذَا فِي
ثَوْبٍ وَاحِدٍ حَيْثُ لَا سَجِبَ لِإِعَادِهِ ، كَمَا نَحْنُ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَمَنْ يَنْبَغِي أَنْ يَمَالَى عَدْلُ كَرْدِي
(٣) فِي (٣١٢/١) .
(٤) أَيُّ : الْعَمَاسُ ، (شَيْءٌ : ١٢٣/٢) .
(٥) قَوْلُهُ (بِظَهْرِ مَا مَرَّ) أَيُّ فِي فَصْلِ الْإِجْتِهَادِ كَرْدِي

ويؤم غسل بصفته بحسب ثم بآفته فلا يصح أنه إن غسل مع غيره فحرره عنه
كأنه ، وإلا... يعني المنصف

ولو أشبه مكاناً^(١) : من نحو بيب أو ساطع . فلا احتياط ، بل بانحسار
عرفاً . وحت غسل كنه ، وإلا... يثبت الاحتياط ، وله لصلاة بدونه ، لكن إلى
أن يتقوى قدر الجس

ولو تعدد غسل بعض ثوبه المتنجس ، وأفكته أو تضع لمسحس الستر بآفته
وبعض المعززة ، على ما تحت التركيبي . لزمه قطعه إن لم ينقصه أكثر من
أجرة ثوب مثله يصلي به ، على المعتمد^(٢)

(ويعمل بصفته) هو مثل (جس) كثوب ثم بآفته (صحت الماء عليه ،
لا هي نحو جفة ، وإلا^(٣)) لم يظهره شيء على المعتمد ، لأن طريقه لآخر
تجس معاً لماء قليل وارد هو عليه^(٤) ، كما يشتهر في شرح الإرشاد ، وغيره
(فلا يصح أنه إن غسل مع بآفته مجاوره) من الصفات المعمول أولاً (
ظهر كله) .

(وإلا) يغسل معه مجاوره ، أي ولا يعمل (غير المنصف) بل مع
الصادق^(٥) ، هو الذي يظهر بحلاب المنصف ، لأنه رطبت ملاقي لجس ، فيفسده
وحده ، ولا تشترى نجاسة الملاقي لملاقبه^(٦) ، خلافاً لمن زعمه ، وإلا

(١) أي بعض المسحس في حبه نهاية ومعنى (شر ١٢٢/٢) .

(٢) راجع : الممثل الضاح في اختلاف الأنساج : مسألة (٢٥٠) .

(٣) أي : بأن غسسه في إياه ، كجفة وجوها ، بأن وضع بعضه ثم صب عليه ماء بغيره . معني
ونهاية . (شر : ١٢٢/٢) .

(٤) عبارة : معني المعاج ، (١٠٤/١) (لأن ما في غير الجفة يلاقيه الثوب المتنجس ، وهو
ورد على ماء قليل فيجس ، وإذا نجس الماء . لم يظهر الثوب)

(٥) من الانتصاب ، ومنصف كل شيء . مع الصدا وسطه ، ومعلوم أن المراد به المجاور ،
ولما عبر به بصيغة سابقاً بالانصب ، وقد غرر أنه مثال . أمير عيسى هاشم (شر)

(٦) قوله (ولا تشترى نجاسة الملاقي لملاقبه) والثاني للثالث إلى أن يتجس الجسج كردي

وَلَا تَصِيحُ صَلَاةً مُتَلَاقٍ مَخْصُصٍ لِبَاسِهِ حُرْمَةً وَإِنْ لَمْ يَتَحَرَّكْ بِحَرَكَتِهِ ، وَلَا قَصَصِي هَذِهِ شَيْءٌ عَلَى نَجَسٍ إِنْ يَتَحَرَّكْ بِحَرَكَتِهِ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكْ فِي الْأَصَحِّ ،

نَجَسِ السَّمَنِ الْجَائِدُ كُلُّهُ بِإِسَارَةِ الْحَبِثَةِ فِيهِ ، وَهُوَ خِلَافُ النَّصِّ

(وَلَا تَصِيحُ صَلَاةً مُتَلَاقٍ) أَيِ . مَعَايِشُ (مَخْصُصٍ) بِدَلِّهِ أَوْ (لِبَاسِهِ) كَقَصَصِي ، حُرْمَةً (فِي شَيْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ) وَإِنْ لَمْ يَتَحَرَّكْ بِحَرَكَتِهِ (لِسَبَبٍ إِلَيْهِ

وَخَرَجَ مِنْ لِبَاسِهِ) رَمَا مَعَهُ . نَحْوُ سَرِيرٍ عَلَى نَجَسٍ فَتَصِيحُ صَلَاتُهُ عَلَيْهِ

(وَلَا) صَلَاةً ^(١) نَحْوِ (قَابِضٍ طَرَفٍ شَيْءٍ) كَحَبْلٍ ، أَوْ شَاةٍ ^(٢) بِتَحَوُّيدِهِ ، عَلَى نَجَسٍ (وَإِنْ لَمْ يُشَدَّ بِهِ) إِنْ تَحَرَّكَ (هَذَا الشَّيْءُ الَّذِي عَلَى النَجَسِ) حَرَكَتَهُ (لِحَمَلِهِ مُتَصِلًا بِنَجَسٍ ، وَفِيهِ الْخِلَافُ لِأَيِّ ^(٣)) أَيْضًا وَإِنْ أَوْفَقَ حَلَالَهُ مَوْلَاهُ (وَكَذَا إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكْ) بِهَا (فِي الْأَصَحِّ) لِسَبَبٍ إِلَيْهِ كَالْعَمَامَةِ

وَلَوْ أَنَّ الْقَابِضَ بَيْنَهُمَا سَمِعَ وَإِنْ رَجَعَتْهُ فِي الصَّغِيرِ ^(٤) وَخُتَارُهُ لِأَذْرَعِي .

وَمَرْ : أَنَّهُ لَوْ أَفْسَدَتْ لِحْمَ دَاتِهِ وَبِهِ نَجَاسَةٌ ضَرُّ ^(٥) ، فَلَيْسَتْ لَهُ

وَخَرَجَ مِنْ (عَلَى نَجَسٍ) . الْحَسُّ لِحْدُودُهُ بِظَاهِرٍ مُتَّصِلٍ بِنَجَسٍ ، فَلَا يَصْرِفُ الْأَمْرَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الظَّاهِرُ يَتَحَرَّكُ هُوَ وَمَا اتَّصَلَ بِهِ مِنَ النَجَسِ بِحُرْمَةٍ كَسِتِيَّةٍ صَغِيرَةٍ ^(٦) فِي الْبَرِّ ^(٧) ، وَالَّذِي يَتَلَهَّرُ عَتَبُورُ انْجِرَارِهِ بِالْفَعْلِ لَوْ أَرَادَهُ ، لَا مَشَقَّةَ ^(٨) ؛ لِأَنَّهُ

(١) رَفِي (س) : (وَلَا تَصِيحُ صَلَاةً)

(٢) قَوْلُهُ : (أَوْ شَاةً) عَطَفَ عَلَى (قَابِضٍ) أَيِ أَوْ شَادَ طَرَفَ شَيْءٍ بِتَحَوُّيدِهِ كَرَدِي

(٣) فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّلَاثَةِ .

(٤) رَفِي (س) : (فِي الصَّغِيرِ) .

(٥) قَوْلُهُ (وَمَرْ) أَيِ فِي (فَصْلِ الْإِسْتِقْبَالِ) كَرَدِي

(٦) أَيِ : حَامِلَةِ لِحْسٍ ، حَامِلِش (ك)

(٧) رَاجِعٌ إِلَى الْمَعْنَى الْمَضْحُكَةِ فِي خِلَافِ الْأَشْيَاحِ . مَسْأَلَةٌ (٢٥١)

(٨) يَنْظُرُ مَا لِمَرَادِ الْقُوَّةِ الَّتِي نَقَّاهَا ؟ هَلْ هِيَ إِنْ أَرَادَتْ ، أَمْ لَمْ يَحْرَمَ بِالْفِعْلِ لَكِنْ يُمْكِنُ أَنْ يَحْرَمَ بِالْفِعْلِ . - فَهَذَا مَعْنَى مَا قَبْلَهُ ، وَإِنْ أَرَادَ غَيْرَ ذَلِكَ . مَعْنَى سَمِ ، أَقُولُ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ أَرَادَ بِذَلِكَ أَنَّهُ ضَعِيفٌ لِعُزَّةٍ نَحْوِ مَرَضٍ ، وَلَوْ كَانَ صَحِيحًا لَعُدَّ الْقُوَّةُ أَيْضًا حُرْمَةً .

فَلَوْ جَعَلَهُ تَحْتَ رِجْلِهِ . . . صَحَّتْ مُطْلَقًا ، وَلَا يَصُورُ نَحْسٌ لِحَادِي صَدْرِهِ فِي الرُّكُوعِ
وَالسُّجُودِ عَلَى الصَّحِيحِ .

وَبَزَّصِلْ

لَا يَسْتَلِي حَامِلًا لَهُ إِلَّا حَيْسِدًا

وَعَثَرُوا فِي الْحِجْسِ بِالنَّحْصِ ، وَفِي الظَّاهِرِ بِالْمَشْدُودِ ، أَيِ زُحُورِ^(١) .
لَوْ صَوَّحَ لِفَرْقٍ بَيْنَهُمَا مِمَّا تَتَرَدَّدُ ، وَهُوَ أَنَّ مَحْمُولَهُ مَعَانٍ لِحِجْسٍ فِي الْأَوَّلِ ،
فَسَمِ يَشْتَرِطُ فِيهِ مَحْوُ شِدِيدِهِ ، بِحَلَالِهِ فِي الشَّيْءِ^(٢) فَإِنْ بَيَّنَّ وَسَيَّ الْحَاسَةِ وَاسْمُهُ
فَشَرِطُ ارْتِبَاطٍ بَيْنَ مَحْمُولِهِ وَالْحِجْسِ ، وَلَا يَخْضُلُ ذَلِكَ إِلَّا سَحْوً شَدَّ طَرَفَ لِحْلِ
بِذَلِكَ الظَّاهِرِ الْمُتَّصِلِ بِالنَّحْصِ

(فَلَوْ جَعَلَهُ) أَيِ : طَرَفٌ مَا ذَكَرَ (حَسَبَ رِجْلِهِ) وَصَلَّى (صَحَّتْ) صَلَاتُهُ
(مُطْلَقًا) تَعَرُّكٌ بِحَرَكَتِهِ أَمْ لَا ، لِأَنَّهُ نَسْ حَامِلًا ، فَأَشْبَهَ صَلَاتَهُ عَلَى نَحْوِ بَسَاطِ
مَفْرُوضٍ عَلَى حِجْسٍ ، أَوْ بَعْضِهِ^(٣) لَدَيْ لَا يَمَاسُهُ نَحْسٌ

(وَلَا يَهْرُ نَحْسٌ) لِيَجَاوِزَ مَحَلَّ صَلَاتِهِ وَإِنْ كَانَ (بِحَادِي صَدْرِهِ) أَوْ غَيْرِهِ ، (فِي
الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ) أَوْ غَيْرِهِمَا (عَلَى الصَّحِيحِ) لِعَدَمِ مَلَاقَاتِهِ لَهُ

نَعَمْ ، تَكْرَرُ صَلَاتُهُ بِإِرَاءِ مُتَنَجِّسٍ فِي إِحْدَى جِهَاتِهِ إِنْ قَرَّبَ مِنْهُ نَحْسٌ نَسَبَ
إِلَيْهِ ، لَا مُطْلَقًا ، كَمَا مَوْظَافَرُ

(وَبَزَّصِلْ) مَعْصُومٌ ، إِذْ عَرَّضَ لَا يَأْتِي بِهِ الْكَصَلُ الْآبِي عَلَى الْأَوْجَهِ^(٤) ،
لِأَنَّهُ لَمَّا أَهْلَزَ لَمْ يُتَّأَلْ ضَرُورُهُ فِي جَنْبِ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَإِنْ خَشِيَ مِنْهُ لَوَاتٌ مَعَهُ

^(١) بالفتح ، وَفِي أَهْلِهِ . (نَسْ : ١٢٤ / ٢)

(٢) أَيِ كَاللَّصِقِ . (نَسْ : ١٢٤ / ٢)

(٣) أَيِ فِي الْبَتِّ بِنَحْسٍ - حَامِلٌ (خ)

(٤) أَيِ - فِي الْمَشْدُودِ بِظَاهِرِ مَحَلِّ نَحْسٍ .

(٥) قَوْلُهُ . (أَوْ بَعْضُهُ) عَطَفَ عَلَى (مَفْرُوضٍ) . (نَسْ : ١٢٤ / ٢ - ١٢٥)

(٦) رَاجِعٌ إِلَى الْفَهْلِ الْمُتَضَاعِفِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاخِ إِصْلَاحًا (٢٥٢)

عظمه بحسب عقد أحدهما ، ففقدوا ، وبالأول . وخب ترغته أن لم تبحث صرراً
عظمه ، فإن حاف ، فإن مات لم يترغ

(عظمه) ، لاحتلافه وحشبه مبيع تيمم أن لم يصله (سحر) من العظم ولو
ممنوع ، ومثل ذلك بالأولى دفعه معطى أو رنطه . لقد الظاهر الصالح
للوجه ، كأن قد حبر ثقة . إن الحسن أو الممنوع أسرع في الجبر^(١) ، أو مع
وجوه وهو من آدمي محترم^(٢) . فمعدود (في ذلك) ، فتصح صلاته
للضرورة ، ولا يترغ مرغه وإن وجد طاهر صانعاً ، كما أطلقناه

ويصح حمله على ما إذا كان فيه مشقة لا تضمن عادة وإن لم ينجح التيمم ،
ولا يقاس بما يأتي^(٣) ، لعدم ذلك لا ثم

(ولا) بأن وصله سحر مع وجود ظاهر صالح ، ومثله ما لو وصله بعظم
آدمي محترم مع وجود بحسب ، أو طاهر صالح (وجب ترغه إن لم يبحث صرراً
ظاهراً ، وهو ما ينجح التيمم وإن سحر واستر بالمحم ، فإن أسمع أخره عليه
(سحر) أو مات وجوباً ، كره للمعصوب

ولا تصح صلاته قبل سحر سحر ، بتعذبه بحمله مع سهولة أولئك ، فإن حاف
ذلك ولو نحو شئين ، وبطء يره . ثم يترغ مرغه ، لعدمه ، من يحرم ، كما في
« الأنوار »^(٤) .

وتصح صلاته معه بلا إعادة

(غير) ، يترغ مرغه (وإن حاف) مبيع تيمم ، لتعذبه

(فإن حاف) من ترغته السحر فيه (لم يترغ) أي : لم يجب ترغته

(١) راجع « السهل الصالح في اختلاف الأشيخ » مسألة (٢٥٢) .
(٢) راجع « السهل الصالح في اختلاف الأشيخ » مسألة (٢٥٢) . ثبت هذا الرقم ثلاث مسائل في
الأصل .

(٣) أي ما يأتي من المس من قوله (إن لم يترغ طاهر ظاهراً) هامش (خ)

(٤) الأنوار (١/١٠٢) .

على الصحيح

(على الصحيح) لأنّه هناك لحرمه ، أو سقوط الصلاة العامور بانحراف لأجله

قال الرازي : فيتحريم على الأول دون الثاني^(١) ، ونقضه اقتصار المجموع ، وغيره عليه^(٢) : اعتماد عدم الحرمة^(٣) ، بل قال بعضهم : به أولى من الإساءة ، لكن الذي صرح به جمع ، ونقله في البيان عن الأصحاب : حرمة مع عليهم بالثاني^(٤)

وقيل : يجب نزع ، كالأ يلقى الله تعالى حاملاً نجاسة^(٥) ، أي : في القبر^(٦) ، أو مطلقاً بناءً على ما قيل . إن العائنة أجزاء الميت عند الموت ، والمشهور أنه^(٧) جميع أجزائه الأصلية ، فتعين أن مراده الأول^(٨) .

ويخبري ذلك^(٩) كلفه بمن ذوى جرّحه ، أو حشاه سحس ، أو تحاطه به ، أو شق جلده فخرّح منه دم كثير ، ثم نبى عليه^(١٠) اللحم ، لأن الدم صار ظهراً ، ولم تكف إساءة ، كما لو قطعت أذنه^(١١) ، ثم لصقت بحرارة الدم

(١) قوله (محرم على الأول) أي التعليل الأول وحرمة هناك الحرمة ، دون الثاني وحر سقوط الصلاة . كروى . وراجع الشرح الكبير (١٢/٢) .

(٢) وضمير (عليه) يرجع إلى الثاني . كروى .

(٣) المجموع (١٤٣/٣) .

(٤) البيان (٩٢/٣) .

(٥) وفي (س) (حاملًا لنجاسة)

(٦) ونحوه (أي من القبر) إسناده إلى أنه فيه من معنى لقاء الله ، لأنه يول منزل من الآخرة كروى

(٧) أي : العائنة ههنا (١)

(٨) وقوله (أن مراده الأول) أي من القبر كروى

(٩) أي التعليل المذكور من الوصل بعظم يمس (ش ١٢٧/٢)

(١٠) أي : على الدم الكثير . (ش ١٢٧/٢) .

(١١) أي : وانصفت بالكلية ، بخلاف ما إذا بقي لها نطق بجند ، ثم لصقت بحرارة الدم . فلا

وینھی عن محل استخمار :

رَبِّ الْوَشْمِ^(١) وَنُفِّلَ بِهِ صَغِيرًا، عَلَى الْأَوَّلِ^(٢)

وَتَوَلَّيْنَاهُم مِّنْ أَمْرٍ يُتَأَنَّى مِنْ حَيْثُ الْإِثْمُ وَعَدْنَاهُ

مَنْ أَمَكَ إِرَائَتُهُ مِنْ غَيْرِ مَشْقَةٍ فِيمَا لَمْ يَتَعَذَّرْهُ ، وَحُوبِ سَبْحِ يَوْمٍ فِيمَا تَعَذَّرَ
 بِهِ ، يُظَرِّمَ مَرَّتَيْنِ يَوْصَلُ^(٢) لِرِثْمَتِهِ وَسَمِ تَصِيحُ صَلَاتِهِ ، وَيُنْجِسُ بِهِ لَاحَةً ،
 إِلَّا ، فَتَصِيحُ إِمَامَتِهِ

وَمَحَلُّ مَجِيبِهِ إِنَّمَا لَاقَاءُ فِي الْحَالَةِ لِأَرْثَى^(١) مَا لَمْ يُكُنْ اسْمُهُ حَالَةً^(٢)
رَبِّهَا ؛ لَمَجْعِهِ حَيْثُ مِنْ مِمَّا شَةِ الْجَمْعِ ،

يَهُودُ + الدِّمُّ لِمَحْتَلَطْ بِنَحْوِ السَّلَاةِ

ولو غَرَرَ بِرَّةٍ مَثَلًا سَدِيدَةٍ ، أَوْ تَعَرَّضَتْ فُتْنَابُثٌ ، أَوْ وُصِّلَتْ ^(٦) لَدِمَ قَلْبِي . . . لَمْ
يُصِّرْ ، أَوْ لَدِمَ كَثِيرٌ ، أَوْ لَحُوبٌ . . . لَمْ تَصِيحْ الصَّلَاةُ ، لَا تَصَالِيهَا تَجِي

(ويعني عن محل استحماره) بالحجر وبحره المجري ؛ في الاسحار في حق
 هـ و ب نشرت^٧ بعرق ، ما لم يُجاوز الصفحة أو لحشة
 وأخذ من هذا . أنه لو مس رأس الذكر موضعاً متلاً من يديه . . لم يُجنّه .

* ندره (إلنها مطلقاً) ، وتصح صلاته وماتته (ش ۱۲۷/۲)

(۱) قوله (ومن الرزق) عطف على قوله (فليس دوى) (الح) (ش) ۱۲۷/۲ -

(٢) راجع: السهل الناصح في خلاف الأشباح، ص ٢٥٣.

(T) 1950 (1950)

(١) قوله (هي الحانه الأولى) وهي مكان راقية من غير منافع كروية

د) وهي (ا) و(ث) و(ث ٢) و(ث ٣) و(ح) و(ص) و(ف) (ما لم يكن حتماً)، وهي

(ج) واخذ (ر) قي (المطبوعة الحكيمة) (مالم تكس جلدأ)

(ج) (و) (خ) (د) (ق) (عطوفة الحكمة) (عالم نكس جلد ۱)
(۶) قوبه (ا) (و) (صلت) (ای) ولم تعب ووصلت لدم علی

(۷) و(ی) (ت) و(ب) (۲) و(ح) و(ص) و(ض) و(غ) و(مصرعات) (وای نشر) .

تقديم في الاضطرار

وفيها نظر : بما مر (١) أن محي حرمي طراً على رطب أو حاف وهو رطب
بعض الماء

(ولو حمل) سنة (لا دم في سائل في بطنه أو ثوبه وإن لم ينصد) كمن قذف
وعلى جلد^(١) بطنه أو ثوبه ، ومن أضرب^(٢) لا بأس بطنه في الصلاة ^{يُشْمِرُ} أن
مرأته * ما لم يحمي جناه

رکالدهای^(۳۱) و لایحه^(۳۲) از لایحه به عفت انوسه^(۳۳) که شمه کلامهم^(۳۴) و صریح به جمع مآخرون و این امر معتبر^(۳۵) و آنرا به شخص لایحه به هر مایل مع امکان لاحظه^(۳۶) در عهده هر مایل^(۳۷) و مایل^(۳۸) به

والعوض عن نحاسة النصف
واحد ، فلا يضطرر إلى أكثر .

او (مستحبراً) او حامله ، از پیشاً منراً ، یا آن آئین من محبی ، روح منه ، او حیواناً بقصد نجس^(۳۲) ، او مبعطاً طاهرأ بحیث نجس ، او قارودده من محس رلر معفراً عنه وإن خُتِفَتْ علیه سحر و عاصی .

وفي جرو^(١) من صلواته رخصت من أوسع : لا حاجة لحمل ذلك فيها
ومنه يُؤخذ أن ما يحتل حياضه شوب من نحو القشبان^(٢) وهو بمنزلة

(۱) بولك (سەر) آي، ئې، قىلىش (مىجە)، كوردى.

[illegible]

(۳) غزلہ : (وکدلیاب۔۔۔) اسم عذیب علی قدام (کدلیاب)

(٤) أي . صفة الطواف . هاشم (ك) .

(۵) قوله : (أو حيواناً بمخلد مجس) قال في شرح التلخيص :
الذي على منعه تجاسة مادة قليلاً ، أو مانعاً ، شرح حاشية
ترودي .

(۶) وقرآن (می خرد) منقلب به (یو حمل) خبری کردی

(۷) قوله (من بحر الصاد) يدل على ما هو عليه القاصي . كما عرج به في شرحي .

وَطَرِ الشَّارِعِ الْمُشْفَقُ مُحَاسِنُهُ يُعْنَى عَنْهُ عَمَّا يَبْعَثُ الْآخِرُ عَنْهُ عَالِمٌ .

بمثل - يُعْنَى عَنْهُ وَإِنْ فُرِصَتْ حَيْثُ ثُمَّ مَوْتُهُ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ؛ لِعُمُومِ الْإِتْلَافِ ، مَعَ مَشَقَّةِ فَنِّ اخْتِطَاطِهِ لِإِحْرَاجِهِ .

(وَطَرِ الشَّارِعِ) يُعْنَى مَحَلُّ الْمُرُورِ وَلَوْ عَمْرٍ شَارِعٌ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (الْمَشْفَقُ مُحَاسِنُهُ) وَلَوْ مَحْفُوظٌ مَا سَمَّيْنَا عَنْهَا مَتَمِيرَةً وَإِنْ عَمَتْ الطَّرِيقُ عَلَى الْأَوَحِ ، حَلَالًا لِلرَّكْشِيِّ ؛ لِمَدْرَةِ دَلِيلٍ (١١) ، فَلَا يَغْنَمُ الْإِسْلَاءُ بِهِ (١٢)

وَلَدَرْقٍ مَا مَرَّ فِي نَحْوِ مَا لَا يُذَرِّكُهُ طَرَفٌ ، وَمَا يَأْتِي (١٣) فِي دَمِ الْأَجْسَدِ ؛ بَلْ عُمُومِ الْإِسْلَاءِ بِهِ مَا أَكْثَرُ ، بَلْ يَسْتَحِيلُ عِدَّةُ الْحُلُولِ هُنَا عَنْهُ (١٤) ، بِحَلَالِهِ فِي بَلَدٍ لَقُورٍ .

رَكَاتَتَيْنِ إِنْ خَبِرَ عَلَى رَوَايَةٍ بِهِ .

يُعْنَى عَنْهُ (١٥) أَيِ . فِي ثَوْبٍ وَاسِدٍ وَإِنْ انْتَشَرَ يَمْرُقُ أَوْ نَحْوَهُ مِمَّا يُخْتَلَعُ بِهِ ؛ بِطَرِيقِ مَا يَأْتِي (١٦) ، دُونَ الْمَكَابِ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ؛ إِذْ لَا يَنْتَفِئُ الْإِتْلَافُ بِهِ

(عَمَّا يَبْعَثُ الْآخِرُ عَنْهُ غَالِبًا) بِالْأَيْسَبِ صَاحِبِهِ لِسَقَطِهِ ، أَوْ فَتْنَةِ مَحْتَضِ وَإِنْ كَثُرَ ، كَبِ انْقِضَاءُ قَوْلِ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ ؛ لَا يَنْتَفِئُ أَنْ يُعَدَّ الثَّوْبُ فِي حَبِيبِ أَسْمَلِ أَحَدٍ وَأَطْرَافِهِ قَبِيلًا ، بِحِلَافٍ مِثْلِهِ فِي الثَّوْبِ وَاسِدٍ ، نَهَى ، أَيِ أَنْ يَبَادَهُ

(١١) قَوْلُهُ (وَإِنْ عَمَتْ الطَّرِيقُ) أَيِ . سَمَّيْنَا عَنْهَا عَمَتْ ، عَمَتْ أَنْ تَهْرَبَ ؛ لِمَدْرَةِ مَنَعَةِ

التَّعْمِيمِ كَرْدِي

(١٢) أَيِ : عَمْرٍ الطَّرِيقُ ، (نَسْ : ١٣٠ / ٢) . وَرَاجِعٌ إِلَى الْمَقَالِ الْمُنَاقِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاحِ ، ص ٢٥٤)

(١٣) (فَلَا يَغْنَمُ الْإِسْلَاءُ بِهِ) أَيِ . بِذَلِكَ التَّعْمِيمِ الَّذِي وَقَعَ مَرَّةً كَرْدِي

(١٤) قَوْلُهُ (وَهَرَقَ) أَيِ . فَارَقَ الْمَحَلَّ هُنَا - أَعْنِي الْمَحْفُوظَ بِالطَّرِيقِ - بَلْ مَرَّ وَيَأْتِي ، نَهَى ، فِي

قَبْلِ الصُّورَتَيْنِ لَا يُعْنَى عَنْهُ ، وَمَا يُعْنَى عَنْهُ ، كَرْدِي

(١٥) وَالصَّغِيرُ فِي (هـ) ، وَ(عَنْهُ) يُرْجَعُ إِلَى الْمَحَلِّ كَرْدِي

(١٦) وَمِي (م-٢) وَ(ظ) وَ(ع) ، وَبَطْنُهُ الْمَكَابِ (يُعْنَى عَنْهُ)

(١٧) نَحْوِ (ح-٢٠٠) .

ويحتمل بالوقت وموضع من ثوب واليد

وعن قبل دم البراغيث

المسحة فوجب عند ذلك قليلاً وإن كثرت عرقاً

من رذاً على الحاجة ما هو الصار وما لا فلا من غير نظر لغيره ولا فيه ولا لأل أعظمت المسحة جداً .

فمن غثر بالقصير كـ الروضة (١) أر ذم ذكره (٢)

(ويختلف) ذلك (بالوقت) وموضع من الثوب واليد (فيغنى في راس الشئ وفي الذيل والرجلي عما لا يغنى عنه في زمن انصب وفي اليد والكف سواء في ذلك الأعمى وغيره كما صرح به إجماعهم (٣) : نظراً بقا من شئ من غير خصوصي شخص بعينه

ومع العموم لا يخرؤ بلوث نحو المصحف بشيء منه

وخرج به العتيق نحاسه (٤) مصونها منه (٥) ومن نحو ثياب حمار وقصاب وكافر متدني باستعمال الحاسة وماتر ما تنيب الحاسة في برعه فكله طاهر الأصل

نعم ١ يندب غسل ما قرب احتمال نحاسه . وقولهم (من الدج المدمونة غسل لثوب الحديد) محمول على غير ذلك .

(و) يغنى في الثوب ، واليدي ، والمكن (عن قليل دم البراغيث)

(١) روضة الطالبين (١/٣٨٥)

(٢) أي ما لا يزيد على الحاجة . (ش ١٣٠/٢٠) .

(٣) وفي (ب) (المطهرات) (كما يصرح به إجماعهم)

(٤) قوله (منه) الجار والمجرور حال من نظونها . والضمير له (على الشارح) (ش ١٣١/٢)

ورسم ثياب ، والأصح لا يغنى عن كثرة ، ولا قليل ، بشرع معروف ، وبغيره بكثرة بالمادة .

لا جديد ؛ كما مر^(١) ، ومن معناه^(٢) في كل ما يأتي كثره لا يغنى له شيء
(ورسم الثياب) أي : ذوقه ، ومثله بول الخماش ، ومثله دونه رطتها
ريحتها في الثوب ، وسد ولمكان على الأوج ، علاناً لمن خص المكان
بالجاف ، وعنه في الأول ، وهو عكس لكن أولى ، لما مر^(٣) أن ذوق
لطيف يغنى عنه فيه دونهما^(٤) ، بل بحث العمود عن رسم برأس كثره بشره على ماء
قليل فلا يتجره .

وبك لأن ذلك كله مما تغني به السوى ، وشئ لا حرر عنه

وهو^(٥) مفرق ، وقليل جمع ذبابة ماء لا يلبس ؛ لأنه لم يسمع ، وجميعه
دنان كغوتان ، وأدنة كآخرة

(والأصح) أنه (لا يغنى عن كثرة) لدرته (ولا عن قليل بشر معروف)
لمجاورته محته .

(ويعرف لكثرة) والفتة (بالمادة) الدلية ، منجه لمصلي ، أي : وحراً
إن تأخر ، والأصح رجوع إلى عرف يجتهد له عيب يظهر ؛ بغير ما مر تمصيه في
(لينة)^(٦)

نعم ؛ لا يرجح هنا بكثرة ولا اعمية^(٧) ، لأن الأصل الفتة ، فتأخذ به ، بل

(١) قول (كما مر) أي : في شرح (ولو حمل) كودي

(٢) أي : البراءة (س ١٣١/٢)

(٣) وقوله (معناه) أي : في قول المصنف (وطهارة جس) كودي

(٤) قوله (عنه) أي : المكان ، قوله (دونهما) أي : الثوب والبدن (س ١٣١/٢)

(٥) أي : الفتة (الثياب) ، هاشم (خ) .

(٦) في (٨١٣/١ ٨١٥)

(٧) قوله : (لا يرجح هنا بكثرة ولا اعمية) أي : بل حجت عليه عارفان لا يرجح أحد الطرفين .

قُلْتُ : الْأَصَحُّ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ الْعَشْرُ مُطْلَقًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَيَوْسِنُ بِأَخْذِهِ اتِّدَاءً (١) لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ

مَعْتَرِجًا (٢) أَوْ مِنْ وَاسِطٍ ، فَمَا رَأَى أَنَّهُ يَمَازِي سَبْعَةَ السَّلَاحِ بِهِ ، وَبَغَضَ لِأَمْرِ
عَنْهُ . فَقَلِيلٌ ، وَإِلَّا . . . فَكَثِيرٌ .

وَيَوْسِنُ فِي شَيْءٍ (٣) قَلِيلٌ أَوْ كَثِيرٌ (٤) فَلَهُ حُكْمُ خَلِيلٍ هَا وَهِيَ يَأْتِي (٥)

وَيَوْسِنُ السَّجْدَ فِي مَحَالٍّ وَبِزُجْجٍ كَثُرَ (٦) كَانَ بِهِ حُكْمُ الْفِيلِ عَنِ
الْإِبِلِ ، وَلَكِنَّ عِدَّةَ التَّوَلَّى وَالْعُرْوَى وَغَيْرَهُمَا ، وَرَحْمَةُ بَعْضِهِمْ (٧)

(قُلْتُ : الْأَصَحُّ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ) بَلْ فِي الْمَجْمُوعِ : أَنَّهُ الْأَصَحُّ بِاتِّدَاءِ
الْأَصْحَابِ (٨) الْعَشْرَ مُطْلَقًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٩) وَإِنْ كَثُرَ مَشْتَرِكًا بِعَرَقٍ وَإِنْ خَافَ الدَّرَجَ
إِلَى الثَّوْبِ : كَمَا اقْتَصَاهُ إِطْلَاقُهُمْ ، وَلَا شَأْنَهُ مَا يَأْتِي فِي دَمٍ نَحْوِ الْمَصْدِ (١٠) وَلَا
الْإِتِلَاءَ هَذَا أَكْثَرُ ، بَلْ وَإِنْ تَنَاحَشَ وَمَطَى الثَّوْبَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ

بَعْدَ : مَحَلُّ الْعَمَلِ هَا وَهِيَ عَرُودِي (١١) ، حَيْثُ سَمَّيْتُ بِخَتْلُطٍ بِأَحْسَنِ ، وَالْأُ

= كَثُرَ أَعْدَادُ الْأَعْلِيَّةِ ، بِحِلَافِ لَبَدَةٍ ، بَلْ يَأْخُذُ هَا بِقَوْلِ مَنْ قَالَ بِالْقَلَّةِ : لِأَنَّهُ الْأَرْجَحُ
بِالْأَصْلِ ، كَرْدِي .

(١) قَوْلُهُ : (إِتْدَاءً) أَيْ : مِنْ غَيْرِ اجْتِهَادٍ وَرَجَحَ إِلَى عَارِفٍ كَرْدِي

(٢) قَوْلُهُ : (مَعْتَرِجًا) حَالٌ مِنْ دَعْوٍ (يَجْتَهِدُ) أَيْ : يَجْتَهِدُ الْمَصْلِي حَالٌ كَوْنُهُ مَعْتَرِجًا لِمَنْ
إِلَيْهِ كَرْدِي

(٣) قَوْلُهُ : (وَيَوْسِنُ) أَيْ : مَعْدُ لَاجْتِهَادٍ : يَعْنِي لَمْ يَسْهَرْ بِهِ بِالْاجْتِهَادِ كَثْرَةً وَلَا قَلَّةً ، بَلْ هُوَ
مُسْتَوْفٍ . كَرْدِي

(٤) فِي (ص : ٢٠٧)

(٥) وَهِيَ (ب) : (س) وَالْمَطْبُوعَةُ الْمَصْرِيَّةُ وَالْوَهْبِيَّةُ (وَيَوْسِنُ كَثُرَ)

(٦) وَاسْمُ الْفِيلِ الْمَصْحُوحُ فِي إِخْلَافِ الْأَشْيَاحِ : مَالَهُ (٢٦) ، وَهُوَ نِهَاجُ الْمَطْبَعَةِ فِي تَرْجُمَةِ
الْمَطْبَعَةِ (٢٩٣/١) .

(٧) الْمَجْمُوعُ (١٤٠/٢)

(٨) أَيْ : مِنْ أَشْرَاطِ عَدَمِ تَجَاوُزِ الْمَحَلِّ . (ش : ١٣٢/٢) .

(٩) فِي (ص : ٢٠٥)

بم يغتف عن شيء منه ، كذا ذكره كثيرون ، ومحلّه ^(١) في الكثير ^(٢) ، والأ .
 ماواه في ' المجموع ' عن الأصحاب في حيلاط دم الحيض بالرس في حديث
 عائشة رضي الله تعالى عنها ^(٣) . أنه مع ذلك يغتف عنه . لفتنه ^(٤) ، كما يأتي ^(٥)
 وخرج به (الأجنبي) - وهو ما لم يخرج للمناسبة ^(٦) - نحو ماء طهر ،
 وشرب ، وتشفيف أخته ^(٧) ، وتضييق في ثوبه كدئ ^(٨) ، وماء بلل رأسه ^(٩) .
 من غسل تزي أو تطيب ، ومماسن آلة بحر فساد ^(١٠) ، من ريق أو دهن ، وسائر
 ما أخرج إليه ، كما صرح به شيخنا في الأخير ^(١١) ، وغيره في الباني
 قد - أغني . شيخنا - بحلاف احتياط دم جرح الرأس عند حنقه بل
 شعير ^(١٢) ، أو سدواء وجع عليه ^(١٣) ؛ لسدره ، فلا مشقة في الاحمرار

(١) أي محل عدم العمر ، دا حنط بأجنبي هامش (ح)
 (٢) ينحصل من كلامه بالظر بعد أقسام ثلاثة غير محط دعوى عن اليك وكثير ، ومختص
 بخي من بعض من قبله فقط ، ومحلط بعد أجنبي فيمن من قبله وكثير (م)
 (٣) ١٣٢/٢ وراجع ' المسهل النسخ في اختلاف الأشياخ ' مسألة (٢٥٥)
 (٤) عن حالة رضي الله عنها قالت ما كان لأحد من لاثوث واحد تعيض به ، فإذا أحده شيء من
 دم قالت يرفقها ، فقصته بغيرها - خرجه البخاري (٢١٢) وفي رواية : مصته
 بغيرها .

(٥) المجموع (١٤٦/١)
 (٦) في (ص : ٢٠٨-٢٠٩) .
 (٧) وفي (ج) (و) (س) (و) (ق) : (لعمامة) .
 (٨) وفي (ث) (و) (س) (و) (ظ) (و) (ي) (وتشيف أخته)
 (٩) أي : أخته . (ش : ١٣٣/٢) .
 (١٠) وفي (أ) (و) (ب) (و) (خ) : (وماء بلل الرأس) .
 (١١) ضد المريض - أخرج مقداراً من دم وريد بقصد العلاج ، المعجم الوسيط (ص : ٦٩٠)
 (١٢) وفي (أ) (و) (ب) : (كما صرح به شيخنا زكريا في الأخير) ، فتاوى شيخ الإسلام (ص : ٥٠)

(١٣) راجع ' المسهل النسخ في اختلاف الأشياخ ' مسألة (٢٥٦)
 (١٤) راجع ' المسهل النسخ في اختلاف الأشياخ ' مسألة (٢٥٧)

عنه ^(١) انتهى ، وفيه نظر ، وما عُلِّلَ به ممنوع

ولا يأتي في ما تنزه ^(٢) إصلاحي أي علي تأخير وطونه لـ ^(٣) ؛ لأنه معصوم عن تركه بغير محتاج إليه ، بل أطلق بعضهم المسامحة في الاختلاف معه ، وشدل به من قبل الأصحح عن المتولي والمتأخرين ما يؤيده .
 رحيث كان في ملوس له يتعطل أصابته له ، وإلا ؛ كان قتل قفلا في ماله ، ثوبه ، فأصابته منه دم ، أو حَمَلْ ثوباً فيه دم براعيث مثلاً ، أو ضنى عليه .
 يُغْفَرُ إلا في القمل

نعم ؛ لـ لسه رنداً لتجمل أو نحوه حكيم بقية ملوسه على الأوجه ، خلاص
 لفصية كلام العاصي .

بالسبة لسحر الصلاة ^(٤) ، لا لنحو ماء قليل ^(٥) ، أي ؛ لم يتخضع لست
 له ، فسُخِّسَ به وإن قل

(١) راجع

(٢) أي في قوله (وخرج ما الأجي) نحوه ماء طهر . (إلح (ش ٢ / ١٣٣)

(٣) أي فيما لو ليس ثوباً فيه دم نحو براعيث ويذنه رطب . معني . (ش ٢ / ١٣٣) .

(٤) قول (من أطلق بعضهم) إلح ؛ يعني ؛ سواء كان الماء المحتلط مما يحتاج إليه أم لا
 كروي

(٥) قوله (رحيث كان) عطف على قوله (حيث لم يحتلط) ، وكذا (وبالسبة لسحر الصلاة) ، أي بالسبة لسحر الوضوء أو العسل فلا عذر ؛ كما علم مما مر في الصلاة وغيره كروي (في أصل) والمطية عت (بالسبة) يدور وار

(٦) وقوله (لا لنحو ماء قليل) يعني ؛ لو وقع شيء من ذلك في ماء قليل ، أو عسل يده في الماء وغلبها على برعوت محله ، وفي ذلك الثوب الذي فيه دم برعوت يعلني فيه ، ولو رصعه في ماء قليل فحسه ، فيحتاج الذي يفسد أو يظهر بعد العسل في ذلك الماء ، كما قال الركني وقال في شرح الروض ؛ فلو وقع انبوب في ماء قليل قال الأصولي حكم بمسح قد والنحو جار ولو كان يبلن رطباً ، وقد الشيخ أبو علي لا بد أن يكون جافاً ، فلو جف الثوب وطه رطب لم يحر لأنه لا ضرورة إلى تلويث يده ، وبه حرم المحجب الطولي ؛ وبالأول أصيب فيه ، إذ كانت الرطوبة بماء الوضوء أو الغسل ؛ لمسقه الاحتراز كروي

وَدُمُ الْيَتَاتِ كَثْرَاغِيثٌ ، وَفِي - بِدَعْصَرَةٍ - وَلَا
وَالْمَامِلُ وَالْمُتَوَخُّعُ وَمَوْضِعُ الْقَصْدِ وَالْجَمْعُ قُلُوبًا كَالْشَّرِيتِ .
وَالْأَصَحُّ إِنْ كَانَ مَثَلُهُ يَدُومُ عَالِيًا فَكَالْأَسْبَحَةِ ، وَإِلَّا فَكَأَنَّهُ الْأَجْبِي فَلَا
يُغْنِي .

(رَدُّمُ الشَّرَابِ) - نَحْبُحُ الْمَثَلَةَ - جَمْعُ شَرْقٍ بِسُكُونِهَا ، وَقَدْ تَفَتَّحَ ، وَهِيَ
خَرَجُ صَعِيرٍ (كَالْشَّرَاغِيثِ) فَيُغْنِي عَنْهُ حَتَّى لَمْ يَغْضُرْ مَطْلَعًا (١) عَلَى الْأَصَحِّ ،
لَعَلَّةَ الْإِبْلَاءِ بِهَا أَيْضًا (٢) .

(رَفِيلٌ ، ب. عَصْرَةٌ . وَلَا) يَعْنِي عَنْهُ مَطْلَعًا : لَأَسْتَعِينَهُ عَنْهُ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّ
يُغْنِي عَنْ قَلْبِهِ فَقَطْ ، كَدُمُ شَرْعِيٍّ مَثَلُهُ ، لِأَنَّ الْعَصْرَ لَمْ يُخْرَجْ إِلَيْهِ
قَالَ بَعْضُهُمْ ، وَيُشْتَرَطُ هَا أَيْضًا ، الْأَيْ يَنْقَلِبُ عَنْ مَحَلِّهِ ، وَإِلَّا لَمْ يُغْنِ إِلَّا
عَنْ قَلْبِهِ ، أَحَدًا مِنْ كَلَامِ اسْوَوِي وَعَبِيرَةٍ .

وَمَا يَنْجُو ذَلِكَ (٣) فِي غَيْرِ مُحَادِي لِحَرْجِ (٤) مِنَ الثَّوْبِ ، أَنَّ مُحَادِيَهُ
فَيَنْبَغِي أَنْ يُسْتَقْنَى بِهِ ، لِمُضَرَّةِ الْإِسْلَامِ بِكَثْرَةِ انْتِقَادِهِ إِلَيْهِ

(وَالْمَامِلُ وَالْمُتَوَخُّعُ وَمَوْضِعُ الْقَصْدِ وَالْجَمْعُ قُلُوبًا كَالْشَّرِيتِ) يُغْنِي
عَنْ دِيهِ قَلْبِهِ وَكَثِيرِهِ ، مَا لَمْ يَكُنْ بِعَصْرِهِ ، فَيُغْنِي عَنْ قَلْبِهِ فَقَطْ

(وَالْأَصَحُّ) : هَ (ب. كَانَ مَثَلُهُ) أَيِ . مَا ذَكَرَ (يَدُومُ عَالِيًا) فَكَالْأَسْبَحَةِ
فَيَجِبُ الْحَشْوُ وَالْعَصَبُ ، كَمَا مَرَّ فِيهَا (٥) ، ثُمَّ مَا خَرَجَ بَعْدَ غَنِيِّ عَنْهُ
(وَإِلَّا) يَدُمُ مَثَلُهُ عَالِيًا (فَكَأَنَّهُ الْأَجْبِي) يُغْنِي (فَلَا يَعْنِي) عَنْ شَيْءٍ مِنْ

(١) أَيِ : عَنْ قَلْبِهِ وَكَثِيرِهِ ، نَهَايَةُ وَمَعْنَى . (ش ١٣٤/٢)

(٢) وَلَمْ (أ) وَ (ب) وَ (س) كَلِمَةٌ (أَيْضًا) خَيْرٌ مَوْجُودَةٌ

(٣) الْمَثَلَةُ إِلَى مَوْلٍ أَيْضًا (وَيُشْتَرَطُ هَا أَيْضًا) هَامِشٌ (ح)

(٤) رَمِي (د) وَ (ب) وَ (ح) (فِي غَيْرِ مُحَادِيٍّ مَحْوٍ بِمَحْوٍ)

(٥) لَمْ (٧٣٩/١ - ٧٤١)

وقيل يُعنى عن قلبه

قلت : لأصح . أنها كإشراك . . .

المشقة والمنشقة به ^(١) ، وهذا أولى من جميعه للأقول وحده ، أو لكليهما وحده ^(٢) ، كما دل بكل شرح

وقيل يعنى عن قلبه ، قلت : لأصح أنها كالشرك (مع ردا ^(٣)) لأنها غير نادرة ، وإذا وجدت دامت وتعدو لاحترار عن طيحبها وتامض لمصنف ^(٤) في دم عصب والحجامة .

والمعصم حمل قوله بعدم يمتد على ما يشاء جوار محله - وهو ما يُنسب إليه عادة - إلى الشوب ، أو محل آخر ، فلا يُعفى إلا عن قليله ، لأنه بضعفه . وإنما لم يُنظر لكونه بضعه عند عدم المجاورة ، لأن الضرورة لها أقوى منها في قل بجوار الزعوث ، وعصر حراثة .

وقضية قول : الرخصة : لو جرح من شريحه دم سدف ولم يذوت مشربه ، لم تبطل صلاته ^(٥) . أنه إذا لوث أبطل : أي إن كثر : كما أنهم كلام المتولي

وفارق ^(٦) ما تقرّر : من العتو عن كثير دم المصعد في محله ، بأن المصعد نعم اللزى به ، بخلاف تدفّي الجرح أو استنجه بعد ربطه .

(١) قوله (من المنشقة) وهو ما لا يدم مثله غالباً ، وقوله : (والمنشقة به) أي : دم الأجنبي من ١٣٤/٢

(٢) الأول هو المنشقة ، والثاني هو المنشقة به . هامش (خ) .

(٣) يعنى عن قلبه ركشها ما لم يكن بعض أو يجاور محله ، وحاصل ما في اليمام أنه يعنى عن بعضها ولو من أجنبي غير محو كلب ، وكذا ما في بعضه ما لم يكن بعضه أو يجاور محله ، يعنى حيث عن طيحب فقط . هناك السجح (٣٢/٢)

(٤) وهي (ب) : (وتناقض كلام المصنف)

(٥) روضة الطالبين (٢٧٨/١)

(٦) أي : كثير الدم المتعلق . (من : ١٣٥/٢) .

والأظهر : العوض عن قسرة دم الأجنبي ، والله أعلم

ونصته^(١) أن منه^(٢) حل رعد المصد ، لا يغني حيث لا عن صلاة

ثم رأيت أن العني ، المصنف له لا لو وقع مخرج الدم رسم يوثق منه ، أو
لونها ، أي ، هي حارجة عن محله لئلا^(٣) لم يقبل ملاقاة^(٤)

(والأظهر : العوض عن قليل دم الأجنبي) غير المصنف (وأنه أعلم لأن حسن
الدم بطريق إليه العوض ، يقع أشد من مد في محلل لمسامحة

وبما لم يثبوا ما العوض عن قليل نحو ليل ؛ أي ، لغير السلس ؛ كما مر^(٥) ،
مع أن الانتلاء به أكثر ؛ لأنه قدر ، وله محلل مخصوص ؛ فهو لا حترأ عنه ،
بجواب نحو اندم فيها^(٦)

ويبحث الأذرع العوض عن قليل ديت^(٧) من حصل به استرحاء ؛ نحو مرضي
وإن لم يضر سلساً .

وقياس ما مر^(٨) : العوض عن قليل^(٩) من الأجنبي^(١٠) وإن حصل بعده

رفقه بعضهم بما إذا لم يتعمد التلطع به ؛ لخصائه حسنة ، وسحق^(١١)
لغيرهم ، لو تعمد تطليح أسهل الحقة بالسجى ، وحب عمله حتى على القديم

(١) أي ، الفرق ، (ش : ١٣٥/٢)

(٢) أي : التلق . (ش : ١٣٥/٢)

(٣) الشرح الكبير (٦/٢) ، روضة الطالبين (٣٧٨/١)

(٤) أي : في باب النجاسة ، (ش : ١٣٥/٢) .

(٥) أي : في الأقربة ، وعصوص السهل (ش : ١٣٥/٢)

(٦) أي : نحو البول ، (ش : ١٣٥/٢) .

(٧) قوله : (وقيل ما ترو) قيل نزل المصنف : (ودم الثرات) ، كروي .

(٨) أي : قليل الدم ، (ش : ١٣٥/٢)

(٩) وقوله : (من الأجنبي) معناه : من دم الأجنبي كروي

(١٠) أي : يستدل البعض . خامس (خ)

والنضح والصديد كالدم ، وقد ماء الخروج والمستط الذي له ريح ، وكذا به
ريح في الأخير
قلت نذهب : طهارته ، والله أعلم

عن أبي بصير عنه في غير ذلك^(١) وقوله^(٢) : لو غسل ما فيه دماء ملاء ، ومن
به حسن معمر عنه . نصت صلاته

ولا دليل به في ذلك^(٣) ، لأن تصح الحنف بـ بصرخوا في مخصوص الله
لمعمر على غيره بالعفو عن حسه ، كما يتردد^(٤) وبه^(٥) فارق حصل البية ،
ومن به حسن معمر عنه^(٦) .

(والنضح والصديد) وهو ماء رقيق ، أو مبيح يسلطه دم (كالدم) في جمع
ما ذكر فيه ؛ لأنه أصلهما (وكذا ماء الخروج . والمستط الذي له ريح) أو تغير لونه
(وكذا بلا ريح) ولا تغير بوي (في الأخير كصديد لا ريح له) قلت
الذهب : طهارته . والله أعلم .

فرع يعني أيضاً عن دم المذود ، كما دل عليه كلامه المجموع في رُغف
الإمام الحسام ، وفي أوّل (الظنيرة) من المعنى^(٧) عن قليل دم الحيفي و

(١) قوله (بالمعصية) أي عن حسن أصل الحنف ، وقوله (في غير ذلك) أي عن النضح
عملاً . (ش : ١٣٥/٢) .

(٢) وقوله (وهولهم) عطف على (قولهم) كرمي

(٣) أي لذلك العصر المستدل بما ذكر (ش : ١٣٥/٢)

(٤) أي يقرر في قوله (لأن جس الدم يطرق إليه المعنى) فاشي (ح) في (ص : ٢١٧)

(٥) أي بغير الدم عن غيره بذلك (ش : ١٣٥/٢)

(٦) قوله (لأن تلطخ بصف .) إيج حاصلة أن يسه عدم العفو في تعدد التلطيح بالدم
الغسل عليها فيس فسد ، لأنهم لم يصرحوا في مسألة الحنف بغير خصوص الدم الذي يغير عن
غيره بالعفو عن جسّه ، وإن وقع على غير الحنف ، فيمكن في الحنف كذلك ، وبذلك السج لا دل
العفو في الدم الذي يسه سيطر به عدم العفو في غسل البية ومن به حسن معمر عنه ؛ لأنه ليس
لهما ذلك التغير . كرمي .

(٧) قوله (من المعنى) مع بيان لكلامه المجموع ، (ش : ١٣٦/٢)

مصنوع برقيقه ، أي : ذهبه به ، لشرح مستبره^(١)

وبدء سطر الكلام على ذلك في شرح العبد به بما لا يشغلي هو
مراجعتي ، ومنه قوله^(٢) : فغيبم أن العنق عن قليل دم جمع المتأخري هو المفقول
الذي عليه الأصحاب

ومحل العنق عن قليل دم الترخيبي : إذا سمع مخرج من معدن الححاسه ،
كالمثبه^(٣) ومحل اعانط^(٤) : لا يضر ملاقاته لمختراف في نحو اندم المخرج من
منه يذكر : لأبصار ورية

وفي كلامه : المجموع : المذكور^(٥) انصريح بأنه لا أثر لحفظ الدم ما ربي
فصلاً ، وبه ينفذ قول المختلبي لا يؤثر اختلاف الدم لمعقوفه برطوبة يدي ،
رأى شبحاً بأنه لا أثر لصدى على اندم لمعقوفه إذا سمع ينشز به^(٦)
ويالدم فساد ذكر : الصبيخ والصديد^(٧)

وبورعف في الصلاة ولم يصيه به إلا سليل لم ينقطع وإن كثر بروقه عن
منصلي عنه ، فون كثر من أصابه نومه نطعها ولو خففة ، خلافاً لمن وهم به
أر قننها^(٨) ودم : فون رجا اشطاعه والوقت مشع نظره ، وإلا
نحله ، كالتليس ، خلافاً لمن زعم انتظاره وإن حرج نوقت : كما يؤخر لعسل

(١) المجموع (١/١١٤) .

(٢) أي : قول اشرح العبد به (ش : ١٣٦/٢) .

(٣) المثابة : موضع البول مختار الصحاح (ص ٤١٦) .

(٤) جمع السهل الصحاح في اختلاف الأنشاج : مسألة (٢٥٨) .

(٥) أي : فون (وإن مصنفه برقيقها) (ش : ١٣٦/٢) .

(٦) تناوى ركبها الأنصاري (ص ٥٠) .

(٧) قوله : (وكالدم . .) إلح استأدر دم المائدة ، فالمراد من القبح والصديد حيث : فيج المائدة

ومصداها . (ش : ١٣٦/٢) .

(٨) قوله : (أر قلبها) عطف على قوله : (في الصلاة) . (ش : ١٣٦/٢) .

ولو صلى بحسب ما يقدره وحبب انفسه في حديثه .

ثوبه بحسب ما خرج

ويفرق بينه وبين غيره من ثوبه في حديثه ، وبقائه في مسائل
(ولو صلى بحسب ما يقدره) لا يعني عنه ثوبه أو بدنه أو مكانه (لأنه يعلمه عند
محبته ، ثم بعد ذلك عظم وعظمته في (حب) عبه (التصا) في
الحديث (لأنه من) أن الحظاظ بالشروط من باب خطاط الوضع ، وقد يؤتى في
الحديث : كسيرة الحديث

وحديثه صلى الله عليه وسلم بعد ذلك حريص أن يهتم قدره ولم
يتألف^(١) ليس صريح في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : الشهوة عظم
ولم يعمدوا

واستبرزه بعد وضع منى بخروج من شهر^(٢) ، حتى كانت فاسه
رضي الله عنها ونحوه^(٣) ليس فيه تصريح بأنه علم أنه صلى الله عليه وسلم وهو فيها
وإما لم يتألفه مع علمه بدت بعد : لا حياء له فاسه على أن حياء آخر
بأن احسان المجس لم يجب أن يكون

(١) ثوبه (لأنه من) أي في الإلهاد كروي

(٢) عن ابن مسعود حديثه رضي الله عنه في سياحة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه إذ خرجوا
فوضعوا من يده ، فساروا ذلك يوم^(١) أو بعد ذلك ، بعد فاسه ، ثم خرجوا
لأن ما حصلكم على إلهاد بعدكم^(٢) ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن سترى صلى الله عليه وسلم أتاني فاختبرني أن يهتم قدره ، وإن
أدى له قال : وإذا جاء أحدكم إلى المسجد فليظفر^(٣) ، لأن رأى في تلكه قدره أن رأى
ليصبح وليل عهدها : أخرجه أبو داود (١٦٥٠) وأحمد (٢٠٥٦)

(٣) قوله (بعد وضع منى بخروج) كان ابن حبان من منعه عن ظهره كذا في الصحيحين رأى
أنه يتركه بصره ، فيصحبوا^(١) ، حتى يبلغ الخبر فاطمة رضي الله عنها فقامت فارت
والسفر جنبه من الرد من الناس والمواشي . كروي .

(٢) أخرجه بخاري (٢٢٠) ، ومسلم (١٦٥٤) عن ابن مسعود رضي الله عنه

وَأَنْ عَلَّمَ ثُمَّ سَبَّحَ - وَحَبَّ عَلَى الْمَذْهَبِ .

وَأَنْ عَلَّمَ) به قبل لشرع فيها (لم سبَّح) فصلَّى ثُمَّ يَذْكُرُ (. وَحَبَّ)
انقضاء ، لمراد به هنا وبما مرَّ : مَا يَشْمَلُ الإِعَادَةَ فِي الرَّقَبِ عَلَى الْمَذْهَبِ ،
لِسَبِّهِ سَبَابَهُ إِلَى سَبْحٍ تَقْصِيرٍ

رَأَوْهَا قَبْلَ التَّذَكُّرِ ^(١) فالمرجوُّ من كَرَّمَ اللهُ تَعَالَى - كَمَا أَفْشَى بِهِ السُّعُوفُ
وَنَحْوُهُ - الْأَيْزَاجَةُ ؛ لَرَفْعِهِ عَنْ هَذِهِ الْأَمَةِ الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ ^(٢) .

وَمَتَى اخْتَصَلَ حَدُوثُ الْحَجَرِ بَعْدَ الصَّلَاةِ لَا قِصَاءَ مَا لَمْ يَكُنْ يَتَيَّنُ وَجُودُهُ
بِهِ ، وَشَكُّهُ فِي رَوَاهِ فَلَهَا عَلَى الْأَوْجَحِ ، كَمَا لَوْ تَيَّنَّ الْحَدُوثُ وَشَكُّهُ فِي
الظَّاهِرِ

رَأَوْهَا مَنْ يُرِيدُ نَحْوَ صَلَاةٍ وَشَوْبهَ حَجَرٍ غَيْرُ مَعْبُودٍ عَنْهُ ^(٣) . لَرَفْعِهِ
إِعْلَامُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ لِرَوَاهِ الْمُسَدَّةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَصِيَانًا ^(٤) ؛ كَمَا رَأَى
الْعَرَبِيُّ عَنِ السَّلَامِ ^(٥) .

وَكَيْفَ يَلْقَاهُ تَعْلِيمٌ مَنْ رَأَاهُ يُبَيِّنُ بَوَاجِبَ عِبَادَةٍ فِي رَأْيٍ مُقْلَبِهِ ؛ كَقَدْبَةٍ إِنْ كَانَ ثُمَّ
غَيْرُهُ يَقْرَأُ بِهِ ، وَإِلَّا . فَغَيْبٌ .

نَعَمْ ؛ إِنْ قُوِيَ ذَلِكَ بِأَحْرَقَةٍ . لَمْ يَذْكُرْهُ إِلَّا بِهَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ
فَرَعَ أَنْخَرَهُ عَدْلُ رَوَايَةِ سَحْوِ نَجَسٍ ، أَوْ كَشْمِ عَوْرَةٍ مُطْلِي لِرَفْعِهِ قَبُولُهُ ،
أَوْ سَحْوِ كَلَامٍ مُطْلِي . فَلَا ؛ كَمَا يَدُلُّ لَهُ كَلَامُهُمْ .
وَالْهَرَقُ ، أَوْ فُتْسَ نَفْسِهِ لَا يُزَجَّعُ فِيهِ لَغَيْرِهِ

(١) أَيِ أَوْعَدَهُ وَبَرَّ إِمَّاكَانَ الْقِصَاءِ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (م : ١٣٦ / ٢) .

(٢) قَارَى السُّعُوفِ (م : ٩٢)

(٣) أَيِ عَدَمِ يُرِيدُ نَحْوَ صَلَاةٍ ، هَامِشٌ (ح) .

(٤) وَلَوْ بَعْضُ النَّاسِ ، (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَصِيَانًا) .

(٥) التَّوَاعِدُ الْكِبَرَى (١ / ١٦١) .

فصل

[في ذكر بعض مصطلحات الصلاة وسببها ومكروها]

تَنْصُرُ بِشَوْرِ مَحْرُوفٍ

ويُسمي أن محله ^(١) مما لا يُنظر سهوه ؛ لاحتمال أن ما وَقَعَ منه سهو ، أو
هر ^(٢) ؛ كالمعل أو الكلام الكثير . فيُني قبوله فيه ؛ لأنه حيث لا نجس

(فصل)

في ذكر بعض مصطلحات الصلاة وسببها ومكروها

(تَطَلُّ) الصلاة (بالفتح بحرف فس) من كلام الشر - ولو من مسوح لفظه ، أو
من حليط لدمي - وإن لم يُعبد ، لكن إن قويت ، فيه بظهور ، أحد من
بأنه ^(٣)

وذلك لحبر مسلم " إِنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا بَصُلْحَ بَيْنَهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ
الْإِنْسَانِ ^(٤) .

وأقل ما بُني عليه الكلام لغة ؛ أي : غالباً . حُرْفَانِ ؛ إذ هو يَقَعُ على التَّعْبِيرِ
وعبره ، وتخصيصه بالمعنى اصطلاح حادث ^(٥)

وأقوى بعضهم بإبدال ريادة (يا) قتل (أيها الشيء) في التشديد ؛ أخذاً بظاهر
كلامهم هنا ، لكنه بعيد ؛ لأنه ليس أجيباً عن الذكر . من يُعَلِّمُ منه ، ومن ثم أنس

(١) أي محل (أو فعل مت) إلخ (ش : ١٣٧ / ٢) .

(٢) أي ما ينظر سهوه (ش : ١٣٧ / ٢) .

(٣) أي في الأفعال مبهمة (ش : ١٣٧ / ٢) .

(٤) صحيح مسلم (٥٢٧) من معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه

(٥) أي تشديد مبهمة (ش : ١٣٧ / ٢) .

ز حَرْبٌ مِنْهُمْ .

شَيْخٌ - يَأْتِي لَا يَطْلُانَ بِهِ^(١)

سواء كان الكلام جازاً في الصلاة ، ثم حُرِّمَ ، قيل : بمكة ، وقيل بمدينة ، ويثبت ما في ذلك من الاضطراب مع ارجاحه في شرح المشكاة^(٢)

ويثبت اعتماد أنه بمكة السكي . فقال أجمع أهل السير والمغازي^(٣) أنه كان بمكة حين قدم ابن مسعود من الحبشة ، كما في صحيح مسلم ، أي وغيره^(٤) انتهى

ولك أن تقول : صح ما يُصْرَحُ بكل منهما في البخاري وغيره^(٥) ، وينتج الجمع

والذي يتجلى فيه أنه حُرِّمَ مرتين ؛ ففي مكة حُرِّمَ إلا لحاجة ، وفي المدينة حُرِّمَ مطلقاً ، وفي بعض طرق البخاري ما يُشير إلى ذلك^(٦) .

(أو حَرْبٌ مِنْهُمْ) كـ (فـ) و (قـ) و (حـ) و (لـ) و (طـ)^(٧) لأنه كلام راجع

(١) فتاوى شيخ الإسلام (ذكرها) ص : ٤٢

(٢) فتح الآله (٤ / ٢٢٢-٢٢٧) .

(٣) فصل قوله (أهل السير والمغازي) السير جمع سيرة ، وهي : الطريقة ، والمغازي

سبب لغيره ، والمراد أهل العلوم التي أخبر بها عن طرق المتقدمين ، ومصاب النور

كردي

(٤) عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : كان يسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة فيرد عليّ .

فلما رجعا من عند الحبشي سلمنا عليه ، فلم يرد علينا ، فبدا رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليك في الصلاة فردد علينا ؟ فقال : إن في الصلاة شغلاً . أخرجه البخاري (١١٩٩)

ومسلم (٥٣٨) .

(٥) راجع : فتح الباري (٣ / ٣٩٧-٣٩٨) ص : كلام ينسب

(٦) أي الجمع المذكور (ش ١٣٧ / ٢) صحيح البخاري (١٢٠٠) راجع صحيح مسلم

أيضاً (٥٣٩) عن زيد بن أرقم رضي الله عنه .

(٧) قوله (فـ) و (قـ) و (حـ) و (لـ) و (طـ) من الوجوه ، و (حـ) من الوجوه ، -

لغةً وحريةً وإن أخطأ بحذف هاء السكت .

وخرج به (الطوق) بذلك^(١) . انصوب العبر المستعمل على ذلك من غير
 ضم ، ولا بطلان به . وروى في نسخة من نسخة لا تحسن ولو تعبر حاحه^(٢) .
 انصوب كلامه ، أو قصده محاكاة أصوات بعض الحيوانات ، كما أنه
 استغنى^(٣) . يمكن حاله بعضهم فقال : لتلاجه^(٤) ، وورد بأنه إن قصد سكت
 دلت اللحن . فلا يرد في السكت ، بما يأتي في الفعل القليل^(٥) . وبالأحرار
 رخصته وإن تكررت ذلك

وفي الأحرار لا ينطو بالمعنى إلا إن تكررت ثلاث مرات متوالية^(٦) . أي
 مع حركة عضو يبطل تحريكه^(٧) ثلاثاً ، كدحي لا شعية ، كما هو ظاهر
 فيه . من بضط الطوق هـ بعد مر في نحو قراءة الجب ، وعزاده في
 الصلاة^(٨) ، أو يفرق بأن ما هـ أصيب ، فيضرب سماع حديد السمع وإن لم يسمع
 المعدل ؟ كل محتمل ، والأول أقرب^(٩)

- (١) (و) من الولاية ، (ط) من الوطء ، كروي . وفي هامش (ع) ، (و) (ع) من الوحي .
- (٢) مكان (و) (ع) من الوعابة ، وكذا في الشرواني (١٣٨/٢) .
- (٣) (و) (نا) في (ذلك) إشارة إلى الحروف . كروي .
- (٤) فتاوى المجلسي (ص : ١٥٦) .
- (٥) وفي (س) (و) (ع) : ا فقال : لتلاجه .
- (٦) في (ص) : ٢٢٤-٢٢٦ .
- (٧) الأحرار (١٠٧/١) .
- (٨) في (ج) (ط) (ب) (و) (ق) (مع حركة عضو يبطل تحريكه) ، وفي (ص) (و) (س) (ع) (مع حركة عضو يبطل تحريكه) ، وفي المطبوعة مع زيادة نقطة (هـ) بعد (ب) تحريكه .
- (٩) أي من عبار مختار السمع (س) ٣٨/٢ .
- (١٠) أقول لأقرب الثاني ، لأن مدار على سطر وقد وجد (ع) (س) ٣٧/٢ . قد
- (١١) الشرواني (١٣٨/٢) أقول وقد يوضح بمثله يقال إن المدار فيما مر على الترتيب .
- (١٢) وقد وجدت ، فالظاهر : علم الفرق .

وَكَلَّمَ مَدَّةً بَعْدَ خُرُوبٍ فِي الْأَصَحِّ

(وكلمة مدة بعد حرف) عم مفهم ودلّل بها ، فضلاً في الأصح لا في (أنت) و (واو) و (ياء) ، فهذا حرفان
معاً ، لا تنطُل بإحاطته صلى الله عليه وسلم في حياته تقوي أو فعل ،
تشر

وَأَلْحِقَ بِهِ عِيسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا وَسَلَّمَ إِذْ بُولَ ، لعل قدسه عقل عن جملته
عد من حصيصه صلى الله عليه وسلم ، أو رأى أنه من حصيصه عن الأمة
لا على بقية الأنبياء ، وهو بعيدٌ من كلامهم^(١) .

وَيَنْطُلُ بِإِحَاطَةِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَلَا تَجِبُ فِي مَوْضِعٍ مُطْلَقاً^(٢) ، بل في بعض . . .
بعديها تأكد أن تنس بالهتئ^(٣)

وَلَا يَنْطُلُ تَنْقِطُهُ بِالْعَرَبِيَّةِ بَقَرِيَّةً^(٥) تَوَقَّعَتْ عَلَى اللَّعِطِ ، وحدث عن نعلية
وعطاب مصر^(٦) : كسر وصدق ، وعتي ورضية^(٧) : لأن كنت^(٨) حين^(٩) لكود

(١) عن أبي سعيد عن الخليل رضي الله عنه قال كنت أصلي في المسجد . . .
وسمى الله تعالى ، فلم أحبه ، فقلت يا رسول الله إني كذا أصلي ، هذا ، ألم تنس
« أَسْجُدْ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ إِذْ ذَكَرَكُمْ » ٢٤ : [الأعمال ٢٤] . . .
(٤٤٧٤)

(٢) المعتمد أنها : أي إجابة عسى عليه السلام تلحق بها ، أي بإحاطة بيها محمد ، في
الوحد ، لكن تنطل بها الصلاة ، حاشب الجوزي عن ابن عباس (١٨ / ١٠)

(٣) أي : تأدياً بعدد أم لا ، (ش : ١٣٩ / ٢) .

(٤) راجع : المنهل الصالح في اختلاف الأشباح ، مسأله (٢٦٦)

(٥) وفي المطبوعة لمصرية (بالعربية لقربة)

(٦) قوله ، عن بعض خطباء مصر (كان الخليل كمولد إن شئ الله عز وجل . . .
والخطباء بمصر هو خطباء مملوك غير الشئ يثني : من إس وجير وملك وغيرهم كروي

(٧) راجع : المنهل الصالح في اختلاف الأشباح ، مسأله (٢٦٤)

(٨) وقوله (ذلك) إشارة إلى معطوف كروي . . . (ش : ١٣٩ / ٢) (قوله : لأن

ذلك : أي : ما ذكر : من الشروط عطف عليه) .

(٩) أي : حين أن يلفظ به بالعربية . (ش : ١٣٩ / ٢) .

وَأَصَحُّ أَنْ تَصْحَحَ وَاصْحَحْتَ وَاتَّكَأَ وَالْأَيْسَ وَالْفُحَّ إِنْ ظَهَرَ بِهِ حَرْفَانِ
بَطُلَتْ ، وَإِلَّا وَلَا

وَيُعَدُّ فِي سِرِّ الْكَلَامِ إِنْ سَرَّ لِسَانُهُ ، أَوْ سَرَّ الشَّلَاةُ .

انقصة وب أصله : ساحة لله تعالى ، فهو كما ذكر

وَيُورَعُ بِهِ مَا لَا يَصْحَحُ

وَرَعَى نَ الدَّر فِي مَسَاحَةِ اللَّهِ تَعَالَى دُونَ عَمَرِهِ وَهَمٍّ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَشْرُطُ
دَكَرُ اللَّهِ عَالِي ، وَحَوْزُ بَدْوَتْ لِرَبِّهِ نَاتِبٌ كَأَغْنَتْ فَلَا يَلَا فِرَقِ

وَأَيْسَ مِثْلَهُ ^(١) انْقِطَاعُ سِيَةِ حَوْزِ انْقِصَامٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى الْمَلْفِ فَتُ
يُخْتَصُّ إِلَيْهِ

(وَأَصَحُّ أَنْ تَصْحَحَ وَاصْحَحْتَ وَاتَّكَأَ وَالْأَيْسَ وَالْفُحَّ) رَسْمَانِ
وَعُظْمَانِ (إِنْ ظَهَرَ بِهِ) أَيْ : مَكْلُ مِمَّا دُكِرَ (حَرْفَانِ بَطُلَتْ ، وَإِلَّا وَلَا)
جَرْمًا ؛ لِحَاضِرٍ ^(٢) .

(وَيُعَدُّ فِي سِرِّ الْكَلَامِ) عَرَفًا ؛ كَالْكَلَمَيْنِ وَالثَّلَاثِ ، وَيُظْهِرُ صِفَتَ الْكَلِمَةِ
هَذَا بِالْعَرَبِيِّ ؛ بِدَلِيلِ تَعْبِيرِهِمْ ثُمَّ بِحَرْفٍ وَهَذَا ^(٣) بَكَلَمَةٍ ، وَلَا يُضْطَرُّ بِكَلِمَةٍ عَدَدِ
السَّحَاةِ ، وَلَا عَدَدِ الدَّعْوِيَّاتِ ^(٤) (إِنْ سَرَّ لِسَانُهُ) إِلَيْهِ ، كَالْيَاسِيِّ بِلِ أَوَّلَى ؛ بِدِ
لَا فَضْلَ

(أَوْ سَرَّ الصَّلَاةَ) أَيْ : أَنَّهُ يَبْهَأُ ^(٥) ، كَانَ سَمَّ فِيهِ ، ثُمَّ تَكُنُّ قَلِيلًا مَعْتَدًا

(١) أَيْ : مِثْلُ التَّعْطِ بِالنُّونِ ، وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ (ش : ١٣٩/٢) .

(٢) بَوْلُهُ (أَلَدَ مَرَّ) وَحَرْفُوهُ (وَمَخْرَجُ الْمَطْلُ بِصَوْتِ) لِحِ كَرْدِي

(٣) بَوْلُهُ (ثُمَّ) أَيْ : فِي الْمَضْمُونِ ، وَقَوْلُهُ : (هَذَا) أَيْ : فِي خَيْرِ الْمَضْمُونِ ، (ش : ١٤٠/٢)

(٤) بَوْلُهُ (بِالْكَلِمَةِ عَدَدِ السَّحَاةِ) (إِلْحَاقُ مِنْ أَنَّهَا) لَفْظٌ وَصَحَّ بِمَعْنَى مُرَدِّ ، وَعَلَى عَدَدِ الْعِبَادَةِ
ذَكَرَ بِدَعْلِ الْفَعْلِ الْمَهْمَلِ إِذَا بَرَكْتَ مِنْ حَرْفَيْنِ ، أَوْ كَانَ مَجْمُوعَهُمَا حَرْفًا كَلَمَةً (ع ش : ٣٧/٢)

(٥) وَفِي (س) : (أَيْ : أَنَّهُ فِي الصَّلَاةِ) .

آر جی ایل بحریہ

قَدِيبٌ : لَا صَلَوةَ لَهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِكُمْ فِي قِصَّةِ دِي لَيْسَ مَعْقُودًا أَنَّهُ يَسُ فِي صَلَوةٍ ، ثُمَّ نَبِي عَلَيْهِ

وخرج من الصلاة) بيان تحريمه فيها، لا ينزله

(اوچیل تحریمه) ای : ما اُتئی به ییلا وان غنم بحریه جبهه^(۴۰)

وقول "صل الروحية" : (لو علمت أن جس الكلام محرم ، ولم يقم أن ما أتى به محرم غير معدور^(١) بعد ذكره لتفصيل بين معدور^(٢) وغيره في الجمل بتحريم الكلام ينحصر أن^(٣) "أَوَّلُ معدور مصلية"^(٤) ، وهو ما وقع في بعض نسخ "شرح الروحاني" ، لكنه^(٥) في بعضها "أ شرح المصباح" مصرح بإجراء التفصيل فيه أيضاً^(٦)

والذي يظهر الجمع يحمل الأول" على أن يكون ما أتى به مما يحمله أكثر العوام ، فيقدر مطلقاً : كما يؤخذ مما سي" في مسأله صحيح لمصرح بها

(۱) عن أبي هريرة رضي الله عنه : « رَسَدَ رَجُلٌ خَصْرَهُ مِنْ أَمْسٍ ، فَمَالَ دُونَ الْيَدَيْنِ ، أَنْصَرَتْ الصَّلَاةُ أَمْ نَحِيتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ » فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : « أَصْلَقَ مَوْأَدَيْنِ » * ، فقال الناس : نعم ، فقال رسول الله : « فَمَنْ مِثْلُ الْخَيْرَيْنِ ، ثُمَّ مِثْمٌ » . أخرجه البخاري (۷۱۴) ومسلم (۵۷۲)

(۲) قوله (وإن علم بحريم جنته) یعنی آن حصار حیل محرم ما اُس به مخصوصه ، سو
علم محرم جنته او لم يعلم ، گردی .

(٣) «الروضة» (١/٣٩٥)، «الشرح الكبير» (٢/٤٦-٤٧).

(2) اي بقرب اسلام ، اويك هن العلماء . (۱۴۱/۲)

(۵) و قوله (أَنْ الْأَوَّلَ) أَي : مِنْ عِلْمِ تَحْرِيمِ جَنْبِ (مَعْنُورٍ مُطْبَعاً) أَي : سَوْءٍ قَرِيبٍ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ أَمْ لَا ، كَرَدِي ، وَالْتَحْصِيلُ هُوَ : ثَرَبَ عَهْدُهُ بِالْإِسْلَامِ أَوْ بَدَدَهُ ، أَوْ بَعْدَ عَنِ نِعْمَتِهِ .

(٦) أي: فيم الإسلام (ش: ١٤٦/٢).

(٧) أي كالجمل محرمه جس الكلام . (ش : ١٤١/٢) ، وراجع الأسى المطالب .
(١/٥١١) ، رد المحتار (١/٣٢٢-٣٢٣) .

(A) وقول (يحيى الزكي) أي ما هو مفضل به، شرح لروحي⁴ - كرهني

(۹) اے میری قوم! (و جہل بحال) اللہ تمہاری حق العوام

ومعذر القراءة ، لأن الخبر في الأصح .

ولو لم يجر إمام في (القائده) مع أنه المعص فلا أوجه أنه لا يجره
مفارقة حالاً ، ولا عند الركوع^(١١) ، بل في سطره^(١٢) لخبر سهيل^(١٣) ، ثم
بعد سهيل ، أو مسجد بن ربيعة

ولو لم يجر في الصحيح فقط ، أي التلليل منه^(١٤) ، كما هو قسري ما ورد

في نفي ، ثم رأيت صبيح شيخنا في من مسجده^(١٥) مصرحاً بأنه

بعد ينصرف إليه بأن التلليل هنا^(١٦) أولي منه ثم^(١٧) ، لأنه لا فعل منه ثم ، بل

هو ، وقد قيل ما لا احتياط له فيه . فأولى ما له فيه احتياط وإن كان سهيل

يصرحاً بتوقف الواجب عليه الآن ؛ إذ غائبة هذه لضرورة أنها كسريرة نعمة ،

بل هذه^(١٨) نرى ؛ لأنه لا محيص له عنها ، وتلك^(١٩) له عنها محيص بكونه حتى

تزال

لأجل^(٢٠) (تعدد القراءة) الواجبة ، أو الذكر الواجب بدونه للضرورة (لا

تذكر المستوب ، ولا (البحر) بالواجب أو غيره إذا توقف على التحجج ، ولا

يضر به في الأصح) لأنه بكونه سنة لا ضرورة إلى احتمال التحجج لأجله

١١ قوله (ولا عند الركوع) أي بعده كردي

٢٢ في القديم إذا قام من السجود وقرا على الصواب رفته ، وقرى ركعة بعد صلاة (النداء -

له يسهل ، وإن لم يقرأ على الصواب ستمز للمأموم في القديم ، وبطل ذلك في كل ركعة ود

إلى آخر الصلاة ، (ج ش : ١٠/٢) .

٢٣ راجع المهل الصالح في اختلاف الأشياخ ، مساله (٢٦٤)

٢٤ أي سبوا الصحيح بعدية (ش : ١٤٣/٢)

٢٥ مسح لطلاب (٢٢٣/١) مع شرحه فتح الوهاب .

٢٦ في الصحيح لأجل تعدد القراءة (ش : ١٤٣/٢)

٢٧ أي في الصحيح لعلية فاضل (ج) .

٢٨ أي : ضرورة العبة ، (ش : ١٤٣/٢) .

٢٩ أي : ضرورة توقف الواجب عليه ، (ش : ١٤٣/٢) .

١٠) وتوله ، (لأجل) متعلق بفعله : (ويصير) . كردي .

ولو أكره غنى الكلام بطلت في الأقدمين

ولو نطق بغيره بطلت فيهم ، ولو قصد منهم ، ٥ (١) صحيحه . لاحظ

مع : بحث الإسوي . استثناء الجهر بأدكار الانتعالات عند الحاجة إلى
إسماخ العامرين ، أي : بأن تعذر ما يفهم له الآية (١) .

والأوجه في صائغ بركت جماعة لحد الظاهر من فيه واحتج في حراجه
بحرف خرفتي . غنم ذلك : لأن قليل الكلام يغتفر فيها لأعدي لا يغتفر في
صريح رسول المقطع للحرف ، وهـ (٢) نتيجة : أنه لا فرق بين الحرف والرسول ، من
يجب في الموصي ، ولا في الصائغ والمقطر : حدراً من بطلان صلاته بغير
نحوه (٣)

(ولو أكره على) نحو (الكلام) ولو خرفتي فمط بها (٤) بطلت . في
الأنفهر (لدرته) : فكان كالإكراه على عدم ركن أو شرط
وبسبب منه (٥) غصت الشريعة : لأنه غير نادر ، وفيه عرص (٥) .

(ولو نطق بغيره) أو بذكر آخر ، كما شبهه كلامه : أصه (٦) (قصد
الصحيح) : قوله يحسن استعادته في أحد شيء أو دخول (٧) يبيح في
الاحتساب (٨) (مريم ١١) (٩) أمثلوها كثيراً (الحجر ١٦) ، وكيفية إمامه أو غيره ،
وكالمصح عليه ، وكاتبه ولو من الإمام : كما اقتضاة إطلاقهم
بل فإن بعضهم : إن التليغ بدعة منكزة بتعاقب الأربعة حيث بلغ

(١) المعجم (١٧٧/٢) ، وراجع : المعجم النصا في اختلاف الأشياخ : مسألة (٢٦٥) .

(٢) أي بذلك التعليل . (ش ١٤٣/٢)

(٣) أي لا تأثير لمقطر في الصلاة فهو تأثير الكلام ، لا غصص حس الكلام في الصلاة في
الجملة . (م : ١٤٤/٢) .

(٤) أي مما يطل الصلاة . (ع ش : ٤٢/٢)

(٥) أي : للماصب . (ع ش : ٤٢/٢) .

(٦) المحرر (ص : ٤٢) .

ن قصد معه قراءة . لم تطل ، وإلا

الماوس صوت الإمام ، لأن له في حقه حينئذ أن يولأه شمس ، ومراؤه يكونه بدعة مكررة أنه مكررة ، خلافاً لمن وهم به ، فأحد منه أنه لا يجوز

(إن قصد معه قراءة لم تطل) لأنه مع قصده لا يخرج عن إقراره بقصد غيره إليه ، فهو كما لو قصد انصراف وحده

(ولا) بقصد معه قراءة ؛ بأن قصد التهيئة وحده ، أو لم يقصد التهيئة ولا لقراءة ؛ بأن أطلق

واعراض شمول لمتن لهذه ؛ بأن المقسم قصد التهيئة ، فلا يشمل قصد القراءة وحدها ولا الإطلاق . برز بأنه إذ عرفت أن قصده مع القراءة لا يخرج . فقصده وحدها أولى^(١) ، وبأن (إلا) تشمل بقي كل من القسم والنسب^(٢) ، كما تقرر ، وكان هذا^(٣) هو منقطع المصنف في تصريحه^(٤) بشمول المتن بعبارة الأربع^(٥)

(١) أي سورة الإطلاق . نهاية ، أي بصورة قصد القراءة وحدها . مبني . (الخ) (١٤٥/٢)

(٢) قوله (مقصدها وحدها أولى) يشمل قوله (ر قصد منه) . إلح هذا القسم أيضاً في أنها لا يطلان . كردي

(٣) قوله (من القسم والنسب) أي شمل القسمين الآخرين أحدهما . قصد التهيئة وحده ، والآخر (إطلاق) لكرهها يطلان . كردي . قال ابن قاسم (١٤٥/٢) : (فالمتن) . ولا تكن المتن بقصد التهيئة ، وقصد القراءة معه ، فله إلا متعقبة بقوله : بقصد التهيئة . . . الخ .

(٤) أي : جميع ما ذكر لا خصوص قوله . وبأن : لا . . . إلح : كما هو ظاهر (وشيدي) (١٣/٢)

(٥) قوله (في تصريحه) أي تصريح المصنف في الدقائق . كردي

(٦) قوله : المحتاج . (ولو عني نظم لقراء) . إلح يفهم منه أربع مسائل ، أحدها : إذ قصد القراءة . والثانية : إذ قصد القراءة والإعلام ، والثالثة : بقصد الإعلام ، والرابعة : لا يصح شئ ، لأن الأولى والثانية لا تطل الصلاة فيها ، والثالثة والرابعة تطل فيها . دقائق المحتاج (ص ١٣)

نقلت

(صلت في الأولى) ^(١) لوامع ، وأما في الثانية ^(٢) أي سمعها
بمعنى ، كما تقرر وصرح بها في «الدرر» و«عدها» و«فن» و«بها» و«نفسه»
لا ينبغي عن بيانها ^(٣) «لأن القرينة» ^(٤) المعارضة بسوي المصطلح بغيره السابق .
ولا يكون لما يأتي به حجب ^(٥) قرآناً ولا ذكراً ، بل يكون بمعنى ما قلت عنه ذلك ،
بقرينة من كلمات إجمالية ؛ كـ (الله أكبر) من المبتدع ؛ فإنها حشد بمعنى
رفع لإمام ؛ كما يثبت عليه تحصل «المجموع» بقرينة لأنه نسبة كلام
الأمي ^(٦)

فأوضح رد ما عبر واحداً ، وإن الأوجه أنه لا فرق ^(٧) بين أن ينهي الإمام
في قوله ثلث الآية ^(٨) ، والأثر ^(٩) ، خلافاً لما بحث في «المجموع» ^(١٠) ولا بين
ما يضمن للمحاطب ، وما لا يضمن له ، خلافاً لجمع متقدمين ^(١١)
وشرح (نظم القرآن) ما هو أتي بكلمات مجرداتها من «كلام» بـ «هي» .

- (١) أي فيما قصد التبيين وحده .
- (٢) أي في إذا أطلق . هامش (خ) .
- (٣) دقائق المساج (ص ٨٣) .
- (٤) قوله ، «لأن القرينة» وهي الاستدلال في أحد شي ، أو في مدحها مثلاً كقوله
- (٥) (هـ) (إيها) يرجع إلى القرينة . كقوله
- (٦) أي : حين وجود قرينة التعميم . (ش : ١٤٥/٢) .
- (٧) المجموع (١٢٥/٣) .
- (٨) وفي المطبوعة المصرية : «أن لا فرق» .
- (٩) وقوله (ثالث الآية) أي التي فتح بها عليه كقوله روى ابن قاسم (١١٥/٢) :
- (١٠) قوله «لأن الآية» كان انتهى في قراءة إلى قوله تعالى «سبحني حين يسبح» [مرب]
- (١١) عند استدلاله لأحد شي .
- (١٢) أي : والآية ينهي الإمام . . إلخ
- (١٣) أي من الفرق بين أن يكون قد انتهى في قرينة إيجاب ، فلا يلزم ، وإلا . فيصر . نهاية .
- (ش : ١٤٥/٢) ، وراجع «المجموع» (٩٣/٢) .
- (١٤) أي فإنهم يحضرون كلام المصنف بما يصح للمحاطبة (ع ش : ٤٢/٢)

ولا يضر ما ذكره في الشك في

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

(١) أي : ولو قصد بكل كلمة على مرادها أنها قرآن ، وهو صعب ، والمصنف بحث في

(ش : ١٤٥ / ٢)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

(٦) أي : ونوع الإطلاق هاتين (ك) .

(٧) أي : عن الإبطال ، وذلك المانع هو قصد العزيمة ، (ش : ١٤٦ / ٢)

(٨) قول (وبدأ يحترقها) أي : بأن لم يكونا مأثومين ، كقوله

مظنوم علی ما قلناه اس عند اسلام^(۱) ، أو محرم بعد
ولیس معها قال الله تعالى کذا^(۲) ، لأنه محض إحصاء لا شيء فيه
يعرف صدق الله تعالى

ولو قرأ الإمام ﴿يَا أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ﴾ فتأني لحاكم ، و قد استعمل
الله . نطقت إن لم يقصد تلاوة ولا دعاء^(۳) ، كما قال في التحقيق ،
المراد^(۴) ، واعتمده أكثر المتأخرين وإن مرع به في المجموع ،
وعبر

ولا يأنويه^(۵) (اللهم ! إنا نسئلك) ، (اناك بعد) في قنوت نور ، و
لا توبة ثم تصرفه إليها ، بخلافه هـ : فاندفع ما للإسوي هـ
وقصبة ما تقرر عن التحقيق ، أنه لا أثر لقصد الشيء هنا^(۶) ، وقد يؤخذ بأنه
حالات موضوع لفظ ، وفيه نظر ، لأنه يتسم ذلك لأرم لموضوعه ، بهر مثل
كم أحسنت إلي وأساءت ، فإنه غير مطبق ، لإفادته ما تستلزم الشاء أو الدعاء
وحينئذ يؤخذ من ذلك^(۸) أن المراد بالذكر هنا ، ما قصد بوجبه^(۹) أو لأرمه

(۱) التمهيد : خلافه . (سم : ۱۴۶/۲) .

(۲) قوله (وليس معها) قال الله تعالى کذا (أو عند) المراد کذا ، لأنه لا شيء فيه ، مطرقة
الصلاة . كروي .

(۳) قوله (لم يقصد تلاوة) أي : في السورة الأولى (ولا دعاء) أي : في الموضوع
كروي .

(۴) التحقيق (ص ۲۴۰) ، فتاوى الإمام التوري (ص ۸۷) .

(۵) المجموع (۹۲/۱)

(۶) أي البطالين ذكر (ش ۱۴۷/۲)

(۷) قوله (لا أثر لقصد الشيء هنا) أي : لا أثر في دفع السطال ، يعني بوجه يعرفه (استعمل

باله) . (يستعمل باله) أي : أو لذكر بطلت صلاته كروي

(۸) أي : من عدم البطالين بمثل كم حسنت وأساءت ، لإفادته . (ش ۱۴۷/۲)

(۹) (في (س) والمطبوحة المصرية (ما قصد بالفظه)

إِلَّا أَنْ يُخَاطَبَ ٤

فربما . التاء على الله تعالى ^(١) : أحلتها معاً ^(٢) في نحو الله .

ثم رأيت ما يصرح بذلك . وهو إساءة الجلال التام في معنى مع .

بمعنى غيره . وفيه من معنى مع . وما ساحتكم بغيره . ^(٣) .

ويشبهه ^(٤) إساءة أبي ربيعة بأن : صدق الله العظيم : عقبه مع مع غيره .

ذكر . لكنه بدعة ^(٥) . أي . لأنه ^(٦) لا يختص ما به . فلا قربة . وفيه ^(٧) ما به .

(إلا أن مخاطب) ^(٨) غير الله تعالى وعمره لله صلى الله عليه وسلم .

سماعه بذكره على الأوجه . وقاس ما مر ^(٩) بما فيه : من إلحاق عيني به .

لحافه . كسائر الأسماء صلى الله عليه وسلم وعليهم وسلم .

سواء في المعبر المسك . والشيطان . والميت . والحمد لله على نعمه .

أخيراً حمل قوله صلى الله عليه وسلم في صلاته لإبليس : أَلْعَلَّكَ بَلْعَةً ٥ .

١١ . صحيح . المعبر التفتح في اختلاف الأنساج . مساه (٢٦٦)

٢٢ . قوله (معاً) . ليس هو المصنف (والأصح أن الصحيح) كروي

٣١ . قوله (أرعداً) . في المذكور ٥ . إساءة الجلال بعدم اتصال . وما بعده مع به كروي

٤١ . وهو عدم الاتصال مع الإطلاق . (ش : ١٢٧ / ٢) .

٥٣ . المصنف . لطلوع في حد معصية . إذ لا بد من إساءة على الله تعالى (ش : ١٢٧ / ٢)

٦٦ . أي . من قبل ما ذكره الجلال . ومن بعده في إساءة على الضعيف (ش : ١٢٧ / ٢)

٧٧ . شاذي العراقي (ص ١٢٩)

٨٨ . قوله : (أي : لأنه) . إلحاح حلة لليسية . (ش : ١٢٧ / ٢) .

٩١ . أي . من التعليل المذكور . (ش : ١١٧ / ٢)

١٠٠ . وفي (ج) (إلا أن مخاطب به)

١١١ . قوله . وقاس ما مر (أي . في شرح قول المصنف (وكذا مدة مد حرف كروي

١٢٢ . أخرجه مسلم (٥٤٢) عن أبي المقداد رضي الله عنه .

كقوله لعاطي : (رَحِمْتَ اللَّهَ) .

و هو مكنت طويلاً

عني انه كان قبل تحريم الكلام بأنه ^(١) لا يناس لا عني الممر من بحر بعد كان بالعدسة ^(٢) ، لأن قوله به ذلك كان بها

وأحب بأنه يحصل أنه خصوصية ، أو أن قوله ذلك كان مكنت لا لعصاة ، كما ناز به في « المجموع » ^(٣)

و زوعياً عني خلاف الأصل ^(٤) ، لإطلاق ^(٥) أو عموم أدلة الطلاق ، وبعد تقييدها ^(٦) ، أو تخصيصها بمحتج ^(٧) .

ا كقوله لعاطي (رحمتك الله) لأنه من كلام آدميين جيد : ك عيب السلام ، بخلاف رحمة الله ^(٨) ، وعليه : لأنه دعاء

رئيس لمصل عظم أو شتم عليه . ن يتخمد بحيث يسمع نفسه ، وأن يزد السلام بالإشارة باليد أو برأس ^(٩) ، ثم بعد صلابه منها بالخط

ويجئ . بدت بشييب مصل عظم وتجد جهراً

و هو مكنت (أو نام ليها ممكناً ، خلافاً لعن وهمه (طويلاً) في غير رأي

(١) قوله (عني انه) متعلق بما حصل ، (و بأنه) متعلق بما اعترض ، كقوي

(٢) قوله (بحريره كان بالسبب) مع أن فيه خلافاً موقفاً كما مر في التبع أو النص كقوي

(٣) ثم يعثر عليه في « المجموع »

(٤) قوله (زوعياً) أي ردعي الخصوصية وكرهه نصياً على خلاف الأصل ، بأن سبب هو الاحتمال ، والأصل ، أن لا احتمال كقوي .

(٥) وقوله (لإطلاق) متعلق بما (روعياً) أي زوعياً فوجه من تأويل الحديث على خلاف الأصل ، لأن أحاديث الطلاق ما من مغلطة بعد تخصيصها كقوي

(٦) وفيه (تقييدها) يرجع إلى (أدلة) ، كقوي .

(٧) وقوله (بمحتل) معناه بشي، محتل ، فإن تخصيص عدم لا يفتح إلا بمحتل كقوي

(٨) وفي (١) و (خ) و (س) والمطوعة المكية (رحمة) بدون لفظه بخلافه

(٩) وفي (خ) والمطوعة المصرية والرهبة . (هو بالرأس) .

بلا عرصي ثم تطل في الأصح

ونسئ لمن بانه شيء^(١) ، كتسه إمامه ، وإذنه بداخل ، وإداره أعصى ،
بنتج ، ونصف المرأة

نصير في صرره السكوت العمد ، كما هو معلوم من كلايه (بلا عرصي ثم تطل
في الأصح) لأنه لا يخرم^(٢) هتتها ، أم اليسير ، فلا يضر جرمياً .

و ليس لمن بانه شيء^(٣) في صلاته (كتسه إمامه) إذا سها (بانه لداي
أي مريد دخول استأذن فيه (وإداره أعصى) أو نحوه - كما في أو غير منبر .
يقع به مبدئ أو نحوه (أن يسح) الذكر المحقق ، أي يسر .
سبحان الله ، بقصد الذكر وحده ، أو مع الشيء (وتصفق المرأة)^(٤) والحق .
للحديث الصحيح بذلك^(٥) .

قيل قصة عبارته ، سن التسه مطعماً مع أنه قد يجت ، وقد يسر ، رد
يأح انتهى ، ويرد بأنها لا تقتضي ذلك ، بل إن التسه في سائر صور التسه
التسبح لذكر ، والتصفيق لغيره ، وهو كذلك ، فلو صفق وسنحت . بعلان
الس^(٦) ، خلاص يسر وعم حصول أصلها

وأشار بالأمثلة الثلاثة إلى أحكام التسبيح ، فالأول لندبه ، والثاني لإباحته ،

(١) قوله (لا يخرم) بحد مهمة ثم ، أي معجزة ، أي . لا يقطع كروي . وفي (١) (د) (ع)
ولات (د) (ع) والطروحات : (لا يخرم) بقاء معجزة .

(٢) قوله (من باب) التوب مروي لأمر كروي

(٣) يوفهم بعض الطلبة أن التصديق بقصد الإعلام خط مطر ، كالتسبيح بقصد الإعلام لله ، وهو
خطأ ، بل لا يعلان بالتصديق وإن قصد به مجرد الإعلام ولو من الذكر م (د)
(١٤٩-١٤٨/٢)

(٤) وهو حديث طويل عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « ما لي وأنت
أكثرهم التصديق » من رواية شيء في صلاته . فليست ، فإنه إذا شخفت إلى ،
التصديق بفساد ، وفي رواية : « من بانه شيء » أخرجه البخاري (٦٨٤) ، والله
(١٢١)

(٥) أي : وليس مكرها . (ع ش : ٤٨/٢)

بضرب اليمن على ظهر اليسار

والثالث بوجهه^(١) ، بلمعه^(٢) أن يوقف الاندفاع عليه^(٣) بشبه ضرب اليمن ، ومع ذلك ينظر أكثرهما .

ومحذ بدت استسبح لها محصورة نساء أو محارم ، كاجهر بالعمامة ، ومنه نظر ، لأن أصل بمرأه مبدوت لها ، بخلاف لتسبح بالنسب

وبدا ضففت فالسنة أن يكون (بصر) بطن - وهو لأولي - أو ظهر اليمن على ظهر اليسار) وهذان أولي من عكسهما ، كما أنه المني . وهو^(٤) ضرب بصر أو ظهر اليسار على ظهر اليمن

ويجوز صورتان : ضرب ظهر اليمن على بطن اليسار وعكسه ، ولا يعد أيضا معصرا لأن النسبة لتلك الأربع ؛ لأن اسمهم من صيغهم أن تكون اليمن هي الناعية^(٥) ، وأن تكون العمل بطن كنها - كما هو الحالوف - أولى ، ثم ما كان^(٦) أقرب إلى هذه وأبعد عن البطن على البطن - الذي هو مكروه - يكون أولى مما ليس كذلك .

ومحل ذلك^(٧) : حيث لم تقصد اللعب ، وإلا ، . بطئت ما لم تنهي لظلال

بدت ، وتعد^(٨)

(١) الأول : بينه لإمام ، والثاني : الأول لداحل ، والثالث : إنداء الأعمى . هاتين (ع) .

(٢) قوله (بمرأه) أي بمرأه القول أو العمل . كروي

(٣) وضيم (عليه) يرجع إلى الإنداء . كروي .

(٤) أي : عكسهما (من : ١٤٩/٢) .

(٥) في المطبوعة : بصرية ووجهية . (أن تكون اليمن هي العاملة) ، وفي (ب) (لا من)

والمطبوعة النكية . (أن تكون اليمن هي العاملة) .

(٦) وفي (ب) (و) (ت) (ر) مطبوعات (ثم كل ما كان)

(٧) قوله (ومحل ذلك) أي ضرب اليمن على ظهر اليسار كروي وقال شرواني

(١٤٩/٢) (قوله) ومحل ذلك ، أي سواء تصديق مع بدت في غير صورة ضرب

اليمن على البطن ، ومع الكراهة فيها) .

(٨) وقوله (وتعد) محروم بالمعطف عن (تقصد) كروي

ولو فعل في صلاته غيرها ، إن كان من جنسها .

وقوله جميع في صوب النظر على الشخص (لا يثبت مع قصد القلب من عدم تحرره) فإنه يصريخهم بشامل سائر صور التصديق ، بأن محض عدم إطلاق الصلاة بنفس الفعل وإن أيسر ما لم يقصد به اللعب (١) .

ولي تحريم صوب البصر على الطلي خارج الصلاة وجهان (٢) لأصحابنا .

وشروطه (٣) أن يفعل ولا يتولى ؛ نظير ما يأتي في دفع الماء (٤) . وانفاد بعض عبارات - أنه لا يصير مطلقاً أشد في « انكفائه » إلى حمله على ما يدرك اليد ثبته ، والمتحرك إنما هو الأصابع فقط (٥) .

ولو فعل في صلاته غيرها (أي غير أفعالها) إن كان (المتعبد به حسياً) أي : حسب أفعالها التي هي ركوع فيها ، كزيادته ركوعاً أو سجدة ، أو يصير فيه ، ومنه أن ينحني انحناءً إلى أن نحادي جهته ما أمم ركبة ، لتحصيل توتركه أو افتراءيه المسدود ؛ كما هو ظاهر ، لأن الممثل لا يثبت بغيره (٦) .

ولا يبايد ما يأتي في الانحناء لقلي نحو الحنية ؛ لأن ذلك لخشية ضرره .

(١) راجع : المصنف المصباح في اختلاف لأشباح ، مسألة (٢٦٧) .

(٢) وقوله : (وجهان) يعني : بلا ترجيح ، كردي .

(٣) واختلف في التصديق خارج الصلاة ، فقبل : يحرم بقصد اللعب ويكره بلا قصد لعب ، ومنه

هو بمحض عدم الرمي ، وقيل : يكره ولو بقصد اللعب وإن كان فيه نوع صوب ، وهذا هو

المعتمد عند ابن حجر في « شرح الإرشاد » ، وقيل : يحرم وإن قصد به التشبه بالله ، لا من

وظهور . حاشية الباجوري على ابن قاسم (٤٢٦/١) .

(٤) وصورة (وسرط) يرجع إلى (صوب اليمين) كردي . وقال السرطاني (١٥٠/٢)

(قوله : وشروطه) أي : شرط عدم إطلاق بالتصديق .

(٥) في (مس ٢٤٥) .

(٦) راجع : المصنف المصباح في اختلاف لأشباح ، مسألة (٢٦٨) .

(٧) راجع : المصنف المصباح في اختلاف لأشباح ، مسألة (٢٦٩) .

صحت إلا أن يسي .

في ضروري^(١) ، وشيائتي اعتصار الكثير الصور^(٢) ، وأولى هذا^(٣) لا التي هي سنة^(٤) ، كرفع اليدين .

بطلت لا أن يسي (أو يحفل) بأن علم بحريمه ذلك وبعده ، فلا عهده ، من ثم لم يضر بعده وإن تكبر ، لساناً و لحيلاً ، غير معاً ، في الكلام^(٥) ، إلا في زيادة لأجل تدارك^(٦) ، فعدو مطلقاً^(٧) ، لا في مقام محض ، أو متبعة الإمام^(٨) ، بل تحت^(٩) حتى يثقل بالتحلف عنه بركب^(١٠) ، كما انصرفت إصلائيهم فيما إذا اقتدى به^(١١) في نحو الاعتدال ، لكن هو سنة^(١٢) حيثية بركبي ، كأن قام من سجدة الثانية والمأموم في الجلوس ينتهت بعده ولا يشجذ ، لغوات المتابعة فيما فرغ من الإمام وتسن^(١٣) فيما إذا رَكَع قبله مثلاً متعمداً .

(١) وفي (ع) والمطبوعات ، (حصر بمرلة الضروري) .

(٢) غي (ع) : ٢٣٧ .

(٣) قوله (لا التي هي منه) عطف على (التي هي ركس) كردي

(٤) قوله (سامري لكلام) أي بأن قرب عهده بالإسلام ، أو شأناذيه بعدة كردي

(٥) قوله (لأجل تدارك) أي تدارك متروك ، كما لو شك فاسا في الركوع رجع ، ثم تذكر أنه قد رجع ، وكان قيامه عند لا . فلا يجوز له أن يقوم إلى الاعتدال ، ثم يسجد ، بل يسجد من الركوع ، لكن هو قام جاهلاً ، لم يثقل ، لأنه ما يخطئ على المواقف كردي

(٦) قوله (مطلقاً) أي سواء قرب عهده بالإسلام أم لا ، وسواء شاب أو أم لا كردي . وفي السرواني (١٥١/٢) ، (قوله : مطلقاً) أي ولو عامداً عائداً

(٧) وقوله (أو متبعة للإمام) عطف على (لأجل تدارك) أي أو إلهي زيادة لمتابعة الإمام ، بعد مصنف كردي

(٨) (و) أي قوله (بل تحت) لترقي ، أي بل العمل الذي يدل لمتابعة الإمام (يجب) ، فالضمير المستتر في (يجب) يرجع إلى فعل في قوله (لم يضر بعده) كردي

(٩) قوله (فيما إذا اقتدى به) (إلح متعلق بقوله (تحت) (ش) ١٥١/٢)

(١٠) أي حتى لإمام مأمومه المسبوق (ش) ١٥١/٢

(١١) والعصير المستتر في (ركس) أيضا يرجع إليه - أي إلى فعل في قوله (لم يضر قبله) -

نعم : لا يضرُّ تعسُّدُ جلوسه قليلاً ؛ بأن كان بقدر الجلوس في السجدة .
وهو : ما سبغ ذكره . ونون قدر الشفد بعد هويته وحمل سجدته ، أو عقب سجدة
بـ « نون » ، أو سلام إمام في غير محض جلوسه ، بخلافه ^(١) قبل الركوع فلا يضر
بمجردة بل بسجدة حروجه عن حدٍّ قيام في المرض فيسقط ^(٢) وإن لم يمسَّه ،
بأي في شرح قوله : (أو في الرابعة سجدة) ^(٣) .

ولا يضرُّ انحطؤه من قيام المرض وإن بالغ فيه لقتل محرم حية

ولو شخذه على شيء ؛ كحشني ^(٤) أو يده فاستقلَّ عنه لغيره بعد رفع رأسه محر
له . فالذي ترجحه أخذاً بمن قولهم السابق ^(٥) (وإن لم يطمئن) . ولا
صلاته تخاتل مثل رأيه أم لا ؛ لوجود صورة سجود في الكل ، وهو « لاغِبٌ »

وقولهم : (لا تَبْطُلُ سجودته على يده ؛ لأنه كلاً سجود ، فهو كس
قوت من الأرض ثم رَمَعَ رأسه قليلاً ثُمَّ سَجَدَ ، وذلك لا يضرُّ ؛ لأنه يضرُّ
حيث) . إنما يأتي على أحد احتمالين القاضيين في المسألة ^(٦) : أنه يُشْرَطُ
يَعْتَبَرُ على جبهته مثل رأيه ، وقد تَقَرَّرَ أن قولهم : (وإن لم يطمئن) يَرُدُّ

والحاصل : لم يضر فعل غير أفعال الصلاة ؛ سيما أو جهل ، بشرط أن يكون مقدرًا في
رباهه ؛ لأجل تداركه أو استجابة الإمام ، فلا يشترط فيه العذر ، بل الذي لم يضره العذر
وقد بين . كردي

- (١) وفي (خ) و (س) : (أو بعد سجود تلاوة) .
- (٢) أي : تعسُّد الجلوس . (سم : ١٥١/٢) .
- (٣) وفي (ب) و (خ) والمطبوعة الوحيدة : (في المرض يبطل)
- (٤) في (س) ٢١٣
- (٥) في (ع) (على شيء ، كحشني)
- (٦) أي : أمَّا في شرح ، (ما كان من جسها) (نس : ١٥١/٢) وفي (١) و (ب) : «
كلانهم السابق)
- (٧) راجع : السهل الصالح في خلاف الأئمة ، مسألة (٢٧٠)
- (٨) أي : مسألة السجدة على المشي . (نس : ١٥١/٢)

الاحتمال^(١) ، وَتُرْخِصُ احْتِمَالَهُ الْآخَرُ ، وَهُوَ الْبَطْلَانُ مُطْلَقًا^(٢) ، وَالْفَيَاسُ الْمَذْكُورُ^(٣) لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ ؛ لِوُجُودِ صُورَةٍ سَجُودٍ فِي مَسَائِلِنَا ، مُخَالَفٍ لِمَا

وُخْرِجَ ثَقُولًا (مَخَارِأً) : مَا لَوْ أَصَابَ جِهَتَهُ نَحْوُ شَوْكَةٍ فَرَفَعَ^(٤) لَا تَنْظُرُ^(٥) ، بَلْ تَلْزِمُهُ الْعُودُ ؛ لِوُجُودِ الصَّرَفِ ؛ كَمَا عُرِفَ مَقَامَرًا^(٦)

وَلَوْ هَرَى بِسُجْدَةٍ بِلَاوَةٍ فَلَمْ تَرْكُهَا وَالْعُودُ لِلْقِيَامِ

وَنَحْتُ الْإِسْوِيَّ أَنَّهُ لَوْ لَبِيَ الرُّكُوعَ فَهَوَى لِيَسْجُدَ ، ثُمَّ تَذَكَّرَهُ فَعَادَ إِلَيْهِ سَجْدَةً لِمَسْهُورٍ خَصَرٍ لِلْسَّجُودِ أَقْرَبَ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَعَقَّدَهُ . نَظَلَّتْ صَلَاتُهُ .

وظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَصْرُ تَعَقُّدُهُ لِدَلَّتْ ، حَيْثُ لَمْ يَخْصِرْ لِلْسَّجُودِ أَقْرَبَ وَهِيَ بَلَعُ حَذِّ الرُّكُوعِ .

وَوُجْهَةٌ ؛ أَنَّ الرُّكُوعَ هَا وَاحِدٌ اِمْتَصَلِيٌّ وَقَدْ أَوْقَعَهُ فِي مَحَلِّهِ ؛ فَهِيَ يَصْرُ قَصْدٌ

عَبْرَةً

وَمَرَّ فِي مَحَبِّ الرُّكُوعِ^(٧) مَا يُقَلَّمُ مِنْهُ ، أَنَّ هَذَا^(٨) إِذَا بَاتِيَ عَلَى مَقَامٍ مَا فِي «الرُّوضَةِ»^(٩) السَّابِقِ اعْتِمَادُهُ وَتَوَجُّهُهُ ثُمَّ مَا يُقَلَّمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَنْظَرُ مَعَ صَرْفِهِ هَوِيٍّ

(١) أَيُ : اِشْتَرَاوُ أَنْ يَحْتَمِدَ عَلَى جِهَتِهِ بِثَقُلِ رَأْسِهِ .

(٢) أَيُ : اِحْتَمَدَ لَوْ لَا .

(٣) هَرَوَاهُ (لأنه كلاً سجوداً ، فهو كما لو قرأ من الأرض) (هَامِشُ ك)

(٤) وَهِيَ الْمَطْرُوعَاتُ (لَا يَطْلَانُ)

(٥) قَوْلُهُ (لَوْ وَجُودُ الصَّرَفِ أَيُ لَوْ وَجُودُ الشَّيْءِ يَدْفَعُ يَصْرُهُ الرَّمْعَ إِلَى يَمَانِهِ) (كَمَا عُرِفَ مَقَامَرًا)

أَيُ هِيَ الرُّكُوعُ كَرْدِي وَفَالِ اشْتِرَاوِي (١٥٢/٢) (أَيُ هِيَ الْحَمُوسُ مِنَ

السَّجْدَتَيْنِ)

(٦) هِيَ (مِنْ ٩١-٨٨)

(٧) أَيُ مَا سَجَدَ الْإِسْوِي (ش ١٥٢/٢)

(٨) قَوْلُهُ مَا فِي «الرُّوضَةِ» [٣٥٥/١] إِذْ تَذَكَّرَ عَادَ إِلَى الْقَامِ ؛ لِأَنَّهُ الْهَرَى يَقْصِدُ السَّجْدَةَ

والإتيان بمنصّل بكثيره لا قسله ، والكثرة بالعرف ،

الركوع لعمره إلى وقوعه في محله

وخرج (فَقِيلَ) زيادة قولي غير كثيره الإحرام والسلام

(والا) تكرّر المصنوع من حسن أفعالها ، كصرب ومشي (فَقِيلَ)

الصلاة (بكثيره) في غير صلاة شدّه الخوف ، وبقل السفر ، وصباح حروجه
عنه : كان حركته بذه أو رجله مراب لحاجة

ودلك (١) لأنه يقطع نظمها ، ولا تدعو إليه حاجة عامة (٢)

(لا قسله) للأحاديث الصحيحة في ذلك : كحمله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

سنة ربيّة رضي الله تعالى عنهما عند ضامه ، ووضعها عند سجود

وحمله معينو (٣) ، وأمره بقل الأسودين لحية والعقرب (٤) .

وإما أنقل قليل العود ، لأنه لا يعسر (٥) الاحتراز عنه ، بحلاب بقل

فمضى عنه عما لا يجل بالصلاة

(والكثرة) والقليل يُفْرَدان (٦) (بالعرف) المأخوذ من ذكر في الأحاديث (٧)

لا يعود مقدم موي الركوع (سم ١٥٢/٢)

(١) أي الطلاق بالكثير المذكور (ش ١٥٢/٢)

(٢) وفي بعض النسخ : (سجدة غايبة غالباً)

(٣) عن أبي قتادة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يصلي وهو حامل أمارة بني ربيعة

رسول الله ﷺ ، ولأبي العاص بن دبيعة بن عبد شمس : فإذا سجد ، وضعي ، وإني أراه

جميعها أخرج البحري (٥١٦) ، ومسلم (٥٤٣)

(٤) حديث خلق العطن من لقمته وتحريمه في (ص ٢١٠)

(٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : «أقننوا الأسوديين في الصلاة فمما

والعقرب» أخرج أبو داود (٤٢١) ، والترمذي (٣٩١) ، والنسائي (١٢٠٢) ، وابن

ماجي (١٢٤٥)

(٦) وفي بعض النسخ (لا يتعلل الاحتراز عنه)

(٧) قوله (يعرفان) الأولى التأييد . (ش ١٥٢/٢)

(٨) أي : المأخوذ منها . (ش ١٥٣/٢) .

ويحظر ما أو مضربان . قليل ، ولثلاث كثير إن تواتر

ثم فصل لعرف مدكر بعض الصور ، لنفاس به بأمرها ، فقال : ^(١)
 وإن اتسعت حيث لا رتبة (أو الصرسان قليل) عرفاً ، لحديث جلع ، ^(٢)
 مع ، يو تصد ثلاثاً متواليّة ، ثم فعل واحدة أو شرع فيها . نطقت : كما
 يأتي

(ولثلاث كثير إن تواتر) اتفاقاً وإن كانت بقدر خطوة معتبرة ، أو بشيء
 عضاء : كتحرير يد أو رأسه معاً ^(٣) ، بخلاف ما إذا تفرقت ، بأن عد عرفاً
 ينفع الذي عن الأول ، وحذ لغوي . بأن يكون بينهما دبر ركعة غريبة
 صفت : كما في المجموع ^(٤) .

ولو شك في فعل أقليل هو أو كثير ؟ فكأقليل

والخطوة بفتح الخاء : المرة ، وبصتها : ما بين السمتين

وقصة تفسر الفتح الأشهر هنا بالحرّة . وهوهم : إن الثاني ليس مراداً ما
 حصلها ^(٥) بمجرد نقل الرجل لأمام أو غيره ، فإذا نقل لأخرى . حُبست أخرى
 وهكذا .

- (١) قوله (كما يأتي) أي قيل قوله (ويس للمصلي) كروي
 (٢) يعني أنه بذلك عند رفع اليدين للحرم أو الركوع أو الاعتدال ، فإن ظاهر هذا مطلق صلاته
 إذا حرك رأسه حينئذ ، ورأيت في فتاوى الشرح ما يصرح به . وفيه من الحرج ما لا يحسن ،
 لكن عند الجمال الرسمي ، أي : والحطّيب تولي التصديق والرفع في صلاة العيد ، وهذا
 يقتضي أن الحركة لمطلوبة لا بعد في المظل ، ونظر عن أبي محرمة ما يوافقه كروي
 (ش ١٥٣/٢) رعبدة : المنزلة الكبرى ، (٢٠٢/١) (لو حرّكها مع رأس) نطقت
 صلاة : ولم يذكر فيه أن ذلك عند رفع اليدين للحرم أو الركوع أو الاعتدال
 (٣) التهذيب (١٦٣/٢) ، المجموع (١٠٤ ، ٤)
 (٤) قوله : (حصولها) : إلح خبر (وقضية) : إلح ، والتفسير للخطوة بفتح الخاء ، (ش :
 ١٥٣/٢) .

وَيَقْلُ بِالْوُثَّةِ لِحَشَّتِهِ ، لَا الْحَرَكَاتِ الْحَقِيقَةِ الْمُتَرَاتِبَةِ ؛ كَحَرَكَاتِ أَصَابِعِ يَدَيْهِ
سُحُورٍ إِذَا حَكَّ فِي الْأَصْبَحِ

وهو محتمل ودين حريث في «شرح الإرشاد» وعده على خلافه . . .
تريد دست^(١٦) جعلهم حركة اليدين على التعاقب أو الجمعية عرض محتمل
وكذا الرجلان .

(ويصل بالوثة الماحضة) لمساهايتها للصلاة ؛ لأن فيها احداً بكل يد . . .
نعم . أن ثوباً غير وحشة ، وهي التي ليس فيها ذلك الاحياء ، فلا تصرف
ما أقبله المش ، لكن قال غير واحد : بها لا تكون إلا فاحشة . ووثبة
مصنوعة^(١٧) ، وألحق بها نحوها ؛ كالصبرة المفرطة .

(لا) الفعل الملتحق بالقبيل ؛ نحو . (الحركات الخمسة المتوالي
كتحريك أصابعه) مع قرار كفه (في سبحة أو حك^(١٨) في لأصبح) وثبة
تحريك نحو جفنه ، أو شفته ، أو سبابه ، أو ذكره ، أو أدبه على الأوجوم
اصطراب في ذلك ؛ لأنها تابعة لمحلها المستقرة ؛ كالأصابع بيد ذكر .
ولذلك^(١٩) بحث . أن حركة اللسان إن كانت مع تحريكه عن محله أطلق
مها ، وهو مختل^(٢٠)

(١٦) أي المصنوع حصراً واحدة (ش ١٥٣/٢) ، وراجع فتح الجواد ٢ (١/٢٢٦)

(٢٢) أي الفعل الأخرى حظوة ثانية (س ١٥٣/٢) .

(٣) أي واحد فيها معناه بكل اليد أولاً (ش ١٥٣/٢) وراجع المصباح في
خلاف الأصابع مسألة (٢٧٢)

(٤) ولي (أ ب) (أ ر ح ك هـ)

(٥) أي مثل الأصابع أي : تحريكها على خلاف المطاف . ويمكن رجوع الضمير لتحريك
وكسب الجمعية من المطاف به (ش ١٥٤/٢)

(٦) أي المليل (س ١٥٤/٢)

(٧) راجع المصباح في خلاف لأصابع مسألة (٢٧٣)

أب إذا حركها^(١) مع الكفة ثلاثاً موالية^(٢) فانها مضمومة ، إلا نحو حاء لا يضر معها على عدمه ؛ بأن يخلص له ، لا يصدق العسر عليه عادة ولا يؤخذ منه ؛ أن من أشبه بحركة اضطواءه بنشأ عنها عمل كثير^(٣) من مع^(٤) ه ، ومز قيمي بشلي يسعل ما له تعلق بذلك^(٥) ودهيات بعد رعوده ؛ أي على الواو ؛ كما هو ظاهر مرة واحدة ، وكذا رفعها ثم وضعها ، لكن على محل الحدث^(٦) ومن القليل قتله الحرف فنية سم يتحمل جديها ، ولا منه وهي بيئ و ن حده قبل من ديمها ويخرم رميها في المسجد ميتة ، وقلها في أرضه ون قل دنيا ؛ لأن به نقده بالمستقار . وأما إلتاؤها أو دنيا به حية . فظاهر ؛ تاوي المصنف ؛ حله ويؤيده ما جاء عن أبي أمامة ، وابن مسعود ، ومجاهد أنهم كانوا يمشون^(٧) في المسجد ، ويتذاكرون القمل في حصاة^(٨) وظاهر كلام الجواهر ؛ تحريمه ، وبه صرح ابن يوسف ، ويؤيده محرم

- (١) أي حرك لأصابع . هامش (خ) .
 (٢) يؤخذ مما مر أن محل السامحة أو استمرت الوقت ، وبلا النظر زمن الحلو عنها ، وأد محل ما ذكر في نحو الحكة ما إذا لم يخصص بعض الوقت ، إلا ينظر الحنو (سم ١٥١/١) . وراجع (ص : ٢١٩) .
 (٣) قوله (على محل الحدث ظاهر صحبه أن هذا القمل حائض بما بعد (كد) وعنه ما التزم به ابن ما بعد^(٩) فليأمن (مصري ١٧٩/١)
 (٤) رقي (ب) و (خ) : (كانوا يقتلون) .
 (٥) أخرج هذه الآثار ابن أبي شيبة في المصنف ؛ (٧٥٦٨) عن ابن مسعود رضي الله عنه ، (٧٥٦٩) . (٧٥٧٠) عن أبي أمامة رضي الله عنه ، و (٧٥٧٢) عن قتادة عن ابن المسيب رحمهما الله .

وَسَقَطَ الْفَعْلُ كَعَمْدِهِ فِي الْأَصَحِّ

وَيَنْتَقِلُ مِنْهُ الْأَكْلُ

الصَّحِيحُ (١) إِذَا وَحَّدَ أَخَذَكُمْ الْقَضِيَّةَ فِي الْمَسْجِدِ ، فَلْيَضُرَّهَا فِي تَوْبِخِ خَيْرٍ
يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ (٢).

وَالْأَوَّلُ (٣) أَوْجَهُ مَذْرُوعًا ، لِأَنَّهُ مَوْجِبٌ فِيهِ وَإِبْدَاءٌ عَيْرٌ صِغَرٍ ، بِنِ
وَلَا غَائِبٌ ، وَلَا يُعَالَى وَمِنْهُ فِي مَعْنَى لَهَا ، لِأَنَّهُ تَجِبُ بِاتِّسَابٍ مَعَ أَنَّ
مَصْحُوحًا ، كَدَيْبٍ وَمِنْهُ لَأَسْ مِنْ تَوَقُّعٍ يَدَانِ لَوْ تَرَكْتَ مَلَا زَمِي ، أَوْ مَلَا دِي

(وَسَهُوُ الْفَعْلِ) أَوْ الْجَعْلُ بِحَرَكَةِ وَالْغَيْرِ بِهِ (كَعَمْدِهِ ، وَعَمْدُهُ) فِي
الْأَصَحِّ (فَيَنْتَقِلُ مَعَ الْكُثْرَةِ أَوْ لَمَحْظَةٍ لِدَوْنِهِ فِيهَا ، وَلِنَطْقِهِ الْمَطْمَ ، بِحَلَا
نَقُولُ ، وَمِنْهُ فَرَّقَ بَيْنَ سَهْوِهِ وَعَمْدِهِ .

وَمِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَضَى دِي الْمَذْنِ يَنْتَقِلُ لِلْوَالِي وَعَمْدُهُ ، فِيهِ
وَأَقَمَةُ حَالٍ فَعْلِيَّةٌ (٤).

(وَيَنْتَقِلُ عَلَى الْأَكْلِ) أَيِ . الْعَاكِوْلِ ، أَيِ مَوْصُولِهِ لِلْحَوْبِ وَبِ
إِكْرٍ ، لَشَدَّةِ مُنَادِيهِ لَهَا مَعَ تَدْرِيهِ ، أَمَّا الْمَصْنُوعُ مِنْهُ وَلَا يُنْظَلُ قَلِيلُهُ ، كَخِي
الْأَفْعَالِ

تَبِيهِ فَيَنْتَقِلُ تَفْسِيرُ (الْأَكْلُ) بِعَادِ كَبِيرٍ . ثُمَّ مَضَى (الْهَمْرَةِ) ، فَتَبَيَّنَتْ لَهُ

- (١) فِي (ب) رَاجِعٌ وَالْمَطْرُوعَاتُ (الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ) .
- (٢) أَخْرَجَهُ السُّبُهِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » (٣٦٥٢) وَهَذَا مَوْصُولٌ حَسْبُ فِي مِثْلِ هَذَا ، وَفِي
أَبِي شَيْبَةَ (٧٥٦٦) ، وَالْمُسْنَدُ (٢٢٩٦٨) كَذَلِكَ مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَبْنَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَفِي
السُّبُهِيِّ فِي « الْمَجْمَعِ » (٢٠٤٣) (رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَرَجَاهُ مَرْثُومُونَ)
- (٣) أَيْ الْعَمَلُ (شُر : ١٥٤ / ٢) .
- (٤) رَاجِعٌ إِلَى الْفَعْلِ الْفَعْلِيَّةِ فِي احْتِلَالِ الْأَشْيَاخِ ، مَسْأَلَةٌ (٢٧٤)
- (٥) أَيْ وَالْإِحْتِمَالُ يَعْطَلُهَا ، (ع ش : ٥١ / ٢) وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧١٤) وَفِيهِ
(٥٧٣) مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَقَدْ مَرَّ فِي (ح : ٢١٧) .

قَالَ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاسِيًا أَوْ حَاجِلًا مُحَرَّمًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ
بِلَوْ كَانَ بَعْدَهُ شُكْرٌ فَسَبَّحْ دُوبِ .

قَالَ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَاسِيًا ، لِلصَّلَاةِ (أَوْ حَاجِلًا مُحَرَّمًا) فِيهَا ، وَغَيْرُهَا
مِنْهَا . وَلَا يُطْعَمُ نَظْمًا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، بِمَحَلِّاتِ كَثِيرَةٍ عَرَفْنَا) ، كَثِيرٍ الْمُعَلِّ
وَيَنْبَغِي لَمْ يُطْعَمِ الْمَصْرَمُ ، لِأَنَّهُ لَا هَيْئَةَ تُدَكَّرُ ثُمَّ ، بِمَحَلِّاتِهِ هَذَا (١) ؛ فَكَانَ يُصَبِّرُ
هَذَا أَنْتُمْ (٢)

وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنْ يَسِيرَ الْمَأْكُورُ بِصُرٍّ تَعَمُّدُهُ ، لَا يَحْرُسُ سَبَّحَهُ ، وَلَا وَفَى بِهِ أَنْ
يَكُونَ مَعَهُ فَعَلٌ قَلِيلٌ أَوْ لَا .

(هُوَ كَانَ عَمَهُ سَكْرَةً) فَذَاتُ (بِلَع) بِكْسَرِ اللَّامِ ، دُوبَهَا أَوْ أَنْتَهُ مَبْنًى ،
فَصَبَّرَ فِي تَرْكِهِ (٣) ، كَمَا لَوْ بَرَلَتْ بِحِمْلَةٍ مِنْ رَأْسِهِ إِلَى حَذِّ الظَّاهِرِ مِنْ فِيهِ ، يَطِيرُ
مَا يَأْتِي فِي الصَّوْمِ (٤) ، وَمِنْ ثَمَّ اشْتَرَطَ هَذَا أَنْ يَكُونَ عَامِدًا عَالِمًا بِالنَّحْرِيمِ ، أَوْ
فَقَصَّرَ فِي الشُّعْلَمِ

فَتَعْبِيرُهُ (نَبَعَ) الْمَسْمُورُ بِالنَّقْصِدِ وَالْعَمْدِ أَوَّلَى مِنْ تَعْبِيرِ (أَصْلُهُ) بِمَا (تَشَوَّعَ)
(تَدُوْتُ) (٥) أَيِ . تَرَلُّ لِحَوْرِهِ لَا مَعْلًى ، لِإِيْهَابِهِ السُّطْلَانِ وَبِهِ مَعَ سَحَرِ السَّيْلِ

(١) قَوْلُهُ (مَعَامَرَةً) أَيِ مَرَّ فِي الْكَلَامِ ، وَهُوَ أَنْ يَقْرُبَ عَهْدَهُ بِالْإِسْلَامِ كَرْدِي (ص ٢٢٧)

(٢) أَيِ وَلَوْ نَسِيَ أَوْ جَاحِلًا نَهَايَةً ، رَادًّا مَعْنَى « دَا شَرَحَ الْمَسْجِدَ » وَلَوْ مَبْنًى أَسْهَى
(نَبَعَ : ١٥٥ / ٢) ،

(٣) وَمِنْ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ تَرْكًا فِي حَوْلِ التَّحْرِيمِ ، وَالْفَرْقُ الْمَضَالِحُ لِفَتْكَ أَنَّ الصَّلَاةَ دَاتُ أَعْمَالٍ مَطْرُومَةٍ ،
وَالْعَمَلُ لَكِنَّهُ يَطْعَمُ بِطَحْمِهَا ، بِمَحَلِّاتِ الصَّوْمِ فَإِنَّ كَثُرَ . مَعْنَى السَّحَابِ (١١٩ / ١)

(٤) قَوْلُهُ (لِأَنَّهُ لَا هَيْئَةَ .) إلخ ، أَيِ لَا هَيْئَةَ لِعِبَادَةِ الصَّائِمِ تَذَكُّرُهُ لَهُ فِي الْعِبَادَةِ ، فَلَا تَعْبِيرَ
مَعَهُ . كَرْدِي .

(٥) قَوْلُهُ (فَطَصَّرَ فِي تَرْكِهِ) أَيِ ثُمَّ بَرَزَ بِعَمَلِهِ لِحَوْرِهِ كَرْدِي

(٦) قَوْلُهُ (مَعْرِ مَا يَأْتِي) يَعْنِي فَصَّرَ فِي مَجْهَدٍ ، مَحْرُوتٍ بِعَصْفٍ . أَنْطَرُ . كَرْدِي . وَرَاجِعُ
(٢٢٤ - ٢٢٣ / ٣) .

(٧) الْمَحْرُورُ (ص ٤٣) .

يطلب في الأصح

(يطلب) صلاته (في الأصح) المأمور

تنبيه من المصطلح أيضاً البقاء في ركني مثلاً شك في عدد ركني منه (١) ،
ببرئته العود إليه (٢) فوراً ، كما مر (٣) .

وقصد مصلي فرضي حلياً بعد سجدة الأولى الجلوس (٤) ،
لنعتبه ، وإلا (٥) . حيث حرمه عما بين السجدة تين وسمي يؤثر ذلك القصد ، كما
هو ظاهر مما مر في مبحث الركوع (٦)

وقد لم يصح (٧) إلا لعدد : كدعائك جماعة

والشك (٨) في نية التحريم ، أو شرط لها مع مضي ركني (٩) ، أو طول ركني :
مع قصره ولم يُعَدَّ ما قرأ فيه

وخرج من الشك (١٠) . ظن أنه في غيرها (١١) ، كحصر في آخر ، أو في ركن

(١) أي ، من منافاته للصلاة مع ندرته (ش : ١٥٦/٢) .

(٢) أي : المبرك . (ش : ١٥٦/٢)

(٣) قوله : (كما مر) أي : في الركن الثالث عشر ، كروي .

(٤) قوله : (بعد سجدة) ظرف لقصد ، وقوله (الجلوس) إلح مهمله (١) .
(٥) ١٥٦/٢

(٦) أي ، بأدنى بقاء السجدة الثانية . (ش : ١٥٦/٢) .

(٧) في (ص : ٩١٨٨)

(٨) وفي بعض النسخ (وطلب العوض)

(٩) وقوله (وقصد) عطف على قوله (البقاء) ، وكذا قوله (ودل) ، (١٠) .
(والشك) كروي .

(١١) قوله : (مع مضي ركني) قوله (كذا العادة) ، أو فعلية ، كالأعداد ، وبعض الركن الثاني
تكرار إن طالع من الشك ولم يعد ما قرأ لا فيه كروي

(١٠) أي ، في صحة الية . (ش : ١٥٦/٢)

(١١) أي ، من صلاة أخرى ، والفرق - أي الشك يذهب إليه ، بحلاف الظن كروي (ش :
١٥٦/٢)

وَبَسَّ الْمَصْلَى إِلَى جِدَارٍ ، أَوْ سَائِرَةٍ ، أَوْ عَصَا مَعْرُورَةٍ ،

أَنْتَهَا مَعَ ذَلِكَ ؛ كَمَا مَرَّ^(١)

وَنَتْنُ قَطْعِهَا وَلَوْ مُسْتَقْتَلًا ، أَوْ الْبَرْدُ هَهُ ، أَوْ تَعْلِيقُهُ^(٢) عَلَى شَيْءٍ وَلَوْ مُحَالًا
عَادِيًا ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ؛ لِمَا لَا يَحْرُمُ بِلَبْسَةِ الْمُشْرُوطِ دِرَاقَتَهُ ؛ لِأَشْتِمَانِهَا^(٣) عَلَى
إِمْدَادِ مُعَايِرَةِ مُتَوَالِيَةٍ ، وَهِيَ لَا تَنْظُمُ إِلَّا بِ^(٤)

وَبِهِ عَارِى^(٥) الْوُضُوءِ ، وَالصَّوْمِ ، وَالْإِعْكَافِ ، وَالنَّسْتِ ،

وَلَا يَصْرُ بَيِّنَةٌ مُبْطِلٌ قَبْلَ اشْتِرَاقِ فِيهِ^(٦) ، لَأَنَّهُ^(٧) لَا يُبَالِي الْحَرَمُ ، بِخِلَافِ سَحَرِ
تَعْيِيقِ النُّطْعِ ، فَصَافِي الْبَيِّنَةِ يُؤَثِّرُ حَالًا ، وَمَصَافِي الصَّلَاةِ بِمَا يُؤَثِّرُ عِنْدَ رَجُوعِهِ

(وَبَسَّ لِلْمَصْلَى) أَيْ بِتَوَخُّعِهِ (إِلَى جِدَارٍ ، أَوْ سَائِرَةٍ) أَيْ عَمُودٍ (أَوْ عَصَاً

مَعْرُورَةً) .

(أَوْ) هَذَا رَحِمَهُ يَأْتِي بَعْدُ^(٨) لِلتَّرْتِيبِ ، وَفِيمَا قَبْلُ لِلتَّحْصِيرِ ؛ لِاسْتَوَاءِ
الْأَوَّلِ^(٩) ، وَتَرَجِيحِ الثَّالِثِ عَلَيْهِمَا ، فَلَمْ يُسَمَّ الْعَدُولُ لَهُ إِلَّا عِنْدَ الْعَجْرِ عَمِلَ
وَكَذَا يُقَالُ فِي الْمَصْلَى مَعَ لَعْنَا ، وَفِي الْحُطِّ مَعَ الْمَصْلَى

(١) قوله (كَمَا مَرَّ) دليل الركن الثاني عشر كَرَدِي (ص ١١٥ ١١٦)
(٢) وقوله (وَبَيِّنَةٌ قَطْعِهَا) عطف ايضاً على قوله (البقاء في ركن) ، وكذا قوله (أَوْ بَرْدُ
فِيهِ) أَيْ فِي النُّطْعِ ، وَكَذَا (أَوْ تَعْلِيقُهُ) . كَرَدِي .

(٣) قوله (لِأَشْتِمَانِهَا) متعذر بقوله (الْمُشْرُوطِ) إلخ . ويحسب الصلاة (ش
١٥٦/٢)

(٤) أَيْ : بِدَوَامِ الْجُزْمِ . (ش : ١٥٦/٢) .
(٥) قوله (وَبِهِ) أَيْ بِقُوَّةِ (الْمُشْرُوطِ دِرَاقَتَهُ) إلخ . (عَارِى) أَيْ : الصَّلَاةُ ، مَكَانَ

الْأَوَّلِ : الثَّانِثُ (ش : ١٥٦/٢)
(٦) قوله . (وَلَا يَصْرُ بِهِ مُبْطِلٌ) كَأَنَّهُ نَوَى أَنْ يَتَكَبَّرَ كَثِيرًا . قوله لَا يَصْرُ (قُلْ سَرَّحَ بِهِ) أَيْ

فِي ذَلِكَ الْمَبْطِلِ الَّذِي نَوَاهُ . كَرَدِي .

(٧) أَيْ : فِيهِ الْمَبْطِلُ . (ش : ١٥٦/٢)

(٨) وَفِي (أَوْ) وَفِي (وَفِيمَا يَأْتِي بَعْدَهُ) .

(٩) أَيْ : الْجِدَارُ وَالسَّائِرَةُ . هَاهُنَا (خ) .

أَوْ بَطْ مُصَلِّي ، أَوْ خَطُّ قَبْلَهُ

(أَوْ بَطْ مُصَلِّي) بعد عجزه عما ذكر (أَوْ خَطُّ) حص (قدسه) عجزه طرلاً - وهو الأولى - عن يمينه أو يساره ، بحيث تستأمن بعض يديه ، كما هو ظاهر ، بعد العجز عن المصلي ، حتى عدل عن مبدئه لمؤخر مع سبيله ، ولا يشترط بعده فيما يظهر (١) كاستمراره كبعده

وإذا استمر (٢) كما ذكرناه (٣) وإن رأت سحور ربح ، أو بعد أداء صلاه ، لكن بالسة من عدمه ، وقرب من سنده وثو مصلي وخط ، لكن العجز بأعلامها (٤) ، بأن كان بين يس وسنده ، أن عجزهما (٥) ، أو بينهما مقدمهما (٦) مما يأتي في (فصل لا سنده على سنده) مما يظهر (٧) ثلاثة أذرع فأقل بذراع الأدمي المعتدل ، وكان (٨) أربع أقدام الأول ثلثي ذراع سلك (٩) فأكثر

ولم يقتصر (١٠) بوقوله في نحو معصوب أو سده ، في طريق ، والنحو

(١) قوله : (ولا يشترط بعده) أي ، ببط يحصل العجز تعذر المقدم ، بل العجز كان لمحصل العجز عنه ، كقري .

(٢) قوله : (وإذا استمر) شرط ، وقوله : (وقرب من سنده) عطف عليه كقري أي شرط لسجدة الآتي ، وهو قوله (من يذبح عذر)

(٣) أي من تربب (شر ٦ ١٥٧)

(٤) أي بمعنى هذا لو صلى على قربة مثلاً ، وكان إذا سجد يسجد على ما وراءها من الأرض لا يحرم السجود بين يديه غير الأرض ، لشعره بعدم عجزه ، سدكيرة إلى موضع جهته ، وهو السجود على القربة ، فقط سجده على سطح (ع شر ٢ ١٥٤)

(٥) راجع ، يمكن التصح في خلاف (الشيخ ١) مسأله (٢٧٦)

(٦) في الرأس في السطحي (عشر ٢ ١٥٧) ،

(٧) في (ص ١٢٤-١٢٦) ،

(٨) وقوله (وكان) يعني السرواني (١٥٢/٦) على (أ) ،

(٩) أي بذراع الأدمي المعتدل عاضاً (ح)

(١٠) وكذا (وهو معصوب) أيضاً عطف عليه كقري في غير (شر

بها^(١) أن حَتَان في صحيحه^(٢) - وهو معدود بين أصحابنا - وتعه غير واحد
الصلاة في العطف وقت مرور الناس به^(٣)

أو بوقوفه^(٤) في صفت مع عرجة في صفت آخرتين بذي^(٥) : لتصيير كل من رواة
هذه الترجمة بعدم سدها المفتوحة مضمينة لجماعة ، فلما حل خرق أصحوب وإن
كثرت حتى يذهب ، فإن سم يُفَصِّرُوا الحِرَّ جَدِبَ مُفْرَدٍ لَمِنْ بَهَا لِنُصْفَ مَعَهُ لَمْ
يُحْطَ بِهَا^(٦) .

أو سُورَتِ مُرَوِّقٍ يَنْظُرُ إِلَيْهِ^(٧) ، أو بِرَاحِيَةِ نَفْسِهِ أو بِمِرَاةٍ تَدْبِثُ لَهَا ، أو
بِرَجْلِ اسْتَمْلَهُ بِوَجْهِهِ ، وَإِلَّا فَهِيَ مُسْتَرَّةٌ^(٨)

فَقِيمَ . أَنْ كُلَّ صَفْتٍ مُسْتَرَّةٍ لَمْ يَحْلُكْ بِهَا قُرْتٌ مَعَهُ^(٩)

ولو شَرَعَ مَعَ عَدَمِ لِسْتَرَةٍ ، فَوَضِعَتْ لَهُ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ حَرْمُ الْمُرُورِ بِهِ

(١) أي : بالصلاة في الطريق . (ش : ١٥٨/٢)

(٢) عن المطبوعين أبي بن وهب عن حماد بن عمار عن أبي عبد الله قال : رأيت رسول الله ﷺ يُصَلِّي حَتَّى يَمُوتَ الْإِسْرَافُ ،
وَالرَّجُلُ وَالنَّاسُ يَمُرُّونَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ، مَا يَدُورُ وَبَيْنَهُمْ سُرَّةٌ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَذِهِ
الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى إِبَاحَةِ مَرُورِ النَّاسِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ الْمُصَلِّيِ مَا مَضَى إِلَى حَيْثُ سُرَّةٌ بِسُورَةٍ صَحِيحٌ
أَبُو حَاتِمٍ (٢٣٦٤)

(٣) قوله (أو بوقوفه) عطف على (بوقوفه) ، وكذا (أو سترته) أي : الأني - عطف عليه ،
فهما يرجعان إلى التصيير - كروى .

(٤) حل المرأة - ثم عطف النخطي لها ، أو لم يجر نخطي لها ؟ ويصح أن يقال : إن اكتف في
الستر بالستره - أي : كما هو مختار الشارح - حرم النخطي لها [إن يوم من المروءة بين يدي
المصلي] وإن لم يكتف بذلك - أي : كما هو مختار النهاية - أو بمعنى : - ثم يحرم من يوم
مع ذلك مع (ش : ١٥٨/٢) .

(٥) الأصل في الترويق أن يجعل الراوي مع الذهب ، فطُلِّيَ بِهِ الشَّيْءُ الْمُرَادُ بِرَيْبِهِ - ثم يُلَفُّ فِي
النَّارِ ، فَيُطِيرُ بِرَأْوِي ، وَيَقَى الذَّهَبَ ، ثُمَّ يُوَشَّغُ بِهٖ حَتَّى قَالُوا لِكُلِّ شَيْءٍ مَرَوِّقٌ وَإِنْ سَمَّ
بِكَيْفٍ أَوْ رَقٍّ الْمُصَحَّفُ لَوْ سِيطَ (ص : ٤٢٣)

(٦) اجمع : المصطلح لخاص في اختلاف الأشيخ : مسألة (٢٢٦)

(٧) اجمع : المصطلح لخاص في اختلاف الأشيخ : مسألة (٢٢٧)

دفع المار ، والصحيح ، تخيير المار وحسب .

وبسبب على ما قاله ابن الاستاذ ، بطر تصورتيه لا لتقصيره .

شئ له ولغيره اندي يس في صلاة^(١) ، ولم يجب على خلاف الصبر^(٢) .
احترام الصلاة : لان وضعها عدم العيب ما أمكن ، وتوتر لحشوح ، والدفع ولو
من امر قد يبايه . (دفع المار) به وبين شترته المستوية لشروط وقد تعدي
سروره ، لكونه مكناً

(ونصحيح) تخيير المار (به وبين شترته) حبس (اي) حين إذا شئ
الدفع وإن لم يجد المار سبلاً

ان س الصلاة لما ذكر : أي مع عين الرتب السابق فيه . فلابغ في
الأسطورة^(٣) والعصا^(٤) ، مع حبس احكام : « استرؤا في صلاتكم ولو
بينهم »^(٥) .

وفي رواية صحيحة أيضاً : « وتؤيدق شجرة »^(٦)

وحبر أبي داود . « إذا صلى أحدكم ، فليحفل أماماً وخيه شئاً ، فإن لم

(١) قوله (من له ولغيره دفع المار) حواه شرط كروي ، وشرط قوله المار (او)
(سر)

(٢) قوله (على خلاف القاس) إنما قال ذلك ، لأن القاس يقتضي ان يكون دفع المار
واجباً ، كروي

(٣) عن يزيد بن أبي عبيد عن كعب بن جابر عن سلمة بن الأكوع ، مروي عن الأسطورة التي عن
المصنف ، قلت : يا أبا مسلم : أراك تتحرى الصلاة عند الأسطورة ، قال : ليس رأيت
الشيء يتحرى الصلاة عندها . أخرجه يحمري (٥٠٢) ، ومسلم (٥٠٩)

(٤) عن أبي حمزة رضي الله عنه قال : خرج علينا رسول الله ﷺ بالهاجرة ، رأيي يومئذ
موسماً ، فصلت به الظهر والعصر بين يديه عرفة ، والمرأ ، وانحدر يجر من وراءها

(٥) المستدرک (٢٥٢ / ١) ، وأخرجه ابن حريزة (٨١٠) ، والبيهقي في الكبير^(٦) ،
وأحمد (٦٥٥٧٥) عن سيرة ابن سعد رضي الله عنه .

(٦) أخرجه ابن حريزة (٨٠٨) ، والحدكم (٢٥٢ / ١) عن أبي هريرة رضي الله عنه

بجاءه فليصِبْ غَصاً ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ غَصاً ، فَلْيَحْطِ حُطً ، ثُمَّ لَا يَنْصَرِفْ مِنْهُ
أَمَّا (١) أَيُّ لِي كَمَا صَلَّاهُ ، إِذْ مَضَى ، أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ الصَّلَاةَ مَرُورُ
شَيْءٍ ، وَلَا حَدِيثٌ فِيهِ (٢)

وَقَسَمُوا الْمُصَلِّيَ بِالْخَطِّ الْأَوَّلِيِّ ، لِأَنَّهُ أَظْهَرَ مِنْهُ فِي الدَّرَادِ ، وَلَدَ قَدَمٍ عَلَيْهِ ،
كَمَا رُفِئَ

وَأَنَّ سَلَّمَ دَعَا إِذَا رُجِدَتْ مِلْكُ الشَّرْطِ ، وَلَا حُرْمَ دَفْعُهُ (٣) ؛ لِأَنَّهُ لَمْ
يَرْتَكِبْ مُحَرَّمًا ، بَلْ خَلَّافَ الْأَوَّلِيِّ ، وَهُوَ مُرَادٌ مِنْ عَقْرِ الْكُفْرَةِ وَلَوْ فِي مَحَلٍّ
اِنْسَجَادٍ ، خِلَافًا لِمَحْوَرِ رَمِيِّ (٤) ، بَلْ لَوْ نَصَرَ الْمُصَلِّيَ بِمَا لَمْ يَكُنْهُ الشَّرْطُ بَيْنَ
يَدَيْهِ فَسَحَرِ الصَّحِيحُ ، إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَشْتَرُهُ مِنَ النَّاسِ ، فَأَرَادَ
أَخَذَ أَنْ يَخْتَارَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَيَدْفَعُهُ فَإِنْ أَمْسَ وَلِيَقَابِلَهُ ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ (٥)
أَيُّ : مَعَهُ شَيْطَانٌ ، أَوْ هُوَ شَيْطَانُ الْإِنْسِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فَإِنْ أَمْسَ » أَنَّهُ يَدْفَعُ الدَّاعِيَ تَحْرِيماً الْأَسْهَلِ
لِلْأَسْهَلِ ، كَمَا صَدَّقَ ، وَلَا يَدْفَعُهُ بِفَعْلٍ كَثِيرٍ مِثْرَالِ ، وَالْأَسْهَلُ نَظَرَتْ صَلَاتُهُ ،
وَعَمِيهِ بِخَصْرٍ قَوْلُهُمْ ، وَلَا يَحِلُّ الْمَشْيُ إِلَيْهِ دَفْعُهُ

(١) مِنْ أَبِي دَاوُدَ (١٨٩) ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٩٤٣) ، وَأَحْمَدُ (٦٥٦٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٢) مِنْهَا : أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٧١٩) ، وَالدَّارِقُطِيُّ (٣٠٧) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٥٥٣)
عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَقْضِي الصَّلَاةَ شَيْءٌ » أَوْ رَدَّ ،
نُفُوزِي فِي « الْخِلَافَةِ » (١٧٦٦) فِي قِسْمِ الضَّعِيفِ وَهَذَا الْحَاوِي فِي « صَحِيحِهِ » بَابُ
مَنْ قَالَ « لَا يَقْضِي الصَّلَاةَ شَيْءٌ » ثُمَّ أُرِيدَ حَدِيثُ مُحَمَّدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِرَأْسِهِ « الدَّرَابَةُ فِي تَحْرِيجِ
أَسَاطِيقِ الْهَدَايَةِ » (٢٥٤)

(٣) بِمَعْنَى أَنْ مَحَلَّهُ : إِنْ قَدَى ذَلِكَ الدَّاعِيَ ، وَالْأَسْهَلُ : بِأَنْ خَفَ وَسُوءُ بِهِ عَادَةً ، لَمْ يَحْرَمَ (٢)
(١٦٠ / ٢)

(٤) حَبَّ ذَلِكَ بِحَرْمَةِ الْمَرُورِ فِي مَحَلٍّ لِمَحْوَرِ مَحَلِّهِ نَهَايَةُ (شَيْ ١٦٠ / ٢)
(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠٩) ، وَمُسْلِمٌ (٢٠٥) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

والحيز الدائري على عدم الحرمة ضعف^(٣).

ومع ذلك هي سترٌ محترمةٌ ، كما هو ظاهرٌ ، لأن الكرامة لا يمكن أن
تُفقد كونهما سترًا .

(١) وفي المطبوعات: «(أزيعين خريتا)»، وهذه الزيادة أخرجه البراء في «مسند» (٣٧٩٢).

٢) أخرج البخاري (٥١٠) ، ومسلم (٥٠٧) عن أبي جهيم رضي الله عنه

۳۱. هُوَ أَبُو سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ أَبِي يَصَلِّي فِي حَجْرَةٍ أَوْ سَلَمَةٍ ، فَمِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ
عِدَّةٌ ، أَوْ عَصِيٍّ أَوْ سَلَمَةٍ ، فَكَانَ يَدُهُ مَكْمُولَةً ، فَرَجَعْتُ ، فَتَرْتِيبَ بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ ، وَهِيَ
بَيْتُ حَكِيمٍ ، فَصَبْتُ ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ قَالَ : « هُوَ أَكْثَرُ » . أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (۹۱۸)
وَأَحْمَدُ (۲۶۱۶۶) .

هو الملك بن الأسود رضي الله عنه قال : ما رأيت رسول الله ﷺ يصلي إلى عود ، ولا غيره
(٦٩٣) ، لا جعله على حاجبه الأيمن ، أو الأيسر ، ولا يضمه له ضملاً ، أخرجه أبو داود

(٦٩٣) ، وأحمد (٢٢٤٣) هكلا من فعله بفتح هـ ومن قوله يخرج أخرجه ابن الكلبي
 «رجع لراما» الخلاصة (١٧٣٩) بسوري ، وهـ نصب لربة (٩١/٦)
 أي - اعتد اعتد المار (شر : ١٦٦/٢) وقوله : (الثاني) خبر له
 محله

فَتُذَكَّرُ

وَقَوْلِهِمْ : «عَامِرٌ»^(١) ، «نَمْ لَا بَصُرَةَ مَا مَرَّ أَمَامَهُ»^(٢) ، «لَا يَنْبَغُ»^(٣) ،

«هَذَا حَقٌّ» ، «لَصَرَفَهُ عَنْ نَقْصِ صَلَاتِهِ» ، «فَيُغَيِّرُ أَعْمَادَهُ»

وَقَوْلِهِمْ : «لَوْ لَمْ يَسْتَبِرْ بِسِرَّةٍ مَعْرِفَةٍ» ، «حَرَّمَ الدَّفْعُ» : «الثَّالِثُ»^(٤) ، «وَهُوَ الَّذِي يَنْجُو» : «لَأَنَّ بَدِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ» ، «أَنَّ عَنْهُ الدَّفْعُ مُرَكَّبٌ مِنْ عَدَمِ تَقْصِيرِ الْمُصَلِّي» ، «وَحَرَمَةِ السَّرُورِ» : «بَدِيلُ أَنَّ الْمَرَامَ لَا يُذْفَعُ»^(٥) ، «وَإِنْ وَجَدْتَ الشَّرْءَ الْمَعْرِفَةَ»

«وَدَا فَضَرَ الْمُصَلِّي» ، «بِأَنَّ لَمْ تُوجَدْ سِرَّةٌ مُعْتَرَةً فِي مَدْيِهِ» ، «سَمَّيْدَعٌ حَارٌّ وَارٍ» ، «اعْتَدَ» : «حَرَمَهُ لِمُرُورِهِ» ، «كَمَا لَوْ اسْتَشَرَّ بِمَا لَمْ يُعْتَقَدْ الْعَارُ الْحَرَمَةَ مَعَهُ» ، «بَعْدَ» : «إِنْ ثَبَتَ أَنَّ مُقَدِّمَهُ يَنْهَازُ عَنْ دُخُولِهِ انْقِصَافٌ عَلَى صَلَاةٍ مُقَدِّمَةٍ غَيْرِهِ» ، «وَعَدَهُ» : «لَا عَتَادَ» ، «دَفَعَهُ حَيْثُ شَاءَ»

«لَوْ تَعَارَضَتِ الشَّرْعُ وَالْقُرْآنُ مِنَ الْإِمَامِ» ، «أَوِ الصَّغْتِ الْأَوَّلِ مَثَلًا» ، «فَمَا يُدِي يُذَمُّ؟» ، «كُلُّ مُحْتَمَلٍ» ، «وَمَا هُوَ قَوْلُهُمْ» : «يُقَدِّمُ لَصَفَتِ الْأَوَّلُ فِي مَسْجِدِهِ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنْ كَانَ خَارِجَ مَسْجِدِهِ الْمُحْتَضِرُ بِالْمَصَاعِفَةِ» ، «تَقْدِيمُ مُحْوَاصِفَتِ الْأَوَّلِ»^(٦)

فَتُذَكَّرُ (يُكْرَهُ) لِلْمُصَلِّي الذِّكْرُ وَغَيْرُهُ بِرُكُوشِيءٍ مِنْ سَبَبِ الصَّلَاةِ ، وَهِيَ

(١) قَوْلُهُ (وَمَوْلَاهُمْ) فِي الْمُرَاضِيِّ عَقِبَ عَنِ (جَمْعِهِمْ) مِنْ قَوْلِهِ (إِنْ تَقْبَلُ جَمْعُهُمْ هَذَا) ، وَبَوْلُهُ (الْأَوَّلُ) (وَالثَّالِثُ) حَبْرُ قَوْلِهِ (إِنْ تَقْبَلُ جَمْعُهُمْ) (أَنْتَ)

(٢) قَوْلُهُ (وَمَوْلَاهُمْ) (إِلْحَاقُ عَقِبَ عَنِ) (جَمْعِهِمْ) ، «يَنْبَغُ» (ش : ١٦١/٢)

(٣) أَي : «مُسْتَبِرٌ اعْتَقَدَ الْمُصَلِّي» ، (ش : ١٦١/٢)

(٤) أَي : «مَعْدُومٌ اعْتَقَدَ الْمَارِ وَالْمُصَلِّي» ، «مَاضٍ» (ج)

(٥) الْوَجْدُ أَنَّهُ يَدْفَعُ (سَم : ١٦١/٢) وَرَجَعَ «بِمَهْلٍ الْفَصَاحَةِ فِي خِلَافِ الْأَشْيَاءِ» (٢٧٨)

(٦) أَي : «الْمَارِ» ، (ش : ١٦١/٢)

(٧) قَوْلُهُ (تَقْدِيمُ سِرِّ لَصَفَةٍ) حَبْرُ قَوْلِهِ (وَمَا هُوَ قَوْلُهُ) (إِلْحَاقُ) (ش : ١٦١/٢)

الاعتناء

عمومه ط، والذي شح، بخصه بما ورد فيه نص، أو خلاف في عموم،
وبه^(١) بيده كراهة البرك، كما هو خواتمه في غسل الخنثى وغيره.

ثم رأيت^(٢) أن ذكره بما هي عادة المذهب^(٣) فعدل^(٤) المصنف عما هو
شرحه إلى التعبير بما ينبغي أن يحذف على كل ما يدب فيه^(٥) ادان على انوار
المذهب بالكراهة: اصطلاح المستعملين، وحيد دلائل.

(واللغات) في جزء من صلاته، حبه صب أو شربا، وقيل بخروج،
واخسر للحرر الصحيح، لا يزال اما بعدلى فضلا على القند في عضلا، أي
برحمته ورصده، فانه يثبت، قد الب اعرض عنه^(٦)

وصح أنه: الخلاء بخصه المصنف من صلاة العند^(٧)

وسو تحول صدوة عن شبه^(٨) نص، كما في قصد به اللعب^(٩)، بل هو
حرك إصبعه للعب، بصلته

(١) في الخلاف في بوجوب (شر ١٠٠)

(٢) قوله (ثم رأيت) أي بعد استخف على هذه التصرف، أي (في نظر) رأيت أنها جازية
المذهب، كروي.

(٣) في (ب) (وعدل)

(٤) المجموع (١٠٦/٤)

(٥) قوله (اصطلاح المستعملين) وهو - كراهة ما كانت عادته لا ينبغي - يعني فاء
البرء بالكراهة خلاف (أي) تمتص المصنف وغيره، فلا يرد عليه النظر، كروي

(٦) حرم من حريم (١٢) - والحاكم (٢٢٦/١)، وأبو داود (٩-٩) - وحسن
(١١٥٥) عن أبي ذر رضي الله عنهما

(٧) حرمه لمعدي (٧٥١) عن عائشة رضي الله عنها

(٨) قوله (ولو تحول صدوة) - ح (أب) حوله نهاية، يعني (شر ١٦١/٢)

(٩) قوله (كما في قصد به لعب) أي (باللعب) من غير تحول الصدرة، كروي
(١٠) (في (ب)) - وصورة في (ب) - بل هو حرك إصبعه للعب - بطلت منه (غير موحدة)

لَا لِحَاجَةَ ، وَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ ،

(لَا لِحَاجَةَ) ^(١) وَلَا تُكْرَهُ ، كَمَا لَا يُكْرَهُ مَجْرَدُ لَمَحِ الْعَيْنِ مُطْلَقاً ^(٢) ، لَأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَلَ كِلَا مَهْمَا ^(٣) ، كَبَّرَ صَاحِبُ عَدِ ^(٤)

، وَرَفَعَ بَصَرَهُ إِلَى السَّمَاءِ ، بِحَسْرِ الْبَحَارِيِّ ، « مَا بَالُ أَقْوَامٍ يُرْمَوْنَ أَنْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ ؟ » فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى قَالَ : « لَيْسَتْهُنَّ عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ لَنْخَطُنَّ ^(٥) أَنْصَارَهُمْ ^(٦) » .

وَصَحَّ . أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ بِرُفْعَةٍ ، فَهَذَا بُولُ أَوَّلِ (سُورَةِ الْمُؤْمِنِينَ) طَوَّاعاً رَأْسَهُ ^(٧)

وَمِنْ نَمِّ ^(٨) كَرِهَتْ أَبْصَا فِي مُحَظِّدٍ أَوْ إِلَهٍ أَوْ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ يُجِلُّ بِالْحُشُوعِ أَبْصَا ، وَرَفَعَهُ عَدَمُ التَّأَثُّرِ بِهِ حِمَاقَةً ، فَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ كَمَالِهِ الَّذِي لَا يُدَانِي لَمَّا صَلَّى فِي حِمِصَةٍ ^(٩) لَهَا أَعْلَامٌ . يُزَعِّهَا ، وَقَالَ : « أَلَيْسَتِي

(١) وَفِي (أ) وَ(س) : (إِلَّا لِحَاجَةَ)

(٢) أَيِ : لِحَاجَةِ أَوْ لَا ، (ش . ١٦١/٢) .

(٣) فِي الْإِتِّبَابِ لِحَاجَةِ ، وَمَجْرَدُ لَمَحِ الْعَيْنِ بِغَيْرِ حَاجَةٍ مَعْنَى (ش . ١٦١/٢)

(٤) أَمَّا الْإِتِّبَابُ فِي الصَّلَاةِ . فَأَخْرَجَهُ مُصَنِّمُ (٤١٢) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَصِيَّ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ . شَكَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْثِيَا وَرَأَاهُ وَهُوَ قَاعِدٌ ، وَأَبْرَ بَكَرٍ يَشُغُّ أَثْبَاسَ الْكَبِيرَةِ ، فَاتَّعَبَ إِلَيَّ وَرَأَى قِيَاماً ، فَأَشَارَ إِلَيَّ فَقَعَدْتُ . إِنْجَ . وَأَمَّا لَمَحُ الْعَيْنِ فَأَخْرَجَهُ لِسَ حَالِ (١٨٩١) ، وَمِنْ خَرِيفَةِ (٥٩٣) ، رَمِي مَاجِدَ (٨٧٦) ، وَأَحْمَدُ (١٦٥٥٥) عَنْ عَلِيِّ بْنِ شَيْبَانَ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَاسْتَظْلَمَ لَهُ . قَالَ : لَمَّا جَلَسَ إِلَى ٢٥ ، لَمَحَ بِمَوْجَرِّ عَيْنَيْهِ رَجُلًا لَا يَعْنِي عَلَيْهِ فِي الرُّكُوعِ . . إلخ .

(٥) قَوْلُهُ . (أَوْ لَنْخَطُنَّ) أَيِ تَلْعَنُ . كَرْدِي .

(٦) صَحِيحُ الْبَحَارِيِّ (٧٥) عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٧) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٣٩٣/٢) ، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي : الْكَبِيرِ (٣٥٨٥) عَنْ أَبِي خَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : الْحَاكِمُ (صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ لَوْلَا خِلَافُ أَبِي عَلِيٍّ مُحَمَّدٌ فَقَدْ قَبِلَ عَنْهُ مَرْسَلَةً وَلَمْ يَحْرِجَاهُ) .

(٨) أَيِ : مِنْ أَجْلِ النَّهْيِ عَلَى الْحُشُوعِ فِي أَزْلِ السُّرُورِ الْمَذْكُورِ (ش . ١٦١/٢)

(٩) وَالْحِمِصَةُ : الْكِنَاءُ ، وَالْكِنَاءُ بِالنَّهْيِ الْعُشَّةُ فِي آخِرِهِ الْجَمْعُ كَرْدِي

وكف شعره أو يديه

أعلام هذه

رعي رواية : كادت أن ينسب غلامها (١)

وكف شعره : محو عرقه (٢) ، أو رده بحب عذامته (أو نوبه ، محو قسمه
كفه أو يديه ، أو شد وسطه ، أو غرر عذته (٣) ، أو دخوله فيها (٤) وهو كدلت .
عن إسماعيل لشعره ، أو كاد يصني على حماره (٥) للحبر المعتقد عليه : أمزت
أنسجده على شعثه أعظم ، ولا أكف نوماً ولا شعراً (٦)

وحكمته . مع ذلك من السجود معه ، أي غائباً فلا تؤذ صلاة الجارية به
نوبه (٧) هيئة تأتي للحشوع ولو صغ : ومن ثم كره كشف الرأس أو المك .
ولا يصح ولو من فوق لميص ، خلافاً لبعضهم : خائباً أي في (الحج)
وإن لم يره كذلك ولو مصلح آخر : أن يحلله حيث لا قتة ، وفي
الأحباء : لا يرذ ردهه إلا سقط : أي . إلا لعذر (٨) ، ومنه العمام
ومحوها (٩)

(١) قوله (مال ، الهني) : أي (بحال) ، كما قال ذلك بياناً للغير ، وإلا . فهو يخرجه لا يشمله شره
عمره تعالى . (غ ش : ٥٨/٢) والحديث أخرجه البخاري (٣٧٣ ، ٧٥٢) وم
(٥٥٦) من حاشية رضي الله عنها .

(٢) أخرجه مالك في « الموطأ » (٢٢٤) من حاشية رضي الله عنها ، وفيه : « فإني نكرت إلى
حلتها في الصلاة ، فكأن أن يحلني »

(٣) حلت الشعر صفة ربة على رأس . معناه الصبح (ص ٢٩)

(٤) قوله (أو غرر عذته) أي . في عذته . كرهني

(٥) أي في الصلاة حاش (غ) . وفي المطبوعات : (أو دخوله فيها) .

(٦) صحيح البخاري (٨١٠) ، صحيح مسلم (٤٩٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما
أي الكف (ص ١٦٢/٢)

(٧) أي (٤٠ ، ٤١)

(٨) كذا ورد قال ع من أو استمر

(٩) وجاء عموم الدين (٧٠٠/١)

وَرَضَعَ يَدَهُ عَلَى فِئَةٍ بِلَا حَاجَةٍ ،

(وَرَضَعَ يَدَهُ عَلَى فِئَةٍ) لَصَحَّحَهُ نَهْجِي عَدَّ (١١) ، وَلَمَّا سَأَلَهُ عَنْ هَيْئَةِ الْحَشِيِّ
وَبَشَارَةِ مَقْبَحَةِ (بِلَا حَاجَةٍ) يَرْجُو مِنْ ذِكْرِهِ لَهُ (١٢) هُنَا : أَنْ مَا فِي مَقْبَحِ (١٣) مَقْبَحِ
فِيهِ وَبَعْدَهُ . مَقْبَحٌ بِذَلِكَ (١٤) ، فَلَا عَرَّاصَ عَلَيْهِ ، وَأَيْضاً فَالْوَاجِبُ فِي التَّبَدُّلِ
الْمَوْسُطِ أَنْ يَرْجِعَ لِلْكَلِّ

وَلَا (١٥) - كَتَبْتُ - مِنْ يَدِهِ وَرَضَعَهَا : لَصَحَّحَهُ الْحَبِيبُ (١٦)

قَالَ شَارِحٌ : وَانْظَرُ : أَنَّهُ يَضَعُ لِشَيْءٍ : لَا يَمْلِكُ لَشَيْءٍ الْإِدْنَ ، رَقَبَهُ نَظَرَ ،
بِالْظَّاهِرِ : أَنْ أَطْلَقُوا : مِنْ أَنَّهُ لَا فَرْقَ ، إِنْ لَيْسَ هُنَا أَدْنَى حَشِيٍّ : إِنْ كَانَ مَقْبَحٌ فَيَبْدُو
يُجْعَلُ بِالْبَعِيْنِ وَالْيَسَارِ عَلَيْهِ (١٧) وَجُودٌ وَعَدَمُهُ دُونَ تَصَوُّفٍ

عَلَى أَيْهَا (١٨) هُنَا لَيْسَتْ سَحَابَةٌ أَدْنَى مَعْنَى أَيْضاً ، بَلْ هِيَ بَرْدُ الشَّيْءِ : كَمَا
فِي الْحَبْرِ ، فَهَرِ إِذَا رَأَاهَا عَلَى نَعْمٍ . لَا يَنْقُرُهُ ، فَأَيُّ أَدْنَى نَحَاةً بِهَا (١٩) (٢٠)

وَمِنْ أَحَدِهِمْ : الشَّارِحُ فِي الصَّلَاةِ ، وَالْعُطَّاسُ ، وَالْبَصَاقُ ،

(١١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ عَنْ الْإِدْنِ فِي الصَّلَاةِ ، وَنَظَرَ فِي الرِّجْلِ
فَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ حَرِيصِهِ (٩١٨) وَبِالْحَبْرِ (٢٣٥٣) ، وَالْحَاكِمُ (١ / ٢٥٣) ، رَأَيْتُ دَاوُدَ
(٦٤٣) ، رَأَيْتُ مَعْنَاهُ (٤٦٦) وَهَذَا لَفْظُ أَبِي دَاوُدَ

(٢) أَيْ : لَقَوْلِهِ : (بِلَا حَاجَةٍ) ، هَامِشٌ (أ)

(٣) أَيْ : مَا فِي مَعْنَى وَضَعَ يَدَهُ عَلَى فِئَةٍ . هَامِشٌ (أ)

(٤) أَيْ : بِقَوْلِهِ ، (بِلَا حَاجَةٍ) . هَامِشٌ (أ) .

(٥) قَوْلُهُ : (وَرَضَعَ) أَيْ : رَأَى كَمَا أَنَّ حَاجَةً . كَرْدِي .

(٦) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا تَنَافَسَ أَحَدُكُمْ فِي
الصَّلَاةِ فَتَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِئَةٍ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ مَعَ النَّوْثِ » . أَخْرَجَهُ مُسَمِّ (٢٩٩٥) .

وَأَحْمَدُ (١١٤٩٨) وَاللَّفْظُ لَهُ .

(٧) وَصَبَرَ (عَلَيْهِ) رَجَعَ إِلَى أَيْ كَرْدِي وَهَذَا مَشْرُوعِي (١٦٣ / ٢) (أَيْ : عَلَى
الْحَشِيِّ)

(٨) أَيْ : أَيْدِي . هَامِشٌ (ب) .

(٩) رَاجِعُ السَّهْلِ الضَّحَى فِي امْتِلَافٍ لِأَشْجَحٍ - مَسْأَلَةٌ (٢٧٩)

والنحوط من الشيطان

قال بعض الحفاظ يعني صلى الله عليه وسلم في الصلاة عن مسح الخشخشة ومسح النحيب من أثر انزاع ، واسفع (٣) ، وتنفيع الأصابع (٤) ، وبشكها

(١) أخرجه الترمذي (٢٩٤١) ، راس مائة (٩٦٩) عن هادي عن أبيه عن حماد بن عمار قال : (المعاشي ، والنحوط ، والشاؤف في الصلاة ، والنحيب ، والنفية ، والزعامة من الشيطان ، وبعد ابن ماجه ، الأثرق ، والنحوط ، والنحيب ، والنحيب في الصلاة ، الخ ، عن يعقوب ابن حجر في فتح باري بعد ذكر حديث الترمذي (٢٥١/١٢) (ومعه بعض) وله شاهد عن أبي شعوب في الطبراني ، لكن لم يذكر لعنه ، وهو ما يوف ، بسند صحيح أيضاً

عن شيخ في شرح الترمذي لا يعارض هذا حديث الباب في صحة العطف وذكره الشارح ، لكونه بحار الصلاة ، فقد ينسب الشيطان في حصره استعاضة لمعني : بغيره (صلاته)

(٢) قوله (عن مسح الخشخشة) أي مسحها لمشروبه في مكان سجوده كروي عن ثعلبي رضي الله عنه أن النبي قال في رجل يسيئ التراب حيث يسجد ، قال : إن كنت غلاماً بواحدة أخرجه البخاري (١٢٠٧) ، ومسلم (٥٤٦)

(٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : (إن من العباد أن يكثر الزخول في سجده نكس الخراج من صلاته) أخرجه ابن ماجه (٩٦١) ، والبيهقي في الكبير (٢٥٩٦) ، عن عبد الله بن بريدة عن أبيه رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : (ثلاث من العباد أن يشغل الزخول قائماً ، أو يستنج حثيثاً قبل أن يخرج من صلاته ، أو ينطح في سجوده) أخرجه الترمذي (٤٤٢٤) ، والطبراني في الأوسط (٥٩٩٨) ، وقال البيهقي في الصحيح (٢٤٨٣) (رواه أسوار والطبراني في الأوسط) ، ورواه مسدد (٢٤٨٣) (الصحيح)

(٤) (وتنفيع الأصابع وهو العزب بها لتبوء كروي عن علي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : لا تنفع أصابعك وأنت في الصلاة) أخرجه ابن ماجه (٩٦٥) ، وله ذكر الزيادة الترمذي في (الخلاص) (١٦٣٦) في قسم الضعيف ، فتح الحفاظ : غيرها حتى تمسك وصوت المصباح الوسيط (ص ٦٩٧)

(٥) عن أبي نعيم الحافظ أن كعب بن عجرة أدركه وهو يريد المسجد - أدرك أخذته صاحب مال فوجسي وأنا مشيت بيدي ، فنهاني عن ذلك وقال : إن رسول الله ﷺ قال : (إذا قوض أحدكم فأحسن وضوءه ثم خرج فابعد إلى المسجد فلا يشكركم بكنهه ، فإنه في صلاة) أخرجه أبو

والحدل^(١) ، وعظية النعم ، والألف^(٢) ، وتعميص العيب^(٣) ، والمغطي^(٤) انتهى^(٥)

وجزمه بسنن عن تعميم العيب مع كونه ضعيفاً - كما مر^(٦) - يأن على تساؤه في جزمه بشيء (انتهى) إلى آخره .

حريمه (٤٤٠) ، ومن حبان (٢٠٣٦) ، وأبو داود (١٥٦٢) ، والترمذي (٣٩٧) ، وابن ماجه (٩٦٦)

(١) والسدل : إرسال الشعر كرودي ودل بن لأثير في « الهند » (ص ٤١٨) (هـ) ان يلحف بثوبه ، ويدخل يديه من داخل ، فيركع ويسجد وهو كذلك . وكانت اليهود تفعله ، فهاجوا عنه ، وهذا مطرد في النعص وغيره من الثياب ، وقيل هو أن يضع يده الأيمن على رأسه ويرسل طرفه عن يمينه وشماله من غير أن يجعلهما على كتفيه . ودل شيخا الشج محمد عوامه في محققه ده من أبي داود : (« السدل » على هامش من « قال الحافظ العراقي في « شرح الترمذي » ، يحصل أن يواد بالسدل في هذه الحديث . سد الشعر ، وه ربما سر نجس عن المسجود سيوطي » . والحديث أخرجه أبو داود (٦٠٣) ، والترمذي (٣٧٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ من عن سدل في الصلاة ، رابع الرجل فاه

(٢) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ : « لا تعمل أحدكم دفنة عن أنف » ، يأن ذلك عظم الشيطان ، أخرجه الطبراني في « الكبير » (١٣ / ٣٣) ، وه الأوسط : (٩٣٥٤) ، وقال الهيثمي في « مجمع الرواة » (٢٤٨٠ / ٥) (رواه الطبراني في الكبير » ، وه الأوسط » ، وه بن لهجة ، وه كلام)

(٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ : « إذا قم أحدكم في الصلاة فلا يغمض عينيه » ، أخرجه الطبراني في « الكبير » (١١ / ٢٦) ، وه الأوسط : (٢٢١٨) ، وه الصغير : (٢٤) ، وقال الهيثمي في « مجمع الرواة » (٢٤٧٩ / ٥) (رواه الطبراني في التلابة ، وه بن أبي سلم ، وهو مدني ، وه عنه)

(٤) (والمغطي) مع العين والمذبة كرودي

(٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ من أن يغطي الرجل في الصلاة . أر عند السوء ، إلا عند امرأته أو جواريه . كما أورده السيوطي في « إجماع الصغير » (٩٥٦٤) عن النوافل في الأعراد ، ومن يغطي يمد أعضائه

(٦) قوله : (كما مر) أي : في زيادة المصنف عقب الأركان كرودي . أي في (ص : ١٦١)

وهنا تخريج حديثه

وَأَنْ يَبْصُرَ قُلُوبَهُ مِنْ جِهَةِ أَيْ عَنْ بَصَرِهِ ،

وَلَا وَمَوْذَعُهُ الْأَخْشَانُ ، ^(١) أَنْ نَسُوتُ رَأْسَهُ

وَالْحَقُّ جَمْعُ التَّوَقُّفِ إِلَهُ فِي عَيْنِهِ بِهِ فِي حُضُورِهِ ^(٢) ، وَفِيهِ ^(٣) مِنْ دَقِيقِ
الْعَدِّ بَعْدَ عَزَمِ حُضُورِهِ ، لِرَبَادَةِ التَّوَقُّفِ حَتَّى

وَقَضِيَةِ التَّصْمِيمِ (التَّوَقُّفِ) أَنَّهُ لَا يَأْكُلُ وَلَا يَكْسِرُ ^(٤) ، لَا يَحْوُلُ بَأَنِي
عَبْدُهُ دَلْعَةً ^(٥)

لَكِنْ بَدِي ضَوْفُهُ مَصْنُفٌ ، أَنَّهُ يَأْكُلُ حَاجَتُهُ ^(٦) ، وَحَدِيثٌ ، إِذَا وَجِعَ عَشَاءُ
أَحَدَكُمْ ، وَأَقْبَمْتَ الصَّلَاةَ ، فَانْدَعُوا بِهِ قُلْ أَنْ تُصَلُّوا صَلَاةَ الْمُتَقَرِّبِ ^(٧) ، صَرِيحٌ
بِهِ

وَحَفْنُهُ ^(٨) عَلَى نَحْوِ تَمَرَاتٍ بِسِيرَةٍ ، بِهِ مَطَرٌ ، وَبِهِ بَعْدَ الْإِقَامَةِ ، وَأَدْنَى شَيْءٍ
يَدُونَهَا حَيْثُ

(وَأَنْ يَبْصُرَ) فِي صَلَاتِهِ ، وَكَدَّ خَارِجِهَا ، وَهُوَ بِاصْبَادٍ ، وَلِزَايٍ ، وَالسَّبْ
قُلُوبِهِ (وَبِهِ لَمْ تَكُنْ قُلُوبُهُ خَارِجِهَا مُسْتَقِلًّا ، كَمَا أُخْلِقَ الْمَصْنُفُ ^(٩))
(أَوْ عَنْ بَصَرِهِ) وَلَوْ فِي مَسْحَدِهِ ضَمَّنِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَاسْتَمَّ عَلَى مَا أَفْصَدَ

- (١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٦٠) ، وَأَحْمَدُ (٢٤٨٠٠) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
- (٢) قَوْلُهُ (بِهِ) مَتَعْنِي بِقَوْلِهِ (وَأَنْ يَبْصُرَ) ، وَفِيهِ ، وَفِيهِ ، فِي حُضُورِهِ ، مَعْنَى بِصَمِيرٍ (٥)
- (٣) الرَّاجِعُ بِالتَّوَقُّفِ (ش : ١٦٣ / ٢)
- (٤) أَيِ : الْإِلْعَاقِ ، (غ : ١٦٣ / ٢)
- (٥) أَيِ : يَكْسِرُ التَّوَقُّفَ ، هَامِشٌ (ك)
- (٦) أَيِ : بِأَنِّي الْمَصْنُوعِي عَلَى نَحْوِ دَلْعَةٍ ، هَامِشٌ (ك)
- (٧) شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ (٤٩ - ٤٨ / ٦)
- (٨) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٧٢) ، وَمُسْلِمٌ (٥٥٧) عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَفِي (١)
- (٩) (ب) وَ (خ) ، إِذَا وَجِعَ طَعَامٌ أَحَدَكُمْ ،
- (١٠) أَيِ : الْمَاءُ فِي الْحَبِثِ الْمَذْكُورِ ، وَكَذَا غَيْرُهُ (بَاقٍ) ، (ش : ١٦٤ / ٢)
- (١١) رَجَعَ الْمَهْلُ نَفَاحٌ فِي حَتْلَافٍ الْأَنْبَخِ ، مَسْأَلَةٌ (١٨٠)

استثناء

قوله (بحث بعضهم استثناء) وهو يعني أن من سلوك الأدب على قول ،
وإنما هو أن من سلوك الأدب على قول ،
أو أنه قد يكون ، دون الأمر ، كما أشار إليه حديث
رواه أبو داود ، وإدراككم عن سيء ،
وإنما نصحه يعني عهدها

من عن يساره أو تحت قدمه اليسرى ، و في قوله من جهة يساره ،
قوله

ولا يغدو من وراء ذلك اليمين دون ذلك اليسار ، يطهر بشر لا
وفضة كلامهم ، أن الطائف يُراعي تلك اليمين ، دون تلك ،
فحتماً

مع ، أن أنكة أن يطأ طي ، رأسه ، ويصق لا إلى يمين ، ولا إلى
منه الأوى ، وكذا في مسجده صلى الله عليه وسلم
ويؤكد على يساره فقط ، نصق عن يمينه إذا لم يُمكنه ما ذكر ،
هو ظهر ، سراً من المسجد وغيره ؛ لأن الصفاق إنما يُحرّم به إن بقي جزء ،

١. قوله (بحث بعضهم استثناء) وهو يعني أن بشي من كراهة الصلوات عن اليسار
مسجد النبي ﷺ مستقبل القبلة ، فإن تصافه عن يمينه أولى ؛ لأن النبي ﷺ عن يساره تركي
٢. قوله (أدبهم أولى) أي أدبهم الذي بالامتنان له أولى من الأمر ، فاعلم أن النبي ﷺ
مع الصلوات عن اليسار - خير من سلوك الأدب بالطريق الأولى كروي
(٣) أنه من اليسار (٢٢٨٨) ، ومسلم (١٣٣٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه
(٤) عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إن المؤمن إذا كان في الصلاة
فإنما يُناهي يمينه ، فلا يترقب بين يديه ولا عن يمينه ، ولكن عن يساره أو تحت قدمه »
البحاري (٤١٣) ، ومسلم (٥٥١) عن أنس بن مالك رضي الله عنه

لَا أَنْشَأْتَ فِي نَحْوِ مَاءٍ مُمْسِطَةٍ ، وَأَصَابَ^(١) جَرَاءً مِنْ أَحْرَاءِ ذَوْنِ هَوَاهُ ،
سِوَا مَنْ بِهِ وَجَارِحُهُ ، إِذِ الْمَلْحَطُ التَّقْدِيرُ ، وَهُوَ مَسَّتْ بِهِ^(٢) ، كَالْبَصَدِ فِي
نَهْ ، أَوْ عَلَى تَضَامِيهِ^(٣) وَبِرَافِعِهِ سَاجِدَةٍ كَمَا انْقَضَاءُ إِطْلَاقِهِمْ

وَرَغْمَ حَرَمَتِهِ فِي هَوَاهُ وَإِنْ لَمْ يُصِبْ شَيْئًا مِنْ أَحْرَاءِهِ ، وَأَلِ الْقَصْدُ مَعِيذُ
بِالْحَاجَةِ إِلَيْهِ فِيهِ . مَعِيذُ غَيْرُ مَعُولٍ عَلَيْهِ .

وَيَبْحَثُ إِخْرَاجُ نَحْوِ مَوْرَأَ ، عَيْنًا عَلَى مَنْ عَلِمَ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ وَاصْفَهُ وَإِنْ
رُفِعَ لِإِرَائِهِ مَنْ يَقُومُ بِهَا بِمَعْلُومٍ^(٤) ، كَمَا قُتِلَ إِطْلَاقُهُمْ .

وَذَوْنُ تَرَابٍ^(٥) لَمْ يَدْخُلْ فِي وَقْفِهِ ، قِيلَ وَذَوْنُ خُضْرَةٍ ؛ أَيِ لَكِنْ مَحْرُومٌ
عَلَيْهَا مِنْ جِهَةِ تَعْدِيرِهَا ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

وَإِذَا حَرَّمَ فِيهِ ، ثُمَّ ذَفَعَهُ انْقَطَعَتِ الْحَرَمَةُ مِنْ حَيْثُ ؛ وَمَنْ ثُمَّ^(٦) أَطْلُقَ

(١) قوله (لَأَنَّ الْبَصَاقَ إِنَّمَا يَحْرُمُ) لِحَاحِ عِلَالَةِ تَدْفِيعِ سِوَالِ مُعَدِّرٍ ، كَأَن قَدِيمًا يُوْ . كَيْفَ تَعْمَلُ
يَصُقُّ عَنْ يَمِينِهِ مِنَ الْمَسْجِدِ وَقَدْ حَرَّمَ الْبِصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ ؟ فَكَانَهُ قَالَ لَا يَسْلَمُ بِحَرِيمٍ مَعِينٍ
الْبَصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ ، لَأَنَّ الْبَصَاقَ إِنَّمَا يَحْرُمُ بِهِ إِنْ بَقِيَ جَرْمُهُ وَأَصَابَ حَرَاءً مِنْ أَحْرَاءِهِ ،
فَلَا أَصَابَ (عَطَفَ عَنِ) (يَدَى) قَالَ الدِّمِيرِيُّ وَالْمَسْهُودِيُّ فِي كِتَابِ الْمَدْعَبِ أَنَّ الْبِصَاقَ
يَكْرَهُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَمَنْ صَرَحَ بِذَلِكَ الْمُحَاسِنِيُّ ، وَصَلِيمُ الْجَرَجَانِيُّ ، وَابْرُوكِيَّةُ
وَالْعِمْرَانِيُّ ، وَأَقْرَبُونَ ، وَحَرَّمَ فِي الشَّرْحِ الْمُهَيْمَنُ ، وَهُوَ التَّحْسِينُ بِحَرِيمَةٍ كُرْدِيٍّ

(٢) قوله (ذَوْنِ هَوَاهُ) سَالٍ مِنْ (جَرَاءً) (الْحِجْ مَعْرُوفٌ) (أَصَابَ) (س : ١٦٨ / ٢)

(٣) أَيِ : فِي الْبِصَاقِ فِي هَوَاهُ الْمَسْجِدِ . هَامِشُ (أ)

(٤) أَيِ : بِالْمَسْجِدِ . هَامِشُ (ب) .

(٥) قوله (وَيَبْحَثُ إِخْرَاجَ النَّجَسِ) إِلَى آخِرِهِ ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ (يَجِبُ) يَلِي (يَبْحَثُ) ،
(وَبِالْمَعْلُومِ) يَدُلُّ (مَبْنُوعٌ) ، وَهُوَ مُتَّكِلٌ لِمَا مَرَّ أَمَّا ، وَفِي النُّسخِ ، وَمَا أَجْمَعُوا عَلَيْهِ ؛ مِنْ
جَوَازِ إِدْخَالِ السَّجَلِ اسْتِجَابَ بِهِ إِذَا أَمْسَ التَّلَوِيثُ كُرْدِيٍّ وَفِي حَمِصِ النُّسخِ الَّتِي عِنْدَنَا
(يَجِبُ) ، وَبِالْمَعْلُومِ

(٦) قوله : (ذَوْنُ تَرَابٍ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ : (ذَوْنِ هَوَاهُ) . هَامِشُ (خ)
(٧) أَيِ : مِنْ أَجْلِ أَنَّ الدُّخَانَ إِنَّمَا يَقْطَعُ دَوَامَ الْحَرَمَةِ ، وَلَا يَرُدُّهَا مِنْ أَصْلِهَا . (ش : ١٦٨ / ٢)

لنفسه وعيائه، وجوب الإكساء على وعيائه، وعلى رأسه، وعلى يديه، وعلى
المنجني، أو انقلبه إلى خيشية تجلس المسجد أو غيره.

وهي: الرطوبة، والمراد: دفنها في تراب أو رمل، أو حطب، أو
ورق، به ليس بدفن، بل زيادة في التقدير.

وبحث بعضهم: جواز ذلك إذا لم يتيق له أثر البتة، والمراد: إذا لم يصح
حججه حسيه.

ووضع يده على خاصرته (لغير حاجه) للتمييز الصحيح عن الاحتد
وصح نقاسيره ما ذكره، وعلمته أنه فعل الكفار أو المنكثين: ما صح
أنه راحة أهل النار، أو الشطوب، ما هي: شرح مسلم،
هذه الحجة كذلك.

ولا يرق فيه يمين الرجل والمرء والمختنى، وذكر الرجل في الحجر لعالي.

١. شرط كون الماعل يرق حرمه، ويحمل وحده على مطلقاً: تتعدى حرمه يرقه.
٢. قول: (من وكه) أي: ذنب البعاض، وتأنيت ما عدا السجدة كروي.
٣. قول: (أي: الرضا) هو الكتاب المسمى: رياض الصالحين، لشيخ الإسلام كروي.
٤. قول: (سجدة السجدة) هو المعروف بالأحجار أو الإجر كروي.
٥. رياض الصالحين (ص ٥٢٨).
٦. لم ينعى السج (يقطع الحرمه من حسيه)، وهي (ح) و(س) (جمع يرقه على حيت).
٧. عن أبيه: روي عنه عن النبي: أنه من أن يثقل الرجل مختصراً، أخرجه البخاري (١٢١٩)، ومسلم (٥٤٥)، والامطلة.
٨. أي: لم ينعى (ش ١٦٥/٢).
٩. أخرجه ابن حبان (٢٢٨٦)، وابن حزيمة (٩٠٩)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.
١٠. قول: (أو شجدة) عطف على (أو المنكثين)، (ش ١٦٥/٢).
١١. شرح صحيح مسلم (٣٩/٦).

وإذا دونه من خفص الرأس في ركوعه ، والصلاة في الحمام والظن ، لمرباة

والسادة في خفص الرأس (عن الظاهر) في ركوعه وكذا خفص الرأس
عن الركوع وإذا لم تبلغ : كما أن عليه كلام الشافعي والأصحاب^(١) ، والحر
نصحيح : كان صلى الله عليه وسلم إذا ركع لم يشحص رأسه أي لم يرفعه
به بصوته^(٢) أي . يحفصه

(و) يكره فيها أيضاً : (الصلاة في الحمام) الجديد وغيره^(٣) ، والبر
سلحي^(٤) ؛ بلحر الصحيح : لأرض كلها مشجدة إلا المنقرة والحمام^(٥) ،
ولأنه محل اشطاط ؛ لكشف لعورات به ، ومثله كل محل معصية ، بل
عصية ، كالأرض نمود ، ومحشر ، فيما يظهر^(٦)

(والطريق) في صحراء ، أو بياب وقت مرور الريح كالطاب ، لأنه
شعله ؛ ومن ثم كان استقباله^(٧) كالوقوف به ، والتعليل بعلة السجاسة فيه
مردود ، بأن لفتنسي لكرهية تحققها فقط

(والمرسة) أي محل الرتل ، ومثله كل محاسة متيقنة ؛ لأنه شره صحراء
عليها يحاديها ، ومرة كراهة معادتها^(٨)

(١) أي الرأس ، (ش : ١٦٥/٢) .

(٢) الأم (٢/٢٥٥-٢٥٦) .

(٣) لم يخرج في (س : ٩٦)

(٤) راجع : من النصاب في اختلاف الأشباح ، مسألة (٢٨٢)

(٥) ويرد لأنداء هو محل سجع الثياب ، أي طريح كدي (ش : ١٦٦/٢)

(٦) أخرجه ابن حبان (٢٣٢١) والعلامة (١/٢٥١) ، وأبو داود (١٤٢) ، وسرمدي

(٣١٧) ، وابن ماجه (٧٤٥) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

(٧) محشر هو واد بين مي ومردغة ، سمي بذلك لأن من أراهه كل به وأعد ، فحشر فحانه

عنه ، وأولهم في الحشر بقر النصاب بغير (س : ١٣٥)

(٨) أي : الطريق ، ع ش - (ش : ١٦٦/٢)

(٩) قوله : (ومر) أي : في الشروط في قول المصنف (ولا يمر بغير يحادي معناه)

كودي في (س : ١٩٤)

وَأَنكَبَهُ وَعَضَّ الْإِصْبَاحَ

(وَالْكِبَّةُ) وَهِيَ - بَصِيعُ الْكَافِ - مَعْتَدُ الْيَهُودِ ، وَقِيلَ النَّصَارَى ، وَالْيَهُودُ ، وَهِيَ - بِكسر الهمزة - مَعْتَدُ النَّصَارَى ، وَقِيلَ : الْيَهُودُ ، وَنَحْوُهُمَا مِنْ أَمَاكِرِ الْكُفْرِ ، لِأَنَّهُمْ مَأْوَى الشَّيَاطِينِ

وَنَحْوُهُمْ دَحُولُهَا عَلَى مَنْ شَعَرَهُ^(١) ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ فِيهَا صُورَةٌ مَعْصِيَةٍ^(٢) ، كَمَا مَيَّانِي^(٣) .

(وَعَطَنَ الْإِصْبَاحَ) وَلَوْ طَهَّرَهُ ، وَهُوَ مَا تُنَحَّى إِلَيْهِ^(٤) إِذَا شَرِبْتَ ، بِشَرِّ غَيْرِهَا ، فَمَاذَا اخْتَصَمْتَ . . . سَبَقَتْ مِنْهُ لِيُخَرَّجَ .

بَلْخَيْرِ الصَّمِيغِ : صَلَّوْا فِي تَرَاضِي النَّسَمِ - أَيِ . مَرَاتِبِهِمَا ، وَالْمَرَادُّ جَمْعُ مَحَالِّهَا ، وَلَا تُصَلُّوا لِي أَغْطَانِ الْإِصْبَاحِ : فَإِنَّهَا خُبِقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينِ^(٥) ، وَبِإِثْنَانِ : إِنْهَا جُنَّ خُبِقَتْ^(٦) .

وَبِهِ^(٧) عَلِمَ أَنَّ الْفَرْقَ أَنَّ الْإِصْبَاحَ خُلِقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينِ ، بِنِهَايَةِ حَدِيثٍ : أَنَّ عَلَى سَائِمٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا شَيْطَانَيْنِ^(٨) ، وَالصَّلَاةُ تُكَرِّهُ فِي مَأْوَى الشَّيَاطِينِ .

- (١) أَيِ عَنْ مُسْلِمٍ مَعَهُ أَهْلُ الْكَلْبَةِ مِنَ الدَّخُولِ مَعِي (ش : ١٦٦/٢) .
- (٢) قَوْلُهُ (صُورَةٌ مَعْصِيَةٍ) يَعْلَمُ مِنْهُ : أَنَّ الصُّورَةَ الْمَهَانَ بِهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ كَرْدِي
- (٣) فِي (٥٩١/٩) .
- (٤) قَوْلُهُ (تُنَحَّى إِلَيْهِ) أَيِ تَقْصِدُ إِلَيْهِ الشَّرْبَةُ . كَرْدِي وَالظَّاهِرُ : أَنَّ الْمَعْنَى تُصَرِّفُ فِي رِسَاقٍ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ
- (٥) أَخْرَجَهُ إِبْنُ حِبَّانَ (١٧٠٢) ، وَابْنُ مَاجَةَ (٧٦٩) ، وَأَبُو أَحْمَدَ (١٧٠٧٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْدَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- (٦) أَخْرَجَهَا الشَّافِعِيُّ فِي «مَسْنَدِهِ» (٧١) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَكْرَمِ» (٢٢١٥) ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (٢٠٨٨٧) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «صَمْعِ الدُّوَلَةِ» (٢٠٧٩) (وَرَجُلٌ أَحْمَدُ ثَقَلَبُ) .
- (٧) أَيِ مَعَاوِرِهِ مِنْ حَتَّى الْإِصْبَاحِ . (ش : ١٦٦/٢) .
- (٨) لَمْ أَحْمَدُ بِهِذِ الْفِعْلِ ، وَوَعَدَ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «إِنَّ عَلَى قُرْآنٍ كُلِّ بَعِيرٍ شَيْطَانًا» . أَخْرَجَهُ ابْنُ خَرِيزَةَ (٢٥٤٧) ، وَأَخْرَجَهُ الْحَافِظُ .

والصلاة بركة^(١) ؛ لخبر أبي داود والسهفي^(٢) : إِنَّمَا مِنْ دَوَابِّ الْحَيَّةِ^(٣) ، وَأَصْنَافِ
 دَابَّاتٍ مِنْ ثَنَائِبِهَا أَنْ يَشْتَدَّ بَعْدُهَا ، فَشَوَّشَ الْحَشَوِعَ
 رَعِيلَهَا^(٤) ، فَالْأَوْجَعُ ؛ مَا قَدَّه جَمْعٌ ، رَدَّلَتْ لَهُ رَوِيَّةٌ لَكِنْ فِي سِدَى
 مَجْبُورٌ أَنْ نَحْوِ لَبْرِ كَالْعَسَمِ^(٥) ، لَكِنْ نَظَرُ بِهِ الْوَرَكْسِيُّ ، وَأَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ^(٦) فِي
 عَطْرِ الْإِبِلِ الطَّاهِرِ حَالَ غَيْبِهَا عَنْهُ

رَجَمَ مَدْرَكَهَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا كَالْعَطْرِ ، لَكِنَّهُ أَشَدُّ ، لِأَنَّهُ يَفَادُّهَا بِهِ أَكْثَرَ
 رَمَتْ كَأَنَّ سَحْلًا لِحَيَوَانٍ نَحَاسَةً . فَلَا تَرْقُ تَنَ الْإِبِلِ وَغَيْرِهَا ، لَكِنْ لِكِرَاهَةِ
 بِهَا حَيْثُ يَحْتَكِي^(٧) ، وَفِي غَيْرِهَا لَعْنَةٌ وَاحِدَةٌ^(٨)
 وَالْحَمْدُ (تَلْبِثُ النَّارِ) (الطَّاهِرَةُ) لِغَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمَ ، بَأَن
 لَمْ يَحْقُقْ شُئًا ، أَوْ تَحَقَّقَ وَهَرَمَتْ عَلَيْهَا حَاتِلٌ (وَنَهْ أَعْلَمُ) لِلْحَبْرِ لَانِي^(٩) ،
 مَعَ خَيْرِ مُسْلِمٍ ، لَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ ،^(١٠) أَي . إِنَّمَا أَنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ .

- (٤٤٤/١) ، وَاحِدٌ (١٦٢٨٥) ، وَالْدَّرَمِيُّ (٢٨٧١) عَنْ حَبْرَةٍ مِنْ عَمْرِاءِ الْأَسَدِيِّ
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(١) قَوْلُ (وَالْعَسَمُ بَرَكَةٌ) مَعْنَاهُ وَحِيرٌ ، أَوْ مَعْطُودَاتٌ عَلَى قَوْلِ (الْأَبِلِ حَبْرٌ) أَنْجِ
 (ش : ١٦٦/٢) .

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِسْهَاقِيُّ فِي « الْكَبِيرِ » (٤٤١٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٣٠٦) عَنْ
 أَبِي عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي « سَيِّدِ أَبِي دَاوُدَ »

(٣) أَيُّ : عَلَى الْفَرَقَيْنِ ، (ش : ١٦٦/٢) .

(٤) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَدَّ أَنْ يُعْلَى فِي مَعَالِ الْإِبِلِ ، وَأَمَرَ
 أَنْ يُعْلَى فِي مَرَاكِ الْعَسَمِ وَابْتَقَر . أَخْرَجَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ فِي « حَامِيهِ » (١٢٢٨)

(٥) قَوْلُهُ (وَأَنَّهُ لَا كِرَاهَةَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (أَنْ يَحْرَقَ) (هَامِشٌ ج)

(٦) أَيُّ : سَفَارٌ ، وَبَعْدُ الدَّاءِ النِّجَاسَةِ (ش : ١٦٦/٢)

(٧) أَيُّ : مَعَادَةُ النِّجَاسَةِ . (ش : ١٦٦/٢) .

(٨) مَرْفُوعٌ (ص : ٢٥٩) .

(٩) صَحِيحٌ مُسْلِمٌ (٥٣٢) عَنْ بَعْثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وصح حر : لَا تَخْلِسُوا عَلَى التَّوْبِ ، وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا (١)

وعَلَيْهِ مُحَادَاةُ لِحْجَاةٍ ، سَوَاءٌ تَحْتَهُ ، أَوْ أَمَامَهُ ، أَوْ بَحَانِهِ ، بَعْدَ عَمَلِهِ
فِي الْأَمْرِ (٢)

ومن ثَمَّ لَمْ يَنْتَهِي الْكَرَاهَةُ مِنَ الْمَبْرُوشَةِ بِحَانٍ وَغَيْرِهَا ، وَلَا يَنْتَهِي الْحَرَمُ
لِلْمَيْمَةِ وَالْأَيْمَنِ ، بَلَّغَ أَنَّ دَفْعَ يَدَيْهِ أَرْلَ مَسِّ ، بَلَّغَ أَنَّ دَفْعَ مَسِّ بِمَسْحٍ
كَدَمَتِ

وَيَنْتَهِي الْكَرَاهَةُ حَيْثُ لَا مُحَادَاةَ وَبَلَّغَ أَنَّ فِيهَا (٣) ، لِبَعْدِ الْمَوْنَى عَنْ حَرَمِهِ
أَمَّا مَقَرُّ الْأَسْيَاءِ ، فَلَا تُكْرَهُ الصَّلَاةُ فِيهَا ، لِأَنَّهُمْ أَسْيَاءٌ فِي قُورِهِمْ يُصَلُّونَ ،
فَلَا مُحَادَاةَ

وَالْمَنْعُ عَنْ اتِّحَادِ قُورِهِمْ مَحَادَاةٌ لِحْجَاةٍ ، وَلَا يُنَاقِشُ ذَلِكَ (٤)
حَلَالًا عَنْ رَغَمَةٍ ، لِأَنَّهُ يُغْنِي عَنْهَا قَصْدُ اسْتِغْنَائِهَا لِتَبَرُّكِ أَوْ حَرَمِهِ ، عَلَى أَنْ اسْتِغْنَاءُ
فَرَعِيهِمْ مَكْرَرٌ أَيْضًا (٥) ، كَمَا أَقَادَهُ حَرُّ : وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا

فَحَيْثُ الْكَرَاهَةُ لِشَيْئَيْنِ اسْتِغْنَاءُ لِحْجَاةٍ ، وَمُحَادَاةُ لِحْجَاةٍ ، وَهَذَا الَّذِي
مَسَّ عَنْ الْأَسْيَاءِ ، وَالْأَوَّلُ بِقُصْبِ الْحَرَمَةِ فِيهِمْ بِالْقَبْلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ (٦) ، لِأَنَّهُ
يُؤَدِّي إِلَى الشَّرْكِ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩٧٢) عَنْ أَبِي مَرْيَدٍ الْمَنْبُورِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) الْأَمْرُ (٢٠٧/٢) .

(٣) قَوْلُهُ : (وَإِنْ كَانَ) أَيِ الْمَعْنَى ، أَوْ اسْمُهُ مُحَادَاةً ، (فِيهَا) أَيِ الْمَعْنَى .

(١٦٧/٢)

(٤) أَيِ اسْتِغْنَاءِ مَعْرُوفَةِ الْأَسْيَاءِ (ش ١٦٧/٢)

(٥) قَوْلُهُ (أَيْضًا) أَيِ كَمَا هُوَ حَرُّ ، أَيْ غَيْرِهِمْ كَرَدِي

(٦) قَوْلُهُ (وَهَذَا) أَيِ مُحَادَاةٍ مُحَادَاةٍ مَعْنَاهُ عَنْ الْأَسْمَاءِ (وَالْأَوَّلُ) أَيِ اسْتِغْنَاءِ (بِمَعْنَى
الْحَرَمَةِ فِيهِمْ) أَيِ فِي الْأَسْيَاءِ (بِالْقَبْلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ) وَهُوَ سَبْرُكَ وَحَرَمُهُ ، أَمَّا إِذَا سَمِعَ بِوُجُودِهِ
فَقَبْلُهُ ، فَلَا حَرَمَةَ ، وَلَا كَرَاهَةَ ، لِعَدَمِ عِلْمِهَا ، كَرَدِي .

2000

بَابُ سُجُودِ الشَّهْوِ

سُجُودُ الشَّهْوِ سُنَّةٌ

(باب) - بالتثنية -

في بيان سبب سجود السهو وأحكامه

(سجود السهو) (١) الآتي (سنة) متأكدة وهو في النجاسة ، ما هذا صلاة الجار ، كدناؤه وطاهره أن سجدة التلاوة والشكر كالسجدة (٢)
فإن قُتِلَ ، كعب سُخِرَ الشيء أكثر منه (٣) قُتِلَ ، أن أريد به (٤) أنه جازئ فمتروك أو المفعول ، بمعنى : أنه ثابت ، حتى يميز الأول كالمفعول ، والرامي كعدم فهو قد يكون أكثر ، كقوله (٥) لترك كلمة من اقرب أو زيادة سجدة و حلية

(١) هو : يعني السهو جازئ عن الأسماء ، بخلاف النسيان ، لأنه نقص ، وما في الأخير من سبه النسيان إليه عليه أفضل الصلاة والسلام فالمراد بالنسيان فيه السهو ، وفي صحيح المرافع ، العرق بين السهو والنسيان بأن الأول روادى بعبارة عن المندكة مع مدائها في الحافظة ، والنسيان : ودائها عيها معاً ، فتحتاج في حضورها إلى سبب جديد انتهى (سم ، ١٦٨/٢ - ١٦٩) .

(٢) قد يقال في هذا الأخذ بظن : لأن المراد لصلاة ، وهذا سبب ، وهذا صلاة الجار ، لا يكل : لأنه لا سبب صلاة عند البعض ، والحاصل أنه إذا ثبت من صريح عمر الأصحاب بذهب سجود السهو فيهما فلا محذور ، ولا محذور ، ثم رأيت في اسم على ما يدل عليه من كلامهم ومن الأحاديث : لأن مرادهم الصلاة ، ثم رأيت في اسم على الصحيح قوله (في الصلاة) خرج به نحو سجدة التلاوة خارج صلاة مصري ثم (١٦٩/٢) .

(٣) باب قوله (كيف يصح) إلخ هذا الإشكال وارد على سجدة التلاوة والشكر كرمي

(٤) قوله : (به) خير موجود في بعض النسخ .

(٥) أي : كسجود السهو . (ش : ١٦٩/٢) .

عند ترك ما أمر به ، أو فعل ما نهى عنه

أو أنه حذر لنقص الصلاة ؛ أي : دافع لقصها ، وهو لا يكون إلا من جهة
المصوغ ؛ إذ الحذر لا يختص في ذلك^(١) .

الا ترى أن المخامع في يوم من رمضان إذا لم يقدر على العتق بضعة
شهرتين ، وهما أكثر من محجور ، سواء أجمعته ، أيوم أو الشهر ، لا يترك
لصوم بدل عن العتق ؛ لأن هذا رأيي ، والأصح أن كل من خصص نفسه
لأحيرتين^(٢) مستغلاً ، لا بدل عما ساء

وذلك^(٣) للأحاديث الآتية

ولم يجتأ لأمه لم يثبت عن واجب ، بخلاف جبرائيل الحج

ويستدرك (عند ترك ما أمر به) من الصلاة ولو احتمالاً ؛ بأن شك من الله
أو لا ؟ (أر) عند (فعل) شيء (مهي عنه) عنها ولو احتمالاً^(٤) ، فلا يرد
عنه^(٥) . خلافاً لمن رعت - ما لو شك - أصلي ثلاثاً أم أربعاً ؛ فإن سجدة^(٦)
بصرفي عدم الريبة - لتركه الاحتفظ بالمأمور به ، وبفرضها . لعدم المهي عنه
فيها ، فهو لم يخرج عنهما .

(١) قوله : (في ذلك) أي : في الأقل . كروي .

(٢) وهذا الصوم والإعطاء هامش (٥)

(٣) أي : من سجود السهو . (ش : ١٦٩ / ٢)

(٤) هذا التسميم مشكوك بقوله مصنف الآتي (أو ارتكاب مهي) ولا ؛ أنهم إلا أن يريدوا . لو
احتمالاً في الجملة ، فستدل بأنه أيضاً مشكوك . فلو مجرد جمال فعل مهي عنه ليس هو
المعصية لسجود سهو فيما ذكره ، بل المعصية به انحصار الأمر في أحد الأمرين ؛ ومن
ذلك الاحتفظ ، فقامله . (صم : ١٦٩ / ٢)

(٥) قوله (فلا يرد) ما قل (إنج : أي) وهم بعضهم وقال . يرد على المصنف ما يوثق
أصلي ثلاثاً أم أربعاً ؟ فإنه لم يثبت عنه أنه ترك ما أمر أو فعل مهي عنه كروي

(٦) قوله (عدد سجدة) الخ متعلق بما لا يرد . وعنده كروي

كتاب الصلاة باب سجود السهو ٢٦٧
 «لَاؤَلُ أَنْ كَانَ رُكْعًا وَحْدًا تَدَارُكُهُ ، لَمْ يُشْرَعْ الشُّجُودُ كَرِيَادَةً حَصَلَتْ
 تَدَارُكُهُ زَنْحِي كَمَا سَيُفِي التَّرْيِيبُ ، أَوْ نَحْصًا ،

١ (لَاؤَلُ) وهو المأمور به المتروك من حيث هو^(١) (إن كان رُكْعًا وَحْدًا تَدَارُكُهُ وَلَا يُفِي عَنِ سَجُودٍ لِسَهْوٍ ، لِتَوْقُفٍ وَحُودٍ أَسَافِيهِ عَلَيْهِ
 (رَدُّ بِشَرْعِ السَّجُودِ) بِسَهْوٍ مَعَ تَدَارُكِهِ ، كَرِيَادَةً (بِالْكَافِ) حَصَلَتْ تَدَارُكُهُ
 رُكْعًا كَمَا سَبَقَ (بِأَنَّ تَدَارُكَ الرِّيَادَةِ) فِي (أَحْرَمِ مَحَبِّ) (التَّرْيِيبِ)^(٢)
 وَقَدْ لَا يُشْرَعُ ، كَمَا إِذَا كَانَ لِعِتْرُوكِ السَّلَامَ ، فَإِذَا ذَكَرَ ، أَوْ شَكَّ فِيهِ وَهِيَ بَابُ
 مَبْطُي أَنَّى بِهِ وَإِنْ طَالَ الْفَصْلُ ، وَلَا يُشْجَدُ ، لِعَوَاتٍ مَحَلِّ السَّجُودِ^(٣) .
 أَوْ لِيهِ أَوْ الْحَرَمِ ، فَإِذَا ذَكَرَهُ اسْتَأْنَفَ الصَّلَاةَ ، وَكَذَا إِنْ شَكَّ فِي
 شَرْعِهِ^(٤)

يُجَلِّ قُوَّتُهُ ، (كَرِيَادَةً) إِلَى آخِرِهِ عَمْرٍ مَحْتَاجٌ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ مِنْ
 قُوَّتِهِ ، (أَوْ فَعَلٍ مَعِيٍّ عَنْهُ) وَأُجِيبَ . بِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَعْنَى عَنْهُ مَا يَسِي مِنْ
 أَعْيَانِ الصَّلَاةِ ، وَهِيَ الرِّيَادَةُ مِنْ أَوَّلِهَا ، لَكِنْ لَمْ يُعْتَدَ بِهِ ، بِعَدَمِ التَّرْيِيبِ
 انْتَهَى

وَبِهِ نَظَرٌ ، بِمَا مَرَّ^(٥) ، مِنْ شَمُولِي كَلَامِهِ لِمَا لِيَ الشُّكُّ ، فَالْوَحْيُ أَنَّهُ بِمَا
 ذَكَرَهُ إِضَاحًا .

، أَوْ (كَأَنَّ الْمَسْرُوكَ) (بَعْضًا) مَرَّ أَوَّلُ (صِفَةِ الصَّلَاةِ) وَحْدَةً تَسِي

(١) غَرَلٌ : (مِنْ حَيْثُ هُوَ) أَيِ : مِنْ حَيْثُ فَاتَى . كَرْدِي . أَيِ : بِقَطْعِ النَّظَرِ مِنَ السَّجُودِ فَتَرَكَهُ
 (سَمَ : ١٧٠ / ٢) .

(٢) تَمَّ (حَرْفٌ : ١٥٤) .

(٣) أَيِ : بِالسَّلَامِ عَادَتِي (ك) .

(٤) غَرَلٌ (سَرْعَةً) أَيِ . مَشْرُطُ الْإِسْتِثْنَاءِ ، لِأَجْلِ الشُّكِّ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَهُوَ بِمَا مَرَّ فِي
 سَبِيحَتِ رُكْعِ الْأَعْمَالِ ، مِنْ مَضِيِّ رُكْعٍ أَوْ غَرَلٍ وَمِنْ وَصْفِهِ وَلَمْ يَعُدْ كَرْدِي

(٥) غَرَلٌ (لِمَا مَرَّ) وَهُوَ مَا قِيلَ : (لَوْ شَكَّ . . .) إلخ . كَرْدِي .

وهو : القنوت ، أو قِيَانَةُ ، أو السُّنْبَةُ الْأُولَى ،

بدل (وهو الصوت) السابق في الصبح ، أو وتره نصف . فصل الثاني :
دون صوت النارية ، أو كلمة منه ^١

ومحل عدم تعيين كلماته : إذا لم يشرع فيه ، وفارق بذلك ^(٢) بأنه لا حد له
(أو قِيَانَةُ) بأن لم يُخْلَسْ ، فلو أنه يُسَلِّى له القيام بقدره ربه على دمه
لاعتدال ، لزم تركه سبحانه

وقوي (زيادة) إلى آخره . اندفع ما قيل قيامه مشروغاً به .
وهو ذكر الاعتدال - فكيف يستحذ تركه ^(٣) ؟

ولو اقتضى شفعي محض في الصبح ، وأمكنه أن يأتي به ، ونحوه من
السجدة الأولى فعل ^(٤) ، والأصل ، وعلى كل يستحذ السجود على السجدة
المعتقده . بعد سلام إماميه ؛ لأنه تركه به نجاسة سهوة في اعتقاده ^(٥) ، بخلافه في
نحو سنة الصبح ^(٦) ؛ إذ لا صوت يوجب على الإمام في اعتقاد المأموم ؛ ولم
يخص به ما يُسَلِّى من صلاة السجود .

(أو الشاهد لأول) أي . الواجب منه في الشاهد الأخير ، وبعض

(١) في (ص: ٦٥٥)

(٢) قوله (أو كلمة منه) عطف على (الصوت) كردي . قاله العراقي ، والمراد ما لا بد منه
في حصوله (ش: ١٧١/٢) .

(٣) قوله : (وفارق بذلك) وهو قراءة نحو آية . كردي

(٤) قوله : (قِيَانَةُ) أي : القنوت . وقوله . (لتركه) أي : القيام . (ش: ١٧١/٢)

(٥) أي : نظراً . (ش: ١٧١/٢) .

(٦) قوله (تركه) أي : ترك لإمام (له) أي : لمسوق (السجدة) أي : لحق المأموم (السجود)
أي : سهو الإمام (في اعتقاده) أي : اعتقاد المأموم ، والحاصل أن تركه إمام القنوت لو
اعتقد من حكم السجود الذي يلحق بالمأموم كردي

(٧) قوله (بخلاف سنة الصبح) أي : فإن اقتضى الشفعي في الصبح بالشفعي في سنة
فيما إذا لم يتمكن من السجود خلفه ، فإن فعله فلا يحرد كردي

أو بقوله ، وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه .

أو بقوله (بأن لم يَخُصَّ بطير من مَرَّ في نفوت

وقاس ما مرَّ فيه ، من شرائط كونه رايّاً ، اشتراط ذلك هنا أيضاً ،
سجدة إذا أتى صلاة السجح ، أو رتبة طهر أربعاً ، وترك الشبه الأول أن قُنا
منه حيث ، دون ما إذا صلى أربعاً بدلاً مطلقاً بقصد أن يشهد تشيدين ، فاصبر
على الآخر ولو سبواً ، على الأوجه .

(وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه) أي الصوم ، أو الشهيد
الأول .

ونفس زحومعه^(٣١) على الثاني ، ورغبه في بينهما . . غير حسن ، لأن العطف
(أو) وفرد له ذلك ، لا لاختصاصه بالشهادة

ووجوبها في الشهادة في الجملة لا ينسخ مانعاً لإلحاقها من الصوت بها من
سجدة ، لأن المقتضي لسجود لمن هو لوجوب في الجملة ، لقصوره^(٣٢) ،
ولأنه يلزم عليه إحراخ الصوت من أصبه ، بل كونه المتروك^(٣٣) من الشعار الظاهرة
المحصورة محلل منها^(٣٤) استقلالاً لا تبعاً ، كما يأتي^(٣٥) ، وهذا مستويان^(٣٦) في
ذلك .

(١) قوله (من شرائط كونه) أي يكون صوت رايّاً) لم يصرح فيما مرَّ في نفوت من رايّاً ،
لكن به عليه بقوله السابق (من صبح ، أو ورصف رمضان) فعلم أن الرتبة هو هناك
كروي

(٢) رجع إلى أصل التصاح في أحاديث الأنبياء ، مسألة (٢٨٣)

(٣) أي الضمير في (فيه) هامش (ك)

(٤) يعني أن الوجوب عنه قاصره به ، وأما العاصرة لا يجوز التعلل بها ، والله أعلم . هامش
(لا)

(٥) من المقتضي لسجود كونه المتروك . انج . هامش (أ) و (ك)

(٦) أو الصلاة . هامش (أ)

(٧) في (ص ٢٧٠)

(٨) الأولى التيسير إذا ضمير الصلاة في السجدة ، وفي النفوت (ش ١٧٢ / ٢)

١٠٥

وَيُصَلِّى لَدَيْكَ نِيَامًا فِي الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ

والأصناف المذكورة ولآية اثنا عشر^(١)، بل أربعة عشر إن قلنا سبع

على الأصحاب في انساب

سجد (١١) اتبع في ترك التشهد الأول^(١٣) ، وبما في بعض...

ظاهر! إلا في الشكوت وتنازعها، فوجهه^(١٥) - به ذكر^(١٦) ثم يُشَرِّحُ حارجاً من

تَحْرِجُ^(١١) دَعَاءُ الْاِفْتِاحِ ، وَالسُّرُورَةِ ، وَتُكْسِرُ رَأْسَ الْعَدُوِّ

والسبحان والأدعية وروثحرز^١ شجّد لك وجيبي^٢ له من محو:

التلاوة والشكر أيضاً، وهما ^{١٦} من الصلاة

(١) قوله : (خَالِبُكُمْ الْمَذْكُورَ الْآيَاتِ عَشْرًا) في التوبة : وانقيام له : والخلاعي

أَسْمَى : رَفِيَّة ، وَالْقَبِيلَةُ : وَاصِلَةٌ عَلَى ذَاتِهَا ، الْعِلْمُ لَهَا ، وَالشَّهَادَةُ الْأُولَى : عَمْرٍ

هـ ، بالصلاة على النبي ﷺ ، والتعبد لها ، والصلاة على آله من الشهد الأخير وعده

(۱) کردی .

(٢) راجع للصورت كلها - نهاية رمزي - (ش : ١٧٣ / ٢)

(٣) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: إن رسول الله ﷺ ينام من الليل وهو لم يغط.

سیدہ : کیا بعضی علانیہ مسجد مسجد میں ، تم سب سے بعد دیکھ

(۱۶۶۵)

(٤) قوله (وهو) أي القياس (مظهر) ، لا من الصوت (موحى) أي . وجه القياس في المتن

(٥) أي حرج عول (لم يشرع) إجماع تكبير العدد إجماع ، وعول ، غير متداول

دعاء الافتتاح... إلخ والتمنؤ، وبما يحد: السورة بجبري (س ١٢٣/٢)

(٦) أخرجه أبو داود (١٤٤١)، والترمذي (٥٨٧)، والبيهقي (١١٦٩) عن عائشة رضي الله عنها

عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يعوب من محروم القرآن بالمثل ، يعوب في

(٧) اَللّٰهُمَّ اِنِّىْ اَسْأَلُكَ بِرَحْمَتِكَ الَّتِىْ رَحِمْتَ بِهَا نُوْحًا وَنُوْحًا وَنُوْحًا

(۱) رتبہ (۲) درجہ (۳) سطح (۴) پیمانہ

وإذا فعل عمدة كالاتفات والحطووس لم ينحذ سجدته
وإذا فعل سجدة لم ينحذ سجدته ، ككلام كثير في الأصح

السلام 'لا غير' ، بعض عمده نكل منه

وزن (محل) بعد ذكر ، لأنه ندى محض فيه ، وإلا لم ينحذ له
وجاء أصلاً

ثم رأيت شرحاً فیه على طهره ، وأجاب عنه بما لا يلاقي ما نحن فيه ، إذ
الكلام ليس في سجوده في غير محله^(١) وهو قبل السلام - بل في سجوده في
محله ، لكن لمحو تسبیح الركوع ، فتعين ما ذكرته

(والذي) أي فعل المعنى عنه من حيث هو (إن لم يطل عمده) الصدم
(كالاتفات والحطووس) لم يسجد لسجده ، ولا بعدد عات ، بما يأتي^(٢) من
لمستشبهات

(وإلا) بأن أطل عمده ، كركعه واحدة (سجد لسجده) لأنه صلى الله
عليه وسلم صلى أظهر حمساً ، وسجد لسجود ، فتعين عليه^(٣)

هذا (إن لم ينظر) الصلاة (سجود) فإن طالت سجوده (ككلام كثير) أنه
ينحذ (في الأصح) كف مر ، لم ينحذ ، لأنه ينش في صلاة .

(في الأصح) راجع لمثال لا للحكمة^(٤)

(١) وفي (ب) (و) (ب) (و) بمصرعات (باب السلام)

(٢) قوله (إد كلامه) إلخ حتى يكون جوابه يسمى عليه هو فعلاً لكلام ، يعني
الامشكال مبني على أن (المحل) بعض حقيقي ، فكيف يلاقيه جواب الذي هو مبني على
(المحل) بعض المزعوم^(٥) كقولي

(٣) في غير قول المس وهو على ذلك قولنا (الح) وما زلت الشاوح هناك ، (ثو)
(١٧١٢٢)

(٤) صحيح بخاري (١٢٢٦) ، صحيح مسلم (٥٧٢) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
(٥) قوله (لا للمكرم) وهو ، (سجد) . كقولي .

وتطويل الركن القصير .

واستثنى من هذه القاعدة (١)

ما لو حوّل الحامل دأبته عن صوب مقصده سهواً ، ثم عاد فوراً ، فإنه لا يسجد للسهو على المعتمد (٢) ، مع أن عمده مضطرب

ويشترط فيه وثيق سجوده لعموجي وعودتها فوراً ، وأنه لم ينقض بركونه بحموج أو بعدم ضبطها ، بخلاف المني ، فحذف عنه ، الحشقة بغيره .
فَصْرٌ

ويلاحظ بتركه السلام . فإنه لا يسجد للسهو مع إبطال عمده (٣) ، لأنه إن تركه وفعل ما يجب ، فهو المضطرب ، وإلا فهو مكروه وهو غير مضطرب .

ونلاحظ بعد سجود السهو ، فسجد للسهو ما يجب ، فإنه لا يسجد للسهو الجرد (٤) ، مع إبطال عمده .

(وتطويل الركن القصير) بأن يريد على قدر ذكر الاعتدال المشرع فيه في ثبوت الصلاة بالنسيئة للوسط المعدل لا لحاج المصلي - فيب يصير - قدر (العامة) ذكراً كان (٥) أو ما يجب ، وعلى قدر ذكر الجلوس بين السجدة المشرع فيه كذلك . قدر التشهد الواجب

وقولي : (في تلك الصلاة) ليس المراد به (٦) من حيث ذاته ، بل من

(١) أي ما حوّل من قوله (ولا يسجد) إلخ وهي : ما سطر عمده دون سهوه . بسجدة للسهو (ش ١٧٤/٢٠)

(٢) راجع المجلد لنصائح في اختلاف لأشباح ، ص ٢٨٤

(٣) أي قوله (مع) إلخ (صم ١٧٤/٢٠) .

(٤) أي بأن تكلم ما مثلاً ع ش . (ش ١٧٤/٢٠)

(٥) أي أي منه ما يجب (ش ١٧٤/٢٠)

(٦) أي أو قدر نهاية (ش ١٧٤/٢٠)

(٧) الأسب لقوله الآن (وهو الأقرب) إلخ ، كما في الهامش (يحمل " =

نقد عمدة في الأصح

حيث الحالة الراهنة .

ولو كان إماماً لا تُسنُّ له الأدكار التي تُسنُّ للمعزِّد^(١) .
تقدير كونه معزِّداً : على الأول^(٢) ، وبالنظر لما يُشرع به الأب من الذكر ، على الثاني^(٣) ، وهو الأقرب لكلامهم .

(يطل عمدة) الصلاة (في الأصح) لأنه معيَّر لموضوعه^(٤) ، به هو عين مقصود في نفسه ، وبه شريع المنصلي ، أي بين المتضمن وهو الركوع ، أو شبهها وهو السجود الثاني ، لئلا مَرَّ^(٥) أنه " شكرٌ لك أهل له من السجود الأول ، وبين المتصود ، له اب وهو السجود لأوَّلُ فيها^(٦) .

وخرَجَ بقولي^(٧) : (المشروع فيه . .) إلى آخره . تطويله بقدر لمصوب في محله ، أو انتسب في صلاته^(٨) ، أو غراءه في الكسوف ، فلا يُؤثر^(٩) .

يرد به من حيث رانياً أو من حيث (إلح : ١٧١/٢ - ١٧٥) .

(١) قوله : (لا سنُّ له . .) إلح عنه إماماً كرمي

(٢) قوله (على الأول) وهو قوله (من حيث ذات) كرمي

(٣) وقوله على ساني وهو (من حيث معناه الراه) أي الثاني كرمي

(٤) والتصير في قوله (لموضوعه) يرجع إلى (الركن المنصلي) كرمي

(٥) قوله : (لئلا مَرَّ) أي : في أركان الصلاة . كرمي .

(٦) أي : السجود الثاني . (إلح : ١٧٥/٢)

(٧) أي الاعتدال ، والحلوس قُدني هامش (أ) و (ك)

(٨) قوله (وخرج بقولي) أب وخرج عن التطويل المستعمل منه موهي إلى آخره كرمي .

(٩) وصير (في صلاته) راجع إلى (السج) أي في صلاة السج كرمي

١٠) بل له أن يطل ما قبله من الذكر والنداء ، وكذا ما يكوب سم أي لما قبله من خارج

(صفة الصلاة) أن تطويل اعتدال الركعة الأخيرة بذكر أو دعاء غير مطول ، مطولاً^(١٠)

مستثنى من الاعتدال تطويل التفسير راتداً على قدر المشروع به بقدر (العسمة)

(إلح : ١٧٥/٢)

فَيَسْجُدُ لِسَهْوِهِ ، قَالَ غَدَلٌ قَصِيرٌ ،

وَأَخْبَرَ^(١٦) جَوَارَ تَطَوُّبَيْهِمَا^(١٧) ؛ لَصُخَّةِ الْأَحَادِيثِ هـ^(١٨) ، وَمِنْ ثَمَّ كَرِهَ
لَاكْثُرُونَ عَلَيْهِ ، وَصَحَّحَهُ فِي «التَّحْقِيقِ» فِي مَوْضِعٍ^(١٩) ، وَكَانَ يُسَمِّي^(٢٠) السَّجْدَ
بِأَيْهَا^(٢١) وَقَدْ نَعَى فَعِيَّةً مُحْتَمَلَةً .

(يَسْجُدُ لِسَهْوِهِ) وَإِنْ قُنِيَ ، لَا يَنْصُلُ عَمْدَهُ^(٢٢) ، لِتَرْكِ السَّجْدِ^(٢٣) الْمَعْمُورِ
عَلَى التَّأَكُّدِ^(٢٤) .

(قَالَ عَدَدٌ قَصِيرٌ) لِمَا مَرَّ أَنَّهُ بِمَعْنَى ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ مِمَّنْ تَحَبَّبَ بِهِ ذِكْرٌ ، مَعَ أَنَّهُ
عَادِي^(٢٥) ، وَمِنْ ثَمَّ لَمَّا كَانَ الْقِيَامُ وَجُوسُ الشَّهَادَةِ الْأَخِيرَةِ عَادِيشٍ ، وَحَبَّ عَمْدَ
ذِكْرٍ ، صَرَفَ لِهَمَا عَنِ الْعَادَةِ ، بِخِلَافِ بَحْرِ الرُّكُوعِ ، وَوُجُوبِ انْطِمَائِهِ فِي
إِتْخَاصِ الْحَشْرِ وَالسَّكِينَةِ الْعَطُوبَانِ فِي الصَّلَاةِ

(١) كَانَ بِسَمِي تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِ لَعْنَتِ (بِالْإِعْتِدَالِ قَصِيرٌ رَج) رَشْدِي (ش)

(٢) (١٧٥/٢)

(٣) وَخَصِيرٌ تَطَوُّبَيْهِمَا) يَرْجِعُ إِلَى الْإِعْتِدَالِ ، وَالْجُلُوسِ بِمَعْنَى مِمَّنْ يَحْوِي كَلَامَهُ كَرْدِي
(٤) مِنْهَا حَدِيثٌ ثَابِتٌ عَنْ أَبِي رَضِي اللَّهِ عَنْهُ هـ ؛ أَنِّي لَا أَلُوُّ أَنْ أُصَلِّيَ بِكُمْ كَمَا رَأَيْتُمْ حَرَمًا
بِصَنِيِّ بِنَا ، قَالَ ثَابِتٌ ، كَانَ أَبُو رَضِيٍّ شَيْئًا لَمْ أَرَكُمُ يَصْعُقُونَهُ ؛ كَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ الرُّكُوعِ
قَامَ حَتَّى يَفُوزَ الْمُقَاتِلَ قَدْ سَيَّ ، وَمِنْ السَّجْدِ حَتَّى يَقُولَ بِعَدَلٍ قَدْ سَيَّ أَحْوَجَهُ
الْبُخَارِيُّ (٨٢١) ، وَمُسْلِمٌ (٤٧٢) .

(٥) التَّحْقِيقُ (ع: ٢٤٦) .

(٦) قَوْلُهُ : (وَيَدُ بِمَحَلِّ) أَيِ : بِتَكْلُفٍ ، كَرْدِي

(٧) وَخَصِيرٌ (بِأَيْهَا) يَرْجِعُ إِلَى الْأَحَادِيثِ ، كَرْدِي .

(٨) قَوْلُهُ : (وَرَأَيْتُكَ) لَا يَبْطُلُ عَمْدُهُ أَيِ : بِنَاءً عَلَى مَا عَمِدَ الْأَكْثَرُونَ كَرْدِي
(٩) تَمْلِيزٌ لِلْمَنْ فُضِّطَ ، وَالْأَلَا . فَلَا تَرْكٌ بِالسَّكِينَةِ لِمَعْنَى لِأَسَحَ نَشَارَ إِلَيْهِ بَانِعِيهِ (ش)

(١٠) (١٧٥/٢)

(١١) وَلَقَوْلُهُ (عَلَى التَّأَكُّدِ) أَيِ : أَمْرًا يَتِمُّ عَلَى التَّأَكُّدِ كَرْدِي
(١٢) أَيِ : وَانْعَادِي يَجِبُ بِهِ اذْكُرْ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمَّا كَانَ الْقِيَامُ رَج (ش) (١٧٥/٢)
(١٣) أَيِ : فَلَا يَرُدُّ أَنْ وَجُوبَ انْطِمَائِهِ بِمَا فِي ذَلِكَ أَيِ كَرْدِي بِمَعْنَى عَ ش ، قَوْلُ (هـ)
أَيِ فِي الْإِعْتِدَالِ عَ ش (ش) (١٧٥/٢)

وَكَيْدَا الْجُلُوسُ بَيْنَ لِسَخْدَتَيْنِ فِي الْأَصَحِّ

(وكذا الجلوس بين السجدين في الأصح ^(١) لما ذكر في الاعتدال خبر بحرف ، بل هو أولى ، لأن ذكره أقصر)

فإن قلت ما وجه اختصاص الخلاف بهذا ^(٢) ؟ قلت : لأن بعده جلوساً طويلاً في نفسه يُشبه ^(٣) - وهو جلوسُ الشَّهَدِ أو الأسراجة ؛ بناءً على أن هو ^(٤) - فأمكن قاسمه عليه ، ولا اعتدال ليس بعده طويلاً يُشبه

عنه ، وظاهر ما مرَّ عن الأكثرين ^(٥) أن الخلاف بينهما ، فيأتي ^(٦) المربع كونه على هيئة عمارة ؛ مجموع ^(٧) ، إلا أن يُخاف بأن جريانه بينهما لا ينتهي في الجلوس أقوى ، فذلك ^(٨) من حيث أصل جريانه فيشبههما ، وهو من حيث نوزد الخلاف وهو مختصٌّ بشاوي ووجهه ^(٩) ما تقرَّر ، أن بعده طويلاً يُشبه ^(١٠) ، بخلاف الاعتدال .

ولا يُدعى ما تقرَّر - من أنهما غير مقصودين فلا يُطَوَّلان - ما وقع في عبارات أنهما مقصودان ؛ لأن معناه أنه لا نَدَّ من وجود صورتهما ، مع عدم العوار

(١) وهو (س) و (خ) (١) من السجدين «صغير» في الأصح .

(٢) أي بالجلوس بين السجدين (ش ١٧٥/٢) أي دون الاعتدال عارضاً .

(٣) قوله (لأن بعده جلوس) كما في أصله بحقه رحمه تعالى ، وسم (أن) صغيراً .
بصري (ش ١٧٥/٢)

(٤) قوله (ب) على أنه طويل) والأصح خلافه كروي أي عند شارح . خلافه ما نهاية أو الممس أو شهاب الرملي ، كما مر (ش ١٧٥/٢)

(٥) قوله (من الأكثرين) وهو قوله (كان الأكثرين عليه) . كروي .

(٦) أي : ما مر . (ش ١٧٥/٢) .

(٧) المجموع (١٢٢/٤)

(٨) و (ما أفي) (بلك) إشارة إلى ظاهر ما مرَّ كروي
(٩) وخمير (وحبه) مع (س) مختص كروي

(١٠) قوله (أن بعده طويلاً) كما في أصله أيضاً بحقه رحمه الله تعالى ، ويوجهه مطير .
بصري . (ش ١٧٥/٢ - ١٧٦)

وَنَزَلَ رُكْعاً قَوْلِيّاً كَمَا (وَصَح) فِي زُكُوعٍ أَوْ تَشَهُيدٍ لَمْ يُبْطَلْ عَمْدُهُ فِي الْأَصَحِّ ، وَتُخَذَ لِسَهْوِهِ فِي الْأَصَحِّ ، وَعَلَى هَذَا تُشْنَى هَذِهِ الصُّورَةُ مِنْ قَوْلِنَا

بِهَا ، كَمَا مَرَّ (١)

(وَلَوْ بَقِيَ رُكْعٌ قَوْلِيّاً) لَا يُبْطَلُ ، فَحَرَجَ (لِسَلَامٍ عَلَيْكُمْ) ، وَكَبَّرَ الْمُحَرَّمُ ، بِأَنْ كَثُرَ بَقْصُهُ ، وَحِينَئِذٍ لَا يُظَرِّبُهُ (٢) ، خِلَافاً لِلْإِسْنَوِيِّ (٣) كَمَا نَحْنُ فِي رُكُوعٍ ، أَوْ (حُلُوسٍ) تَشَهُيدٍ (أَجْبَرُ أَوْ أَوْيَ) ، وَبَشِيدُ شَارِحٍ بِالْأَحْرِ بَيْسٍ فِي سَجْدَةٍ ، وَكَتَشَهُيدٍ فِي قِيَامٍ أَوْ سَجْدَةٍ (سَمَّ يَبْطُلُ عَمْدُهُ فِي الْأَصَحِّ ، لِأَنَّهُ عِبْرَةُ مُحَلٍّ بِصُورَتِهَا ، بِخِلَافِ الْعَمَلِيِّ

(وَبِسَجْدٍ لِسَهْوِهِ فِي الْأَصَحِّ) تَرْكُهُ الْمَحْفُوظُ : بِظَرْفٍ مَرَّ (٤) ، وَكَذَا سَمْعُهُ : كَمَا فِي « الْمَحْمُوعِ » (٥)

وَقَدْ بَعْضُهُ كَكُلِّهِ ، إِلَّا إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى لَمِظٍ (سَلَامٌ) (٦) بِإِذْنِ أَسَدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، مَا سَمَّ يَتَوَرَّعُ أَنَّهُ بَعْضُ سَلَامٍ التَّحَلُّلِ ، أَوْ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ سَهْوً (٧) ، لَكِنْ هَذَا (٨) مِنَ الْقَاعِدَةِ ، لِأَنَّ عَمْدَهُ مَبْطُلٌ حِينَئِذٍ

(وَعَسَى هَذَا) الْأَصَحُّ (يَشْنَى هَذِهِ الصُّورَةُ (٩) مِنْ قَوْلِنَا) السَّاقِي

(١) قوله : (كَمَا مَرَّ) أَي : فِي الْأَرْكَانِ ، كَرْدِي

(٢) قوله (وَحِينَئِذٍ لَا يُظَرِّبُهُ) أَي : لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : فِيهِ نَظَرٌ كَرْدِي ، أَي : حِينَ الظُّبُودِ بِلَعْدَةِ تَجْدِيدِ الْإِحْرَامِ (ش : ١٧٦ / ٢) .

(٣) الْمُهَذَّبَاتُ (٢٩٥ / ٣)

(٤) قوله (نَظَرٌ مَا مَرَّ) قِيلَ بُولِ الْمَصْبِ (بِالْإِعْتِدَالِ بَصِيرٌ) كَرْدِي

(٥) الْمَجْمُوعُ (١٣٣ / ٤) .

(٦) قوله (عَسَى لَمِظُ السَّلَامِ) أَي : السَّلَامُ الَّذِي هُوَ حَرَمٌ مِنَ السَّجْدَةِ ، فَإِنْ عَمِدَ الْجُزْءُ بِيَسْ كَالْكُلِّ ، كَرْدِي

(٧) قوله (سَهْواً) حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ (سَمَّ يَتَوَرَّعُ) أَي : سَمَّ يَتَوَرَّعُ حَالُ كَوْنِهِ سَلَفِيّاً ، وَالْأَسْبَدُ ، كَرْدِي

(٨) قوله : (لَكِنْ هَذَا ...) لِنَحْ رَاجِعٌ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى كَرْدِي

(٩) فِي بُولِهِ : (وَلَوْ بَقِيَ رُكْعٌ قَوْلِيّاً) (الْح - ع - ش) ، (ش : ١٧٧ / ٢)

(لا يَنْصَلُّ عِدَّةً لَا مَسْجُودَ مَعَهُ)

وَمَا يَصِلُ عِدَّةً لَا مَسْجُودَ مَعَهُ : أَيْ مَسْجُودَ مَعَهُ أَيْ

مَنْ يَرَى مَسْجُودَ أَوْ مَكْنَاهُ مَعَهُ قَبْلَ الرُّكُوعِ أَوْ بَعْدَهُ فِي الْإِدَاءِ فِي سَجْدَةٍ
مَعَهُ مَقْدَالٌ لَيْسَ بِهِ يَسْجُدُ (١)

وَمَنْ يَرَى مَسْجُودَ (أَيْ مَسْجُودَ) فِي عِبَرِ الصَّبَامِ ، بِحِلَافِهِ قُلُوبًا ، لِأَنَّهُ مُحْتَاطٌ بِرُكُوعِهِ
وَقِيَامِهِ أَنَّهُ يَرَى صُلْبَ عَلَى السَّبِيحِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْجُدُ
لَمْ يَسْجُدْ ، لِأَنَّ الْعَمُودَ مُحْتَاطٌ فِي الْجَمْعِ

وَمَنْ يَرَى ذِكْرًا مُحْتَضًا مَسْجُودًا لِعِبَرِ بَيْتِهِ أَنَّهُ ذِكْرُ الدُّكْرِ ، وَيُؤْخَذُ بِهِ أَلَّا
يَسْجُدَ أَلَّا لَشَيْءٍ ، أَوْ صَلَّى عَلَى الْآلِ بَيْتِهِ أَنَّهُ ذِكْرُ الشَّهِيدِ الْأَخِيرِ ، مَعَهُ
مَسْجُودٌ ، وَعَلَيْهِ (٢) يُحْمَلُ كَلَامُ شَيْخٍ فِي « فَنَائِيهِ » (٣) وَغَيْرِهَا (٤) ، وَمِنْ
غَيْرِهَا (٥) - بِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى صَحِيحٍ أَنَّ لَصَلَاةً عَلَى لَابِ رُكْنٍ فِي الْأَخِيرِ - لَمْ
يَعُدْ دَلِيلًا تَرْتَرُ أَنَّ بَقِيَ الْعَدُوبُ كَذَلِكَ بِشَرْطِهِ

وَمَنْ يَرَى فَرَقَتُهُمْ فِي الْخُوفِ أَرْبَعَ فَرَقٍ ، وَصَلَّى كُلُّ رُكْعَةٍ (٦) ، أَوْ فَرَقَتُهُمْ وَصَرَّ
بِوَاحِدَةٍ ثَلَاثٍ ، فَإِنَّهُ يَسْجُدُ ؛ لِمَحَالَفَتِهِ بِالْإِنْتِظَارِ فِي عِبَرِ مَحَلَّةِ الْوَارِدَةِ ، وَتَرْتَرُ

- (١) قَوْلُهُ (لَا يَنْصَلُّ عِدَّةً) أَيْ (لَا يَسْجُدُ مَعَهُ) ، فَإِنَّهُ يَرَى أَنَّهُ مَسْجُودٌ ، فَمَنْ يَصِلُ مَعَهُ ، كَمَا
مَكْرَهُ كَرْدِي
- (٢) قَوْلُهُ (أَلَّا لَشَيْءٍ) أَيْ شَيْءًا مِنَ الْقُرْآنِ - كَرْدِي
- (٣) رَجَعَ السَّجْدَ الْعَلِيَّ فِي اخْتِلَافِ الْأَسْبَاحِ ، مَسْأَلَةٌ (٢٨٥)
- (٤) مِنْ عِلَلِ تَلَاةٍ عَلَى الْآلِ فِي الشَّهَادَةِ الْأُولَى ، بَيْتُهُ أَنَّهُ ذِكْرُ الشَّهِيدِ الْأَخِيرِ ، (ش : ١٧٧/٢)
- (٥) (١٧٨)
- (٦) فَنَائِيهِ رُكْعَتِي الْأَخِيرَتَيْنِ (ص : ٥٧) .
- (٧) كَتَبْتُ « مَسْجُودٌ » - (ش : ١٧٨/٢)
- (٨) الْمُعْتَمَدُ مِنْ رُكْعَتِي الشَّهَادَةِ الْأُولَى فِي « فَنَائِيهِ » ، وَيُؤْخَذُ أَنَّ عَدَمَ السَّجْدِ فِي رُكْعَتِي
رُكْعَتِهِمْ ، أَوْ لَا يَصِلُ عِدَّةً لَا مَسْجُودَ مَعَهُ ، إِلَّا مَا أَسْتَشِي وَالْإِسْتِشَاءَ مَعَهُ الْعَمُودُ
- (٩) وَلِي (١) وَلِي (٢) (وَلَا الْمَطْوَعَاتُ) : (بِكُلِّ لَفْظٍ كَمَد)

روى سي، الشَّهْدَ الْأَوَّلَ وذكره بعد انصافه لم يقدِّمه ، بل بعد عامته
بغيره ، مطلقاً ، أو نسباً ، ولا ، ويُسجد لسهو ،

فيها^(١) بأنه يُسجدُ لعمدٍ ذلك أيضاً ، وزد بأن هذه الصورة^(٢) كلها يسجدُ لعمده
أيضاً ، كصورة العني ،

رائس منها^(٣) ريادة الفاصر ، أو مصلٍ بدلاً مطلقاً من غير مَن سجد ، لأن
عمد ذلك مصل ، فيهِ^(٤) من العادة .

(ويوسي) الإمام أو العمد (الشَّهْدَ الْأَوَّلَ) وحده ، أو مع فعيده (مذكوره
بعد انصافه) أي ، أصوله بعد بُخْرَى في القيام (لم يقدِّمه) أي ، يخرم
عليه العمد ؛ لأحاديث صحيحة فيه^(٥) ، ونسبه بقرصٍ فعلي ولا يقدِّمه نسباً

(بن عاد) عامداً (عالماً بحريمه) مطلق (صلاته) ريادة فعيده بلا
عذر ، وهو معيَّر بنية لصلاة ، بخلاف قطع لقوي لعل ؛ كـ (الناحية) سجود
أو الاقتراح فونه غير محرم .
بعم (لا تتعد كراهته .

(أو) عَادَ له (نسباً) أنه في صلاب ، أو حرمة عروبه ، ويُفَرَّقُ بينه وبين ما مرَّ
- من إبطال الكلام إذا نسي تحريمه - بأن ذلك أشهر ، وبيان حرمة ردِّه بطل ،
كالإكراه عليه ، ولا كذلك هذا (ولا) تنطَّل ، لرفع العلم عنه

بعم ؛ يلزمه القيام فوراً عند التذكُّر^(٦) (ويسجد لسهو) لإبطال تعدد ذلك

(١) أي في صورة التعريف (ش : ١٧٨/٢)

(٢) أي التعريف في الشرح ، (ش : ١٧٨/٢) .

(٣) أي : من المسنيات ، (ش : ١٧٨/٢) .

(٤) أي السجود لتلك الرياء من فاعده ، ما يظن حمله فقط يسجد لسهو (ش : ١٧٨/٢)

(٥) أي ما مر في (ص : ٢٧٠) في الصحيحين عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قام من اتس من الظهر لم يجلس بينهما (الحديث)

(٦) أي : وإن حاله . بطل إن علم وتعد (ص : ١٧٨/٢)

أزاحه له ، فكذلك في الأصح ،

(١) عدله ، أحله ، بحريته وإن كان مخاطباً له ؛ لأن عدله مقاماً يخفى على
الجمهور ، ولا يفتن مسأله (في الأصح) كما ذكر (٢)
ويزعمه إذ لم يورأ بعد تعلمه ، ويستجد لسهو

وفيما يزعمه الإمام ولم يجلس للاستراحة لا يجوز للمأموم التحلف
ولا نعهده ، بل لا الجلوس من غير شهيد ؛ لأن المدة على فحش المحدثين
غير عذر ، وهي موحدة فيما ذكر ، ولا (٣) بطلت صلاته إن علم ويعده ،
بشرع مفرقة ، وهو فراق عذر ، فيكون أولى

من جلس لها (٤) . جاز له التحلف (٥) ؛ لأن لصار إنما هو إحداث حوس .
ينبغي للإمام ؛ على ما يأتي قبل (فصل المتابع) (٦) .

نبيه - ظاهر كلامهم هنا أنه حيث لم يجلس الإمام للاستراحة .. أصر
جلوس المأموم وإن قل ، وفيه نظر

وتوهم لا يضر بحلف المأموم بقدر جلسة الاستراحة (٧) ؛ لأنه يترك
فحش محتمية . يقتضي . أنه لا يضر حوسه ببقدرها وإن أتى به بعد
التشهد ؛ لعدم فحش المحالمة .

وإن انتصب معه ، بقوله لم يحد (٨) ، لأنه إنما يحد ؛ فصلاته باحدة ،

- (١) أي عدله من بعض على عموم معنى (ش ١٧٩/٢)
- (٢) أي دون فعل التحلف حيث قصد عذر وبأي من (لبه) خلافه (ش ٧٩/٢)
- (٣) أي حسب الإمام للاستراحة (ش ١٧٩/٢)
- (٤) جمع السهل الضاح في اختلاف الأصح ، مسأله (٢٨٦)
- (٥) في (ص : ٥٢١)
- (٦) وهي بعض النسخ هنا زيادة (وإن تركه الإمام) .
- (٧) قوله . (ولو انتصب) أي المأموم (معه) أي مع الإمام (فساد) أي الإمام (له) أي
- شهادة (ثم بعد) المأموم ، محذوف

وَالْمَأْمُومُ يُعَوِّذُ مُتَابِعُهُ إِمَامَهُ فِي الْأَصْحِ
قَالَ الْأَصْحُ : وَجُوبُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

سأول أو جاهل ، وهو لا يخبر موافقته ، بل يسطره دائماً ، حملاً لعمده على
السهو ، أو يثري مهارته ، وهو الأولي .

وكذا قدم^(١) من جلوسه بين السجدين في سجدة في سجوده^(٢) أو يمارف ،
ولا يخور له متابعه

وبوقعد^(٣) في نصب إمامه ثم عاد فركم المأموم القيام فوراً ، لأنه توخه
عليه^(٤) بالنصب إمامه ، وهرأفه هذا أولى^(٥) أيضاً ، لوقوع الخلاف في
حرر الانتظار ، كما نعلم من يأتي فيما يرقام إمامه لحاسب^(٦)

(والمأموم) إذا نكصت وحده سهواً (العود لمتابعة إمامه في الأصح) لعمده
(قَالَ الْأَصْحُ : وَجُوبُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لوجوب متابعة الإمام

أما إذا تعقد ذلك^(٧) فلا يبرأه العود ، بل يُسأل له : كما إذا ركع^(٨) مثلاً
قبل إمامه ، لأن له قصداً صحيحاً بانتماله من واجب^(٩) له عليه ، واعتد عليه وخبر
بيهما ، لخلاف السامي فكانه لم يفعل شيئاً ، وإنما يُعَيَّر^(١٠) من ركع مثلاً من

(١) أي : الإمام ، (ش ٧٩/٢)

(٢) ما من الأول والثاني ، ويحي أن الحكم بهما واحد (م ١٧٩/٢)

(٣) أي : المأموم للشهد الأول ، (ش ١٧٩/٢)

(٤) قوله : (ترجعه عليه) أي : وجب عليه القيام كركي

(٥) أي : هو محير بين الانتظار في القيام والمعادنة ، وهي أولى ، كما في قيد ع خر (م

٧٩/٢)

(٦) أي (م ٣٠٣)

(٧) أي : تعمد المأموم الانكصاف ، هامش (أ) (واخ)

(٨) قوله : (كما إذا ركع) أي : ركع المأموم عمداً ، كركي

(٩) قوله : (بانتماله من واجب) وهو متابعة الإمام - كركي وقوله : (المشبه) هو القيام -

(م ١٨٠/٢)

(١٠) قوله : (وإنما يخبر من) أي : لم يلزمه شيء من العود والانتظار ، بل محير بينهما - كركي

إمامه سهواً ؟ لعدم فحش المحادثة فيه ، بحالته هنا ^(١) ، كذا جاء في
 ويترد عليه ^(٢) ، ما لم يسجد وإيمانه في الاعتداء ، وقيام وإيمانه في السجود ،
 من جريان ذلك ^(٣) في كل منهما ، أي رخصة شارح - مشكل - به المحادثة في
 أمكنها في الشهد ، فإحدى يتحجج - تخصص ذلك ^(٤) بركوعه قبله وهو يشهد ،
 وسجوده منه وهو جالس ، وأن ثبت الصوريين ^(٥) بأنني فيها ما مر من
 الشهد ^(٦) ، كما انصاف فريقهم المذكور ^(٧) .

ثم رأيت شارحاً استشكل ذلك أيضاً ، ثم فرغ بطول الانتظار قائماً هنا إلى
 مراجع الشهد ، بحالته ثم ، ثم أنطه بعد لو سجد قبله ^(٨) وهو في الصوت ، وبه
 يتحجج ما ذكرته

وكن وجه عدم بداهتهم العود بمشيهم ^(٩) أن عدم التحسن لما استند به
 لرجوب استند به أصل الحجب ، بعده .

= (وبعض السجدة) (وبعض السجدة)

(١) أي في صلاته متى ، (ش ١٨٠/٢)

(٢) قوله : (ويرد عليه) أي : على الفرق المذكور من الحساب بحسب المحالة وعدمه

كردي ، وعبارة الشرواني : (١٨٠/٢) : (قوله « ويرد عليه » أي على قوله « وبه »

تحرير من ركن مثلاً... إلخ » الشامل للصورتين (أي)

(٣) قوله ، (قلت) في المواضع الثلاثة ، أنه ، (سجدة) (سجدة) ككردي

(٤) أي التحجير (س ١٨٠/٢)

(٥) قوله (لصورتين) أي (ما لم يسجد) ، و(أو قائماً...) ، ككردي .

(٦) قوله (ما مر من الشهد) أي من الفرق بين السجود وسجدة العود ، والعدد فتشبه
 ككردي

(٧) أي في قول الشارح (بعد فحش المحادثة فيه ، بحالته هنا) (س ١٨٠/٢)

(٨) قوله (ثم أنطه بعد لو سجد قبله) وسباني تفصيل مد في قوله الآنبي (وبعض السجدة)

(٩) قوله (نسائي ثم) أي في الركوع ككردي

ولو لم يعلم السهمي^(١) حتى دام إمامه . لم يفتأ ، قال السعدي : ولم تختص
 صلاة قبل قيامه ؛ كما لو طُرِّحَ مسبوقٌ سلامه فقام له عليه . فإنه سجد كل ما فعله
 من سلامه ؛ لوقوعه في غير محله مع مقدرة^(٢) ثبوت طلع الصدقة به ، فكان أخص
 من مجرد القيام في مسألتنا^(٣) .

ويُفرَّق بين حسب قيام السامي إن وقف الإمام^(٤) فيه وعدم حسبان قراءته .
 بأن القيام لم يقع في غير محله من كل وجه ؛ إذ لو تعلَّد . جَرَّ ، فله دفع من
 أصله ، بل يوقف حسبانه على بقاء الصدقة ، أو موافقة الإمام ، فيه .

وأما القراءة فشرط حسبها وقوعها في قدم محسوب لشروطه ، وقد
 قرَّر أن قيامه لا يختص له إلا بعد موافقة الإمام له^(٥) فيه .

وبما تقرَّر^(٦) يُعلم أن من سجد سهواً أو جهلاً وإمامه في الصوت لا يُعدُّ
 به بما فعله ؛ لأنه لم يقع عن رويته قبله^(٧) العود للاعتدال وإن فارق الإمام ؛
 أحداً من قولهم : لو طُرِّحَ سلامٌ إمامه فقام ثم عليم في قيامه أنه لم يُسلم لزمه
 اجلسوا لقومهم ، ولا يستطع عنه بقاء الصدقة إن حارث لأن قيامه وقع

(١) قوله (لم يعلم السامي) أي السامي في الشهد كروي
 (٢) لعل المراد مع مقارنته اعتماد القطع لعدم ، بل لعل سم ١٨٠١ - ١٨١ (١٨١) في
 (غ) . (مقارنته)

(٣) قوله : (فكان) أي : كان قيام المسبوق (أخص من مجرد القيام في مسألتنا) ولهذا كان غير
 المحسوب في مسألتنا القراءة وحدها ، وهي المسبوق جميع ما فعله قبل سلام الإمام ، من القيام
 والقراءة وغيرهما كروي

(٤) أي : كان قد بعد سجود (ش : ١٨١/٢) .
 (٥) في (غ) والطبعة المصرية قوله (به) غير موجود
 (٦) أي : بما مر عن السعدي . (ش : ١٨١/٢)
 (٧) والرواية : المكر والسير ، وهي كلمة جوب على السهم بقدر تخطيها المصاحح السير
 (ص : ٢٤٧) . وفي بعض النسخ : (بلزوم)

معرواً ، ومن ثم لو أتم حائلاً لعدم ما سببه ، فتعيده ، يستحب للسجدة
وقبلاً إذا لم يُعَارَفْ إن تدبَّر أو علم وإمامه في الصواب فوسخ أنه يرد
بنيه ، أو وهو^(١) في السجدة الأولى عدا للاعتدال ، أحداً من ، ضرراً في
مسألة الموق ، وسخه مع الإمام ، لما تقرَّر^(٢) ، من الغد ما تعلَّه ناسياً أو
حائلاً

أو فيما بعدها^(٣) والذي يظهر أنه يتبعه ، وبأي ركعة بعد سلام الإمام .
كما لو عيّن ترك (القاسحة) وقد ركع مع الإمام ، ولا يُمكن هنا^(٤) من عوده
للاعتدال ، لفحش المحالفة حيثه .

فإن قلّت ما ذكرته سراً^(٥) - من عوده للاعتدال - يُحايِفه قوتهم حتى قد
بما لم يعد قلّت : يُفرّق بأن ما حرّ فيه المحالفة به أفحش ، فلم يُغذ بعد
مستقاً^(٦) ، بخلاف قبيحه قبله وهو في الشهد فلم يلزمه العود إلا حيث لم يبق
الإمام .

ويؤيد ذلك قول الجواهر ، عن انقاضي عن العادي بوطر أن إمامه رفع
من السجود ، فرفع نوحده . . . تحيّر

ويؤايشه ، ذكره فيمن ركع قبل إمامه سهواً ، أنه محيّر ، وفرقوا

(١) وفي أ ، (لو أتم بعدها) .

(٢) أب يمد (ش ١٨١/٢)

(٣) وقوله (أحد من تقرر) ، بشاره إلى قوله (لزمه الجلوس) كردي

(٤) وقوله (لما تقرر) بشاره إلى قوله (لا يعدله بشاره) كردي

(٥) عطف على قوله (في السجدة الأولى) ، (ش : ١٨١/٢)

(٦) وقوله (ولا يمكنه) بشاره إلى قوله : (أو فيما بعدها) ، كردي

(٧) وهو بول أو وهو في السجدة الأولى . . (ش : ١٨١/٢)

(٨) وقوله (مطه) يعني الهوي وغيره كردي أي وإن بوي لمطوفة ، أو سقته الإمام لم
السجود (ش ١٨١/٢ - ١٨٣)

بَيْتٌ^(١) وَيَبْقَى مَا مَرَّ فِي مَسْأَلَةِ الشَّهَادَةِ بِفَحْشَى الْمَحَامِدِ

فَالْحَاصِلُ أَنَّ هَاتَيْنِ^(٢) لَعْنَتَيْ الْمَحَامِلَةِ فِيهِمَا إِذْ لَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا مَحَرِّدٌ مُخْتَلِمٌ
مَعَ لَاسَوَاءٍ فِي لَفْظٍ أَوْ أَمْرٍ^(٣) فَحَرِّ

وَمَسْأَلَةُ الشَّهَادَةِ بَلَّ كَانَتْ فِيهَا مَا هُوَ أَفْحَشُ مِنْ هَذَيْنِ وَحَسْبُ الْعُودِ بِالْإِمَامِ
مَا لَمْ يُقَمْ .

وَمَسْأَلَةُ لِقَوَاتٍ لَمَّا كَانَ فِيهَا مَا هُوَ أَفْحَشُ مِنَ الْكُلِّ وَخَبَرُ الْعُودِ لِلْإِعْتِدَالِ
مُطْلَقاً .

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلْأَفْحَشِيَةِ تَأْثِيرًا أَنَّهُ فِي مَسْأَلَةِ الشَّهَادَةِ يَسْتَحْضِرُ الْعُودَ بَيْتَ
الْمَعَارِفَةِ ، فَكَذَا يَفْقِدُ الْإِمَامَ ، وَلَا كَذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ الْمَسْوَاقِ .

قَالَ الْقَاضِي وَمِمَّا لَا حِلَّافَ فِيهِ قَوْلُهُمْ : بَوَّافِعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الْأُولَى
فَلَمْ يَمِمْ حَتَّى أَتَى رَفَعَ ، وَأَتَى بِكَ نِيَّةٍ طَائِفًا أَنَّ الْإِمَامَ فِيهَا ، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ فِي الْأُولَى
لَمْ يُخَشَّ لَهُ جِسْمُهُ ، وَلَا سَجْدَتُهُ الثَّابِتَةُ ، وَتَنَاقُضُ الْإِمَامِ^(٤) ، أَيِ بَلَّ لَمْ يَمِمْ
بِذَلِكَ إِلَّا وَالْإِمَامُ قَائِمٌ أَوْ جَالِسٌ . أَتَى بِرُكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ انْتَهَى
وَيُوجِبُهُ الْإِعْلَاءُ مَا أَتَى بِهِ مَتَاعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ فَحْشٌ مُعَاوِيَةٌ بَلَّ بِهِ فَحْشًا مِنْ
جِهَةِ أُخْرَى ، وَهِيَ تَقْدُّمُهُ بِرُكْنٍ وَبَعْضُ آخَرٍ^(٥) ، بِحَلَالِهِ فِي مَسْأَلَةِ الرُّكُوعِ

(١) وَخَمْسَةٌ (بَيْتٌ) رَجَعَ إِلَى (مَا يَحْرُوه) كَرَدِي

(٢) أَيِ : مَسْأَلَتِي التَّعْدِيمِ مَهْوًى عَلَى الْإِمَامِ فِي الرَّفْعِ مِنَ السَّجْدَةِ ، وَهِيَ الرُّكُوعُ ، (س)

(٣) ١٨٢/٢

(٤) قَوْلُهُ (فِي انْقِطَاعِ) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الرُّكُوعِ ، وَقَوْلُهُ (أَوْ الْعُودِ) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الرَّفْعِ مِنَ

السَّجْدَةِ (س) ١٨٢/٢

لِجُرْدِ (س) ١٨٢/٢

(٥) قَوْلُهُ (وَيَتَنَاقُضُ الْإِمَامُ) بِمَعْنَى أَنَّهُ يَأْتِي بِالْحَبْوَسِ ، وَالسَّجْدَةِ الْبَدِيَّةِ كَرَدِي
(د) نَقْلًا أَنَّ يَحْرُلُ قَوْلَهُ كَلَامُهُمْ فِي بَابِ (الْمَحَامِلَةِ) مَذْهُبٌ عَلَى أَنَّ تَقْدِيمَ بَرَكَيْنِ وَبَعْضِ رُكْنَيْنِ
لَا يَقْتَضِي الْإِعْلَاءَ ، لِأَنَّهُمْ ائْتَصَرُوا فِي الرُّكْنِ وَيَعْنِي عَلَى عَدَمِ الْبَطْلَانِ ، وَحَصْرُ تَتَصِلُ مِنْ
بَطْلَانِ الصَّلَاةِ وَيَبْطُلَانِ الرُّكْعَةُ بِالرُّكْنَيْنِ فَبِذَا الصَّبْحُ سَبَّحَ مَحْدُوفٌ لَمْ يَكُنْ أَيِ بَدَلِيٍّ - ثُمَّ -

ولو تذكر من نصيبه غَاذَ الشَّهِيدَ ، اِسْتَحْدَّ بِنَ كَانِ صَارَ إِلَى الشَّهِيدِ قُرْبَ

وَلَوْ نَهَضَ عَمْدًا قَعَادَ . بَطَلَتْ

وما قبلها^(١) .

(ولو تذكر) الإمام أو لمصرّدُ شَهِيدِ الأوَّلِ الذي سجد ، أو علم به ، و...
 حَيْثُ (نَسِ انتصاه) باسمي نسائي^(٢) (عمد) مبدأ (بلشَّهيد) لأن ...
 برص (مسجود) لمسه (إن كان صار إلى انقيام أقرب منه إلى السجود ...
 ما دعه مطوياً مع تعشده وعلم تحريمه ، محلايب ما إذا كان إلى التعود أقرب ، أو
 بينهما على السواء ؛ لعدم بطلان تعشده بعده لآبي^(٣) .

وجرت في المجموع^(٤) وغيره على ما عليه الأكثرون أنه لا يَسْجُدُ مَطْوً ،
 وعنده الإسري^(٥) رعر^(٦) .

ومع ذلك الأوجه الأول ، وعلمه بالسجود للهوض مع السجود^(٧) ،
 تعشدهما سطل ؛ كما قال :

(ولو يصير) من ذكر^(٨) عن الشَّهِيدِ الأوَّلِ (عمداً) أي قاصداً تركه ، وقد
 سَمَّاهُ تَقْوَدَ (ولو سبي) (فعاد) له عمدٌ (بطلت) صلاته بتعشده .

- بحث مع ر م في ذلك فخره فيما داه القاضي وما وجد في حله و...
 (١) قوله (وما قبلها) هي مسألة السجود كروبي
 (٢) قوله (باسمي نسائي) هو الذي سجد في شرح قول المصنف (بعد ابتداءه) كروبي
 (٣) أي ناداه بجل بعد تحركه في القربة ع ش ش (١٨٣/٢)
 (٤) وقوله (بعده الآية) إشارة إلى (قاصداً) في تعبي (عمداً) كروبي وعندهما شروبي
 (٥) (١٨٣/٢) (أي في التبع عن المجموع)
 (٦) المجموع ، (١٣٦/٤) ، التبعات (٢٢١/٣)
 (٧) أي لا يسجد وحده ، لأنه غير مطو (سم (١٨٣/٢)
 (٨) قوله (من ذكر) هو الذي ذكر بعد قول المصنف (ولو سبي) كروبي

إِنْ كَانَ إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبُ . . .

، إِنْ كَانَ ^(١) إِلَى الْقِيَامِ أَقْرَبُ (لِرِبَادَتِهِ ^(٢)) مَا عِزَّ بِمَنْعِهَا ، بخلاف ما إذا كان السجود أقرب ، أو إليهما عسى السواء ^(٣) .

وهذا ^(٤) مستي عسى ما قبله ^(٥) ، وعلى مثالبه المذكور عن الأكبرين لا يقال . وإن كان يتقدم أقرب ، لكن بقيدته ^(٦) أي ^(٧)

وَيُوجَّهُ مَعَ مَا فِيهِ ^(٨) : بَأَنَّهُ مَنْ لَمْ يَتْلَعْ الْفِيمَ لَمْ يَسْئَرْ بِشَرْحٍ ، مجاز . لعمركم للتشهد وإن كان قد تولى تركه .

فيه في المجموع : أن محلَّ عدم لتعصيل ^(٩) في الصلاة . إن قصد بالهروض ترك التشهد ثم نداه السجود إليه بعد ذلك : لأنَّ الهروض حينئذٍ جائز ، إنما هو ردُّ هذا الهروض عمداً لا بمعنى . فإنَّ صلاته تطلُّ بذلك : لإحلاله بنفسها ^(١٠) انتهى

وبه يُعْلَمُ . ما في قول غير واحد السابق ^(١١) : (لَأَنَّ تَعَثُّفَهُمْ مَطْلٌ) ^(١٢)

(١) ومي (ب) و (خ) و (س) (إن كان سجود)

(٢) ولي بعض الشيخ : (بزيادة)

(٣) ويحكم في ذلك على أنظر ، ولا سجود عليه ، لقلة ما معه مع س (ش ١٤٣/٢)

(٤) وقوله (وهذا) إشارة إلى قول المصنف (مطلق) الخ كروي

(٥) وخمير (ما قبله) راجع إلى قوله (ولو بهض) كروي

(٦) وقوله (لكن بقيدته) أي : إشارة إلى قوله (إن قصد الهروض) مع كروي

(٧) قوله (ويوجه) أي : عدم الصلاة ، وقوله (مع ما فيه) أي : لأنَّ قصد الصلاة

بهاية ومفس . (ش ١٨٤/٢)

(٨) أي : بين أن يصير إلى القيام أقرب ، وشاهد (ش ١٨١/٢)

(٩) المجموع (١٣٦/٤ - ١٣٧)

(١٠) قوله : (ما في قول غير واحد) أي : من العلماء ، وقوله : (السابق) أي : قبل ، (ولو بهض) كروي

(١١) بذلك من : (قول غير واحد) . (ش ١٨٤/٢)

لأنهم إن أرادوا القسم لأوّل^(١) - أعني . ما إذا قام تاركاً للشهادة - فليطأ السجود
لا غير ، إنما يقرر أن اليهود حائز ، أو الثاني^(٢) - أعني . ما إذا تعمد ربه
اليهودي لا لمعنى - أنطى مجرد خروجه عن اسم السجود وإن كان إليه أقرب ؛
بإحلاله باسم حينئذ .

بأن قلت . يمكن حمل عذره أولئك^(٣) على ما إذا نهضتة أنه إذا حصل
مقرب من الصيام عاد . قلت . بعيد ، بل الذي ينبغي في هذه أنه كنعن
اليهودي لا لمعنى ، فيطأ بمجرد خروجه عن اسم السجود

ولو ظنّ مصلي فرضي جاساً أنه تشهد^(٤) ، فقرأ في الثالثة^(٥) . ثم بعد
للتشهد ؛ لأن السجود بدل عن الصيام . فهو كما لو قام وترك الشهادة الأول .
لا يعود ، بخلاف ما إذا سعة لسانه بالقراءة وهو ذاكر^(٦) ؛ لأن تعمد ما كنعن
الصيام ، وسبق اللسان إليه غير معذبه^(٧) ؛ كذا قالوا .

وقصيته بل صريحه . المطلق ما^(٨) في الأوب ، ووجهه . ما يقرر أن ما
السجود بعد تعمد القراءة بدل عن الصيام ؛ فصار عوده بعدها للشهادة كعوده للشهادة

(١) قوله : (القسم الأول) يريد به قوله : (إن قصد باليهود . . .) (إلخ . كردي .

(٢) قوله : (أو الثاني) يريد به قوله : (أما لو راد هذا اليهودي) . كردي .

(٣) قوله (أولئك) إشارة إلى (غير واحد . كردي

(٤) أي . تشهد الأول . نهاية . (ش : ١٨٤ / ٢) .

(٥) قوله (في الثالثة) أي . في الحلقة الثالثة كردي أي . استمع القراءة في الثالث . نهاية
(ش : ١٨٤ / ٢)

(٦) أي . أنه لم يشهد . نهاية بمعنى . (ش : ١٨٤ / ٢)

(٧) قوله (لأن معذره) إلخ راجع إلى قوله (لم يعد) ، وقوله (وسبق اللسان

إلخ راجع إلى قوله (بخلاف ما إذا سبق) ، أي . كلاله لف وشر مرتب ، وإشارة
ما الرض ، وشرح . وشي . (ش : ١٨٤ / ٢) .

(٨) السبل بمعنى من نفسه لا يخرج عن شيء ، فراجع بعرض أي . قوله مرفق بين الشيء
وبدله (ش : ١٨٤ / ٢)

ولا سي قوتاً قد ذكره في سجوده لم يعد له ، أو قبله . عاد ، وسجد للشهو
إن نزع حد الرابع

بعد قامه عنه ، فلا يُشكّل ذلك بعدم سلاب مطعنه (المانحة) ولا تاج ، أو
نشهد في القيام^(١) .

(ولو سي) إمام أو مفرّد (قوتاً فذكره في سجوده لم يعد له) نفسه
مرص ، من عاد عاداً عادلاً بطلت صلاته (أو) ذكره (قبله) أي قبل تمام
سجوده ؛ بأن لم تكمل وضع الأعصم لسبعة شروطها (عاد) لعدم تنفذه
مرص (وسجد للسهو بن ملح^(٢)) هويّة (حد الرابع^(٣)) لأنه تعبّر المظنّ حينئذ
ومن ثمّ لو تعذّر الوصول إليه ثمّ العود . . بطلت ، بخلاف ما إذا لم يدعه^(٤) .
نظير ما مرّ في النشيد .

وبه يُعلم أنّ المدار هنا في السجود^(٥) بناءً على ما مرّ^(٦) عن «الصحيح» ،
لا على مقابله^(٧) ، كما قاله شارح ، وهو محتسب وإن أفكّر الترقّي على أن
يصير^(٨) أقرب إلى أقل الركوع ؛ لأنّ مدا هو نظير صيرورة الجالس إلى لقرب من

(١) يظهر : أنه واجب للمعطوف فقط ، واحترابه : عن موضوع المسألة ، وهو معلى الفرض
جالساً ، (ش : ١٨٤/٢) .

(٢) قيد في السجود لنفسه خاصة ، لا في اليد . هناك ومعنى ومسم (ش : ١٨٥/٢) .

(٣) (في) (ث) (و) (س) (و) (ح) (الركوع) (مدل) (الرابع) .

(٤) أي بأن انسى إلى حد لا تمان واحتاء ركبته وإن كان إلى الركوع أقرب منه إلى القيام ، فلا
يسجد ، لعلّه ما فعله وإن غرح به عن مسمى القيام الذي تحرّكه به المراءى . (ش : ١٨٥/٢)

(٥) (ش : ١٨٥/٢) .

(٦) قوله : (المدار هنا) أي : في سجود السهو - كردي . وعادة بين القاسم (١٨٥/٢) :

أي : في طلب السجود للسهو .

(٧) أي : عن قول المصنف : (وسجد إن كان صار إلى القيام أقرب) . (ش : ١٨٥/٢) .

(٨) قوله : (لا على مقابله) أي : الذي عليه لأكثر من كردي .

(٩) قوله : (على أن يصير) متعلق بـ (المدار) كردي غير (المدار) . (عالم) (أ) .

ولو شك في ترك بعض . . . مسجداً . أو ارتكاب نهي . . .

القبه مجامع ضرب من الركن الذي يلي ما هو فيه في كل ، ثم ريث ابن الروعة صرح بذلك .

وواضح أنه بأبي هنا نظير ما مر^(١) عن « المجموع » في النهي^(٢) تركي للفتوت^(٣) ولا لمعنى ، وما يترتب على كل منهما ويجري في المأموم هنا^(٤) جميع ما مر^(٥) تفصيله حرف محروب ، وكذا في غيره^(٦) الجاهل والناسي ما مر^(٧) أيضاً

نعم : للمأموم هنا التحلف للفتوت ما لم يستقر به كسبين فعليين ، كما سيأتي قيل (نص متاعية الإمام)^(٨) لأنه أدام ما كان فيه الإمام نظير ما إذا جلس ثم للاستراحة على ما فيه ، بل وإن لم يقل^(٩) بذلك ؛ لأن استوائهما^(١٠) هنا في الاعتدال أصلي لا عارض ، بحالهما ثم .

(ولو شك) مصل (في ترك بعض) من الأبعاض المادية معني ؛ كضرب (. . . سجد) لأن الأصل : عدم فعله (أو) في (ارتكاب نهي) أي معني عنه يُخبر بالسجود (. . . فلا) سجد ؛ لأن الأصل : عدم ارتكابه .

ولو عليم سهواً وشك أنه بالأول أو بالثاني . . . سجد ؛ كما لو علمه وشك

(١) قوله (نظير ما مر) أي مر في (السجدة) كروي

(٢) قوله (في النهي) معلق بـ (يأتي) كروي

(٣) قوله (ترك للفتوت) حال من فاعل (نهى) أي فيد لو هوى عن الاعتدال فاصداً ترك الفتوت (ش : ١٨٥/٢) وفي (س) و (ع) والمطبوعة المصرية : (تاركاً للفتوت)

(٤) أي من الفتوت (س : ١٨٥/٢)

(٥) أي في التشهد (ش : ١٨٥/٢) .

(٦) أي غير المأموم ؛ من الإمام والمتروك . (ش : ١٨٥/٢)

(٧) في (ص : ٥١٨ - ٥٢١)

(٨) وفي (أ) و (ب) : (يقل)

(٩) أي : الإمام والمأموم . (ش : ١٨٦/٢)

وَتَوَشَّعَ وَشَكَ هَلْ سَجَدَ ؟ فَيَسْجُدُ

وَتَوَشَّعَ أَصْلَى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا ؟ أُنَى بَرَكَةٍ وَسَجَدَ .

أَمْرُؤُهُ الْقَبُولُ وَ الشَّهَادَةُ ؟ بِحِلَافٍ مَا لَوْ شَكَ فِي بَرَكٍ بَعْضٍ مِنْهُمْ ، أَوْ فِي آتٍ
بِهِ أَوْ لَا ، أَوْ غَنِمَ تَرَكَ مَسْرُوبٍ وَاحْتَمَلَ كَوْنَهُ بَعْضًا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَيَقَّنْ مُفْتَقِدًا ، مَعَ
صَدَقَ لِبَعْضٍ الْمَسْأَلَةِ بِالْإِيجَابِ

(وَتَوَشَّعَ) بِمَا يَفْتَضِي السَّجُودَ (وَشَكَ هَلْ سَجَدَ) أَوْ لَا ؟ أَوْ هَلْ سَجَدَ
سَجْدَتَيْنِ وَوَاحِدَةً ؟ (فَلْيَسْجُدْ) تَسْبِيحٌ فِي الْأَوَّلَى ، وَوَاحِدَةٌ فِي الثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّ
الْأَصْلَ : عَدَمُ سَجُودِهِ ، وَهَذَا كُلُّهُ حَرْفِيٌّ عَلَى الْقَاعِدَةِ الشَّاهِرَةِ أَنَّ الْعَشْكَوْكَ
بِهِ كَالْمَعْدُومِ .

وَالْمَرَادُ بِالشَّكِّ هُنَا فِي مَعْظَمِ الْأَبْوَابِ مَطْلُوعُ الرَّدِّ (١)

(وَتَوَشَّعَ أَصْلَى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا ؟ أُنَى بَرَكَةٍ) لِأَنَّ الْأَصْلَ : عَدَمُ فِعْلِهِا .
وَلَا يَرْجِعُ لَفْظُهُ ، وَلَا لِقَوْلٍ غَيْرِهِ أَوْ فِعْلِهِ وَإِنْ كَثُرُوا مَا لَمْ يَتَلَعَّوْا عِدَدَ التَّوَاتُرِ (٢) ؛
مَحِثٌ يَخْضُلُ الْعِلْمُ الصَّرُورِيُّ بِأَنَّهُ فَعَلَهَا ؛ لِأَنَّ لِعَمَلٍ بِحِلَافٍ هَذَا لَعَلَّ تِلَاعَبَ
وَمَنْ نَارَعَ فِيهِ . . يُحْتَمَلُ كَلَامُهُ عَلَى أَنَّهُ رُحِدَتْ صُورَةُ تَوَاتُرٍ لَا عَدْبَةٍ (٣) .
وَلَا . . لَمْ يَتَّقِ لَشْرَاحِهِ وَجْهٌ .

(وَسَجَدَ) لِسَهْوٍ ؛ لِخَيْرِ مُسْلِمٍ . « إِذَا شَكَ أَخَذَكُمْ فِي صَلَاتِهِ ، فَلَمْ يَدْرِ
أَصْلَى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا ؟ فَيَطْرَحُ الشَّكَّ وَلَيْسَ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ ، لَمْ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ
قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا فَسَعَرَ لَهُ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى إِيَّاهَا
لِأَرْبَعِ . كَانَتْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ (٤) .

(١) أَنَّهُ الْمَسْأَلَةُ لَوْ هُمْ وَالْعَلَى وَلَوْ مَعَ الْعَلَى ، وَالْمَرَادُ حَصْرُ شَكِّ الْمُصْطَفِ فِيهِ .

(٢) وَهُوَ : التَّرَدُّدُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ عَلَى الْمَوَاقِفِ . (ش : ١٨٧/٢) .

(٣) رَاجِعٌ إِلَى الْمَنْهَلِ الْمَصْحُوحِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاحِ ، مَسْأَلَةُ (٢٩٧) وَرَاجِعٌ إِلَى التَّوَاتُرِ (١٨٧/٢) .

(٤) قَوْلُهُ (لَا عَدْبَةَ) وَغَايَةُ التَّوَاتُرِ هُوَ الْعِلْمُ الصَّرُورِيُّ ؛ كَمَا سَبَقَ تَكْرِيرُهُ

(١) صَحِيحٌ مُسْلِمٌ (٥٧١) عَنْ أَبِي سَعْدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

والأصح : أنه يستحب أن زال شكك قبل سلامه ، وكذا حكمك ما يصلح موقفاً ، ويحتمل كونه راجداً .

ولا يستحب بعد بحيث يكون حال إداران شكك ، بثبوت شكك في ثبوت أنك هي أم رابعة ؟ تذكر فيها : لم يستحب .

ومعنى : شققت له صلاته ، ردك لسجدتين مع التحلوس بينهما صلاتان للأربع ؛ بخبرهما لحل الريادة ؛ كسقطي ، لا أبين صحتها بسناً

وحديثي الدين^(١) لم يترسخ فيه صلى الله تعالى عليه وسلم بحبر غيره ، بل لعدمه ؛ كما في رواية^(٢) ، على أنهم كانوا عدد التواتر ، وقد قدمت الرجوع إليه

وأشار الحبر إلى أن سبب السجود هنا^(٣) ، الرد في الريادة ؛ لأنها إن كانت واحدة فواضح ، وبلا فوجود الرد يعصف اليه ، ويخرج للجبر

ومن ثم سجد^(٤) وإن زال تردد قبل سلامه ؛ كما في (والأصح أنه يسجد وإن زال شكك قبل سلامه) من تذكر أنها رابعة

(وكذا حكمك) كل ما يصلح متردد واحتمل كونه راجداً (ويستحب) تردده في زيادته وإن زال شكك قبل سلامه .

(ولا يسجد لما يجب بكل حال إذا زال شكك ؛ مثابه ؛ سكت ، مصلتي رابعة (في الثالثة) منها باعتبار ما في نفس الأمر ؛ إذ العرض أنه عند الشك جاهل بالثالثة (ثالثة هي أم رابعة ؟ تذكر فيها) أي قبل التحيم للمراجعة أنها ثالثة (لم يسجد) إذا ما أتى به مع الشك واجتنب بكل تقدير .

(١) قوله (وحديثي الدين) جواب سؤال مقدر يتجه عن قوله (ولا يقول غيره) ، والتقدير لم يقول ولا يرجع لقول غيره مع أنه لا يرجع لقول ديني كحديثي ، من صحيح الحديث في (ص : ٢١٧)

(٢) أخرجه البخاري (٦٠٥١) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وفيها قال : صدق مؤيدي

(٣) قوله ، (هنا) أي : في الشك . كحديثي .

(٤) قوله : (ومن ثم سجد) أي : سجد الشاك . كحديثي .

أو (تذكر بعد تمام قيام ، بخلافه قبله وإن صار إليه أقرب صلى ما جرى عليه من السجود وغيره محاضرات للإسوي في اعتماد هذا التفصيل ^(١)) لأن بعد صبرونه إليه ليس مبطلاً وحده ، بل مع عوده ، كذا قوله ، وقد نظر ^(٢) ، بل لا يصح ، لأن الذي يثبت في شرح العباد ، أن الهوي المخرج عن حد سجد في الهوى ، ولهوى إليه ^(٣) من سجد التشهد الأخير مطلق بعجزه وإن لم يند ، لا لكونه زيادة من جنبها ^(٤) ، فبأن شرطها ، أن تكون على صورة الركوع ، بل لا بد لها الركن

ومن ثم صرحوا في فاعلة الماحضة : بأنها بتأنيث انقضت مع قلبها ، لها فيها من (سجد المخرج عن حد القيام

رمزاً ^(٥) عن « المخرج » لتصريح بذلك بقوله : (أما لو راد هذا الهوى عما لا يحسن . فإن صلواته تنقض بذلك لإحلاله نظم) فهو صريح في أن بعد هوى من جنس في محل مخرج عن حده . مطلق ^(٦) ، فيسبى السجود لهوى وإن لم يثبت من القيام ، لقد مر . أن ما أبطل عمده . يتخذ لهوى ^(٧)

ونصر الشرط وعدم القول بهذا ^(٨) فلا أقل من السجود إذا صار إلى قيام

(١) المهمات (٢٢٧/٣) .

(٢) أي فيما قاله ، من عدم سجود في التذكر قبل تمام قيام وإن صار إلى أقرب (ش

١٨٨/٢) راجع السهل الصباح في اختلاف الأئمة ، ص ٢٨٨

(٣) قوله (والهوى إليه) أي إلى الهوى كروي وعبارة سروي (١٨٨/٢) (أي إلى القيام) .

(٤) أي : الصلاة ، هاشم (ك)

(٥) قوله (ورمزاً) أي في نصيب البيت كروي وهي (ب) (ورمزاً)

(٦) قوله (مخرج) صده هوى ، (مطلق) خير (أن) كروي

(٧) في (ص : ٢٧٢) .

(٨) (إذا) في (بهذا) إشارة إلى (مطلق) . كروي .

في الرابعة سجدة

ولو شئت بعد السلام في ترك فرضي لم يؤثر على المشهور

(في الرابعة) - هي نفس الأمر - العائني بها^(١) أن ما قبلها ثالثة^(٢) (سجدة) لتردده حال بقيم إليها في ردتها المحتملة ، فقد نسي برأيه تقدير ، فإن يذكر بها خاصة ، لزمه اجلس فوراً ، ويشهد به ثم يركع تشهد ، ولا يركع بعدة ، ثم يسجد للمسهر .

ولو شئت هي تشهد ، أمو الأول أو لآخر ؟ فإن زال شكك فيه لم ينجده ، لأنه مطلوب لكل تقدير ، ولا ينظر إلى تردده في كونه واجباً أو بدلاً ، أو بعده وقد قام سجدة ، لأنه قبل زائداً بتقدير .

(ولو شئت بعد السلام) الذي لا يتحصل بعده عوداً للصلاة (في ترك فرضي) غير استة وتكسيرة بتحريم (.. لم يؤثر على المشهور) ولا . لعزو وشئ ، ولا انظر مصيئتها على الصحة .

وه^(٣) يتحقق : أن لشرط كالركعي ، خلاف لما وقع في المجموع ، فقد صرحوا^(٤) بأن الشك في الطهارة بعد طواب عرصي لا يؤثر ، وسجوار^(٥) دحون الصلاة بطهري متكوك فيه يجب إذا تيقن الطهر وشك هل أحدث ؟ فتبين حمل قول المجموع ، لو شئت بعد صلاته هل كان متصهراً أم لا ؟ أثر^(٦) على ما إذا لم يتيقن الطهر هل .

(١) قوله : (العائني بها) صفة (الرابعة) . كردي

(٢) قوله (أن ما قبلها ثالثة) معنوي (تذكر) المخرج يستشكر كردي

(٣) قوله (وه) أي بقول المصنف (في ترك فرضي) يتجه إلح كردي وود

الشروطي (١٨٩/٢) : (أي : بالتعليل الثاني)

(٤) قوله (صرحوا) دليل على أن لشرط كالركعي كردي

(٥) عطف على قوله : (بلى التثنية) . (ش ١٩٠/٢)

(٦) المجموع (٥٦٠/١)

ودعوى أنَّ الشكَّ في الشرط يستبرمُ الشكَّ في الاعتقاد . يَرُدُّها كلاهما
المذكورُ ؛ لأنهم إذا حوَّزوا له اندحولُ بها مع الشكِّ - كما عدت - فأولى الأثرُ
طرؤُها على مرعها ، فعَلِمَ أنهم لا يَلْصُقون بهذا الشكِّ ؛ عملاً بأصل
الاستصحاب .

وأما قوله ^(١) . إنَّ الشكَّ بعدَ سلامٍ في كرونٍ إماميه مأموراً يُوجبُ الإعادة
فهو من محضٍ فيه ؛ لأنه لا أصلَ ^(٢) لها يُستصحبُ ^(٣) ، فهو كما لو شكَّ بعد
السلام في أصلٍ للهِدَاةِ ، أو الاستقلالِ ، أو السرِّ ^(٤)

وَبَدَا وَجِبَتِ الإعادةُ فيما لو تَوَضَّأَ ثُمَّ جَدَّدَ ثُمَّ صَلَّى ثُمَّ يَقْرَأَ بِرُكْ مَسْجِدٍ مِنْ أَحَدِ
الرُّسُولَيْنِ ؛ لأنه لم يَتَبَيَّنْ صِحَّةُ وَصُوْهِه الْأَوَّلِ حَتَّى يُسْتَصْحَبَ ، فَاإِعَادَةُ هَا
مُسْتَبَدَّةٌ بَيِّنَةٌ بَرَكْ ، لَا لَشَكِّ ، وَلَيْسَتْ مَعَهُ تَحَرُّفٌ فِيهِ .

أما سلامٌ خَصَصَ بَعْدَهُ عَوْدٌ لِلصَّلَاةِ ؛ كَمَا بَيَّنَّي ^(٥) . . . فَيُؤْثَرُ الشكُّ ^(٦) بَعْدَهُ ،
لَشَيْءٍ أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الصَّلَاةِ

وَالشكُّ فِي السَّلَامِ نَفْسِيهِ يُرْجَحُ الْإِيمَانُ بِهِ مِنْ غَيْرِ سَجُودٍ ؛ لِقَوَاتٍ مَعْلُ
بِالسَّلَامِ ؛ كَمَا مَرَّ ^(٧) ، وَفِي أَنَّهُ سَلَّمَ الْأَوَّلَى مَرَّةً فِي رُكْنِي التَّرْتِيبِ ^(٨)

وَأَمَّا الشكُّ فِي الْيَتَةِ وَتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، فَيُؤْثَرُ عَلَى الْمَعْتَدِ ^(٩) - حَلَالاً لِمَنْ

(١) والضم في قوله . (وأما قوله) واسع إلى المجموع ؛ كردي

(٢) قوله (لأنه متعلق ما يوجب) كردي وفي (ب) . (لا أصل له) هـ

(٣) قوله (لا أصل لها يستصحب) للأجل هذا وجبت الإعادة ، لا للشك في الشرط كردي

(٤) قوله (في أصل الهداية . .) إلخ فإنه حينئذ وجبت الإعادة ، كردي

(٥) قوله (كما يأنى) أي حر اليان كردي

(٦) قوله (يؤثر الشك) يعني يهينه التبدل كردي

(٧) قوله (كما مر) أي في أوائل هذا الباب ، كردي

(٨) غي (ص: ١٥٦) .

(٩) قوله (يؤثر على المعتد) يعني يلزمه الاستئذان كردي

أصله في عدم الترفي - لشكّه^(١) في أصل الاعتقاد من غير أصل بمنعنه
ومن^(٢) : ما لو شك أنوي مرضاً أم نقلاً ؟ لا الشك في ذمة القدرة في غير
الجمعة -

وإنما لم ينصّر الشك بعد فراج لصوم في سنة ؛ لمصلحة لإعادة به ، ولأنه
غير فيه به ما لم تنصّر فيها ما .

وأت هو قبل السلام^(٣) . فقد حُيّمَ مقام قبله . أنه إن كان في ترك ركعة أو
في ركعة محلّه^(٤) ، وإلا فركعة ، وسجد للسهو فيها ؛ لاختصاص الردّة به
لصحة الية بالتردد في مبطل

وبه^(٥) فارق ما لو شك في قضاء فائتة . فإنه يُعيدّها ولا يسجد ؛ لعدم بيع
فيها تردد في مبطل

ولو سلم وقد نسي ركعاً فأختم بركعة أخرى . . لم تنقذ^(٦) ؛ لأنه في الأولى .
ثم إن ذكر قبل حلول فصل بين السلام وتيقن تركه - ولا نظر في شحذه
بالثانية ، خلافاً لِمَنْ وَهَمَ به - ينّي على الأولى وقد تحلّل كلام يسير ، أو استدبر
المسألة . أو بعد طوله . استأنّتها ؛ لبطاقتها به مع السلام بينهما .
وإذا نسي . حُصِتْ له ما قرأه وإن كانت الثانية بطلاً في اعتقاده ، ولا أثر لكونه

(١) قوله (لشكّه) متعلق بما يؤثر . محمدي .
(٢) وصبر (من) راجع إلى الشك في أصل الاعتقاد . محمدي . وعلمه الشرعاني (ش :
١٩٠ / ٢) : (أي : من الشك في الية) .
(٣) قوله : (هو) راجع إلى قول المصنف : (ولو شك) أي : رأب الشك قبل السلام . . إلخ .
محمدي

(٤) يعني بأن سم يبلغ مثله ، كما علم مما عده في (صحة الصلاة) (ش : ١٩٠ / ٢)

(٥) أي : بالتعليل الثاني . (ش : ١٩٠ / ٢) .

(٦) أي : الأخرى . (ش : ١٩٠ / ٢)

وسهوة حال تدبره بحملة إمارة .

قرا بطر الشل على الأوجه^(١) ، كما مر^(٢) .

ومن ثم لو طر أنه في صلاة أخرى فرض أو بقي فثم عليه لم يؤت .
ولا يأتي فيه تحصيل الشك في رتبة^(٣) ، لأنه يصنعها ، بخلاف الظن ولدست
لا يعتد بها بضرورة مع الشك فيها^(٤) العبر المستطال لها

وخرج به فوراً^(٥) ، لو طار اتصال بين السلاء وتحترم ثانياً نصت
التحترم بها

ومن فإنها بين السلام وتيقن الرك . صدوهم .

ولا يشكل على ما تقرر^(٦) . خلافاً لما ذكره كشيء . أنه لو تشبه في الرابعة ، ثم دام
بحامية سهواً ، كفاء بعد فراغها أن يسلم ويب طال اتصال ، لأنه ما في
الصلاة ، قسم بضر وريده ما هو من أفعالها سهواً ، ونم خرج منها بالسلام في
هذه ، فإن انضم إليه قول الفصل صار قد صاع لها عما يريد إكمالها به

(وسهوه) أي المأموم : أي مقتضاه : من سن السجود له (حال قدومه)
ولو حكمية : كما يأتي أول (صلاة الخوف)^(٧) ، وكما في المرحوم (بحمله
إمامه) المتطهر : كما يتحقق عنه (لندحة) وغيره
ومن ثم لم يتحمله المحدث ودو البحث الحقي : بعدم صلاحية التحمل :

(١) رجع السجل بفتح في اختلاف الأشباح : ٢١٩ .

(٢) قوله : (كما مر) أي . قبل ركن السلام . كرمي .

(٣) قوله : (نصيب الشك في رتبة) أي . الاتصال الذي مر قبيل السجدة كرمي وعادة
السرواني (ش ١٩١ / ٢) (أي قبل السلام ، الاتي قبل قول المصنف : « سهوه بعد
سلامه » والمآز قبل بياد السجدة) .

(٤) وغير (فيها) راجع إلى الف كرمي

(٥) قوله : (على ما تقرر) إشارة إلى قوله : (اسألتها) . كرمي . وقال الشرواني (١٩٢ / ٢)

(وهو قوله : « ما . وفي الأصل » أما « لو طال الفصل » إلخ)

(٦) في (١١ / ٣)

ولو ظنَّ سلامه وسلم ، فإنَّ خلافه ستم معه ولا شخوذ
ولو ذكر في تشهدته ترك ركبي غير أبيه والتكبير قام بعد سلام إمامه إلى
ركبته

ولذلك لو أدركه راكمًا ، لم يذبح لركعة .
وأما أثبت المصلي حلقه على الجماعة لوحود صورها ؛ إذ يُغتفر في
لغائل ما لا يُغتفر في غيرها ؛ كالتحليل^(١) ها لمستدعي لقوة الرابطة .
وخرج - (حال القدوة) بعده - وسأتي^(٢) - وقبلها ، فلا يحمله على
المعتد .

وأما لحقَّ سهو إمامه قبل اقتدائه به ؛ لأنه عهد تعدي المحل من صلاة الإمام
بصلاة المأموم ، دون حكمه

(ولو ظن سلامه وسلم ، فإنَّ خلافه) أي خلاف ما طئه ، سلم معه
ي بعده (ولا سجود) لأنه سهو في حال القدوة .

(ولو ذكر) المأموم (في) جلوس (تشهد ، ترك ذكر غير) سجدة من
لأخيرة ، لما مرَّ في ركن الترتيب^(٣) ، وخبر السلام ، لما مرَّ فيه^(٤) ، وغير (أية
والتكبير) لتحريم ، أو شدَّ فيه^(٥) (قام بعد سلام إمامه إلى ركعته) المائة
قوات الركن ، كما عُلِمَ مما مرَّ ثم^(٦) .

ولا يجوز له العود لتدويره ؛ لِمَا فيه من ترك المتابعة لواجبة .

(١) مثال بلعير ، ولا رابطة ها ولا في الصور ههنا (ح)

(٢) أي : أنما في المتن ، (ش : ١٩٦ / ٤) .

(٣) في (ص : ١٥٤) .

(٤) في (ص : ١٥١) .

(٥) أي : في ترك الركن المذكور مع (ش : ١٩٦ / ٢) .

(٦) قوله : (مما مرَّ) أي : في ركن لرتب كردي

وَلَا يَسْجُدُ .

وَسَبَّوْا بِتَسْلَامٍ لَا يَحْمِلُهُ ، فَلَوْ سَلَّمَ الْمُسْبِقُ بِسَلَامٍ [مَامِيه] ، بَنَى وَسَجَدَ ،

(ولا يسجد) في الذكر^(١) ؛ لوقوع سهوه حال العدوه ، بحال الشك^(٢) ،

لعمدة بعدهم رائداً بتقدير .

وَمَنْ تَمَّ لَوْ شَكَّ فِي إِدْرِكَ رُكُوعِ الْإِمَامِ ، أَوْ لِي أَنَّهُ أَتَرَكَ الصَّلَاةَ مَعَهُ كَامِلَةً أَوْ
بَاقِيَةً رُكْعَةً . . . أَتَى بِرُكْعَةٍ وَسَجَدَ فِيهَا ؛ لَوْحُودِ شَكِّهِ الْمَقْصُصِ لِسَجُودِهِ بَعْدَ غَدْوَةٍ
أَبْصَافاً

أَمَّا اسْتِثْنَاءُ التَّحَرُّمِ^(٣) . . . فَتَذَكُّرُ أَحَدِهِمَا ، أَوْ لَشَكِّهِ ، أَوْ فِي شَرْطٍ مِنْ
شُرُوطِهِ إِذَا طَالَ أَوْ قَصِيَ مَعَهُ رُكْنٌ . يُبْطِلُ الصَّلَاةَ ؛ كَمَا مَرَّ^(٤) .

(وسهوه) أي . المأموم (بعد سلامه) أي الإمام (لا يحمله) للإمام ،
لانتفاء القدوة .

(فَلَوْ سَلَّمَ الْمُسْبِقُ بِسَلَامٍ) أي بعده ، ثُمَّ تَذَكَّرَ (س) (إِذَا قَدْ
انْتَصَلَ) (وَسَجَدَ) لِأَنَّهُ سَهْوُهُ وَقَعَ بَعْدَ انْتِصَاءِ الْعُدَّةِ ، وَمَحَلُّهُ^(٥) . كَمَا قَالَ الْعَوْنِيُّ
- إِنَّ أُنَى بـ (عَلَيْكُمْ) لِأَنَّهُ (السَّلَامُ) مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى^(٦) ، وَمَحَلُّهُ^(٧) . إِنَّ تَمَّ سَجْدَهُ
مَعَهُ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّهُ يُبْطِلُ تَعَمُّدَهُ حَيْثُ دُ ، وَعَلَيْهِ يُحْتَمَلُ قَوْلُ
الْأَنْبَارِ ٩ . (السَّلَامُ) فِي غَيْرِ وَقْتِهِ سَبْطٌ وَإِنْ لَمْ يُتِمَّهُ^(٨) .

(١) وفي (س) : (في صورة التذكر)

(٢) قوله (بحال الشك) أي يسجد فيه (سم : ١٩٣/٢) .

(٣) وفي (غ) (تكبيرة الإحرام) .

(٤) قوله : (كما مر) أي : نبيل بيان السهوة ، كروني

(٥) أي : محل السجود ، (س : ١٩٣/٢) .

(٦) فتوى البخاري (ص : ٨٩ - ٩٠)

(٧) أي : محل عدم السجود إذ لم يأت بـ (عليكم) ، بل : اقتصر على (السلام) كما فهم ذلك من

قوله الأول (ومحل) (ليع ، فتفسير حاله على ما فهم مما تقدمه ، أو محل (أن سلام

من أسمائه تعالى) فلا يلزم (سم : ١٩٣/٢) .

(٨) الأنوار (١٠٩/١) .

ورخصة سبب الإمام ، . . .

أنت لو سبب معه فلا يسجد ؛ كما رخصة ابن الأستاذ ؛ لوقوع سهوه حال القدوة .

وله احتمال أنه يسجد^(١) ؛ لانقطاع عدوته بشروعه فيه ، ولأنه يظن^(٢) ، لما يأتي في (الجماعة) ، أنها تذرك فيما لو بواها المأموم بعد شروع الإمام في سجده ، رقل بطله (الميم) من (عليكم)^(٣) فحصولها حينئذ صريح في عدم القدوة .

بأن قلت . لم يحكموا بأنه (راي) التحريم يتبين دحوله في الصلاة من حسن ظني (ليعزه) كما مر ، ومع ذلك لا تصح القدوة به قال (الراي) . . . يحكموا بها بأنه (الميم) يتبين خروجها بها (الألف) من السلام حتى لا تصح القدوة به قيل (الميم) ؟

قلت . يفرق بأن القول باتسببها يلزمه فساد ، وهو أن السلام ليس من الصلاة ، وذلك^(٤) محال لصرائح الأحاديث^(٥) ، وحديث^(٦) يتوجه فهو الصحيح . أنه يخرج منها بالحدث وسجده ، وأما القول بالبين ثم فلا يبرأ شيء وإن مقتضاه صحة القدوة ، لكن تركوه احتياطاً لا بعدد .

(ويلحق) أي المأموم (سهو إمام) المتطهر دون غيره حال وقوع السهو منه ؛ كما يتحاشن الإمام سهوه .

(١) راجع ؛ المنهل النضاح في اختلاف الأشباح ، مآله (٢٩٠)

(٢) أي ؛ في احتمال السجود (ش : ١٩٣ / ٢) .

(٣) راجع ؛ سهل الصباح في اختلاف الأشباح ، مآله (٢٩١) في (ص : ١١٠)

(٤) أي ؛ كقول السلام خارجاً من الصلاة (ش : ٩١ / ٢)

(٥) منها ما أخرجه أبو ذرر (٦١) ، وليرمدي (٣) وأحمد (١٠٢١) عن علي رضي الله عنه

قال : قال رسول الله ﷺ : « يفتتح الصلاة الطهور ، وتغنيها التكبير ، وتخليها التسليم »

(٦) أي ؛ وحسب يكون ، السلام خارجاً من الصلاة مصرى (ش : ١٩٣ / ٢)

ولو اقتدى مسوق من سبها بعد اقتدائه ، وكذا قبله في الأصح
والصحيح . أنه يسجد معه . ثم في اجر صلاته ، فإن لم يسجد الإمام سجد
آخر صلاه نفسه على الثمن .

(و) أت (لو اقتدى مسوق من سبها بعد اقتدائه ، وكذا) لو اقتدى من سبها
(قبله في الأصح) وسجد الإمام لسهوه (بالصحيح) فهما (أنه) أي
المسوق يسجد معه () للمتابعة ، فلا ينظر إلى أن موضعه (١) إنما هو آخر
الصلاة .

ومن ثم لو اقتصر إمامه على سجدة لم يسجد أخرى ، بخلاف الموافق ،
كما يأتي (٢)

(ثم) يسجد (١) أيضاً (في آخر صلاته) لأنه محل سجود السهو الذي لجئنا ،
ولا ينظر إلى أنه لم يشأ ؛ إذ صلاته إنما كملت بسبب اقتدائه بالإمام ، فتطرق بدو
صلاته إليه ؛ كما مر (٥) .

(فإن لم يسجد الإمام سجد) بدأ المسوق المقتدي به (آخر صلاة نفسه)
في صورتين (٦) (على النص) لما مر في الموافق (٧)
ولو اقتصر إمامه (٨) على سجدة . . سجد بشئ (٩) ، لكن لا يفعل الثانية إلا بعد

(١) أي : وجوباً (ش : ١٩٦/٢) .

(٢) وفي (س) (و) (غ) (و) (ح) (علا نظر إلى أن موضعه) ، وكما هو في حاشية
الشرواني (١٩٦/٢) وحش على بعينه (المتن) موضعه ، بإسقاط لواء الثاني (

(٣) قوله (كما يأتي) أي بعينه (ولو اقتصر إمامه) الخ كردي

(٤) أي : بدأ ، شرح بفضل رسم (ش : ١٩٦/٢)

(٥) قوله (كما مر) أي قبيل قول العن : (على غل) ، كردي .

(٦) أي : في السهو بعد الانتهاء ، والسهو قبله ، (ش : ١٩٦/٢) .

(٧) قوله (كما مر) وهو قوله (جبراً للحلل) ، كردي في (أ) (و) (غ) (كما مر في
الموافق)

(٨) وخمير (سلمه) يرمع إلى (الموافق) ، كردي .

(٩) وفي (ب) : (سجد هو شئ)

سلام إمامه ؛ لاحتمال سهوه^(١) وتداركه لكثرة قبل سلامه

ولا نظر إلى احتمال عوده لها بعد سلام وقبل قبول لفصل . لأن الأصل بعد سلامه : عدم عوده .

وتركة^(٢) اعتقاد^(٣) . أتى به بعد سلام إمامه

وإنما لم يأت سحر تشهد أول ، أو سجود تلاوة تركه إمامه ؛ لأنه يقع خلال صلاة . فتخل المتابعة . بخلاف ما هنا ؛ لأنه إنما يأتي به بعد سلام إمامه ؛ كما تقرر

فرج سجد الإمام بعد فراغ المأموم الموقوف^(٤) من قلّ الشاهد^(٥) . ووجه وجوبه في لسجود ، من خلف . يأتي فيه ما مرّ أمّا^(٦) ، وبدأ . فيا نظهر . في سلام ، خلاف لف انتصاه كلام بعضهم ؛ لأن المأموم لتخلف بعد سلام الإمام .

أو نيل أقله . تابعه وجوباً ؛ كما فتناه كلام إمامهم ؛ كما البحر . ثم ينمّ تشهد^(٧) ؛ كما لو سجد للتلاوة وهو في (الفاتحة)^(٨) ، وعيه . قبل يُعدّ السجود ؟ رأيان ، قضية الحادام . نعم ، ونوجه بأنه قاسم ما تقرر في لمسرفي ، والذي يتحاه . أنه لا يُعيده

(١) قوله (لاحتمال سهوه) أو لاحتمال مرقه . في ترك سجدة وعرف من الشاهد ككردي

(٢) عطف على قوله : (اقتصر . . .) إلخ . (ش : ١٩٦/٢) .

(٣) لكن الإمام حقيقاً . هاشمي (ع)

(٤) أي أما المسبوق . ميراث وجوباً مطلقاً ؛ كما مر (ش : ١٩٧/٢)

(٥) أي مع الصلاة على لبيكة . (سم : ١٩٧/٢)

(٦) قوله (يأتي فيه ما مرّ) وهو قوله (ما هو لمسحبه) في شرح . (لزمه متابعت) .

كردي

(٧) راجع المهل الصالح في خلاف لأشباح ، ص ٢٩٢

(٨) بحر المحقق (٢٩٥/٢)

وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَسْبُوقِ ؛ بَأَنَّ الْجُلُوسَ الْآخِرَ مَحَلٌّ سَجُودٍ لِسَجْدِهِ فِي
الْجُمُعَةِ ؛ كَمَا قَالُوا فِي السُّورَةِ قُلْ (لِدَسْحَةٍ) لَا يَسْجُدُ لَهَا ، لِأَنَّ أَسْبَابَ
مَحَلِّهَا فِي الْجُمُعَةِ .

وَبَنِي فِي ذَلِكَ ^(١) مَرِيدٌ بَيَّنَّهُ فِي « شَرْحِ الْمَهْدَبِ » ، ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي « شَرْحِ
الْمَهْدَبِ » قَطَعَ بِمَا رَخَّخْتُهُ ؛ مِنْ عَدَمِ إِعَادَتِهِ .

وَحَاصِلُ عِبَارَتِهِ ^(٢) فِي (صَلَاةِ الْحَوَافِ) فِي التَّرْوِيقِ الْأَحِيرَةِ ؛ وَإِذَا قُلْتُ
يَقُومُونَ عَقِبَ السَّجْدِ ، وَيَنْظُرُونَ بِالشَّهَادَةِ ، وَتَشْهَدُ قُلُوبُ عَرِيمٍ ، فَأَذْكُرُوهَ فِي
آخِرِ الشَّهَادَةِ ، يَسْجُدُ لِلَّهِ مَا تَشْهَدُهُمْ هَلْ يَتَأَيَّمُونَ ؟ هُوَ وَجْهٌ
أَحَدُهُمَا لَا ، بَلْ يَتَشَافِدُونَ ، ثُمَّ يَسْجُدُونَ لِلَّهِ ، ثُمَّ يُسَلِّمُونَ ، وَالْآخَرُ
يَسْجُدُونَ ؛ لِأَنَّهُمْ نَاسُونَ لَهُ ، فَكَيْفَ هَلْ يُعِيدُونَهُ بَعْدَ تَشْهَدِهِمْ ؟ قَالُوا : هُوَ
الْقَوْلَانِ ، وَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَطَعَ بَأَنَّهُمْ لَا يُعِيدُونَهُ ^(٣) أَسْهَتْ

فَهِىَ مُوَافِقَةٌ لِمَا رَخَّخْتُهُ ؛ أَنَّهُمْ لَا يُعِيدُونَهُ ، وَمُعِيدُهُ أَنْ فِي وَجُوبِ الْمُؤَقَّتِ
لَهُ هُوَ ^(٤) قُلْ فَرَّاحَ الْمَأْمُومِ هُوَ ^(٥) . وَحِينَئِذٍ لَمْ يَرْخَعْ مَعَهُمَا شَيْئاً .

بَعْدَ ، مَا رَخَّخْتُهُ ؛ مِنَ الْوُجُوبِ ظَاهِرٌ ؛ كَمَا لَا يَحْتَمِي مَتَا قَرَّرْتُهُ
وَالْقَوْلَانِ فِي كَلَامِهِ هُوَ الْقَوْلَانِ فِي الْمَسْبُوقِ يَسْجُدُ مَعَهُ ، ثُمَّ آجِرُ صَلَاتِهِ .
وَأَمَّا قَطْعُ ^(٦) بَعْدَ الْإِعَادَةِ . . لَوْ صَوِّحَ الْعَرَفِيُّ بِأَنَّ الْمَسْبُوقَ لَمْ يَسْجُدْ أَوْ لَا آجِرُ

(١) أي في سجود الإمام قبل فرائع لأمرهم المأمور من أهل الشهاد (ش . ١٩٨/٢٠)

(٢) أي « شرح المهذب » . (ش . ١٩٨/٢٠) .

(٣) المجموع (٤/٣٥٧-٣٥٨) .

(٤) أي : للإمام في السجود . (ش . ١٩٨/٢٠)

(٥) أي من الشهاد (ش . ١٩٨/٢٠)

(٦) أي المصنف في مسألة صلاة الحرف (س . ١٩٨/٢٠)

وسجود السهر وإن كثر سجدة

صلاة عليه بخلاف هذا ؛ لما قررناه أن لشهد الأخير محل سجود السهر في
الحملة

فناقل ذلك كله بأنه مهم ، ولم يزد من " نقل ما ذكر - احتمالات الروابي
وعيه

(وسجود السهر وإن كثر) السهر (سجدة) بينهما حصة ؛ لاقتصار
صلى الله عليه وسلم عليها في نية دي اليدين مع تعدد فيها ؛ لأنه سئم من نسي
بكنتم ومشي^(١)

والأوجه أنه يقع جبراً لكل ما سها به ما لم يخصه بعضه ، واحتساب
للصلوات^(٢) أي قاله الروابي ؛ لأنه غير مشروع لأن^(٣) يزداد مع ما عثر به ،
بل هو مشروع لكل على مراده ، ربما عاين الأمر أنها تدخبت^(٤) ، فإذا نوى
بعضها فقد أتى ببعض المشروع بخلاف ما لو اقتصر على سجدة

ومن ثم أنصب^(٥) الصلاة ، لكن محنة إن نوى الانتصار عليها ابتداء ، أم لو
غرض بعد فعلها . فلا يؤثر ؛ كما هو ظاهر ؛ لأنها مثل وهو لا يصير واجباً
بالشروع به .

وكونه^(٦) بصير زيادة من جس الصلاة وهي مجبة ، . محله - كما مر^(٧) - إن

(١) قوله (ولم يزد) أي لم ير النسخ بعدم لأعاد (من) الح كودي

(٢) من مخرجه في (ص : ٢١٢) .

(٣) أي بطلان الصلاة بالتخصيص ببعض (س : ١٩٨/٢)

(٤) أي حين تعدد السهر . (ش : ١٩٨/٢) .

(٥) السجدة المطلوبة لأسباب متعددة . (ش : ١٩٨/٢)

(٦) أي . لعدم مشروعية الاقتصار على سجدة واحدة (ش : ١٩٨/٦) . قوله : (أبطلت)

أي أبطل السجدة المقتصر عليها كودي

(٧) أي . ما اقتصر عليه من السجدة الواحدة . (ش : ١٩٩/٢)

(٨) قوله (كما مر) أي في ترك الأعمال . كودي .

كَسَحُودِ الصَّلَاةِ ،

تَعَمُّدَهَا ، وَهَذَا لَمْ يَعْمُدْهَا ؛ كَمَا تَقَرَّرَ .

وَعَنِ هَذَا التَّصْصِيلِ يُحْمَلُ مَا يُقَالُ عَنْ أَبِي الرَّفْعَةِ ؛ مِنْ إِصْلَاقٍ لِبَطْلَانِ ، وَعَنِ الْقَعَابِ ؛ مِنْ إِطْلَاقٍ عَلَيْهِ .

وَهُمَا - كَالْجَلْسَةِ بَيْنَهُمَا - (كَسَحُودِ الصَّلَاةِ) وَالْحَدُوسِ بَيْنَ سَجْدَتَيْهَا فِي رَاجِعَاتِ اثْنَانِ ، وَمَدُونَتَيْهَا أَسْبَقَهُ ؛ كَذِكْرِ فِيهَا .

رَقِيبٌ . يَقُولُ بَيْنَهُمَا : (سُبْحَانَ مَنْ لَا يَدُومُ وَلَا يَسْهُو)^(١) ، وَهُوَ لَا يُلَاقِي بِالْحَدُوسِ ، لَكِنْ إِنْ سَهَا لَا إِنْ تَعَمَّدَ ؛ لِأَنَّهُ لَلْإِصْلَاقِ حَيْثُ الدِّاسْتِعْمَارُ .

وَلَوْ أَحْلَى شَرْطٍ مِنْ شُرُوطِ السَّجْدَةِ أَوْ الْحَدُوسِ فَظَاهِرٌ . أَنَّهُ بَأْتِي مَا مَرَّ^(٢) فِي السَّجْدَةِ ؛ مِنْ أَنَّهُ إِنْ تَوَيَّ الإِحْلَالَ بِهِ قَبْلَ فِعْلِهِ أَوْ مَعَهُ وَنَعْمَةً . تَقَطَّعَتْ صَلَاتُهُ ، وَنُ ظَرَأً لَهُ أَثْنَاءَ فِعْلِهِ الإِحْلَالَ بِهِ^(٣) وَأَحْلَى وَتَرَكُهُ فَوْرًا . لَمْ تَنْطَلِ ، (عَلَى هَذَا) الْآخِرِ يُحْمَرُ إِطْلَاقُ الْإِسْوِيِّ عَدَمَ لِبَطْلَانِ ، وَتَوَرَّغَ فِيهِ بِمَا يَرُدُّهُ مَا قَرَّرْتُهُ^(٤) .

وَقَضِيَّةٌ لِنَسْبِيهِ أَنَّهُ لَا تُجِبُ بَيَّةُ سَحُودِ السَّهْوِ ، وَهُوَ قِيَاسُ عَدَمِ وَحُوبِ بَيَّةِ سَجْدَةٍ لِنِالْوَةِ ، لَكِنَّ الْوَجْهَ . (التَّرْقُ)^(٥) ، فَإِنَّ سَبَبَهَا قِرَاءَةُ الْمَطْلُوبَةِ فِي الصَّلَاةِ ، فَتَمَلَّطَهَا بِئُهَا بَدَاءً مِنْ هَذِهِ الْحَيَثِيَّةِ وَإِنْ لَمْ تَشْمَلْهَا مِنْ حَيْثُ قِيَامُهَا مَقَامَ سَجْدَةِ الصَّلَاةِ^(٦) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ مِنْ أَعْمَالِهَا الْمَطْلُوبَةِ فِيهَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا صَلَاةً ، بَلْ لِمَعْرُوضٍ لِقِرَاءَةٍ فِيهَا الَّتِي قَدْ تَوَخَّطَ وَقَدْ لَأَ ، بِحِلَافِ جُلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ .

(١) قَالَ سَاحَظُ بْنُ حَجَرٍ فِي التَّنْصِيصِ (١١ / ٢) (سَمِ أَحَدُهُ أَصْلًا)

(٢) قَوْلُهُ (يَا أَيُّهَا مَرُّ) مَرُّ قَوْلُهُ (إِنْ تَوَيَّ لَاقْتَصَارَ) كَرْدِي

(٣) أَيُّ : بِالشَّرْطِ (ش : ١٩٩ / ٢)

(٤) أَيُّ : فِي قَوْلِهِ (أَمَّا لَوْ مَرَّ بِعَدَمِهَا) (ش : ١٩٩ / ٢)

(٥) وَمِنْ (س) (لَكِنْ الْأَوْجَهُ) (رَوَّاجِعُ : الْمَهْلُ الْمَصْبُوحُ فِي اخْتِلَافِ الْأَنْبَاحِ ، مِثَالُهُ (٢٩٣)

(٦) قَوْلُهُ (مَقَامَ سَجْدَةِ الصَّلَاةِ) مَرَّ تَصْصِيلُهُ فِي رَكْعَتِ الرُّتَبِ كَرْدِي

وأما سجود سهو فمأثب سنه مطلوباً فيها ، وإنما هو سهو عه ، فلم
تشمه بثبها ابتداء ، فوَحَّتْ - أي . على الإمام والمفرد ، دون إماموم ، كما هو
وَصِيحٌ ؛ لأن أفعاله تَنْصَرِفُ لمحصن المعاصرة بلا به مه ، وقد مرَّ (١) . أنه يدركه
مراقبته فيه وإن لم يعرف سهوه ، فكيف تَنْصَرِفُ بثه به حينئذ - نكتة : بأن يقصده
عن السهو عند شروعه فيه .

ويقول : (عن السهو) قُلِمَ : أن معنى لينة المشبك وحوثها هنا . قصد
السجود عن خصوص السهو ، والمنفرد وحوثها في سجود التلاوة ، قصد عه ،
فمطلق قصده يكفي في هذه (٢) ، دون تث

وبهذا يراد على من تزعم اتحاد الية التي هي مطلق القصد في سائر ،
فاعترض بمرق بيها ، بأن صوات وحوثها هيها ؛ إذ لا يتصور الاعتداد
بسجود بلا قصد .

قار (٣) . وقول ابن الرقعة . لا تجب بية سجدة التلاوة (٤) صعب ، إلا أن
يريد أنه لا يجب فيها تحريم .

ويشكك رَعَم (٥) ، بل هو صحيح ، لما تقرر من معانها هنا المقارن لمعناها
ثم (٦) ، فتأمل ذلك فإنه مهم .

(١) قوله . (رقد مرآته) إلح وهو قوله (وما لم يعرف سهوه) مع هو شرح
(لزمه متابعه) . كردي .

(٢) أي : بية سجود التلاوة . ع ش . هامش (ك)

(٣) أي : المتروهم المذكور . (ش : ٢٠٠ / ٢)

(٤) كصده النبيه (٣٧٩ / ٢) .

(٥) أي : المتروهم قوله . (بل هو صحيح) أي : قول ابن الرقعة . (ش : ٢٠٠ / ٢)

(٦) قوله (لما تقرر من معان) إلح ، يعني معنى اليه هنا قصد السجود عن خصوص
سهو ، وفي سجدة التلاوة مطلق القصد ، فالمتبني قصد خصوص التلاوة لا مطلقاً ، فلا
ممانه بين إيجاب الية في التلاوة وبين لني . لكن دعوى اتحاد الية في اليايين مسرع ، فإنها =

وانجذب ، أن مَحَلَّه تَبَيَّنَ تَشَهُدُهُ وَسَلَامُهُ

قِيلَ : وَلَا يُطْلَى بِالْمَقْطَعِ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، بَلْ لَا وَجْهَ لَهُ ، لِأَنَّهُ لَا مَرُورَهُ بِذَلِكَ ؛ نَظِيرُ مَا مَرَّ^(١) فِي بَيْتِهِ بِحَوِ الصُّومِ

(وَالْحَدِيدِ أَلْ مَحَلُّهُ) أَيِ سَجُودِ السَّهْوِ لِزِيَادَةِ أَوْ تَقْصِي أَرْفَعِ (يَسْ شَيْدُهُ) رَمَا بِشُعْهُ مِنْ لَصَلَةٍ عَلَى لِسَانِ أَهْلِ عَمِيهِ وَسَلَّمٍ وَعَلَى أَنَّهُ وَمِنْ لَأَدَّكَرَ بَعْدَهُمَا (وَسَلَامُهُ) مِنْ غَيْرِ فَاصِلٍ بَيْنَهُمَا ؛ لَمَّا مَرَّ^(٢) فِي حِمْرِ مُسْلِمٍ ، أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرُهُ مِنَ السَّلَامِ - مَعَ الزِّيَادَةِ^(٣) نَقُولُهُ عَقِبَهُ - ؛ فَإِنْ كَانَ صَلَّى حِمَامًا ؛ لِي آخِرِهِ^(٤) ، وَيَدُولُ لِزِيَادَتِهِ ؛ إِنْ السَّجُودَ قَبْلَ السَّلَامِ آخِرُ الْأَمْرِ مِنْ فَعَلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٥)

وَالخِلَافُ فِي الْجَوَارِ ، وَقِيلَ فِي الْأَفْصَلِ ، وَهُوَ صَحِيحٌ وَإِنْ حَرَى عَلَيْهِ الْمَارُودِيُّ^(٦) ، بَلْ يُقَالُ انْتَهَى لِقَتَاهُ عَلَيْهِ^(٧) ، وَقِيلَ^(٨) أَسْ الرُّفْعَةِ ، إِنَّهُ الطَّرِيقَةُ الْمَشْهُورَةُ^(٩)

وَيُتَقَلَّمُ مِنْ كَلَامِهِ فِي (الْجَمْعَةِ) أَنْ مِنْ اسْتَحْلَفَ^(١٠) عَمْسَ عَلَيْهِ سَجُودٌ

= فِي سَجُودِ السَّهْوِ الْعَمْدُ الْخَاصُّ ، وَفِي سَجُودِ التَّلَاوَةِ ؛ مَطْلَبُ الْعَمْدِ كَرْدِي

(١) قَوْلُهُ (نَظِيرُ مَا مَرَّ) مَوْفِي (فَصْلُ بَطْلٍ بِالْمَطْلُوحِ بِحَرَسِ) كَرْدِي
(٢) قَوْلُهُ (لَمَّا مَرَّ) فِي شَرْحِ (وَبِشَيْءٍ أَمْلَى ثَلَاثًا) كَرْدِي قَوْلُهُ (لَمَّا مَرَّ) دَبْلُ الْجَدِيدِ (ش : ٢٠ / ٢٠٠)

(٣) الْعَمْدَةُ أَنَّهُ لَا هَوْنَ بَيْنَ الزِّيَادَةِ وَالنِّقْصَانِ ، وَفِيهِ وَدَّ عَمْسَ الْقَدِيمِ الْفَاعِلُ بِأَنَّهُ إِنْ سَهَا بِتَعْسَى سَجَدَ قَبْلَ السَّلَامِ ، أَوْ بِزِيَادَةٍ - مَعْدُهُ (ش : ٢ / ٢٠٠)

(٤) صَحِيحُ مُسْلِمٍ (٥٧١) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَقَدْ مَرَّ فِي (ص : ٢٩١)
(٥) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (٣٨٩٢) .

(٦) الْحَارِثِيُّ الْكُبْرَى (٢٢٣ / ٢) .

(٧) أَيِ عَلَى الْحَوَارِ هَامِشٍ (أ)

(٨) صُلِّحَ عَلَى (جَرَى) (ش : ٢ / ٢٠٠) .

(٩) كِتَابُ الْكَلَامِ (٥٠١ / ٢) .

(١٠) أَيِ ، الْمَصْبُوقُ - (ش : ٢ / ٢٠٠)

فَإِنْ سَلَّمَ عَمْدًا . فَاَتَتْهُ فِي الْأَصَحِّ . نَوْ سَهْوًا وَطَالَ الْفَضْلُ . فَاتَتْهُ فِي الْجَدِيدِ

سهو . سُجَّدُهُ هُوَ وَالْمَأْمُورُونَ بِأَجْرِ صَلَاةِ الْإِمَامِ ، ثُمَّ يَقُومُ هُوَ لَعَلَّ عَلَيْهِ ، وَيُسْجَدُ أَجْرُ صَلَاةٍ مَعَهُ أَيْضًا ، وَلَا يَرُدُّ^(١) ؛ لِأَنَّهُ سَجُودُهُ عَمَّا لَمْ يَحْصُرْ لِمَتَّبِعِهِ ، كَمَا فِي الْمَسْنُونِ

وظاهرٌ أَنَّهُ لَوْ سَجَدَ لِسُجُودِ قَبْلِ الصَّلَاةِ عَلَى الْإِلَهِ ثُمَّ أَتَى بِهِ وَبِإِسَاءَتِهِ حَصَلَ أَصْلُ سَنَةِ سَجُودِ السُّجُودِ ، وَلَمْ يُجَرِّ لَهُ إِعَادَتُهُ

وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ : (بَيْنَ تَشَهُيدِهِ وَسَلَامِهِ) أَنَّهُ لَا سَجُودَ بِسَهْوٍ فِي سَجْدَةِ الْمَلَاةِ ، لَكِنْ مَرَّةً^(٢) ؛ أَنَّ الْأَوْجَعَ : خِلَافُهُ ، فَسُجَّدُ بَعْدَهُ رَقَبَةُ السَّلَامِ سَجْدَتِي ، وَيُخْمَلُ كَلَامُهُمْ عَلَى الْعَابِ .

وَأَجِدُ مِنْ قَوْلِهِمْ (بَيْنَ) الْمَفِيدُ أَنَّهُ لَا تَحُلُّلَ بَيْنَهُ وَسَلَامٍ شَيْءٌ أَنَّهُ لَوْ أَتَى^(٣) التَّسْبِيحَ بِفَضْلٍ لِاحِدَةٍ حَلُومًا ، لَا يَقْطَعُ حُدُودَ تَشَهُيدِهِ سَجُودَهُ ، وَلَيْسَ^(٤) فِي مَحَلِّهِ .

وَمِنْ غَيْرِهِ مَمْنُوعٌ ؛ إِذْ عَدَمُ ذَلِكَ لِحُلُولِ بَيْنِهِ هُوَ مَدْرُوسٌ لَا عِزٌّ ، كَمَا صُرِّحَ بِهِ الْجَلَالُ السُّنَنِيُّ وَغَيْرُهُ .

وَعَلَى الْجَدِيدِ (فَإِنْ سَلَّمَ عَمْدًا) بَأَنَّهُ عَلِمَ حَالَ السَّلَامِ أَنَّ عَلَيْهِ سَجُودَ السُّهْوِ (فَاتَتْهُ) السَّجُودُ وَإِنْ قُرِبَ لِعَصْرِ (فِي الْأَصَحِّ) فَطَعَهُ بِهِ سَلَامُهُ

(أَوْ سَهْوًا) أَوْ حَيْثُ لَا عَلَيْهِ ، ثُمَّ عَلِمَ قَبْلَ أَنْ يَطْهَرُ (وَطَالَ الْفَضْلُ) عَرُودًا (فَاتَتْ فِي الْجَدِيدِ) لِمَعْدَرِ الْبِنَاءِ بِالطَّوِيلِ ؛ كَالْمَعْنَى عَلَى سَجْدَةٍ ، وَكَعَمَرٍ أَوْ كَلَامٍ

(١) أي . ما سجد من كلامه في (الجمعة) (ش : ٢٠٠ / ٢٠) .

(٢) وقوله (لكن مرة) هو في أول الباب كرتي

(٣) أي . بعد سجود السهو ، هامش (ك) .

(٤) أي : الأخذ . (ش : ٢٠٠ / ٢)

وَالْأ... فَلَا عَلَى النَّصِّ .

كثير ، بخلاف استصدار العلة ، لقصرها في مثل السفر ، فترويح فيها أكثر
(والّا) يصل (. فلا) يثبت (على النص) لعذر ، ولأنه صلى الله عليه
وسلم صلى الله عليه وسلم ، فحين به ، فسجد للسجود بعد السلام ، متفق عليه^(١)
ومحلّه حيث لم ينظر إلى ما بعد السلام ، وبالأحرار حُرْمٌ : كَأَن خَرَجَ وَهُوَ
صَلَاةُ الْجُمُعَةِ^(٢) ، أو عَرَضَ مَوْجِبُ الْإِتِمَامِ^(٣) ، أو رَأَى مَتِينَتِ الْعَاةِ ، أو انْتَهَتْ
مُدَّةُ الْمَسْحِ ، أو اخْتَلَفَتْ وَتَطَلَّعَ عَلَى قُرْبٍ^(٤) ، أو شَبَّحَ دَائِمٌ لِحَدِيثٍ ، أو تَخَرَّقَ
الْحَقُّ

فإن جميع ما خروا . أو صافى الوقت ، وعندها بإحراجه بعضها عن وقتها ،
وفيه نظر ، لأن الموافق لما مر في السجدة أنه إن شَرَعَ وقد هي من الوقت
ما يسقط ، لم يخترم عنه ذلك ، لحوار السجدة ، حيث وإن حرج الوقت ، والعود
مُدٌّ ، وإن لم يبق ما يسقطها ، لم يفسد ذلك^(٥)

ثم رَأَيْتُ بعضهم صرح بذلك ، فقال : زَعَمُ أَنَّ هَذَا إِحْرَاجُ بَعْضِ الصَّلَاةِ عَنْ
وَقْتِهَا بِخَرْمٍ غير صحيح ، لحوار مذهبها حيث لا يسقط

ولت أن تقول : إنما يتوجه الاعتراض إن قلنا المراد (يسقطها) يسقط أصل
مجرى ؛ من أركانها بالسنة بحاله عند فعلها ، أت إذا قلنا : بأن ذلك بالسنة لمحدث
الوسط من فعل نفسه ، وهو ما جَرِئْتُ عَلَيْهِ في شرح العاصم . . . فتصور أنه

(١) صحيح البخاري (١٢٢٦) ، صحيح مسلم (٥٧٢) عن ابن مسعود رضي الله عن

٢) قوله (كأن خرج وقت صلاة الجمعة) بعد أن سجدوا ، من لما عليهم من السجود . كروي

(٣) قوله (أو عارض موجب الإتمام) كأن موى العاصم الإتمام ، أو انتهى سفره بوصوله لمقتضى
كروي

(٤) وفي نسخة الشرواني (٢٠٦ / ٢) . (عن قرب) .

(٥) قوله (لما مر في السجدة) أي في قوله في الصلاة (توضع في الوقت ومذهبها) كروي

(٦) أي (من) والمصنوعة المصرية (وإن لم يبق منه ما يسقطها)

(٧) أي حسب الوقت بعد السلام ، لمخرجه عنه (في ٢٠٢ / ٢)

ورد منحد. صار عند إلى الصلاة في الأصح

(وإذا سجد) أي شرع في سجود السجود ، بأن وضعت حبه للأرض ، ركعتان ، إن يوافي على ما أشعر به قول الإمام ومعه التي وعبرهما : وإن عز^(١) له أن يسجد ، ست أنه لم يخرج من الصلاة^(٢) (، صار عائداً إلى الصلاة ، في الأصح) أي : بأن أنه لم يخرج منها : لا سجدة حسنة الخروج منها ، ثم العود إليها ، وأن سلامه وقع بعد : سجدة يكونه لم يأت به إلا لسيانته ما عليه من السجود ، فتعيده^(٣) وجوباً ، وتبطل صلاته بحجر حدث ، وتبرئة لغيره من حرج وقت الجمعة^(٤) ، والإمام بحدوث موجه^(٥) .

ورد عند الإمام برء المأموم العود ، وإلا بطلت صلاته ، لم يعلم خطأ به^(٦) ، فيما يظهر ، أحداً من^(٧) ، أو يعتمد لسلام ، لعزيمه على عدم فعل السجود له ، أو يتخلف^(٨) ، يسجد سراً ، بعد قبل عود إمامه أم لا ، قصده

(١) قوله (وبع) أي ظهر ، بعد عود الإمام ، كروي .

(٢) نهاية المطالب (٢/٢٤١-٢٤٢) ، الرصيد (١/٢٦٦) .

(٣) قوله . (ليجده) أي : بعد السلام . كروي .

(٤) قوله (ويبرئه الظاهر من حرج وقت الجمعة) أي : بعد السجود وقبل السلام ثانياً ، وكذا

حدثت مخرج الإمام ، فلا ينافي ما مر : من كون خروج وقت الجمعة وسجدة مائناً من السجود ، لأنه مفروض فينا قبل السجود للسجود . كروي .

(٥) كية الإمام للتأخر ، أو بلغ سمعته دار اقامته . هامش (ك) .

(٦) قوله (ما لم يعلم خطئه) أي : ما لم يعلم المأموم خطأ الإمام في عوده إلى السجود كروي

(٧) قوله (ما مر) هو الذي مر في شرح قول المصنف . (بأن سجد) . كروي

(٨) قوله (أو يعتمد) مجرور بـ (يعلم) أي : ولم يعتمد المأموم السلام على عدم

يسجد ، سواء سجد الإمام أم لا . قوله . (أو يتخلف) أيضاً مجرور بالعطف عنه : أي : ولم يتخلف المأموم عن سلام الإمام يسجد بسجدة الإمام ، سواء سجد قبل عود الإمام أو لا ،

هذا (أو) هي العطفين بمعنى الواو

والحاصل : إن حكم المأموم خطأ في العود ، أو سلم مع الإمام عمداً على عدم العود إلى السجود ، سواء عاد الإمام إليه أم لا ، أو تخلف عن سلام الإمام ، ليسجد لغيره . لم تبطل -

وَيَزِيهَا إِمَامُ الْجُمُعَةِ يَسْجُدُ، فَإِنْ فَوَّضَهَا، أَوْ تَطَهَّرَ أَوْ سَجَدُوا.

بدوة معتدلة ونحوه لسجوده فينبغي مبرداً

وفارق هذا (١) ما لو قام مسوق بعد سلام إمامه (٢) فإنه يعود بركعة العود الثانية لأن قيامه لواجب عليه، فلم يتصمّن قطع البدوة، ونحوه (٣) ما يسجد مخيراً فيه (٤)، فإذا خذره كان احتياطه له متصمناً لخطئه.

ولو سجد إمامه الخفي مثلاً قرأ أن يسجد، ثم سجد ثم يسجد، بل يسجد منفرداً، لفرافقه له سلامه في اعتداله، والعبرة به لا باعتدال الإمام؛ كما تأتي.

(و) مرة، أن سجود السهو وإن تعدد سجودين، لكنه قد يتعدّد صورة فقط في صور، منها:

المسوق وحيد السهي، وقد مرّ تماماً (٥).

ومها: (لو سها إمام الجمعة) أو مقصورة، وسجدوا (لسهو) فإن بعد سجود السهو (فوتها) أي الجمعة، أو موجب تمام، مقصورة (أموا ظهراً، وسجدوا) للسهر ثابتاً أجر صلاتهم، ليب أن لأول يسر باحري الصلاة، وأنه وقع بغيراً.

= حاله بعدم متابعه الإمام، أما في الأولى فلا إمام مخطئ، لا يجوز مسكت، وأما في الآخرين فلا بدوة انقطعت بمقتضى السلام، ويحلف بسجود، لكن من الصورة الثالثة إن سجد قبل عود لإمام وقع سجوده صحيحاً، والأولى بسجود منفرداً كروي

(١) قوله (وفارق هذا) أي فارق هذا المذكور، من حكم التحلف (ما) أيج كروي

(٢) رمي (أ) و(ب) و(ج) و(د) المطبوعات (لو قام مسوق بعد صلاة)

(٣) قوله (ويحلفه) عطف على (قيامه) أي ولأن يحلف العاموم من سلام الإمام ليسجد كروي.

(٤) قوله: (مخير فيه) أي: إن العاموم مخير في أن يتحلف من سلام الإمام ليسجد، أو يتم مع الإمام، فإذا اختار التحلف كان ذلك متصمناً لقطع البدوة كروي

وَبِظُلِّ سَهْوٍ سَجَدَ فَإِنَّ عَدَمَهُ سَجَدَ فِي الْأَصَحِّ .

(وَبِظُلِّ سَهْوٍ سَجَدَ فَإِنَّ عَدَمَهُ) أي السهو (. سَجَدَ فِي الْأَصَحِّ)
لزيادة السجود الأول المبطل تعمُّدُهُ .

ولو سجد للسهو ، ثُمَّ سَهَا بِحَوِ كَلَامٍ لَمْ تَسْجُدْ ثَانِيًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمُرُ بِفَرْجِ
مَنْبِهِ ، وَرَبَّمَا تَسَلَّلَ (١) ، أَوْ سَجَدَ لِحَقِصٍ فِي خُتَمِهِ ، وَكَانَ ذَا الْحَقِصَةِ غَيْرُ ، لَمْ
يَعُدَّهُ ؛ لِأَنَّهُ لِحَقِصٍ ، وَلَا عِبْرَةٌ بِالظُّلِّ السَّهْوِيِّ لِحَقِصِهِ .

• • •

(١) قوله - (ولو سجد للسهو ثُمَّ سَهَا .) مع هذه المسألة سألني أبو يوسف الكسائي لما
أدعى أن من تسهر في علم اعتدى به إلى سائر العلوم ، فحين له أنت ودم في السهو والأهمل
يهتدي إلى نطقه ؟ فقال هل ما شئت ، فقال له سجد سجود السهو ثلاثاً هل يبرم أن
يسجد ؟ قال لا ، لأن المصنوع لا يصغر - كرمي

تَاب

[في سجود التلاوة والشكر]

تُسَبِّحُ سَجْدَاتِ التَّلَاوَةِ ، وَهُنَّ فِي الْحَدِيدِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ مِنْهَا سَجْدَتَا
(النَّحْصُ) ،

(باب)

في سجود التلاوة والشكر

وَقَدْ تَمَّ سَجُودُ اسْتِهْوٍ : لِاخْتِصَاصِهِ بِالصَّلَاةِ ، ثُمَّ التَّلَاوَةِ ، لِأَنَّهُ يُوجَدُ فِيهَا
وِخَارُهَا ، وَآخِرُ الشُّكْرِ : لِحَرَمَتِهِ فِيهَا

(تَسَبِّحُ سَجْدَاتِ) مَنَعُ الْجِيمِ (التَّلَاوَةِ) لِلْإِجْمَاعِ عَلَى طَلْسِهَا
وَلَمْ يَجِبْ عَمْدُهَا : لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرَكَّهَا فِي سَجْدَةِ «وَالْجِيمِ»
[النجم : ٦٢] ، مَتَعَّقٌ عَلَيْهِ^(١) .

وَصَحَّ عَنْ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التَّصْرِيحُ بِعَدَمِ وَجُوبِهَا عَلَى الْمَسْبُورِ^(٢)
وَلَا يَقُومُ الرُّكُوعُ مَقَامَهَا ، كَذَا عَيَّرُوا بِهِ ، وَظَاهِرُهُ ، جَوْرُهُ ، وَهُوَ بَعِيدٌ ،
وَالْقِيَاسُ : حَرَمَتُهُ

وَقَوْلُ الْخَطَّابِيِّ^(٣) : يَوْمٌ شَاذٌ ، وَلَا اقْتِصَاعَ فِيهِ لِلْحَوَارِ عِنْدَ غَيْرِهِ : كَمَا
هُوَ ظَاهِرٌ .

(وَهُنَّ فِي الْحَدِيدِ أَرْبَعُ عَشْرَةَ) سَجْدَةٌ (مِنْهَا) سَجْدَتَا (سُورَةِ) «النَّحْصِ» (

(١) صحيح البخاري (١٠٧٢) ، صحيح مسلم (٥٧٦) عن ربه بن ثابت رضي الله عنه
(٢) الحديث أخرجه البخاري (١٠٧٧) ، وفيه قال عمر : يا أيها الناس : إِنَّا نَكْرَهُ بِالسُّجُودِ مِنْ
سَجْدَةٍ ، فَهَذَا أَصَابَ ، وَهَنْ لَمْ يَنْجُزْ . فَلَا إِنْهُ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَسْجُدْ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَرَادَ
بِإِنْ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : إِنْ لَمْ يَكُنْ يَفْرَهُنَّ الشُّجُورَةَ إِلَّا أَدْنَى
(٣) وفي بعض النسخ هنا زيادة : (من أصحابت)

إِذَا خَافَ عَنِ الْعَصِي رَجَبِي اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ سَجْدَ حَسْبِي - وَإِسْلَامُهُ بِمَا كَانَ
بِالْمَدِينَةِ قَبِيلَ فَتَحَ مَكَّةَ - أَفْرَأَيْي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَمْسَ عَشْرَةَ^(١)
سَجْدَةً فِي الْقُرْآنِ ، مِنْهَا ثَلَاثٌ فِي الْفَصْلِ ، وَلَهَا (الْحَجَّ) سَجْدَتَانِ^(٢)

وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - وَإِسْلَامُهُ سِتَّةَ مِائَةٍ - أَنَّهُ سَجَدَ مَعَ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي (لَا شَرَّكَ) وَ (أَتْرَأُ بِأَسِيرَتِكَ)^(٣)

وَحَزْرُ ابْنِ عَبَّاسٍ : لَمْ تُسَجَّدْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَيْءٍ مِنْ
(الْمُفْضَلِ) مَدُّ تَحْوِيلَ إِلَى الْمَدِينَةِ^(٤) دَابِ^(٥) وَصَعِيفٌ ، عَلَى أَنْ أَتَرَكَ نَسْأَ
يُسَافِي الرُّوحُوبَ

ومحالتها معروفة

نعم ، الأصح - أَنَّ حَزْرَ نَبِيَّهَا فِي (الْحَجِّ) (تَوَمَّسُونَ) [الحج ١٠٠] ،
وَقِيلَ : (يَتَكَبَّرُونَ) [الحج ١٤٩]

وَمِنْ (الْعَمَلِ) : (الْقَطِيرِ) [الحج ٢٦]

وَقِيلَ (قَلِيلُونَ) [الحج ١٢٥] ، وَتَحْصَرُ لَهُ الْأَذْعَى ، وَرَدَّ قَوْلُ
« الْمَحْجُوعِ » : إِنَّهُ بَاطِلٌ^(٦)

(١) بَابُ قَوْلِهِ (خَمْسَ عَشْرَةَ) عَدَدُ خَمْسَ عَشْرَةَ ، لِأَجْلِ « هِ » مِنْ بَابِ السَّجْدِ فِيهَا مَشْرُوحٌ
بِالشَّرْطِ الْآتِي كَرَدِي

(٢) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٢٢٣ / ١) ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٤٠١) ، وَابْنُ مَاجَهَ (١٠٥٧) ، وَالدِّرَقَطِيُّ
(٣٤٠) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٧٦٠)

(٣) صَحَّحَ مُسْلِمٌ (٥٧٨) .

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ حُرَيْرَةَ (٥٦٠) ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٤٠٣) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٧٥٣) ، وَرَدَّ
أَشْبَحَ إِلَى صَحِّحِهِ .

(٥) قَوْلُهُ (وَحَزْرُ ابْنِ عَبَّاسٍ) نَافٍ يَصِي وَحَيْرٌ غَيْرُهُ مُثَبِّتٌ ، وَالثَّبْتُ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي
كَرَدِي .

(٦) الْمَحْجُوعُ (٦٧ / ١) .

لَا (ص) نَأْ هِيَ سَجْدَةُ شُكْرٍ

وفي (ص) : ﴿وَأَنَابُ﴾ [ص: ٢٤] ، وقيل ﴿مَنَابُ﴾ [ص: ٢٥٠]

وفي (فصلت) : ﴿يَسْتَمِرُّونَ﴾ [ص: ١٣٨] وقيل : ﴿تَعْبُدُونَ﴾ [ص: ١٣٧]

وفي (الاشقاق) : ﴿يَسْجُدُونَ﴾ [الاشقاق: ٢١] ، وقيل آجزها

تسبيحاً إن قيل : لم اختصت هذه لأربع عشرة بالسجود عداها مع ذكر
السجود والأمر به صلى الله عليه وسلم في آيات حر ، كآخر (الحجر) ،
(هل أتى) ؟ قلنا لا ، تلك هي مدح الساجدين صريحاً ، ودع غيرهم
تلريحاً^(١) ، أو عكسه ، فترغ لما السجود حيث ؛ لعمد المدح بارة ، والسلامة
من الدم أحرى

وأما ما عداها فليس فيه دلت ، بل يحوز أمره صلى الله عليه وسلم سجوداً
عن غيره ، وهذا لا دخل لنا فيه ، فم يظن ما سجود عنده ، فأنقله سرأ^(٢) ،
وفهماً يتضح لك ذلك^(٣)

وأما ﴿يَسْجُدُونَ أَمَّا اللَّهُ تَائِبٌ وَيَسْجُدُونَ﴾ [ص: ١١٣] فهو ليس معاً
بحر فيه ، لأنه محذور ذكر فصيلة بحر من أهل الكتاب
(لا) سجدة (ص ١) وقد تكنت ثلاثة حروف^(٤) ، لا في المصحف ، فإنها
لست سجدة تلاوة وإن كان خلاف ظاهر حديث عمرو^(٥)
(بل هي^(٦) سجدة شكر) لله تعالى ؛ للخبر الصحيح ، سَخَّذَهَا دَاوُدُ تَوْبَةً ،

(١) قوله (سريحاً) أي إشارة كروية

(٢) قوله (فأنقله سرأ) أي : تأمل ما عداها (سرأ) أي : إحاطة بالجميع كروية

(٣) (و دلت) إشارة إلى (ليس) الخ كروية

(٤) وفي (سر) ، (أحرف)

(٥) أي : إماماً ، (ش) ٢٠٥/٢

(٦) وفي (ع) والمطووعة ، مصرية (بأنها) مدح (بل هي)

وَحَرُّ سَخْنُهَا شَكْرًا^(١) أَي عَلَى قَوْلِهِ^(٢) تَوْبَةً نَبِيَّهُ دَاوُدَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ حَلَالٍ لِأَنَّ الْإِذْنَ الَّذِي لَمْ يَحْلَلْهُ لِعَصْمَةِ كَسَابِ
الْأَنْبِيَاءِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمَ عَنْ وَصِيَّةِ الدِّينِ مَطْلُوعًا^(٣).

حَلَالًا لِمَا وَفَّقَ فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّفَاسِيرِ مِمَّا كَانَ الْوَاحِدُ تَرْكُهُ لِعَدَمِ صَحَّتِهِ ، بَلْ
لَوْ صَحَّ زَوْجَتُ^(٤) تَأْوِيلُهُ ، ثَبُوتُ عَصْمَتِهِمْ ، وَاجْتِبَاءُ اعْتِقَادِ مَرَاهِطِهِمْ عَنْ ذَلِكَ
الْمُتَّفَاقِ^(٥) الَّذِي لَا يَبْعَثُ مِنْ أَقْلٍ صَالِحٍ هَذِهِ الْأُمَّةَ ، فَكَيْفَ يَسْأَلُ أَصْطَحَاهُمْ اللَّهُ
سُؤْلَهُ وَأَخْلَاهُمْ لِرِسَالَتِهِ ، وَجَعَلَهُمُ الْوَاسِطَةَ بَيْنَ رَبِّينَ حَلِيقَتِهِ ۱۲

فَإِنْ قُلْتُ . مَا وَجْهُ تَحْصِيصِ دَارِزٍ بِذَلِكَ . مَعَ وَقُوعِ بَطَرِهِ لِآدَمَ وَأَيُّونَ
غَيْرِهِمَا ؟ قُلْتُ . وَجْهُهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - . أَنَّهُ لَمْ يَخُكْ عَنْ غَيْرِهِ أَنَّهُ لَقِيَ مِمَّا ارْتَكَبَهُ
مِنَ الْحَرِّ وَالْبَكَاءِ حَتَّى بَتَّ الْعَشْتُ مِنْ دُمُوعِهِ ، وَانْقَلَبَ^(٦) الْمَرْجِعُ بِرَبِّهِ إِلَّا
مَا حَاءَ عَنْ آدَمَ ، نَكَبَهُ مَشْرُوتُ الْحَرِّ عَلَى بَرَاقِ الْحَبَةِ - فَخُورِي^(٧) بِأَمْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ
بِمَعْرِفَةِ نَدْوِهِ وَعَلِيِّ قَرِيبِهِ ، وَأَنَّهُ أَنْعَمَ عَلَيْهِ^(٨) نِعْمَةً تَسْتَوْجِبُ دَوْمَ الشُّكْرِ مِنْ لَعَالَمٍ
إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ .

رَأَيْتُهَا وَقَعَ لَهُ - أَنْ تَوْبَهُ مِنْ جَعْلِهِ أَنْ وَرِيضَهُ إِنْ قُتِلَ تَزَوُّجُ بَرِّهِ
الْمُفْتَضِّلِ لِلْعَتَبِ عَلَيْهِ بِإِرْسَالِ الْمَلَكَيْنِ لَهُ يَخْتَصِمَانِ عِنْدَهُ ، حَتَّى ظَنُّوا أَنَّهُ قَتِيلٌ^(٩) .

(١) أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٩٥٢) ، وَالدَّارِقُطِيُّ (٣٣٩) عَنْ أَبِي عَمَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) عَلَى هَاشِمٍ (٤) نَسَخَةٌ : (قَبُولٌ) .

(٣) قَوْلُهُ (مَعْنًى) أَيِ صَعْبٍ ، وَكَبِيرٍ ، قَبْلِ الْبُؤْسِ وَتَسْمَعُ كَرْدِي

(٤) وَهِيَ (أ) وَ (ب) وَ (ج) (لَرَجَب)

(٥) وَالْمُتَّفَاقُ : الرَّدِيُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ كَرْدِي

(٦) وَالْقَلْبُ : الْأَضْطِرَابُ . كَرْدِي .

(٧) قَوْلُهُ (فَخُورِي) أَيِ مَنِيْرَةٍ فَاجْرَاءِ كَرْدِي

(٨) وَلَوْ بِعَصْرِ النَّسَبِ (أُنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ) بِإِثْبَابِ لُغَةِ الْحَلَالَةِ

(٩) وَلَوْ بِعَصْرِ النَّسَبِ : (أَنَّهُ قَدْ قُتِلَ) .

أي معظم ذلك الإحصاء الذي هو خلاف الأصل ، كتاب من (١) - مشبه (٢) لما وقع بينا صلى الله عليه وسلم في قصة ريت المفتصي بلعب عليه بقوله تعالى ﴿ وَتُحْيِي فِي تَقْسِيمِكَ ﴾ [الاحزاب ٣٧] الآية ٣٧

(١) قال البيضاوي في تفسيره (١٧/١ - ١٨) : (وما روي : أن يصره وقع على امرأة ، فعنه ، وسمى حتى تزوجها ، وولدت منه سليمان ، إن صح ، فلعله خطب محطوت به ، أشركه عن روحه ، وكان ذلك مبتدأ بما بينهم ، وما قيل : أنه أرسل أودها - أي : زوجها - إلى الجهاد مراراً ، وأمر أن يقدم حتى تزل ، فتزوجها ، ثم وافقها ، ولذلك قال علي رضي الله عنه من حديث يحدث داود على ما يرويه القصاص جلده منة وسمى) و . ابن كثير (٣٠٨/٧) (وقد ذكر المفسرون فيها قصة أكثرها مأخوذ من الإسرائيليات ، ولم ينسب فيها عن المعصوم حديث يجب اتقاعه ، ولكن روى ابن أبي حاتم هذا حديثاً لا يصح سنداً ، والأولى : أن يعصر على مجرد تلاوة هذه القصيدة - أي : في القرآن - وأن يرد علمها إلى له عز وجل) والحديث رواه بحكيم ترمذي في : تهذيب الأصبوح (٨٢٢) من أنس رضي الله عنه وراجع : تفسير الترمذي وغيره من قوله تعالى ﴿ وَهَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِمَعْصِيَةٍ ﴾ [ص : ٢١] . وفي الوقفة (لعله ذلك الإحصاء)

(٢) قوله : (وما وقع) مبتدأ ، بحيره (مشبه) ، كروي .

(٣) قال القرطبي (١٥٧/١٧) في تفسير هذه الآية بعد ما أورد فيها أقوالاً (وروى عن علي بن الحسين أن النبي ﷺ كان قد أوحى الله تعالى إليه أن يبدأ بطلب ريت ، وأنه يزوجها بتزويج الله بياها له ، علماً تشكي ريد للنبي ﷺ حتى ريت ، وأنها لا تطيعه ، وأعلمه أنه يريد طلاقها ، فإن له رسول الله ﷺ على جهة الأدب والوصية ﴿ أنت الله ﴾ أي : في قولك : ﴿ أَنْبِئُكَ بِمَا لَكَ رَزَقْتَ ﴾ [الاحزاب ٣٧] وهو يعلم أنه سيصدقها ويتزوجها ، وهذا هو الذي أحس في نفسه ، ولم يرد أن يأمر بالطلاق لما علم أنه سيتزوجها ، وحتى رسول الله ﷺ أن يلحقه قول من الناس في أن يتزوج ريت بعد ريد وهو مولود بعد أمره بطلاقها ، فعاتبه الله تعالى عن هذا العذر من أن حشي الناس في شيء قد أحياه الله له ، ما قال ﴿ أميتك ﴾ مع علمه بأنه يطق ، وأعلمه أن الله أحق بالحشة ، أي : في كل حال

قال علماء رحمة الله عليهم وهذا القول أحسن ما قيل في تأويل هذه الآية ، وهو الذي عليه أهل التحقيق من المفسرين والعلماء الراشدين : كإبراهيم بن أبي العلاء القشيري ونقاصي أبي بكر بن العربي وغيرهم ، فأما ما روي أن النبي ﷺ هوي ريت امرأة ريد ، فربما أطلق بعض النجاة لفظ « عشق » فلهذا إنما يصدر من حامل بعض النبي ﷺ عن مثل هذا ، أو مستحب بحرته .

تُسَبِّحُ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ ، وَتُحْرَمُ فِيهَا فِي الْأَصَحِّ .

وَلَمَّا اسْتَوَى فِي سَبِّ الْعُتْبِ ، ثُمَّ تَعَرَّيْصُهُمَا عَنْ عَادَةِ السُّبِّ كَانَ ذِكْرُ نَصِّ دَاوُدَ ، وَمَا أَكَلَتْ إِلَيْهِ مِنْ غُلِيٍّ أَلْعَمَةُ مَذْكُورُ الْقَصَّةِ بَيْنَا ، وَمَا أَكَلَتْ إِلَيْهِ مَتَاهُ أَرْبَعٍ وَأَجَلٌ ، مَا قَضَى ذَلِكَ دَوَامَ الشُّكْرِ بِطَهَارِ السَّجْدِ لَهُ ، وَفِيهِ

وَالِاسْتِغْنَاءُ مِنْ قَوْلِهِ (شُكْرٌ) ، أَنَّهُ يُؤْبَى بِهَا ، وَلَا يُبَايَ قَوْلُهُمْ : سَبِّ التَّلَاوَةِ ؛ لِأَنَّهَا سَبِّ تَدْنِي قَبُولَ تِلْكَ التَّوْبَةِ ؛ أَيُّ . وَلَا حِلَّ هَذَا^(١) لَمْ يُنْظَرْ^(٢) هَذَا لَمَّا يَأْتِي فِي (سَجْدِ الشُّكْرِ) مِنْ مَحْذُومٍ لَعْمَةٍ وَغَيْرِهِ ، فَهِيَ مُوسَطَةٌ بَيْنَ سَجْدِ مَحْضِ التَّلَاوَةِ ، وَسَجْدِ مَحْضِ الشُّكْرِ

(تَسْبِيحٌ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ) لِلْحَبْرِ الصَّحِيحِ ، أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَهَا عَلَى الْمَسِيرِ وَرَبَلَ ، فَسُخِّدَ وَسُخِّدَ النَّاسُ مَعَهُ^(٣)

وَيَأْتِي فِي (الْحَجِّ) أَنَّهَا لَا تَفْعَلُ فِي اطْرَافِ^(٤) ، لِأَنَّهُ يُنْشَأُ الصَّلَاةَ الْمُحَرَّمَةَ هِيَ فِيهَا^(٥) ، فَلَمْ تُظَلِّقْ فِيهَا يُشْفِيهِ ، وَإِنَّمَا سَمَّيْنَاهُ فِيهَا مُنْشَأً^(٦) ، لِأَنَّهُ يَسِي مَلَحَقًا بِهَا فِي كُلِّ أَحْكَامِهَا .

(وَتُحْرَمُ فِيهَا) وَتُظَلُّ (فِي الْأَصَحِّ) كَسَائِرِ سَجْدِ الشُّكْرِ وَإِنْ ضُمَّ لِنَصِّ الشُّكْرِ قَصْدُ التَّلَاوَةِ ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ الْمَجْطَلُ وَغَيْرُهُ غُلَّتِ الْمَظْلُ .

وَيُتَرَقُّ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ قَصْدِ التَّفْهِيمِ وَالْقِرَاءَةِ أَوْ الذِّكْرِ ؛ بِأَنَّ قَصْدَ التَّفْهِيمِ نَمَّ

(١) أَيُّ : كَوْنُ التَّلَاوَةِ سَبًّا لِلذِّكْرِ ، (ش . ٢٠٦ / ٢) .

(٢) رَوَى (ب) وَ (خ) : (سَمَ يَنْظُرُوا)

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ حَرَبٍ (١٤٥٥) ، وَابْنُ حَسَّانٍ (٢٧٦٥) ، وَابْنُ حَكَمٍ (٤٣١ / ٢) ، وَأَبُو دَاوُدَ

(١٤١٠) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٦١٠) ، وَالدَّارِمِيُّ (٣٤٠) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْجَدَلِيِّ وَصَّى أَنَّهُ عَنْهُ

(٤) فِي (١٤٩ / ٤) .

(٥) رَاجِعٌ إِلَى السُّبِّ الْمَصَاحِفِيِّ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاحِ ، مَأْدُ (٢٩٥)

(٦) يَعْنِي غُلَّتْ حُرْمَتُهَا فِي الصَّلَاةِ (ش . ٢٠٦ ، ٢)

وَابْتَغِ الْفَعْلَ إِن تَعْلَمَ وَعَلَيْهِ الْحَرِيمُ ، وَالْأَفْعَالُ ، وَنَحْنُ لِلْمَعْدِ

عَيْنُ قُلْتُ يُبَايِعُهُ مَا يَأْتِي (١) : أَنَّ لِمَعْرَةَ بِاعْتِقَادِ الْمَأْمُومِ قُلْتُ لَا مَعْرَةَ ،
لَآنَ مَحَلُّهُ (٢) فِيمَا لَا يَرَى الْمَأْمُومُ جِسْمَهُ فِي الصَّلَاةِ ، وَمِنْ ثَمَّ (٣) قَالُوا : بِجُورٍ
الْإِقْدَاءُ بِحَدِيثِي يَرَى الْقَصْرَ فِي إِقَامَةِ لَا تَرَاهُ نَحْنُ ، لِأَنَّ جَنْسَ الْقَصْرِ جَانِبُ عَيْنٍ
وَبِهَذَا (٤) أَنْصَحَ مَا فِي « الرُّوضَةِ » مِنْ عَدَمِ وَجُوبِ الْمَعَارِفَةِ .

(١) أي : المفتحي لوجوب المراقبة . (ش : ٢٠٧/٢) .

(*) آی ما پائے، (ش: ۲۰۷/۲) غی (۷۲/۲) ،

(۲) آی لاجن تعد (عائلی) بما ذکر. (ش ۲۰۷/۲)

(د) ای بقوله : (لأنَّ سخطه...) إلخ . (ش : ٢٠٧/٢)

(5) قوله (لا يحد لهو) اي : إذا انطرد . كردي .

(٦) ورصة نطالين (٤٢١/١-٤٢٢) في حجة دار الكتب العلمية التي عندنا من "الروحة" هي

هنا الموقع [نقص قراءة ورقة](#) ،

(۷) قرله (ان هدا) آي انتظار الماموم كودي

(٧) قوله (أن هذا) أي انتظار المأموم كونه
 (٨) قوله (نولاً من غرته) يعني أن هذا باب في إني خلاف نفريته وهو قوله : (لا
 مائة ...) إلخ . فهو وكان هو خلاف الأصح والسبب في نفريته . . . يحسنه الإمام .

فيعتبر الاعتباران في حقه ، كردي

(٩) وفي المطبوعة المصرية والوهية : (تحصنه) ،

وَرُبَّسَ بِفَارِيءٍ رَاثِيًا لِمَنْ تَسْمَعُ .

نعم ، تسجد لسجود إمامه^(١) ، كما عَمَّ مَنَّا فالْوُ^(٢) في ترك إمامه الحصري
لغيره ، لأنه لَمَّا أَتَى بِمَعْلُومٍ فِي اعْتِقَادِ الْعَامِمِ ، وَاعْتَمَرْنَا مَرَّةً^(٣) كَر^(٤)
سِرَّةَ السَّامِي

وَتَعْلِيلُ : الرُّوحِيَّةُ : الْمَذْكُورُ مُشِيرٌ لِهَذَا ، دَلَالَةُ اعْتِرَاضٍ عَلَيْهَا ، حَلَالًا
لِلْإِسْوَاءِ وَغَيْرِهِ^(٥) ، وَأَمَّا

(وَبِسَ) السَّجُودُ (لِمَا رَأَى) وَلَوْ صَبَّأَ وَامْرَأَةً وَمَحْدَثًا تَطَهَّرَ عَلَى قَرَبٍ ،
وَحَطِيئًا أَمَكَّةً بَلَا كَدِّهِ عَلَى مَنِيرَةٍ ، أَوْ أَسْفَهَةً إِنْ قَرَّبَ الْفَصْلُ .

(وَالْمُسْتَمْعُ) لِجَمِيعِ آيَةِ السَّجْدَةِ مِنْ نَوَاحِيٍّ مَشْرُوعَةٍ ؛ كَقِرَاءَةِ مَعْرٍ ، وَمَنْبِيٍّ ،
وَجَنِيٍّ ، وَمَحْدَثٍ ، وَكَافِرٍ ، أَيْ : رُحِيٍّ إِسْلَامِيٍّ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَامْرَأَةٍ ؛
كَمَا فِي الْمَجْمُوعِ^(٦) .

قِيلَ : لِأَنَّ اسْتِمَاعَ الْقِرَآنِ مَشْرُوعٌ لِفَاتِهِ ، وَاقْتِرَانُ الْحَرَمَةِ^(٧) بِهِ إِنَّمَا هُوَ
لِعَرُوضِ الشَّهْوَةِ ، وَقَدْ يُدْبِرُ^(٨) قَوْلُهُمْ لَا سَجُودَ لِلْقِرَاءَةِ فِي غَيْرِ قِيَامِ الصَّلَاةِ ؛
لِكِرَاهِيَّتِهَا ، وَلَا لِقِرَاءَةِ الْجَبِّ ؛ لِحَرَمَتِهَا

فَالْوَجْهُ : التَّعْلِيلُ بِأَنَّ الْمَذْمُورَ كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِمْ - عَلَى حُلِّ الْقِرَاءَةِ

(١) لأن سجود إمامه بتلاوة ولو اعتقاداً في حكم السهر الذي يصدق لأموم - كروي .

(٢) في (من ٢٦٨)

(٣) قوله (سَامَرٌ) إشارة إلى قوله (محله ميم) إلخ - كروي .

(٤) قوله . (كان) جواب (لَمَّا) . كروي

(٥) المصنف (٢٤٠ / ٣)

(٦) في (ب) : (وكافر : أي : إن رحي إسلامه) ، وفي (خ) : (وكافر إن رحي إسلامه)

راجع المسهل النفاخ في اختلاف الأشياخ : مسألة (٢٩٨) .

(٧) المجموع (٨١ / ٤)

(٨) قوله (واقتران الحرمة) أي : حرمة الاستماع من المرأة - كروي

(٩) قوله (وقد يناديه) أي : ينادي ما قاله القلب (موهوم) إلخ - كروي

واسماع ؛ أي : عدم كراهتهم ، بخلافها برفع صوت بحصره أحات ، وبخلافه^(١) مع خشية فتنة أو تذوذه ، فيما يظهر .

وقد يُحَابُ : بأن الكراهة ولحرمته في ذلك^(٢) لدات كونه قراءة ، محلات ما في المرأة ، مطلقاً^(٣) ؛ فإن حرمتها كالسماح لعارضي

دون^(٤) جنب ، وساء ، وناسم ، وسكران وإن لم يتقأ ، كمحزون ، وطير^(٥) ، ومن بخلاء ونحوه من كل من كرهت قراءته من حيث كونه قراءة ، فيما يظهر .

وما في (اشباان) : في السكران^(٦) يتعشُّ حملاً على سكران له نوع تعبير وفي الحسب يتعشُّ حملاً أيضاً على جنب خلَّت له لقراءة^(٧) ، لكن يَخْدِشُهُ ما يأتي في نحو المفسر ؛ لأن في كل صارماً^(٨)

ولو قرأَ يَتَهَا في صلاة الحارة . لم يشجُد لها عقيب سلامه ؛ لأنها قراءة غير مشروعة .

والأوجه في مستمع لها قبل صلاته التحية أنه يشجُد ثم يُصَلِّي التحية ؛ لأن جلوساً قصيراً لميل ، وهو لا يفتوتها

سبه مقتضى قولهم . (لجميع آية السجدة .) (إلى آخره .) أنه لو اشْتَع

(١) وصير (بخلافها) يرجع إلى القراءة ، و (بخلافه) إلى (السماع) . كردي

(٢) قوله (في ذلك) أي : العراءيين ؛ يعني أن الكراهة في قراءة غير يوم الصلاة ، والحرمته في قراءة سجد لدات . إلح . كردي .

(٣) قوله (مطلقاً) رفعت الصوت بحضرة الأجانب ، أو لم ترفع صوته . كردي

(٤) عطف على (كراهة سير) . هامش (ك) و (خ) .

(٥) كثرة ربحوها بهية ومعنى . (ش : ٢٠٩/٢) .

(٦) الشبان (ص : ١٦٢) .

(٧) وفي هامش بلا عرو (بأن سي كونه جياً ، وقصد القراءة) اهـ . (ش : ٢٠٩/٢)

(٨) في (ص : ٣٢٧) .

لاية من قارئ كل^(١) لصاحبها مثلاً . سجد اعشاراً بالسمع ، دون المسموع منه . ويختص المنع ؛ لأنه باطرئ نكر على امرائه لم يوجد السب في حقه . والأصل عدم التلقيق ، وتصوير المجموع قد يقتضيه^(٢) ، وهو الذي يتجوز

ثم رأيت أصحابنا ذكرُوا - فما إذا تركت السب من متعدي أن الحكم هل تصاف للأحير أو للمجموع ؟ - فروحاً^(٣) ، بعضها يقتضي الأول^(٤) ، كما يرمى إلى صيب ثم يرميه ، ورمى إليه آخر فأرماه ، فهي من يملك الصد مهما وجهاب أصحهما ؛ أنه الثاني ؛ يكون الإرماء عنب فعله ، وقيل لهما ؛ إذ لو لا فعل الأول ، لم يحصل الإرماء

ولو كنت^(٥) عليها ظلمة واحدة ، عقلت به إن طلقي ثلاثاً فك ألت ، فطلقها ثلث انطقه استخز الألف ؛ لإساق اليونة لها ، وقيل : ثنها ؛ لأنه لو لا تقدم ثنين قلها . لم تحصل .

وكل من هذين العريين^(٦) وما شابههما . يؤيد أو يصرح بما ذكرته^(٧) في مائتا ، إذ إضافة الحكم^(٨) لسمع اثني - الذي هو قياس من ذكررة في هذين -

(١) هكذا ضبط بالرفع في (س) و(ج) ، رمي هاتهما أنه يدل من ماعل (قارئ) ، وضبط في

(ع) و(د) (كل) بالجر . وقال الشراشي (٢٠٩/٢) (الأولى من كل نصب)

(٢) قوله : قد يقتضيه ، لتسير يرجع إلى (سمع) ، وكذا (وهو) أيضاً يرجع أنه كروي المجموع (٢٢/٤) .

(٣) قوله . (فروحاً) معول (ذكروا) كروي .

(٤) قوله (بعض الأول) أي صافه الحكم إلى الجزء الأخير كروي

(٥) عطف على قوله (لورس... إلخ) . (ش : ٢١٠/٢)

(٦) قوله (من هذين العريين) هما قوله (كما لورس) ، وقوله (ولو كنت حديها) ؛ إنج . كروي .

(٧) قوله (بما ذكرته) هو مع السجود كروي . وعبارة الشراشي (٢١٠/٢) (أي من ترجع المنع)

(٨) وهو طلب السجود . (ش : ٢١٠/٢)

يُخْتَلَفُ اعْتِدَارُ السَّمْعِ الْأَوَّلِ ، وَيُوجِبُ اشْتِرَاطُ سَمْعِ جَمِيعِ الْأُتْبَةِ مِنْ شَخْصٍ وَحِدٍ وَيُؤَيِّقُهُ ^(١) قَوْلُهُمْ أَيْضاً : عَدَةُ الْحَكَمِ ، دَلَّتْ ، وَحَصَتْهَا عِدَّةُ أُخَرٍ أُصِيفَ لِلنَّسَبَةِ ، وَلَمْ يَزَلْ مِنْ إِصْافَتِهِ هَذَا لِلْسَّمْعِ الثَّانِي وَحْدَهُ عَدَمُ السَّجُودِ ؛ كَمَا تَقَرَّرَ .

وَيَأْتِي أَوَّلُ (السَّيِّ) مَا بِهِ تَعَلَّقَ ذِكْرُ اخْتِلَافِهِ لِأَوَّلَى ^(٢) وَغَيْرِهَا ^(٣) وَمُقْتَضَى تَعَلُّلِهِمْ عَدَمَ السَّجُودِ فِي نَحْوِ السَّيِّ بِعَدَمِ انْقِصَادِ شُرَاطِ قَصْدِ لِقَاءِ فِي الذَّاكِرِ ، وَلَيْسَ مَرَاداً فِيمَا يَظْهَرُ ، وَنَحْوُ الشَّرْطِ عَدَمُ الصَّارِبِ وَقَوْلُهُمْ لَا يَتَكُونُ الْمَرَاتُ قَرَأَةً ^(٤) إِلَّا بِمَقْصِدٍ مَحَلُّهُ عَدَمُ وَحْدِ قَرِينَةٍ صَارِفَةٍ لَهُ عَنْ مَوْضِعِهِ ، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا فِي « الْمَجْمُوعِ » مِنْ عَدَمِ بَدَلِهَا بِالْمُنْتَسِرِ ^(٥) ، أَيْ . لِأَنَّهُ وَجَدَ مِنْهُ صَارِفٌ لِلْقِرَاءَةِ عَنْ مَوْضِعِهِ ، وَمِثْلُهُ الْعَبْدُ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

قَالَ السَّيِّ : نَحَقَ الْقِرَاءَةُ عَلَى أَنَّ التَّحْمِيدَ إِذَا قُرَأَ عَلَى الشَّيْخِ ، لَا يَتَحَدَّثُ . لِأَنَّهُ صَحَّ مَا قَالُوهُ فِي حَدِيثٍ رَوَاهُ فِي « الصَّحِيحِ » ^(٦) ، أَنَّهُ قَرَأَ عَلَى السَّيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُورَةَ (وَالنَّجْمِ) فَلَمْ يَسْجُدْ حَتَّى لَهِمْ انْتَهَى وَفِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ ، بَلْ لَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ أَصلاً ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي (لَمْ يَسْجُدْ) لِلْسَّيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُ رَوَاهُ . نَزَّاهُ عَلَى السَّيِّ صَلَّى اللَّهُ

(١) قَوْلُهُ (وَيُؤَيِّقُهُ) أَيْ يَرَاهُ مَرَّةً (وَكُنْ) إِنْج . كَرْدِي . وَمِنْهُ الْحَرَوَانِي (٢٩٠ / ٢) . (أَيْ : مَا ذَكَرَهُ مِنْ تَرْجِيحِ السَّمْعِ) .
(٢) وَالْقَاعِدَةُ الْأَوَّلَى هُوَ قَوْلُهُ (إِذَا تَرَكَ السَّيِّ مِنْ مَقْصِدٍ) . إِنْج . كَرْدِي .
(٣) فِي (٣٤٠ / ١) .
(٤) وَفِي بَعْضِ السَّيِّ (لَا يَتَكُونُ الْقِرَاءَةُ قَرَأَةً)

(٥) « الْمَجْمُوعِ » (٨٠ / ٤) ، وَرَاجِعٌ « الْمَعْلُومُ الْخَطَّ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاخِ » مَسْأَلَةٌ (٢٩٦)
(٦) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ (١٠٧٢) ، صَحِيحُ مُسْلِمٍ (٥٧٧) ، وَقَدْ مَرَّ بَوَلِ الْبَابِ

وَيَتَأَكَّدُ لَهُ سُجُودُ الْقَارِي .

قُلْتُ . وَيَسُرُّ لِمَسَامِعَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

عنده وسلم فلم يسجد

وسببه : بيان جوار ترك السجود ؛ كما صرخ به أئمتنا ، وترك ريد لسجود إنما هو لركة صلى الله عليه وسلم له ، ودغوى العكس المنقولة عن أبي داود صحبة^(١) .

فإن قال القراء : إن التلميذ لا يسجد إذا لم يسجد الشيخ ؛ لذلك قلنا لا حاجة به^(٢) أيضاً ؛ لأن ترك ريد يحمل أنه لتجويزه الشيخ^(٣) ، فلا حاجة بترك مطلقاً^(٤) .

والحاصل أن الذي دل عليه كلام أئمتنا : أنه يسر لكل من الشيخ والتلميذ ، وأن ترك أحدهما له . لا يقتضي ترك الآخر له .

(ويتأكد له بسجود الساري) للاتفاق على طلبها منه حيث ، وجزيان وجو بعده إذا لم يسجد ، وإذا سجد معه . فالأولى ألا يقتدي به^(٥) .

(قلت : ويسر للسامع)^(٦) لجميع الآية من قراءة مشروعة ؛ كما ذكر^(٧) ، وهو غير قصد السامع ، ويتأكد له بسجود الساري ، لكن دون تأكيدها للمستمع (والله أعلم) لما صَحَّ . أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في غير صلاة ، فسجد

(١) وهو قوله بعد الحديث (١٤٠٥) (كان ريد الإمام فلم يسجد فيها) .

(٢) قوله : (لذلك) إشارة إلى حديث ريد ، وخمير (فيه) يرجع أيضاً إليه كروي

(٣) قوله (لتجويزه الشيخ) أي لاحتمال أن ريد ظن نسخ سجدة التلاوة ؛ فله لم يسجد . كروي

(٤) قوله (مطلقاً) يعني : لا للشيخ ، ولا للتلميذ . كروي .

(٥) قوله (فالأولى ألا يقتدي به) بلو فعل كان جائزاً ، كما اختصاه كلام البحري . كروي

(٦) قوله (ويسر للسامع) أي كما يسر للمسمع كروي

(٧) في (ص : ٣٢٤) .

ويستحبون معه حتى لا يجد بعضهم موضعاً لهجته^(١)

ولو لم يأت به سجدة أو سورتيها - بخلاف لمن رَغِمَ بينهما فرقاً - في الصلاة ، أو الوقت المكروه ، أو اقتدى بالإمام في صبح الجمعة^(٢) ، لغرض السجود فقط^(٣) ، أو سجد المصلي لمير سجدة أمابه ، كما يُقسم من سَدُّكَرَّة^(٤) حَرَمَ ، وبغالب صلاة^(٥) إن عدم وتعد

وكلام : البيان^(٦) لا يحد ذلك ، خلافاً لمن رَغِمَ فيه ؛ لأن الصلاة منهي عن زيادة سجود فيها إلا لسبب ؛ كما أن الوقت المكروه منهي عن الصلاة فيه إلا لسبب ، فالقراءة فيه بقصد السجود فقط كتدلي لسبب باجباره به^(٧) ليفعل الصلاة ؛ كدخول المسجد^(٨) بقصد السجدة فقط

فاعترض النفساني ذلك^(٩) بأنه الواجب قراءة (اسم سريال) (اسجده) في أولى صبح الجمعة^(١٠) ، وذلك بمضي قراءة (السجدة) ليجزى مردود - كما بسطه أبو زرعة^(١١) وغيره - بأن القصد هنا ادعاء سنة القراءة المحصورة ولسجود

(١) أخرجه البخاري (١٠٧٥) ، ومسلم (٢٧٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما

(٢) راجع : لمهل لصاحبه في خلاف الشيخ ، مسألة (٢٩٩)

(٣) قوله (لغرض سجود) متعارف فيه ، و (اقتدى) أي : مراا به السجدة لغرض السجود فقط ، أو اقتدى بالإمام لغرض السجود فقط كروي

(٤) ما ذكره (هو بونه) فيقول بسجوده للمراء ، سج كروي

(٥) أي : بالسجود ، لا بسجود لقراءة سج وبغض (ش : ٢١١/٢)

(٦) البيان (ص : ١٦٤) وفي (ع) : استطوعا (الباب)

(٧) قوله (فالقراءة فيه) أي : في الصلاة ، وبوله (به) أي : في الوقت المكروه (س : ٢١١/٢)

(٨) أي : في الوقت المكروه ، نهاية ومعنى (ش : ٢١١/٢)

(٩) اجمع إلى بوله (وبطلت جلالة) (ع : ١)

(١٠) أخرجه البخاري (٨٩١) ، ومسلم (٨٨٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وقد مر في (ص : ٨٢)

(١١) تحرير الفتاوى (٣٠٨/١)

وقد قرأ في الصلاة . . . سجد للإمام ولشتره . . .

لها ، وذلك غير ما مر ؛ من تحريد قصد السجود فقط .

وإنما لم يؤثر قصده فقط حارج الصلاة والوقت الشكوي ، لأنه قصد عبادة لا مانع من هذا ، بحالته ثم^(١)

رئيسي أن محل الحزمة فيما مر^(٢) في العرص ؛ لأن العمل يخور قطعه ، لأن أن يقال السجود فيها بدلت القصد تنس عبادة فاسدة ، فخرم^(٣) حتى في النفل ؛ كما أنه ينطه

وحرج (السامع) غيره وإن علم برؤية لسجود .

وزعم دخوله في ﴿ وَبَدَأَ قِرَاءَ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَسْجُدُوا ﴾ [الأنشقاق ٢١] . يؤد بانه لا يطلق عليه أنه قرىء عليه إلا أن سمعه ، وصح عن جمع صحابة رضي الله عنهم (السجدة على من استمع)^(٤) أي سمع

(قد قرأ في الصلاة) أي قيامها ، أو بدله ولو قبل (الماتحة) لأنه محلها في الجملة (سجد للإمام والمسلم) الواو بمعنى . (أو) بدليل إفراد الصبر في قوله . (لقراءته) ، وأثرها ؛ لأنها في القسم - كما هنا - أحوذ من (أو) أي ؛ كل منهما ، بحيث تنازعه^(٥) كل من (قرأ) و (سجد) ، وجار أعمال

(١) قوله (هنا) أي حارج الصلاة ، وقوله (ثم) أي ، في الصلاة

(٢) قوله (فيما مر) إشارة إلى قوله (حرم ، وبطل) إلخ كردي

(٣) قوله (حرم) إلخ ، أي السجود ، وكذا الصبر في قوله (كما أنه) إلخ

(من : ٢١١/٢)

(٤) علقه البخاري بعصبة الحرم عن مسلم رضي الله عنه في باب (من رأى أن الله حر وجس لم يوجب

سجود قبل حديث (١١٧٧) ، وأخرج نسفي (٣٨٢٥) عنه أيضاً ، وابن أبي شيبة

(٢٥٢) عن ابن عمر وغيره رضي الله عنهم

(٥) قوله (تنازعه) الصبر يرجع من (كل) كردي أي حين التأويل بكل منهما نهاية

(من : ٢١٢/٢) .

بقرائته فقط

أحدهما من غير محذور فيه^(١) .

وَجُزَّ عَدَمُ التَّارُعِ بِجَعْلِهِ وَعَنْ (قَرَأَ) مُشْتَرَأً بِهِ عَلَى حَذِّ هُنَا بِدَلِيلِهِ^(٢)
[يوسف : ٣٥] أَي : يُدَوِّ^(٣) .

أَي : بَلَّغَ قَرَأَ قَارِئُهُ^(٤) . . . إِلَى آخِرِهِ (بِقِرَائِهِ قَطْعُ) أَي : كَيْفَ لِقَاءَهُ بَعْدَ
دَوْنِ عَمَرِهِ .

نعم ؛ اسْتَشْنَى الْإِمَامُ^(٥) مَنْ قَرَأَ بِدَلَالَتِهِ (الْعَاتِجَةُ) لِمَعْنَى عِبَادَةِ مُجَدِّدٍ ،
قَالَ : فَلَا يُشْتَرَى لَهُ السَّجُودُ ؛ لِثَلَا يَقْطَعُ الْبَيَامَ الْمَقْرُوعَ ، وَتَحْتَمِلُهُ الثَّلَا اسْتَكْنَى
وَرَجَحَهُ بَأَنَّ مَا لَا يَدَّ مِنْهُ لَا يُشْرَكَ إِلَّا لِقَاءَ لَا يَدَّ مِنْهُ^(٦) . انتهى

وفيها^(٧) نَظَرُ^(٨) ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَتَّبَعُ بِأَثَرِهِ فِي الْقَطْعِ لِأَجْلِ ، أَمَّا هُوَ^(٩) لِمَا هُوَ
مِنْ مَصَالِحِ مَا هُوَ فِيهِ . . . فَلَا مُحْذَرٌ فِيهِ ، عَلَى أَنَّهُ لِدَلَالَتِهِ لَا يُشْتَرَى قَطْعاً ؛ كَمَا هُوَ
وَاصِحٌ

(١) قوله (من غير محذور) يعني : بوجه من التارُع محذور ، وهو أن كان الإمام واستمره من
الثاني لا يمكن الإحصاء في الأول ؛ لأنه متعدد والعمل مشي ، وإن كان فاعل الأول
تلكه ذلك . لكن بما قدر لفظ (كل) يرفع التوهم كرمي

(٢) قوله (على حذ) أي : على طريق (ثم بدا) إلح أي : بأن يكون مرجع الصغير سنن
مبدولاً عليه بلفظ الفعل ، كما في قولهم : قد حبل بين النير والبركة كرمي

(٣) قوله (أي : يدو) عن (بدا) المبدول عليه بلفظ الفعل كرمي

(٤) قوله (قارئ) فاعل (قرأ) المبدول عليه بلفظ الفعل أيضاً كرمي وقد الشروبي
(٢١٢ / ٢) (قاله الكردي ، لكن المعروف في كتاب النحو : تفسير حذ (ثم بدا لهم) يكون

العمل مسداً إلى ضمير مصدره ، وجعل الفعل بمعنى (وقع) ، ومعلوم أنه ليس من هذا قوله
(أي : وإن قارئاً ، . .) إلح وعلل هذا من جهة ما أشار إليه الشارح بصيغة التثنية ؛

(٥) قوله (ثم استثنى الإمام) أي : إمام الحرمين كرمي

(٦) أي : كالسجود لمناجاة الإمام رشدي (ش : ٢ / ٢١٢)

(٧) أي : في تعليلي الإمام والسكي (ش : ٢ / ٢١٢) .

(٨) راجع إلى السهل لتوضيح في اختلاف الأشیاع ؛ مسألة (٣٠٠)

(٩) أي : القطع . (ش : ٢ / ٢١٢)

وَالْمَأْمُومُ لِخِدَّةِ إِمَامِهِ ، فَإِنْ سَجَدَ إِمَامُهُ فَتَحْلَفُ ، أَوْ انْعَكَسَ . نَطَلَتْ صَلَاتَهُ

(و) سجد (للمأموم لسجدة إمامه) فقط ، فيعطل بسجوده لقراءة غير إمامه مطلقاً^(١) ، وقراءة إمامه إذا لم يتخذ ، ومن ثم كره للمأموم قراءة آية سجدة . ومنه يؤخذ أن المأموم في صبح الجمعة إذا لم يسمع . . لا يسر له قراءة سورته ، وقراءته إذا عدا ابنه يلزمه الإحلال بسنة الموالاة . (فإن سجد إمامه فتحلف) عنه (أو انعكس) الحال ؛ بأن سجد هو دون إمامه (. نطلت صلاته) لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَحَالَةِ الْمَحْشِيَةِ

ولو لم يعلم إلا بعد دفعه رأسه من السجود ، انظره^(٢) ، أو قبله هوى . فإذا دفع قبل سجوده . دفع معه ، ولا يسجد . (لَأَنْ يَدْرِكَهُ^(٣)) وهو يراق بعذر

ولا يُكره لإمام قراءة آية سجدة مطلقاً^(٤) ، لكن يسر له في السرية تأخير سجود إلى قراءته^(٥) ؛ لئلا يشوش على المأمومين ، بل يُحبّ نداء تأخيرهم في لجهريته أيضاً في الجوامع لعظام ؛ لأنه يخلط على المأمومين واعتراض الأول^(٦) بما صَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سجد في بعض التلاوة^(٧) .

وَيُخَابُ بَأَنَّهُ كَانَ يُسَمِعُهُمُ الْآيَةَ فِيهَا أَحْيَا ، فَعَمِلَهُ أَسْمَعُهُمْ بِهَا مَعَ قُلُوبِهِمْ ،

- (١) قوله : (مطلقاً) أي : سجد أم لا ، كروى .
- (٢) قوله : (انظره) أي : في قبله . كروى .
- (٣) قوله : (لَأَنْ يَدْرِكَهُ) (إلح راجع بعرض) كما هو صريح صبح المعنى ، وشرحي الباب ، وبالفصل ، (ش : ٢١٣/٢) .
- (٤) أي : في السرية والجهرية ، (ش : ٢١٣/٢) .
- (٥) محله : إذا حضر المصل ، نهاية وفي (ش : ٢١٣/٢) .
- (٦) أي : ندب التأخير في السرية (ش : ٢١٣/٢) .
- (٧) شرحه الحاكم (٢٢١/١) ، وأبو داود (٨٠٦) ، وأحمد (٥٦٥٦) ، عن ابن عمر رضي الله عنهما .

وَمَنْ سَجَدَ خَارِجَ الصَّلَاةِ . بَوَى وَكَرَّ لِلْإِحْرَامِ رَاغِباً يَدْنَهُ ، ثُمَّ لِلْهُدْيِ بِلَا
رَفْعٍ ، ثُمَّ سَجَدَ كَسَجْدَةِ الصَّلَاةِ وَرَفَعَ رَأْسَهُ مُكْتَرِئاً وَسَلَّمْ
وَتَكْبِيرُهُ الْإِحْرَامَ شَرْطٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَكَذَا السَّلَامُ فِي الْأَظْهَرِ

وَأَمَّنْ عَلَيْهِمْ لِتَشْوِيشٍ ، أَوْ قَصْدَ بَيَانِ جَوَارِدَاتِ
رَلَوْ تَرْكُهُ لِإِمَامٍ . شَنْ لِلْعَامُومِ بَعْدَ السَّلَامِ بِنَ قَضَرِ الْفَصْلِ ، مَا يَأْتِي مِنَ
فَوَائِدِهَا بِطَوْلِهِ وَبِوَعْدِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا تُقْضَى عَلَى الصَّحِيحِ .
(وَمِنْ سَجْدَةٍ) أَيِ أَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ (خَارِجَ الصَّلَاةِ) بَوَى (سَجُودَ تِلَاوَةِ وَانْ
لَمْ يُقَسِّمْ آيَتَهَا ؛ لِحَدِيثٍ : (إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ)^(١) . وَيُسْرُ لَهُ السَّجْدَةُ بِنَ
(وَكَرَّ لِلْإِحْرَامِ) بِهَا ؛ كَالصَّلَاةِ ، وَلِخَبَرٍ فِيهِ لَكُنْهُ صَعِبَتْ^(٢) (رَاغِباً يَدْنَهُ
كَرِهَهُ الْمُسَابِقِي فِي تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، وَلَا يُسْرُ لَهُ أَنْ يَتَوَمَّ تَكْبِيرٌ مِنْ قِيَمٍ ؛ لِأَنَّهُ
يُرَدُّ

(ثُمَّ) كَتَرَ (لِلْهُدْيِ) لِلْسَجُودِ (بِلَا رَفْعٍ) لِيَدْنِهِ ، فَإِنْ ائْتَصَرَ عَلَى تَكْبِيرِهِ
نَصَلَتْ مَا لَمْ يَتَوَّ التَّحَرَّمَ فَقَطْ ؛ نَظِيرٌ مَا يَأْتِي^(٣)
(ثُمَّ سَجَدَ) وَاحِدَةً (كَسَجْدَةِ الصَّلَاةِ) فِي وَجْهِهِ وَمَسَدُودَتِهِ (وَرَفَعَ رَأْسَهُ)
مِنَ السَّجُودِ (مُكْتَرِئاً ، وَ) جَلَسَ ، ثُمَّ (سَلَّمَ) كَسَلَامٍ لَصَّلَاةٍ فِي وَاحِدَةٍ ،
وَمَسَدُودِيَانِهِ .

(وَتَكْبِيرُهُ الْإِحْرَامَ شَرْطٌ) فِيهَا (عَلَى الصَّحِيحِ) أَيِ لَا يَدْنُ مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ
كَالِنِيَّةِ رَكْنٍ (وَكَذَا السَّلَامُ) لَا يَدْنُ مِنْهَا فِيهَا (فِي الْأَظْهَرِ) فَجَاءَ عَلَى الْحَرَمِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (١) ، وَمُسْلِمٌ (١٩٠٧) عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
(٢) عَنْ أَبِي عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمُرُّ بِعَبِيدِ الْغُرَنَاءِ ، فَإِذَا مَرَّ بِالسَّجْدَةِ
كَثَّرَ وَسَجَدَ ، وَمَسْجِدًا ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١١١٣) ، وَصَحَّحَهُ الْبُخَارِيُّ فِي « مُجْمُوعٍ »
(٦٥ / ٤) .
(٣) فِي (ص : ٣٣٥) .

وَشَرَطُ شُرُوطُ صَلَاةٍ ، وَمِنْ مَحَدِّهَا كَاللَّهِ فِي الدَّرَجِ ،

وَلَا يَسْتَسْقِئُ

وَقَصِيَّةُ كَلَامٍ بَعْضُهُمْ : أَنَّ الْجُلُوسَ لِلصَّلَاةِ وَكَفٌّ وَهُوَ بَعِيدٌ ، لِأَنَّهُ لَا يَحْتَ
تَشْهَدُ أَبَدًا وَسَلَامُهَا ، بِنَجْوَرٍ مَعَ الْأَصْطِحَاحِ ، لِهَذِهِ أَوَّلِي
نَعَمْ : هُوَ سَنَةٌ^(١)

، وَيَسْرُطُ إِلَيْهَا (شُرُوطُ الصَّلَاةِ) وَالْكَفُّ عَنْ مَصْدَاقِهَا السَّاقِطُ ، لِأَنَّهُ وَ
لَمْ يَكُنْ صَلَاةً حَقِيقَةً مُلْحَقَةً بِهَا ، وَقِرَاءَةُ أَوْ سَمَاعُ جَمِيعِ بَتَائِهَا^(٢) ، بَوْنُ مَحَدِّ قَبْلِ
الْإِثْبَاتِ بِحَرْفٍ .. فَسَدَتْ : بَعْدَ دُخُولِ وَفْقِهَا ، وَالْأَيُّوْلُ فَصْلٌ عَمَّا فِي آخِرِ
الْآيَةِ وَالسَّجْدَةِ : كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي^(٣)

وَيُسَرُّ وَيُكْرَهُ فِيهَا كُلُّ مَا يُسَرُّ وَيُكْرَهُ فِي غَيْرِهَا^(٤) ، مِمَّا يُنْصَرِّفُ مَجِيئَهُ حَا ،
كَمَا هُوَ طَاهِرٌ

(وَمِنْ مَحَدِّ) أَيِ : أَرَادَ السَّجْدَةَ (فِيهَا) أَيِ فِي الصَّلَاةِ (كَثُرَ لِهَوِي)
إِلَيْهَا (وَلِسُرْعِ) مَعَهَا : لِمَا صَحَّ : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَثَانَ يُكْثَرُ فِي كُلِّ خُصْمٍ
وَرَقِ فِي الصَّلَاةِ^(٥)

وَيُلْزَمُ أَنْ يَنْصَبَ مَعَهَا قَائِمًا ، ثُمَّ يَرْكَعُ ؛ لِأَنَّ إِهْوَاءً مِنَ الْقِيَامِ وَاحِدٌ
وَبَوْقَرَا آيَتِهَا فَرَكَعَ ؛ بَانَ يَلْعَ أَقْلُ الرُّكُوعِ ، ثُمَّ نَدَا لَهُ السَّجْدَةُ لَمْ يَخْرُ ؛
لِصَوْتِ مَحَدِّ ، أَوْ مَسْجِدٍ^(٦) ثُمَّ نَدَا لَهُ الْعُودُ قَبْلَ إِكْدَالِهَا بِجَارٍ ؛ لِأَنَّهُا مَلٌّ ، وَلَمْ
يَلْزَمُ بِالشَّرْعِ

(١) أَيِ : الْجُلُوسُ . (ش : ٢ / ٢٩٤) .

(٢) وَفِي الْمَطْبُوعَةِ الْمِصْرِيَّةِ : (آيَاتُهَا)

(٣) أَيِ فِي بَوْنِ الْمَنْصَبِ (هَذَا لَمْ يَسْجُدْ وَطَانَ الْمَصِلِ لَمْ يَسْجُدْ) (س : ٢ / ٢٩٤)

(٤) أَيِ : مِنَ التَّوَقُّلِ . (ش : ٢ / ٢٩٤)

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧٨٥) ، وَمُسَمِّ (٣٩٢) عَنْ أَبِي مُرَّةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٦) قَوْلُهُ : (أَوْ مَسْجِدٍ) أَيِ : مَسْجِدٌ لِلتَّلَاوَةِ . كَرَدِي

وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ .

قُلْتُ . وَلَا يَخْلُسُ لِلْإِسْتِرَاحَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَيَقُولُ . (سَجَدَ وَجْهِي لِدَيْ حَلَقَةٍ وَمُؤَرَّةً ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحُورٍ زُفْرَتِهِ)

وَلَوْ هَوَى لِلْسُجُودِ ، فَمَا بَلَغَ حَذَّ الرُّكُوعِ صَرَفَهُ لَهُ . ثُمَّ يَكْفِيهِ عَنْهُ ، كَمَا مَرَّ^(١)

وَالِدِي يَنْجُو أَنَّهُ لَا يَسْجُدُ مِنْهَا^(٢) ؛ لِأَنَّهُ بَيْتَةُ الرُّكُوعِ لِيَرْمَهُ لِقَامُ ، كَمَا عَلِمَ مَقَامًا فِي الرُّكُوعِ .

نَعَمْ ، إِذَا عَادَ لِلْقِيَامِ . . لَهُ الْهَوِيُّ مِنْهُ لِلْسُجُودِ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ^(٣)

(وَلَا يَرْفَعُ يَدَيْهِ) فَهِيَ لِعَدَمِ وَرُودِهِ (قُلْتُ . وَلَا يَجْلِسُ) يَدِي بَعْدَهُ (لِلْإِسْتِرَاحَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِعَدَمِ وَرُودِهِ أَيْضًا

وَلَا تَجِبُ بِهَا بَيْتَةٌ^(٤) ؛ كَمَا حَكَى بِنُ الرُّفْعَةِ الْإِتِّفَاقُ عَلَيْهِ^(٥)

وَمَرَّ تَوَجُّهُهُ فِي سَجُودِ السُّهُورِ^(٦) ، وَأَنَّهُ لَا تُدْرِي بُولَهُ . لَمْ يَشْمَعْهُ تَوَجُّهُهُ فِي الصَّلَاةِ .

(وَيَقُولُ) فِيهَا فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجَهَا (« سَجَدَ وَجْهِي حَشَاةً وَمُؤَرَّةً ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحُورٍ زُفْرَتِهِ ») فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْعَالَمِينَ ، وَوَالِدُ جَمْعٍ سَبِيحٍ

(١) قوله (كما مر) أي في الركوع كمردي

(٢) قوله (م) أي من الركوع هامش (أ) و (ع) وقوله (ل) أي سجدة (س)

(٢١٥ / ٢) .

(٣) وفي (س) هـ زيادة وهي (أي . ولم يطل الفصل)

(٤) قوله (ولا يجب لها بيت) أي بيتة مخصوصة بالتلاوة ، لا بقصص الفصل . قوله يجب ؛ كما

مر . كمردي راجع ؛ المسهل للنصاح في اختلاف الأنبياء ؛ ص ٣١١ (٣١١)

(٥) كضاية السبب (٢٧٩ / ٣) .

(٦) في شرح قوله (سجود الصلاة) . هامش (ع) .

أو مددع بقية ، . . .

وليس الهجوم منياً عن العبد^(١) بهذه ، ولا تمثيلهم بالولد منقلاً
للاحير^(٢) ، خلافاً لراعيهما ، لأن المراد بهجوم الشيء ، مما جاء به بوجه واحد
ببصره ، وما لا ينسب عادة لنفسه ومصدرها^(٣) ، وبالمظهر^(٤) أن يكون مع
عرو ، وبالأحير لا ينسب وفرغه في لعاده بنفسه ، والولد وإن نسب له
كذلك

، أو هجوم (اندفع بقية) عنه ، أو عثر ذكر ، ظاهرة من حيث لا تحسب
كدنث^(٥) ، كسجدة من العائل وقوع نحو الهلاك به ، كهدم وعرق ، محير
لصحيح . أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان إذا جاء أمر يسره حرماً
ورواه في دفع النعمة من حد^(٦) .

وخرج بالهجوم فيهما : استمرارهما^(٧) ؛ كالإسلام والعقيد ؛ لأنه يؤدي إلى
استمرار العمى في السجود ، كذا قيل .

وقد يعكز عليه^(٨) قولهم في مواضع لا نظرك لذلك ، لأن لا تأثر له إلا به
يعارضه ما هو أهم منه ، فالوجه ، التحليل بأن ذلك^(٩) لم يرد به غير ، يحل

(١) هذا (طائفة) . وامن حيث لا يحسب (ع س) (س ٢١١/١)

(٢) قوله (مما للاحير) أي من القيد ، وهو (من حيث) (لج كروي)

(٣) قوله (ومصدرها) هو محلي ، أي محلاً وقع له ، وما نسب إلى الله ما يعجز عن
القيام - كروي .

(٤) قوله (وبالمظهر) (لج لا يقابل الناس) كما يأتي الإشارة به كروي

(٥) أي : وإن ترقعه قيل . (ش : ٢١١/٢)

(٦) أخرجه البخاري (١٢٨) . مسلم (٢٦٦٩) . وابن حبان (٣٣٧٠) عن كعب بن مالك
رضي الله عنه عن جده البشارة بالتوبة

(٧) قوله (استمرارهما) أي : النعمة والنفقة كروي

(٨) قوله (ويعكز) أي يشكل كروي وهو (عبد) راجع إلى قوله (لأن)
يؤدي (ع) (لج) هامش (ع)

(٩) أي : الإسلام والعقيدة . هامش (١)

لهجوم بضربه المذكورين

وبالظهور : ما لا يقع به : كحدوث درهم لمضبر ، والدفاع ما لا وقع لا يذاته
عادة لو أصابه .

وأما إخراج الباطنية^(١) : كالعرفية ، وستر المساوي ، فيه نظر ظاهر ،
لأنها من أجل النعم ، فاليدى بتجته . السجود بحدوثها^(٢)

وبالآخر^(٣) ما يتحصل عقب أسبابه عادة ، كريح معدوب لاجر

ويُسّر إظهار السجود لذلك^(٤) ، إلا أن تجدّد ذلك في ثروة أو جاءه به مثلاً ،
بحسرة من يسن له ذلك ، وعلم بالحال^(٥) ، لئلا يكسر ملك

ولو ضمّ للسجود صدقة أو صلاة كان أولى ، أو أقامها مقامه محسناً ،
وقول لخوارزمي (لا يُغنيان عنه) أي لا يُحصّلان الأكمل

(أو رؤية مستنيرة) هي عقيله أو بديه ، شكراً لله سبحانه تعالى على سلامته به ،
بحر المحكم أنه ضمى الله عليه وسلم سجد لرؤية رب^(٦) .

وفي حيز مرسى : أنه سجد لرؤية رجل بالحي حق ، ضميم حركي ، مع
قصر^(٧) ، وقيل : مثلي ، وبيل محبط عقل .

(١) أي : إخراج النعمة الباطنة من كونها ممتنن له بسجده الشكر

(٢) راجع : المنهل النضاح في اختلاف الأشباح ، مسألة (٣٠٢)

(٣) عطف على قوله ، (بالهجوم ... إلخ) . (ش ٢١٦/٢)

(٤) أي : لكل من هجوم النعمة ، وهجوم الدفاع النفس (ش ٢١٧/٢)

(٥) أي (من ليس) ، إلخ (ش ٢١٧/٢)

(٦) أخرجه البيهقي في الكبير (٣٩٩٦) عن عروجه وحميد الله تعالى قال البيهقي (وروى)

هذا عروجه الشامي ، ولا يروى له صحة ، ليكون مرسل (وروىكم ذكره (٢٧٦١)

استشهاداً وبطلان إسناده

(٧) أخرجه البيهقي في الكبير (٣٩٩٥) ، ولداورقسي (٢٤٢) عن جابر الجعفي عن محمد بن

عيسى قال : رأى رسول الله ﷺ رجلاً يمشي كأنه رؤيتهم صغير ، وهو ساجد ، مع قال :

أو عاصي .

ويظهر ما . .

ويُسْرُ ليس رأى مثلني أن يقول : « انْحَمِدْ لِلَّهِ الْعَاصِي ، وَفِي الْآخِرَةِ ،
وَنُصَلِّيْ عَلَى كَثِيرٍ مِنْ خَلْقِهِ تَقْضِيلاً » لحبر الترمذي : « مَنْ قَالَ ذَلِكَ عُوِفِي عَنْ
ذَلِكَ الْبَلَاءِ مَا عَاشَ »^(١)

(أ) رؤية (عاص) أي : كافر ، أو فاسق متجاهل ، ذال الأذرعني أو
مستر مصر ولو على صغيرة^(٢)
لأن مصصة الدين أشد^(٣) .

وإنما يَسْجُدُ لرؤية المثلني لسليم من بلائه وإن كان مبنياً بلاء آخر فيما
يُظْهِرُ ، وكذا يُقَالُ في العاصي ، والحراد برؤية أحدهما : العلم بوجوده ، أو ظنه
بحسب سماع كلامه .

ولا يَلْرُمُ تَكَرُّرُ السَّجْدِ إِلَى مَا لَا نِهَایَةَ لَهُ فَيَمَنُ هُوَ سَاكِنٌ بِذِرَائِهِ مثلاً : لأنما
لا تأثره به كذلك ، إلا إذا لم يوجد ما هو أهم منه يُقَدَّمُ عليه^(٤)

(ويظهرها) أي : سجدة الشكر ، ندب لهجوم بعمية ، أو ابدق نعمة ، ما لم

« أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَاقِبَةَ » قال سيهمي (وهذا منقطع ، ودروية حدير الجمعي) ، ثم ذكر أنه
شبهه من وجه آخر ، وهو الحديث السابق عن عزفجة .
والعاشي النصير أنصر ما يكون ، الصعيف الحركة ، الناقص الحنق النهاية في عريب
الحديث (ص ٩١٥) .

(١) من اللامدي (٣٧٣٠) عن عمر رضي الله عنه ، وابن ماجه (٣٨٩٢) عن ابن عمر رضي الله
عهما .

(٢) راجع : السهل الصالح في اختلاف الأنبياح ، ص ٣٠٣ و (٣٠٤) .

(٣) تحليل لقول الحسن : (أو عاص) ، (ص ٢١٨ / ٢) .

(٤) قوله (ولا يلزم تكرار السجود) جواب من قال لو كان السجود مندوباً عند رؤية أحدهما
مستم أن يسجد دائماً من هو بزاره ، فيلزم التسلسل ، فأجاب : بأنه إنما يندب إذا لم يوجد
ما هو أهم منه ، من أمور الدين والدنيا ، وإلا لم يندب ، فلا يلزم ذلك كرمي

نَبِيصِي لَا لِلْمُسْلَى

وَهِيَ كَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ

وَالْأَصْحَحُ جَوَارُهَا عَلَى الرَّحِيلَةِ لِلنَّسَامِ

بِشْرٍ يَحْصِرُهُ مَنْ يَتَصَرَّرُ بِدَلِكْ ، كَمَا مَرَّ (١) .

وَيُظْهِرُهَا نَدْباً أَيْضاً (لِعَصِي) الَّذِي لَا يَتَرَتَّبُ عَلَى إِظْهَارِهَا لَهُ مَسَدَةٌ ؛
عَبْرَ آلِهِ لَعَنَهُ يُوْتُ (لَا لِلْمُسْلَى) عِبْرَ الْفَاصِي ؛ لِئَلَّا يَكْبِرَ قَبْلَهُ .

هَذَا أَسْرٌّ لَأَرَأَى ، وَأُظْهِرَ هَذِهِ . غَالِي يَظْهَرُ هَوَتْ الْكَمَالِ ثُمَّ ، وَالْكَرَامَةُ
هِيَ ؛ لِأَنَّ فِيهِ نَوْعَ إِيمَاءٍ ؛ كَمَا صَرَّخَ بِهِ بِعَلِيلِهِمُ الْمَذْكُورَ

أَمَّا وَاسْقُ ؛ كَمَقْطُوعٍ فِي سَرَقَةٍ لَمْ يَثْبُتْ بِقِيَاً أَوْ حُلَاً ؛ لَقِيَمَ لِمَرَاتٍ بِدَلِكْ جِيْمَا
يَظْهَرُ . وَيُظْهِرُهَا لَهُ

وَصَرَّخُوا بِهِ مَعَ أَنَّ الْإِظْهَارَ فِي الْحَقِيقَةِ لِلْعَصِي الْمَسْمُورِ لِئَلَّا يَنْوَقِمَ أَنَّ بَلِيَّةَ
دَاعِيَةَ لَدَلِكْ ؛ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ كَانَتْ بَلِيَّةَ لَمْ يَثْبُتْ عَنْ قِسْقِهِ إِظْهَارُهَا بِهِ أَيْضاً عَلَى
الْأَوْجِهِ ، لَكِنْ يُتَيَّنُ بِهِ أَنَّهَا لَسَفِيْهِ ؛ لِئَلَّا يَنْوَقِمَ أَنَّهَا سَلِيْبِيَّةَ ، فَيُكْبِرُ بِدَلِكْ

(وَهِيَ) أَيِ سَجْدَةِ الشُّكْرِ (كَسَجْدَةِ التَّلَاوَةِ) لِمَعْرُوفَةِ حَارِجِ الصَّلَاةِ ، فِي
كَيْفِيَّتِهَا وَوَاجِبَاتِهَا وَمَتَدَوِيَّاتِهَا

(وَالْأَصْحَحُ جَوَارُهَا (٢) عَلَى الرَّاحِلَةِ لِلنَّسَامِ) بِإِيمَاءٍ ؛ لِأَنَّهَا مَعْرُوفَةٌ
فَلَوْجَ عِيْمَا وَإِنْ أَدْمَدَ لِإِيمَاءٍ أَظْهَرَ أَرْكَامَهَا ؛ مِنْ تَمَكُّنٍ لِحَبِيْبِهِ ، بِحَدَافِ
الْجَاوِزَةِ (٣)

(١) أَيِ . قِيلَ (أَوْ دَوِيَّةَ مَبْنَى) . (ش : ٢١٨ / ٢)

(٢) فِي سَجْدَتَيْ حَارِجِ الصَّلَاةِ مَعْنَاهُ رَمَسِي (ش : ٢١٨ / ٢)

(٣) أَيِ لِأَنَّهَا مَعْرُوفَةٌ . لِئَلَّا يَشْرُكَ بِرُؤُوسِهَا ، وَلِأَنَّ سَرْمَةَ الْمَسْكِ بِقَصْفِي الرُّؤُوسِ . عَمِيْرُ

فَإِنْ سَجَدَ لِتِلَاوَةِ صَلَاةٍ ، جَاءَ عَلَيْهَا قَطْعًا

وجوازهما للمحاشي المسافرين لا خلاف فيه ؛ لموافق تحليل المناس^(١) الذي
أشرفت لوقته بقولي : (وَإِنْ أَذْهَبَ الْإِيْعَاءُ ...) إلى آخره .
(فإن سجد) متمكناً في مرقده ، أو ، للتلاوة صلاة حار عليها (بالإجماع
(نعماً) معاً للنافعة ، ولا يأتي هذا في سجدة الشكر ؛ لما مرّ أنها لا تدخل
الصلاة^(٢) .

فيه : ثبوت هذه بطول الفصل عرفاً بين سببها ؛ بطيئاً ما مرّ في سجدة
التلاوة^(٣)

* * *

(١) أي . لأنه يسجد على الأرض ، نهاية ومقتضى . (ش : ٢١٨/٢)
(٢) في (ص : ٣٣٧) .
(٣) في (ص : ٣٣٧) .

ثَابِتٌ

[في صلاة النفل]

(باب) - بالتسوية - في صلاة النفل

هو وليست بالتطوع والحسن والسرعة فيه والمستحب والمدون ، والأولى ما رُجِّحَ لشارع فعله على تركه مع حوازه ، فهي كلها مترادفة ، خلافاً لمناصب وثواب العرضي بفضل سبعين درجة ؛ كما في حديث صنَّحه ابن حريمة ^(١) ، فإن تركه كشيءٍ ، والظاهر : أنه لم يرد بالسبعين الحصر ورغم أن المدون قد بفضل كإبراهيم السعدي وإندرية ، وابتداء السلام وردّه مردوداً بأن سبب الفضل في حديث اشتغال المدون على مصلحة الواجب وريادة ؛ إذ لا إبراهيم وإن لا يطرأ ، وبإبتداء حصن أسوأ أكثر من في الحواب وشرع لأكمل بقص العريض ، بل وليقوم في الآخرة لا الدنيا أيضاً - خلافاً لحسن السلب ^(٢) - تقدم ما تركها بعد ؛ كسبيل ؛ كما نص عليه وعليه يحسن الخبر الصحيح : أن فريضة الصلاة والركاء وغيرهما إذا لم تم . . تكمل بالتطوع ^(٣) .

(١) صحيح ابن حريمة (١٨٨٧) عن سيمان رضي الله عنه ، وفيه : « من أتى به فريضة كل

كمن أتى سبعين فريضة في حياته » ، إلى آخر الحديث

(٢) راجع لقوله (لا ليدب) إلخ (س ٢١٩/٢)

(٣) أخرجه أبو داود (٨٦٦) ، والترمذي (٤٦٥) ، والبيهقي (٤٦٦) ، وابن ماجه (١٤٦٥) ،

وأحمد (٩٦٢٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « إن أول ما يناسب الناس يوم

يوم القيامة من أعمالهم الصلاة » قال : « كان انقص منها شيئا » قال : « انقصوا قلبي لعدي يوم

تطوع ؟ » قال : « لا تطوع » . قال : « أكلوا يتقيني فريضة من تطوعه » ثم تلاه الأفعال على

فأكم . . . وورد ذكر الركاء في رواية أبي داود (٨٦٦) ، وأحمد (٧٢٢٤) من صحيح داود

رضي الله عنه

وأوله السبهي ، بأن المكمل بالتطوع هو ما ينقص من سبب المطلوبة به ،
أي : « فلا يتوهم التطوع مقام العرض مطلقاً »^(١)

و جمع مرة أخرى فيه وبين حديث : « لَا تُقْبَلُ نَائِلَةٌ أَنْعَضَ حَتَّى يُؤَدِّيَ
الْمَرِيضَةُ »^(٢) بحمل هذا - إن صح - على نائله هي معض العرض : لأن صاحبها
مشرطة بصحته ، والأول^(٣) على نائله حارجه عن الغرض^(٤)

وظاهره^(٥) : خسار النفل عن فرض لا يصح^(٦) ، فبقي ما قدمه

ويؤيد نأيله^(٧) الأول الحديث الصحيح : « صَلَاةٌ لَمْ يُنْمَهِهَا رُبُّهُ
عَلَيْهَا مِنْ سُخْجَتِهَا حَتَّى تَمَّ »^(٨)

فجعل التميم من السخجة - أي : الدابة - لمریصة حُلَّتْ ناقصة ، لا معتركة
من أصلها

(١) أي : رواه نزلاً من أصله ، أو فعل غير صحيح . (ش : ٢١٩/٢) .

(٢) أخرجه السبهي في « الكبير » (٤٠٦١) عن علي رضي الله عنه . وفي نسخة

(٣) أي : وحسن الخبر السابق . (ش : ٢١٩/٢)

(٤) الشئ الكبير (٦١٣/٤) .

(٥) ما بـ قوله (وظهره) أي : ظاهر الجمع ، مع قطع النظر عن الأول لأن ، وبه حجة

يدل على خسار النفل عن العرض : لأن معنى قوله (والأول على دابة حارجة) يحصل

الحديث الأول على أن المراد بالنائلة الدابة الحارجة ، يعني : أنها تكمل العرض مطلقاً ، مع

قطع نظر عن الأول ، مستدعي الأول كرمي

(٦) قوله ، لا يصح (صفة فرض : أي : فرض غير صحيح كرمي

(٧) إن كانت الدابة هي (نأيله) السبهي . يعني موافق نأيله الأول للحديث المذكور نظر ظاهر

سم أي : فلا بد من إرجاعه إلى ما تضمنه قوله (وعلمه بحمل إيج) (ش

٢١٩/٢)

(٨) أخرجه الطبراني في « الكبير » (١٧/٨ - ٢٧) عن عاتق بن قوط رضي الله عنه قال قال

رسول الله ﷺ : « مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يُنْمَهِهَا رُبُّهُ عَلَىهَا مِنْ سُخْجَتِهَا حَتَّى تَمَّ » فان سبهي في

« مجمع الرواة » (٦٦٢٩) (رد والطبراني في « الكبير » ورجاله معاف)

وظاهرُ كلام الغزالي : الاحتساب مطلقاً ، وخرى عليه ابنُ العربي وغيره ؛
لهديث أحمد^(١) : طاهر في دلت .

وأفضلُ عباداتِ البدنِ بعدَ الشهادتينِ الصلاةُ ، ففرضُها أفضلُ العروضِ ،
وتفليحُ أفضلُ التواكلِ .

ولا يردُّ ظلتُ العلمِ ، وحفظُ القرآنِ ؛ لأنهما من فروضِ الكفاياتِ ، وتليتهما
الصومُ ، والحجُّ ، والركاةُ ، على ما جرم به بعضهم

وقيلَ أفضلُها الركاةُ ، وقيلَ . الصومُ ، وقيلَ الحجُّ ، وقيلَ . غيرُ
ذلك^(٢) .

والخلافُ في الإكثارِ من واحدٍ - أي : عرفاً - مع الاقتصادِ على الأكيدِ من
الآخر^(٣) ، وإلا . . . فصومُ يومٍ أفضلُ من ركعتينِ ، وقيلَ على ذلك .

نعم ؛ العملُ القلبيُّ^(٤) لعدمِ بصيرةِ الرياءِ فيه . أفضلُ من غيره

قال الحلبيُّ : ثبتَ بالكتابِ والسنةِ أن كلَّ عملٍ لم يُفْعَلْ بمجردَ التقربِ به
إلى الله تعالى . . . لم يثبتْ عليه وإن سقطَ بالقرصِ من الرجوحِ

(١) أي حديث تميم الداري رضي الله عنه العار بخبرجه أنما . راجع : عمدة الأحادي :
(٢٠٧ / ٢) .

(٢) وقال في الإحساء : العباداتُ محببةٌ بفضلِها باختلافِ أعمالها وفاعليها ، فلا يصح إطلاقُ
القولِ بأفضليةِ بعضها على بعضٍ . (ش : ٢٢٠ / ٣)

(٣) قوله : (والخلافُ في الإكثارِ . . .) إلخ : يعني : أي منها أفضلُ ليكونَ الإكثارُ من (مع
الاقتصادِ . . . إلخ) ؟ فمن قال : الصلاةُ أفضلُ . . . معناه : أن من أمكنه الاستكثارُ من واحدٍ من
العباداتِ . . . فالأفضلُ : أن يكثرَ من الصلاةِ . . . يقتصرُ على الاكثَرِ من الآخرِ . وكذا البواني

كردى

(٤) قوله (العملُ القلبيُّ) إلخ وهو الإيمانُ والمعرفةُ ، والفكرُ والتفكيرُ ، والصبرُ والرفقُ ،
والحروفُ والرجاءُ ، ومحبةُ الله ومحبةُ الرسولِ ، والتوبةُ والتطهيرُ من الرذائلِ وسحوُّ ذللتِ ،
وأفضلُها الإيمانُ ولا يكونُ إلا واجباً ، وقد يكونُ تطوعاً بالتجديدِ . كردى .

صلاة الليل قسمان .

قسم لا يسجد جماعة

قسم : الزواني مع العرائض ؛ وهي : ركعتان قبل الصبح .

ومرادف : اسلم من الرياء ، وأما ما صاحبه غيره ، كالحج قصد ، وقصد التجارة . . . فله ثوابه بقدر قصده ، العادة ؛ كما نص عليه ، لأن ما قرره به غيره مضاف إليها ، بخلاف الرياء ؛ كما أشرنا لذلك في (باب النصوص)^(١) ، وأظنت الكلام فيه في « حاشية إيضاح العناصك »^(٢) .

(صلاة الليل قسمان : قسم لا يسجد جماعة) تمييز محوّل عن نائب الفاعل^(٣) ، لا حال ؛ لفساد المعنى ؛ إذ مقتضاه : يعني سيئته حال الجماعة لا الأفراد ، وهو فاسد ، بل هو مسوّل فيهما ، والحائر فلا كراهة . هو وقوع الجماعة فيه .

(قسم الرواتب مع العرائض) وهي السجدة الثامنة في

(وهي ركعتان قبل الصبح ، وتُسجدُ تحصيلهما ، للاتفاق^(٤) ، وأن يقرأ بهما تأبى (البقرة) و (آل عمران)^(٥) ، أو (الكافرون) و (الإخلاص)^(٦))

(١) في (١ / ٤٤٤)

(٢) حاشية لإيضاح (٥٤-٥٦) .

(٣) قوله (تمييز) إيج والتقدير لا يسجد في الجماعة ، بل الجماعة (معنونه ما لم يسجد بجماعة) (يس) حوّل إلى التمييز كقوله .

(٤) عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان النبي ﷺ يُحَقِّقُ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّيْلِيَّتينِ قُلَّ صَلَاةِ الصُّبْحِ ، مِمَّنْ يَسِيءُ لِقَوْلِهِ : « لَا يَقُولُ » (أم الكتاب) أخرجه بخاري (١١٧١) ومسلم (٧٢٤)

(٥) قوله ، (تأبى) « سقره » و (آل عمران) وهما : ﴿ قُلُوا بِمَا نَسُوا فَأَنَّهُمْ زُيِّنُوا ﴾ ، لا في (البقرة) [١٣٦] ، ﴿ قَدْ يَأْمُرُ الْكَذِبُ ﴾ ، بل قوله : ﴿ بَلَّغْ مَنبُتَهُ ﴾ في (آل عمران) [١٦٤]

وقال العراقي : يحسن أن يقرأ في الأولى (ألم نشرح) ، وفي الثانية (ألم تركب) فإن ذلك يزيل شذ ذلك اليوم كقوله : والحديث أخرجه مسلم (٧٢٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما

(٦) أخرجه مسلم (٧٢٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

وركعتان قبل الطَّهْرِ ، وَكَدَّ بَعْدَهُ وَبَعْدَ الْمُعْرِبِ وَبَعْدَ الْعَشَاءِ .

وَأَنْ تَضَطَّجِعَ - وَالْأُولَى كَوْنُهُ عَلَى شَفَةِ الْإِيصِ بَعْدَهَا^(١) ، وَكَانَ مِنْ جُكْمِهِ أَنَّهُ يَنْدَكُرُ بِدَلِّكَ خِصْجَةُ الْعَمْرِ ؛ حَتَّى يَسْتَفْرِغَ رُسْمَهُ فِي الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ ، وَيَنْهَيَا ذَلِكَ

فَإِنْ لَمْ يُرِدْ ذَلِكَ ، . فَضَلَّ بِهِمْ وَبَيْنَ الْأَمْرِ مِنْ سَحْوِ كَلَامٍ ، أَوْ نَحْوِ^(٢) .
وَيَأْتِي هَذَا فِي الْمُنَظِّمَةِ ، وَبِمَا لَوْ أُخْرِسَتْ أَنْصَحَ عَلَيْهَا ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ
(وَرَكْعَتَانِ قَبْلَ الطَّهْرِ ، وَكَدَّ) رَكْعَتَانِ (بَعْدَهُ ، وَ) رَكْعَتَانِ (بَعْدَ الْمُعْرِبِ)
وَفِي « الْكَفَايَةِ » : يُسْرُ تَطْوِيلُهُمَا حَتَّى يَصْرِفَ أَمْرُ الْمَسْجِدِ ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٣)
وَلَكِنْ قَصِيئَةٌ مَا فِي « الرُّوضَةِ » - مِنْ أَنَّهُ شَدِيدٌ فِيهِمَا . (الْكَافِرُونَ)
(الْإِنْخِلَاصُ)^(٤) - حَلَالُهُ ، إِلَّا أَنْ يُحْتَمَلَ عَلَى أَنَّهُ بَيَانٌ لِأَصْلِ الشَّيْءِ ، وَدَلٌّ^(٥)
لِكَمَالِهَا

وَيُسْرُ هَذَا أَيْضًا فِي مَا تَرَى أَلَيْسَ أَنْتِي لَمْ تَرِدْ بِهَا فَرَاءَةٌ مَحْصُوصَةٌ ؛ كَمَا نَجَتْ
(وَ) رَكْعَتَانِ (بَعْدَ الْعِشَاءِ) وَلَوْ لِحَاجَةٍ بِمَرْدَلَةٍ ، وَإِنَّمَا سُئِلَ لَمْ تَرَكَ لَعَلَّ
الْمَطْلَبِ ؛ يَسْتَفْرِغُ ، وَيَنْهَيَا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ الْأَعْمَالِ الشَّاقَّةِ يَوْمَ الْحَجْرِ
وَدَلٌّ^(٦) لِلاتِّسَاعِ فِي الْكُلِّ^(٧) .

(١) إِبْرَاهِيمُ الْحَارِثِيُّ (١١٦٠) ، وَمُسْلِمٌ (٧٢٦) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ

يُدْأَى صَلَاتِي رَكْعَتِي الْعَجْرِ . . . يَضَطَّجِعُ عَلَى شَفَةِ الْإِيصِ ،

(٢) وَفِي (س) : (أَوْ نَحْوِ) مِنْ الْعِلَّةِ .

(٣) مِنْ أَبِي دَاوُدَ (١٣٠١) وَفِيهَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَلِ

الْقُرْآنَ فِي بَرَكَتَيْنِ بَعْدَ الْمُعْرِبِ حَتَّى يَصْرِفَ أَمْرَ الْمَسْجِدِ . وَرَاجِعُ « كِتَابِهِ إِلَهُ »

(٣٠٦ / ٣)

(٤) رُوضَةُ الْعَالِيَيْنِ (٤٤١ / ١) .

(٥) وَفِي (الْمَطْبُوعَاتِ) - (وَدَلٌّ) .

(٦) أَيِ : الرُّوَاكِ مَعَ الْفَرَاتِضِ . هَاشِمِي (خ) .

(٧) عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : حَقَّقْتُ مِنْ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ رَكْعَاتٍ : رَكْعَتَيْنِ مِنَ الطَّهْرِ ،

وقيل لا رتبة لعشاء ، وقيل أربع قبل الظهر ، وقيل ، وأربع بعده ،

(وقيل لا رتبة للعشاء) لأن الركعتين بعدها يخور أن يكون من صلاة الليل ومؤذنه : أنه صلى الله عليه وسلم كان يؤخر صلاة الليل ، ويمشيها بركعتين خفيفتين^(١) ، ثم يطولها ، فذلك ذلك على أن قيل^(٢) بساكنها

ويؤخذ من قوله الآتي . (وإنما الخلاف .) إلى آخره أن هذا الوجه إنما ينفي التأكيد ، لا أصل السية^(٣) .

ومعنى تعليقه بما ذكر^(٤) . أنه إذا جاز كونها من صلاة الليل . انتفى العراطة المقتضية للتأكيد^(٥)

(وقيل أربع قبل الظهر) لأنه صلى الله عليه وسلم كان لا يدعها ، رواه البخاري^(٦) .

(وقيل وأربع بعده) للحبر الصحيح ، من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر ، وأربع بعدها حرّمه الله تعالى على السائر^(٧)

* دركعتين بعده ، وركعتين بعد المغرب في بيته ، وركعتين بعد العشاء في بيته ، وركعتين قبل صلاة الصبح . كتاب ساعة لا يدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فيها أخرجه البخاري (١١٨٠) ، ومسلم (٢٢٩) .

(١) أخرجه مسلم (٧٦٧) عن عائشة رضي الله عنها .

(٢) أي الركعتين الخفيفتين ع شر ، والأولى أي الركعتين بعد العشاء (من ٢٢٢ / ٢) .

(٣) هي (س) . (إنما يعني التأكيد ، لا أصل السية) ، وفي (ع) . (إنما يعني التأكيد ، لا أصل السية)

(٤) أي بقوله (لأن الركعتين إلخ) رئيسي (شر ٢٢٢ / ٢)

(٥) وفي (خ) (و ب) . (للتأكيد) .

(٦) صحيح البخاري (١١٨٢) عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يدع أربعاً قبل الظهر ، وركعتين قبل العشاء

(٧) أخرجه أبو داود (١٢٦٩) ، والترمذي (٤٢٩) ، والنسائي (١٨١٦) ، وابن ماجه (١١٦٠) من أم حبيبة رضي الله عنها

وريل . وَأَرْبَعُ قَبْلِ الْعَصْرِ (وَالْجَمْعُ سِتَّةٌ ، وَبِمَا الْحَلَفُ فِي امْرِئٍ لَمْ يَكُنْ

(وريل وأربع قبل العصر) للحبر الحسن^(١) أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها أربعاً ، يفصل بينهما بالشليم وضح . وَرَجِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعاً^(٢)

(والجمع ستة) رسة قطعاً ، بورود ذلك في الأحبار لصحيحة (وإما الحلاف في الراتب المؤكد) من حيث التأكيد ، فعلى الأخير ، الكل مؤكد ، وعلى الأول الراجح المؤكد تلك العشر لا غير ، لأنه صلى الله عليه وسلم واطب عليها أكثر من اشعابية النافية

(وكان) في الخبرين السابقين : هي أربع الظهر ، وأربع العصر لا تقتضي تكراراً^(٣) على الأصح هذا محقق الأصوليين ، وبإثباته منها^(٤) أمر عربي لا وضي ،

لكن هذا^(٥) إنما يظهر في الآية^(٦) ، لا الأولى ، لأن التأكيد لا يؤخذ فيها من (كان) بل من (لا بدع)^(٧) ، إلا أن يجاب^(٨) بأنه^(٩) بالأعلى ؛ مدليل أنه ترك

(١) أخرجه الترمذي ٦٠٤ ، والسنائي (٨٧٤) ، وابن ماجه (١١٦٩) ، وأحمد (٦٦٠) عن علي رضي الله عنه . ومي (خ) : (للحبر الصحيح) .

(٢) أخرجه أبو داود (١٢٧١) ، والترمذي (١٢٢) ، وأحمد (٦٨٨) عن ابن عمر رضي الله عنهما

(٣) قوله (وأي) ، إلح ، أي لفظ (كان) في الخبرين لا يقتضي تكراراً ، معاصم له بتوجه على قوله : (واظب...) إلح - كردي .

(٤) أي مبادرة تكرار من (ي) عامل (ج) و(ع) .

(٥) قوله : (لكن...) إلح ردة لذلك المنع ، كردي .

(٦) أي . أربع العصر . (ش : ٢٢٢/٢) .

(٧) قوله (بل من لا بدع) أي بل من قول الراوي (لا بدع) كردي .

(٨) قوله : (إلا أن يجاب) جواب عن الرد ، كردي .

(٩) وصحير (بأنه) يرجع إلى (لا بدع) . كردي .

أقل ، وكعتان حقتان قبل المغرب

قلت : مما سئله على الصحيح : في صحيح البخاري : الأمر بغيره .

عبادة الظهير : لا استعماله بوفد قدم عليه ، وقصاها بعد العصر^(١)

ولو اقتصر على ركعتين قبل الظهير مثلاً ، ولم ينو المؤكدة ولا غيره . نصروا
للمؤكدة ، كما هو ظاهر ، لأنه امتداد ، وانطبت فيه أقوى

(وقل) من لست (ركعتان حقتان قبل المغرب) لما يأتي .

(فت) مما سئله (غير مؤكدة) على الصحيح ، في صحيح البخاري .

لأمر بهما (لكن يعم) « صَلُّوا قَبْلَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ » قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ « لِمَنْ
شَاءَ » كَرَاهِيَةٌ أَنْ يَشْجِذَهَا النَّاسُ^(٢)

أي طريقة لارمة ، وليس لمراد . ففي مستييهما بالمعنى الذي يحسن فيه^(٣) ،
لأن نوت ذلك مبدول « صَلُّوا » أول الحديث ، لا سيما وقد صنع . أن كثر
الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا يتتدرون استراي^(٤) لهما إذا أدن المغرب ،
حتى إن ارجل العرب لتدخل المسجد فيخشون أن لصلاة قد صليت ، من كثره
من نصلبهما^(٥)

والمراد : صَلُّوا ركعتين ، كما صرحنا به رواية أبي داود « صَلُّوا قَبْلَ

(١) أخرجه البخاري (١١٣٣) ، ومسلم (٨٣٤) عن أم سلمة رضي الله عنها ، وفيه قال
رسول الله ﷺ : يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ، سَأَلْتُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ ، وَابْنُ أَثَابَةَ مَأْسُورٌ مِنْ قَبْلِ
النَّبِيِّ ، فَسُئِلَ عَنْ الرُّكْعَتَيْنِ اللَّتَانِ بَعْدَ الظُّهْرِ ، فَأَمَّا قَاتَانِ .

(٢) صحيح بخاري (١١٨٣) عن عبد الله العربي رضي الله عنه

(٣) قوله (ليس المراد) إلخ : أي ليس المراد من معنى الآية المبدول عليها بعبارة
(كراهية أن يشجذها) ، منها بالمعنى الذي يحسن فيه ، وهو المبدولية كروي أي
المتقدم في أول الليل . (ش ٢٠ / ٢٢٣) .

(٤) والواري : جميع سارية كروي .

(٥) أخرجه البخاري (٥٠٢) مختصراً ، ومسلم (٨٣٧) عن أسس من مالك رضي الله عنه

المغرب ركعتين^(١)

وقول من عمر رضي الله تعالى عنهم (ما ريت أحدا يصليهما على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم)^(٢) ففي غير محصور^(٣)

وزعم أنه محصور صحيح ؛ إذ من المعلوم أن كثير من الأئمة في عهد رضي الله عليه وسلم لم يخصوه ابن عمر ، ولا أحاط بها وقع فيه ، على أنه لا يرضى انحصار . فأنشئت معه^(٤) زيادة علم فلنقدم ؛ كما قد نوه به ثبت صلاة رضي الله تعالى عنه وسلم في الكعبة على رواية نافعها ، مع تصديقهما على عهد ك مع فيها^(٥)

وشرعي استساقت يتقى معاً^(٦) ، صلوا قبل المغرب ركعتين ؛ لا تعد من له . والخبر الصحيح^(٧) السابق ؛ بين كل أدائتي - أي أدائي وعودتي صلاة^(٨) .

إذ هو يشملهما مصاً ؛ ومن ثم أخذوا منه نكت ركعتين قبل الغاء

(١) من أبي داود (١٢٨١) عن عبد الله الثوري رضي الله عنه

(٢) أخرجه أبو داود (١٢٨٤)

(٣) قوله (في غير محصور) وهو غير مقبول كروي

(٤) وهي (و) (ب) (و) (خ) (ع)

(٥) له يشير إلى ما أخرجه البخاري (٥٠٥) ، ومسلم (١٣٠٩) عن داود رضي الله عنه في

الإثبات ، وهي ما أخرجه مسلم (١٢٢٠) عن أبيه من حديث رضي الله عنه في

(٦) قوله (معاً) صلوا (إلخ) ، كذا في النهاية أو أكثر مع شرح باب ١٠٠ وهو

منه (معاً) (إلخ بـ) ألف ، وهي الأولى (٢١٣٢) وهي (معاً)

(معاً)

(٧) قوله (والخبر الصحيح) عطف على قوله (معاً) صلوا (إلخ)

(٨) (صلوا ...) (إلخ) (والخبر الصحيح) (إلخ)

كروي

(٩) أخرجه البخاري (٦٢٧) ، ومسلم (٢٣٨) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

وَيَعْدُ الْجُمُعَةُ أَرْبَعٌ ، وَتَنْتَبِهُ مَا قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَيُسَرُّ فَعْلُهُمَا بَعْدَ إِجَابَةِ الْمُؤَدِّ ، مِنْ تَعَارُضَتْ هِيَ وَفَضِيلَةُ التَّحَرُّمِ - لِإِسْرَاعِ
الْإِمَامِ بِالْمَرْحِيِّ عَنْ الْأَدَانِ - أَخْرَجَهُمَا إِلَى مَا بَعْدَهُ ، وَلَا تُقَدِّمُهُمَا عَلَى الْإِجَابَةِ
عَلَى الْأَوْجِهِ .

(وَبَعْدَ الْجُمُعَةِ أَرْبَعٌ) لِلأَمْرِ بِهَا فِي الْحَبْرِ الصَّحِيحِ ^(١) ، ثَبَاتُهَا مُؤَكَّدَتَانِ
(وَقَبْلَ مَا قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) أَيُّ : أَرْبَعٌ ، مِنْهَا ثَنَانِ مُؤَكَّدَتَانِ ، هِيَ
الْبَصِيرُ فِي الْمُؤَكَّدِ وَغَيْرِهِ ، ثَبَاتُهَا وَبَعْدُهَا ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي « التَّحْقِيقِ » ^(٢) ،
حَلَالًا مَا قَدْ يَتَوَقَّعُ مِنَ الْعِبَارَةِ ^(٣) ، مِنْ مَخَافَتِهَا الظُّهْرَ فِي سَبِيلِهَا ^(٤) امْتِنَاحَةً ،
وَكَأَنَّ عَدْرَهُ أَنَّهُ لَمْ يَرِدْ نَصُّ الصَّحِيحِ امْتِنَاحَةً إِلَّا عَلَى هَذِهِ نَقَطُ .

وَمِنْ ثَمَّ قَالَ جَمْعٌ إِنْ مَا يُصَلِّي قَبْلَهَا بِدَعَةٍ ، لَكِنَّهُ غَيْرُ سَدِيدٍ ؛ لِحَبْرِ
السَّبِيحِ : « يَتَيْنِ كُلُّ أَدَانِي صَلَاةً » وَلِحَبْرِ ابْنِ مَاحَةَ : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
قَالَ لِسُبَيْتٍ لَمَّا جَاءَ وَمَوْ يَخْطُ : « أَصَلَّيْتُ قَبْلَ أَنْ تُجِيءَ ؟ » قَالَ : لَا ، قَالَ :
« فَصَلِّ رَكَعَتَيْنِ ، وَتَجَوَّزْ قَبَيْهَمَا » ^(٥)

وَقَوْلُهُ : « أَصَلَّيْتُ » . إِلَى حَرِّهِ بَمَنْعِ حَمَلِهِ عَلَى نَحْوَةِ الْمَسْحَدِ ؛ أَيُّ
وَحْدَتِهَا ، حَتَّى لَا يُبَاقِيَ الْإِسْتِدْلَالَ بِهِ ثَبَاتِهَا لِلدَّخْلِ حَالَ الْخَطِّ ، فَتَوْبِهَا مَعَ سَنَةِ
الْجُمُعَةِ الْمُسَبِّتَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَلَافٌ هَلْ

وَيُتَوَى بِالْقِدَّةِ سَنَةُ الْجُمُعَةِ ؛ كَالْبَعْدِيَّةِ

(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ الْجُمُعَةَ فَلْيُصَلِّ
بَعْدَهَا أَرْبَعًا » أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٨٨٦) .

(٢) النَّصْبُ (ص ٢٢٥) .

(٣) قَوْلُهُ : (يَتَوَقَّعُ مِنَ الْعِبَارَةِ) أَيُّ : مِنْ عِبَارَةِ الْعَبْسِ ، كَرَدِي .

(٤) وَمِنْ (أ) وَ (ح) (سَتَهَا)

(٥) سِرٌّ مِنْ مَلْحَةٍ (١١١٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَأَصْلُ الْحَدِيثِ عِنْدَ الْحَارِثِيِّ
(٩٢١) ، وَمُسْلِمٌ (٨٧٥) عَنْ جَابِرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

زِيَمَةُ الْوُتْرِ ،

ولا يطرأ لاحتمال ألا تقع ؛ إذ المرحض أنه طرأ وقوعها ، فإن لم تقع .
 يحكى عن ستة الصبر على الأوجح ، وقال بعضهم : تكفي ، كما نحوذمة الظهر
 عيب ، ويؤخذ بأنه وجد ثم بعضها فافكر البناء عليه ، وهذا سم يوحذ شيء منها فم
 يحكى الساء .

وخرج به (ظن وقوعها) ، الشك فيه ، فلا يأتي شيء حتى تنسب إحماله ،
 خلاه ليس قان . ينوي ستة الوقت ، وليس قال . ينوي ستة الظهر

(ومته) أي : ما لا يسئ جماعة (لوتر) تمنح الواو وكسرها : المحر المصحف
 عيه هل عني غيرها ؟ قان : لا ، إلا أن تطوع^(١) .

وسميه واحداً في حديث^(٢) ، كشمسية غسل الجمعة كذلك^(٣) ، وسراده
 مريد الأكيد ، ولذا ، كان الفصل ما لا يسئ له جماعة

وب قصص المس ، من أنه ليس من الرواتب . صحيح ، خلاه ليس
 اغترصه ، لأنها تطلق تارة على ما يشيع المرائض فلا يدخل ؛ ومن ثم لم يرد به
 ستة المشاء أو رائيها . لم يصح ، وتارة على السنن المؤثرة فيدخل ، وجرب عنه
 في موضع^(٤) .

ولو صنى به عذا ركعة ابوتر والظاهر ، أنه ثبات على ما أسى به نواب كونه

(١) صحيح البخاري (٤٦) ، وصحيح مسلم (١١) عن طلحة بن عبد الله رضي عنه
 من أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «الوتر حق على كل مسلم
 من أحب أن يؤجر بحسنه فيفضل ، ومن أحب أن يؤزر بملاه فيفضل » ومن أحب أن يؤجر
 بواجبه فيفضل ، أخرجه أبو داود (١٤٢٢) والسنن (١٧١١) وابن ماجه (١١٩٠)
 وأحمد (٢٤٠٦٩) .

(٢) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «لشئ المصنعة واجب على كل
 مسلم » أخرجه البخاري (٨٢٩) ، ومسلم (١٩٥٧)
 (٣) الصريح بكسر (١١٩ ، ١١٦ / ١) ، روضه الطالبين (٤٢٩ / ١) ، المجموع (٢٢ / ١)

وأقله ركعة ، وانثرت إحدى عشرة .

من التواتر ؛ لأنه يُطابق على مجموع الإحدى عشرة ، وكذا من أبي بعض التواريخ .

وليس هذا كمن أتى ببعض الكفارة ، خلافاً لمن رعبه ؛ لأن رعبه من حصوله ليس له أرماس^(١) متغيرة ببنات متعديّة بخور الانقصار على بعضها ، بخلاف ما هنا ؛ على أنه لا جامع بينهما ، كما هو واضح

(وأدله ركعة) للخبر الصحيح : مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُؤْتَرَ بِرُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ فَلْيَفْعَلْ^(٢)

وَصَحَّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُوتِيَ بِوَاحِدَةٍ^(٣)

وهو اغترض قول أبي الطيب : يُكْرَهُ الْإِتْرَ بِهَا ، وَيَجُوزُ بِأَنْ مَرَادُ أَنْ الْاقتصار عليها خلاف الأولى ؛ لمخالفة لأكثر أحواله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لا أنها في نفسها مكروهة ولا خلاف الأولى ، ولا ثباته^(٤) الحر ؛ لأنه ليس حصول أصل السبب بها .

(وكثرة إحدى عشرة) ركعة ؛ للخبر المتفق عليه عن عائشة رضي الله تعالى عنها . وهي أعلم بحاله من غيرها . (ما كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يريد في رمضان ، ولا في غيره ، على إحدى عشرة ركعة)^(٥) .

وأدى الكمال ثلاث ؛ للخبر الصحيح : (كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُؤْتَرُ

(١) وفي بعض النسخ : (لأن كل خصلة)

(٢) سبق ترجمته في (ص : ٢٥٢) .

(٣) أخرجه ابن حبان (٢٤٢٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وابن أبي شيبة (٦٨٧١) عن عائشة رضي الله عنها .

(٤) أي : كون الانقصار خلاف الأولى . (ش : ٢٢٥ / ٢)

(٥) صحيح البخاري (١١٤٧) ، صحيح مسلم (٧٣٨)

ثلاث . (١) الحديث

واكمل منه : خمس ، سبع ، تسع .

(وقيل : ثلاث عشرة) لِمَا صَحَّحَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ (١) كَانَتْ صَلَّيْتُ اللَّهَ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُرَوِّعُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ (٢)

وَأَوَّلَهُ الْأَرْبَعُونَ عَلَى مَا فِيهِ (٣) بِحَمَلِهِ - لِنَوَافِلِ مَا مَرَّ الْأَصْحَحُ مِنْهُ - عَلَى أَبِي حَبِيبٍ مِنْهَا سِتَّةَ عَشْرَةٍ ، وَرَوَايَةُ خَمْسَ عَشْرَةَ حَسْبَ (٤) مِنْهَا ذَلِكَ وَاقْتِصَاحُ الْوَتْرِ - وَهُوَ رَكْعَتَانِ حَفِيفَتَانِ (٥) .

فَلَوْ زَادَ عَلَى الْإِحْدَى عَشْرَةَ سِتَّةَ الْوَتْرِ لَمْ يَصِحَّ الْإِكْلَافُ فِي الْوَصْلِ ، وَلَا الْإِحْرَامُ الْآخِرُ فِي الْعَصْرِ ، بِنَ عِلْمٍ وَتَعَمُّدٍ ، وَلَا . . . صَحَّحْتُ مُعْلَاً مُطْلَقاً (٦) وَبِوَأَخْرَمَ بِالْوَتْرِ وَلَمْ يَنْوَ عِدَّةً ، صَحَّحَ وَاقْتَصَرَ عَلَى مَا شَاءَ مِنْهُ عَلَى الْأَوْجَحِ (٧) وَكَأَنَّ بَحْثَ بَعْضِهِمْ الْحَقِيقَةَ بِالْقَلْبِ الْمُطْلَقِ فِي أَنَّ لَهُ إِذَا نَوَى عِدَّةً أَنْ يَرِيدَ وَيَقْصُرَ تَوْقَعَهُ مِنْ ذَلِكَ (٨) ، وَهُوَ غَلَطٌ صَرِيحٌ ، رَمَوْهُ (٩) . إِنَّ فِي كَلَامِ

(١) أخرجه الباق (١٦٩٩) عن أبي بن كعب رضي الله عنه

(٢) أخرجه الترمذي (١٦١) ، والباقي (١٧٢٧) ، وأحمد (٢٧٣٨)

(٣) قال المصنف - وهو تأويل ضعيف - ما بعد لأخبار نهاية ومصر (ش : ٢٢٦/٢) قال القُدِّي (على ما فيه) ، هو أن الجمع بينهما يمكن بحمل الثاني على ما صحت في عِدَّةِ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها ، مع أن الحب عدم على الثاني ، وجمع عِدَّةِ (مَكَانَ أَوْ مِنْ الرَّجْعِ كَمَا تَقَرَّرُ فِي الْأَصُولِ ، هَامِشُ (أ) .

(٤) أي رَوَى عَنْهُ الرَوَايَةُ (ش : ٢٢٦/٢) راجع : شرح صحيح مسلم ، النووي (٢٦١/٢) . (٢٦٢) ، وطرح الشَّيْبَانِيُّ (٣/٤٢-٤٣) .

(٥) من تخريجه في (ص : ٣٤٨)

(٦) كما هو أحرم بعلاء من دخول وقتها عالج بكروي هامش (أ) فقط .

(٧) راجع : المعجل نصاب في اختلاف الأشباح ، مسأله (٢٠٥)

(٨) أي : توهم بعض ذلك البحث من الحيز عند إطلاق الية (ش : ٢٢٦/٢)

(٩) أي : ذلك البعض . (ش : ٢٢٦/٢) .

ولم يرد على ركنه الفصل وهو الفصل ،

فمراتب من هو ركن ما يؤيد أنه ركن ، وهم أيضاً كما نعلم من السبط ،
ومحروك ركن ، فمن أحرم منه الظهر الأربع منه الوصل فلا جد ،
فصل ، ما نعلم من ركعتين وإن مرة قبل الفصل ، خلاف لمن ، هم فيه أيضاً
(ولم يرد على ركنه الفصل) من كل ركعتين بالسلام ، لا ، (انتهى) ،
ومحروك الصحيح ، كان صلّى الله عليه وسلم يوصل من شعب ركنه
بالتسليم^(١) .

(وهو الفصل) من الوصل الآتي إن ساراً عدداً ، لأن أحاديثه أكثر ، كما في
الصحيح^(٢) ، منها المحروك المصل عليه (كان صلّى الله عليه وسلم يوصل
فيما بين أن يفرغ من صلاة العشاء إلى العجر إحدى عشرة ركعة ، يستلم من كل
ركعتين ، ويؤتي واحدة)^(٣) ، ولأنه أكثر عملاً .

والمنع له الموجب للوصل مخالف لسنة الصحيحة ، فلا يُرأى خلافه
ومن ثمة^(٤) ، كره بعض أصحابنا الوصل ، وقال غير واحد منهم إنه مندوب
لصلاة ، للهي الصحيح عن تشييع صلاة الوتر بالمغرب^(٥) ، وحيد فلا يمكن
وقوع الوتر متصلاً على صحته أصلاً .

(١) أي عدم حرمان الفصل (ش ٢٢٦/٢)

(٢) أي بها

(٣) أخرجه ابن حبان (٢٤٣٣) عن أبي عمر رضي الله عنهما ، واحمد (٢٥٦٦٨) عن حماد
رضي الله عنهما .

(٤) المجموع (١٧/٤) .

(٥) صحيح البخاري (٢٩٤) ، صحيح مسلم (٧٣٦) والمطبعة ، عن عائشة رضي الله عنها

(٦) أي لأجل مخالفتها لسنة الصحيحة (ش ٢٢٧/٢)

(٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « لَا تُؤَيِّزُوا بِثَلَاثِ تَشَهُؤَةٍ بِصَلَاةِ
الْمَغْرِبِ ، أَوْ تَرْوِ بِسُجْدٍ أَوْ بِعَشِيٍّ » أخرجه ابن حبان (٢٤٢٩) ، والحاكم (٣٠٤/١) وقال
على شرط الشيخين ، والدارقطني (٣٧٥) ، والبيهقي (٤٨٧٨) والمطبعة

روثه بين صلاة العشاء وطلوع الصبح .

س٦ . أو أربع . قرا ذلك في الثلاثة الأخيرة ، ومن أوتر بأكثر من ثلاث موصولة لم يقرأ ذلك في الثلاثة ؛ أي : لئلا يلزم حلوا ما قبلها من سورة ، أو نصولها على ما قبلها ، أو القراءة على غير ترتيب الصحيح ، أو على غير نواله ، وكل ذلك خلاف السنة^(١) . انتهى

مع : يُمكن أن يقرأ فيما هو أوتر بحمسي ؛ مثلاً (المطففين) و (الانشقاق) في الأولى ، و (البروج) و (الطارق) في الثانية ، وحينئذ لا يلزم شيء من ذلك

وأن يقول بعد الوتر ثلاثاً : « سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ »^(٢)

ثم : « اللَّهُمَّ ، إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ ، وَبِعَفْوِكَ مِنْ عُقُوبِكَ ، وَبِكَ مِثْتَ ، لَا أُحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ ، أَنْتَ كَمَا أَثَرْتَ عَلَيَّ نَفْسِكَ »^(٣)

نبيه قضية كلام بعضهم . أنه لا تحصل فضيلة لوتر إلا إن صلى أخيره ، وهو نتيجة إن أراد كمال الفضيلة ، لا أصلها ؛ كما^(٤) قدَّمته فيما^(٥)

(ووقته) أي الوتر (بين صلاة العشاء) و هو بعد المغرب في جميع المدايم (وطلوع الصبح) بلحز الصحيح بذلك^(٦) .

(١) فتاوى البلقيني (ج ١ : ١٦٧ - ١٧١) .

(٢) عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال : كان رسول الله ﷺ إذا سمع في لوتر قال : « سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ » أخرجه أبو دارود (١١٣٠) والبيهقي (١٧٢٩) ، وأحمد (٢١٥٣١) مطولاً

(٣) أخرجه أبو دارود (١١٢٧) ، وترمذي (٣٨٨٢) ، وابن أبي شيبة (١٧٤٧) ، وابن ماجه (١١٧٩) ، وأحمد (٧٦٢) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه

(٤) وهي (أ) و (بصري) ؛ (لما قدَّمته) .

(٥) قوله (كما دلت أدباً) وهو قوله (يثاب على ما أتى به) ، قبل (رافته وكنه) كرمي .

(٦) عن عماره بن حذافه رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله قد أمركم بحلالتين »

ووقت اختياره إلى ثلث الليل في حق من لا يريد بهتداً ، أو لم يمتد
الاستفاد حراً لليل^(١)

ولو خرج الوقت ، حاز له قضاءه قبل العشاء^(٢) ، كإرواتب سعيدة^(٣) على
مراحته بعضهم ، قصر السعة على الوقت^(٤)

وهو^(٥) كالتحكم ، بل هي^(٦) موجودة خارجة أبداً ، إذ القضاء يخفي
الأداء ، فالأوجه أنه لا يجوز تقديم شيء من ذلك على الرمي في قضاء ،
كإدائه ، ثم رأيت ابن عجيل رجع هذا أيضاً

ونحن بعضهم أنه لو أخر القصة إلى ما بعد الرمي حاز له جمعها مع
سعيدة سلام واحد

وفرق بين هذا وامتناع نظيره في العبدن^(٧) بأن الصلاة ثم يصير بصفه قضاء
وبصفها أداء ، ولا نظيره ، وبأنها أشبهت الرمي بطلب الجماعة فيها ، فلا يُعبر
عنه ورد فيها ، كإروابيح

غير لكم من حشر النعم فلو لم . جعل لكم فيها بين صلاة العشاء إلى أن يطغى الفجر ، أخرجه
الحاكم (٣٠٦/١) ، وأبو داود (١١٦٨) ، والترمذي (٤٥٥) ، وابن ماجه (١١٦٨) ،
وأحمد (٢٤٤٣٤) واللفظه .

- (١) رجع إلى سهل لصاح في اختلاف لأصحاب ، مسألة (٣٠٧)
- (٢) قوله . (قبل العشاء) أي قبل قضاء العشاء . كردي .
- (٣) قوله . كالإرواب كذا يجوز تقديم قضاء سعيدة على قضاء الفجر . كردي
- (٤) قوله (السعة) يعني . تيمية الوقت لصلاة قضاء مقصورة على ما في الوقت . وإن الشئ
خارجة . فلا تيمية معها . كردي
- (٥) قوله (وهو) راجع إلى قوله (وجازله) إلج كردي
- (٦) قوله : (بل هي) راجع إلى التيمية كردي
- (٧) قوله . (نظيره في العبدن) أي : بأن أخر صلاة عبد إلى أخرى ثم يحرق جمعها سلام
واحد . كردي .

وقيل شرط الإتيان بركعة سبق نفل بعد العشاء

ونسب حفته حر صلاة نفل

وما تحته أولاً^(١) فيه نظر ظاهر، لاختلاف الابه، فعمل بحقه مبني على الضعف
لأنه لا بحث بين الصلوة والعمدة، على أن الوصل كما يفهمه كلاهما يختص
بأحد الصلوات^(٢) صلاة واحدة، ويستأمن الصلوة والعمدة كذلك، لاختلافهما وقتاً ومكاناً^(٣)

(وقيل : شرط) حوار (الإتيان بركعة سبق نفل بعد العشاء) وله من غير
سبقتها : يقع هي موفرة للثالث النفل

ورقوة بأنه يكتب كونه وترأ في نفسها، أو موفرة لها قبلها وترأ

(ريسن) ليس ريثق ينقظته^(٤)، وأزاد صلاة بعد يومه (جعله) كله (نحو
صلاة الليل) انبي يضلها بعد يومه، ولم يخرج إليه^(٥)، لأنها^(٦) حيث أظمت
انصرفت لذلك^(٧)، من رائية^(٨) أو تراويح أو نهجيد : للأمر به^(٩) في الحر لعمدة
عليه^(١٠)، وذلك للاتساع^(١١).

(١) قوله (وما تحته أولاً) وهو (لو آخر القصة) إلخ كودي وعبار الشروبي
(٢٦٨/٢) (أي حوار جمع القضية مع العمدة بإحرام، وعمل فاسد أصاح بضره في
العقيد).

(٢) ولي (ب) وأخ (مختص بالعمدة).

(٣) راجع المنهل لخص في اختلاف لأشباح مسألة (٣٠٨)

(٤) وهي (ت) وأما (و) : (بتعطف)

(٥) قوله (ولم يخرج إليه) أي إلى عيد (بعد يومه) كودي

(٦) وصحبه (لأنها) يرجع إلى (صلاة الليل) كودي

(٧) قوله (لذلك) إشارة إلى (بعد يومه) كودي

(٨) بيان لصلاة الليل، هاتش (خ) و(أ).

(٩) وخمير (هـ) يرجع إلى التوتر كودي

(١٠) من أين عسر رصبي الله سبحانه عن النبي ﷺ قال : اجتمعوا في صلاة الليل وترأ، صحيح
البخاري (٩٩٨)، صحيح مسلم (٧٥١)

(١١) في (ت) و(خ) (في الحر للمعنى عليه، وللإسراع)

فَبِأُوتِرَ ثُمَّ تَهَجَّدُ لَمْ يُعَدَّ ،

وبه ^(١) يختص فصل التهجد ، لما بيها من لعموم والخصوص الرجعي ، إذ يحتمل في صلاة بعد اليوم بيته لوتر ، ويمرؤا لوتر صلواته قبل اليوم ، وانتهج صلواته بعده ^(٢) من غير بيته لوتر

بما وقع لهما ^(٣) هنا من صدقه عنه ^(٤) لا يُبالي قوبها في (الكافي) ، إنه غير ، على أن القصد ها محوّد التسعة ، وثمّ يدل أن التهجد الرجعي عليه صلى الله عليه وسلم أولاً لا يكفي عنه لوتر ، وأن الذي اخلف ^(٥) في نسخ وجوبه عنه ما عدا لوتر ^(٦)

وخرج به (كله) : بعضه ، فلا يصلّي جماعة ^(٧) إثر تراويح قبل اليوم ، ثمّ ما به بعده ^(٨) ، فإن أراد ^(٩) الجماعة معهم فيه ، نوى عملاً مطلقاً

(فإن أوتر ثم تهجد) أو عكس ، أو لم تهجد أصلاً (لم يعدّه) ^(١٠) أي

- (١) أي : بالوتر بعد اليوم ، (ش ٢٢٩/٢)
- (٢) وفي (ب) و (ج) والمطبوعات (صلاة بعده)
- (٣) أي في غير السجدة ، (ش ٢٢٩/٢)
- (٤) أي صدق التهجد على لوتر ، وبحمل العكس (ش ٢٢٩/٢)
- (٥) قوله (وأن الذي اخلف في نسخ) مع ، عبارة الروض في باب الكافي
- (٦) (نسخ وجوب تهجده عنه ، لا لوتر) انتهى (سم ٢٢٩/٢)
- (٧) النسخ الكبير (١٢٥/٢ - ١٢٦) ، و (١٢٦/٧) ، روضه الطالبين ١/ ٢٢٢ ، (٣٤٦/٥)
- (٨) قوله (فلا يصلّي) أي لا يصلّي البعض جماعة ، يعني فلا يستحب له ذلك ، أي .
- (٩) يكون خلاف الأولى . كروي .
- (١٠) وفي (ب) و (ج) : (ثم يأتي بعده) .
- (١) وفي (س) : (فإذا أراد) .
- (١٠) قوله : (لم يعدّه) وخرج بقوله (لم يعدّه) - ما إذا فعل بعضه ولو ركعة ، فإن له تكمله بعد ذلك وإن فصل بينهما يوم أو غيره وإن طالع ، كب في « العناري » للشارح ، لأنه حيث لا يعد وتره .
- ولا يعني أنه لا تجب فيه المبالاة ، وأن تعريقه على الساعات جائز ، فلا وجه للمنع من ذلك .

لم يبد ، أي بشرع^(١) له إعادته ، فإن عادته بنية الوتر . . . فالتياسر بطلان من
العالم باللهي الآتي ، وإلا^(٢) وقع له بطلاً مطلقاً ، وحدث^(٣) للخبر الصحيح
ولا يترأى في ثلثة^(٤) .

ولا يكره تهخذ ولا غيره بعد وتر ، لكن ينبغي تأخيرها عنه^(٥) .

ولو أوتر ثم أزد صلاة^(٦) أخرها قليلاً

كرر بشرحه أن يكون المجموع ورأ ، فلو أتى أولاً بركعة مثلاً . . امتنع عليه تأمياً أن يأتي
ثلاث أو خمس أو سبع أو تسعة الوتر ، لأنه حيث بعد وترتي ، كما لا يحس ، وله أن يأتي
بعدها بثنيتين أو أربع أو ست أو ثمان أو عشر ، ويسمى عن كل ركعتين ، أو آخر كل شفع وراء
وعل له أن يشهد من كل ركعتين ، كما تقدم ، ظاهر عباراتهم بل صريحها أنه لا يمنع عن
الشهد من كل ركعتين ، إلا إذا وصل الركعة شفع ، كأن صلى الإحدى عشرة جملة أو سبعا
سبع أو خمسا أو ثلاثاً ، فإنه حيث يمتنع عليه أن يشهد في غير الأخيرتين
وأما إذا صلى ثلاثاً مثلاً ، ثم أراد أن يكمل عليها ثمان أو ستاً أو أربعاً مثلاً ، فإنه لا يمنع ، ولا
أن يشهد من كل ركعة

ولو صلاة أولاً ، ثم أراد عادته في جماعة مشروعة . من له ذلك أيضاً ، كما يأتي في
(الجماعة)

وخرج به مشروعة) وير غير رمضان ؛ إذ لا تشرع فيه الجماعة ، فيمتنع إعادته ولو في
جماعة ، بخلاف التكميل ، كما في المناوي ، وجاراتها ، مُلِّتُ خمس صلى الوتر ثلاثاً فهل
له أن يصلي الباقي من بعد ذلك بيه الوتر ؟ فأجبت بقولي : نعم ، له ذلك فيما يظهر ؛ إذ معنى
كونه وراً أن فيه الوتر ، وهو كذلك . سره توسط الوتر أم يقدم أم يأخر . انتهت ، بقي
صريحة فيما تقدم ، كروي

(١) وفي (ب) و (خ) : (لم يشرع)

(٢) أي بأن عادته جملاً أو نسباً نهاية (ش ٢٢٩/٢)

(٣) قوله . (وذلك) إشارة إلى بطلانه ، كروي .

(٤) أخرجه ابن حبان (٢٤١٩) ، رابو داود (١٤٣٩) ، والترمذي (٤٧٤) ، والنسائي
(١٦٧٩) ، وأحمد (١٦٥٥٤) من طلق بن علي رضي الله عنهما .

(٥) قوله (لكن ينبغي تأخيرها) أي لور (عنه) أي عت ذكر ، من النهج وغيره . (ش
٢٣٠ / ٢)

(٦) وصير (صلاته) راجع إلى نهج كروي وعن هاشم (ج) نسخة (صلاته) بدل صلاة

ومن تشققة بركة ثم تعدد

وذلك الصوت آخر وتره في النصف الثاني من ركعة ، فمن قال له ،

وقد بسطه برنعة أي : فصل ركعة حتى يفسر وتره شعاعاً^(١) .
وعده / يقع الوتر آخر صلاته ، كما كان بصفة جمع من أصحابه رضي الله تعالى
عنه^(٢) ، ويسمى : نقص الوتر ، لكن في الإحياء : أنه صح البيهقي عنه^(٣) .
(ويبدد الصوت حر وتره) أي : أجبر ما يقع وتره ، فمثل (ثا بركة) .
كما هو ظاهر ، خلافاً لمن أوزعها عليه^(٤) (في النصف الثاني من ركعة) لأن
أبي من كعب رضي الله تعالى عنه فعل ذلك لما جمع عمر رضي الله عنه في
برنوح ، رواه أبو داود^(٥) .

(وقال) : نزل في أحيرة الوتر (كل المس) وأخيراً : لظاهر الخبر الصحيح
عن الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما ، عن أبي رسول الله صلى الله عليه
وسلم كلمات أقولهن في الوتر - أي : قنوته - اللهم : اهديني فيما
هديت . . .^(٦) إلى آخره ما مر في سوابق التصحيح^(٧)

(١) قوله (يفسر وتره شعاعاً) ثم بعد ذلك يتحد ما شاء ، ويبدد الوتر بعد تمام النحر كروي
(٢) عن عبد خير قال : خرج عبد علي بن أبي طالب ونحن في المسجد ، فقال : أين السائل من
نور ؟ فمن كان من ركعة شمع إلى آخره . أخرجه أحمد (٩٨٩) ومداينه ، وهو عند
البيهقي (٤٩٠٨) من فعل من ابن عمر رضي الله عنهما .
(٣) عن أبي حمزة قال : سألت عائدة بن عمرو رضي الله عنه - وكان من أصحاب النبي ﷺ من
أصحاب الشجرة - هل يغض الوتر ؟ قال : إذا أوترت من أول الصلاة نور من حره . أخرجه
البخاري (٤١٧٦) ، وهو عند البيهقي (٤٩٠٩) من قول ابن عباس رضي الله عنهما . وراجع
إحياء علوم الدين (٥٠٢ / ٢) .

(٤) أي : النصف . (ثا : ٢٣٠ / ٢) .
(٥) عن محمد بن بعض أصحابه أن أبي بن كعب ألقاه : في رمضان ، وكان يقرأ في
النصف الآخر من رمضان سنن أبي داود (١٤٦٨) .
(٦) أخرجه أبو داود (١٤٢٥) والترمذي (٤٦٨) ، والسنائي (١٧٤٥) ، وابن ماجه (١١٧٨) ،
والبيهقي (٤٩٢٢) ، وأحمد (١٧٤٠) .
(٧) في (ص : ١٠٠ - ١٠٤)

وَهُوَ كَقُوتِ الصُّبْحِ ، وَيَقُولُ قَلْبُهُ : (اللَّهُمَّ ، إِنَّا سَعَيْتُ وَاسْتَعْمَرْتُ .) (إلى آخره)

قُلْتُ : الْأَصَحُّ : بَعْدَهُ . . .

وعلى الأول^(١) . يُكْرَهُ ذَلِكَ ، وَقَصْدُهُ^(٢) أَنْ يَطْوِيَهُ لَا يُطَوِّئَهُ ، وَمِنْهُ مَا يُؤَافِقُهُ^(٣) .

وبه بُرِّزَ قَوْلُ شَيْخِنَا هَذَا . وَلَعَلَّ مُحَلَّهُ^(٤) إِذَا لَمْ يَنْقَلِبْ بِهِ الْاِعْتِدَالُ . وَكَانَ سَهْرًا^(٥) .

نعم ! في « الأنوار » ما قَدْ يُؤَافِقُهُ^(٦) .

(وهو كَقُوتِ الصُّبْحِ) في لَمَطِهِ ، وَمَحَلُّهُ ، وَالْجَهْرِ بِهِ ، وَدَرَجِ الدُّنْيَى بِهِ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مَتَانَةً^(٧) .

(ويقول) بدأ (قلبه) « اللهم ، إِنَّا سَعَيْتُ وَاسْتَعْمَرْتُ . » (إلى آخره) وهو مشهور^(٨)

قِيلَ : وَيَرِيدُ فِيهِ اجْزَاءُ (الْبَقَرَةِ) رَزَدُوا بِكَرَاهَةِ الْقِرَاءَةِ فِي غَيْرِ الصَّامِ .

(قلت : الْأَصَحُّ) أَنَّهُ يَقُولُ ذَلِكَ (بَعْدَهُ) لِأَنَّ قُوتَ الصُّبْحِ ثَابِتٌ عَنِ الْحَيِّ

(١) وهو قول المصنف (في الصف الثاني من رمضان) ع ش (ش ٢٢٠ / ٢)

(٢) أي : معيه إطلاقهم كراهة النسيء في غير الصيام (ش ٢٣ / ٢)

(٣) عبارته هناك في شرح (وشرع - في الأصل - ويلد - القوت في صائر المكتوبات بطرد - راجع ، أم غير المكتوبات ، كالجاذبة فيكره فيها مطلقاً) راجع ، ش (٢٢٠ / ٢) .

(٤) قوله (ولعل بعده) إصح بقول قول الشيخ كروي

(٥) أمسي المطالب ، ١ / ٥٧٦ (راجع « المهمل لاصح في اختلاف الأسياخ » مسألة (٣٠٩)

(٦) الأنوار (١ / ١١٥)

(٧) في (ص : ١١٠ - ١١١)

(٨) أخرجه البيهقي في « الكبير » (٣١٨٦) وابن أبي شيبة (٧٠) عن عمر رضي الله عنه ،

وهو مشهور بقوت عمر رضي الله عنه

وَأَنَّ الْجَمَاعَةَ تُدْعَى فِي الْوُتْرِ عَقِبَ تَرْوِيجِ جَمَاعَةٍ ، وَهَذِهِ أَعْلَمُ
وَمِنْهُ لَصَحْحُ ، وَأَوَّلُهَا : رَكَعَتَانِ ،

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْوُتْرِ (١) ، وَلَا حَرَّ بِمَ يَأْتِ عَهْدَ صَلَّيَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِ
شَيْءٌ ، وَإِنَّمَا اخْتَرَعَهُ عَمْرُو بْنُ رَاضِي اللَّهِ عَنْهُ وَسُغُوفٌ ، فَكَانَ تَقْدِيفُهُ أَوَّلِي
وَأَمَّا نَحْمُغُ سَهْمَا إِمَامٍ لِمَحْصُورِينَ (٢) بِشُرُوطِهِ السَّابِقَةِ (٣) ، وَالْأَوَّلُ : أَنْصَرَّ
عَلَى قُنُوتِ الصُّبْحِ ،

(و) لِأَصَحِّ (أَنَّ الْجَمَاعَةَ تُدْعَى فِي الْوُتْرِ) إِذَا فَعَلَ فِي رَمَضَانَ سَوَاءٌ فَعَلَ
(عَقِبَ التَّرْوِيجِ) أَمْ بَعْدَهَا (١) ؟ أَمْ مِنْ غَيْرِ فَعَلَهَا ؟ وَسَوَاءٌ فَعَلَتْ التَّرْوِيجُ
(جَمَاعَةً) أَمْ لَا ؟ (وَاللهُ أَعْلَمُ) لِنَقْلِ اسْتِحْلَافٍ ذَلِكَ عَنْ السَّيِّدِ
بِهِمْ ، مَنْ لَهُ تَهَجُّدٌ ، لَا يُؤْتِرُ مَعَهُمْ ، بَلْ يُؤَخِّرُ دِرَّةً لِمَا بَعْدَ تَهَجُّدِهِ
أَنْ يَوْتِرَ غَيْرَ رَمَضَانَ . فَلَا يُسْنُّ لَهُ جَمَاعَةٌ : كَعَبْرَةٍ (٢)

(وَمِنْهُ) أَيِ . مَا (١) لَا يُسْنُّ لَهُ جَمَاعَةٌ (الضَّمُّ) لِأَحَادٍ أَصْحَابَةِ الْكُثْرِ
فِيهَا (٧) ، وَمِنْ بَعْدَهَا (٨) إِنَّمَا أَرَادَ بِحَسَبِ عَلَيْهِ (٩) .

(وَأَمَّا رَكَعَتَانِ) لِحَبْرِ الْحَارِثِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) مَرَّافَةُ تَمْرِيجِهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ وَضِيَّ اللَّهُ عَنْهُمَا .

(٢) وَفِي (ب) وَ(خ) : (الْمَحْصُورِينَ) .

(٣) قَوْلُهُ (بِشُرُوطِهِ السَّابِقَةِ) أَيِ مِنْ دَعَا لَا مَتَّحَ كَرْدِي

(٤) هَلَّا قَالَ : أَمْ قَلْبُهُ . (ش : ٢٣٠ / ٢) .

(٥) أَيِ : مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ . (ش : ٢٣١ / ٢)

(٦) وَلِي (أ) وَ(ب) : (مَنَّا) .

(٧) فِيهَا مَا أَخْرَجَهُ الْحَارِثِيُّ (١١٧٨) . وَمِنْ (٧٢١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَضِيَّ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلُ
أَوْصَانِي حَلِيبِي بِثَلَاثٍ لَا أَدْعُهُنَّ حَتَّى أَمُوتَ . صَدْرُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَصَلَاةُ الصُّبْحِ ،
وَيَوْمَ عَلَى وَتِرٍ .

(٨) قَوْلُهُ (وَمِنْ بَعْدَهَا) الْمَصِيرُ يَرْجِعُ إِلَى (الضَّمِّ) . كَرْدِي

(٩) وَرَأَيْتُ « الْمَنْهَلُ التَّضَاخُ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاخِ » صَانَةً (٢١٠) وَرَأَيْتُ « الشَّرْوَنِي »

(٢٣١ / ٢) .

وأكثرها ثنتا عشرة ركعة .

أرصادها ، وأنه لا يدعُهما^(١)

وأدى كتابها أربع ؛ إما صح (كان صلى الله عليه وسلم يُملي الضحى أربعاً ، وَيَزِيدُ مَا شَاءَ)^(٢) فسُ ، ثمان .

قال بعضهم ويُسرُّ فيها قراءة (والشمس وضحاها) و (الضحى)^(٣) لحديث فيه رواه البيهقي^(٤) انتهى

ولم يُثبت أنه يقرأُهما فيما إذا راد على ركعتين في كل ركعتين من ركعاتها . اهـ في الأوبين فقط ، وعليه فما عداها يقرأُ فيه (الكافرون) و (الإخلاص) كما عُلِمَ مقامراً^(٥) .

(وأكثرها ثمان عشرة ركعة ، الحبر فيه ضعيف^(٦) ، وابن شمس^(٧) صحَّح في المجموع^(٨) ، المحقق^(٩) ما عليه الأكثر ، أن أكثرها : ثمان^(١٠))
ويُشعبي حملُه - ليؤاخذ عداة^(١١) الروضة^(١٢) - على أنها أفصلها ، لأنها أكثر

(١) صحيح البخاري (١٩٨١) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أخرجه مسلم (٧١٩) عن عائشة رضي الله عنها وهي (ب) - (صح أنه صلى الله عليه وسلم كان يُملي) .

(٣) في (ب) و (ت) و (ج) و (خ) المطبوعات (قراءة : والشمس وضحاها) (الضحى) .

(٤) أخرجه البيهقي في الصغرى (٨٢٩) عن عقة بن عامر رضي الله عنه في حديث ابن أبيه .

(٥) قوله (مما مر) أي مرَّ في مس المعرب كمودي وهي (أ) (مس المعرب)

(٦) من أسس ما لك رضي الله عنك قال قال رسول الله ﷺ : « مَنْ صَلَّى الطُّحَى ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً - بَشَى اللَّهُ لَهُ قُضْرًا مِنْ دَعْبِ بَنِي النَّحْبِ » . أخرجه الترمذي (٤٧٧) ، وابن ماجه

(١٣٨٠) ، والبيهقي (٤٩٦٩) مطولاً ، وقال (وفي إسناده نظر) ، وقال ابنه في

الطحى الحبر (٥٠ / ٢) : (إسناده ضعيف)

(٧) أي : لأجل ضعف الخبر . (ش : ٢ / ٢٣٢) .

(٨) المجموع (٤١ / ٤) ، التحقيق (ص : ٢٢٨) .

(٩) روضة الطالبين (١٣١ / ١) .

صَحَّ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَأَى كَأَنَّ أَقْصَاهَا ذَلِكَ^(١) ، لَوْرُودِهِ
وَبَصِيفَتُهُ يُعْمَلُ بِهِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ ، حَتَّى تَصُحَّ بِنَةُ الصَّخِي بِالزَّالِدِ عَلَى
الْبُحْبُوحِ^(٢)

وَالْأَفْصَلُ إِسْلَامُ مَنْ كُلَّ رَكْعَتَيْنِ ، وَكَذَلِكَ فِي الْبِرَاتِ ؛ وَإِذَا نُسِجَ جَمْعُ
أَرْبَعٍ فِي التَّرَاوِيحِ ؛ لِأَنَّهَا أَشْهَتْ بِمَنْ يَصْرُ بِطَلَبِ الْجَمَاعَةِ فِيهَا
وَلَا يَزِيدُ الرُّتْرَ فَإِنَّهُ وَإِنْ جَرَّ جَمْعُ أَرْبَعٍ مِنْهُ مَثَلًا سَلِيمًا مَعَ سَبْعَةٍ كَذَلِكَ^(٣)
لَكِنَّهُ وَرَدَ الْوَصْلُ فِي جَنِّهِ ، بِخِلَافِ التَّرَاوِيحِ

وَوَقْتُهَا . مِنْ أَرْتِفَاعِ الشَّمْسِ كَرَمِجٍ - كَمَا فِي " التَّحْقِيقِ " ، وَالمَجْمُوعُ
كَذَا لِمُتَخَذِي^(٤) ، وَقَوْلُ " الرُّوضَةِ " عَنْ الْأَصْحَابِ مِنْ الطَّلُوعِ^(٥) ، قَالَ
الْأَنْدَرُغِي . عَرِيتُ ، أَوْ سَنُ فُلِمَ - إِلَى الزَّوَالِ ، وَهُوَ مُرَدُّ تَنْ خَيْرٌ بِالْأَسْتَوَاءِ .

وَوَقْتُهَا الْمُحْتَازُ إِذَا مَضَى رِبْعُ لَيْلٍ ؛ لِيَكُونَ فِي كُلِّ رِبْعٍ مِنْ صَلَاةٍ
رَلِّحِ لَصَحِيحٍ " صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ حِينَ تَزْمَنُ الْفِصَالُ " ^(٦) أَيِ مَتَّحٍ
الْمِيمِ تَبْرَأُ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ فِي أَحَدِهَا^(٧)

تَبِيَّةٌ . مَا ذَكَرَ ؛ مِنْ أَنَّ الثَّمَانَ أَفْضَلُ مِنَ الثَّيْسِيِّ عَشْرَةً . لَا يُبْقِي قَاعَةً . أَنَّ

(١) قَوْلُهُ (وَأَنْ كَانَ) (إِنْ مَتَّحَ سَلَا) أَيِ (أَفْضَلُ ثَمَانٍ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ عَشْرِ
كُرْدِي

(٢) أَيِ ثَمَانِ عَشْرَةٍ (ش : ٢٣٢/٢) كَذَا ، وَلَعَلَّهُ : (ثَمْنِي عَشْرَةً) .

(٣) رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى الصَّاحِ فِي خِلَافِ الْأَشْيَاحِ ، مَسْأَلَةٌ (٢١١)

(٤) فِي (س) (مَعَ شَبِيهِهِ بِالتَّرَاوِيحِ كَذَلِكَ) ، فِي (ث) (مَعَ شَبِيهِهِ بِالتَّرَاوِيحِ كَذَلِكَ)

(٥) الْحَقُّ (ص : ٢٢٨) ، الْمَجْمُوعُ (٤١/٤) ، شَرْحُ الْكُمَرِ (١٣٠/٢)

(٦) دُرُوسَةُ الطَّلَابِينَ (٤٣٤/١)

(٧) قَوْلُهُ (حِينَ تَزْمَنُ الْفِصَالُ) الْفِصَالُ وَلَدُ الْبَاتَةِ كُرْدِي أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٤٨) عَنْ

رَبِّ بْنِ أَرْثَمٍ وَخَبِي اللَّهُ عَنْهُ .

(٨) وَالْبِرْكُ اسْتِخَارَةُ السَّعِيرِ ، وَالْخَفْ مَجْمَعُ الْغُرْمِ ، وَالْفَرَسُ لِلْبَعِيرِ كَالْحَافِرِ لِلدَّائَةِ . كُرْدِي

كُلٌّ مَا كَثُرَ وَشَقَّ كَانَ أَفْضَلَ ؛ حَرَّ مُسْلِمٌ - أَنَّهُ صَدَّقَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسْئَهُ قَالَ
 بَعَثَهُ : « أَجْرُكَ عَلَى فُتْرٍ مَضَى » ، وَمِنْ رَوَاهُ : « بَعَثَكَ » ، « لَأَنَّهُ »
 أَعْلَنَهُ ، تَصَرُّحَهُمْ بِأَنَّ الْعَمَلَ الْفَعْلَ بِفَعْلٍ الْعَمَلُ لِكَثَرِ « ٢١ » فِي حَقِّهِ
 كَالْقَصْرِ أَفْضَلُ مِنَ الْإِنْعَامِ بِشَرْطِهِ .

وَكُلُّ رَكْعَةٍ مَثَلَابُ أَفْضَلٍ مِنْهَا بِحَسْبِ أَوْ تَسْبِيحٍ أَوْ تَسْبِيحٍ عَلَى مَا فِيهِ الْعَرَلِيُّ ، لَكِنَّ
 مَرْدُودٌ

وَكُلُّ صَلَاةٍ مَرَّةً فِي جَمَاعَةٍ أَفْضَلُ مِنْهَا حَمْدٌ وَعَشْرِينَ مَرَّةً وَحْدَهُ ، كَمَا دُرِيَ
 أَوْ دُرُكُشِي ، وَلَا يَصِحُّ « ٢٢ » ؛ لِأَنَّ إِعَادَةَ الصَّلَاةِ مَعَ الْأَمْرَادِ لَعِبٍ وَبُذْءٍ حَقٌّ فِي
 صَحَّتِهَا لَا تَجُوزُ ، وَلَا تَعْقُدُ ؛ كَمَا بَأْنِي

وَكُلُّ رَكْعَةٍ الْوُتْرِ أَفْضَلُ مِنْ رَكْعَتَيْ السَّجَرِ وَتَهْتِدِ اللَّيْلِ وَبِهَا كَثْرٌ ، ذِكْرٌ فِي
 « الْمَطْلَبِ » قَالَ : وَلَعَلَّ مِنْ ذَلِكَ إِسْحَاقُ حَكِيمُهَا « ٢٣ » عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ
 كَوْنِهَا تَصَيُّرٌ وَطَائِفٌ بِرَبِّهِ وَلَيْلَهُ وَتَرَاهُ : وَاللَّهُ تَعَالَى وَتَرَى يُجِزُّ الْوُتْرُ « ٢٤ »

وَتَحْقِيقُ رَكْعَتَيْ الْعَجْرِ أَفْضَلُ مِنْ تَطْوِيلِهَامَا بِعَبْرٍ لَوْ رَدَّ .

وَرَكْعَتَا الْعِشَاءِ أَفْضَلُ مِنْ رَكْعَتَيْ الْكُفُوفِ بِكَيْفِيَّتَيْهِمَا الْكَامِلَةِ ؛ لِأَنَّ الْعِدْلَ ثَوْبَهُ
 أَنَّهُ الْفَرَحُ مَعَ شَرَفِ وَقْتِهِ

(١) عبد القادر (أثر ٢/ ٢٣٣) والحديث في الصحيح مسلم (١٢١١) والصحيح
 البخاري (١٧٨٧) من حاشيته رضي الله عنها .

(٢) على عدم السجدة (ش ١/ ٢٢٢) .

(٣) في (ت) و(خ) و(س) (يفضل الكثير) .

(٤) قوله (ولا يصح) أي لا يصح ما ذكره الركني ، لأنه لا يصح إعادة الصلاة بعد أداء حتى
 يفضل الجماعة عليها كرمي

(٥) قوله (استجاب حكمها) أي استجاب حكم ركعة نور على سائر ما تقدمه كرمي

(٦) أخرجه البخاري (٦٤١٠) ، ومسلم (٢٦٧٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه

وكونه من المصنوع ، لا يستلحق أفضل من تصاهبه .

وبين صور أخرى .

ولك أن تقول : لا يرد شيء من ذلك على القاعدة ، لا ، هذه كتب غير مصنوعة فيها من حيث عدم اشتغالها ، بل من حيث أحوال قلوبها ، كالأصاحف التي يقرأ نواته على نواب كثيرة والعشقة ، فأنه : يعلم ، هي كلام . نسبي وغيره .

و من المجاهد^(١) قد يرى من المصالح لاحتقاة بالنقل ما يقصده عن الكتب ، ومن ثم قال شافعي رضي الله تعالى عنه : استكنار قلبه لأصح حديث من استكنار غيره ، والعق بالعكس^(٢) : لأن القصد ثم طيب السمع ، وهذا يحصل للرفقة .

ولا يذهب حديث : خير الزقاب أفلها عند أفبها ، وأعلها ثمة^(٣) ، لا يمكن حمله بل يعنيه على من أراد الانصاف على واحد ، وظير ذلك^(٤) قاعدة : أن العمل المتعدي أفضل من القاصر^(٥) ، فهي أعلية ، لأن القاصر قد يكون أفضل ؛ كالإيمان أفضل من نحو الجهاد^(٦) ، واحتار بن عبد السلام كنه الإحياء ، أن أفضل الطاعات على قدر المصالح

(١) مطوف على قوله (تصديهم) (ج) ، ويحصل على قول (أن العبر) (ج) ، (س ٢٢٣/٢) وفي (ب) (ج) مطوف على قوله ، لأن هذه كلها (ج) ، وفي () (ج) مطوف على قوله ، (ما في كلام النوركي)

(٢) الأم (٥٨٣/٣)

(٣) أخرجه البخاري (٢٥١٨) ، ومسلم (٨٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) قوله (وظير ذلك) ذا إشارة إلى القاعدة (أن كل ما كثر) (ج) (ج) كروي

(٥) (و القاصر) هو الذي لا يتعدى من المصالح إلى الغير كروي

(٦) وفي (س) : (أفضل من الجهاد) .

وتحية المسجد .

الذي فيه عنها : كقصدي بحبي مدرهم حوته أوصل من قناعه ليله ومومه أبا^(١)

(و) أمه تحية المسجد ، المخلص^(٢) - غير المسجد الحرام ، لاداعه على طهر و حديث و بوضاً قبل جلوسه ولو مدرساً يشغل ، كما في مقدمه شرح المحدث ، وعبارته وإذا وصل مجلس لدروس صلى ركعتين ، في كان مسجداً نكته البحث على الصلاة^(٣) انتهت ، وهم يستحضره البركشي فضل على بعض مشايخه خلافه .

أو رخصاً أو حياءً^(٤) ون لم يُرد الجلوس ، خلافاً للشيخ بصير ، لمحرر النص عليه : إذا دخل أحدكم المسجد . فلا يجلس حتى يصلي ركعتين^(٥) وقوله (فلا يجلس) للعالم ، إذا العدة تمظلم المسجد ، ولذا كره تركها من غير علي .

مهم : إن قرئت قائم مكتوبه جميعه أو غيرها ، وقد شرعت جماعة ون كـ بد خلافاً جماعة أو مرادى على الأوجه ، وحشي لو اشغل بانتحية جواب مصيلة التحريم . انتظر قائماً ، ودخل السجدة^(٦) ، فإن خلافاً أو حسن^(٧) نكرة .

(١) الواعد الكيري (٢١/١ ، ٢١-٢١) .

(٢) راجع المهل النفاخ في اختلاف الأئمة ، مسألة (٣١٢) . وراجع الشرواني ، (٢٣٤/١) .

(٣) المجموع (٥٨/١) .

(٤) قوله (أو رخصاً) علق على (مدرس) أي يسر للدخل التحية ولو دخل رخصاً (الرحف المشي على البدين والركبتين ، والحيو المشي على الألبس كودي وبيت الشرواني (٢٣٤/٢) (الرحف والحيو يعكس ما بينه الكودي

(٥) صحيح البخاري (٤٤٤) ، صحيح مسلم (٧١٤) عن أبي قتادة السلمي رضي الله عنه

(٦) قوله (ودخل السجدة) أي دخل في العرس كودي

(٧) قوله . (أو جلس) أي : جلس للانتظار . كودي

وهي ركعتان ، وتُغْضَلُ فَرَضِي أو نفل حر .

وكذا نكراً^(١) لحطوب دخل وقت الحصة منك معها . خلاه لمن ، ع
من ، وبمريد طواف دخل المسجد منكاً معه ، بحصة بها برربعة^(٢) ، بل احل
شرط من هدين^(٣) . سُتُّ لهُ

فان السجدة^(٤) ولمن خشي فوت سنة رابعة ، وأيد بأنه إذا دخل طوافه القدر
إذا خشي فوت سنة مؤكدة

(وهي^(٥) ركعتان) للحديث^(٦) ، أي انصت دلت ، معجزة لزيادة عليهما
سليمه ، وإلا . لم تعتد الثامنة ، إلا سحر جافلي فتعقد صلاة مصفاً

وتحصل بمرص أو نفل آخر (وإن لم يوف معه ، لأنه لم يثبت^(٧) حصة
المسجد المقصودة ، أي . ينقُطُ طلُها يدك

أف حصول ثرابها فتوجه تولفه على انية ، لحديث : إنما الأعدان
باليات^(٨) .

ورغم أن لشارع أقام على خبرها تقدم فيها شخصاً ولو لم تؤد بغيره
فيل إن كلامه المجموع يقتضيه^(٩) .

(١) ونصير المستر في (نكراً) يرجع إلى تحية كردي

(٢) وصير (مها) يرجع إلى (حطوب) كردي

(٣) وصير (لخصريه) يرجع إلى لحيه ، ولا بركميه) إلى الطواف كردي

(٤) قوله (من هدين) هما : رادة الطواف ولتمكن به ، قالوا : إذا دخل مراد الطواف فحده

بالسبه إلى ابن الطواف ، وركعتاه ، لا تحية بقية المسجد كردي

(٥) وهي (أ) و (ب) و (ح) : قوله : (وهي) ليس من المتن

(٦) وهو حديث أبي تاذة رضي الله عنه المار آنفاً

(٧) وهي (س) و سطرعة المصرية والوهب (لم يثبت)

(٨) راجع : المنهل صباح في اختلاف الأشباح : مسألة (٣٣) والحديث حين نخرجه في

(ص : ٣٧٠) .

(٩) المجموع (٥٦ / ١) .

لَا رُكْعَةً عَلَى الصَّحِيحِ .

قُلْتُ : وَكَذَا ابْحَارًا ، وَسَجْدَةُ النَّلَاوَةِ وَالشُّكْرِ ، وَتَكَرُّرُ سَكْرَةِ الدُّخُولِ عَلَى قُرْبٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَلَوْ نَوَى عَدَمَهَا . لَمْ يَحْصُلْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ^(١) ، اِتِّمَامًا ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، أَحَدًا مِمَّا يَحْتَاجُهُ بَعْضُهُمْ فِي سَنَةِ الْخَوَالِبِ .

وَمَا صَرَّحَتْ نَبْأَةُ ظَهْرِ رِسْتِهِ مَثَلًا ؛ لِأَنَّهُا مَقْصُودَةٌ لِذَاتِهَا ، بِخِلَافِ التَّحَةِ

(لَا رُكْعَةً) فَلَا تَحْصُلُ بِهَا (عَلَى الصَّحِيحِ) لِلْحَدِيثِ اِقْلَتْ : وَكَذَا ابْحَارَةً ، وَسَجْدَةَ النَّلَاوَةِ ، وَ (سَجْدَةُ) (الشُّكْرِ) فَلَا تَحْصُلُ بِهِيَ ، وَلَا بَعْضُ عَلَى الصَّحِيحِ ؛ لِلْحَدِيثِ أَيْضًا .

(وَتَكَرُّرُ) التَّحَةِ ؛ أَيْ طَلُّهَا (بِتَكَرُّرِ الدُّخُولِ عَلَى قُرْبٍ فِي الْأَصَحِّ ، وَتَأْخِيرِ) لِحَدِّ السَّبَبِ .

وَيَنْقُطُ بِدُئِهَا بَعْدُ الدُّخُولِ وَبِهِ لِدُخُولِهِ لِمَنْ دَخَلَ مُحْدَثًا عَلَى الْأُجْهِ ، اِتِّقَاصِيَّةً مَعَ عَدَمِ حَتِيَاةِ الدُّخُولِ ^(٢) ، وَبِهِ ^(٣) فَارَقَ مَا يَأْتِي فِي اِتِّقَاصِيَّةِ

وَيَطُولُهُ ^(٤) ، مَطْلَقًا ، لَا بِتَقْصِيرِهِ مَعَ دُخُولِهِ أَوْ جَهْلِهِ ، وَلَا بِقِيَامِهِ وَنَظَرِهِ ^(٥) ، أَوْ اِتِّقَاصِيَّةِ عَنْهَا ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، فَصَلَّيْهَا

وَبِهِ عَلَى الْأُجْهِ إِذَا تَوَاقَفَ قَائِمًا أَنْ يَتَجَلَّسَ وَيُتِمَّهَا ؛ لِأَنَّ الْمَحْدُورَ الْجُلُوسُ فِي عَمْرِ الصَّلَاةِ .

(١) أَيْ مِنْ مَعْوِطِ الطَّلَبِ ، وَحَصُولِ الْخَوَالِبِ ، وَكَذَا الْمَسَاءُ (بِشَيْءٍ) اِتِّمَامًا بِالْبَاءِ (شَيْءٌ : ٢٣٥ / ٢)

(٢) وَلَيْ (مِنْ) : (لِلْجُلُوسِ فِيهِ) .

(٣) أَيْ اِتِّقَاصِيَّةِ (شَيْءٌ : ٢٣٥ / ٢) .

(٤) مَطْلَقًا عَلَى قَوْلِهِ : (بِتَقْصِيرِ الْجُلُوسِ) . (شَيْءٌ : ٢٣٥ / ٢)

(٥) رَجَعَ : السَّهَرُ النَّصَاحُ فِي سَوَاعِدِ الْأَشْيَاحِ : مَسَاكِنُ (٣١٤)

وَيَدْخُلُ وَقْتُ الرُّوَاتِ قَبْلَ الْفَرَصِ بِدُخُولِ وَقْتِ الْفَرَصِ ، وَ

رَبُّ دَخَلَ عَطَشًا^(١) سَمِ تَعَثَ شَرِيهَ حَالًا هَلِي الْأَوْجِهَ ، لِأَنَّهُ لَعْدِبُ^(٢)
وَمَرَّ يَدُ تَقْسِيمٍ مَجْدٍ انْتِلَاوٍ عَيْبَهَا^(٣) لَأَيَّهَا دَأَّ مَبَهَا ، بِاخْتِلَافِ الشَّيْءِ فِي
رَحْوِيهَا ، وَأَنَّهَا لَا تَقُوتُ بِهَا ، لِأَنَّهُ جُلُوسٌ^(٤) فَصِيرٌ عَادِرٌ ، وَمَنْ سَمِعَ لَمْ يَحْسَبْ
(جَحْرُ مَبَهَا^(٥) مِنْ قَدَمٍ ، خِلَافٌ لِلْإِسْرَافِ
وَهَذَا آوَاءٌ بِعِيدَةٍ عَيْرٌ مَا ذُكِرَ فَاحْتَذَرْهُ

وَشَرَّدُ النَّظَرِ فِي أَنْ قَوَاتِهَا فِي حَقِّ ذِي الْحَوِ أَوْ ارْحَبَ بِمَا^(٦) وَلَوْ فِي
لَا تَقُوتُ إِلَّا دَلَا صُلْجَاعٍ ، لِأَنَّهُ رُبَّةٌ أَدْوَنُ مِنَ الْحَوِ ، كَمَا أَنَّ الْحَوِ أَدْوَنُ
مِنَ الْقِيَامِ ، فَكَمَا قَاتَتْ بِهَذَا قَاتَتْ بِذَاكَ لَمْ يَنْعُدْ

وَكَمْ يَشْرُدُ فِي حَقِّ الْمَصْطَبِ ، أَوْ الْمُسْلَقِ ، أَوْ الْمَحْبُوبِ إِذَا دَخَلَ
كَسَنُ^(٧)

وَيُكْرَهُ لِلْمُحَدِّثِ دَحْوُهُ لِيَنْجِسَ بِهِ^(٨) ، بِأَنْ فَعَلَ أَوْ دَخَلَ غَيْرُهُ وَلَمْ يَتَمَكَّنْ
مِنْ . قَالَ أَرْبَعُ مَرَاتٍ . (سَحَابُ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَتَعَالَى
أَكْبَرُ) لِأَنَّهَا لَطَائِفُ الْحَقِيقَاتِ الْمَصَالِحَاتِ ، رِصَالُ الْخَيْرَاتِ وَالْجَمَادَاتِ^(٩)

(وَيَدْخُلُ وَقْتُ الرُّوَاتِ) أَيْ (نَسِ الْفَرَصِ بِدُخُولِ وَقْتِ الْفَرَصِ . وَ)

- (١) وَغِي (ظ) (و) (خ) . (عَطَشَان)
 - (٢) رَجَعَ الْمَنْهَلُ الْمَصْبُوحُ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاحِ ، مَسْأَلَةُ (٣١٥)
 - (٣) قَوِيه (وَمَرَّ) أَيْ فِي شَرْحِ مَوْنِ الْمَصْفُوفِ (وَمِنْ لَفْظِيهِ وَالْمَصْبُوحُ) كَرْدِي وَهِي
 - (٤) (أ) (ب) (و) (خ) : (وَمَنْ لَمْ يَدْبِ) بِذَلِكَ (وَمَرَّ يَدُ)
 - (٥) فِي (س) (و) (خ) : (لِأَنَّهَا جُلُوسٌ) .
 - (٦) أَيْ : سَجْدَةُ التَّلَاوَةِ ، عَدَمُ (لَد) .
 - (٧) عَنِ عَدَمِ (لَد) سَجْدَةٍ ، (و) بِذَلِكَ (أَوْ) فِي كَلَا الْمَوْضِعَيْنِ .
 - (٨) رَجَعَ الْمَنْهَلُ الْمَصْبُوحُ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاحِ ، مَسْأَلَةُ (٣١٦)
 - (٩) تَعَالَى الْإِسْمُ نَبَوِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي : الْأَعْدَادِ : ٨٠ (عَنْ حَسَنِ اصْحَابِ السَّامِعَةِ .
- ثُمَّ قَالَ : (قَدْ نَالَ بِهِ بَعْضُ السَّعَةِ ، وَهَذَا لَا يَلْسَنُ بِهِ)

يُغَدِّدُ بِفَعْلِهِ ، وَيَخْرُجُ اشْرَاحًا مَخْرُوجٍ وَقْتُ الْمَرْصُصِ

يَذْخُبُ رَقَّتِ اللَّاتِي (بعده فعله) كإوتر ، (مخرج اليرعان) اللذان من لمرص
وبعد مخرج وقت المرص (لأنهما تابعان)

بمع : يَنْبُتُ وَتَبْتُ اخْتِدَارُ الْقَبِيَّةِ بِفَعْلِهِ ، وَإِذَا لَمْ يُصَلِّ^(١) ، فَتَكُونُ الْعِدَّةُ
قِصَا ، لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ أَدَائِهِ

وَيُظْهِرُ أَنْ قَوْلَهُ (المرص) تَأْوِيلُ الْمَجْمُوعَةِ تَعْدِيماً ، فَتَكُونُ رَاتِبَتُهَا أَدَاءً
وَأَنْ فَعْلَهَا فِي رَقَّتِ الثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ صَيَّرَ^(٢) الْوَقْتَيْنِ كَالْوَقْتِ الْوَاحِدِ ؛ كَمَا
يُضَرِّحُ بِهِ كَلَامُهُمْ

وَتَحْتَ بَعْضِهِمْ قَوْلُ مَنْ أَوْصَوْهُ بِالْإِعْرَاضِ ، قَالَ بِحُلَاكِ سَجْرِ الصَّخِي
وَأَنْ أَقْصَرَ عَلَى بَعْضِهَا فِي الْوَقْتِ بِقَصْدِ الْإِعْرَاضِ عَنْ بَاقِيهَا ، فَيُسْرُ لَهُ قِصَا ،
وبعضهم بالحديث ، وبعضهم . بطول الفصل حرماً ، وهذا أَوْجَهُ ، وَيَدُلُّ لَهُ
قَوْلُ « الرُّوسِيَّةِ » وَيُسَخِّتُ لِمَنْ تَوَضَّأَ : أَنْ يُصَلِّيَ عَقِبَهُ^(٣) ، وَنَوَلَهَا فِي سَحْتِ
الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ . وَمِنْ رُكْعَتَيْنِ عَقِبَ الْوُضُوءِ^(٤) .

وَإِطْلَاقُ الشَّحِيحِ أَنْ مَنْ تَوَضَّأَ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ نُصِّيَ رُكْعَتَيْنِ^(٥)
يَحْتَمِلُ عَلَى مَا إِذَا قَصَرَ الرُّمُزُ ، حِلَافاً لِمَنْ عَكَسَ ، فَحَتَمَ الْأَوَّلَ عَلَى يَدَيْ
الْمَادِرَةِ ، وَهَذَا^(٦) عَلَى مُتَدَادِ الْوَقْتِ مَا بَقِيََتِ الطَّهَارَةُ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهَا :

(١) الضمير في (بعده) ، و (بعده) راجع إلى المرص هامش (ب)

(٢) وفي بعض النسخ ، (لأن الجمع يصير) .

(٣) روضة الطالبين (١٧٥ / ١)

(٤) روضة الطالبين (١٣٥ / ١) حيث في فصل رسم الطلوع الذي لا يس له الجمعه ، وليس في
بحث الوقت المكروه ، وإساءة عبارته هناك (٣٠٣) (ولو ظهر في هذه الأوهام صلى
ركعتين) .

(٥) الشرح الكبير (٣٩٨ / ١) ، روضة الطالبين (٣٠٣ / ١) .

(٦) قوله (فحتم الأول) أي قول « الروضة » ، قوله (وهذا) أي إطلاق الشحيح
محمدي .

وَرُفَاتٍ سَلُّ أَلْمُؤَقَّتْ مُدَبَّ قَصَاؤُهُ فِي الْأَطْهَرِ

صِبَايَا^(١) عَنْ اشْتَعْلِيلِ

(وَبُذِّبَ النِّفْلُ الْمُؤَقَّتُ) كَالْعِيدِ ، وَالصَّحْيِ ، وَالْإِهْلَائِثِ (بَدَأَ نَفْسُوهُ ، أَمَّا (فِي الْأَطْهَرِ) (لِلْحَادِيثِ صَحِيحِهِ فِي ذَلِكَ ، كَنَسَائِلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَنَةَ الصَّبْحِ فِي قَضَاءِ الْوَادِي بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَسَنَةَ الظُّهْرِ لِمَعْدَةِ بَعْدِ انْقِصَارِهَا اشْتَعْلِيلَ عَنْهَا بِالْوُجُودِ ، وَفِي حَبْرِ حَسْبِ) مَنْ نَامَ عَنْ وَثَرِهِ أَوْ سَبَّهَ فَيُفْصَلُ إِذَا ذَكَرَهُ^(٢)

وَحَرَجَ بِهِ (الْمُؤَقَّتُ) ، دَوَّ السَّبِّ ، كَالْكُسُوفِ ، وَالْإِسْتِثْنَاءِ ، وَالْإِهْلَائِثِ ، وَلَا مَدْحَلٌ لِنَفْسِهِ فِيهِ ، وَالصَّلَاةُ بَعْدَ الشُّكْرِ^(٣) عَلَيْهِ لَا قَصَاةً

بَعْدَ ؛ لَوْ قُطِعَ بَعْدَ مُطِيعَةٍ سُنُّ قَصَاؤِهِ

وَلَوْ سَبَّهَ وَرُدُّهُ ، أَيْ : مِنَ النَّفْلِ الْمُطِيعِ ، مُدَّتْ لَهُ نَفْسَاؤُهُ حَرَمًا ، قَدْ الْأَدْرَعِي

وَمَعًا لَا يُسْتَنْ جَمَاعَةً رُكْعَتَيْنِ الْإِسْرَاقِ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِ الْكُرْهَةِ^(٤) ، وَفِي غَيْرِ الصَّحِيحِ ،

وَوَقَعَ فِي «عَوَارِفِ الْمَعَارِفِ» لِلْإِمَامِ الشُّهُورِزْدِيِّ أَنَّ مَنْ جَسَّ بَعْدَ الصَّبْحِ^(٥) يَذْكُرُ اللَّهَ تَعَالَى إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ وَأَرْبَعًا ، كَرَمَحَ يُصْنِي بَعْدَ ذَلِكَ رُكْعَتَيْنِ فِيهِ الْإِسْعَادَةِ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ يَوْمِهِ وَلَيْلِيهِ ، ثُمَّ رُكْعَتَيْنِ فِيهِ الْإِسْحَارَةِ لِكُلِّ

(١) وَصَصِيرُ (بِ) بِرُحْمٍ إِلَى سَنَةِ الْوُضُوءِ ، (وَصِبَايَا) إِلَى الظُّهَارِ ، كَرْدِي .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١١٣١) ، وَتَرْمِذِي (١٦٩) ، وَابْنُ مَاجَةَ (١١٨٨) عَنْ أَبِي سَعْدٍ الْحَدَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَحَدِيثُ نَفْسِهِ سَنَةَ الصَّبْحِ ، وَسَنَةَ الظُّهْرِ مَرَّةً فِي (٣٥٠) وَ(٨٦٥/١) .

(٣) فِي (ب) (وَلَمْ تَ) (وَلَمْ تَ) : (شُكْرًا)

(٤) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٥٩٣) ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ صَلَّى النِّعَتَ فِي جَمَاعَةٍ ، ثُمَّ لَعَنَ يَذْكُرُ اللَّهَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ ، ثُمَّ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ كَانَتْ لَهُ كَأَنْفِرٍ حَبِطَ وَخُشْرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَائَةٌ مَائَةٍ تَامَةٍ .

(٥) فِي (ب) (وَلَمْ تَ) (وَلَمْ تَ) (بَعْدَ صَلَاةِ الصَّبْحِ)

عمل في يومه وليله ، قال : وهذه تكون بمعنى الدعاء على الإطلاق .
والأصل : الاستحارة التي وردت بها الأحاديث هي التي يفعلها أדם كل أمر يريد^(١)
انتهى

وهذا عجيب منه مع إمامته في النية أيضاً^(٢) ، وكيف راج عليه صحة وحل
صلاة بنت محررة لم يرد لها أصل في السنة ، ومن سنخصر كلامهم في رد
صواب ذكرت في أيام الأسير^(٣) ، علم أنه لا تحرر ولا تبخ هذه الصور
سبب التيب لبي استحسنها الصوفية من غير أن يرد بها أصل في السنة

نعم : إن نوى مطلق لصلاة ، ثم دعا بعدها بما يتضمن نحو استحارة أو
استحارة مصقة ، لم يكن بذلك بأس .

وعند إرادة سفر^(٤) بمركبه ، وكلما ركز ، وعند قدومه بالمسجد^(٥) ، وعند
الوصوء^(٦) والخروج من الحمام ، وعند القلي^(٧) ، وعند دخول بيته ، والخروج

(١) عوارف المعارف (ص : ٢٢٩) .

(٢) أي : كالصوف ، (ش : ٢٣٨/٢) .

(٣) قوله (ذكرت في أيام الأسير) أي : ذكرها بحوالي في الإجابة ، كروي

(٤) عطف على قوله (عقب الإشراف) (ش : ٢٣٨/٢) والحدث أخرجه ابن أبي شيب

(٢٩١٢) مرسلاً عن أسطعم بن ممداد قال : قال رسول الله ﷺ : « ما خلف عبد على أهله

أصل من ركنتي يؤكفهما جثثهم حين يريدهم »

(٥) عن كعب بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان لا يقدم من سفر إلا يهز في الصحن

إذا قدم بدأ بالمسجد ، صلى فيه ركعتين ، ثم جلس به أخرجه البخاري (٢٣٠٨٨) .

ومسلم (٧١٦) والموطأ له

(٦) عن حماد رضي الله عنه قال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا يتوضأ رجل فينحس

وضوءه ، ثم يصلي الصلاة إلا ظهر له شائنة وبين الصلاة التي تليها » أخرجه البخاري

(١٦٠) ، ومسلم (٢٢٧)

(٧) وهي (من) و (ح) (وعند الفيل أي : تل) والحدث أخرجه البخاري (٢٠١٥) عن

أبي هريرة في حديث طويل في قصة تل حبيب بن عبد الأصم رضي الله عنه ، وبه (نا)

لهم حبيب فدومي أركم ركعتين ، فركوه فرك ركعتين قوله (وعند الفيل) أي : -

منه^(١) ، وعند الحاجة^(٢) ، وعند التوبة^(٣)

وصلاة لا بأس^(٤) عشرون ركعة^(٥) بين المغرب والعشاء^(٦)

بمدرسة أمكر كركدي

١ عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ ، إذا حلت مراكب فصل ركعتين بعد الصلاة مدخل النبوة ، وإذا خرجت من مراكب فصل ركعتين بعد الصلاة يخرج النبوة (٨٥٦٧) ولهذه لي ، كسب الأستار من رواية البراء (١٧٤٦) قال أجمعي في مجمع رواد (٣٧٢٨) (رواه البراء ، ورجال موثوق)

٢ قوله (وعند الحاجة) بمر من كانت له حاجة إلى الله ، أو إلى أحد من بني آدم فتوضأ وتغسل الوضوء ، ثم يصل ركعتين ، ثم يثني على الله ، ويصل على النبي ﷺ ، ثم يقول لا إله إلا الله العظيم الكريم ، سبحان الله رب السموات العظيم ، الحمد لله رب العالمين ، اللهم إني أسألك فوجبات رحمتك ، وعزائم مغفرتك ، والسلام من كل فم ، والجمعة من كل يوم ، والجمعة بين كل فم ، لا تلغ لي فم ، لا عذرة ولا عتاً إلا مؤجبة ولا حاجة هي بك رخصاً إلا قضيتها يا أرحم الراحمين . كركدي

أخرجه الحاكم (٣٢٠١) ، والترمذي (٤٨٣) وابن ماجه (١٣٨١) عن عبد الله بن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ ، هذا حديث غريب ، وفي نسخة من حديث عبد الرحمن بن عوف في الحديث (قال ليعطى ليعطى في الشريعة) (٥٢٧،١) (ورواه محكم باختصار ، ثم قال أخرجه شاهد ، وقد استنبط الحديث قال ليعطى مالك مروي ، روى عنه الثقات ، وفي مر عدي مع صحفه يكتب حديثه ، وراجع إتحاف السادة المتقي (٣/٧٧٦-٧٨١) في نقبه على طريق هذا الحديث ، وكمالاتها للجمعة في الدعاء وعدد الركعات

(٣) قوله : (وعند التوبة) بغير : ليس غيباً يُلْتَبَسُ ذنباً ، فيقوم فتوضأ ، ويصل ركعتين ، ثم يستنير الله تعالى إلا غير ذلك . كركدي أخرجه أبو داود (١٥٢١) ، والترمذي (١٠٨) ، وابن ماجه (١٢٩٥) عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه .

(٤) عطف على قوله : (ركعتان) (ش : ٢/٢٢٨) .

(٥) قوله (عشرون ركعة) ورويت ركعتان ، وركعتان فهي أقبحا كركدي

(٦) أخرجه الترمذي (٤٣٧) ، وابن ماجه (١٣٧٢) عن عائشة رضي الله عنه قالت : قال رسول الله ﷺ : من صلى بعد المغرب عشري ركعة بين الله بيئاً في الجنة ، وعند ابن ماجه : بين المغرب والعشاء ، قال الترمذي في الترغيب والترهيب (٨٥١) (وهذا الحديث الذي أنار إليه الترمذي روى ابن ماجه من رواية يعقوب بن الوليد سديني عن هشام بن

لصحتي بذلك أيضاً^(١) .

وصلاة لزوال أربع عقيب^(٢)

وصلاة لسبح كل وقت ، ولأ ^{سبح} وسبح أو أحدهما ، ولأ
عاسبوع ، ولأ ^{سبح} فسبح ، ولأ ^{سبح} سبحة ، ولأ ^{سبح} تغير^(٣) .

وحديث حسن^(٤) : يكثره طريقه ، ويحكم من رعم وصحة

فيه ثوث لا ينافي ، ومن ثم قال بعض المحققين^(٥) لا ينفذ بعينه

عروة عن أبي عن عاتكة رضي الله عنها ، ويصوب كذا أحمد وغيره . ويشيد بصحة ما بين
المغرب والعشاء على الإطلاق حديث حذيفة رضي الله عنه قال : أتيت النبي ﷺ فقلت : يا رسول الله
أخرجني من العشاء ، فخرجني من العشاء ، أخرجه ابن حزيمة (١١٩٤) بحسن ما بين
المغرب والعشاء ، وليساني في الكبري (٤٦٤) ، وللعطاء له ، وراجع المسح أربع
(من : ١١٥-١١٦) ، وإتحاف السادة المطيعين (٥١١/٥-٥١٢) .

(١) قوله (رتبة النصح بذلك) أي مرقب لنسبه السابق كردي

(٢) أخرجه الترمذي (١٠٤) ، وليساني (٨٧٤) ، وابن ماجه (١١٦١) ، وأحمد (٦١) عن
علي رضي الله عنه في حديث طويل ، وفي (وإدراك كتاب شخص من عهد كنيسته من عهد
الظهر صني أربعاً وصلى أربعاً قبل الظهر ، وأدراك لشخص) وعن عبد الله بن السائب
رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يصلي أربعاً بعد أن تزول الشمس قبل الظهر ، وفي
ساعة تفتح فيها أبواب السماء ، وأيضاً أن يصعد في بيتها حقل صالح ، أخرجه الترمذي
(١٨٢) ، وليساني في الكبري (١١) ، وأحمد (١٥١٣٣)

(٣) وفي (غ) والمطبوعات : (فالعمر) ،

(٤) أخرجه ابن حزيمة (١٢١٦) ، وأبو داود (١٢٩٧) ، وابن ماجه (١٢٨٢) عن ابن عباس
رضي الله عنهما في حديث طويل ، وأخرجه الترمذي (١٨٢) عن أبي رافع رضي الله عنه

(٥) وهو الحاج السبكي رحمه الله تعالى ، كما صرح بذلك الشارح في كتاب « المصحح النور »
(من : ٢٥١) ، وقال الترمذي في حاشيته : (٥٧٧/٣) (وهذه المقالة فأنها التاج

السبكي في التاج ، بعد كلام طويل ، قال : وإنما أوردت في هذه الصلاة ، لأنكار سوي
رحمة الله لها ، واحتماء أهل العصر صيد ، فحسب أن يعترفوا بذلك ، لبعض الأعراس عليها ،
وأما من يسمع عصم الثواب الوارد فيها ثم يتعذر عنها ، فما هو إلا متهاون في الدين ، غير
مكتر بأعمال الصالحين ، لا يعني أن يعد من أهل الحرم في شيء ، سأل الله السلامة .

بعضها وتركها إلا متهاون بالدين

ونظمت في مدعي بأن فيها معيراً لتقيم الصلاة إسمه باني على صحف حديثه ، وهذا ازعمى إلى درجة الحسن . أنيب وإن كان فيه ذلك ، على أنه " مبرع من الفن بخود في القيام والقعود ، وفيه نظر ، دون ما يطول نحو

= في كلامه رحمه الله) وكلام الإمام النووي رحمه الله تعالى في تحكيم على حديث صلاة النسيح مختلف بين كتبه ، وبناء عليه اختلف كلامه في حكم هذه الصلاة في " مجموع " (٥٩ / ٤) ، و " التحقيق " ، ص ٣٣١) قال بأن حديثه ضعيف ، وفي مستحبه بطر ، وفي في " تهذيب لأسماء وانعاب " (١٩٧ / ٢ ، ١٩٨) (وأما صلاة النسيح المعروفة) في ذلك بكثير ، يسبح فيها ، على خلاف العادة في غيرها ، وقد جاء لها حديث حسن في " كتاب الترمذي " وغيره ، وذكره المحاملي ، وصاحب " إنبه " وغيرهما من أصحاب " أبي حنيفة " ، و " حنيفة " ، وقد وصحها أكمل بصرح ، وسأريدها إصباح في " شرح المهدى " مسبوقة ، ان شاء الله تعالى)

(١) قوله (وحديثه) في الحديث الواردة في صلاة نسيح (بكرة طرفة) أي رويته ومن ثم أي من أجل حديثه حسن ، وأن ثوابه لا يماهى (لا يسمع بعضهم بعضها ويركع) (متهاون بالدين) قد وقع لبعض العلماء في فتح هذا التركيب كلامه ، قال بعض المحققين منهم ب. بون (لا يسمع) يعني يتعطل ، وقوله (وتركها) مطلوب على بون (يسمع) وهذا متعارض في أحد (المحذوف على الاستثناء مبرع) أي لا يتركها أحد وقوله (لا) راجع إليها جميعاً انتهى

وقال بعضهم إن قوله (لا يسمع) يعني ممنوع ، وقوله (يعظم قصده) بأن تدخل انتهى

وأقره وبالله التوفيق ب. بون (وتركها) جملة حاله اسمه ، أي لا يسمعها أحد معصية نفسه وهو يركع ، ولا متهاون بالدين ، أي مستحب به وقد وقع بعضهم في خطأ عظيم ، ركعها ما لا يكتبه الياء ، والهيان ، فلما يوجب منه رجوع عما اعتاده ، وصح ما كتبه ها .

الهم : حسب عليه تأييد الغفران . والكلام فيه طويل ، وراجع إلى لوائح الأئمة القديسة ، يشير في (ص ١٢) ، وإعانة الدليل ، في (ص ٢٢٩) ، و " موجة في الفضل " في (ص ٤٨٨) وتامل في الجميع ، والسلام من الحاج أمير علي علي كل باظر وراير هاشم (ش) .

(٢) أي : قول الطاهري : (أن فيها تفسير) (الح)

الاعتدال ، وهو مطلق له لا الحديث

وهي أربع تسليم : أر تسليماً ، في كل ركعة خمسة وسبعون تسليماً لله .
والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ويريد من التسليماً في التسليماً ولا
خول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، خمسة عشر بعد القراءة ، وعشراً في كل من
الركوع والاعتدال والسجود والجدوس والسجود^(٢) وجلسه الاستراحة والشهد ،
وتكبيراً عند ابتدائها^(٣) ، دون القيام منها

وتجوز جعل خمسة عشر قبل القراءة ، وحديث تكون عشر الجلسة الأخيرة ،
بعد القراءة

قال النووي : ولو ترك تسبيح الركوع . لم يجز العود إليه ، ولا فعلها في
الاعتدال ، بل يأتي بها في السجود .

نبيه : هل يتخير في جلسة التشهد بين كون التسبيح فيه أو بعده فهو في
القيام ، أو لا يكون إلا قبله ، كما يصرح به كلامهم ، ويقر بأن إدا فعله^(٤) قبل
(ماتحة) يمكنه نقل ما في الجلسة الأخيرة ، بحالها ، كل محتفل ،
والأقرب . الأذن

والصلاة المعروفة ليلة الرغائب^(٥) . ومصنف شعبان بدعة قبيحة ، وحديثها

(١) قوله (ويريد من) أي قل (ويدخل وقت الرغائب) كروي

(٢) وفي (ب) و (ت) قوله : (السجود) الثاني غير موجود .

(٣) أي : جلسة الاستراحة . (ن : ٢ / ٢٣٩)

(٤) أي : يجعل العشر التي يقرأها في جلسة الاستراحة بعد القراءة ، ولا يأتي بها في جلسة
الاستراحة . (حاشية المطالبين ١ / ١٧٤) وفي (غ) والمطوعة المصرية : (جلسة الاستراحة)

(٥) وفي (خ) . (إدا فعله) .

(٦) قوله : (ليلة الرغائب) أي : ليلة أول جمعة من رجب كروي

قال الإمام القرطبي رحمه الله تعالى في الإحياء ١ / ١٥٠ - ١٥١ . (أما صلاة رجب)
روي بإسناد من رسول الله ﷺ أنه قال . « ما من أحد يضرم أول جمعة من رجب لم يمتلي »

لَكُنِ الْأَصَحُّ تَفْصِيلُ الرِّائَةِ عَلَى الرَّوْحِ ، وَأَنَّ الْجَمَاعَةَ تُشْرُفُ فِي التَّرَاوِيعِ

وَمِنْ بَيْنَهَا سَفَرَانِصُ ، وَالْمَرَادُ تَفْصِيلُ الْجَسَدِ عَلَى الْحَمْسِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ لِعَدَدِ

(لَكُنِ الْأَصَحُّ تَفْصِيلُ الرِّائَةِ) لِلْعَرَانِصِ (عَلَى الرَّوْحِ) بِمَوَاقِفِهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى تِلْكَ دُونَ هَذِهِ ؛ فَإِنَّ صَلَاتَهَا ثَلَاثُ نِيَالٍ ، فَكُنْ
الْأَسْرُ فِي الثَّالِثَةِ حَتَّى غَضَّ بِهِمُ الْمَسْجِدَ مَرْكَبًا^(١) ، حَقِيقًا أَنْ يَشْرَفَ
عَلَيْهِمْ^(٢)

وَمِنْ أَرِيدَةِ لَيْلَةِ الْإِسْرَاءِ رَضِيَ لِقَرَصٍ مُتَكَرِّرٍ مِثْلِهَا ، فَلَمْ يَأْبَ حَشِيَّةُ رَضِيَ
عَلَيْهِ^(٣)

(وَ) الْأَصَحُّ (أَنَّ الْجَمَاعَةَ يَسُ فِي التَّرَاوِيعِ) بِلَاتِنَاعٍ^(٤) أَوَّلًا ، وَاجْتِمَاعٍ
عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَوْ أَكْثَرُهُمْ ، فَأَصْلُ مُشْرُوعَتَيْ جَمْعٍ عَلَيْهِ

وَهِيَ عِدَّتَانِ لِعَمْرِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَشْرُونَ رَكْعَةً ، كَمَا أَطْلَقُوا عَلَيْهَا فِي رَمَضَانَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا اقْتَضَى نَعْرُهُ السَّيِّدُ جَمْعَ أَسَاسٍ عَلَى إِمَامٍ وَاحِدٍ^(٥) قَوْسُودًا ،

(١) قَوْلُهُ (حَتَّى غَضَّ) أَيْ ائْتَلَا (بِهِمُ الْمَسْجِدَ) تَرْكَبًا (أَيْ بِرُكْبَتَيْ الْجَمَاعَةِ فِي
التَّرَاوِيعِ ، وَصَلَاتِهَا فِي بَيْتِهِ ، كَرْدِي

(٢) أَخْرَجَهُ الْخَطَّابِيُّ (٢٠١٢) وَمُسْلِمٌ (٧٦١) ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

(٣) قَوْلُهُ (رَضِيَ الرِّيَادَةُ) جَوَابٌ مِنْ قَالَ كَيْفَ يَتَصَوَّرُ حُجُوبَ الْمَرَمِ فِيهَا ، مَعَ بَعْضِ رِيَادَةِ رَمَضَانَ
عَلَى الْخَمْسِ كَرْدِي وَبَعْدَهُ الشُّرَوْبِيُّ (٢٤٠ ، ٢) (عِدَّةُ نَيْحٍ) وَاسْتَكْلَ قَوْلُهُ سَبْرٌ
« حَشِيتُ أَنْ تَقْرَضَ فَلَئِنْ بَقِيَ مِنْهُ بَعْدُ فِي حِفْظِ الْإِسْرَاءِ - « هُنَّ عَشْرُونَ ، وَالْقَوَائِمُ حُجُودًا ،
لَا يَتَدَلُّ الْمَوْلُ لَكُنِّي » ، وَاجِبٌ بِأَجْرِيَةِ أَحْسَنَ أَنْ دَلَّ فِي كَرِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، فَلَا يَدِينِي رَضِيَ
عَبْرَهَا فِي السَّنَةِ ، انْتَهَى)

(٤) لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الْعَارِزَ أَيْضًا

(٥) قَوْلُهُ (عَلَى إِمَامٍ وَاحِدٍ) وَهُوَ أَبِي بَنِي كَعْبٍ ، جَعَلَهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ لِلتَّرَاوِيعِ
كَرْدِي وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي « الْكَفَرِ » (٤٦٧٩) عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَرِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
قَالَ كُنَّا بِمَدِينَةٍ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ بِعَشْرِينَ رَكْعَةً
رَعْدَةً أَيْضًا (٤٦٦٦) أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَمَعَ النَّاسَ عَلَى قِيَامِ سَبْرِ رَمَضَانَ
الرِّجَالِ عَلَى أَبِي بَنِي كَعْبٍ ، وَالنِّسَاءِ عَلَى صَيْحَانِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ

رَكَائُوا يُؤْتُونَ عَقِبَهَا ثَلَاثًا^(١١) .

وسر العشرين . أن سررت المذكور في غير رمضان عشرًا ، فسرعت به ،
لأنه وقت جد وتشمير ،

وهم^(١٢) فقط لسرفهم بجواره صلى الله عليه وسلم ستًا وثلاثين حركهم
زيادة سه عشر في معانية طواف من مكة أربعة أسبوع ، بين كل ثلاثة حرك^(١٣) من
لعشرين سبع^(١٤)

وإنداء حدوث ذلك^(١٥) كان أواخر القرن الأول ، ثم شتهر وله تكبر ، فكان
مترلة الإجماع لكرتني . ولذا كان به م فيه قد الشاعري رضي الله تعالى
عنه : العشرون لهم أحب إلي^(١٦) .

وقد أحيمش^(١٧) عشرون مع القراءة فيها بما يُقرأ في ست وثلاثين أفضل ،
لأن قول القيم أفضل من كثرة الركعات .

وتجبت السليم من كل ركعتين ؛ كما مر ، فإن زاد جاهلاً صارت صلاة
مصدقًا ، وإن يتوي التراويح ، أو قيام رمضان^(١٨) .

(١١) عن يرويه في ورواه قال كان اناس يقومون في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رمضان
ثلاث وعشرين ركعة أخرجه البيهقي في تكبير (٤٦٨٠) ثم قال (ويمكن الجمع بين
نحوه) فيهم كانوا يقومون بأحدى عشرة ، ثم كانوا يقومون بعشرين ويومرون ثلاث ، وثمة
أعلم .

(١٢) قوله : (ولهم) أي : لأهل المدينة . كروي .

(١٣) لأولى شية (ش . ٢٤١/٢) وهو (ج) (مرويعين)

(١٤) قوله (بين كل رويحة) لأن العشرين خمس رويحات ، فجعل لأهل المدينة من كل سبع
ترويحة ليساروهم . كروي

(١٥) أي : زيادة أهل المدينة (ش . ٢٤١/٢)

(١٦) لأم (١٦٧/١) قال المعروف ، وليس في طبعه لأم استحق شيئا يذكر رجع كروي

(١٧) راجع : المسهل الناصح في اختلاف الأشباح ، ص ٣١٧ (راجع : الشرواني (٢٤١/٢)

ورقتها كالوتر .

وشئت تراويح : لأنهم لعل قد هم كانوا يستريحون بعد كل تسبيح^(١)

فرع : ما اغنيء من زيادة لوقود عند حتمها . جازاً إن كان فيه نفع ، ولا ضرر ما لا ينفع فيه ، كما فيه نفع وهو من مال محصور أو رقيق له يشاء ، أنه منه تصرف العادة في زمنه وعيها

تسمية : عليم بما مرّ وعبره : أن الأفضل عيد البحر ، بالمطر ، وكسوف ، وحرف ، ولا منقضاء ، فالوتر ، فركعت العجر .

وعكسه القديم ، وأطيل في الاستدلال له ، ويؤدّ ثبوت اختلاف في وتر . وكنت كان أقوى كانت مراعاة أكد .

وقد قال بعض المحققين^(٢) . لا يترك الرجوع عند معتقده لإمراة مرجوح من مذهبه أو غيره ، إلا إن قوي فذكره ، بأن يفت لأمر عنه ، لا بأن تهبط حخته ، ولم يؤدّ لحرق إجماع ، وأمكن^(٣) الجمع بين مذهب

بقيّة الرواتب . رُبعت تفاوت فضليها متفاوت متوجعها ، ويؤدّ بأن العصر أصلها^(٤) ولا مؤكّد لها ، والمغرب أدونها ولها مؤكّد ، والمؤكّد أفض ، فحتمه للمعتدل وبقيّة عن الماصل أوضح دليل على ردّ ذلك السحب .

(١) عن زيد بن وهب رحمه الله تعالى قال كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يروح في رمضان يمشي بين البرويحيين قدر ما يذهب الرجل من المسجد إلى سبع كده قال (قال أبيه) (ولعله أراد من يمشي بهم التراويح بأمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه والله أعلم) أخرجه البيهقي في السير الكبير (٢٣٢ / ٥) رقم (٤٦٨٤) وانظر رقم (٤٦٨٥) .

(٢) تأييد لقوله (وكلما كان أقوى) ، (ش : ٢٠ / ٢٤٢)

(٣) قوله (ولم يؤد) إلح ، وقوله (وأمكن) إلح معطوفان على قوله ، قوي (إلح ، (ش : ٢٠ / ٢٤٢)

(٤) وفي (س) و (خ) . (بأن العصر أصل)

ولا حضر لفضل المطلق ، وإن أحرم بأكثر من ركعة . فله تشهد في كل ركعتين ، وفي كل ركعة .
قلت الصحيح منه في كل ركعة ، والله أعلم .

والشرايع ، والصحي ، فما تعلق بهل : كسنة طوبى : الحلال في وجوبها ، وتأخرها إلى ما مع قوة الحلال في وجوبها فشكل ، فحله ، تحقق مسبه ، باحرام ، لاحتمال ألا يقع سببها : كدائيل .
سنة وصوى ، فما تعلق بهل سبب منه ^(١) : كسنة الروال ، فاصل المطلق .
وبعضهم آخر سنة الوصوى عن سنة الروال ^(٢) .

(ولا حضر نفس المطلق) وهو - ما لا يتقيد بوقت ولا سبب : المحرم الصحيح : الصلاة بخير موضوع فاستكثر منها أو أقل ^(٣) .

فله صلاة ما شاء ولو من غير نية عليه ولو ركعة تشهد بلا كراهة

(وإن أحرم بأكثر من ركعة) منه التشهد في كل ركعتين (كالرابعة) وفي كل ثلاث ، ركعت أربع ، وهكذا : لأن ذلك معهود في العرائض في الجملة ، بل (وفي كل ركعة) لحل التطوع بها .

(قلت : الصحيح . منه في كل ركعة ، والله أعلم) لأنه لم يُعَيَّن له بصير أصلاً .

وظاهر كلامهم امتناعه في كل ركعة ^(٤) وإن لم يُحَوَّل جلة الاستراحة ^(٥) .

(١) أي : من الصلوي . (ن : ٢ / ٢٤٢) .

(٢) راجع : المهمل المسح في اختلاف الأشياخ : مسألة (٣١٨) راجع : الشرواني (٢ / ٢٤٢) .

(٣) أخرجه من سبلان (٣٦٦) ، والحاكم (٥٩٧ / ٢) ، وأحمد (٢١٩٤٧) كنههم عن أبي هريرة رضي الله عنه في حديث طويين والطبراني في الأوسط (٢٤٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٤) قوله (في كل ركعة) أي : من غير سلام ، وأما معه : الصحيح : كما هو ظاهر كروي

(٥) أي : وإن لم يرد التشهد عليها ، والمعتمد عند الشارح م - أنه من جنس قصد التشهد =

وَإِذَا تَوَيَّ عَدَدًا ، وَلَهُ أَنْ يَرُدَّ وَيَقْصُرَ بِشَرْطِ تَغْيِيرِ الْبَيْتِ فَلَهُمَا ، وَإِلَّا فَفَضْلٌ

وهو مُشْكَلٌ ؛ لأنه لو شهد في الركعة الرابعة مثلاً في كل ركعة ، لم يفسد جلسته لاستراحة ، لم يقصر ، كما هو ظاهر .

فإنما أَنْ يُحْمَلَ ما هنا على ما إذا صَوَّلَ بالشَّهْدِ جلسته الاستراحة ؛ كما مرَّ^(١) ، أَنْ يُطْرَقَ سَطْرٌ ، أو يُعْرَقَ بأن كَيْفِيَّةِ الْمَرْحُصِ انْتِظَرَتْ ، فلم يُنْتَظَرِ لإحداث ما لم يُعْهَدَ فِيهَا ، بحلابِ النفل

وَيَأْتِي هَذَا^(٢) فِيمَا مَرَّ فِي مَعَ أَكْثَرِ مِنْ تَشْهَدَيْنِ فِي الْوُتْرِ الْمَوْصُولِ^(٣) .

وله جَمْعٌ عَدِيدٌ كَثِيرٌ بِتَشْهَدٍ آخِرٍ ، وَحِينَئِذٍ يَقْرَأُ السُّورَةَ فِي الْكُلِّ ، وَإِلَّا فَسَبَقَ قَبْلَ التَّشْهَدِ الْأَوَّلِ ؛ كَمَا مَرَّ^(٤) .

(وَإِذَا تَوَيَّ عَدَدًا) وَمِنْهُ الرُّكْعَةُ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ^(٥) وَإِنْ كَانَ لِوَاحِدٍ غَيْرِ عَدِيدٍ عَدَدٌ أَكْثَرَ الْحَتَابِ^(٦) (فَلَهُ أَنْ يَزِيدَ) عَلَيْهِ فِي غَيْرِ مَا مَرَّ فِي مَتْنِهِمْ رَأَى الْمَاءَ ثَلَاثًا^(٧)

(وَ) أَنْ (يَقْصُرَ) عَنْهُ إِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ رُكْعَةٍ (بِشَرْطِ تَغْيِيرِ الْبَيْتِ فَلَهُمَا) أَيْ الرِّيَادَةِ وَالْقَصْرِ ؛ لِمَا نَقَرَّ ، أَنَّهُ لَا حَصْرَ لَهُ .

(وَلَا) يُغَيِّرُ الْبَيْتَ قَلْبَهُمَا ، وَتَمَسَّهُ ذَلِكَ (فَيُفْطِلُ) الصَّلَاةُ بِدَنَتْ ؛ لِأَنَّ

* يطلب صلاته وإن لم يرد ما فعله على جلسته الاستراحة (ش : ٢/٢٤٣)

(١) قوله (كما مر) أي في موضعها كمردي

(٢) أي : ما ذكره من الإشكال وجوابه ، (ش : ٢/٢٤٣)

(٣) في (ص : ٣٥٧)

(٤) في (ص : ٣٥٨-٣٥٧) .

(٥) حياة المعص : (عند الحاجة) . (ش : ٢/٢٤٣) .

(٦) إذا العدد عند جمهور الحنابلة ما ساروا به في مجموع حاشيته القريشي أو البغدادي على سواء . نعم ، العدد عند النجاة ما وضع لكلمة الشيء ، بالواحد عددهم عند ؛ فدخل فيه الركعة . عفي . (ش : ٢/٢٤٣) .

(٧) أي أثناء عدوتها نهاية . (ش : ٢/٢٤٣) .

فإذا نوى ركعتين فقام إلى ثالثة سهواً فالأصح أنه يفعد ، ثم يقوم للزيادة
بأن شاء .
قلت : نعل الليل أفضل . . .

الذي أخذته لم نشئته بشئ ، أما إذا سجد يعوذاً لما نوى ، وبسجدة للسهر
(ولو نوى ركعتين فقام إلى ثالثة سهواً) ثم تدكر (والأصح به بقعد)
وحيث (ثم يقوم للزيادة إن شاء) سجد ، ثم بسجدة للسهر آخر سجدة : لأن بقعد
فيما به مثالثة مطلق ، وإن لم يشأ . فعد ، ثم تشهد ، ثم سجد للسهر ، ثم سلم
وظهر كلامهم هنا : أنه إذا أراد للزيادة بعد تدكيره ، ولم يصير بين آخر
أنه يرمي السجدة للنعوذ ، لعدم الاعتداد بحركته^(١) فلا يجوز له البناء عليها
وعليه يفرق بين هذا والتعصيل السابق في (سجود السهو) بين كونه لقيام
أقرب وإن لا ؛ بأن الملحظ ثم ما يُنظر نفعه حتى يحتاج نجره ، وما عدم
الاعتداد بحركته حتى لا يجوز به لساؤه عليها .
رأيه وبين ما لو سقطت عنه السجدة في السجود ؛ بأنه ثم لم يفعل زيادة ،
بحلاليه ما^(٢)

(قلت نعل الليل) أي : النعل المطبق فيه (أفض) من النعل المصق
بهاراً ؛ لخبر مسلم : « أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ »^(٣) .
وحيثوة على النعل المطبق^(٤) لِمَا مَرَّ فِي عَمْرٍ^(٥)

(١) وب (ع) : (بحركته هو) .

(٢) في (ص) : ١١٨-١١٩ .

(٣) صحيح مسلم (١١٦٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه .
(٤) قوله : (وحيثوة على النعل المطبق) يعني أن النعل المطبق في الليل أفضل منه في النهار

كردى
(٥) قوله : (لِمَا مَرَّ) يعني : من أن جميع الس من المحسن أفض من نعل سطر كردى

وَأَوْسَطُهُ أَفْصَلُ ، ثُمَّ أَحْرَهُ ، وَأَنْ يَسْتَمُ مِنْ كُلِّ رُكْعَةٍ . . .

وَزَوِي أَبْصَأَ أَنْ كُلَّ لَيْلَةٍ لَهَا سَاعَةٌ إِيَّاهُ^(١)

(وَأَوْسَطُهُ أَفْصَلُ) من طرفيه إذا قسمه اثلاثاً ، لأن العلة فيه أَمٌّ ، والحدود فيه ثَمَنٌ ، وأَفْصَلُ منه السدسُ الرابعُ والحامسُ ؛ للمحرر المقتضى عليه ؛ الْحَرْفُ الصَّلَاةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى صَلَاةُ دَاوُدَ ؛ كَانَ يَنَامُ بَعْضَ اللَّيْلِ ، وَيَقُومُ ثَلَاثَةً ، وَيَسْتَمُ سُدُسَةً^(٢) .

ثُمَّ أَحْرَهُ (أَيِ بَعْضِهِ الْآجِرُ إِنْ قَسَّمَهُ بَصْفَيْنِ ، أَوْ ثَلَاثَةً لِأَحَرِّ إِنْ قَسَّمَهُ اثْنَلَاثًا فَصَلَّ مِنْ أَوَّلِهِ ؛ لِقَوْلِهِ الْمَعَاصِي فِيهِ عَالِيًا ، وَلِلْمَحْدِثِ لَصَحِيحٌ « يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا فِي كُلِّ لَيْلَةٍ حِينَ يَقَى ثُلُثُ السَّاعَةِ الْأَجِيرُ ، فَيَقُولُ مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِبَ لَهُ ، وَمَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ »^(٣) .

وَمَعْنَى « يَنْزِلُ رَبُّنَا » ؛ يَنْزِلُ أَمْرُهُ ؛ كَمَا أَوَّلَهُ بِهِ الْحَلْفُ وَبَعْضُ أَكْبَرِ السُّلْبِ ، وَلَا انْتَدَتْ إِيَّاهُ مَا شَمَعَ بِهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُ مَنْ عَدِمَ التَّوْفِيقَ ؛ مِنْ ثُمَّ قَدْ بَرَأَ جَمَاعَةً مِنْ أَسْبَاطِهِمْ رَأْسِيَّةً ؛ إِنَّهُ عَدُوٌّ أَضَلَّهُ اللَّهُ وَخَذَلَهُ نَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى دَرَاهِمَ الْعَامِيَةِ مِنْ دَلَّتْ بِمَنْ وَكَرِهَتْ^(٤) .

(وَ) الْأَفْضَلُ لِلْمُتَقَرَّبِ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا . (أَنْ يَسْلَمَ مِنْ كُلِّ رُكْعَتَيْنِ) بِأَنْ يَتَوَهَّاهُ ابْتِدَاءً ، أَوْ يَتَقَبَّضَ عَلَيْهِمَا فِيمَا إِذَا أَطْلَقَ ، أَوْ تَوَيَّ أَكْثَرَ مَهْمَا بِطَرِيقِ تَغْيِيرِ السَّيِّئِ ،

(١) عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إِنْ مِنْ اللَّيْلِ سَاعَةٌ لَا يُؤْتَقَفُهَا مُسْلِمٌ بِسَأَلِ اللَّهِ خَيْرًا إِلَّا أُعْطِيَ إِثْمًا » أخرجه مسلم (٧٥٧)

(٢) صحيح البخاري (١١٣١) ، صحيح مسلم (١١٥٩) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما

(٣) أخرجه البخاري (١١١٥) ومسلم (٧٥٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٤) راجع في العوائد المليية (ص : ١١٤) وما بعدها .

رئيس الشُّعْر

زُكْرَةُ قِيَمُ كُلِّ لَيْلٍ دُعَاءُ ،

لكن في هذه 'تردد' ؛ إذ لا ينبغي أن يُقال : 'هذه صلاة على مائة سنة' .

ودلت لبحر المتقي عليه : 'صلاة الليل مثنى مثنى' ، وفي رواية صحيحة : 'والسَّهْرُ' (١) .

(رئيس الشُّعْر) إجماعاً ، وهو : 'التعلُّ ليلًا بعد يوم' (٢) ، من هجاء سب أو نَام (٣) ، وَتَهَجَّدَ . أَرَأَيْتَ اسْوَمَ تَكَلَّفَ ، كَأَيْمَ وَنَائِمٌ ، أي : تحفظ على الإتيان وَيُسَلِّ بِمَتَهَجِّدٍ يَوْمُ الْقِيْلُولَةِ ، وهو قِيلُ الرُّوَالِ ؛ لأنه له كسحة سوائم ، وفي حديث صحيح (٤) .

(ويكرر قام) أي : سهر (كل الليل) ولو في عبادة (دائم) المنهي عنه في بحر المتقي عليه (٥) ، ولأنه يَضُرُّ ، كما أشار إليه الحديث : أي : من شأنه

١١ . قوله (لكن في هذه) أي : في الصورة الأخيرة كقوله

(٢) صحيح البخاري (٩٩٢) ، صحيح مسلم (٧٤٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما : يرويه شيبه في 'وسَّهْرٍ' أخرجه ابن حبان (٢٤٨٢) ، وأبو داود (١٢٩٥) ، والترمذي (٣٣٠) .

وكان في (١٦٦٦) ، وابن ماجه (١٣٢٢) عن ابن عمر رضي الله عنهما

(٣) أي : بعد فعل 'سهر' ، كما وجد بخط شيخنا المرحوم الإمام شهاب الفيراني : 'ش' (٢٤٤٥/٢) .

(٤) وفي (أ) و (س) و (ج) (أو من س) قال في 'بحر الصحاح' : '١١٣' (هو من الأصداد)

(٥) أخرجه الطبراني في 'الأوسط' (٢٨) عن أبي بن مالك رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : 'يَلْتَوُوا قَبْلَ الشَّيْطَانِ لَا يَقْبَلُ' . قال الهشبي في 'مجمع الروايات' (١٣٢٨٢) (روى الطبراني في 'الأوسط') وفي كثير من مراد ، وهو كذاب ، ولكن السُّوْطِي ومرويهما الحديث بالحسن في 'الجامع الصغير' ، وذكر الشيخ أحمد انصاري طرقه في كتابه 'المدوني' (٢٤٤٥/٤) ، ثم قال (وبالجملة فالحديث حسن) ، كما قال المؤلف .

(٦) صحيح البخاري (١٩٧٥) ، صحيح مسلم (١١٥٩) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال : قال لي رسول الله ﷺ : 'مَا عِنْدَ اللَّهِ ، أَلَمْ أُخْبِرْ أَنَّكَ تَصُومُ النَّهْرَ ، وَتَقُومُ'

وَنَحْصِيصُ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ مِثْلَهُ ، وَتَرْكُ بَهْجَةِ اِعْتَادِهِ ، وَاللَّهُ اَعْلَمُ

ذلك ، ومن ثم ذكره قيام مصر وله في بعض النسخ

وَبَحْثُ لِمَحَبَةِ الْفَضْلِ عَدَمُ كِرَاهِيَةِ لِمَنْ يَعْلَمُ مِنْ بَعْضِ عِلْمِ جَدِّهِ اِمْرًا
وَالْاَدْرَعِيَّ وَهُوَ حَسَنٌ رَافِعٌ ، كَقَوْلِهِ وَقَدْ نَعَدَ ذَلِكَ فِي مَدِينَةِ اَمِّهِ (١) شَيْئًا
وَنَحْنُ بَيْنَ يَدَيْهِ اَنْ نُوَسِّعَ مَجْهَدُوهَ لَا سِتْمًا وَقَدْ اُسْمِعْنَاهُ (٢) اَبْرَهَانَ وَالْاَحْوَانَ
وَهَذَا مَقْصُودُ يَوْمٍ ؟ فَلَمْ يَنْجَحْ لِأَنَّ كِرَاهِيَةَ مُطْلَمًا (٣) ؛ لَعَلَّةَ الصَّوْرِ اَوْ اَعْسَهُ بَدَتْ
وَخَرَجَ بِهَا كُلُّ (٤) اِمْرٍ آخِرٍ ، فَيَأْتِي لِبَابِ كَرَاهِيَةِ ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى لَهُ عَلَيْهِ وَاسْتَدْرَجَ
كَانَ يَحْفَرُ دَنًّا فِي الْعِشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ (٥)

وَبِمَا لَمْ يُكْرَهْ صَوْمُ الدَّهْرِ بَعْدَهُ الْاَتِي (٦) ؛ لِأَنَّهُ يَسْتَوْفِي فِي اَيِّامِهِ مَا هُوَ
رَهْبٌ لَا يُنْكِرُهُ يَوْمُ النَّهَارِ ؛ لِتَعْطِيلِ خُرُوجَاتِهِ الْاَدْبِيَّةِ وَالْاَدْبِيَّةِ
(و) يُكْرَهُ نَحْصِيصُ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ مِثْلَهُ (أ) ، صَلَاةٌ ؛ لِسَبِيْعِهِ فِي خَرِ
مُسْلِمٍ (٧)

وَأَجَدَ مِنْهُ كَالْمَنْعِيِّ ؛ رَوَى الْكِرَاهِيَةِ بِصَوْمِ لَيْلَةِ قَسْبٍ اَوْ بَعْدَ ؛ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي
صَوْمِ يَوْمِيهَا ، وَعَدَمُ كِرَاهِيَةِ نَحْصِيصِ بَيْلٍ غَيْرِهَا .
وَتَوَقَّفَ فِيهِ الْاَدْرَعِيُّ ، وَأَبْدَى اِحْتِمَالًا بِكِرَاهِيَةِ اَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ بَدَعٌ
(و) يُكْرَهُ (تَرْكُ بَهْجَةِ اِعْتَادِهِ) بِلا ضَرُورَةٍ (ر) اَعْلَمُ ، لِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ

النَّبِيُّ ؟ هَلْ بَلَغَ بِرَسُولِ اللهِ ؟ قَالَ : فَلَا تَقْتُلْ ، صَمٌّ وَأَعْرَضٌ ، ثُمَّ رَسَمَ . هَذَا فِي بَعْضِ النسخ
هَذَا حَقًّا ، الْحَدِيثُ

- (١) قَوْلُهُ ، (وَفَدَّ اَسْمَعْمَهُمْ) أَيُّ : اِهْتَنَمَهُمْ ، كَرَدِي
- (٢) رَافِعٌ ، لِمَهْرٍ لَفْظٍ فِي اِحْتِلَافِ الْأَشْيَاحِ ، مِثَالُهُ (٣٦٩)
- (٣) أَخْرَجَهُ لِحَدَّثِي (٢٠٢٤) وَمُسْلِمٌ (١١٧٤) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا .
- (٤) فِي (٧١٨ / ٣)
- (٥) صَحِيحُ مُسْلِمٍ (١ / ٤٤) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ : لَا تُحْصُوا لَيْلَةَ
الْجُمُعَةِ بِقِيَامِ بَنِي النَّبَلِيِّ
- (٦) فِي (٧١٦ - ٧١٥ / ٣)

وَمِمَّنْ لَعَنَهُ اللَّهُ مِنْ عَمْرٍوسٍ بَعَاصٍ ، لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ ، كَانَ يَشُدُّ النَّيْلَ ثُمَّ
يُرْكُضُ^(١)

وَيَسْتَنْ بِلٍ يَتَأَكَّدُ ، أَلَّا يَخْلُصَ صَلَاةً فِي اللَّيْلِ بَعْدَ الْيَوْمِ ، لَوْ رَفَعَهُ ، لَعَطَفَ
فَصَلَّ ذَلِكَ ، بِلٍ وَزَدَ فِيهِ مَا يَسْعَى لِمَنْ حَاطَ بِهِ أَلَّا يَأْتِيَ جَهْدًا فِي الْعَشِيرَةِ^(٢) عَيْبَ
مَا أَمْكَنَهُ .

رَأَى يُكَيِّرُ فِيهِ مِنْ تَدْعَاءِ ، وَاسْتِعْدَادٍ ، وَبَصْفَةِ الْآخِرِ أَيُّ ، يَأْمُرُهُ عَمْدُ
أَنْصَحِي ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَالتَّائِبِينَ وَالْمُتَّقِينَ ﴾ (ال عمران ١٧) ، ﴿ وَهُوَ الْأَخِيرُ ﴾
يَتَقَرُّونَ ﴿ [الدَّارِيَاتِ ، ١٨] .

وَأَنْ يُؤَمِّطَ مَنْ يَطْمَعُ فِي تَهْنِئَةٍ حَيْثُ لَا صَرَزَ

(١) أخرجه البخاري (١١٥٢) ، ومسلم (١١٥٩) طائفة (في بشارة) أي المرائنة كرودي
(٢) قوله (الآبالو) أي لا يقصر جهداً أي





٧ ايام ٢٠٢٢ سنة

بنا هذا الكتاب امام الجميع وكتوبه أحمد صالح العدمري
رحمته الله تعالى ورحمته برحمته وسعته

كتاب صلاة الجماعة

كتاب صلاة الجماعة

(كتاب)

[صلاة الجماعة]

كان حكمة الرحمة به ، دون جميع ما ذكر في (كتاب الصلاة) إلى (الحائز) : أن الجماعة صفة رائدة على ماهية الصلاة ، وليست معلاً حتى تكون من حيثها ؛ فكانت كالأحثة من هذه الحثية ؛ فأقردها بكتاب ، ولا كالأبنة من حيث إتيان صفة نابعة للصلاة ؛ فوسّطها بين ابوابها

ولما كانت صلاة الجارية معايرة بمطابق الصلاة معايرة ظاهرة ، أقردها بكتاب متأخر عن جميع أبواب الصلاة ؛ نظراً لتلك المعايرة

(صلاة الجماعة) هي مشروعة بالكتاب ؛ لأنه تعالى أمر بها في السجدة في سورة النساء^(١) ، وفي الأمن أولى .

والسنة ؛ للأخبار الآتية ، وغيرها ، وشرعت بالمدينة^(٢) ، دون مكة لقبح الصحابة بها^(٣) .

واجماع الأمة .

وأقلها هما : إمام ومأموم ، كما يفيد قوله . (وما كثر جمعه أصل)

(١) قال الله تعالى ﴿ وَبِمَا كُنْتُمْ يَوْمَ فَأَقْتَرْتُمْ لَهُمْ ذِكْرَهُمْ فَتَقْتُمْ عَلَىٰ آلِهِمْ كَذِبًا ﴾ الآية [النساء] ١٠٢

(٢) قوله (وشرعت) الخ الأنسب تأخير عن قوله (واجماع) لأنه مصري (من) ٢٠٦/٢

(٣) قوله (لقبح الصحابة بها) أي لأنهم كانوا معهودين بمكة ، يصلون منفردين في بيوتهم ، فما جاز إلى المدينة أيام الجماعة ، وواظب عليها كعدي

هِيَ فِي الْمَرَائِصِ غَيْرِ الْجُمُعَةِ شُكْرًا مُؤَكَّدًا

لخبر صحيح به^(١)

(هي في المرائص) أي المكروبات ، و (أن) تعيد لا كرتي في قول أو
كتاب أصلاً (المكروبات خمس) ، مساوي قول أصله ، (هي
خمس)^(٢) ، وأدفع الاعتراض عليه

(غير) بالنصب حالاً ، أو استثناء ، ومضغ حجر : لأب لا تعرف
بالإضافة إلا أن وقعت بين صديين^(٣) (الجمعة) لما يأتي أنها في وقت عبي
وشرط صحتها اتفاقاً^(٤) .

(منه مؤكدة)^(٥) للخبر المتفق عليه : « صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ
الْفَرْدِ »^(٦) أي ، بالجمعة - تسع وعشرين درجة^(٧) ،^(٨)
والأصلية تقتضي الندية فقط .

ولا تُعارض هذه رواية « خَمْسٌ وَعِشْرِينَ »^(٩) : لأن التاعلة في حديث
العصائل ، الأحد ماكثرها ثواباً : لأنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُحَرِّمُ^(١٠) غشيل

(١) عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه عن أبي بصير قال : « إِذَا حَضَرَ الْعَلَاءُ فَادَّارَ أَلْسِنًا ،
لَمْ يَلِمْ لَكُمْ أَكْثَرُ كُفٍّ » أخرجه البخاري (٦٥٨) ومسلم (٦٧٤)

(٢) المحرر (ص ٤٩) .

(٣) بفتح الهمزة على حرف إحدى هاءين ، وهي بعض النسخ بإثبات التاءين ، وهو يؤيد ما ذكره ، جعل
على م ر - (ش : ٢٤٧/٢) .

(٤) قد يقال العواد بالمرائص ما ما عدا الجمعة من الخمس ، والجمعة عبادة لها عداها
إلح ، (ش : ٢٤٧/٢) .

(٥) في (ص : ٦٤٨-٦٤٩) .

(٦) ولو نساء ، معني المحتج (١/٤٦٥)

(٧) قوله : (صلاة الفرد) أي : الأفراد - كروي .

(٨) صحيح البخاري (٦٤٥) ، وصحيح مسلم (٦٥٠) عن أبي هريرة رضي الله عنهما

(٩) أخرجه البخاري (٦٠٦) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

(١٠) قوله : (يحرر) ببناء المفعول من الإخيار - (ش : ٢٤٧/٢) .

المستودين^(١) ، المستقيمين في المؤذاه فقط ، للحجر لصحيح ، مما من ثلاثة من قربة ولا يذو لا تقام بهم الجماعة^(٢) - وفي رواية : « الصلاة - إلا المستودين - أب غلب - عليهم الشيطان ، فعليك بالجماعة ، فإنما يأكل الذئب من الغنم القاصية^(٣) »

وإذا تقرّر أنها فرض كدائي ، (سحب) لسقط الجرح عن المقيمين إقامة هي كل مؤذاه من الحصر بجماعة ذكره أحرار بالعين على الأوجه ، ثم رأيت ث - راجحه أيضاً

وعليه فيفرق^(٤) بين هذا ، وسقوط فرض صلاة الجارة بالصبي ، بأن التقيد ثم : الدعاء ، وهو من أقرب للإجابة

وسقوط فرض حياء الكعبة بنحو الصبيان والأرقاء على ما فيه من التقيد في حضور جمع من المسلمين في تلك المواضع حتى يتكفي عنهم رخصة إمامي ، وهذا حاصل بالتفصيل أيضاً ، وهذا إظهار الشعار الآتي ، وهو شديد كمال التدعيم به .

في محل الإقامة^(٥) ، أي الذي تتعقد فيه الجمعة لو وحيث ، فلا يفتد بها خارجة ؛ بحيث لا يظهر بها الشعار عرفاً فيه فيما يظهر

(١) قوله (المستودين) مخرج به العراقي ، كردي .

(٢) أخرجه ابن حريمة (١٤٨٦) ، ابن حبان (٢١٠٦) ، والحاكم (٢٦٦/١) ، وأبو داود (٥١٧) . عن أبي الدرداء رضي الله عنه ، قوله صلى الله عليه وآله : « لا تقام لهم الجماعة » ثم اجتمع بعده الصياغة في كتب الحديث المسندة التي بين يدي ، وإنما هي صياغة كتب الحديث ، وعليها تكون روايه بالمعنى ، والله تعالى أعلم . قوله (القاصية) أي العدة كردي

(٣) قوله (وعليه فيفرق) الخ ، الفرق بينها وبين الجارة مسلم ، وأما الفرق بينها وبين الجماعة الكعبة .. فمحل تأمل ، بل هو عكس الحكم عيها فكان أقرب بصوري (س) (٢٤٨/٢) .

(٤) متعلق بقوله (إقامتها) ، (ش : ٢١٩/٢) .

بحث بصر شعري في امرأة ،

وتعد محالها (بحث بصر) بها (الشعر) في ذلك المحل الدابة ،
عبره

وضبط (١) بأن يكون مريد له لو سمع اقامتها ونظيره فكمه ادراكها ، وبه
صريح

والظاهر ، أن الامر أوضح من ذلك ، وأنه ينبغي أن يكون كل من اهل محله
لو قصد من مريد محلا من محالها لا يشق عليه شقة ظاهرة

فعلیم : أنه ينبغي (في اقرب) الصعرة ، اي التي هي نحو ثلاثين رجلا
إدائها بمحل واحد ، وأن الكبيرة لا بد من تعددها بها ، كما تقرر (٢)

وظاهر تمثيلهم للصغيرة بما فيها ثلاثون ، ولما بعده (٣) بما يأتي (٤) ، أن
المدار في الصغر والكثير على قلة الجماعة وكثرتهم ، لا على اتباع احده
صحتها

وقد يستشكل : بأن المدار على دفع عشقة الحضور ، وهو ينصبي الضر
شبهي

وقد يوحى الأول (٥) بأن سب المشقة إنما نشأ من تفرق مساكنهم ، فله ينظر
بمشقتهم ، واكتفي بمحل واحد في حقهم وإن كانت مريدتهم بقدر بلية كبيرة حصية

١. قوله (وتعد محالها) عطف على (فقامت) اي وبعد تعدد محال بحث
كودي

(٢) قوله (وضبط) اي ضبط بعد محال ما إلح كودي

(٣) قوله (كما تقرر) أراد به قوله (بأن يكون مريدا) إلح كودي

(٤) قوله (ولما بعده) يعني الكبيرة كودي

(٥) قوله (بما يأتي) أي ما يأتي في (المعتمد) كودي

(٦) وقد يوجد أيضاً بمساكنهم من دفع المشقة ، بأن يعددوها على وجه لا يشق ، كأن يقيمها كل
جماعة مندرة المساكن في محلهم (سم ٢٢٩ / ٢)

فإن استغفروا كلهم

ولو عددهم بعض المفيين ذون جمهورهم وظهر بهم الشعار كمن

ولو قل عدد سكان قرية ؛ أي بحيث لو أظهروا الجماعة لم يصح بهم الشعار^(١) قال الإمام . سم يفرغهم^(٢) ، وسكت عليه في البروق^(٣) لكه عبر بقوله عنه (هذا كلام الإمام)^(٤) . وانحد في المجموع^(٥) خلاصة^(٦) . وهو الأوجه^(٧) ؛ لحرر^(٨) ما من ثلاثة^(٩) المذكور^(١٠) ، ولأن اشعار أمر سيئ ، فهو في كل محل يختبه .

ولا يخفى فمعه في البيوت ، وقيل يخفي ، ويشفي حمله على ما إذا أُنشئت أبوابها بحيث صارت لا يخشع^(١١) كبير ولا صغير من دخولها ؛ ومن ثم كان الذي يتجده الاكتفاء بإقامتها في الأسواق إن كانت كذلك^(١٢) ، ولا ؛ لأن لا يئد الناس مُروراً يتأذى دخول بيوت الناس والأسواق

نسبة الشعار^(١٣) فتفتح أزره وكسره لغة العلامة ، والسراقة^(١٤) ؛ كما هو ظاهر أجل علامات الإيمان ، وهي : الصلاة بظهور أجل صفاتها^(١٥) ، وهي^(١٦) : الجماعة .

(فإن) لم يظهر الشعار ؛ كما نقرأ ؛ بأن (استغفروا كلهم) أو بعضهم ؛ كاهل

(١) وفي (ت) ر (خ) و (غ) والمطبوعات : (شعور) .

(٢) نهاية المطب في دراية الملعب (٣٦٦ / ٢) .

(٣) وبمراجعة البروق ؛ يعلم أن قول (هذا) (إن ليس للشرعي عن ذلك ، بل للاستدراك على مسألة أخرى بصري (س ٢١٩) وراجع " روضة الطبيب " (١ / ٤٤١)

(٤) المجموع (١٦٢ / ١)

(٥) على هذا لو لم يكن في القرية إلا اثنان أشهد بعثتها عليهم . (س ٢١٩ / ٢ - ٢٥٠)

(٦) في (س : ٢٩٨) .

(٧) الحشمة هو الاصحاء . وأخشيء واحشم منه بمنس مختار الصحاح (س ١٠٨)

(٨) أي : فبحث أبوابها بحيث . . الخ . (س ٢٤٩ / ٢) .

(٩) أي : أجل صفاتها . (س : ٢٤٩ / ٢ - ٢٥٠) .

قُولُوا ، وَلَا تَأْكُلْ مِنْهُ بِسَاءِ مَا كَدَحْتُمْ فِي الْأَيْمَانِ
قُلْتُ الْأَصْحَاحُ الْمُصَوِّصُ : أَنَهَا مَرْجُلٌ كَذِبٌ .

مبدؤه من قرية كبيرة ولم يظهر لشعار إلا بهم (مبدؤه) أي من المعصومين
الإمام وادعاه لإظهار هذه الشعيرة العظيمة وعلى أنها مائة لا تعدد
ويظهر أنه لا يجوز له أن يفصحهم بالفصل بمجرد امره ، كما لو ملى له
قوله (مشعوا) من جنس بأمرهم فيسبحون من غير تأويل ، أخذت ما بي في قوله
الصلاة ونسبها^(١)

(ولا يتأكد اسدب بساء تأكد للرحال) ساء على أنها ساء (في الأصح

بحسب اسعدب مبدؤه مع كثرة المشقة^(٢) ، فيكره تركها بهم ، لا ليس

(قلت في الأصح المعصومين . أنها) إذا وحدث جميع الشروط أساسه

(فرض كفاية) لدخول السابق^(٣) ، وذكر (فصل) في البحر قوله^(٤) معصومين

على من ضنى مفرداً لقيام غيره بها ، أو لعدم كمرص

أنا إذا احتل شرطاً^(٥) ، فلا تجب وإن تمخض لإرقاء في سب

وعجب تركه شارح في هذه مع قولهم إن الإرقاء لا تنوح إسمه فرض

لجماعة ، بل قد نس^(٦) ، وقد لا

نس^(٧) . لا امرأة ، وحشى ، وسعيرة

(١) في (٣/١٤١)

(٢) أي أنها لا تنشأ غالباً لا بالدخول إلى المسجد بهذه الجماعات (٢/١٢٨)

(٣) قوله (جميع شروط أساسه) أي أساسه في قوله (بمرحان السائق) مع

كردي .

(٤) في (ص ٣٩٨) .

(٥) سبق تحريجه في (ص ٣٩٦) .

(٦) في (ص ٣٩٧-٣٩٨) .

(٧) عطف على قول (فلا يجب) اسم (٢٥/١)

(٨) وهي المطبوعة المصرية (س) بدون الله

إِلَّا الْمَكْنُوتَةُ^(١) أَيْ فِي مَسْجِدٍ أَوْ مَسْجِدٍ أَصْلٍ

مَعْنَى : إِنْ وَجَدْتَ فِي بَيْتِكَ مَسْجِدًا ، وَكَانَ دُونَكَ فِيهِ أَمَّا مَسْجِدُكَ
مَسْجِدٌ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الْأَفْرَعِيُّ وَعِزُّهُ ، وَالْأَرْجَى ، حَلَالُهُ ، لَاهْتِاءُ الشَّارِعِ
بِحَيْدٍ لِمَسَاجِدِ أَكْثَرِ

وَبَحَثَ الْإِسْوَئِيُّ وَالْأَفْرَعِيُّ : أَنَّ دَهْنَهُ لِمَسْجِدٍ لَوْ مَزَّجَهَا عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ ، كَانَ
إِذْمَتُهَا بِغَيْرِهِمْ أَصْلًا ، فَيَلْ : وَفِيهِ نَظَرٌ ، أَيْ : وَكَانَ وَجْهَهُ^(٢) ، أَوْ فِيهِ بَدْرٌ
بِقُرْبِهِ^(٣) ، مَعَ إِمْكَانٍ تَحْصِيلِهِ لَهُمْ ؛ بَلْ يُعِيدُهَا مَعَهُمْ ، وَلَوْ دُونَ ذَلِكَ مَرَّضٌ
قَرَأَتْهُ^(٤) لَوْ دَهَنَ لِلْمَسْجِدِ ، وَأَنَّهُ لَا يَتَعَطَّلُ بِمِيقَاتِهِ^(٥) ، وَدَلِيلٌ لَا يَنْبَغِي فِيهِ ؛ لِأَنَّ
حَصُولَهُ لَهُمْ بِمِيقَاتِهِ عَادَنَ فَضْلُهَا فِي الْمَسْجِدِ ، أَوْ رَأَى عَلَيْهِ ، فَهُوَ كَمُسَاعَدَةِ
الْمَجْرُورِينَ فِي الصَّفِّ

قَالَ الْعَرَادِيُّ : فَمَسَاعِدُهَا فِي بَيْتِهَا أَصْلًا ، لِلْحَبْرِ لَصَحِيحٌ ، لَا تَسْقُوا
سَاءَ كُمْ الْمَسَاجِدَ ، وَيَتَوَثَّنَ خَيْرٌ لَهَا^(٦) .

فَإِنْ قُلْتَ : إِذَا كُنْتَ خَيْرًا لَهَا ، فَمَا وَجْهُ التَّهْيِ عَنْ مِيقَاتِ الْمَسْلُومِ لَذَلِكَ
الْحَبْرِ ؟ قُلْتُ : أَمَّا التَّهْيِ . . فَهُوَ لِتَتَرَبَّعَ ؛ كَمَا يَصْرِّحُ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ^(٧)

(١) صحيح البخاري (٧٣١) ، صحيح مسلم (٧٨١) عن زيد بن ثابت رضي الله عنه وهو بعض
السخة قوله : « الصلاة » غير موحود ، والحديث ورد بأقواله وجموده

(٢) أي : النظر . (ش ٢٥٢/٢)

(٣) قوله (إِنْ دَانَ قُرْبَهُ) أي : اختياراً ليعبر على نفسه بحضور التربة له ، وهو مكروه كروى

(٤) أي : الجماعة على أهل بيته (ش ٢٥٢/٢)

(٥) قوله (لَا يَتَعَطَّلُ) أي : لمسجد عن الجماعة (ش ٢٥٢/٢) وفي الطبع المطبوع

والرواية : (وَأَنْ جَمَاعَتَهُ لَا تَتَعَطَّلُ بِمِيقَاتِهِ)

(٦) أخرجه ابن خزيمة (١٦٨٤) والحاكم (٢٠٩/١) ، وأبو داود (٥٦٧) عن ابن عمر

رضي الله عنهما

(٧) لعل العرادي به التخصيص في قوله : « خَيْرٌ لَهَا » (ش ٢٥٢/٢)

ثُمَّ الْوُجْهَ حَمْدُهُ عَلَى رَمِيهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَوْ عَلَى مِيرِ
الْمَشْهَدَاتِ إِذَا كُنَّ مُبْتَذَلَاتٍ .

وَالْمَعْنَى ^(١) . أَنَّهُمْ وَإِنْ أُرِيدَ بِهِمْ ذَلِكَ ^(٢) ، وَنَهَى ^(٣) عَنْ مَعْنَى : لِأَنَّهُ فِي
الْمَسْجِدِ لَهُمْ حَرًّا ، فَيُوثِقُونَ مَعَ ذَلِكَ حَبْرٌ بِهِمْ ، لِأَنَّهُ أَبْعَدُ عَنِ اتِّهَامِ الْبِيْزِ
تُخْصَلُ مِنَ الْحَرَجِ ، لَا سَبَبَ إِنْ اشْتَبَهَتْ أَوْ تَرَكْتُ

وَمِنْ ثَمَّ كَرِهَ لَهُ حَضْرُ جَمَاعَةِ الْمَسْجِدِ إِنْ كَانَتْ تُشْهِى وَلَوْ فِي ثِيَابٍ وَثِيَّةٍ ^(٤) ،
أَوْ لَا تُشْهِى وَبِهَا شَيْءٌ مِنَ الرِّبَةِ أَوْ الطَّيِّبِ

وَالْإِمَامُ أَوْ بَائِسٌ مَعَهُنَّ حِينَئِذٍ ، كَمَا أَنَّ لَهُ مَعَ مَنْ أَكَلَ ذَا رِيحٍ كَرِهَ مِنْ دَحْوِ
الْمَسْجِدِ

وَيُحْرَمُ عَلَيْهِنَّ بَعِيرٌ إِيَّابٌ وَلَيْ ، أَوْ حَلِيلٌ ، أَوْ سَيِّدٌ ، أَوْ هَمَا فِي أَمَةٍ مُتْرُوحَةٍ ،
وَمَعَ خَشْيَةِ خِيَّةٍ ^(٥) مَعَهَا أَوْ عَلَيْهَا ، وَبَلَاذِلُهَا فِي الْحَرَجِ حَكْمَةٌ ^(٦)

وَمِثْلُهَا فِي كُلِّ ذَلِكَ الْحَشَى ، وَبُحْثُ الْخَافِ الْأَمْرِ الْجَمْعِيَّ بِهَا فِي ذَلِكَ
أَيْضًا ، وَفِي إِطْلَاقِهِ مَطَرٌ ^(٧) .

(١) قوله (والمعنى) أي . معنى الخبيث . كردي .

(٢) وذلك إشارة إلى غير المشتبهات كردي . وذلك الشروعي (٢٥٦/٢) (قول ١ وإن
أريد بهم ذلك يعني طرقت النساء سرعاً بحضور الجماعة)

(٣) عطف تفسير على قوله (أريد بهم) (إنح) (ش ٢٥٦/٢)

(٤) ترك التوب ، يلي . المعجم الوسيط (ص : ٢٢٨) .

(٥) عطف على قوله (بغير إذن ولي) . فلا تنوق حرمة الحضور على عدم الإذن (ع ش
١٤٠/٢) .

(٦) قوله (وبلاذيل لها) (إنح) أي . بحث كره الحروج كره الإذن ، وحيث حرم
حرم . كردي .

(٧) أي . بل سمع بلحن بها في بعض الأحوال ، لا على الإطلاق ، وذلك إذا خشي به الاعتداء
(وشيدي . ١٤٠/٢ - ١٤١) .

وَبِكَثْرِ حِفْظِهِ أَفْضَلُ إِلَّا لِسَعْدِهِ بِمَا

فيه مكررة إقامته جماعة بمسجد عمر مفرات^(٢١) له إمام أبو بكر بن أبي قبيبة
أربعة ودمعة^(٢٢)

أو تعطل مسجد قريب لعنته

التيهه ، أي التي فيها سور فريه ، كما هو واضح ، أو غيرها مما يقتضي كراهة
الافتداء به ، فالأصل جماعة بل الانفراد أفضل

وكذا لو كان لا يغتد وحرب بعض الأركان أو شروط أو أنى بها ، لأن
بغضها التهمة وهو فاعل عدوا ، ومن ثم انظر الافتداء به مطلقا بعض
أصحابنا ، وجوز الأكثر رعاية لمصلحة الجماعة ، واكتفاء به جود صورته ،
والأصل (١) . ثم يصح اقتداء محال ، وتعطلت الجماعات

ولو تعددت إلا حفت من تكرار الافتداء به . . . لم تنب الكراهة ، كما شجبه
كلامهم ، ولا يطر لإدامة تعطلها ، لسقوط فرضها حينئذ .

وبما تقرر علم صنف احتير ليكي ومن تبعه : أن الصلاة خلف هؤلاء
ومهم المحال - أفضل من الانفراد (٢)

فإن قلت : ما وجه الكراهة التي ذكرتها في المخاليف . قلت : ما يُندم منا
يأتي في بحث الموقف (٣) . أن كل ما وقع الاختلاف في الإبطال به من حيث
الجماعة يقتضي الكراهة من تلك الحيثية (٤) .

(أو) كولي أقلية بمسجد سيق حل أرضه ومال بانيه ، أو إمامه يتأخر بالصلاة
أول الوقت ، أو يطيل القراءة حتى يُدرك بطيئة القراءة (الماتحة) (٥)

والكثيرة بنير ذلك .

أو (تعطل مسجد قريب) أو بعيد عن الجماعة فيه (لغيته) عنه ، لكونه
إمامه ، أو يخصره الناس بحضوره ، فقليل لجمع في ذلك أصل من كثيره ، بل

(١) أي وإن قلنا بطلان الافتداء بمن لا بعد وجوب مذكر (ش ٢٠/٢٥٤)

(٢) راجع المجلد الرابع في اختلاف الأشياخ ، مسألة (٣٢١)

(٣) رمي (غ) والمطبوعات (في بحث الموقف)

(٤) بي (ص : ٤٧٣-٤٧٤) .

بحث شارح أن الأمر لم يطل عن الصلاة فيه أصلاً ، لكن
أوجه خلافه

رأى أيضاً شارح المحمد بالقرب^(١) ، لأن له حق الجوار وهو :
مردود^(٢) ، مردود بانه مدغور من المعاصي

وحق الجوار يتعرض له من مسلم ، أعظم الناس له الصلاة أجراً ، اتخذهم
إنها مضمّن^(٣) .

وهو تعاوض الخشوع والجماعة . . . هي أولى ، كما أضفنا فيه ، حيث
نرى أن دور الكتامة أفضل من السنة

وأيضاً ما خلافت في كونه فرض عين ، وكوب شرطاً لصحة الصلاة . فوي
فيه^(٤) في شرطية الخشوع .

وفناء ابن عبد السلام بانه أولى مطلقاً^(٥) ، إنما يأتي على أنه سنة

وكما ذهب العراقي بانه إذا كان الجمع يتبعه الخشوع في كثير من حالاته
فلا يردّ زلي ، على أنه^(٦) بعيد ، لأن لفظة شرطية مع شدودهم بها يتوهم
بها في جرد من الصلاة ، لا في كل

(١) قوله : (التقيد بالقرب) أي : تقيد المصنف به ، يعني - قال ذلك شارح - التقيد بالمراد
آخره عن الحميد ، كروي .

(٢) قوله : (وهو مدغم منه) أي : الشخص دعه المسجد لتقرب إلى الصلاة بالأدب فيه ، وضمير
(منه) يرجع إلى : (القريب) ، كروي .

(٣) صحيح مسلم (٦٦٢) عن أبي موسى رضي الله عنه

(٤) أي : من الخلاف (ش : ٢٥٥ / ٢) .

(٥) أي : في أكثر حالاته أو كلها . (ش : ٢٥٥ / ٢) .

(٦) الفوائد الكبرى (٥٤ / ١)

(٧) أي : إفتاء العراقي ، (ش : ٢٥٥ / ٢) .

وَأَذْرَأُ تَكْبِيرَ الْإِحْرَامِ فَصِلَةٌ .

فَإِنْ قُلْتُ : تَقْدِيمُهَا يُبَاهِي مَا بَاقِي : مِنْ تَقْدِيمِهَا^(١) فِي دِي جَوْعٍ (وَعَطَشٍ)^(٢) قُلْتُ : لَا يُبَاهِي : لِأَنَّ مَا هُوَ مَرْغُوبٌ يَمَسُّ بِرَقْمٍ يُوَانِهِ بِهَا مِنْ حَيْثُ يُنَادِيهِ الْعُرْلَةُ^(٣) ، فَأَمْرُهَا^(٤) قَهَرُ لُغْسِهِ الْمُحَدَّثَةِ مَا قَدْ يَكُونُ سَبَأً لَاسْتِغْلَاءِ الشَّيْطَانِ عَلَيْهَا : كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَرْزُ السَّابِقُ^(٥) : إِنْ تَعَبَ بِأَكْثَلِ الذُّنُوبِ مِنَ الْعَمَلِ الْفَاصِلَةِ^(٦) .

خُرُوجُ الْعَطَشِ

وَأَمَّا ذَلِكَ : فَصَلَةُ^(٧) طَاهِرٌ ، فَهَذِهِ : لِأَنَّ يُعَذَّ عَدْوًا : كَمَا دُعِيَ الْحَدَّثُ ثُمَّ رَأَيْتُ لِلْعَوَالِي إِقْنَاءَ آخَرَ يُصْرِّحُ بِمَا ذَكَرْتُهُ مُتَأَخِّرًا عَنْ ذَلِكَ لِإِقْنَاءِ^(٨) ، يَمَسُّ لَزِمَ الرِّيَاضَةِ فِي الْحُلُوبِ حَتَّى صَارَتْ طَاعَتُهُ تَشْتَرِي عَلَيْهِ بِالْاجْتِمَاعِ بَانَةً^(٩) رَحْمَةً مَعْرُورًا : إِذَا مَا تَحَصَّلَ لَهُ فِي الْجَمَاعَةِ : مِنَ الْفَوَائِدِ أَعْظَمُ مِنْ حُشُوعِهِ ، وَأَطْرَافِي ذَلِكَ^(١٠) .

(وَإِذَا تَكْبِيرُ الْإِحْرَامِ) مَعَ الْإِمَامِ (فَصِلَةٌ) مَأْمُورٌ بِهَا : لِكُتُوبِهَا صَوْرَةُ الصَّلَاةِ : كَمَا فِي حَدِيثِ لِسَرَارٍ^(١١) : وَلِأَنَّ مَلَاقِظَهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا يُكْتَسَبُ لَهُ بِهَا بَرَاءَةٌ

(١) قوله (فإن قلت) تقديمها (الصيرير يروح إلى الجب) ، وصغير (تقديمه) يرجع إلى (الصوع) ، كردي .

(٢) في (ص ٤٣٧)

(٣) قوله (من حيث ينادى العرلة) أي : لأجل كونه أتم العرلة ، منأى شوهم أنه لو ترك العرلة . فإن الحشوع . كردي .

(٤) أي : بالجماعة . (ش ٢٥٥ / ٢)

(٥) أي : من شرح (ويلي : ومن كفاية ...) إلخ (ش ٢٥٥ / ٢) .

(٦) سبق ترميزه في (ص ٣٩٨)

(٧) أي : مانع الحشوع (ش ٢٥٥ / ٢)

(٨) قوله (عن صك لإقضاء) أي : عن الإك ، المتقدم . كردي .

(٩) قوله (بالاجتماع) أي : بالاجتماع مع الناس ، وقوله : (بأنه) متعلق بما إقضاء آخر كردي

(١٠) رقبته (أي ذلك) إشارة إلى (إقضاء آخر) كردي

(١١) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « لا يكمل شيءٌ صفوةً ، وصفوةُ الصلوةِ التَّكْبِيرُ الْأَوَّلُ » -

وَالصَّحِيحُ إِذْرَاكَ الْجَمَاعَةَ مَا لَمْ يُسَلِّمْ

ومحلها^(١) . ن لم يخص إجماع الإمام ، والأشياء عليه أيضاً

(والصحيح إدراك الجماعة) هي غير الجمعية ، ومع^(٢) . مما يظهر مدرك

مدركها الثاني ، فيحصل له فصل الجماعة في ظهره ، لأنه أدرك بعضها في جماعة (ما لم يسلم) الإمام ، أي : نطقاً بالسمع من (عليكم) لأنه لا يخرج إلا به على ما مر به أو آخر (سجود السهو)^(٣)

بشيء أدركه قبله . أدركها وإن لم يجلس معه ، لإدراكه معه ما يعتد به ،

من نية وتكسره الإجماع ، وللانها^(٤) على جوار الاقتداء حسنة ، ولو لم يخصها به^(٥) . لأنظر الصلاة ، لأنه ردة ملا فائدة

أما الجمعة فلا تدرك إلا ركعة ، كما يأتي^(٦)

وشمل كلامه من أدرك جزءاً من أوقاتها ، ثم فارق بعد ، أو خرج الإمام

سجود حدث

سجود حدث

ومعنى إدراكها بذلك : أنه يكتفى به أصل ثوبها ، وأما كماله . فإنما يحصل

بإدراك جميعها مع الإمام .

ومن ثم قالوا : لو أمكنه إدراك بعض جماعة ، ورَجَا جماعة أخرى

فالأفضل . انتصارها ، لتحصل له كمال فضلها تمامه^(٧)

ويظهر : أن محله ما لم تمت بانتصارهم صبيحة أزل الوقت ، أو وقت

(١) أي : الوجهين المذكورين . (ش : ٢٥٦/٢)

(٢) أي : من يدرك الجماعة . (ش : ٢٥٦/٢) .

(٣) في (ص : ٣٠١) .

(٤) قوله (ولانها) يعني أنهم ممنوعون على جواز الاقتداء قبل التلق بالسمع ، لكنهم حنفوا في حصول فصل الجماعة حسنة . كرودي .

(٥) وضعير : (به) يرجع إلى الاقتداء . كرودي .

(٦) في (ص : ٧١٦-٧١٨) .

وَلْيُحْتَفَبِ الْإِمَامُ مَعَ فِعْلِ الْأَتْعَاصِ وَالْهَيْثَاتِ .

الاجبار ، سواء في ذلك برحاً ، ولغيره ، ولا يبدیه ما مر^(١) في مورد ربح الجماعة ؛ لوضوح الفرق بينهما^(٢) .

وَأَتَى بَعْضُهُمْ بِنَاقَةٍ فَهَضَمَهَا فَلَمْ يُذَرِكْهَا كُتِبَ لَهُ أَجْرُهَا ؛ لِحَدِيثٍ فِيهِ^(٣) ، وهو ظاهرٌ دليلاً لا نقلاً .

(ولحققت الإمام) مدناً (مع فعل الأتعاص والهيثات) أي بقية السجدة ، جمع^(٤) ما يأتي به ؛ من واجب ، ومندوب ؛ بحيث^(٥) لا يقتصر على الأتم ، ولا يستوفي لأكمل^(٦) السبعين^(٧) في (صفة لصلاة)^(٨) ، وبلا^(٩) كبري .

من يأتي بأدنى انكسار ، كما مرّ ثم ؛ للحرر انتمني عليه . إذا ثم اخذكم الناس فليخفف ؛ فإن فيهم الضعيف والكبير^(١٠) ، والضعيف والشيخ ، وإذا

() قوله (ولا يبدیه) أي لا يبدی بغيرها (ما مر) أي في بيان الإبراء بالظن كروى وقال من قاسم (٢٥٧/٢) (كماه يريد بعد مر) قوله في شرح قول المصنف في اليوم ؛ ولو تبعه آخر الوقت ؛ فاستصره أفضل ، أو عت ؛ فتعجيل اليوم أفضل ؛ ما مر ؛ بقى السترة والجماعة ، والقديم آخره وحشاً كغيره الماء وحله نعم ؛ من حاجته يوم ؛ وفي الأصل من - يفتش عرقاً بعد جماعة أثناء الوقت ، ويظهر ، أن الآخرين كدست ، انتهى)
(٢) وهو أنه بعد من به أدرك الجماعة في الصلوتين ؛ غاية أنها في الثانية أكمل - ح ش
(ش ٢٥٧/٢)

(٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ : من توضأ فأحسن وضوءه ، تدرع ، بوجهه الناس قد ضلوا . أعطاه الله عز وجل من أجر من صلاته وتضرعها لا يتضرع ذلك من آخرهم شيئاً . أخرجه الحاكم (٢٠٨/٩) ، وأبو داود (١٥٦٤)

(٤) قوله (جميع ما يأتي به) معمول بقوله (ولحققت) كروى

(٥) ولوله : (بحيث) متعلق به (يخفض) كروى

(٦) راجع ؛ السهل التصريح في اختلاف الأشباح ؛ مسألة (٣٢٢)

(٧) ولوله (لأكمل السبعين) أي المنحصر بمسعود ؛ من طواف المنحصر وأواسطه ؛ وأدكار

الركوع والسجود كروى

(٨) راجع (ص ٤٥) ، و (ص ٩٤-٩٥)

(٩) أي وإن اقتصر على الأقل ، أو استوفى الأكمل (ش ٢٥٧/٢)

(١٠) وفي (من) ، (الكبير والصغير) .

إِلَّا أَنْ يَرْضَى مَطْرُوبُهُ مُخْضَرُونَ .

النجاة ، وَإِذَا صَلَّى أَخَذَكُمْ لِنَقِبِهِ فَلْيُطِلْ مَا شَاءَ^(١)

(إلا أن يرضى) الجميع (بتطويبه) بالمطيط لا بالسكوت^(٢) فيما يظهر ، وهم (مخضرون) مسجد غير مطروق لم يطرأ غيرهم^(٣) ، ولا تعلق بعضهم حق ، كأجزاء غير على عمل باحترام ، وأرفاء ، ومتروحات ، كما مر^(٤) ، فينبغي التطويل ، كما في المجموع ، عن جمع^(٥) ، واغتداه جمع مأخوون

وعليه^(٦) تُخَفَّلُ الأحبارُ الصحيحة في تطويبه صلى الله عليه وسلم أحياناً^(٧)

أما إذا انتهى شرط مما ذكر فيكره له التطويل وإن أدرك ذو الحق السابق^(٨) في الجماعة^(٩) ، لأن الإدراك لها لا يستلزم الإدراك في التطويل ، فاختيج لغيره

(١) صحيح البخاري (٧٠٣) ، صحيح مسلم (٤١٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٢) راجع "المسائل المصاحفة في اختلاف الأئمة" مسألة (٣٢٣)

(٣) قوله (سم بطر غيرهم) منه كاشفة لقوله (غير مطروق) كروبي

(٤) قوله : (كما مر) أي : في دعاء الافتتاح ، كروبي .

(٥) المجموع - (١١٩/٤)

(٦) أي على رعا المحصورين بسروطهم المذكورة ، وقد يخشع هذا يحمل أن مسجده صلى الله عليه وسلم كان مطروقاً - (ش : ٢٥٧/٢) .

(٧) منها ما ورد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : صليت مع رسول الله ﷺ فأطال حتى ختمت بأمر سوء ، قال قيل وما ختمت به ؟ قال : هممت أن أخلي وأدعأ أخرجه البخاري (١٦٣٥) ، ومسلم (٧٧٢)

وما ورد عن مران بن الحكم قال : قال لي زيد بن ثابت : ما كنت تقرأ في المغرب بقصر المنعزل وقد سمعت النبي ﷺ يقرأ بطول العرش ١٤ أخرجه البخاري (٧٦٤) وطول الطول هو (الأعراف) أو (الأنعام) أو (الأعراف) ، كما في رواية البيهقي في السنن الكبير - (٤٠٩٣) .

(٨) وقوله : (ذو الحق السابق) إشارة إلى قوله (بعضهم حق) كروبي وقال الشرواني (٢٥٧/٢) : قوله : السابق ، بالجر صفة ، الحرة ، وإشارة إلى قول : ولا يعلق بعضهم حق ... إلخ

(٩) متعلق بقوله : (أحد) - (ش : ٢٥٧/٢) .

ونكره التحريك لينتحي الحزبون .

بمعنى : فنى أصل الصلاح فيما يدعى بترخص واحد أو اثنين وحرزهم لعلهم يأتوا
يراعي في محو مرقه^(١) لا أكثر ؛ رعاية لحق الراصين ، لئلا يترتب حشهم بوجوب
أي : مثلاً ، وفي المجموع : أنه حسن متعين^(٢)

واغترضه الأذرع كالسبكي بأنه صلى الله عليه وسلم حقت بكاء الصبي^(٣) ،
رشد الكبر على معاد في تطويله ولم يتفحص^(٤) ، وبأن مفسده تميز غير
الراصي لا تساوي مصلحته

وأجيب بأن قصتي بكاء الصبي ، ومعاد لا كثرة فيهما ، ومنه نظر

(ونكره) للإمام (التطويل) وأن كان (يلحقه) (أحرون)^(٥) لإصراره
بأنحاصرين ، مع تقصير المتأخرين بعدم المبادرة وإن كان المسجد بمحل عادتهم
يأنونه أواحاً

واغترض بأن في أحاديث صحيحة أنه صلى الله عليه وسلم كان يطيل الأولى
بذكرتها الناس^(٦) .

فيل : فلتستش الأولى من إصلاقيهم ما لم يبالغ في تطويلها انتهى

والذي دنا عليه كلامهم : مدت تطويلها على الثانية ، لكن لا بهذا المصير ، بل

(١) قوله . (مرة) أي : صلاة واحدة كردي

(٢) المجموع : (١٩٩ / ٤)

(٣) عن أبي نعيم رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إنني لأقوم في الصلاة أريد أن أنزل بها ،
فأستغ بكاء الصبي ، فأنتهز في صلاتي ، كراهية أن أشق نفسي أو أخرج البعاري »
(٧٠٧) .

(٤) قوله (في تطويله) لما شكاه لرجل الواحد كردي والمحدث أخرجه البحاري (٧٠٥)
عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

(٥) وفي بعض النسخ الهاء في قوله (ليحقه) من المس

(٦) أخرجه البحاري (٧٥٩) ، ومسلم (٤٥١) عن أبي قتادة رضي الله عنه

لكون النشاط فيها^(١) أكثر ، والوسوسة أقل .

ومن صرح بأن من جكبه في الإمام أن يُذكرها قاصداً الجماعة .. مراده أن هذا من فوائد^(٢) ، لا أنه يقصد تطويلها ، لذلك

وقول الراوي^(٣) (نحن نُذكرها السّن)^(٤) بصير عفا فيهم ، لا عن أنه صلى الله عليه وسلم قصد ذلك ، فالحق ما قالوه^(٥)

قيل : إنما حرموا هذا بالكراهية ، وحكوا اختلاف في المسألة عفا^(٦) ، لأن تلك بمن دخل وغرف به الإمام بخلاف هذا . انتهى

وهو بعيد ، إذ معرفته إن أريد بها معرفة ذاته تقتضي ريادة الكراهية ، ومن ثم كان الأكثرون عليه فيما يأتي^(٧) ، لأن فيه تشريكا^(٨) ، ولو قصد به التردد إليه .. كان حراماً على ما يأتي^(٩)

أو الإحساس^(١٠) بدخوله . لم يكن ذلك بمجرده كذا في التفرق^(١١)

بالوجه : الفرق بأن الداخل ثم تأكد حقه بلحوقه فيب يتوحد

(١) أي : في الركعة الأولى

(٢) أي : فوائد تطويلها . منه : همش (ش) .

(٣) قوله : (وقول الراوي) أي : الراوي للحديث . كردي

(٤) أخرجه ابن خزيمة (١٥٨٠) ، وابن حبان (١٨٥٥) ، وأبو داود (٨٠) عن أبي ذر ، رضي الله عنه .

(٥) أي : من تطويل الأولى على الثانية ، وأنه لا مانع . كردي . (ش : ٢٥٩/٢) . الكردي هنا بضم الكاف

(٦) وهو قول بعض (رباح في الركوع) إجماع (ش : ٢٥٩/٢) .

(٧) أي (ص : ٢١٧-٢١٥) .

(٨) أي : في العبادة . (ش : ٢٥٩/٢)

(٩) أي : عن النوراني . (ش : ٢٥٩/٢) . (ص : ٢١٦)

(١٠) عطف على قوله (معرفة ذاته) . (ش : ٢٥٩/٢)

(١١) أي : بل لا بد من ربه وتأكد حقه . إجماع (ش : ٢٥٩/٢)

وَلَوْ أَحْسَنَ فِي الرُّكُوعِ أَوْ الشُّهُدِ الْآخِرِ مِنْ حَيْثُ لَمْ يُكْرَهْ اسْتِدَاءُ فِي الْأَوَّلِ.

استدأه^(١) فيه عني برك الركعة أو الجماعة ، وقد بانقضاه ، بخلافه هـ .
 رولو أحسن ، للإمام ، بد الخلف ، استقصي الأمر ، أي يأتى منه ، وما مشرف
 يحسن بداخل يريد لأفداء به . فاستظهر ولد مع محبة تقابل ، أو حسن به .
 يصرفه^(٢)

ويؤخذ منه أن إمام الراعيين شبه عليهم المذكورة كذا ، وهي نسخة^(٣)

نعم ؛ لا بد هنا^(٤) أن يسوي بينهم في الانتظار لله تعالى ايضاً

(في الركوع ، الذي تذكر به الركعة (أو الشهد الأخير بداخل) في محله
 بصلاة يريد لأفداء به (. لم يكره استظهاره في الأظهر^(٥)) لعدم بادرته
 لركعة أو لجماعة

وخرج مخرجه الكلام في استظهاره في الصلاة . استظهاره عليها بأن أقمت . حان
 لأنصار جيد يخبرم اتفاقاً ؛ كما حكاه الماوردي والإمام ، وأقره بيده . فحة
 وعبره^(٦) ؛ لكنهما عثرا^(٧) (لم يحل) ، وظاهره . ذلك ، لأنه فشكل ؛ لأنهم
 بسبب من الصلاة بدونه^(٨)

(١) قوله (وما) أي : في الركن الذي (يتوقف استظهاره .) إلخ ، فيه أن الإعراف موقوف على
 لاخصار لأن يدل : إن الانتظار موقوف على الإعراف هنا وإن كان الأمر بالعكس .
 كروي

(٢) في (ع) وخطوحه العصرية (من بتضرب بتطريك)

(٣) راجع ؛ المعنى اصباح في اختلاف لأصبح ، مسألة (٣٢٤) ، وراجع فرائض ؛ سرودي
 (٢٥٩ ، ٢) فيه معان حول هذه المسألة لا بد من مراجعتها . وراجع إبداءه اصطلاح مع
 الرشدي (١٤٨ / ٢) .

(٤) قوله : (لا بد هنا) إشارة إلى إمام الراعيين . كروي

(٥) وفي (أ) (في الأصح) أنه سبق قلم من الاصح

(٦) وفي (ب) و (س) وخطوحي عاب (بإتمام الركعة أو الجماعة)

(٧) معنوي الكبير (٣٠٥ / ٢) ، كتابه اليه (٥٧٨ / ٣)

(٨) قوله (لكنهما) أي لكن الماوردي والإمام (عبراً به لم يحل) ، وظاهره (أي ظهر لم)

إِنْ لَمْ يُبَالِغْ فِيهِ ، وَلَمْ يُرُقْ بَيْنَ اثْنَيْ جَدِيسٍ

على أنه نُشْكِرُ^(١) حَمْلُ (سَمِ يَحْمِلُ) على معنى الحَمْلُ المستوي الطريين .

ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ^(٢) صَرَّحَ بِالْكَرَاهَةِ ، وَهُوَ يُؤَيِّدُهُ مَا ذَكَرْتُهُ

هَذَا^(٣) (إِنْ لَمْ يُبَالِغْ فِيهِ) أَيِ : الْإِنْتِظَارِ ، وَلَا ؛ مَا كَانَ لَوْ وَرَعَ عَلَى جَمْعِ أَعْمَالِ الصَّلَاةِ يَظْهَرُ لَهُ أَثَرُ مُحْسُوسٍ فِي كُلِّ عَلَى امْرَأَةٍ^(٤) . كَرَّةٌ

وَلَوْ لَحِقَ آخِرُ^(٥) فِي ذَلِكَ الرُّكُوعِ أَوْ رُكُوعِ آخَرٍ وَإِسْطَارُهُ وَحْدَهُ لَا مَبَالِغَةَ فِيهِ بَلْ مَعَ ضَمِّهِ لِلأَوَّلِ كَرَاهٍ أَيْضاً عِنْدَ الْإِمَامِ^(٦) .

(وَلَمْ يَمُرُقْ) بَصْمٌ إِرَاءِ (بَيْنَ الدَّاحِلِينَ) بِإِنْتِظَارِ بَعْضِهِمْ ؛ لِاحْوِ مِلَامَةٍ ، أَوْ دِينِ^(٧) ، أَوْ صِدْقَةٍ ، دُونَ بَعْضٍ ، بَلْ يُسْتَوِي بَيْنَهُمْ فِي الْإِنْتِظَارِ فَتُعَانِي سَمْعُ الْإِدْمِي

وَأَنْ مَرَّ بَعْضُهُمْ وَلَوْ لَحِقَ عِصْمٌ وَشُرُفٌ ، وَأَيُّوَةٌ^(٨) ، أَوْ ائْتَفَرَهُمْ كُلُّهُمْ لَا تَلَهُ تَعَالَى بَلْ لَلْتَوَدَّدَ إِلَيْهِمْ كَرَّةً^(٩) ، وَبَالَ الْقُوَرَايِي : نَحْوُهُمْ لَتَوَدَّدَ .

يَحْسُ (دِيث) أَيِ الْحَرَمَةِ (لِأَنَّهُمْ بِسَبِيلِ عَنِ الصَّلَاةِ) أَيِ الْأَنْحَاصَرِينَ بِمَكْنِهِمُ الصَّلَاةَ بِدُونِ الْإِمَامِ ، فَلَيْسَ ائْتِظَارُ الْإِمَامِ لِأَجْلِ غَيْرِهِمْ مَدْعَاً بِصَلَاتِهِمْ ، فَكَيْفَ يَحْرَمُ الْإِنْتِظَارُ^(١٠) كَرْدِي

(١) قَوْلُهُ (عَنِ أَنَّهُ يُمْكِنُ) ، (إلْحَ ، عِلَاوَةً حَاصِلُهُ يُمْكِنُ حَمْلُ (لَمْ يَحْسُ) عَلَى مَعْنَى الْحَمْلِ الْمُسْتَوِيِّ الطَرِيَيْنِ ، وَنَحْوِهِ يَتَّبِعُ الْكُرَاهَةَ لَا الْحَرَمَةَ ؛ كَمَا أَهْمَهُ ابْنُ تَرْفَعَةَ كَرْدِي

(٢) لَعْنَةُ الشَّهَابِ ائْرَمِي ؛ أَحَدًا مِمَّا مَرَّعًا (ش : ٢٦٠ / ٢)

(٣) أَيِ : عِصْمَ كُرَاهَةِ الْإِنْتِظَارِ (ش : ٢٦٠ / ٣) .

(٤) قَوْلُهُ (فِي كُلِّ عَلَى امْرَأَةٍ) وَأَمَّا إِذَا ظَهَرَ فِي الرُّكُوعِ حَاصِلَةٌ ، وَبِمَ يَظْهَرُ فِي الْجَمْعِ عِنْدَ التَّوَزُّعِ ، . فَهُوَ مَوْضِعُ الْقَوْلَيْنِ . كَرْدِي

(٥) قَوْلُهُ (وَبَلْ يَحْمِلُ آخِرُ) أَيِ حَاقِ آخِرُ بَعْدَ الْإِنْتِظَارِ لِلأَوَّلِ وَلِاحْوِ بِالْإِمَامِ ، وَائْتِظَارُ الْإِمَامِ بِهِ أَيْضاً يَلِجُهُ وَلاَ تَنْتَظَرُ الثَّانِي وَحْدَهُ لَا مَسَالِمَهُ . إلْحَ كَرْدِي

(٦) نِهَآةُ الْمَطْلَبِ (٣٧٨ / ٢)

(٧) بِكُسْرِ الدَّالِ وَفَتْحِهَا . عَ ش . لَجَرِيدَ . هَامِشِي (ك)

(٨) وَفِي الْمَطْبُوعَاتِ : (وَلَوْ لَحِقَ عِصْمٌ ، أَوْ شُرُفٌ ، وَأَيُّوَةٌ)

(٩) وَرَاجِعٌ إِلَى الْمَنْهَلِ النَّصَاحِ فِي اخْتِلَافِ الْأَسْبَاحِ أَمْسَالُهُ (٣٢٥)

قُتِلَ : الْمُدَّعِيُ اسْتَحْبَابَ انْتِظَارِهِ ، وَ اللَّهُ أَعْلَمُ .

وهي : الكفاية ، تمريراً على الاستحباب الآتي . إن قصد باسطره غير وجهه لله تعالى ، وإن كان يُخَيَّرُ في اسطره بين داخل ودخل . لم يصح قولاً واحداً (١)

لكن اعترضه ابنُ لعماد بأنه سبق قسم من (لم يستحب) إلى (لم يصح) لأن حكى بعد في البطالين قولين

وخرج (داخل) من أحسن به قبل شروعه في الدخول . فلا يَسْطُرُهُ (٢) ، لأنه إلى الآن لم يثبت له حق .

وبه يَدْفَعُ استشكله (٣) بأن العلة إن كانت انتظرون انقضى سماع قريب مع صغر المسجد ، ودخل يعيد مع سعيه

أقت المذهب استحباب انتظاره (لكن بشروط سابقة ، وإن لم تكن صلاة المأمومين من القضاء على الأوجه (٤) ، أو كانوا غير محصورين .

نعم : علم مما مر (٥) . أن المحصورين الراضين لا يتأني فيهم شرط انتظروا (٦)

(والله أعلم) لحبر أبي داود . (كان صلى الله عليه وسلم يَسْطُرُ ما دام يَسْمَعُ وَفَعَّيْ) (٧)

ولأنه إمامة على خير : من إدراكه الركعة أو الجماعة .

نعم : إن كان الداخل يفتأ البطء ، وأحير الإحرام إلى الركوع . سن

(١) كفاية النية (٥٧٩ / ٣)

(٢) راجع : المسهل النصح في اختلاف الأسيخ ، مسأله (٢٢٥)

(٣) قوله (يدفع استشكله) أي الاستشكال على قول (فلا يسطره) كوفي

(٤) كفاية الطهورين معي ، والمثبعم بمحل يعلنه فيه وجود الماء مع من (ش) (٢٦٠ / ٢)

(٥) قوله (علم مما مر) وهو قوله (إمام راض) إلخ كوفي

(٦) كأنه يريد به علم الجماعة في الانتظار (سم) (٢٦٠ / ٢)

(٧) معنى أبي داود (٨٠٢) عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه

وَلَا يَنْتَظِرُ فِي غَيْرِهِمَا .

عنده ؛ وحوله ، أو خشي خروج الوقت بانتظاره . حرام في الجمعة ، وكذا في غيره إن كان شَرَعَ وقد بقي ما لا يسعها ؛ لامتناع المدة حينئذ ؛ كما مر^(١) .
أو كان لا يعتد بإدراك الركعة بالركوع ، أو الجماعة بالشهيد . ففي^(٢) :
كالانتظار في غيرهما ؛ لأن مصلحة الانتظار للمأموم ، ولا مصلحة له هنا ؛ كما لو أدركه في الركوع الثاني من صلاة الكسوف .

(ولا ينتظر في غيرهما) أي لركوع والشهيد الأخير ، فيكره ؛ لعدم فائدته^(٣) .

نعم ؛ يسر انتظار الموفقي المتحلب ؛ لإتمام (إمامته) في السجدة الأخيرة ؛ فوات ركعته بقائه بها قبل ركوعه ؛ كما يأتي^(٤) .

وبحث المركشي : من انتظار بطيء القراءة أو التهوية . فيه نظر ، والذي يتجه أنه إن ترتب على انتظارهما إدراك . من شرطه^(٥) ، وإلا . فلا .

تنبيه ما قرأته من كراهية الانتظار عند احتلال شرط من شروط السابقة حتى على تصحيح لحن الندب^(٦) . هو ما بي التحقيق ؛ والمحموع^(٧) ؛ كما

(١) في (ص: ٨٣) .

(٢) عبارة المعنى ؛ (لم ينتحب) . (ش ٢٠ / ٢٦١)

(٣) نعم ؛ إن حصب فائدة . كان علم أنه إن ركع من إحرام الموقوف . أحرم هاتين . من انتظاره قائماً . سم على المنهج . (ش ٢٠ / ٢٦١)

(٤) في (ص: ٢٧ و ٥٣٦) .

(٥) لعنه أولاده . شروط الانتظار في ركوع أو الشهود (ش ٢٠ / ٢٦١)

(٦) قوله (حسن على تصحيح المس الندب) إلخ . انظر في أي محل قرأها على ذلك ؛ إلا أن يقال : مكروه بعد ذكر تصحيح المس من الحكم عند احتلال الشرط بعد أن سم على تصحيح المحمور ؛ يدل على أنه كما بينه عنه . فلتأمل (سم ٢٠ / ٢٦١)

(٧) التحقيق (ص ٢٦٣) المجموع (٤ / ٢٠٠ - ٢٠٩) .

يَتَنَبَّأُ فِي «شرح العباد» ، بقول الشارح : «نه مساح»^(١) ، لا تكبره ، وردد

وَرَوَى أَيْ مُصَلِّ حُرِّقَ حَقِّقَ ، وَهِيَ بِلَاغَةُ التَّعْلِيلِ ؟ وَجْهٌ ، وَالَّذِي
يَتَجَبَّرُ نَهْ بَلَرْتُ ، لِإِسْدَادِ حَيَوِيٍّ مُحْتَرَمٍ ، وَيَجُوزُ لَ^(٢) ، لِإِنْفَاقِ نَحْوِ مَالٍ
كَدَسٍ^(٣) .

(وَيْسُ الْمُصَلِّي) فَرْضًا مُؤَذًى عَنِ الْمَسْبُورِ ؛ لِعَامَرٍ فِيهَا^(٤) ، وَعَبَّ صَلَاةَ
الْحَوِيٍّ أَوْ شَدِيدِهِ عَلَى الْأَوْجِيْهِ ؛ لِأَنَّهُ اخْتَقَلَ الْمُعْطَلُ فِيهَا ؛ لِلْحَاجَةِ ، بِلَا
يَكْرَرُ^(٥) ، وَعَبَّرَ صَلَاةَ لِحَارَةِ

نَعَمْ ؛ لَوْ أَعَادَهَا صَحُفَتْ وَوَقَعَتْ بِلَا^(٦) ؛ كَمَا فِي : الْمَجْمُوعِ^(٧) ،
وَكَانَ وَجْهٌ خُرُوجُهَا عَنْ مَظَاهِرِهَا أَوْ الْإِعَادَةُ^(٨) ، إِنْ لَمْ تُطْلَقْ لَا تَعْبُدُ^(٩)

(١) أَيِ عَنِ تَصْبِيحِ الْمُصَلِّ بِهَايَةِ (س ٢٦١/٢) وَرَمَحَ دُكْرًا عِزًّا
(٢٣٨/١) .

(٢) قَضَى بِتَمْيِيرِ الْحَوِيٍّ عَدَمَ بِلَا ، وَالْأَثَرُ حَلَالُهُ (س ٢٦١/٢)

(٣) قَوْلُهُ وَالَّذِي يَتَجَبَّرُ أَنَّهُ يَبْرُمُهُ (إِلَخْ هِيَ مَحَلَّةٌ فَإِنَّهُ يُمْكِنُ إِسْدَادُ إِدْ حَلِيٍّ ؛ كَشَفَةِ
الْحَوِيٍّ ، أَوْ يَحْتَبِ الْفَضْلُ وَإِنْ أَمَكَ دَسْتُ ؟ فَهِيَ مَطَرٌ ، وَلَا يَسْدُ الْأَرْبُ ؛ فَهِيَ عَلَى مَا قَالُوهُ يَسِرُ
خُطْفَتُ بِلَا فِي الصَّلَاةِ . (س ٢٦١/٢) .

(٤) قَوْلُهُ (بِلَا مَزْ) أَيِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَلِّ فِي الْمَرَاتِلِ (سَنَةُ مُؤَكَّدَةٌ كَرْمِيٍّ وَجْهٌ
السُّرُومِي (٢٧١/٢) قَوْلُهُ (نَعَامَرُ) أَيِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ

(٥) ظَاهِرٌ تَعْلِيلُ تَصْوِيرِ السَّأَلَةِ بِسَدِّهِ أَرَادَ إِعَادَتَهَا فِي حَالَةِ الْحَوِيٍّ وَنَضْبَتُهُ أَنَّهُ لَوَارِدُ إِعَادَتِهَا
بَعْدَ لَأْسٍ عَلَى صَدْفِهَا حَالِ لَأْسٍ سَتَ وَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ ، عِزِّ رَمَحَ سَدِّ (س
٢٦١/٢) وَيَسِي (س) وَ(ح) فَلَا يَكْرَرُ (وَمِي (١) وَ(ب) وَ(ب) وَ(ع) فَلَا
يَكْرَرُ)

(٦) قَوْلُهُ (وَرَفَعَتْ بِلَا) يَحْتَمِلُ لَهُ ثَوَابُ الْعَمَلِ وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ ثَوَابُ الْإِعَادَةِ كَرْمِيٍّ

(٧) الْمَجْمُوع (٢٠٢/٥-٢٠٣) .

(٨) قَوْلُهُ أَوْ الْإِعَادَةُ (إِلَخْ يَأْتِيَانِ لِحَاظِهِ (س ٢٦٢/٢)

(٩) قَوْلُهُ (أَوْ الْإِعَادَةُ إِذَا لَمْ تُطْلَقْ لَا تَعْبُدُ) يَأْتِيَانِ لِحُرُوجِهَا عَنْ مَظَاهِرِهَا ، أَيِ كَمَا أَنَّ الْإِعَادَةَ
كَلِمَا كَانَتِ الْإِعَادَةُ غَيْرَ مَطْلُوبَةٍ لَمْ تَعْبُدْ ، وَفِي الْجَوَابِ لَيْسَ كَذَلِكَ كَرْمِيٍّ

سوسعة^(١٤) في حصول مع العت ؛ لاحتياجه له أكثر من غيره

ولو بمقصورة^(١٥) أعاده ثامة سراً ، أو بعد إقامته ، ورغم أنه يُعِيد بعد الإقامة بمقصورة مع من يُقَصِّر ؛ لأنها حاكية للأولى بعيداً ، وبغيره^(١٦) إعادته الكسوف بعد الانجلاء .

ومعاً^(١٧) على الجديد ؛ لأن وقتها عليه يسح تكرارها مؤثري بل أكثر ، كما عَلِمَ مقاماً فيه^(١٨) .

وجمعة حيث سافر لليلة أخرى ، أو حار تعدده ، وتورع منه بما لا ينصح
وبرأ يجب قصاره ؛ كتحقيق تنعم

وظهر معدور في الجمعة على الأوجه ، خلافاً للأدري فيهما^(١٩) .

وبما يتجده ما ذكره في الأولى^(٢٠) إن فلك سمع الفعل له ؛ لأنه لا ضرورة له
إليه ، أنا إذا قُسم له الفعل^(٢١) سوسة في تحصيل الثواب . فلا وجه لمنع
لإعادته ، من يتغير مدتها لذلك

أو بدلاً^(٢٢) تنس في الجماعة ، ككسوف كما نُصِّر عليه^(٢٣) ، ووتر رمضان

(١) وقوله ؛ (التوسعة) غير (كان) محذوف

(٢) غاية لقوله قبل ؛ (فرضاً) (سم : ٢٦٢/٢) .

(٣) أي ؛ يظهر هذا الرعم في البعد (ش : ٢٦٢/٢)

(٤) معطوف على قوله قبل (ولو بمقصورة) وكذا قوله بعد (ومراً) سم ، أي ؛ وقوله

(وجمعة) ، وقوله ؛ (وظهر معدور . .) (ش : ٢٦٢/٢) .

(٥) في (١٧٨٥-٧٨٤/١) .

(٦) أي ؛ تحقن المشقة ، وظهر المعدور (ش : ٢٦٢/٢) وراجع المجلد الرابع في

اختلاف الأشيخ مسألة (٣٦٦) ، والشرعاني (٢٦٢/٢)

(٧) أي ؛ التيسر ، (ش : ٢٦٢/٢) .

(٨) أي ؛ وهو المتمد ، (ش : ٢٦٣/٢)

(٩) عطف على قوله ؛ (فرضاً مؤدي) . (ش : ٢٦٣/٢)

(١٠) الأم (٥٣٥/٢)

زخدة - وكذا جماعة في الأصح - إعادتها مع جماعة يذكرونها ،

(وهو ٢٦٣/٢ ج ١ جماعة في الأصح) وإن كانت أكثر ، وأفضل طاهراً من الثاني (إعادتها) قبل إعرادها معها التلويح^(١) ، لا الأصولي^(٢) ، أي : بناءً على أنها^(٣) صلتهم : ما فُيِّنَ للحل في الأولى ، من فُيِّنَ ركبي أو شرط ، أما إد قُلنا^(٤) إنها ما فُيِّنَ للحل أو غير ، ككتاب فتصيح إرادة معها الأصولي ، وهو حينئذ فعلها ثانياً رجاء الثوب

(مع جماعة يذكرونها) زيادة إيصاح ، أو المراد : يُذَكَّرُ معها ، فتُخْرِجُ الجماعة المكرومة ، فلا تُسَنُّ الإعادة معهم ، كما يأتي^(٥) ، ويُذَكَّلُ من أدرك ركعة من الجماعة العادية ، لا أقل ؛ إذ لا تتعقد جمعة ، ودونها^(٦) في غيرها من أحرها^(٧) ، وهو ظاهر ، وكذا من أزلها وإن دارق لغير عذر فيما يظهر^(٨)

ثم رأيت امرئ كشي صرح بدلت ، فقال : لو أعاد الصبح والعصر في جمعة ، ثم أخرج منه منها بغير عذر... احتل لطلانها ؛ لإيقاعه نائمة في وقت

(١) وهو ثانياً مطلقاً . (ع ش : ١٤٩/٢)

(٢) قد بقى : الإعادة بالمعنى التلويح لا يعتبر فيها الوقت ، فالحمل عليها منوط لهذه العادة المحسنة ، فالأولى بالحمل على المعنى الأصولي ، مع ملاحظة تجريده عن كون ذلك لحصل إن منب عن القول لأول الأشهر عند الأصوليين ، وإن منب على الثاني فلا إشكال ؛ كما أشار إليه الشارح ، بصري . (ش : ٢٦٢/٢)

(٣) أي : المعادة بقرينة ما بعده ، وهي كلاماً استخدام . (ش : ٢٦٣/٢)

(٤) قوله (أما إذا قلنا) إشارة إلى أن (الإعادة) عند الأصوليين بها معية ، انحطعاً حصل هو ما فعل للحل في الأولى ، ولا حرجاً وهو ما فعل للحل أو لغير ، وتصيح من إرادة لأهم دون الأخص ، كرمي .

(٥) أي في التلويح ربيده (ش : ٢٦٣/٢) قوله (فلا معهم) ليس في المطبوعات

(٦) عطف على . (من أدرك ركعة) هامش (ك)

(٧) كاد أدرك الإمام في الركعة الأخيرة ، ولأنه ما وفي قوله الآتي . (من أولها) برعاية معنى التمر . (ش : ٢٦٤/٢)

(٨) راجع : لمهمل النصاح في اختلاف الأشياخ ، مسألة (٣٢٧) .

الكراهة ، والأكثر الصحة ، لأن لإحرام بها صحيح ، وهي صلاة ذات سبب^(١) ، فلا يؤثر الاستمرار في إبطالها ، لأن الاستمرار وقع في الدوام انتهى أو مع واحد^(٢) ، مرة^(٣) ، كبعض عبه^(٤) ، لا أريد منها ، في الوقت^(٥) ، كبعض في المجموع^(٦) ، ولم يرد^(٧) من بدله عن المتأخرين ، لا خارجة ، أي بأن يقع^(٨) تحريمها به ولو رفع ما قبله خارجة فيما يظهر^(٩)

ويؤيده^(١٠) قولهم لو أخرم بدعمرة آخر جزء من رمضان ، رقع ما قبلها في شوال ، كانت كالواقعة كلها في رمضان ، ثواباً^(١١) وعبرة^(١٢) ثم رأيت شيخاً بعد أن ذكر أن الأكثرين على أن الإعدادة قسم من الأداء أحصل منه ، وأن البصاوي في المسأحة ، وتبعه استماراني على أنها قسم له

(١) وهو وجود جماعة بعد فعل الصلاة . (ش : ٢٠ / ٢٦٤)

(٢) قوله (أو مع واحد) عطف على : (مع جماعة) ، كردي

(٣) قوله (مرة) ، ظرف الإعدادة ، وقوله (في الوقت) ، أي لاني . معن منها كردي

(٤) مختصر العربي (ص : ٣٠) .

(٥) قوله (في الوقت) كقوله المار (مرة) ، متعلق بقول العس ، عادي (ص

٢ / ٢٦٤) .

(٦) المجموع (٤ / ١٩٤) .

(٧) أي ما في المجموع (ش : ٢٠ / ٢٦٤) ولا لم يرجع إلى النقل عنهم لأن الروي

رحمه الله تعالى حجة في النقل ، وعليه التحويل في مذنب الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه

أمير علي ، هامش (ش) .

(٨) قوله (أي بأن يقع) تفسير لما في الوقت . كردي .

(٩) هل يخالف هذا قوله لاني : (لاني يتبعه) إلحاحاً ، أم لا ، أنول نعم ، وقوله لاني رجوع

عما استظهره هنا ، كما عبيد صبيح هناك . (ش : ٢٠ / ٢٦٤) .

(١٠) أي ، التصوير المذكور . (ش : ٢٠ / ٢٦٤) .

(١١) أي : في أصل الثواب المرتب على عمرة رمضان ، لا في كماله ، فلا ينال ما سألني

(بصري : ١ / ٢١٦) .

(١٢) أي : كعدم وجوبهم التصح . (ش : ٢٠ / ٢٦٤)

ويؤخذ من كونه نسيماً من الأداء ، أي وهو الصوت أنها تطلق ، وتكون
 بعدة اصطلاحية على الصحيح ، وإن لم يتق من الوقب ما يسع ركعة^(١) .
 وهو^(٢) موثق لها ذكرته^(٣) ، إلا أنه^(٤) لا يؤخذ من كلام الأصوليين في تعريف
 الأداء ، ولا كلام الفقهاء ، من اشتراط ركعة ، وإنما الذي يؤخذ الأول^(٥) بحث
 اشتراط وقوع كلها في الوقب^(٦) ، لكنه مع ذلك^(٧) بعدد ؛ لأن المدار في التروع
 المقهية على ما يؤخذ من كلام الفقهاء ، لا الأصوليين .

فأبدي بتعجيل الآن^(٨) اشتراط ركعة وإن كان صاهراً المجموع ، يؤيد اشتراط
 الكلي^(٩) .

ولو وقت الكثرة^(١٠) ، إماماً كان أو مأموماً^(١١) في الأولى أو الثانية
 لحبر الصحيح . نه صلى الله عليه وسلم لما سلم من صلاة الصبح بمسجد
 الخيف رأى رجلين لم يصل ، فتألفهما ، فقالا صليت في رحالك ، فقال :

- (١) منهاج الوصول إلى علم الأصول (ص : ٥٧) .
- (٢) أي : قول النسخ . (ش : ٢٦٤ / ٢) .
- (٣) أي : من كسبة وقوع التحريم فقط في الوقب . (ش : ٢٦٤ / ٢) .
- (٤) أي : ما قاله الشيخ ، وما ذكرته . (ش : ٢٦٤ / ٢) .
- (٥) أي : كلام الأصوليين . (ش : ٢٦٤ / ٢) .
- (٦) وفي المطبعة المصرية (بحث اشتراط وقوعها كلها في الوقت) .
- (٧) قوله (لك أي دلت ابحت (مع دلت) أي موافقة لكلام الأصوليين ، ش
 (٢٦٤ / ٢) .

- (٨) إشارة إلى رجوعه عن التصور المتقدم (ش : ٢٦٤ / ٢) .
- (٩) المجموع (١٩٤ / ٤ - ١٩٥) .
- (١٠) قوله (ولو وقت كرامة) تنصس لوقت أي سواء كان الوقت الذي أعيدت فيه وقت كرامة
 لمن لواصل أم لا كردي .
- (١١) وقوله (إماماً كان أو مأموماً) تفصيل لمصلي الإعادة أي سواء كان دلت المصلي إماماً أو
 مأموماً . كردي .

« إِذَا صَلَّيْتُمَا بِي رِحَالِكُمَا ، ثُمَّ أَتَيْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ فَصَلَّيَاهَا مَعَهُمْ ، فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِعَةٌ »^(١)

وَأَصَلَّيْتُمَا يَصْدُقُ بِالْأَفْرَادِ وَالْجَمَاعَةِ .

وحسب . « مَنْ صَلَّى وَخِذَهُ ثُمَّ أَذْرَكَ جَمَاعَةً فَلْيَصِلْ إِلَّا أَنْفَجِرَ ، وَالنُّصْرَ »^(٢) . أُعِلَّ بِالْوَقْفِ ، وَزُذِّبَ أَنْ تُعَذَّ وَصَلَهُ ، وَجَاءَ أَنَّ الْمَصْرُوحَ بِالْجَوَازِ هِيَ لَوْ قُتِلَ أَصْحَى مِنْهُ ، وَهُوَ الْحَرُّ الْأَوَّلُ

وَالْحَرُّ الْآخِرُ^(٣) وَهُوَ ، أَنَّ رَجُلًا دَخَلَ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ ، فَقَالَ صَلَّيْتُ لَكَ مَعَ وَسَلَّمَ ، مَنْ يَصْدُقُ عَلَى هَذَا فَيُصَلِّي مَعَهُ ؟ فَيُصَلِّي مَعَهُ رَجُلٌ^(٤) ، أَيْ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، كَمَا فِي « مُسَيِّبِ الْيَهُودِيِّ »^(٥) فِيهِ^(٦) بَدَأَ صَلَاةً مِنْ صَلَّيْ مَعَ الدَّاحِلِ ، وَبَدَأَ شِمَاعَةً مَنْ لَمْ يُرِدِ الصَّلَاةَ مَعَهُ إِلَى مَنْ يُصَلِّي مَعَهُ ، وَأَنَّ الْمَسْجِدَ الْمَطْرُوقَ لَا تُكْرَهُ فِيهِ جَمَاعَةٌ بَعْدَ جَمَاعَةٍ ، كَذَا فِي « الْمَجْمُوعِ »^(٧) ، وَبِهِ نَظَرٌ ، إِذِ الْجَمَاعَةُ الْكُنْيَةُ هَا يَأْذَنُ الْإِمَامُ ، وَأَنَّ أَهْلَ الْجَمَاعَةِ إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ .

وَجَوَّزَ شَارِحُ الْإِعَادَةِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ ، وَقَالَ إِنَّهُ مَقْتَصَى كَلَامِهِمْ ، وَأَنَّ الْمَعِيذَ

(١) أخرجه ابن خزيمة (١١٣٨) ، وابن حبان (١٣٩٥) ، والحاكم (٢٤٤/١ - ٢٤٥) ، وأبو داود (٥٧٥) ، الترمذي (٢٦٩) ، والسنن (٨٥٨) عن يزيد بن الأسود العامري رضي الله عنه .

(٢) أخرجه الدارقطني في العمل (٢٧١٣) ، والحاكم ابن حجر في إتحاف السادة (١٠٢٨٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما موقوفاً ، وهو الصحيح .

(٣) قوله (وَالْحَرُّ الْآخِرُ) عطف على (الحر الأول) ، فإن الأول مخرج بالجراد في وقت الصبح ، والآخر مخرج به في وقت العصر كروى .

(٤) أخرجه ابن خزيمة (١٦٢٢) ، وابن حبان (٢٣٩٧) ، والحاكم (٢٠٩/١) ، وأبو داود (٥٧٤) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٥) السنن الكبير (٥٠٧٨) عن الحسن رحمه الله تعالى .

(٦) وخمير (فيه) يرجع إلى (الخبر الآخر) . كروى

(٧) المجموع : (١٩٤/٤) .

بالمرة لم يعيده سوى الأذرع والركشي انتهى

ويؤيد ما مر^(١) ، أنه المصروع^(٢) ، وأشار إليه الاسم وقال : لم يغل عليه
كثير من مرة ، واعتمدوا حراون غير ديت^(٣) ، ليعطل ما ذكره^(٤)

وحديث^(٥) يندفع تحت أنها^(٦) إنما تسب إذا حضر في الشبه من حم يختص في
الأولى^(٧) ، والأ . لرم استعراق الوقت ، ووجه ادعاء أنه لا استعراق ، و
لا تبدد الإعادة إلا مرة ، والأ^(٨) . لم تعقد ، كالإعادة بمجرد : أي إلا
لغيره : كأن وقع خلاف في صحة الأولى ليعا يظهر

ثم رأيت كلام القاضي صريحا به ، وهو . لو ذكر في مؤدا أن عليه دنة .
أنتم ثم صنى العتة ، ثم أعاد الحاصرة ، خروجاً من الخلاف^(٩) ، وكان شيعا
اعتقد هذا البحث^(١٠) حيث قد تبين صلبا لريضة^(١١) منردني : الظاهر أنه
لا يسب لأحدهما لاقتداء بالآخر في إعادتها ، فلا تسب الإعادة ، وإن شمله كلام

(١) أي قلنا (ش ٢ / ٢٦٥)

(٢) أي الضد بالمرة (ش ٢ / ٢٦٥)

(٣) أي الأذرع والركشي . (ش ٢ / ٢٦٥) .

(٤) أي الشرح المذكور . (ش ٢ / ٢٦٥)

(٥) أي حين إدتبه أن المعتقد : الضيد بالمرة . (ش ٢ / ٢٦٥) .

(٦) أي : بحث الإسوي أنها . إلخ . نهاية ومضي ، وفي « الكردي » أن هذا البحث معتد في

الكسوف خاصة . انتهى . (ش ٢ / ٢٦٥) .

(٧) أي في صلاة الأولى جماعة أو مرادة ، حدا ما يأتي في رد كلام شيخ الإسلام (ش

٢ / ٢٦٥)

(٨) أي بأدراك على مرة (ش ٢ / ٢٦٥)

(٩) أي خلاف من أبطل الحاصرة المندمة على العتة (ش ٢ / ٢٦٥)

(١٠) أي بحث الإسوي أنها إنما تسب إلخ (ش ٢ / ٢٦٥)

(١١) قوله (ليس صلب هريضة) يريد أنها صلب في محل واحد لتكون كل حاضر أعاد لاخر ، لأن

البحث في ذلك . كردي .

«المساج» رعيه : لقولهم : إنما تُسنُّ الإعادة لعبير من الانفراد له أفضل^(١)
استوى

وبما قرَّرناه^(٢) يُعلم : أن قوله (لقولهم . .) إلى حره فيه نظرٌ ظاهرٌ ،
لأن قولهم المذكور لا يحد فيه بحدٍّ ذكره^(٣) أصلاً لمع أن الانفراد هنا أفضل ، من
الأفضل الاقضاء حيث لا مانع^(٤) ، وبما شاهدته ذلك البحث^(٥) ، لكن مع قطع
النظر عن الملازمة التي ذكرناها^(٦) .

وبحث جمع^(٧) اشتراطية الإمامة^(٨) ، فإن بعضهم في الصبح والعصر ،
وقال أكثرهم : بل مطلقاً ، وهو الأوجه ؛ لأن الإمام إذا لم يتوهم يكون صلاته
فراذى ، وهي لا تنقضي ؛ كما تقرَّر^(٩) .

فإن قلت : قال في المجموع^(١٠) : المشهور من مذهبنا أنه لا يُشترط لصحة
الجماعية بية الإمامة^(١١) ، وقضيت : أن صلاته جماعية ، لكن لا ثواب فيها ، وبما
يُرَدُّ : أنها تُعقد له قراذى الإمام الذي لم يرد الإمامة
قلت : يتعين ناويز عارته ؛ بأنها جماعية بالنسبة للمؤمنين دون^(١٢) .

(١) أي : وما من كسب ؛ لأن الانفراد أفضل من الاقتداء بالمعبد ؛ لأنه صلاة ورعى خلف من
(ش : ٢٦٦/٢) .

(٢) كما أراد به ما تقدم من دفع البحث إلح (ش : ٢٦٦/٢) .

(٣) أي : من عدم من الإعادة من صلب مريضةً متعددين (ش : ٢٦٦/٢) .

(٤) من نحو انقضاء ، وعدم عشاء وحول بعض الأركان أو الشروط (ش : ٢٦٦/٢) .

(٥) أي : بحث الإسري هاشم (س) .

(٦) ولي (س) قوله : (لكن) غير موجود .

(٧) أي : ذلك البحث . (ش : ٢٦٦/٢) .

(٨) قوله اشتراطية لإمامة أي : في المعادة إماماً كروي

(٩) أي : أي في قوله (كالإعادة مبرداً) إلح (ش : ٢٦٦/٢) .

(١٠) المجموع (٤/ ١٧٥) .

(١١) أي : دون الإمام . (ش : ٢٦٦/٢) .

والأولى . لأن مقتضى الجمعة^(١) حيث : اكتماء بصورة الجماعة ، ألا يرى أن الجماعة المكروهة : لنحو مقتضى الإمام يكفى بها لصحة صلاة الجماعة ، مع كونها شرطاً لصحتها : كما أنها هنا^(٢) كذلك .

قال الأدرعي ما حاصله : إنما تنزل الإعادة مع المنفرد إن كان مع لا بكرة لافتقاره به ، ويخشى أن يقال : إن كانت الكراهة للمنفرد أو بدعيه لم يعلها معه ، وإلا أعادها ، ووجهه ظاهر^(٣) .

ثم يرد عليه لو رأى منفرداً صلى مع قرب قديم لجماعه هل يصلي معه وإن لم يعد ، أو إن عسر ، أو يشغل إمامه ؟ انتهى

والأوجه : أنه لا فرق بين لصقي ، والمدة ، وغيرهما ، لأن العلة - وهي حرمان التضيعة - موجودة في نكح : إذ كل مكروه من حيث الجماعة يقع فصلها وإن كانت الصلاة جماعة صوراً بنقطتها مرض الكفدية ، من ويكفى بها في التضيعة ، مع أنها شرط فيها

والأوجه فيما ترد فيه : أنه حيث لم يكن المسجد مطروقاً ، وله إمام راسخ لم يذن : لا يصلي معه مطلقاً ، لكراهة إقامة الجماعة فيه بغير إمامه ، وإلا ، صلى معه .

ويبحث الركني كالأدرعي ، أن محلَّ سنَّ الإعادة مع جماعه : إذ كانوا بغير مسجد نكروا إقامة الجماعة فيه ثاباً ، وهو يؤيد ما رجحناه^(٤)

ويظهر أن محلَّ نكحها مع المنفرد : إن اعتقد حوازمها وبنديها ، وإلا لم تنكح : لأنه لا وئدة لها تعود عليه .

(١) أي : للإمام . (ش : ٢٠ / ٢٦٦) .

(٢) أي : الجماعة في المعادة . (ش : ٢ / ٢٦٦) .

(٣) قوله (ووجه ظاهر) هو من كلام الأدرعي (ش : ٢ / ٢٦٦) .

(٤) يعني قوله (والأوجه أنه لا يرى) . (ش : ٢ / ٢٦٧) .

ونحن أيضاً^(١) أنها لا تُسَرُّ إذا كان الإبراءُ أفضل ، وأنه لو أخذها من
المراة ؛ فإن شئت لهم الجماعة^(٢) فواضح ، وإلا . لم تنقذ

قال الأدرعي : ولا خفاء أن محلَّ سُبِّ : ما لم يُعَارِضْها ما هو أهمُّ منها^(٣) ،
وإلا . فقد تحرُّم ، وقد تكرر ، وقد تكونُ خلافَ الأولى . انتهى

ولا ينبغي ما تقرَّر^(٤) ، من عدم الاعتقاد لمن لم تُشَرِّحْ له الجماعة ، لأن
لحرمة ومناسبتها للمعنى خارج^(٥) ، فلا يَبْقى مشروعَةُ الجماعة وبصحبها

تبيُّه . وقع في شرحي في الإرشاد ، في الباب مع الإشارة في الثاني
إلى التوقف في ذلك^(٦) . اسطر^(٧) بكلام المتأخرين الدالُّ على أن سبَّ بدب
الإعادة ليس ضلِّي مفرداً ، وحودُ فصلٍ لجماعة تارة ، وصورتها أخرى^(٨) .
ويشأن ضلِّي جماعة رجاء كون الفصل في الثانية ولو دون الأولى ، لئلا في
الحبر^(٩) المصنِّي عليه أن معاداً كان يُصَلِّي مع النبي صَلَّى الله عليه وسلَّم

(١) وفي (أ) و(ب) و(ج) و(د) و(هـ) قوله (أيضاً) غير موجود

(٢) بأن لم يكونوا عصاة في حقهم . (ع ش : ١٥٢/٢) .

(٣) أي كإفاد محرم ، من الحيوان ، أو المال ، أو الاختصاص (ش : ١٦٧/٢)

(٤) قوله ، (ولا ينبغي) أي لا ينبغي قول الأدرعي ما تقرَّر ، كردي

(٥) قد يقال : الكراهة مع قس الإمام أو بدعة أو نحوه أيضاً للمعنى خارج ، لا لدل الجماعة

كصق الإمام ، وبدعته ، واعتماد عدم وجوب بعض الأركان سم ، وقد يقال : دل على الإمام

وما بعده خارج لازم ، وحكمه حكم الذاتي ، كما مر في الأصول ، والمرة بالخارج في كلام

المشايخ : المعبر اللازم . (ش : ٢١٧/٢) .

(٦) قوله (في الثاني) أي في شرح العباب ، وقوله (إلى التوقف أي عدم مرجح

وجه ، وقوله (في ذلك) إشارة إلى كلام المتأخرين كردي

(٧) قوله : (الظر) فاعل : (وقع) . كردي .

(٨) قوله (وصورتها أخرى) أي التصد في إعادة صورة الجماعة في مرضه ، كما سيأتي ، وإنما

وجود الفصل . . . قد يكون وقد لا يكون . كردي .

(٩) تعليق للفاية (ش : ٢١٧/٢)

ثُمَّ يَدْعُو وَيُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ^(١١) .

مع كون الجماعة الأولى أكمل^(١٢) وأنتم ، مثبت على ذلك^(١٣) حمل تلك الأبحاث السابقة^(١٤) على الناس^(١٥) ؛ لأنه الذي ترتبط إعادته بمرجه لثوب دون الأول^(١٦) ؛ لأن القصد وجود صورة الجماعة في مرجه ؛ ليُخْرَجَ عن نقص عدم الجماعة فيه .

ويُزَيِّدُ لاحتفاء بالصورة في هذا^(١٧) اكتفاءهم بها في لجمعة ؛ كما مر^(١٨) ؛ إذ لم صَلَّيْتُ في جماعه مكروهة . تَعَقَّدْتُ ، مع كون الجماعة شرطاً لصحتها ؛ كالعادة ، فإذا اكْتَفَيْتُمْ^(١٩) بصورتها^(٢٠) فيها^(٢١) في لصورة أولى .
ثُمَّ نَظَرْتُ كَلَامَ « المَجْمُوع » و « الرُّوْصَة » و « عَمْرِهِمَا »^(٢٢) فَرَأَيْتُهُ ظَاهِرًا فِي أَنَّ سَبْتَ الإِعَادَةِ فِي الْقِسْفَيْنِ حَصُولُ لِعَصْلَةٍ .

- (١) صحيح البخاري (٧١٩) ، صحيح مسلم (٤٦٥) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما
(٢) وفي (م) : (أفضل) بدل (أكمل) .
(٣) قوله ، صحت على ذلك (مع أي حملت لأبحاث سابقة كردي وعادة الشروسي (٢٦٧/٢) قوله . (صحت على ذلك) أي على النظر لكلام أساحوي كردي
(٤) أي في قوله (ولأوجد أنه لا فرق) إلخ ، وقوله (والأوجه بعد تردد .) إلخ ، وقوله (ويظهر .) إلخ ، وقوله (ويبحث أنها) إلخ ، لكن في تقريب على الحسن بالسبب للبحث الثالث تامل . (ش : ٢٦٧/٢ ٢٦٨) .
(٥) (على الناس) أي - راجعي الفصل : أي من صلى جماعة كردي
(٦) (دون الأول) أي غير لراحي ، سواء وجد العصل أم لا سواء على النظر لكلام المناخيرين .
كردى

- (٧) قوله (في هذا) أي في الأول . كردى
(٨) قوله (كما مر) أي - في أوائل هذا الشرح قبل التبيه بقوله : (ويكتفى بها في الجمعة) كردى .

- (٩) أي - في الجمعة . (ش : ٢٦٨/٢) .
(١٠) أي : في العباد (ش : ٢٦٨/٢)
(١١) أي : الكفاية ؛ أحداً ما يأتي (ش : ٢٦٨، ٢)

وعارة : ابروصية ، كـ المهدب ، وأقرء في شرحه ، ويستحب لمن صلى إذا رأى من يصلي تلك العريضة وحده أن يصليها معه ، لخصص به فضيلة الجماعة^(١) .
وعارة : اكمايه ، ونسب الإعادة أيضا مع من رآه يصلي منفردا ، يحصل للتأنيب فضيلة الجماعة بالاتفاق ، لورود الخبر بذلك^(٢) . أي السابق ، وهو : مَنْ يَتَصَدَّقْ عَلَى هَذَا ؟^(٣) .

وإذا تقرر أن ملحظ نداء الإعادة رجاء الثواب مطلقا^(٤) ، تنهت تلك الأبحاث التي حاصلها . أنه لا تندب الإعادة من لا تجوز للمنفرد وغيره إلا بد كتاب الجماعة التي يعد^(٥) معها فيها ثواب من حيث الجماعة

لكن يؤخذ مما مر^(٦) عن الركني في مسألة المراقبة أن العبرة في ذلك^(٧) بتحريره وبانتمى الثواب بعد ذلك من حيث الجماعة ، لسحوا المراد عن الصف ، ومقدرة أفعالي الإمام .

فإن قلت : لم اشترطوا هنا ذلك^(٨) ، واكتفوا في اجتماع بصورة الجماعة وإن كبرهت ، مع كونها شرطاً لصحة كل مهما ؟ قلت : يفرق بأن المرض ما^(٩) قد وقع ، فلم يكن للإتيان بإشاي^(١٠) متسوغ إلا رجاء الثواب ، والآ . كان

(١) روضة الطالبين (١ / ١٤٩) ، المهدب (١ / ٣١٥) ، المجموع (٤ / ١٩٣) .

(٢) كفاية السيه (٣ / ٥٤٣) .

(٣) سبق تخريجه في (ص : ٤٢٤) .

(٤) قوله (مطلقاً) أي سواء من صلى منفرد أو جماعة كردي

(٥) وفي بعض النسخ : (التي يميلها) .

(٦) قوله (بعد مر) أي من أوائل هذا السرح كردي

(٧) أي في الثواب من حيث الجماعة (ش : ٢ / ٢٦٨) .

(٨) و (دا) في قوله (ذلك) إشارة إلى رجاء الثواب كردي

(٩) أي : في الإعادة . (ش : ٢ / ٢٦٨) .

(١٠) الأولى : التأنيث . (ش : ٢ / ٢٦٨) .

كالمسب ، وثم المرض منوطاً بصحته بوقوعه في جماعة ، فزج لباس فيها ، لاكتفاء بصورتها ، إذ لو كنوا بجماعة فيها ثواب ، لثن ذلك عليهم .

قال قلت : بحث بعضهم في المنع من الإعادة معه والاقتراف به وإن كرهه (٢) ، لأن الكراهة (٣) تختص بالمعصية معه ، لتقصيره بالاقتراف به ، ومع ذلك يكتسب له ثواب الإعادة (٤) ، فالكراهة لأمر خارج ، انتهى .

قلت : هذا البحث يوافق ما قدّمته (٥) عن الشرحين السبطين (٦) ، وأما ما هنا (٧) ، فالمدار فيه على ثواب عبد المحرم في صلاة المنع من حيث الجماعة ، وفي هذه (٨) لا يتحصل ذلك ، بخلاف لهذا البحث .

ومر في (التيسيم) أنه لو صلى (٩) ولم يزعج الحاء ثم وخذ له لم تُسّر له إعادتها (١٠) ، واغترص بما صحّ ، أنه صلى الله عليه وسلم فإن لم يفرّج بينه وصلى (أخرائك صلاتك ، وأصبت الشنة) ، وقال للدي أعاد ياوصو .

(١) أي : في الجمعة ، أو في جماعة (ش : ٢٦١/٢) .

(٢) أي : لا اقتداء بحوّل الإمام ، أي : لا اقتداء بدو ومكره بجهنم سم (س : ٢٦٨/٢) .

(٣) عليه لئلا . (ش : ٢٦٨/٢) .

(٤) وفي (أ) و (ب) و (ت) و (خ) . (ثواب الإعادة) .

(٥) قوله (برأى ما قدمت) مع أنه غير معتد ، كردي وعبارة الشرواني (٢٦٨/٢) قوله : « ما قدمت » إلخ أي : من الاقتداء بصورة الجماعة لمن صلى معداً ، لكن ظاهر ما هنا أنه لا فرق بين وبين من صلى جماعة ، ففي إطلاق دعوى الموافقة بغير

٦) والفراد بالشرحين شرحاً بعبارة « والإرشاد » كردي

(٧) وقوله (ما هنا) هو رجاء الثواب كردي وعبارة الشرواني (٢٦٨/٢) (رَأَى مَا هَا)

أي : على النظر لظاهر كلام « المجموع » والروضة وغيرها

(٨) أي : فيما إذا كان المنع من يكره الاقتداء به (س : ٢٦٩/٢)

(٩) أي : بالتيسيم . هامش (لا) .

(١٠) من (٦٤٤/١)

ومرّضه لأولى في الحديد ، والأصح أنه يدوي بالثانية لقرض

« لت الأحرار مربيين »^(١)

ولا يؤخذ من الأول^(٢) عدم مدب إعدادها مع جماعه ، خلافاً لمن رعه ، لأن ذلك في إعدادها مفرداً لأهل الماء ، وأما إعدادها مع الجماعة فلا يربح به ؛ لأن المنع في الإعداد جماعة كالمترضى .

(ومرّضه لأولى) لعمه عن التصب ، وعبرها^(٣) ماء على ما مرّ ؛ من مدب إعدادها^(٤) (هي الحديد) محض الأول ، ولستفرد الطبق بها .

(والأصح أنه يدوي بالثانية لقرض) صورة حتى لا تكون^(٥) مثلاً ، أو ما هو مرص على المكثف كي الجملة ، لا على^(٦) هو ؛ لأنه إن أعدّها لئال ثواب الجماعه في مرّضه ، وإما بأنه يدوي المرص ، ولأن حقيقة الإعداد إيجاد الشيء ثانياً بصفه لأولى .

وبهذا - مع اشتراطهم في لمرصه المجذبه - أنه لا بد فيه من بية مجرّدة في الموضوع لأول - بشجة ما هنا ، دون ما اعتدّه في المرصه ، وهما المجموع ، أنه يكفي بية الطهر مثلاً^(٧) ، على أنه عترض أيضاً بأنه اختيار للإمام^(٨) ، وليس

(١) أخرجه الحاكم (١٧٨/١) ، وابن داود (٣٢٨) ، والبيهقي (٤٣٣) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

(٢) قوله (من الأول) وهو قوله (ليس) أي آخره كروي

(٣) قوله (وعبرها) عطف على (المعب) أي المرصه لأولى الغير المعب أيضاً كروي

(٤) (بناء على ما مرّ) قيل قول المصنف (رعه) ، (من مدب عاده غير المخفية) يعني إذا

كان المعاد أيضاً غير مخفي عن القضاء - فوجه الأولي الغير المعب ، وأما إذا كان مع لا الأولى ، فوجه الثانية ، وهو ظاهر . كروي .

(٥) قوله : (حتى لا تكون) أي : لا توجد كروي

(٦) أي : المعب . صفت (ك)

(٧) روجه الطائفتين (٤٤٩/١) المجموع (١٩٦:٥) ، أي قوله : (كروي)

(٨) بداية المطلب (٢١٣/٣)

رحمها فضلاً عن كونه معتمداً^(١٦)

أما د. بوى حقيقة المرض فتُطلّ صلاته ، لئلاعه ، ولو كان مريضاً
 لأولى لم تُحرّفه لثانته على المنقول المعتمد عند المصنّف في أوّل مسائل^(١٧)
 مسائل^(١٨) وكثيرين^(١٩)

وقال الغزالي نُجْرُهُ ، وتيمه ابن العماد ، وبه شخصاً في شرح
 منهجه^(٢٠) غاملي^(٢١) عن بيته^(٢٢) له على رأي ، أن المرض^(٢٣) ، أحدهما^(٢٤) ، كذا
 قيل ، وفيه نظر ، بل الوجه ، البطون على القولين ، أما على الثاني^(٢٥)
 مواضع ، لأنه صرّحها عن ذلك^(٢٦) بنيت غير لغرض ، وكذا على الأول^(٢٧) ، لأنه
 يبيّن به غير حقيقته

وتأييداً للإجراء بفعل النعمة في الوضوء بالتبليغ ، وقمة حلة الاستراحة
 عدم الجدوس بين السجدةتين ليس في محله ، لأن ما هنا في فعل مستأنف ،
 فهو كالمسأل النعمة في وضوء الجديد ، وقد قائل عدم إجماع ، لأن بيته مع
 نزوح لرفع الحديث أصلاً ، وهذا^(٢٨) هو نظير مسألتنا

(١) راجع السهل بفتح في اختلاف الأصح ، مسألة (٣٢٨)

(٢) ودرس المسائل (ص ١١٣٠)

(٣) عطف على (المصنف) (ش ٢٦٩/٢)

(٤) فتح الوهاب شرح منهج الطلاب (١/٢٩١) .

(٥) أي : ابن العماد والشيخ . (ش : ٢٦٩/٢) .

(٦) أي : الغزالي . (ش : ٢٦٩/٢)

(٧) بيان لرأي الغزالي . (ش : ٢٦٩/٢)

(٨) التوجيه (ص : ٦٨) ، الوسيط (١/٢٨٤) .

(٩) أي : مقابل الأصح . (ش : ٢٦٩/٢)

(١٠) أي : من الرغبة . (ش : ٢٦٩/٢ - ٢٧٠)

(١١) أي : الأصح (ش : ٢٧٠/٢)

(١٢) أي : الاتصال في التجديد . (ش : ٢٧٠/٢)

وَأَمَّا عَسَلُهَا لِفَتْلَيْتٍ فَبَرْنَاهَا أَحْرَأُ ١ لَأَنَّ شَيْئَهُ انْفَصَلَتْ أَلَا يَكُونُ بَابُهُ وَلَا رَجْعٌ
لَا بَعْدَ تَعَامٍ، الْأُولَى ، وَلَا جَلْسَةً سَرَّاحَةً وَلَا بَعْدَ حُلُوسٍ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ ، شَيْءٌ ٢
مَنْصُصَةٌ حَسَنٌ مَعْدُونٍ ٣

وَأَمَّا شَيْءٌ فِي الْأُولَى ٤ هـ . فَلَمْ يَعْزِضْ ٥ لِفَعْلٍ التَّائِبِ بِوَجْهِ وَحْدِهِ
وَلَا عَدَمًا ، فَتَأَثَّرَ بِهَا ٦ ، فَارْتَبَاهَا مَعَ مَصِّ وَقَوَّعَهَا بِرِصَا ٧ ، كَمَا يَقَرَّرُ ٨ .

نَعَمْ ، يُؤَاخَذُ مِنْ كَلَامِهِمْ فِي غَسْلِ اللِّمْعَةِ لِلْسَّيَّانِ ٩ أَنَّهُ لَوْ سَبَّ هَذَا عَلَى
الْأُولَى ، فَصَلَّى مَعَ جَمَاعَةٍ ، ثُمَّ بَانَ فَسَادُ الْأُولَى . أَجْرَانِ الثَّانِيَةِ ؛ لِحَرَمِهِ بِبَيِّنَةٍ
حَيْثُ

تَنْبِيهِ . يَحِبُّ فِيهَا انْقِبَاطُ ١٠ كَمَا مَرَّ ١١ ، وَتَحَرُّمُ النِّطْعِ ١٢ ، لِأَنَّهُمْ اسْتَوَالُوا حَكَمَ
الْمَرْصِ ؛ لَكُونِهِ عَلَى صَوْرَتِهِ ، وَلَا يُبَايَهُ ١٣ جَوَارُ جَمْعِهَا مَعَ الْأَصْلِيَّةِ نِسْبًا
وَاحِدٍ

وَيُعْرَفُ أَنَّ النَّظَرَ هَا ١٤ لِحَبِثِهِ الْمَرْصِ ، وَثُمَّ لَصُورَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ تَقَرَّرَ أَنَّهَا عَلَى
صُورَةِ ١٥ الْأَصْلِيَّةِ ، مُرَاوِعِي فِيهَا مَا يَشْتَقُّ مِنَ الصُّورَةِ ، وَهِيَ ١٦ .

(١) أي : المذكور من المتوهم والمصلي . (ش ٢٧٠ / ٢)

(٢) أي : قبل اللمة ، وحصة الاسراحة (ش ٢٧٠ / ٢) .

(٣) أي : به المعد في الصلاة الأولى (ش ٢٧٠ / ٢)

(٤) الأولى التائت (ش ٢٧٠ / ٢)

(٥) أي : التائب (ش ٢٧٠ / ٢)

(٦) أي : في قوله (أما عس) الثاني (ش ٢٧٠ / ٢)

(٧) في (عس : ٢٩) .

(٨) أي : ما ذكر : من وجوب القيام ، وحرمة النطع (ش ٢٧٠ / ٢)

(٩) قوله (بأن النظر هـ) أي : في جواز الجمع وحده ، يعني : إن كانا مريضين جميعاً لم يجر
الجمع بينهما بنسب ، والأو . جز . كروي .

(١٠) وهي بصر المسح : (على صورته)

(١١) وفي (ب) (و اس) : (وهي) .

ولا رخصة في تركها وإن قل سنة إلا بخبر عام ، كقطر

والتيام ، وعدم الخروج وسجود ، لا مطلقاً ، ومثله

(ولا رخصة^(١) في تركها) أي الجماعة (وإرفقا) أي (سنة) أي أي

(لا لغير) الخبر الصحيح ، من سمع النداء فلم يأتي فلا صلاة له - أي

بملة - إلا بين غدير^(٢) .

يقين سنة في ترك ركع رخصة مطلقاً فكيف ذلك^(٣) ؟ وجوابه أحد من

المجموع^(٤) أن المراد لا رخصة تقتضي منع الحرمة على ترك ركع ، والكرامة

على السنة إلا لغير^(٥) ، ومن ثم فرغ على السنة أن ما ركعها يُقاتل على وجه^(٦) ،

وتؤخذ بهدته ، وتجب^(٧) بأمر الإمام ، لا مع عذر

(عدم ، كقطر ، وشيخ يثل ثبوته ، ويريد ليلاً أو نهاراً إن تأذى بذلك ، لغير

الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم أمر باصلاص في ارحال يوم قطر لم يثل اسفل

للعاد^(٨)

أت يد لم يند بذلك ، لحقيقته ، أو كين^(٩) ولم يخش تقطير من سقوطه على

(١) قوله ، (ولا رخصة) الرخصة : التيسير في الأمر والتسهيل فيه ، وهي : الحكم الثابت على

خلاف الدليل العبري ، كردي

(٢) أخرجه في حاش (٢٠٦٤) ، والحاكم (٢٤٥/١ - ٢٤٦) ، وأبو داود (٥٥١) ، ومن صاحبه

(٧٩٣) ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ،

(٣) قوله : (قيل ، السنة) ، إلخ ، حاصله : إذا كانت الجماعة من ترك ركع رخصة (مطلقاً)

أي سواء وجد عذر أم لا (فكيف ذلك ؟) أي فكيف يجوز ذلك ؟ أي لا رخصة إلا

لغير كردي

(٤) مجموع (١٧٦/٤)

(٥) وهي (أ) (ب) (ج) (د) (هـ) (عن الأربعة)

(٦) قوله (وتجب) أي ، تجب الجماعة السنة ، كردي .

(٧) أخرجه في حاشية (١٦٥٧) ، ومن حاش (٢٠٧٩) ، وأبو داود (٥٥٩) ، والسنائي

(٨٥٤) ، ومن صاحبه (٩٣٦) عن أسامة بن عمير بهادي رضي الله عنه والمراد بذلك لم

يل ، فله القطر

(٨) قوله (أو كين) الكول : جراح تخرج من الحائط ، كردي .

أو رِيح غَاصِبٍ بِاللَّيْلِ ، وَكَذَا وَحُلٌّ شَدِيدٌ عَلَى الصُّبْحِ ، أَوْ حَاصِلٌ ، كَمَرَصٍ ،
وَحَرٍّ وَتَرْدٍ شَدِيدَيْنِ ،

مَا قَالَهُ الْهَاصِي ؛ لِأَنَّ الْعَالَمَ لَهُ الْحَاسَةُ فَلَا يَكُونُ عَدْوًا .

أو رِيح عَاصِفٍ (أي شَدِيدٌ ، أَوْ رِيحٌ بَارِدٌ ، أَوْ ظُلْمَةٌ شَدِيدَةٌ) بِاللَّيْلِ ،
وَقَدْ صَحِحٌ ، كَمَرَصٍ بِدَلَالَةِ (١) ، وَلَعَلَّكُمْ مَشَقَّتُهَا فِيهِ دُونَ الْبَهَارِ .

(وَكَذَا وَحُلٌّ) مَفْتُوحُ الْحَاءِ ، وَيَجُوزُ إِسْكَانُهَا (شَدِيدٌ) بَأَنَّ لَمْ يَأْمَنْ مِنَ
الْبَلَوِّ أَوْ الرِّقِّ (عَلَى الصُّبْحِ) لَيْلًا أَوْ بَهَارًا ، لِأَنَّهُ أَشَقُّ مِنَ الْمَطَرِ وَحَدِّ
فِي « الْحَقِيقِ » ، وَ« الْمَجْمُوعِ » التَّفْيِيدُ بِالشَّدِيدِ (٢) ، وَ« غَمْدُهُ الْأَذْرَعِي » (٣)

(أَوْ حَاصِلٌ ، كَمَرَصٍ) مَشَقَّةٌ كَمَشَقَّةِ الْمَشْيِ فِي الْمَطَرِ وَنَ لَمْ يُنْقَطِ أَيَّامُ
فِي الْمَرَصِ ، لِلاتِّبَاعِ ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤) .

(وَحَرٍّ) مِنْ عَيْبٍ سَمُومٍ (وَبَرْدٍ شَدِيدٍ) مَلِيٍّ أَوْ بَهَارٍ ؛ كَالْمَطَرِ ، مِنْ أَوَّلَى ،
لَكِنِ الَّذِي فِي « الرَّوْحِيَّةِ » ، وَكَذَا « أَصْلُهَا » (٥) أَوْ كَلَامُهُ تَقْيِيدُ الْحَرِّ بِوَبِّ
الْمَطَرِ (٦) ، أَيْ وَبَّ رَجَدَ طَلًّا يُشْبِهُ فِيهِ ، وَبِهِ فَرَقَ مَسْأَلَةُ الْإِبْرَادِ

(١) حَيْثُ رِيحٌ عَاصِفٌ بِاللَّيْلِ أَخْرَجَهُ ابْنُ خَالٍ (٦٦٦) ، وَاسْلَمَ (٦٩٧) عَنْ مَافِعِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَوَّلَ الصَّلَاةِ فِي لَيْلَةٍ دَامَ بَرْدٌ وَرِيحٌ ثُمَّ قَالَ (لَا صَلَاةَ فِي الرِّجَالِ) ثُمَّ

قَالَ : وَبِإِسْنَادٍ كَانَ يَأْتِي الْمَرْبُودَ بِهِ كَانَتْ لَيْلَةٌ دَامَ بَرْدٌ وَمَطَرٌ يَقُولُ : « لَا صَلَاةَ فِي

الرِّجَالِ » أَمَّا حَدِيثُ وَقْتُ الصُّبْحِ أَخْرَجَهُ التَّهَنُّوِيُّ (١٨٨٥) ، وَاحْمَدُ (١٨٢١٧) عَنْ

بُعَيْبِ بْنِ الشَّعْمَانِ قَالَ : بَرَدَ فِي الصُّبْحِ مِنْ يَوْمٍ بَارِدٍ وَأَنَا فِي مِرْطَةِ امْرَأَتِي فَقُلْتُ : لَيْلٌ أَسَدِي قَالَ :

مِنْ قَعْدٍ ، فَلَا خَرَجَ عَلَيْهِ ، فَهَدَى مَادِي السَّيْرِ لَيْلَةً مِنْ حَرِّ أَدْنَى ، وَمِنْ قَعْدٍ ، فَلَا خَرَجَ عَلَيْهِ

(٢) الْحَقِيقُ (ص : ٢٥٩) ، الْمَجْمُوعُ (١٧٦ / ٤)

(٣) رَجَعَ « الْمَثَلُ النَّصَاحُ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاخِ » ص ٣٢٩ .

(٤) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَمَّا مَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَمَهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ ، وَخَصَرَتْ

الصَّلَاةُ فَأَدَّى ، صَادَ « نَزَّوْا أَيْ يَنْخَرُ تَلَفُظًا بِالشَّيْءِ » ، صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ (٦٦٤) ، وَأَخْرَجَهُ

اسْلَمَ (٤١٨) .

(٥) رَوَاهُ الطَّالِبِيُّ (٤٥٠ / ١) ، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (١٥٣ / ٢) .

(٦) رَاسِعٌ « السَّهْلُ النَّصَاحُ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاخِ » مَسْأَلَةُ (٣٣٠)

زُجُوعٌ وَعَطَشٌ ظَاهِرَيْنِ .

أَمَّا حَرٌّ نَشَأَ مِنَ السَّعَمِ - وَهِيَ لَرِيحٌ لِحَارَةٌ - فَهُوَ غَدَرٌ لَيْلًا وَيَهْرَاجَتِي عَسَى مَا فِيهِمَا نَ مَا فِي الْوَا

وَلَا يَرُقُ مَا بَيْنَ مِنَ أَلْفِهِمَا أَوْ لَأَ : لِأَنَّ الْحَارَ عَلَى مَا بِهِ النَّادِي وَالْمَشَقَّةُ

وَصُوتٌ عَذَّ « الرُّوَصِ » وَغَيْرَهَا لَهَا مِنَ الْعَامِ (١) ، وَنَحَدَتْ أَنَّ الشَّدَّةَ لَمْ

يُخَصِّرْ بِالْمَصْلِيِّ عَشَارَ طَبْعٍ ، يَصِيحُ عَذَمًا مِنَ الْحَاضِ أَيْضًا ، ثُمَّ زَأَيْتُ شَارِحًا أَشَارَ لَذَنِكَ .

(وَجُوعٌ وَعَطَشٌ ظَاهِرَيْنِ) أَيِ شَدِيدَتَيْنِ ، لَكِنْ بَعْضُهُمَا كَأَنَّهُ أَوْ مَشْرُوبٌ ،

وَكَذَا إِنْ قَرُبَ حَصُورُهُ ، وَغَيْرَ آخِرُونَ بِالتَّوَقُّافِ إِلَيْهِ ، وَلَا تَنَاقِي ، لِأَنَّ الْمَعْرَافَةَ

شَدَّةَ الشَّوْقِ لَا أَصْلَهُ ، وَهُوَ مُسَاوٍ لَشَدَّةِ أَحَدِ ذَيْنِكَ .

وَقَوْلُ جَمْعٍ مَتَاحِرِينَ : شَدَّةٌ أَحَدُهُمَا كَمَا فِيهِ وَإِنْ لَمْ يُخَصَّرْ ذَلِكَ رُذًى أَيِ .

بِأَرْذَا . وَلَا قُرْتُ حَصُورُهُ بَأَنَّهُ مَحْدَثٌ لِلْأَحْبَارِ : كَخَبَرِ « ذَا غَضَرِ الْعَفَاءِ »

وَأَقِيمْتَ الصَّلَاةَ فَايْتَدُوا بِالنَّعْشَاءِ (٢) ، وَحَبِيرٌ : لَا صَلَاةَ بِخَصْرَةِ طَعَامٍ (٣)

وَلِصَرَفِ الشَّافِعِيِّ رَأْسِيهِ (٤) تَبَيُّ

وَالَّذِي نَتَجَةُ . حَمَلٌ مَا قَدَّه أَوْ تَبَيَّنَ عَلَى مَا إِذَا اخْتَلَّ أَصْلُ خَشُوعِهِ ؛ لِشَدَّةِ

جُوعِهِ أَوْ عَطَشِهِ ؛ لِأَنَّهُ (٥) حَيْثُ كَمَدَ لَعْنَةَ الْحَدِيثِ ، بَلْ هُوَ أَوَّلَى مِنَ الْمَطَرِ وَجُوعِهِ

مِمَّا مَرَّ ؛ لِأَنَّ مَشَقَّةَ هَذَا أَشَدُّ ، وَلِأَنَّهَا (٦) مُلَازِمَةٌ فِي الصَّلَاةِ بِحَلَابٍ بَلَتْ

وَحَمَلُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَخْتَلْ خَشُوعُهُ إِلَّا بِحَصْرَةِ ذَلِكَ ، أَوْ

(١) رَوَاهُ الطَّالِبِينَ (٤٥٠ / ١) .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٧٢) . وَمُسْنَدُ (٥٥٧) عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْنَدُ (٥٦٠) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

(٤) الْأَم (٢٩٦ / ٣)

(٥) أَيِ : كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ . (ش ٢٧٢ / ٢)

(٦) أَيِ : مَشَقَّةُ الْجُوعِ أَوْ الْعَطَشِ بِالنَّحْوَةِ السَّادَةِ (ش ٢٧٢ / ٢) .

وإذا فعله حدث ، وحرف لم على نفس أو ما ،

قرب حضوره ، وبدأ بأكل لقيم بكسر ياء حدة جوعه ، لأن يكون مما يستوي
دعة ، تلي

ويؤيد ما ذكرته^(١) : كراهة الصلاة في كل حال يسوء به خلقه ، وشدها
نسيء خلقي ، كما ضرخوا به ، وكل ما اقتضى كراهة الصلاة عذر هنا ، ومن ثم
عذر بعضهم من لأعدادهم ، كل رخص تجزئ مع القصة ، كذلك المصيب
والحاصل أنه متى لم يطلب الصلاة^(٢) فاجتماعه أولى

(رمد دعة حدث) ما أو عانط أو ربح لم يحكمه فربيع نفسه ، والنظر من
بوت الجماعة : لكراهة الصلاة حيث

ومحل ما ذكر في هذه الثلاثة^(٣) ، إن تبع الوقت بحيث لم يذمها أدرك
الصلاة كاملة به ، وإلا ، حرم^(٤) ، ما لم يخش من تربك أحدها فبيح تبين ،
والأ فدمه وإن خرج الوقت ، كما هو ظاهر .

(وحرف ظالم) مضات بمعنى له (على) معصوم : من عرضي ، أو (نفس أو
ما) أو حصاصي عما يظهر ، به أو بعينه وإن لم يلزمه الذات عنه فيما يظهر
أيضاً ، خلافاً لمن فيه^(٥)

وذكر ظالم تمثيل^(٦) فقط وإن خرج به ما يأتي^(٧) ، إذ الحرف على نحو حرم
هي تنوير عذر أيضاً ، هذا إن لم يقصد مدح إسقاط الجماعة ، وإلا ، لم يغزر .

(١) قوله (ويؤيد ما ذكرته) وهو قوله (والذي يتجه حمل) من آخر كروي

(٢) قوله (لم يطلب) أي : لم تتعب كروي

(٣) قوله (في هذه الثلاثة) هو البرك والعاط والربيع كروي

(٤) وصير (ما) يرجع إلى (الوقت) ، وانسحب في (حرم) يرجع إلى (غلظة)

كروي

(٥) راجع الفصل التاسع في خلاف لأشباح : مساله (٢٢١) .

(٦) قوله (وذكر عدم تمثيل) مبكره بمعنى : وحرف شي ، كظالم كروي

(٧) وقوله : (ما يأتي) هو قوله : (خير ظالم) . كروي .

والملازمة عريضة معصية .

ومع ذلك لو خشي تعلقه . سقطت عنه ، كما هو فحصر : للهي عن جماعة لعال^(١)

وكذا في أي انكاريه مقصد الإسهال . فأنتم بعدم حضور الجماعة ، لوجوده
عليه حسنة ولو مع اربح ثمن ، لكن يسر له السعي في إزالته ، أنك

ولا فرق عند علم قصد ذلك : بين عليه مصلحة^(٢) قبل موب الجماعة وعدمه
على الأوجب ، بشرط أن يحتاج إليه ، وأن يخشى^(٣) منه لو لم يخبره .

أما خوف غير طامح ، كذي حق عليه وجب فوراً . فلو أنه الحضور وبوفته ،
وكيفه على نحو حرمه خوفه عدم إتيان بذره ، أو ضعفه ، أو أكل نحو جراد
له ، أو فوت نحو معصية لو اشغل عنه الجماعة

ويظهر في تحصي تملك مالي أنه عذر إن احتاج إليه حالاً ، ولا . ولا

(و) خوف (ملازمة) أو حسي (حرمة معسر) مصدر^(٤) مضاف لدفعه ، ولا
يؤن (عريم) لأنه حبيد لدائن ، ومثله وكبله ، أو لمفعوله ، فيؤن : لأنه حبيد
العدين .

هذا إن عجز عن ثبات إعتباره ، أو عسر عليه ، وإلا^(٥) : بأن كان له به ثبوت
وهذا حاكم يتبينها قبل الحسي ، وإلا^(٦) فكالمعسر^(٧) ، كما ثبت ، أو كان مت

(١) عن المعيرة من شدة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : إن الله حرم عنكم عقوق الأكمهات ،
وضع وقت ، ووأذ الثبات ، وكبره لكم قيل وقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال . أخرجه
لبخاري (٥٩٧٥) ، ومسلم (١٧١٥ / ٥٩٣)

(٢) وخبر . (بنسخه) راجع إلى الخبر . كروي .

(٣) وفي (أ) و (ب) و (ت) و (خ) : (وأل يخشى) .

(٤) أي موب المصعب (ملازمة) . إلح (ش ٢٧٤ / ٢)

(٥) قوله : (وإلا) شرط ، أي ، وإن لم يخبر ، ولجراه قوله : (ولا عذر) كروي .

(٦) أي ، بأن كان الحاكم لا قبل اليقة إلا بعد الحسي . نهاية ومعني أي ، وبعد أحد مني .

(ش : ٢٧٤ / ٢) .

(٧) أي : فوجود اليقة كعدمها ، (ش ٢٧٤ / ٢) .

وَعُقُوبَةُ تَرْكِهَا إِنْ تَعَيَّبَ أَيَّاماً ، وَغُرْيٍ ، وَتَأْهِبٍ لِيَسْتَقْبِرَ مَعَ رُفْقَةٍ تَزْجُلُ ،

يُشْتَلُ فِيهِ دَعْوَى الإِعْسَارِ بِمِثْلِهِ ، كَصَدَاقٍ ، وَدَيْنٍ إِنْ تَلَّافَ^(١) . وَلَا عَذْرَ .

(وعقوبة) تغلُّ العنوة ؛ كغزوٍ ، وخذُّ قديمٍ ، وتعريضُ الله تعالى أو لأدمي ،
(و) يرحى تركها (ولو على بعد ولو بمالٍ (إن تعيب أياماً) يعيب رماً يتركها به
عصتُ المستجيب ، بحلافٍ يحوي خذ الرما إذا بلغ الإمام ، وإلا^(٢) كان تعيبه من
الشهود عذراً حتى لا يرفعوه^(٣) على ما ذكره شارح ، وبحلافٍ ما عظم^(٤) من
مستجبه فترتب أحواله أنه لا يغفوه

وإنما خاز النعت مع تصفه مع حق بلزمه تسليقه فوراً ؛ لأنه رسالة للعصاة
المندوب إليه

ونظيره : جواز تأخير المعاصي الرد الواسع عليه فوراً إلى الإشهاد ؛ لعدم
يعدم تصديقه في دعوى الرد .

(وعري) بأن لم يجد ما تخلل مروءته بتركه من لباس^(٥) ؛ لأن عده مثقلاً
بتركه .

والسنة بغير الإلزام

(وتأهب لسر) مباح (مع رفقته ترحل) قبل صلاة الجماعة ، ولو تحللت
لها . . . لاستوخت^(٦) للمشفة في تحلته حينئذ .

والسنة بغير الإلزام

(١) أي : ربحه من السيول اللارمة ، لا هي مفادته مال ، وكذا إذا ادعى الإعسار ، وعلم القدي
بإعساره ، وطلب منه على عدم علمه ، فرد عليه اليمين فالمشقة أنه لا يكون علواً
معنى للمحتاج (١٧٥/١)

(٢) أي : وإن لم يبلغ الإمام (بمري) ٢١٩/١

(٣) وفي (أ) و(خ) : (لا يرفعونه) .

(٤) وفي (أ) و(ب) و(خ) : (ما يرفع علم)

(٥) أي : كعقد عصاة أو قاء وإن وجد سائر مروءته ، والأوجه : أن غافله ما يتركه ليس لا يلبس به

المشي كالعجز عن لباس لائق . نهاية . (شر) ٢٧٤/٢

وأكل ذي ربح كريمة .

(وأكل ذي ربح كريمة) ليس يظهر منه ربحه ، كثوم ويصل ، وكثرات^(١) ويصل^(٢) لم تسهل معالجته ولو مضوحاً نفي ربحه المؤدي وإن قل على الأوجه ، خلافاً لغيره فإن : يعتز ربحه ؛ لقوله^(٣) ، ويؤيد ما ذكرته ، حذف تقيده أصله ، بل نية^(٤) .

رد ذلك لأمره صلى الله عليه وسلم في الخبر الصحيح . من أكل شيئاً من ذلك أن يغسل بيته ، وألاً بدخل المسجد ؛ لا يذنه لملأه^(٥) .

ومن ثم كرهه لآكل ذلك ولو لعذر - فيما يظهر - الاجتماع بالباس ، وكذا دحره المسجد بلا ضرورة ولو خالياً ، إلا إن أكفه عذر ، فيما يظهر^(٦) ، والفرق واضح .

قيل : ويكره أكل ذلك ، لا لعذر انتهى

وفي شرح الروص : نعم ؛ هذا ؛ أي : الأكل متكناً ، وما به ؛ أي : أكل المتنبئ مكره وإن في حقه صلى الله عليه وسلم ؛ كما في حق أمته ، صرح^(٧) ، الأصل^(٨) . انتهى

ولم أر التصريح بكرهه للأمة في الروصة ؛ ود أصلها^(٩) . يدل (صرح

(١) الكثرات : عشب سمر من العينة لريقه ، وربما أرضية ، يخرج منها أوراق مطعمة بـ
جود ، وفي وسطها شفرح يخمل أزهاراً كثيرة ، وله رائحة قوية . ومن الكثرات مصري ،
وموكرات المانة ، والكثرات الشامي ، وهو أبو نوسة . المعجم الوسيط (ص ٨١١)

(٢) الفجل نبات عشبي حولي أو ثنائي المحول . المعجم الوسيط (ص ٦٧٥) .

(٣) راجع ؛ سهل الصباح في اختلاف الأشياخ ؛ مسألة (٣٢٢)

(٤) المحرر (ص : ٥٢) .

(٥) أخرجه البيهقي (١٥٥) ، ومسلم (٥٦٤) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه .

(٦) راجع ؛ المسهل النافع في اختلاف الأشياخ ؛ مسألة (٣٢٣)

(٧) أسى ، مهالك (٢٤٢ / ٦) .

(٨) الشرح الكبير (٤٣٧ / ٧) ، روضة الطالبيين (٣٤٨ / ٥)

به (١) راجع للمشتهى^(٢) معط .

ثم في إطلاقه كرهه أكله لنا نظر^(٣) ، ولو قلدت بما إذا أكله وهي ع ،
الاجتماع بالناس ودخول المسجد لم ينعذ

ثم زابت سبعة معتمدة من « شرح الروض » مفيدة أن الشيخ^(٤) تنبه له
ذكرته^(٥) ، وعاريفها . صرح به^(٦) صاحب « الأوار » مفيداً ماضي^(٧) انتهى
والحق به^(٨) كل ذي ربح كريب ، من يديه أو سمائه ، وهو متجعة وإن نوب
فيه

ومن ثم متبع نحو أرض وأجدم من مخالطة الناس ، ويتقو عليهم من سب
العمال : أي فحسب سرياً فما تظهر^(٩) .

أما ما تشهرو بمخالطته فبئس بعمير ، فيتركه الحضور في الجمعة ، رضى
لسمي في إراليته^(١٠)

(١) أي قول « شرح الروض » : (صرح به ...) إلح (ش : ٢٧٥/٢) .

(٢) وهو الكراهة في حقه بخلافه . (ش : ٢٧٥/٢) .

(٣) قوله . (ثم في إطلاقه كرهه) إلح : يعني أن من قال « أكله لنا مكروه » معطفاً ، سواء
كان مطروحاً أو مثلاً في كلامه نظر ، لأنه ذكر في « الأوار » وكثره به في أكل النوم والبص
والكرات وإن كان مطروحاً كما كرهه لنا بشاً . كردي وفي المصرية (في إطلاق)

(٤) أي « شيخ الإسلام » . (ش : ٢٧٥/٢)

(٥) وقوله (معاد كرهه) وهو النظر المذكور . كردي

(٦) وقوله : (صرح به) أي : يأكله لنا . كردي .

(٧) أسى المطالب (٦٤٢/٦) .

(٨) والضمر في قوله : (واسحق به) راجع إلى أكل ذي ربح مس كردي

(٩) قياسير جمع ميسر ، وهو ذو اليسار والنس راجع « المعجم الوسيط » (ص
١١٠٨)

(١٠) ظاهره عدم الوجوب وإن تحقق تأدي الناس به . مع وعدم عن « شرح باطل » خلاصه
وقد بعينه قوله الاتي أيضاً (وب تعمر إراتك) فياقض ما مات ، فتأمل (ش : ٢٧٦/٢)

وَحُضْرٍ قَرِيبٍ مُحْتَصِرٍ أَوْ مَرِيضٍ بِلَا مُتَعَهِّدٍ أَوْ يَأْسٍ بِهِ

فَقِيلَ إِنَّ شَرْطَ إِسْقَاطِ الْجَمَاعَةِ وَالْحُجَّةِ ، أَلَّا يُقْصَدَ بِأَكْلِهِ الْإِسْمَاءُ ، كَمَا
مَرَّةً^(١) وَنَحْوَهُ بِرَأْيِهِ

(وَحُضْرٍ قَرِيبٍ) أَوْ سَحَرٍ صَدِيقٍ أَوْ مَسْلُوكٍ ، أَوْ مَرِيضٍ أَوْ أَسْتَدٍ (مُحْتَصِرٍ)
أَيُّ خُضْرَةٍ الْحَوِثُ وَإِنْ كَانَ لَهُ مُتَعَهِّدٌ ، لِأَنَّهُ يَشُقُّ عَلَيْهِ تَرَاهُ ، وَيَنْوِشُ
حُضْرَهُ .

(أَوْ) حُضْرٍ قَرِيبٍ أَوْ أَحْيٍ (مَرِيضٍ بِلَا مُتَعَهِّدٍ) بِهِ ، أَوْ بِهِ مُتَعَهِّدٌ شَعْبٍ
بِحَرِّ شَرَاءِ الْأَدْوِيَةِ ، لِأَنَّهُ حَفِظَهُ أَهَمُّ مِنَ الْجَمَاعَةِ

(أَوْ) حُضْرٍ قَرِيبٍ أَوْ نَحْوَهُ يَشُقُّ مَرَّةً لَهُ مُتَعَهِّدٌ ، لَكِنْ (يَأْسٍ بِهِ) أَيْ
بِالْحَاضِرِ ، لِأَنَّهُ يَأْسُهُ أَهَمُّ .

وَمِنْ أَعْذَارِهَا أَيْضًا نَحْوُ دَلِيلَةٍ ، وَعَلَيْهِ نَعَامٍ ، وَسَخِي مَفْرُطٌ ، وَحَرٌّ
صَحِيحٌ بِهِ^(٢) ، وَلِبَاسِي زَوْجٍ^(٣) فِي الْمَعْرَبِ وَالْعِشَاءِ ، وَسَعْيٌ فِي اسْتِرْدَادِ
مَالٍ يَزُجُّو حُضْرَتَهُ ، وَعَنْهُ حَيْثُ لَمْ يَجِدْ قَدْ نَادَى بِأَحَرَةٍ مِثْلٍ وَحَدَّثَهَا فَاصِلَةً عَنْهَا
يُنَشِّرُ فِي الْفُطْرَةِ ، وَلَا أَثَرَ لِإِحْيَائِهِ الشَّيْءَ بِالْعَصَا ، إِذْ قَدْ تَخَلَّفَتْ^(٤) وَخُدَّةٌ يَمْنَعُ
فِيهَا

(١) قَوْلُهُ (كَمَا مَرَّةً) أَيْ فِي مَرْحَ تَوَلَّى الْمَصِيفِ (غَسَّ أَوْ مَالٍ) بِبَوْنٍ فَإِنَّهُمْ يَمْنَعُونَ
حُضْرَ الْجَمْعَةِ ، وَكَذَا مَرَّةً فِي ذَلِكَ الشَّرْحِ يَقُولُهُ (إِنْ لَمْ يُقْصَدَ بِذَلِكَ) إِلَى آخِرِهِ
كَرْدِي .

(٢) عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا رَضِي اللَّهِ عَنْهُ يَقُولُ : قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ : إِنْ
لَا اسْتَطَعْتُ الصَّلَاةَ مَعَكَ ، وَكَانَ رَجُلًا صَغِيرًا فَصَبَّحْتُ لِي بِبَعْضِ طَعَامٍ ، فَدَعَيْتُهُ إِلَى فِرَتِهِ ، فَسَلَّ
لَهُ حَصِيرًا ، وَصَبَّحْتُ عَرَفَ الْحَصِيرِ ، فَصَلَّى عَلَيْهِ رَكْعَتَيْنِ فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْحَارِثَةِ لَأَسْ
أَكُلَ السَّيِّئَ بِصَلَّى الْفَضِي ؟ قَالَ : مَا رَأَيْتُهُ سَلَاها إِلَّا يَوْمَئِذٍ حَرَجَهُ الْجَاهِلِيُّ (٦٧) .
وَأَبُو حَنِيفَةَ (٢٠٧٠) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٦٥٧) .

(٣) وَلِي (أ) وَ (ت) وَ (س) : (وَلِيَّانِ رَهَافٍ) .

(٤) وَلِي (أ) وَ (ب) وَ (خ) : (إِذْ قَدْ تَخَلَّفَتْ) .

تنبيه : هذه الأعداء تمنع الإثم^(١) ، أو الكراهة^(٢) ، كما مر^(٣) ، ولا تحصل
فصيلة الجماعة : كما في « المجموع »^(٤)

واختار غيره ما عليه جمع متقدمون من حصولها إن قصدها لولا العذر^(٥) .
والسبكي حصولها ليس كان يلائمها ، لخبر البخاري الصريح به^(٦) .

وأوجه مهملها ، حصولها ليس جمع الأمرين ، الملازمة وقصدها لولا العذر ،
والأحاديث بمجموعها لا تدل على حصولها في غير هذين .

وقد يجاب بأن الحاصل له حيث^(٧) أجر محاذ لأجر الملازم المعاني بها ،
وهذا غير أجر يخصر الجماعة ، فلا خلاف في الحقيقة بين « المجموع »
وغيره ، فأشبهه

ثم هي^(٨) إنما تمنع ذلك^(٩) وهو لم يثبت له إقامة الجماعة في بيته ، والأمر
بم تنفط الطلوع عنه ، لكراهة الانفراد له وإن خص الشعائر بغيره

(١) أي : على قول الفرض . (ش : ٢٧٧/٢) .

(٢) أي : على قول السنة . معني . (ش : ٢٧٧/٢) .

(٣) وبوله في التبيين (كما مر) هو الذي مر في شرح قول المصنف (إلا لعذر) قوله (لا
رحمة تفتني مع الحرمه) . كروي .

(٤) المجموع (١٧٦/٤) .

(٥) راجع « السبل النضاج في اختلاف الأنس » مسألة (٣٣٤)

(٦) عن أبي موسى رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « إذا مرضت فمض أو مات فمض فمض »
ينقل ما كان يشمل نقيضاً صحيحاً ، صحيح البخاري (٢١٩١) ، وأحوجه أبو داود
(٣٠٩١)

(٧) أي : حين وجد أحد الأمرين أرهما معاً (ش : ٢٧٧/٢)

(٨) أي : الأعداء . (ش : ٢٧٧/٢)

(٩) أي : طلب الجماعة . (ش : ٢٧٧/٢)

فصل

[في صفات الأئمة ومتعلقاتها]

لا يَصِحُّ انتدؤه بمن يعلم بطلان صلاحه أو يُتَّقَدُّ ، كمتجهدين خلتا في
 بُقَّة أو إنايين ، فإن تعدد الطاهر . فالأصحُّ الصَّحَّة ما لم يمتدَّ إمام
 لِبُجاسَةٍ ،

(فصل)

في صفات الأئمة ومتعلقاتها

(لا يصح قداؤه بمن يعلم بطلان صلاحه) لعلمه بنحو حديثه ، لتلاعبه (أو
 بعثته) أي . البطلان ، كأن يُطَنَّ ظناً غالباً مستنداً للاحتياط في بحر الطهارة
 (كمتجهدين خلتا) اجتهداً (في الصلة) ولو بالشمس والنياسير وإن اتحدت
 الجهة .

(أو) في (إنايين) لماء طاهر ونجس ، بأن أدى جهده كلِّ لغير ما أدى إليه
 اجتهاد الآخر ، فصلَّى كلُّ جهة ، أو توصلاً^(١) من بناء ، فليس لأحدهما الانتداء
 بالآخر ، لا عتقاً بطلان صلاحه .

(إن تعدد الطاهر) من الأئمة ، كالمثاب الأبي ، ولم يُطَنَّ من حال غير شيئاً
 ، والأصح . الصَّحَّة (في قداؤه بعضهم بعض) ما لم يمتدَّ إمام
 للجماعة (لِمَا يَأْتِي ^(٢)) .

ويؤخذ منه كراهة الانتداء لها ؛ للحلاب في بطلانها ، وأنه لا ثبوت في
 الجماعة ؛ لِمَا يَأْتِي في بحث المؤلف . (أن كلَّ مكروه من حيث الجماعة يمنع
 فضلها) ^(٣) .

(١) وفي (أ) و (ت) و (ص) و (ب) ، (أو توصلاً كلِّ) .

(٢) أي . في قول المصنف . (في الأصح يصح) . (شرح ٢٧٨/٢)

(٣) في (ص) : ١٧٢-١٧١ .

وَنَظَرَ طَهَارَةً إِثَاءَ غَيْرِهِ أَقْدَى بِهِ قَطْعًا ، وَلَوْ اشْتَبَهَ خُمْسَةً فِيهِ مَجِئٌ عَلَى خُمْسَةٍ ، فَضَرَّ كُلَّ طَهَارَةٍ إِيَّاهُ فَتَوَصَّأَ بِهِ ، وَأَمَّ كُلَّ فِي صَلَاةٍ فِيهِ الْأَصْحَ يُعِيدُونَ الْعِشَاءَ

(نَظَرَ طَهَارَةً) بِالْاجْتِهَادِ (طَهَارَةً إِثَاءَ غَيْرِهِ) كَيْدِيَّةً (أَقْدَى بِهِ قَطْعًا) لَا يَرُدُّدُ ، أَوْ مَحَاسِنَهُ أَسْنَعُ مَطْعًا

(وَلَوْ اشْتَبَهَ خُمْسَةً) مِنَ الْآيَةِ (فِيهَا) إِثَاءَ (مَجِئٌ عَلَى خُمْسَةٍ) مِنَ الْمَسْ ، وَجَهْدٌ كُلُّ وَاحِدٍ (فَظَرَ كُلَّ طَهَارَةٍ إِيَّاهُ) الْإِضَافَةُ لِلْإِحْتِصَاصِ مِنْ حَيْثُ الْاجْتِهَادُ ، لَا يَلْبِثُ ، إِذْ لَا يُشْتَرِطُ فِيهِ يُجْتَهِدُ فِي أَنْ يَكُونَ مِلْكُهُ ؛ كَمَا مَرَّ^(١) ، ثُمَّ زَائِلٌ أَكْثَرَ اسْمٍ (إِثَاءَ) ، وَحِيدٌ لَا إِشْكَالَ

(فَتَوَصَّأَ بِهِ) وَلَمْ يَنْظُرْ شَيْئًا مِنْ أَحْوَالِ الْأَرْضِ (رَأَى كُلَّ) فِيهِمْ لَدَيْنِ (فِي صَلَاةٍ) مِنَ الْحَمِيٍّ مَتَدْنِيٍّ بِالْصَّحِيحِ^(٢) (.. فِيهِ الْأَصْحَ) لِسَابِقِ آيَةٍ (يَعْدُونَ الْعِشَاءَ) لِأَنَّ الْحَمَاسَةَ نَقَشَتْ بِرُءُوسِهِمْ^(٣) فِي بَاءٍ إِمَامِيهَا .

فَإِنْ قُتِلَ مَا وَجَّهَ اعْتِبَارَ التَّعْيِيرِ^(٤) بِالزَّعْمِ هُنَا ، مَعَ أَنَّ الْمَدَارَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى عِلْمِ الْمُصَلِّيِ الْمَعْيَنِ ، وَلَمْ يُرَخَّصْ ، بخِلَافِ الْمَبْهُمِ^(٥) ؛ بَلْ مَرَّ مِنْ صَخَةِ صَلَاةٍ أَوْ أَرْبَعِ صَلَوَاتٍ بِالْاجْتِهَادِ إِلَى أَرْبَعِ جِهَاتٍ .

قُلْتُ لَمَّا كَانَ الْأَصْلُ فِي فَعَلٍ الْمَكْتَفٍ - وَهُوَ اقْتِدَاؤُهُ بِهِمْ هَا - صَوْنَهُ عَنِ الْإِطْلَاقِ مَا أَنْكَسَ^(٦) . اضْطَرَّرْنَا^(٧) ؛ لِأَحْسَنِ دَلِيلٍ إِلَى

(١) فصل قوله (أن يكون ملكه) كما مرَّ (أي في شرح قول المصنف (ولو اشتبه) مأثراً ..) إلى آخره . كروبي

(٢) فَيَدُّهُ لِأَحْسَنِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ يَعْدُونَ الْعِشَاءَ (ع ش : ١٦٣ ، ٢)

(٣) أي : باعتبار اقتدائهم بمن عداه (لسم : ٢٧٨ / ٢٠)

(٤) وهي (ب) و (خ) ، (التَّعْيِيرُ) .

(٥) أي : ليس المدعى عليه . (ش : ٢٧٨ / ٢)

(٦) قوله (صونه ...) إنَّه غير (كان) (ش : ٢٧٨ / ٢)

(٧) جواب (لما) (ش : ٢٧٨ / ٢)

بِإِمَامٍ يَبْعِدُ الْمَغْرِبَ

اعتاره^(١) ، وهو^(٢) ، لا اختيار له^(٣) بالنسبة يشترط اعتباره سطلا في صلاة
الآخر ، وخبره به ، وأن ثم فكل اختيار وقع صحيحاً ، فلم يزل العمل
بقضيته ، ولم يزل يوقع مبطلي مقام

(لا إمامها يبعد المغرب) لصحة ما فيها برعته ، وهو منطهر برعته في
الاعتناء ، فتش إمام^(٤) المغرب للمجاسيد ، والصابط^(٥) أن كلاً يعيد ما اتفق به
آخر

ولو كان في الجمعة بحجاب صحت صلاة كل حلف لبي قطع .
ولو سمع صوت حديث ، أو شفه بين حمسة ، متأكراً^(٦) ، وأن كل في
صلاة فكما ذكر^(٧)

سبية . يؤخذ ممّا تقرّر من لزوم الإعادة أنه يخبرهم عليهم^(٨) فعل العثم ،
وعلى الإمام فعل المغرب ؛ ليعتبر من تعي لحامه في كل
فإن قلت إنما يتعيّن^(٩) بالمعنى

(١) أي أصدر فتوى بالزعم حتى يكون صدر إلح ع ش (ش ٢٧٨/٢) وعبد
الشريفي (٢٧٨/٢) قوله وهو أي فعل المكلف

(٢) أي عناره (ع ش ١٦٤/٢)

(٣) أي لا خيار المكلف للاقتداء بهم (ش ٢٧٨/٢)

(٤) وهي (س) (ب) إمام

(٥) أي : صابط ما يعتد . (ش : ٢٧٨/٢)

(٦) وهي (ت) (و) (س) (و) (ع) (و) مطهرات (و) ساكروا

(٧) أي في (الأواني) لكن هذه بحسب الظاهر ولا تكار ، ولا تصحبت بحسب عالم به ،
مضمونه كلها باطل ، سواء ما اقتدى به وما أم به كما هو ظاهر سم ، وعادة ع ش لكن
لو تعدت الصورت المسموح ، لم يعد كل إلا صلاة واحدة ، لا احتمال أن لكل من واحد (ش
٢٧٩/٢)

(٨) أي على غير إمام العثم (ش : ٢٧٩/٢)

(٩) قوله : (إنما يتعيّن) الأولى : الثاني (ش ٢٧٩/٢)

ولو ذكرى في معنى من قوله و قصد بالأصح ، الصيغة في التصديق
دون الحس ، اعتباراً منه التهدي

لهما^(١) ، لا قبلهما^(٢) قلت ، مسرع ، بل المعنى هو فعل ما قبلهما ،
لا غير ، كما هو صريح كلامهم .

(و) قيل قوله (يقتضيه) الاعتماد الجارم لدليل نشأ عن الاجتهاد في
الفرع ، عمله (لو ائدى سائعي بحسني) مثلاً أتى بمطلي في اعتقادها أو استناده ،
كل (من فرجه أو قصد بالأصح الصيغة في التصديق دون الحس ، اعتباراً
فيهما (من التهدي) أي ، اعتقاده ، لأنه محدث عنه بالحس دون التصديق

وبعث جمع أن محله ، إذا نية^(٣) ، لتكون بيته بلصلاة جارية في
اعتقاده ، بخلاف ما إذا غلبته ، لأنه متلاعب عدل أيضاً ، لعلنا بأنه لم يخرجه
بالنية

وإذا^(٤) بأن هذا^(٥) لو كان مرسماً المأية لم يأت^(٦) ما عثر به مقابل الأصح
عدم صحتها خلت المفتصية ، من اعتبار^(٧) بية الإمام ، لأنه متلاعب ، لا تقع
منه صحيحة^(٨) ، فلم يفتقر جزم المعلوم بالنية ، والحلاف إنما هو عند عليه^(٩)
حال النية مفصليه .

(١) أي : فعل العشاء والمغرب ، (ش ٢٧٩/٢)

(٢) أي : لا قبل فعلهما ، ولو أفرد التعبير ، لاستغن عن تقدير المضائق المذكور (ش
٢٧٩/٢) .

(٣) راجع : السهل الصحيح في اختلاف الأبيح ، مسألة (٣٣٥) .

(٤) أي تصوير الحلاف بكون الإمام مائياً (ش ٢٨٠/٢)

(٥) قوله : (بأن هذا) أي ، البيان ، كروي .

(٦) وقوله (ثم بأب) جواب (لو) ، والجملة الشرطية حرم (أن) أي لو كان هذا فرض
السألة لم يجر تعديل المقابل ، مع أنه جائز . كروي

(٧) وقوله (من اعتبار) بيان لما عطف كروي

(٨) أي من الإمامية صحيحة (ش ٢٨٠/٢) وفي بعض النسخ (بـ صحيحة)

(٩) أي ، الإمام الحنفي . (ش ٢٨٠/٢) .

بأن قلت : فما وجه صحة الاقتداء به حينئذ وهو سلاعتُ عبد ؟ كما تقرّر ؟
قلت : كونه سلاعتُ عبدًا معصومًا ، إذ عداية أمره ، أنه حين امتنع عامم بمطهر عبده ،
وعنف مؤثر في جزومه عنده لا عبد ، فتأمنه .

وابصاراً للمدارك على وجود صورة صلاة صحيحة عنده ، وإلا لم يصح
الاقتداء بمحارب مطلقاً ؛ لأنه معتقّد بعدم وجوب بعض الأركان ، وهذا مُبطل
عبد ، وانتصبت الحاجة للجماعة عتبار اعتقاده مُبطلاً عنده^(١) ، وإنيابه بمبطل
عنه وإن تعدّد .

ولو شكّ شافعي في نياب المحالّ بالواجبات عند العموم . . لم يؤثّر في
صحة الاقتداء به ؛ بحسب النظر به في بوني الخلاف .

ومرّ في سجدته (ص)^(٢) ، أن المبطل الذي يُعتمر جنسه في الصلاة لا يصح
إتباع المحالّ به ، وكذا لا يصح إحلاله بواجب إن كان ذا ولاية ؛ خوفاً من
انقضاء ، فيقتضي به الشافعي ، ولا إعادة عليه^(٣) وكانتهم بما لم يوجبوا عليه
مرسته في الأفعال مع عدم نيابة الاقتداء به ؛ لعدم ذلك ، وإلا فهو^(٤) محصل
لدفع لفتنة ، ولصحة صلاة الشافعي يفتياً .

ويشكل على ذلك^(٥) ما يأتي : أن لا يصح الجمعة المسوقة وإن كان
انصدت معها الصادق بكونه إمامها^(٦) ؛ إذ قبس ما هنا صحة اقتدائهم به ؛
خوف لفتنة ، بل هي ثمّ أشد .

(١) قوله (مبطلاً عبداً) كأن اعتقد إبطال لمس عبداً ، وقتلها كقوي

(٢) في (ص : ٢٢٢)

(٣) راجع : المجلد السابع في اختلاف الأئمة ، مادة (٢٢٦)

(٤) أي : الموافقة من غير ربط وانتظار كبير بها ، (ش : ٢٨٢ / ٢)

(٥) أي : على قوله : (وكذا لا يصح إحلاله) ، إلخ (ش : ٢٨٢ / ٢)

(٦) في (ص : ٦٤٣ - ٦٤٤) .

وَيُخَابُ بِأَنَّهُ عَهْدٌ يَقْدَحُ عِوَى الْجَمْعَةِ مَعَ احْتِلَالٍ بَعْضٍ شُرُوطِهَا^(١) ، لَعْدٍ ،
وَلَمْ نَعْبُدْ دَيْتَ فِي الْجَمْعَةِ بَعْدَ تَقْدَمِ جَمْعَةٍ أُخْرَى ، فَإِنْ اضْطُرَّ لِلصَّلَاةِ مَعَهُ^(٢) ،
مَوْزَارَكَتَيْنِ نَاعِلَةٍ .

تَبَيَّنَ رَجَحُ مَقْبَلِ الْأَصْحِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَكْبَارِ أُمَّتِنَا ، بَلْ أَلْفَتْ فِيهِ مَحَبَّةً ،
وَمَنْ^(٣) عَنْ الْأَكْثَرِينَ ، لَكِنْ تَوَرَّعَ^(٤) ، وَاسْتَأْذَنَ^(٥) جَمْعٌ مَحْقُوقُونَ مَتَخَرُّوْنَ
وَعَلَى الْمَذْهَبِ^(٦) فَرَقَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بَيْنَ مَا هُنَا^(٧) وَعَدَمِ صِحَّةِ اقْتِدَاءِ أَحَدٍ
مَحْبُوسٍ فِي الْمَاءِ أَوْ الْقُبَّةِ إِذَا احْتَبَأَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ^(٨) ، بَأَنَّ الْمَسْجِدَ مَطْلَقٌ
هُنَا^(٩) يُؤْذِي إِمَّا تَعْطِلُ الْجَمَاعَةَ الْمَطْلُوبَ كَثِيرًا ، بِحِلَالِهِ فِي دَيْتٍ ،
لَمَذَرَتِهِمَا .

فَإِنْ قُلْتُ يُؤْذِي الْمَقَابِلَ الْمَذْكُورَ^(١٠) مَا هُوَ مَعْلُومٌ أَنَّ مَنْ قَدْ تَعَيَّنَ
صَحِيحًا كَانَتْ صَلَاتُهُ صَحِيحَةً حَتَّى عَدَمُ مَحَبَّتِهِ
قُلْتُ : مَعْنَى كَوْنِهَا صَحِيحَةً عَدَمُ الْمَحَابِلِ ، أَنَّهَا تُزَيِّدُ دَاعِيَهَا عَنِ الْمَطْلَبَةِ

(١) لَا يَحْصِي مَا يَمْنَعُ عَنِ التَّأَمُّلِ (س ٢ / ٢٨٢)

(٢) أَيِ صَلَاةٍ لَجَمْعَةٍ الْمُسَوِّقَةِ مَعَ الْمَطْلُوبِ (س ٢ / ٢٨٢)

(٣) أَيِ : مَقَابِلِ الْأَصْحِ ، أَوْ رَجَحِهِ (س ٢٠ / ٢٨٢)

(٤) أَيِ : فِي الْفَتْلِ . (س ٢٠ / ٢٨٣)

(٥) أَيِ : مَقَابِلِ الْأَصْحِ . (س ٢ / ٢٨٣)

(٦) أَيِ : لِرَاجِعِ الَّذِي حَبَرَهُ الْمَذْهَبُ (بِلَا الْأَصْحِ) (س ٢ / ٢٨٢)

(٧) أَيِ : صَحَّةِ الْاِقْتِدَاءِ فِي مَعْنَى التَّعَدُّ ، وَإِنْ شِئْتَ تَقُولُ : أَيِ : فِي الْفُرُوعِ الْخِلَافِيَّةِ ، فَصَحَّحُوا

فِيهَا الْاِقْتِدَاءَ فِي نَحْوِ التَّعَدُّ وَفِي نَحْوِ الْمَسْ . (س ٢ / ٢٨٢)

(٨) مَتَمَلِّقٌ بِالْاِقْتِدَاءِ ، (س ٢ / ٢٨٢)

(٩) قَوْلُهُ (بَأَنَّ الْمَسْجِدَ) أَيِ : مَعَ صِحَّةِ الْاِقْتِدَاءِ (مُطْلَقًا) أَيِ : سِوَاهُ أَيِ الْأَسْمَاءِ بِمِثْلِ خَدَانَا وَ

عَدَمُهُ (عَدَمُ) أَيِ : فِي الْفُرُوعِ الْخِلَافِيَّةِ فِي الْمَذْهَبِ (س ٢ / ٢٨٢)

(١٠) يَعْنِي : الصَّحَّةَ فِي نَحْوِ الْمَسْ . (س ٢ / ٢٨٢) .

وَلَا تَصُحُّ قُدُورُهُ بِشَقْدِهِ .

بها ، وبحو ذلك ^(١) لا أن مرتبط ^(٢) صلات بها ؛ لأن هذا ^(٣) تخلفه بعده أخرى ،
هي . عقادها أنه غير حارم بالنية بالنسبة إليه ، فمعنا الربط ؛ لذلك ،
لا لا اعتقادنا بصلاته صلاته بالنسبة لاعتماده

فالحاصل : أنها ^(٤) من حيث ربطها . . غير صالحة لذلك ^(٥) ، ومن حيث
إبرازها ^(٦) لخدمة دعيتها . صالحة له ظاهراً فيهما

رأت باطناً فكل من صلات وصلاته ^(٧) يختصم الصحة وغيرها ، لأن
«حق أن النصيب في الفروع واحد ، لكن على كل مقلد أن يعتقد ساء على أنه
نبت بغيره الأرجح عنه ^(٨) - أن ما قد تعلقه أقرب إلى موافقة ما في نفس الأمر
معاً فإنه غيره ، مع احتمال مصادفة قول غيره ليت له ^(٩) ، فتأمله

(ولا تصح قُدُورُهُ بِشَقْدِهِ) بعينه : إجماعاً ولو احتمالاً ^(١٠) ولو بعد السلام ^(١١) ؛

- (١) قوله (وبحو ذلك) مطب على قوله (أنها ترى) (ح (ش ٢٨٢/٢)
- (٢) أي وليس معناه أنه يصح لها الاعتقاد بهم (ش ٢٨٢/٢)
- (٣) أي : صحة الربط ، وتكثير الجماعة (ش ٢٨٢/٢٠) .
- (٤) أي صلاة صحائف مع نحو المص (ش ٢٨٢/٢)
- (٥) قوله (ذلك) أي للربط ، فالإمام بالتصديق وصالحة أعلى طهره ، وبحمل أن يشار
إليه اعتقاداً أنه غير حارم إلح ، فالإمام للتعليل ، و(صالحة) بمعنى صليبه ، ويؤيده
قوله ، (ظاهراً فيهما . .) إلخ (ش ٢٨٢/٢)
- (٦) وهي (أ) و (ت) و (ج) و (د) و (هـ) (إبرازها)
- (٧) قوله (لكل من صلات أي مع بحر القصد ، وصالته ، مع نحو ليس (ش)

(٢٨٢/٢)

- (٨) قوله (بغيره الأرجح عنه) والأصح خلافه ؛ كما يأتي في (نقضه) كردي
- (٩) أي : في الواقع ونفس الأمر . (ش ٢٨٢/٢)
- (١٠) قوله (ولو احتمالاً) كأن وجد رخص يسلط ، ونزق في أيها الإمام ثم يصح الاعتقاد ،
بوجوده كردي وراجع المصطلح النضاح في خلاف الأساج المسألة (٢٣٧) .
- (١١) قوله (ولو بعد السلام) أي بعد نطق الإمام بالربط (السلام) ، وقيل نطقه ب(الله) من
(عليكم) لأنه حيث لم يفتد كردي .

وَلَا يَمُنْ تَلَرْمًا إِعَادَةً كَتَحْقِيمٍ نِيْتَمَ

كما مر في (سجود السهو)^(١) وَإِنْ بَانَ إِمَامًا

وذلك لاستحالة اجتماع كونه تابعاً ومتبوعاً ، ولا أثر عند التردد للاجتهاد فيها
يُظْهَرُ ، خلافاً للرر كشي^(٢) ؛ لأن شرطه ، أن يكون للعلامة فيه مجال ، ولا مجال
لها^(٣) ؛ لأن مدار الأمرية على التبة لا عبر ، وهي لا يُطْلَعُ عليها

وخرَجَ به (مُقْتَضٍ) ما لو انْقَطَعَتِ الْقُدْرَةُ ؛ كَأَن سَلَّمَ الْإِمَامُ فَتَامَ سَبْعُ
فَأَقْتَضَى بِهِ آخَرَ أَوْ مَسْوُوقُونَ فَأَقْتَضَى بَعْضُهُمْ بَعْضًا . فَتَصْبِحُ فِي غَيْرِ الْجَمْعِ
لِثَبَتِهِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ^(٤) ، لَكِنْ مَعَ الْكِرَامَةِ^(٥) .

(وَلَا يَمُنْ تَلَرْمًا إِعَادَةً) وَإِنْ أَقْتَضَى بِهِ مِثْلَهُ (كَتَحْقِيمٍ بِمِثْم) لِقَصْرِ صَلَاتِهِ

- (١) قوله (كما مر) أي في شرح قول المصنف (فلو سلم المسوق لسلام معه) كردي
(٢) الديباج في توضيح المساج (٢٠٧ / ١) وفي المصنف : (تابعاً متبوعاً) .
(٣) قوله (لأن شرطه أن يكون) إلخ رده النهاية ؛ بعد نفسه . ويعلم أن اجتهاده بسب
فرض يدل على عرضه ، لا يالك الله لعدم الاطلاع عليها ، فقط القول بأن شرط الاجتهاد
أن يكون إلخ انتهى . (ث : ٢٨٣ / ٢) .
(٤) رجع ؛ المنهل الصبح في اختلاف الأغنياء ؛ مسألة (٣٢٨) .
(٥) قوله (يصبح في غير الجمعة في الثانية) حاصله ؛ في الصورة الثانية ، وهي قوله : (أو
مسبوقون . إلخ يصبح الاقتداء في غير الجمعة) (على المصنف) متعلق بـ (يصبح) أي
يصبح على المعتد (لكن مع الكرامة) ، وأما في الجمعة فلا يصح الاقتداء في تلك
الصورة ، وأما في الصورة الأولى فيصح في الجمعة أيضاً ، وبلا كرامة مطلقاً . كردي
وعبارة الشرواني (٢٨٣ / ٢) (قوله « على المعتد ») إلخ متعلق بـ (تصبح »
وحاصله . أنه يصبح الاقتداء في الصورة الثانية ، وهو قوله (أو مسبوقون .) إلخ في غير
الجمعة على المعتد ، لكن مع الكرامة ، وأما في الأولى فيصح في الجمعة أيضاً ، وبلا
كرامة مطلقاً انتهى من نسخة سميح لكردي بمنح الكاف العرسي على « الجمعة » وهي
الكردي بضم الكاف العربي على ما شرح بامس ، بعد قوله (وخرج مقتدر)
إلخ فيصح في غير الجمعة ، أما هي . فلا مطلقاً عند الجمال الرملي ، وفي الثاني عند
السراج ، أما في الأولى فتصح عنه ، ولكن يكره الاقتداء بالمسوق المذكور) انتهى لم
ذكر كلاماً طويلاً ، فراجعوا إن أردت .

ولا يَرى بِأَمْرِي فِي الْجَدِيدِ وَهُوَ مَنْ يُحِبُّ بِحَرْفٍ أَوْ تَشْدِيدٍ مِنْ (الْمَاتِحَةِ) .

(ولا) بدو (قاري بأمر في الجديد) وإن لم يُشكك المَعْلَمُ^(١) ، ولا عدم محال^(٢) ؛ لأنه لا يَصْلُحُ لِتَحْقِيقِ الْقِرَاءَةِ^(٣) عه لو أَذْرَكَ رَاكِعاً مَلَأَ ، ومن شأن الإمام التَّحْقِيلَ .

وَيَصِحُّ اقْتِدَاؤُهُ بِمَنْ نَحْوُهُ كَوْنُهُ أَمِيّاً إِذَا لَمْ يُخْبَرْ فِي جَهْرِيَّةٍ . مَسْرُودُهُ مَفَارِقَتُهُ^(٤) ، فَإِنْ اسْتَمَرَ جَهْلًا^(٥) حَتَّى سَلَّمَ لَزِمَتْهُ لِإِعَادَةِ مَا لَمْ يَبَيِّنْ أَنَّهُ قَارِئٌ تَبِيَةً بِرُومِ الْمَفَارِقَةِ مَا يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَا مَرَّ أَنَّ إِمَامَهُ لَوْ لَحَنَ مَعِيّاً فِي (الْمَاتِحَةِ) لَمْ تَلَزِمَتْهُ مَفَارِقَتُهُ ؛ لِاحْتِمَالِ سَبِيهِ^(٦) ، وَهَذَا مَوْجُودٌ هُنا

وَنَدَى يُجَبُّ بِحَمَلٍ ذَلِكَ حَتَّى مَا إِذَا لَمْ يُجْزَرْ كَوْنُهُ أَمِيّاً ، وَإِلَّا . . . لَزِمَتْ ؛ كَمَا هُنا ؛ لِأَنَّهُ عَدَمٌ جَهْرِيٌّ ، أَوْ لِحْنٌ يُقْوَى كَوْنُهُ أَمِيّاً

وَبَصِيَّتُهُ أَنَّهُ مَنْ تَرَدَّدَ فِي مَعَاقِ اقْتِدَاؤِهِ ، وَقَامَتْ قَرِيبَةٌ طَاهِرَةٌ عَلَى وَجْهِهِ لَزِمَتْهُ الْمَصْرُفَةُ ، وَمَرَّ^(٧) عَنِ السَّيْكِيِّ مَا يُرِيدُهُ

(وهو) مَنْ يَخْلُ بِحَرْفٍ أَوْ تَشْدِيدٍ مِنْ «الْمَاتِحَةِ» بِأَنَّهُ لَمْ يُخْبَرْ ، وَهُوَ نَسَبٌ لِأَمْنِهِ حَالٌ وَلَا ذَنْبٌ ، وَحَقِيقَتُهُ لَعَنَةٌ . مَنْ لَا يَكْتُبُ .

(١) قوله (وب لم يمكنه التعلم) بأن لم يصارعه سانه ، أو طوره ، ولم يعلم من يمكن فيه التعلم ، وأما إذا مضى وقصر بترك التعلم . فلا يصح اقتداؤه به بلا خلاف كروى

(٢) قوله (ولا عدم محال) عطف على (لم يمكنه) أي : وإن لم يعلم بحال ، حاصله لا فرق بين أن يعلم بحاله أنه أمي وبين ألا يعلم في جريان الخلاف على الأصح ، وقيل إن علم كونه أمياً لم يصح قطعاً . كروى

(٣) قوله (لا يصلح لتحمل القراءة) يعني : إذا لم يحسنها لم يصلح لتحمل . كروى

(٤) راجع «المعنى المختلف في اختلاف الأشياخ» مسألة (٢٢٩) ، و«حاشية الشرواني» (٢٨٤/٢) .

(٥) راجع «المعنى المختلف في اختلاف الأشياخ» مسألة (٢٢٩) ، و«حاشية الشرواني» (٢٨٤/٢) .

(٦) في (ص ٢٢٠)

(٧) قوله (ومر) أي : في شرح قول المصنف (يبعد من التحجج واللعب) كروى

وَمِنْهُ أُرْتُ بُدْعُمْ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ ، وَالشَّعْ يُبْدَلُ حَرْفًا - وَتَنْصَحُ بِمَنْشِدِهِ
وَتُكْرَرُ بِاسْتِمَامٍ ، وَالْمَأْمَاءُ . . .

وَمَنْ يُخَيِّنُ صَبَحَ آيَاتٍ مَعَ مَنْ لَا يُخَيِّنُ إِلَّا الذَّكْرَ ، وَحَاطَظَ بَصَفَ (الْمَنْشِدَةِ)
لَا زِيَّ بِحَاطَظَ بَصَفَهَا الثَّانِي مَثَلًا كَقَدْرِيٍّ مَعَ أُمِّيٍّ

(وَمِنْهُ أُرْتُ) بِالْمَنْشِدَةِ (بِدْعُمْ) بِإِدْأَلٍ (فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ)^(١) أَيْ (الْأَوَّلِ)
الْمَعْلُومِ مِنْ (بِدْعُمْ) ، فَلَا يَصْرُّ ادْعَامٌ فَقَطْ^(٢) ، كَتَشْدِيدِ لَامِ أَوْ كَوَيْ
(مَالِكِ) .

(وَالنَّعْ) بِالْمَثَلَةِ (يُبْدَلُ حَرْفًا) أَيْ : يَأْتِي بِغَيْرِهِ بَدَلَهُ ، كَرَأَيْتُ بَعِيٍّ ، رَسِيٍّ
بِشَاءٍ .

بَعْمٌ : لَا تَصْرُّ لَتَعَةً بِسِيرَةٍ ، بَأَنَّ لَمْ تَنْسَخْ أَصْلَ مَحْرَجِهِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ صَدَبٍ
(وَتَنْصَحُ) وَلَوْ فِي الْحَمْمَةِ بِتَفْصِيلِهِ الْآتِي فِيهَا^(٣) قَدْوَةً أُمِّيٍّ وَآخِرُ مِنْ^(٤) (بِمَنْشِدِهِ)
بِالنِّسْبَةِ لِلْمَعْجُوزِ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلَهُ فِي الْإِدْأَلِ ، كَمَا إِذَا عَمَّرَ عَنْ (الْوَاءِ)
وَأَنْدَسَهَا أَحَدُهُمَا (عَأْ) ، وَالْآخَرُ (لَامًا)

بِحِلَافٍ عَاجِزٍ عَنْ (رِيٍّ) بِعَاجِزٍ عَنْ (سَبِيٍّ) وَإِنْ اتَّفَقَا فِي الْإِدْأَلِ : (لَحَبٌ)
أَحَدُهُمَا مَا لَمْ يُخَيِّنْهُ الْآخَرُ .

(وَتُكْرَرُ) الْقَدْوَةُ (بِالْتِمَامِ) وَهُوَ : مَنْ يُكْرَرُ التَّاءُ ، وَالْقَبَائِسُ ، الْبَاءُ
(وَالشَّأْنَاءُ) بِمَهْرَثِيٍّ رَالِمٌ ، وَهُوَ : مَنْ يُكْرَرُ الْهَاءُ ، وَالْوَأَوَاءُ ، وَهُوَ مَنْ يُكْرَرُ
الْوَوَاءُ ، وَكَذَا سَائِرُ الْحُرُوفِ : لِرِبَادَتِهِ ، وَفَرْدَةٍ أَنْطَبِعَ عَنْ سَمَاعِهِ ، وَمِنْ لَمْ تُكْرَفْ

(١) قَوْلُهُ (بِدْعُمْ) بِإِدْأَلٍ أَيْ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ كَقَدْرِيٍّ (الْمَنْشِدَةِ) بِشَاءٍ (مَشْدَدٌ) أَوْ بِسِيٍّ
مَشْدَدٌ ، فَإِنَّهُ فِي الْأَوَّلِ هُوَ أَيْدَلُ (السَّيِّ) (مَاءٌ) وَأَدْعَمُهَا فِي (الْهَاءِ) ، وَفِي الثَّانِي هُوَ أَيْدَلُ

(التَّاءِ) (سَبِيٍّ) وَأَدْعَمُهَا فِي (السَّيِّ) كَقَدْرِيٍّ

(٢) قَوْلُهُ (فَلَا يَصْرُّ ادْعَامٌ فَقَطْ) يَعْنِي ادْعَامٌ وَلَا إِدْأَلٌ كَقَدْرِيٍّ
(٣) فِي (عَمْرٍ ٦٥٧ ٦٥٨)

(٤) رَاجِعٌ إِلَى الْمَثَلِ النَّصَاحِ فِي اخْتِلَالِ الْأَشْيَاخِ ، مَسْأَلَةٌ (٣٤٠) .

والأخر ، فإن عيّر معني كـ (أعتب) بضم أو كسر . أعتل صلاة من أعتك
بضم ، وإن عيّر لسانه ، أو لم ينص من إمكان تعلّمه . . .

له (إمامة) ، وصحّت ، لعلّه مع إتباعه بأصل الحرف^(١)

(وإلا حق) بعد لا يغيّر المعنى ؛ كصح دان (معذ) ، وكسر نائب
رويه^(٢) ، بقاء المعنى وإن أتمّ بتعمّد ذلك

(فإن) لحن لحناً ، غير معني (ولو في غير (الفاتحة) ، وكالمعنى هنا
(إن) لكأن لا يشترط فيه تمييز المعنى ؛ كما مر^(٣) (كأنعت بضم أو كسر) أو
أعتل ، كالمستعس ، وحذفه من « أصله »^(٤) ؛ لفهمه « لأرلى » (أطل صلاة
من أمكه التعلم) ولم يتعلّم ؛ لأنه لنس بقران
مع ؛ إن ضاق الوقت . . صلى لحرقه .

ويظهر أنه لا يأتي تلك الكلمة ؛ لأنها غير مرآة قطعاً ، فم توقيف صحة
الصلاة حينئذ عيب ، بل بعثه ، ويؤم مثل هذا مبطل ، وأعاد ؛ لتبصير ،
وحذف هذا^(٥) من « أصله »^(٦) ؛ لأنه معلوم ، ولا تحور الاقتداء به في
الحالين^(٧)

(من عيّر لسانه ، أو لم ينص من إمكان تعلمه) من حيّ إسلامه فم طراً

(١) وفي (سر) : (الحروف) .

(٢) وضم الصاد (نصرط) وحمزة (اعتد) ، وحمز ، كالمعنى الذي لا يغيّر المعنى وإن لم
يسمى بفتحاً . معني الصحاح (٤٧٢ / ١) .

(٣) قوله (كما مر) في شرح قول المصنف (ولو أبدل ضافاً) كرودي . وعندهم
(٢٨٦ / ٢) (قوله) كما مر أي في باب هذه الصلاة

(٤) المعرور (ص ٥٣)

(٥) أي لاستدراك المذكور (ش ٢٨٧ / ٢)

(٦) المعرور (ص ٥٣) .

(٧) قوله (ولا يجوز الاقتداء به) أي بس ضاق عليه الوقت (في الحالين) أي : حال تعبير
المعنى في (الفاتحة) وغيرها ، كرودي .

بأن كان في (المنفعة) . فكأن في ، وإلا . فتصح صلاته ونقضه به

إسلامه ، ومن التعبير في غيره على الأوجه^(١) ، كما مر^(٢) ، لأن الأثر والشروط لا فرق في اعتبارها بين البالغ وغيره .

(فإن كل في (المنفعة)) أو بدلها ولو أبدكز : كما هو ظاهر (فكأن في) ومر حكيمه^(٣) (وإلا) بأن كان في غيرها وغير بدلها (فتصح صلاته ، والنقض به) .

وكذا إن جهل^(٤) لتحريمه وغدر ، أو تبني أنه لحر أو في صلاة^(٥)

فعلم أن صلاته لا تنقض بالتعبير في غير (المنفعة) أو بدلها إلا بد قدر . وعلم ، وتعمد : لأنه حينئذ كلام أجبي ، وشرط إبطاله : ذلك^(٦) ، محال ما في (المنفعة) أو بدلها ، فإنه ركن ، وهو لا ينقض بمجرد جهل أو نسيان نعم : لو نظر للمصواب قل لسلام^(٧) نفي ولم تنقض صلاته . وحيث نطقت صلاته هنا^(٨) يغلط الاقتداء به ، لكن للعالم بحاله : كما قاله الماوردي^(٩) .

(١) واسع المجهل ينصاح في اختلاف الأنبياء : مسألة (٣٤١) .

(٢) قوله (على الأوجه : كما مر) في محث المصراع في تكثير التحريم كرمي

(٣) في (ص ١٥٣ - ١٥٤) .

(٤) قوله (وكذا إن جهل) عطف على (مريد مجر) أي : ومثل إن عجز إن جهل : يعني فإن سم بعجز ولكن جهل بحريم السير ، ولم يكن في (المنفعة) فتصح صلاته أيضاً ، والنقض به . كرمي .

(٥) فيه وقف ، والقياس إبطاله ، لأن كان من جهة الكف عن ذلك وشهد (ش ٢٨٧ / ٢)

(٦) قوله (وشرط إبطاله) مبتدأ ، والتفسير للكلام الأجبي ، وقوله (ذلك) غيره ، والاشارة بما ذكر من العبرة ، والنعم ، والعصر (ش ٢٨٧ / ٢)

(٧) أي أوبعد ، ولم يغل المصلح ش ش ١٧٢ / ٢

(٨) قوله (وحيث نطقت صلاته) أي صلاة الأمام في غير (المنفعة) بأن قدر ، وعلم ، وتعمد . كرمي

(٩) المعوي الكبير (٣٧ / ٢) .

وَلَا تَصِيحُ قُدُوهُ رَجُلٍ وَلَا خُشْيَ امْرَأَةٍ وَلَا خُشْيَ .

وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَأْتِي فِي الْأَمْرِ^(١) ، بَأْسُ هَذَا يُعَسِّرُ الْإِطْلَاقَ عَلَى حَالِهِ^(٢) مِنْ الْإِفْتِدَاءِ بِهِ ، وَاخْتَارَ السَّيَكِّي مَا قُبِلَ مِنْ قَوْلِ الْإِمَامِ ، لَيْسَ لِهَذَا^(٣) قِرَاءَةٌ عَنِ (الْمَاتِحَةِ) لِأَنَّهُ يَكَلِّمُ بِمَا لَيْسَ بِمَرَأَةٍ وَلَا صَوْرَةً^(٤) ، مِنْ الْبَطْلَانِ^(٥) مَعْنَى^(٦)

(وَلَا تَصِيحُ قُدُوهُ رَجُلٍ) أَيِ ذَكَرٍ وَلَوْ صَبِيًّا (وَلَا خُشْيَ) مُشْكِلٌ (بِامْرَأَةٍ وَلَا خُشْيَ) مُشْكِلٌ ؛ إجماعاً فِي الرَّجُلِ بِالْمَرْأَةِ لَا مَنْ شَذَّ ، كَالْمَرْئِيِّ ، وَلَا حَتَّى أَنْتَ لِلْإِمَامِ وَذِكْرُهُ الْعَامُومُ فِي خُشْيٍ بِخُشْيٍ ، وَذِكْرُهُ الْعَامُومُ فِي حَسٍّ بِامْرَأَةٍ ، وَأَنْتَ لِلْإِمَامِ فِي رَجُلٍ بِخُشْيٍ

أَمَّا قُدُوهُ امْرَأَةٍ بِامْرَأَةٍ أَوْ خُشْيَ ، وَرَجُلٍ وَخُشْيَ بِرَجُلٍ ، وَرَجُلٍ بِرَجُلٍ لَصَحِيحَةٌ ، فَالْقُصُورُ تَسَعٌ^(٧) .

وَيُكْرَهُ اقْتِدَاءُ رَجُلٍ بِخُشْيٍ أَنْتَصَحَتْ ذِكُورُهُ ، وَخُشْيَ تَصَحَّحَتْ أَنْتَ بِامْرَأَةٍ ، وَبَعْلُهُ أَوْ أَنْتَ بِظُلْمٍ^(٨) ؛ كَقَوْلِهِ^(٩) ؛ لِلشَّكِّ^(١٠) .

(١) حيث طل اقتداء الجاهل به أيضاً . (ش : ٢٧٨/٢) .

(٢) قوله (بَأْسُ هَذَا يُعَسِّرُ الْإِطْلَاقَ) أي يخلف الأمر لا يفسد الإطلاق على كرده

(٣) قوله (لَيْسَ لِهَذَا) أي للأحد في غير (الْمَاتِحَةِ) لِحَاثِ بَعْرِ الْمَعْنَى كَرْدِي
(٤) نهاية المطلب (٢/٢٨٠)

(٥) (من بطلان) بدل (ما) في (ما اقتضاه) كرده

(٦) وقوله (مصدقاً) أي سواءً المتأخر وغيره كرده

(٧) قوله (فالقصور تسع) لكن ضمن منها صحيحة ، رابعها باطلة ، فالصحيحة رجل برجل ، خشي برجل ، مرء برجل ، امرأ بخشي ، امرأة بامرأ ، والباطلة رجل بخشي ، رجل بامرأة ، خشي بخشي ، خشي بامرأة . كرده

(٨) قوله (بظلم) أي : غير قسري . كرده

(٩) أي قول الخشي أن ذكر أرائس (ش : ٢٨٨/٢) .

(١٠) قوله : (للشك) متعلق بـ (يكون) . (ش : ٢٨٨/٢) .

وتصيح للمتوضي: يا فتشتم وينسح لحف ، وللقائم بالقاعد والمضطرب .
والكامل بالصبي والعبد

(ويصح) العدو (للمتوضي بالمقيم) الذي لا يلزمه قضاء ، لكن صلاة .

(و) للمتوضي : (ينسح الحف ، وللقائم بالقاعد والمضطرب) والمضطرب
ولو قوماً ، ولأحدهم بالآخر ؛ لذلك ^(١) ، ولاتباع في الثاني ^(٢) في قوله
صلى الله عليه وسلم يوم أو يومين ^(٣) وهو ينسح لحبر ، وإذا صلى جالساً
فصلوا جلوساً أجمعون ^(٤) .

ورغم أنه لا تلزم من نسح وحول لقعود وحول القيام بركة باد لقيام هو
الأصل ، وإنما وجب القعود ؛ لمتابعة الإمام ، فحينئذ ينسح ذلك ، وإن اعتذر
بمتابعة ، فلم يوجب القيام ؛ لأنه الأصل .

(والكامل) ^(٥) أي : البالغ الحز (بالصبي) المعبر ولز في فرضي ؛ لحبر
الحجاري أن عمرو بن سلمة - بكسر اللام - كان يؤم قومه على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم وهو ابن ست أو سبع ^(٦) .

نعم ؛ البالغ ولو مفصولاً أو فترأ أو من منه ؛ للحال في صحة الاقتداء به ،
ومن ثم كره كما في الجويطي ^(٧) .

(ولعد) ولو صبياً ؛ ليت صحح ، أن عائشة رضي الله تعالى عنها كان يؤمها
عبدًا ذكران ^(٨) .

(١) أي : لكامل صلاته . (ش : ٢٨٨/٢)

(٢) أي : القائم بالقاعد ، (ش : ٢٨٨/٢) .

(٣) أخرجه البخاري (٦٦٤) ، ومسلم (٤١٨) عن عائشة رضي الله عنها . وهو حديث موهل

(٤) أخرجه البخاري (٧٢٢) ، ومسلم (٤١٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٥) وفي (١) (ب) و(خ) : (والكامل) .

(٦) صحيح البخاري (٣٠٢) ، عن عمرو بن سلمة رضي الله عنه

(٧) مختصر الجويطي (ص ٢٢١)

(٨) ذكره البخاري تعليقاً بل رقم (٦١٢) ، ووصله ابن أبي شيبة في المصنف ، (٧٦٩٤) عن

و لا غنى والبصير سواء على النص
والأصح صحة فتوة السليم بالسلم ،

بعم ، انحرأ أولى منه إلا إن سحر سحره ، كما يأتي^(١)
وانحرأ في صلاة الجمعة أولى مطلقاً ؛ لأن دعاءه أقرب للإحسان^(٢)
ونكراً لإدانة الألف ولو بالعم ؛ كما في « روضة الشريح »^(٣) وعندها
(والاعمى والبصير سواء على النص) إذا اتخذ حريراً أو رقاً طلاء ؛ لأن
الاعمى أحسن ، والبصير عن الخبيث أحفظ .
بعم ؛ صرح جمع بأن البصير أولى من اعمى مبتدلي^(٤) ، ورده بأن الاعمى في
مكانه كذلك^(٥) .

واختير ترجيح البصير مطلقاً^(٦) ؛ لأن الحث مفسد ؛ بخلاف ترك الخشوع ،
أنه إذا تخلفا . فحرأ اعمى أولى من قرن بصير .
(والأصح صحة فتوة^(٧)) سحر (السليم بالسلم) أي سبى البول^(٨)
وسحره يعني لا يتركه إعادة

• أي بكر بن أبي طهارة رحمه الله تعالى

(١) في (ص : ٤٦٦)

(٢) عن رجال إن نسب فيه نقل واضح ، والأصل فيجعل تأمل (بصري / ٢٢٣)

(٣) وهو « روضة الأحكام وروية الأحكام » لمصنف أبي نصر مريح بن عبد الكريم الزويدي ،
وبعضهم يذكره باسم « روضة الأحكام وروية الأحكام »

(٤) أي ترك الصيانة عن المستطورات ؛ كأن يس قباب البداهة معني ونهاية (ص :
٢٨٩ / ٢)

(٥) قوله (في عكسه) أي فيد نو بيد بصير ، وقوله (كذلك) أي كان أولى من
البصير ، معني ونهاية . (ص : ٢٨٩ / ٢) .

(٦) أي ولو كان مبتدلاً ، (ص : ٢٨٩ / ٢) .

(٧) وفي (ص :) : (اقتداء) .

(٨) أي كالمستور بالمار ، والمستحي بالمتجبر ، والصحيح سحر به حرج سائل ، أو على توبه
سجدة معفر عنها ، نهاية المحتاج (١٧٤ / ٢) .

والظاهر بالمتحيزة غير المتحيزة

وتو بان إمالة امرأة ، أو كبراً ملب ، قيل . أو مخفياً وجبت الإعادة .

(والظاهر بالمتحيزة^(١) غير المتحيزة) لكمال صلاتيهما أيضاً ، وكذا
للضرورة^(٢) لا ينافي كمالها ، وإلا . وحشت إعادتها
أما قدوة مديها بهما فصحيحة جرماً

وأما المتحيزة فلا يصح الانتداء ولو لمثلها بها ؛ لوجوب الإعادة عليها
(ولو بان ماله) بعد الصلاة على خلاف طه (امرأة) أو حش (أو كبراً
ملاً) كبره ، كعمي (قبل - أو) بان كافرأ (محباً) كبره ، كبره ، كبره
(. وجبت الإعادة) لتعصير . ترك الحش ؛ لظهور أماره المضطرب من الآية^(٣) .
والكبر ، وانشر أمر الحش عالياً^(٤) ، بحلاله في المحب
وتفضل قوله في كبره على ما مضى عليه في « الأم »^(٥) ، قيل . ولم لا^(٦) .
لكن الأقرب عدم قبوله إلا بعد إسلامه . انتهى ، وفيه نظر ، بل الأقرب
قبوله ما لم يسلم^(٧) ، ثم يقدي به ، ثم يقول له بعد الفراغ سم أكن أسلمت
حقيقة ، أو ارتدأت ، لكبره بذلك^(٨) . فلا يفضل خبره ، بحلاله في غير

(١) وفي بعض النسخ : (والظاهر بالمتحيزة) .

(٢) وقوله : (وكبرها . . .) إلخ . ودليل المقابل (ش : ٢٨٩ / ٢)

(٣) إذا تصدر المرأة بالصوت والهيئة وغيرها ، ومثلها حش ؛ لأن أمره منتشر بمعنى المحتج
(٢٨٩ / ١)

(٤) قوله . (لظهور أماره المضطرب) إلخ لما جلب العوس عليه ؛ من التحدث بالأعاج
كروي

(٥) الأم (٣٢٠ / ٢)

(٦) وخبر (لولاه) يرجع إلى : (ما مضى) كروي .

(٧) قوله : (ما لم يسلم) إلخ ؛ أي الأقرب قبول قول الكافر في غير هذه الصورة .
وهي : أن يسلم الكافر ، ثم يقدي به صدم ، ثم يقول الكافر بعد الفراغ سم أكن أسلمت
إلى آخره ، فلا يصل قوله في تلك الصورة قط كروي .

(٨) أي : مع تناقضه ؛ إذ إسلامه أولاً ينافي ما ادعاه الآن . (سم : ٢٩٠ / ٢) .

ولأرجح في صلب الظاهر: أن تكون بحيث لو تأملها المأموم، وأما،^(١) فرق بين من يصلي إماماً قائماً وحائلاً، ولو قام. وأما المأموم^(٢).

وفرق الروياني^(٣) بين من لم يرها: لعينه، واشتغله بصلاته. فبعد، ومن لم يرها: كرهها بعمامة، ويؤكد رؤيتها يد قام، وجلس عجزاً، فلم ينك رؤيتها فلا تعيد؛ لعذره^(٤).

واعترض^(٥) بأن يلزمه^(٦) لفرق بين المصير والأعنى؛ أي: وهم لم يفرقوا وفضته. أن الأعنى يصل فيه بين أن يكون بمرض زوايا غمته؛ بحيث يراها، وأما، والأى، وفيه نظر، بل الذي يتجه فيه: أنه لا تلزمه إعادة؛ لعدم تقصير، بوحده، فلم ينظر للحبيبة المذكورة فيه.

فإن قلت: بما وجه الرد على الروياني^(٧) حينئذ^(٨)؟ قلت: وجهه ما أناده كلائهم أن الحدار هنا، على ما فيه تقصير وعذمه، وبوجود تلك الحبيبة^(٩) يوجد التقصير^(١٠) نظير ما مر في مجس^(١١) تحركت بحركته: أن الحدار على

(١) قوله (ره المأموم) المأموم مارع به لا رأها، أو قام، يعني: ولو قام المأموم الذي يصل جالساً لعجزه، ويصلي إماماً قائماً ويعلمانه بجاسة رأها المأموم كرهدي.

(٢) قوله (وفرق الروياني) إيج، وعلى الصلح الناس لا فرق، فالروياني خالف ذلك الصابط كرهدي.

(٣) بحر الطلح (٣٠٧/٢).

(٤) أي: فرق الروياني، (ش: ٢٩٢/٢).

(٥) رمي (أ) و (ح) و (س) (يلزم).

(٦) أي: ما ذكره الروياني ع. ش. ويظهر، أن مرجع التقصير الاعتراض المذكور (ش: ٢٩٢/٢).

(٧) قوله (بما وجه الرد على الروياني) أي: بقوله: (واعترض)، كرهدي.

(٨) وقوله: (حينئذ) أي: حين التطير في نصبه عدم برفهم كرهدي.

(٩) قوله (وبوجود تلك الحبيبة) أي: قوله (بحيث لو تأملها) (إلى آخره) كرهدي.

(١٠) وقوله (يوجد التقصير) أي: من بحر الجلس، فإنه بحيث لو قام لرأى، فهو يقصر كرهدي.

(١١) وقوله: (نظير ما مر في مجس) أي: في شروط لصلاة في قابض طرف شيء، ع.

قلت الأصح المصوِّص وقول الجمهور أن منحي الكُفْر حد كُفْره ، والله أعلم

والأصح كالمراة في الأصح

ولو فتى بحشى لها رجلاً لم يسقط لقضاء في الأظهر

الحركة بالقوة ، بحلابة^(١) في السجود على متحرك بحركته^(٢) ، لحش الحسية ، وما لها جسة ، فكان إلحاقها^(٣) بها^(٤) أرى

(قلت الأصح المصوِّص وقول الجمهور أن منحي الكُفْر حد كُفْره ، والله أعلم) لعدم أهلية الكافر للصلاة بوجه ، بخلاف غيره

(والأصح كالمراة في الأصح) بجميع النقص ، فإن كان ذلك^(٥) ، أو شيء منه مريع نحو الحدث والحديث^(٦) أثناء الصلاة استأنف ، أو بعدها عاد

بخلاف ما لو بان حدثه أو حشته أثناءها . فإنه يترمه معارفته وينهي .

ولم يرق . أن الوقوف على نحو قراءته أسهل منه على طهره ، لأنه وإن شوجت حدوث الحدث بعده قريب ، بخلاف القراءة^(٧)

(ولو افتدى) رجل (بحشى) في حشها رجلاً (أو حشى امرأة^(٨)) فتان^(٩)

اش ، أو حشش بحشى فتان مستويين مثلاً (لم يسقط لقضاء في الأظهر) لعدم

حشى يترك بحركته . كردي

(صغير) بحلابة (يرجع إلى المدر . كردي

٢ قوله (في السجود) إلح ، فإن المدار فيه على المنحك بالعمل كردي

(٣) أي : ما هنا . هامش (١)

(٤) وهي (ت) و (خ) و (م) : (بالاولى) بدل (بها) .

(٥) أي كون الإمام أمياً (ش : ٢ / ٢٩٢) .

(٦) أي : الحشى . (ش : ٢ / ٢٩٢) .

(٧) أي : خلاف ضروره أمياً بعد ما منع ورائه معي المعراج (١ / ٨٥)

(٨) أي : ولم يعلم بحالها ، بل عليها رجلاً ، كد يعيد ، صبح تشرح (ش : ٢ / ٢٩٢)

(٩) أي : الحشى المأموم . (ش : ٢ / ٢٩٢) .

وَالْعَذْلُ أَوْلَى مِنَ الْفَاسِقِ .

إعقاد صلاته ؛ لعدم جرم بيته ^(١١) .

وخرج بقولنا (في ظنه) : ما لو قال حنفي في الواقع ؛ بأن كان شبه حاه مرحوداً حشداً ، لكن ظنه رجلاً . ثم بان حنفي بعد الصلاة . ثم انصاع بالدكورة فلا تلممه إعادة على الأوجه ؛ لمعوم بالنسبة

بجلايب ما لو صلى حنفي حنفاً امرأة حاداً أنها رجل ، ثم بين أنوثته حنفي ، كما صحت الرواية ^(١٢) ؛ لأن للمرأة علامات ظاهرة غالباً تعرف بها ، فهو هنا منصرف وإن جرم بادية

(والعدل) ولو فاقاً مضمولاً (أولى) بالإمامية (من الفاسق) ولو حراً ماضياً .
إد لا وثوق به في المحافظة على الشروط ، ولجبر المحاكم وغيره . (إن سركم أن
نقل صلاتكم . فليؤثركم خيركم . فإيهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم) ^(١٣)
وفي مرسى : صلوا حلف كل بر وفاجر ^(١٤) .

وبمقتضاه : ص ص أ ابن عمر رضي الله عنهم كان يصلي حلف
الحجاج ^(١٥) ، وكفى به فاسقاً ، وتكذبه حلفه

(١١) وفي (غ) : (يعلم جرمه بيته)

٢ بحر المتعب (٢٨٨ / ٢) وراجع : المسهل الصالح في خلاف لأتباعه : مسألة (٤٢٢)

(٣) المستدرک (٢٢٢ / ٣) . وأخرجه الدارقطني (ص ١٢٥) ، والطبراني في الكبير ،
(٢٢٨ / ٢٠) ، وقال البيهقي في مجمع الرواة (٤١ ٤٩١) (وفي يحيى بن علي
الأسلمي ، وهو ضعيف) .

(٤) أخرجه أبو داود (٥٩١) ، والدارقطني (ص ٣٩٩) ، وسهقي (٦٩ ٣) عن مكحول عن
أبي هريرة رضي الله عنه ، قال الدارقطني : مكحول لم يسمع من أبي هريرة ، ومن قوله ثقات
(٥) أخرجه البيهقي (١٦٦٠) عن سالم رحمه الله يعني : ويحيى بن عبد الرحمن بن عبد الله بن
خلف الحجاج ، ولكن بينهم من ذلك ، قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١ / ٣٢٣)
(وفي صحيح الصلاة خلف الفاسق) وأخرجه البيهقي (٥٣٦٦) عن نافع رحمه الله تعالى ،
وفي رواية البيهقي تصريح أنه صلى مع الحجاج

والأصح أن الألفه أولى من الأقرأ ..

وهي خلف مبدع لم يكثر مدعاه أشد ، لأن اعتدائه لا يفارقه
وبكرة إمامه من يكرهه أكثر القوم ، لعدم وجوده شرعي غير نحو ما ذكرته^(١) ،
برود تعليقاته في السنة^(٢) ، حتى أخذ منها بعضهم أن ذلك كبيرة
لا الاعتناء به^(٣)

قَالَ الحارثي : ويحرم على الإمام نصب ائمة إماماً للصلوات ، لأنه
مأمور بمراعاة المصالح ، وليس فيها أن يوبخ الناس في صلاة مكروهة^(٤) انتهى
ويؤخذ منه حرمة نصب كل من كره الاقتداء به ، وماطر المسجد ومات
الإمام كبهو^(٥) في تحريم ذلك ؛ كما هو ظاهر

(والأصح : أن الألفه) في الصلاة وما تنفق بها وإن لم يخطئ غير الفاسح
(أولى من الأقرأ) غير لأضر وإن حفظ كل القراء ؛ لأن الحاجة بدتغاهم ؛ لعدم
انحصار حوادث الصلاة

ولأنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدَّمَ ابْنًا يَكْرِى عَلَى مَنْ هُمْ أَقْرَأُ مِنْهُ^(٦) ؛ بخير

(١) أي كون حاد ، ومن يعل على إمامه الصلاة ولا يسجد ، أو لا يحترق من الجلبه ، أو
بمحويات الصلاة ، أو يضايق بعينه دمية ، أو يعاشر النفاق ويخونهم ، صدي . (ع ش
١٨٠/٢) وفي (خ) و(أ) و(ب) (عادكر) .

(٢) منها ما أخرجه ابن حبان (١٧٥٧) ، وابن ماجه (٩٢١) عن ابن عباس رضي الله عنهما عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة : إمام قوم وهم به يرفعون ، ومنزلة ثلاث
قد رويها علي بن علقم ، وأخرها في تصاريق

(٣) من الحرمة أو الكراهة بها هو في حقه ، أما المتعمدون الذين يكرهونه فلا نكره لهم الصلاة
خلفه . (ع ش : ١٨٠/٢) .

(٤) راجع : الأحكام السلطانية ، (ص . ١٧٩-١٨٠)

(٥) قوله (كالبالي) أي كما أن الوالي المنسل كالإمام في تحريم نصب الإمام يملك ماطر
المسجد ، ومات الإمام الأعظم في تحريم ذلك كروي وفي بعض النسخ من الكردي
(كالبالي) بدل : (كهو)

(٦) سبق تخريجه في (ص : ٤٣٦) .

والأزورج .

اسحاق بن (لم يجمع القرآن في حياته صلى الله عليه وسلم إلا أربعة أجزاء
خروجهون زيد بن ثابت ، وأنس بن مالك ، ومعاذ بن جبل ، وأبو ربيعة رضي
عنه)^(١)

وحزب : « أكتفهم بالإمامة أفروهم »^(٢) . محمول على عرفهم الغالب أن
الاقراء أربعة ، لأنهم كانوا يصحون للحفظ^(٣) معرفة الآية وعلومها .

نعم : يشاوي من جهة ، وحزب غير فقيه ؛ كما في المجموع^(٤) . ونسب
حملة على من أقره ، وحزب فقيه ؛ لأن مقابلة الحرية بزيادة الفقه غير بعيد .
بحلاف مصلحتها بأصل لغتها ، فهو^(٥) أولى مبالاة ، لتوقف صحة الصلاة عليه
دونها ، ثم رأيت السبكي أشار لذلك .

(و) الأصح أن الأربعة أولى من (الأزورج) لأن حاجة الصلاة إلى استيف
أهمها ، كما نرى ، ويندفع الأمر على الأزورج ، والأوجه أن المراد بالأقراء الأصح
قراءة ، فلو استوتوا في ذلك . فلا أكثر قراءة .

(١) صحيح البخاري (٥٠٠٤) عن أنس بن مالك رضي الله عنه وأخرجه مسلم (٢٤٦٥) قال
الجبيري في شرح الزايدة : « والصحاب الذين حفظوا القرآن في حياة النبي ﷺ كثيرون ، من
المهاجرين أبو بكر وعمر ، وعثمان وعلي ، وابن مسعود وابن عباس ، وحذيفة وسام ،
وبن ثابت وأبو هريرة ومن الأنصار أبي زيد ، ومعاذ وأبو الدرداء ، وأبو ربيعة ومجمع
بعضهم من أنس . جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ . أو لم يجمعه إلا - أربعة ، أنس ،
وزيد ، ومعاذ ، وأبو زيد . أنهم الذين تلقوه مباشرة من النبي ﷺ ، أو الذين جمعوهم بوجوه
براهينه . انتهى . (ع ش : ١ / ١٨٠ - ١٨١) .

(٢) أخرجه مسلم (٦٧٢) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

(٣) قوله (كانوا يصحون للحفظ) : يصح بدل عن أن المراد من (الأقراء) هو : لا يحفظ ولا أكثر
تلاوا ، وهو ظاهر ، لكن حكم ابن الرفعة خلافه في أن المراد : هو الأكثر قرأاً أو الأصح
قراءة ؟ كردي .

(٤) المجموع (٢ / ٢١٨) .

(٥) أي : الفن المختص بأصل لغة (سم ٢ / ٢٩٥)

(٦) أي : من الحرية . هامش (أ)

وَيُعَدُّمُ الْأَمَّةُ وَالْأَمْرُ عَلَى الْأَسَنِ وَالشَّيْبَةِ ، وَلِحَدِيدٍ تَقْدِيمُ الْأَسَنِ عَلَى الشَّيْبَةِ

وَبَحْثُ الْإِسْنَوِيِّ أَنَّ لَتَمِيرَ بِقِرَاءَةِ السَّبْعِ أَوْ بَعْضِهَا مِنْ ذَلِكَ ^(١) ، وَبُرُودُ فِي هَذِهِ مَسْئَلَةٍ عَلَى لَحْرِ لَا يُفَيِّرُ الْمَعْنَى ^(٢) ، وَبِشَيْءٍ أَنَّهُ لَا عِزَّةَ بِهَا ^(٣)

وَبَحْثُ أَصْحَابِ تَقْدِيمِ الْأَرْهَدِ عَلَى الْأَوْرُغِ ، لِأَنَّهُ أَعْلَى مِنْهُ ^(٤) ، إِذَا الرُّهْدُ تَجِبُ فَصْلُ الْحَلَالِ ، وَالْوَرُغُ : تَحْتَهُ لَشَيْءٍ خَوْفًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، فَهُوَ زِيَادَةٌ عَلَى نَعْدَانِ بِالْعَقَّةِ ^(٥) وَخُسْبِ السَّبْرِ

وَنُو تَحْيِزُ الْمَعْصُولِ مِنْ هَذِهِ اثْنَاثَةِ يَسُوعِ ، أَوْ إِتْمَامِ ^(٦) ، أَوْ عِدَالَةٍ ، أَوْ مَعْرِفَةِ سَبَبِ كَانِ أَوَّلَى ^(٧) .

(وَيُقَدِّمُ الْأَيْقِفَ وَالْأَقْرَأَ) أَيِ كُلِّ مَعْنَاهَا ، وَكَذَا الْأَوْرُغُ (عَلَى الْأَسَنِ وَالشَّيْبَةِ) فَعَلَى أَحَدِهِمَا أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ فَضِيلَةَ كُلِّ مِنَ الْأَوْتَيْنِ لَهَا تَعَلُّقٌ تَمَّ بِصَحَّةِ الصَّلَاةِ أَوْ كَمَالِهَا ، بِحِلَافِ الْأَخِيرَتَيْنِ

(وَالْحَدِيدُ تَقْدِيمُ الْأَسَنِ فِي الْإِسْلَامِ) عَلَى السَّبَبِ (لِأَنَّ فَضِيلَةَ الْأَوْتَيْنِ فِي دَانِهِ ، وَالثَّانِي فِي آيَاتِهِ ؛ إِذْ هُوَ الْمَسْرُوبُ لِمَنْ يُخْتَرُ فِي الْكَلَامِ ؛ كَنَحْوِ تَصْبِيلِهِمْ ، وَكَالْعِلْمَاءِ وَالصُّلَحَاءِ ^(٨) ، وَلَا عِزَّةَ سَبَبٍ فِي عِبَرِ الْإِسْلَامِ ، فَيُعَدُّمُ

(١) أَيِ : مِنْ الْأَصْحِ نَوَافِ (ش : ٢٩٥ / ٢) .

(٢) الْمَهْمَلَات : (٣٩٦ / ٣) .

(٣) أَيِ : فَلَا يُقَدِّمُ صَاحِبُهَا عَلَى غَيْرِهِ ، (ع ش : ١٨١ / ٢) .

(٤) الْمَهْمَلَات : (٣٩٦ / ٣) .

(٥) بُولَهُ (فَهُوَ زِيَادَةٌ عَلَى الْعِدَالَةِ بِالْعَقَّةِ) لِأَنَّ الْعَقَّةَ : تَجِبُ سَوَاءً حَقَّقَ أَمْ لَا يَعْرِفُ مِنْ عِبَرِ بِلَاسَةِ الْخَوْبِ ، كَرْدِي

(٦) بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ مَسَافِرًا قَاصِرًا ، (ع ش : ١٨١ / ٢)

(٧) بُولَهُ (كَانَ أَوَّلَى) أَيِ مِنْ الْأَسَنِ وَالشَّيْبَةِ ، أَوْ الْمَسْرُوبِ أَوْ بُولَهُ نَوَافِ كَرْدِي .

(٨) فِي (ت) وَ (خ) وَالْمَطْبُوعَاتِ : (أَوْ الصُّلَحَاءِ)

فإن استويا : نظافة الثوب والبدن ، وحسن الصوت ، وطيب الضمخة وغيره

ثالث أسلم أمر على شيخ أسلم اليوم

مع : بحث الطبري أنهما لو أنشأ معاً واستويا في الصفات : قدم الأمر :
لعموم خبر مسلم بتعديم الأمر^(١)

ومن أسلم نفسه أوى بش أسلم بالتسمية : لأن فصيلة في ذاته

مع : إن كان ملوع السبع قبل إسلام المستقل : قدم التابع : لأنه أقدم إسلاماً
حيث : وحبر : وليؤمكم أكبركم : كان لجميع متقاربين في العقد : كما في
مسلم^(٢) ، وفي رواية : (في العلم)^(٣) .

وتفسر الهجرة أبصاً ، فيقدم : أمه ، فائراً ، فأورخ ، فأقدم هجرة بالسنة
لآياته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبالسنة لبعده إلى دار الإسلام ،
فأسن ، فأسن .

فعلیم أن المتبى للأقدم هجرة مقدم على المتبى لفريش مثلاً ، وأن ذكر
السب لا يعبري عن ذكر الأقدم هجرة

(فإن استويا) في الصفات المذكورة في العتري وغيره : كالهجرة :
نظافة (الذخر) بأن لم يسلم - أي - معن لم يقدمه مع عداوته - منقضي^(٤) يفسد
اعداله فيما يظهر

ثم نظافة (الثوب ، والبدن) من الأوساح (وحسن الصوت ، وطيب
الضمخة) بأن يكون كسبه فاصلاً : كتنجارة ودرراة : وسحوها : من العصاة ، يقدم

(١) عابه الأحكام (٨٢٦/٢) عن أبي سعيد لا يصاري رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ
: يذم القوم أقرؤهم لكتاب الله وأقدمهم فداءً ، فإن كانت قراءتهم سواء فليؤمهم أقدمهم
هجرة ، فإن كانوا في الهجرة سواء فليؤمهم أكبرهم سناً صحيح مسلم (٦٧٢)

(٢) صحيح مسلم (٦٧١) من مالك بن الحويرث رضي الله عنه وأخرجه البخاري (٦٨٥)

(٣) قال أبو داود (٥٨٩١) وفي حديث مسلمة قال : وكنا يومئذ متقاربين في العلم

(٤) قوله (منقضي) متعلق بـ (لم يسلم) كتردي

وَمُسْتَحَقُّ الْمُسْتَعْمَلَةِ بِمَنْبُتٍ وَمِنْهُ أَوَّلَى ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ

يَكُلُّ مِمَّا عَلَى مَقْدِيرِهِ ؛ لِإِحْصَائِهِ إِلَى اسْتِمَالَةِ غُدُوبٍ ، وَكَثْرَةِ الْجَمْعِ

وَمِنْ نَمِّ قَدَمٍ عَلَى الْأَوْحِدِ مِنْ تَدَقُّصِ الْمُصَلِّفِ عَمْدَ الْأَسْتَوَاءِ لِي جَمِيعٍ مَا مَرَّ
أَيْ : الْأَحْسَنُ ذِكْرًا^(١) ، ثُمَّ الْأَطْلَعُ ثَوْبًا ، مُوجِبًا ، هَدِيًّا ، بَضْعَةً ، ثُمَّ
الْأَحْسَنُ صَوْنًا ، بِصُورَةٍ ، فَإِنْ اسْتَوَيْتَ وَتَشَدَّ ، فَرَعَ

عَدَا كُلَّهُ حَيْثُ لَا إِمَامَ رَاتِبٍ ، أَوْ اسْتَقَطَّ حَقُّهُ لِلأَوَّلَى ، وَلَا . قَدَمَ الْبَرَاءَتِ
عَلَى الْكُلِّ ، وَهُوَ مَنْ وَلَّاهُ السُّطْرَ وَلَايَةً صَحِيحَةً ؛ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ لَاحِظًا بِهِ ،
أَحَدًا مِمَّا مَرَّ^(٢) عَنِ الْمَاورِدِيِّ الْمُقْتَضِي عَدَمَ لَصَقَةٍ ؛ لِأَنَّ الْحَرَمَةَ فِيهِ مِنْ حَيْثُ
الثَّلَاثَةُ ، أَوْ كَانَ بِشَرْطِ الرَّاقِبِ^(٣) .

(وَمُسْتَحَقُّ الْمُسْتَعْمَلَةِ) يَنْبَغِي مَنْ جَرَّ لَهُ الْإِنْتِهَاعُ بِمَحَلٍّ ؛ كَمَا أَشَارَتْ إِلَيْهِ
عَارَةً ؛ أَصْلُهُ^(٤) (يَمْلِكُ) لَهُ (وَنَحْوُهُ) كِلَابَرَةٌ ، وَإِعْدَارَةٌ ، وَوَلَبٌ ، وَإِدْرَسِي
(أَوَّلَى) بِالإِمَامَةِ فِيهَا سَكَنَةٌ مَحَقٌّ مِنْ غَيْرِهِ^(٥) ، وَإِنْ تَعَيَّرَ^(٦) سَائِرُ مَا مَرَّ^(٧) ،
مِنْهُمْ إِنْ كَانَ أَحَدًا وَلَمْ يَحْزَ دَسِي عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ ؛ بَدَأَ عَلَى مَا هُوَ
لِتَبَادُرٍ أَنَّ الْحَرَاةَ بِالْأَهْلِ ، مَنْ تَصَبَّحَ إِمَامُهُ وَإِنْ كُرِهَتْ

(فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) الْمُسْتَحَقُّ لِلْمُسْتَعْمَلَةِ حَقِيقَةً ، وَهُوَ مَنْ عَدَّ نَحْوَ الْمُسْتَعْبِرِ^(٨) ؛

(١) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْمَجْمُوعُ (٢٤٥/١) (وَالْمَحْتَارُ تَقْدِيمُ أَحْسَنِهِمْ ذِكْرًا لِمَنْ أَحْسَنَهُ مَرَاتًا ، ثُمَّ
حَسَنَ لِهَيْتِ) ، وَقَالَ فِي " سَطْحِينَ " (ص ٢٧٣) (فَإِنْ اسْتَوَيْتَ) قَدَمَ يَحْسَنُ بِهِ كَثْرَةً ، ثُمَّ
بِظَانِهِ ثَوْبٌ وَالدَّلُّ ، وَطَبِ الصَّعْفَةُ ، وَحَسَنَ الصُّوَرَةُ ، ثُمَّ التَّوَحُّهُ)

(٢) مَوْلَى (أَسَدًا مَرَّ) أَيِ : فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَلِّفِ (أَوَّلَى مِنْ بَنَاتِ) كَرْدِي

(٣) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كُرِهَ لَأَحَدًا بِهِ وَأَنْ يَحْتَاطَ بِشَرْطِ التَّوَلُّفِ حَرَمًا مِمَّنْ ، أَقْرَبَ كَلَامَهُ بِمَارِجِ التَّوَلُّفِ
فِي شَرْحِ (أَوَّلَى مِنْ بَنَاتِ) كَالْمَصْرِحِ فِي شَلَاةٍ ، وَغَضَبِ الْجَمْعِ فِي (ص ٢٩٧)

(٤) الْمَعْرُوفُ : (ص ٥٤) .

(٥) مَوْلَى : (مِنْ غَيْرِهِ) يَتَعَلَّقُ بِأَوَّلَى (ش ٢٩٨/٢) .

(٦) أَيِ - الْعَبِيرُ . (ش ٢٩٨/٢)

(٧) أَيِ : مِنْ الْأَقْدَمِ وَغَيْرِهِ مِنْ جَمِيعِ الصَّفَاتِ مِمَّنْ الْمَحْتَجُّ (٤٨٨/١) .

(٨) أَيِ : قَالِعِدَ الَّذِي أَسْكَنَهُ سَيِّدُهُ فِي مَلِكَةٍ . (ش ٢٩٨/٢) .



إد لا تجور لإمامة^(١) إلا لمن له الإعدادة ، والمستعمل من الثالث لا يعبر^(٢) ، وكذلك
المن المذكور حضر المعبر والسيد أو غاب ، بخلافه بتقدير شارح الأصابع بحضرة
المعبر .

وما نقرر^(١٢) عَلِيمٌ أَن فِي كَلَامِهِ بَرَعٌ^(١٣) استخدم .

(أهلاً) للإمامية : كتب مرة^(١٥) : كعزاة لرجال ، أو للصلاة : كالكامرين
تخبر^(١٦) سائر ما مرَّ (وله) : إن كان رشيداً (استديم) لأهلي يؤقّبهم ، أي
يُنتدب له ذلك

لحبر مسموم ^(٧) لا يؤمن الرجل الرجل في سلطانِهِ ^(٨) وفي رواية أبي
داود : ^(٩) في بيته ، ولا في سلطانِهِ ^(١٠) . أمّا المحمور عليه ^(١١) إذا دخلوا بيت
لمصلحيه ، وكان رمها بقدر ومن الجماعة ، فإن أدن ويته لواحده . تضم ،
والأ... صلوا فرأى ^(١٢) قاله لعاورد ^(١٣) والصبري ، ونظر فيه القمولي . وكان
سمع أن هذا ليس حقا ماليا حتى ثبوت الولي عنه فيه ^(١٤) ، وهو ^(١٥) ممنوع ، لأن

- (١) قوله (لا تجوز لإيابه) أي : في الإمامة ، كردي
(٢) يؤخذ منه أن محل ذلك في غير نحو عبده ، قوله ، من يجوز له استيفاء في استيفاء منعة
المسافر ، كما يأتي في بابيه ، (بصري : ١ / ٢٢٥) .
(٣) قوله (وما تقر) وهو أن مستحق المنفعة المملوكة من جاز له الانتفاع ، و مرجع الظاهر
في قوله (بأن لم يكن) هو (المستحق حقيقة) كردي
(٤) وفي (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤

ويقدم على عبده الشاكر ، لا مكانه في ملكه
والأصح تقدم المكرري على المكري ، والتعب على التمسك

به التمسك ، فهو من توابع حقوقه ، ويدلني دخول فيها^(١)

(ويقدم) السيد ، على عبده الشاكر ، ملك الشاكر ، وهو واضح ، لأنهم
ملكه ، أو بملك غيره ، لأن السيد هو المستعير في الحقيقة (لا على) مكانه
في ملكه) أي المالك ، يعني : فيما استحق منعه ولو سجد حاد
واعازره من غير لست : بدليل كلامه السابق^(٢) ، فلا يقدم سيده عليه ، لأنه أحسن
منه .

ويؤخذ منه بالأولى أنه لا يقدم على من لم ينقص فيما ملكه بعضه الحر

، والأصح تقديم المكري (ومقرّر بحر لظن) على المكري (والمقرر :
ظراً لملك المصعة ، وفيد شارح المكري بالمالك ، وهو موهم^(٣) ، لا أن يرد
المالك للمصعة ، ومع ذلك هو موهم أيضاً ، إذ لا يكرى لأصاكت له . فيورث
الواقع^(٤) ، لا للاحتراز .

(ولعير على المستعير) لملكه لرقبة والمصعة ، واختار السكوي تقديم
المستعير : لشمول (في بيته) لما في الحبر له^(٥) ، ولا لزم تقديم بحر
المؤجر أيضاً ، ويخالف عنه بأن الإضافة للمالك أو للاحتصاص ، وكلاهما متحقق
في ملك المصعة ، فدخل المستأجر ، وخرج المستعير ، لأنه غير مالك لها

(١) أي : الحقن ، هامش (خ)

(٢) قوله (بدليل كلام) متعلق بـ (يعني) ، وقوله (السابق) إشارة من (وبحر)
كردى .

(٣) قوله (وهو موهم) أي : بهم خلاف المقصود ، وهو كون المكري اعم من سائت
وغيره ، كالمستأجر ، كردى .

(٤) أي : وبدفع توهم أن المراد به مالك معين (خر ٢٩٩/٢)

(٥) قوله (في بيته) أي : المستعير ، و(افلام) متعلق بالشمول (ش ٢٩٩/٢)

وَالْوَالِي فِي مَحَلِّ وَلَايَتِهِ أَوَّلَى مِنَ الْأَقْدَمِ وَالْمَالِكِ .

نصل

[في بعض شروط القدوة ، ومكروهاتها ، وكثير من آدابها]
لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى إِمَامِهِ فِي الْمَوْقِفِ ،

(والوالي في محل ولايته أولى من الأقدم والمالك) الأدب في الصلاة في ملكه ، وإن لم يَأْدُنْ في الجماعة^(١) ، بحلاب ما إذا لم يَكُنْ فِيهِمْ وَالْأَدَمُ اسْجَاعَةً فِي مَلِكِهِ إِلَّا بِأَدْبِهِ فِيهَا ؛ بَلَا يَتَرَمَّ تَقَدَّمُ عَلَيْهِ بِعَبْرٍ إِذِيهِ ، وَهُوَ مُسْتَبْعٌ وَظَاهِرٌ : أَنَّ مَحَلَّ الْأَوَّلِ^(٢) ، إِنْ لَمْ يَزِدْ رَمَنْ الْجَمَاعَةِ ، وَالْأَ . اخْتِجَ لَادِي فِيهِ ، وَعَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ سَدَمَهُ عَلَى عَيْرِ ذَلِكَ ، لِأَوَّلِي وَدَلِكْ ؛ لِلخُبَرِ السَّابِقِ^(٣) .

وَيَتَقَدَّمُ مِنَ الرِّوَاةِ لِأَعْيَ وَلَايَةٍ ، وَهُوَ أَوَّلَى مِنَ لِرَاتِبِ نَ شَبَعَتْ وَلَايَتُهُ الْإِمَامَةُ ، بِحَلَابِ وَلَايَةِ سَحَرِ الشَّرْطَةِ عَلَى الْأَوْجِ وَلَوْ وََلَّى الْإِمَامُ أَوْ بَانَتْ الرَاتِبُ قَدَّمَ عَلَى وَالِي لَلِدِ وَفَاضِهِ عَلَى الْأَوْجِ أَيْضاً ، بَلْ يَظْهَرُ : تَقْدِيمُهُ عَلَى مَنْ عَدَا الْإِمَامَ الْأَعْظَمَ مِنَ الْوَلَاةِ

(فصل)

في بعض شروط القدوة ، وكثير من آدابها ، ومكروهاتها

(لا يتقدم) المأموم (على إمامه في الموقف) يَعْنِي الْحَكَامَ ، لَا يَفِي الْمَوْقِفِ^(١) ، أَوْ التَّحْبُذُ بِهِ لِلْعَالِبِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ^(٢) سَمُ يُفْنِ

(١) وفي بعض النسخ : (وإن لم يَأْدُنْ في الجماعة) .

(٢) أي : مسألة الوالي المذكورة ، (رشدي : ١٨٦/٢) .

(٣) في (ص : ٤٧٠)

(٤) نصل قوله (لا يفيد الوقف) يشمله مكان التعمود والاصطجاج ، والاستقاء كروي

(٥) قوله (لا ذلك) أي : تتقدم على الإمام . كروي .

فإن تقدمت تغلبت في الجديد
ولا تصرف مساواة ، ...

(فإن تقدم) تقدم أو غيره عليه يقب في غير صلاة شدة الحول ، وفقاً لإب
إبي عمرو^(١) (بطلت^(٢)) إن كان في ابتداء أو انتهاء ، وسببه ما في
الابتداء بطلاناً تعيبت ، وإلا فهي سم تعيبت (في الجديد)^(٣) لأن هذا أمحش
في المحامد في لأصل المصطفى ؛ إماماني^(٤)

فإن لو شك في تقدم عليه فلا تطل وإن جاء من أمه^(٥) ، لأن الأصل
عدم لمعالي ، فتقدم على أصل بناء التقدم .

(ولا تصرف مساواته) بالإمام ؛ لعدم المحامد ، لكنها مكروهة مبنية
لصلة الجماعة ؛ أي - فما سأل في لا مطلقاً وإن اعتد بصورتها^(٦) في
الجمعة وغيرها ، حتى ينقضي عرضها ، فلا تنافي^(٧) ، حلال إن ظنه ، وكذا
يقل - كما يصرح به كلامهم لا سيما كلام المجموع^(٨) - في كل مكروه من
حيث الجماعة^(٩) ؛ كمحامد السبب لآية في هذا الفصل والذين بعده

(١) قوله (حلالاً لأبي عمرو) فقال - والجدة في صلاة شدة بحول أو غير ذلك
بعضهم على بعض ، لكن كلام الجمهور يحالفه - كردي .

(٢) وفي (ث) و (س) و (ص) : (بطلت صلاته) .

(٣) أي - والتقدم لا يحل مع الكراهة ، كما هو وقت خلاف تعيب وحده نهاية - معاج
(١١٧ / ١) .

(٤) في (ص : ٤٧٥) ، و (ص : ٤٤٣)

(٥) قوله . (وإن جاء من أمه) أي : قلده ، كردي .

(٦) عليه لموله (مبررة) إلخ . والصبر في (صورتها) يرجع للجماعة من (سم
(٣٠١ / ٢) .

(٧) قوله : (فلا تنافي) أي - لا تنافي موجود بين الكراهة وعدم الضرر - كردي .

(٨) المجموع (٢٥٥ / ٤)

(٩) راجع : حاشية ع ش ، و لرشدي ، مع : نهاية المحتاج (١٨٧ / ٢) ، و : نشراني ،

(٣٠١ / ٢) ، و (٣٤٠ / ٢) ، و : مني المحتاج (٥٠٦ ، ١) ، و : المنهل النضج في

اختلاف الأتيان مسألة (٣٦٢) .

وَيُنْدُثُ حَلْفُهُ قَبْلًا ، وَالْأَعْسَرُ بِالْعَقَبِ

المطلوبة^(١) من حيث الجماعة .

تبيته من الواضح معاً مع^(٢) ، أن من أدرك التحريم قبل سلام الإمام حثي
فصله الجماعة ، وهي السبع والعشرون ، لكنها دون من ختمها من أولي
من روي أثباتاً قبل ذلك أن المراد^(٣) بالمصليّة العائنة هما فيما إذا ساداه في
العصر السبعة والعشرون في ذلك الجرم . وما عداه مما لم يتدبر به يحضّر
السبع والعشرون^(٤) ، لكنها متفاوتة كما تفرّ^(٥) ، وكذا يُنَالُ في كلِّ مكروه
أمكن سعيه

(ويذهب تحلفه) عنه (قليلاً) بأن تأخر أصابعه عن عقب إمامه فيما يظهر ،
لأنه لأدث

بعم : قد سئل المساواة ، كما يأتي في العراء^(٦) ، والتأخر الكثير ، كما في
امرأة حلف رجل

(والاعتبار) في التقدم والتأخر ، والمساواة في القيام ، وكذا الركوع ، كما
هو ظاهر (بالعقب) أي اعتمد عليه وإن اعتمد على استأخر^(٧) أيضاً^(٨) ، كما
هو قياس نظائره ، خلافاً للبعوي .

(١) قوله : (المطلوبة) صفة للس (ش ٣٠١/٢)

(٢) قوله (معاً) أي من إدراك فصله الكثير ، الأولى كروي

(٣) قوله (أن المراد) مبتدأ ، وخبره (من الواضح) التقدم كروي

(٤) أي التي تضمن ذلك الحرم الذي هو فيه ، وإيضاحه أن الصلاة في جماعة يريد من

الأمراء سبع وعشرين صلاة ، والركوع في الجماعة يريد على المنفرد سبع وعشرين ركوعاً ،

بداً من جـ دون غيره . فانت الرابطة المختصة بالركوع ، وهي السبع والعشرون التي تضمن له

هذه دون السبع والعشرين التي تضمن غيره ، كالسجود ع ش (ش ٣٠١/٢)

(٥) أي أيضاً (ش ٣٠١/٢٠)

(٦) في (ص ٤٨٣) .

(٧) وفي (ب) (ج) (د) (هـ) (و) (ز) (ح) (ط) (ع) (ف) (ق) (على الشاعر)

(٨) راجع « السهل الصالح في اختلاف الأسياح » ص ٢٤٣

وهو^(١) ما نصبت الأرض من مؤخر القدم دون أصابع الزحل ؛ لأن فخذ القدم إنما يظهر به^(٢) ، فلا أثر لقدم أصابع الماموم مع تأخر عنه ، بحال عكبه ، ولا للقدم بعض العقب لاعتدال على جميعه ، إن نُصِّوْر^(٣) فيما يظهر برحبته بين خلافه حكمة ابن ارفعة عن لقاضي

وعين الصبي بأنها محالمة لا تظهر ، فأشبه العجاجة البسيرة في الأفعال ، وما^(٤) يُفَرَّقُ بين ما هنا^(٥) ، وصرور القدم بعض نحو الخب فيما يأتي ؛ لأن تلك محالمة فاحشة ؛ كما هو ظاهر^(٦)

وتنفي لعود دالليه ولو ركأ ، وفي لاصطجاع بالخب ؛ أي جميعه وهو ما تحت عصم الكتف إلى المحصرة فيما يظهر ، وفي الاستثناء بالعقب بعمد عليه أيضاً ، وإلا فاحز ما اعتمد عليه فيما يظهر^(٧)

ثم رأيت لأدري بالهـ ؛ يخمل أن العبرة برأيه ويخمل غير^(٨) ، وما ذكره أوفى لكلايهما^(٩) ، كما هو واضح ، سواء في كل مما ذكر تحذا^(١٠) فيما مثلاً ، أو لا

(١) أي : العقب . (ش : ٣٠٢/٢) .

(٢) أي : بالعقب . (ش : ٣٠٢/٢) .

(٣) أي : كمن يقتدي بمن توجه لركن البيت الشريف . (ش : ٣٠٢/٢) .

(٤) أي : يكون المحالمة يسره . (ش : ٣٠٢/٢) .

(٥) أي : عدم ضرر القدم ببعض بعد . (ش : ٣٠٢/٢) وفي (أ) و (ب) (روح) ما هنا .

(٦) في (ص : ١٧٨) .

(٧) راجع : المهمل الضاح في اختلاف الأتياع : مسألة (٣٤١) .

(٨) اعتبار الرأس حيث اعتمد عليه كما هو العالب ؛ لأنه آخر ما يعتمد عليه من بين الماموم وهو على وزن العقب من القائم ، بخلاف العقب في المصطفى فإنه على وزن الأصابع من القائم . ندر : بصري . (ش : ٣٠٢/٢) .

(٩) أي : (مام والماموم) (ع ش : ١٨٨/٢) .

وَيَسْتَدِيرُونَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَوْلَ الْكَعْبَةِ ، . . .

ومحل ما ذكر في المقب وما بعده إن اعتمد عليه ، فإن اعتمد على غيره وحده ؛ كأصابع العائم وركبة الماعيد اعتر ما اعتمد عليه على الأوجه ، حتى لو حشيت قائما معتبداً على حشيتي تحت إبطيه ، فصارت رجلاه تعلقتي في الهواء ، أو مما شئت للارض من غير اعتماد ؛ بأن لم يملكه غير هذه الهيئة اعتر^(١) الحشيتان فيما يظهر

ويردّد النظر في مصلوب قسدي بعينه ، لأنه لا اعتماد له على شيء ، إلا أن يقال ؛ اعتماده في الحقيقة على مكنته ؛ لأنهما الحملان له ولبعثرا

وكان هذا ملحظ الإسنوي في اعتبارهما فيما تعلّق بحلي^(٢) ، وردّه بطلان صلاته إنما هو من حيثة أخرى ، هي أن هذه الهيئة^(٣) بوجت اختيارها عدم اعتماد أصلاً ؛ كما عليم مقاماً في مبحث القيام^(٤) .

ولم أرَ لهم كلاماً في الساجد ، وبظهر اعتبار أصابع يده إن اعتمد عليها أيضاً ، وإلا فاحر ما اعتمد عليه ؛ نظير ما مر ، ثم رأيت بعضهم بحث اعتبار أصابعه ، وتعتن حمله على ما ذكرناه .

(يستدبرون) أي المأمومون بدياً^(٥) إن صلّوا (في المسجد الحرام)^(٦) حول الكعبة (كما فعله ابن الربيع رضي الله عنهما وأجمعوا عليه)^(٧)

(١) وفي المطبوعة المصرية : (اعترت)

(٢) المهمات (٣٢١ / ٣)

(٣) قوله (هي أن هذه الهيئة) (إلخ يعني) أن كتاب هذه الهيئة باختيار الصلي بعد الآية تنقد صلاته ، كرهدي

(٤) في (ص ٢٧) .

(٥) أي يكره في حد من هو في غير جهة الإمام عدم الاستدرة (ع ١٨٩ / ٢)

(٦) راجع في المنهل الصالح في اختلاف الأسيان ؛ مسألة (٣٤٥) راجع في الشرعيات (٣٠٢ / ٢)

(٧) تحدث ابن أبي عمير في تاريخه (٢٦٠ : ٤) عن نصب من عبد الله قال : أو من أمر بالعلاء -

ولا يضر كونه أقرب إلى الكعبة في غير جهة الإمام في الأصح .

ونتيجة بأن فيه إظهاراً لمعناها ومعانيها ، ونسبة بين المكان في توجيههم إليها^(١) ، وبه^(٢) يتجلى إجلالهم ذلك^(٣) الشامل لكثرة الجماعة وناموسهم ، علاماً لمن قبله الذب يكثرهم

ويثبت أن يقف الإمام خلف المقام ، للاتباع^(٤) .

ومعلوم مما عُرِف في الاستقبال^(٥) أنه لو وقف صف طويلاً في أخريات المسجد الحرام . صحَّ بقيد السابق ثم^(٦)

(ولا يضر كونه أقرب إلى الكعبة في غير جهة الإمام في الأصح) إذ لا يضر بذلك مخالفة فاحشة ، بخلافه في جهته .

ويأخذ من هذا الخلاف القوي أن هذه الأقرب مكرومة مكرمة لمضيه الجماعة ، وهو محتمل بل مُتَجَعِّد ؛ كالاتفراد عن الصف بل أولى ؛ لأن الخلاف

حول الكعبة على امتدادتها عبد الله بن الزبير ومي : أخبر مكة : لأمر في (٢١٠) غير حيان بن عيسى فإن أول من أدار الصفوف حول الكعبة خالد بن عبد الله القسبي

(١) أي : إلى جميع جهاتها ، والأقرب وقفوا صف صف فقد توجهوا إليها جميعاً ، هذا التعبير ظاهر تعليل : المعنى : يموله (لاستقبال الجميع) . انتهى : أي : بإصاحه المصدر إلى مفعوله ، ولك أن تدفع الإشكال بأن معنى قول الشارح (في توجيههم إليها) في توجه كل من المتصلين إلى الكعبة المشرفة بلا حائل ما أمكن (من ٣٠٢/٢)

(٢) أي : بذلك التوجيه . (ش : ٣٠٣/٢) .

(٣) أي : ندب الاستدارة . (ش : ٣٠٣/٢) .

(٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قدم رسول الله ﷺ طواف بالبيت سعة ، ثم صلى خلف الإمام ركعتين وطاف بين الصفا والمروة وقال : « لَمَّا كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِي رَسُولٌ حَسَنٌ » [الأحزاب : ٢١] أخرجه البخاري (١٦٢٢) ، ومسلم (١٢٣٤) وعن يونس قال : روى عبد الله بن أبي مسكة بصري بالناس في رمضان خلف الإمام بين صلى طوافه أخرجه ابن أبي شيبة (٢٨٠٦) .

(٥) في (٩٠٣/١) .

(٦) وهو : الانحراف بحيث لو قرب من الكعبة لما خرج من صفها (ش : ٣٠٣/٢) ورجع : المصطلح الصحاح في اختلاف لأشباح : مسالك (٣٤٦)

وَكَدَانُو رُقَا فِي الْكُفَّةِ وَاحْتَلَفَتْ جِهَتُهُمَا

المذهبي^(١) أحق بالمراعاة من غيره ، ولو توخه أحدهما فذكر .. وكذا من جانب^(٢) جهته .

(وكذا لو رُقَا فِي الْكُفَّةِ وَاحْتَلَفَتْ جِهَتُهُمَا) بَأَن كَانَ وَجْهَهُ لِرُجْبِهِ ، رُجْبُهُ لظهوره ، أَوْ وَجْهَهُ أَوْ ظَهْرُهُ أَحَدُهُمَا لِحَبِّبِ الْآخَرِ . وَصَحَّحَ إِذَا تَقَدَّمَ عِنْدَ حَيْثُكَ ، خِلَافَ مَا إِذَا كَانَ رُجْبُهُ لِيُظْهِرَ الْعَامُومَ ؛ كَمَا أَقْبَحَهُ الْمُشْنُ ، لِمَنْعِهِ عَلَيْهِ مَعَ اتِّحَادِ جِهَتَيْهِمَا ، لَا يَرَادُ هَذِهِ^(٣) عَلَيْهِ^(٤) فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ

رَشِيْلُ كَلَامِهِمْ فِي هَذِهِ^(٥) ، مَا لَوْ اسْتَقْبَلَا سَفْعَهَا وَكَانَ الْعَامُومُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ
الْإِمَامُ ؛ لَصَدَّقَ تَقْدِيمَهُ عَلَيْهِ فِي جِهَتِهِ حَسْبَهُ ؛ إِذَا الظَّاهِرُ . أَنَّ تَصْوِيرَهُمْ يَكُونُ ظَهْرُ
الْعَامُومِ إِلَى وَجْهِ الْإِمَامِ بِشَرِّ تَقْدِيمِهِ . بَلِ الْمَرَادُ أَنَّهُ يَكُونُ مُسْتَقْبَلُهُمَا وَحْدًا
وَالْعَامُومُ إِلَيْهِ^(٦) أَقْرَبُ وَإِنْ لَمْ يَصْدُقْ أَنَّ ظَهْرَهُ^(٧) لِرُجْبِهِ

وَلَوْ كَانَ بَعْضُ مَقْدَمِهِ لِحَبِّهِ الْإِمَامُ وَبَعْضُهُ لِنَفْسِهِ ، وَتَقَدَّمَ^(٨) . صَرَّ عَلَى
الْأَوْجَحِ ؛ مَعْيَا لِمُسْطَلِّ . أَمَّا لَوْ كَانَ الَّذِي فِيهَا الْإِمَامُ^(٩) . فَلَا حَاجَةَ عَنِ
الْعَامُومِ^(١٠) ، أَوْ الْعَامُومِ . اِمْتَنَعَ تَوَخُّهُ لِحَبِّهِ إِمَامَهُ ؛ تَقْدِيمَهُ عَلَيْهِ فِي جِهَتِهِ

(١) قوله (لأن الخلاف المذهبي) أي : الخلاف بين المذاهب في مذهب راجع كركي

(٢) أي : مع الركبتين المتصلتين بهما ويؤد عن الركبتين الذي يستعينه الإمام (ش : ٢٠٤ / ٢)

(٣) أي : اتحد جهتهما ، هاشم (خ : ١)

(٤) أي : على المشن . هاشم (خ : ١)

(٥) أي : في مسألة التقدم عند وتوهم في الكعبة مع اتحاد جهتهما (ش : ٢٠٤ ، ٢)

(٦) أي : إلى مستقبلهما (ش : ٢٠٤ / ١)

(٧) أي : العاموم . (ش : ٢٠٤ / ٢)

(٨) أي : كان أفضل الإمام حتى جهاتها الأربع . واستعمل العاموم الركبتين الذي إحدى جهته
الإمام . (بصري : ٢٢٧ / ١)

(٩) قوله (لو كان الذي فيها) أي : لو كان الذي في الكعبة هو الإمام وحده ، والعاموم خارجها
كركي

(١٠) قوله (فلا حاجة عن العاموم) يعني : يستعمل هو منها ما شاء . كركي

وَكَدَّ، امْرَأَةً أَوْ بِنْتًا

وَيَقِفُ حَلْمَةُ الرِّجَالِ ثُمَّ الصُّبْيَانِ ثُمَّ نِسَاءَ

(وكدا) لو حصر (امرأة أو سوء) فقط . وتنتف هي أو هن حنفة إناي
معارضة : للاتباع أيضا^(١) .

أَرِ ذَكَرٌ وَامْرَأَةٌ هُوَ عَنِ يَمِينِهِ ، وَهِيَ حَلْفُ الذَّكَرِ ، أَوْ ذَكَرٌ أَوْ بَالَعَانِ ، أَوْ
بَالَعٌ وَصَبِيٌّ وَامْرَأَةٌ ، أَوْ حَنْثٌ هِيمَا خَلْفَهُ ، وَهِيَ أَوْ الْحَنْثَى خَلْفَهُمَا ، لِلْبَالَعِ^(٢) ،
أَوْ ذَكَرٌ وَحَنْثَى وَأُنْثَى . وَقَفَتِ الذَّكَرُ عَنِ يَمِينِهِ ، وَانْحَنَى خَلْفَهُمَا ، وَالْأُنْثَى
حَلْفَ الْحَنْثَى

(يرتف حنفة الرجال) ولو أرفه ؛ كما هو ظاهر (ثم) إِنْ نَمَّ مِنْهُمْ
وَقَفَتِ خَلْفَهُمْ (الصُّبْيَانِ) وَإِنْ كَانُوا أَفْضَلَ^(٣) . خَلْفًا لِلدَّارِمِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ
وَتَرَدَّدَ الطَّرُفُ فِي لَفْسَانِي وَانْصِيَانِي ، وَظَاهَرُ تَعْيِيرِهِمْ بِلِلِ الرِّجَالِ (تقدس
الفساق .

أَمَّا إِذَا لَمْ يَتِمَّ^(٤) . فَيُكْتَلُ بِانْصِيَانٍ ؛ لِقَا يَأْتِي أَنَّهُمْ مِنَ الْجَنِيِّ ، ثُمَّ الْجَنَانِ
وَإِنْ لَمْ يَكْتَلُ صَفٌّ مِّنْ قَبْلِهِمْ^(٥) .
(ثم النساء)^(٥) كَذَلِكَ ؛ لِخَيْرِ مُسْلِمٍ ؛ لِإِلْتِبَاسِهِ - أَيِ : بِتَشْدِيدِ الْوَيْ بِعَدِّ
الْيَدِ ، وَحَذْفِهَا وَمَحْمِيصِ الْوَيْ - مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَخْلَامِ وَالنَّهْيِ^(٦) - أَيِ : الْيَاغُوتِ

أخرجه البخاري (٧٢٧) ، ومسلم (٦٥٨) عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال (منيت أنه
يرشم في جنازة النبي صلى الله عليه وآله ، وأمي - أي أم سليم - خلفه) .

(١) وهو حديث أس المذكور الذي أخرجه البخاري (٧٢٧) ، ومسلم (٦٥٨)

(٢) وهو حديث أس المذكور الذي أخرجه البخاري (٧٢٧) ، ومسلم (٦٥٨)

(٣) أفصل من الرجال ؛ لعلم أو نحوه . ينهيه المحتاج (١٤٣ / ٢)

(٤) راجع : الشرواني (٣٠٦ / ٢) .

(٥) ظاهره أن النالعات وغيرهن سواء (ش ٣٠٦ / ٢)

(٦) قوله : أَوْلُو الْأَخْلَامِ وَالنَّهْيِ : الْأَخْلَامُ جمع حلم ، وهو الثاني من الأمور ، والنَّهْيُ
جميع نهية بضم النون ، وهو : العقل ، كتردي .

العلماء - ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ (١) ثلاثاً

ولا يُؤَخَّرُ صَاحِبُ (٢) لِمَا عَيْنُ (٣) لا تُتَحَادُّ جَنَّتِهِمْ ، بِخِلَافٍ مَنْ عَدَاهُمْ ،
بِاخْتِلَافِهِ

رُئِيَ الْأَيْبَرُ مَا بَيْنَ كُلِّ صَفْتَيْنِ ، وَالْأَوَّلُ وَالْإِمَامُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَذْرَعٍ
وَمَنْ كَانَ بَيْنَ صَفَّتَيْنِ (٤) أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرَعٍ كُرَّةٌ لِلدَّاعِيَيْنِ أَنْ يَضْطَرُّوا مَعَ
الْمُتَأَخِّرِينَ ، فَإِنْ مَعُوا . لَمْ يُخْصَلُوا فَصِيلَةُ الْجَمَاعَةِ ، أَحَدًا مِنْ قَوْلِ الْقَاضِي
لَوْ كَانَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَمَنْ خَلْفَهُ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَذْرَعٍ فَقَدْ ضَيَّعُوا حُقُوقَهُمْ ،
فَلِلدَّاعِيَيْنِ الْأَصْطِفَاءُ بَيْنَهُمَا ، وَإِلَّا كُرَّةٌ لَهُمَا

وَأَصْلُ صُفُوفِ الرِّجَالِ أَوَّلُهَا ، ثُمَّ مَا يَبْقَى وَهَكَذَا ، وَأَصْلُ كُلِّ صَفٍّ يَمْنَاهُ .
وَقَوْلُ جَمْعٍ : مَنْ بَالِشِي أَوْ الْبَارِ يَسْمَعُ الْإِمَامَ وَيَرَى أَعْيَانَهُ أَصْلُ مِشْرِ بِالْأَوَّلِ
أَوْ الْيَمِينِ (٥) ؛ لِأَنَّ الْفَصِيلَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِذَاتِ الْعِبَادَةِ أَصْلُ مِنَ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَكَانِهِ
مَرْبُوءَةٌ بَأَنَّ فِي الْأَوَّلِ وَالْيَمِينِ مِنْ صَلَاةِ اللَّهِ تَعَالَى وَمَلَائِكَتِهِ عَلَى أَهْلِهِمَا ؛ كَمَا
صَحَّ (٦) مَا يَمُرُّ بِسَمَاعِ الْمَرْءَةِ وَغَيْرِهِ

(١) قوله (ثلاثاً) أي : قال ﷺ هذا الحديث ثلاث مراتٍ كقروي وهو في الصحيح مسلم
(٢٢٢) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .
(٢) أي : حضروا أولاً . (ش : ٣٠٧/٢) .
(٣) قوله (ولا يؤخر صاحب العين) هذا إذا لم يسكن صف الداعين كقروي
(٤) أي : أربعين الأول والإمام ؛ كما يأتي . (ش : ٣٨٨/٢)
(٥) قوله : (من بالاول أو اليمين) أي : إذا لم يسمع ولم يره . كقروي .
(٦) من البراء بن عازب رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «لَنْ يَكُنَ رَجُلٌ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ
عَنِ الصُّفُوفِ الْأَوَّلَى» . أخرجه ابن خزيمة (١٥٥٧) ، وابن حبان (٢١٥٧) ، والحاكم
(٥٧٢/١) ، وأبو داود (٦٦٤) ، والسنن (٨١١) . وعن عائشة رضي الله عنها قالت
قال رسول الله ﷺ : «لَنْ يَكُنَ رَجُلٌ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى قِيَامِ الصُّفُوفِ» . أخرجه ابن حبان
(٢١٦٥) ، وأبو داود (٦٧٦) ، وابن ماجه (١٠٠٥)

وكذا في الأول من توفير لحشوع ما ليس في الثاني ؛ لاشغالهم بمرامهم ، ولحشوع روح الصلاة ، فبقوى سماع القراءة وغيره أيضا ، مما في يتعلّق بذات العبادة أيضا

وقد رجّحوا الصفّ الأول على من بالروضة الكبرى^(١) وإن قلنا بالأصح أن المضاعفة تخصّ بمسجده صلّى الله تعالى عليه وسلّم^(٢) .

والصفّ الأول هو ما يلي الإمام وإن تحلّله يسرا^(٣) أو محوّه ، وهو بالمسجد الحرام من بحاشية المطاف ، من أمامهم^(٤) ، ولم تكن أقرب إلى الكعبة من الإمام في غير جهة ؛ لما مرّ^(٥) دون من يليهم^(٦)

ولا عمرة تتقدّم من سطح المسجد على من بأرضه ، كما هو ظاهر ، لكرامة الارتفاع حتى في المسجد ، كما يأتي^(٧) ، ولندرة ذلك ، فسم يرد من النصوص

(١) قوله (بالروضة) هي مكان من مسجده كرمي
(٢) قوله (أن مضاعفة تخص بمسجده) أي المضاعفة التي بمسجد المدينة لآية في (الاحتكاف) ، أن صلاة فيها تضاعف ألف ألف صلاة في مسجد آخر غير الأنصبي محصية بمسجده يثبته ؛ أي ما كان مسجد في رومة لا ما ريد عليه ، والأول الصفّ الأول يقع بمسجده كرمي .

(٣) أي حيث كان من جانب الممر محاذياً لمن خلف الإمام ، بحيث لو أزيل الممر ، ووضعت موضع شخص مثلاً صار الكل صفّاً واحداً ، ع ش (ش ٣٠٨ ، ٢)

(٤) قوله (من أمامهم) أي بعد من بحاشية المطاف الصفّ الأول من خدامهم ؛ أي من غير جهتهم حاصلة ما قيل والصفّ الأول صادق على المستدير حول الكعبة المتصل بسائر الإمام ، وعلى من في غير جهة الإمام والإمام أقرب إلى الكعبة منهم ، ولم يفعل بهم ربي الإمام صف في المقابل . كرمي

(٥) ولوله ؛ (لما مرّ) إشارة إلى قوله في شرح (في الأصح) (أن هذه الأثرية مكرّرة) كرمي وعنده السرواني (٢ / ٣١) قوله (لما مرّ) أي في شرح أو لا يصرّ كونه أقرب . . . إلخ

(٦) ولوله (دون من يليهم) أي دون من يلي من في القدام كرمي .
(٧) في (ص ٤٩٨) .

وتقف إمامهم وتطيق
وبكره وقوف المأموم فرداً ،

، وتقف إمامهم) - أثبت ، قال الراربي ، لأنه فياسي ؛ كما أن رجلة (ثابته
رحبي ، وقال ثوبون : بل المقيس حذف الاء ؛ إذ لفظ (إمام) ينسب منه
فاسه ، بل صيغه مصدر أظففت على العاص ، فاستوى العدك والعتوث فيها ،
وعليه تأتي نداء ؛ لأن الأئمة من إمامهم الذكر كذلك - (وسقطت) نداء ؛ لثوب
وث من فعل عاث وأثم سلمة رضي الله عنهما ، فإن أمهم علي بن
كان ذكر

(وسين) هذا ما كنه لا غير في قول ، وفي آخر ، السكون أضح من
لفظ ؛ ككل ما هو بمعنى (ين) ، بحلاب وسط الدار مثلاً ، الأضخ
فخه ، ويحور إسمائه ، والأول حرف ، وهذا اسم (٢١)

وإمام عراة فهم بصير ولا طمعه كذلك ، وإلا تقدم عليهم

ومعاصرة جميع ما ذكر مكرهة مفردة تفصيله لجماعة ؛ كما مر (٢٢)

(وبكره وقوف المأموم فرداً) عن صف من جنه ؛ سبهي الصحيح عنه (٢٣) ،
وذلك على عدم البطالان عدم أميره صلى الله عليه وسلم لعادته ؛ وأمره بها
في رواية للندب ، على أن تحين الترمذي بهذا ، وتصحيح ابن حبان به (٢٤)

(٢١) أما فعل عاث رضي الله عنها فأخرج الدارطني (ص ٣٣٧) ، واليهقي (٥٤٢١) عن
رائطه الحصة رضي الله عنها وأما فعل أم سلمة رضي الله عنها فأخرج الدارطني (ص
٣٣٧-٣٣٨) ، واليهقي (٥٤٢٣) ، والشافعي في المسند (٢٢٤) عن حجير بن خنيس
ورحمها الله تعالى .

(٢٢) أي : للجرة المتوسط منها . (سم : ٢/٣١٠)

(٢٣) قوله (كما مر) أي في بحث لإعادة جماع كروي

(٢٤) عن أبي بكر رضي الله عنه أنه انتهى إلى النبي ﷺ وهو راكع ، فركع قبل أن يعجل إلى الصف
فذكره ذلك للنبي ﷺ ، فقال : راء الله عز وجل ، ولا تغد ؛ أخرجه السخاري (٧٨٣)

(٢٥) عن أبيه بن سعيد رضي الله عنه أن رجلاً صلى خلف النبي ﷺ وحده ، لم تسجل بأحد ، -

بَلْ تَدْخُلُ الصَّلَاةَ إِذَا رَجَدَ سَعَةً . . .

مُعْتَرِضٌ يَقُولُ ابْنُ عَبْدِ الرَّبِّ : إِنَّهُ مُصْطَرِفٌ ، وَالْبَيْهَقِيُّ : إِنَّهُ ضَعِيفٌ ^(١) ، وَلَهُمَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (لَوْ ثَبَتَ قُلْتُ بِهِ) ^(٢) .

وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِمْ هَذَا ، إِنَّ الْأَمْرَ بِالْإِعَادَةِ لِيَسْبِ : أَدَّ كُلَّ صَلَاةٍ وَقَعَ خِلَافٌ أَيْ ، غَيْرُ شَاذٍ ، فِي صَحَّتِهَا تَسْنُ إِعَادَتُهَا وَلَوْ وَحْدَةً ، كَمَا مَرَّ ^(٣) .

(بَلْ تَدْخُلُ الصَّلَاةَ إِذَا رَجَدَ سَعَةً) نَفَحَ السَّيْنُ فِيهِ ؛ بَأَنَّ كَانَ لَوْ دَخَلَ وَسَعَهُ ، أَيْ ، مِنْ غَيْرِ الْحَاقِ مُنْقَطِعٍ لِعَيْرِهِ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ لَمْ تُكُنْ بِهِ فَرْجَةٌ وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُ ^(٤) ، وَبَيْنَ مَا فِيهِ فَرْجَةٌ أَوْ سَعَةٌ ^(٥) . كَمَا فِي « السَّجْمُوعِ » ، وَاقْتِضَاءُ ظَاهِرِ « التَّحْقِيقِ » ^(٦) . خِلَافُهُ غَيْرُ مُرَادٍ وَإِنْ وَجَّهَ بَأَنَّهُ لَا تَقْصِيرَ مِنْهُمْ فِي السَّعَةِ ، بِخِلَافِ الْفَرْجَةِ ؛ لِأَنَّ تَسْوِيَةَ الصُّعُوفِ ^(٧) ، بِالْأَيُّ يُكُونُ فِي كُلِّ مِنْهَا فَرْجَةٌ وَلَا سَعَةٌ مَا أَكَّدَهُ اللَّذَبُ هَذَا ، فَيَنْكَرُهُ تَرْكُهَا ^(٨) ، كَمَا حُيِّمَ مِنْهَا مَرَّةً ^(٩) . صُفُوفٌ كَثِيرَةٌ خَرَفَهَا ^(١٠) ، كُلُّهَا لِيَدْخُلَ تِلْكَ الْمَرْحَةَ أَوْ السَّعَةَ ؛ لِتَقْصِيرِهِمْ تَرْكُهَا ؛ لِكِرَاهَةِ الصَّلَاةِ لِكُلِّ مَنْ تَأَخَّرَ عَنْ صَفِّهَا

فَأَمَّا أَنْ يَعْبُدَ الصَّلَاةَ صَحِيحِ ابْنِ حِبَّانَ (٢٢١٠) ، مِمَّنِ التُّرْمُذِيُّ (٢٢٧) وَهَذَا حُطِبَ وَاحِدَةً حَدِيثٌ حَسَنٌ

(١) التمهيد (١٩٩ / ١) ، السنن الكبير (٢٥٠٣٤ / ٦) .

(٢) اختلاف الحديث (ص : ١٧٣)

(٣) في (ص : ٤٢٥) .

(٤) قوله (وَلَوْ كَانَ بَيْنَهُ) إلخ أي ، وَلَوْ كَانَ بَيْنَ الشَّخْصِ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ الَّذِي فِيهِ فَرْجَةٌ (صُفُوفٌ كَثِيرَةٌ) (ص : صُفُوفٌ) اسم (كَانِ) ، وَالْخَطَرُ (بَيْنَ) مُعْطَمٌ عَلَيْهِ ، كَرَاهِي

(٥) راجع ، السهل النضاح في اختلاف الأشیاع ، مسألة (٢٤٨)

(٦) المجموع (٢٥٥ / ٤) ، التحقيق (ص : ٢٧٥) .

(٧) حله لقرئته ؛ (غير مراد) ، (ش : ٣١١ / ٢) .

(٨) أي : التسوية . (ش : ٣١١ / ٢)

(٩) في (ص : ٤٨١) .

(١٠) قوله ، (خَرَفَهَا . . .) إلخ جواب (لَوْ) ، (ش : ٣١١ / ٢)

ولأنَّ مَن يُخَرِّجُ شَخْصاً بَعْدَ الإِحْرَامِ ،

ويهدد كانددي مرَّ عن لقاصي يُعْلَمُ صَحَّتْ ما قبل من عدم قوت انحصيه لها
على المتأخريين .

في قوله

نعم ؛ إنَّ كَدَّ تَأَخَّرُهُمْ لِعَدْرِ ، كَوَقْتُ الْحَرِّ بِمَسْجِدٍ لِحَرَامٍ ، وَلَا كَرَاهَةٍ
وَلَا تَقْصِيرٍ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

وتقييد الاسوي بصغير ، وقوله عن كثيرين ^(١) وقوله بأنه الشئ عليه بمسألة
الخطي مع وروح الفرق ؛ لأنهم إلى الآن ^(٢) لم يَدْخُلُوا فِي الصَّلَاةِ ، فلم يتحقق
تقصيرهم .

ويؤخذ من تعليلهم بالتقصير ؛ أنه لو عَرِضَتْ فُرْجَةٌ بَعْدَ كَمَاءِ الصَّفِّ فِي أَثَاءِ
الصَّلَاةِ لَمْ يَحْرِقْ إِلَيْهَا ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ

ولا ؛ بِجِدَّةٍ سَعَةٍ (فُسْجَر) سَاءً ؛ لِحَرِّ يُغْتَلُّ بِهِ فِي الْعَصَائِلِ ، وَهُوَ
« أَيُّهَا الْمُصَلِّي خَلَا وَخَلَّتْ فِي الصَّفِّ ، أَوْ جَرَزَتْ رَجُلًا مِنَ الصَّفِّ ، فَيُصَلِّي
مَنْكَ ، أَعِذْ صَلَاتَكَ » ^(٣)

ويؤخذ من قرصهم ذلك فيمن لم يَجِدْ فُرْجَةً . حرمة ^(٤) على من وَخَدَهَا ؛
لتصويته العضيلة على الغير من غير عذر

(شخصاً) منه ^(٥) حرّاً لا قَبْلاً ؛ لدخوله في صمائه بوضع يده عليه ، يُعْلَمُ منه
بفرائي أحواله . أنه يُطْبِقُهُ (بعد الإحرام) لا قبله ، فيخرم عليه ^(٦) ؛ كما في

(١) المهمات : (٣٢٤ / ٣)

(٢) أي . في مسألة الخطي . (ش : ٣١١ / ٢) .

(٣) أخرجه الشافعي (٥٢٧٧) ، أبو يونس في « مسنده » (١٥٨٥) ، ويطري في « الأوسط »

(٨٤١٦) من رواية بن مفضل رضي الله عنه . وراجع « التلخيص لمغير » (١٩ / ٢)

(٤) أي : الجرح . هامش (ك) .

(٥) أي : الصف . (ش : ٣١٢ / ٢)

(٦) وراجع « المنهل الصالح في خلاف الأتباع » ص ٢٤٩

وَلْيُشْرَطَ عَلَيْهِ الْمَخْرُورُ

وَيُشْرَطُ عَلَيْهِ بِمَنْقَلَاتِ الْإِمَامِ، بِأَنْ يَرَاهُ أَوْ يَنْصُ صِفَتَهُ، أَوْ يَسْمَعَهُ أَوْ يَمْلِكَهُ

«الكتابة» (١) وَإِنْ تَوَرَّعَ فِيهِ، بَلْ فِي أَصْلِ كَوْنِ الْجَدْبِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ، مَا هُوَ (٢) أَوْ
أَحْرَمَ مَفْرُوداً لَا تَعْقِدُ صَلَاتُهُ عِنْدَ اسْتِحَابِّهِ، وَفِيهِ (٣) نَظَرٌ

فَإِنَّ الْفَرْصَ أَنَّهُ لَمْ يَجِزْ فَرْجَةً فِي الصَّفِّ، فَلَا تَقْصِرُ مِنْهُ بِمَنْصِبِي بَعْضِ
صَلَاتِهِ عَلَيْهِمْ، وَذَلِكَ (٤) لِإِصْرَارِهِ لَهُ بِتَصَرُّفِهِ مَفْرُوداً

وَيُؤْخَذُ مِنْ حُرْمَتِهِ أَيْضاً لِمَا لَمْ يَكُنْ فِي الصَّفِّ الَّذِي يُخْرُ مِنْهُ إِلَّا أَسَدُ
بِتَخْرُجُ جُزْءُ أَحَدِهِمَا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ الْآخَرُ مَفْرُوداً بِفَعْلِ أَخَذْتَهُ بِفَعْدِهِ إِيَّاهُ
وَضَرَبَهُ عَلَى غَيْرِهِ

وَمَا (٥) إِذَا أَمَّنَكَ (٦) الْخُرُوقُ لِيَضْطَبَّ مَعَ الْإِمَامِ خُرُوقٌ، وَلَهُ إِنْ وَبَعْدَ
مَكَانِهِ حَرْهَمَا إِلَيْهِ (٧) دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهُ

(وَلْيَسَاعِدَهُ الْمَجْرُورُ) بَدِئاً؛ لِأَنَّ فِيهِ إِعَانَةً عَلَى بَرٍّ، مَعَ حَصُولِ ثَوَابِ صَفِّ
لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ إِلَّا لِعَذْرِ

(وَيُشْرَطُ عَلَيْهِ) أَيِ: السَّامِعِ، وَأَوَّادُ (٨) بِالْعِلْمِ مَا يَسْفُلُ النَّظَرَ؛ بِدَلِيلِ
قَوْلِهِ: (أَوْ مُتَلَمَّعاً) (بِمَنْقَلَاتِ الْإِمَامِ) لِيَتَمَكَّنَ مِنْ مُتَابَعَتِهِ (بَار) أَيِ: كَأَنَّ
(بَرَّاهُ، أَوْ) يَرَى (بَعْضُ صَفِّ) مِنَ الْمُقْتَدِينَ بِهِ، أَوْ وَاحِداً مِنْهُمْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي
صَفِّ (أَوْ يَسْمَعُهُ، أَوْ) يَسْمَعُ (مُتَلَمَّعاً) بِشَرْطِ كَوْنِهِ ثَقَّةً؛ كَمَا قَالَهُ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ

(١) كِتَابَةُ إِلَيْهِ (٤، ٦٥).

(٢) مُتَعَلَّقٌ بِقَوْلِهِ، (بِوَزْعٍ)، (ش: ٣١٢/٢).

(٣) أَيِ: فِي الْفُرَاقِ الْمَذْكُورِ، (ش: ٣١٢/٢).

(٤) أَيِ: سَرْمَةُ السَّرِّ مِلَّ الْإِحْرَامِ، أَوْ كَوْنُ الْجَرِيْعِ بَعْدَ الْإِحْرَامِ، (ش: ٣١٢/٢).

(٥) أَيِ: مَا إِذَا كَانَ فِي الصَّفِّ آثَانٌ فَقَطْ، (ش: ٣١٢/٢).

(٦) وَفِي الْمَطْبُوعَةِ الْمَعْصُومَةِ وَالرُّومِيَّةِ (وَعَبَّ مِمَّا إِذَا أَمَّنَكَ).

(٧) وَفِي (ب) وَ(ت): (أَرَادَ) بِدُونَ (وَار).

وساحروب : أي عدل روي : لأن غيره لا نقل إحداه

نعم ، مر^(١) قبول إحداه العاسق عن فعله ، فيمكن القول بصحة ما في الإمام ، إلا أن يفرق بأن ذاك إحداه عن فعله صريحا بحلالات هدا^(٢)

ربابي^(٣) جواز اعتماده^(٤) إن وقع في قسه صدقه ، هائي^(٥) نظيره ما

وأما قول : المجموع : يكفي إحداه الصبي فيما طريقه المشاهدة :

كسوروب فضيحت وإن نقله عن الجمهور وعتمده غير واحد^(٦) ، معيه^(٧) لا يشترط كون بحر المبلغ ثمة

ولبحر أعمى اعتماد حركة من سجد إن كان ثقة على ما تقر .

ويؤدب المبلغ في أثناء الصلاة لزمه من المرافقة : أي ما لم يرخ عوده

قل نصي ما يتبع ركبتين في ظه : فيما يظهر

(وإذا جمعتهما مسجد) ومنه جداره ورجله ، وهي : ما حجز عليه لأجله

وإن كان يسهم حريق ، ما لم يشتمل حدوديه بقله ، وأنها غير مسجد ، ومثوته

تي بليا فيه^(٨) أو في رحته ، لا حريمه ، وهو ما يهتأ لإلقاء بحر نصيبه^(٩)

(١) قوله (نعم : مر) أي في لاجتماع بين المدين عند قول سمع (ولا أحر سجد

مقبول الرواية) . كروي

(٢) قوله (بحلاف جدا) على حد لا يثبت بكون الإمام عدلا مقبول الرواية كالمبلغ كروي

(٣) نقل في (الصيام) . (ش : ٣١٣/٢) .

(٤) أي : إخبار العاسق . (ش : ٣١٣/٢) .

(٥) في (ب) (بيتاني) ، وفي (ت) (و) (ح) (ياني)

(٦) مجموع (١٠٦/٢) .

(٧) أي قوله المجموع : (ش : ٣١٢/٢)

(٨) نصيبه أن مجرد كون باب فيه كاف في عدله من المسجد وإن لم يدخل في وجهه وخرجت

عن شفتي بانه . (ع ش : ١٩٩/٢) .

(٩) وفي (أ) (و) (ب) (و) (ت) (ع) (صانه) .

صَحَّ الْاِقْتِدَاءُ وَإِنْ بَعُدَتْ الْمَسَافَةُ وَحَالَتْ لَأْسِيَّةٌ .

(صحح الابداء) إجماعاً (وإن بعدت المسافة وحالت لأسيّة) التي ي
المتأدّة لأبواب إليه أو إلى سطحه (كما أفهمه كلام الشيخين ^(١)) . خلافاً لما
يؤيّمه كلام الأنوار ^(٢) .

فلو كان مؤسّطه بيت ^(٣) لا باب له إليه ، وإنما ينزل إليه ^(٤) من سطحه كمن
وإن توقّف فيه شارح

وسواء أعلقت تلك الأبواب ^(٥) أم لا . بخلاف ما إذا سُمِّرَتْ على ما وقع في
« عبارات » لكنّ ظاهر المتن وغيره أنه لا فرق ، وجرى عليه مسيحاً في
« فتاويه » . يقال في مسجد شدّت مصورته ^(٦) ، وبقي صفّين لم يُنْقَدْ أحدهما
إلى الآخر أنه يصحّ ابتداء من في أحدهما ومن في الآخر ؛ لأنه يُنْقَدْ مسجداً
واحداً قبل السدّ وبعده ^(٧) . انتهى

ولت أن تقول . إن فتح لكل من الصفّين باب مستقلّ ولم يفتح الفاصل من

(١) الشرح الكبير (١٧٢ / ٢) ، روضة الطالبين (٤٦٤ / ١) .

(٢) أي من عدم انصراف سائر أبواب أبنية المسجد (ش ٣١٤ / ٢) وراجع « الأنوار »
(١٢٥ / ١) .

(٣) أي ثاب المسجدية ، وإلا فهي بناء ومسجد ، ومثالي حكمها ، كما هو ظاهر
(سم ٣١٤ / ٢)

مما تقدم

(٤) أي « نزولاً مستقداً » بأن كان له من السطح ما يعتاد المرور منه إليه ، بخلاف ما هو المتفق به
إليه . (ش ٣١٤ / ٢) .

(٥) أي وإن ضاع محتاج الفتح ، لأنه يمكن فتحه بدونه . ومن العلق الفعل فلا يضر وإن ضاع
مفتاحه ، فظهره . أكان ذلك في الابتداء أو في الانتهاء ، ويبغي عدم الضرر فيما لو سمّرت في
الأنشاء ، أحداً مما يأتي بعد لو يبي بين الإمام والساوم حائل في أنه لا يضر ، وعنده بأنه يضر
في الدوام ما لا يضر في الابتداء . (ش ٣١٤ / ٢) .

(٦) قوله (سدّت مصورته) المقصورة . الدار المحففة ، كتردي المقصورة من الدار
والشرح حجره حاج مفصولة عن الحنجر السجادة فوق الطقة الأرضية . المعجم الوسيط
(ص ٨٦٦) .

(٧) فتاوى شيخ الإسلام وكرها الأنصاري (ص ٦٣٠)

وإن كان معصاً ، شرط ألا يُريد ما بينهما على ثلاث منة ذراع تقرب ،
وإن لم يتحدداً

أدركهما إلى الآخر فالوجه : أن كانا من جنسٍ مختلفين ، والأول فلا ، وعليه
تحصيل كلامه في صحيح

ومرئي مما إذا حال بين جانبي المسجد نحو طمس^(١) أو غيره من ذلك

وإذا

والمساجد المتلاصقة المتشادة الأبواب كما ذكر^(٢) كالمسجد في حيٍّ ،
تقرب كل إمام وجماعة

مع ، لتسبب هذا يعني أن تكون مائة قطعاً

ويُشترط : ألا يتحول بين جانبي المسجد ، أو بينه وبين حبه ، وبين
نفسه يحرر أو طريق قديم بأن سفل وحوده أو وجودها ، إذ لا يحد^(٣)
مجتمعت حيث لا يحد واحد ، فيكون^(٤) كالمسجد وغيره ، رسائلي^(٥)

(وإن كانا معصاً) كبيت واسع ، وكما لو وقف أحدهما سطح والآخر سطح
ورب حال بينهما شارع ونحوه (شرط ألا يريد ما بينهما على ثلاث منة ذراع
بذراع اليد الممتدة) لأن العرف يقتضي مجتمعتين في هذا ، دون ما راد عليه
(تقريباً) لعدم ضابط له من الشارع .

(وإن لم يتحدداً) وعلقت ، فعلى الأول لا تصرف زيادة غير متجانسة ، كدلالة
أدرك ونحوه وما قرئ

(أي تقريباً)

(١) قوله (المتشادة الأبواب كما ذكر أي التي تعد أبواب بعضها إلى بعض معي) أي أو
مطابقه . (ش : ٣١٤/٢) .

(٢) أي : الإمام والمأموم . (ش : ٣١٤/٢) .

(٣) أي : المكان في الصور التي المذكورة . (ش : ٣١٤/٢) .

(٤) أي (من) (٤٩٧)

فَإِنْ تَلَّاحَ شَخْصَانِ أَوْ صَفَّانِ . غُثِرَتْ الْمَسَافَةُ بَيْنَ الْأَخِيرِ وَالْأَوَّلِ
وَسَرَّاءُ الْقَصَاءِ لِمَنْزِلِكَ وَتَوَقَّفَ وَالْمُعْصَرُ

وَلَا يَصُرُّ لَشَارِعٍ مُطَرِّقٌ

وَأَشْتَبِكُنْ بِهِمْ عَلَى اقْتِرَابٍ هِيَ الْفَلَتِي لَمْ يَتَغَيَّرُوا ، إِلَّا نَقَصَ رَطْبُنِي ، وَ
الْمَرْقُ مَعَ أَنَّ الرِّيَاءَ كَالْقَصِي ^١ وَقَدْ يَتَرَقُّ بَأَنَّ لَوْرِدَ أَصْبَطُ مِنَ الدَّرَجِ ، فَصَدَّقَانِي
أَكْثَرَ ، لِأَنَّهُ الْإِلَيْنِ بِهِ عَلَى أَنَّ السَّلْحَةَ مُحْتَلِفَةٌ ، إِذْ هُوَ نَمُّ تَأَثَّرَ الْعَاءِ بِالْوَاقِعِ فِيهِ
وَعَدِيدِهِ ، وَهَذَا عَدُّ أَهْلِ الْعَرَفِ لِهَئِمَا مَجْتَمِعَيْنِ أَوْ غَيْرِ مَجْتَمِعَيْنِ ، فَلَا جَامِعَ بَيْنَ
الْمَسَائِلَتَيْنِ

(بَيْنَ مَلَا حَقَّ) أَيِ وَقَفَ حَيْثُ الْإِمَامُ (شَخْصَانِ ، أَوْ صَفَّانِ) مَرْتَبَيْنِ
وَرَاءَهُ ، أَوْ عَنْ يَمِينِهِ ، أَوْ عَنْ يَسَارِهِ (غُثِرَتْ الْمَسَافَةُ) الْمَذْكُورَةُ (س)
الشَّخْصِ أَوْ الصَّفِّ (الْأَخِيرِ ، وَ الصَّفِّ أَوْ الشَّخْصِ) (الْأَوَّلِ) فَإِنْ تَغَدَّيْتُ ^٢
الْأَشْخَاصَ أَوْ الصُّفُوفَ . . غُثِرَتْ بَيْنَ كُلِّ شَخْصَيْنِ أَوْ صَفَّيْنِ وَإِنْ تَلَعَ مَا بَيْنَ
الْأَخِيرِ وَالْإِمَامِ فَرَاسَخٌ ، يَشْرَطُ أَنْ يُفَكِّهَهُ مَتَعَهُ ^٣ .

(وَسَوَاءٌ) فَمَا ذَكَرَ (لِقِصَاءِ الْمَجْلُودِ ، وَالْوَقْفِ) وَالْمَوَاتِ (وَالْمُعْصَرِ)
الَّذِي بَعْضُهُ يَلِكُ وَبَعْضُهُ وَقَفَ ، وَمِثْلُهُ : مَا بَعْضُهُ يَدُكُ أَوْ وَقَفَ وَبَعْضُهُ مَوَاتٌ ،
مِثْلُهُ فِي ذَلِكَ الْمَسْقُوتُ كُلُّهُ وَبَعْضُهُ ^٤ ، وَقِيلَ يُشْتَرَطُ فِي الْمَسْلُوكِ الْإِتِّصَالُ
كَالْأَبْيَةِ ^٥ .

بِأَخِيرِهِ مَوَاتٌ

(وَلَا يَصُرُّ) فِي الْحِيلَةِ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْعَامِمِ ^٦ (الْمَضَارِعُ الْمَطْرُوقُ) أَيِ
بِالْمَعْنَى ، فَانْدَفَعَ اعْتِرَاضُهُ أَنَّ كُلَّ شَارِعٍ مَطْرُوقٌ ، أَوْ الْمَرَادُ كَثِيرُ الطَّرِيقِ ، لِأَنَّهُ

(١) وَمِ (أ) ر (ب) : (تَعْدِدُ)

(٢) أَيِ : عَلِمَ بِإِضْطِلَاقِهِ ، (ش : ٣١٥ / ٢)

(٣) هَلَاوَادُ وَغَيْرُ الْمَسْقُوتِ مُطْلَقاً . (س : ٣١٥ / ٢)

(٤) أَيِ : عَلَى الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ الْآتِي . (ش : ٣١٥ / ٢)

(٥) عِبَارَةٌ : الْحَقِيقَةُ : بَيْنَ الشَّخْصَيْنِ أَوْ الصَّفَّيْنِ (ش : ٣١٥ / ٢) .

والشهر المشقوق إلى سباحه على الصحيح

فإن كانا في يد غير كصخر، صفة أو شئ نظريتان

أصغها إن كان ياء المأموم يميناً أو شمالاً وحب اتصال صفت من أحد
اليدتين بالآخر

محل الخلاف على ما ادّعاء الإسوي^(١)، ورؤى بحكاية ابن الرفعة بالخلاف مع عدم
تفريق فيما لو وقف سطح بينه والإمام سطح المسجد بينهما هواء فمن
الرجحي الصفة وعن غيره المنع^(٢)؛ أي: والأصح الأول^(٣)، كما مر^(٤).

(والشهر المشقوق إلى سباحه) كسر السين؛ أي: عوم (على الصحيح)
بيهما^(٥)؛ لأن ذلك لا يغلّ جانباً عرفاً؛ كما لو كانا في مقيش مكشوفتين^(٦) في
سحر.

(فإن كانا في سباحه؛ كصخر وصفة، أو) صحن أو صفة^(٧)، و(بت)
من مكان واحد؛ كمنزله مشغله على ذلك، أو من مكانين وقد خاضى الأسفل
الأعلى، كذا^(٨) على ما يأتي^(٩) (نظريتان) أصغها إن كان ماء
المأموم (أي: مودعه) يميناً (أو شمالاً) له (وحب اتصال صفت
من أحد اليدين بالآخر) لأن اختلاف الأسية يوجب الافتراق، فأنشط

(١) المهمات (٣/٢٢٩).

(٢) قوله: يمكن حمله على ما إذا لم يكن التوصل منه إليه عادة (عش ٢/٢٠١).

(٣) أي: مع إمكان التوصل له عادة بهبه الصحيح (٢/٢٠١).

(٤) قوله: كما مر (أي: في شرح) (ولو كان بمضاء) كروي.

(٥) أي: شارع المطروق والشهر إلخ (ش ٢/٢١٥).

(٦) أما المستثنان فكالدريس (عش ٢/٢١٢).

(٧) قوله: (صحن أو صفة، إشارة إلى أن) (بت) هي من يصح فيه عطفه على قوله (صحن).

يعطى بعد (أو)، ويصح عطفه على قوله (صفة) فيقدر لفظه بعد (أو).

(دشوي ٢/٢٠١).

(٨) أي: الأسفل والأعلى (ش ٢/٢١٦).

(٩) أي: في كل الراسي (ووقوفه في حلقه) إلخ (س ٢/٢٦٦).

ولا يصير فرجة لا تسع و قد بقي الأصح .

١. إن كان حلف بقاء الإمام . فالصحيح صحة التذوق بشرط ألا يكون بين
صفتي أكثر من ثلاثة أذرع
والطريق الثاني لا يشترط إلا شرب كالتصاء .

الاتصال ليحصل الربط

والمراد بهذا الاتصال أن يحصل مكث أحدهما في بقاء الإمام بمكث أو
واقف بقاء المأموم ، وما عده هذين^(١) من أهل الساعات لا يصير تقدم عهد
ثلاث مئة ذراع ، وأقل

ولا يكفي عن ذلك رقوب واحد^(٢) طرفه بهذا الباء وطرفه بهذا الباء ، لأن
لا يستنى صمماً ، ولا اتصال

(ولا يصير فرجة) بين المتصلين المذكورين لا تسع واقفاً ، أو نكحاً
ولا يملكه الرقوب بها (في الأصح) لاتحاد نصف منهما عرفاً

(وإن كان) الواقف (حلف بقاء الإمام) فالصحيح صحة القدوم بشرط ألا
يكون بين اتصال المصلي أحدهما بقاء الإمام والآخر بقاء المأموم ، أي بين
آخر واقف بقاء الإمام وأقرب واقف بقاء المأموم (أكثر من ثلاثة أذرع) تقريباً ،
لأن الثلاثة لا تحل بالاتصال العرفي في الحلف ، بحال ما راد عليها .

(والطريق الثاني) لا بشرط إلا القرب (في سائر الأحوال)^(٣) السابق ، بالأ
يريد ما بينهما^(٤) على ثلاث مئة ذراع (كالتصاء) أي قياساً عليه ، لأن

(١) أي الواقفين على الاتصال المذكور . (ش ٣١٦/٢٠)

(٢) قوله (رقوب واحد) إلخ أي بدون اتصال بعض أهل البيت به ، بحال ما
اتصل به شيئاً وسواء من أهل البيت ، فيمكن أخذ من التعليق الآتي (ش ٣١٦/٢)

(٣) أي سواء أكان بين المأموم شيئاً أو شيئاً لم يخلو بقاء الإمام معني الصحيح (١٤٧/١)

(٤) أي لإمام والمأموم معني ، ولعل الأولى ، أي بين الواقفين بطرفي البيت (ش ٣١٦/٢)

إِنْ سَمَّيْتُ حَاتِلٌ أَوْ حَالٌ سَمَّيْتُ حَاتِلٌ

المدار على العرب ، وهو لا يحدث ، فمنشأً لاختلاف المرفع^(١) ، كما هو ظاهر

وإنما يُنكس «لغرب على هذا»^(٢) (إِنْ لَمْ يَكُنْ حَالٌ) بأن كان يرى الإمام ، أو بعض المعتدين به ، ويُمكنه الذهاب إليه لو أراد مع الاستقبال من غير «رورار»^(٣) ، ولا اصطاف بغيره الآتي في أبي قيس^(٤)

(أو حال) بينهما حاتل فيه (باب مافد) وقف مقامه واحد أو أكثر وراء المصلي ويُمكنه الذهاب إليه ، كما ذكرناه ، وهذا الواقع وراء المصلي الإمام بالسجد ليس حذفه ، ولا يتقدموا عليه بالإحرام والموقف ، فصُرَّ أحدهما^(٥) دون التقدم بالأفعال^(٦) ، لأنه ليس بإمام حقيقة ، ومن ثمَّ اتَّجَعَتْ جوار كونه امرأة وإن كان من حلقه رجالاً^(٧) .

ولاً صُرَّ رورار هذه الرابطة أثناء الصلاة ، يُشَوِّهه ضعف الإمام بن علقوا بانتقاله ، لأنه يُتَقَرَّرُ في الدوام ما لا يُتَقَرَّرُ في الاستداء

وبما قرئنا^(٨) في (حال) الدال عليه متبليته بكونه الآتي . (و جدر) اندبح

(١) قوله (فمنشأ اختلاف العرب) والطريق الأول يحتمل العرب مختلفاً ، بخلاف الثاني كرمي

(٢) أي الطريق الثاني (ش ٣١٦/٢) .

(٣) «رورار» عن النبي «روراراً» أي عدل عنه واحترام معار الصحاح (ص ٢٠٠)

(٤) قوله (الآتي هو أبي قيس) أي في شرح (وشبكال في الأصح) كرمي

(٥) أي التقدم بأحدهما ، خامش (ك)

(٦) راجع المهل اصح في اختلاف الأشباح ، مسألة (٢٥٠) وراجع «لرورار» (٣١٧/٢)

(٧) راجع المهل اصح في اختلاف الأشباح ، مسألة (٢٥٠) وراجع «لرورار» (٣١٨/٢)

(٨) أي . بتقدير (حاتل) فيه بعد (أو حال) . (ش ٣١٨/٢) .

فإن حال ما يقع المُرور لا الرُقبة ، فوجهان . . .

اعتراضه^(١) ، بأن المارد ليس بحائض ، ثم رأيت شارحاً ذكر ذلك أيضاً ، أخذاً من
بشارة الشارح إليه^(٢)

(فإن حال ما) أي بناءً (يمنع المرور لا الرُقبة) كالشباك والشبابك والمردود
(. . فوجهان) أصحهما في « المجموع » وغيره . الطلاق^(٣) ، وقوله الآتي
(والشباك) يفهم ذلك ؛ فلذلك لم يُصرَّح بها بتصحيح .

وبحث الإسوي^(٤) أن هذا^(٥) في غير شباك جدار المسجد ، ولا ؛
كالمدارس التي يَجْلُسُ المساجد الثلاثة^(٦) . صَحَّحت صلاة الواقف فيها^(٧) ، لأن
جدار المسجد منه ، والحيلولة فيه لا تُضَرُّ . رَدُّهُ جمع^(٨) وإن سَخَّرَ له آخرون ؛
بأن شرط الأبتية في المسجد تنافذ أبوابها على ما مرَّ^(٩) ، فقاية جدار المسجد
أن يَكُونُ كبناء فيه ، فاصواب . أنه لا بُدَّ من وجود باب أو خزانة^(١٠) فيه يتسَطَّرُ
منه إليه من غير أن يَرُورَ ؛ كما مرَّ^(١١) في غير المسجد^(١٢) ، ويظهر . أن البدار

(١) أي نزل المصنف (أو حال باب مارد) . معني (ش : ٣٧١/٢)

(٢) كثر الرغبين (٢٥٥/١)

(٣) المجموع (٢٦٤/٤)

(٤) أي : الطلاق . (ش : ٣١٧/٢) .

(٥) أي مسجد مكة ، ومسجد المدينة ، ومسجد القدس (ش : ٣١٨/٢)

(٦) أي : في الجدر . (ش : ٣١٨/٢)

(٧) قوله (رده جمع) إلح ، هذا الرد هو الممتمد ، وقد أفرد الكلام عليه السيد السهردي
بالتأنيب وأطال في ذلك ، وفي إقتاوى السيد عمر المصري « كلام طريل فيه » ، حاصله أنه
يحوز تقلد الفائل بالجدار مع ضعفه فيصلي بالشباك في جدار المسجد الحرام ، وكذلك
مسجد المدينة وحيرة انتهى كردي (ش : ٣١٨/٢) ، كردي ما يصم التكاف

(٨) قوله (على ما مرَّ) أي في شرح (وحال الأبية) كردي .

(٩) الموصلة كوة في الجدار تؤدي الضوء . مستدر الصحاح (ص : ١٤٤)

(١٠) أي أنفاً . (ش : ٣١٩/٢)

(١١) ورواه أن سحله . إن لم يكن الاستطر في من الباب إلى الشباك إلا بعد الخروج من تحت
الجدار . أما لو كان الاستطر في إلى الشباك في عس الجدار بحيث لا يخرج من تحته . فصح

أو جدر . بطلت بانفاق الطريق

قلت : الطريق الثاني أصح ، والله أعلم

وإذا صح اقتداؤه في ساء صح فتداء من حلقه وإن حال حذاء بنه ربي

الإمام

على الاستعراق العادي .

(أو) حال (جدار) ومنه ^(١) : أن ينفذ في صفه شريفة أو عريضة من مدرسه بحث لا يرى الوقت في أحدهما للإمام ولا أحداً حلقه . أو مات ^(٢) معني ابتداء ^(٣) . بطلت (القدوة) أي . لم تتخذ (بانفاق الطريق) أو در ما وعدم بتعلا ب الإمام ولم يكن بفعله ولا فكه فتحه لم يضر على الأوجه . لأن حكم الدوام أقوى ، مع عدم سبه لتفصيل بعدم إحكام فتجه أولاً ، ذلك مع مشيئة وعدم دليل يصرح به . بعيد .

(قلت . الطريق الثاني أصح) ^(٤) لأن لشهادة وصية بأن العرف يثبتها ، وإدعاء أولئك موافقة ما تألوه بل عرف . بطلت باعتبار عرفهم الحاضر ، وهو لا نظر إليه إذا غارضه لعرف العام (والله أعلم)

(وإذا صح اقتداؤه في ساء) آخر ^(٥) غير ساء الإمام ، للاتصال على الأولى ، أو مطلقاً على الثانية (صح فتداء من حلقه ^(٦) وإن حال جدر) أو جدر (بيه وبين الإمام) كتهاء بهذا الرابط ^(٧) .

= أن يصح مطلقاً ، كعبه أسية لمسجد ، فتدبره (مصري ٢٣١/١)

(١) أي : من هذا القسم (ش . ٣١٩/٢) .

(٢) معطوف على (جدار) في المتن (ش : ٣١٩/٢) .

(٣) معني (حال) . (ش . ٣١٩/٢) .

(٤) هذا ما عليه معظم العراقيين ، والأولى طريقه المبررة في المحتاج (١٩٨/١)

(٥) قوله : (آخر) جعل من المعنى في بعض النسخ

(٦) أو بعبارة . معني المحتاج (١٩٨/١) .

(٧) وفي (أ) : (الرابط)

ولو وقف في عذر وإمامة في سفلي أو عكسه . شرط محاذاة بعض بدنه بنفس بدنه

ومنه^(١) أنه ليس حلفه كالإمام في التصم عليه موقفاً وإحراماً

نعم : لا يضر بطلان صلاته في الأشياء : لأن الدوام أقوى ، بصير ما مر في الباب .

(و) من تفاريع الطريقة الأولى ، خلافاً لجمع : أنه (لو وقف في عذر^(٢) وإمامة في سفلي^(٣) ، أو عكسه) شرط محاذاة بعض بدنه بعض بدنه^(٤) بأن يكون بحيث يُخَادِي رأس الأسفل قدم الأعلى ، مع فرض اعتدال قائمة الأسفل ، أما على الثانية المعتقدية فلا يُشترط إلا القرب^(٥) .

نعم : إن كانا بمسجد أو فضاء . صحَّ مطلقاً^(٦) باتفاقهم

نسبة . فرغ أبو زرعة على اعتبار المحاذاة : أنه لو قصُر ولم يُخَادِ^(٧) ، ولو قُدِّر معتدلاً خَادِي^(٨) صحَّ^(٩) . وهو ظاهر ، وأنه لو طَالَ خَادِي ، ولو قُدِّر معتدلاً لم يُخَادِ . لم يَصِحَّ ، وثبته شيخنا^(١٠)

وقد يُشكَّل^(١١) بأنه إذا اكتفى بالمحاذاة التفسيرية فيما مر . فهدى التي

(١) في شرح : (أحوال باب ثالث) . هامش (خ) .

(٢) أي في غير مسجد ، كصحن مرتبة وسط دار مثلاً (ش : ٣١٩/٢)

(٣) أي كحصن تلك الدار . (ش : ٣١٩/٢) .

(٤) وفي (أ) . (بعض بدنه) .

(٥) أي مع ما تقدم ، من عدم حائل ، أو ونوف واحد في المنبر (ش : ٣١٩/٢ ، ٣٢٠)

(٦) أي : وجد المحاذاة أم لا . (ش : ٣١٩/٢ ، ٣٢٠)

(٧) في (أ) و (ت) و (س) (لم يخاد) ، وفي المطبوعات (ولم يخاد)

(٨) وفي بعض النسخ (لخادي) .

(٩) تحرير الفتاوى (١/٣٥٠)

(١٠) أستاذ الخطاب (١٩/٢) .

(١١) في (أ) : (يشكّل)

وَلَوْ رَفَعَ بِي قَوَاتٍ وَإِمَامُهُ فِي مَسْجِدٍ ، فَإِنْ لَمْ يَحُلْ شَيْءٌ فَشَرَطُ لِنَدَارَتِ
تُعْتَرَأُ مِنْ آخِرِ الْمَسْجِدِ ، وَعَلَى مَنْ آخِرُ صَفٍّ ،

بِالْعَمَلِ أَوَّلَى ، إِلَّا أَنْ يُعَالَ . الْمَدَارُ فِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ عَلَى الْمَرْبِ لِعَرَفِي . وَهُوَ
لَا يُؤْخَذُ إِلَّا بِالْمَحَادَاةِ مَعَ الْإِعْتِدَالِ لَا مَعَ الطُّوْلِ .

وَنَظَرُهُ أَنْ مِنْ جَوْرِ سَمْعِهِ الْعَادَةِ لَا يُعْتَرِ سَمَاعُهُ لِدَاءِ الْجُمُعَةِ بَعِيرٍ
بِيَدِهِ ، فَلَا يَلْزَمُهُ تَعْدِيرُ أَنَّهُ لَوْ عُتْدَلُ لَمْ يَسْتَفْعِ

وَنُتِمْ وَصَفَتْ رَحْنَاهُ لِرَكْبَتَيْهِ لَطَوِيلُهُمَا وَلَوْ اِغْتَدَلْنَا لَمْ تُصَلِّ . لَمْ يَكُنْ

وَلَوْ وَقَفَ فِي مَوَاتٍ (أَوْ شَارَعَ) وَإِمَامُهُ فِي مَسْجِدٍ (اتَّصَلَ بِهِ الْمَوَاتُ أَوْ
الشارعُ ، أَوْ عَكْسُهُ) فَإِنْ لَمْ يَحُلْ شَيْءٌ (مَتَأَمَّرٌ ^(١)) بَيْنَهُمَا (. فَالشَّرْطُ التَّقَارُبُ)
بِأَلَّا يَرِيدَ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثِ مِثْقَالِ فَرَاخٍ .

وَاعْتَرَضَ قَوْلُهُ : (لَمْ يَحُلْ شَيْءٌ) بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ بَجِدَارِ الْمَسْجِدِ مَاتٌ ، وَلَمْ يَتَّصِلْ
بِحَدَائِهِ أَحَدٌ . لَمْ تَصِحَّ الْقُدُوءُ ، وَثَرَدُ بَأْسٌ هَذَا فِي حَاقِلٍ ، كَمَا عُنِيَ مِنْ
كَلَامِهِ ^(٢) ، فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ .

(مَعْتَبَرًا) ذَلِكَ اتِّقَارُبُ (مِنْ آخِرِ الْمَسْجِدِ) ^(٣) أَي : طَرَفِهِ الَّذِي يُبْقِي مَنْ هُوَ
خَارِجُهُ ، لِأَنَّهُ لَتَأْتِيَنِ لِمَصَلَاةٍ لَمْ يُعَدَّ فَاصِلًا .

(وَبِئْسَ مَنْ آخِرُ صَفٍّ ^(٤)) فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ إِلَّا الْإِمَامُ . فَيُسْ مَرْقَبَةٌ ^(٥) .
وَمَحَلُّهُ ^(٦) : إِنْ لَمْ تَخْرُجْ انْصَرَفَ عَنْهُ ^(٧) ، وَإِلَّا . . . فَيُسْ آخِرُ صَفٍّ ^(٨) نَصَبًا

(١) بَعْلُ الْأَوَّلَى - مِمَّا بَلَّغِي . (ش . ٣٢٠ / ٢)

(٢) قَوْلُهُ : (كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ) وَهُوَ قَوْلُهُ : (أَوْ حَالَ يَلْبِ نَاهِدٌ) - كُرْدِي

(٣) وَمِنْ الْمَسْجِدِ وَحَيْثُ . كُرْدِي . (ش . ٣٢٠ / ٢) . وَالْكُرْدِي هُنَا بِصَمِ الْكَافِ

(٤) فِي (خ) وَ (س) : (الصَّفِّ) ، وَفِي (ت) : (صَفٍّ)

(٥) قَوْلُهُ : (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) (إلْحَ مَفْرُوعٌ عَلَى الْقَبْلِ . (ش . ٣٢٠ / ٢)

(٦) أَي : الْحِلَافُ . (ش . ٣٢٠ / ٢)

(٧) أَي : الْمَسْجِدُ (ش . ٣٢٠ / ٢)

(٨) أَي : خَارِجُ الْمَسْجِدِ سَمِي الْمَحْتَاكِ (٤٤٩ / ١)

وَإِنْ كَانَ جِدَارٌ أَوْ بَيْتٌ مُعَلَّقٌ . مَعَ ، وَكَذَا الْبَيْتُ الْمَرْفُودُ وَالشَّتَاةُ فِي الْأَصْحَحِ

قُلْتُ : يُكْرَهُ ارْتِفَاعُ الْمَأْمُومِ عَلَى إِمَامِهِ ، وَعَكْسُهُ

(وَإِنْ كَانَ جِدَارٌ أَوْ بَابٌ مَغْلَقٌ . مَعَ) لِعَدَمِ الْإِتِّصَالِ (وَكَذَا الْبَيْتُ الْمَرْفُودُ ، وَإِنْ لَمْ يُعَلَّقْ ، حَلَاقًا لِلْإِمَامِ ^(١)) (وَالسَّيَّاتُ فِي الْأَصْحَحِ) مَعَ الْأَوَّلِ امْتِثَالًا ، وَالثَّانِي الْإِسْتِطْرَاقُ .

وَبِمَا تَقَرَّرَ ^(٢) عَلِمَ . صَخَّةٌ صَلَاةِ الْوَقْفِ عَلَى أَبِي قُبَيْسٍ مِمَّنْ فِي الْمَسْجِدِ وَهُوَ مَا نُصِّرُ عَلَيْهِ ^(٣) . وَنَصُّهُ عَلَى عَدَمِ الصَّخَّةِ مَحْمُولٌ عَلَى النَّعْبِ ، أَوْ عَلَى مَا يَدُ خَدَّتْ أَسْبَهُ ؛ بَحِثْ لَا يَصِلُ إِلَى بَابِ الْإِمَامِ يَوْ تَوَخَّاهُ إِلَيْهِ ^(٤) مِنْ حِجَّةِ أَمَامِهِ ^(٥) إِلَّا بِإِذْنِ بَارِئٍ أَوْ اعْطَافٍ ^(٦) ؛ بَأَنَّ يَكُونُ بِحَيْثُ لَوْ ذَهَبَ إِلَى الْإِمَامِ مِنْ مُصَلٍّ لَا يُلْتَمِثُ عَنْ حِجَّةِ الْعِيَلَةِ بِحَيْثُ يَبْقَى طَهْرُهُ إِلَيْهَا .

(قُلْتُ . يَكْرَهُ ارْتِفَاعُ الْمَأْمُومِ عَلَى إِمَامِهِ) إِذَا أَمْتَكَنَ وَقَوْلُهُمَا نَصْبٌ (وَعَكْسُهُ) وَإِنْ كَانَا فِي الْمَسْجِدِ ؛ كَمَا نُصِّرُ عَلَيْهِ ^(٧) .

(١) نهاية المطلب في دراية المذهب (٤٠٢/٢) .

(٢) قوله (وبما تقرر) وهو قوله (اتصل به المصائب) كردي

(٣) الأم (٣٣٨/٢)

(٤) قوله : (لو توجه إليه) أي : أقبل إليه بالوجه كردي .

(٥) قوله (من حجة أمامه) بفتح الهمة ؛ أي : قدامه كردي

(٦) وقوله (إلا بإذن أو اعطاف) أي : انحراف في الطريق ؛ أعني : المشي إلى المصنف أو

اليمين أو اليسار . مقبلاً على الإمام ، حاصصه لا يمكنه الوصول إلى الإمام مقبلاً ؛ لأنه لا

بالمشي حليماً أو يميناً أو يسرة ، لكن هذا غير مضمّر مطلقاً ، بل إذا كان مع إقبال الإمام مستلزماً

لاستبداء الصلاة ؛ ولذا يثبت بقوله (بأن يكون) إلى غيره ، وهو المبرور ما ذهبوا إليه

(بقبلة الأبي) وهو المراد من قولنا شرح الررحمى ؛ وغيره ؛ إلا أن الزورليّ ينظر ؛ هو : الذي من

غير حجة الإمام ؛ لأن الذي في حجه لا يسلم استبعاد القصة ، مع إقبال الإمام حال المشي ؛

كما هو ظاهر كردي

(٧) الأم (٣٤٣/٢) . مختصر البوطي (ص ٢٣٠)

إلا لحاجة. فيشتحب، ولا تقوم

ومن ثمة^(١) اختلف السجود - كالأصحاب - ولم يقدوا إلى هذه الأجر سجود^(٢)،
لأن الملاحظ أن رابطة الأبرح بقصى استواء الموقف، وهذا جار في المسجد
وغيره، وعند ظهور^(٣) تكثر من يرتفع وعليه، خلافاً لقن نظر لذلك^(٤)

ودلت^(٥) لسبي عن اناسي^(٦)، رواه أبو دود والحاكم^(٧)، وقاماً للأنس^(٨)
عليه، وظهر أن العداء على ارتفاع ينفذ حساً وإن قل، ثم رأيت من الشيخ
أبي حامد، أن هذه الارتفاع لا تؤثر، ويسمي عمله على ما ذكرته

(إلا لحاجة) تتعلق بالصلاة، كبلغ توقف إسماع السامومين عليه،
وكتعميم صفة الصلاة (مستحب) الارتفاع، لما به من مصلحة الصلاة،
فإن لم تتعلق بها^(٩)، ولم يجد إلا موصفاً عالياً، أبلغ

وهي الكفاية، عن القاضي أنه إذا كان لا يثب من ارتفاع أحد معاد، فيكون
الإمام، واعتبر من أنه محل السبي، فليكن المأموم، لأنه مبيع، ونجس بأن عنه
السبي من محله الأدب مع المتزوج أتم في المقيس، فكذلك إينار الإمام ما يعلو أزل
(ولا تقوم) مراد القدوة ولو شيخاً، أي لا ينشأ له قيمه ن كان حالاً،

(١) أبو الأجل النص على الكرامة في المسجد أيضاً (ش : ٣٢١/٢)

(٢) قوله (بخلال) أي : بخلاف الأول، كروي.

(٣) قوله (وعند ظهور) (إلى عطف على قوله (في المسجد) (إلى) (ش : ٣٢١/٢)

(٤) أي : النص الآخر، (ش : ٣٢١/٢).

(٥) أي : الكرامة، (ش : ٣٢١/٢).

(٦) قوله (عن اناسي) أي : العكس، كروي.

(٧) عن حماد أن حديقه أم الفاس بالمداين على ذلك، بأحد أبو مسعود بسجدة بعد، وله مرع
من صلاته بأن لم يعمهم أنهم كانوا يهود عن ذلك لا قال، بل، قد ذكرت حين عددي
سبي أبي حازم (٥٩٧)، المستدرك (٢١٠/١)

(٨) أي : ارتفاع المأموم، (ش : ٣٢١/٢).

(٩) أي : الحاجة بالصلاة، (ش : ٣٢١/٢).

حَتَّى يَفْرُغَ السُّبُودُ مِنَ الْإِمَامَةِ ، وَلَا يَبْتَدِئُ بِقَلْبِهِ شُرُوعَهُ فِيهَا ،

وَحُلُوسُ إِنْ كَانَ مُصْطَحِماً ، وَتَوَضُّعُهُ إِنْ أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى الْحَالِهِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا (حَسْبُ شَرَعِ الْمُؤَدِّينَ) بَعْضُ الْمُقَسَّمِ وَلَوْ الْإِمَامَ ، وَبِإِثَارَةِ الْمُحَالِفِ فَحَسْبُ (مِنْ الْإِقَامَةِ) جَمِيعُهَا ؛ لِأَنَّهُ وَثِقَ الدَّخُولَ فِي الصَّلَاةِ ، وَهُوَ قَبْلَهُ مُشْعُولٌ بِالْإِجَابَةِ

وَلَا يُبَدِّيه لِحَرِّ لَصَحِيحٍ ؛ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ قَدْ خَرَجْتُ (١) لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَخْرُجُ عَقِبَ الْإِقَامَةِ .

وَلَوْ كَانَ مَطِيءَ الْهَضْبَةِ (٢) ؛ بِحَيْثُ لَوْ أَخَّرَ إِلَى مُرَاعِيهَا فَإِنَّهُ تَصِلَةُ التَّحَرُّمِ مَعَ الْإِمَامِ . نَامَ فِي وَقْتٍ يَفْتَنُ بِهِ إِدْرَاكَهُ بِالتَّحَرُّمِ

وَمَرَّةً يَذُبُّ الْإِقَامَةَ مِنْ قِيَامٍ (٣) ، فَيُسْرُ قِيَامُ الْمُقِيمِ قَلْبُهَا

وَالْأَوَّلَى لِلدَّاحِلِ مِنْهَا ، أَوْ وَقَدْ قَرُبَتْ . أَنْ يَسْتَعْمَرَ قَائِماً ؛ لِكُرَاهِهِ تَحُلُوسٍ (٤) مِنْ عَيْرِ صَلَاةٍ ، وَالْفُلْ حَبِيبٍ ؛ كَمَا قَالَ

(وَلَا يَسْدِءُ بَعْلًا وَمِثْلُهُ الطَّوَاتُ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ) (بَعْدَ شُرُوعِهِ) أَيِ الْمُقِيمِ (فِيهَا) أَيِ الْإِقَامَةِ ، وَكَذَا عِنْدَ قُرْبِ شُرُوعِهِ فِيهَا ؛ أَيِ يُكْرَهُ لِمَنْ أَرَادَ الصَّلَاةَ مَعَهُمْ ذَلِكَ (٥) كُرَاهَةُ تَنْزِيهِهِ ، لِتَحْرِيرِ الصَّحِيحِ . إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا الْمَكْتُوبَةُ (٦)

وَيُؤْخَذُ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ فِي ابْتِدَائِهَا الْإِقَامَةَ وَهُوَ قَائِمٌ . لَا يُسْرُ بِهِ الْجُلُوسُ ثُمَّ الْقِيَامُ ؛ لِأَنَّهُ يُشْعِلُهُ عَنْ كَمَا فِي الْإِحَابَةِ ، فَهُوَ كَقِيَامِ الْجَالِسِ الْمَذْكُورِ فِي الْمَتْنِ (٧) .

(١) أخرجه البخاري (٦٣٧) ، ومسلم (٦٠١) عن أبي قتادة رضي الله عنه

(٢) ومثل ذلك ما لو كان المأموم بعيداً وأراد الصلاة من نصف الأول (عش ٢٠٦/٢)

(٣) في (١/٨٦٥) .

(٤) في (١/٨٦٥) .

(٥) قوله (لِكُرَاهِهِ الْجُلُوسُ) أي داخل المسجد كروي

(٥) أي ابتداء التل . (عش ٢٢٢/٢) .

(٦) أخرجه مسلم (٧١٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٧) في (ص: ١٩٩)

وإن كان فيه . أتتبعه إن لم يحش ثوب الجماعة ، والله أعلم

(وإن كان فيه) أي الفعل حال الإقامة (أتتبعه) مبدئاً ، سواء أرائته والمطلقة إذا نوى عدداً ، فإن لم يسه . اتتبعه لاقتصاراً على ركعتين (إن لم يحش ثوب الجماعة ، والله أعلم) لإحرازه الفضيلتين ^(١)

(ويخرج في نافذة مطلقة . الاقتصار على ركعتين ؛ أخذاً بمنه يأتي في الرسم ، فإن كان في رتبة ؛ كأكثر أو لم يكن يُسَرُّ قُبُهَا بامنة ^(٢) مطلقاً ، ويقتصر على ركعتين . أحداً من ذلك أيضاً ، أو يُقَرُّ ؛ بأن المرحض حَسْرٌ معابر لمسلم من كل وجه وفكر القلب إليه ، وبأي شيء التفصيل الآتي ، بخلاف الرتبة والمطلق . فلم يبق إلا النظر لموجب اجتماعه وعلمه ؛ كما تقرر ؟ كل محتفل ، والثاني : أمرت إلى كلامهم ^(٣) .

فإن تحش ثوباً وهي مشروعة له إن أتته ^(٤) ؛ بأن يُسلم الإمام قبل قراعه منه قطعاً ، ودخل فيها لم يغلب على طه وجرد جماعة أخرى فيمنعه ؛ كما أفهمه امرئ بحسن (أ ل) في الجماعة للجنس

والكلام في غير الجمعية ، أمّا فيها . فتجث قطعاً ؛ لإدراكها إدراك ركوعي الثاني

وخرج من النفل) . الفرص ، فإذا كان ^(٥) في ثلث الحاضرة ^(٦) وقام

(١) قوله : (لإحرازه الفضيلتين) أي فضيلة النفل ، وفضيلة الجماعة ، (ن : ٢ / ٢٧٢) .

(٢) وفي بعض النسخ : (بتألفه مطلقاً)

(٣) أي : فضيلة الفعل فضيلة الجماعة . وفي بعض النسخ ها - ضرورة عليه في أصل تشرح كما

في عليه ، أي : لصرب بعضهم - ما عتبه (ريشه في دافعة) إلخ (امر ٢ / ٣٧٣)

رما بين المسقوفين بين في (أ) و (ب) و (ت) و (ث) و (ج) و (ح) و (خ) و (س)

و (هـ) و (ط) و (ق) و (ف) و (ق) .

(٤) قوله (إن أتته) قيد لموات ، أي : حش ثوباً إن أتته كركوعي

(٥) وفي (أ) : (وإن كان)

(٦) أي : التي أتت جماعةها . (سم : ٢ / ٣٧٣) .

شأنها . أمّا سبب (١) أي : إن لم يخش فوت الجماعة ، كما هو ظاهر من تأنيدي^(١) ، وفعل القيام لها^(٢) بقيلها فعلاً ، ويقتصر على ركعتين ما لم يخش فوت الجماعة لو ضلّاهما ، وإلا . . . يُدبّ له قطعها .

ولو خشي فوت الوقت إن قطع أو قلّت حرّم ، وإن كان في سنة حرّم قطعها فعلاً وقطعها ؛ لأنّ تلك الجماعة غير مشروعة فيها ، ويجب سبب فعلاً خشي فوت الحاضرة ؛ كما أفهمه قول « المجموع » : سلّم من ركعتين ؛ ينبغي بالحاضرة^(٣) .

وظاهر : أن له بعد قضيها فعلاً قطعها ، بل ينبغي وجوبه^(٤) ابتداء إذا توفقت الإدراك عليه^(٥) .

والحاصل : أنه إن أمكنه القلب إلى ركعتين ، وإدراك الحاضرة بعد السلام منها وخت^(٦) ، وعليه يُحمّل قول القاصي الذي أفهم عليه في « المجموع » ، أنه يخرّم قطعها^(٧) ، وإلا ؛ بأن كان القلب إلى ركعتين نفوت الحاضرة . وخت القطع^(٨) ، وعليه يُحمّل ما قدّمته أو تل (الصلاة) تبعاً لشجنت وغيره . أمّا يحد قطعها^(٩)

(١) أي : أمّا ، (ش : ٢/٢٢٣) .

(٢) قوله : (وقيل القيام بها) عطف على قوله ١٢٨١

فوت (وقام) ، إلخ (ولو عزّب (أو) بدل (الراو)) كذا أوس (ش : ٢/٢٢٣)

(٣) المجموع (٤/١٨٠)

(٤) أي : القطع ، ع ش ، (ش : ٢/٣٢٤) .

(٥) أي : إدراك الحاضرة (عليه) أي : المعص (ش : ٢/٣٢٤)

(٦) أي : القلب ، (ش : ٢/٣٢٤) .

(٧) المجموع (٤/١٨٢)

(٨) يعني أن يكون محله (داسم يدرك الركعة ، وإلا فلا يعني القطع ، بل له قلبها حينئذ على كلام الجلال البلقيني ، والله أعلم . (بصري : ١/٢٢٣)

(٩) في (١/٨١٩) .

فصل

[في بعض شروط القدرة أيضاً]

شروط القدرة : أن شوي المأموم مع التكبير الاقتداء أو انعقاد

(فصل)

في بعض شروط القدرة أيضاً

(شرط) انعقاد (القدرة) ابتداءً^(١) ، كما أعاده^(٢) ما سبَّحُوه . أنه لو رواها في الأثناء .. جاز ، فلا اعتراض عليه ، خلافاً لمن وهم فيه (أن يوي المأموم مع الكبير) للتحريم (لاقتداء أو الجماعة) أو الانتماء ، أو كونه مأموماً ، أو مؤثماً^(٣) ؛ لأن لصاحبه عملٌ وفُتِّحَتْ لِبَيْتِهِ

ولا يضر^(٤) كون الجماعة تصلح للإمام أيضاً^(٥) ، لأن اللفظ المطلق^(٦) ينزل على المجهود الشرعي ، فهي من الإمام غيرها من المأموم ، فزُكِّتْ في كلٍّ على ما يليق به^(٧) .

وبه يُعلم أن قولَ جميع . لا يكفي نية نحو القدوة أو الجماعة ، بل لا بد أن ينشأ عن الاقتداء بالحاضر . صعبٌ ، ولا . لم تأت إشكال الراعي المذكور

(١) قوله (ابتداءً) أي لمن أراد الاقتداء ابتداءً ، كودي .

(٢) أي التيقيد بالابتداء (ش ٣٢٤/٢)

(٣) راجع : المجهول المضح في اختلاف الأشباح ، مسألة (٣٥١) ، وراجع لزائلاً : شرواني . (٣٢٥/٢)

(٤) جراب إشكال ، كما يأتي (ش ٣٢٥/٢)

(٥) أي كما يصلح للمؤمَّم (ش ٣٢٥/٢)

(٦) المرء بالقلب دون السمع ، فيلزم أن اللفظ المطلق (سم ٣٢٥/٢)

(٧) معناه بالنسبة للمأموم . ربط صلاته بصلاة الإمام ، وبالنسبة للإمام ربط صلاة الغير بصلاته . حاشية الجبرمي على فتح الوهاب (٤٣٠/١)

- وَالْجُمُعَةُ كَغَيْرِهَا عَلَى الصَّحِيحِ -

في (الجماعة)^(١) ، والجواب^(٢) عنه بما تقرر : (أَنَّ اللَّفْظَ الْمُعْطَلَقَ . . .) إلى آخره .

فَبِنْ قُلْتَ . مَرَّ^(٣) أَنَّ التَّرَاتِيضَ الْحَارِجِيَّةَ^(٤) لَا عَمَلَ لَهَا فِي آيَاتِ قُلْتَ
الْبَيِّنَةِ هُنَا وَقَعَتْ^(٥) تَابِعَةً ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ شَرْطٍ لِلْإِعْقَادِ^(٦) ، وَلِأَنَّهَا مُحَقَّقَةٌ لِمَا
تَابِعِيَّةٌ ، فَاعْتَقَرَ سَهَا مَا لَمْ يُعْتَقَرْ فِي غَيْرِهَا ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُحَقِّقِينَ صَرَّحَ بِ
ذِكْرَتِهِ ، مِنْ خِلْفِ صَعْفٍ مَا ذَكَرَهُ وَلِئَنكَ ؛ مِنْ إِشْكَالٍ^(٧) الرَّافِعِيِّ وَجَوَابِهِ^(٨) ، ثُمَّ
قَالَ فَكُلُّ مَسْأَلَةٍ^(٩) صَرِيحٌ فِي أَنَّ نِيَّةَ الْإِقْدَاءِ بِوَضْعِهَا الشَّرْعِيِّ رِبْطٌ^(١٠) حَلَالٌ
لِعَامَرٍ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ الْحَاضِرِ ، فَلَا يَخْتَاجُ لِنِيَّةِ ذَلِكَ .

فَتَعْبِيرُ كَثِيرِينَ بِأَنَّهُ يَكْفِي نِيَّةَ الْإِقْدَاءِ بِالْإِمَامِ الْحَاضِرِ . . مَرَاتِمُ نِيَّةٍ مَا يَدُلُّ
عَلَى ذَلِكَ ، رَقْدَ تَقَرُّرٍ أَنَّ نِيَّةَ الْإِقْدَاءِ بِمَجْرَدِهَا مَوْضُوعَةٌ لِدَلِّ^(١١) مُرْعَاً .
وَخَرَجَ بِ(مَعَ الْكَبِيرِ) تَأْخُرُهَا عَنْهُ ، فَتَعْقِدُ لَهُ قُرَادِي ، ثُمَّ إِنْ تَابِعَ
فَتَسْيَانِي^(١٢)

(وَلِجُمُعَةٍ كَغَيْرِهَا) فِي اشْتِرَاطِ النِّيَّةِ الْمَذْكُورَةِ (عَلَى الصَّحِيحِ) وَإِنْ أَفْرَدَ

(١) قوله (المذكور في « الجماعة ») وحرقوله (ولا يصح ترك الجماعة) إلخ كروي

(٢) وقوله : (والجواب) عطف على : (إشكال) . كروي

(٣) وقوله (مر) أي في الصلاة والوضوء . كروي

(٤) وهي (ب) و (ج) : (الخارجة) .

(٥) وهي (ب) و (ج) : (واقعة) .

(٦) وقوله : (للإعقاد) أي : انعقاد الصلاة . كروي

(٧) وقوله (أولئك) إشارة إلى جمع ، (ر) من (متعلق بـ أولئك) . كروي .

(٨) وقوله . (وجواب) عطف على (إشكال) . كروي .

(٩) وقوله : (منها) راجع إلى الإشكال والجواب . كروي .

(١٠) وقوله (بوضعها) أي بوضعها الشرعي ، وقوله (ريب ، خير) (أن) . كروي

(١١) وقوله : (بذلك) إشارة إلى الاستحضار . كروي

(١٢) في (ص : ٥٠٥)

وقد رُكَّ هذه الآية وتَمَّع في الأفعال. بطلت صلاته على الصحيح

في أن فقد بية القدوة مع تحرُّمها بفسخ انعقادها^(١)، بخلاف غيرها، وكون صحتها منوِّضة على الجماعة لا يُعَيِّر عن وجوب بية الجماعة فيها^(٢)، ومن في المعادة^(٣) ما يُعلم منه، وجوب بية الانعقاد^(٤) عند تحرُّمها، فهي كالجمعة

(فلو ترك هذه البية) أو شَتَّ فيها في غير الجمعة^(٥) (وَدَعَى) مضاف (في الأفعال) أو في فعل واحد؛ كأن قَوَّى للركوع متبعاً له وإن لم يفتس، كما هو ظاهر، أو في السلام^(٦)؛ بأن قصد ذلك من غير ابتداء به، وحال^(٧) عرفاً انتظاره^(٨) ل^(٩) (بطلت صلاته)^(١٠) على الصحيح (لأنه متلأع

فإن وقع منه ذلك^(١١) اضمأ لا قصداً، أو انتظراً يسيراً أو كثيراً فلا متدبر. لم تَطُلْ جزءاً^(١٢).

(١) أي الجمعة أي وسجودها معانكف صحتها على الجماعة شحاً (س ٣٢٦/٢)

(٢) قوله (وكون صحتها) أي رده بسجل مقبل الصحيح ع شر (شر ٣٢٦/٢)

(٣) في (س: ٤٣٤)

(٤) وذلك في سجود التي قصد بفسخها بحصول التضيعة، بخلاف ما قصد بها حرر الحلل في الأولى، كاستعادته خروجاً من خلاف من ابتليها، فإن الجماعة فيها يترك شرطاً. (ع شر ٢٠٩/٢)

(٥) أي وما أتق بها من استعادة ومجموع بالمطر (شر ٣٢٦/٢)

(٦) وقوله (أو في السلام) عطف على (الأفعال) كقوله

(٧) وقوله: (وطأ) عطف على: (وديع) كقوله،

(٨) وقوله. (انتظاره) بأن ركع أو سجد مثلاً بعد انتظار كثير كقوله

(٩) أي. للمناسبة شرح المسجع (شر ٣٢٦/٢).

(١٠) قوله (بطلت صلاته) وهل البطلان عام في العالم بالجمع وبجاهل، أو مُحْتَصَرٌ بالمسلم؟ قال الأئمة لم أر فيه شياً، وهو محتمل، والأقرب أنه يحدو الجاهل، لكن قال في المتوسط: إن الأشياء عدم الفرو، ومن من سارح في (فصل بطل بالخطأ بسريين) ما يؤيد الأول. كقوله.

(١١) أي: المتابعة. مضي المحتاج (٥٠١/١).

(١٢) قوله (لم تَطُلْ جزءاً) لأنه في الأولى لا يمسس متدبراً، وفي الثانية معسر لملكه، وفي الثالثة لم يتعمق للانتظار مائة، وهي الجماعة، فالأخي الظراية كقوله

وما انفصاه قول « العزيز »^(١١) وغيره ، أن الشك هنا^(١٢) : كهُوَ فِي أَصْلِ بَيْتِهِ ،
من المصلا ب انتظار طويل وإن لم يتابع^(١٣) ، ويسير مع المتابع ، غير مراد ،
بديل قول الشيخين ، إنه في حال شك كالمفرد^(١٤) .

ومر ثم^(١٥) أثر شك في الجمعة إن طال رمت وإن لم يتابع ، أو مضي^(١٦) مه
ركن ، لأن الجماعة فيها شرط ، فهو كالشك في أصل البية .

ويؤخذ منه^(١٧) ، أنه يؤثر الشك فيها^(١٨) بعد السلام ، فتستثنى من إطلائهم^(١٩)
أنه هنا بعده^(٢٠) لا يؤثر ؛ لأنه^(٢١) لا ينافي الاعتقاد ، ثم رأيت بعضهم
سنتها^(٢٢) ، واستدل بكلام للزركشي وابن العماد .

(ولا يجب تعيين لإمام) باسمه ، أو وصفه ، كالحاضر ، أو لإدارة
إليه ، بل يكفي تية الاقضاء ولو بأن يقول : لحو الناس للإمام بعير ، تربت
القدرة بالإمام مهم ، لأن مقصود الجماعة لا يختلف^(٢٣) ، قال الإمام

(١) الشرح الكبير (١٨٥/٢)

(٢) أي : في تية الاقضاء . (ش : ٣٢٧/٢) .

(٣) قوله : (وإن لم يتابع) متعلق بـ (بطلت) . كروي

(٤) أي : والسرد لا تبطل صلاته ولا ينظر الطويل بلا متابعة (ش : ٣٢٧/٢) . وروى

« الشرح الكبير » (١٨٥/٢) ، « روضة الطالبين » (٤٦٩/١)

(٥) أي : من أجل أن شكاً في تية القدرة كالمفرد (ش : ٣٢٧/٢) .

(٦) قوله (أو مضي) إلح عطف على (طارده) (ش : ٣٢٧/٢)

(٧) أي : من أن الشك هنا في الجمعة كالشك في أصل البية (ش : ٣٢٧/٢)

(٨) أي : في الجمعة . (سم : ٣٢٧/٢) .

(٩) يعني أن يستثنى منه الصلاة أيضاً ، بصري ، أي : والمجروح بالمطر ، وكذا المتأخر جماعة
على ما يأتي من « الهدية » . (ش : ٣٢٧/٢) .

(١٠) أي : أن الشك في بطله بعد السلام سم (ش : ٣٢٧/٢)

(١١) متعلق بقوله « لا يؤثر » ، وهه لعدم التأثير . (ش : ٣٢٧/٢)

(١٢) لجمه ، يعني : الشك في القدرة فيها بعد السلام . (ش : ٣٢٧/٢)

(١٣) بالتعيين وعلوه ، معني المجامع (٥١٢/١) .

من عبثه وأخطأ بطلت صلاته .

في الأولى : عدم تعيينه^(١)

(من عبثه) : سجه (وأخطأ) : فيه ، بأن يولي الاقتداء بغيره ، و غشداً أو طعاً أنه الإمام ، فساداً غيراً (. بطلت صلاته) : إن وقع ذلك في الأثناء ، وبالأخص لم يعتمد وإن لم يتابع^(٢) على المقبول .

ويصر به لسبكي^(٣) ومن تبعه^(٤) بعد رده عليهم الركعتين وغيره ، من أن فساد الية يبطل^(٥) ، أو يمنع من الاعتقاد ، كما يأتي مبسّ قاربه في التحريم^(٦)

ورجعه بسببها . ربطها من لم تنو الاقتداء به ، كما في عبارة : أي : وهو صرّح ، أو بسبب ليس في صلاة ، كما في أخرى : أي : مطلقاً^(٧) ، أو في صلاة لا تصلح للربط^(٨) بها وهو ريد ، فاصراً ما ربط في الأولى^(٩) . الصوري ، وفي الثانية . الموي .

وخرج من عبثه باسمه (إلى آخره) ما لو علن بقلبه لقراءة بالشخص ، سواء أغتر^(١٠) فيه عن ذلك بسبب في المحراب ، أم يريد هذا ، أو الحاصر ، أم عكسه^(١١) ، أم يهد الحاصر ، أم يهدا ، أم بالحاصر وهو يظنه أو يعتنقه ريداً

(١) نهاية المطلب في ذرية المذهب (٣٨٧ / ٢) .

(٢) قوله : (وإن لم يتابع) راجع للمتن . (شي : ٣٢٨ / ٢)

(٣) قوله (ويصر به السبكي ومن تبعه) فقالوا : يسي الأ يبطل الاقتداء ويصر صرراً . ب . اد تابعه المتبعة المبطله . بطلت ، وبالأخص قلا . كروي

(٤) قوله (من أن فساد الية .) : إجماع بيان بلرة . كروي

(٥) وقوله (كما يأتي) أي : يأتي حين فساد الإمام أن فساد الية يبطل أو مانع من الاعتقاد كروي

(٦) قوله (أي : مطلقاً) بأن لم يكن مأموماً ، ولا إماماً ، ولا مشروفاً كروي

(٧) وقوله : (لا تصلح للربط) بأن كان مأموماً كروي .

(٨) وقوله (في الأولى) إشارة إلى قوله (كما في عبارة) كروي

(٩) وفي (أ) و (ب) : (سواء غير) .

(١٠) وقوله (أم عكسه) أي : عكس ريد هذا ، أو الحاصر ، بأن قال : يهدا ، أو : الحاصر ريد

كروي .

فإن عمراً. فيصحُّ على المنفوي المرحح في «الروضة» ، ود المجموع^(١) وغيرهما وإن أطلَّ جمعٌ في رده

وفرق ابنُ الأستاذ بأنه ثمَّ^(٢) تصوُّرٌ في ذهنه معيَّاً اسمه زيدٌ ، وطناً أو عُتْدَانَه الإمامُ ، فظيَّرَ أنَّه غيره ، فلم يَصِحَّ ؛ للمعلَّتين المذكورتين^(٣) المعلوم منهما أنَّ لم يَحْزَمْ بِإِمامَةٍ ذلك العبر ، وهما^(٤) حَرَمٌ في كُلِّ تلك الصُّور بِإِمامَةٍ مَن عُلِّقَ اِتِّدَاعُهُ بِشَخْصِهِ ، وقَصْدُهُ بَعِيهِ ، لكِنَّهُ أَخْطَأَ في الحَكْمِ عِبه اعتقاداً ، أو طناً بأنَّ اسمَه^(٥) زيدٌ وهو - أغْيَبُ - الخطأ في ذلك - لا يُؤَثِّرُ ؛ لَأَنَّهُ وَقَعَ في أمرٍ تابعٍ لا منصوبٍ ، فهو^(٦) لم يقع في الشخص ، لعدم تأتبه حينئذ فيه ، بل في الظنِّ ، ولا عِرةً بالظنِّ اليقين خطو^(٧)

وبهذا يتَّصِحُّ قولُ ابنِ العماد : محلُّ ما صحَّحه النووي من أنَّه متى عُلِّقَ القُدرةُ بالحاضر الذي يُصَلِّي لم يَصُرَّ اعتقادُ كونه زيداً من غير ربطٍ باسمه ، إن عُلِّقَ لِقُدرةٍ بِشَخْصِهِ ، وإلا ؛ بأنَّ نَوْيَ القُدرةِ بالحاضر^(٨) ولم يَحْطُرْ بِإِلَهِ الشَّخْصِ فلا يَصِحُّ ؛ كما نقله الإمامُ عن الأئمةِ^(٩) ، لأنَّ (الحاضر) صفةٌ لزيد الذي ظنُّهُ

(١) روضة العالين (١/ ٤٧٠) ، المجموع (٤ : ١٧٤ - ١٧٥)

(٢) أي هي قول المصنف (بأن عيه وأخطأ) إلخ ع غي (ش : ٣٢٨/٢)

(٣) أي وهما قوله (ربطها بمن لم يو لاقتداء به أو بمن ليس في صلاة) . (سم : ٣٢٨/٢)

(٤) أي فيما لم يلق بغيره القُدرة بالشخص ، سواء... إلخ . (ش : ٣٢٩/٢)

(٥) متعبر بالحكم (ش : ٣٢٩/٢)

(٦) وموله : (هو) رجع إلى (الخطأ) . وسير (تأنيبه) أيضاً راجع إليه كقوله .

(٧) وقال الإطبيحي قوله (لعدم تأنيبه فيه) لأنه تصور ، والخطأ لا يقع فيه ؛ لأن الشخص الذي

أشار إليه وبصره لم يتغير ، والخطأ إنما يقع في التصديق انتهى بزيادة ، حاشية الجيزي على

فتح الوهاب . (١ : ٣٣٣)

(٨) أي كان نال يريد الحاضر ، أو : يريد هذا نهاية المحتاج (٢ : ٢١١)

(٩) نهاية المطلب في رواية المصنف (٢ : ٣٨٧) .

رأخطاً فيه ، ويُنزَم من الخطأ في الموصوب الخطأ في الصفة ؛ أي ، لَبَّانَ أَنَّهُ
تَلَّى بِعَرِّ الْحَاضِرِ .

وسمّا تَقَرَّرَ^(١) ؛ من أَن لِقْدَوَةَ الْحَاضِرِ لَا تُشْتَرِكُ تَعْلِيْقُ الْقَدْوَةِ بِالشَّخْصِ ،
وَمِنْ قَرْنِي ابْنِ الْأَسَدِ السَّاسِي بِسَبْعِ اسْتِشْكَالِ الْإِمَامِ^(٢) تَصَوَّرَ كَوْنَهُ الْإِقْدَاءَ^(٣)
بِرِيْدِ السِّيِّ هُوَ الرِّبْطُ السَّاسِي^(٤) يُوجَدُ^(٥) مَعَ عَقْلِيَّةٍ عَنْ حُضُورِهِ ؛ لِاسْتِرْخَامِ ذَلِكَ^(٦)
الْإِقْدَاءِ بِمَنْ لَا يَعْرِفُ وَجُودَهُ ، وَيَتَعَدُّ صَدُورَ ذَلِكَ مِنْ عَالِي
وَقَوْلِ ابْنِ الْمَقْرِي اسْتِشْكَالُ هُوَ الْحَقُّ ، ثُمَّ أَجَابَ بِمَا لَا يُبْلَاغُهُ
مَرْدُودٌ .

وَلَا يُبَالِي مَا مَرَّ^(٧) فِي (رِيْدِ هَذَا) تَخْرِيجُ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ الصَّحَّةَ فِي^(٨) ، عَنِ
أَن اسْمَ الْإِشْرَارِ فِيهِ بَدَلٌ ، وَهُوَ^(٩) فِي نَيْةِ الطَّرْحِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ حَفَّتْ هَذِهِ ،
وَعَدَمُهَا^(١٠) عَلَى أَنَّهُ عَطْفٌ بَيَانٌ ، فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ رِيْدٍ ، وَرِيْدٌ لَمْ يُوجَدْ ؛ لِأَنَّ

(١) يَعْنِي : فِي قَوْلِ ابْنِ الْعَمَادِ السَّاسِي . (ش ٣٢٩/٢)

(٢) نَهَابَهُ الْمَطْلَبُ (٣٨٧/٢) قَوْلُهُ (اسْتِشْكَالُ الْإِمَامِ) أَيِ اسْتِشْكَالِ عَنِ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ
الْمَذْكُورَةِ فِي الْمَتْنِ وَغَيْرِهِ . كَرْدِي

(٣) قَوْلُهُ (تَصَوَّرَ كَوْنَهُ) سَمَّا كَانَ الْإِقْدَاءُ بِرِيْدٍ هُوَ رِبْطُ الصَّلَاةِ بِصَلَاتِهِ هَسَ ذَلِكَ الْإِقْدَاءُ بِمَوْجِدٍ
مَعَ الْعَمَلِ عَنْ حُضُورِهِ ، ثُمَّ اسْتِشْكَالُ الْإِمَامِ بِصَدُورِ ذَلِكَ ، لِاسْتِرْخَامِهِ الْإِقْدَاءَ بِمَنْ
أُخْرَى ، لَكِنِّي الْإِسْتِشْكَالَ مُنْذِفِعَ بِمَا ذَكَرَ . كَرْدِي .

(٤) وَقَوْلُهُ (الرِّبْطُ السَّاسِي) أَيِ السِّيِّ مِنْ قَبْلِ قَوْلِ الصَّيْفِ (وَبِحِمَّةٍ كَعَبْرَةٍ) كَرْدِي

(٥) قَوْلُهُ : (تَوْجِدٌ ..) إِلَخْ خَيْرٌ كَوْنُ نَيْتِهِ (إِلَخْ . (ش ٣٢٩/٢) .

(٦) وَقَوْلُهُ (لِاسْتِرْخَامِ) إِلَخْ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ (اسْتِشْكَالٌ) إِلَخْ . وَهُوَ عِبْرَةٌ بِالْبَاءِ . كَرْدِي

أَرْسَحَ ، وَقَوْلُهُ - (ذَلِكَ) أَيِ الْمَتَصَوَّرِ الْمَذْكُورِ (ش ٣٢٩/٢)

(٧) أَيِ مِنَ الصَّحَّةِ عَلَى الْمَقْرُونِ الْمَرْحُوحِ (إِلَخْ (ش ٣٢٩/٢)

(٨) نَهَابَهُ الْمَطْلَبُ فِي دِرَايَةِ الْمَذْهَبِ (٣٨٧/٢) .

(٩) أَيِ التَّيْدِيلِ مِنَ الْمَعْنُومِ عَنْ سَبَابِ الْمَعْنَى بِمَعْنَى (ش ٣٢٩/٢)

(١٠) قَوْلُهُ (الصَّحَّةُ) مَعْرُوفٌ (تَخْرِيجٌ) ، وَقَوْلُهُ (وَعَدَمُهَا) عَطْفٌ عَلَيْهَا ، وَالْمَتْنُ قَالَ
بَعْضُهُمْ : هُوَ صَحِيحٌ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا ، فَحَرَّحُوا الصَّحَّةَ عَلَى التَّيْدِيلِ وَعَدَمُهَا عَلَى -

هذا^(١) إنما هو بيان مدرك الخلاف^(٢)

وأما الحكم على المعبد فهو ما قدمه^(٣) : « من ثم استوى^(٤) »
(هذا) و(هذا زيد) في أنه إن أخذ الربط بالشخصي، صح، ولا^(٥)

وأما النظر للبدن وعطف البيان، فإنما يتأني عند عدم ذلك الربط، والعراض
بهما^(٦) ها هنا هما، لأن البحث في البنية العقلية

« من ثم قدوا » لا يتخرج الخلاف^(٧) ها^(٨) في (بغت هذه العرس)^(٩) مست
بعدة : لأن ليعبار والمعادضة للإشارة مدحلاً ثم، لا ها

ولو تعرض الربط بالشخصي، ودالاسم : كـ خلف هذا إن كان ريداً
يصح : كـ هو ظاهر مما تقرّر، لأن الربط بالشخصي حيث لا أنظله المعنى
المذكور

ونبحث بعضهم صحتها^(١٠) بيده مثلاً : لأن المقتضي بالعصي مقتضى الكل :
أي لأن الربط لا يتعصّب، وبعضهم بطلانها : لأنه متلاعب

العطف، لكن هذا لا ينافي ما مرّ، لأنه إنما هو بيان إلى آخره كتردي.

(١) قوله : (لأن...) (إيج متعلق بقوله : (ولا ينافي) (إيج، وحلّة لعدم السادة، وقوله
(هذا) أي : التخرج المذكور (ش : ٢٠ / ٢٢٩)

(٢) أي : السابق في قوله (فصيح على القول) (إيج وإن الطاء جمع في رد) (ش :
٢٢٩ / ٢)

(٣) وقوله (هو ما قدمه) (سدا إلى قوله (بان عمراً (فصيح) كتردي

(٤) قوله (ومن ثم استوى) (إيج، حاصل كلام الشارح فيما يظهر أنه عند ملاحظة الزم
بالشخص لا فرق في الصحة بين ملاحظة البدن والبيان (بصري ١ / ٢٣٤)

(٥) أي : يعط هذا ريد راقه أعلم هامش (ك) أي : تبدل وعطف بيان هامش (س)

(٦) قوله : (ها هنا) متعلق بالخلاف، (ش : ٢ / ٣٣٠)

(٧) (ها) متعلق بالخلاف (ومع بعت) (يجرح) (سم ٢ / ٢٢٠)

(٨) أي : القدرة (ش : ٢ / ٣٣٠)

ولا يشترط للإمام به الإمامة .

ويؤيد مسح ما عدا يده على الأضلاع ، ومع ذلك هو الأوضح^(١) . لا لعل على به
حسب بل لأن الربط إنما يتحقق إن ربط فعه بفعله

وهذا مفهوم من الاقتداء به ، لا سحبه يده^(٢) ، أو رأسه ، أو بصره
شمع . لأن نوى أنه غير بالبعض عن الكل

وبحريخ هذا^(٣) على عدة . أن ما يقتل التعليق - كطلاقي وعني - يصح إصابته
إلى بعض محله ، وما لا كسح ورجعة - لا يصح به ذلك ، وإمامة من
الشيء فيه نظر^(٤) ؛ لأن القاعدة في الأمور المعنوية الملحوظ فيها سرية
وعدها ، وما نحن فيه ليس كذلك ، لأن لسوئيها المتعة ، وهي أمر حتى
لا يتصور فيه تجرؤ بوجه ، ولا يتحقق إلا إن ربطت^(٥) بالعمل ، كما نثر^(٦) . وبه^(٧)
فأرى ما هـ ما يأتي في (الكفاية) من الفرق بين نحو اليد ونحو الرأس^(٨)

(ولا يشترط للإمام) في صحة الاقتداء به في غير الجمعة (بية الإمامة) أو
الجماعة ؛ لاستقلاله ، بخلاف المأموم بونه ناهج

أما في الجمعة . فنلزمه إن يرمته^(٩) بية الإمامة مع التحريم و . رد عن
الأربعين ، ولا لم ينفذ له ، فإن لم ترمه وأخرم بها وهو رائد عليم

(١) أي عدم الصحة بنية (ش : ٢٣٠/٢)

(٢) قوله (لا بسحر يده .) إلخ . معطوف على قوله (به) بإعادة الضمير . (ش :
٣٢٠/٢)

(٣) أي عدم الصحة (ش : ٢٣٠/٢)

(٤) قوله : (فيه نظر) غير (وبخروج .) إلخ . (ش : ٢٣٠/٢)

(٥) وفي المطبوعة المصرية : (ربط)

(٦) أي : بنوله : (ولا يتحقق .) إلخ . (ش : ٢٣٠/٢)

(٧) (ش : ٢٣٥/٥)

(٨) قوله (حرمه ب يرمته) إلخ . في حرمه بية الإمامة إن بركت الجمعة ، بأن كان من
أهل الوجوب . كروي .

وَتُسَبِّحُ ، فَإِنْ أَخْطَأَ فِي تَعْيِينِ تَابِعِهِ لَمْ يَضُرَّ
وَتَصِيحُ بِذَوِّ الْمُؤَذِّي بِالْقَاصِي ، وَالْمُقْتَرَضُ بِالنَّسْفِ ، وَفِي الظُّهْرِ بِالنَّصْرِ ،
وَبِالْعُكُوسِ ،

اِسْتَرْفَتْ أَيْضاً ، وَإِنْ أَخْرَجَ بِمِيزِهَا . فلا .

وَمَرَّ أَنَّهُ فِي الْمَعَادَةِ تَلَزُمُهُ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ^(١) ، فَتَكُونُ حَيْثُ كَالْجَمْعَةِ^(٢)

(وَتُسَبِّحُ) لَهُ نِيَّةُ الْإِمَامَةِ حُرُوحاً مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَهَا ، وَلِيَأْتِيَ فِي
الْجَمَاعَةِ ، وَوَقْتُهَا عِنْدَ الْحَرَمِ ، وَمَا يَلِ بِهَا لَا تَصِيحُ مَعَهُ ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ عِزُّ
إِمَامٍ . قَالَ الْأَدْرَعِيُّ ، غَرِيبٌ ، وَيُنَظِّهُ^(٣) وَجَرُّهَا عَلَى الْإِمَامِ فِي الْجَمْعَةِ عِنْدَ
النَّحْرَمِ ، وَالْأَ . . . لَمْ تَعْقِدْ لَهُ

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَلَوْ لَعَدِمَ عَلَيْهِ بِالْمَقْتُولِينَ حَذَرُوا الْفَصْلَ دُونَهُ ، وَإِنْ تَرَاهَا فِي
الْأَثَرِ حَصَلَ لَهُ الْمَصْلُ مِنْ حَيْثُ

فِي^(٤) أَسْطَأَ) الْإِمَامُ (فِي تَعْيِينِ تَابِعِهِ) فِي غَيْرِ الْجَمْعَةِ ؛ كَأَنْ تَوَيَّ الْإِمَامَةُ
بِرِيْدِ هَانَ عَمْرَأَ) لَمْ يَضُرَّ (لِأَنَّهُ حِطَّاهُ فِي الْبَيْتِ لَا يَزِيدُ عَلَى تَرْكِهَا ، وَهُوَ حَاضِرٌ
لَهُ ، سَحَابٍ بَيْنَهُ فِي الْجَمْعَةِ ، وَبِهِ الْمَأْمُومُ .

(و) مِنْ شُرُوطِ الْقُدُورَةِ تَوَافُقُ نِظْمِ صَلَاتَيْهِمَا فِي الْأَسْعَالِ الْعَاطِرَةِ ، فَحَيْثُ
(نَصَحَ قُدُورَةُ الْمُؤَذِّي بِالْقَاصِي ، وَالْمُقْتَرَضُ بِالنَّسْفِ ، وَفِي الظُّهْرِ بِالنَّصْرِ .
وَبِالْعُكُوسِ) أَيَّ : بِعَكْسِ كُلِّ مِمَّا دُكِّرَ ؛ نِظْراً لِاتِّفَاقِ الْفَعْلِ فِي الصَّلَاتَيْنِ ، وَإِنْ
تَحَدَّثَتِ الْيَتَةُ

(١) فِي (ح) : (٤٢٦) .

(٢) قَوْلُهُ (فَتَكُونُ حَيْثُ كَالْجَمْعَةِ) وَمِثْلُ الْمَعَادَةِ فِي ذَلِكَ الْمَذْهُبِ ، فِي جَمْعَةٍ إِذَا صَلَّى فِيهَا
إِمَاماً . لَهَا كَالْجَمْعَةِ أَيْضاً . كَرَمِي .

(٣) أَيَّ : عَاقِبِ . (ش : ٢ / ٣٣٢)

(٤) فِي (أ) : (قُلُوا) ، وَفِي (ب) : (دَانَ) .

والانفراد هما أصل ، وعثر بعضهم بأولي ، خروجاً من الخلاف ، ونصيته^(١) . أنه لا فصل للجماعة ؛ نظير ما مر في (فصل العرف)^(٢) ، وزد بقولهم لأبي . (الانتظار أصل)^(٣) ؛ إذ لو كانت الجماعة مكروهة لم يقولوا ذلك^(٤) ، ونقل الأزرعي : أن لا انتظار ممتنع أو مكروه . . ضعيف على أن الخلاف في هذا الاقتداء ضعيف جداً ، فلم يقتض شؤيته نصية الجماعة وإن كان الانفراد أصل .

رقد نقل المارودي جماعاً أصحابة على صحة العرض حلف العلي^(٥) ، وصح أن معاداً كان يُصلي مع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ يُمِرُّ بِهِ ، هي له تطوع ولهم مكروهة^(٦) .

والأصح . صحة العرض حلف صلاة التسبيح ، ويُنْتَظَرُ في السجود^(٧) إذا طَوَّلَ الاعتدال ، أو الجلوس بين السجدين^(٨) ، وفي اليوم^(٩) إذا طَوَّلَ جملة الاستراحة .

وبه^(١٠) يُتَلَمَّ : أنه لو اقتدى شافعي مثله ، قرأ إياه (اعتادة) ، وركع

(١) أي : التعليل . (ش : ٢ / ٣٢٢) .

(٢) في (ص : ٤٧٣) .

(٣) في (ص : ٥١٦) .

(٤) وفي (س) : (لم يقولوا بذلك) .

(٥) الحاوي الكبير (٢ / ٣٠٠) .

(٦) أخرجه البخاري (٧٠٠) ، ومسلم (٤٦٥) عن حماد بن عبد الله رضي الله عنه

(٧) قوله (وينظره في السجود) أي : يسبته بالسجود وينظره فيه كودي

(٨) قوله (في السجود) إلح أي الأول عند تطويل الاعتدال ، والثاني عند تطويل

الجلوس . (ش : ٢ / ٣٣٣)

(٩) عطف على قوله : (في السجود) . (ش : ٢ / ٣٣٣)

(١٠) أي : بقوله : (وينظره) . (ش : ٢ / ٣٣٣) .

واعتدل ، ثم شرع في (الماتحة)^(۱) مثلاً ، أنه لا يتبعه ، بل ينظره ساجداً^(۲) ،
وبه صرح انصاري ، وأفصاه كلام الحنفي ، واستوصحه الروكشي^(۳) .
وأما أفصاه كلام القفال^(۴) أن له انتظاره في الاعتدال ، ويحصل بطريق
الركب القصير في ذلك . بعيداً وإن مان إليه شيخنا ، فخير به بين الأمرين
ودلت^(۵) ، لأن تطويل القصير فيطيل ، والسبق بالانحناء للركب^(۶) غير مبني ،
وإروحي ذلك^(۷) ، لحظيره مع عدم خروج لتطويل^(۸)
(فإن قلت : هل يترق الحال بين أن يعود الإمام إلى انحناء أو لتذكره أنه
ترك (الماتحة) ، والفرق ، أنه^(۹) في الأول سم يسبقه لا بالانحناء ، كما ذكر ،
بحال في الثاني ، فإنه لما بان أنه إلى الآن في القيام كان يقال المأموم من
السجود سقائه بركبتي ركني الثالث ، أو هما سواء ؟
قلت . هما سواء ، ويُطيل^(۱۰) ذلك الفرق : أن شرطاً لبطال بالتقدم كالحال

- (۱) قوله (ثم شرع في الماتحة) أي بعد الاعتدال شرع لإمام في (الماتحة) بأن يذكر
ترك (الماتحة) فشرع فيها ، كروي .
(۲) وقوله (أنه لا يتبع) أي المأموم لا يتبع الإمام في الاعتدال (بل ينظره ساجداً) أي
يسبق على الإمام بالسجود وينظره فيه ، كروي .
(۳) وفي (أ) و (ب) و (خ) : (كلام الروكشي)
(۴) فتاوى القفال (ص : ۶۱-۶۲) .
(۵) وقوله (وذلك) إشارة إلى قوله (أنه لا يتبعه) كروي أي وجوب الانتظار في
السجود ، وعدم جواز المتابعة ، (ش : ۲ / ۳۳۳) .
(۶) وقوله (بالانتقال للركب) أي بالانحناء من ركن إلى ركن بلفظ ، كما هنا كروي
(۷) أي المبطّل ، (ش : ۲ / ۳۳۲) .
(۸) وقوله (لحظيره) أي حظر الانتداب ، يعني رفوعه في محل الحظر ، فبه لو لم يفعل مثلاً
ظاهر ، وجد الحظر ، كروي
(۹) وقوله (الفرق أنه) (إلخ بيان لافراق الحال كروي
(۱۰) وقوله (ويطل) بهم الياء ، (ذلك الفرق) معمله ، (أن شرط البطال) إلخ
قاعده ، كروي .

وَكَيْدَ الطُّؤُزِ بِالصُّنْحِ وَالْمَغْرِبِ ، وَهُوَ كَالْمَسْجُوقِ ، وَلَا يَصِلُ مُدْعَةُ الْإِمَامِ فِي الثُّغُورِ وَالْخُيُوسِ الْآخِرِ فِي الْمَغْرِبِ ، وَهُوَ إِذَا اشْتَعَلَ بِهِ .

عَلَّمَ الْمَأْمُومَ مَعَهُ ، وَتَعَمَّدَهُ لَهُ حَيْثُ مَعَهُ ، لَا يَدْعُو بِهِ ، وَلَا يَدْعُو بِهِ حِينَ يَأْمُرُ بِحَالِ الرُّكُوعِ وَلَا اعْتِدَالِ رَاحِدٍ مِنْ هَدْيٍ ، فَلَمْ يَكُنْ لِهَذَا دَعْوَى فِي الرَّحَلِ ، وَلَمْ يُخْتَصَّ مِنَ اتِّعَادِ الْمُتَطَّلِّ ، فَلَزِمَ أَنَّهُ سَمَّيْنَاهُ إِلَّا بِالانتقالِ إِلَى السُّجُودِ ، نَحْدُ لِلْقِيَمِ بِاسْمِ أُمِّ مَعْنَدٍ (١)

(وَكَدَّ نَصْرُ بِالصُّنْحِ وَالْمَغْرِبِ) وَحَدَّثَنَا (وَهُوَ كَالْمَسْجُوقِ) فِي قَدِّهِ وَأَنْتُمْ (وَلَا يَصْرُ مَدْعَةُ الْإِمَامِ فِي الثُّغُورِ) فِي الصُّنْحِ (وَالْخُيُوسِ) الْآخِرِ فِي الْمَغْرِبِ (كَالْمَسْجُوقِ) بَلْ هِيَ أَفْصَلُ مِنْ فَرْقِهِ وَإِنْ سَمَّيْنَاهُ تَعْدِيلَ عَدَمِهِ بِالْمَسْجُوقِ ، وَجُلُوسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ بِالتَّشْهِيدِ ، لِأَنَّهُ لَا جِيَّ مَعَهُ ، وَهُوَ لَا يَصْرُ وَيُشْكَلُ عَلَيْهِ مَا مَرَّ فِي صَلَاةِ السَّيِّحِ لظَاهِرِهِ فِي رَجُوبِ (٢) ، إِلَّا أَنْ يُتْرِكَ بِأَنْ هِيَ تِلْكَ عَيْرٌ مَعْرُودَةٌ (٣) ، وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ بَعْدَ مُشْرُوعِيهِ بِحِلَافِهِ مَا هُوَ (وَهُوَ إِذَا اشْتَعَلَ بِهِمَا) وَهُوَ هَرَقٌ بَعْدِي ، فَلَا يَتَوَثَّقُ بِهِ فَضِيلَةُ لِحْصَاعِهِ .

(١) وَفِي (ب) : (فَعْلُهُ) .

(٢) وَقَوْلُهُ (لَمْ يَدْعُو بِهِ) أَيِ لَا يَدْعُو لَعَدَمِ الْمُطَّلِّ مِنْ غَيْرِ عَدَمِهِ وَتَمْثِيلِهِ كَرَدِّهِ

(٣) وَقَوْلُهُ (مِنْ هَدْيٍ) إِشَارَةٌ إِلَى عِلْمِ الْمَأْمُومِ وَتَعْدِيلِهِ ، وَصَمِيرُ الْهَيْمَةِ رَاجِعٌ إِلَى الْإِعْتِدَالِ

وَالرُّكُوعِ وَكَدَّ صَمِيرٍ (سَمَّيْنَاهُ) يَرْجِعُ إِلَيْهِمَا كَرَدِّهِ .

(٤) وَقَدْ يَعْضُ بَعْضُ الشَّارِحِ هَذَا زِيَادَةً عَلَى مَا فِي أَصْلِ الشَّارِحِ مَا هُوَ (وَإِنْ سَمَّيْنَاهُ) .

الْح (ش : ٢٣٣ / ٢) مَا بَيْنَ الْمُحَقَّقَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ (أ) وَ (ت) وَ (ب) وَ (ج) وَ (د) وَ (هـ) وَ (و) وَ (ز) وَ (ح) وَ (ط) وَ (ي) وَ (ك) وَ (ل) وَ (م) وَ (ن) وَ (س) وَ (ع) وَ (ف) وَ (ق) وَ (ص) وَ (ض) وَ (ط) وَ (ظ) وَ (ع) وَ (ف) .

(٥) قَوْلُهُ : (وَيُشْكَلُ عَلَيْهِ) أَيِ : عَلَى قَوْلِ الْفَتَى . (وَلَا تَضُرُّ مُتَابِعَةً) (إِلْح) أَمَّا (أَيِ) : مِنْ

لَا يَنْتَظِرُ (إِلْح) (الظَّاهِرُ) صَفَةً مِمَّا (مِنْ رَجُوبِهِ) أَيِ الْفَرَاقِ ، يَعْصِي أَنْ لَا يَنْتَظِرَ وَعَدَمُ

مَدْعَاهُ ، لِأَنَّهُ فِي صَلَاةِ السَّيِّحِ ظَاهِرٌ فِي رَجُوبِ الْفَرَاقِ وَعَدَمُ جَوَارِ الْمَتَابِعَةِ هَذَا هَكَذَا ظَهَرَ

لِي ، وَاللهُ أَعْلَمُ هَامِش (ك) .

(٦) وَكَامِيرُ الْمَعْرُودِ التَّطْوِيلُ الْغَيْرُ الْمَطْلُوبُ الْمَبْطُلُ تَعْدِيلُهُ كَمَا فِي مِثَالِهِ فَنَدَاءُ السَّامِعِ مِثْلَهُ

الْمَذْكُورَةُ (سَم : ٢٣٤ / ٢) .

وَتَحْزُورُ الصُّبْحِ خَلْفَ الظُّهْرِ فِي الظُّهْرِ ، إِذَا قَامَ لِلثَّلَاثِ ؛ إِنْ شَاءَ . فَإِنْ
وَسَلَّمَ ، وَإِنْ شَاءَ ، أَنْتَظِرُهُ لِيَسْلُمَ مَعَهُ
قُلْتُ : أَنْتَظَرُهُ أَفْضَلَ ، وَاللَّهِ أَغْلَمُ .

كما قَامَ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ ، وَأَخْرَجُوا ذَلِكَ فِي كُلِّ مَعَارِفَةٍ خَيْرٌ بِهَا وَسِ اسْتَظْهَرُ

(وَنَحْزُورُ الصُّبْحِ خَلْفَ الظُّهْرِ فِي الظُّهْرِ) كَمَا كُنْهُ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ صَلَاةٍ أَنْتَظِرُ مِنْ
صَلَاةِ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْقُضُ نَظْمَ لِمَا لَيْسَ (إِذَا قَامَ) الْإِمَامُ (لِثَلَاثَةِ) إِنْ شَاءَ لَارِقُ ،
بِأَيْهِ (وَسَلَّمَ) لِأَنَّ صَلَاتَهُ قَدْ تَمَّتْ ، وَهُوَ فَرَاقٌ بَعْدِي (وَإِنْ شَاءَ .) أَنْتَظِرُهُ لِيَسْلُمَ
مَعَهُ ، قُلْتُ : أَنْتَظَرُهُ (لِيَسْلُمَ مَعَهُ) أَفْضَلَ ، وَاللَّهِ أَغْلَمُ (لِيَتَّعِ صَلَاتَهُ بِعِ
الْجَمَاعَةِ ، وَعِنْدَ الْإِسْتِظْهَارِ يَتَشَهَّدُ .) كَمَا قَالَ الْإِمَامُ ^(١) ، ثُمَّ يُطِيلُ لِدَعَاءِ عَلَى
الْأُوجْهِ مِنْ تَرَدُّدٍ ^(٢) فِيهِ لِلْأَذْعَى

فَإِنْ قُلْتُ : تَشَهَّدَ قَلْبُهُ بِأَيْهِ مَا بَيَّنِّي . أَنْ فِي تَقْدِيمِهِ عَلَيْهِ بِرُكْنِي قَوْلِي قَوْلًا بَعْدَ
الْأَعْتِدَادِ ^(٣) . قُلْتُ : الظَّاهِرُ : أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ فِي مَتَابِعِ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ
فِي الْمَحَلَّةِ ، أَنَا مَحَلٌّ عَنْ قَصْبٍ . فَلَا يَتَأْتِي بِهِ ذَلِكَ الْقَوْلُ ، إِذْ لَا مَحَلَّ
حَيْثُ

وَحَرَجَ بِفَرْضِهِ الْكَلَامَ فِي الصُّبْحِ . الْمَعْرُوفُ خَلْفَ الظُّهْرِ ، إِذَا قَامَ لِلرَّابِعَةِ .
اِتَّعَى عَلَى الْمَأْمُومِ أَنْتَظَرُهُ ^(٤) وَإِنْ جَلَسَ لِلْإِسْتِرَاحَةِ ؛ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ كَلَامُ الشَّيْخِ
وغيرهما ^(٥) ، خِلَافًا لِمَنْ جَوَّزَ إِذَا جَلَسَ لِلْإِسْتِرَاحَةِ ؛ كَمَا يَبَيِّنُهُ فِي الشَّرْحِ
الْعَبَابِ

(١) نَهَايَةُ الْمَطْلَبِ فِي تَرَاوِيحِ الْمَطْلَبِ (٢٧٦/٢) .

(٢) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ : (مَعَ تَرَدُّدٍ) .

(٣) فِي (ص: ٥٤١) .

(٤) قَوْلُهُ (اِتَّعَى عَلَى الْمَأْمُومِ أَنْتَظَرُهُ) مَعْنَاهُ أَنْ يَتَوَقَّعَ عِنْدَ بَابِ الرُّكْعَةِ الرَّابِعَةِ ، وَيَسْلُمَ بَعْدَ

التَّشَهُّدِ . كَرْدِي .

(٥) الْمَجْمُوعُ (٢٣٦/٤) ، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (١٨٩/٢)

وديثاً^(١١)؛ لأنه يُحدث به جلوساً^(١٢) مع تشهد لم يفعله الإمام، فيخشى استحبابه، فينظر صلاته في علمه وتعمده.

ولا أثر لحصة الاستراحة هنا^(١٣)، ولا للجلوس^(١٤) للتشهد من غير تشهد في الصبح بالظهر، لأن جلوس الاستراحة تطويلها يُفصل، مما استدعاها غير ما قصد الإمام بكل وجوه، فلم يُنظر لمحل الإمام، ولأن جلوسه من غير تشهد، كجلوس من، لأنه تابع له^(١٥)، فسم يُعند به بدوره.

وُحُمِيَ من هذا^(١٦) بالأولى، أنه لو ترك إمامه^(١٧) الجلوس والتشهد لزمه مفارقتها، لأن المخالفة حيثية أفحش، فليس بتعسير^(١٨) بالجلوس والتشهد حزياً على العاقل، بل فائضتهما، بقاء عدم فحش المخالفة عند وجودهما باستمراره فيما كان فيه الإمام.

بصبح^(١٩) فتداء من في الشهادتين^(٢٠) بالقديم، ولا تجوز له متبعته، بل يُنصَر:

(١) وقوله (١٠ وذلك) إشارة إلى مناع الانتظار كردي

(٢) وقوله (يحدث به) أي: يحدث بالانتظار جليوساً إلى آخره، وقد حلال المضي في

صبح بالظهر فإنه وقفه في الجلوس، ثم استدعه كردي

(٣) وقوله (ولا أثر لحصة الاستراحة هنا) أي: لا أثر له تجويز الانتظار بالمعلوم لجلوسه

لاستراحة من الإمام في المغرب كردي

(٤) وقوله (١٠ ولا جلوسه) أي: ولا أثر أيضاً للجلوس لإمام... إلخ، كردي

(٥) وقوله (لأنه تابع له) أي: لأن الجلوس تابع للشهد، فلم يعتد بالجلوس بدون تشهد

كردي

(٦) أي من قوله (ولا للجلوس للشهد...) إلخ (ش ٣٣٥/٢)

(٧) وقوله: (لو ترك إمامه) أي: إمام من صلى بالظهر كردي

(٨) وقوله (بجس التعير) أي: التعير في عبارات تعمد كردي

(٩) وتصح صلاة العشاء خلف من يصلي التراويح - كما لو افتدى في الظهر بالصبح - إذا صام

لإمام - ثم إلى باقي صلاته، والأولى: أن يتمها منفرداً، فإن افتدى به نائب في ركعتي آخرتين من التراويح - جاز كما مررد، فتدعى في أثناء صلاته بغيره - معني المحتاج (٥٠٤/١)

(١٠) أي: الأخير - (م ٣٣٥/٢).

فَإِنْ قُلْتُ هَذَا^(١) فِيهِ فَحُشُّ مُحَالَةٍ ، وَقَدْ دُنُوا لَوْ حَالَهُ فِي سِتَّةٍ مَعَالٍ
تُرَكَّى ، وَفُحُشُ الْمُحَالَةِ ، كَسُجُودِ السَّارَةِ ، وَاسْتِشْهَادِ الْأَوَّلِ خِلْفَتِ صَلَاةٍ .
وَالْتَحَنُّ لِلْمَوْتِ مِنْ هَذَا . قُلْتُ لَوْ كَانَ مِنْ مَدِّ تَعْيِينِ أَعْمَادِ كَلَامِ
سَمَاعِلٍ^(٢) وَبَابِهِ^(٣) عَلَى التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ غَيْرُ مُعْتَمَدٍ ، فَحُشُّ
لُحْنٍ لِلْمَوْتِ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ

وَيُفْرَقُ بَيْنَ الْمُحَالَةِ لِحُجْرِ التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ أَحَدِ سِتَّةٍ يَطُولُ رَمْلُهُ ، وَلَهُ يَصْعَبُ
الْإِمَامُ أَصْلًا ، فَتَحُشُّ مُحَالَةٍ ، وَأَمَّا تَطَوُّلُهُ لِلْمَوْتِ فَلَيْسَ فِيهِ إِحْدَاثُ شَيْءٍ
بِمُضَعِّهِ الْإِمَامُ ، فَلَمْ تَحُشِّ مُحَالَةٍ إِلَّا بِالتَّحَنُّ بِتَمَامِ رُكْنَيْ عِلْيَتَيْهِ ؛ كَمَا
أَخْلَقُوهُ

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُحَشَّ فِي التَّحَنُّ لِلْسَبِّ^(٤) غَيْرُهُ فِي التَّحَنُّ لِلرُّكْنِ . وَأَنَّ
الْفَرْقَ . أَنَّ إِحْدَاثَ مَا لَمْ يَقَعْدَهُ الْإِمَامُ مَعَ طَوِيلِ رَمْلِهِ فَحُشُّ فِي دَائِهِ . فَلَمْ يَخْتِجْ
لِصَمِّ شَيْءٍ إِلَيْهِ ، بِخِلَافِ مَجْرَدِ تَطَوُّلِ مَا قَعْدَهُ الْإِمَامُ ، فَإِنَّهُ مَجْرَدُ صَعَةِ تَامِيَةٍ^(٥) .
فَسَمَّ يَخْضَلُ الْمُحَشُّ بِهِ ، بَلْ بِإِضْمَامِ تَوَالِي رُكْنَيْ تَائِيَتَيْهِ إِلَيْهِ ، تَأَمَّلْهُ
وَحَيْثُ فَقُولُهُمْ هَذَا . (إِذَا لَجَّ قَدْ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى) قَبْلَ لَعْدِمِ التَّكْرَامَةِ ،
لَا لِلْبَطْلَانِ ، حَتَّى يَهْرِي لِسَجْدَةِ الثَّانِيَةِ ، وَعَلَى هَذَا^(٦) يَخْمَلُ قَوْلُ الرُّكْنِيِّ

(١) أَي : تَحَلُّقُهُ لِلْمَوْتِ (ش : ٢ / ٣٣٧)

(٢) أَي : مَرَّ بِطَلَانِ صَلَاتِهِ يَهْوِي رَمْلَهُ إِلَى السُّجُودِ (ش : ٢ / ٣٣٧)

(٣) بِالْجَرِّ : عَطَفَ عَلَى كَلَامِ التَّحَنُّ ، وَيَخْمَلُ رَمْلَهُ عَطَفَ عَلَى الْإِعْتِمَادِ ، وَعَلَى كُلِّ تَأْسِيرٍ
لِلْمَوْتِ . (ش : ٢ / ٣٣٧)

(٤) أَي : الْجُلُوسُ لِلتَّشْهِيدِ بِقُرْبَةٍ مَا مَرَّ ، وَلَا ، نَهْوِي مَسَالَةَ الْقَوَاتِ أَيْضًا تَحْتِ سِتَّةٍ وَرَمْلًا
غَيْرَ هَذَا بِاللَّامِ وَفِيهَا يَلْهَى بِالْبَاءِ ؛ لِلإِشَارَةِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا بِمَا يُلْغِيهِمَا ذِكْرُهُ رَتْبِي (ش :
٢ / ٣٣٧)

(٥) أَي : لِأَمَلِ الْإِعْتِمَادِ . (ش : ٢ / ٣٣٧)
(٦) وَالْمَشَارُ إِلَيْهِ بِهَذَا هَذَا فِي (وَعَلَى هَذَا) نَوَلُ : (يَهْوِي) ، مَكْرَمِي وَعِبَارَةُ شَرْوَاهِي =

فإن أضيف وتلفظ : كمنكوبة وكسوف أو حارة لم يصح على الصحيح

المعروف^(١) للأصحاب أن لحلف لا يقرب مطلقاً ، بل قول^(٢) " في محله " وقد حكى الخلاف في ذلك^(٣) لا خلاف^(٤) ، بل الله تعالى بالطلاق نفسه ، ونحو المحاكمة ؛ أي بأن يأخر بركنين ، وليس كلام الراعي فيه ؛ بل قوله : إذا لحقه على امرئ .

وإن أحسن فمديهما ، كمنكوبة وكسوف ، أو حارة ، قال الشافعي رحمه الله : لا أثر أو شكر^(٥) (لم يصح) الاقتداء بهما (على الصحيح) عند عدم مع مع لحدوثه في النظم ، ورغم الصحة في القيام الأوليهما ؛ إذ لا محذور في ذلك بعده . يُرد بأن الربط مع تحلف النظم معذور ، فصح الاعتقاد .

وهو نافي الاعتقاد في ثوب ثري من عورته عند الركوع ، وفي ثاني قيام ركعة الكسوف الثانية ، وأخر تكبيرات^(٦) الجنازة لانقضاء نحاس النظم ، ومنه^(٧) ما بعد السجود^(٨) فيما قاله الشافعي^(٩) .

= (٢ / ٣٣٧) (١) وعلى هذا أي : على التحلف بركنين

(١) قوله (المعروف ...) إلخ . مقول القول . (ش : ٢ / ٣٣٧)

(٢) أي الزركشي ، وانحاز متعلق بقوله (يحل) إلخ (ش : ٢ / ٣٣٧)

(٣) (والمشار إليه) أي (في ذلك) قوله (مطلق) كروي

(٤) وقوله (لا خلاف) إلخ مقول قول الزركشي الآخر ؛ أي : يدل قوله () ،

خلاف () من آخره . مع أنه قد حكى الخلاف في الطلاق وعدمه كروي

(٥) أي : في نفس المحاكمة . ش : ٢ / ٣٣٧

(٦) قوله (وسجدة تلاوة أو شكر) قال بعضهم : مع ، يظهر صحة الاعتقاد في الشكر بالتلاوة وحده . كروي .

(٧) قوله (وفي ثاني قيام) عطف على (في ثوب) ، وقوله (وأخر تكبيرات) أيضاً عطف عليه كروي .

(٨) أي : مثل ثاني قيام ركعة الكسوف الثانية ، وأخر تكبيرات الجنازة في الصلاة ما بعد سجدة التلاوة والشكر . (ش : ٢ / ٣٣٨)

(٩) قوله (ومنه ما بعد السجود) أي : يصح الاقتداء بعد سجود التلاوة والشكر . كروي

(١٠) أي : من عدم صحة اقتداء بمنكوبة بسجدة تلاوة أو شكر (ش : ٢ / ٣٣٨)

فصل

أفي بعض شروط القنوة أيضاً

بحث في رتبة الإمام في أفعال الصلاة

ثم صلى الكسوف ، كسوة لصبح فبعض لا يدعها ، وعلم من كلامه في سجودتي السهو والتلاوة أنه يشترط أيضاً صحة الأعداد ، وأنه لا بد من سبب تختص بحرفة فيها فعلاً وتركاً ، كسجدة بلاوة ، وسجود سهو ، وسجدة زبر ، وفي قدم سه وإن لم يمزج من سجوده ، لأن الإمام قائم به بعد ، أي به ، فإن تخلف عامداً عالماً ، بطلت صلاته .

نعم : لا يتضرر تحلفه لإمامه^(٢) بعد ، الآتي في شرح قوله : (فإن لم يكن غيره) بخلاف نحو جلسة الاستراحة^(٣) .

(فصل)

في بعض شروط القنوة أيضاً

بحث ساعة الإمام في أفعال الصلاة (لحبر الصحاح) : أفي بعض إمام يؤتم به ، فلا تحلفوا عليه ، فإذا كثر فكثروا ، وإذا رجع ما زكتموا^(٤) .

ويؤخذ من قوله (في أفعال الصلاة) أن الإمام لو ترك فرضاً ثم لم يفت في بركته^(٥) ، لأنه إن تعذر ، أفتل ، وإلا ، لم يعد بعد .

(١) قوله (الإمام قائم به) أي من تشهد الأول (بعد امر) أي (بعد رتبة) .
بالتشهد الأول ، ثم يدي .

(٢) ومخير (لأنماه) راجع إلى التشهد الأول ، ثم يدي .

(٣) في (ص : ٥٢٦ - ٥٢٧) .

(٤) صحيح البخاري (٦٢٢) ، صحيح مسلم (١١٢) ، أخر أي هرير ومرسى الله عنه .

(٥) فصل قوله (لو ترك فرضاً) ثم يدي ، لأن الترك في الصلاة جلتها ، ليس فعلاً ثم يدي .

بأن يتأخر انتهاء فعله عن ابتدائه ، ويتقدم على فرائضه ، فإن قاربه

وتسمية الترك لتصفه الكف فعلاً صطلاحاً أصولي .

ثم المتبعة الواجبة . إنما نتحصل (بأن) يتأخر جميع تحريمه عن جميع تحريمه (١) ، والأ يتيقه بركن ، وكذا بركن لكن لا بطلان ، ولا يتأخر بهما أو بأكثر (٢) من ثلاثة طويلة ، ولا يحلله في سنة تفحش السجدة بها

وهذا كله يُعلم من مجموع كلامه (٣)

وأما المدوية . فتحصل بأن (يتأخر انتهاء فعله) أي . المأموم عن ابتدائه (أي . فعل الإمام) ويتقدم (انتهاء فعل الإمام) على فرائضه أي المأموم (منه) أي : من فعله .

وأكمل من هذا . أن يتأخر انتهاء فعل المأموم عن جميع حركة الإمام ، ولا يشرع حتى يحصل الإمام لحقيقة المتفعل إليه .

وذلك على أن هذا (٤) تفسير لكلام المتابعة ؛ كما نقرر (٥) ، لا يفيد وجوباً

قوله : (فإن قاربه) في الأفعالي (٦) ، كما دل عليه السياق ، فالامتناء (٧) مقطوع ، وعدم ضرر المقارنة في الأقوال معلوم بالأولى ؛ لأنها أحق

(١) أي : تحريم المأموم عن جميع تحريم الإمام . هامش (١) .

(٢) قوله (ولا يتأخر بهما) أي : لا عند ، قوله (أو بأكثر) أي : ولو سدر (٣٣٩/٢)

(٣) قوله (وهذا كله) إلخ اعتداه عن ترك المصنف تفسير المتابعة الواجبة (٣٣٩/٢) .

(٤) أي : قول المصنف (بأن يتأخر) إلخ (ش ٣١٠،٢)

(٥) أي : بقول الشارح (وأما المدوية) إلخ هامش (١) .

(٦) أي : فلفظ . هامش (٤)

(٧) قوله (فالامتناء) أي : الامتناء في المس (مقطوع) أي : إن التكبر ليس من جنس الأفعال (ش ٣١٠/٢) .

بعض

أو الأقول^(١) ولو السلام : كما ذكر عنه^(٢) حذف معمول المصداق للعموم ،
لاست^(٣) الأتي ، إذا الأصل فيه الاتصال ، له بعد الانتظام عدو مع
من

بهم ، تُكثِرُه المقارنة ، وتنفوت^(٤) فيه وحدث^(٥) فيه - فصيحة^(٦)
الجماعة^(٧) ، كما من مروجاً في (فصل لا يتقدم على غيره)

ويصح أن يكون ذلك^(٨) تفسيراً للوجه أيضاً ؛ بأن يُراد بالآخر والتقدم
المفهوم من عاربه المطلق^(٩) مبهما^(١٠) بدال^(١١) عنه^(١٢) كلامه بعد^(١٣)

ولا نريد عليه^(١٤) حمله المقارنة في محرم ولا لتختلف بالمسة

(١) قوله (والأقوال) عطفت على (الأفعال) - كرمي

(٢) أي : على قوله (أو الأقوال) - هامش (ح)

(٣) وقوله : (والاستثناء) عطفت على (حذف) - كرمي .

(٤) قوله (فيما وجدت) أي : المقارنة - كرمي .

(٥) وا فصيحة (نفي) - كرمي

(٦) لا تنكاه سكره قال البركنسي يسجري ذلك في سائر المكروهات ؛ أي المجنونة
بالجماعة وحاصلة أنه حيث فعل مكرهاً مع الجماعة ؛ من محالته مأثور به في المداخلة
ومتابه ؛ كالأمراد عنهم ذاته مضمناً ؛ إذ المكروه لا ثواب به مع أن صلاته جماعة ؛ إذ
لا يلزم من انتهاء فعله ابتداءه ؛ فإن قيل : بعد ممانعة حصول الجماعة مع انتهاء الثواب فيها ؟
أجيب بأن فائدته سقوط الأثم على القول بوجوبه إما على العين أو على الكفاية ، والكرامة
على القول بأب سبب مركبة ؛ لقيام الشعار ظاهراً معني المحتج (١ / ٥٠٦)

(٧) (د) في (أن يكون ذلك) إشارة إلى (بأن ينأخر) - إلح كرمي

(٨) قوله (بسجل مبهما) يعني مفهوم قوله (بأن ينأخر) ألا يتقدم مطلقاً ، ومفهوم
قوله (ويتقدم) ألا ينأخر مطلقاً وقوله (المبطل) معمول به لم يسم فاعله
للقول : (بأن يرد) - كرمي

(٩) قوله (الذين) صفة (المبطل) ، وضمير (علي) يرجع إلى المبطل كرمي

(١٠) أي قول المصنف لأمي أيضاً (أو بركنسي) إلى (وب كان) إلح ، وقوله لأمي في
أمر الفصل (ولو تقدم) إلى (ولا لزوم) إلح (ش ٣٤١ / ٢)

(١١) قوله (ولا رد عليه) صورة الإبراد أنه لما كان تفسيراً للمتابعة لراحه فنحصر باب =

سابقة^(١) ، للمعلم بهما من كلامه .

وخرج به (الأفعال) على الأول^(٢) . (تقرن^(٣)) ويجا لا تجب العشاء
فيها ، بل تسبب التكبير والإحرام .

قبل بحاله منعه أن أراد به في عرض وشغل وردت حصة
الاستراحة^(٤) ، وفي عرض فقط ، وقد شهد^(٥) لا^(٦) .

وليس سديد : لعدم نفس مقيل^(٧) أن يدي دل عليه كلامه أن المراد
الأول^(٨) ، لكن لا مقصود في هذا ، بل قصد بمنع من المحلقة ، وحلقة
الاستراحة ليست كذلك .

ولا بد من الإحرام بعد ما يقرأ سورة الفاتحة ، مع تحريمه^(٩) ، ولو كان
شك هل قارئة فيها أم لا^(١٠) ، بل يجب على من عهدها : إذا لم يقرأ
صلاته حتى يسلم جميع ركعاته من جميع ركعاتها ، لأن الاستدانة قبل
ذلك إقذافه من بين يديه ، ولا يسيء روحه فيها ، لا سيما تكبير

بما فيه من عده بعد ، لا بد من إحصاء : لأن المعنى حيث : يجب المتابعة بالابتداء فقاماً
معدلاً ، ولو كان حر أم معدلاً ، في شأن آخران وهذا : الأبقار في التكبير ، ولا يتخلف
منه بعد ذلك ، وحواله : بعد التكبير : لأنها خلعا من كلامه كروي .

- (١) ويؤيد : (بسم الله) هي في قوله : (لا بد من إحصاء من بعد التكبير) كروي
- (٢) أي : على تقدير (في الأفعال) فقط . (في : ٣٤١/٢)
- (٣) وفي (أ) : (ج) ، (د) : (وخرج) ، (هـ) : (أبواب)
- (٤) أي : بمعنى حرمه منعه لإتمام صلاة ركعة ، وليس بذلك (في : ٣٤١/٢)
- (٥) أي : بينهم حوار إيراد الدعاء به مع حرمه به ، وكذا لإتمام وليس فليس (في : ٣٤١/٢)

(٦) في (حي : ٤٦٦) .

(٧) أي : أن المتابعة واجبة في العرض والصل . هامش (١) .

(٨) بما قد سئل من أن يقرأ الدعاء مع التكبير بلا حرام ، غير أنه مفرد ، انتهى . فإنه نصح
فدونه به بعد تكبيره ، على تكبير الدعاء . معنى الصحيح : (٣٠٦)

أَوْ بَرَكَتَيْنِ ؛ بَأَن مَرَعَ مِنْهُمَا وَهُوَ بَعْدَ قَسَمِهِمَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عُذْرٌ .

فَبِئْسَ قَوْلٌ عَلِيمٌ مِنْ هَذَا أَنْ يَأْمُرَ بِطَوَلِ الْعِتْدَالِ بَعْدَ أَنْ لَا يُنْطَلِجَ حَتَّى سَجَدَ
الْإِمَامُ وَجَمَعَ بَيْنَ السُّجْدَتَيْنِ ، ثُمَّ لَجِعَهُ لَا نَصْرًا^(١) ، وَحَسْبُ يُشْكِلُ عَلَيْهِ
لَوْ سَجَدَ الْإِمَامُ لِلتَّلَاوَةِ وَفَرَغَ مِنْهَا وَالْمَأْمُورُ قَائِمٌ فَإِنْ صَلَاتُهُ تَعَطَّلَ وَإِنْ لَحِقَ^(٢)
قُلْتُ الْفَرْقُ ، أَنَّ سَجْدَةَ التَّلَاوَةِ لَمَّا كَانَتْ تُؤْخَذُ خَارِجَ الصَّلَاةِ أَيْضًا ، كَمَا
كَالْفِعْلِ الْأَجْسِي فَتَحُشِبُ الْمَحَلَّةُ بِهَا ، بِحُلَاكِ إِدَامَةِ بَعْضِ أَجْرَاءِ الصَّلَاةِ وَإِنْ
لَا يَنْتَحِزُ إِلَّا إِنْ تَعَدَّدَ^(٣)

أَوْ تَحَلَّفَ (بَرَكَسَ) مَعَيْنِ مَثَوَاتَيْنِ (بَأَن مَرَعَ) الْإِمَامُ (سَهْمًا وَهُوَ بِمَا
قَالَهُمَا) بَأَن ائْتَدَأَ الْإِمَامُ الْهَوِيَّ بِالسُّجُودِ^(٤) ؛ يَنْبَغِي : رَأَى مِنْ حُدِّ الْبَيَامِ بَعْدَ
يُظْهِرُ ، وَالْأَنْ بَأَن كَانَ أَقْرَبَ لِقِيَامٍ مِنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ فَهُوَ إِلَى الْآنَ فِي الْقِيَامِ لَا
يَنْصُرُ .

بَلْ قَوْلُهُمْ (هَوَى لِلْسُّجُودِ) يُنْفِئُ ذَلِكَ ، فَقَوْلِي فِي الشَّرْحِ الْإِرْشَادُ
(وَإِنْ كَانَ لِقِيَامٍ أَقْرَبَ)^(٥) أَيُّ . مِنْهُ إِلَى السُّجُودِ ، أَوْ أَكْمَلَ الرُّكُوعِ^(٦)

(بَلْ لَمْ يَكُنْ عُدْرٌ) بَأَن تَحَلَّفَ لِقِرَاءَةِ (لِقَاتِحَةٍ) وَقَدْ تَعَدَّدَ تَرْكُهَا حَتَّى
وَجَعَ الْإِمَامُ ، أَوْ لَسَ ، كَقِرَاءَةِ السُّورَةِ ، وَمَنْكَرٌ لَوْ تَحَلَّفَ^(٧) لِحُلَّةِ
الِاسْتِرَاحَةِ ، أَوْ لِاتِّمَامِ الشَّهَادَةِ الْأُولَى إِذَا قَامَ إِسْمُهُ وَهُوَ فِي أَثَرِهِ ؛ لِقُصْرِهِ

الَّذِي يَرَى فِي بَعْضِهَا

(١) أَيُّ بَأَن هَوَى لِلْسُّجُودِ الْأَوَّلِ بَلْ هَوَى الْإِمَامُ لِلْسُّجُودِ الثَّانِي (ش : ٢٢٣ / ٢)

(٢) أَيُّ لِحَرِّ الْمَأْمُورِ الْإِمَامِ . (ش : ٢٤٢ / ٢) بِصَرَفٍ .

(٣) هَذَا الِاسْتِدْنَاءُ مُتَقَطِعٌ . (ش : ٢٤٢ / ٢)

(٤) وَالْمَأْمُورُ فِي قِيَامِ الْقِرَاءَةِ . مَعْنَى الْمَحْتَاجِ (٥٠٦ / ١)

(٥) فَتَحِ الْجَوَادِ (٢٧٣ / ١)

(٦) أَعْلِمُ أَنَّ كَلَامًا مِنْ الْأَسْمَالِيِّينَ لَا يَرُوحُ الْإِشْكَالُ فِي حِدَادَةِ الشَّرْحِ الْإِرْشَادِ مِنْ أَصْلِهِ ، لِأَنَّهُ إِذَا

كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْقِيَامِ مِنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ كُلُّ مِنَ الْعِبَارَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ بِصَرَفٍ

(ش : ٢٤٢ / ٢)

(٧) مِ (أ) وَ (خ) وَ (س) (رَمَلَهُ بِالْأَوَّلَى مَا يَوْ تَحَلَّفَ)

بطلت

وإن كان بأن أسرع فرائته

بعد انحسار الغير المطلوب منه

وقول كثيرين : (إن تخلفه لإتمام التشهد مطلوب ، فيكون كالموافق المعدور) مسوع^(١١) ، كقول بعضهم : (إنه كالمسوق)^(١٢) ، ثم رأيت شيخاً وغيره صرحوا بما ذكرته^(١٣)

ومرآة^(١٤) في تخلفه للصوت ما يؤيد هذا ، على أن ذلك مستديم لو اُجِبَ هو لا عندئذ ، فلم يتخلف ليعمل^(١٥) مسوي ؛ بخلاف هذا^(١٦) (بطل ملاحظته ؛ التحسين المحلقة)

(رد كان) أي : وجد عدو (بأن أسرع) الإمام (فرائته) والحاموم مطيء الزمان ؛ لعجز جنفي لا لوسوسة [ويشبهني في وسوسة صارت كالحلفية]^(١٧) بحيث يقطع كل من رآه بأنه لا يحكيه تركها أن تأييدي فيه ما في مطيء الحركة^(١٨) أو انتظر سكتة الإمام ؛ ليقرأ فيها (الفاتحة) ، فربح عصبها على الأوجه^(١٩) ، أو سب عنها حتى رجع الإمام .

(١١) أي : بعد له ثلاث أركان طويته (ع ش ٢٢٣/٢) راجع : السبل المنفح هو احداث لأشبح مسألة (٣٥٢)

(١٢) أي : مبرك مع الإمام ، وسجل عنه (فائده) (ش ٢٤٤/٢)

(١٣) أي : من أن تخلفه لإتمام التشهد ، لأن غير مطلوب ، فيكون كالموافق الغير المعدور (ش ٢٢٣/٢) . وراجع : العرر البهية (٥١١/٢) .

(١٤) بك بيل قول المصنف (فإن اختلف فعليه) (ش ٢٤٤/٢)

(١٥) بك الإمام بمعنى (في) (ش ٢٤٤/٣) وفي (من) (واستطاعت) (لمعي)

(١٦) أي : التمتع لإتمام التشهد ، لأنه تخلف ليعطي مسوي هو المحسوس بالتشهاد لأول (ش ٢٤٤/٢)

(١٧) وفي بعض النسخ : (كالحلفية) .

(١٨) ما بين المعقوفين في المطبوعات بعد قوله إلا في قرياً : كسعد بركه (

٩. خلاف بركه في قوله بسقوط (الفاتحة) عنه بهية المحتاج (٢٢٤/٢)

وسم تقيّد الوسوسة بما باظاهرة وإن قيّدت بها في إدراك نصيبه التحريم ، الثاني
التقصير ثم لا محذور ؛ إذ التحلف له إلى تمام ركعتين يستلزم ظهورهما^(١)

أما من تحلف لوسوسة . . فلا يستلزم عنه شيء منها^(٢) ؛ كمتعمد تركها

وما بعد قرأ (ومثله)^(٣) فله التحلف لإكمالها إلى قرب فراغ الإمام من
ركن الثاني ، بحيث^(٤) يترفعه لطلوع صلاته بشروع الإمام لها بعده . .
لمعارفة . . في بقي عنه شيء منها . لإكماله^(٥) .

وحيث أن محلّ اعتصار ركعتين فقط بالموسوس . . استغزيت الوسوسة بعد
ركوع الإمام ، بول تركها بعده . اعتزله التحلف^(٦) لإكمالها ما سم يستلزم بالركوع
من ثلاثة طويلاً ؛ لأنه لا تقصير منه لأد

وفيه^(٧) نظر . بل الأوجه أنه لا يرق ؛ لأن تمويت إكمالها قبل ركوع الإمام
شأن من تقصيره بترديد الكلام من غير ملء حنقي في لسانه ، سواء أنشأ ذلك^(٨)
من تقصيره في النعم أم من شكه في إتمام الحروف ، فلا يُعيد تركه بعد ركوع
الإمام رفع ذلك التقصير

وألحق بمنظير سكتة الإمام والساجي عنها^(٩) من نام متمكناً في تشبه

(١) راجع : المهن الضاخ في خلاف الأصابع مسألة (٣٥٣)

(٢) أي : القراءة . (ش : ٣٤٤ / ٢)

(٣) قوله (وما بعد قوب) ومثله (يخ معطوف على قوله كمتعمد) ش

(سم ٣٤٤ / ٢)

(٤) أي : حين قرب ذلك ليل إكمال (الفتحه) (ش : ٣٤٤ / ٢)

(٥) أي : ما بقي من (الفتحه) ، وانجاو منطلق قوله (به المعارفة) (ش : ٣٤٤ / ٢)

(٦) وفي (س) و (خ) والطويحات . (نظر التحلف)

(٧) أي : في البحث المذكور . حاملي (أ)

(٨) أي : تركها الكلمات (ش : ٣٤٥ / ٢)

(٩) قوله : (والساجي عنها) أي : من (الفتحه) . محري .

الأول ، ثم ستة إلا والإمام رافع

ويذكر يُنظر به^(١) بالعرف يسهم بأن كل من ذلك^(٢) أدرك من لصام ما يسجد ،
بإحدى السبع ، فالأوجه : أنه كمن تحبب لرحمة ، أو بطل حركة^(٣)

وفد ألقى جمع خمس سمع تكبر الرفع من سجدة لركعة اثنى ، محسن
بشهادة ظناً أن الإمام يشهد بدا هو في الثالثة ، فكثير للركوع ، ففقه لقسمها^(٤) ،
يقدم ، فوجد رافعاً بأنه^(٥) يزكع معه ، ويتخلف عنه (لعانة) ، لعدم^(٦) ،
أي : مع عدم إدراكه انقسام^(٧) .

وبه^(٨) يُرد إثبات آخرين بأنه^(٩) كالناسي للقراءة ، ومن ثم^(١٠) لو سبي الاقتداء
في اسجود مثلاً ، ثم ذكر^(١١) ، فلم يثن عن سجدة^(١٢) لأول الإمام رافع رقع
فيه : كالمسروق .

(١) أي في الإلحاق ، (ش : ٣٤٥/٢) .

(٢) أي : المتظر والساهي ، (ش : ٣٤٥/٢) .

(٣) قوله (رحمة ، أو بطل حركة) وهذا كسرق كروي رجع : السهل الصاح في
اختلاف الأشباح : مسألة (٢٥٤) .

(٤) ذكر الإمام ، مطلقاً ما موم بكثير لقسم الثالثة (ش : ٣٤٥/٢) بتصرف يسير

(٥) متعلق بقوله : (الثاني) ، (ش : ٣٤٥/٢) .

(٦) راجع : سهل الصاح في اختلاف لأشباح : مسألة (٢٥٥)

(٧) قوله (مع عدم إدراكه القيام) أي قيام الإمام كروي

(٨) أي : بإلقاء الجمع المتقدم (رشدي : ٢٢٥/٢) ،

(٩) قوله (بأنه) : إلح ، أي من سمع تكبير الرفع إلح : والجاء متعلق بالآلة

(ش : ٣٤٥/٢) .

(١٠) أي من أجل كون هذا الإله مردوداً ، ويحتل من أجل إثبات الجمع المتقدم (ش

: ٣١٦/٢) .

(١١) وفي (س) : والمطبوخة المصرية والوميه : (ثم ذكره)

(١٢) وفي (س) : (ت) : (فلم يثن عن سجدة) .

ورفع قبل إتمام المأموم (الناحية) قيل ينهه وتسقط النية، والصحيح
ينها ويسعى حلقة ما لم يُسبق بأكثر من ثلاثة ركعات مقصودة. وهي الطويلة.

فترقيم بين هاتين الصورتين^(١) صريح فيما ذكره^(٢) من التوق من
يذكر قيام الإمام^(٣)، ومن لا يذكره^(٤)

ورفع قبل إتمام المأموم السجدة، قيل بعده وتسقط السجدة
لعدوه، كالمرسوق (والصحيح) أنه (ينها) وحيوا، وليس كالمرسوق،
لأنه أذكر محلها

(ويسعى حلته) على ترتيب صلاة فيه (ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة ركعات
مقصودة) لدانها (وهي الطويلة) فلا يُحتسب منها الإعداء، ولا الجلوس بين
السجدتين؛ لأنهما وإن قصدا لكر لا لدانها بل لغيرهما؛ كما مر في (سجدة
السهو)^(٥).

ولا يذ بعد السني^(٦) بالأكبر المذكور: أن يتبين الإمام إلى الرابع^(٧)،
أو ما هو على صورته^(٨)، فعلى قيام من السجود مثلاً مخرج المأموم
(عائته) قبل نكس الإمام بالقيام وإن تقدّمه^(٩) جلة الاستراحة، أو

(١) قوله (هرقم بين هاتين الصورتين) بأن احلوا في الأوس دور الكتيه كروي، وقال
الشرواني (٣٤٦/٢) أي صورتي بيان القراءة وبيان كونه مقدياً، كما هو ظاهر
لأنهما محل وقوف، فالصحيح في رقيم الأصحاب

(٢) وتوك (يذكرت) موقوفه (وقد ينظر فيه بالحق) كروي

(٣) أي كمنظر السكنة، والناسي لقراءه (ش ٣٤٦/٢)

(٤) أي كالناسي في الشهد، والناصح لتكبيره الوقع من السجدة، والناسي للانداء في السجود
(ش ٣٤٦/٢).

(٥) لم (ص: ٢٧٤).

(٦) وهي (س) والسهو عات (ولا يذ في السق)

(٧) أي كالقيام في المثال الآتي - أي في السج - (ش ٣٤٦/٢)

(٨) أي كالشهد الأول فيه - أي في المثال الآتي - (ش ٣٤٦/٢)

(٩) أي القيام أو التيسر به (ش ٣٤٦/٣) وعن (هرق) استعمالها بدون حرف الجر (من)

بأن سبق بأكثر فصل يُدَارَقُ ، والأصحُّ يشغله جميعاً فيه ، ثم يندرك بعد سلام الإمام .

ولو سمَّيتم (الفاتحة) لشغله بدعاء لا قِيَامَ .

والجلوس^(١) ولو للشَّهيد الأول ؛ كما اقتضاه كلامهم فيهما^(٢) ، ويُشَرِّقُ بأن تبت^(٣) قصيرة يُنْطَلُ بطولها فاعتُبرت ، بخلاف الشَّهيد الأول . . . يسعى على ترتيب نفسه^(٤)

أو بعد ثلثيه^(٥) . فكما قل : (بأن سبق بأكثر) مما ذُكِرَ^(٦) ؛ بأن انتهى إلى الرابع ؛ كأن ركع^(٧) والمأموم في الاعتسالي ، أو قام أو قعد^(٨) وهو في القيام . . . قليل برفقه (بالسه وجوا) لتعذر المرافقة .

(والأصح) : أنه لا تَزَمُّه مفارقته ، بل (بسعه) وجوباً إن لم تُؤْ مفارقته مما هو فيه (لئلا يفتش المحل في سعيه على ترتيب نفسه ؛ ومن ثمَّ أنظر^(٩) من عامد عالم ، وإذا تبعه ركع وحرر إلى الآن لم يُتِمَّ (الفاتحة)^(١٠) تحلّف لإكمالها ما لم يُسَبِّح بالأكبر أيضاً (ثم يندرك) ما فاتّه (بعد سلام الإمام) كالمسوق .

(ولو سمَّيتم) المأموم (الفاتحة - مشغله بدعاء الانسحاب) مثلاً وقد ركع

- (١) قوله (أو بالجلوس) عطف على قوله - (بالقيام) كردي
- (٢) أي في العديدين ، وحده (أو تعدده) ، (ولو للشَّهيد الأول) حدّث (١)
- (٣) وقوله . (نلت) إشارة إلى جلسة الاستراحة ، كردي
- (٤) وقوله (يسعى على ترتيب نفسه) جواب قوله (يسعى قام) كردي وفي المطبوعات (يسعى على ترتيب نفسه) .
- (٥) عطف على قوله (قبل نلت الإمام) ؛ أي (ش ٣٤٦/٢)
- (٦) أي : من الثلاثة ، (ش ٣٤٦/٢) .
- (٧) قوله (كأن ركع) أي ركع الإمام في الثانية كردي
- (٨) وقوله : (أو قعد) أي : للشَّهيد الأول ، كردي
- (٩) أي سبَّح (سم ٣٤٧/٢)
- (١٠) أي ركع الإمام حال كونه مأموم لم يتم (فاتحة) (ش ٣٤٧/٢) بتصريح

إمامه (فمعذور) ^(۱) كطليه القراءة ؛ فحكمه ما مر ^(۲) .

وظاهر كلامهم هنا : عذرُه وإن لم يُدب له دعاء الافتتاح ؛ بار ظن أن لا يُدرى (امتنحة) لو اشتغل به ، وحيتد بشكل ما مر ^(۳) في نحو تارك (المتنحة) متعمداً ، إلا أن يُفرق بأن له ها نوع شبهة ؛ لاشتغاله بصورة سب ، بخلافه فيما مر ^(۴) ، وأيضاً فالتحلف لإتمام الشهد ، محش منه ما

وما يأتي ^(۵) في المسوق . أن من عدم عذرِه كونه اشتغل بالسنة عن العرض ، إلا أن يُفرق بأن المسوق يتحش عن الإمام ، فاختيط له بالأ بكون صرف شيئاً لغير العرض ، والموافق لا يتحش عنه فعذر بالتحلف لإكمال (المتنحة) وإن قَصُر بصرفه بعض أرمي بعيرها ؛ لأن تقصيره باعتبار ظن ، دون الواقع ^(۶) .

والحاصل من كلامهم أن ماسية للعذر وعدمه يُدير الأمر على الواقع ^(۷) ، وبالسنة لدب الإتيان بسبح الشهود للمسوق . يُدير الأمر على ظن ^(۸) .

(۱) لكن صورة المسألة أن يعلب على ظن إدراك (المتنحة) بعد دعاء الافتتاح ، وإلا

مقصر ؛ كما أشار إليه في شرح المصوب ١ . قول دام هاشم (أ)

(۲) أي من غتار التحلف بثلاث أركان طويلة (ش ٤٤٧/٣)

(۳) قوله (بشكل ما مر) أي في شرح قوله (وإن كان عذر) إلج كردي كذا عذر

الكردى وقال الشرواني (٣٩٧/٢) أي في شرح (لو لم يكن حذر) إلج

(۴) هو نظر بالسنة لتسحب لجلسة الاستراحة (س ٣٤٢/٢)

(۵) وقوله (وما يأتي) عطف على (بما مر) . كردي .

(۶) ولوله (دون الواقع) لأن الواقع قد يطابق ظن واحد لا ، بخلاف تقصير المسوق فإنه بعذر

الواقع ، لأن يتحقق عدم إدراك (متنحة) لو اشتغل بالسنة كردي

(۷) قوله (يدير الأمر) أي امر التفسير ؛ يعني إن كان واقعياً ؛ كتقصير المسوق مع

حذر ، ولا ؛ كتقصير الموافق كردي .

(۸) قوله (يدير الأمر على ظن) أي يدير امر تدب على ظن . كردي

هَذَا كُلُّهُ فِي الْمَوْافِقِ

(مد كنه في) المأموم (الموافق) وهو : من أدرك من قيام الإمام زماناً يسع (المصاحبة) بالنسبة إلى القراءة المستقلة ، لا لقراءة الإمام ، ولا لقراءة نفسه على الأوجه ، كما بيّنه في « شرح الإرشاد » وغيره .

وقول شارح . (هو من أخزم مع الإمام) . غير صحيح ، فإن أحكام المروي والمسبق تأتي في كل الركعات ، ألا يرى أن الساعين على ترتيب نفسه وسجود ، كبطيء الشهية . إذا قرع من سببه على ترتيب نفسه ؛ فإن أدرك مع الإمام زماناً يسع (المصاحبة) . فموافق ، ولا فسوق^(١) .

ووشك أنه مسبق أو مرافق لزمه الاحتياط ، فتخلت لإتمام (المصاحبة) ، ولا يترك الركعة^(٢) على الأوجه^(٣) من تناقص فيه للمتاخيرين ؛ لأنه تعرض في حقه أصلاً . عدم إدراكه ، وعدم محتل لإمام عنه . فالرضاء إتمامها ؛ رعاية لشيء ، ودنته الركعة بعدم إدراك ركوعه ، رعاية للأول ؛ احتياطاً فيهما .

وتصية كلام بعضهم أن محل هذا^(٤) ، إن لم يُخبر عقت إحرام الإمام أو عقت فيه من ركعته ، ولا . لم يؤثر شكك^(٥) .

وهو^(٦) إنما يأتي على أن العبرة في الموافق بذكره عند (المصاحبة) من قراءة الإمام ، والمعتمد . خلافه ؛ كما تقرّر^(٧) .

(١) أي فركع مع وحسب له الركعة ، ومن ذلك ما يقع بكثير من الأئمة أنهم يسرعون

بقراءته ، فلا يمكن المأموم بعد قيامه من سجود قراءة (المصاحبة) بتمامها قبل ركوع الإمام

فركع معه ، وحسب له الركعة ولو وقع له ذلك في جميع الركعات (عش ٢١٧/٢)

(٢) أي لو لم يدرك ركوع الإمام (سم ٣٤٨/٢)

(٣) رجع المصنف الصالح في اختلاف لأشيخ مسألة (٣٥٦)

(٤) أي قوله (لزم الاحتياط ، ويتحلف لإتمام المصاحبة) رجع (ش ٣٤٨/٢)

(٥) أي في حكمه حكم الموافق (ش ٣٤٨/٢)

(٦) أي : كلام بعضهم (أن محل هذا) هاش (س)

(٧) (كما تقرّر) إشارة إلى قوله . (القراءة المستقلة) محرم

فَأَمَّا تَسْبُوتُ رُكْعِ الْإِمَامِ فِي (فَاتِحَةِ) فَلَا صَحْاحَ . بَلْ إِنْ لَمْ يَسْمَعْ بِالْأَصْحَاحِ
وَالنُّعُودِ . تَرَكَ قِرَاءَةَ وَرُكْعٍ ، وَهُوَ يُذَرِّكُ لِلرُّكْعَةِ ، وَإِلَّا بُرْءَهُ قِرَاءَةُ يُذَرِّهُ

(فإن قصد ركع الإمام في " فاتحة " ولا يصح أنه إن سم شيئاً
بالاتحاد والنمود بان قرأ عقب تحريمه (ترك قراءته وركع) وإن كان يصح
القراءة ، فلا يلزمه غير ما أذكره هنا^(١) ، بخلاف ما مر في المواقي^(٢) ، لأن
ما هنا رحمة فاستحب رعاية حاله لا غير ، بخلاف المواقي .

(وهو) ركوعه معه أو قبل قيامه عن أن الركوع (مترك لركوعه) بشرط
الآتي^(٣) : لأنه لم يذرك غير ما مرأه^(٤) ، فيستل الإمام عنه ما بقي : كما يستل
عنه الكل لو أذركه راكم أو ركع^(٥) عقب تحريمه .

(وبلا) بأن اشتغل بهما^(٦) أو بأحدهما ، أو سم يشغل شيئاً ، بأن سكت
زماً بعد تحريمه وقبل قراءته وهو عالم بأن واجبه (الفاتحة) (لزمه قراءة) من
(الفاتحة) ، سواء أعلم أنه يذرك الإمام قبل سجوده أم لا على الأوجب (بقدره
أي : ما أتى به : أي بقدر حروبه في ظنه : كما هو ظاهر ، أو بقدر من
ما سكت : لتقصيره في الجملة بالعدول من الفرضي إلى غيره وإن كان قد أبرز
بالاتحاد والنمود : لظن الإدراك^(٧) ، فركع^(٨) على خلاف ظنه

- (١) قوله (ما أذكره) والمراد به ما أذكره : ما يمكن أن يقرأ من (فاتحة) معه . كروي
- (٢) قوله : (بخلاف ما تزمي المواقي) فإنه يلزمه إتمام (الفاتحة) ، والسم بخلفه . كروي
- (٣) قوله : (بشرطه الآتي) أي : في قول المصنف (قلت : بشرط أن يحسن) كروي .
- (٤) قوله : (لأنه لم يترك غير ما قرأ) لا يظهر وجه ممانته هنا ، وذكره : النهاية : وهو المعنى
- عقب قول المتن : (وركع) (ش ٢/٣٤٩)
- (٥) أي الإمام (ش ٢/٣٤٩)
- (٦) أي : بالاتحاد والنمود . حاشي (ب) .
- (٧) قوله (وإن كان قد مر بالاتحاد) بأن كان متروكاً له . لظن الإدراك ، فاستل بهما بذلك
المنع كروي .
- (٨) قوله : (ركع) أي . ركع الإمام كروي

وعن الأعظم^(١) يركع وتسقط عنه البقية ، وخير ، بل رخصه^(٢) جمع
سأخرون ، أحالوا بي الاستدلال به ، وإن كلام الشيخين يمتصه^(٣)

وعلى الأول^(٤) متى ركع قبل وفاء ما لزمه ، بطلت صلاته إن علم وتعمد ؛
كما هو ظاهر ، ولا . لم يُعمد بما فعله^(٥)

ومضى ركع الإمام - وهو مسحطٌ لبقائه لزمه - وقام من الركوع فأنته لركعة^(٦)
بأنه على أنه مسحطٌ بغير عذر ، ومن غير عذره . فعذره مؤول^(٧)

ثم إذا قرع^(٨) قبل هوي الإمام للسجود وقته ولا يركع ، ولا^(٩) بطلت
إن علم وتعمد ، وكذا حيث فأنه الركوع^(١٠) ، وإن لم يقرع^(١١) ، قد أراد الإمام

(١) قال الكروبي في الكبرى : (من الشارح أراد بقوله « عن الأعظم » : الشيخ رحمه الله في
كلام الأعظم وإن لم يرتجوه ، كما هو في كلام الأديب حاشية الترمذي على صحيح الترمذي
(٨٤٦/٣)

(٢) أي من حيث مذهب ، والله أعلم فأنني هامش (١)

(٣) شرح الكبير (١٩٤/٢) ، روضة الطالبين (٤٧٥/١)

(٤) أي لأصح ، من يردم القرء ، بقدر ما أنزه أو من يكونه (ش : ٣٤٩/٢)

(٥) أي : فأنني بركعة بعد سلام إمامه . (ع ش : ٢٢٨/٢) .

(٦) فبيع الإمام في هوي السجود ولا يركع ، فإن ركع بطلت صلاته وسعوا مراده ش
هامش (١) .

(٧) قوله (عذره مؤول) بأن العذر ما يطرأ عدم تكراهية لا أن كسبه القراءة ، كما في
« شرح البرهان » كروبي قال في « مس المطالب » (٦١/٢) : « من المراد بكونه
معدوراً أنه كسبه القراءة مطلقاً ، من أنه لا تكراهية ولا بطلان بحدوده قطعاً وانظر « معي
محتاج » (٥٠٨/١) .

(٨) أي : سبق من أن ما لزمه (ش : ٣٥٠/٢) بتصرف . قوله : (ثم) أي : بعدما فاتت
من الركعة تمام الإمام من الركوع (إذا فرغ ... إلخ) . هامش (٣)

(٩) أي : وإن لم يتابعه فركع . (ش : ٣٥٠/٢) .

(١٠) مثل ما لو أدرك الإمام بعد وقته عن قبل الركوع . فوجب متابعة الإمام ما خالفه حتى لو ركع
عالمًا حاملاً . بطلت صلاته . بصري . (ش : ٣٥٠/٢) بتصرف

(١١) عطف على قوله : (إذا فرغ ... إلخ) . (ش : ٣٤٠/٢) .

وَلَا يَسْتَعْلُ الْمَسْبُوقُ سُنَّةً تَعْدُ التَّحَرُّمَ ، نَلَّ بِه (الْمَانِحَةُ) . . .

البهري بالسجود . فقد تعرّض في حقّه وجوب وفاء ما لزمه ، وطلّان صلاة بهري الإمام^(١) للسجود . بما تفرّر أنه مخلفٌ بغير عذر فلا محلّص . عن هذين إلا بية الممارقة . فعنّ عليه ؛ خدراً من بطلان صلاه عبد عنها بكلّ تقدير^(٢) ، ويشهد له^(٣) ما مر^(٤) في متعمّد ترك (المانحة) وطريق الموسومة .

ثم رأيتُ شيخاً أطلق بطلاً عن «الحقيقي» وعتمّته أنه يلزمه ما بعث في النهري حينئذ^(٥)

ويُمكن توجيهه بأنه بما لزمته المتابعة قبل المعارضة استُصِحَّت وجوبها ونقطٌ موجبٌ تفصيله من التحلف بقراءة قدر ما لحقه ، فعلمت واجت العتابة . فعليه - إن ضحّ - لا تلزمه مصادقته

أما إذا خهل أن واجبه ذلك^(٦) فهو سحليه بما لزمته مخلفٌ بعذر ، قاله القاضي .

(ولا يستعمل المسبوق سنة بعد التحريم) أي - لا يُسرّ له الاستعمال بها (بل به المانحة) (لأن الأهم ، ويُشرع^(٧) فيها ليذكرها

(١) وفي (ب) (ولات) : (بهري الإمام)

(٢) أي من تفسير التحلف والسجود مع الإمام (سم ٢/٣٥٠)

(٣) أي للمروية الممارقة . (ش : ٢/٣٥٠)

(٤) قوله (ما مر) أي في شرح قول المصنف (وركان عذر) كروي هذا النقل عن الكروي في بعض السبع ، وعن كل فالصواب في شرح قول المصنف (فإن لم يش طر... إلخ)

(٥) أي : حين إذا أراد الإمام الهوي للسجود مع إذا لم يفرغ المسبوق من إتيان ما عليه . هامش (أ) راجع الفرزالية (٢/٥٢١-٥٢٥)

(٦) قوله (وجه ذلك) إشارة إلى (المانحة) في قول المصنف (بما قرأه) . كروي

(٧) وفي (أ) (ب) (ر) (خ) : (ويُشرع) .

لَا أَنْ يُصَلِّيَ ذَرَاكِي

وَيُؤْخِرُ عِلْمَ الْمَأْتَرِ فِي رُكُوعِهِ أَنَّهُ بَرَأَ (المتحفة) وَشَدَّ سَمْعَهُ بِهَا ، نَلَّ
يُصَلِّيَ رُكْعَةً بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ

(لا) منقطع إن أُرِيدَ بِالصَّبْرِ مَرَّةً^(١) بِعَشْرِ ظَنَّهُ ، وَمَنْصِلٌ إِنْ أُريدَ بِهِ مِنْ
سَبْقِ بَابِ الصِّمِّ^(٢) ، لَكِنَّهُ^(٣) يُفَصِّلُ أَنْ مَنْ لَمْ يُشَقِّقْ بِهِ يُشْتَبِهُ بِهَا مَطْفَأً^(٤) ،
وَالظَّاهِرُ ، حَلَّاقُهُ ، وَأَنَّهُ لَا عَرَفَ^(٥) مِنْ مَنْ أَذْرَكَ أَوَّلَ انْقِيَامِ وَأَتَاءِهِ فِي التَّحْصِيلِ
لِلْمَذْكُورِ^(٦) ، وَحِينَئِذٍ تَتَعَيَّرُ (العاموم) أَوَّلَى^(٧)

(ان يعلم) أي يُظَنُّ لاعتقاد الإمام التعلويل (إدركها) مع ما يأتي به^(٨) ،
ثَانِي بِهِ مَبْدَأٌ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا خَبِلَ حَدُّهُ ، أَوْ ظَنُّهُ مِنَ الْإِسْرَافِ ، وَأَنَّهُ لَا يُدْرِكُهَا
مَعَ تَسْأَلِهِ (المتحفة) .

(ولو علم العاموم في ركوعه) أي : بعد وجود أثره أنه ترك (المتحفة) ، أَوْ
شَدَّ فِي عَيْنِهَا ، لَمْ يَدْرِ الْيَسَاءُ أَيُّ : لِمَحَلِّهَا ، فَإِنْ تَعَلَّلَ ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ
عِلِمَ وَتَعَمَّدَ^(٩) ، لِمَوَاقِفِ مَحَلِّهَا (بل يصلي ركعة بعد سلام الإمام) تَنَادَرُكَ لَهَا
فَأَنَّهُ : كَالْمَصْبُوقِ .

- (١) قوله (من مرّة) أي عند المواقف كورد
(٢) قوله (من سبق باب الصم) لا المصروف الحقيقي الذي مر ذكره ، كورد .
(٣) أي يصير به من سبق (إلخ) (ش : ٣٥١/٢)
(٤) أي وإن ظن من الإمام الإسراع ، وأنه لا يدركها معه (ش : ٣٥١/٢)
(٥) قوله : (وأنه لا عرف) عطف بحسب المعنى على (حلاله) أي والظاهر حلاله ، وعدم
العرف بين . . إلخ . كورد .
(٦) أي الآتي في المتن وشرحه آنفاً (ش : ٣٥١/٢)
(٧) أي : يدل المصوب . حاشي (١) .
(٨) أي : مع اشتغاله بالسنة ، (ش : ٣٥١/٢) .
(٩) أي : ولا . لم تحصل ولا يدرك هذه الركعة وإن قرأها بعد عبود : كما هو ظاهر (سم
(٣٥١/٢)

هو علم أو شك وقد ركع الإمام ولم يركع هو قراها وهو متخلف بعذر
وقيل يركع ويشارك بعد سلام الإمام

(ولو علم أو شك) أي معها (وقد ركع الإمام ولم يركع هو) أي . سم يركع
منه أقل الركوع وإن هوأ له (. قراها) بعد عوده لنظام فيما إذا هي : له .
محلها^(١) (وهو متخلف بعذر) أي أي فيه حكمه السابق : من اتخلف (تسليماً
بشرطه^(٢) .

ويؤخذ منه : أنا حيث قسنا بعوده للركن .
وتسمى على نظم نفسه^(٣) ما لم يسبق بأكثر من ثلاثة طويلة ، وإلا^(٤)
الإمام وأتى بركعة بعد سلامه

(وقيل يركع) لأجل الصلابة (ويشارك بعد سلام الإمام ، ما قبله
وأفهم قوله (وقد ركع الإمام) . أنه لو ركع قبله ثم شك لزم
العود^(٥) ، ويؤخذ بأن ركوعه مما يس^(٦) ، أو يجور له تركه والعود للإمام^(٧) .
فكان ذلك^(٨) بمرلة شك قبل أن يركع بالكلية^(٩) .

ويأتي ذلك^(١٠) أي كل ركع عليم المأموم تركه ، أو شك فيه بعد ملك^(١١)

(١) قوله (بعد) محلها (بعد) بشر (ش ٣٥٦/٢)

(٢) أي ما لم يس بأكثر من ثلاثة أركان طويلة (ش ٣٥١/٢)

(٣) وفي (ب) و (غ) : (على نظم صلاة نفسه)

(٤) أي أن سبق بذلك : بأن انتهى إلى اركان الرابع (ش ٣٥٢/٢)

(٥) لأن أن يركع الإمام قبل عوده ح هامش (أ)

(٦) أي إن كان التقدم بالركوع عمداً (ش ٣٥٢/٢)

(٧) قول (أو يجور) أي إن كان سهواً (ش ٣٥٢/٢)

(٨) أي شك المأموم في (الصلابة) بعد أن ركع قبل الإمام هامش (ح)

(٩) بوله (بل أن يركع) أي قبل أن يوجد الركوع (بالكلية) أي لا منه ولا من إمامه
(ش ٣٥٢/٢)

(١٠) قوله (ويأتي ذلك) إشارة إلى قول المنس . (ثم بعد إليها) كروي

(١١) وصغير (تلييه) يرجع إلى المأموم . كروي .

برکبی بعدہ یقناً ، ای : وکان فی التحلف له فخشى محالہ^(۱) کما یقسم من
محل لاریہ ، شوافع لإمام ، ریانی مدہ برکۃ بعد سلام ، ماحہ

فَقِيلَ لَهُ لَوْ دِمَ إِيمَانُهُ فَقَدْ . فَشَكَ مِنْ سَجْدَةٍ مَعَهُ . سَجْدَةٍ . كَمَا مَعَهُ لِقَاضِي
عَنِ الْإِمَامَةِ . لِأَنَّهُ تَخَفَتْ بِسِرِّهِ مَعَ كَوْنِهِ لَمْ يَسْتَسْ بِعَدَّةٍ بِرُكْبَةٍ بَقِيًّا ، لِأَنَّ أَحَدَ طَرَفِي
شَكِّي بِقَضَائِي . أَنَّهُ هِيَ الْحَدُوسُ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ

ومثله: "ما لِرْ شَكِّ بَعْدَ رَفْعِ امَامِهِ مِ اسْرُ كَوْعِ هِي اَهْ دَرِجِ مَمِّ اَوْ لَا . بِيَرْكُفْ
بِدَكْ ! اَي . كَوْبِ تَحْلِيهِ بِيَرْ اَمْعْ اَنْ اَحَدَ طَرَفِي شَكَّ بِتَنْظِي اَهْ نَابِ مِي الصِّيَاءِ
نَدِي مِ اسْرُ كَوْعِ

بحلاف ما لو قام هو ؛ أي مع سابه ، أو قبله فيما يظهر ، ثم شك في
الحدود فلا يغردُ إليه^(٣) ؛ لخصش المخاصة مع بيض النسب بركي بعده وهو
لنساء

ومثله : **بِوَسْئِكَ** ^(١١) وهو ساجدٌ معه هل رَكَعَ معه أو لا ؟ فلا يَرْجِعُ لذلك ^(١٢) .
وظاهرُ ذلك أنه **بِوَسْئِكَ** وهو حالٌ للأسرحة ، أو ناهضٌ للقيام في السجود .
عذبه وإن كان الإمام في القيام ؛ لأنه لم يَنْبَسِثْ إلى الآن يركنُ بعنه

ولو كَانَ شَكُّهُ فِي السُّجُودِ فِي الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ ، فَعَلَّ جُلُوسَهُ لِلتَّشَهُّدِ الْآخِرِ
كَتَبَ بِهِ فِيمَا ذُكِرَ ، بِجَمَاعٍ أَنَّهُ تَلَّسَسَ فِي كُلِّ بَرَكَةٍ ، أَوْ يُتَرَفَّقُ بِأَنَّهُ فِي صَوْرِ الْقِيَامِ قَدْ

(١) راجع: الممثل النصارى في اختلاف الأئمة، ص ٣٥٧.

(٦) أي انك في السجود بعد قيام امامه فقط . (ش ٣٥٢/٦)

(٢) راجع «المهمل النسخ في اختلاف الأشباح» مائة (٢٥٨) وراجع «الشرواني» (٢٥٢/٢) لم يرد

(۱) وھي (م) (د) (ت) (و) (خ) (ز) (ح) ، (د) (ش) ، (ما) (و) (ش) (ك) .

(د) أي لمجلس المحافظة إلع ، وكذا الإشارة التي تعد (ش) ٣٥٢/٢ ، مي (ب)

(واع) بعد موله : (بلا يركع لذلك) زيادة ، وهي (ليوافق الإمام ، ويأتي بركعة بعد سلام إمامه ، ويظهر ذلك . . .)

تنتس بركبي يقبياً ، مع فحص المحاكمة بالعود ، لعدم ما بين الصام والسجود ،
بحلافه في صورة الجلوس ، وبه لم ينتس^(١) بركبي يقبياً ، بعد تقرير^(٢) أن أحد
طريتي شكك ينسبي أنه إلى الآن في الجلوس بين السجدين مع عدم فحص
المحاكمة ، لغرب ما بين الجلوس والسجود .

ويؤيده صورة الركوع^(٣) ، بين هديي^(٤) موحدة في فيها ، بقرب ما بين القيم
والركوع ، ولأن أحد طريتي شكك ينسبي أنه إلى الآن في الصام ، فلم ينتس
اتلس بركبي^(٥) يقبياً ، وهذا أقرب^(٦) .

ولا بحالته^(٧) ما في المتن في (شائعة)^(٨) لأنه بالركوع تنتس بركبي - أي
بصورته ؛ د هو المراد في الصام المذكور^(٩) - يقبياً^(١٠) على كل^(١١) من طريتي
اشت ؛ أي : سواء أقرض أنه قرأها أم لا .

فإن قلت : عدم العود ما يدفع ما قرر^(١٢) ، من التقييد بفحص المخالف

(١) وفي بعض النسخ : (لأنه لم ينتس) .

(٢) أي : من قوله السابق ، لأن أحد طريتي شكك ، (إح هامش (س))

(٣) قوله (ويؤيده) أي : يؤيد الفرق ، وقوله (صورة الركوع) ، هو قوله (ومنه ما لا
شك) ، (إح كرمي) .

(٤) أي : عدم التمس ، وعدم الفحص (ش ٣٥٣/٢) .

(٥) وفي (س) (و) (خ) والمطبوعات : (لم ينتس بركبي) .

(٦) (و) (د) (إشارة إلى الفرق) أي : الفرق تقرب إلى الصواب ، كرمي .

(٧) وخمير (لا يحالته) (واضح لي) (أقرب) كرمي . وعادة الشرواح (٣٥٣ ٢) (قول
د) أي : الفرق ، وقد خمير ، ولا يحالته .

(٨) في (س) (٥٣٨-٥٣٧) .

(٩) (والصابط المذكور) هو قوله (أي كل ركن علم المأموم تركه) ، (إح كرمي) .

(١٠) قوله (يقبياً) غير موجود في (د) (و) (س) (و) (خ) والمطبوعات .

(١١) وقوله ، (على كل) متعلق بـ (لنتس بركبي) كرمي .

(١٢) قوله (فإن قلت) عدم العود هنا أي : فيما في المتن (يدفع ما يقرر) أي : يقرر في الصام
المذكور (من التمس) أي : تقييد عدم العود (بفحص المخالف) ، والمخلص أن قوله .

ولو سبق إمامه بالتحريم لم تنقضي ، أو بد (الفاتحة) أو استشهد لم يضره
وتأخرته ، وهل تحب إعادة

قلت لا يدفعه ؛ لأن محل التمسك في ركعتي دعاء (١) ؛ لأيهما الداء على
فيهما محش المحاربة وعدمه ، بخلاف القولين (المعلي) ومن ثم لم يحرلوا
على السبق أو التأخر بقولني مطلقاً

(وبشيء في جلوس الشاهد الأول . أنه كجلوس الشاهد الأخير ، لأنه على
صورته ؛ نظير ما مرّ آنفاً (٢) . (١ ٢)

(ولو سبق إمامه بالتحريم لم تنقضي) صلواته ؛ كما غلب اللازم منه من في
معارضته له فيها (٣) ، وذكره هو توطئة لما بعده

(أو بد (الفاتحة) أو التشهد) بأن فرغ من أحدهما قبل شروع الإمام فيه ؛
ثم يضره ويحرزه ؛ لاتباعه به في محله من غير محش مخاربه

(وقيل تحب إعادة) مع فعل الإمام أو بعده وهو الأولى (٤) ، فإن لم
يُبدئه بطلت ؛ لأن فعله مترتب على فعله ، فلا يُعَدُّ بما سبقه (٥) .

وتشأن مراعاة هـ : الخلاف ، بل يُسنُّ ولو في أوسى استرثيه تاحية حبه
(فاتحته) عن (فاتحة) الإمام إن ظن أنه يقرأ السورة .

فإن قلت : لم تَدْمُ رعاية هـ : الخلاف على خلاف البطلان بتكرير القولين ؟
قلت لأن هذا الخلاف أقوى ، والقاعدة : خدأ من كلامهم . : أنه قد تعارض

(وكان في الخلاف به محش مخالفة) قد استدرج ؛ لأن تارك (الفاتحة) بعد الركوع لا يضره
إلها مع عدم محش لمخالفة ، فليس أنه لا تأثير لذلك لعدم كونه

(١) قوله (في ركعتي دعاء) أحدهما استترك والآخر الميسر به بعده كروي

(٢) أي في قوله (أي بصورته) أي هو المراد في الصاعد (هاشم (خ) وما بين

المطويات غير موجود في (ت) و (غ) والمطويات

(٣) أي في تكرير التحريم (ش ٢٥٢/٢) في (ص ٥٢١)

(٤) أي إعادة بعد فعل الإمام أوسى هاشم (١)

(٥) وفي (س) و (غ) والمطويات . (بعد مبدئه) .

خلافاً. قَدْ أَمَّ أَقْوَاهُ ، وَهَذَا كَذَلِكَ ، لِأَنَّ حَدِيثَ « فَلَا تَخْتَفُوا عَلَيْهِ » ، يُؤَيِّدُهُ ، وَتَكْوِيْدُ الْقَوْلِي لَا يُلْغِي لَهُ حَدِيثًا يُؤَيِّدُهُ .

ثُمَّ رَأَيْتُ « الْأَنْوَارَ » قَالَ فِي التَّحْتَمِ بِقَوْلِي : لَا تُسَبِّحُ إِعَادَتَهُ ، مَحْرُوجٌ مِنَ الْحِلَافِ (٢) : لَوْ رُوِيَ فِي الْحِلَافِ (٣) أَنْتَهَى

وَمَا ذَكَرْتُهُ أَوْجَاهَ مَذْرُوعًا

وَفِيهِ (٤) : كَذَلِكَ التَّحْتَمِ : لَوْ عَلِمَ أَنَّ إِمَامَهُ يَقْصِرُ عَلَى (الْمُتَّحَةِ) بِرِوَايَةٍ يَقْرَأُ (الْمُتَّحَةَ) (٥) مَعَ قِرَاءَتِهِ أَنْتَهَى

وَفِي قَوْلِهِ : (لَوْ كُنَّا) نَظَرٌ ظَاهِرٌ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَرَادُهُ أَنَّهُ مَتَى أَرَادَ الشَّيْءَ عَلَى مَسَابِحِهِ ، وَعَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ بَعْدَ رُكُوعِهِ (٦) لَا يُنْكِرُهُ قِرَاءَتُهَا إِلَّا وَقَدْ سَبَّحَ بِأَكْثَرِ مِنْ رَكْعَتَيْنِ يُتَخَشَّمُ عَلَيْهِ قِرَاءَتُهَا (٧) مَعَهُ ، لِأَنَّهُ لَوْ سَكَتَ عَلَيْهَا لَمْ أَنْ رَكْعَتَيْنِ يَكُونُ مُتَحَدِّثًا بِمِيزِ عَدْرِ : لِنَقْصِيرِهِ ، بِحِلَافٍ مَحْوٍ مُسْتَظْهِرٍ سَكَتِهِ الْإِمَامِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ مِنْ حَالِ الْإِمَامِ شَيْئًا

عَلِمَ . أَنَّ مَحَلَّ نَدْبٍ تَأْخِيرِ (فَاتِحَتِهِ) (٨) : إِنْ رَجَا أَنَّ إِمَامَهُ يَنْكُثُ بَعْدَ (الْمُتَّحَةِ) قَدْ رَأَى بِنَعْيِهَا ، أَوْ يَقْرَأُ سُورَةَ تَسْبِيحِهَا ، وَأَنَّ مَحَلَّ نَدْبٍ سَكَتِ الْإِمَامِ إِذَا سَمِعَ تَعْلِيمَ أَنْ لِمَامُومَ قَرَأَهَا مَعَهُ ، أَوْ لَا يَرَى قِرَاءَتَهَا .

(١) سَبَّحَ تَعْرِيبُهُ فِي (ص : ٥٢١)

(٢) عَلَيْهِ السَّلَامُ ، (ش : ٢٥٤/٢)

(٣) عَلَيْهِ السَّلَامُ (ش : ٢٥٤/٢) . وَرَوَاهُ « الْأَنْوَارُ » (١/١٢٨)

(٤) أَي : فِي « الْأَنْوَارِ » . (ش : ٢٥٤/٢)

(٥) وَفِي (ب) وَ (خ) : (لَوْ كُنَّا قِرَاءَتُهُ الْفَاتِحَةَ) .

(٦) أَي : بَعْدَ رُكُوعِ الْإِمَامِ

(٧) وَفِي (أ) وَ (س) وَ (خ) : (مَرَاتِهِ)

(٨) وَفِي (ب) وَ (خ) : (نَدْبٍ تَأْخِيرِهِ فَاتِحَتِهِ) .

ولو تقدم بفعل : كركوع وسجود ، فإن كان ركعتين بطلت ، وإلا فلا ،
وقيل : تبطل بركني

(وهو تقدم) على إمامه (بفعل : كركوع وسجود ، فإن كان ركعتين بركعتين) فعملين متوازيين (بطلت) صلاته إن تقدم وعدم التحصية ،
لحش المحالفة ، فإن منها وحييل . لم يضر ، لكن لا ينعقد بهما ، وإذا لم
يُعَدَّ للإثنين بهما مع الإمام سهواً أو جهلاً . . أتى بعد سلام إمامه بركعة ، ولا
أعادها^(١)

وصورة التقدم بهما : أن يزكع ويقتل ، ثم يهوي للسجود مثلاً والإمام
دائم ، أو أن يزكع قبل الإمام فلما أراد الإمام أن يزكع . . رفع ، فسأرد أن
يزكع . سجد ، فلم يجتمع معه في الركوع ولا في الاعتدال^(٢) .

وفارق ما مر^(٣) في التخليف : بأن التقدم أحسن ، ومن ثم حرم بركني^(٤) إن
علم وتعمد ، بخلاف التحليف به فيه مكروه

ومن تقدم بركني^(٥) . . سر له العود إن تعمد ، وإلا تحير

(وإلا) بأن تقدم بركني فعلي ، أو ركعتين قوليين ، أو قوليين ومعلين ،
كله المانحة (والركوع) فلا تبطل^(٦) وإن علم وتعمد ، لقلة المحالفة .

(وقيل تبطل بركني) قائم مع انعدم والعقد ، لحش التقدم ، بخلاف التأخر

(١) وفي بعض النسخ (إن علم وتعمد التحريم)

(٢) قوله (وإلا أعادها) أي وإن لم يمت بركعة أعاد صلاته ، كروي

(٣) رجع : لمهل النصاح في اختلاف لأشاح : مسألة (٣٥٩) وراجع نرائن : حاشية
الشرواني ، (٣٥٥ / ٢)

(٤) أي من غير التأخر بتمام ركعتين فمبين ، بأن يرفع الإمام بهما ويأمرهم فيما قبلها
(شر ٢٥٥ / ٢) .

(٥) رجع : حاشية الشرواني ، (٣٥٥ / ٢) .

(٦) وفي (أ) و (ب) (بركني فعلي)

(٧) وفي (أ) و (خ) و (س) (فلا تبطل صلاته)

فصل

[في زوال القدوة وإيحادها]

إذا خرج الإمام من صلاته . انقطعت القدوة

والكلام في غير التقدم بالسلام - أي . بد الميم (آخر الأولى - مهو به ^(١) سطل ، ويُنهيه ^(٢) بالأولى ما يأتي : أنه لو تَعَمَّدَ المسبوق القيام قبل سلام إمامه . . تَطَلَّتْ ^(٣)

وقول الأنوار ١ . أن هذا ^(٤) مبني على ضعيف ، أن التقدم بركي مبطل ^(٥) غير صحيح ؛ تفلاً ومعين ، فإذا أَبْطَلَ القيام لما فيه من المخالفة الفاحشة فالسلام أولى ؛ لأنه أفحش

(فصل)

في زوال القدوة وإيحادها ، وإدراك المسبوق للركعة وأول صلاته

وما يسع ذلك ^(٦)

(إذا خرج الإمام من صلاته) بخلاف أو غيره ^(٧) (انقطعت القدوة) هـ ، لزوال الرابطة ، فيسجد سهو بعبه ، ويقتدي بغيره ، وغيره هـ وتظهر أنها تقطع أيضاً بتأخر الإمام ^(٨) عن المأموم لكن بالنسبة لمن تأخر

(١) أي . التقدم بالسلام . (ش : ٣٥٥ / ٢) .

(٢) أي . البطال بذلك . (ش : ٣٥٥ / ٢)

(٣) في (حر : ٥٥٩)

(٤) أي . البطال بعدم المسبوق القيام (ش : ٣٥٥ / ٢)

(٥) الأنوار لأعمال الأبرار (١٢٨ / ١) .

(٦) أي . قيام المسبوق بعد سلام إمامه مكبراً أو غير مكبر (ع ش : ٢٣٣ / ٢)

(٧) أي . كونوع سجدة رطبة عليه بشرطه . (مس : ٣٥٦ / ٢)

(٨) فصل قوله . (بتأخر الإمام) أي . في الموضع كره

تطويل الإمام

بل ربما يُقَالُ - ذاك أولى^(١١) (تطويل الإمام) اشراءه أو غيرهما ، كما هو ظاهر .
وتعريضهم بالفراء لعنه للعالم ، لكن لا مطلقاً^(١٢) ، بل بالنسبة من لا يصر
نصفه أو شعل ولو حقيقاً ، بأن يذهب خشوعه ، فيما يظهر^(١٣)

وظاهر كلامهم أنه مع ذلك^(١٤) لا فرق بين أن يكونوا محصورين في
تطويله بسجدة غير مطروقة ، ولأ ، وهو متجهة ؛ لما صح أن بعض المؤمنين
بشأن قطع المدة لتطويله بهم ، ولم يُذكر عليه صلى الله عليه وسلم^(١٥) .

ورواية مسلم : أنه استأنف^(١٦) . معارضة برواية أحمد أنه نسي^(١٧) .

على أن الأولى شاذة^(١٨) ، ونقص عدم شدورها فهي حجة أيضاً^(١٩) ، لأنه إذا
حاز إبطال الصلاة بعذر ، فاجتماعه أولى^(٢٠) .

وفي النص ما يدلُّ للتعدد^(٢١) ، فيَحْتَمِلُ . أنهما شخصان ، وأنه شخص

= الابتداء والثناء ، بخلاف الملحق . كرمي .

(١) قوله (ذاك أولى) أي الملحق أو بالتجوير من المرحس كرمي

(٢) قوله (لكن لا مطلقاً) إلح رجح للمس (س ٣٥٧/٢) .

(٣) قوله (بأن يذهب) إلح تصوير عدم الصبر والصبر للمس للتطويل . ومحمل
(أن يذهب) من الثلاثي ، (و) خشوعه ، دأبه ، ومتعلقه محذوف - أي به - أي بالطويل
(س ٣٥٧/٢) .

(٤) أي عدم وجود المشقة بهية (س ٣٥٧/٢)

(٥) أخرجه البخاري (٧٠١) ، ومسلم (٤٦٥) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

(٦) صحيح مسلم (١٦٥) روى (صخر) رجل مسلم ، ثم صلى وحده وانصرف

(٧) مسند أحمد (١٢٤٣١) عن أس رضي الله عنه ، وفي (محذور في صلاته ولحق بحله)

(٨) قوله (على أن الأولى) أي رواية مسلم شاذة . كرمي

(٩) وقوله (عني حجة أيت) يعني أنها حجة على ما ادعيا ، كما أن غيرها حجة عليه

كرمي

(١٠) وقوله (بالجماعة أو) لأنه إذا دل على جواز إبطال أصل العبادة . فعلى إبطال صحتها

أولى . كرمي .

(١١) أي : لتعدد القطع . (س ٣٥٨/٢)

« تركها سنة مقصودة كسجدة »

واحدة مرة في صلاة الجمعة ، ثم قطعها للصلاة مشككاً ، لا أن يحاب بأنه طلع أن
الصوم محذور لقطع

واستدلواهم بهذه قصة بدمعارة بغير عذر عجيبة ، مع ما في الخبر أن
يرحل شكاً العمل في حرثه السجدة لصحة عن أحمد لنصوص^(١) ، فاندفع
عن يمين^(٢) ، غير محذور استطراف ، وهو غير عذر^(٣)

بعم ، إن ذلك بأنها شخصان ، وثبت^(٤) في رواية شكاية مجرد النصوص
أنصح ما قالوه .

(أو تركها^(٥) سنة مقصودة كسجدة) أول وقرب ، وكذا سورة ، إذ الذي
يظهر في صسط المقصود أنها ما جرت سجد لسهر ، أو قوتي الخلاف في
وجوب ، أو وردت الأدلة بمطيم فصلها

وقد ثبت المعارضة ، كأن غرض مبطّل لصلاة إمامه وقد علمه . فدرمه سبنا
موراً ، ولا بطلت ورد لم يتابعه اتفاقاً ، كما في المجموع^(٦)

ويؤخه بأن المسببة الصورية موجودة ، فلا تذب من قطعها ، وهو متوقف على
بني^(٧) ، وحديثه هو استدتر الإمام ، أو تأخر عن المأموم نحة عذر وجوبها ،
لردال الصورة

(١) سبق تخريجه في (ص : ٥٤٦) .

(٢) أي : في النص ، هامش (ص) .

(٣) راجع : أسس المقال (٢/ ٦٥) .

(٤) قوله : « ثبت » ، إلح : عطف على (ك) ، إلح . (ش : ٢٥٨/٢) .

(٥) في (ت) (ر) (ج) : (وتركها ...) ، وفي (ح) : (وتركها ...) .

(٦) المجموع (٢٢٤/٤) .

(٧) وفي (ب) . (على يده)

ولو أحرّم منفرداً ، ثم نوى القدوة في حلال صلاته جاز في الأظهر.

(ولو أحرّم منفرداً ، ثم نوى القدوة في حلال صلاته جاز ، فلا يفتل من به (في الأظهر) مع الكراهة المقتضية لفصيلة الجماعة ، وذلك لما فعله الصديق رضي الله تعالى عنه لما جاءه صلى الله عليه وسلم وهو (١) قائم ، فاستأخره ورسد (٢) ، إذ الإمام في حكم المنفرد

وضح . أنه صلى الله عليه وسلم أحرّم بهم ، ثم تدكّر في صلاته أنه جئت لخدمته فغسل ، ثم جاء وأحرّم بهم (٣)

ومعلوم : أنهم استثنوا بية اقتداء به (٤) ، لأن (٥) صلاتهم مما لم يربط به الإمام ، بخلاف ما يأتي قريباً (٦)

وهل العذر هنا (٧) - كما في صورة الخير (٨) ، وكان اقتدى يستعمله (إماماً) ، فيترك الصلاة كاملة في الوقت - مانعاً للكراهة بغيره من (٩) ، يقرى بأنه مع العذر ثم لا خلاف فيه (١٠) ، بخلافه هنا (١١) على ما اقتضاه كلامه (١٢)

(١) وفي (ب) : (جاء النبي ﷺ)

(٢) أي : الصديق رضي الله عنه . فاستأخره (س)

(٣) أخرجه البخاري (٦٨٤) ، ومسلم (٤٢١) عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه ، وفيه

(ثم استأخره أبو بكر حين استوى في الصف ، وقدم النبي ﷺ صلى)

(٤) أخرجه ابن حريجه (١٦٢٨) ، وأبو داود (٢٣٣) ، والبيهقي (٤١٢٠) ، وأحمد (١٠٧٥٤)

عن أبي بكر رضي الله عنه .

(٥) قوله (أنهم استأخروا) أي استأخروا بالاقتراف به ﷺ كروي

(٦) وقوله : (لأن) متعلق بـ (استأخروا) . كروي .

(٧) أي في قوله (إنما أرى) أي الصحيح (ش ٣٥٩/٢)

(٨) أي في الاقتداء في أداء الصلاة (ش : ٣٥٩/٢) .

(٩) هو قوله (أحرّم بهم ثم تدكّر) إلخ ع ش (ش ٣٥٩/٢)

(١٠) قوله (بغيره) أي من قطع الأمر القدوة كروي

(١١) أي فلا تكره الصلاة معه ولا تعطل (ع ش ٢٣٨/٢)

(١٢) وأما هذا فالعذر وإن اعتبره ما يقابل الأظهر لا يكفي بذلك ، بل يقول بطلان

محل نظر ، وهو إلى الثاني أميل^(١) .

قَالَ الْجَلَالُ الْبَلْقَيْسِيُّ : لَمْ يَتَخَرَّصُوا لِلْإِمَامِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَقْدِيَ بَاحِدًا ، يُقَرِّصُ
عَنِ الْإِمَامَةِ .

وهذه رَقْنَتُ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَ لِسِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَاءَ دَعَا
لِمُصَلِّحٍ بَيْنَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَصَابِرِ^(٢) ، وَلَمْ يَمْرُصْ مَوْتَهُ^(٣) ، ثُمَّ جَاءَ ، وَهُوَ^(٤) فِي
الصَّلَاةِ ، فَأَخْرَجَ بَعَثَهُ مِنَ الْإِمَامَةِ وَقَتَدَى بِالسِّيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالصَّحَابَةُ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَخْرَجُوا أَنْصَتَهُمْ عَنِ الْإِقْتِدَاءِ بِهِ وَفَتَدَوْا بِالسِّيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ^(٥) .

وَفَصِيَّةٌ اسْتَدَلَّ بِهِمُ بِالْأَوَّلِيِّ^(٦) لِلْأَظْهَرِ ؛ كَمَا مَرَّ^(٧) جَوْرُ ذَلِكَ^(٨) ، بِنِ الْإِثْمَانِ
عَلَيْهِ ، وَالثَّانِي^(٩) ظَاهِرٌ^(١٠) . انْتَهَى مُلْخَصًا
وَاسْتَظْهَرَهُ لِلثَّانِي فِيهِ بَظَرٌ ، بِنِ لَا يَصَحُّ

الصَّلَاةُ ، بِتَقْدِيمِ إِحْرَامِ الْمَأْمُومِ عَلَى إِحْرَامِ الْإِمَامِ ، فَأَمَضْتُ مِرَاعَاةَ ذَلِكَ بِقَاءِ بَكَرَاهَةِ (ع)
(ش : ٢٣٨ / ٢)

- (١) مَوْلَى (أَمْ يَمْرُصُ) ، هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ (ع ش : ٢٣٨ / ٢) .
- (٢) مَرْقِلٌ قَلِيلٌ مِنْ سَهْلٍ بَنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .
- (٣) أَيِ : وَلَمْ تَأْخُرْ وَلَمْ يَخْرُجْ إِلَى الْمَسْجِدِ فِي مَرَضٍ (ش : ٣٦ / ٢) .
- (٤) أَيِ : الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . هَلْشَ (س) .
- (٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٧١٣) ، وَمُسْلِمٌ (٤١٨) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .
- (٦) قَالَ عَمْرِو الشَّيْبَانِيُّ (٢٣٨ / ٢) (وَهُوَ فَتَاءُ الصَّدِيقِ بِالسِّيِّ) .
- (٧) أَيِ : مَوْلَى ، (وَذَلِكَ : لِمَا فَتَدَى لِعَدِيدٍ) (ش : ٣٦٠ / ٢) .
- (٨) أَيِ : جَوْرُ اخْتِدَاءِ الْإِمَامِ بِالْآخَرِ ، وَغَرَابَةُ عَنِ الْإِمَامَةِ .
- (٩) قَوْلُهُ : (بِالْأَوَّلِيِّ) هُوَ إِذَا أَرَادَ الْإِمَامُ أَنْ يَقْدِيَ بِآخَرٍ ، (وَالثَّانِي) هُوَ : أَنَّ الصَّحَابَةَ أَخْرَجُوا
أَنْصَتَهُمْ . - الْخ - كَرْدِي .
- (١٠) قَوْلُهُ : (ظَاهِرٌ) أَيِ : فِي تَقْدِيمِهِ ؛ لَوْضُوحِ أَمْرِهِمْ لَا يَتَعَدَّوْنَ غَيْرَ الْإِمَامِ الْأَوَّلِ بِدَوْنِ بَيِّنَةِ الْإِقْتِدَاءِ
(ع ش : ٢٣٨ / ٢)

«ما أولاً» يعني «الصحيحين» أن أبا بكر رضي الله عنه استخلف^(١) النبي صلى الله عليه وسلم^(٢)، وعدم الاستحلاف لا يخالف المأمونون^(٣) لشيء، بل خرج الإمام من الصلاة أي : أو الإمامة ؛ كما صرح به قوله^(٤) في الاستحلاف مع عدم بطلان صلاة الإمام مع بطلانها أولى ، ثم قدم هو أو بعض المأمورين ، أو تقدم أجبي ولو غير مقتد به شرطه^(٥) لم يخافوا له بالحليفة ؛ كما يأتي^(٦)

وندفع قول الجلابي (والصحابه أخرجوا أنفسهم .) إلى آخره

ووجه اندفاعه : أن الجماعة بانية في حقهم ، لكن رابطة الأول زالت وحصلت رابطة الثاني من غير استئناف فيهم .

وأما ثانياً فقد صرح الفخال بأن الإمام لو اقتدى بآخر . . سقط اقتداهم ، وصاروا معردين ، ولهم لاقتداء بالإمام الذي اقتدى به الإمام ، لنفذة لصدقي .

فيقول (صاروا معردين) وإن كان صعب ؛ كما عليم بما تقرّر^(٧) في قول الجلابي (أخرجوا أنفسهم عن^(٨) الاقتداء به)^(٩) ، وأما قوله (رقتوا بالنبي صلى الله عليه وسلم) أي : تابعوه ؛ لما تقرّر أنهم لا يتخاضعون

(١) قد يقال . ليس الاستحلاف الشرعي . سم . (ش : ٢ / ٣٦٠)

(٢) من ترجحه قبل قبل عن عائشة رضي الله عنها في استحلاف أبي بكر رضي الله عنه في مرض موته

(٣) وهو عدم مخالفة عبد المعتدي بالإمام في ريب صلاة (ش : ٢ / ٣٦٠)

(٤) في (ص : ٥٥١)

(٥) أي في قوله (روجه اندفاعه) إلخ ش : ٢ / ٣٦١

(٦) أي لا يبدل على خروجهم من غير إخراج (سم : ٢ / ٣٦١)

(٧) وهي (ب) و (ت) : (ص : الاقتداء به) .

بني^(١) ، فصحيح ، كما صرح عنه رويته^(٢) لصحيحين^(٣) .

والحاصل : أن أب بكر أخرج نفسه عن إمامته بشأه^(٤) عنه صلى الله عليه وسلم ثابت في « الصحيحين » ، ثم بوى الافتداء به صلى الله عليه وسلم ، وانصحا به عذمه صلى الله عليه وسلم بعد استخلاص أبي بكر له صرخوا معصيين به وبه لم يتروا ذلك ،

ومعنى رواية (والناس مقتدون^(٥)) بأبي بكر^(٦) أنه كان ينسبهم نكبه صلى الله عليه وسلم^(٧) ، لا متابع الافتداء باسمهم انصافاً

نبيه . في « المجموع » في روايات قليلة ذكرها البيهقي وغيره (أن لسي^(٨) صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه وفاته خلف أبي بكر^(٩)) ، وأجاب الشافعي والأصمدي عنها إن ضحكت^(١٠) بأنها^(١١) كانت مرتين مرة كان صلى الله عليه وسلم مريضاً ، ومرة كان إماماً^(١٢) انتهى

وإذا تجمعت بأنه أولاً اقتدى بأبي بكر ، ثم تأخر أبو بكر وتقدم به ، ولعل

(١) قوله (سائرهم) . إلخ تعليل لقوله (أي تابعوه) (ش ٣٦١/١)

(٢) في (ب) والمطروحات (وليس مقصود)

(٣) موجزه من الحديث السابق عن عائشة رضي الله عنها .

(٤) كما ثبت رواية أخرى للحديث في « صحيح البخاري » (٧١٢) (وأبو بكر يُسمع الناس الكبر)

(٥) قوله (أن لسي^(٨)) إلخ عهد . رواية معارضة لقوله السابق كتردي . الحديث أخرجه ابن حريمة (١٦١٩) ، وابن حبان (٦١١٩) ، والترمذي (٣٦٢) ، والسنائي (٧٨٦) ، والبيهقي في « الكبر » (٥١٠٨) عن عائشة رضي الله عنها وهي رواية عند الترمذي (٣٦٢) ، والسنائي (٧٨٥) ، والبيهقي في « الكبر » (٥١٥٢) عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٦) أي نفقة (ش ٣٦١/٢) وفي الأصل (رخصه)

(٧) للمجموع (٣٦١/٤) .

وَبَيْنَ كَانَ فِي رَكْعَةٍ أُخْرَى ، ثُمَّ يَسْتَعِيذُ بِأَيْمَانِهِ أَوْ قَائِدًا ، فَإِنْ فَرَغَ الْإِمَامُ أَوَّلًا
فَهُوَ كَمَشْرِقٍ ، أَوْ خَلْفَ ، فَإِنْ شَاءَ ، فَارْتَدَّ ، وَإِنْ شَاءَ . انْظُرْهُ لِيَسْلَمَ مَعَهُ

الجميع بهذا أقرب ، لتصريحهم بأنه صلى الله عليه وسلم لم يُصَلِّ^(١) وراء أحد من
أمتيه ، إلا وراء عبد الرحمن بن عوف في تبرك^(٢) .

(وَإِنْ كَانَ فِي رَكْعَةٍ^(٣) أُخْرَى) عَرَفَ رَكْعَةَ الْإِمَامِ مُتَقَدِّمًا عَلَيْهِ ، أَوْ مَأْخِرًا
إِذَا لَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مَحْذُورٌ ، لِأَنَّهُ يُلْغِي بِنَظْمِ صَلَاةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ، كَمَا قَالَ (ثُمَّ
بَعْدَ اقْتِدَاءِهِ) (تَعْنِي) وَحُورًا (نَائِمًا كَانَ أَوْ قَائِدًا) مَثَلًا ، رِعَايَةً لِحَقِّ لَاتِدَاءِ
رَمَزٍ فِي (صَلَاةِ بَيْتِ الْعُدْوَةِ)^(٤) . أَنَّهُ لَوْ اقْتَدَى بِهِ فِي تَشَهُّدِهِ ، انْظُرْ
وَلَا يَتَابِعُهُ^(٥) .

(فَإِنْ فَرَغَ الْإِمَامُ أَوَّلًا) فَهُوَ كَمَسْجُودٍ (فَيَقْرَأُ وَيُسَلِّمُ صَلَاتَهُ ، وَحَيْثُ يَجُوزُ
الاقْتِدَاءُ بِهِ وَلَوْ فِي الْجُمُعَةِ ، وَاقْتِدَاءُ بَعِيرِهِ وَلَا فِيهَا^(٦))

(أَوْ) فَرَغَ (هُوَ) أَيِ : السَّامِرُ أَوَّلًا (فَإِنْ شَاءَ) بَالِيَةً وَسَلَّمَ ،
وَلَا كَرِهَةَ ؛ لِأَنَّهُ بَرَأَقَ لِعَذْرِ ، وَإِنْ شَاءَ (انْظُرْ) بِقِيْدِهِ السَّابِقِ^(٧) فِي (صَلَاةِ بَيْتِ
الْعُدْوَةِ)^(٨) (لِيَسْلَمَ مَعَهُ) وَهُوَ الْأَفْضَلُ .

(١) أَيِ : صَلَاةً كَامِلَةً (ش : ٣٦١/٢)

(٢) حَدِيثُ صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ خَلْفَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي بَابِهِ : تَقْدِيمُ الْجُمُعَةِ مَنْ
يُصَلِّي بِهِمْ إِذَا تَأَخَّرَ الْإِمَامُ وَلَمْ يَخْتَلِفُوا مَسْجِدًا بِالنَّقْصِ (٩٥٢/٢٧٤) عَنْ الْمُجَرِّدِ بْنِ سَعْدٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٣) قَوْلُ الْمُتَنِّ : (وَإِنْ كَانَ فِي رَكْعَةٍ) (إلخ) عَرُوفِيَّةٌ . ح ش . (ش : ٢٦٠/٢) .
(٤) فِي (ص : ٥١٧ ، ٥١٨)

(٥) الصَّابِقُ أَوْ السَّامِرُ بِمَا عَنِ الْإِمَامِ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَيِ : السَّامِرُ - فِي الْمَسْجِدِ الْأَخِيرَةِ ، أَوْ فِي
التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ مِنَ الرُّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ - حَاشِيَ الْجَيْشِيِّ ص قَبْحُ الْوَهَابِ (٤٤٩/١)

(٦) فَإِنْ مِمَّا يَنْشَأُ جَمْعَةً بَعْدَ أُخْرَى ، وَهُوَ مَصْعُ . انْتَهَى . ق . هَامِشُ (١)

(٧) أَيِ : بِالْأَيْدِي حَتَّى يَجْلِسَ تَشَهُّدُهُ لَمْ يَحْدِثْهُ إِدَاءٌ (ع ش : ٢٤١/٢)

(٨) فِي (ص : ٥١٦ - ٥١٧)

رب أدركه المستوف . فأول صلاته . تشهد في إحدى الغيوب . والآخر
كده من الغيوب . تشهد في ناسه .

(وما أدركه المصنوف) مع الإمام متابعاً له . لا لا بعدان وما بعده .
بمخصص المتابعة . فلا يتكون من محل الخلاف (فأول صلاة) .
بعد عدد سلام الإمام فأحر صلاة . للحبر المصنف عليه . فما أدركتم
صلوا . وما نأتمكم فأبشوا^(٢١) . ولإنعام شترم سبق الله .

بحر مسلم^(٢٢) . وأتبع ما سبقك^(٢٣) . يُخمل انصافه فيه على أحسن
مبني . لأنه محذر مشهور . على أنه تعتر ذلك^(٢٤) . لاستحالة حقيقة انصاف
شرعيها^(٢٥)

(بعد في الباقي) من الصبح مثلاً من أدرك تسب مع لي هي ونس
المايو . ونسب مع فيها كما هو لسنة . كما مر^(٢٦) وأقاده قوله (يُبعد)
سب . لأن محله آخر انصاف . وبعده قبله مع الإمام بمخصص المتابعة

(ولو أدرك ركعة من المغرب) مع الإمام (تشهد في ناسه) إذ هي محل
شهد الأول . وتشهد مع الإمام في أولى سب بمخصص المتابعة . وهذا^(٢٧)
جمع ما ومن لمحال^(٢٨) . وهو حجة له على أن ما يذركه مع أول صلاته .

(١) أي : فعل ما لا يتدله . (ش : ٢٦٢/٢)

(٢) صحيح البخاري (٢٢٦) . صحيح مسلم (٦٠٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٣) أي : الموهوم سبق الآخر . (ش : ٣٦٣/٢)

(٤) صحيح مسلم (٦٠٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٥) أي : حمله على القضاء القوي . (ع ش : ٢٤١/٢)

(٦) لأنه عار من فعل الصلاة خارج عنها . مني سب (٥١٣/١)

(٧) في (ص : ١٠٠-١٠١)

(٨) أي : شهد المأموم فيما لو أدرك ركعة من المغرب . خاص (ج)

(٩) هو الإمام مالك وأبو حنيفة رضي الله عنهم . وعلى يدهم ما أدركه المصنوف مع الإمام

هو من صلاته . حاشية البحر من على فتح الوهاب (٤٥٠/١) بصرف .

وَأَنْ أَدْرِكَ رَاكِعًا . أَدْرَكَ الرَّكْعَةَ

فَلْتُ بِشَرْطِ أَنْ

ومرأ^(١) أنه لو أدركه في أحيثني وداعني مثلاً ؛ فإن أدركه فيهما فقرأه السورة معه قرأ ، وإلا قرأها من غير جهري ؛ لأنه صفة^(٢) لا تخص^(٣) أحيثني^(٤) نفسه ؛ تداركاً لهما بعدد

(وإن أدركه) أي المأموم الإمام رَاكِعًا أدرك الركعة (أي عاقبته من قيامها وقراءتها)^(٥) وإن نُصِّرَ تأخير تحرمة لا بعدد حتى ركع ؛ بل بعد الصبح بذلك^(٦) .

وه^(٧) عَلِمَ أنه لا يسن الخروج من خلاف جمع من أصحابنا وغيرهم أن لا يذركها ؛ لمخالفتهم لسنة صحيحة .

فقول الأذرعني . الاحتياط توقى ذلك^(٨) إلا أن يصيق الوقت ، أو تكوير ثيبة الجمعة يؤذ سادكره^(٩) .

ولو صان الوقت وأدركه أدرك ركعة بإدراك ركوعه ، مع من يستحل (العائنة) . يرمه الاقتداء به ؛ كما هو ظاهر

(فلت) إما يذركها (بشرط أن) يكون ذلك الركع محمولاً له ، كما

(١) قوله (ومرأه) أي مرأي (حد الصلاة) . كرمي

(٢) قوله . (لأنه) أي . الجهر صفة . كرمي .

(٣) وفي (ب) و(غ) : (لا تخصي) .

(٤) قوله (في أحيثني) منطوية (فراهما) . كرمي .

(٥) من أدرك الإمام اكماً يناب على جميع الركعة بإدراك نصب . الأتاني . لحم الوهاج (٢٨٦/٣)

(٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدركها قبل أن يقسم الإمام صلوة » . أخرجه ابن حريصة (١٥٩٥) . والدارقطني (٢٨٩) . والبيهقي (٢٦١١) .

(٧) أي : بذلك الخبر . (ش : ٢/٢٦٣) .

(٨) أي : خلاف الجمع . (ش : ٢/٢٦٣) .

(٩) هو قوله : (لا يسن الخروج ...) إلخ . هامش (غ) .

يُضَمُّ شَيْءٌ ارْتِفَاعِ الْإِمَامِ عَنْ أَسْلِ الرُّكُوعِ ، وَاللَّهُ عَالِمٌ
وَأَوْشَكَتْ فِي إِدْرَاكِ حَدِّ الْإِحْرَاءِ . لَمْ تُحَسِّبْ رُكْعَتُهُ فِي الْأَصْغَرِ
وَيَتَكَبَّرُ لِلْإِحْرَامِ ثُمَّ لِلرُّكُوعِ . . .

يُنْبَغُ كَلَامُهُ فِي (الْحَمْعَةِ) ^(١) ، لِأَنَّهُ يَكُونُ مُحَدِّثًا عِنْدَهُ ^(٢) . فَلَا يَصْرُفُ طَرَفُ حَدِّهِ إِدْرَاكَ
لِمَا يَوْمُ لَهُ مَعَهُ ، وَلَا فِي رُكُوعٍ زَائِدٍ سَهَابًا بِهِ . وَتَتَكَزَّرُ فِي (الْكُوفِ) أَنْ رُكُوعٍ
مَدَّيْنِ آخَرِي لَا يُدْرِكُ بِهِ الرُّكْعَةُ ^(٣) أَيْضًا ^(٤) ، لِأَنَّهُ وَانْ حُسِبَ لَهُ بِعَرَبِيَّةٍ لَاعْتَدِلَ
وَأَنْ (يَطْمُنُّ) بِالْمَعْلِيِّ لَا بِالْإِمْكَانِ يَقْبَأُ ^(٥) (قَبْلَ ارْتِفَاعِ الْإِمَامِ عَنْ قَرْنِ
الرُّكُوعِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) .

(وَبِشَيْءٍ فِي إِدْرَاكِ حَدِّ الْإِحْرَاءِ) بِأَنْ شَيْءٌ هَلْ أَطْمَأَنَّ قَبْلَ ارْتِفَاعِ الْإِمَامِ عَنْ
أَسْلِ الرُّكُوعِ ؟ (لَمْ تُحَسِّبْ رُكْعَتُهُ فِي الْأَصْغَرِ) وَكَذَا : إِنْ ظَنَّ إِدْرَاكَ ذَلِكَ ، بَلْ
أَوْ عَلَتْ عَلَى طَعْنِهِ ؛ لِأَنَّ هَذَا رَحِصَةٌ ، وَهِيَ لَا يَدُ مِنْ تَحْقِيقِ مَسِيرَةٍ . فَلَمْ يُطَوَّرْ
لِأَصْلِ بَقَاؤِ الْإِمَامِ فِيهِ .

وَيَسْجُدُ الشَّيْءُ ^(٦) لِلْمَسْجُورِ ؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ فِي عَدِيدِ رُكْعَاتِهِ ، فَلَمْ
يَحْسَبْهُ عِنْدَهُ .

(وَيَكْبُرُ الْمَسْجُورُ) لِلْإِحْرَامِ ثُمَّ لِلرُّكُوعِ ^(٧) وَمِثْلُهُ هُنَا وَهِيَ بَأْتِي ^(٨) : مَرِيدٌ

وَأَمَّا

(١) فِي (ص: ١٦٦) .

(٢) أَيِ : عِنْدَ الرُّكُوعِ . هَامِشٌ (ك) .

(٣) أَيِ رُكْعَةُ الْكُوفِ (ش ٢ : ٣٦٤) وَاجِبٌ لَا الْمَنْهَلُ ، لِصَاحِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاحِ ، مَأْلَةٌ
(٣٦٤)

(٤) أَيِ : كَمَا لَا يَسْرُكُ بِرُكُوعِ زَائِدٍ . هَامِشٌ (ك) .

(٥) وَصُورُ الْإِمْكَانِ : كَأَن رَادَّ فِي انْتِجَاعِهِ عَنِ أَهْلِ الرُّكُوعِ مَرَّأً بَرَكَةٍ لَا طَمَأَنَّ ، وَقَوَاهُ

(بَيْنًا) مُتَعَلِّقٌ بِمَا يَطْمُنُّ . ح هـ . (ش : ٣٦٤/٢) .

(٦) قَوْلُهُ (وَيَسْجُدُ الشَّيْءُ) أَيِ : الَّذِي شَيْءٌ فِي إِدْرَاكِ حَدِّ الْإِحْرَاءِ ، كَرُودِي

(٧) لِلْإِحْرَامِ وَجُورًا ، وَلِلرُّكُوعِ مَدَّ . نِهَايَةُ الْمَحْتَاجِ (٢ : ٢٤٣) بِتَصْرِيفِ

(٨) فِي (ص: ٥٥٦)

فإن تَوَهَّأَ تكبيراً... ثُمَّ تَعَفَّدَ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَبِئْسَ : تَعَفَّدٌ بَدَلًا ،

سجده تلاوه خارج الصلاة ؛ لأنه متعارض^(١) في حقه قريباً لاحتياج والتهني
لأحلاهم .

وحيث^(٢) لا يحتاج لته إجماع بالأولى ؛ إذ لا تعارض

ويظهر أن محله^(٣) : إن عَرَّضَ عبد المحرم على أنه^(٤) يكثر الركوع أيضاً ،
لو كثر للمحرم عدلاً عن ذلك ، ثُمَّ صَرَّاهُ التَّكْبِيرُ للركوع فكثر له . فلا يُبَدِّلُهُ
التَّكْبِيرُ ثَانِيَةً شَيْئاً ، بل يَأْتِي فِي الْأَوَّلَى التَّصْلِيلُ الْآتِي .

(فإن توصي) أي الإحرام والركوع (تكبيرة) واحدة اقْتَصَرَ عليها (لم
تعدد) صلاته (على الصحيح) لأنه شرك بين فرضي وسنة مقصودة ، فأشبه
الظهر وسنته ، لا الظهر والتحية ،

(وقيل تعدد) له (بدلاً) كما لو أخرج خمسة دراهم مثلاً ونوى بها الفرض
والنطوق فبها يقع له بطوعاً

وعلى الأب يفرق بأن الية ثم^(٥) يعتد بها ما لا يعتد بها ، وأيضاً فالنفل
لا يحتاج لية ، فلم يؤثّر فيه مساواة بالشريك ، وهذا لا يتعقد الية ، فأنز
فيه اقترانها بمسند وهو الشريك المذكور ، ويعمل هذا^(٦) هو ملحوظ من قال
لا جامع معتبر بين العمالتين^(٧) .

(١) قوله (لأنه متعارض) أي قد تعارض ، كما بينا يأتي كقوله

(٢) قوله (وحيث) أي حين يكثر للأحرام ثم للركوع كقوله

(٣) أي عدم الاحتياج ، مهمل بعد لقوله (وحيث لا يحتاج) إجماع الظاهر من
تعدد التكبير مطلقاً . (ش : ٢ / ٣٦٤)

(٤) وفي المطبوعة المصرية : (أن) بدل (أنه) .

(٥) أي أيضاً لو أخرج خمسة دراهم ونوى بها (الح : هامس : م)

(٦) أي الفرق الثاني (ش : ٢ / ٣٦٥)

(٧) ودفع القياس بأنه ليس فيه جامع معتبر ، فإنه كما قال شيهي بأن صدقة الفرض يس شرطاً
في صدقة النفل ، فإذا بطل الفرض صح النفل ، بخلاف تكبيرة الإحرام فإنها شرط في

وإن لم تنو بها شيئاً . . لم تتعبد على الصحيح .

ولو أدركته في اعتداله فما بعدة . اتصل معه .

(وإن) نوى بها التحريم فقط ، وأنشأها وهو إني لقيام مثلاً أقرب منه إني أركع
اتعبدت صلاته ، وإن (لم ينو بها شيئاً) لم تتعبد (صلاته) على (الركوع)

الصحيح (لأن قرينه الافتتاح نصيرتها إليه ، وقرينة النهوي نصيرتها إليه ، وجميع

لقصدي صارف عنهما ، وهو بنية التحريم فقط ، لعارضيهما

وبه ^(١) يزود استكمال الإسوئي له ^(٢) ، بأن قصدي الركوع لا يشترط ، لأن

محله ^(٣) . حيث لا صارف ، وهنا صارف ، كما علمت

وعلم من كلامه ^(٤) ما « بأصله » : أن بنية الركوع فقط كذلك ^(٥) ، و

لا يحرم ، وكذا به أحداهما منهما ، لعارضيهما أيضاً

وتزاد سادسة ^(٦) ، وهي : ما نوي شيئاً أنوي بها التحريم وحده ، أو لا ؛ إذ

الظاهر في هذه : البطلان أيضاً

(ولو أدركته) أي . الإتمام (في اعتداله) مثلاً (في سجد) اتصل معه (

وجوباً . أي (إذا)

نعم ؛ يظهر فيما لو أحرم وهو في جلسة الاسراحة أنه لا يلزمه مراعاة

منه تكبيرة الانتقال ، بلا جامع بينهما حيث . مني المحتاج ، ٥١٢ / ١) ومنه في « نهية

المحتاج » (٢٤٣ / ٢) .

(١) أي بالتعليل المذكور . (ش : ٢٦٥ / ٢) .

(٢) أي . للصحيح المذكور . (ش : ٢٦٥ / ٢) .

(٣) أي . عدم الاشتراط . (ش : ٢٦٥ / ٢) .

(٤) أي لا تتعبد صلاته هاتش (س) . وراجع « المحرر » (ص : ٦٠)

(٥) قوله (وزاد سادسة) أي ضرورة سادسة على الصور الخمس المذكورة ، للاقتصار على تكبيرة

واحدة ، أحدها : أن ينوي بها الإحرام والركوع معاً ، فليها . أن ينوي بها التحريم فقط .

بالحق الأبري به شيئاً . رابعها : أن ينوي بها الركوع فقط . خامسها : أن ينوي أحدهما

بهما . كمردي .

مُكْرَراً ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُؤَاقِفُهُ فِي الشَّهَادَةِ وَالنَّسِيحَاتِ ، وَأَنَّ مَنْ أَذْرَكَ فِي سَجْدَةٍ لَمْ يَكْتَرِ لِلِإِشْقَاقِ إِلَيْهَا

فِيهَا ، أَحَدًا مِمَّا مَرَّ^(١) أَنْ لِمَحَلَّةٍ فِيهَا عَيْرٌ هَاشِيَةٌ

وَمَرَّ فِي شَرْحٍ : (وَلَوْ فَعَلَ فِي صَلَاتِهِ غَيْرَهَا)^(٢) مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِهَا مِنْ رَاجِعَةٍ

(مُكْرَراً) نَدْباً وَإِنْ لَمْ تَخُشْ بِهِ مُوَافَقَةً لَهُ فِي تَكْبِيرِهِ .

(وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُؤَاقِفُهُ) نَدْباً أَيْضاً (فِي) أَذْكَارِ مَا أَذْرَكَ مَعَهُ وَإِنْ لَمْ يُنَسِّهِ لَهُ : كَالْحَمِيدِ وَلِدَعَاءِ (وَالشَّهَادَةِ وَالنَّسِيحَاتِ) .

وَقِيلَ : تَجِبُ مُوَافَقَتُهُ فِي الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ ، وَعَلَطَ ، وَقِيلَ : تَجِبُ فِي التَّحْوِيلِ وَالشَّهَادَةِ الْأُولَى ، وَاعْتَرَضَ بَدَلُ الْمَوَافَقَةِ فِي الشَّهَادَةِ^(٣) ، بَأَنَّ فِيهِ تَكْرِيرٌ لِمَا قَوْلِي ، وَفِي إِطْلَاقِ حَلَاتٍ ، وَيُرْذُ شُدُودُهُ^(٤) أَوْ مَعَ جَرِيدِهِ هَذَا : لِأَنَّهُ لَصُورَةُ الْعَتَابَةِ .

وَبِهِ يَتَّبَعُ مُوَافَقَتُهُ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى عَلَى الْآلِ وَلَوْ فِي شَهَادَةِ الْمَاءِ الْأُولَى^(٥) ، وَلَا تَنْظَرُ بَعْدَ بَدَلِهِ فِيهِ ، لِمَا تَقَرَّرَ ، أَنَّ مَلْحَظَ الْمَوَافَقَةِ رِعَايَةُ الْعَتَابَةِ لَا حَالُ الْمَأْسُومِ

(وَ) الْأَصَحُّ (أَنْ مَنْ أَذْرَكَ) أَيِ : الْإِمَامَ فِيمَا لَا يُخْتَصَبُ لَهُ ، كَانَ أَذْرَكَ (فِي سَجْدَةٍ) أَوَّلَى أَوْ ثَانِيَةً مَثَلًا (لَمْ يَكْتَرِ لِلِإِشْقَاقِ إِلَيْهَا) لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّصِفْ بِهِ ذَلِكَ ، وَلَا هُوَ مُحْصُوثٌ لَهُ ، بِخِلَافِ الرُّكُوعِ

- (١) قَوْلُهُ ، (أَحَدًا مِمَّا مَرَّ) أَيِ قِيلَ قَوْلُ السَّيِّ : (الْإِتِّكَافُ الْإِحْرَامُ) كَرَدِي
(٢) وَقَوْلُهُ (مَرَّ فِي شَرْحٍ) ، الْخِ أَيْ فِي (عَصَلٍ تَبْطُلُ بِالنُّطْقِ بِحَرِيرٍ) كَرَدِي
(٣) فِي (ب) (فِي الشَّهَادَةِ الْآخِرَةِ) .
(٤) أَيِ : الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ ، (ش : ٣٦٦ / ٢)
(٥) رَاجِعٌ ، اسْتَعْلَ الْمَضَامِينُ فِي اخْتِلَافِ الْأَسْبَاحِ مَسَائِدَ (٢٦١)

وإذا سلم الإمام قام الشُّرُوفُ مكبراً إن كان موضع جلوسه ،

وأنهم قوله (إليها) . ما قدّمه ^(١) أنه ^(٢) يكثر بعد ذلك إذا انتقل منه من السجود أو غيره مراعاةً .

وتخرج به (أولى أو ثانية) ما لو أدركه في سجدة التلاوة ، قال الأرمي
فألدي يفتح ^(٣) أنه يكثر بمساعده ، فإنها محسوبة له ، قال وأما سجدة
السهو فيقدح في التكبير بهما خلاف من الخلاف في أنه يُعَدُّها جزء
صلاة ، أو لا ، إن قلت لا كثر ، وإلا فلا . انتهى .

وفي كون التلاوة ^(٤) محسوبة له نظرٌ ظاهرٌ ، من الوضح أنه إما يُختلَبُ
لما فيه ، فحينئذ الذي يتبعه . أنه لا يُكثر بالانتقال إليها ^(٥)

(وإذا سلم الإمام قام) يعني : انقل : لِتُشغَلَ العَصِيَّ حِينَ قَامَ
(المسنون مكراً إن كان) جلوسه مع الإمام (موضع جلوسه) لو انفرد ، كأن
أدركه في ثالثة رابعة ، أو ثمانية ثلاثية

وأنهم كلامه أنه لا يقوم قبل سلام الإمام ، فإن بقائه ^(٦) ثلاثية معارضة
أبطل .

(١) قوله (ما قدّمه) أي ما تقدمه من أدلة أيضاً كرمي قوله (ما قدّمه) إلخ أي
النصب في قوله (ولو أدركه في اعتداله) إلخ (ش ٣٦٧/٢) وفي (أ) و (ب)
(أ) و (ث) و (ج) و (ح) و (ط) و (ز) و (ن) (ما قلته)

(٢) قوله : (أنه . .) إلخ مراد بهم منهما كرمي

(٣) أي : يظهر ظهوراً واضحاً . (ع ش : ٢٤٥/٢) .

(٤) قوله (وفي كون الثالثة) إلخ أي سجود التلاوة وسجدة السهو وفي سجة
(التلاوة) - بدل (الثالثة) - وهي الصواب لأن سجدة السهو تم ينقل فيها عن أحد أركانها
محسوبة له . وبها المعنى المتأخر ، بخلاف سجدة التلاوة (ع ش : ٢٤٥/٢)
وفي المطبوعات كلها (التلاوة) ، وفي المخطوطات (الثالثة) قوله (وفي كون
الثالثة) أي سجدة التلاوة ، وسجدة السهو كرمي والصواب وسجدة السهو

(٥) أي : إلى السجدة الثالثة . (ع ش : ٢٤٥/٢) .

(٦) أي : القيام قبل سلام الإمام منه . هاشم (س) .

وَالْأَمْرُ . فَلَا فِي الْأَصَحِّ

والمراؤ هما - كما عُلِمَ مما مرَّ في (سجود السهو) عن «المجموع»
صدقة حدّ التعمّد ، وإن سبَّ أو جهل . لم يُغْنِ جميع ما أتى به حتى يصح
يقوم بعد سلام الإمام ، ومن عليم ولم يخلص ، بطلت صلاته

وبه^(١) فأرى من قدم عن إماميه في لشهد الأول عامداً ، فإنه يُغْنِ بغيره في
قيام الإمام ؛ لأنه لا يلزمه العود له ، وكذا الناسي^(٢) على خلافه ما مرَّ في
لحن^(٣)

(ولا) يُكْرَهُ محلّ جلوسه لو انفراد ؛ كأنْ انفركم في ثبته أو رابعة رابعة ، و
ثالثه ثلاثيو (ولا) يُكْرَهُ عند قيامه أو بدله (في الأصح) لأنه ليس محلّ
تكبيره ، وليس فيه موافقة الإمام

برومز أن الأفضل للمسوفى ألا يقوم إلا بعد تسليمي الإمام^(٤) . ونحو
بعد الأولى →

فإن مكث في محلّ جلوسه لو انفرد لم يصح وإن طأ ، أو في غيره
نظمت صلاته إن عليم وتعمّد ، لوجوب القيام عليه فوراً ، وإلا بعد
للسهو^(٥)

وتظهر أن المخل بالضرورة هنا هو ما يريد على قدر جلسة الاستراحة .
وقد مرَّ^(٦) . أن تطويلها السبيل يُقَدَّر بما يُقَدَّر به تطويل الجلوس بين السجديتين ،

(١) في (ج ٢٨٦، ٢٨٧)

(٢) أي بقوله (ومن عليم) . راجع ، أي العبد لعموم العود للجلوس (ث ٣٦٨/٢)

(٣) قوله (وكذا الناسي) أي لا يدرى العود كمردي

(٤) وقوله (ما مرَّ في المس) أي في (سجود السهو) كمردي

(٥) في (ص ١٥٠)

(٦) فإن كان صاحباً أو جاهلاً سمع من رجل ، وسجد للسهو . بهاب المحتاج (٢١، ٢٢، ٢٣)

(٧) وقوله . (وقد مرَّ) أي ، في الركن الثاني . كمردي

وذلك^(١) لأن قدرها عذوه بضرباً غير فاحش

وكذا يقال في كل محل قائلوه فيه . يجب على الإمام نسيان أو نحوه فوراً .
مصحف لاهورية تنعش بما ذكرته .

ثم رأيت في « المجموع » صرح بذلك ، وعذره . وإن لم يكن في اشتغال
إمام بها تحلف فاحش ، بأن ترك الإمام جلسة الاستراحة . أتى بها الإمام
قال أصحابنا لأن المحالفة فيها يسيرة ، قائلوه . ولهد لو راد قدرها في غير
موضع^(٢) . . لم تنحل صلاته^(٣) . انتهى ، فامل

قوله . (راد قدرها في غير موضع) فإنه صريح في أن كل ما وجبت امرؤه في
الانتقال ع إلى غيره فتحلف بقدر جلسته الاستراحة . لا ينصرف ، لأنه الآن قد راد
قدر جلسة الاستراحة في غير محله ، وقد عرفت أنهم^(٤) مصرحون بأن زيادة
قدرها لا ينصرف

• • •

(١) أي . ضبط المتن بما ذكر . (ش : ٢٦٨/٢)

(٢) أي . موضع جلوس الاستراحة . (ش : ٢٦٨/٢)

(٣) المجموع (٢٠٨/٤)

(٤) وفي (أ) (ب) (ث) (ج) (ح) (ط) (ف) (ز) (هـ) . (ولا علم بأنهم)

12

باب صلاة المسافر

إما تقصر أو عدة

(باب) كيفية (صلاة المسافر) من حيث السفر (١)

وهي (٢) تقصر ، ويبعث الكلام في قصر هودت الحصر ، وجميع ، ويبعث
الجمع بالمطير . فاندفع اعتراضه بأن لرحمة نافذة ، على أن المعيب لقصر عدا
فيه ، لا زيادة عليه (٣)

والأصل في التقصر نيل الإجماع - أية لسان (٤) ، وبصريح السنة المعصومة (٥)
بحوازه عند الأمن أيضاً (٦) .

إما تقصر (مكتوبة لا نحو مسدوره) (رابعة) لا صبح ومغرب جمداً

نعم ؛ حكى عن بعض أصحاب : حوازم قصر لصبح في الحرف إلى ركعة
وفي حيز مسلم : أن الصلاة فرضت في الحرف ركعة (٧)

(١) أي : لا من حيث الأركان والشروط . (ع ش : ٣٤٦/٢) .

(٢) أي : كيفية صلاة المسافر من حيث السفر (ش : ٣٦٨/٢) .

(٣) باب صلاة المسافر قوله (على أن المعيب التقصر) أي : المعيب بعض ما ذكر في باب

(عما فيها) عند ذكر في الترجمة ، لا زيادة ما ذكر في الباب على ما ذكر في الترجمة كقدي

(٤) قوله (أية لسان) وهي قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ الرَّبُّ فِي الْأَرْضِ فَلْيَسْأَلْ غَيْرَ خَلْقٍ أَنْ يَقُولُوا بَلْ نَقُولُ بِمَا نَرَى ﴾ [النساء : ١٠١] . كقدي .

(٥) منها : ما أخرجه مسلم (٦٨٦) عن بعض بني أمية رضي الله عنه قال : قلت لعمر بن الخطاب
بئس عيبكم حاج أن تقصروا من الصلاة ، إن خستم أن يعصم الدين كتمروا ، عند أمن الناس ،
فقال : عجبت مما عجبت منه سألت رسول الله ﷺ عن ذلك فقال ﷺ : « بَدَقَّةٌ تَصَلُّقُ لِقَاءُهَا
عَلَيْكُمْ ، فَأَبْلُغُوا صَدَقَتَهَا » .

(٦) ولوله : (أيضاً) أي : كالعرف في الآية . كقدي

(٧) صحيح مسلم (٦٨٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : فرض لله الصلاة على لسان
نكم ﷺ في الحصر أربعاً ، وفي السفر ركعتين ، وفي الحرف ركعة

مؤذنة هي اشتر الطويل المباح . . .

وحملوه على أنه نضلّيها فيه^(١) مع الإمام ويسترد بأحرى

وعظم من عباس ومن تبعه لتقصّر إلى ركعة في الحوّل في الصبح وصيها
لعموم الحديث المذكور .

(مؤذنة) وثلاثة السّر الآية ملحقة بـ ، فلا يباحي الحصر^(٢) ، أو إنه أصلي^(٣)

(في السّر الطويل) اتفاق في الأمن ، وعلى الأظهر . في الحوّل (الصبح
أي . الجائر في ثلثه ؛ كمن أزيل كتاب لم يعلم فيه معصية ؛ كما هو ظاهر

سواء الواجب والمدوّث والمباح^(٤) والمكروه ، ومنه^(٥) أن يتأخر وحده

لا سيّما في السّل ؛ لخبر أحمد وغيره . كثره ضلّي الله عليه وسلّم الوحدة في
السّر^(٦) . ولعن ركب الثلاثة وحده^(٧) أي . إن ظلّ صرراً تلخّفه ، وقال

« الرّاكبت شيطان ، والرّاكبتان شيطانان ، والثلاثة ركب »^(٨)

شكره أيضاً ابن عطف ، لكن الكراهة هنا أخصّ . وضّح خير . لو ينضم

النّاس ما أعلم في التّوخّد ما سار ركب بلني وخذه^(٩)

(١) أي . يمسّي ركعة في الحوّل دائماً (س)

(٢) أي . لأن المعنى حشد مؤذنة أو ما المني به ؛ بدليل ما يأتي (م ٢٦٩/٢٠)

(٣) أي . الحصر صافي دائماً (س)

(٤) الواجب ؛ كسفر حج ، والمدوّث ؛ كزيارة قبر النبي ﷺ ، والمباح ؛ كسفر بجاره . مع

المحتاج (٥١٦/١) ينصرف يسير

(٥) بوله (ومنه) أي . من المكروه أن يسافر إلخ ثمّ

(٦) من ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ نهى عن الوحدة ؛ أن يبيت الرجل وحده . أو يسافر

وحده . مسند أحمد (٥٧٥٤)

(٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : معشى الرجال الذين يتشبهون بالنساء .

والمتفرّجات من النساء المشتهى بالرجال ، وراكب الصلاة وحده . مسند أحمد (٢٩٧٠)

(٨) أخرجه الحاكم (١٠٢/٢) ، وأبو داود (٢٦٠٧) ، والترمذي (١٧٦٩) ، ومالك (١٨٤٢) ،

ومن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم

(٩) أخرجه البخاري (٢٩٩٨) عن ابن عمر رضي الله عنهما

دُونَ الْحَصْرِ . وَمَنْ سَافَرَ مِنْ بِلَدٍ فَأَوَّلُ سَفَرِهِ مُجَاوِرَةٌ سُورَهَا .

نصاء الجمعة جمعها (١)

وما ذكر في السفر الآخر (٢) لا يرد عليه (٣) وإن قُتِلَ بالمشهور . إنه المعروف .
أُعِدَّتْ تكون عين الأولى (٤) لأن قوله (دُونَ الْحَصْرِ) يُبَيِّنُ أَنَّهُ لَا مَرَى (٥)
ومحلُّ تلك القاعدة على نراج فيها : حيث لا قربة تصرف الشاة (٦) لسر
الأولى ، أو ما هو أعم منها

(دُونَ الْحَصْرِ) وسجود : تنقيد سبب الفصير حال تعديها ، ودعوى أن لا يلزم
في النصاء إلا ما كَانَ يَلْزَمُهُ فِي الْأَدَاءِ مَصْرُوعَةٌ

(وَمَنْ سَافَرَ مِنْ بِلَدٍ (٧) . فَأَوَّلُ سَفَرِهِ مُجَاوِرَةٌ سُورَهَا) المستخصر بها (٨) وإن
تَعَدَّى إِنْ كَانَ لَهَا سُورٌ كَذَلِكَ (٩) وهو في حجة مقصده غلط ، لكن إن بقيت نسب
سورة (١٠) : لأن ما هي دجيه ولو جراباً ومزارع معسرت من موضع الإقامة (١١)
نسخ للمنفذ

(١) أي لانتهاء سبب كونها جمعة وهو الوقت (ع ش : ٣٤٩/٢) .

(٢) قوله (وما ذكر أي ما ذكره الترح في لفظ السفر الآخر : من جمعه اعتمد من السفر الأول
بقوله : (الذي فاتته فيه ، أو سفر آخر) كردي

(٣) أي : المصنف . (سم : ٣٧٠/٢) .

(٤) وقوله (إن المعروف) إلح وهو الإيراد . وهو المشهور أيضاً ، قاله في وإن قُتِلَ
بالمشهور . إن المعروف إذا أُعِدَّتْ تكون عين الأولى فلم ذكرت في الآخر ما هو أعم من
الأول ؟ كردي

(٥) قوله (يبين أنه لا مَرَى) بين السفر الذي فاتته وغيره ، لأن ما بين الحصر بعض السفر
كردي

(٦) أي وعد وجدت ها وهي قوله (دُونَ الْحَصْرِ) (ع ش : ٣٤٩/٢)

(٧) وفي (ب) و(ت) : (من بلد) .

(٨) قوله (المستخصر بها) يعني لا الجامع فلا ؟ كردي

(٩) أي . مستخصر بها . (سم : ٣٧٠/٢) .

(١٠) قوله : (إن بقيت نسبة سوراً) قال في شرح الرزح . وعمل بالسور المنهزم حكم العاصم ؟ فيه
نظر ، قلت . الأقرب : أن له حكمه . كردي

(١١) قوله . (لأن . . .) إلح راجع لمتن . (ش : ٣٧١/٢)

فإن كان وراءه عمارة اشترط مجاورتها في الأصح
قلت لأصح لا تشترط ، والله أعلم

والجدول كالشور ، وبعضه كعصه ورن سم يكن فيه ماء على الأوجه ،
ويظهر أنه لا عبرة به^(١) مع وجود السور

والتحق الأدرعي به^(٢) قرية أنشئت بجانب جبل ، فيشترط فيها سد في موضع
قطع ارتفاعه في الجدول ، وإلا . . . لما نسب إليها من عمارة

ويُلحق بالسور أيضاً تحويط أهل القرى غايها التراب وبحره

، فإن كان وراءه عمارة اشترط مجاورتها في الأصح لأبي توبة لداحقه ،
ويشئ لها حكمه ، وأعدل الأدرعي في الانتصار له

(قلت لأصح) اندي عليه الجمهور أنها (لا تشترط ، والله أعلم) لأبي
لا بعد من الجبل ، ودعوى السعي لا تُبطلها ؛ لأن المدار في على محل الإيمنة
وإنما لا بعاً ، على أن السعيها موصوفة

الأنرى في قوب لشع أبي حامد لا يخوز لمن في اسد أن يدقع مكانه من
هو خارج السور ؛ لأنه مثل للمركبة .

ولا يُأبى^(٣) ما يأتي^(٤) : أنه لو اتصل بآء قرية بأخرى . . . اشترط
مدارتهما ؛ لأنهم خعنوا السور فصلا بينهما^(٥)

ومن يؤخذ^(٦) . أن من بالعمارة الذي وراء السور لو أراد أن يسافر من جهة

(١) أي بالجدول ، ح ش ، (ش : ٣٧١/٢) .

(٢) أي بالسور (ش : ٣٧١/٢)

(٣) أي تصبح المصطف عدم الاشتراط . (ش : ٣٧١/٢)

(٤) قوب (ولا يابى ما يأتي) وهو قوله (واقربان إن اتصل) إلخ في شرح (والقرية
كبلة) كرمي .

(٥) وقوله (فاصلا بينهما) أي بين البلدات سور والعمارة وراء كرمي

(٦) أي : من قوله : (لأنهم جعلوا . . .) إلخ . (ش : ٣٧١/٢) .

فإن لم يكن سوراً فأولها مجاورة العمران . . .

السور لم يشترط مجاورة السور ؛ لأنه^(١) مع حارجه كسده متصلة عن أخرى .

ولا إطلاق المصنف^(٢) فيمن سافر قبل فجر رمضان اعتبار العمران^(٣) ؛ لأنه^(٤) محمول على ما هنا ؛ من التماسيل بين وجود سور وعدمه

والصريح بأنه ثم لم يأت ببدلي ، بخلافه ؛ فيزد بأنه ثم يأتي بالقصد ، ونحوه بدلاً ، فإن أريد في الوقت^(٥) . فالركعتان^(٦) هنا لم يأت لهما بدلي به أيضاً^(٧) مشورتاً

(فإن لم يكن) لها (سور) مطلقاً ، أو صوبت سفره ، أو كان لها سور غير محض بها ؛ كقري متعاضلة جميع سور^(٨) (بأوله : مجاورة العمران) وإن تخلله حرات لسن به^(٩) أصول أسية ، أو بهز وإن كثر ، أو ميدان ، لأن محل الإقامة

ومنه^(١٠) المقارن المتصلة به . ومطرح للمسافر ، وملعب الصبيان ، ونحو

- (١) أي : المسور (ش : ٣٧١/٢) .
- (٢) وبوله (ولا إطلاق المصنف) عطف على (ما يأتي) كردي
- (٣) أي : الشامل لما وراء السور - (سم : ٣٧١/٢)
- (٤) أي : إطلاق المصنف . فاعش (س) .
- (٥) أي : إن أريد أنه لم يأت ببدلي في الوقت
- (٦) وقوله (فالركعتان) أي : السروكتان كردي
- (٧) قوله : (به) أي : الوقت قوله : (أيضاً) أي : كالصوم (ش : ٣٧١/٢) وعبار الكردي (وقوله : أيضاً أي : كما في غير الوقت)
- (٨) بوله (كقري متعاضلة جميعها سور) والظاهر أن منه ما قاله ابن أبي الدم أخذاً من كلام البهوتي ، رأيته الرركشي ، من أنه لو كان البلد ذا محلات كثيرين يجمعها سور واحد ، وسبها سور داخل البلد ، كسد حاة قصر حد مفارقة محله وإن كان داخل البلد كردي
- (٩) وفي (خ) و (س) : (ليس به) .
- (١٠) أي : العمران . (ش : ٣٧٢/٢) .

لا الحرف والساكني ، وقرية كنده

ذلك على ما يحته الأذرع ، ويثبت ما فيه من شرح لعاب ، وإن كلام صاحب
المستند^(١) والسبكي مصرح بخلافه^(٢)

والعرف بينهما ما^(٣) وفي (الحلة) لآنية^(٤) واضح

(لا الحرف) أي بعد أن أخذوه مراعى ، أو هجوه ، ونحوه على
العامر ، أو ذهبت أصول أبيه ، وإلا ، شُرطت مجاورته

(ر) لا (الباتين) والمزارع ، كما فهمت بالأولى وإن حوطت وانصت
بالباء ، لأنها لم تتخذ للسكنى .

نعم ، إن كان فيها^(٥) أية تنكر في بعض أيام السنة اشترطت مجاورتها
على ما عرفناه^(٦) ، لكنه استظهر في المجموع ، عدم لأشراط ، واعتمده
الإسري^(٧) وغيره .

(والقرية كنده) في جميع ما ذكر ، وقرية ب. نُصبتا عرفاً . كقرية و
اختلفنا سماً ، وإلا^(٨) كفى مجاورة قرية المسافر

وقول العاردي ، إن الانفصال مدراع كافي^(٩) لي إطلاقيه نظراً ، والوجه
ما ذكرته من اعتبار العرف ، ثم رأيت الأذرع وغيره اعتمدوه .

(١) هو البندقي . (ش : ٣٧٢ / ٢)

(٢) راجع المسهل النضاح في خلاف الأشيخ ، مادة (٣٦٦)

(٣) قوله . (والفرق بين أي المقامات الخمسة بالعمارة ، ومطرح الرماد . الخ ، وقوله
(ما أي في بنية لا سور بها . (ش : ٣٧٢ / ٢)

(٤) هو مؤلف المصنف (وأول سفر ساكن الخيام مجاور الحلة) . هامش (خ)

(٥) أي . الباتين أو المزارع . (ش : ٣٧٢ / ٢) بصرفه .

(٦) شرح الكبير (٦ / ٦٠٩) ، روضة العذيق (١ / ١٨٤)

(٧) المجموع (٤ / ٢٨٨) ، المهمات (٢ / ٣٤٩ ، ٣٥٠)

(٨) أي إن لم يحصل عرفاً . (ش : ٣٧٢ / ٢) .

(٩) للعاوي الكبير (٢ / ٣٤٢)

وإن سافر ساكن الحمام مجاورة لبلده

الحال

(وأول سفر ساكن الحمام مجاورة البلدة) أي : وهي - تكس الحلة -
بيوت محيطة أو منفردة بحيث ينتسج أهلها للبلد ^(١) في بادء الأمر
بعضهم من بعض .

ويُشترط مجاورة مراضها ، كمنطرح رماد ، ومعدة صبيان ، وباد ،
ومعدن إبل ، وكداماء وحطب اختص بها ، وقد يشتمل اسم الحلة جمع هذه ،
فلا ترد عليه -

ردك ^(٢) أن هذه كلها دون اثنتي عشرة معدودة من ما أصبح إلهتهم

هذا ^(٣) إن كانت مسير : فإن كانت بركاب وسافر في عرفه وهي بجميع
لعرض ، أو برؤية ، أو ومدة ^(٤) اشترطت مجاورة المرضي ^(٥) ومحل الهبوط ،
ومحل الصعود إلى اعتدلت هذه الثلاثة ، فإن أقرطت سعتها ، أو كانت ببعض
العرض اكتفى بمجاورة الحلة ومرقسها ، أي التي تُنسب إليه ^(٦) عرفاً ، كما
هو ظاهر

ويُفترق بينها وبين العلة في المستوي : بأنه لا ميّز ثم ، بحالها ^(٧)

(١) قوله (سكن) هو حديث بلاء كروي

(٢) أي : اشتراط مجاورة المراض . (ش : ٣ / ٣٧٣)

(٣) أي : الاكتفاء بمجاورة الحلة ومراضها . (ش : ٢ / ٣٧٣) .

(٤) والزورة المكان المرتفع ، والوهدة : المخفض . كروي .

(٥) قوله : اشترطت مجاورة المرضي : أي الصورة الأرض وهي كون الحلة يجمع العرض ،

ومجاورة محل الهبوط في الصورة الثانية ، وهي كونها برؤية ، ومجاورة الصعود في الصورة

الثالثة ، وهي كونها برؤية . كروي

(٦) وقوله أي : نسب لبلدة أي : نسب إلى بلد (إليه) أي : إلى المسافر كروي

(٧) قوله (وبعد مسها) أي : بين الحلة في أحد هذه الثلاثة . وبين العلة في المستوي (بأنه

لا مسير ثم) أي : في المسير ، لأن الأرض كلها على فيه واحد ، (بحالها هنا) أي : في

هذه الثلاثة ، فإن الأرض مختلفة . كروي

وإذا رجع انتهى سفره بلوغه ما شرط محاورته الشد :

والناريا^(١) وحده ساحل من النادية بمرقه وما يُست إليه ، عدد يوم يقضي ، وهذا ساحل من تحت به أن رَحَلَه كالحنة مما يقرر

ولو اتصل البلد - أي - لذي لا سور له^(٢) من جهة البحر ، كما هو ظاهر^(٣) .
لوصاح الشرق من المغرب والمغرب - ساحل البحر^(٤) - اشترط جري الحنة أو رَدَقها^(٥) ، وإن كان في هواء البحر^(٦) ، كما اقتضاء إطلاقتهم .

ويُنتهي لسفر بلوغ ما شرط محاورته ابتداء معاصر^(٧) ، سواء كان ذلك أول دخوله إليه أم لا^(٨) ؛ بأن رَجَعَ من سفره إليه ؛ كما قال :

وإذا رجع (المسافر المستقل^(٩) من مسافة قصر إلى رطبه مطلقاً^(١٠) ، و إلى غيره سية الإقامة) انتهى سفره بلوغه ما شرط محاورته ابتداء (من سور أو غيره وإن لم يَدْخُلْهُ ؛ لأنَّ لسفر على خلاف الأصل ، بخلاف الإقامة واشترط في

(١) حذف على (ساكن الحياض) في نسخة هامش (من) .
(٢) قوله (ولو اتصل البلد الذي لا سور له) اختيار عن أبيه به . ، قوله شرط فيه محاورته السور فقط . كروني .

(٣) راجع : سهل الفصاح في اختلاف الأشياخ ، مسألة (٣٦٧) .
(٤) وقوله : (ساحل البحر) متعلق بـ (اتصل) . كروني .
(٥) المورد : ضرب من النسيم يحار الضحاح (ص ١٩٥) .
(٦) قوله (وإن كان) أي : جري السية ، قوله (في هواء البحر) أي : البحر (في هواء البحر) مصري . وقول الكروني على الشرح قوله (وإن كان) أي : البحر (في هواء البحر) بأن يسر البحر بعض البحار ؛ لأنه حيثما كان عدم انتهى لا يجرى ما فيه (ش : ٣٧١/٢) .

(٧) أي : من السور وغيره . (ش : ٣٧٤/٢) .
(٨) قوله (سر) أي : ذلك أول دخوله إليه أم لا) يريد : أنه يتقطع السفر بمجرد الوصول إليه وإن لم يدخل . كروني .

(٩) أي : غير الروضة والعبد .
(١٠) أي : وإن لم يسر الإقامة به (ش : ٣٧٥/٣) .

وَلَوْ بَوَّيْ إِيمَانَهُ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ مَوْضِعٍ ، انْقَطَعَ سَفَرُهُ بِوُصُولِهِ .

قَطْعُهَا : الْخُرُوجُ ، لَا بِمَجْرَدِ رَجُوعِهِ ^(١)

وَخَرَجَ بِهِ (رَجَعَ) . يَبْدَأُ الرَّجُوعَ ، وَسَيَأْتِي ^(٢) الْكَلَامُ بِهِ ، وَبِهِ (مِنْ مَسَافَةِ قَصْرِ) : مَا لَوْ رَجَعَ مِنْ دُونِهَا لِحَاجَةٍ وَهِيَ وَطَنُهُ ^(٣) ، فَيَصِيرُ مَثْبُتًا بِهِ . رَجُوعُهُ ، خَلَاقًا لِمَنْ نَادَعُوا بِهِ ، أَوْ عِزُّ وَطَنِهِ ، فَيَتَرَخَّصُ ^(٤) وَإِنْ دَخَلَهَا وَلَوْ كَانَتْ دُونَهَا ^(٥) ، أَوْ لِلْإِيمَانِ ^(٦) ، فَيَنْقَطِعُ بِمَجْرَدِ رَجُوعِهِ مَطْلَعًا ^(٧)

(وَلَوْ بَوَّيْ) الْمَسَافِرُ وَهُوَ مُسْتَقِلٌّ ^(٨) (إِقَامَةً) مَدَّةً مَطْلَعَةً ، أَوْ (أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ) بِدَلِيلِهَا (مَوْضِعٍ) عَلَيْهِ قَبْلَ وَصُولِهِ . (انْقَطَعَ سَفَرُهُ بِوُصُولِهِ) وَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لِلْإِقَامَةِ ^(٩) ، أَوْ نَزَاحًا عِنْدَ وَصُولِهِ ^(١٠) أَوْ بَعْدَهُ وَهُوَ مَا كُنْتُ . انْقَطَعَ سَفَرُهُ بِالنِّتَةِ ، أَوْ مَا دُونَ الْأَرْبَعَةِ ^(١١) . لَمْ يَزُزْ ، أَوْ أَقَامَهَا بِإِلَاقَةٍ ، انْقَطَعَ سَفَرُهُ بِسَائِرِهَا ، أَوْ بَوَّيْ إِقَامَةً وَهُوَ مَسَافِرٌ ، لَمْ يَزُزْ ^(١٢) .

(١) قوله (لا بمجرد رجوعه) عطف على قول النحس (مطوعة) ش (سم ٣٧٥/٢)

(٢) أي : في الفصل الآتي . (ش ٣٧٥/٢)

(٣) قوله (وهي وطنه) أي : البلد الذي قصد الرجوع إليه وجهه أو غير وطنه كقرى

(٤) وقوله (فيتترخص) أي : جازله القصر رجوعه . كقرى

(٥) وقوله (ولو كان ذلك إقامه) أي : مدة لا يسع الرجوع : لا تشاء الوطن ، فكانت مكانة

العزل . كقرى

(٦) وقوله (أو للإقامة) عطف على (لحاجة) كقرى .

(٧) وقوله (مطلعا) أي : سواء كانت وطنه أو غيره . كقرى

(٨) سألني محققه بي قوله (أما غير المستقل : كرجوعه) (سم ٣٧٦/٢)

(٩) قوله (وإن لم يصلح للإقامة) كمنزله وسجده . كقرى

(١٠) وقوله (عند وصوله) أي : الوصول محل الإقامة ، ينتهي سفره بمجرد إيمانه في ذلك

المحل . كقرى .

(١١) أي : أو بوي إقامة ما دون الأربعة إلخ ، فهو مسطور على ضمير النصب في قوله (أو

بواحد) مع حذف المضاف ، قوله (أو أقامه) أي : الأربعة أيام (ش ٣٧٦/٢)

(١٢) قوله (وهو مسافر لم يوتر) محله : إذا بوي الإقامة في ذلك الموضع وهو مسافر به

بوي وهو مسافر أن يقيم في مكان مستقل لأنه يوتر إذا وصل إليه كقرى

وأصل ذلك ^(١) أنه تعالى أَدَّخِرَ لِلْعَمَلِ لَوْدًا فِي الْأَوْسَى ^(٢) ، أي سفر ، ويثبت السنة . أن إقامة م دون الأربعة لا تؤثّر ، فإنه صلى الله عليه وسلم أَدَّخِرَ لِلْعَمَلِ لَوْدًا فِي الْأَوْسَى مع خُزْمَةِ الْمَقَامِ بِهَا عَلَيْهِ ^(٣) . وألحق بدوامها بية إقامتها ^(٤)

وَسَجَلٌ (بوصوله) م نُوْخَرَجُ دَوِيًّا مَرَحِلِينَ ، ثُمَّ عَنَ هِ ان يُتِمَّ بِسَبْعٍ قَرِيبٍ مَن . . . قَلَّ الْقَصْرُ مَا لَمْ يَصِلْ ، لاعتداد سبب الرحلة في حقه ، فلم يقطع إلا بوصول ^(٥) ما عَيَّرَ إِلَيْهِ .

ثم : يَفْعُ كَبِيرٌ مِّنْ أَحْجَاجِهِمْ يَذْكِبُونَ مَكَّةَ قَبْلَ الْإِقَامِ سَحَابًا مِّنَ الْإِقَامَةِ بِمَكَّةَ بَعْدَ رَجوعِهِمْ مِّنْ سَبْعِ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ فَاكْتَرَّ ، فَبَلَّ يَنْطَلِقُ سَفَرُهُمْ بِمَجَرَّدِ وَصُولِهِمْ لِمَكَّةَ ؛ بَطْرًا لِنَيْهِ الْإِقَامَةِ بِهَا وَبِوُجُوهِ الْأَتَمِّ ، أو يستمر سفرهم إلى عودهم إليها من مَن ؛ لأنه ^(٦) من جعل مَنَصِبَهُمْ قَدَمَ ثَوَلَزْ سُهُمِ الْإِقَامَةِ الْقَصِيرَةِ فَهُوَ ، ولا الطويلة . لا عَدَّ الشَّرْعُ فِيهَا ^(٧) ، وهي بما تَكُونُ بَعْدَ رَجوعِهِمْ مِّنْ مَنٍ وَدَحْوَلِهِمْ ^(٨) مَكَّةَ ؟ لِلنَّظَرِ فِيهِ مَجَالٌ ، وَكَلَامُهُمْ مُحْتَمَلٌ ، وَالثَّانِي أَقْرَبُ ^(٩)

(١) أي ما ذكر في طعن والشرح من ٢/٣٧٦ .

(٢) وهو في قوله تعالى ﴿ قُلْ أَصْرَتُهُمْ عَلَى الْأَرْضِ فَلْيَسْ عَلَى كَرْتِكُمْ حَتَّىٰ تَأْتُوا مِنَ الْقُصُولِ وَكَيْفَ تَقِيلُ ﴾ .

(٣) قوله (مع حرمة المقام ب عليه) أي حرمة مساكنه الكدور ، ما ترجع في ثلاثة سبب هي بقاء حكم السفر ، بخلاف الأربعة كرمي والحديث أخرجه البخاري ، ٢٩٢٣ ، ومسلم (١٣٥٢) عن الملاء بن الحضرمي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : يُقِيمُ السَّهَاجُ بِمَكَّةَ بَعْدَ ثَلَاثَةِ نَجْدٍ ثَلَاثًا ، وَالنَّظَرُ لِمُسْلِمٍ .

(٤) وخبر (إقامتها) راجع إلى الأربعة كرمي

(٥) وفي (س) والمطبوعة المصرية : (إلا بعد وصول)

(٦) أي : حتى . (ش : ٢/٣٧٧) .

(٧) أي : في الطويلة ، هاهنا (ب)

(٨) وفي (ب) والمطبوعات : (ووصولهم) .

(٩) وهو : أنه يستمر سفرهم إلى عودهم إلى مكة . هاهنا (ج)

ولا يُحسب منها يومٌ دخوله وخروجه على الصحيح

• يؤاخذ من سجد سبعة أن يرحل إذا حصلت حاجة يوقعها كل وقت ^(١) قصر نصفه عشر يوماً .

(ولا يحسب منها يوماً) أو ليك : دخوله وخروجه على الصحيح ، لأنَّ من سجد واسترحل ، وهو من أعمال السفر يستقصي للترخص ، وإنَّه " لا يرحل حسباتها " ^(٢) في مدة مسح السجدة .

وقول الدركي : لو دخل بيلاً لم يحسب اليوم الذي يليها . ضعف

أنه غير المستقل ، كروجه وفيه فلا أثر به المحاجة لغيره

(ولو أمام مسجد) مثلاً (سبعة أن يرحل) ^(٣) إذا حصلت حاجة يوقعها كل وقت ، يعني قبل حصتي أربعة أيام صحاح : دليل قوله بعد : (ولو غلبت بقاؤها ...) إلى آخره .

ومن ذلك : انتظار الريح بمسافر البحر ^(٤) ، وخروج الرقيق من يريده السفر معهم إلخ ^(٥) ، وإلآ ... فوحده ^(٦) .

(قصر) يعني ترخص ، في المقبول المعتمد أن له مدار رحلي السفر ، ولا تُنسَى سقوط الترخيص بإسبعم ؛ لأنَّ مداره على علية الماء وفقدته ولا صلاة المأمنه بغير المسة ؛ لأنه موطئ بالثبر وهو معتودها

(ثمانية عشر يوماً) كاملة غير يومي الدخول والخروج ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أقامها بعد فتح مكة لحرب هوان بنقص الصلاة ^(٧) ، خشية الترمذي ، ولم

(١) أي : بذلك التعليل ، (ش : ٢ / ٣٧٧)

(٢) أي : يومي الحدث والترح ، (ش : ٢ / ٣٧٧) .

(٣) وفي (س) و (خ) : (أن يوقع) .

(٤) وفي (ب) : (لسافر البحر)

(٥) أي : محلاله إذا أراد أنهم إن سم بحر حو رجع فلا يصح له (سم : ٢ / ٣٧٧ ، ٣٧٨)

(٦) أخرجه أبو داود (١٢٢٩) ، والترمذي (٢٢٣) عن عمران بن حصين رضي الله عنه وقال :

نظر لاس خذعان أحاد رواه ابن مسعود المشهور لأن به سواد محدث ،
 وصححت رواية : (عشرين) ، و (تسعة عشر) ، و : (سبعة عشر)^(١)
 ويجمع بحمل (عشرين) على عدد^(٢) يومي الدخول والخروج ، وسبعة
 عشر على عدد أحدهما ، و (سبعة عشر) أو (خمسة عشر)^(٣) بتقدير
 صحيحا^(٤) على أنه بحسب علم الراوي^(٥) ، وغيره رد عنه قدم^(٦)
 (وفيل أربعة) لا أربعة عليها ، أي ، لا ماويها ، بل لا بد من تعصي
 عب ، لأدبها بدمها تمنع الترخص ، وإياها أومس
 (وفي قول أند) رخصي الإجماع عليه ، لأن الظاهر ، أنه لو دامت
 الحاجة لدام لتقصير
 (وفي الخلاف) قيد فوق الأربعة (في حديث انفصال ، لا الساحر وريحه)
 لا يقتضيان فيما فوقه ، إذ لو رُدَّ إجماع في القتالي ، والمقابل خروج
 الترخص .

- الترمذي ، هذا حديث حسن صحيح
 (١) رواية (عشرين) أخرجه أبو داود (١٢٣٥) عن حماد بن عدي أنه روى عنه عبيد ،
 ورواه (سبعة عشر) أخرجه البخاري (١٠٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما ،
 ورواه (سبعة عشر) أخرجه أبو داود (١٢٣٢) وأحمد (٢٩٢٠) عن ابن عباس
 رضي الله عنهما
 (٢) وفي (س) (و) (خ) ، (على عدد) .
 (٣) رواية (خمسة عشر) أخرجه أبو داود (١٢٣١) ، والنسائي (١٤٥٣) ، عن حماد
 بن عدي (٧٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما ،
 (٤) أي : رواية (خمسة عشر) . (س) : ٣٧٨/٢ .
 (٥) في (أ) (و) (خ) ، (على أنه بحسب علم الراوي)
 (٦) قوله (وغيره رد) أي غير راوي خمسة عشر ، يعني راوي ثمانية عشر كرمي

ولو علم بقاء مدة طويته فلا قصر على المذهب

فصل

[في شروط التقصر وتوابعها]

طويل السفر ثمانية وأربعون ميلاً

وأجيب بأن المرخص بها هو وصف السفر ، والمقابل وغيره فيه سوا

(ولو علم بقاءها) أي حاجته ، أو أخره وعلم بقاء إكراهه ؛ كما هو ظاهر ، ومن بحث جواز الترخيص له مطلقاً^(١) فقد أبعد أو سها (مدة طويته) بأن رآه على أربعة أيام صحاح (فلا قصر) أي لا ترخص له بقصر ولا غيره (على المذهب) لبعده عن هيئة المسافرين وإجراؤه الحلال في غير المحارب الذي اقتضاه المس^(٢) . غلط ؛ كما في الرخصة^(٣) . فتبين رجوع صميم (علم) لحاشي القتال .

(فصل)

في شروط التقصر وتوابعها

وهي ثمانية . أحدها . ستر طويل ، و (طويل السفر ثمانية وأربعون ميلاً) ذهباً فقط تحديداً ولو ظناً ؛ لقولهم . لو شئت في المسافة . اجتهد . وقارب المسافة بين الإمام والمأموم^(٤) . بأن انقصر على خلاف الأصل

(١) أي . علم بقاء الإكراه أو لم يعلم . (ع ش : ٣٥٦/٢)

(٢) أي [دخامره رجوع صميم (علم) لطلب السامر (ش : ٣٧٨/٢)

(٣) روضة الطالبين (١/١٨٨)

(٤) قوله . وقارب المسافة أي . قاربت المسافة بين الإمام والمأموم بأن ما هنا تحديد ، وما هناك تقريب كقوله

هاشمية

هاشيط له ، والقنبر^(١) بأنه لم يرز بيان للمسافر عليه بيهما^(٢) من الصلوات ، بخلاف ما هنا^(٣)

(هاشمية) ستة بعد ستين ، لا يهاشم جأهم ؛ كما وقع للرابعي^(٤)

وأربعون^(٥) ميلاً أموية ؛ إذ كل خمسة من هذه ستة من ست^(٦)

ودت^(٧) لما صحح ، أن النبي عمر وعباس رضي الله عنهم كذا يقصران وتخطران في أربعة برز^(٨) ، ولا يعرف بهما مخالفت ، ومثله لا يكون ، لأن عن توفيق ، بل جاء ذلك في حديث مرفوع صححه ابن حريجة^(٩) .

والبريد : أربعة فراسخ ، والرمح ثلاثة أبال ، والميل أربعة آلاف خطوة ، والخطوة : ثلاثة أقدام^(١٠) ، يهر ستة آلاف ذراع ؛

(١) أي تقدير العنبر حيث كان لأصح فيه لتكريب معنى (ش : ٣٧٩/٢)

(٢) أي العنبر ، وكذا لم يرد بين الأمام والمأموم وإن أوجعت محنته خلافه (ش : ٢٥٧/٢) .

(٣) أي لأن مدير الأبال ثابت عن الصحابة ، بخلاف تقدير العنبر فإنه لا يوجب في تقديرهما بالأركان ، وكذا مساهلة الإمام والمأموم معنى المحتاج (١ : ٥٣١/١)

(٤) الشرح الكبير (٢ : ٢١٩)

(٥) علق على قول العنبر : (تعاب . .) إلخ ، (ش : ٣٧٩/٢)

(٦) أي كل خمسة من أربعة ستة من هاشمية ، خاص من

(٧) أي : التحديد المذكور ، (ش : ٣٧٩/٢) .

(٨) أخرجه البحري معلقاً عليه بصيغة الحرم في باب (في كم يقصر الصلاة ، قبل حديث مرفوع (١٠٨٦) ، وأسنده البيهقي (٥١٦٢) .

(٩) أخرجه ابن حريجة في كتاب الصوم (٢٠٣٦) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : خرج رسول الله ﷺ من المدينة يريد مكة فصام حتى أس عسكان ، فذبح بإناء موضعه على يده حتى نظر إليه الناس ثم أنظر .

(١٠) قوله (والخطوة ثلاثة أقدام) فالميل اثنا عشر ألف قدم ، وبالدراج : ستة آلاف ذراع ، والدراج أربعة وعشرون أصباً معتوضات ، والإصبع ستة شعيرات معتدلات معتوضات ، والشعيرة : ست شعيرات من شعر اليرغون ، فصاة النصر بالأقدام خمس مئة ألف وستة

كذا قالوه هـ^(١).

واغترض^(٢) بأن الذي صحَّحه ابنُ عبد البر وهو : ثلاثة آلاف شرع وعمر من^(٣) هو المواضع لِمَا ذُكِرَ في تحديد ما بين مكة ومصر ، وهي ومراك ، وهي وعرفة ، ومكة والنعيم ، والسدينة وقباء وأحد الأُميال انتهى .

ويرد^(٤) بأن الظاهر أنهم في تلك المسافات قلَّدوا الصحَّدين في منع احتسابها تبعيها عن ديارهم ، على أن بعض المحدِّدين احتسروا في ذلك وغيره ، خلافاً كثيراً ، كما بيَّنه في حاشية إيضاح المصنف^(٥) .

وحينئذٍ فلا يُعارض ذلك^(٦) ما حدَّوه هـ^(٧) واختروه ، لا سيما وقول من أبي عباس وابن عمر وغيرهما : إن كلاً من جذة والصائب وعسفان على مرحلتين من مكة . صريح فيما ذُكِرَ هـ .

نعم ، قد يُعارض ذكر الطائفة قولهم في قرب ، أنه على مرحلتين أيضاً ، مع كونه أقرب إلى مكة بحو ثلاثة أميال أو أربعة .

وسمون ألفاً ، وبالمراح : مائة ألف وثمانية وثمانون ألفاً ، وبالأصابع : مائة ألف وسبع مائة ألف واثنا عشر ألفاً ، وبالشعيرات : أحد وأربعون ألف ألف وأربع مائة ألف واثنا وسبعين ألفاً ، وبالشعيرات : مائة ألف ألف وثمانين وأربعون ألف ألف وثمان مائة ألف وثمان وثمانون ألفاً . هذا كله في شرح الروي كروي . وفي أسس المصنف : (٨٥ / ١) والهدية اصحاح : (٢٥٧ / ٢) (وبالشعيرات : مائة ألف ألف) مكان (وبالشعيرات : مائة ألف)

(١) وفي (ب) . (هنا) .

(٢) أي قولهم : المبل ستة آلاف مراح (ش : ٢٨٠ / ٢)

(٣) وفي (ب) : (دلت) و(ح) : (دلت) و(س) : (دلت) (ثلاثة آلاف وخمسمائة)

(٤) أي : ذلك الاعتراض . (ش : ٢٨٠ / ٢)

(٥) حاشية الإيضاح (ص : ٣٩٣-٣٩٤)

(٦) أي : ما ذُكِرَ في تحديد ما بين مكة والأماكن (ش : ٢٨٠ / ٢)

(٧) أي : في صلاة القصر (ش : ٢٨٠ / ٢) .

قُتَتْ وهي مَرْحَلَتَانِ مِنَ الْأَنْقَالِ ، وَ الْأَنْزِلُ كَأَنَّهُ ، وَلَوْ مَعَ الْأَنْقَالِ فِيهِ مِنْ سَاعَةٍ وَصَرٍّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَنَدَّ بِخَبَابٍ مَا الْمَرَادُ بِالطَّائِبِ هُوَ وَمَا حُرِّتْ إِيَّاهُ ، فَيُشْمَلُ قَرْنٌ^(١)

(قُتَتْ وهي^(٢) مرحلتان يسير الانتقال^(٣)) ووجب الأقدام على العادة ، ومما يوجب ، أو ليندب ، أو يومٌ وليلة معتدلاً^(٤) ، أو يومٌ بليته ، أو عكسه وب لم يعتدلاً ؛ كما نُقِصَتْ كَلَامُ الْإِسْوَئِيِّ وَمِنْ سَعَةِ

وَبِهِ^(٥) يُعْمَمُ أَنَّ الْمَرْءَ بِالْمَعْدَلِيِّ أَنْ يَكُونَ بِمَدْرَ رَمِي لِيَوْمٍ بَلِيَّتَهُ - وَهُوَ ثَلَاثُ مِثْقَةٍ وَمَسْنُونُ دَرَجَةٍ^(٦) مَعَ السُّرُورِ الْمَعْتَادِ^(٧) سَحَرِ الْأَسْتَرْحِقَةِ ، وَالْأَكْبَرِ ، وَالْعَصَلَةِ ، فَتُغْتَبَرُ زَمَنُ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُوَحَّدْ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ

(وَالْحَرُّ كَالْبَرِّ) فِي امْتِزَاجِ الْمَعَادِي الْمَذْكُورَةِ (فَلَوْ قُطِعَ الْأَبَالُ فِيهِ مِنْ سَاعَةٍ) لَشَدَّاهُ لِهَوَاءٍ . قَصْرٌ ، وَاقْتِصَارٌ كَمَا لَوْ قُصِّصَتْ فِي الرَّمِي بِبَعْضِ يَوْمٍ عَلَى مَرْكُوبٍ جَوَادٍ .

(١) قُرْنٌ (يشمل قُرْنًا) كَمَا فِي أَصْلِهِ مَحْظُورٌ وَحَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى وَبَعْدَ اسْتِغْنَاءِهِ مَسْرُوعًا مِنَ الْعَرَبِ بِأَوَّلِ اسْمِهِ بَصْرِي (ش : ٢٨٠/٢) . وَفِي التَّوْحِيدِ : (فَيُشْمَلُ قُرْنًا)

(٢) وَهِيَ بَعْضُ عَاتٍ (قُتَتْ : وَهِيَ) .

(٣) وَهِيَ (س) (وَأَخ) (سِيرُ الْأَنْقَالِ) بِدَوْنِ (بَاء) . وَفِي الْهَامِشِ (س) أَنَّ (سِيرَ الْأَنْقَالِ) مَعْمُولٌ مَقْطُوعٌ لِمَا مَرَّحَلَتَانِ .

(٤) رَاجِعٌ لِمَجْمُوعِ (س) ٢٨٠/٢

(٥) أَيُّ يَقُولُهُ (وَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّلَا) . هَامِشٌ (س) .

(٦) يَقُولُهُ (وَمِنْ ثَلَاثِ مِثْقَةٍ) إلخ أَيُّ رَمِي يَوْمٍ بَلِيَّتَهُ يَقْدَرُ قَطْعُ الْحَسْرِ مَقْلَهُ السَّاعَةِ ، وَهِيَ ثَلَاثُ مِثْقَةٍ وَمَسْنُونُ دَرَجَةٍ ، وَكُلُّ دَرَجَةٍ جَرَاءٌ مِنْ هَذِهِ الْعَمَلَةِ ، فَهِيَ فَرَسٌ جَرَاءٌ مِنْ سَعَتِهِ ؛ مِثْلُ جَرَاءِ الْمَشْرِقِ وَفَارَقَتْ الشَّمْسُ ذَلِكَ الْجَرَاءَ وَقَطَعَتْ بِمَقْلِهِ حَتَّى يَبْعَثَ بِهِ فَتَدَّ

قَتَمَ رَمِي الْيَوْمِ بَلِيَّتَهُ . كَرْدِي

(٧) صَرِيحٌ صَحِيحٌ « الْمَعْنَى » وَ« لِهَامِيَّة » أَنَّهُ مُتَعَلِقٌ بِ« سِيرِ الْأَنْقَالِ » ، وَهِيَ « الْكَرْدِي » (وَمَقُولُهُ) مَعَ السُّرُورِ الْمُتَعَلِقُ يَقْدَرُ لِرَمِي أَيُّ يَقْدَرُ لِرَمِي الْمَذْكُورِ مَعَ السُّرُورِ (إِلخ)

(ش : ٢٨٠/٢)

ويشترط قصد موضع معين أولاً ، فلا قصر لهاثم

وكأن رجة هذا المصريح : يدل أن اعتياد قطع هذه المسافة في زمن قليل في البحر لا يؤثر في لحيوه بالمر في اعتبارها^(١) مطلقاً

فاندفع ما قد يقال : ليست المسافة بقطع المسافة حتى يحتاج لذكر ذلك ، بل بقصد موضع عليها^(٢) ، بقصره بمحرز ذلك من قطع شيء منها^(٣)

(و) ثابته : علم مقصده ، بحيث (يشترط قصد موضع) معلوم^(٤) (وعنه) (معين) وقد يتراد بالمعنى المعلوم ، فلا اعتراض (أولاً)^(٥) ليعلم أن طويلاً يقتصر فيه

بهم : لو سافر متبرع مساعه : كأمير ، وفن ، وروجة ، وجيش ، ولا يعرف مقصده^(٦) ، قصر بعد المرحله : لتحقيق طول مسيره .

وقد تدخل في عبارته : لو قصد في مرحلتين ، ثم أتم أثناءها : لأنه بقصر فيما بقي : لقصده أولاً ، بخلافه لمصر فيه بواحد للصلاة .

وبه^(٧) يفرق بين هذا وعاصي ثاب في الأشاء : لأنه لم يتأقن للترخص مع ما في للصلاة : فلم يثبت به ما قطعه قبل التوبة .

(فلا قصر لهاثم) وهو من لا يفرق بين بتوجه ، سلك طريقاً أم لا ،

(١) قوله (من عباد أي بعد المسافة المذكورة) كروي

(٢) قوله - (لذكر تلك) أي ذكر المصريح كروي

(٣) وخبر (علي) يرجع إلى (المسافة) كروي وقال الشرواني (٣٨١/٢) (يعني من العبارة بقصد موضع مشتمل على المسافة) .

(٤) وقوله (المقصر أي يجوز قصر الشخص ، (دا) في (ذلك) إشارة إلى قصد موضع . وخبر (منها) يرجع إلى المسافة . كروي

(٥) أي ، من حيث قدر مسافته لا من حيث ذاته . (سم : ٣٨١/٢) .

(٦) أي : أول سفره ، نهاية المساج (٢٥٩/٢)

(٧) أي ، ولا يعرف التابع بقصد المصريح . (سم : ٣٨١/٢) .

(٨) أي ، بقوله ، (المقصود ..) إلخ (تر : ٣٨١/٢)

وإن طأل تردده . ولا طالب عريم ، إن يرفع متى وحده ولا يعلم موصيه

وهذا ينشئ ركن العاصف : ي . الطريق العامة التي يصل مسالكها ، من
تعريف مال ، أو عينة موصى أئمة (وإن طأل تردده) ربلغ مسافة القصر .
لأنه عام ، ولا يليق به استرخص

رسبقلم متى يأتي^١ أن بعض أفراد^٢ حرام^٣ ، قد . ذكره بعضهم
هـ . وبعضهم ثم ، وما وقته كلام بعضهم . أنه عاصي بغيره مطلقاً .
موسع ، ومما يرد^٤ قوتهم لأن^٥ لو قصد مرحلتين ، قصر فيهما

(ولا طالب عريم ، و) لا طالب (أي) عقد سفره بنيت أنه (يرجع من
وجده) أي مطلوبة^٦ منهما (ولا يعلم موضعه) وإن طأل سفره ، لأنه لم يعرف
عن سفر طويل .

ومن ثم لو علم أنه لا يلتقاء إلا بعد مرحلتين قصر فيهما^٧ . قال
المركشي لا فائدة رآه عليهما^٨ ، إذ ليس له مقصد معلوم حين انتهى
وظهر أنهما^٩ مال ، ولو عزم أنه لا يجده قبل عشر مراحل

- (١) أي : الذي لم يمسك طريقاً ، ش (سم : ٢ / ٢٨١) .
- (٢) أي : في شرح : (لا يخرج من العاصي بغيره .) إجماع (ش : ٢ / ٢٨١)
- (٣) أي : الهائم ، هاشم (س) .
- (٤) هو : ألا يكون له عزم في تعاقب منه ودائه (ع ش : ٢ / ٢٦)
- (٥) أي : سواء كان خروجه بغيره أو لا . (ع ش : ٢ / ٢٦٠) .
- (٦) قوله (ومما يرد) كذا في نسخ بني أبيهم ، ويحل صوابه (وما يرد) كما في النهاية
(٢ / ٢٦) . أو إرجاع خبر النص إلى (كلام بعضهم) وأنه أصح . كذا هاشم (ك)
- وفي الشرواني (٢ / ٣٨٢) : (ومما يرد) أي : الصبح .
- (٧) في قول الشارح (الهائم ، ما قصد) إجماع هاشم (ج)
- (٨) وفي (س) : (أي : وجد مطلوبة)
- (٩) راجع : السهل الصالح في اختلاف لأصحاب ، مآله (٣٠٨)
- (١٠) الوجه : أنه يتصور ما رآه عليهما أيضاً من أن يصطحب بغيره (سم : ٢ / ٣٨٢)
- (١١) أي : المرحلتين ، (ش : ٢ / ٣٨٢) .

وَلَوْ كَانَ لِمَقْصُودِهِ طَرِيقَانِ : طَوِيلٌ وَقَصِيرٌ ، فَسَلَّطَ الطَّوِيلَ لِمَرْحَلَتَيْهِ كَثِيرَتِهِمَا

أَيُّ

قَصَرُ فِي الْعَشْرِ قَطْعُ

وَقَوْلُ « أَصْلُهُ » : (وَشُرْطُ أَنْ يَكُونَ قَاصِداً يَقْصِدُهُ أَيُّ الطَّوِيلِ - فِي الْإِسْدَاءِ)^(١) يَشْمَلُ هَذَا^(٢) وَالْهَاتِمَ إِذَا قَصَدَ سَفَرَهُ مَرَحَلَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، فَقَصَرَ بِمَا قَصَدَهُ ، لَا فِيمَا رَآهُ عَلَيْهِ^(٣)

أَمَّا إِذَا ضُرَّ أَلَهُ ذَلِكَ الْعَرَمُ^(٤) بَعْدَ قَصْدِ مَحَلٍّ مَعْيَنٍ أَوَّلًا ، وَمَجَاوِزِهِ الْعَمْرَانِ فَلَا يُؤْتَرُ ، كَمَا قَرَأَ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ : (بِرُصُوبِهِ)^(٥) فَتَرْتَضِئُ إِلَى أَنْ تَجِدَهُ

(وَلَوْ كَانَ لِمَقْصُودِهِ) بِكسر (الصَّد) كما بخطه (طَرِيقَانِ) طَرِيقُ (طَوِيلِ) أَيُّ مَرَحَلَتَيْنِ (وَ طَرِيقُ) (قَصِيرِ) أَيُّ دَوْنَهُمَا (فَسَلَّطَ الطَّوِيلَ لِمَرْحَلَتَيْهِ كَثِيرَتُهُمَا أَوْ دُمَارُهُ وَإِنْ قَصَدَ مَعَ ذَلِكَ امْتِنَاحَةَ الْقَصِيرِ ، وَكَذَلِكَ لِمَجْرَدِ بَرٍّ^(٦) عَلَى الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ عَرَضٌ مَقْصُودٌ ؛ إِذْ هُوَ ، إِزَالَةُ الْكُدُورَةِ وَالنَّفْسِ بِرُؤْيَا مَسْحِي يَتَعَلَّقُ بِهِ عَلَيْهَا^(٧)

وَمِنْ لَمْ لَوْ سَافَرَ لِأَحْيِهِ . . قَصَرَ أَيْضًا^(٨) ، بِحُلَاكِ مَجْرَدِ رُؤْيَا الْبِلَادِ ابْتِدَاءً .

(١) المحرر (ص ٦١٠ - ٦٢)

(٢) أي . ما لو علم أنه لا يلقاه . . إلخ . (ش ٢٨٩/٢) .

(٣) راجع : السهل الصالح في اختلاف لأشباح ، مسألة (٢٧٣)

(٤) أي : عزم أنه يرجع متى وجده . سم (ش ٢٨٢/٢٠) .

(٥) في (ص : ٥٧٢ - ٥٧٣) .

(٦) قوله (سمج دسره) وهو في اللغة : المدح ، برباط من المياه ، والمعداه : الصرح إلى ما يستحسنه العجج . كرمي

(٧) أي : يشغل النفس بالمشغول عن الكدورة . ش (سم ٢٨٣/٢) نصفي . وفي (١) (ب) و (ج) و (د) (يشغلها عنها) . وفي (ب) (يشغلها عنها) . والنسب من (س) والمطروحة

(٨) راجع : السهل الصالح في اختلاف لأشباح ، مسألة (٢٦٩)

تَصَرُّعًا وَلَا . . . فَلَا فِي الْأَظْهَرِ .

أو عند العدول^(١) ، لأنه عرضٌ ماضٍ ، ولزومُ لَمَرِّهِ لَه لَا يَطْرُقُ إِيَّاهُ ، عَلَى أَنَّهُ^(٢) غَيْرُ مَطْرُودٍ (. . . قَصْرٌ) لَوْ جُودَ الشَّرْطُ .

(وَإِلَّا) يَكُنْ لَهُ عَرْضٌ صَحِيحٌ ، وَكَذَا إِنْ كَانَ عَرْضُهُ الْقَصْرُ فَفَطْ : كَمَا بَاصِـهُ^(٣) ، وَكَلَامُهُ قَدْ يَشْمَلُهُ (فَلَا) يَقْصُرُ (فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّهُ صَوْلَهُ عَلَى مَسَّةٍ مِنْ غَيْرِ عَرْضٍ ، فَأَشْبَهَ مَنْ سَلَّتْ بَصِيرًا وَطَوَّلَهُ عَلَى مَسَّةٍ بِالْتَرَدُّدِ فِيهِ حَتَّى يَمُوتَ بِدَرْجَتَيْنِ

وَمِنْهُ يُؤْخَذُ^(٤) أَنَّ الْكَلَامَ فِي مُعْتَدٍ دَسَّ^(٥) ، بِحَلَالِهِ نَحْوِ بَعَاطٍ وَابْحَاهِلٍ بِالْأَقْرَبِ ، لِإِنَّ الْأَوْجَةَ : قَصْرُهُمَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُمَا عَرْضٌ فِي سَلُوكِهِ

أَمَّا لَوْ كُنَّا طَوِيلَيْنِ : فَوَيْلٌ يَنْصُرُ مَطْلَقًا^(٦) قَطْعًا : يُنْظَرُ فِيمَا إِذَا سَلَّتِ الْأَطُولُ^(٧) لِقَرَضٍ أَوْ قَصْرٍ فَفَطْ : بَأَنَّ إِنْعَافَ الْمَسِّ بِمَا عَرْضٍ حَرَامٌ ، وَيُخَالَفُ بَأَنَّ الْحَرَمَةَ هُنَا بِتَسْلِيحِهَا لِأَمْرٍ خَارِجٍ ، فَلَمْ تُؤْثِرْ فِي الْقَصْرِ : لِقَاءِ أَصْلِ الْمَسِّ عَلَى رِجَالِهِ

تَسِيَةً : مَا تَقَرَّرَ^(٨) ، مِنْ أَنَّ مَا لَهُ طَرِيقَانِ : طَوِيلٌ وَقَصِيرٌ يُقْتَرَبُ الطَّوِيلُ الْمَسْدُوكُ : بِدُيَايِهِ قَوْلُهُمْ فِي نَحْوِ نَزْدِ الْحَقِيقَاتِ : إِنَّهَا عَلَى مَرَحَلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ ، مَعَ أَنَّ لَهَا طَرِيقَتَيْنِ طَوِيلًا وَقَصِيرًا

(١) أي العدول إلى الطويل .

(٢) أي : الزوم . (ش : ٢ / ٣٨٢) .

(٣) المحرر (ص : ٦٢) .

(٤) أي : من التحليل . (ش : ٢ / ٣٨٢) .

(٥) أي سلوك الطويل . (ش : ٢ / ٣٨٢) .

(٦) قوله (ينصر مطلقاً) أي سواء سلك الأصغر أم لا ، ويعرض أو لا ، ومن صور عدم

العرض : القصر فقط كمردي

(٧) أي من الطويلين (سم : ١ / ٣٨٢)

(٨) أي في نفس . (ش : ٢ / ٣٨٢) .

ولو تبع العبد ، أو الروح ، أو الجند في ذلك أمره في السفر ، ولا يبرأ
مقصده فلا يضر ،

وقد يخاف بأن الكلاء ثم في بقعة معينة ، هل يُعَدُّ ساكنها من حاصري الحرم
أو مكة^(١) ، وحيث كان يسكن مرحلتان ولو من إحدى الطريق . لا يُعَدُّ من
حاصري ذلك ، وهذا على مشقة سير مرحلتين ، ولا يُعَرَّفُ ذلك^(٢) إلا بالطريق
المسوك^(٣) ، وأيضاً ما خصيرة ثم وعرة جداً ، وعدم اعتداهم لها ثم بعد ذلك
ومن ذلك^(٤) يؤخذ : أنه لو كان للمحل طريقان إلى بلد القاصي أحدهما
مساوي العدوي ، والآخر دونه ، اغتبر الأبعد^(٥) ، لا أن يُقَرَّرَ بأن الأصل مع
الحكم على العائدين حتى تتحقق بُعد محله من كل وجه .

(ولو تبع المد أو الروح ، أو الحدي) أو الأسير (مانك أمره) وهو
السيد ، والروح ، والأمير ، ولا يضر (في السفر ، ولا يعرف) كل من
(مقصده . فلا قصر) قبل مرحلتين ؛ لفقد الشرط^(٦) ، بل بعدهما^(٧) ، كما
مر^(٨) ، وكذا قبلهما إن علموا أن سفره يُلْقِيَهُمَا ؛ لوجود الشرط .

نعم ؛ من نوى منهم الهرب ، وجد فرصة^(٩) ، أو الرجوع إن زان ماله . لم

(١) أي : فلا يلزمه دم التمتع والفران . (ش : ٢ / ٣٨٣)

(٢) أي : حصول المشقة . (ش : ٢٠ / ٣٨٣)

(٣) ولي (من) والمعطوعات . (بالطريق المسلوكة) .

(٤) أي : من غتار الأبعد من طريق الميقات (ش : ٢ / ٣٨٣)

(٥) أي : فيجوز الحكم على القاص في ذلك المحل (ش : ٢ / ٣٨٣)

(٦) وهو عليه بطول السفر . (ش : ٢ / ٣٨٤)

(٧) قوله : (بل بعدهما) أي : بل يقتصر بهما كرهدي

(٨) وقوله (كما مر) هو قوله (نعم لو سافر مسرع) (إيج كرهدي

(٩) قوله (إن وجد فرصة .) (إيج يعني : لو علم الأمير أو غيره بطول ، ونوى الهرب إن وجد

فرصة لم يقتصر قبل مرحلتين ، أب بعدهما يقتصر ، وكذا الرجوع والعبد إذا علم أن العدو

طويل ، وموت المرأة أنه متى تحلقت عن زوجها بفرار رجعت ، والعبد أنه من عن رجع

فلا يترخصان قبل مرحلتين . كرهدي .

يرخص إلا بعدهما على الأوجه^(١) ، لأنه حيثما وجد سبب ترخصه يقيناً ، فسم يوثق به قصد قطعه^(٢) ، قل وجوده^(٣) ، بحالته^(٤) ، قلنا لم يوثق ذلك^(٥) ، ولا تحقق به مسوغة ، فأنزلت به للقاطع^(٥) ؛ لضعف السبب حيثما

وبهذا^(٦) أنصح الترقى بين ما هو وما مر قبل ، (ولي آدم سلة) لأن هذا يثبت معارضتي^(٧) ، لتغير تقديم مقتضى تية المتزوج ، لأنها أقوى ، وما به التبع وفعل المتزوج ، فلا تعارض ، وعد عدمه^(٨) ، ينظر لقوة السبب وحده ، كما قرر^(٩) .

والأوجه أيضاً أن رؤية قصر المتزوج معالم بشروط انقصر بمحوه مدارقه لمحلّه ؛ كعلم مقصده ، بحالات إعدده عدة كثيرة لا تكون ، إلا لسير طويل عادة فيما يظهر ، خلافاً للأدعي^(١٠) ، لأن هذا لا يوجب ثبوت سير طويل ؛ لاحتماله مع ذلك لئلا الإقامة بمفردة قرية زمن طويلاً .

أما إذا عرفت مقصد متروجه ، وأنه على مرحلتين فيقصر وزن منع على متروجه القصر^(١١) ، فيما يظهر من كلامهم .

(١) قوله : (قطعه) مفعول (قصد) ، وقوله : (قيل) متعلق بقصد . (ش . ٣٨٤ / ٢)
ولي (س) والطير عدت ، (قصد قطعه)

(٢) أي : قيل وجود سبب ترخصه ، هامش (خ) .

(٣) أي : بخلاف قصد قطعه ، هامش (ك) .

(٤) أي : سبب ترخصه ، هامش (خ) .

(٥) في (ت) : (فأنزلت به القاطع)

(٦) أي : بقوله ، (لأنه حيثما وجد ...) إلخ . (ش . ٣٨٤ / ٢)

(٧) أي : المتزوج ومتروجه (ش . ٣٨٤ / ٢) وفي بعض النسخ (متى معارضتي)

(٨) أي : التعارض ، هامش (خ)

(٩) أي : في قوله : (لضعف السبب) ، هامش (خ)

(١٠) المروجه : ما ناله الأوجع ، (سم : ٣٨٤ / ٢) .

(١١) لعدم عرض صحيح أو عيار حاشية السيلوي (٣٨٧ / ١)

فمن نوى ما فيه الفطر ففطر الجدي ذويتاً

ولو قصد سراً صويلاً فسار ثم نوى رجوعاً . انقطع ، فإن سار من
جدي .

(فهو نوى ما فيه الفطر) وحدهم دون متويعهم ، أو جهلوا حاله (فطر
الجدي دونهما) لأنه ليس تحت يد الأمير وفهره ، محلا لهما^(١) ، كالأسير
وه^(٢) يُقَلَّمُ أن الكلام هـ في جدي متطوّل بالسفر مع أمير الجيش ، فهو
مثلك أمره باعتدال تطويعه بالسفر معه مفوضاً أمره إليه ، وليس تحت فهره ، باعتدال
أن له معارضة ، وليس للأمير إخباره على سفر معه
فلا ساقى بين قولهم أولاً ، (منك أمره) ، والتعديل يأتيه (ليس تحت فهره
فاندفع ما لشارح هـ .

أما جدي مثبت في الديوان فلا أثر ليه ، وكذا جميع الجيش ، لأنهم
تحت يد الأمير وفهره ، إذ له إخبارهم ، لأهم كالأجرو تحت يد المستأجر
وه يُقَلَّمُ ، أن أحيز المين تابع لمسأجره ، كالروح لزوجها .

(ولو قصد سراً صويلاً فسار ثم نوى) المستقل (رجوعاً) أو تردّ به إلى
وطه مطلقاً^(٣) ، أو إلى غيره لغير حاجة (انقطع) سفره بمحرّد نيّته إن كان
مازلاً ، لا سائراً لجهة مقصده ، لما مرّ^(٤) : أن بية الإقامة مع السير لا تؤثّر ، بنت
الرجوع معه كذلك ، ويندّل لهذا المبدأ^(٥) قوله .

(فإن سار) بمقصده الأول ، أو لغيره ولو لما خرّج منه (فطر جدي)

(١) أي فيهما كأنهم مهدية (شر : ٣٨٥/٢)

(٢) أي بالتعليل (شر : ٣٨٥/٢)

(٣) أي : الجدي ، هامش (٥) .

(٤) أي : للعاجلة أم لا (ج شر : ٢١٣/٢)

(٥) قوله (لما مرّ) أي في شرح قوله (ولو نوى إقامه) (ج) كروي

(٦) أي : إن كان مازلاً ، (شر : ٣٨٦/٣)

ولا ترخص العاصي بسفره كذا في مباشرة . ولو أنشأنا أن نحائث جمعة معصية
بلا ترخص

ولا يرخص إلا أن قصد مرحلتين ، وفارق محله بنظير ما قرأ^(١) ، وما رواه أبي
غير وطه للحاجة . فلا ينتهي سفره بذلك .

(و) ثالثها - جواز سفره بالنسبة للمصر وماتر الرجص ، إلا أنقسم فيه
بمرته ، لكن مع عداوة مضافه به ، كما مر^(٢) ، فحسب (لا يترخص بعاصي
بسفره ؛ كذا في مباشرة) ومسافر بلا إذن أصلي يوجب سداؤه ، ومسافر عليه دين^(٣)
حائل تدبر عليه من غير إذن دانه ؛ لأن ترخص لا تنأط بالمعاصي .

أن العاصي في سفره ، وهو من يقصد سراً مباحاً ، يترخص له فيه معصية
بغير نكح . فترخص ؛ لأن سبب ترخصه مباح فله وبها

ومن سفر المعصية - أن يُثبت منه ودائه بالركض من غير عرصي^(٤) ، و
يأمر لمجرد رؤية البلاد^(٥) والنظر إليها ؛ كما علاه وأقره^(٦) وإن كان محض^(٧)
في الأول^(٨) . ظاهر كلام الأصحاب الحل ، وفي الدي^(٩) المعصية أن
مباح

(ولو أنشأ) سفر (مباحاً ، ثم جعله معصية فلا ترخص) له من حيث

- (١) قوله (وفارق محله) أي ذهب عن المحل الذي يوجب الرجوع فيه بنظير ما مر (أي هو
محاوره السور وبحره كردي وفي المعصية والبرهية) بنظير ما مر
- (٢) قوله . (كما مر) أي . في (التيمم) . كردي .
- (٣) وفي (مر) (ومسافر وعليه دين)
- (٤) أي : صحيح . وشيخي . (ش : ٢٨٧/٢) .
- (٥) الوجه . نقيض كون هذا معصية بما إذا أتبعه أو دأبه بالركض ؛ لأنه لا يريد عن التيمم
سفيه بذلك ؛ كما علم مما تقدم (سم ٢ : ٣٨٧)
- (٦) الشرح الكبير (٢٢٥/٢) ، ووضه القليل (١٩٣/١)
- (٧) أي في المحابر ، يعني (ش : ٢٨٧/٢)
- (٨) هو قوله (أن يتعب نفسه) (غ س : ٢٦٥/٢)
- (٩) هو قوله : (رؤية البلاد) . (غ ش : ٢٦٥/٢) .

فِي الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أُنْشِأَ عَاصِيًا ثُمَّ تَابَ . . . فَضَمًّا لِشَعْرٍ مِنْ حَيْثُ التَّوْبَةُ .
وَبِإِقْدَى بِمَثْمُ لِحَظَةٍ لِرَبِّهِ الْإِتْمَامُ

احمِلِ (فِي الْأَصَحِّ) كَمَا لَوْ نُشِأَ لِمَرْ بِفَصْدِ الْمُعَصِيَةِ ، لِأَنَّ تَابَ . فَمِنْ
حَرَامًا ، كَمَا فِي تَوَلَّاهُ (وَبِإِنْشَاءِ عَاصِيًا) ^(١) بِهِ (ثُمَّ تَابَ) تَوْبَةً صَحِيحَةً (فَضَمًّا
لِشَعْرٍ مِنْ حَيْثُ التَّوْبَةُ) فَإِنْ كَانَ بَيْنَ مَحَلِّهَا وَمَقْصِدِهِ مَرَحَلَتَانِ فَضَمًّا
وَالْأَوَّلَى فَلَا ^(٢) .

وَمَا لَا يُشْتَرَطُ لِلْمَرْحُومِ طَوْنُهُ ؛ كَأَكْلِ الْعَيْنَةِ يَسْتَبِيحُهُ مِنْ حَيْثُ التَّوْبَةُ ،
مُطْلَقًا ^(٣) .

وَحَرَجَ بِهِ (صَحِيحَةٌ) . مَا لَوْ غَضَى سَفَرَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ تَابَ ، بِهِ
لَا يَتَرَخَّصُ مِنْ حَيْثُ تَوْبَتِهِ ، بَلْ حَتَّى تَقُوتَ الْجُمُعَةُ ^(٤) .

(و) رَأَيْتُهَا عَدَمُ اتِّدَائِهِ بِمَثْمُ وَ (لَوْ) أَحْمَلًا ، فَمَتَى (اتَّقَى بِعَمِّ) وَلَوْ
مُسَابَرًا (لِحَظَةٍ) وَلَوْ دُونَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ، كَمَا نَزَّ قِيلَ (الْأَدَالِ) ^(٥) مع
الْعَرَبِيِّ ^(٦) ؛ كَانَ أَمْرُكَ فِي تَجْرِ صَلَاتِهِ وَلَوْ مِنْ صَبَاحٍ ، أَوْ جُمُعَةٍ ، أَوْ مَعْرَبٍ ، أَوْ
مَحْوَعَةٍ ، أَوْ رَاتِيَةٍ .

وَرَغِمَ أَنْ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا تُسَمَّى تَامَةً ، وَأَنَّهَا تَرِدُّ عَلَى الْعَيْنِ عَيْنُ
صَحِيحٍ ^(٧) .

(لَزِمَهُ الْإِتْمَامُ) لِأَنَّ ذَلِكَ سَبْعَةُ أَهْلِ الْفَاقِسِمِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،

(١) وَلَوْ (أ) وَ (ب) (س) : (وَلَوْ أُنْشِأَ عَاصِيًا)

(٢) رَاجِعٌ إِلَى اسْتَوَالِ الطَّغْيَانِ فِي اخْتِلَافِ الْأَصَحِّ ، مَالِ (٢٧٠)

(٣) بَقِيَ مَرَحَلَتَانِ لَمْ لَا . (ع ش : ٢٦٥ / ٢) .

(٤) وَمِنْ دُونِهَا يَكُونُ اتِّدَاءُ سَفَرِهِ . بِهَيَاةِ الْمَحْتَاجِ (٢٦٥ / ٢)

(٥) فِي (٨٤٣ / ١)

(٦) أَيُّ أَنَّ الْمَدَارَ فِي رَجْعِ صَلَاةٍ عَلَى إِذْرَاكِ طَرَفِ حَرَمٍ مَحْشُورٍ مِنَ الرِّقَّةِ ، وَمَا دُونَ التَّكْبِيرِ
بِئْسَ كَذِبٌ ، وَلَوْ وَجِبَ الْإِتْمَامُ عَلَى مَجْرَدِ الْمَرْحُومِ (ش : ٣٨٨ / ٢)

(٧) لِأَنَّهَا تَامَةٌ فِي نَفْسِهَا . بِهَيَاةِ الْمَحْتَاجِ (٢٦٦ / ٢)

ونزاع الإمام المُسافر وشُخُف نَحًا. . أَمُّ الْمُقَدُّونَ ، وكذا نزاع الإمام وفندي به .

ولو لم يره الإمام مُقَدِّباً ، فَعَدَّتْ صَلَاتُهُ أَوْ صَلَاةَ إِمَامِهِ ، وَهُوَ .

كما صيغ عن أبي حنبلٍ رضي الله عنهما^(١) .

قِيلَ نَاحِيَةً (لِحِظَةٍ) عَنْ (مَنْ) يُوجِبُ أَنَّهُ لَوْ قَرَأَ الْإِمَامُ لِإِنْعَامٍ بَعْدَ مَرَقٍ لِمَامُومٍ لَهُ لَرَمَتْهُ لِإِنْعَامٍ ، وَيَسَّرَ كَذَلِكَ^(٢) . انتهى ، والإيهامُ لَا يَخْتَصُّ بِدَعَةٍ^(٣) ، بَلْ يَأْتِي وَإِنْ قُدَّتْهُ عَلَى أَنَّهُ سَعِيدٌ إِذْ (مَنْ) اسْمُ مَاهِي ، وَهُوَ حَقِيقَةٌ فِي حَالِ النَّبِيِّ ، يُعِيدُ : أَنَّ لِإِنْعَامٍ حَانَةً لَاقْتِدَاءً ، فَلَا يَرُدُّ ذَلِكَ رَأْسًا .

(وَبِوَرَعٍ) تَتَلَبَّيْ عَلَيْهِ ، وَأَلْفَضُّهَا ، وَهُوَ مَثَلٌ : إِذَا الْمَدَاوُ عَلَى مَضَلَابِ الصَّلَاةِ (الْإِمَامُ لِمَدَامٍ) الْفَاضِرُ (وَأَسْجَلُ) لِبَصَلَانِ صَلَاتِهِ بِوَرَعِهِ ، نَكَّرَتْهُ^(٤) ، كَمَا عَلِمَ مِمَّا قُدَّتْهُ فِي (شُرُوطِ الصَّلَاةِ)^(٥) (مَعًا) وَلَوْ عِزَّ مُقَدِّبِهِ (أَمُّ الْمُقَدُّونَ) الْمَسَافِرُونَ وَإِنْ لَمْ يَتَوَرَّأُوا الْإِقْتِدَاءَ بِهِ ، لِأَنَّهُمْ بِسَجَرَةِ الْأَسْحَلِ صَارُوا مُقَدِّبِينَ بِهِ حَكَمًا ، وَمِنْ لَمْ لِحَقَّتْهُمْ سَهْوَةٌ ، وَتَخَشَّ سَهْوَهُمْ .

بَعْدَ : إِنْ تَوَرَّأَ فَرَأَاهُ حِينَ أَخْتَشَوْا بِأَوَّلِ رُغْبِهِ أَوْ حُدُوثِهِ قَبْلَ نِمَامٍ اسْتَحْلَافِهِ .

فَعَسَوْا : كَمَا لَمْ يَسْتَحْفِضْهُ هُوَ وَلَا الْمَامُومُونَ^(٦) ، أَوْ اسْتَحْلَفَتْ قَاصِرًا

(وَكَمَا لَوْ عَادَ الْإِمَامُ وَفَنَدَى بِهِ) يَلْمُزُهُ لِإِنْعَامٍ : لِأَمَدَانِهِ بِمَنْتُمْ فِي حِزِّهِ مِنْ

صَلَاتِهِ

(وَبِوَرَعٍ) الْإِنْعَامُ مُقَدِّبًا ، نَعَدَتْ (بَعْدَ ذَلِكَ) صَلَاتُهُ أَوْ صَلَاةَ إِمَامِهِ ، أَوْ بَانَ

(١) أخرجه أحمد (١٨٨٧) ، وأصله في صحيح مسلم (٦٨٨) .

(٢) قاله لاسوي وأقره المحمدي ، (شر : ٣٨٨/٢) .

(٣) أي بتأخير (لحظة) هي (من) . هاشم (خ) .

(٤) راجع : سهل الفلاح في اختلاف الأئمة : مسألة (٢٧١) .

(٥) في (ض : ٢٠٩) .

(٦) في (ح) : (لم يستحلفه ولا المامومون) أي لم يستحلف الإمام الحلفه هاشم (ج) .

إمامة لحدث أنتم .

وَبَرُّ قَتْدَى بِسْ طَلَّةً مُتَبَرَأَتَانِ مُقِيمَا ، أَوْ بِعَنْ جِهَةٍ مَقْرُوءَةٍ . أَنْتُمْ .

إمامه محدثاً ومعه الحدث ، أو ذ نجاسة حية ، كما هو ظاهر ؛ مع مزار
الصلاة تحت كل صحيحة رجعة^(١) (أنتم) لأن صلاة لزمه إساف ، فله
يُخْرِجُهُ قَصْرُهَا ؛ كَنَائِثَةِ الْحَصْرِ .

وَيُخْرِجُهُ (مَدَّت .) إِلَى آخِرِهِ . مَا لَوْ تَأَنَّ عَدَمُ انْعِقَادِهِ^(٢) مِمَّنْ
الْحَدِيثِ^(٣) ، وَاحْتِجَابِ الْحَقِّ^(٤) . بَلَدِ قَصْرُهَا^(٥)

(وَلَوْ اقْتَدَى بِعَنْ طَلَّةً مُسَافِرًا) قَرَى الْقَصْرَ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِ الْمَسَافِرِ أَنَّهُ
يُزِيدُ (مَا نَ مَقَامًا) بِعَبِي مَتَقًا وَلَوْ مُسَافِرًا (أَوْ بِعَنْ جِهَةٍ مَقْرُوءَةٍ) بَأَنَّ شَكَّ بِهِ .
أَوْ لَمْ يُعْلَمْ مِنْ حَالِهِ شَيْئًا ، قَرَى الْقَصْرَ أَيْضًا (أَنْتُمْ) وَإِنْ بَادَ مَسَافِرًا قَاصِرًا ،
لِقَصْرِهِ بِشُرُوعِهِ مَثَرَةً فِيمَا يَسْهُلُ كَشْفُهُ ؛ لظهور شعار المسافر عدلاً

وَيُخْرِجُهُ (بِدَلِّ مُقِيمًا) مَا لَوْ تَأَنَّ مُقِيمًا مُحَدَّثًا ، فَإِنْ تَأَنَّتِ الْإِقَامَةُ أَوَّلًا رَجَبُ
الْإِتِمَامِ ؛ كَمَا لَوْ اقْتَدَى بِعَنْ عَلَيْهِ مُقِيمًا قَبْلَ أَنْ يَحْدُثَ ، أَوْ الْحَدِيثُ^(٦) أَوَّلًا ، أَوْ بِنَا
مَعًا . فَلَا ؛ إِذْ لَا قُدْرَةَ بِهَذَا ؛ لِحَدَثِهِ ، وَفِي الْمَافِرِ طَلَّةً مُسَافِرًا

(١) في (ص ٤٦١)

(٢) أي صلاة المأموم ؛ بك ما له حدث معه ، أو نجاسة في نحو يديه ، أو تكون إمامه ذا نجاسة
ظاهرة ، أو لئلاً ، أو نحو ذلك (ع ش : ٢٦٧/٢) .

(٣) قوله (بصر الحديث) إلخ لا يقال يفهم عدم انعقادها في الحديث والنسب الحقي من
الإمام ، وليس كذلك ، بل هي محدث ، وخمسة ؛ كما هو ظاهر ؛ لأن هذا الكلام بالنسبة لصلاة
لإمام لا المأموم (ص ٢٨٩/٢)

(٤) أي بالإمام . (ص ٢٨٩/٢) .

(٥) راجع ؛ المسهل ؛ في اختلاف الأشياخ ؛ مسألة ١٣٧٢ ، وراجع ؛ نهاية المحتاج ؛

(٢٢٦/٢) ، واه الشرواني ؛ (٢٨٨/٢)

(٦) عطف على الإمامة (ش ٢٨٩/٢)

وبه^(١) فإن في ما مر في قوله (أو من مائة محدثاً)^(٢) ومن ثم^(٣) لو أفدى بمن ظن قصره . ثم أخذت الإمام . ومن مع عروص حدث أنه نوى بقصر ، ثم بان مقبلاً . قصر ، أي لأن ظنه بقاء القصر عند عروص حدثه منع من أن يكون الصلاة حلف بمحدث جماعة . أن يوصف بالقُدوة ؛ بأن أفدى بمن فئة مسافراً ، ثم أخذت^(٤) . ومن ظن ذلك^(٥) ، ثم بان مقيماً فإنه يقيم وإن غم حدثه أولاً . وإنما صُحِبَ الجماعة مع تبيين حدث إمامها الرب على الأربعين ؛ اكتمال فيها بصورة الجماعة بل حقيقتها ؛ لقولهم : إن الصلاة حلف جماعة كاملة . كما مر^(٦) ، ولم يُكْتَفَ بذلك^(٧) في إدراك لسوق الركعة حيث المحدث ؛ لأن تحمله عنه رخصة ، والمحدث لا يضمن له ، فاندفع ما لا يبريها . نية كلاً منهم المذكور^(٨) في حديثه بمن غلبه مقيماً فدان حديثه . . مصرحاً بأنه نوى لقصر ، وإلا . لم يثبت خبر لقولهم لزمه الإتمام ، وحسب يمكن . بعدد صلاته بهذه النية ؛ لأنها ملاءمة ، لكنهم أشاروا لجواب بأن المسافرين أهل القصر ، بحالهم مقيم نوا . . ويصاحبه^(٩) أنه وإن غلبه إتمام الإمام . يتصور مع ذلك قصره^(١٠) ؛ بأن

(١) أي : بقوله : (وفي الظاهر . . .) إلخ . (ش : ٣٨٩/٢)

(٢) غي (ص : ٥٩٠)

(٣) أي : لأجل الدعوى بما ذكر ، ومذهبنا الظن في جور القصر (س : ٣٨٩/٢)

(٤) أي : الإمام . ح ش . (ش : ٣٨٩/٢)

(٥) أي : لم يظن مع عروص حدثه أنه نوى القصر . ش . (ش : ٣٨٩/٢)

(٦) غي (ص : ٥٩٠)

(٧) أي : بصورة الجماعة . هامش (خ) .

(٨) أي : لسان في قوله (كما لو اتحدى . .) إلخ (ش : ٣٨٩/٢)

(٩) أي : الجواب . (ش : ٣٩٠/٢)

(١٠) وبه (س) (يُتصور معه ذلك القصر)

وَمَوْعِلُهُ مُسَابِرًا وَشَكَّ فِي بَيْتِهِ نَصَرَ ، وَلَوْ شَكَّ فِيهَا فَقَالَ (إِنْ قَصَرَ
فَصُرْتُ ، وَإِلَّا أَتَمَمْتُ) نَصَرَ فِي الْأَصَحِّ

و

يَتَّبِعُ عَدَمَ انْتِعَادِ صَلَاتِهِ^(١) بِعَبْرِ رَحْوِ الْحَدِيثِ ، فَيَنْصُرُ حَيْثُ كَانَ ، وَأَقْدَرُهُ بَيْتُهُ الْقَصِيرُ ،
وَلَا كَذَلِكَ الْمَقِيمُ

(وَبَوْعِلُهُ) أَوْ طَلَّةٌ ، بَلْ كَثِيرًا مَا يُرِيدُونَ بِالْعَصَمِ مَا يَشْمَلُ الْغُلُّ (سَابِرًا
وَشَكَّ) أَيِ تَرَدَّدَ (فِي بَيْتِهِ) النَّصْرَ لَكُونِهِ لَا تَوْجُّهُ ، فَحُجْرَمُ هُوَ بَيْتُ الْقَصْرِ
قَصْرٌ (إِذَا كَانَ قَاصِرًا) لِأَنَّهُ الظَّاهِرُ مِنْ حَالِهِ وَلَا تَقْصُرُ^(٢) .

(وَلَوْ شَكَّ فِيهَا) أَيِ بَيْتِهِ وَإِمَامِهِ (فَقَالَ) مُعَلِّقًا عَلَيْهَا فِي بَيْتِهِ (إِنْ قَصَرَ
فَصُرْتُ ، وَإِلَّا) يَقْصُرُ (أَتَمَمْتُ) قَصَرَ فِي الْأَصَحِّ ، إِنْ قَصَرَ ، لِأَنَّهُ صَرَّحَ بِمَا فِي
نَصْرِ الْأَمْرِ : مِنْ تَعَلُّقِ الْحُكْمِ^(٣) بِصَلَاةِ إِمَامِهِ وَإِنْ حُرِّمَ^(٤) ، فَلَمْ يَصُرْهُ دَلِيلًا^(٥)
وَلَوْ قَسَدَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ . وَجَبَّ الْأَحْذُ بِقَوْلِهِ فِي بَيْتِهِ^(٦) وَلَوْ فَاسِقًا ، أَلْحَنَ مِنْ
قَوْلِهِمْ يَقْبَلُ إِخْبَارَهُ عَنْ فِعْلِ نَعِيهِ ، فَإِنْ جَهِلَ حَالَهُ وَجَبَّ الْإِتِمَامُ احْتِيَاظًا^(٧) .
(وَ) خَامِسُهَا بَيْتُهُ الْقَصِيرُ ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ : كَصَلَاةِ السَّعْرِ^(٨) ، أَوْ الظُّهْرِ

(١) أَيِ الْإِمَامِ . هَامِش (ك) .

(٢) فَإِنْ يَانَ حَتْمًا . أَتَمَّ . نِهَاجُ الْمُحْتَاجِ (٢ / ٢٦٨)

(٣) قَوْلُهُ (مِنْ تَعَلُّقِ الْحُكْمِ) يَبَانُ بِمَا فِي نَصْرِ الْأَمْرِ : يَعْنِي فِي نَصْرِ الْأَمْرِ تَعَلُّقَ حُكْمِ صَلَاةِ
الْعَامَّةِ بِصَلَاةِ إِمَامِهِ ، وَلَا اعْتِنَاءَ بِهِنَّ الْقَصِيرُ حَالَ بَيْتِهِ إِمَامًا كَرْدِي

(٤) قَوْلُهُ (وَإِنْ حُرِّمَ) أَيِ سَوَاءَ حُرِّمَ الْعَامَّةُ بَيْتُ الْقَصْرِ أَمْ عَلَى فَإِنْ حُكِمَ فِي الْوَقْعِ مَعْلَقٌ
بِصَلَاتِهِ ، أَيِ الْإِمَامِ ، أَلَا يَرَى أَنَّهُ لَوْ أَسْمَا لَامَامٍ وَجَبَّ عَلَيْهِ الْإِتِمَامُ وَإِنْ بَوَى الْقَصِيرُ
كَرْدِي

(٥) أَيِ . التَّعْلِيلُ . (ش : ٢ / ٣٩٠)

(٦) أَيِ : يَقُولُ الْإِمَامُ فِي بَيْتِهِ . هَامِش (خ) .

(٧) كُلُّ مَنْ (وَلَوْ لَسَدَ) ، (وَ) لَوْ جَهِلَ (رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَسَائِلِ فِي الْعَمَلِ) (س :
٢ / ٣٨٠) يَنْصَرَفُ .

(٨) وَفِي (س) : (الْمَسَافِرُ)

تشرط بقصره في الإحرام ، والتحرُّز عن ما فيها دواماً ، وهو أحرم قاصراً ثم ترد في أنه يقصر أم نعم ، أو في أنه نوى القصر .

مثلاً ركعتين وإن لم ينو برخصاً^(١) ، وإنما تفمرا على أنه (شرط لصحية) لأنه خلاف الأصلي ؛ فاحتج لصرفه عنه ، بخلاف الإنعام

ويُحْتَظَرُ : وجوده فيه^(٢) (في الإحرام) كسائر التيات ، بخلاف ما لا بد من إله لا بدع في طريق الجماعية على الانفراد ؛ كعكسه ؛ إذ لا أصل لما يوجب إله ، بخلاف تقصر لا يمكن طريقة على الإنعام ؛ لأنه الأصل ؛ كما يقرر^(٣)

(و) سادسها . (التحرز عن ما فيها) أي نية القصر (دواماً) أي في يومين متتابعين ؛ بالآثار في الإنعام فصلاً عن الجرم به^(٤) ؛ كما قال

(أبو) عبارة : أصبه ، (فهو)^(٥) ، قيل وهي أحسن ؛ لأن هذا بيان التحرز المذكور^(٦) ، ورأى^(٧) بأنه لَمْ يُمْ لِمَحْضَرِهِ لَيْسَ بِهِ ، وهو قوله . أو قام إينار^(٨) للاختصار . . لم يخص التبريع (أحرم قاصراً ثم ترد في أنه يقصر أو يتم ، أو) أحرم ثم شك (في أنه نوى القصر) أو لا ، قيل هذا تركيب غير مستقيم ؛ لأنه قسيم لمن أحرم قاصراً ، لا قسم منه . انتهى .

(١) قوله (وإن لم ينو برخصاً) أي لم ينو مع الطير وكمن ترحب كروي

(٢) أي من القصر ههنا (ح)

(٣) أي في قوله (بخلاف الإنعام)

(٤) قوله (أحرم به) أي بالإنعام كروي

(٥) المذكور (ص : ٦٣)

(٦) أي مركب (أبو أحرم) (إلح يقطع النظر عن خصوص (الفاء) أو (الواو) . (تن : ٢٩١/٢) والبراءة بقيل المراسي في تحرير يتأوي (٣٦٦/١)

(٧) قوله . (المذكور) غير موجود في المطبوعة المصرية

(٨) وفي بعض النسخ (ويرد) .

(٩) مقول له لقوله (نعم) . (ش : ٣٩١/٢)

(١٠) أي : قول المصنف . (أو في أنه نوى القصر) مني المحتاج (٥١٧/١) .

أَوْ قَامَ إِمَامُهُ لِثَلَاثَةٍ فَشَكَّ : هَلْ قَرَأَ نَسْأَةً أَمْ سَاءً ؟ أُنْتُمْ .

وَيُرَدُّ بَأَن كَوْنَهُ قَاصِرًا فِي أَحَدِ الْإِحْتِمَالَيْنِ الْمَشْكُوكِ فِيهِمَا . سَمِعْنَا جَعَلَهُ

(أَوْ قَامَ) عَطَفَ عَلَى (أَحْرَمَ) ^(١) (بِإِمَامِهِ ثَلَاثَةً ، فَشَكَّ) أَيِ رَفَعَهُ (هَرَمَهُ)
 مَتَمَّ أَمَ (بِأَيِّ) فِي (الْوَصِيَّةِ) بَ فِي الْعَطْفِ بِـ (أَمْ) فِي حَيْزِ (هَلْ) مَبْسُوطًا ^(٢)
 (سَاءَ ؟ أُنْتُمْ) وَإِنْ تَأَنَّ ^(٣) أَنَّهُ سَاءَ ، يَرْفَعُهُ فِي الْأَوَّلَى ^(٤) الْمَعْنُومِ سَاءَ الْحَرَمُ بِأَنَّهُ
 الَّذِي رَأَى أَصْبَهُ ^(٥) بِالْأَوَّلَى ، وَلِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الثَّانِيَةِ ^(٦) عَدَمُ أَفِيَّةٍ ، وَتَكْرُرُ
 عَنْ قُرْبٍ لَا يُثْبِتُ هَاهُنَا لِمَصْنُوعٍ حَرَمٌ مِنْ صَلَاتِهِ عَلَى الْإِسْنَامِ ؛ لِأَنَّ صَلَاتَهُ مَسْقُوتَةٌ ^(٧)
 وَهِيَ ^(٨) فَارَقَ مَظْهَرَهُ فِي الشُّكِّ فِي أَصْلِ الْتَمَنٍّ ^(٩) ؛ لِأَنَّ زَمَنَهُ خَيْرٌ مَحْسُوبٌ وَإِنَّمَا
 خُصِّيَ عَنْهُ لِكثْرَةِ وَقْعِهِ مَعَ رِوَالِهِ عَنْ قُرْبٍ غَالِبًا

وَاللُّزُومُ الْإِتِّعَامُ ^(١٠) عَلَى أَحَدِ الْإِحْتِمَالَيْنِ فِي الثَّانِيَةِ ^(١١) ، كَأَشَايَةِ

(١) الْأَوَّلَى عَطَفَ عَلَى (رَفَعَهُ) لِأَنَّهُ عَطَفَ عَلَى (أَحْرَمَ) بِصِيَرٍ مُتَدِيرٍ أَوْ لَمْ يَحْرَمِ قَاصِرًا ، بَلْ
 شَدَّ ، وَقَامَ إِمَامُهُ ، إِيخَ ، كَمَا هُوَ دَعْدَةُ الْعَطْفِ بِـ (أَمْ) مِنْ تَقْدِيرِ مَضَى الْمَعْطُوفِ
 عَلَيْهِ ، وَدَلَّاهُ لَيْسَ بِمَرَادٍ هُنَا ، بَلْ هُوَ وَهِيَ (أَنَّهُ أَحْرَمَ قَاصِرًا ، ثُمَّ دَامَ إِمَامُهُ) إِيخَ إِلَّا
 بِحُجَابِ بَأَنَّهُ تَعْلُفُ أَمْلِهِ ، فَيُحْزَرُ أَنْ يَحْصَلَ التَّصْدِيرُ هَذَا ، وَيُقَامُ الْإِمَامُ (الْخ) ع
 نَسْ (ش : ٣٩١ / ٢) .

(٢) فِي (٧٠ / ٧٠)

(٣) أَيِ ، حَالًا . (ش : ٣٩١ / ٢)

(٤) أَيِ : لَيْسَ (أَحْرَمَ قَاصِرًا ثُمَّ تَرَدَّدَ) ، هَامِش (خ) .

(٥) أَيِ : بِالْإِتِّعَامِ . (ش : ٣٩١ / ٢)

(٦) وَهِيَ ، (عَلَا يَجُوزُ التَّصَرُّعُ إِذَا تَوَلَّى الْإِتِّعَامُ) (الْخ الْمَحْذُورُ) ص (٦٣)

(٧) أَيِ : هَبْ لَوْ أَحْرَمَ ثُمَّ شَكَّ فِي (أَنَّهُ تَوَلَّى التَّصَرُّعَ) هَامِش (خ)

(٨) هَلَا لِلْمَضِيِّ . (ش : ٣٩١ / ٢)

(٩) أَيِ : يَقُولُ (الْمَضِيُّ جَزَاءً) . إِيخَ . (ش : ٣٩١ / ٢) .

(١٠) هَيْتَ لَا يَضُرُّ لَوْ تَذَكَّرَ عَنْ قُرْبٍ مَبْدِئَةُ الْمَحْتَاجِ (٢٧٠ / ٢)

(١١) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (تَرَدَّدَ) (الْخ) (ش : ٣٩١ / ٢)

(١٢) أَيِ : هَبْ (قَامَ إِمَامُهُ ثَلَاثَةً فَشَكَّ) هَامِش (خ)

وإذا قام القاصر ثلثه عمداً بلا موجب للإتمام بطلت صلاته ، وإن كان
عاد وسجد له وسلم ، وإن أراد أن يسلم ، عادته ببعض تسليماً
وبشرط .

وهذا مَرَّةٌ في الشك في نية الإمام المسافر أن ، بأن ثلثه قريبه على
نصر^(١) ، وهذا بقربة ظاهرة في الإتمام ، وهو^(٢) قبله ذلك
ومن ثم لو أوجبت إمامه القصر ، كحتمي بعد ثلاث مراحل لم يدرئة
إتماماً ، حملاً تقيد به على السهو .

وإذا قام القاصر لثالثة عمداً بلا موجب للإتمام بطلت صلاته (كما لو قام
انتم لحاجة (وإن كان) قيامه له (سهواً) فتدكر ، أو جهلاً منهم (عاد)
وجوب (وسجد له) أي لهذا السهو ، لأن عمداً مطلقاً

وكذا لو صدر للعباد أقرت ؛ لما مر في (سجود السهو)^(٣) بل وإن لم يصح
إليه إقرار ، لما مر ثم من « المجموع » أن تعمدة الخروج عن حد الحنوس
مطل^(٤) .

(وسلم ، فإن أراد) حين تدكره (أن يسلم عاد) وجوباً للجلوس (ثم بعض
مساً) أي دويماً للإتمام ؛ لأن بهوضه أُلغِيَ سهوه ، فتوخت إعادته .
(و)^(٥) سألها . دوام السفر في جميع صلاته ؛ كما قال : (بشرط) للنصر
أيضاً :

(١) قول (وهادق) أي ما هنا أيضاً (ب مر) أي في قول النصف (وشك في نية
نصر) (ش : ٣٩١ / ٢) .

(٢) وهي أن الظاهر من حال المسافر : أنه نوى القصر . (ش : ٢٩١ / ٢٠)

(٣) أي بقربة ، والتدكير بوعده بحجر (ش : ٣٩١ / ٢)

(٤) في (ص : ٢٨٦)

(٥) في (ص : ٢٨٧)

(٦) هذه الواو ليست من المس في بعض النسخ ، وإنما كتبت مع كلمه (بشرط) وجعلت من
العتق .

كونه مسافراً في جميع صلاته ، فلو نوى الإقامة فيها ، أو بليت سبباً في داره ، أم .

و لفطر أفضل من الإنعام على المشهور إذا بلغ ثلاث مراحل ،

(كونه) أي . الباوي له (مسافراً في جميع صلاته ، فهو نوى الإقامة الدائمة للترحيل (فيها) أو شك في بيتها أو ملئت سببته (فيها) داره ، فاسه) أو شك هل يدعها ؟ (أم) لروايل تحققي سبب لرحلة وثامنها . كونه عالماً بجوار انقصر ، فإن قصر جائلاً به (٢) . لم تمنع صلاته : لتلاعبه .

(والفطر أفضل من الإنعام على المشهور إذا بلغ) السفر المبيح للفطر (ثلاث مراحل) وإلا . والإنعام أفضل : خروجاً من إيجاب أبي حنيفة الفطر في الأول (٣) ، والإنعام في الثاني .

نعم : الأصل لمن وجد في بيته كراهة الفطر (٤) ، أو شك فيه (٥) ، أو كان ممن يقتدى به بحسرة الناس الفطر مطلقاً (٦) ، بل يكره له (٧) الإنعام . وكذا لدائم حدث لو قصر . خلا زمن صلاته عن جويته : كما بحث

(١) أي : في الصلاة . هاهنا (ك)

(٢) أي : كان يصري بمحرو دؤيته أن الناس يقصرون (ش ٣٩٢ / ٢)

(٣) وهو : إذا بلغ سفره ثلاث مراحل كروي (ش ٣٩٦ / ٢) والكروي هنا بمعنى الكافي

(٤) لا رغبة عن نفسه ، لأنه كبر ، بل لإيثاره ، لأصل وهو الإنعام المسجع الفريوم مع حيا الرسمي (٨٨ / ٤) .

(٥) قال بعلامه الرسمي رحمه الله تعالى (٨٩ ، ٤) الكلام في من له شبهة في الكراهة وإن صحت جداً ، كالنظر بظاهر القرائ في اشتراط الحود ، أو من أن خير الواحد لا يجب العمل به والحاصل أنه ليس أنه يست في حكمه يقصر هل هو حائز أم لا ؟ بل المراد أنه مع عدمه بأنه جائز خيلت له تلك القاصرة شبهة في جوازها ، تأمل .

(٦) أي : سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا (ع ش ٢٧١ / ٢٠)

(٧) أي : لكل من المستتيب الثلاثة (ش ٣٩٢ / ٢) .

لأنه لو قصر حلاً من ركعتيه وصلاه عنه **فوجب القصير** ، كما هو ظاهر .

ولما ^(١) جاء قوله ^(٢) (لتعالم مصنفاً ، لأنه ^(٣) وطنه ، وحروجه من مع أحمد المصنف ، وكذا من لا وطن له وأدام السفر بزراً ، وقدم ^(٤) على خلاف أبي حنيفة ، لاعتضاده بالأصل .

ومثل ذلك ^(٥) كل قصر احتفت في حوزته ؛ كالواقع في الثمانية عشر يوماً ، بالأصل ، الإتمام لذلك ^(٦)

وقد بحث المصنف ، كان آخر الظاهر فيجب تأخيراً من أن لم يثق من وقت المصنف ، لا ما ينعى ، مع ركعاب ، ميراثه قصر الظاهر ليذكر المصنف ثم قصر المصنف ، لتقع كلها في الوقت .

كذا تحته الإسوق وغيره ، أخذ من قول أبي الرقة ؛ لو ضاق الوقت وأزهد ^(٧) الحدث ؛ بحيث لو قصر مع مدافعتيه أدركها في الوقت من غير ضرر ، ولو أخذت وتوالت لم يدركها فيه لزمه المصنف

وبه ^(٨) يعلم ، أنه متى ضاق الوقت عن الإتمام ، وخت المصنف ، وأنه لو ضاق وقت الأولى عن الطهارة والقصر ، برهنة تأخيرها إلى الثاني ؛ لقدرته على بقائها به أداته

(١) قوله (ولما) عصب على (من واحد) ؛ أي (ولما) (٢٩٢/٢) كروي

(٢) قوله (مع أدله) بـ (قد) (ش : ٢٩٢/٢)

(٣) أي : السقطة . هامش (ك) .

(٤) أي : قدم خلاف أحمد في الصلاة ، وفي لا وطن له راجع ، معني المحتاج (٥٢٨/١)

(٥) أي : مثل ما ذكر من المسلمين الآخرين (ش : ٢٩٢/٢)

(٦) أي : للحرج من الخلاف (ش : ٢٩٢/٢)

(٧) أي : قارب . هامش (س)

(٨) أي : بذلك البحث . (ش : ٢٩٢/٢) .

وَلِصُومِ أَفْضَلٍ مِنَ الْفَطْرِ إِنْ لَمْ يَتَصَوَّرْ بِهِ .

(والصوم) في رمضان - ويُتَخَذُ به ؛ كما هو ظاهرُ كُلِّ صَوْمٍ واجبٍ بحسبٍ
ملءٍ ، أو قضاءٍ ، أو كفارةٍ ، ثُمَّ رَأَيْتُ الرُّكُوشِيَّ يَقُولُ عَنْهُمْ أَنَّ هَذَا لِمَنْفَعَةٍ
تَجْرِي فِي الْوَاجِبِ وَغَيْرِهِ لِمَسَافِرٍ^(١) سَعَرَ قَصْرِ (أَفْضَلُ مِنَ الْفَطْرِ إِنْ لَمْ يَتَصَوَّرْ
بِهِ) تَعْجِلاً لِمَرَأَةِ دَمَتِهِ ، وَلِأَنَّهُ الْأَكْثَرُ مِنْ أَحْوَابِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

فَبِإِنْ تَصَوَّرَ بِهِ لِحَسْبِ أَلَمْ يَنْبَغِ احْتِمَالُهُ عَادَةً . وَالْفَطْرُ أَفْضَلُ ؛ لِحَسْبِ
« الصَّحِيحَيْنِ » أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى رَجُلًا صَائِعًا فِي السَّجْرِ قَدْ طَلَسَ
عَلَيْهِ ، فَقَالَ : « لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّجْرِ »^(٢) .

أَمَّا إِذَا خَشِيَ مِنْهُ مَحْوُ تَلَفٍ مِنْعَةٍ عَصْرٍ . فَتَجِبَ الْفَطْرُ ، فَإِنْ صَامَ . غَضِيَ
وَأُخْرِيَ^(٣) .

وَبِرْ خَشْيٍ ضَعِيفاً مَالاً لَا حَالاً . نَالِ أَفْضَلُ . الْفَطْرُ فِي سَعْرِ حَجٍّ ، أَوْ
غَرٍّ^(٤) .

وَهُوَ أَفْضَلُ مُطْلَقاً^(٥) لِحَسْبِ شُكِّهِ ، أَوْ رَجَدَ فِي سَبَبِ كَرَاهَةِ التَّرْخُصِ ، أَوْ
كَانَ مَقَرٌّ يُقْتَضَى بِهِ بِحَصْرِهِ النَّاسِ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الرُّحَصِ

(١) متعلق بالصوم في الشهر . (ش : ٣٩٣ / ٢)

(٢) صحيح البخاري (١٩٤٦) ، صحيح مسلم (١١١٥) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

(٣) معناه أن الصوم في سببه أفضل مع خوف الضعف مآلاً (ع ش : ٢٧٢)

(٤) قوله (وغير) أي الفطر ع ش قوله (مطلقاً) أي سواء تصوم بالصوم أم لا
(ش : ٣٩٣ / ٢)

فصل

[في الجمع بين الصلاتين]

يُجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ مُقَدِّمِ الْعَصْرِ وَقَدِيمِ الْآخِرِ ، وَآخِرِ الْعَصْرِ وَآخِرِ الْعِشَاءِ ، فِي الشَّغْرِ الطَّوِيلِ ،

(فصل)

في الجمع بين الصلاتين

(محور الجمع بين الظهر والعصر تقديمًا) في وقت الأولى بعد لصحبه ،
أن شرطه ظنُّ صحته الأولى ؛ كما يأتي^(١) ، وهو مُتَقَبِّحٌ بِهَا
وَالْحَقُّ بِهَا ؛ كُلُّ مَنْ بَلَّغَهُ الْإِعَادَةُ ، وَجِبَ نَظَرُ طَائِفَةٍ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَى مَعَ ذَلِكَ^(٢)
صَحِيحَةٌ ، فَلَا مَنَعَ^(٣)

وَكُلُّ ظَهْرِ الْجَمْعَةِ^(٤) هِيَ هَذَا^(٥) ، حَلَالًا لِمَنْ دَارَعَ فِيهِ

(وتأخيرًا) في وقتٍ لثانية (و) بين (العصر والعشاء كذلك) أي تقديمًا
وتأخيرًا (في السفر الطويل) (المحور) للقصر ؛ لِلاتِّسَاعِ الثَّابِتِ فِي «الصَّحِيحِ»
وَعَمَرِهِ ، فِي جَمْعِي التَّأَخِيرِ وَالْقَدِيمِ^(٦) ، فَيَنْبَغُ جَمْعُ الْعَصْرِ مَعَ الْعِشَاءِ ،

(١) في من قول المصنف (بعد الأولى ، هو صلاة) إلخ (ش ٣٩٣/٢)

(٢) أي لزوم الإعادة قوله (لأمنع) أي من الجمع (ش ٢٩٤/٢)

(٣) مع «السهل» التفصيح في خلاف الأشياء ؛ مسألة (٣٧٤)

(٤) أي بشرط أن يعني عن الظهور ؛ بَلَّغَ لَمْ يُتَعَدَّ فِي الْمَدَامَةِ عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ ، وَهِيَ بِهَا

لَا يَتَّحِصُّ مَعَهَا ، لِعَدَمِ شَرْطِهِ مِنْ صِحَّةِ الْأَوَّلَى بِمَسْأَلَةٍ ثَلَاثًا شَبَّحَ (س ٣٩٥/٢)

(٥) في جمع تقديم ، ش ٣٩٤/٢

(٦) أما جمع التأخير فهي «صحيح البخاري» (١١، ١١) ، (و«صحيح مسلم» ١، ٧٠٤) عن أبي

ربي له عنه قال : كَانَ بَيْنِي سِتْرٌ يَدُ الرَّجُلِ قُلَّ أَنْ يَرَى السَّحَابَ حَتَّى يَصْطَلَّ بِرُؤُوسِهِ

بَعْدَهُ ، ثُمَّ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا ، وَذَا رَأَيْتُ حَسْبَ نَظَرِهِ ثُمَّ دَكَبَ وَأَمَّا جَمْعُ التَّقْدِيمِ فَحَرَجُهُ

أَبُو حَبَابٍ (١٥٩٣) ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٢٢٠) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦١) عَنْ مَعْدٍ بَيْنَ جُلِّ رَضِيَ اللَّهُ

والعشاء مع الصبح ، وهي مع نظير : انقصار على البراد

(وكذا التفسير في قول) اختيار^(١) ، كاستل على الواحد^(٢) .

وأشار به (بخور) إلى أن الأفضل . بركة الجمع ؛ حروجا من خلافه
مع

وقد يشكل بقولهم^(٣) . الخلاف إذا حلف سنة صحيحة لا يرعى ، إلا أن
يقال إن تأويلهم لها به نوع تعاضل في جمع التأخير^(٤) . وطعنهم في صحتها
في جمع التمسك محصل مع اعتصامهم بالأصل ، برؤعي^(٥)
نعم ؛ اجمع معرفة ومردئة مجمع عليه ، فليس ، وهو للمع^(٦) .
لا للنسك^(٧) .

عند أن السبي كان في عروة جوف ، فكان إذا ارتحل قبل ربيع الشمس .. آخر الظهر حتى
يجمع إلى العصر ، فيصليهما جميعا ، وإذا ارتحل بعد ربيع الشمس .. حتى الظهر والعصر
جميعاً ثم سار

(١) مسألة لا يحور الجمع في سائر تفسير عن ما رتبه الأسماء ، وأحد التمسك
حوالته ، وظاهر الحديث الصحيح حواراً وهو في العصر ، قال النووي في شرح مسلم
تأويله بشكل واختار في الروضة حواراً ، يفرق الله تعالى أعلم فتاوى الشافعي
هامش (ب)

(٢) قوله (كالتص) الخ راجع للمع . (ش : ٢ / ٢٩٤) .

(٣) قوله (وقد يشكل) الخ . أي دعاه الخلاف بها (ش : ١ / ٢٩٤)

(٤) قوله : (أن تأويلهم) الخ وهو أن المراد بالسنة الصحيحة الجمع الصوري ، بأن آخر
الأولى إلى آخر يوم وصلى التاب في أول وقتها ، لكن هناك أحاديث صحيحة لا تقللها
تأويل ، كما ذكرت تشاؤها في غير هذا المحل . كرمي (ش : ٢٠ / ٢٩٤)

(٥) أي . الخلاف . هامش (ك)

(٦) في (س) والطبعة المصرية (ولوليسر) وهو خطأ

(٧) قال أمير علي الأتباعي الدهستاني رحمه الله تعالى (أقول كنت في جبل عرفه
١٣٣٠ هـ ، فأردت جمع العشاءين تسعيراً بمردئة ، لكونه أفضل للمساكين الحاج ، فكرهه بعض
العلماء من برقة . فقلت له كما في كتبه الفتا . الأفضل للمساكين الحاج جمع العشاءين "

إِنْ كَانَ سَائِرَ وَقْتِ الْأُولَى مَأْخِزًا أَفْضَلَ ، وَإِلَّا فَكَفَّةٌ

وَكَمَا مَعْرِضًا مِمَّا سَمَّيْتُمْ بِهِ ، أَوْ وَحْدًا فِي نَفْسِهِ كَرَامَةٍ ، أَوْ كَرَمًا مِثْلَ نَفْسِي
بِهِ ، وَلَمْ يَنْ لَوْ جَمَعَ . . . افْتَرِثَتْ صَلَاتُهُ بِكَمَالٍ ، كَحُلُوزٍ عَنْ جَوَارِحٍ حَدِيثٍ سَمِيحٍ ،
وَعُزِّي ، وَانْفِرَادٍ ، وَكَوْنِهِ عَرَفَةً ، أَوْ نَسِيرًا ، بَلْ يَدْجِبُ فِي هَذِهِ
. فَإِنْ كَانَ سَائِرَ وَقْتِ الْأُولَى (وَأَرَادَ الْجَمْعَ ، وَعَدَمَ مَرَاعَاةَ حِلَافِ أَبِي حَبِيبَةَ
(مَأْخِزًا أَفْضَلَ ، وَإِلَّا فَمَعْكَسُهُ) لِلْإِسْبَاحِ ^(١) ، وَلِأَنَّهُ الْأَرْثَى

وَرَدَ كَمَا سَائِرًا أَوْ بَدَلًا وَمِثْلَهُ فَالْتَقْدِيمُ أُولَى ، فِيمَا يَظْهَرُ ^(٢) ، ثُمَّ رُئِيَ
شَبِيحًا أَشَارَ إِلَيْهِ ^(٣) ، وَقَدْ يَشْمَلُهُ قَوْلُ الْمُتَنَبِّئِيِّ (وَلَا) إِنْ أَرَادَ بِ(سَائِرَ وَقْتِ
الْأُولَى) دُونَ الثَّانِيَةِ ^(٤) ، أَيْ (وَالْأَنْسَرُ ^(٥) وَتَقْتَهُمَا ، أَوْ سَائِرَ وَقْتِهِمَا ، أَوْ وَقْتِ
الثَّانِيَةِ دُونَ الْأُولَى) لِأَنَّ ^(٦) فِيهِ الْمَسَاوِعَةَ لِيَرَى فِيهِ لَدَمَهُ

وَنَقُولِي : (وَأَرَادَ الْجَمْعَ . . .) (إِلَى آخِرِهِ نُلْفَخُ مَا يُقَالُ : مِنْ أَنْ تَرَكَ الْجَمْعَ
أَفْضَلَ ^(٧) : أَيْ : فَيُجِزُ ^(٨) مَبَاحٌ ، فَكَيْفَ يَكُونُ أَفْضَلَ فِيمَا ذُكِرَ ^(٩) .

= مَأْخِزًا ، فَكَيْفَ وَاجْتِلَاهُ ثُمَّ سَارَ قَلِيلًا رَدًّا فِي وَسْطِ الطَّرِيقِ ، وَبَدَأَ بِصَلَاةِ سَعِيدٍ وَالرَّوْحِ
تَرَدُّجًا ، فَبَعِثَ مُتَطَرِّبِينَ بِهِ فِي رَمَسٍ طَوِيلٍ ، وَطَوِيلِ الصَّلَاةِ عَنْ عَادَتِهِ ، مَرْتَقِعٌ بِدَفْعٍ سَبَبٍ
مُسْتَقَابٍ ، وَمِثْلُ هَذَا مِنْ عِلْمٍ بِمَعْرِضَةِ كَيْفِ الْفَعْلِ .

- (١) مَرْتَجِيحُهُ لِي (حَرْفٌ : ٥٩٩ - ٦٠٠) .
- (٢) وَاجِبٌ ، السَّهْلُ مَضَاحٌ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْبَاحِ مَسَانِدُ (٣٧٧)
- (٣) الْمُرَوِّثِيَّةُ (٥٦٧ / ٢) .
- (٤) قَوْلُهُ : (دُونَ الثَّانِيَةِ) مَقْعُولُ (أَرَادَ) . (حَرْفٌ : ٣٩٤ / ٢) .
- (٥) يَبْدَأُ بِالشُّعْرَى . (حَرْفٌ : ٣٩٤ / ٢) .
- (٦) مِمَّا يَزِيدُ فَالْتَقْدِيمُ أُولَى . هَاشِي (خ) .
- (٧) فَصْلُ قَوْلِهِ (مَنْ أَنْ تَرَكَ الْجَمْعَ فَضْلًا) لِمَرَاعَاةِ حِلَافِ أَبِي حَبِيبَةَ كَرْدِي (وَهِيَ (ت))
وَالْمُطْبُوعَاتُ . (مَا يُقَالُ : تَرَكْتُ الْجَمْعَ) .
- (٨) وَقَوْلُهُ (أَيْ ، فَيُجِزُ) وَاجِبٌ إِلَى (الْجَمْعِ) كَرْدِي .
- (٩) أَيْ فِي الْمَتْنِ

وشروط التقديم ثلاثة : البدء بالأولى ، فهو صلاتها فإن عاذاها
لثانية

وثمة اثنان ، ومحلها : أول الأولى ، ونحوه في الثانية .

ومر^(١) أن قتران الجمع بكامل يُرْجَعُ^(٢) ، فكذلك إذا اقترن أحد
الجمعين به^(٣) ، بأن عت دنت^(٤) على طه ، كما هو ظاهر . يُرْجَعُ على
لآخر ، سواء كان^(٥) سائراً أم نازلاً .

(وشروط) جمع (التقديم ثلاثة) بل أربعة

أحدها (البدء بالأولى) لأن الوصل لها والثانية مع لها ، والتبع لا يتقدم
على مبعوه .

(فلو صلاهما) متدنا بالثانية فهي مبطنة ، وله الجمع ، أو بالأولى (وإن
سادها) فعدت الثانية (أي : لم تقع عن فرضه ، لفوات الشرط ، أما وفرعها
له مطلقاً فلا يرب فيه : لعدم ، كما لو أخرج بالعهر قبل الوقت جدهلاً
بالوقت .

(و) ثانياً (بية الجمع) لتمييز عن تقديمها سهواً أو عتاً (ومحلها)
الأصلي ، ومن ثم كان هو الأصل (أول الأولى) كما في الصورتين ، فلا ينبغي
تقديمها عليه اتفاقاً

(ونحوه في الثانية) ومع محلها ولو بعد بية معه ثم تركه : لقاء وقتها^(٦) ،

(١) قوله : (ومن) أي : قيل : (وإن كان سائراً) . كرمي .

(٢) أي : على ترك الجمع . (ش : ٣٩٥/٢)

(٣) أي : بالكمال . هامش (ك) .

(٤) أي : الاقتران بالكمال . (ش : ٣٩٥/٢) .

(٥) وفي (ت) (و) (س) (و) (خ) (س) (كان) .

(٦) كأن يرى الجمع . ثم يرى برقه ثم يراه : لأن الجمع صم الثانية للأولى ، فكيف سبق البية حاله
الجمع . أنس المطالب (٩٨/٢)

في الأظهر

أو بعد سيرة ولو يعبر حنابلة^(١) على لأوجه ، وإن^(٢) اشتملت الصلاة في العصر

ويُتَرَفَّقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا يَأْتِي^(٣) فِي الْمَطَرِ ؛ مَا نَ الْجَمْعُ بِالسَّعْرِ قَبْلَ مَهْ بِالْمَطَرِ
(فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّهُ الْجَمْعُ^(٤) صَمٌّ أَشَابَهُ لِلأُولَى ، مَعَ لَمْ تَقْرُعِ الْأَرْضَ قَبْلَ
ذَلِكَ الصَّمِّ بَاقٍ .

وَبِمَا امْتَنَعَ ذَلِكَ^(٥) فِي التَّقْصِيرِ لِمَضِيِّ حَزْبِهِ عَلَى التَّمَامِ ، وَبَعْدَهُ يَسْتَحِلُّ
الْعَصْرُ ؛ كَمَا مَرَّ^(٦)

وَلَوْ مَوَى تَرْكُهُ^(٧) بَعْدَ التَّحَلُّلِ وَلَوْ فِي آثَاءِ الْكَاثِبَةِ ، ثُمَّ أَرَادَهُ وَلَوْ فَوْرًا لَمْ
يُخَرَّ^(٨) ؛ كَمَا شَتَّاهُ فِي « شَرْحِ لَعِبَابِ » ، وَمِنْهُ^(٩) أَنَّ وَقْتُ السَّعْرِ أَقْصَى مَا يُبْدَى
الْعَوْدُ إِلَيْهَا شَيْئًا ، وَلَا لَزِمَ إِجْرَافُهَا بَعْدَ تَحَلُّلِ الْأُولَى

وَبِهِ يُتَرَفَّقُ بَيْنَ هَذَا وَالرَّدِّ^(١٠) ؛ إِذَا لَقِطَعَ بِهَا صِمِّي ، وَهَذَا صَرِيحٌ ، وَيُتَعَمَّرُ

(١) قوله (ولو يعبر حنابلة) كأن شَرَعَ فِي الظَّهْرِ أَوْ الْعَصْرِ بِالْبَلَدِ وَمَوْجِي السَّيْرِ ، صَارَتْ .
مَنْزِلَةُ الْجَمْعِ - كَرْدِي .

(٢) (الزُّمَرُ) حَالِيَةً . (ش : ٢٠ / ٢٩٦)

(٣) قوله (ويعبر بين هذا وما يأتي) يعني . لَا يَشْتَرُطُ أَنَّ يَكُونَ أَوَّلُ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْعَصْرِ .
وَبِهِ يَأْتِي بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُ الصَّلَاتَيْنِ فِي الْمَطَرِ كَرْدِي

(٤) وَلَوْ الْمَطْبُوعَةُ الْعَصْرِيَّةُ (لَأَنَّ) بَدَلُ (لِأَنَّ الْجَمْعَ)

(٥) أَي : النِّتَاءُ فِي الْإِتْنَاءِ . (ش : ٢ / ٢٩٦)

(٦) لَمْ (ح) ٥٨٨ - ٥٨٩ .

(٧) أَي : الْجَمْعُ . هَامِش (م) .

(٨) رَجَعَ ؛ لِسَهْلِ التَّخَالُفِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاحِ ؛ مَالُ (٣٧٥)

(٩) قوله (ومنه) أَي : مَعْنَى مَا فِي « شَرْحِ الْعَبَابِ » هَذَا التَّحْلِيلُ أَنَّ الْجَمْعَ كَرْدِي

(١٠) وَقَوْلُهُ (بِهِ) أَي : بِمَا فِي « شَرْحِ الْعَبَابِ » (يَعْرِقُ بَيْنَ هَذَا) أَي : بَيْنَ رَدِّ الْجَمْعِ (وَالرَّدِّ)

عَنِ الْأُولَى تَبْلُغُ الْجَمْعَ دُونَ الثَّانِيَةِ ، فَإِنَّهَا - أَي : رَدُّهُ - إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ التَّحَلُّلِ مِنَ الْأُولَى

لَا يَبْطُلُ الْجَمْعُ ؛ كَمَا يَأْتِي تَرْجِيًا . كَرْدِي

والفولاء ؛ بالأ يَطُولُ بينهما فصل ، فإن طُلِيَ ولو مَعْدِرٌ . وجب تأخير الذببة
إلى وقتها ، ولا يَصْرُ فصلٌ بسِرٍّ ، ...

في الضميمة ما لا يُقْتَرَفُ في الصريح

(و) ثالثها (مولاء ؛ بالأ يطول بينهما فصل) لأنه لما نُورُ ، وبعد
تُرِكَت الروايتُ بينهما

وكيفية صلاتها أن يُصَلِّيَ سَنةَ الظهْرِ لِقَبْلَتِهِ ، ثُمَّ المَرَصِيسُ ، ثُمَّ سَنةَ الظهْرِ
السَّعْدَةِ ، ثُمَّ سَنةَ العَصْرِ ، وكذا في جميع العشاءين ، وحلاف ذلك جَائِزٌ

بعض ؛ لا يَجُوزُ تقديمُ رَأْيِهِ اثْنَايَ قَبْلَهُمَا في جميع التمدد ، ولا تقديمُ مَعْدِرَةٍ
الأولى قَبْلَهُ مطلقاً^(١) ، كما عَلِمَ مما مرَّ^(٢)

(فإن طُلِيَ) اتصلَ بينهما (ولو مَعْدِرٌ) كجَنَوِيٍّ (وجب تأخير الذببة إلى
وقتها) لزوالِ رابطَةِ الجمع .

(ولا يَصْرُ فصلٌ بسِرٍّ) ولو سَحَرِ حَوْبٌ ، وكذا رَدَّةٌ ، أو تَرَدَّدٌ في أنه يُؤَيَّ
الجمع في الأولى إذا تَذَكَّرَهَا على مَرَبٍ على الأوجِ بينهما^(٣) ، لأنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَمْرٌ بِالْإِقَامَةِ بينهما^(٤)

وإنما أَثَرَتِ الرَدَّةُ في يَةِ التَّصَدُّقِ قَبْلَ الْعَجْرِ^(٥) على الرَّاجِحِ ؛ لأنها لَعْدَمِ

(١) أي سواء أجمع تقديماً أو تأخيراً (ش : ٣٩٧/٣)

(٢) قوله (مسائر) أي : في (باب صلاة السفر) محمدي .

(٣) أي في الرَدَّةِ والتَّرَدُّدِ . هاشم (ج)

(٤) تعليل لقول المتن : (ولا يَصْرُ ...) إلخ . (ش : ٣٩٧/٢) . والحديث أخرجه البخاري
(١٦٧٢) ، ومسلم (٢٨٠ / ٢٧٦) عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما ، قال : دفع رسول الله
من عمره نَزْلَ الشَّعْبِ فقال : قد نَزَعْنَا ولم يَسْعِ الوُضوءُ ، هُتِبَ بِهِ الصَّلَاةُ فقال : الصَّلَاةُ
أَمَّا لَكَ ، هُتِبَ المَرَدَلَةُ فَنُومًا فَمَسَّحَ ، ثُمَّ أَتَيْتِ الصَّلَاةَ فَصَلَّى لِعَرَبٍ ، ثُمَّ أَنَاخَ كُلَّ إِنْسَانٍ
بِجِيَةٍ في مَرَلِهِ ، ثم أَتَيْتِ الصَّلَاةَ فَصَلَّى ، وَلَمْ يَصَلِّ بَيْنَهُمَا

(٥) أي : فيما لو ارْتَدَّ مَادِي الصَّوْمِ لَمْ يَمُصْ قَبْلَ الْعَجْرِ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بأنه يَجِدُّ إِلَيْهِ حَيْثُ
سَم . (ش : ٣٩٧/٢)

ويُتَرَفُّ طَوْلُهُ بِالْعُرْفِ

وَيُتَمَسِّمُ أَنْجَفُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَا يَضُرُّ حُلُّ قَلْبِ حَبِيبٍ

وَبِوَجْهِ ثُمَّ عَدَمِ

نُصَالِهِ دَسْمَوِيٍّ صَمِيمَةً فَأَثَرَتْ فِيهِ الرَّدَّةُ ، بِخِلَافِهَا (١) ، وَلَا حَبِيبٌ هِيَ أَعْدَةُ
لَيْبِ بَعْدَهَا (٢) ، لِمَا مَرَّ (٣) .

وَيُتَرَفُّ بِهَا هِيَ وَأَثَاءُ الْوُضُوءِ (٤) ، بَأَنَّ رَفْعَ يَدَيْهِ ثُمَّ (٥) رَفِيٍّ ، كَمَا شَهِدَ ،
حَوَارُ تَقْرِيقِ الْيَدِ عَلَى الْأَعْصَاءِ ، بِخِلَافِهَا (٦) ، وَأَيْضاً هِيَ بَعْدَهَا ثُمَّ تَأْتِي عَلَى
صَحْبِهَا بَيْنَهَا ، وَخُدَّاحَ هِيَ بَعْدَهَا بِيَدِ حَبِيبِهِ ، وَهِيَ الْأُولَى لَا تَتَرَفُّ عَلَى نَعْلِ
الْثَانِيَةِ ، فَلَمْ يَخْتَلَعْ لَيْبُ أُخْرَى .

(يَعْرِفُ طَوْلَهُ) وَفَضْلَهُ (بِالْعُرْفِ) لِأَنَّهُ سَمٌّ يَرُدُّهُ حَبِيطٌ

وَمِنْ الطَّوِيلِ قَدَرُ صَلَاةٍ رَكْعَتَيْنِ وَلَوْ بَأْسَاحَتٍ مَسْكِيٍّ ، كَمَا اتَّصَفَاءُ إِحْلَائِهِمْ

(وَبِلَمْسِهِ) بَيْنَ صَلَاتَيْنِ (الْجَمْعُ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَلَا يَضُرُّ حُلُّ قَلْبِ

حَبِيبٍ) بَأَنَّ كَانَ دُونَ قَدَرِ رَكْعَتَيْنِ ، كَمَا عَلِمَ بِإِقَامَةِ (٧) ، بَلْ أُولَى ، لِأَنَّهُ (٨)
لِشَرْطِ دَوْنِهَا

(وَلَوْ جَمَعَ) تَعْدِيماً (ثُمَّ عَلِمَ) بَعْدَ فَرَغِهِمَا ، أَوْ فِي أُنْثَاءِ إِسَابَةِ وَهَذَا طَوَّلٌ

(١) أَيِ مَبَايِنِ الصَّلَاتَيْنِ حَيْثُ لَا تَحِبُّ عِدَّةُ الْيَدِ بَعْدَ الرَّدِّ وَالْإِسْلَامِ (ش : ٢٩٧/٢)

(٢) أَيِ الرَّدَّةِ : أَيِ ، وَبَعْدَ الْإِسْلَامِ ، (ش : ٣٩٧/٢٠)

(٣) نَعْمًا ، (ش : ٢٩٧/٢) .

(٤) بَوَلَدَ (يَعْرِفُ بَيْنَهَا) أَيِ بَيْنَ الْإِمَامِ ، (هـ) أَيِ بَعْدَ الرَّدِّ (وَهِيَ مَوْصُوفَةٌ) عَرَبِيٍّ مِنْ
أُولَى لَا تَحِبُّ ، وَفِي الثَّانِيَةِ تَحِبُّ ، كَقَرْنِي

(٥) أَيِ : فِي الرَّدَّةِ فِي أُنْثَاءِ الرُّضُوءِ ، (ش : ٢٩٧/٢) .

(٦) قَوْلُ (بِخِلَافِهَا) أَيِ رَفْعُ يَدَيْهِ ، وَقَوْلُهُ (هِيَ) أَيِ فِي الرَّدِّ بَيْنَ صَلَاتَيْنِ (ش :
٢٩٧/٢)

(٧) أَيِ : قِيَامًا عَلَيْهِ ، (ش : ٢٩٨/٢) .

(٨) أَيِ : الطَّلَبِ ، (ش : ٢٩٧/٢) .

تُرْكُ رُكْنٍ مِنَ الْأُولَى بَطُلًا ، وَيُعِيدُهَا جَامِعًا ، وَ مِنْ الثَّانِيَةِ ، فَإِنْ سَمِعَ يَصِلُ
تَدْرِكُهُ ، وَإِلَّا فَجَاطِلَةٌ وَلَا جَمْعَ ، وَيُزْجِلُ أَعَادَتَهُمَا لَوْ قَبْلَهُمَا

لفصل بين صلاة الأولى والتدكير (ترك ركن من الأولى .. بطلًا) : الأولى لترك
الركن وبعد التدارك بطول المصل ، والثانية بالمعنى السابق (لخلل شرطها
من صحة الأولى

وذكر هذه أولاً^(١) لبيان لترتيب ، ثم ها بيان لموالاة ، وتوطئة لقوله
(ويعيدها جامعاً) إِنْ شَاءَ تَقْدِيمًا عَمْدَ سَعَةِ الْوَقْتِ ، أَوْ تَأْخِيرًا ، لِأَنَّهُ لَمْ يُصَلِّ

أَنْ إِذَا سَمِعَ يَطْلُ فَلَغَوْ مَا أَمْسَ مِنْ ثَانِيَةٍ ، وَيَتَنَبَّي عَلَى الْأُولَى

وخرج بالعلم الشك في غير ائمة و التحريم ، فلا يؤثر بعدهم في الأولى ، كما
عَلِمَ مَعَاذَ رَبِّي (سجود السهو)^(٢) .

(أَوْ) حَلَلُهُ (مِنَ الثَّانِيَةِ) مَعْدُورٌ عِذَا (فَإِنْ سَمِعَ يَطْلُ) فَصَلَّ عَرَفًا مِنْ صَلَاتِهَا
وَسَدَّكَرَهُ (تَدْرِكُهُ) وَصَحَّتْ (وَإِلَّا) بِأَنْ طَالَ (جَاطِلَةٌ) لَتَعْدَرَ التَّدَارُكُ
(وَلَا جَمْعَ) لَطَرْلَهُ ، فَيُجْبِلُهَا لَوْ قَبْلَهَا .

(وَلَوْ جَهْلٌ) فَلَمْ يَثَرِ مِنْ أَثَمِهَا هُوَ (أَعَادَتُهُمَا لَوْ قَبْلَهُمَا) رِعَايَةً لِلْأَسْرَافِ
إِعَادَتُهُمَا وَهُوَ تَرْكُهُ مِنَ الْأُولَى ، وَفِي مَعَ الْجَمْعِ وَهُوَ تَرْكُهُ مِنَ الثَّانِيَةِ ،
فَتَطَوَّلَ الْمُصَلِّ بِهَا^(٣) ، وَمِنَ الْأُولَى الْمُعَادَةُ بِهَا^(٤)

بسم : به جمع التأخير ، إذ لا مانع له على كل تقدير

(١) قوله (بالمعنى السابق) وهو قوله (أي سمع عن غيره) بعد قول ليس (مسحت
الثانية) ، كرهني

(٢) أي بقوله (ولو صلحها ، فإن سادها) إجماع (ش : ٢٩٨/٢) وفي (ج)
(وذكر أولاً هذه) ،

(٣) في (ج : ٢٩٥) .

(٤) أي ، بالثانية الباطلة (ش : ٢٩٨/٢)

(٥) أي : بعد الثانية . ج : ش : ٢٩٨/٢ .

ورداً آخر الأوس . لم يجب الترتيب وانفوا لا وسنة التحمض على الصحيح .
ربما كون تأخير سنة التحمض .

ورابعها دوام سبوره إلى عهد ثلثه ؛ كذا سبوا كذا بقوله (ولو جمع
تقديم قصر) إلى آخره

(رداً آخر الأولى) إلى وقت الثانية (لم يجب الترتيب . و) لا
(الموالاة) بينهما (و) لا (به الجمع) في الأولى (على الصحيح) لأن الوقت
هنا الثانية ، والأولى هي السابقة ، ولم يفتتح شيء من تلك الالاف ؛ لأنها إنما
تغيرت لم تتحقق انتحية^(١) ؛ لعدم صلاحية الوقت الثانية

مع ؛ فكل هذه الثلاثة هنا .

(و) الذي (يجب) هنا شيئان :

أحدهما درم سبوره إلى معامهم . وتذكره^(٢)

وثانيهما ؛ كون التأخير سنة الجمع (في وقت الأولى لا قبله خلافاً ،
لاحتلال فيه لوالد الروماني ، وسنة الصوم^(٣) خارجة عن القياس فلا يقدر عليه ،
ودلت^(٤) ليمتد عن التأخير المحرم

ويؤخذ من قوله (الجمع)^(٥) أنه لا بد من بقاء إقامته في وقت ثانية ،
فلو جرى التأخير لا غير . غصى^(٦) ، وصارت الأولى قضاء

(١) وفي (ب) (و) (ح) (و) (ع) . (لمحقق انتحية)

(٢) أي بقوله ؛ (وقيل بجعل الأولى قضاء) . (سم : ٢٩٨/٢) .

(٣) أي حيث صحت بعد الغروب مع تقسيمها على وقتها ، وهو طلوع العجر (ع) في
٢٧٩/٢ وقد التزمنا (٢٩٩/٢) (قوله ؛ وبة الصوم) مع رد دليل الاحتياط

المذكور .

(٤) أي ؛ وجوب كون التأخير بالية (ش : ٢٩٩/٢)

(٥) أي ؛ من إضافة التية إلى الجمع . (ش : ٢٩٩/٢)

(٦) أي لأن مطلق تأخير صادق بالتأخير المنته (سم : ٢٩٩/٢)

ولا . فيعصى ، تكون قصاة

ولو جمع تقديماً ، فصار بين الصلاتين متبهماً . بطل الجمع ، وهي الشك .
وبعد . لا يفعل في الأصح .

(والّا ، يو أصلاً ، أو يؤى وقد بقي من وقت الأولى ما لا يسجد)

فيعصى (لأن التأخير إنما جاز عن أول الوقت بشرط العزم على الفعل . فإن
استاء العزم كاستاء الفعل ، ووجوده كوجوده

(ر) ما بدأ تركه من نصيب ، أو يؤى وقد بقي من الوقت ما لا يسجد
ركعة (تكون نصاة) بما تقدر أن العزم كالفعل ، وبعدم ركعة في الوقت تكون
نصاة ، فكما عدم العزم قبل ما يسجد ركعة تكون نصاة

وما ذكرته ، من أن شرط عدم التصيب وجود البتة وقد بقي ما يسجد
الصلاة . وشرط الأداء وجوده وقد بقي ما يسجد ركعة ، هو المعتمد^(١)
وبه نجمع بين ما وقع للمصنف من التناقض في ذلك^(٢) .

(ولو جمع) أي أراد الجمع (تقديماً) بأن صلى الأولى بنية (فصار بين
الصلاتين) أو قبل هرج الأولى . كما مر أصح^(٣) ، وعدل عنه : لإيهابه^(٤)
رواه من ذكره^(٥) (مقبلاً) بحوزة إمامية ، أو شك فيها (. . بطل الجمع)
بروأي سببه ، فيؤخر البداية لو فيها ، والأولى صحيحة

(و . إذا صار مقبلاً) (هي الثانية ، و) مثلاً إذا صار مقبلاً (بعدما
لا سطل) الجمع (في الأصح) اكتفاء باقراي العدد بأول الثانية ، حبانة له عن
الطلاب بعد الانعقاد .

(١) راجع : المنهل المضاع في خلافه لأصح ، مسأله (٣٧٦)

(٢) راجع : مني المحتاج (٥٣٢/١) .

(٣) المحروا عن (٦١) بأنه لا تنال في كلام المصنف من الحقيقة

(٤) قوله (لإيهابه) أي لإيهامه ما بالأصل علامه المتصور كمردي

(٥) في (ب) : (مما ذكره) ، وفي المطبوعات : (ما ذكره) .

أَوْ بَاخِرًا ، فَأَوَّلُ بَعْدَ فَرَاعِجَتَا لَمْ يُؤْثَرِ . وَقَدْ يُجْعَلُ لِأَوَّلَى قِصَاةً
وَيُخَوَّرُ الْخَفِيعُ

وَأَمَّا مُغْتَبٍ لِإِقَامَةِ أَثْنَاءِهَا فَقَصَرٌ ؛ لِأَنَّهُ ثَانِيَةٌ ، بِخِلَافِ حَسْبِ الْجَمْعِ ؛
لِحَوَازِهِ بِالْعَطْرِ .

وَأَمَّا تَقَرُّرُ هَذَا ^(١) فِي أَثْنَائِهَا ، فَبَعْدَ فَرَاعِجَتَا أَوَّلَى ؛ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ لِحِلَافٍ بِهِ
أَمْعَبُ ^(٢)

(أَوْ) جَمْعٌ (بَاخِرًا ، فَأَوَّلُ بَعْدَ فَرَاعِجَتَا لَمْ يُؤْثَرِ) اتِّفَاقًا ؛ كَجَمْعٍ لَتَقْدِيمِ

وَأَوَّلَى

(ر) إِقَامَتُهُ (قَبْلَهُ) أَيِ : فَرَاعِجَتَا وَلَوْ فِي أَثْنَاءِ الثَّانِيَةِ ، عَلَامًا لَيْتَ فِي
الْمَجْمُوعِ ^(٣) (يَجْعَلُ ^(٤) الْأَوَّلَى قِصَاةً) لِأَنَّ الْأَوَّلَى تَتَّحُ لثَانِيَةٍ ، فَاعْتَبِرَ
وَجُودُ سَبَبِ الْجَمْعِ فِي جَمِيعِ الْمَتَوَعَةِ .

وَقِصْبَتُهُ ^(٥) . أَنَّهُ مَوْ قَدْ تَمَّ الْمَتَوَعَةُ ^(٦) . وَأَوَّلُ أَثْنَاءِ لَتَدْعَى . . أَنَّهُ تَكُونُ أَدَاءً ؛
بِوَجُودِ الْعَطْرِ فِي جَمِيعِ الْمَتَوَعَةِ ، وَهُوَ قَبَسٌ مَا مَرَّ فِي جَمْعِ التَّخْدِيمِ ^(٧) ، ذِكْرُهُ
الشَّكِيُّ وَاعْتِدَةُ جَمْعٌ ، وَخَالَفَةُ أَحْزُونٌ ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ الْمَسْمُوعِ بِمَا جَاءَتْ فِي
الْإِرْشَادِ ^(٨) .

(وَيُخَوَّرُ) وَلَوْ لِلْمَعْبُودِ (الْجَمْعِ) بَيْنَ مَا مَرَّ ، وَمِنْهُ لَجَمْعُهُ بَدَلُ الظَّاهِرِ

(١) قَوْله (وَأَمَّا تَقَرُّرُ هَذَا) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ (حَسْبَانِةٌ لَهَا) وَالتَّذَكُّيرُ بِاعْتِبَارِ مَذْكُورِ كَرْدِي
(٢) وَعَلَى ذَلِكَ يَسْمَى بَلْعَنُ أَنْ يَقُولَ . (وَلَوْ سَانِيَةٌ لَا تَبْطُلُ فِي الْأَمْعِ ، وَكَذَا بَعْدَ عَمَى
الصَّحِيحِ) . (ع ش : ٢٨٠ / ٢)

(٣) الْمَجْمُوعُ (٣١٦ / ١) .

(٤) أَيِ : تَكُونُهُ عَمِيًّا . هَامِش (ب) .

(٥) لَوْ : التَّعْلِيلُ . (ش : ٤٠١ / ٢) .

(٦) وَهِيَ الْعَصْرُ أَوْ الْعِشَاءُ . (ش : ٤٠١ / ٢) .

(٧) فِي قَوْلِ الشَّيْخِ (فِي الثَّانِيَةِ بَعْدَهَا) لَا تَبْطُلُ فِي الْأَمْعِ (هَامِش (ج))

(٨) نَتِجَ الْجَوَادِ (٢٩٨ / ١) وَرَاجِعٌ إِلَى نَهْيَةِ الْمَخْتِاجِ (٢٨٠ / ٢)

بالمطر تقديماً ، والجديد : منعة تأخيراً

(بالمطر) وإن ضعف بشرط أن يثل الثوب ، ومنه : شقاً^(١) ، وهو : ريح باردة فيها مطر حصف^(٢) (تقديماً) بشروطه السابقة^(٣) : لحبر^(٤) الصحيح^(٥) ، صلى الله عليه وسلم صلى بالحدس سماعاً جميعاً ، وشماعاً جميعاً^(٦) ، راد مسد^(٧) (من غير خوف ولا سبر^(٨))^(٩)

فإن أشد معي كمال رضى الله عنهما . (أرى ذلك لعدم المطر)^(١٠)

وأفرض^(١١) برأيه أيضاً (من غير خوف ولا مطر)^(١٢) وأجيب ثالث شاذة ، أو ولا مطر كثير ، فندفع أحد منة تطهرها^(١٣) (والجديد معه تأخيراً) لأن سطر قد ينقطع فيؤدي إلى إخراج الأولى عن وقتها بغير عذر

(١) ولي (أ) و (ب) و (ج) : (ومنه شقاً) .

(٢) أي : إلا توسع ، أو المراد المذكور ، في المتن (١٠٢ / ٢)

(٣) قوله (سماعاً أي سمع ركعت جميعاً) وسماعاً جميعاً أي المغرب والعشاء ، والظاهر والمصر كروي والحدث في الصحيح البخاري (٥٦٢) والصحيح مسلم (٧٥) أخر ابن عباس رضي الله عنهما .

(٤) صحيح مسلم (٧٠٥) أخر ابن عباس رضي الله عنهما

(٥) الأم (٥٥٩ / ٨) .

(٦) أي : التأويل المذكور . معني المحتاج (٥٢٣ / ١) .

(٧) صحيح مسلم (٥١ / ٧٠٥) أخر ابن عباس رضي الله عنهما .

(٨) وقد علم معاً أنه لا جمع بين السر والمطر ، كمر من ريح عطمة وخاف ووجل ، وهو المشهور ، لأنه لم ينقل ، وسبر السراقت ، فلا يحالف إلا بصريح .

وحكى في « المجموع » عن جماعة من أصحابنا جواره بالمذكورات ، وقال : وهو لوي حناً في المرض والوجل ، وإجازه في « الروضة » بكر مرضه في المرض ، وحكى عنه ابن العمري ، قال في « المعتمد » وقد ظفرت بيده عن الشافعي انتهى

وهذا هو اللائق بمحاسن الشريعة ، وقد قال تعالى ﴿ وَمَا يَفْعَلُ غَثَّكَ فِي الْيَوْمِ مِنْ حَرْجٍ ﴾ [الحج]

(٩) وعلى ذلك يستحب أن يراعى الألف في معني المحتاج (٥٢١ / ١)

وراجع « شرح صحيح مسلم » (٢٢٤ / ٥) فيه بيان لمذاهب العلماء وتأويلاتهم لهذه الروايات وعنه أن جماعة من الأئمة ذهبت إلى جواز الجمع في المطر للحاجة ليس لم يتخذ حافة

وشروط التقديم وجوبه أولهما ، والأصح اشتراطه عند سلام الأولى والثاني والرد كمطر إن دأ

وفارق الحظر منه لب^(١) ، واشترط العزم عليه^(٢) عندية أحده ، كذا غيره بعضهم ، وفيه نظر ، وصوبه واشترط عدم عزمه على ضده^(٣) عندية الآخر (وشروط التقديم وجوبه) أي : المطر (أولهما) أي : الصلاتين ؛ بحيث المجتمع مع العذر .

(والأصح : اشتراطه عند سلام الأولى) لتحقق اتصال آخر الأولى بأولى الثاني في حال العذر ، وقضيته^(٤) اشتراط امتداده بينهما وهو كذلك^(٥) ، وبقي له^(٦) ، وأنه^(٧) لا تكفي الاستصحاب ، وبه صرح القاضي فقال : لو قال لاحق بعد سلامه ، انصرف حال تنفع المطر أو لا ؟ بطل جمعه ؛ بل شك في سببه

رسمه بعضهم عن غير القاضي ، وعن القاضي حلاله ، ولعله^(٨) سهو إن لم يكن لقاضي ناقص فيه ، على أن الإسوي مال لئ أنه يكفي لاستصحاب ، وهو الغاي ، لأن يقال إنه رخصة ، فلا تدبر تحقق سببها ، (تؤيده ما مرّ فيما نو شك في اسماء سفره^(٩) .

(والصح والرد كمطر إن دأ) وملاً شوت ؛ لوجوب صابطه فيهما حينئذ ،

(١) أي : لمسافر) لمعهوم في حديث (ح) أي أمره إليه

(٢) أي : السفر . (ش : ١٠٢/٢)

(٣) أي : عند السفر . (ش : ١٠٢/٢) .

(٤) أي : لقبه تحقق الاتصال . (سم : ١٠٢/٢) بصرف .

(٥) ولعالم أن يشترط وجود المطر في أول الصلاتين ، ويذهب ، وعند التحلل من الأولى ،

ولا يضر انقطاعه في أثناء الأولى ، أو الثانية ، أو بعدهما شيئا (ش : ١٠٢/٢)

(٦) أي : لا امتداد المطر . هامش (خ)

(٧) عطف على (اشتراط امتداده...) . هامش (ك)

(٨) أي : النقل عن القاضي عدم البطلان (ش : ١٠٢/٢)

(٩) في (ص : ٥٩٦) .

وَالْأَطْلَه : تَخْصِصُ الرُّحْصَةِ بِالْمُضَلِّي حِمَاةً بِمُسْجِدٍ نَعِيدٍ يَتَأَدَّى بِالسُّطْرِ

طَرِيقَهُ

بِخِلَافِ مَا إِذَا سَمَّيْتُمْ تَدْرُبًا كَذَلِكَ^(١) .

وَمُسْتَقْتُهُمَا نَوْعٌ آخَرٌ لَمْ يَرَدْ^(٢) .

بمعنى : إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا قِطْعًا كَبِيرًا يُحْشَى مِنْهُ . . . جَارِ الْجَمْعِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ

(وَالْأَطْلَه : تَخْصِصُ الرُّحْصَةِ بِالْمُضَلِّي حِمَاةً بِمُسْجِدٍ) أَوْ بِمَعْرِه (بَعْدَ) عَنْ مَحَلِّهِ ، سَحِيقُ (يَتَأَدَّى) تَأْدِيًا لَا يُخْمَلُ عِدَّةً (بِالسُّطْرِ فِي طَرِيقِهِ) لِأَنَّ الْعَنْقَ بِنِهَا تَوْحُدٌ حَيْثُ .

بِخِلَافِ مَا إِذَا سَمَّيْتُمْ شَرْطُ مَنْ دَنَى : كَأَن كَانَ يُضَلِّي سَبِيحَةً مُتَفَرِّدًا ، أَوْ حِمَاةً ، أَوْ يُضَلِّي إِلَى الْمُضَلِّي فِي كُنْ^(٣) ، أَوْ قَرَبَ مِنْهُ ، أَوْ يُضَلِّي مُتَفَرِّدًا بِالْمُضَلِّي ، لِانْتِهَاءِ التَّأْدِي فِيمَا عَدَا الْآخِرَ ، وَالْجَمَاعَةُ^(٤) فِيهَا

وَلَا يُنَافِي^(٥) جَمْعُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، مَعَ أَنَّ بَيُوتَ أَرْوَاحِهِ بِحُفِّ الْمَسْجِدِ ؛ لِأَنَّهَا كُنْهَا سَمَّيْتُمْ كَذَلِكَ ، بَلْ أَكْثَرُهَا كَانَ بَعِيدًا عَنْهُ ، فَلَعَلَّهُ كَانَ فِي حَيْثُ جَمَعَ ، عَلَى أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَجْمَعَ بِهِمْ وَإِنْ كَانَ مُقِيمًا بِالْمَسْجِدِ

وَلَمَنْ أَتَقَرَّ وَجُودَ الْمَطَرِ وَهُوَ بِالْمَسْجِدِ أَنْ يَجْمَعَ ، وَالْأَطْلَه^(٦) : اخْتِصَاصٌ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ أَوْ الْعِشَاءِ فِي جَمَاعَةٍ ، وَهِيَ^(٧) مُشَقَّةٌ عَلَيْهِ ، سِرَافَةٌ أَقَامَ أَمْ رَجَعَ ثُمَّ عَدَا

(١) أَي : بِحَيْثُ يَلَاذِ التَّوْبِ . (ش : ٤٠٣/٢)

(٢) قَوْلُهُ (وَمُسْتَقْتُهُمَا) : إِلْحَاجُ جَوَابِ سَوَالٍ ، قَوْلُهُ : (سَمَّيْتُمْ) أَي : فِي الشَّرْعِ الْجَمْعُ بِذَلِكَ الشَّرْعِ (ش : ١٠٢/٢)

(٣) الْمَكْنَى كُلُّ مَا يَرُدُّ الْعِزَّ وَاسْتِدْرَاجُ الْأَمِيَّةِ الْمَعْنَى التَّوْبَةُ (ص : ٨٠٦) .

(٤) حُظْفٌ عَلَى (الثَّانِي) ، هَاشِي (٥) .

(٥) أَي : قَوْلُهُ : (أَوْ قَرَبَ مِنْهُ) ، (ش : ٤٠٣/٢)

(٦) أَي : لَوْ سَمَّيْتُمْ هَاشِي (١)

(٧) أَي : نَحْوُهُ ، جَوْعُهُ إِلَى بَيْتٍ ثُمَّ عَوْدَتُهُ ، أَوْ فِي إِقَامَتِهِ فِي الْمَسْجِدِ . نِهَايَةُ الْمَحْتَاجِ (٢٨٢/٢)

ولا يخور ، الجمع بحو وحل ومرص ، وقال كثيرون : بخور^(١) ، واختير
جوازُه بالمرص تقديمًا وتأخيرًا ، ويُراقى الأرنبُ به ، فإن كان يردُّه مرصه ؛ كان
من يحنُّ مثلاً وقت الثمّة . فذهب بشرط جمع التقديم ، أو وقت الأرنبي .
آخرها سنة الجمع

وبما أنهجة ما قرّره^(٢) أن المرصّ موجودٌ ، وإنما التحصيل بين زيادته
وعديها عادة . يتدفع ما قيل . في كلامهم هذا^(٣) جواز تدجي الرخصة قبل
وجود سببها اكتماء بالعادة .

ونصبه^(٤) : حلّ العصر قبل مجيء الحُتى بناءً على العادة ، وعنده العنفة بأنه
يؤخر لمجيئها . لم يستخريء بالطعام^(٥) ؛ لا شغالي البدن^(٦)

ونظيره . مدّت العصر قبل لقاء العدو . إذا أضعفت الصوم عن القتال . انتهى^(٧)
وصفّ جمعٌ من أخرون المرضّ بها ؛ بأنه ما بشئ معه فعلٌ كلّ مرضٍ في وقته ؛

(١) وهو مذهب الإمام أحمد ، وقال الأئمة إنّه المثنى به ، ويقال أنه بعض المصنفين رضي الله
تعالى عنه ، وبه يعلم جواز عمل الشخص به لحسه ، وعليه فلا بد من وجود لمرض حده
الإحرام بهما وعند سلامة من الأرض وبههما ؛ كما في المظهر انتهى قسري (ش)
(٤٠٤/٢) .

(٢) مرقوله (فإن كان يردُّه مرصه .) إلخ (ش ٤٠٤/٢)
(٣) أي قولهم : من يحنُّ - في الأصل - ليس ييمم - في وقت الثمّة - يعلمها... إلخ
(ش : ٤٠٤/٢) .

(٤) أي : جواز ما ذكر (ش ٤٠٤/٢)
(٥) أي (س) (لم يستخريء للطعام) ، وفي (خ) : (لم يستخريء بالطعام) ، وفي هامشه
(أي لم يستحكم) وفي الشرواني (٤٠٤/٢) قوله : (لم يستخريء) أي لم
يستخريء

(٦) أي : بالحصى . (ش : ٤٠٤/٢) .

(٧) أي : ما قيل . (ش : ٤٠٤/٢) .

كَمَشَقَّةِ الْمَشِيِّ فِي الْمَطَرِ ، حَيْثُ تَنْتَلُّ نَبَاهُ^(١)

وَقَالَ آخَرُونَ : لَا يَذَمُّ مَشَقَّةَ ظَاهِرِهِ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ ، حَيْثُ يُبَيِّحُ الْجُلُوسَ فِي لَعْرَضٍ ، وَهُوَ الْأَوْجَعُ ، عَلَى أَنَّهُمْ مُتَعَدِّينَ ، كَمَا يَعْلَمُ مِمَّا قَدْ ذُكِرَ^(٢) ، فِي صَاطِئِ لُثَامِهِ^(٣) .

* * *

(١) فِي (س) (تَنْتَلُّ بِهَنْبَاهِ) - وَفِي (غ) : (يَنْتَلُّ لُبَاهِ)

(٢) قَوْلُهُ ، (مَا غَفِثَتْ) أَي : فِي رَجْعِ الْقِيَامِ كَرْدِي

(٣) قَوْلُهُ : (صَاطِئِ لُثَامِهِ) وَهُوَ : (بِحَيْثُ يَنْتَلِي ...) إلخ كَرْمِي .

بَابُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

(باب صلاة الجمعة)

من حيث ما تميزت به ، من اشتراط أمور لصحتها ، وأحدى لدروب ،
ركنية لأدائها ، وتوابع لذلك .

ومعلوم أنها ركعتان

وكانت حكمة تخفيف عليها ما يستلزمها من منقعة الاجتماع المشروط
لصحتها ، وتحتّم لحضور ، وسماع الخطبتين على أنه قيل إنها ناتجة^(١) عن
الركعتين الأخيرتين

وهي يسكان (المسم) وتليها ، وانضمّ أفضح

سُمّت بذلك ؛ لاجتماع أساسها ، أو لأن خلق آدم صلى الله تعالى عليه
سماوعه وسلم جميع فيه ، أو لأنه جتمع فيه مع حواء في الأرض^(٢)

وهي مرض عيني ، وقيل كناية^(٣) وهو شاذ

- (١) في (أ) و(ب) و(ج) و(ح) و(ز) و(س) ، (ماتان) ، وفي (د) و(هـ) (ماتان) .
(٢) قوله (جمع) أي - كُتِلَ - ع س (ش ١٠٥/٢) وحديث حسن آدم يوم الجمعة أخرجه
مسلم (٨٥٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه . وفي مسند أحمد (٨٢١٧) عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال قيل للنبي ﷺ لأي شيء سمي يوم الجمعة قال «لأن فيها طمست طينة
أبيك آدم» وأخرج ابن حزيمة (١٧٣٦) ، والمحكم (٢٧٧/١) عن سلمان رضي الله عنه
قال قال لي رسول الله ﷺ «يا سَمْعَنُ ، ما يوم الجمعة ؟» قلت «الله ورسوله أعلم» ،
قال «يا سلمان ، يوم الجمعة فيه تجمع أبوك - أو أبؤكم -» . ذكر في «طرح الشريب»
(١٤٥/٢) حديث سلمان هذا استدلالاً لاجتماع آدم عليه السلام مع حواء في الأرض ، ولفظ
حديث به «تجمع فيه أبؤكم وأئكم» . وهو في «مسير ابن كثير» (٢٥٦٤/٨) بخط
«تجمع فيه أبؤك» - أو أبؤكم -» هي مسج (صلى الله عليه وسلم وعلى ج أفضل)
(٣) وفي (ع) والمطويحات (وقيل مرض كناية)

وفي خبر رواه كثيرون منهم أحمد أن يومها سيد الأيام وأعظمها ، واعتكف
عند الله تعالى من يوم الفطر ويوم الأضحي . وفيه . أن فيه خلق آدم ، وإخراجه
إلى الأرض ، وموته ، وساعة الإجابة ونيام الساعة^(١)

وفي خبر الطبراني^(٢) وفيه دخل الجنة ، وفيه خرج^(٣) .

وصحح ابن حبان خبر : « لَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ وَلَا تَقْرُبُ عَلَى يَوْمِ أَفْضَلِ يَوْمِ
الْحُمَّْةِ »^(٤)

وفي خبر مسلم . « فِيهِ خُلِقَ آدَمُ ، وَفِيهِ أُدْخِلَ الْجَنَّةَ ، وَفِيهِ أُخْرِجَ مِنْهَا ، وَفِيهِ
تَقَرُّمُ السَّاعَةِ ، وَآيَةُ خَيْرِ يَوْمٍ طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ »^(٥) .

وصحح حر . « زَيْدُ يَسَبَّ عَلَيْهِ ، وَفِيهِ مَاتَ »^(٦)

وأخذ أحمد من خبري مسلم وابن حبان : أنه أفضل حتى من يوم عرفة .
وأفضل كثير من الحائلة لك على ليلة القدر ، ويروهما^(٧) . « أَنَّ لِمَلَيْكَ^(٨) دَلَالِ
حَاضِرَةً قَدِّمَتْ »^(٩)

(١) مست أحمد (١٥٧٨٨) ، وأخرجه ابن ماجه (١٠٨٤) عن أبي ثناء بن عبد الصمد المري
رضي الله عنه .

(٢) المعجم الكبير للطبراني (١٣٦٥٦) مجلد (١٣) (ص ٣٨) عن ابن عمر رضي الله عنهما
وليس هذا المحدث في « المعجم الكبير » الذي عندنا وذكره الهيثمي في « مجمع الرواة »
(٢٠٢٩)

(٣) صحيح ابن حبان (٢٧٧٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) صحيح مسلم (٨٥٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٥) أخرجه ابن حبان (٢٧٧٢) ، والحاكم (٢٧٨/١) ، ومالك (٢٤٨) ، وأبو حنيفة
(١٠١٦) ، والنسائي (١٤٣٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٦) أي أخذ أحمد ، وتفصيل الكثير ، هامش (خ) .

(٧) أي ليوم عرفة ، وليلة القدر ، هامش (خ) .

(٨) والمعاصي أن أفضل الأيام عندنا يوم عرفة ثم يوم الجمعة ثم يوم عيد الأضحي ثم يوم عيد
الفطر ، وأن أفضل الليالي ليلة المولد الشريف ثم ليلة القدر ثم ليلة الجمعة ثم ليلة الإسراء هناك

إِنَّمَا تَحْتِثُ عَلَى كُلِّ مَكْلَفٍ حُرٌّ ذَكَرَ مُنِيمٌ

وَفُرِضَتْ بِحِكْمَةٍ ، وَلَمْ يَقُمْ بِهَا ، لِمَعْدِ الْعَادَةِ ، أَوْ لِأَنْ شَاعَ فِي الْأَطْنِافِ .
وَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَا مُسْتَحَبًّا

وَأُزِلَ مِنْ أَوَامِلِهَا بِالْمَدِينَةِ قَبْلَ أَنْ يَحْرَقَ أَسَدًا مِنْ رِدْرَةِ بَقَرِيَّةٍ^(١) عَنِ مَنْ مِنْ
تَعْدِيَةٍ^(٢) وَصَلَاتُهَا أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ

(إِنَّمَا تَحْتِثُ) أَي : تَجِبُ حَيْثُ (عَلَى كُلِّ) مَسْمُومٍ ، كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ .
كِتَابُ الصَّلَاةِ^(٣) (مَكْلَفٌ) أَي : مَالِغٌ عَائِلٌ ، وَمِثْلُهُ : كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ^(٤) .
مَنْعُهُ بِمَرِيْلٍ عَقِبَهُ فَكَلَمُهُ كَغَيْرِهَا ، فَيَقْتَضِيهَا طَهْرٌ^(٥) وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَكْلَفٍ^(٦)

وَذِكْرًا^(٧) وَإِنْ لَمْ يَخْتَصَّ بِهَا ، تَوَهَّدَتْ لِقَوْلِهِ (حُرٌّ ذَكَرَ مُنِيمٌ) بِمَحَبَّتِهِ ، أَوْ

بِأَنَّهُ لَمْ يَخْتَصَّ بِهَا ، وَأَمَّا بَابُهُ لَمْ يَخْتَصَّ فَلَيْسَ الْإِسْرَاءُ أَفْضَلَ النَّبَايِ ، لِأَنَّهُ رَأَى فِيهَا رَيْبَهُ بَعْضُ رَيْبِهِ

مِنْ الصَّحِيحِ ، وَاللَّيْلُ أَفْضَلُ مِنَ النَّهَارِ شَيْخَانِ (شُرْ ٤٠٥/٢)

وَمِنْ دَلَائِلِ فَضْلِ يَوْمِ عَرَفَةَ مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٤٨) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
رَسُولٌ فَهُوَ يَقُولُ : مَا مِنْ يَوْمٍ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُعْتَبَرَ فِيهِ عَبْدٌ مِنَ النَّاسِ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ ، وَهُوَ يَسْتَوِي
لَمْ يَأْمُرْ بِهِمُ الصَّلَاتُكَ ، فَيَقُولُ : مَا أَزَادَ مَزَالًا^(٨)

وَمِنْ دَلَائِلِ فَضْلِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ : قَوْلُهُ حَالِي (لَيْلَةُ الْقَدْرِ حَتَّى تَنْتَهِيَ إِلَيْهِ شَهْرُهُ) [الْمَدِينَةُ]^(٩)
وَمَا أَخْرَجَهُ الْحَارِثِيُّ (٢٠١٤) ، وَمُسْلِمٌ (٧٦٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ
أَنَّ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاخْيَاسَانًا غَيْرَ لَهُ مَا تَقْلَمُ مِنْ دَبِيحَةٍ

(١) اسْمُهَا سَمْعُ الْحَضَبَاتِ حَاشِيَةُ الْقَلْبِيِّ (٢٩٨/١)

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٧٠١٣) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَمِنْ حَرْبِهِ

(١٧٢٤) ، وَالْحَاكِمُ (٢٨١/١) ، وَأَبُو دَاوُدَ (١٠٦٩) عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(٣) لَيْ (٧٧٤/١) ، (٨٣٣/١)

(٤) أَي : فِي أَوَّلِ (كِتَابِ الصَّلَاةِ) مَشْرُوحٌ (ح)

(٥) أَي : فَالْمَرَادُ بِاللُّرُومِ فِي حَقِّهِ : لُرُومُ إِمْقَادِ السَّبَبِ حَسْبَ يَجِبُ الْقَضَاءُ ، ٦ لُرُومُ تَعْلِيلِ

كُرْدِي . وَجَ ش . (شُرْ ٤٠٦/٢) وَانْكَرَذِي مَا بِبَعْضِ نَكَبِ

(٦) أَي : عَالٍ زَرَّالٍ عَقْلُهُ .

(٧) أَي : السَّالِحُ وَالْبَاقِلُ بِقَوْلِهِ . (مَكْلَفٌ) أَوْ ، أَي : الْمُسْلِمُ وَالْمَكْلَفُ ، وَبِهِ نَظَرٌ ، إِمَّا الْمُسَمَّى

بلا مرض وبخوة

بما يمنع منه السجدة (بلا مرض وبخوة) وإن كان أحد عن عالم يخش السجدة
أعجل بعينه ، كما هو ظاهر

ودلت^(١) لتحريم الصحيح : الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة
إلا أرتفع عند منك ، أو امرأة ، أو ضيق ، أو مريض^(٢)

ولا الجمعة^(٣) على غير مكلف ومن ألتزم به^(٤) ، ولا على من به رفق ورفق^(٥) .
كما يأتي^(٦) ، وامرأة وحشي ، ومساقر^(٧) ، ومريض ، للحجر
ولكن يجب أمر الصبي بها كصلاة الصلوات : كما مر^(٨)

ويستل سيده أن يأذن له في حضورها ، ويعجز في بدلها^(٩) حيث لا تـ

غير مذكور في النص ، فلا يصح أن يكون موطنه للمشي الآتي سم ، وأشار فكري في
الحواف عن النظر المذكور بما نصه قوله (وذكر) أي المقيم والمكلف ، كمر السجدة
ذكر سم ، كما صرح به قوله (وإن سم يحتمل بها) أي وإن لم يحتمل شرطتها بوجوب
الجمعة ، بل نعم سائر الصلوات : كما مر أول (الصلاة) فكيفما ذكرنا هذه بوجوبها في غير محصر
من انتهى وفيه ما لا يخفى (ش ١٠٦/٢) والكروني هنا يضم الكتاب

() أي معنى الجمعة على من ذكر ، أو اشتراط وجوب الجمعة بما ذكر (ش ١٠٦/٢)

(٢) أخرجه الحاكم (٨٨/١) عن طريقين شهاب عن أبي موسى رضي الله عنه ، ورواه

(١٠٦/٢) ، ودارقطني (ص ٣٥٥) عن طريقين شهاب رضي الله عنه ، وراجع^(٣) من

أبي داود (٩٢/٢) تخليق شيخ الشيخ محمد عواضة حفظه الله تعالى ، فيه ما لا يخفى

الحديث

(٣) قوله (فلا جمعة) إلح بيان بغير روايات نفوذ الجمعة (ش ١٠٧/٢)

(٤) أي : كاستعدي بركه ، (سم : ١٠٧/٢)

(٥) أي : في المشي . (وكذا عن بعضه رقيق) ، هامش (الخ) .

(٦) قوله (ومساقر) أي : ولا الجمعة على مسافر مسراً مباحاً ولو صغيراً بشرط أن يخرج من منزله

محبها أو غيرها قبل السفر ، لا يسعاه بالسفر وأسبابه ، نعم : إن خرج إلى قرية بلغ أهلها به

بلغته . . . لزمت : كما سيصرح به الشارح . كروي

(٧) في (٨٣٧/١)

(٨) قوله . (في بدلها) أي : في ثيابها البتة . كروي .

أن يحضرها ، كما علم من أول (صلاة الجمعة)^(١)

وكذا مريض أطفه^(٢)

وصافه^(٣) أن يحقه بالحضور مشقة كمشقة سحبي في المطر ، أو
الوحى وإن تفرغ فيه الأذرع ، وادع أيضاً في قوله (وحده) وقال لم أفهم
في دندة ، وأجاب غيره بأن المراد به لأعداد مخصصة في ترك الجماعة ،
رواه^(٤) بأنه ذكرها عقبها^(٥) ، ويروى^(٦) : بأن هذا^(٧) نصريح بعض ما خرج
بصابط^(٨) ، كقوله . (ومكث ...)^(٩) إلى آخره .

وحاصله^(١٠) أنه ذكر الصابط^(١١) مستوفى ، ذكراً به العرض^(١٢) ، لأنه
مخصوص عليه في الخير ، وما قسم به من بقية الأعداد ، مشيراً إلى القياس ،
قوله^(١٣) (ونحوه) ، ثم بين بعض ما خرج به^(١٤) : لأهبطه - ومنه^(١٥) :

- (١) في (ص : ٤٠٤)
- (٢) أي : الحضور . (ع ش : ٢٨٥ / ٢)
- (٣) قوله (وصافه ، أي : المريض يدي لم تح علي كروي . وبحور إرجاع بصير في
العرض المسقط للوحظ . (ش : ٢٧ / ٢)
- (٤) أي : الجواب . (ش : ٤٠٧ / ٢)
- (٥) أي : ذكر تلك لأعداد عطف بقطه (ونحوه) (ش : ٤٠٧ / ٢)
- (٦) أي : الرد المذكور . (ش : ٤٠٧ / ٢)
- (٧) يفتى : ما ذكره عقبه . (ع ش : ٣٨٥ / ٢)
- (٨) أي : قوله (كل مكلف) إيج (ع ش : ٣٨٦ / ٢)
- (٩) أي : كما أنه يصريح بعض ما خرج بصابط (ش : ٤٠٧ / ٢)
- (١٠) أي : حاصل الجواب ، أورد له . (ش : ٤٠٧ / ٢)
- (١١) قوله (أنه ذكر الصابط) أي : أن مصنف ذكر صابط الوجوب كروي .
- (١٢) أي : على سبيل العمى (ش : ٤٠٧ / ٢) . وفي (أ) و (س) (وأكبر أنه نمرح)
- (١٣) متعلق بـ (ذكره) . (ش : ٤٠٧ / ٢)
- (١٤) أي : بالصابط . (ع ش : ٢٨٦ / ٢)
- (١٥) أي : ما خرج بالصابط ، أو من بعضه . (ش : ٤٠٨ / ٢)

ولا الجمعة على معذورٍ يفرخص في ترك الجماعة

ما حرج حدث (سحو) منهم - بما شغل القيس^(١) : كالقيس عليه ، وهو قوله :

(ولا الجمعة على معذورٍ يفرخص في ترك الجماعة مما تمكن مجيئه)

لا كما يبيع بالليل

واشتكاه^(٢) جمع : بأن من ذلك الجوع ، ويترك ترك الجمعة به ، وإنه قد ينحرف فرض العس بما هو سنة ، أو فرض كفاية ، قال السكيتي : لكن مسدده قول أبي عيسى رضي الله عنهما (الجمعة كالجماعة)

ويجاب^(٣) بما أشرت إليه تعالى^(٤) ، وهو^(٥) : مع قياس الجمعة على الجماعة ، بل صح بالنص^(٦) . أن من أعذر بها المرحض ، فاحتوانه ما هو في معاء منها مشقة كمشقته أو أشد ، وهو^(٧) : سائر أعمار الجماعة ، فصح ما قرره^(٨) ، ويدل أن كلام أبي عيسى موقوف على ما سلكوه ، لا أنه الدليل لما ذكرناه

ومن العذر هنا ما لو تعين الماء لطهر محل الجوف^(٩) ولم يجد ماء إلا محصورة من يمينه نظراً لمورته ولا ينص بصره عنها ، لأن في تكليف الكف

(١) وقوله : (بما) متعلق بـ (يفرخ) ، كروي .

(٢) وقوله : (وهو) راجع إلى (ما) . كروي .

(٣) قوله (واشتكاه) أي : اشكل ترك المصنف (ولا الجمعة) إلخ كروي

(٤) أي : الأصحاب في قياس الجمعة على الجماعة مبي (ش : ١٠٨ / ٢)

(٥) وقوله : (ويجاب) أي : عن الاستشكل . كروي

(٦) وقوله (أمرت إليه) أي : بترك (وحاصله) إلخ كروي

(٧) وقوله : (وهو) راجع إلى (ما) . كروي

(٨) أي : بالخبر الصحيح المصنف : الجمعة حق واجب . إلخ . (ش : ١٠٨ / ٢)

(٩) أي : ما هو في معنى العرف . (ش : ١٠٨ / ٢)

(١٠) من أنه لا الجمعة على معذورٍ يفرخص . إلخ . (ع ش : ٢٨٦ / ٢)

(١١) أي : كان انتشار الحارج . (سم : ٤٠٩ / ٢)

كتاب الصلاة / باب صلاة الجمعة
 ومكانها ، وكذا من تغصن رقيب على الصحيح
 ومن صحت طهارة ، صحت الجمعة

حينئذ من المشقة ما يربط على مشقة كثير من الأعداء (١)

ومل من العذر هنا حكمة غيره عليه الأخصيها ، تحسنه عليه محذور ،
 خرج بها ، لكن المحذور عليه لم يتعد محذوره ، وذلك لأن من تحسنه حسب مشقة
 عليه (٢) بإسحابه الضرر ليس لم يتعد محذوره ، فإسراؤه كتابي مريض بل أولى ،
 أيضاً فالصابط لسابق (٣) تشمل هذا ؛ إذ مشقة تحنينه أشد من مشقة نحو المعنى
 في الرخا ، كما هو ظاهر ، أو ليس (٤) ذلك عذراً ، لأن مبادرته بالحلف في هذا
 قد يكتسب بها إس تهدي (٥) فلا يُزاعى ؟ كل محتمل ، ولعل الأول أقرب ، إذ عذر
 في طهارة الباعث له على الحنف ، لشهادة قريبة به

(و) لا على (مكان) لأنه عبء ما بقي عنه درهم ، وقيل يجب عنه
 (وكذا . من مضمه رقيب) لا جمعة عليه ولو في تركه (على الصحيح) لعدم
 استقلاله .

وعطفهما مع عدم وجوب الجمعة عليهما أيضاً ؛ لئلا يترتب للحلاف في
 البعض ، وكذا المكاتت ؛ كما قرأ (٦) وإن كان المنص مصرحاً بأنه لا خلاف فيه
 (ومن صحت طهارة) من لا جمعة عليه (صحت جمعة) إجماعاً .

(١) قوله (ولم يجد ماء إلا بحضوره) إلخ بحيث تسقط عنه الجمعة ، بخلاف ما لو حذف
 خروج الوقت ولم يمكنه الاستنجاء الأكذوب ، فدره كشف عورته
 فخرج الاشتغال بتجوير العيب عذر ، كما التمس كلامهم كروني

(٢) أي : على المحذور عليه . (ش : ١٠٩/٢)
 (٣) قوله (فالصابط السابق) أي : صحت المرض ، وهو قوله : (أن يلحقه ...) إلخ
 كروني

(٤) حذف على قوله : (من المعلوم ...) إلخ . (ش : ١٠٩/٢) .

(٥) أي : دفع من لأمر منه مالا (ع ش : ٢٨١/٢)

(٦) في قوله : (وقيل : يجب عليه) حاصل (إلخ) .

وَلَهُ أَنْ يَصْرَفَ مِنْ الْجَمْعِ ، إِلَّا الْمَرِيضُ وَنَحْوُهُ

قِيلَ : تَعْبِيرٌ ، أَصْلُهُ : (الْخِرَافَةُ)^(١) أَصَوْبٌ ، لِإِشْعَارِهِ بِسُقُوطِ الْقَضَاءِ بِحِلَالِ الصَّلَاةِ ، انْتَهَى ، وَهُوَ مَصْرُوعٌ ، بَلْ هُمَا مِثْلُهُ ؛ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي الْأَصُولِ^(٢)

(وَلَهُ) أَيِ مَنْ لَا تَلَزُمُهُ (أَنْ يَصْرَفَ) قِيلَ : تَعْبِيرُهُ بِهِ لَا يَسْتَلْزِمُ التَّرْكِ انْتِهَى ، وَلَسَ فِي مَحَلِّهِ ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمَعْدُورِ الَّذِي لَا تَلَزُمُهُ ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي أَنَّ لَهُ الْإِذَا مِنْ أَصْلِهِ ، فَتَحْتِجُلُ عَدَمُ ذَلِكَ الْاسْتِلْزَامِ عَجَبٌ وَحَاصِلُ كَلَامِهِ أَنَّ جَوَازَ التَّرْكِ مِنْ أَصْلِهِ لِلْمَعْدُورِ لَا تَفْصِيلُ بِهِ ، وَمَا التَّفْصِيلُ فِي الْأَنْصَرَفِ بَعْدَ الْحَصْرِ

(مِنْ الْجَمْعِ) يُقْبَلُ مِنْ مَحَلِّ إِقَامَتِهَا ، وَاتَّزَعَ (الْجَمْعُ) لِأَنَّ الْأَعْلَى^(٣) إِقَامَتُهَا فِيهِ

فَلِالْإِحْرَامِ^(٤) بِهَا ، لَا بَعْدَهُ^(٥) ؛ لِأَنَّ نَقْضَ الْمَانِعِ^(٦) لَا يُزْتَمَعُ بِحَصْرِهِ (إِلَّا الْمَرِيضُ وَنَحْوُهُ) مَنْ عُدَّ مُرْتَضِيًا فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ وَلَوْ أَكْنَ كَرِيهًا ؛ كَمَا شَمَّهَ ذَلِكَ^(٧) ، وَنَصَرَهُ الْحَاصِرِينَ بِهِ يُحْتَمَلُ ، أَوْ يَسْتَهْلُ^(٨) رَوَاهُ شَوْقِي رِيحَهُ .

(١) المحرر (ص ٦٥)

(٢) بل حماد أي الصحة والإحرام سواء ؛ أي من أن كلاهما لا يستلزم سقوط القضاء فإن ذلك هو الصحيح في الأصول ؛ كما يعلم من « جمع الجوامع » (سم ٤١٠ / ٢) وراجع « جمع الجوامع » مع « حاشية السامي » (١ / ١٦٢ - ١٦٩) .

(٣) وفي (ب) : (لَأَنَّ الْعَالِي) .

(٤) قوله : (قبل الإحرام) متعلق بـ (يَصْرَفُ) ، كَرَدِي .

(٥) وقوله (لَا بَعْدَهُ) يعني حرم الخروج من الجمعة بعد الإحرام ويراد بها شهرًا ، لقوله بالمرضى - كَرَدِي .

(٦) وتفسير (نقضه) راجع إلى من لا تدرمه ، وقوله (المانع) صفة النقص ؛ أي النقص المانع من الوجوب عليه ، عهد ، غلة فلا تصرف بل الإحرام كَرَدِي .

(٧) أي : قول المصنف ، (ونحوه) ، (شمس : ٤١٠ / ٢) .

(٨) وفي (أ) (وَاخ) (وَ) (م) . (يحتمل أن يستهل) .

يُغْرَمُ بِصِرَافِهِ دَخَلَ الْوَقْتُ إِلَّا أَنْ يَرَاهُ خَيْرًا مِنْهُ

(يُحْرَمُ بِصِرَافِهِ إِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ) لِزَوَالِ الْحَرَمِ بِهِ وَالْإِلَّا أَنْ يَرَاهُ خَيْرًا مِنْهُ
وَالصِّرَافُ لَفْعٌ بِهَا ، فَيَجُوزُ انْصِرَافُهُ مَا لَمْ يَقُمْ^(١) ، إِلَّا بِمَحْضٍ مِنْهُ ، بَلْ
عَنِ مَسْئَلَةِ لَمْ يَسْأَلْ فِي الْوَحْدِ رِيَاةً لَا تُحْصِلُ عِدَّةً فِيمَا يَطْهَرُ الْمَالُ مِنْ
حَرَمِهِ

أَمَّا قِيلَ الْوَقْتُ فَهُوَ الْانْصِرَافُ مَطْلَبًا^(٢) وَلَوْ أَسْمَى لَا يَحْدُثُ بِهِ شَيْءٌ
بِإِلَاقَتِهِمْ وَبِأَنْ حُرِّمَ انْصِرَافُهُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ أَتَمَّهَا^(٣) .

رَأَيْتُكَ ذَلِكَ^(٤) السَّكَنُ وَتَبِعَهُ الْإِسْرَافُ وَالْأَرْعَى : بَأَنَّهُ يَنْهَى إِذَا لَمْ يَنْهَ
عَنِ الْمَعْدُورِ الصِّرَافُ أَنْ يَغْرَمَ^(٥) انْصِرَافُهُ ، كَمَا يَجِبُ السَّكَنُ قَبْلَهُ عَلَى مَعْدُ
الدَّائِرِ .

وَيُخَاتُّ بَأَنَّهُ مَعْدُ الدَّائِرِ لَمْ يَقُمْ بِهِ عَذْرُ مَانِعٍ ، وَهَذَا قَدْ قَامَ بِهِ عِدَّةُ مَانِعٍ : وَهِيَ
حَامِلٌ ، ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخًا أَجَابَ بِمَا يُؤَوِّلُ لِلذَّكَ^(٦) .

بِأَنَّهُ قُتِلَ : فَلَمْ يُرَقَّ بِهِ^(٧) بَيْنَ دُخُولِ الرُّقْبِ وَعَدَمِهِ ، مَعَ زَوَالِ الْحَرَمِ مِنْ
كُلِّ ؟ قُلْتُ : لِأَنَّهُ عُهِدَ أَنَّهُ يُخْتَاطُ لِلْحَطَابِ بَعْدَ^(٨) لِكُونِهِ إِلْزَامِيًّا لَا يُخْتَاطُ لَهُ
بِهِ لِكُونِهِ إِعْلَامِيًّا .

(١) يَرَى أَنَّهُ : مَنَعَ عَنِ الْمَرِيضِ دُخُولَهُ ، بِخِلَافِ الْعِدَّةِ وَبِإِسْرَافِهِ بِهِ مَنَعَ : (٢٨٨/٢) .

(٢) أَيُّ : زَادَ غُرْمَهُ بِالْإِنْظَارِ أَوْ لَا ، ش : (١١١/٢٠) .

(٣) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ : (لَا دُخُولَ حَرَمٍ ...) : يَنْجُ . (ش : ١١١/٢) .

(٤) أَيُّ : جُوزَ الْانْصِرَافُ قَبْلَ الْوَقْتِ ، (م : ١١١/٢) .

(٥) قَوْلُهُ : (أَنْ يَحْرَمَ ...) : فَاعِلٌ (يَنْهَى) ، حَامِلٌ (خ) .

(٦) أَسْمَى الْمَطْلَبُ (١٤٩/٢) .

(٧) أَيُّ : قَدْ نَحَرَ الْمَرِيضُ الْحَاظِرَ ، (ش : ١١١/٢) .

(٨) قَوْلُهُ : (لِلْحَطَابِ بَعْدَ) أَيُّ : مَا يَحْتَاطُ بِهِ مَعْدُومَةً كَرْدِي

وَأَمَّا بَعِيدُ الدَّارِ فَهُوَ لِرَأْسَيْهِمَا ، فَاشْتَرَا فِي حَقِّهِ^(١)

وَقَرَّرَ الْأَدْرَعِي فِي قَوْلِ أَخَرَمَ بِهَا بِغَيْرِ إِدْبَارِ سَيِّئِهِ ، وَتَصَرَّفَ بِغَيْرِهِ
لَا يُخْتَلُ ، وَالِدِي يُتَجَنَّبُ أَنَّهُ إِنْ بَرَّكَ عَلَى عَدَمِ قِطْعِهِ قَوَتْ سَحَابُ الْمَالِ
قَصَعٌ ، كَمَا يَحْذَرُ لِنَقْطِ الْإِنْفَادِ الْمَالِ ، أَوْ نَحْوِ أَسِيٍّ وَلَا

تَسْبِيهِ ظَاهِرٌ كَلَابِهِمْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَرْبَعُونَ مِنْ سَحَابِ الْمَرْضَى مَحَلٌّ
تَلَزَمَتْ إِمَامَةُ الْجُمُعَةِ فِيهِ وَإِنْ جَوَّزْنَا بَعْدَهَا ، نَقِيمُ الْعَدْرِ بِهِمْ ، وَلَيْسَ كَمَا
حَصَرَ مَرِيضٌ مَعَ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مَشَقَّةَ الْحَصْرِ وَقَدْ رَأَتْ بِحَصْرِهِ مَعَ كَيْ
تَابَعُوا لَهُمْ ، وَتَحْتَمَلُ مَشَقَّةَ الْحَصْرِ ، وَأَمَّا مَسْأَلَةُ : لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ^(٢) ؛
أَشْرَضَ أَنَّهُمْ بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ ؛ كَمَا تَقَرَّرَ .

وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ تَرْجِيحُ مَا قَالَهُ السَّيَكِّيُّ أَنَّهُ لَوْ اجْتَمَعَ فِي الْحَبْرِ
أَرْبَعُونَ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ إِمَامَةُ الْجُمُعَةِ فِيهِ ؛ لِقِيَامِ الْعَذْرَاءِ^(٣) .
وَأَنَّهُ بَأَنَّهُ سَمَّ يُعْبَدُ فِي دَمِ إِقَامَتِهَا فِي حَبْسٍ ، مَعَ أَنَّ حَبْسَ الْحِجَّاجِ كَانَ يَجْتَنَّبُ
فِي الْعَدَدِ الْكَثْرُ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَغَيْرِهِمْ^(٤)

فَقَوْلُ الْإِسْوَئِيِّ - الْقِيَّاسُ : أَنَّهَا تَلَزَمَتْ لَهُمْ ؛ لِجَوَازِ التَّعَدُّ عَدِّ غَيْرِ الْاجْتِمَاعِ ،
فَعَدُّ تَعَدُّهُ^(٥) أَوَّلَى فِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ الْحَبْسَ عَدْوٌ مُسْقِطٌ . وَبِهِ يَنْدُبُ قَوْلُهُ أَيْضاً
يَتَرَمَّ الْإِمَامَ أَنْ يَنْصِبَ مَنْ يَقِيمُ لَهُمُ الْجُمُعَةَ^(٦) . انتهى

(١) أي استوى الخطب قبل الركب والخطب بعده في حو بعد الدار في أنها إرميتان ش (٤١١/٢)

(٢) أي المانع من مشقة الحصر هامش (ح)

(٣) والراجع وجوب الجمعة وإن كان فيهم أعية لإقامتها باجتماع شروطها و هامش (١)

(٤) لا وجه لعدم جواز حيث جاز التعدد وما استدل به لا يفيد عدم الجواز (٤١١/٢) م

(٥) راجع المسهل النسخ في اختلاف الأشباح ، مسألة (٣٧٨)

(٦) أي الاجتماع . هامش (١)

(٧) راجع المسهل النسخ في خلاف الأشباح ، مسألة (٣٧٨)

وتدوم الشيخ الهرم والزمن إن وجد مركزاً

ولو قيل لو لم يكن بالسيد غيرهم وأمكنه إقامته بمحضهم رمتهم لم
يُعد ؛ لأنه لا تمدد لها ، والحاصل إنما يشع وجوب حضور محققاً

وقول السبكي المقصود من الجمعة إمامة أشعر لا يُدعى ذلك^(١) ،
إن إقامته موحدة لها ، ألا ترى أن الأيمن لو أقاموها بحرف ست^(٢) وأغموا
عليهم يابه صحت وإن قوتوها على غيرهم ؛ كما يُعلم مما يأتي^(٣)

(يلزم الشيخ الهرم والزمن) يعني . من لا يستطيع المشي وإن سمع نداء
حققة الهرم ، وهو أقصى الكسر ، والرمال^(٤) وهي الأتلاء والعبادة^(٥)
(بـ) وجداً مركزاً) ولو أتمناً سم بُرر به^(٦) ركوبه ؛ كما هو ظاهر ، بإعذار^(٧) ،
أي لا مة فيها ؛ بأن تعبت^(٨) المنفعة جداً فيما يظهر

وتُغْمِلُ . أنه في الآدمي لا فرق ، أحداً ممّا يأتي في باب لصاعة للمعصوب
في (الحج)^(٩) ، وعملوه ما عبيد المباحة بالارتفاق في باب العبر ما لم تُغْتَد به
في ما به

(١) أي : لزوم . (ش : ٤١٢ / ٢)

(٢) في (س) وسطوعه المصري والوجه (أقاموها في حنة بيت) ، وفي (ت) و (ع)
(أقاموها في بيت)

(٣) في (س) : ٦٣٩ - ٦٤٩ .

(٤) عطف على (الهرم) (ش : ٤١٢ / ٢) .

(٥) بوجه (والعادة) أي الآلة ، كروي .

(٦) رقبته (سم برره) أي لم يعبه كروي وفي (الخ) و (ع) (لم يضر به) .

(٧) يجوز دفع العادة ، لا بأصل الكلام ، فتشعر العادة حيث أتممت بالإعارة والإعارة لغير
الآدمي ، لكن صكونه عن الملك في الآدمي ؛ كعبه فيه نظر سم . وقد يسمع السكوب ،

نفسه . (ش : ٤١٢ / ٢)

(٨) قوله : (بأن تعبت) أي فنت . كروي .

(٩) في (٤٥ / ٤) .

وَلَمْ يَسُقِ الرُّكُوتَ ، وَالْأَعْمَى يَجِدُ قَائِدًا

وَقُلُ الْقُرْبَى إِنْ كَانَ فِيهِمْ جَمْعٌ نَصَحَ بِهِ الْخُفَّةُ ، أَوْ

وَقَدْ يَفْرُقُ بَأَنَ النِّصَحِ يُخْتَلِطُ لَهُ أَكْثَرُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ فِي الْعَصْرِ إِلَّا مَرَّةٌ
وَلَا مَجْرَى عَنْهُ

أَوْ إِجْدَادًا^(١) مَاجِرَةً مِثْلَ وَجَدَهَا نَاصِلَةً عَمَّا يُعْتَرِ فِي لَمَلٍ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ

(وَلَمْ يَسُقِ الرُّكُوتَ) عَلَيْهِمَا ؛ كَمَشَقَةِ الْمَشْيِ فِي التَّوَحُّلِ ؛ إِذْ لَا مَرَّةَ

(وَالْأَعْمَى يَجِدُ قَائِدًا) وَلَوْ مَاجِرَةً مِثْلَ كَذَلِكَ^(٢) ، بَيْنَ قَدَمَيْهِ ، أَوْ وَحْدَةٍ مِثْلَ
مِنْ أَجَرَةِ الْمِثْلِ ، أَوْ بِهَا وَفَقَدَهَا ، أَوْ لَمْ تَحْضُرْ عَمَّا مَرَّ^(٣) ، لَمْ يَلْزَمُهُ رَدُّ غَدِ
الْمَشْيِ بِالْعَصَا ؛ كَمَا قَدْ جَمَعَ ، مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ فِي تَعْلِيلِهِ عَلَى السَّيِّئِ
خِلَافَ الْأَخِيرِينَ وَإِنْ قُرِبَ الْجَمْعُ مِنْهُ^(٤) ، خِلَافًا لِلْأَوَّلِيِّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَخَلَّصَتْ حِفْزُهُ ،
أَوْ تَضَامَتْ دَابَّةٌ يَنْصَرِّفُ بِدَلِّ

(وَأَهْلُ الْقُرْبَى) مِثْلًا (إِنْ كَانَ فِيهِمْ جَمْعٌ نَصَحَ) أَيِ تَنَحَّيْتُ (بِهِ الْحَمَّةُ)
بِحَبِيصِهِمْ شَرَائِطُ الرُّجُوبِ وَالْإِنْعِقَادِ الْآتِيَةِ^(٥) ، بَأَنَ يَتَكُونُوا أَرْبَعِينَ كَامِلِينَ
مُسَوِّجِينَ لِرِمَّتِهِمُ الْجَمْعَةَ^(٦) ، حَلَامًا لِأَيِّ حَمَّةٍ ؛ لِإِحْلَالِ الْأَدَبَةِ ، بَيْنَ يَمِينِهِ
عَلَيْهِمْ تَعْطِيلُ مَحَنَتِهِمْ مِنْ إِيَّاهُ وَالذَّهَابُ إِلَيْهَا فِي بَلَدٍ أُخَرَى وَإِنْ سَمِعُوا الدَّاءَ
خِلَافًا لِجَمْعِ رَأْوَاهُمْ إِذَا سَمِعُوهُ . يَتَحَيَّرُونَ بَيْنَ أَيِّْ الْبَيْدَيْنِ شَاؤُوا
(أَوْ) لَيْسَ فِيهِمْ جَمْعٌ كَذَلِكَ وَلَوْ بَأَنَ النِّصَحِ يَحْضُرُ مَنْ تَنَحَّيْتُ بِهِ مِنْهَا ؛ كَمَا هُوَ

(١) حُطِبَ عَلَى (بُوعَارَةٍ) ، هَامِش (خ)

(٢) أَيِ وَجَدَهَا مُخِيفَةً عِنْدَ بَعْضٍ فِي الْمَطَرَةِ . نَهَاهُ لِمَحْتَاجِ ٢١ ٢٨٩ ،

(٣) أَيِ : هَتَا يَحْتَرِفُ فِي الْمَطَرَةِ . هَامِش (خ)

(٤) رَاجِعٌ : الْمَنْهَلُ النَّصَاحُ فِي الْخِلَافِ الْأَشْيَاعِ : مَسْأَلَةُ (٣٧٩) .

(٥) فِي (ص : ٦٣٣) وَمَا بَعْدَهَا

(٦) جَوَابُ (إِنْ كَانَ .) النِّصَحِ ، (نَحْرُ : ١٣ / ٤) .

لأنهم صوت عالٍ في هذو من طرف يليهم ليد الختمة

ظاهر^(١) ، لكن (بعضهم) يعني : معال لمسمع منهم إذا اضعى أنه
 في محل مسر ولو تقدير : أي
 ظاهر (صوت عال) عرفاً من مؤد
 صوب من قبله لأيام وإن لم يكن على عال

سواء في ذلك البلد لكثرة^(٢) النخل والشجر : كطرسشان^(٣)
 قدر^(٤) ابلوغ تقدير روال المساح : كما صرح به مؤلفهم (في حدود
 والرياح . من طرف يليهم ليد الختمة
 صبح الكفة^(٥) .

هو صعب ، لكن له شاهد قوي : كما بينا ابيحقي^(٦)
 (ولا) يكن بهم أربعون ، ولا نفعهم صوت^(٧) وجدت فيه هذه الآية . . .
 (ولا) نفعهم : لعدمهم .
 وأنهم قولنا (ولو تقدير) : أنه لو علت قرية بضعة حين
 اشوت لم يسمعوا ، أو انحصت^(٨) فلم يسمعوا ولو شوت لسمعوا
 في الثانية^(٩) ، دون الأولى : نظراً لتقدير الاسود : بأن ثقتهم يرون عدي

- (١) راجع المسند الضاح في اختلاف لأصح ، مسألة (٢٨٠)
 (٢) لمي (ع) والمطبوخة المصرية : (البلد الكثير) .
 (٣) راجع المعجم البلدان (٣/٤ - ١٦)
 (٤) تعديل لقوله (سواء . . .) إلج . (ش ١١٤/٢)
 (٥) أحسن أبو داود (١٠٥٦) ، والدارقطني (ص ٢٥٨) عن عبد الله بن عمرو رضي

عنه

- (٦) السنن الكبير (٥٦٥٠) عن عبد الله بن عمرو رضي
 (٧) ولي (ب) : (ولا ينفهم صوت عال)
 (٨) أي : أهله . المصباح المير (ص : ٥١٥) .
 (٩) عطف على (لو علت قرية) : هاشم (ع)
 (١٠) أي : فيما را حصت إلج هاشم (ع)

وَيُحْرَمُ عَلَى مَنْ لَزِمَهُ الشَّرُّ بَعْدَ الرُّوَالِ إِلَّا أَنْ تُنْكَهَ الْجُمُعَةُ

وَصَلَّحُ الْمَحْبُوسِ مَسَاماً لِلدَّاءِ

وَلَيْسَ حَضَرُوا الْعِيدَ^(١) الَّذِي وَاقَعَ يَوْمَهُ يَوْمَ جُمُعَةٍ الْإِصْرَافُ بَعْدَهُ بَلْ
دَحْرِبَ رَقَبَتَا ، وَعَدَمُ الْعُودِ لَهَا^(٢) وَإِنْ سَجَعُوا^(٣) ، تَحَفُّفاً عَلَيْهِمْ^(٤) ، وَمَنْ تَمَّ لَهُ
بِمَ يَخْضَرُوا^(٥) لِرِثْمِهِمُ الْحَصُورُ سَجْمَةً عَلَى الْأَوْجِ
وَلَا تَنْقُطُ بِالسَّعْرِ مِنْ مَحَنَتِهَا لِمَحَلِّ يَنْشَعُ أَصْلُهُ الدَّاءُ مَصْدَقاً^(٦) عَدَمُهَا ، (لَنْ
مَعَهَا^(٧) كَمَحَلَّةٍ مَعَهَا .

(وَيُحْرَمُ عَلَى مَنْ لَزِمَهُ) الْجُمُعَةُ وَإِنْ لَمْ تَعْقُدْ بِهِ ؛ كَمَنْعِهِمْ^(٨) لَا يَحُورُ لَهُ
التَّعَصُّبُ (السَّعْرُ بَعْدَ الرُّوَالِ) لِدُخُولِ وَفَّتِهَا (إِلَّا أَنْ يَنْكَهَ الْجُمُعَةُ) أَيَّ بَسْمَكُنْ
مَعَهَا ؛ بَأَنَّ يَغْتَبِ عَلَى ظَنِّهِ دَمْتُ ، وَهُوَ^(٩) مُرَادُ الْجَمْعِ ؛ بِمَوْلِهِ : (بَشْتَهُ
عَدَمُهُ إِدْرَاكُهَا) (١٠) إِذْ كَثِيرًا مَا يُعْلِلُونُ الْعِلْمَ وَيُزِيلُونَ الظَّنَّ ؛ كَقَوْلِهِمْ يَحُورُ

(١) قَوْلُهُ (وَيَوْمَ حَضَرُوا الْعِيدَ) أَيَّ حَضَرُوا صَلَاةَ الْعِيدِ ؛ بَأَنَّ حَاضِرُوا مِنْ قُرْبَةٍ لِبَصَرِهِ الْعِيدَ فِي
بِلْدَةِ الْجُمُعَةِ . كَرْدِي

(٢) وَقَوْلُهُ (الْإِصْرَافُ بَعْدَهُ) أَيَّ بَعْدَ صَلَاةِ الْعِيدِ ، وَصَمِيرُ (بِهَا) يَرْجِعُ إِلَى الْجُمُعَةِ
كَرْدِي

(٣) وَقَوْلُهُ (وَإِنْ سَجَعُوا) أَيَّ سَجَعُوا الشَّاءَ . كَرْدِي

(٤) وَقَوْلُهُ (تَحَفُّفاً) أَيَّ لِأَنَّهُمْ لَوْ كَفَلُوا بِهَذَا الْوَجْهِ ؛ أَيَّ بِالْعُودِ إِلَى الْجُمُعَةِ لَسَّ
عَلَيْهِمْ ، وَالْجُمُعَةُ سَقَطَ بِالسَّعْرِ بِالسَّعْرِ فِي هَذِهِ مَصْرُوعَةٍ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ . كَرْدِي

(٥) كَأَنَّ مَعَهَا الْعِيدَ بِمَكَانِهِمْ مَهَابَةً ، هَامِشُ (ك) .

(٦) وَقَوْلُهُ (مَصْدَقاً) أَيَّ سَرَّ . كَأَنَّ السَّعْرَ لَعْدُ أَوْ مَمْرٌ ، لَكِنْ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ هَذَا عَمَّا انْطَفَعَتْ
سَمَرُهُ الْمَحَلُّ فِي الْمَسْئَلِ إِلَيْهِ ؛ بَأَنَّ لَمْ يَلْقَ السَّعْرَ أَكْثَرَ مِنْ دَمْتِ لِمَحَلِّ ؛ لِثَلَاثَةِ يَدَيٍّ ؛ سَرٌّ ؛ سَرٌّ
سَقَطَ الْوَجْهِ بِمَوْلَاهُ ؛ إِلَى خِلَافِ السُّورِ وَالْعَمْرَانِ . كَرْدِي

(٧) أَيَّ لِأَنَّ مَحَلَّ السَّعْرِ مَعَ بِلْدَةِ الْجُمُعَةِ أَيْ مَافَرِ مَعَهَا ، وَبِالنَّسَبِ إِبْنُهَا كَمَحَلَّةٍ مَعَهَا (ش)
٤١٥/٢) بِصَرْفٍ

(٨) قَوْلُهُ (كَمَنْعِهِمْ) أَيَّ مَنَعْنَاهُمْ الْإِقْلَامَةَ لِوَيْعَةِ أَبَاهُمْ . كَرْدِي

(٩) أَيَّ الظَّنَّ الْعَالِي . (ش) ؛ ٤١٥/٢

(١٠) الْمَجْمُوعُ (٤١٧/٤)

في طريقه ، أو يتضرر بحمله عن أثره

الأكل من مال العسر مع عدم رضاء ، ويخبر انصاء بالمعنى (في طريقه) أو مقصده ، كما انصاه (١) ، وحلقة (٢) ، اللهم هذا فيه (٣) ، وذلك (٤) بحصول المقصود .

وقد صاحب (٥) التعمير ، بحثاً عما إذا لم يتبدل سفره جمعة بعدد (٦) كان تمام لأربعين ، ركاته أحده مقراً بآية (٧) من حرية تعطيل للعبادة ، لكن بقرينة واضح ، فإن هؤلاء معطلون بغير حاجة ، بخلاف المسافر ، فإن فرضاً ، سفره بغير حاجة ، أثبت (٨) أنه وإن تمكن منها في طريقه ، إذا لم يغيب على ظنه ذلك (٩) ، بأن ظنَّ عدته أو شكَّ به فلا يخبر .

سفره .
(أو يتضرر بتحلله عن الرقعة) لها فلا يخبر إن كان غير سفر معصية ، دفعاً لضرره .

وقضيت (١٠) أن محذور الوحشة غير عذر ، وهو مخرج وإن عوت للإسوة بنسب ابن الرقعة عتباره (١١) ، وأثبته (١٢) ، بأنه لا يجب السفر للماء حينئذ .
لوضح الفرق ، فإن هناك بدلاً (١٣) لا ف .

(١) المحرر (ص : ٦٥) .

(٢) أي : قوله - (أو مقصده) . (ش : ١١٦/١) .

(٣) وقوله (معاقبه) أي قبل المقصد ، وهو الطريق كروي

(٤) أي يجوز سفر إن تمكن الجماعة في طريقه ، هاشم (خ)

(٥) أي في شرح (وأمل القرية) إلخ (ش : ١١٦/٢)

(٦) أي تمكن نجس في الطريق ، هاشم (خ)

(٧) أي قصة بول (دفعاً لضرره) ، هاشم (ح)

(٨) العهد (١٠٠/٣)

(٩) أي أيد (سري لحت) (ش : ١١٦/٢) .

(١٠) أي : جين الوحشة ، هاشم (ك) .

(١١) وهو التيمم

وقيل الروان كعبه في الحديد إن كان سهواً متباحاً ، وإن كان طاعةً ، حذر
قلت ، الأصح ، أن الطاعة كالمتباح ، والله أعلم

وبت الظهور بدلاً عن الجمعة ، بل كل أصل في نفسه ، ومما^(١) أنه
لا يحدث بالطهر بما دام محتاطاً بالجمعة ، بل عند مغادرتها لا سبلاً أصلاً ، لأن
نقصه إذا لم يثبت^(٢) إلا بحطاب حديد فأولى أداة حر ، فهايته أن الشرع
جعلته حسب فرض الوقت ، لعدم فرصه لأول

وبهذا يعلم أن قولهم الاتي^(٣) (بل نقص طهراً) فيه حذر ، وأن الوقع في
قوله^(٤) (جمعة) صحيح ، لما علم من تقرير^(٥) ، أن الظهور لست قضاء عنه

(وقيل لروان كعبه)^(٦) في التوصل المذكور (في الحديد إن كان سهواً
متباحاً ، لأن لجمعة مصادفة إلى اليوم ، ولهذا يحجب السعي على بعيد الدار من حجب
الغجر ، كما نأثرو ، وظاهره^(٧) أنه لا يفرقه قبله وإن لم يدرك الجمعة إلا به^(٨)
(وإن كان طاعة) صدوقاً أو وسجاً ، حذر ، قطعاً ، بخبره لكونه
صعباً^(٩) قلت الأصح أن الطاعة كالمتباح ، والله أعلم (فيخزم^(١٠)

(١) أي : كون الظهور أصلاً لا بدلاً ، (ش : ٤١٦/٢)

(٢) وهي (ب) : (لما لم يجب)

(٣) أي : أتقاني شروط صحة الجمعة (ش : ٤١٦/٢) ،

(٤) أي : الاتي أتقاني شروط الصحة (ش : ٤١٦/٢)

(٥) أي : من قوله (ولست الظهور بدلاً عن الجمعة) هاشم (م)

(٦) قوله (كعبه) بالسر والنصب ، والأثر من قول من خط النصف (ع م : ٢٩٣/٢)

(٧) أي : التعليل المذكور ، (ش : ٤١٧/٢)

(٨) أي : بالنسبة قبل الغجر (ش : ٤١٧/٢)

(٩) من ابن عباس رضي الله عنهما قال : بعث النبي ﷺ عبد الله بن رواحة رضي الله عنه في سره

مواظب ذلك يوم الجمعة ، فعند أصحابه ، فقال : أنحلت أصابي مع رسول الله ﷺ ثم أنحلتهم ،

فلما صلى مع النبي ﷺ قال : ما منك أن تغفر مع أصحابك ، فقال : ارتدت أب أصابي

منك ثم أنحلتهم ، فقال : لو أنصت ما بي لأرضي ما أفزكت فضل عذوبهم ، أمره

للترمذي (٥٣٥) وحقيقه ، وأحمد (١٩٩١)

(١٠) أي : على التاميل ، (سم : ٤١٧/٢)

ومن لا جماعة عليهم ، نُسِنَ الجماعة في شهرهم من الأسح ، ويُخْتَلَفُ فيها
في غير ذلك

وممَّن حاج نفسه لإبراهيم بن وهب وعرفه ، وإسناد ما ، أو أنه
وإبراهيم بن وهب ، بل يبحث لإسناد الأسير أو نحوه ، كقولهم من ذلك
وذكره لسفر ليلة الجمعة ، إِمَّا رُوِيَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ جَدًّا ، من سائر أسانيد
عليه ملكاً ،^(١)

من سائر المعصية فلا تنقُط عنه لجمعة معدَّة^(٢) ، لأن في حكم
فيه : كما عَلِمَ من الباب قبل هذا^(٣) ، وحيث حُرِّمَ عليه لسفره ،^(٤)
بِمَنْعِهِ ، لم تُبَ الجماعة ، فَنُخِصَتْ سَاءَ سَعَرِهِ من لَأَل^(٥) ، كما مرَّ ثمَّ^(٦)
ومن لا جماعة عليهم) وهم بالليل (نَسِنَ الجماعة في شهرهم في
(أصبح) لعموم الأدلة الطولية للجمعة^(٧) ، ما عَنِ هُمْ جَارِحاً ، فَسَرَّ بِهِ
إجماعاً^(٨) .

(ويحضرها) كأدبها بذنا (بن حفي عذرهم) لِقَدْ تَنَهَّوْا بِالرَّعَةِ عَنِ صَلَاةِ
الْإِمَامِ ، وَمِنْ ثَمَّ كُرِيَ إِظْهَارُهَا عِنْدَ جَمْعٍ ، بِعِلَافٍ مَا يَدُ كَدِّ ظَاهِرًا ، يَدُ
لَا تَهْمُ .

(١) ذكره مذهبي في المعبر (٢٠٣٠) في ترجمة (يحيى بن عدي الكوفي) في
كتب عن مالك عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً ثم ذكر
الحدث .

(٢) أي ، سواء سافر يوم الجمعة أو قبله ، (ش ، ٤١٦ / ٢) .

(٣) في (حر ٥٨٧ ٥٨٨)

(٤) قوله (ساء سَعَرِهِ من لَأَل) لأن ساء سب المعصية من حيث كرهه

(٥) (كما مرَّ ثم) أي : في شرح قوله : (ولو أُنْشِئَ لسفر عاصياً ، ثم ناب) كرهه

(٦) عنها - ما سبق في (كتاب الجماعة) في (ص ٣٩٦) وبهذا

(٧) قوله (ما عَنِ هُمْ جَارِحاً) يعني محل خلاف في المحدثين في بلد الجمعة ، فلو كانوا

في غيرها لَيسْتَحِبُّ لَهُمُ الْجَمَاعَةُ بِالْإِجْمَاعِ كرهه

وَيُنْدُبُ مَنْ أَمَكَرَ رِوَالَ عُدْرَهُ بِأَحْبِرْ ظَهْرَهُ إِلَى الْيَأْسِ مِنَ الْجُمُعَةِ ،

(وسدب لمن أمكر روال عُدْرهُ) كفّن برزخو العنق ، ومريض سرفع النصف ،
ورب لم يقن ذلك (بأحبر ظهره إلى اليأس من) إدراك (الجمعة) بأن يرفع الإمام
رسد من ركوع الثانية ، أو يكون محجل لا يصل منه لمحل الجمعة إلا برفع
رأسه منه ' على الأوجه : رجاء التحصيل فرص أهل الكمال^(١)

نعم : لو أخرّوها^(٢) حتى بقي من الوقت قدر أربع ركعات .. لم يُسن تأخير
انصر قطعا ، كما قال المصنف

وَلَا يُشْكَلُ مَا هَا^(٣) مِنْهُمْ : بَوَاحِرُ بِالطَّهْرِ مِنَ السَّلَامِ وَلَوْ احْتِصَالًا
يَصِيحُ : لَأَنَّ لَجُمُعَةً ثُمَّ لَارْمَةٌ لَهُ : فَلَا تَرْتَعُ إِلَّا سِدِّي ، بخلافها هـا ومن ثم
قنوا : بوسم يغتم سلام الإمام . احتياط حتى يغتمه

تسبة . أربعون كاملون بسيد عليم من عديتهم أنهم لا يُقِيمُونَ الْجُمُعَةَ ، غير
من يلزمه دأ علم ذلك أن يُصَلِّيَ الظُّهْرَ وَإِنْ لَمْ يَنَاسِ مِنَ الْجُمُعَةِ ؟ قد بعضهم
بهم : إذ لا أثر لمتوقع

وفيه نظر من الذي يتجه^(٤) : لَأَنَّهُ الرَّاغِبُ أَصَابَةُ الْمُحَاطَةِ بِهَا يَسْأَلُ :
لَا يَخْرُجُ عَنْهُ إِلَّا بِالْيَأْسِ بَقِيًّا ، وليس من تلك القاعدة^(٥) : لَأَنَّهُ فِي مَتَوَقَّعٍ لَمْ
يُعَارِضْ مَتَيْتًا ، وهما عُدْرَةٌ يَقِينُ الْوُجُوبِ : هَسَمَ يَخْرُجُ عَنْهُ إِلَّا بِتَقْيِيسِ الْيَأْسِ
مَهَا ، ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ صَرَّحُوا بِذَلِكَ حَيْثُ قَنُوا . لو تركها أهل بلد لم يصح ظهرهم

(١) أي : فلا يس التأخير فإلى الرفع (سم ١١٧/٢)

(٢) قوله (رجاء) راجع إلى الشر ، خاصا (خ)

(٣) أي : الجمعة . (ش : ١١٧/٢)

(٤) قوله (ولا يشكك به) يعني : ما هنا من المعبودين ، وما في دولهم (ولو أحرم)
إلح من غير المعبودين فافترقا ، كردي

(٥) راجع : المسنن النضاج في اختلاف الأشياخ : مساله (٣٨٢)

(٦) أي : لا أثر لمتوقع . (غر : ١١٨/٢)

وَلَعَبْرَهُ كَلَمَرَأُو الرَّمْنِ . تَعَجَّلَهَا .

وَبَصَحْتَهَا مَعَ شَرْطٍ غَيْرِهَا شَرْطٌ

أَحَدُهَا . وَفَتْ الظُّهْرُ .

حَتَّى يَصِيبَ الْوَقْتُ عَنْ وَاجِبِ الْحَطِيبَيْنِ وَالصَّلَاةِ .

وَبَوَّصَلَى الظُّهْرَ ، ثُمَّ رَأَى عِلْوَهُ وَاتَّكَنَتْ الْجُمُعَةُ . لَمْ تَدْرِمَهُ . بَنِي سُلَيْمٍ لَهُ ،

إِلَّا إِنْ كَانَ حَتَّى وَاتَّصَحَ بِإِذْكَوْرَةٍ فَتَدْرِمُهُ

(و) يُذَنِّتُ (لَعَبْرَهُ) وَهُوَ : مَنْ لَا يُحْكِمُ رِوَالَهُ عِلْوَهُ (كَالْعَرَفَةِ وَالرَّيْسِ) ،

أَنْعَاجِهِ عَنِ الرُّكُوبِ وَقَدْ غَرَمَ عَلَى عَدَمِ مَعْلِي الْجُمُعَةِ وَإِنْ تَمَكَّنَ تَحْلِيهِ (أَيْ الظُّهْرِ) مُحَافِظَةً عَلَى فَصْلَةٍ أَوَّلِ الرَّقَبَةِ ، أَمَّا لَوْ غَرَمَ عَلَى أَنَّهُ إِنْ تَمَكَّنَ أَوْ شَطَّ قَعْلَهَا . . فَيَسَّرُ لَهُ تَأْخِيرُ الظُّهْرِ لِلْيَاسِ مِنْهَا (١) .

وَلَوْ فَاتَتْ عَمِيرَ الْمَعْدُورِ وَأَيَسَ مَهَا . . لُزِمَهُ مَعْلُ الظُّهْرِ فَوْرًا ؛ لِأَنَّ الْعَصِيَانَ بِالتَّأْخِيرِ هَذَا يُشَبِّهُهُ (٢) بِمُخْرَجِ (٣) الْوَقْتِ ، وَإِذَا قَعْلَهَا بِهِ (٤) كَانَتْ أَرَادَةُ حَلَالَةٍ لَكَثِيرِينَ ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ الْآنَ (٥) صَارَ لَهَا .

(وَبَصَحْتَهَا مَعَ شَرْطٍ) أَيْ شَرْطِ (غَيْرِهَا) مِنَ الْجُمُعَةِ (شَرْطٌ) خَمْسَةٌ :

(أَحَدُهَا . وَفَتْ الظُّهْرُ) بَأَنَ يَتَّقَى مِنْهُ مَا يَسَعُّهُ مَعَ الْحَطِيبَيْنِ ، لِتَلَاوَحِ . زَوَاءِ الْحَدِيثِ (٦) ، وَعَلَيْهِ جَزَى الْأَحْصَاءُ لِرَشْدُونِ مَنْ يَحْتَدِمُ ، وَلَوْ أَمَرَ الْإِمَامُ

(١) رَاجِعٌ : الْمُهَنْدِسُ الصَّاحِبُ فِي إِحْلَالِ الْأَسْبَاحِ ، مَسَالَهُ (٢٨١) رَوَّاجِعُ بَرَاءَةٍ ، شُرُودِي (٤١٩ / ٢) .

(٢) أَيْ : الْعَصِيَانَ (ش : ٤١٩ / ٢) .

(٣) مُتَعَلِّقٌ بِمُخْرَجِ الْعَصَبِ ، هَامِشٌ (ك) .

(٤) أَيْ : الظُّهْرُ فِي الْوَقْتِ مَعَ التَّأْخِيرِ (ش : ٤١٩ / ٢) .

(٥) أَيْ : بَعْدَ غُرُوبِ الْجُمُعَةِ (ش : ٤١٩ / ٢) .

(٦) عَنْ أَبِي بِنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ سَبِيًّا كَانَ يَصَلِّي الْجُمُعَةَ حِينَ تَعِيلُ النَّحْوُ . صَحِيحٌ -

ولا نقصي شعبة ، ولو صلى عنها ، صلوا ظهراً ، .

بمسار ، بها أو عدمها^(١) ، فالقياس : وجوب استتاله .

(ولا) بخور الشروع فيها مع اشك في سعة الوقت بقى ، لا (نقصي : وقت الجمعة) بالنصب ، لفساد الريح^(٢) ، على ما قيل ، « وما عايناه » .
ظهراً .

(انشاء)^(٣) هي ما في كثر المسح ، وهي بعضها (اوراق) وخرج .
قصة الأول^(٤) بأن عدم انشاء لا يؤخذ من اشتراط وقت الظهر ، لأن سبب راسخة^(٥) ، وهي القصاة في وقت الظهر من يوم آخر .
وبت رده بأن هذا إنما تنأى على أن المراد به (الظهير)^(٦) (اعم من غيره يومها وغيره ، وليس كذلك ، بل المراد : ظهر يومها ، كما دد نسيان رجس فالصريح صحيح : كما هو واضح .

(من صاتي) الوقت (عنها) أي - عن قل مجرى : من حضيتها وركعتيه ونحو احتمالاً (. . صلوا ظهراً) كما لو فات شرط العصر ، يلزم^(٧) الإنشاء .
ولو شئت فقل إن بقي الوقت وإلا فظهر . صحت يشه يوم يشهه

البحاري (٩٠٤)

- (١) قوله : (أو عدمها) فيه تأمل ، (سم : ٤٢٠ / ٢) .
- (٢) لا تصح أن الجمعة إذا فات لا نقصي الجمعة ولا ظهراً (ع ش : ٢٩٦ / ٢)
- (٣) قوله (وما عايناه) وهو قوله : وأن الريح في يومه : الجمعة ، صحيح أقيل (وليس الروال . . .) إلخ ، كروي .
- (٤) أي : في قول المصنف : (فلا نقصي)
- (٥) الذي به الده ، هامش (أ) .
- (٦) قوله (لأن بينهما مسلة) أي : من اشتراط وقت الظهر وهو عدم انشاء شيء آخر : أي يمكن أن يوجد عند اشتراط شيء آخر غير عدم انشاء الجمعة وهو انشاء شيء من ظهر يوم آخر ، فلا يمتنع مع الاشتراط عدم انشاء شيء يوجد هو منه كروي
- (٧) قوله (أو العايناه) أي : الظاهر المشروط وقتها لعمومها كروي
- (٨) وهي المنبوذة المصرية والوحية ، (يلزمه)

وَلَوْ خَرَجَ وَهُمْ فِيهَا . . وَجَبَ الظُّهْرُ

التعليق : لاستنباده إلى أصل بقائه الوقت ، فهو كسنة ثلاثي ، مضاف مجموع عدد ركنين من رمضان ، كما جرم به بعضهم

وفيه نظر ، بل لا يصح^(١) ، لأنه إن أُرِدَ أن هذا المعنى لا ينافي صحة سنة الظهور سواء أثبتت ساعة الوقت أم لا ، ابتضلة وجود التعليق السابق لجزم^(٢) من غير ضرورة ؛ لأن الشك^(٣) في سعيه مانع لصحة الجمعة ومعنى الإجماع^(٤) بالظهور ، بحيث ليس لنشئة بمسألة الصوم صححاً

أو صحة^(٥) به الجمعة إن تابت ساعة الوقت كان محالاً لكلامهم^(٦)

بأن قلت : لم منع الشك هنا سنة لجمعة ولم نعمل بالاستصحاب ، ونحن به في رمضان ؟ قلت : لأن ربط الجمعة بسوقت أقوى من ربط رمضان بوقته ؛ لأنه ينصى بغيرها ، وأيضاً ولشك هنا في بقاء^(٧) وقت المعنى تأثير ، وثم قبل دخول وقته فلم يؤثّر .

(ولو خرج الوقت مبكراً أو ظناً (وهم فيها) ولو قيل لسلام وإن كان ذلك^(٨) بإجبار عدل على الأوجه (وجب الظهر) وفوت الجمعة ، لا مانع

(١) راجع : لمعن الضاح في إعلال الأشيخ ، مسألة (٣٨٢)

(٢) قوله (المانع للجزم) أي الجزم بالظهور كردي

(٣) قوله (لأن الشك) علة لما غير ضروري ، كردي

(٤) أي (من (أ) و (ب)) (ومنع من الإجماع) ، وفي (ج) (يرتفع للإجماع)

(٥) وقوله (أو صحة) عطف على (صحة) - أي من قوله لا ينافي صحة سنة الظهور -

كردي .

(٦) قوله (كلامهم) هو الذي سبق قريباً بقوله (اتفاقاً) كردي

(٧) لعمري هذا فنيب مكان من الكاتب ، هناك من الحديث بما يأتي (في بقاء هذا) (و (وقت العمل)

حير (ولشك) ، وتأمل . (ش)

(١٢١ / ٢) فأصل العبارة عن مترجى الشرواني هكذا

إنج كاتب هامش (١٢)

(٨) أي : الخروج ، (ش : ١٢١ / ٢)

باء .

الابتداء بها بعد خروج وقتها . وكانت موائمه : كالحج ، ولم تكثرها ^(١) الشك
بحلالتها بعد ^(٢) ، لأنه يُستمر في الدوام ما لا يُستمر في الابتداء

ولو مدَّ منها حتى علم أن ما بقي منها لا يسعها ما بقي من الوقت . فثبت
ظهور أمر الآن ^(٣) .

وليس بظنيره ما لو أحرزم بصلاته ، وكانت مئة أحتجب تنصبي فيها . أو حبس
ليأكل ^(٤) : الأربعين عدداً ، فأكله الحرم لا يحسب حالاً على ما يتي ^(٥) ، لأن
الأولى هي مدد لا انفلات ، وحُطِّب لها ، وكذا ثبوتها : لأن فيها الزمان المدة
بالكثرة .

فإن قلَّت لم كان صيق الوقت هذا ^(٦) ما يعا من الاعتماد ، بخلاف صيق مئة
الحج ^(٧) ، قلَّت يفرق بأن الحبط ثم الانقضاء ^(٨) ، وهو يوجد في أدنى
لحظه : فلم يقتر ما قبله ، وهذا الصيق وهو يشهد على النظر لما قبل الانقضاء ^(٩) ،
فإذا تحقَّق ^(١٠) . . . أنظر

وحيث انقلبت ظهر وجب الاستمرار فيها (باء) على ما مضى : لأنها
صلوات وقت واحد وإن كانت كل مستقلة ، إذ الأصح أنها صلاة على

(١) أي : في أثناء الجمعة (ش : ٢ / ٤٢٦) .

(٢) أي : بأن شكروا قبل الإحرام . (سم : ٢٠ / ٤١١) .

(٣) راجع : السهر النصيح في اختلاف الأشباح ، مسأله (٣٨٤) .

(٤) في (١٠ / ٨٤) .

(٥) قوله (صيق الوقت هذا) أي : في قول السمع (هل ضاق الوقت معها) الخ
مكره .

(٦) قوله (صيق مئة) يجب (مذهبنا) في شرط طهارة الحدث مكره .

(٧) أي : انقضاء مئة الخف . (غر : ٢ / ٤٢٢) .

(٨) قوله (قبل الانقضاء) أي : انقضاء وقت الظهر مكره .

(٩) أي : الضيق . هامش (خ : ١) .

وفي قول: استئناف .
والمشترق كبيره ،

حديثاً : كما مر^(٢١) فتعين بناءً أصوليها على أصولها : صلاة الجمعة .
بصلاة الواحدة : كصلاة الحصر مع تسمر

(وفي قول) لا بحث لاستمرارها ، بل بخروج قطعها ويصح حبس
(استئنافاً) لاحتلالها بخروج وقتها .

ويؤكد بأن مثل هذا الاختلال لا يجوز القطع المؤذي إلى مسيرها^(٢٢) كما
نصه . وبهذا فارق ما يأتي : من جوار قطع المسوفة^(٢٣)
وقيل : يجب^(٢٤) ، وينطلق ما مضى .

(والمسوق) لمدرك ركعة (كبيره) أي . الموافق في أنه إذا خرج الوقت
فل (اليمين) من صلاحها . لزومه تمامها ظهراً ، سواء أكان معه رأي أو لا
لا : كما انتصاه إطلاقهم ، ولا نظر لكون جمعته نابعة لجمعية صحيحة : لأن
بانت أهم شروطها : قسم يكتف بهذه التبعة الضمنية^(٢٥)

ومن ثم^(٢٦) هو سلم الإمام وحده أو بعض العدد المعترف في الوقت وسعيه
حارجه . بطلت صلاة المسلمين في الوقت : لأنه بأن بخروجه قبل سلام
الأمم فيه أن لا جمعة ، سرائر أقصر المسلمون فيه^(٢٧) بالناحية أم لا : كما
انتصاه إطلاقهم : لأن الملحظ فوات شرط وقوعها من العدد المعسر

(١) قوله : (على حيالها) أي : استطلاقها كقوله

(٢) وقوله (كما مر) أي في شرح قوله (باعتك عن لزم) كقوله

(٣) أي : صلاة الظهر . (ش : ٤٢٢/٢ - ٤٢٣)

(٤) في (ص : ١١٣ - ١٤٤) .

(٥) أي : القطع . حاشي (ك)

(٦) رد دليل التيل الآتي . (ش : ٤٢٣/٢) .

(٧) أي : من أجل أن الوقت أهم شروطها (ش : ١١٣/٢) بصرفه .

(٨) قوله : (المسلمون فيه) أي ، في خارج الوقت كقوله .

وقيل يُسبِّحها خمسة

فيه^(١) ، وهذا^(٢) موجود مع التفسير وعديده

وَبُيِّنَ^(٣) : أَنَّهُ لَوْ بَطُلَتْ صَلَاةٌ وَاحِدَةٌ مِنَ الْعِدَدِ بَعْدَ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بَعْدَ صَلَاتِهِمْ ، لَفُوتَ الْعِدَدُ فَلِسَلَامٍ لِحَبِيعٍ

وَفَارَقَ ذَلِكَ^(٤) مَا لَوْ بَانَ حَدِيثٌ عَنِ الْإِمَامِ فِيهَا شَيْءٌ لَهُ جُمُعَةٌ عَلَى الْعَصْرِ ثُمَّ الْجُمُعَةُ تَصِيحُ مَعَ الْحَدِيثِ فِي الْجُمُعَةِ^(٥) ، كَصَلَاةٍ قَدْ ظَهَرُوا ، وَلَا كَذَلِكَ خَارِجٌ سَوْفِي ، فَكَانَ ارْتِبَاطُهَا بِهِ أَتَمَّ مِنْهُ بِالظُّهْرِ

وَبِحِثِّ الْإِسْمَاعِيلِيِّ أَنَّهُ^(٦) يَلْزِمُهُ مَعَارِفَةُ الْإِمَامِ فِي الشَّهَادَةِ ، وَيُقْتَصَرُ عَلَى الْوَحْدِ إِذَا لَمْ تُفَكِّمَهُ الْجُمُعَةُ ، لِأَنَّ بِلَدَيْكَ^(٧) .

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ : أَنَّ إِمَامَ الْمُؤَامِنِينَ الرَّائِدَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ لَوْ حَوَّلَ الشَّهَادَةَ وَحْدًا خَرُجَ لَوْ قَدْ لَزِمَتْهُمْ مَعَارِفَتُهُ وَالسَّلَامُ ، تَحْصِيلًا لِلْجُمُعَةِ

بَعْدَ : مَا بَحَثْنَا إِنَّمَا بَأَيُّ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي إِدْرَاكِ الْجُمُعَةِ بِرُكُوعِ النَّائِبَةِ تَعَاوُزُهُ مَعَهُ إِلَى أَنْ يُسَلِّمَ ، وَالْمُعْتَمَدُ ، حَلَاةُ^(٨) ، كَمَا يَأْتِي^(٩)

(وقيل تسببها خمسة) لأنه تابع لجُمُعَةٍ صحيحة

(١) أي : في الوقت ، (ش : ١٢٢ / ٢) .

(٢) أي : اللغات ، (ش : ١٢٣ / ٢) .

(٣) أي : اسم المذكور بقوله (سواء) إلخ ، ويعمل أن المرجع هو (لأن المسحوظ...) إلخ ، (ش : ١٢٣ / ١) .

(٤) أي : ما لو سلم الإمام وحده... إلخ ، (ش : ١٢٣ / ٢) .

(٥) أي : في بعض الصور ، وهو ما لو كان نافذة لظهورين بأنهم يمسكون ولا ترمأ وكانوا رائدة على الأربعين ، باجوري ، هامش (ك) .

(٦) أي : المسوى (ش : ١٢٣ / ٢) .

(٧) أي : بالمعارضة هامش (ج) .

(٨) قد معروء بل المعتمد عدم الاشراف (س : ١٢٣ / ٢ ، ١٢٤) .

(٩) في (ص : ٧١٦-٧١٧) .

من الحراب كحراب محلل العمران ، وهو معدودة من البلد اتفاقاً ، وهو لم يخرج عن ذلك الضابط

وإذا سمع أن ذلك الحراب^(١) كهذا^(٢) ، لأن العمران لا يخلو عن محل حراب ، فاقطعت ضرورة هذه منه ، بخلاف دالة^(٣) ، فإن تعدد لا ينفك العاجز جمده أحياناً عن البلد ، فلا ضرورة ، بل ولا حاجة إلى عددها

وأما بحر الشعب كالحجر^(٤) ، وقد تكررهم إقامتها بغير أبيه ، بأن خرجت دأمو العمارتها ، بخلاف المصعب لإشارتها ؛ عملاً بالأصل بهما

فإن ابن عجيل ، ولو تعددت مواضع متفرقة ، وتغير كل باسم فكل حكمه انتهى ، وإما نتيجة إن عد كل مع ذلك مرة مستقلة عرفاً

وقصة قوله هنا : (في حطة) وفيما تأتي : (بأربعين)^(٥) أن شرط الصحة ، كون الأربعين في الحطة ، وأنه لا يصح خروج من عداهم عنها ، يصح ربط صلاتهم الجمعة بصلاة إمامها بشرطه^(٦) ، وهو نتيجة

؛ كلائهم في شروط القدوة المكانية يقتضيه أيضاً ، فعليه لو انفذ أهل به سجعوا وهم سلعهم يوم الجمعة في بلده ، وتوفرت شروط الاقتداء ، جار

ثم ، أثبت الأذرع والبركشي أضلفاً أنه لا يصح خروج لصوف المتصلة بغير في الآية إلى محل القصر ، وأني قلت في شرح العباب ، عقه ، وهو عقيق ، لكن لأرجه جعله على ما هنا^(٧) .

(١) أي ، الذي بين المسجد والعامر . (ش : ٢٢٤/٢) .

(٢) أي كالحراب المحلل بين العمران ، (ش : ٢٢٤/٢) .

(٣) أي لحراب الذي بين مسجد والعامر هامش (ح) .

(٤) قوله (بحر الشعب) كالحجر ، الشعب جريد الحن كردي

(٥) في (س : ٦٥٠)

(٦) أي بشرط الربط ، هامش (ك) .

(٧) أي بأن يجعل على الراقد على الأربعين . (سم : ٢٢٥/٢) .

وَلَوْ لَأَرَمُ أَهْلُ الْحَيَامِ الصُّحْرَاءُ أَبَدًا فَلَا جُمُعَةٌ فِي الْأَظْهَرِ
لثَابِتُ الْأَ يَسْتَعْمَلُ وَلَا يَقَارِبُهَا جُمُعَةٌ فِي بِلَادِهَا

وَالْجُمُعَةُ تَمَّ تَنْظُرُ إِلَيْهَا عَدَابًا فِي الرَّئِدِ عَلَى الْأَرْبَعِينَ ، وَاعْتِقَادُ جُمُعَةٍ^(١) مِنْ
دَرَجَتِهِمْ ، فَإِنَّ حَدِيثَ الْبَاقِيْنَ تَبَعًا لِلْإِمَامِ حَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ ، عَلَى أَنَّ صَوْرَةَ
الْجُمُعَةِ بِمَرَاغَاةٍ ثُمَّ^(٢) لَمْ تُؤْخَذْ فِي الْحَارِجِ^(٣) ، يُنَاقِشُهَا^(٤) ، مُحَلَّلًا هَذَا ، بَرَزَ
وَجُودَ بَعْضِ الْأَرْبَعِينَ خَارِجَ الْأَسْبَةِ يُنَاقِشُهَا

(وَلَوْ لَأَرَمُ أَهْلُ الْحَيَامِ الصُّحْرَاءُ) أَيُّ مُحَلَّلًا مِنْهَا ؛ كَمَا فِي أَصْلِهِ^(٥)
(أَبَدًا) (لَا جُمُعَةَ) عَلَيْهِمْ (فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّ قَوْلَ الْعَرَبِ تَأْتُوا حَوْلَ الْعَدِيَّةِ ،
وَلَمْ يَأْتُرْهُمْ ضَمُّ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُحْصُورٌ
وَلَا يُصَيِّحُ^(٦) مِنْهُمْ بِمَحَلِّهِمْ

وَلَوْ سَمِعُوا الدَّاءَ مِنْ مَحَلِّهِمْ بِشَرْطِهِ لَسَقَطَ لَرَمَتْهُمْ فِيهِ ، سَبْعًا لِأَهْلِهِ
أَمَّا لَوْ كَانُوا يَتَكَلَّمُونَ فِي نَحْوِ الدَّاءِ فَلَا جُمُعَةَ عَلَيْهِمْ جَرْمًا
وَخَرَجَ (فِي الصُّحْرَاءِ) مَا لَوْ كَانَتْ حَيَاتُهُمْ فِي حِلَالِ الْأَسْبَةِ وَهُمْ
مُسْتَرْطُونَ ؛ فَتَلَوْنَهُمْ الْجُمُعَةَ ، وَتَقَرُّدُهُمْ ؛ لِأَنَّهُمْ فِي خِلَالِ الْأَسْبَةِ ، وَلَا
يُسْتَرْطُ كَوْنُهُمْ فِي السَّبَةِ

(اثَابِتُ الْأَ يَسْتَعْمَلُ وَلَا يَقَارِبُهَا جُمُعَةٌ فِي بِلَادِهَا)^(٧) مَثَلًا وَإِنْ عَطَفْتَ ؛

(١) قَوْلُهُ (وَاعْتِقَادُ جُمُعَةٍ) مَبْدَأٌ ، (وَحَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ) خَبَرٌ ، وَهُوَ جَوَابُ سَوْأَلٍ ؛ أَيُّ
وَالسَّوَالُ ظَاهِرٌ ، كَرْدِي .

(٢) وَقَوْلُهُ : (ثُمَّ) إِشَارَةٌ إِلَى (بَابِ حَدِيثِ الْبَاقِيْنَ) ، كَرْدِي .

(٣) وَقَوْلُهُ (فِي الْحَارِجِ) أَيُّ خَارِجَ الصَّلَاةِ كَرْدِي وَفِي الشَّرْوَتِي (٢٢٥ / ٢)
(قَوْلُهُ : (فِي الْحَارِجِ) أَيُّ فِي الظَّاهِرِ)

(٤) أَيُّ : صَوْرَةُ الْجُمُعَةِ ، هَامِش (١)

(٥) الْمَحْرُورُ (ص : ٦٦)

(٦) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُعَنِّ (لَا جُمُعَةَ) . (غ : ٢٢٥ / ٢)

(٧) وَفِي (ج) (وَاحٍ) (وَاسٍ) (جُمُعَةٌ أُخْرَى فِي بِلَادِهَا)

وَأَتَسْنِي هَذِهِ الصُّورَةَ ، وَهِيَ :
 مَن رَقِيَ ، وَفِيهِ كَأَنَّ قُلُوبَهُمْ مَتَابَعَةٌ ،
 وَبِهِمْ خُفَّةٌ ، وَهُوَ مَعَهُمْ أَيْضاً ،

وَأَمَّا 'ظَاهِرُ أَبْصَا' ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا ، وَهِيَ :
 وَفِيهِ لَا يَسْمَعُ هَذِهِ الصُّورَةَ ، وَنَحْمِلُ الْمَشَقَّةَ ، لَعَلَّ مَزِيدَ أَنْهَا لَمْ يَكُنْ

بِزِيَارَةِ الْأَوَّلِ ، وَمِنْ ثَمَّ أَطْلَقَ السَّيْكِي فِي الْإِنْصَادِ لَهُ بَقَاً وَدَابَّةً ،
 وَفِيهِ تَنْتَرِ الْعِلْمُ ، وَلَا يُخْفِطُ عَنْ صَحَابِيٍّ وَلَا تَابِعِيٍّ نَجْوِيٍّ ،
 بِسُوءِ عَيْنٍ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ أَخَذْتُ الْمَهْدِيَّ ^(١) سَعْدُ دُجَاهٍ ،

(وَقَبْلَ : إِنْ حَالَ نَهْرٌ عَظِيمٌ) يُخْرِجُ إِلَى سَاحَةِ سَبْعِينَ
 وَلَا يُقَامُ فِي كُلِّ شَيْءٍ أَكْثَرُ مِنْ جُمُعَةٍ ، وَغُرَّتْهُ الشَّجَرُ أَوْ حَرٌّ
 يَصْرِفُ مِنْ دَحَلٍ مِنْ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ بِصَدْرِ السَّيْرِ ، وَبِهِمْ دَلَّةٌ
 ، وَقَبْلَ : إِنْ كَانَتْ قَرْيَةٌ (مَتَفَصِّلَةٌ) فَاتَّصَبَتْ (عَمَارَتُهَا
 مَعْدَةٌ) أَيِ : نَلَّكَ الْقَرْيَةُ ، سَتَصْحَابًا لِحُكْمِهَا الْأَوَّلِ
 ، وَلَوْ سَبْعِينَ جُمُعَةً) بِمَحَلِّهَا حَتَّى لَا يَجُوزَ فِيهِ التَّعَدُّ ^(٢) (... وَصَحْبُهُ
 السَّابِقَةُ) لَجَمْعِهَا الشَّرَائِطَ ،

وَلَوْ أُخْرِثَ حَادِثَةٌ بِأَهْمٍ مَسْبُوقُونَ بِأُخْرَى ،
 مَصْلُ ، وَمَحَلُّهُ ^(٣) - كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ - إِنْ سَمَّيْنَاهُمْ إِذْ لَمْ يَجْمَعْهُ السَّابِقُ ،

(١) أَيِ : قَوْلُهُ : (أَوْ كَانَ بَيْنَهُمْ عَمَلٌ) ،

(٢) قَوْلُهُ : (أَحَدُهُ الْمَهْدِي) هُوَ اسْمٌ حَلِيلُهُ كَانَ مَعْدَادٌ كُرْدِي

(٣) لَا اعْتِمَادَ بِالْوَاحِدِ الْأَحَدِ مِنَ رَفَائِهِ جَمْعُهُ فِي بَدَلِ (١٧٨١ - ١٩٩) صَدْرَ ١٠٠٠ مَدِينَةٍ ،

(٤) قَوْلُهُ : (وَالْبُيُوتُ فَائِدُهُ) أَيِ : الْقَرْيَةُ إِجْمَاعًا لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى دُخُولِهَا فِي مَدِينَةٍ ،

(٥) أَيِ : وَدَلَّتْ بِأَنَّ عَمْرَ جَمَاعَتِهِمْ يَكُونُ عَلَى الْأَوَّلِ ، وَهِيَ عَمْرُ سَبْعِينَ ، وَهِيَ جَمْعُ سَبْعِينَ ،

الثَّالِثُ ، وَفِيهِ لَمْ يَكُنْ قَرْيَةً عَلَى الْأَوَّلِ (عَمْرُ) (٣٠٢)

(٦) أَيِ : مَحَلُّ حَوَازِ الْأُمُورِ ، (شَرْحُ) (٤٢٧/٣٠) ،

وفي قول : إن كان السلطان مع الإمام فهي الصحيحة .

والأول : لرهم القطع لإدراكها .

ونعرف بشئ محير عدل روي ، أو معدوم ، كما هو ظاهر ، كما نص
إخباره بجاسية على المصلي .

ويستدل بقول في عدد الركعات حراً العبر^(١) ، لأنه لا مانع له من
الإتيان بها في قلب المصلي .

، وفي قول : إن كان السلطان مع الثانية (إماماً كان أو مأموماً)
الصحيحة (والأول^(٢)) لأدى إلى تعويت جمعة أهل البلد بعبادة شرعية

ومانت السلطان حتى الإمام الذي ولأه منه في ذلك ، وكذا التي أدن فيها^(٣)
أما ما يحدو فيه العدد فمعدود برادة على الحاجة فتصح لاعتدال
تشيبي الحاجة ، ثم نصل الرائدات .

ومن شك في أنه من الأولين أو الآخرين ، أو في أن التعداد لحاجة أو لا
لرته الإعادة^(٤) فيها يظهر ، كما يعلم مما يأتي^(٥)

بأن قلت : فكيف مع هذا الشك يحرم أولاً وهو متردد في البطلان ؟ قلت : لا
يظهر بهذا التردد ، لاحتمال أن يظهر من الساعات المحتاج إليها يصحبت لسلط
لأن الأصل : عدم مقارنته المصلي ، ثم إن لم يظهر شيء . قلناه الإعادة^(٦) .

(١) أي : إذا لم ينعوا عند التراتر (ش : ٤٢٧/٢)

(٢) أي : نعيم من العدد (ش : ٤٢٧/٢)

(٣) أي : وإن لنا بصحة السبعة مطلقاً (ش : ٤٢٧/٢) .

(٤) وفي المطبوعة المصرية : (وكذا الذي أدن فيها)

(٥) أي : إعادة الجمعة ظهراً ، انظر : السرواني (٤٢٧/٢) .

(٦) في (ص : ٦٤٧-٦٤٨)

(٧) قوله (سرمد الإعادة) أي : إعادتها ظهر لا جمعة ، لأنها غير ممكنة هنا ، كما هو ظاهر ،
وعلم من هذا رسم من في الجملة ، من أنه لو اقتدى بمن يجوز كونه أمناً رسم يتبين كونه فادماً
لرسمه الإعادة أنه لو شك في بعض من الأربعين المحسوبين أنه من أهل الكمال أم لا ، ولم -

وَالْمُعْتَبَرُ سَبَقُ الْمُحَرَّمَ ، وَقِيلَ : بِمَحَلٍّ ، وَقِيلَ : بِأَوَّلِ تَحْوِيلِهِ
وَلَوْ وَقَعَا مَعًا أَوْ شَتَّ .

(وَالْمُعْتَبَرُ سَبَقُ الْمُحَرَّمَ) بَرَاءُ (أَكْبَرُ) مِنَ الْإِمَامِ وَإِنْ لَمْ يَلْحَقْهُ الْإِرْعَاءُ
بَعْدَ إِحْرَامِ أَرْبَعِي الْمَتَأَخِّرِ^(١) : لِأَنَّهُ (إِرْعَاءُ) يَسِيرُ لِمَعْنَاهُ^(٢) ، وَهُوَ يَحْدُثُ بَعْدَ
يُخْتَلَفُ

وَقِيلَ : هُوَ الْمُعْتَبَرُ ، وَيُذَكَّرُ^(٣) أَنَّ الْإِمَامَ لَوْ سَبَقَ فِي الْوَقْتِ وَغَدَا
خَارِجَهُ فَلَا حِمَّةَ لِلْحَمَمِ ، وَتَحَابُّ بَأَنَّهُ يُعْتَمَرُ فِي التَّمْيِيزِ السَّبَقِ^(٤) لَكُونَ تَكُونُ
بِی بَوَاقٍ لَمْ يُعْتَمَرْ ثُمَّ : لِأَنَّ الْوَقْتَ هُوَ الْأَصْلُ : كَمَا مَرَّ^(٥) .

(وَقِيلَ) سَبَقُ الْهَمْرَةِ^(٦) وَقِيلَ سَبَقُ (لِتَحَلُّلِ) وَهُوَ : السَّلَامُ : أَيِ : مِمَّنْ
الْمَتَأَخِّرِ مِنْ (عَلَيْكُمْ)^(٧) أَوْ (السَّلَامُ)^(٨) كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَدَلَّتْ لِلْأَمْرِ بَعْدَهُ
بِی عَرُوضِي مُفْسِدٍ لِلصَّلَاةِ ، بِخِلَافِ التَّحَرُّمِ .

(وَقِيلَ) الْمُعْتَبَرُ السَّبَقُ (بِأَوَّلِ الْخَطَةِ) سَاءَ عَنِ أَنَّ الْخَطَّيْنِ يَدُ عَنْ
الْوَكْعَتَيْنِ

(وَلَوْ وَقَعَا) بِمَحَلٍّ يَنْتَبِغُ نَعْدُهُ فِيهِ (مَعًا ، أَوْ شَكَّ) أَوْقَعَتْ مَعًا أَوْ مُرْتَبَاً

- * يَتَبَيَّنُ الْحَالُ لِرَمْتِهِ لِإِعَادَةِ : لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ إِمَامٍ يَسْبِقُ إِلَى الْآخَرِينَ ، وَقَدْ الرَّمْيُ وَمِنْ مِمَّنْ
يَسْمَعُ مِنْ جَمْعِهِ مِنَ الصَّحِيحَاتِ أَوْ غَيْرِهَا ؟ وَجِبَّ عَلَيْهِ لظَهَرَ كَرْدِي
(١) أَيِ : الْإِمَامُ لِمَتَأَخَّرَ إِحْرَامُهُ عَنْ إِحْرَامِ إِمَامٍ آخَرَ (شَرْحُ : ٤٢٨/٢) .
(٢) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ (تَبَيَّنَ الْإِنْقِطَاعُ) .
(٣) أَيِ : لِلْقِيلِ الْمَذْكُورِ ، هَامِشُ (خ) .
(٤) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ : (لَمْ يَتَمَيَّزْ لِسَبَقِ) ، وَفِي الْمَصْرِفَةِ : (لِلتَّمْيِيزِ فِي الْحَقِّ)
(٥) قَوْلُهُ (كَمَا مَرَّ) أَيِ : مَذْكُورُهُ (وَالْمَعْنَى كَبِيرٌ) كَرْدِي
(٦) أَيِ : مِنْ (اللَّهُ) ، مَفْهُومٌ . (شَرْحُ : ٤٢٨/٢) .
(٧) قَوْلُهُ (مِنْ عَلَيْكُمْ) أَيِ : مِنْ آخَرٍ ، كَمَا هُوَ الْمَعْنَى ، كَرْدِي .
(٨) وَقَوْلُهُ : (أَوْ السَّلَامُ) أَيِ : إِنْ آخَرَ السَّلَامِ مِنْ (عَلَيْكُمْ) : بِأَنَّ مَعْنَى عَلَيْكُمْ السَّلَامُ
كَرْدِي .

استؤنفت الجمعة .

استؤنفت الجمعة (إن اتسع الوقت ، إحداهما في المعنى
وإحداها^(١) عند اشتك ، مع أن الأصل عدم وقوع جمعة محزنة في حين
طائفة^(٢))

ولا اثر للتردد مع إحداهما العذر^(٣) ، لأن الشارع أودم حذاره في حدوث مفقده
التيقضي ، ولا لاحتمال تعدم إحداهما في مسألة الشك ، فلا يصح الأخرى^(٤) ،
لأن المدار على ظن المكلف دون نفس الأمر ، لكن تشرع مراعاته^(٥) ، بأن يصبر
بعده لظهور^(٦) .

تنبيه : من الواضح ، أنه لا يخوِّز الاستئناف مع التعذر لا إن غمَّ^(٧) أنه خبر

(١) أي : إحداهما أليس من لأخرى معني المحتاج (٥٤٥/١)

(٢) أي : احتمال المعية هامش (ب)

(٣) قوله (مع أن الأصل) إنج قال العراقي في «الترغيب» قال إمام الحرمين : إنه حكى
اللائع بأنهم (د) : أعادوا الجمعة بوقت دمعهم ، وفيه إشكال ، لأنه يجوز عدم إحدى الجمعة
على الأخرى ، وعلى حد التقدير لا يصح عقد جمعة أخرى ، ولا يبرأ دمعهم بها . و
بإعادتها . فسل اليقين أن يقيموا الجمعة ، ثم يعيدوا الظهور كزدي .

(٤) أي : بالنسبة (ش : ٤٢٨/٢٠)

(٥) أي : المشائفة . (بصري . ٣٦٢/١) .

(٦) قوله (لكن من مراعاته) قال ابن الواسلي : لو كان عدم إعادتهم لها أمراً جازياً لا يوجب
كفا في بندها بعد إقامتها أولاً ، لكان فعل الظهور وإن لم يصدق وقته عن فعلها ، كما أن هذه عن
فعل الوالد ، كزدي .

(٧) قال الإمام : وحكم لأنه بأنهم (د) أعادوا الجمعة بوقت دمعهم مشكلاً ، لاحتمال تعدم
إحداهما فلا تصح الأخرى ، فالتقدير أن يصبروا جميعهم ثم ظهر^(٨) قال في «المجموع» : وما
قاله مستحب . والأصل في جمعة كاذبة في صلاة كما قاله ، لأن الأصل عدم وقوع جمعة
محزنة في حين كل طائفة ، قال غيره : ولأن السبق إذا لم يعلم أو يظن لم يؤثر احتماله ، لأن
نظر إلى علم المكلف أو ظنه لا إلى نفس الأمر معني محتاج (٥٤٥/١) وفي المطبوعة
البصرية قوله (ولا لاحتمال) إلى قوله (تنبيه) قبل قول النس (وإن سبقت إحداهما ولم
تتم)

(A) أي : التعذر في الاستئناف (ش : ٤٢٩/٢)

جمعة بقط ، والإله^(١) فلا حادثة به ، والله ما دام الوقت مسجداً لا تصح^(٢) بغيره ، لا إن وقع بأس^(٣) من الجمعة^(٤) ، أحداً منها من عا^(٥) ، وأن هذه بغيره بوجبة طهرأ ، تصح الجماعة فيها بوضع كعبه لا سنة ورس^(٦) الأدن له إن لم يكن أدن قبل ، والإقامة ولا تدينه^(٧) قوله السابق : تُسبِّح الجماعة في ظهره^(٨) ، لأن المرحس^(٩) هو الجمعة ، وقد وَقَّعت صحيحة مجزئة .
وإن المراد^(١٠) بالشك في المعية وقوعهما على حدة فممكن فيه تبعه ، كما ينبغي^(١١) ، فلا يُقال : لو شك بعض الأربعين دون بعضه ، حكمه^(١٢) ؟

- (١) أي : ما زاد عليه شيئاً وشك (ش : ٤٢٩/٢) .
(٢) قوله (لا تصح) كذا من أصل بخطه ، وفي نسخة (لظهور) عن أنه دخل ، وهو ص .
وإن كانت من تصرف الساج . بصري (٢٦٢/١) كذا في جمع سج ، وفي (ص) -
تكرر كلمة (الظهور) في الأصل وإنما ألحقت تصحيحاً
(٣) قوله ، (لا تصح ، لا أن يقع البأس) أي : لا يصح بظهور إلا بعد وقوع البأس من جسمه
كردي وفي بعض النسخ (إلا أن يقع البأس) كما عند الكردي
(٤) أجمع ، السهل النصاح في اختلاف لاسباح ، صاله (٢٨٥)
(٥) وثوله (مما مرّنا) أي : في التنبيه قبيل مدا التبع كردي
(٦) أي : وقوع جماعة ذلك الظهور فرض كتابه ، (ش : ٤٢٩/٢)
(٧) أي : من لا جمعة عليهم ، (ش : ٤٢٩/٢)
(٨) أي : في بلد الجمعة ، (ش : ٤٢٩/٢) .
(٩) قوله (وإن المراد) عطف على قوله (أنه) أي : من الواضح ، أو المراد ، إلح
كردي
(١٠) وثوله (وكذا الباقي) أراد به التركب كردي وقد بشرنا (٤٢٩/٢) : (ويظهر
أن مراد الشرح به الباقي ، الشك في أنه من لأولى إلح ، أو في أن التعمد بحاجة أو
(١١) وثوله : (ولا يقال ، إلح ، يعني : لو كان المراد بالشك في المعية والباقي ما ذكره ،
لا يتعمد حكم الأربعين) لأن وقوعهما على حدة يمكن فيها المعية أمر مضاف إلى الجميع ،
٥

وَأَنْ سَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا وَلَمْ يَنْعَمَ ، أَوْ نَعَسَتْ وَتَسَبَّحَ صَلَّوْا ظَهْرًا ، وَفِي قَوْلٍ خُفَّةٌ .

الرابع : الجمعة ،

معهم : بظهر^(١) ، أنه لو أخبر بعض الأربعة عدلٌ سبق خففتهم لم يذهب استيفاء^(٢) ، لأنهم غير شاكس ، بخلاف الباس بغيرهم إن أمكنه شرب^(٣) .

(وفي سبقت إحداهما ولم تنعم) كأن سمع مسافر مثلاً تكبيرتين مباحين ، رجلان استخدمه مهما (أو نعت وميت صلوا ظهراً^(٤)) ليش رقع جمع صحبة في نفس الأمر ، لكنها غير معلومة لمعية مهما ، والأصل بقاء تعرضي في حق كل ، فلو شهما الظهر : عملاً بالأسراء مهما^(٥) ، وفيه^(٦) .

(وفي قول : الجمعة) لأن المصولين غير مجرئين

(الرابع : الجماعة) بإجماع من يعتد به^(٧) ، لكن في الركعة الأولى ،

وكذا الثاني - كروي

(١) وقول (معهم : بظهر) تصوير لسك البعض : يعني في هذه الصورة يحمل شئ بعض لا في الصورة الأولى ، كروي .

(٢) وفي المطبوعة المصرية ، (إن أمكنهم بشرطه) .

(٣) ولا يقال : إما أوجب عليه صلاتي الجمعة والظهر ، بل أحب واحدة فقط ، إلا أن الغناء لم يحقق ما يربأ به الدقة أوجب كليهما : يتوصل بذلك إلى برائة دفته بقين ، ومما عداه يربأ أحدهما الخمس ولم يعلم عنها ، فإن تعلم أن الواجب على واحد فقط وتلزمه الخمس : لبرأ دفته يمين (ع ش : ٣٠٤/٢) .

(٤) أي الجمعة ، وهو علم حواز إعادتها ليش وفزع جمعه صحبه (ش : ٣٠/٢) .

(٥) أي - الظهر ، وهو بقاء مرض الوقت وعدم سقوطه بها فعل من الجمعة (ش : ٤٣٠/٢) .

(٦) قال الشرواني (٣٠/٢) : قوله : من يعتد به : احتراز عن قول ابن حزم بأنه قاضها بالواحد معزداً ، ولكن ابن حزم رحمه الله تعالى لا يقول بأنه قاضها بالواحد معزداً ، بل مع الإمام جماعة كالجماعة ، ويؤيد عن بعض الناس اعتقادها بالواحد معزداً ، ويؤيد عليه الظاهر المتشكك ، (٣٤٨/٢) قال لنووي رحمه الله تعالى في المجموع (١٢٢/١) (وحكى الدرر عن القاسمي أنها تعدد بالواحد معزداً ، والقاسمي لا يعتد به في الإجماع) .

بمخلاف العدد لا ثبوت بقائه إلى سلام الكل حتى لا يحدث حديث لا يثبت سلامه ويؤيد سلام من عداه معهم بطلت جمعة الكل
وقد يشكك عليه^(١) ما يأتي^(٢) : أنه لو كان الأربعون أو بعضهم صح
صحت الإمام ؛ لاستقلاله ، ولم يظهر منهم تعالى
وقد يخاف بأن الذي قل عليه صحتهم حيث عدوا في الصلاة ، ولو
كان أن العرض هنا أنه ظهر بطلان صلاته قبل سلامه
وحديثه فيخرق بأن العدد ثم وحدث صورته إلى سلام ، به ثبوت
حديث^(٣) الرافع له ؛ لما يأتي^(٤) أن جماعة المحدثين^(٥) صحة حديث
وثباته ، بخلاف ما هنا ، فلو خرج أحد الأربعين قبل سلام لكل نظر في جود
مردية العدد بل السلام ؛ فاستحال لقول بالصححة هنا
وعليه فلزم لم يثبت حدث الواحد هنا ، لا بعد سلامه رسالهم لم يؤثر ؛ لأن
في جريبات تلك حديث^(٦) .
واختلفوا في اشتراط تقديم إحرام من تعقيد بهم على غيرهم ، والمنقول الذي
فيه جمع محققون ؛ كابن الربعة والإسنوي وغيرهما ، أنه لا ثبوت^(٧)
وجزئت عليه في « شرح العباب » ، وزدت من نطال به المتصرفون لا سيما

(١) أي على بطلان جمعة الكل بذلك الحديث (ش ٢٠/٤٣٠)
(٢) قوله (ما يأتي) في شرح قوله (لو كان الإمام حياً) كروي
(٣) أي بعد سلام الكل (ش ٢٠/٤٣٠)
(٤) أي في شرح (لو كان الإمام حياً) (ش ٢٠/٤٣٠)
(٥) الجماعة معهم (م ٢٠/٤٣٠)
(٦) قوله (قلت) أي ما يأتي . قوله (حيث) لا يظهر له فائدة (ش ٢٠/٤٣٠)
(٧) كناية إليه (٤ ، ٣٠٨) ورجع « المحقق الضاح » في اختلاف لأصحاب « مسألة (٣٨٦)

وسرّحها . كغيرها ، وأن تقدم بأربعين

الركعة . لعدم الاشتراط^(١) ، لكن مما يؤكدهم^(٢) ما مرّ أيضاً^(٣) . أن إمام
الإمام هو الأصل ، وأنه لا هبة لإحرام العدد ، وما يأتي^(٤) أنه لو بدّل من
مومنين . نعمت للإمام . فلو لم ينعقد بهم وعرفهم كنهم تن
الإمام . وأنها حثّ انعمت له لم ينظر للمومنين

قيل : وعلى الأول^(٥) لا بد من تأخير أفعالهم عن أفعال من معه .
في إحرام . فهي ، وهو بعد حذاً ، لوضوح الفرق بين الإحرام وغيره ؛
مر^(٦) في إرباعه في الموقف ، بل الصواب هنا^(٧) عدم اشتراط ذلك^(٨) .
اشترطه ثم^(٩) ؛ لوضوح الفرق بين الثاني

(وشرّح) أي الجماعة فيها (كغيرها) من الجماعات ؛ كالصلاة ، وبه
الاقتداء ، وعدم المخالفة الفاحشة . والعلم بأعمال الإمام ، وغير ذلك من
مر^(١٠) . إلا به الاقتداء والإمامة ، فإنها شرطان لها للاعتداء ؛ كما مرّ^(١١) . إذ
لا يتكّن معاد الجماعة مع لا مرد

(و) اختصت بشرط أمور أخرى ؛ منها (أن تقدم بأربعين) ؛ فإن كان
بعضهم حالاً في قرية أخرى على ما يتخذه جمع ، وقياسه ؛ أن العريض لو صلّى

(١) قوله (عدم لاشتراط) معني بمشكوك كروي

(٢) وميمر (بليهم) وجمع من مشكوك كروي

(٣) وقوله (ما مرّ أيضاً) أي في شرح قوله (والعريض سبب التبرم) كروي

(٤) أي في المتن أيضاً . (ش : ١٣٩/٢)

(٥) أي الاشتراط . (ش : ١٣٩/٢)

(٦) وقوله (كما مرّ) أي في (كتاب الجماعة) في شرح قوله (أو حال مات واحد) كروي

(٧) أي في الجمعة . (ش : ١٣٩/٢)

(٨) وقوله : (ذلك) إشارة إلى تأخر أفعالهم كروي

(٩) أي في الرابطة (ش : ١٣٩/٢)

(١٠) أي في باب الجماعة . معني (ش : ١٣٩/٢)

(١١) قوله . (كما مرّ) أي في (الجماعة) . كروي

كذلك خروا ذكر

ممن نه حصر . حسب أيضاً ، أو من اجتمع كما قاله المصنف ، إن قصد
بمن يوحدهم وحوذ بشططهم

ربون شوقي رضي الله عنه . نعرز مدعي . . .
و ضربهم الأصلية ليس خالفوا عليها ، لأنه حسب مصنف .

وذكر لما صرح : أن أول جمعة ضمنت بالمدينة كانت بأحسن . . .
غير أن جمعة لتعند ، وقد أجمعوا على أنها الجمعة . . .
وغير الانقضاء محتمل^{١٥}

، مكنماً جزاً ذكر ، متمراً ؛ لينخرج السكران بناء على أنه مكنت ، لا

- ١ قوله (أرسن ليس) إلخ عطف على قوله (صلاها) (ش : ٢٣٦/١)
- ٢ أخرجه أبو يعقوب في (لحله) (١٢٥/٩) ، وذكره الإمام الحنفي في (صلاة) (٢٤٠/٣١)
- ٣ في ترجمة محمد بن الحسين الأتبري عن كتابه (كتاب الإمام الشافعي) ، ونسقه (٥٨)
- ٤ حرره سمعت الشافعي رضي الله عنه يقول من رعم من أهل المدينة به يرى من
- شبهه ؛ لقوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَرْسَلُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِتُنْصِرُوا وَلَئِنَّ الْأُولَىٰ لَكُنْزٌ
- لَكُمْ إِن كُنْتُمْ عَاذِلِينَ﴾ (الحجرات ٢٤) ، وقال فيه (من رعم من أهل المدينة به يرى من
- شبهه وغرر) إلخ ، وكأنه يقصد بالعمى ، والله تعالى أعلم
- ٥ أخرجه بن حريبه (١٧٢٤) ، وابن حبان (٧٠١٢) عن كعب بن مالك رضي الله عنه
- المحصل ، أن منهم من رجح اشتراط الأربعين بالليلهم ، ومنهم من رجح عدم الأربعين بالليلهم ،
- وتعز لا يرجح شيئاً منهما ، لأن ليس بأهل له حقيقة ، ولكن عندنا بها . . .
- لأنه رجح للمؤمنين ، قلبي ، هاشم (ب)
- ٦ قوله (وغير الانقضاء محتمل) يعني خبر انقضاءهم ؛ فلم يبق إلا اثنا عشر ليس به
- أنه ابتدأها بآثنا عشر ، بن محتمل حودهم أو عود غيرهم مع . . . كروي
- وغير الانقضاء أخرجه البخاري (٩٣٦) ، ومسلم (٨٦٣) عن حذاف بن حذاف رضي الله عنه
- عنه . . . فيما نحن نحسن مع النبي . . . أولئك عز منصف حذاف ، قالوا بها حتى
- ما بقي مع النبي ثلثة إلا اثنا عشر رجلاً ، فرب هذه الآية . . . وداروا بحسرة فزفوا عسى . . .
- قائلاً [الجمعة : ١١١] .

مُسْتَوْطِئاً

لَا يَلْزَمُ أَصْدَادُهُ لَاءٌ ؛ لِنَقْصِهِمْ كَمَا قَدْ مَرَّ (١) ، وَلَا سَعْدٌ بِهِمْ ، كَمَا دُرِّدَ هـ .
لَا تَكَرَّارٌ ، بِخِلَافِ الْمَرِيضِ (٢) .

وَبَرَكَةُ كُتْلٍ لَعْدُ حَشَى وَجِبَتْ الإِعَادَةُ وَإِنْ يَأَن رَجُلًا ، وَلَرِ الْخَدَمِ سَبْعِينَ
بِهِمْ حَشَى (٣) ، فَانْقَضَ وَاحِدٌ وَبَقِيَ الْحَشَى . . لَمْ تَبْطُلْ ؛ كَمَا قَالَ جَمْعٌ تَعَالَى
بِشَيْءٍ (٤) ؛ لِأَنَّهُ نَيْمًا امْتَقَادَهَا ، ثُمَّ شَكَّكْنَا فِي وَجُودِ مَبْطُلٍ وَهُوَ أَنْوَنُ لِحَسْرَةٍ .
وَلَا يَصْرُ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ بَقَاءُ ، لِأَنَّهُ لَا يَصْرُ ، كَمَا أَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْوَقْتِ وَغَدَمُ الْمَقْدَرِ .
يَسْ لَوْ شَكَّوْا فِيهَا فِي حُرُوجِهِ ، أَوْ فِيهَا أَوْ قَبْلِهَا (٥) فِي مَسْحِ الرَّأْسِ فِي الْوُضُوءِ .
فَقَوْلُ بَعْضِهِمْ قَبْضٌ فِي مَسْأَلَةِ الْحَشَى ؛ إِذْ لَا أُصِلُ هـ بِرُؤُوسِهِمْ ،
مِنْ أَنَّ الْأَصْلَ دَوَامُ صَحَّتِهَا .

(مُسْتَوْطِئاً) بِمَحَلِّ إِقَامَتِهَا ، فَلَا تَعْقِلُ بِمَنْ يَرْمُهُ حُضُورُهَا مِنْ عِيْرِ
الْمُسْتَوْطِئِينَ ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُقِمِ الْجُمُعَةَ مَعْرِفَةً فِي حُجَّةِ الْوُضُوءِ بِعِ
عَرِيهِ عَلَى إِقَامَةِ أَبِيهَا (٦)

وَهـ (٧) نَظَرٌ ، فَإِنَّهُ كَانَ مُسَافِرًا ؛ إِذْ لَمْ يُقِمِ بِمَحَلٍّ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ صَحَاحٍ ، وَبَعْدَ
لَا أَسْبَ فِيهَا قَبْلَتْ دَارَ إِقَامَةٍ ، إِلَّا أَنَّ يُخَابَ بِأَنَّهُ لَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ عَدَمُ قَعْدِهِ

(١) في (ص ٦١٥-٦٢١)

(٢) قوله . (بِخِلَافِ الْمَرِيضِ) يعني : أنه ليس كأصْدَادِهِمْ هـ . كَرْدِي . وقال البصري
(١/٢٦٢) : (فَإِنْ عَدِمَ لَوْرُهَا لَيْسَ لِنَقْصِ فِيهِ ؛ بَلْ لِلتَّخْفِيفِ عَنْهُ ؛ وَلَا مَانِعَ مِنْ التَّعَدُّدِ
بِهِ) .

(٣) قوله (بِهِمْ حَشَى) أي حَشَى ، لا على الأربعين كَرْدِي
(٤) أَرَادَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ شَيْخَ دُرِّدَ الْأَصْدَادِي فِي «أَسْئَلِ الْمَطْلُوبِ» (٢/١١٨) ، ثُمَّ قَالَ (وَدُرِّدَ)
الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ الشُّشَلِيُّ فِي «كِتَابِ الْحَدَاسِ» (١) وَفِي الْمَطْبُوعَةِ الْمَصْرِيَّةِ (تَعَالَى سُبْحَانَهُ)
وَهُوَ غَلَطٌ .

(٥) أي قبل شُرُوعِ الْجُمُعَةِ وَبَعْدَ فَرَاغِ الْوُضُوءِ . ع ش (٢/١٣٤)

(٦) أخرجه مسلم (١٢١٨) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

(٧) أي في الاستدلال المذكور (ش ٢/١٣٤)

الجمعة لأسباب ، منها : عدم أسفه ومستوطني ثم
ومرّ أول (باب صلاة المسافر) : أن من يركب حرج أسفه لا يضره
الجمعة داخله وعكسه^(١) ، لأنه أغيب أسره - يجعلها كسنة - مقتضى
وأما شارح فيمن لزم^(٢) نياته ، وانكسر بركته في بلد^(٣) ، حرج
معدّها به ، أو في بلد آخرى . بأنها تفرقه ، ولم تخرجه الظاهر ، داه قدور عنده
ثم . انتهى

وما قاله في بلد وصح ، وفي غيره بما تشبه إن سمع الله منها . لأن
عاقبته أنه بعد تأبسه من الجمعة ببلده كمن لا جمعة ببلده ، وهو إما يفرقه بغيره
إن سمع بلاءها بشروطه

والمستوطن هنا هو . من (لا يطعن) أي يُناوِر عن محل إقامته (مثلاً
ولا صيفاً إلا لحاحه) فلا تحفّ المسافر ومقيم على غزم عوده لوطه . وفي بعد
مدة طويلة .

ومن له مسكنان يأتي فيه التحصيل الآتي^(٤) في حاصري الحرم
بهم : لا يأتي هذا احتسابهم ثم ما نوى الرجوع إليه بالإقامة فيه ، ثم ما خرج
فيه ، ثم موضع إحرامه : لعدم تصرّف ذلك ههنا ، وإنما التصوّر اعتباراً بقرينة
أكثر^(٥) .

(١) أي - وعدم مستوطن في هرة . (ش : ١٣٤/٢) .
(٢) قوله (ومرّ أول) باب صلاة المسافر : أن من
لا صريحاً كردي

(٣) أي - بأن أقيمت الجمعة في محل من بلده يجب عليه السعي بها (ش : ١٣٤/٢)
(٤) أي - إنذاك الجمعة في محل من بلده لا يجب عليه السعي فيها ، بعده ونوّه على مشه

لا يحصل عادة (ش : ٤٣٥/٢)
(٥) قوله (التحصيل لأنني) أي - الآتي في (فصل أركان الحج) كردي

(٦) وفي (س) (وإنما المقصود بداره إقامته فيه أكثر)

وما قوله^(١) في خروجهم من المساكن دهرًا ، لا قوله (دهرًا) ،
أمرهم^(٢) ، وليس بقيد ، وفي صدرهم^(٣) إن أراد به أنها لا تخرجهم من
مساكنهم . فواضح .

نعم ، يرد عليهم إن أقيمت فيها جمعة معتبرة

أو في صدرهم^(٤) لو عادوا إليها . فليس بصحيح ؛ لأن خروجهم عنها لحاجة
لا يمنع استيطانهم بها^(٥) إذا عادوا إليها ؛ كما نَصَّرُحُ به العتيق ، وإنما ينسقط
عنه لجمعة

نعم ؛ إن سَمِعُوا النداء ولم يَخْشَوْا على أموالهم لو ذهبوا للجمعة . ثم منهم
مصدًا^(٦) ، وانعقدت بهم في بلدهم .

وهو أثر الإمام أهل بلد على سكن غيرهم فامتنعوا ، لكنهم عذرهم على
الرجوع بلدهم متى زال الإكراه . لم ينعقد بهم في الثانية ، بل في الأولى
عادوا إليها ؛ كما هو ظاهر^(٧) .

(١) والمصير المستقر في (ما قاله) راجع إلى الجلال - كردي .

(٢) قوله (وفي صدرهم) عطف على قوله (في خروجهم) (ش : ١٣٦/٢)

(٣) وقوله (أو في بلدهم) عطف على (في مسكنهم) كردي

(٤) في (ج) و(س) : (استيطانهم لها) ، وفي (ت) : (استيطانهم بها)

(٥) في الخروج . (ش : ١٣٦/٢) .

(٦) أي : إما في بلدهم ، أو غيرها الشامل للمساكن بسروطنها (ش : ١٣٦/٢) .

(٧) وذلك كإهل قرية ألتاق ، قد أخرجوا قريتهم حين خرج نوح علي بك الرشد في
الجباجاني سنة ١٢٩٤ هـ . وكرهوهم على سكن قرية ألتاق ، فسكنوا هناك ثلاث سنين وهم
عازمون على الرجوع لقريتهم متى زال الإكراه . فظروهم بجمعة هناك ، ولا يسمعونهم ،
ومثلهم في ذلك أهل قرية دشتال وغرطحال ، لأن هاتين القريتين عربيتان فخرجوا إلى ديار الكفار
اللاتي يسكن بها من تعقد بهم الجمعة ، فلا يلزمهم هناك ، ولا يسمعونهم بوصولهم ، وأخبرني
من أثق به أن سكن الأسراء المحررين صمدوق هناك ، وحدث من عدم ممارسة الفقه المير
على . هات (د) .

(لو خرج^(١) بعد العصر^(٢) أهل البلد كأهل المدينة كالصيف ، أو أئكتهم ، أو
لجمعة بوطيهم ، فهل يلزمهم السعي^(٣) إليها من حين العصر ، لأنهم يشترط عليهم
أن يعطوها ، كما مر^(٤) ، أو يُنظر في محلهم ، فإن كان يشعخأ الله اليه ،
بلدهم بزمهم ، كما مر^(٥) . أنه في حكم بعض آخره ، وإلا فلا ، ولا يحل
نظر ، والأول أحوط^(٦) .

قال الإسوي ومن تبعه : وهذا اشترط^(٧) لا يعني عنه قوله (إردان
استحضر) فإن ذلك شرط في الحكاية ، وهذا في الأشخاص حتى لو أدي في
محل ، لا مستطاب أو موقوف غير مستوطي . لم تنعقد بهم وإن لزمهم ، انتهى

ورداً بأن هذه الصورة^(٨) خارجة بقوله : (المجمعين) لأنه^(٩) في هذه الصورة
لغير المجتمعين ، ويجاب بأنهم وإن خرجت به إلا أن ذلك حقي^(١٠) ، إذ يقتض

(١) قوله (ولو خرج) أهل البلد أي أرادوا الخروج كركبي

(٢) قوله (بعد العصر) محل تأمل ، فإنه إما أن يكون المراد به فجر يومها ، كما هو الظاهر
فكيف يصح قوله الاتي (من حين العصر) ؟ أو غير يومها ، فمما وجه التقييد به ؟ بقري أن
في قوله لا يسمع ، والمراد بذلك من وث يسمع الرجوع إلى وطنهم وإقامه الجمعة به
(ش : ٢ / ٤٣٦)

(٣) وقوله (يلزمهم السعي) أراد بمرور ليرجعوا إلى وطنهم لإقامتها به كركبي

(٤) وقوله (كما مر) أي قبيل قول المصنف (أو يلزمهم صوب عاد) كركبي

(٥) وقوله (كما مر) أي قبل قوله (ويحرم على من لزمته السفر بعد الزوال) كركبي

(٦) والأول أنه يلزمهم السعي إليها عامس (ك) وقال ابن قاسم (٢ / ٤٣٦ ٤٣٧) (لعل
الأمر الكس) لأنهم مسافرون والمسافر لا جمعة عليه وإن قصر سفره ، إلا إذا خرج إلى
ما يبلغ أهله نداه ببلده ، كما صرحوا بذلك .

(٧) قوله (وهذا الشرط) أي قول المصنف (مستوحاً) كركبي

(٨) أي صورة ، لو أقسمها . إلخ

(٩) أي : محل الاستيطان . (ش : ٣ / ٤٣٧) .

(١٠) أي : يجاب بأن هذه الصورة وإن خرجت موله (المجمعين) إلا أن ذلك والمخرج حقي
عامس (ك)

أن العرافة بين المحتجبين (يسمون الجمعة وإن سم يكتوب من أهلها ، فاحتج
بما هنا^(١) مع ذكر قيود لا يستثنى عنها ، منها : شاطئ مكعب ، الحرية
وعلم مما نزل في (السقم)^(٢) : أنه لا يذ^(٣) من إصاء صلاتهم عن القضاء ،
وهو ظاهر وإن لم أر من صرح به في غير هذا الظهورين .

وسئل عما يأتي^(٤) . أن شرطهم أيضاً : أن يسموا أركان الخمس . وإن
يكونوا قرة ، أو أميين متحدين^(٥) . فهم من يخص الحطة ، ولو كثر قرة لا
واحدا منهم فيه أمي . لم تعتقد بهم الجمعة ، كما أمي به النووي^(٦) ، لأن
الجماعة المشروطة هنا^(٧) بلصحة صرحت بربط ارتباطاً : كالربط بين صلاة
لإمام والمأموم ، فضر كافتد قارى بأمي .

وه^(٨) يتعلم أنه لا فرق هنا بين أن يقتصر الأمي في التعلّم أولاً ، وأن الفرق
بينهما غير قوي^(٩) ، لا تقرّر من الارتباط المذكور ، على أن أنقص لا يخص
من المدد ، لأنه إن أمكّه التعلّم قبل خروج الوقت فصلاته باطلة ، وإلا

(١) وصغير (أهلها) يرجع إلى الجمعة ، ولا لسنه (من الأمل) وقوله (ما) أي من بعد
شرط كرجي

(٢) يأمل سم ، لعل وجد الناس أن ما مرّ وهو قوله (والجمعة يصلها المقيم المقيم بقصد
الماء وينصلي لظهر) وما يقتضي عدم إصاء جمعة من ذكر عن القضاء ، وهو لا يسره عدم
الاعتداد (ش ٢/٤٣٧)

(٣) أي من تعتقد به ، أب لو وجد أربعون نفس صلاتهم عن القضاء . فظاهر صحته من
لا تعني صلاته تبعاً وإن برره بعد لظهر (سم ٢/٤٣٧)

(٤) في (ص: ١٧٦)

(٥) أي في صفة الأمة ، كما صرح (ص ١)

(٦) فتاوى النووي (ص ٩٩)

(٧) أي : في الجمعة . (ش ٢٠/٤٢٨)

(٨) أي بالتعليل المذكور . (ش ٢٠/٤٣٨)

(٩) راجع : المحل الضاح في اختلاف الأسياخ ، مساند (٣٨٧)

والصحيح ثم هذا بالمرسي ، وأن الإمام لا يشترط كونه فوق أربعين

ولا إعادة لازمة له ، ومن لم يمه لا يثبت من العباد ، كما مر أيضاً ، ولا تصح إرادته هي

وفي انعقاد جمعة أربعين أحرم وخبر ، ومعنى من الشروط الخطأ
شروطها الآتية^(١) عدم صحه جمعهم^(٢) .

وإذا كان في الأربعين من لا يتخذ رجوب بعض الأركان ، كحسيني^(٣) صح
حسينه من الأربعين وإن شك في إثباته بجميع الواجب عندنا ، كما تصح إمامته
مع ذلك ، لأن الظاهر ترقيه لخلاف ، بخلاف ما إذا علم من معسداً عندنا ، ولا
نحب ، كما هو ظاهر معاً^(٤) ، لطلان صلايه عندنا

ثم رأيت في الحاد^(٥) عن مقتضى كلام الشيخين^(٦) أن المعرفة بمعبد الشافعي
إماماً كان أو مأموماً ، وهو صريح فيما تقرر^(٧)

(والصحيح^(٨) انعقادها بالمرسي وإن ضلوا الظهر على ما مر^(٩) ،
لكمالهم ، وإنما سقطت عنهم رفق بهم

(و الصحيح (أن الإمام لا يشترط كونه فوق أربعين) لحر أول جمعة
السابق^(١٠)

(١) أي بقوله (وعلم) أي (٣٨/٢)

(٢) في (مس- ٦٧٦)

(٣) راجع المسهل الصحيح في خلاف الأشباح : مسألة (٣٨٧) وذكر تحت هذا برقم مسألة
الأمم أيضاً

(٤) وقوله (معاً) أي في إهداء الشافعي بالحنفي كرمي

(٥) هو قوله (بخلاف ما إذا علم من معسداً عندنا) ، راجع ، وقال ح ش (هو قوله لطلان
صلاته عندنا) ، انتهى ، (ش : ٤٣٩/٢)

(٦) كان الأولى أن يبرر بالأظهر أن الخلاف هو لا رجوب ، معني رج ش (ش :
٤٣٩/٢)

(٧) وقوله : (على ما مر) أي شرح قوله (وأن تمام) ، كرمي .

(٨) وقوله (السابق) أي في قوله (وأن تمام بالرجوع) كرمي

ولو انقص الأربعة أو بعضهم في الخطأ لم يحسب المفعول في
سنتهم ، ويجوز ابتداء على ما قضى إن عاود مثل طول الفصل ، وكذا ابتداء
على الخطأ إن انقصوا بينهم .

وإن عاود بعد طوله

(ولو انقص الأربعة) يعني : العدد المعسر وهو تسعة وثلاثين إذا كان الإمام
كاملًا ، والامتناع مثال^(١) ، والصلب : نقص (أو بعضهم في الخطأ
لم يحسب المفعول) من أركانها (في عبتهم) لا شرط مدعهم جميع
أركانها^(٢) .

(ويجوز البدء على ما مضى إن عاود قبل طول الفصل) عرفاً وإن مضى لغير
غير : لأن اليسير لا يقطع الموالاة ؛ مطر ما مر في لجمع وغيره^(٣) .

(وكذا) يجوز (بدء الصلاة على الخطأ إن انقصوا سبها) عاوداً قبل طول
الفصل عرفاً ؛ لذلك^(٤) .

(فإن عاود) في الصورتين (بعد طوله) عرفاً ، وضبط جمع^(٥) له ما يريد
على ما بين الإيجاب والقول في نسخ . بعيداً جداً ، والأوجه : ما قلناه من

(١) قوله (إذا كان لإمام كمالاً) كذا لأولى ذكره عقب قول المتن (فوق أربعة) (من
٤٣٩/٢) .

(٢) قوله (والامتناع مثال) مع كذا الأولى تأخير ، وذكره في شرح : (أو
بعضهم) إلخ (شر : ٤٣٩/٢) .

(٣) قال تعالى ﴿ وَبَدَأَ فِرْعَوْنَ آفْرَكَ فَاتَّخِذْ لَهُ أُصْبُورًا ﴾ [الأعراف ٢٠١] قال أكثر المفسرين
المراد به الخطأ ، فلا بد أن يسع أربعة جميع أركان الفصل معني المصحح
٤٤٧/١) .

(٤) في (من : ٦٠٤) .

(٥) أي : لأن اليسير لا يقطع . . . إلخ . (شر : ٤٣٩/٢) .

(٦) قوله : (وضبط جمع) مبتدأ ، والنحر (بعيد جداً) محذوف

وَجِبَ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي الْأَظْهَرِ ، وَإِنْ امْتَصَّوا فِي الصَّلَاةِ بَطُلَتْ ،

اصط بالعرف الأوسع من ذلك ؛ وهو " ما أثبت المصنف في جميع التقديم " .

ثم رأتُ الرافعي صرح به (٣) ، رُسِّعَ إليه المصنف أبو الطيب ، ومن عساه
أطلس اعتبار العرف ، وينقش صفة به ؛ كما قرَّرتُه .

(وجب الاستثناء في الأظهر ، وإن نقضوا بعد ؛ لأن ذلك " لم يُصَرِّحْ
عنه صلى الله عليه وسلم إلا متوابعاً ، وكذا الأئمة بعده .

(ر. م. مصوا) أي لأربعين أو بعضهم بمعارف ، أو بطلان صلاة بالنسبة
للأولى " ، وبطلان " بالنسبة لثانية (٧) ، لما مرَّ " أن بقاؤه بعد شرط إلى
سلام ، بحلاب الجماعة فإنها شرط في الأولى فقط (في الصلاة رسم ثانٍ
عقب انقضاءهم في الركعة الأولى أربعين سمعوا الخطبة) صحت
اجمعه ، فيثبوت ظهوراً ؛ لأن العدد شرط ابتداء فكذلك دواماً ؛ كالوقوف

فعينه " لو تناطوا حتى ركع فلا جمعة ، وإن أذركم من الركوع
اشترط أن ينعكسوا من (العاتحة) قبل ركوعي والعراء كما هو ظاهر أن

(١) أي : الطول عرفاً ، (ش : ٤٣٩/٢)

(٢) قال في (باب صلاة المسافر) (س : ٦٠٥) : (ومن الطويل قدر صلاة ركعتين وهو بانص
ممكن)

(٣) ضمير به (يرجع من (ما بطل) كروي ، روي عن المصنف الكبير ، (٢٥٧/١)

(٤) أي : ما ذكره من الخطبة والصلاة (س : ٤٤٠/٢)

(٥) قوله " (الأولى) أي : الركعة الأولى ، كروي .

(٦) أي : للصلاة (ش : ٤٤١/٢)

(٧) وقوله (لثانية) أي : الركعة الثانية ، كروي

(٨) وقوله (ما مر) أي : في قول (رابع الجماعة) كروي

(٩) أي : حتى بطلان الجمعة بالانقضاء ، ويحسن على اشتراط العدد ابتداء ودواماً (ش :
٤٤١/٢)

ربي قولي لا ، إن بقي اثنان .

يُذَكِّرُو (الفاتحة) (لركوع قبل قيام الإمام عن آخر له ركع ، لأبهم حسد ، دي
(الفاتحة) والركعة ، فلا معنى لأشراك إدراك جميع (١) سجدة ، ومن حد الإمام
في لركوع الذي أوجهته العدة (١)

أما إذ لم يسمعوها (٢) . . فلا بُد من إخراجهم من الصف من السامعين ، لأب
لا يصبرون منهم إلا حينئذ (٣) ، وفي هذه الحال لا بُد من إخراجهم من
(الفاتحة) ، لأبهم تأتون لمن ذكرتها

وبه يُعلم . أنهم لو لم يُذَكِّروا قبل انقضاء صفهم ، بشرط إدراك هذا
لها (٤) ، وهو ظاهر ، بخلاف الحظية (٥) ، إذ نقص أربعون سمعوا بعضها ، وحضر
أربعون قبل انقضاء صفهم لا يكفي سمعهم لباقيها

ويُفرق بأن الارتباط فيها عبر تام ، بخلاف الصلاة

(وفي قول لا) يَصْرُ (إن بقي اثنان مع الإمام ، لوجود مقتضى الجماعة ،
إذ يُتَمَتَّر في الدوام ما لا يُتَمَتَّر في الانتداء .

وتحت بعضهم أن محل تمامها ظهراً أي والاكتفاء به - إذ لم تتوفر شروط
اجتماعه ، والآ : كأن عادو لربهم إعادتها جمعة ، واعتمده غيره ، فبأن

(١) أي : بأن حمل قولهم : (قبل ركوعه) على قبل ابتداء ركوعه ، ما بُد حمل على من بعده
ركوعه . - فلا إشكال . (ش : ٤٤١ / ٢) .

(٢) وخبر (لم يسمعوها) يرجع إلى العدة . كروني .

(٣) أي : حين إذ أخرموا ببل الانقضاء (ش : ٤٤١ / ٢)

(٤) ومسير (أدركها) يرجع إلى (الفاتحة) ، (اللهم) يرجع إلى السامعين ، ولو لم يذكرها ،
(بها) أيضاً يرجع إلى (يعانده) كروني

(٥) قوله (بخلاف الحظية) إلح خير مبدأ محذوف ، أي وهذا أي ما أتت به كلامه ،
من جوار بعض صلاة الجمعة ، بأن يعمل بعضها المنصوص ، وبعضها الآخر بشرطه ،
بخلاف الحظية . إلح . (ش : ٤٤١ / ٢) .

وليس يفتضون^(١١) ، أو يمشون^(١٢) ، أو يلهون^(١٣) بعد فعلها (أي منها)^(١٤) ، لما سجد المصلي ، بل يلزم المقتصرين كالمقتصين ذلك^(١٥) . انتهى

ثم قاله فمن قدموا أو يلعبوا غلغلة ؛ فقولهم المذكور (أي إذا لم يستقروا) إلى آخره ، وفي المقتصرين يترده كالأول^(١٦) ، بطلب^(١٧) الأصحاب^(١٨) أنهم ينشئونها ظهراً ، ويدبرون من صخرة الظهر سقوط الجمعة

ومما يؤيد عدم فعل الجمعة قولهم لو تأخر أربعون بها محل لا يشر فيه . دلت على جميع أهل البلد ، فيصلونها ظهراً ؛ لا متتابع الجمعة عليهم . وإذا افتتحت الجمعة مع تقصير المبادرين بها ؛ ومن ثم قيل . أنهم يؤدونها فأزلى في مآلها

ونبحث^(١٩) بعضهم أيضاً ، أنه لو غابت بعض الأربعين ، فصلوا الظهر^(٢٠) ، ثم قديم الحدث في الوقت . . لم ترفعهم إعادتها جمعة ؛ كما لو تدعى الصلوة بعد فعلها ، أو صلى مسافر الظهر في السفر ، ثم قديم وطنه قبل قايمةا ، وشيئاً لم

(١١) قوله (وليس انصرف) أي انصرف المصلي عن ركعتي

(٢) أي : من الدائمين . (ش : ٤٤٢/٢) .

(٣) أي : من الصبيان . (ش : ٤٤٢/٢) .

(٤) (صلى) فعلها ، (أو إقامتها) يرجع إلى الجمعة كقوله

(٥) قوله (بل يلزم المقتصرين) أي : ترك الحضور ، أو بقاءه على الركوع ، وقوله (كالمقتصين) أي : كما يلزم المقتصين ، أي : الخارجين من الجمعة بعد الإحرام بها ، وقوله

(الكردي) لقوله : كالمقتصين ، مثلاً للمقتصرين . انتهى . خلاص الظاهر . قوله (ذلك) أي : إعاد الجمعة ثانية . (ش : ٤٤٢/٢) .

(٦) قوله (كالأول) وهو مراد (لزمهم إعادتها) كقوله

(٧) وقوله (إطلاق الأصحاب) إشارة إلى قوله (ينشئونها ظهراً) في شرح (بطلب)

كقوله .

(٨) الظاهر من البيان أنه مطلوب على قوله (قولهم)

(٩) أي : الحاضرون . (ش : ٤٤٢/٢) .

ودونه^(١) بعد إحرارهم بالظهر كحديث

تنبيه : ما مرَّ من اشتراط إدراك الأربعين قدر (المنحة) في (أ) أي هو ما قاله الإمام^(٢) ، وصحَّحه المزيلي ، وجرى عليه شراح الحاوي وغيرهم .

وظاهر الشرح الصمير^(٣) بل صريحه الاكتفاء بإدراك أربعين الإمام فقط رتبته إليه الفضل مرة^(٤) ، وقال السعدي : إنه المذهب^(٥) ، وعُلِّلَ فيه وحدان ما قبل الركوع إذا لم يَمُتَّ السبق به^(٦) الركوع . وكذلك الجمعة^(٧) .

وشرط الحوسبي قرب تحرُّمهم من تحرُّم الإمام^(٨) ، أي عرو

ثم هذا الخلاف^(٩) ، هل هو حاصل للجائين بعد الانحصار ، أو يجري حتى لي أربعين حصروا معه أولاً وتماطَّوْا عنه^(١٠) والوجه ، تحريمه في صورتين ، ثم رأيت من أبي الدم صرح بذلك^(١١) ، ثم قال : فالتفريع كالتمريع^(١٢) ، وكذا

(١) أي . العائب . (ش : ٤٤٢/٢)

(٢) أي . فلا تحرُّمهم إعادته جمعة (ش : ٤٤٢/٢)

(٣) نهاية المطلب في رواية المذهب (٤٨٦/٢) .

(٤) إشارة إلى ما نقل عن أيضاً من مرافقه معالي الإمام السابقة انتهى (يعري ٢٦٦، ١)

(٥) لضية صتيه : أن الضمير راجع إلى الاكتفاء . ورجحه العفي ، وانهائية إلى ما قاله الإمام . (ش : ٤٤٢/٢)

(٦) قوله (إذا لم يمتَّ السبق به) أي لم يمتَّ سبق الإمام على سائرهم به بعد الركوع كروي .

(٧) وقوله (فكذلك الجمعة) أي فكذلك لا يمتَّ السبق به إسعاد الجمعة كروي

(٨) نهاية المطلب في رواية المذهب (٤٨٦/٢)

(٩) أي بين الإمام ورائده (ش : ٤٤٣/٢)

(١٠) أي بالجريبات (ش : ٤٤٣/٢)

(١١) قوله (فالتفريع كالتمريع) أي تفريع الخلاف في اشتراط إدراك قدر (المنحة) على القول لأصح في الانحصار ، فإن هذا الخلاف في التكبير مخرج عنه ليس متروكاً حقيقةً حتى يخص به ، بل هو في التفريع ، فيجري في غيره أيضاً كروي وقال الشرواني (٤٤٣/٢) (يعري) أن الخلاف في اشتراط إدراك قدر (المنحة) في صلاة الجمعة في صورة الباطل مخرج على =

الرافعي^(١) ، كما قاله جمع ، فإنه حمل هذا الخلاف^(٢) مبيئاً على التوابع^(٣) ، بأن صلاة الجمعة^(٤) تنفل بانقضاء تقوم^(٥) .

وقد إن الرفعة بل إنما ورع^(٦) على أن الانقضاء عنه في الأثناء يوجب نظره لا الإبطال ، لكنه نظر فيه^(٧) ، ويرد^(٨) وإن اقتضى كلام الرافعي تقريره بأن إفراد الإمام أولاً^(٩) حتى يحققه كإفراجه في الأثناء^(١٠) ، فإن ذلك إبهاماً ثم^(١١) .. أبطلهما^(١٢) ، والأ... فلا^(١٣) .

وروجه الساء^(١٤) إفراد الإمام بعض الصلاة في صورتين .

= اسول بأن صلاة الجمعة تنفل بانقضاء تقوم ، كما أن الخلاف في اشتراط ذلك في صورة المنفوق بعد الانقضاء منقطع على هذا القول .

(١) أي : فإن إن التصريح في المسألة كالصريح في الحقوق (ش : ٤٤٣ / ٢) وراجع : شرح الكبير (٢ / ٢٦٠) .

(٢) أي : الذي بين الإمام ووالده . (ش : ٤٤٣ / ٢)

(٣) أي : الأصح كروي (ش : ٤٤٣ / ٢) والكردي ما يضم الكاف

(٤) كذا في أصله بخطه يصرى ، أي : والأولى صلاة الجمعة (ش : ٤٤٣ / ٢٠)

(٥) قوله (تنفل بانقضاء تقوم) أي : بإفراد الإمام بسبب انقضاءهم ، بحث وجدد الأمر : كما في الصورة الأخيرة .. يجري الخلاف ، وإليه الإشارة بقوله الآتي : (ووجه البناء) كروي

(٦) أي : مرجع الرافعي هذا الخلاف . (ش : ٤٤٣ / ٢)

(٧) قوله (لكنه نظر فيه) أي : لكن من الرفعة نظر في قوله (يوجب النظر) كروي .

(٨) وقوله (ويرد) عطف على قوله (لكنه نظر فيه) يعني : فإن من الرخصة فيه نظر ، وأقول : هو مردود ، لأنه يرجع إلى ما نظر فيه لا إلى انتطير كروي

(٩) أي : يتأخره تقوم عنه . (ش : ٤٤٣ / ٢)

(١٠) أي : بانقضاء تقوم عنه . (ش : ٤٤٣ / ٢)

(١١) قوله (إنه) أي : الإفراد ، وقوله (ثم) أي : في الآخر . (ش : ٤٤٣ / ٢)

(١٢) أي : في الابتداء . (ش : ٤٤٣ / ٢٠)

(١٣) الدباج في توضيح المساج (١ / ٢٢٨) .

(١٤) يعني : وجه اتحاد المصنف عليه لسجلتين في صورتين الساس في قوله . (فالصريح كالصريح) =

وَصَحَّ حَذْفُ أَحَدٍ وَالْقِسْمِ وَالْمَعْدُ فِي الْأَوَّلِ إِذَا كَانَ الْعَدَدُ...
وَلَوْ بَدَأَ الْإِمَامُ بِخُذْ أَوْ خُذْ... صَحَّ خُذْ يَدِي فِي الْأَوَّلِ...
...

من المطلق في غير هذه الأقسام...
... وفي بيت ٢٣ دواماً والشروط يُعْتَمَدُ فيها في الدعاء...
... كالمطهر السابقة في الموضع... ودفع...
...

وهذا يجري هنا كلاماً بين أنه الكلي شرطاً حيث لا...
... (أولى) وإسناد الخلاف في إدراك (العدد) ثم مسح...
... هو مردود عليه كما بُشِّرَ ذلك نستوفي في شرح ألعاب...
... فتأخذ هذا المعنى، فإنه التمس على كثيرين...

وتصح (الجمعة) (خفيف) المنفصل وكل من (أحد) (الشيء) وسائر...
... (أحد) ثم (العدد) (غيره) أي كل منهم لصحتهم من هؤلاء...
... (الكتاب) فإن لم يتم العدد لا به... لم يصح جرمه.

(أولاً) بان الإمام جنأ أو محدثاً. صحت جميعهم في الأخير...
... كما في سائر الصلوات بناء على الأصح أن الجماعة...
...

أما قوله (مياً على القول) إلخ، ويقتضيه هذا لاحتمال تأني عن تكرره...
(١٤٣٢)

- (١) في المطبوعة المصرية: (قبل) بالياء، وكأنه خطأ.
- (٢) يعني في مسألة (تيسر) (ش: ١٤٣/٢٠).
- (٣) أي في مسألة الانقضاء (ش: ١٤٣/٢٠).
- (٤) في (ش: ٤٩٣).
- (٥) أي: من الجويني وولده وغيرهما (ش: ١٤٣/٢٠).
- (٦) أي من الإفتان على استراط إدراك الركعة الأولى حيث لا انقضاء (ش: ١٤٣/٢٠).
- (٧) راجع مقدمة المحتاج (٣١٠/٢)، وفيه بيان أيضاً.

وَيُؤْتِي

وَمِنْ سَجْوَةِ الْأَمَامِ الْمُحَدَّثِ (أَيْ) لَمْ يُخْبِرْهُ رُكْعَتُهُ عَلَى الصَّحِيحِ
خَمْسِينَ حُظْبًا قَبْلَ الصَّلَاةِ .

بِخُصْلَةٍ حَتَّى الْمُحَدَّثِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ عَكْسُهُ ، وَهُوَ مَا لَوْ كَانَ الْعَامُومُونَ أَوْ
عَصَبُهُ مُحَدَّثِينَ فَيُخْبِرُ الْجُمُعَةَ لِإِمَامٍ وَالْمُنْتَظَرِ مِنْهُمْ تَبَعًا لَهُ ؛ أَيْ وَاعْتَدَ
لِي حَقِّهِ فَوُتَّ الْعَدَدُ هَذَا ، دُونَ مَا فِي الْمَنْزِلِ ؛ لِأَنَّهُ مُتَوَعَّضٌ مُسْتَعْتَلٌ ؛ كَمَا اعْتَدَ فِي
حَقِّهِ انْعِقَادَ صَلَاتِهِ جُمُعَةً قَبْلَ أَنْ يُخْرِقُوا حِلْفَهُ وَإِنْ كَانَ هَذَا صَرُورِيًّا .

(وَلَا أَيْتَهُ تُعَدُّ بَعِيرُهُ) (وَلَا) تَصِيحُ جَمْعُهُمْ ؛ لَمَّا مَرَّ^(١)

، وَمِنْ سَجْوَةِ لِإِمَامٍ الْمُحَدَّثِ رَاكِعًا . لَمْ يُحَسِّبْ رُكْعَتَهُ عَلَى الصَّحِيحِ (فِي
لِجُمُعَةِ وَعِزِّهَا ؛ كَمَا مَرَّ قَبْلَ (صَلَاةِ الْمَدِينِ) بِذَلِكَ^(٢) ، وَلَا يُتَابَعِي هَذَا
بِذَلِكَ^(٣) ، لِأَنَّ الْحُكْمَ بِدَوْرِكَ اِلْتِكَافِ إِيْمَا هُوَ لِتَحْقِيقِ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ،
وَالْمُحَدَّثِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّحْقِيقِ وَإِنْ كَانَتْ الصَّلَاةُ حِلْفَهُ جَمَاعَةً .

(الْخَامِسُ : خُطْبَتَانِ) لَمَّا فِي « الصَّحِيحِينَ » : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ
يُصَلِّ الْجُمُعَةَ إِلَّا بِخُطْبَتَيْنِ^(٤)

(قَبْلَ الصَّلَاةِ) إِيْجْمَاعًا لِأَمْرِ شَدِيدٍ^(٥) ، وَقَارَقَتِ الْعِيْدَ ، وَفِي حُظْبَتِهِ مَوْخَرَتَانِ
عَمَهُ ؛ بِلَا تَخَافُ ابْصَاحًا^(٦) ، وَلِأَنَّ هَذِهِ شَرْطٌ وَلِشَرْطِ مُقَدِّمٍ ، بِخِلَافِ ذَلِكَ وَإِنَّمَا

(١) أَيْ ، فِي الْعَكْسِ (مَسْ : ١١١ / ٢) .

(٢) قَوْلُهُ (أَيْ مَرَّ) وَهُوَ مَرَّ (لِأَنَّ الْعَدَدَ شَرْطٌ مَدِينَةٍ) فِي شَرْحِ (مَطْلَبِ) كُرْدِي
(٣) فِي (حَسِّ) ، ٥٥٤-٥٥٥)

(٤) أَيْ ، مِنْ صِلَةِ الْجُمُعَةِ بِوَسْطِ الْإِمَامِ مُحَدَّثًا بِشَرْطِهِ (مَسْ : ١٤٣ / ٢)

(٥) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ (٩٢٨) ، صَحِيحُ مُسْلِمٍ (٨٦٩) عَنْ أَبِي عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

(٦) وَحُكْمُ أَمِّ الْمَدِينِ عَنِ الْعَمِيِّ الْمَصْرِيِّ أَنَّ الْجُمُعَةَ تَصِيحُ بِهَا حَقُّهُ ، وَبِهِ قَالَ دَاوُدُ وَعَبْدُ اللَّهِ
مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ ، قَالَ الدَّقْدَقِيُّ عِيَاظِي لَدُنِّي عَنْ مَالِكٍ الْمَدِينِيِّ (٤٣٣ / ٢) وَارْجِعْ
إِلَى نَحْوِي الْكَبِيرِ (٣٢ / ٣)

(٧) عَنْ أَبِي عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَصْدُونَ -

ركعة ، لَكَاتِبُ الصَّلَاةِ أَهَمُّ مِنْهَا ، فَتَقْدِيمُ

وَيُتَرَفَّقُ بَيْنَ كَوْنِهَا شَرْطًا هَذَا لَا تُنْمَ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا هَذَا
الْمَصَالِحُ الشَّرْعِيَّةُ^(١) حَتَّى لَا تُنْسَى ، وَجِبَ ذَلِكَ^(٢) فِي كُلِّ جَمْعٍ ، لِأَنَّ هَذَا
مَكْرُورٌ كَذَلِكَ لَا يُشْتَرَى غَدَابًا ، وَجَعَلَ شَرْطًا تَتَوَلَّى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ ، وَهَذَا مِنْ
حَدِيثِهِ^(٣) وَالْإِسْمَارُ عَلَيْهِ ، وَتَمَّ^(٤) صَرْفُ الْمَوْضِعِ عَنِ يَسْطِيبَةِ الْعِيدِ مِنْ مَحَرِّ
وَمَرْحَبَا ، وَذَلِكَ مِنْ مَهْمَاتِ الْعِدَّةِ فِي دَرَنِ الْوُجُوحِ

فَبِإِنْ قُلْتُ - يَوْمُ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ عِيدٌ أَيْضًا^(٥) . قُلْتُ الْعِيدُ مُحْتَفٌ ، لِأَنَّ
ذَلِكَ^(٦) مِنْ عَوْدِ السُّرُورِ لِحُسْنٍ ، وَهَذَا مِنْ عَوْدِ السُّرُورِ الشَّرْعِيِّ ، لِكَثْرَةِ مَا بِهِ مِنَ
الْوُطْدَانِ الدِّيْنِيَّةِ ، وَمِنْ سَاعَةِ الْإِحْيَاءِ وَغَيْرِهِ ، كَمَا يَبَيِّنُهُ فِي كِتَابِي « السُّعْدُ فِي
حَصَائِصِ الْجُمُعَةِ » .

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ^(٧) : إِبْطَالُ الْعِيدِ ثَمَّ دَائِمًا ، وَإِضَافَةُ لِلْمَوْسِمِ هَذَا عَدَا

(وَأَرَادَ بِهِمْ خَمْسَةً) مِنْ حَيْثُ الْمَجْمُوعُ : كَمَا سَيُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ

وَيَأْسُ مَا مَرَّ : أَنَّ الشُّكَّ بَعْدَ الصَّلَاةِ أَوْ الْوُضُوءِ فِي تَرْكِ مَرَضٍ لَا يُؤْتَرُ^(٨)

= الْعِيدِ قَبْلَ الْخُطْبَةِ أَخْرَجَهُ الْحَارِيُّ (٩٦٣) ، وَمُسَمِّ (٨٨٨)

(١) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ : (الْمَصَالِحُ الشَّرْعِيَّةُ) .

(٢) أَيْ : التَّذْكِيرُ أَوْ الْخُطْبَةُ ، وَتَقَرَّرَ اسْمُ الْإِشَارَةِ لِأَنَّ الْخُطْبَةَ لَا تَسْتَعْمَلُ بِدُونِ الْتَّاءِ (ش)

(١٤٤ / ٢)

(٣) أَيْ : حِفْظُ الْمَقْصُودِ مِنْهَا . (ش : ١٤٤ / ٢) .

(٤) أَيْ : وَالْمَقْصُودُ مِنْهَا فِي الْعِيدِ (ش : ١٤٤ / ٢)

(٥) أَيْ : بِمُقْتَضَا أَنْ الْمَقْصُودَ مِنْ خُطْبَتِهِ بِصَرْفِ عَمَّا ذَكَرَ الْخُطْبَةُ الْعِيدِ . (ش :)

(١٤٤ / ٢) .

(٦) أَيْ : عِيدُ الْمَطَرِ وَالْأَصْحَى (ش : ١٤٤ / ٢)

(٧) أَيْ : لِاخْتِلَافٍ ، وَفِي دَعْوَى الْأَيْدِ مَأْمُلٍ (ش : ١٤٥ - ١٤٤)

(٨) فِي (ص : ٢٩٥) ، (ص : ٥٠٨)

حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَنُظُمُهُنَّ

عَدَمَ رُسُلِ اسْتَفْتَى فِي بَرَاءَةِ مِمَّنْ مِنَ الْحَقِيقَةِ بَعْدَ فِرَاقِهَا ، وَهَذَا^(١١) بِتَدْيِيعِ بَرَاءَةِ الْإِسْلَامِ
تَأْثِيرُهُ هُنَا^(١٢)

وَلَا يَصِحُّ تَكْرَرُهُ شَيْئًا فِي مَعْنَى الْحَمْدِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ بِأَيِّ مِمَّنْ لَشَيْءٍ فِي تَدْيِيعِ
مِنْ أَوْصَاءِ مَثَلًا^(١٣) ، وَهَذَا يُؤْثَرُ

(حَمْدُ اللَّهِ مَعْنَى) لِلتَّبَعِ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١٤) (وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِأَنَّ عِبَادَةَ أَفْضَرَتْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، فَأَفْضَرَتْ إِلَى ذِكْرِ رَسُولِهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، كَالْأَذَانِ وَالصَّلَاةِ ، وَرَوَى إِبْرَاهِيمُ حَيْبَرٌ^(١٥) قَالَ :
تَعَالَى رَجَعْتُ أَقْبَمَكَ لَا تَجْرُزُ عَلَيْهِمْ خُطْبَةٌ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنَّكَ عِنْدِي
رَسُولِي^(١٦)

قِيلَ : هَذَا^(١٧) مَا تَقَرَّرَ بِهِ الشَّامِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، وَرَدُّهُ بِلَا عَرَفٍ
صَحِيحٌ^(١٨) ، وَلَا يُقَالُ : إِنْ خُطِبَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَسَ فِيهِ صَلَاةٌ ، لِأَنَّ
تَعَانِي السَّلْبِ وَالْحَدِيثَ عَلَى التَّصْلِيَةِ فِي حُطْبَتِهِمْ دَلِيلٌ لَوْجُوبِهَا : إِذْ يُتَعَدُّ الْإِسْلَامُ
عَلَى سِتْرٍ دَائِمًا .

(وَنُظُمُهُنَّ) أَيِ : حَمْدُ اللَّهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١١) أَيِ بِالْعَبَّاسِ الْمَلَكُورِ (ش ٢١ / ٤٤٤) .

(١٢) بِمَرِّ الْمَسْجِدِ (٢ / ٢٩١)

(١٣) قَوْلُهُ

(١٤) عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : (كَانَتْ خُطْبَةُ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ نَجْمَةِ بَعْدَهُ)

وَرَضِيَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ يَقُولُ عَلَى إِثَرِ ذَلِكَ وَجَدَ مَلَاحِظَتَهُ

(١٥) دَلَالَةُ السُّبُورِ (أَخْرَجَهُ الْبِرَارُ فِي الْمَسَدِ (٩٥١٨) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهُوَ

مَوْثُوقٌ ، إِلَّا أَنَّ الرِّيْجَ مِنْ أَسْفَلِ قَالَ : عَنْ أَبِي الْعَدْبَةِ أَوْ غَيْرِهِ ، (رَوَاهُ الْبِرَارُ ، وَرَجَاهُ

(١٦) أَيِ : لِجَوَابِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الْخُطْبَةِ (ش ٢٣٦) (رَوَاهُ الْبِرَارُ ، وَرَجَاهُ

(١٧) أَيِ : لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ الْأَدَلِّ مَعْنَى (ش ٢٢٦ / ٢)

(١٨) أَيِ : لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ الْأَدَلِّ مَعْنَى (ش ٢٢٦ / ٢)

مُحَمَّدٌ

مَعْنَى : لِأَنَّ الَّذِي مَضَى عَلَيْهِ السَّنُ (١) فِي عَقْدِهِ مَضَى اللَّهُ عَلَيْهِ سَنَهُ مِنَ
الْآنَ .

وَلَا يَكْفِي ثَنَاءٌ وَشُكْرٌ ، وَلَا : الْحَمْدُ بِرَحْمَتِهِ ، أَوْ بِرَحْمَةِ مَلَايِكَتِهِ ،
رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَسُولَهُ اللَّهُ ، أَوْ بَبَارِكَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَلَا : صَلَّى اللَّهُ عَلَى جَسَدِهِ ،
وَلَا لَصِيرُهُ ، كَ : صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَبُنْ تَقَدَّمَ لَهُ ذِكْرٌ ، كَمَا صَرَّخَ بِهِ فِي الْأَوَارِ
رَحَقَهُ أَصْلًا مَقِيسًا عَلَيْهِ (٢) ، وَاعْتَمَدَهُ الْبَزْمَارِيُّ وَغَيْرُهُ ، خِلَافًا لِمَنْ رَوَى

نَعَمْ : ظَاهِرُ النِّعَتَيْنِ : مَعْنَى لَفْظِ (رَسُولٍ) وَلَسَ مُرَدٌّ ، بَلْ يَكْفِي عَطْفُ
مُحَمَّدٍ وَأَحْمَدَ ، وَالسَّيِّ وَالْحَاشِرِ ، وَالْمَاجِي وَالْعَاقِبِ ، وَبُحُودُ مَا ، دَهْ صَفَتْ

٦٩

وَقَارَقَ الصَّلَاةَ (٣) بَأَنَّ مَا هَا أَوْشَعُ ، وَتُصَرِّقُ بَيْنَهَا رِيسَ الْأَدَبِ ، وَبِهِ لَا يَخُورُ
إِدَالُ (مُحَمَّدٍ) فِيهِ بَعِيرُهُ مُطْلَقًا (٤) ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مِنْ كَلَامِهِمْ ، وَهُوَ قَبْلُ
الشَّهَادَةِ بِحَامِلِ اتِّفَاقِ الرُّوَايَاتِ فِي كِلَيْهِمَا عَلَيْهِ (٥) بِأَنَّ السَّامِعِينَ ثَنَاءً عَزِيزًا
حَاصِرِينَ ، فَلْيُبدَلْ مَوْهَمٌ ، بِخِلَافِ الْحَطْبَةِ

(١) فِي غَيْرِ السَّيِّ : لِمَا تَرَأَى مِنْ حَلَوِ حَطْبَتِهِ ﷺ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ (ش ٤٤٦/٢)
(٢) الْأَوَارِ لِأَصْحَابِ الْأَوَارِ (٩٥/١-٩٦) قَوْلُهُ (مَعْنَى عَلَيْهِ) أَيِ : يَدُوسُ عَلَيْهِ عَدَمُ كَرَمِهِ
بَعِيرُهُ فِي صَلَاةِ الصَّلَاةِ : أَسِيرُهُ لَأَنَّ السَّيِّ هَاشِرُ (ش)
(٣) أَيِ : قَارَقَ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ ﷺ فِي الْحَطْبَةِ الصَّلَاةَ عَلَيْهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ حَيْثُ اشْتَرَطُوا فِيهَا مَا وَرَدَ
فِيهِ مِنْ أَسْمَائِهِ ﷺ بِمَحْضِهِ ، وَاتَّعَمَرُوا فِي الْحَطْبَةِ بِكُلِّ مَا كَانَ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
وَأِنْ لَمْ يَرِدْ فِيهَا بِمَحْضِهِ ع ش (ش ٤٤٦/٢)

(٤) أَيِ : أَسْمَاءُ أَرْصَعُ (ش ٤٤٦/٢) .
(٥) أَيِ : نَعَمْ (مُحَمَّدٍ) (ش ٤٤٦/٢) جَاءَ فِي حَدِيثِ الشَّهَادَةِ عَنْ بَنِي مَسْعُودَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ
عَنِ السَّيِّ أَنَّهُ قَالَ : «وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ» ، أَخْرَجَهُ بَيْهَقِيُّ (٨٢١) . وَمَعْنَى
(١٠٢) : وَجَاءَ فِي حَدِيثِ حَفْصَةَ الْأَدَانِ عَنْ أَبِي مَسْعُودَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ السَّيِّ بِمَحْضِهِ عَلَيْهِ عَدَمُ
الْأَدَانِ وَفِيهِ : «أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» ، أَخْرَجَهُ مُسْنَمُ
(٢٧٩)

وَالْوَصِيَّةُ بِالْتَّقْوَى ، وَلَا يَتَعَيَّنُ لِقَظُهَا عَلَى الصَّحِيحِ ، ..

رُتِبَتْ فِي مَحْطَةِ سَمِ بُنْمَتِ سَمِجِ أَمَّا لُزُومُهَا فَخَفِيفٌ أَوْ هَالِكٌ ، ..
وَلَا يَنْقُصُ قُصْدُ بِهِ الْإِشَارَةُ لِكِتَابِ الشَّرِيعَةِ الَّتِي أَسَى بِهَا نَبِيُّهَا ، وَأَشْهَرُ أَسْمَاءِ
(مُحَمَّدٌ) ، مَوْحِثِ الْإِثْنَيْنِ بِأَشْهَرِ أَسْمَاءِهِ ، وَهُوَ (مُحَمَّدٌ) لِيَكُونَ ذَلِكَ^(١)
أَشْهَرُ^(٢) لِسَبْكِ الْكِتَابِ ، وَمِنْ ثَمَّ^(٣) يَتَعَيَّنُ لِقَظُ (مُحَمَّدٌ) فِي السَّبْكِ أَيْضاً ، (لَمْ
يُشْهِدْ) الْأَدَانِ

وَمَا هُوَ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ كَالْأَصْحَابِ ، يَتَعَيَّنُ لِقَظُ الْحَمْدِ مَعْرِفًا^(٤) ، كَمَا مَنِجَّ
الْحَبِيبِيُّ بِهِ ، فَتُصَدِّقُ الْمَنْعُ مِنْ إِجْرَاءِ أَنَا حَامِدٌ لِلَّهِ ، وَحَمْدُكَ لِلَّهِ ، وَيُوقَفُ بِهِ
الْأَذْعَمِيُّ ، لَكِنْ جَزَمَ بِهِ غَيْرُهُ

وَيَكْفِي أَيْضاً اللَّهُ الْحَمْدُ ، كَمَا عَيْكُمُ السَّلَامُ ، فَإِنَّهُ إِذَا لُزِمَ ،
وُحْمَدُ اللَّهُ ، وَحَمْدُ اللَّهِ ، وَصَلَّى ، وَأُصَلِّي ، وَتُصَلِّي ، خِلَافًا لِمَا يُؤْمَرُ
بِهِ^(٥) ، مِنْ تَعَيَّنِ لِقَظُ الصَّلَاةِ مَعْرِفًا

وَلَا يُشْتَرَطُ قُصْدُ الدَّعَاءِ بِالصَّلَاةِ ، خِلَافًا لِلْمَحَبِّثِ الظُّهْرِيِّ ، لِأَنَّهُ مَوْضُوعٌ
بِذَلِكَ شَرْعًا .

وَالْوَصِيَّةُ بِالْتَّقْوَى لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ مِنَ الْحَقِيقَةِ ، وَلَا يَكْفِي مَجَرَّدُ التَّحْدِيدِ مِنَ
الدُّنْيَا ، وَبِهِ مَعَا تَوَاضَعُ بِهِ مُتَكَرِّرُ الشَّرَائِعِ ، بَلْ لَا تُذْكَرُ مِنَ الْحَقِيقَةِ عَلَى لِقَظِهِ
وَلَرَجَحُ عَنِ الْمَعْصِيَةِ ، وَيَكْفِي أَحَدُهُمَا ، لِمَرُومِ الْأَحْرَارِ

١ وَلَا يَتَعَيَّنُ لِقَظُهَا ، أَيُّ الْوَصِيَّةِ بِالْتَّقْوَى (عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّ الْعَرَضَ
الرَّوْعَ ، كَمَا تَقَرَّرَ ، وَيَكْفِي ، أَسْبَحُوا اللَّهَ

(١) وَمِنْ بَعْضِ نَسَخِ (مَعْنَى أَمْرًا)

(٢) أَيُّ : الْإِتْيَانُ بِذَلِكَ ، (غُر : ١٤٦/٢)

(٣) لِمَعْنَى مَا فِي بَابِ الْأَعْمَالِ (غُر : ١٤٦/٢)

(٤) أَيُّ : لِأَجْلِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ .. (غُر : ١٤٦/٢)

(٥) رَوْنَةُ الطَّالِبِيِّ (٥٢٩/١) ، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٢٨٣/٢)

وقال: وكان في الخطب...
وقال: وكان في الخطب...
وقال: وكان في الخطب...

وقال: وكان في الخطب...
وقال: وكان في الخطب...
وقال: وكان في الخطب...

وقال: وكان في الخطب...
وقال: وكان في الخطب...
وقال: وكان في الخطب...

وقال: وكان في الخطب...
وقال: وكان في الخطب...
وقال: وكان في الخطب...

وقال: وكان في الخطب...
وقال: وكان في الخطب...
وقال: وكان في الخطب...

وقال: وكان في الخطب...
وقال: وكان في الخطب...
وقال: وكان في الخطب...

وقال: وكان في الخطب...
وقال: وكان في الخطب...
وقال: وكان في الخطب...

وتنكي في أصل السيرة قراءة بعضها .

(وقال في الأولى) لتكون في مقابلة الدعاء في السب

(وقال فيها) كالثلاث الأولى (وقال لا يحب) لأن المقصود نوعان

- (١) راجع: المعهل الصحيح في حلال الأشياح (٣٨٨)
- (٢) صحيح مسلم (٨٧٣) عن أم عثمة بنت حذافة بن العمدان رضي الله عنها
- (٣) صحيح مسلم (٨٦٢) عن جابر بن سمرة رضي الله عنها
- (٤) راجع: فيهما ، وبعدهما ، وفيهما معني (٤١٧/٢)
- (٥) وهو الحديث السابق برقم (٨٧٣) .

والجاء ما يقع عليه اسم الدعاء للمؤمنين في الثانية ، وقيل ، لا بحث

ولا تحريه نه وعط ، أو حثه مع العراء ، إذا شئ الواحد لا يذوقه
فردان مقصودان ، بل عنه وحده إن قصده وحده ، وإلا ؛ بأن قصدهما وفرد
وأصن . معهما فقط فيما يظهر لي الأخير^(١) .

وبو أي ما يتشتمل على الأركان كلها ما عدا الصلاة لعدم تنسب
عليها . لم تجزئ ؛ لأنها لا تُسقى خطبة

(والخاص ما يقع عليه اسم دعاء) أخرجه (للمؤمنين) وإن لم يعرف
بمؤمنات ؛ لأن المراد الجسم الشامل بهن ؛ لتقبل الخلق له^(٢) عن السمع

(في الثانية) لأن لأواخر به ألت ، وتكفي تخصيصه سامعين ؛ ك
رحمتكم الله ، وظاهر أنه لا يكفي تخصيصه بالدعائس^(٣)

(وقيل . لا يجب) وانصَر له ، لأخرجه وغيره .

ولا يَأْس بالدعاء لسلطان بعبه حيث لا مجارفة^(٤) في وضعه ، قال ابن عبد
السلام ولا يجوز وضعه بعبه كاديه ، إلا لضرورة

ويُس الدعاء لولاة المسلمين ، وجيوشهم بالصلاح والنصر ، والقيام بالعب
وسوى ذلك .

ووقع لابي عبد السلام أنه أفتى بأن ذكر الصحابة ، والحنفاء ، والسلاطين

(١) أي في صورة الإطلاق (ش ٤٤٨/٢) راجع في المجلد الرابع في اختلاف الأسياح
مسألة (٣٨٩)

(٢) أي : الدعاء ، هاشم (ك) .

(٣) [قائلة] أقل الحاضرين الحمد لله ، والصلاة على رسول الله ، وأوصيكم بتقوى الله ، من
يعمل مثقال نره خيراً يره الحمد لله ، والصلاة على رسول الله ، أطعموا الله ، ورسلكم الله
حاج إبراهيم ، هاشم (خ) .

(٤) وفي (أ) و (خ) : (حيث لا مجارفة) .

بدعة غير محسوبة^(١) ، ورؤى من الأول^(٢) أنه الدعاء لأحد الأمة ، لا لها ، وهو مطلوب^(٣) ، وقد تكون لبدعة واجبة أو مندوبة .

قيل ، بل يتعين الدعاء للصحابة معجل به مسددة إن من المصلحة ، وثبت أن موسى - وهو أمير الكوفة - كان يدعو لعبد قيس العديقي رضي الله عنهم ، وذكر عليه تقديم عمر ، فشكوا إليه فاستحضر^(٤) العكر ، فقال^(٥) : نعم بذكر تقديمك على أبي بكر ، فكفى واستغفره^(٦) ، والصحابة حديث متواتر ، وهو لا ينعكس على بدعة إلا إذا شهدت لها قواعد الشرع ، وقد سكتوا عنه ، إذ لم يُذكر أحد الدعاء بل التقديم فقط .

وكان ابن عباس^(٧) يقول على مشر البصرة : اللهم ! أضلخ عندك وحييت علياً أهل الحق أمير المؤمنين^(٨) .

قال بعض المتأخرين : ولو قيل : إن الدعاء للصحابة واجب ، ينافي بركة من احسنه غالباً ، لم ينعقد ، كما قيل به في قيام الناس بعضهم لبعض^(٩) .
ورواة الصحابة تُذنب الدعاء لهم قطعاً ، وكذا بقية ولائهم ، وفيه احتمال .

(١) الفتاوى الموصية (ص : ٣٥-٣٦) .

(٢) أي : ذكر الصحابة ، (ش : ١٤٩/٢) .

(٣) إن أراد في المحضة : كما هو الظاهر ، يرد عليه أن فيه مصادره (ش : ١٤٩/٢) .

(٤) الصبر الأول لأبي موسى ولاخيران بغير (ش : ١٤٩/٢) .

(٥) أي : العكر ، هامش (س) .

(٦) أي : بكى عمر ، وطلب من العكر العفو عن إثمائه بالاستحضر . (ش : ١٤٩/٢) .

بتصرفي رضي الله عنه والوحيه (واستمر)

(٧) قوله (وكان ابن عباس) إلخ عطف على قوله (أن أن موسى) إلخ (ش : ١٤٩/٢) .

(٨) (١٤٩/٢) .

(٩) أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٥٦/٣) .

(٩) ومثله تغلب بعضهم ليد بعض . (ش : ١٤٩/٢) .

وبشرط كونها عرفة . . .

والولاية المخلقة بما بينهم^(١) من الخير مكروهة ، إلا لحشية قتله ، وبما بين
فيهم لا تؤثف في حرمته إلا لفسية ، فيسقط أسورية ما أذكره

وركن أصناف لا يقطع الولاء ما لم يعد به مفرصاً عن الخط ، ومخرج
المعاصي في الدعاء لولاية الأمر ؛ بأن محله^(٢) ما لم يقطع بظلم الحبيب عرواً
وفي « لتوسط » يشترط ألا يطيله إحالة تقطع الموالاة ، كما يفعله كثير من
الخطباء لجهاب

وبحث بعضهم أنه لا يشترط في حبيب نفسه غلبة الطن رافداً بذلك اشترط
المصنف له^(٣) في تركه لبس السواد^(٤) .

(ويشترط كونها) أي الأركان دون ما عداها^(٥) (عربية) للاتفاق^(٦)

نعم ؛ إن لم يكن فيهم من يخصها ، ولم يتمكن تعشها قبل ضيق موقف
خصت منهم واحد بلسانهم ، وإن أمكن تعشها . وخب على كل منهم^(٧) ، وإن
مضت مدة إكباب تعلم واحد منهم ولم يتعلم . . عَصَوْا كُلَّهُمْ ، ولا جمعة لهم
يصلون انظروا

وبعيط الإسوي نقول « الروصه » (كل)^(٨) هو العبط ، فإن التعلم ووصف

(١) ووصف الولاء العائلي بطاعة ولعصبة جماعاً ما بينهم (ش ٤٥٠/٢)

(٢) أي : محل قبول الدعاء من ذكر . (ش : ٤٥٠/٢) .

(٣) أي : بطن الغالب (ش ٤٥٠/٢) وراجع « مجموع » (٤٥٨/٤)

(٤) قوله « في ترك لبس السواد » لأن العلماء العائليين أمروا بغطاء لبس السواد كما يأتي
كردني .

(٥) يريد أنه لو كان ما بين أركانها بغير العربية لم يصح ، ولا يقطع به الموالاة بين الأركان وإن
حال . (ش : ٣١٢/٢) . باعتبار .

(٦) عبارة « معي المحتاج » (٥٥٢/٢) (لأنواع الشعب والحبيب)

(٧) أي : على سبيل فرض الكفاية (ش . ٤٥٠/٢)

(٨) المهمات (٣٨٤/٣) .

مرتبة الأركان الثلاثة الأولى ، وَتَعْدُ الزَّوَالُ ، وَالْقَامُ فِيهِمَا إِنْ قَدَرَ ، وَالْخَمْسُ مِنْ بَيْنَهُمَا ،

كَمَا يُحَاطُ بِهِ الْكُلُّ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَيُسْقَطُ بِهَلِّ الْعَصَا

وَقَاتِنُهَا بِالْعَرَبِيَّةِ مَعَ عَدَمِ مَعْرِفَتِهَا الْهَلَاكُ بِالْوَعْدِ فِي حُجَّةٍ ، وَهِيَ الْعَصَا ، وَيُضْرِبُ بِهِ شَارِحٌ سَاعًا لَا يَصُحُّ

وَأَمَّا إِسْحَانُهُ - أَعْنِي - بِهَلِّ الْعَصَا فَهِيَ الْمَعْبُودَةُ لِأَرْكَانِهَا ، فَمُرَدَّةٌ بِأَنَّهُ يَجِبُ ، وَتُؤْتَمُّ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَعْنَى الْقِرَاءَةِ ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ "سُ" هُوَ مِنَ الْأَرْكَانِ ، أَلَا يَدْعُو عَلَيْهِمْ .

وَيُشْتَرَطُ عَلَى حُلَاكِ الْمَعْتَمِدِ الْآتِي قَرِيبًا . كَوْنُهَا (مَرْتَبَةُ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى) فَيَتَذَرُ بِالْحَمْدِ ، فَالصَّلَاةُ ، فَالْوَصِيَّةُ ، لِأَنَّهُ الَّذِي تَجْرِي عَلَيْهِ النَّاسُ وَلَا تَوَيْتَ بَيْنَ أَحَدٍ ، وَلَا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الثَّلَاثَةِ .

(و) عَلَى الْمَعْتَمِدِ . كَوْنُهَا (بَعْدَ الزَّوَالِ) لِلاتِّسَاعِ (١)

(و) يُشْتَرَطُ (اِقْيَامُ فِيهِمَا إِنْ قَدَرَ) بِمَعْنَى السَّابِقِ فِي قِيَامِ مَرَضٍ بِصَلَاةٍ ، مِنْ عَجْزٍ بِمَعْنَى السَّابِقِ ثُمَّ جَسَسَ ، وَالْأَوَّلَى : أَنْ يَتَنَحَّضَ ، وَإِنْ عَجَزَ فَكَمَا مَرَّ ثُمَّ (٢)

(وَالْحُلُوسُ) مَعَ اِطْعَامِيَّةٍ فِيهِ (بِهِمَا) لِلاتِّسَاعِ لِثَابِتٍ فِي الْمَسْجِدِ ، وَغَيْرِهِ (٣)

وَيُجِبُّ عَلَى نَحْوِ الْجَالِسِ الْمَصْنُوسِ سَكَنُهُ ، وَلَا يُجْرَى عَنْهَا الْاضْطِحَاجُ

(١) أَي : فِي عَدَمِ اشْتِرَاطِ فَهْمِ الْخُطْبَةِ لِمَعْنَى الْأَرْكَانِ ، (ج ٢ ، ٤٤١) .
(٢) عَنْ أَبِي بَرٍّ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصْنِي الْحَمْدَ حِينَ يَسِيلُ النَّاسُ ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٩٠٤)

(٣) فِي (ج ٢ : ٣٢) وَمَا بَعْدَهُ
(٤) عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَحُفُّ قَائِمًا ثُمَّ يَجْلِسُ ثُمَّ يَقُومُ فَيُطِيبُ قَائِمًا صَحَّحَ مُسْلِمٌ (٨٦٢) ، وَابْنُ دُلْدُودٍ (١٠٩٣)

وإِسْتِخَارَةُ أَوْتَمَيْنِ كَامِلَيْنِ

ولا بحث في الخطبة بل عدم التصاريح فيما يظهر

وهي « الجواهر » بولم يحدس « خمسة واحدة » فحاشيت وبأبي ثالب « أي « باعتبار الصورة » والآن « هي الثالثة » لأن التي كانت ثانية مما استفتي من الأولى « فلا نظر في كلامها^(١) » خلافاً لمن رعمه

بهم « إن كان التضرع فيه من حيث إسلافة الثالث^(٢) » لشبهة لحواء « دعاء للسلطان » وله اتعاء من حيث تعدد إلحاقه^(٣) « الأولى مع الإجماع لعملي عس أنه عبر معك^(٤) » وقد يُحاث^(٥) بأنه « ربح بأبى « عس »

و« سماع أربعين » أي « سبعة وثلاثين » وهو لا يشترط^(٦) « إسماعه ولا سماعه » لأنه « إن كان أصم يفهم ما يقول » كأمير « من تعمد بهم

لأركان^(٧) » لا جمع الخطبة « ويُتضرع على الأصح عند الشك في وعبرهما « سماعهم بها نافعي لا بالقوة^(٨) » « فلا تحب الجمعة على أربعين بعضهم ص » « ولا نصح مع وجود عيط^(٩) » يمتنع سماع ركن على المعتمد فيهما^(١٠) « وإن خافت

(١) قوله « فلا نظر في كلامها » أي لا فساد في كلام « الجواهر » كوردي أي في غيره بشارة (ش : ٢ / ١٥٢)

(٢) أي في قوله « لأن التي كانت ثانية » إلخ (ش : ٢ / ١٥٢)

(٣) أي : نحو الدعاء للسلطان (ش : ٢ / ١٥٢)

(٤) أي أن الخطبة الأولى يس محل نحو الدعاء للسلطان (ش : ٢ / ١٥٢)

(٥) وقوله : « وقد يجاب » جواب عن بعد الإلحاق « كوردي

(٦) قوله « وهو لا يشترط » التعبير يرجع إلى الإمام « كوردي

(٧) مفعول « إسماع » « هاشمي (ش)

(٨) الذي أحاف شيخنا السبب الرمني أن المعتمد « فك التعبير السماع بالقوة » بأن يكون بحيث لو

صلى « سمع وإن شغل من السماع يصحرت مع جليلة أو معرو « م (ش : ٢ / ١٥٢)

وراجع « الصلوات الصالح في اختلاف الأئمة » مسألة (٣٩٠)

(٩) واللغة « أصوات مبهمة لا يفهم كوردي

(١٠) أي : في الصم والنط « (ش : ٢ / ١٥٢)

ولجديد . أنه لا يخرم عليهم الكلام .

فيه (١) كبروا أو لا كبروا ، وأم بشرطوا (لا يحدوا) ، وعلمه بذلك قوله شيخنا في بعض المواضع (٢)

ولا يشرط طهرهم ، ولا كونهم بحول الصلاة ، ولا فتنهم لما يصفونه ؛ كما يكفي قراءة (الفاتحة) في الصلاة ممن لا يفهمها

، ولجديد أنه لا يحرم عليهم (يقضي الحاضرين سمعوا) ولا (يصح رجوع لصغير للأربعين الكاملين ، ويستغاد عدم الحرية على مناهم) (٣) ، وبالمساراة أو الأذى .

ولا يرد عليه (٤) تفصيل القديم فيهم ، لأنه (٥) مفهوم (٦)

(الكلام) خلافاً للائمة الثلاثة ، بل يكره ؛ لما في الخبر الصحيح من رجاء سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ساعة وهو يخطب ، ولم يكرهه

فيه (٨) يعلم : أن الأمر للبدب في ﴿وَأَذِ قُرَيْشٍ أَنْتَرَادَ أَسْتَعُوهُ وَأَعُوهُ﴾ (الأعراف ٢٠٤) ساعة على أن الخطبة ، وبه نال أكثر المحققين ، وأن العبارة (٩) مستغني في خبر أبي هريرة (١٠) المشهور . مخالفة المسألة

(١) قوله (وإن حلف به) أي في سماعهم لها بانعس كرهى

(٢) روضة الدليلين (٥٣٣١) ، الشرح الكبير (٢٨٩٢)

(٣) أي في لحنه رسيدي (ش ٤٥٣/٢)

(٤) أي : على رجوع الصغير للأربعين الكاملين . (ش ٤٥٢/٢)

(٥) قوله (تفصيل تقديم) وهو يحرم الكلام على من يسمع خطبته ولا يصبر في (مفهوم) يرجع

(٦) ابن الأربعين ، وفي (لأنه) يرجع إلى التفصيل كرهى

(٧) أي : والمفهوم إذا كان به تفصيل لا يخرص به (ع ش ٤١٩/٢)

(٨) أخرجه ابن خزيمة (١٧٩٦) ، وسهيم (٥٩٠٣) عن ابن عباس قال رضي الله عنه

(٩) أي : بالخبر أو بعدم الإنكار . (ش ٤٥٢/٢)

(١٠) أي : بالخير أو بعدم الإنكار . (ش ٤٥٣/٢)

(١١) عطف على قوله . (أن الأمر) (ع ش ٤٥٣/٢) أنبأ بوزن الخنفة والإتيان بخط

واعترض الاستدلال بذلك^(١) باحتمال أن لصككم محلم قبل أن يستتر في موضع ، ولا حرمة حينئذ قطعاً ، أو قبل الحظية ، أو أنه معدٌّ لمحلها ، ويحتمل بأن هذه رافعة قولية ، والاحتمال يغنيها ، وإنت الذي يشقُّ بالاحتمال به الرفع التعييني ؛ كما هو مقرر في محله

إِنْ قُلْتُ هذه معدة ؛ لأنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنت ، فَرَدَّ بعدم تكريمه عليه قُلْتُ : مسرع ، بل حوائه به قولٌ يقتصرُ لجوارِ سؤاله : عسى أي حـ كَدَن ؟ فَكَانَتْ قولية بهذا الاعتبار .

ولا يخرِّم قطعاً الكلام على خطيب ، ولا على من لم يستتر في موضع ؛ كما تقرر^(٢) ، ولا حال الدعوى للملوك على ما في المرشد^(٣) ، ولا عسى سامع^(٤) حسي وفروع محدودٍ بعادل ، بل يجب عليه عي إن انخضر الأمر فيه وطن وفروعه به لولا تشبهه . أن يشبهه عليه^(٥)

وَعَلَّمَ^(٦) غيره حيراً ناجراً ، ونهاه^(٧) عن مكبر ، بل قد يحتمل في هذين أيضاً إن كان التعليم بواجب مصيبي ، والنهي عن محرم

ويُسئل له^(٨) أن يقتصر على بشاره كفت ، وظاهر كلامهم . أن الحبر والنهي

= فقد نُعوت^(٩) كردي . والحدث أخرجه البحاري (٩٢٤) ، ومسلم (٨٥١) عن أبي هريرة . رضي الله عنه

(١) قوله (راعرض الاستدلال بذلك) أي بالبحر الصحيح كردي .

(٢) أي : في الاعتراض السابق آنفاً (ش : ٢ / ٥٤)

(٣) قوله (ولا عسى سامع) أي ولا يحرم الكلام على كل واحد من سامعي الخطبة ، فالتكثير للتعميم كردي .

(٤) وقوله (أن يشبهه) فاعل (يجب) . كردي

(٥) وقوله : (أو علم) : (يجب عطف على (حلت) الخ كردي

(٦) وقوله (أو نهى) أيضاً عطف على كردي أي على (حسي) الخ (إيج

(٧) أي : لمن يجب عليه ما ذكر . (ش : ٢ / ٥٤) .

يعبر الراحين لا يُسَدُّ ، ولو قيل شئهما إن حصل بكلام يسير . لم يقَدْ ؛
تشميت العاطس ، بل أَوْس .

(ويسر الإنصات) أي : تسكرت مع الإسماء لما لا يجب سماعاً^(١) ،
بجلاي ف لو كان من الحاضرين أرفعون نذرهم بعد ، مخبراً على بعضه صلاة
درة^(٢) سماع ركني ؛ كما علم من وجوب الاستماع لشيء إلى إبطال جمعة
رئيس ذلك^(٣) وإن لم يتصح الخطبة ؛ خروجاً من الخلاف

بعم ؛ الأولى لغير السامع ، أن يشغل بالتلاوة والذكر برآ ؛ فلا يشوش على
غيره . ولا ينكره الكلام لمن أبلغ به قطعاً^(٤) ، مع ذكر^(٥) وغيره ، ككبره في
الجمعة أو بعده ، أو بينهما ولو لغير حاجة على الأوجه ، وتقيده بالحاجة فيه
نظر ؛ لأنه عندها لا كراهة وإن لم يتخ له قطعاً ؛ كما هو ظاهر

ويُنكره للداخل أن يُسَنَّم ؛ أي : وإن لم يأخذ لثبته مكاناً ؛ لاشتغاله بشتيم
عليهم ، فإن سَلَّم . ليرفعهم الرد ؛ لأن الكراهة لأمر خارج .

ويُسَنُّ تشميت العاطس والرد عليه ؛ لأن مسه مهربي

ورفع الصوت من غير مبالغة بالصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلَّم عند
ذكر الخطيب له .

وصلاة ركعتين بآية التحية - وهو الأذنى^(٦) - أو راتبة الجمعة القليلة إن لم يُكْرَ

(١) أي . لغير الأركان (ش ٤٥٤/٢) وهي لمطوعة المك كلفه ، لا إسماعية

(٢) وفي (ج) و(س) . (كلام نزلت)

(٣) أي : الإنصات ، (ش ٤٥٤/٢)

(٤) قوله (قطعاً) رجع إلى قوله (أبلغ) (ش ٤٥٤/٢) .

(٥) أي : في قوله السابق ، (ولا يحرم قطعاً الكلام عن خطيب) (س ٤٥٤/٢)

(٦) أي : صلاتهما لآية التحية أولى من صلاتهما غير بآية التحية ولا غيرها ، فعلم أن ذلك حائر

ومباني (بصري ٣٦٩/١)

صلاها ، وحيد لأولى بيته التحية معها^(١) ، فإن أراد الانصرار للأولى فما يظهر . بيته التحية ، لأنها تعوت بمواتها^(٢) بالكافية إذا لم تنو^(٣) ، بخلاف الأولى فصليته^(٤) لداحل^(٥) ، فإن نوى أكثر منهما ، أو صلاة أخرى بعدهما لم ينعقد

فإن قلت : يلزم على ما نقرر^(٦) أن بيته ركعتين فقط^(٧) جائزة ، بخلاف في ركعتين سنة أصبح مثلاً ، مع استوائهما في حصول التحية بهما بالحسين السدي في ريب . قلت : يفرق بأن بيته ركعتين فقط ليس فيه صرف عن التحية بلسنة ، بخلاف بيته سبب آخر ، فأبج الأول دون الثاني .

ونبره أن يقتصر فيهما على أقل مجرى على ما قلناه جميعاً ، وثبت ما في شرح العياد ، وأن يحقق^(٨) صلاة طرأ جلوس الإمام على المنبر قبل الخطب في أثناءها^(٩) ، بأن يقتصر على ذلك^(١٠) بناء على ما قلناه^(١١)

ويلاحظ من عدم اعتقادهم في الدوام هنا ما اعتكز في الابتداء أنه لو طرأ

(١) أي مع برائه (ش : ٤٥٥/٢)

(٢) قوله (لأنها تعوت) أي : التحية (بمواتها) أي : البية . (ش : ٤٥٥/٢) .

(٣) راجع : السور التضاخ في اختلاف الأشياخ ، مسألة (٣٩١)

(٤) أي : فيمكن تداركها بعد الجمعة (س : ٤٥٥/٢) .

(٥) قوله (لداحل) بمعنى بوله (ويس صلاة ركعتين) (ش : ٤٥٥/٢)

(٦) وهو قوله (وهو الأول) مع قوله (أو صلاة أخرى) (ش : ٤٥٥/٢)

(٧) أي : بلاية سبب أصلاً . (ش : ٤٥٥/٢)

(٨) قوله (على ما في جميع) (ش : ٤٥٦/٢) (ش : ٤٥٦/٢) .

المطبوعه بمصر (على أقل مجرى على الأوجه) وقد يذهب ... (راجع : المحل

التضاخ في اختلاف الأشياخ ، مسألة (٣٩١)

(٩) قوله (قبل الخطب) يتعلق بجلوس الإمام ، وهو قوله (في أثناءها) يتعلق بدخوله .

والضمير بصلاته (ش : ٤٥٦/٢)

(١٠) قوله : (بأن يقتصر على ذلك) أي : ركعتين ، كروي

(١١) أي : على ما قاله جميع في ركعتين لداحل المسجد والمطبخ على السير (ش : ٤٥٦/٢)

ما ، أو في التي قبلها^(١) ريادة على أقل السجود . طالت . وهو محتمل .
لأن احرمته هـ عند القائلين بها دانية

ويُخرم إجماعاً على ما حكاه المارود في على جالس^(٢) ، أي من لم يسجد ،
التحية^(٣) ، كما هو ظاهر وإن لم يُسمع ولو لم تُلزمه الجمعة وإن كان ينبغي محلها
وقد نواها^(٤) معهم سمحته ، وإن حال مانع الإساءة الآن فيما يظهر في الكل بعد
جلوس الإمام^(٥) على المنبر . صلاة فرضي^(٦) ولو دنة تذكرها لا وإن برمه
فوراً ، أو بلي^(٧) ولو في حال الدعاء لمسلط ، ولا تتعقد^(٨) لا طواف وسجدة
بلاية أو شكر فيما يظهر فيهما^(٩) ، أحد^(١٠) من تغليبهم حرمة الصلاة ؛ بأن فيها
إعراضاً عن الخطيب بالكلية .

فرع : كتابة الحفاظ^(١١) آخر جمعة من رمضان بدءاً منكراً ؛ كما قد

(١) أي : في الركعتين للفاحل . (ش : ٤٥٦/٢)

(٢) قوله (محتمل) بفتح الميم ؛ أي معتمد (ش : ٤٥٦/٢)

(٣) قوله (على جالس) متعلق بـ (يحرم) كردي . ورجع الدعاء أي بكره (٢٩٦/٢)

(٤) وقوله (من لم يسجد التحية) احتراز عن تسجد التحية ، فلو تسجد تركها ؛ كما في

كردي .

(٥) والصبر في قوله (وقد نواها) أي في (محلب) - يرجع من الجمعة . أي

رقد قصد أن يضم الجمعة معهم وهو في بلد ؛ بأن قرب منهم من بعد الإمام ؛ كما هو في

الشرط الثاني . كردي .

(٦) وقوله (بعد جلوس الإمام) ظرف لـ (يحرم) كردي

(٧) وقوله (صلاة فرض) ناهي (يحرم) . كردي .

(٨) وقوله (أو نقل) عطف على (فرض) كردي

(٩) وقوله (ولا تتعقد) عطف على (يحرم) كردي

(١٠) راجع المسهل لصاحبه في اختلاف الأشياخ ، مسالك (٢٩٦) .

(١١) وقوله (أحد) متعلق بـ (يحرم) أي . يحرم ولا يفتد ؛ ذكره لأحد من يمينهم
حرمة مطلق الصلاة ؛ بأن إجماع كردي ريادة الشرعاني (٤٥٧) (أي رله

يحرم الطواف والسجدة ؛ أحد . الخ) .

(١٢) قوله (كتابة الحفاظ) جمع حفظه ، وهي الرتبة كردي

يَقْنُوسُ ؛ لَمَّا قَامَ مِنْ مَوَاقِفِ سَمَاعِ الْحَقْلَةِ ، وَالْوَقْتُ اشْرَيْفٌ فِيهِ ، لَمْ يُخْطَبْ عَنْهُ يَنْتَدِي بِهِ ، وَمِنْ اللَّفْظِ^(١) الْمَجْهُولُ وَهُوَ كَعَسَلَهُونَ ؛ أَيِ وَقَدْ جَزَمَ أُنْمَا وَغَيْرُهُمْ بِحَرَمِهِ كُنَاةً وَقِرَاءَةِ الْكَلِمَاتِ الْأَحْصِيَةِ الَّتِي لَا يَتَوَرَّنُ مِنْهَا^(٢)

وَقَوَّيَ مَعْصِيَهُمْ إِنَّهَا^(٣) حَيْثُ مُحِيطَةٌ بِالْعَرْشِ وَأَسْفَلُهَا عَلَى دُبُهَا . . لَا يَحُورُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ مِثْلُ ذَلِكَ لَا مَدْحَ لِمَا رَأَى فِيهِ ، وَلَا يُقْتَلُ فِيهِ إِلَّا مَا نَسِيَ عَنْ مَعْصِيَةٍ . عَلَى أَمَّا بَعْدَ الْعَمَلِ لَا تَلَاثُمُ مَا قَلَّهَا فِي الْحَقْلَةِ . وَهُوَ لَا لَا ، إِلَّا لَأَرْكَ بِأَلَّهِ كَعَسَلَهُونَ ، بَلْ هَذَا اللَّفْظُ فِي غَايَةِ الْإِيهَامِ .

وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ إِنَّهَا سَمٌ صَمٌّ دُخِلَ فِيهِ مَدْحٌ عَلَى جَهْلَةِ أَعْوَامٍ ، وَكَانَ مَعْصِيَهُمْ أَرَادَ دَعَا ذَلِكَ الْإِيهَامَ فَرَادَ بَعْدَ الْجَلَالَةِ . مُحِيطٌ بِهِ عِدْمَتُ كَعَسَلَهُونَ^(٤) ؛ أَيِ . كَحَاجَةِ بَلَدٍ الْحَيْثُ بِالْعَرْشِ ، وَهُوَ عِدْلَةٌ عَمَّا تَقَرَّرَ : أَنَّ هَذَا لَا يُقْتَلُ فِيهِ إِلَّا مَا صَحَّ عَنْ مَعْصِيَةٍ .

وَأُفْتُخَ مِنْ ذَلِكَ مَا اغْتِيذَ فِي بَعْضِ الْمَلَادِ مِنْ صَلَاةِ الْحَمِصِ^(٥) فِي هَذِهِ الْجُمُعَةِ غَفَبَ صَلَاتُهَا رَاعِمِينَ أَنَّهَا تَكْتُمُ صَلَوَاتِ الْعَمِّ أَوْ الْعَمْرِ الْمُتَرَكَّةَ^(٦) .

(١) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (مَنْ تَعَرَّفَ) بِإِلْح (ش : ١٥٧/٦)

(٢) قَوْلُهُ . (الَّتِي لَا يَعْرِفُ) تَفْسِيرٌ لِلْأَعْجَبِيَّةِ . كَرْدِي

(٣) أَيِ عَسَلَهُونَ . (ش : ١٥٧/٢) .

(٤) قَوْلُهُ (عَسَلَهُونَ) فِي بَعْضِ السَّيِّئِ كُنْتُ هَكَذَا (عَسَلَهُونَ) بِتَقْلِيدِ (الْهَاءِ) عَلَى (الْلامِ) .

(٥) وَمِنْ هَذِهِ الصَّلَاةِ صَلَاةٌ تَسْمَى صَلَاةَ الْكُفَّاءِ الْبَوْلِ . وَصَلَاةٌ تَسْمَى صَلَاةَ الْجَلَاءِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ . . إلخ . طَبِيبٌ ، هَامِلٌ (ب) .

(٦) قَالَ مَلَا عَلِيٍّ الْغَارِي فِي الْمَصْرُوحِ (١) (مِنْ ١٩١) (حَدِيثٌ مِنْ بَعْضِ صَلَاةٍ مِنْ الْغَرَائِضِ فِي آخِرِ جُمُعَةٍ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ كَانَ ذَلِكَ حَامِرًا أَنْ يَكُنْ صَلَاةً فَدَنَتْ فِي عَمْرِهِ إِلَى سَعِيدٍ مِنْ بَاطِلٍ قَطْعًا ؛ لِأَنَّهُ مَا قَضَى بِالْإِجْمَاعِ عَلَى أَنَّ شَيْئًا مِنَ الْعِبَادَاتِ لَا يَقُومُ بِهَا مَدَامُ فَائِزَةٌ سَوَاءً . ثُمَّ لَا غَيْرَ بِقُلِّ الْهَيْبَةِ وَلَا شَرَّاحِ الْهَيْبَةِ . . مَا هُمْ لَيْسُوا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ ، وَلَا أَتَدْرُونَ الْحَدِيثَ إِلَى أَحَدٍ مِنَ الْمُحَرِّجِينَ) .

قُلْتُ الْأَصَحُّ أَنْ تَرْتَبَ الْأَرْكَانَ بِشَرْطٍ ، ، اللَّهُ أَعْلَمُ
وَالْأَظْهَرُ ، اشْتِرَاطُ الْمَوَاقِفِ ،

رَدْلُكَ حَرَامٌ أَوْ كُفْرٌ^(١) ؛ لَوْ جَوَّزَ لَا تَحْسِبُ^(٢)

(دلت) لأصح . ب . ترتيب الأركان ليس بمرتبة ، والله أعلم . لا . هـ
لا يحل بالمقصود الذي هو لوعده ، لكنه يثبت ؛ حرمة واحدة من الحلال

(والظاهر اشتراط المواقف) بين أركانها وبينها وبين الصلاة ، فلا يحصل
طريقاً عرفياً ، لا تغلق له بما هو فيه فيما يظهر من نصه

ثم رأيت بعضهم فضل فيما إذا أطأت الفروة بين أن يكون بين وعظ
يقطع ، والآب فيقطع^(٣) ، وبعضهم أحق قطع ، وهو : عضة عن كـ
صلى الله عليه وسلم كان يقرأ (ق) في خطبته^(٤)

ومر احتلال المواقف بين المجموعتين بفعل ركعتين مأثور مجرى^(٥) ، ولا
يتعد الصلوة بهما ، ويكون بينهما تعريب

ثم رأيتهم عثروا بأن الخطبة والصلاة شبهتان بصلاتي الجمع ، وهو صريح
فيما ذكرته

ومر في مسائل لا تصح من يؤخذ ذلك^(٦) ، ولعموم هذا^(٧) بما قررته^(٨) لم

(١) نادى بهاتين (واحد يكون كراً ؛ لما به من تشريح ما لم يشرع ، ومن أحل حراماً أو حرّم
حلالاً) فقد كفر (حاشى الرسمى على المصنف القويم) (٢٩١ / ٤) .

(٢) قوله (لرجو ، لا تحسب) فيها إسقاط القصد بلا فصل ، وهو مخالف لمصالح كلها ، كروي

(٣) وفي بعض النسخ (فلا يقطع) ولا يقطع (بالكاء في المرضعين

(٤) أي : إطلاق القطع (ش : ٤٥٧ / ٢) .

(٥) مر بريحه في (ص : ٦٧١)

(٦) في (ص : ٦٠٥) .

(٧) في (ص : ٦٥٩) وما بعده

(٨) قوله (ولعموم هذا) أي اشتراط المواقف ، كروي

(٩) وما قرره من قوله : (بين أركانها . . .) كروي

وطهارة الحدث (الحث) ، والنس

وُسْنٍ عَلَى مَسْرِ

يُخْتَلَفُ فِيهَا بِمَا سَرَّ فِي مَسْأَلَةِ الْإِنْخِصَافِ^(١) ، فَاذْفَعْ قَوْلَ جَمْعٍ : هَذَا مَكْرُورٌ .

(وطهارة الحدث) الأكبر والأصغر ، لأن مسقه . يظهر واشتد وإن قال
فمصل ، لأن الخطبة شبه الصلاة أو نائبه عنها

وَيُفَرَّقُ بَيْنَ عَدَمِ السَّاءِ هَا وَجَوَازِهِ هَمَا لَوْ اشْتَخَلَفَ مَنْ سَمِعَ مَا مَضَى ، بَأَنَّهُ فِي
ثَاءِ الْخُطْبَةِ تَكْمِيلاً عَلَى مَا قَدْ سُدَّ مَحْدُثُهُ ، وَهُوَ مُفْتَتِحٌ ، وَلَا كَذَلِكَ فِي بَاءِ غَيْرِهِ ،
لأن سماعه لما مَضَى مِنَ الْخُطْبَةِ قَائِمٌ مَقَامُهُ ، وَلَمْ تَعْرِضْ لَهُ مَا تُنْطَلِقُ ، هِيَ الْبَاءُ
عَلَيْهِ^(٢) ، فَاذْفَعْ مَا يُقَالُ : كَيْفَ تَتَنَبَّأُ غَيْرُهُ عَلَى فَعْلِهِ وَهُوَ نَفْسُهُ لَا تَتَبَّعُ عَلَيْهِ
(والحث) الذي لَا يُغْنِي عَنْهُ فِي الثَّوْبِ وَالْمَدْبِ وَالْمَكَانِ ، وَمَا يُفْعَلُ بِهَا
بِفَصْلِهِ السَّابِقِ فِي الْمَصْلِيِّ^(٣) .

(والسر) للمروية وَنَ قُلْنَا بِالْأَصَحِّ . أَنَّهَا لَيْسَتْ بِدَلَالَةٍ عَلَى دَكْعَتِي
لأنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي عَقِبَ الْخُطْبَةِ^(٤) ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَانَ
يُخْطَبُ وَهُوَ مُتَطَهِّرٌ^(٥) مُسْتَوْرٍ^(٦) .

(وسن) الخطبة (على مسر) وهو في مكة ، حلالاً لمن قَاتَ ، يَخْطُبُ عَلَى

١) عبادة ، نهاية المحتاج (٢/٢٢٣) (وذكر مذاها بعد ما تقدم بمجموعة ، دفعاً لما قد يوهّم
من أن ذلك خاص بحالة الانخِصَافِ) .

٢) وفي المطبوعة المصرية : (فجار البناء عليه له) .

٣) في (سن : ١٨٨) وما بعدها

٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ كان بعد يوم الجمعة والمطر والأرض على
السر ، فإذا سكنت المزدود يوم الجمعة قام يصلي ، ثم جلس ، ثم يقوم ليخطب ، ثم يبرك
يصلي ، أخرجه البيهقي في الكبير (١٦٨١)

٥) أي : من الحدث والخبث (في : ١٥٩)

٦) قوله : (لأنه) إلح تعييل تكن من الطهارة والسر (ش : ١٥٩/٢)

باب نكبة ، وذلك ثلاثاً (١)

ورحطته ضنى لله عليه وسلم على نكبة بعد الحج (٢) إسماعيل بن عبد الله بن مسعود ، ولهذا (٣) ما أخذته معوية ثم ، أجمعوا عليه (٤) ، ما أشبهه من الجمعة لأول ثلث أخذته هو أبو عثمان رضي الله عنه (٥)

ويشترط وضعه على يمين المحراب ، أي القصص فيه ، إذا لم يجد أن كان ما قبله يشارك يمينه وعكسه ، ومن ثم عيّر جمع يسار المحراب ، وكان (٦) الصواب أن يطأ بالكلية سدى من يمينها لا يسارها (٧)

(١) عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال : أرسل رسول الله ﷺ إلى أمراء ، نظري علامت النحر ينقل لي أعواداً أكنتم الناس حينها ، فعمل عبد التلاميذ فخرجت أخرجته سعد و (٩١٧) ، وصلى (٥٤٤) ، واللغة ثلاثي .

(٢) عن ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قدم يوم فتح مكة وهو على بريح نكبة بعد ، وأتى عبد (٥٤٩) الحديث أخرجه أبو داود (٥٤٩) ، والسنن (١٧٩٩) ، وابن ماجه (٢٦٢٩)

(٣) أي : لتب ذلك عن المعتز (١٥٩/٢)

(٤) عن عبد الرحمن بن حماد عن أبيه قال : أول من خطب بمكة على منبر معاذية من بني عبد - ، قدم به من الشام منه حج في خلافته ، من صبحر على ثلاث فوجات ، وكنت الحنفية ووجدت قبل ذلك يخطبون يوم الجمعة على أرواحهم قيات في وجه الكعبة وفي معبر ، وكان ذلك من الذي جاء به معاوية وما حارب فبعث ولا يراد به ، حتى حج الرشيد هارون ابن معاوية في خلافته ، وموسى بن عيسى عامل له على مصر ، فاهدى له مسجداً عظيماً في حج فخرجت معاشياً ، فكان من مكة ، ثم أخذ من مكة فقدمهم فجعل يعرفه ، حتى أودع الوائق بالله الجمع فكتب ، ففعل له ثلاثة مابر - من مكة ، ومصر ، ومصر ، ومصر ، فخير هارون الرشيد ، وما به الوائق كلها بمكة إلى اليوم أخرجه الأزرق في (١٧٩٩) ، وأحمد (٩٢-٩٣/٢)

(٥) حديث إحدان عثمان لأبيه الأول أخرجه البخاري (٩١٢) عن السائب بن يزيد رضي الله عنهم . قال الشافعي رحمه الله : وقد كان خطب - يكر أن يكون عثمان أحده ، ويقرب أحدث

معاوية ، والله أعلم . انظر الأم (٢٨٩/٢)

(٦) عطف على قوله (عبر) : إيج (١٥٩/٢) .

(٧) قوله (مبتدى من يمين) لأن طائفت مبتدى يساره ، وما نالك يساره فهو يمين نكبة

كردي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَنَحْنُ نَمُنِّعُكُمْ مَا نَعْبُدُ إِلَّا مِنْ سِوَاكُمْ فِي الْحَقِّ الْمُبِينِ

وَسَمِعَ رَدِيَّةٌ إِذْ دَخَلَ مِنْ بَابِ الْمَسْحَرِ^(١٥) ، لِإِقْبَالِهِ عَلَيْهِمْ ، فَتَوَسَّعَ عَنِ بَابِ
الْمَسْحَرِ ، إِذْ يُسَمَّى إِلَيْهِ : لِلْإِسْعَاقِ^(١٦) ، وَلِأَنَّهُ يُرِيدُ مَعَارِفَتَهُمْ

وصاهر كلامهم انه يؤتعددت الصفوف بين الباب والمسيح لا يستلزم

١٠ ح ١ : هذه الساجية (٢٢٤/٢) : (فإن طالع المير . . فبلى الساجية و كما قاله
الشيخ : في الساجية أن مروان راد في زمن معاوية رضي الله عنه عن المير : لا يصح أن
يحب أحد في حقه ساجية ، وقد الحناء يعنون على الساجية وهي الأولى : و قد
في الساجية (ح ١) على الساجية وهي الأولى : و قد في الساجية (ح ١) على الساجية (ح ١)
و قد في الساجية (ح ١) على الساجية (ح ١) على الساجية (ح ١) على الساجية (ح ١)

(٥٨٠٨) ، والطبراني في الأوسط (٦٦٧٧) .

وَأَنْ يُقْلَ عَلَيْهِمْ إِذَا صَعِدَ ، وَتُسَلِّمَ عَلَيْهِمْ ،

انصبت الذي عند الباب ، والصنف الذي في الممر ، والذي يتجه وهو القناس
أيه تسلم به السلام على كل صنف قبل عيبتهم ، وعلى انصبا هم على ذلك
لأنهم كد ، ثم رأيت لأدري صرح سحر ذلك

ومر^(٢) أنه لا يسلم به تحية المسجد ، ثلاثاً^(٣) وإن كان في كسوف سديها ،
وبدا صعد ، سلم ثالثاً ، لأنه استندبهم في صعوده ، فكانه يرفعه

(وأر يقل عليهم) بوجهي كهم^(٤) ، لأنه اللان مادب الحطاب ، وحا في من
توجههم للقلبة ، ولأنه أثنى لقول الوعظ وتأثيره ، ومن ثم كره خلافه

نعم : يظهر في المسجد لحرام أنه لا كره في استقبالهم لحرم ظيروه ،
أخذ من العلة الثانية^(٥) ، ولأنهم محتاجون لذلك^(٦) عالياً ، عني أنه من
ضرورتها الاستدارة المدوية لهم في الصلاة ، إذ أمر الكل بالحيوس نساء
وجبه ، ثم بالاستدارة بعد فراغه في عية الممر والمشفة

(إذا صعد) الدرجة التي تلي مجلسه ، وتسلى^(٧) المستراح

(وسلم عليهم) كما مر ، ثلاثاً^(٨) ، وهي المراتب المذكورة بمرئهم عني
الكفاية الرد .

(١) أي من عند الباب ، ومن عند الممر ، (ش : ٤٦٠ / ٢) .

(٢) قوله : (ومر) أي : في (باب صلاة النفل) . كرهني

(٣) في (ص : ٢٧١) و (ص : ٦٨٦)

(٤) أي كما يس بطرق الساميين وغيرهم أن يقلوا عليه بوجههم ، لأنه الأدب وثنا فيه من
توجههم للقلبة ، معني وبهاية . (ش : ٤٦٠ / ٢) .

(٥) وهي قوله (لما به من توجههم للقلبة) (ش : ٤٦٠ / ٢)

(٦) أي للاستقبال سحر ظهر الحطاب في المسجد لحرام ، ص : ٤٦٠ / ٢

(٧) أي : مجلسه ، والثاني باختيار الدرجة (ش : ٤٦٠ / ٢) .

(٨) مر تحريجه (ص : ٦٨٦)

ويجلس ، ثُمَّ يُؤْذَنُ بِيَسْ بِيَدِهِ ،

(ويجلس ، ثم) هي بمعنى (انشاء) التي اوردتها عارضة : أخرجه (١١) بهذين
يس يديه ، والأولى اتحاد المردود ، للاتباع (١٢) ، إلا لعنبر

ومخرج الأذان - أي - وما يُسَنُّ بعده من الذكر - يشيخ في الحظنة

وأما الأذان الذي قبله على المئذنة ، فأخذه عثمان رضي الله عنه - وقيل
معارضة رضي الله عنه - بما كثر استعماله (١٣) .

ومن ثم كان الافتصار على الاتباع أصل ، أي - لا لحاجة ، كما توثق
حضورهم على ما بالعنبر (١٤) .

تنبيه : كلاً منهم هذا (١٥) رعيته صريح في أن اتحاد شوق للحطبة بقراً (١٦)
وانعبر المشهورين (١٧) مدعاة وهو كدث : لأنه حدث بعد انقضاء الأول

قبل لكنها حسنة بحث الآية على ما يُدَبُّ بكل أحد من إكثار الصلاة
والسلام عليه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لا يبيحها في هذا اليوم ، ولبحث الحد على
تأكيد الإصبات الصلوات تركه لفضل الجمعة ، بل والموقع في الإناء عند كثيرين من
العلماء انتهى

(١) المحرر (ص ٦٩ - ٧٠) .

(٢) عن السائب بن يزيد رضي الله عنهما أي الذي رآه الثاقلين الثالث يوم الجمعة عثمان من عثمان
رضي الله عنه حين كثر أهل المدينة ، ولم يكن يسي بكتبة مؤلف غير واحد وكان الثاقلين يوم
الجمعة حين يجلس لإمام ، يعني على المنبر أخرجه البخاري (٩١٣)

(٣) حرقه بوجه في (ص : ٦٨٥)

(٤) وأما ما أحدث الناس قبل وقت الجمعة من المأخوذ (أي ما ذكره لفلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) . فهو من
بعض البلاد دون بعض ، واتباع السلف الصالح أولى صح البخاري (٥٥/٣) وفي (ب) (ج)
(د) (هـ) (على ما بالمادة) ، وفي (س) (ع) (في ما في المادة)

(٥) أي : قولهم ، (وتسن على منبر أو مرتفع) إلخ . (ش : ٤٦١/٢) .

(٦) قوله (لا ي) أي : ﴿يَأْتِي اللهُ بِمَنْ يَشَاءُ يُفْلِحُ عَلَى نَبِيِّ﴾ [الأحراب ٥٦] الآية ،
وقوله (والخير) إلخ ، أي : إذا قلت لصاحبك يؤم الجمعة ، الحديث راجع

إلى حاشية الترمذي على الصحيح القويم (٢٧٨/٤) والحديث مر في (ص ٦٧٧ - ٦٧٨)

رَأَوْنِي : يُسْتَعْمَلُ لَدَيْهِ (١) أَيضاً . . . بِنَامَةِ مَعَالِي اللهِ عَزَّ وَجَلَّ .

من بعد ردّه خطهٔ من فی حقّ اربعه اقسامه
از عمره در دسترس است له اقسام
بمقتضی حیر البدعۃ اصلاً

وَقَالَ لِمَ أَمَرْتُ بِذَلِكَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأَجَلِ وَأَنْتَ لَا تَعْلَمُ الْغُيُوبَ
وَجَدْنَاهُمْ نَجْمًا فَاجْتَمَعُوا عَلَيْهِ ، بَيِّنَاتٍ هِيَ الْآيَةُ ، عَلَىٰ أَنَّهُ مُبْرَأٌ مِنَ الْغُيُوبِ
وَرَبُّهُمْ يَرَاهُ ذَلِكَ الْخَبْرَ عَلَى الْمُنْجَرِّ فِي حَقْلِهِ

(وَأَرْتَكُونَ) الحظوة (بليغة) أي في عادة من فصحة ، م ،
السك ، وحرّلة البصير^(٤) ، لأنها حشيد تكون أوقع في القلب ، بحلاف المستند
أريكة ، كالمشتملة على الألفاظ سألوية ، أي : في كلام العرواة ومخوهم
ويؤخذ من تدب البلاغة فيها ، حُسن ما يفعله بعض أصحاب
باب وأحداث مناسبة لما هو فيه ، إذ الحق : أن تصيب دلت في
لو في شعر جافر وإن غيّر نظمه

ومن ثم انقضى كلام صاحب «البيان» وعبره أنه لا محصور في شيء.

(١) أي : لاتخاذ الموقف وجسته . (ش : ٤٦١/٢) .

٦) أحمد عبد النجاري (١٦١) ، موسم (٦٥) عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه

(۳) قوله ۱ قدم داخل) من باب (افعال) ذكره) وعن المحققين مجازاً بـ

المستبدل في الحزب اتحاد الخوفا في حيز الدعة (لأن ما لبك يا حذوت لا بدعه به كبري

وهذه الشروبي (٤٦١/٢) أقوله: «للم يدخل من يدخول مصر»

المعروف فاعلمه ، وإعنا به على ذلك . لئلا يعجزنا في الذكرى .

(1) قوله (في عاينه من المصاحفة) تعريف المصاحفة بذكره في كتابه يحاسب مصداقاً والرفاهة

والحرارة هيا معنى المحكم ، والحيث العلم ، والمخزون في الأسر - ما يقدر من

پایان + کردی

(5) أي : لئلا يحطية . (ش : ٢١١/٢) .

مَشْهُومَةٌ قَصِيرَةٌ .

بالقرآن غيره (١) كَقَوْلِهِمْ أَتُحِلُّوهَا لِلْكَافِرِينَ (٢) المستوفى (٣) .

مع : إن كان ذلك (٤) في نحو قُحُورٍ - حَزْمٌ ، بل ربما أُنْصِيَ إلى الكفر .

ومن ذكر ما سبَّ (٥) الروس ، والأحوال العامة فيه في خطبهم

بلاغ (٦) . ولأن من لأرم رعاة البلاغ رعاة مقتضى ظاهر الحال في سوق ما يُطْبَقُ

مصدق (٧) أي قرية أهمهم لأكثر الحاصرين ؛ لأن العرب الحشيت لا يسمع به ، فإن لموتى وتكره الكلمات المشتركة ؛ أي بين معاني على السوء .
واسمعة عن الأهمام ، وقد تكره عقول بعض الحاصرين انتهى ، وقد ينزوم الأخير (٨) إن أوقع في محظور

قصيرة (٩) يعني متوسطة ، فلا بُدَّ من قِراءة (ق) في أوجها في كل جمعة (١٠)

؛ ذلك لأن الطريقة تُبَلُّ وتُصَجِّرُ ، ولأمر في حيز مسلم ؛ بقصرها وتطويل الصلاة ، وقال إن ذلك من جهة الرجل (١١) ، فهي قصيرة بالنسبة للصلاة وب

(١) اليك (٣١٢/٢)

(٢) أي : الاقتباس مما تقدم ، (في : ٤٦١/٢)

(٣) قوله (من ذكر ما ياسب) : إلح عطف على قوله (من تضمنها) (الح : ١) (في : ٤٦١/٢)

(٤) متعلق بالرس : عن أبي داود ، حطب عمار فارجر وأبلع ، فلشارون : هلنا يا أبا القحطان هللا أبلع وأوجرت هو كنت سكت ، فقال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته من فقهه » فأطبلوا الصلاة وقصروا الخطبة ، وإن من الناس يسرا ، أخرجه مسلم (٨٦٩) .

(٥) أي : ما يكره . إلح . (في : ٤٦١/٢)

(٦) مر تخرجه (في : ٦٧١)

(٧) مر أسأني التخرج .

وَلَا يَنْتَعِبُ يَمَسًا وَشَفَا لَا فِي شَيْءٍ مِنْهَا ،

بِأَنَّ مَتَوَسِّطَةً فِي مَسْجِدِهَا ، فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَى الْمَسِّ ، حَلَاةً أَوْ رَعْمَةً

(وَلَا يَنْتَعِبُ مَعْبُوءًا وَلَا شَفَا) وَلَا حَقًّا فِي شَيْءٍ مِنْهَا ، لِأَنَّ ذَلِكَ بَدْعٌ .

وَيُكْرَهُ دَقُّ بَشْرَجٍ فِي صُغُودِهِ ، وَإِسَاءَةُ الْعَرَائِي سِدِّهِ سِوَا مَسِّ مَعْبُوءٍ .

رَمَعَ ذَلِكَ قَعْبَهُ تَأْيِيدًا ، لِمَا تَرَى مِنْ يَدِّهِ الْغُرْفِي (٢)

وَالدَّعَاءُ قَبْلَ الْجُوسِ (٣) .

وَسَاعَةُ الْإِحَابَةِ تَمَّا فِي بَيْنِ جُوسِهِ إِلَى فَرَاغِ الصَّلَاةِ حَتَّى الْأَصْحَى مِنْ مَجْزِي

عَمَلِيٍّ قَوْلًا فِيهَا (١)

وَذَكَرُ شَعْرٍ فِيهَا ، وَاعْتُرِضَ أَنَّ عَمَرَ رَضِيَّ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ كَثِيرًا مَا يَقُولُ فِيهَا

حَفْصُ عَنِّيكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ يَكْمُ الْإِلَهِ مَقَابِيرُهَا

لَيْسَ بِأَيِّكَ مَنُهِجُهَا وَلَا قَاصِرُ هُكَّ فَاأُمُورُهَا (٤)

وَيُحَادِّثُ أَنَّ هَذَا تَسْلِيمُ صَحْبِهِ عَنْ رَأْيٍ لَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَكُتِبَتْ لَهُمْ عَلَيْهِ

جَنَّةٌ لَا حَاجَةَ فِيهِ لِعَدَمِ الْكِرَاهَةِ ، لِأَنَّهُمْ قَدْ تَسَامَحُوا فِي ذَلِكَ (٥)

(١) وعبارة الشريفي (٥٥٧/١) ، ويكره في الخطبة ما ابتدعه الخطباء بالجهة ، من (تشرده ما به أو غيره ، ومن الالتفات في المحطة الثانية ، وهي فوق الدرج في صغوده المبر بيب أو بوجله أو بوجوه وإن أتى ابن عبد السلام باستحائه ، و شيخ حماد الدين ابن بوسر بأنه لا يلبس به ، وقال فيه تصحيح لمعطية ، وتحريرك لهم سامعين وإن كان بدعة)

(٢) في (ص ٦٨٨-٦٨٩) .

(٣) أي للآذان ، وربما توقموا أنها مائة لإحابه ، وهو جهل ، لأنها بعد جلوسه مضي

(ش : ٤٦٢/٢) .

(٤) ربيع : فتح الباري (٨٣/٣ - ٩٠) ، ذكر فيه اثنين وأربعين قولاً مع الأدلة

(٥) أخرجه البيهقي في « لأسماء والصفات » (ص ٣١٩)

(٦) أي في لسكوت على ما ذكره ، ش : ٤٦٢/٢

ولان العرب عبد السلام في « مساوي الموصية » (ص ٧٩) لا تذكر لأسماء في

العطب ، لأنه من أفتح البديع .

وإن كان على من صلى أن يكون جلوساً بينهما من سورة الإخلاص ،

(وإن يصعد) في جانب خطيبه ، على سبيل أو عصاً ، ونحوه ^(١) ، كالقوس .
رواه ^(٢) ، وإشارة إلى أن الدين قائم بالسلاح

وتفصّل ذلك بهذه التفسيرات : لأنه العادة في مريد الصلوة ^(٣) والرمي ، ويشترط
بجانبه بخلاف المسير الذي ليس عليه دقة طير ، ولا به نحو على ^(٤) ، ولا
صفت حركته بتفصيل السابغ في (شروط الصلاة) ^(٥)

وحاصله أنه إن شئت فقل ذلك أنطلق مطلقاً ^(٦) ، وإلا : فإن قبحه به
وحرز حرزه نطل ، وإلا فلا

من ثم يشتمل به . وضع اليماني على اليسرى ^(٧) ، أو أؤسليهما إن لم
تست : بغير ما مرّ في الصلاة ^(٨) .

(و) أن (يكون جلوسه بينهما) أي الحطبتين (نحو : سورة الإخلاص ،
تقريباً ، خروجاً من خلاف من أوجب) ^(٩) .

(قوله) ونحوه (في (ث) و (ج) و (د)) جعل من المش

^(١) من لحك به من صلى الله عليه قال : وجدت إلى رسول الله ﷺ سبع مبعث أو سبع مبعث
شبهه : نقاء رسول الله ﷺ متروكاً على قوس أو عصاً أخرجه ابن حزم
(١٤٥٢) ، وأبو داود (١٠٩٦) ، واللفظ بالأول .

^(٢) عبارة : من المحتاج (٥٥٧ / ١) (كعادة من يريد الجهاد به) ، وعبارة : يباهي المحتاج
(٣٢٦ / ٢) بعد ذكر مثل ما في الشرح (وليس هذا متروكاً حتى يكون مبيعاً ، بل هو
مستعمل : استعان بالانكسار ، فكأن البسار به ألبس ، مع ما فيه من تمام الإشارة إلى تحككه
المتحرك)

(٣) للعلاج آيات الدين ، المصباح المسير (ص ١٣٦)

(٤) في (ص ١٨٩ - ١٩١)

(٥) أي : نحو : مسير : أولاً (ش ٤٦٣ / ٢)

(٦) أي : نحو : مسير : يباهي (ش ٤٦٣ / ٢) ودل أن ماسم (٤٦٣ / ٢) (لعل مغل
هذا إذا لم يكن نحو السيف في يده)

(٧) في (ص : ١٨٠ - ٢١١)

(٨) أي : تكون الجلوس قدر (سورة الإخلاص) . بجري من (ش : ٤٦٣ / ٢) .

شرع فيها شرع لأركان في الآية ، وفي الآية في معنى
 مرة ، ويشترط في الأولى (التمام) ، وفي الآية (الأولى)

ويستلزم فيها ما ذكره في صحيح البخاري ، والأفضل ما في
 الرحلة (٢٠)

ولو جاز هذا لخلوس بحيث سقطت به لغة لغة في صلاة الحزمة الأولى
 برأيه بينهما شرطاً (١) ، بخلاف ما لو طلع بعض الأركان بعد صلاة

(وإذا شرع فيها شرع للمؤمن في الآية ، وفي الآية في معنى
 المحراب مع فرغه تحقيقاً للمولاه .

ويشترط في الركعة (الأولى الحزمة) أو (شئ) ، وفي معنى
 المساجد (أو (من أتاك) للتابع فيهما ، رواه مسلم (٢) ، لكن في
 أصل وهو غير محصورين ، لما مر أن ما ورد بحصونه لا يقتضي به (٣)

ولو ترك ما في الأولى . . قرأه مع ما في كتابه من أي شيء على
 الأولى ، لتأكيد أمر هاتين السورتين

ولو قرأ ما في الثانية في الأولى . عكس في الثانية ، لأن ما يجب صلاة عهد

(١) في الحزمة بين الخطبتين . (ش ٢٠ / ٤٩٣)

(٢) من حديث منعه رضي الله عنهما قال : كان رسول الله ﷺ يصلي على سريره فيجلس
 ثم يقوم فيخطب ، فيجلس بين الخطبتين يقرأ من كتاب الله ، ويشترط أن يكون في صلاة

(٣) ٢٨٠٣ ، وأصل الحديث عند مسلم أيضاً (٨٦٢)

(٤) ما في الإيجاب : لم أو من تعرض لبدنها بحضنها ، ويوجه أن ما مر من
 الداء وهي أولى من غيرها المراد ثوبها وقتها وحضورها في صلاة خاصة بغير

على الصحيح لتقويم (٢٦٦ / ٤)

(٥) في (ص : ٦٨٢)

(٦) صحيح مسلم - أي : رواه (الجمعة) (المساجد) - (٨٧٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه

ورواه (شئ) (من أتاك) (٨٧٨) من الصلاة من شهر رضي الله عنها

(٧) في (ص : ٨٢ - ٨٣) ، (ص : ٦٨٣) .

حجراً

ولو أفندي في الآية ، اسمع قراءة الإمام له (المصنفين) فيها فقله هو أنه
تقرأ (المصنفين) في الآية أبداً وإن كان ما يتركه أول صلاته ، لأن السمع
حسب الاستماع ، وليس كارك (الجمعة) في الأولى ، وقارىء (المصنفين)
فيها حتى تُسَنَّ له الجمعة في الثانية

وإن لم يسمع وسُنَّتْ له السورة ، فقرأ (المصنفين) فيها ^(١) احتمال أن
تُفَكَّ يقرأ (الجمعة) في الثانية ؛ كما شمله كلامهم ، وأن يقرأ
(المصنفين) لأن السورة بُنِيَتْ متصلة في حقه

(حجراً) جماعاً

وُسُنَّتْ أيضاً لم يرد قائم لبائني شايته

فائدة ورَدَ أن : « مَنْ قَرَأَ حَفِيتْ سَلَامُهُ مِنَ الْمُحْمَةِ قَبْلَ أَنْ يَنْتَهِى رِجْلُهُ
لِلثَّانَةِ ، وَالْإِخْلَاصَ ، وَالْمُعَوِّذَيْنِ سَبْعاً سَبْعاً » غَيْرَ لَهُ مَا تَعَدَّم مِنْ دَسٍّ وَمَا
تَأَخَّرَ ، وَأَعْطِيَ مِنَ الْآخِرِ بَعْدَ مَنْ عَنِ بَاقِي رَسُولِهِ ^(٢)

وفي رواية لابن السبي أن ذلك - إسقاط (الثامنة) - يُعِيدُ ^(٣) من الشؤ إلى
الجمعة لأخرى ^(٤)

(١) أي - الأولى ع ش (ش . ٤٦٤/٣) -

(٢) ذكره السيوطي في « الجامع الصغير » (٨٩٥٥) عن أبي سعد الفيردي في « الأيمن » عن أبي
رؤس أنه عنه قال ابن حجر في « المحاضرات » وفي إسناده ضعف شديد ، لأن المحققين لم يروا
فإن المحاكم كثير المساكين ، وحدث عن أنوار لا يحتمل منه استماعه « فيمن يفتيه »
(٢٢٦/٦)

(٣) ولي (س) و (ل) (٠) (يعلبه)

(٤) مثل اليوم وسنة (٢٧٥) عن عائشة رضي الله عنها قال الصادق في « تفسير القدير »
(٢٧٠/٦) (قال ابن حجر) « من ضعف » « به ساعد من مرسل مكحول » أخرجه
صحيح بن مسعود في « مسنده » عن نوح بن فضال « ورجع ضعف انتهى » « واحد حجة
لإسلام الحرلي بقصده هذا الخبر وما بعده » « فخرج يده في « إلهام الهداية » (فيمن
القدير (٢٧٠/٦)

فصل

أفي آدابها والأعمال المستوية

يسر العمل بحاصرها ، وليس لكل أحد ،

وهي رواية بريدة ^(١) " وَقِيلَ أَنْ بَكَلَكُمْ خُطْبَةٌ لَكُمْ دِينُكُمْ وَفِيهِ ، وَافْتِ
وَوَلَّاهُ ^(٢) .

(فصل)

في آدابها والأعمال المستوية

(يسر العمل بحاصرها) أي مريد حصوله من سم قوله : ^(٣)
الصحيحة فيه ^(٤) ، وصرفها عن الوجوب الخبر الصحيح ^(٥) ، ^(٦)
الجمعة فيها ونعمت ، ومن اعتل ^(٧)
بما جاوزته من الاقتصاد على الوضوء - أحد ، ونعمت بحصله هي ، ولكن العمل
منه أفضل

وسمي لصانم تحبني من معطر أولو على قول تركه ، وقد صائر لأعمال

(رقب) : يُسَرُّ بعمل (لكل أحد) وإن سم يرد انحصار ، كعبه

- (١) راجع : صحاح الأنوار ، (١٧١٠) لغامس ، فيه رواية هذا الحديث مرلوها وبروفا
- (٢) فصل : قوله : (للأخبار الصحيحة فيه) في الصحيحين ، ^(٣)
مختلماً ، أي : بالغ ، [صحيح البخاري (٨٧٩) ، صحيح مسلم (٨٤٦)] عن أبي عبد
الرحمن رضي الله عنه ، وفيها ألفت ^(٤)
يؤماً ، [صحيح البخاري (٨٩٨) ، صحيح مسلم (٨٤٩)] عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وهي
صحيح ابن حبان ، ^(٥)
من أتى الجمعة من الرجال والنساء ، ^(٦)
(١٢٣٤) عن أبي عمر رضي الله عنهما [كوفي
الأخبار الصحيحة مثل عن
- (٣) وقوله : (الخبر الصحيح : ^(٧)
الوجوب لكنها صرح به عند الخبر كوفي
أخرجه أبو داود (٣٥٤) والترمذي (٥٠٣) عن سمير من جناب رضي الله عنه
- (٤) أخرجه أبو داود (٣٥٤) والترمذي (٥٠٣) عن سمير من جناب رضي الله عنه

وَوَقْتُهِ مِنْ بَعْضِهِ ، وَتَقَرُّهُ مِنْ دَعَائِهِ أَفْضَلُ ، فَإِنْ عَجَزَ سَقَمَ .

وَفَرَقَ لِأَزَلُ بَأَنَ التَّوْبَةِ ثُمَّ مَطْلُوبَةٌ لِكُلِّ أَحَدٍ ، وَهُوَ مِنْ حِمْلَتِهَا ، سَعْلَانَهُ دَعَا ،
فَرَأَى سَبَّ مَشْرُوعِيهِ دَعَا الرِّيحَ الْكَرِيمَةَ عَنْ الْحَاضِرِينَ ،
(وَدَعَا مِنْ السَّحَرِ) الصَّادِقُ ، لِأَنَّ الْأَحْجَادَ عَنَّفَتْهُ بِالْيَوْمِ

وَمَازَقَ خَلَّ الْعَبْدُ ، بَأَنَ صَلَاتِهِ تُفْعَلُ أَوَّلَ الْيَوْمِ عَالِيًا ، فَوُتِحَ بِهِ سَعْلَانُ
هَذَا (٢٧)

، وَتَقَرُّهُ مِنْ دَعَائِهِ (إِلَيْهَا) أَفْضَلُ ، لِأَنَّهُ أَمْلَعُ فِي دَعَا لَرِيحِ الْكَرِيمَةِ ، وَلَوْ
بِعَازِضٍ مَعَ اسْتِكْبَارٍ . نَدَّاهُ (٢٨) حَيْثُ أَمِنَ الْمَوْتَ (٢٩) عَلَى الْأَوْجِدِ ، لِسَعْلَانِ فِي
رَحْمَتِهِ ، وَمِنْ ثُمَّ كُرَّةُ تَوَكُّهِ

وَهَذَا (٣٠) وَلِي مِنْ تَحْتِ الْأَذْرَعِي : أَيْ إِنْ قُلَّ تَغْيِيرُ بَدْيِهِ . . بِتَكْوُنٍ ، وَلَا
عُتِلَ

وَلَا تُعْلَهُ طَرُؤُ حَدَثٍ وَلَوْ أَكْبَرَ

(بَابُ عَجَزِ) عَنْ الْمَاءِ لِلْعَسَلِ بِطَرِيقَةِ السَّابِقِ فِي (التَّيَمُّمِ) (٣١) . . يَمِمْ
بَيْتَهُ بَدَلًا عَنْ لَعَلِ (٣٢) ، أَوْ بَيْتَهُ طَهَرَ الْجَمْعَ .

وَقَوْلُ الشَّارِحِ تَعَالَى لِلْإِسْنَوِيِّ : بَيْتُ الْغُسْلِ (٣٣) . . مَرَادُهُ بَيْتُهُ تَحْصُلُ ثَوَابُهُ (٣٤) .
رَهِي مَا ذَكَرْتَهُ

(١) أَيِ حَتَّى يَجْرِيَ، غَسَّاهُ فَعَلَ الْمَعْرُ بِهَذَا (ش ٤٦٥/٢) .

(٢) أَيِ : عَمِلَ صَلَاةَ الْجُمُعَةِ . (ش ٤٦٥/٢) .

(٣) قَوْلُهُ (وَبِزَعَارِصٍ) أَيِ تَعَارُصَ الْعَسَلِ مَعَ التَّكْبِيرِ قَدَّمَ اسْتِغْنَى كَرْدِي

(٤) أَيِ : فَرَاتِ الْجُمُعَةِ . (ش ٤٦٥/٢) .

(٥) أَيِ إِعْلَانٍ تَقْدِيمِ الْعَسَلِ عَلَى التَّكْبِيرِ (ش ٤٦٥/٢) .

(٦) لِي (٦٢٥/١)

(٧) قَوْلُهُ : (بَيْتُهُ) أَيِ : التَّيَمُّمُ بَدَلًا عَنِ الْغُسْلِ . (ج ش ٣٢٩/٣) .

(٨) كَثَرُ الرَّاغِبِينَ (٢٩٨/١) .

(٩) الْأَقْرَبُ : أَنَّ يَلْزَمُ بَأَنَ مَرَاتِفِهِ بَيْتُ التَّيَمُّمِ بَدَلًا عَنِ الْعَسَلِ . (هـ ي ٢٧٢/١) .

في الأصح

ومن المشهور غسل العبد والأمة في الصلاة

في الأصح (كسائر الأعيان المعصومة) لأن قوله (إطاعة العبد) .
وذلك بثبوت نص ههنا

وهي تحريم ترك اسم إمامه به حكمه كماله لا بأس به ولا يوجب
بمصر في الأصلي من لطافة كل شخص

ولو وجد ماء ينقي بعض منه فظاهر أنه يأتي بها في تحية في غسل
الإمام

ويؤيد ذلك لما في الكلية من أن ينضم عن حديثه ثبت عن الحسن
فغير على تنضم بينهما . فقام من ترك آخر (العبد) حصر لهما . ويحصل
حداثة . مضطرب لتيقن

(ومن المعصوم غسل العبد) لما مر (والكسوف) شاملاً لمحمد
والاستفتاء) لاجتماع أساس لهما ، ويدخل وثقه بأولى الكسوف .
الاجتماع لصلاة الاستسقاء .

(١) قوله (تلك) أي النجاسة ، وقوله (هذه) أي العادة (ش ٤٢٠/٢)
(٢) ولأنه ترك الكراهة ، لأن الأصل في البدل أن يعطى حكمه في ما يوجب وجوبه (ش ٢٢٩/٢)

(٣) في (٨٣/٤) .
(٤) وبعد هناك (ومن وجد بعض ماء يكمه) فالذي يتجدد أنه إن كان بماء غير
والأول كمن يوصو به ماءه ، ولا غسل به بعض أعضاء بوصوه . ومن
الوصو . تنضم عن باقيه غير بسم العسل . ولا كمن بماء العسل . من غسل من
أعضاء بوصوه . غسل به أعالي يديه . انتهى ، ومعلوم أن الإكراه في بوصوه .
فلا بد أن نصبة قوله (إن كان بماء يكمه) (أراه) بتقديم ذلك على بوصوه الواحد .

وليس مراداً (ش ٢٢٩/٢) .
(٥) لعله أراد ما مر في شرح (في) من كل أحد ، لكنه حكمه لا علمه (ش ٤٢٠/٢)

وَالْعَامِلُ الْمَيْتَ ، وَالْمَخْشُوبُ وَالْمُغْنَى عَنْهُ إِذَا أَقَامَا .

(و) اعسل (دماس المني) المسلم وغيره ، لا حجر للصحيح * من غسل
بِئْرٍ ، فَلْيَغْتَسِلْ (١) . وصرفه عن الوجوب الحجر الصحيح : * ليس عليكم في
غسل بئركم غسل إذا غسلتموه (٢) . وقيل ميتا ميتا غيرا

(و) غسل ، المحزون والمغمى عليه إذا أقام (لأنه صلى الله عليه وسلم قد
يُسْتَرَعَلُ عليه في مرض موته ثم يغتسل (٣))

وليس به المحزون بل أولى ؛ لأنه مظنة لإبرال المني (٤)

ولم يثبت رسوم (٥) في كونه مظنة للحديث ؛ لأنه لا أماراة عليه ، وما حروخ
مسي بشهد ، وإذا لم يُز . لم يوجد مظنة .

وسوي صارف الجنابة ، لأن غسله لاحتمالها ، كما تقرّر

ويجزيه بفرعي وجوبها (٦) إذا لم يمس الحال (٧) ؛ أخذاً مما مر في رصو
لاحتياط (٨) .

(١) أخرجه ابن حبان (١١٦١) ، وبيروني (٣١٦١) ، والرمذي (١٠١٤) عن أبي هريرة ،
رضي الله عنه

(٢) أخرجه الحاكم (٣٨٦ ١) ، والبيهقي (١١٧٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما

(٣) أخرجه البخاري (١١٧) ، ومسلم (٤١٨) عن عائشة رضي الله عنها

(٤) قوله : (لأن مظنة) أي المحزون مظنة لإبرال المني ، ولذا قيل قل من حزن إلا وأبرل .
كردي

(٥) قوله : (ولم يلحق باليوم) أي لم يحمل . أي الجوز - مظنة لعمائه ؛ كما جعل اليوم مظنة
للمحدث ، وسير (كونه) يرجع إلى اليوم ، وصير (عليه) يرجع إلى الحدث ككردي
وقال ابن تيمية (٢٦٧ ٢) قوله : (ولم يلحق باليوم) إلخ ؛ أي حتى يجب الغسل
وإن لم يعم حروخ المني

(٦) قوله (ويجزيه) أي الغسل ، وقوله (بفرعي وجوبها) أي الجنابة (٢٦٧ / ٢)

(٧) أي وهل يقع به الحدث الأصغر أو لا ؛ لأن غسله لا احتياط والحدث الأصغر معقق ، ولا
يرتفع بالشكوك فيه ؟ به نظر ، والأقرب الثاني المذكور (ع ش ٢٣١ / ٢)

(٨) في (٢٣٦ / ١)

والكافر إذا أسلم ، وأغسل الحرج .

(و ، غسل ، الكافر إذا أسلم) أي بعد إسلامه ، لأنه صلى الله عليه وسلم صحبه من حنابلة وغيره^(١) ، ولم يجز ، لأن كثر من أسلموا وهم نؤمة^(٢) ،

ويؤيها منه ، كسائر الأعمال ، لا غسل ذلك^(٣) ، كما مر^(٤) ، فالحج ينحصر ، فوعج جبابه منه قل^(٥) ، فيصم بدنا إليها^(٦) ، في الحنابلة ، كما هو ظاهر ، أما إذا تحقق وقوعها من قبل ، فيلزمه غسل وإن اغتسل في كفة ؛ لصلاب بنيه

(وأعمال الحج) الشمل للمعركة لانية^(٧) ، وعمل اعتكاف ، وذبي ، ودخول مسجد ، وحرم والمدينة^(٨) ، ومكة لحلال^(٩) ولكن بنية من رمضان ، قال الأذرعني : إن حضر الجمعة وفيه نظر ، لأنه يحضر الجمعة لا يختص برمضان ، فمضمون عليه دليل على نية وإن لم يحضرها ؛ لشرف رمضان

ولحلق عناية ، أو تنقب يبط ؛ كما صنع عن اثني عشر وعاشي رضي الله عنهم^(١٠) ، وللبلوغ بالسنن ، ولحجامة ، أو نحو نصب ، ولخروج من

(١) عن قيس بن عاصم رضي الله عنه أنه أسلم ، فأمره النبي ﷺ أن يغسل بها ويستر صحيح ابن حبان (١٢٤٠) ، وخرجه ابن خزيمة (٢٥٤) ، وأبو داود (٣٥٥)

(٢) قوله (لا غسل ذلك) أي ، الحجون والمعص عليه كروني

(٣) قوله (كما مر) يرجع إلى قوله (ويؤيها منه بنية) كروني

(٤) وقوله (ما لم يحنل) متعلق بقوله (ويؤيها منه بنية) كروني

(٥) إلى نية السب ، (ش : ٤٦٨/٢) .

(٦) في (٨٢/٤) وما بعدها .

(٧) في (أ) و (خ) و (س) ، والمطبوعة لمصرية وانكبة (وحرم المدينة)

(٨) في (أ) و (خ) و (س) ، وأما المحرم فداخل في قوله (وأعمال الحج) (سم : ١٦٨/٢)

(٩) أي ، وأما المحرم فداخل في قوله (وأعمال الحج) (سم : ٢٣٢/١)

(١٠) ويدخل وقته بالمعروف ، ويخرج بطريق العجز (ع : ٢٣٢/١)

(١) لم أعتد إلى مكان هذين الأثرين فيما بين يدي من المصادر ، ربما وجدت عند من أبي نبيه في مصنفه (٥٧٥) عن عبد الله بن عمرو أنه كان يغسل من نك الإله وذكر شيخنا شيخ محمد عوامه حفظه الله تعالى عن ذكر فروق الحج (من عمر) بدو

وتكثف غسل غسل الميت ثم انجمعه ، ، عكسه القديم
فثبت تقدمه في الظاهر ، ورشحه الأكثرون ، وأحدثه صحبة كثيرة ،
وليس في حديث صحيح ، والله أعلم

جاء ، ، وسبق الحسد ، وهذا عند كل حاب بنفسه غيره ، وعند كل مجمع
من مجمع آخر ، وعند سائر الروادى
، وأكدها غسل غسل الميت (للخلاف في وجوبه ، ويؤخذ منه كونه
بركة) أيضاً

، ثم (غسل) الجمعة ، وعكسه القديم (فثبت) غسل الجمعة أفضل
منه ، لا يخبر الكثير ، فيه (٣) ، مع الخلاف في وجوبه أيضاً
واستشكل بأن القديم يترى وجوب غسل غسل الميت ، رتبة غسل
نجمه ، فكيف تفصل سنة على واجب ؟ ورد بأن له قولاً فيه (٤) بوجوب غسل
الجمعة أيضاً

(ثبت) القديم هو الظاهر ، ورشحه الأكثرون ، وأحدثه صحبة كثيرة ،
وليس للحسد (في أفضل غسل غسل غسل الميت على غسل الجمعة) حديث
صحيح ، والله أعلم (أي ، مشق على صحته ، ولا يرد خبر) ، من غسل

(ابن عمر) ،

وعند من أبي شبة (٥٧٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما عن ليس عليه وصيه في تلك
الإله ، والغل فيه رضي الله عنه في عدم الوضوء من تلك الإله كما يرى ، والله تعالى
أعلم

وعند الدارقطني (ص ١٢٧) عن حماد بن زيد قال : وذكر غسل الإنط عند أيوب ، هذا
رب يده يسمى أن يغسل به

(١) أي عند زكاة المروج وإذ لم سؤر مهابة ومغني ، (ش . ٢ / ٤٦٨) .

(٢) قوله : (كراه تركه) كما يكره ترك غسل الجمعة ، كرهى

(٣) من يخرج بعضها في (ص ٦٩٥)

(٤) أي : في القديم ، هامش (١)

والتكبير إليها

ينبغي أن وإن صحَّح له بعض الحنفية مئة وعشرين طرباً

على أن البخاري رُفِعَ رَقْعُهُ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ^(١) ، وصَحَّحَ جَمْعُ : أَنَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَتَسَلَّلُ مِنْ أَرْبَعَةٍ مِنَ الْجَنَابَةِ ، وَبِوَسْطِ الْجُمُعَةِ ، وَمِنْ الْحَمَامَةِ ، وَعَنِ الْمَيْتِ^(٢) . وَلَا دَلِيلَ فِيهِ بِتَقْدِيمِ وَلَا لِتَجَدُّدِ

وَمِنْ قَوَائِدِ الْخِلَافِ مَا لَوْ أَوْصَى بِمَاءٍ لِلأُولَى بِهِ^(٣)

(و) يَسْنُ لِعِمْرٍ مَعْدُودٍ (التكبير إليها) مِنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ لِعِمْرٍ اخْطِيبَ : لِمَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ : أَنَّ لِلْجَانِبِ بَعْدَ عَشَائِهِ عَمَلَ الْجَنَابَةِ - أَيْ كَعْنُهَا - وَقَبْلَ حَقِيقَةِ : بِأَنَّهُ يَكُونُ جَمَاعَ ، لِأَنَّهُ يُسْرُ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ أَوْ يَوْضُهَا - فِي السَّاعَةِ الْأُولَى بِدَنَةٍ ، وَالثَّانِيَةِ بِقَرَّةٍ ، وَالثَّلَاثَةِ كَثْبًا أَقْرَنَ ، وَالرَّابِعَةِ دَجَاجَةً ، وَالْحَامِسَةَ عَصْفُورًا ، وَالسَّادِسَةَ بَيْضَةً^(٤) .

وَالْعَرَاذُ . أَنَّ مَا بَيْنَ الْعَجْرِ وَخُرُوجِ الْخُطْبِ يُنْقَسِمُ مِثْلَ أَجْرِهِ مِثْلِيَّةً .

(١) من تخرجه في (ص ٦٩٨) وفي المصرية (في أفضية قبل الميت)

(٢) راجع : التلخيص الحبير (١/٣٦٩-٣٧٣)

(٣) أخرجه ابن حريجة (٢٥٦) ، والحاكم (١/١٦٣) ، وأبو داود (٣١٨) عن عائشة رضي الله عنها . وراجع : البدر السير (٢/٨٧-٨٨) .

(٤) قوله : لَوْ أَوْصَى بِمَاءٍ لِلأُولَى بِهِ (ووجد من يريده غسل الجمعة ، ومن يريده ينقل من غسل الميت راحال أن الماء لا يكفي إلا لأحدهما فقط لأيهما يذهب * فإن ذلك من غسل الجمعة أكد قدم من يريده ، وإن غلب من غسل الميت أكد قدم من يريده كروي وفي المطبوعات : (لَوْ أَوْصَى) بدون (مَا)

(٥) أخرجه البخاري (٨٨١) ، ومسلم (٨٥٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وميم : وَمِنْ زَاخٍ فِي الشَّاهِدِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً . وَلَيْسَ بِهِمَا ذِكْرُ سَادَةِ هَذَا ابْنِ حَبَرٍ فِي التَّلْخِيسِ الْحَبِيرِ (٢/١٦٩) (وَمِنْ لَفْظِ نِسَالِي (الْمَسْنُونِ الْكَبِيرِ ١٨٦٢) قَالَ فِي الْحَامِسَةِ : كَالَّذِي يَهْدِي عَصْفُورًا ، فِي السَّادَةِ : بَيْضَةً ، وَفِي رَوَاهِ الْإِسْنِ الْكَبِيرِ ١٨٦٠) قَالَ فِي الرَّابِعَةِ : كَالْمُهْدِي بَطَّةً ، ثُمَّ كَالْمُهْدِي دَجَاجَةً ، ثُمَّ كَالْمُهْدِي بَيْضَةً (قَالَ السُّورِي : (وَهَذَانِ الرَّوَايَةُ وَإِنْ صَحَّ إِسَادُهَا ، فَهَذَا يَقَالُ هُمَا شَاهِدَانِ لِمَعَانِيَّتِهِمَا لِرَوَايَاتِ الْمَشْهُورَةِ) خِلَاصَةُ الْإِحْكَامِ (٢/٧٨٣)

سواء ، أَطَالَ الْيَوْمَ أَمْ قَصُرَ^(١) ، وَتَوَنَّدَ الْحَبْرُ لِصَحِيحِ^(٢) ، يَوْمُ الْخُمْسَةِ فِي عَشْرَةِ سَاعَةٍ^(٣) .

وَمِنْ حَيْثُ أَوَّلُ سَاعَةٍ وَرِطْلَيْهَا أَوْ آخِرُهَا يَشْتَرِكُونَ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ لَكُنْهُمْ تَتَاوَنُونَ فِي كَمَالِهَا .

وَمِنْ غَيْرِ فِي الْحَبْرِ بِالرَّاحِ^(٤) الَّذِي هُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْخُرُوجِ بَعْدَ الرُّوَالِ ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا غَيْرُهُ ؛ لِأَنَّ السَّاعَاتِ مِنَ الرُّوَالِ^(٥) ؛ لِأَنَّهُ خُرُوجٌ بَعْدَ يُؤْمَرُ بِهِ بَعْدَهُ^(٦) .

عَنِ ابْنِ الْأَثَرِيِّ قَالَ : بِهِ يُتَعَمَّلُ حَقِيقَةُ إِبْرَاهِيمَ فِي مُطْلَقِ حَبْرِ رِوَالِ^(٧) .

وَيُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا مَجَارٍ^(٨) تَتَعَيَّرُ إِزَادَتُهُ لِخَبَرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ الْمَذْكُورِ .

أَمَّا الْإِسْلَامُ فَيَسِرُ لَهُ التَّأخِيرُ إِلَى وَفْتِ الْحَضَةِ ؛ لِلاتِّبَاعِ^(٩) ، وَدِدِ يَحْتَ

(١) وَفِي (أ) وَ(خ) وَ(س) ؛ (أَوْ قَصُرَ) .

(٢) حَرْجَةُ رِوَالِ (١٠٤٨) ، وَالسَّانِي (١٣٨٩) عَنْ حَبْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَضِيَّاهُ عَمَّا

(٣) قَوْلُهُ (عَبْرَ فِي حَبْرِ الرُّوَالِ) وَ(إِسْلَامُ) فِي الْحَبْرِ إِشَارَةٌ إِلَى الْحَبْرِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ (لَا) فِي الْحَبْرِ الصَّحِيحِ ؛ أَنَّ لِلْجَانِبِ (الْحَدِيثُ) يَعْنِي غَيْرَ فِي ذَلِكَ حَبْرِ بِالرَّاحِ عَنْ حَبْرِ مَكُونٍ مَجَارٍ بِرِوَالِ ، وَفِي الصَّحِيحِ لَعَنَ الْحَبْرَ هَذَا ؛ مِنْ رِوَالِ إِلَى الْخُمْسَةِ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى فَكَأَنَّمَا قُرِئَتْ بِدَنَةٍ ، وَمِنْ رِوَالِ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قُرِئَتْ بِقَرَّةٍ ، وَمِنْ رِوَالِ فِي السَّاعَةِ الثَّالثَةِ فَكَأَنَّمَا قُرِئَتْ كُنْأَ الْفَرَسِ ، وَمِنْ رِوَالِ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا قُرِئَتْ دِحَاجَةً ، وَمِنْ رِوَالِ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قُرِئَتْ بَهْمَةً ، كَرْدِي وَالْحَدِيثُ فِي تَحْرِيجِهِ فِي (ص ٧٠١) .

(٤) قَوْلُهُ (أَنَّ السَّاعَاتِ مِنَ الرُّوَالِ) لَكِنَّ الْمُرَادَ مِنَ السَّاعَاتِ فِي ثَلَاثِ الصُّورَةِ الْمَحْتَمَلَةِ كَرْدِي

(٥) قَوْلُهُ (لَا) مَعْنَى لَا عِبْرَ أَيِ ؛ لِأَنَّ مَعْلُومَةَ لِحَيْثَةِ (خُرُوجِ لَهَا) أَيِ إِلَى الشَّيْءِ الَّذِي (بَدَى لَهُ) أَيِ ذَلِكَ الشَّيْءِ (بَعْدَهُ) أَيِ بَعْدَ الرُّوَالِ ، وَذَلِكَ الشَّيْءُ هُوَ لَعَنَ بَحْرَهُ كَرْدِي

(٦) يَهْدِي بِهِ (٢٢١ ٥)

(٧) قَوْلُهُ (وَيُسَلِّمُ أَنَّ هَذَا مَجَارٍ) فِي الْخُرُوجِ بَعْدَ الْمَسْرِ مَعْنَى مَجَارِي الرُّوَالِ كَرْدِي

(٨) وَهُوَ الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ تَحْرِيجُهُ عَنِ الْبَحَارِيِّ (٨٨١) ، وَمُسَمًّى (٨٥٠) وَآخِرُ هَذَا الْحَدِيثِ "فَيَذْخَرُ الْإِقَامُ حَضَرَتِ الْعَلَاءِكَةُ يَنْتَشِرُونَ الدُّكْرُ" قَالَ ابْنُ حَبْرٍ فِي دَفْعِ بَارِي^(٩)

ماشيًا *

التذكير : كما مرَّ في بعيد الدار^(١) .

ونشر بمطوق المشي أن يأمن إليها ككل عادة ماشيًا إلا لعذر ، لعدم
انصحيح . « من غسل » أي : استحضر على الأرجح « يوم الغسل » أي : ربه
أو روحه ، بما مرَّ من سبب الجماع ليستها أو يومها^(٢) ، قد دلَّوه ، وظاهروا
استدراؤهم ، لكن ظاهراً الحديث أنه يومها أفضل ، ويؤخَّرُ بأن القصة منه أصالة
كأن نصره عنه براء فيشتمل فعله ، وكلَّمنا قُرْب من غروحه يكون نفع في
ذلك

« واغسل » ونكَّرَ أي^(٣) : بالتشديد على الأشهر . أتى بالصلاة قول
وفها ، واستحضر : خرج من بيته باكراً « واشكرك » أي : أدرك أول الحصة ، أو
تأكدها « ونشئ » ولم يركب « أي : في جميع الطرق .
« ودنا من الإمام فاستمع ولم يلغ » كان له بكل خطوة ، أي : من محل
خروجه إلى مصلاه ، فلا ينقطع الشواث . كما قدَّله بعضهم - بوصوله للمسجد^(٤) .
من يشير به أيضاً إلى مصلاه ، وكذا في المشي لكل صلاة : « حصل سني » الجزر
صايبها وقايبها^(٥)

(٢١/٣) (استد من الماوردي أن التذكير لا يستحب للإمام ، قال : ويدخل المسجد
من أقرب أبوابه إلى المبر ، وما قاله غير ظاهر ، لا يكاد أن يجمع الأمرين ، بأن شكر ولا يعرج
من المكان المقت به في الجامع ، لا بد حضر الوقت ، أو يغفل على من ليس له مكان بعد)
وعنده « بهالة المحتاج » (٣٣١/٢) . قدَّله به في حلهاته

- (١) في (ص : ٦٢٤) .
- (٢) في (ص : ٢٠١) .
- (٣) قوله (أي) : الأولى : حذوه من ها ، وذكره بيل (أني) (إيج . وبيد) (خرج)
- الح . (ش . ١٧١/٣) . وفي (ب) (واخ) : لفظة (أي) غير موحدة أصلاً
- (٤) في (ج) (بوصوله إلى المسجد) ، وفي (ب) (بوصوله المسجد)
- (٥) أخرجه ابن خزيمة (١٧٥٨) . وابن حبان (٢٧٨١) ، والحاكم (٢٨٢/١) وأبو داره
(٢٤٥) عن أوس بن أوس الثقفي رضي الله عنه . والمطالبي داره

مسكوة ، وإن شئنا في طريقه وحضوره به قراءة أو ذكر . . .

فلنسر في شأنه في حقه صحيح أكثر من هذا الثواب ، فلينبه له ،
ومحله في عهد رسول الله ﷺ في أي من (الاعتناء) من
معه عدة من أصحابه ، له أن ما فوق هذا يعرف ، لا سيما أن صفة (سما) بها
بعض الجماعة ، وسواء ، غيرهما من مكانها^(١)

وإن يكون من دونه طول دونه أصل ، وسجدة في عوده بين الركوب
والشيء كما يأتي في العبد^(٢) .

وإن يكون منه مسكوة (بأمره مع النبي عن النبي ، أي ، بعد ، روى
شيخنا^(٣)) ومن ثم كره ، وكذا في كل عرفة والمراد بقوله تعالى ﴿ فَاتَّبِعُوا ﴾
جمعه^(٤) : امضوا واخضروا : كما قرئ به شاذاً^(٥)

نعم ، ما لم يُذكرها إلا بالنهي وقد أطلقه وَجَّه : أي ، وإن لم ينه
ويشتمل خلافه ، أحداً من أن فقد بعض الناس الالتفات به عند أبي لا أن
يُفْرَق^(٦)

(وإن شئنا في طريقه وحضوره) محل الصلاة (بقراءة أو ذكر) وأما
صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الخطبة ، وكذا إن لم يسمع ، كما

(١) في (٣/ ٧٣٢-٧٣١) .

(٢) في (٣/ ٨٥) .

(٣) من أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : « إذا أقيمت الصلاة فلا
تأثروا تضجوا ، وأثروا تشربوا شربكم الشكبة ، فما أذركم فصلوا ، وما منعكم
فانثروا » صحيح بخاري (٤٠٨) ، صحيح مسلم (١٠٢)

(٤) قوله (كما قرئ به) الخ ، المتبادر (جوع الضمير بالاحضروا) ، لكن قضية التصار
النهاية ، واسم المنهج ، من (امضوا) أي السجدة شاذة (في ١٧٣/٢) وفي
المطبوعات : (امضوا أو احضروا)

(٥) قد يفرق ثوب لا يفي النبي شرعاً بالسنة لكل أحد ، كما في العدد بين النبي في النبي
وكذا في الرمل في الطواف ، كما في الكر والعر في الجهاد (سم ١٧٣/٢)

وَلَا يَحْطِي .

مرآة : للأحبار انحرغه في ذلك^(١) ، وإنما مكره القراءة في الطريق إن انتهى^(٢)

عنه .

(ولا يحطى) رقات السج ، للنهي الصحيح عنه^(٣) ، فيكره له ذلك كما أنه شديدة ، بل حذر في الروضة ، حرمة^(٤) ، وعليها كثير من

معهم : للإمام التتخطي للمسير أو المحرمات إذ لم يجد طريقاً سواها ، وكذا غيره .
إذ أدبوا له فيه ، لا حياة على الأوجه .

معهم : إن كان فيه ينأز بهربه . كره لهم^(٥)

(١) أي في شرح (ومس الاضاحات) (ش ٤٧٢/٢)

(٢) أي ما أخرجه البحري (٧٧) ، ومسلم (٦١٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « إِنْ التَّلَاكُةُ تَصَلَّى عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي تَخْلِيهِ ، تَقُولُ اللَّهُمَّ اغْبِرْهُ اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ مَا لَمْ يُخْبِرْ ، وَاحْذَكُم مِّنْ صَلَاةٍ مَا كُنْتُمْ الصَّلَاةَ خَبِيرَةً » والقول لمسلم روجه الدلالة منه أن شأن لمصلي الاشتغال بالعبادة والذكر معني بسجدة (٥٦٢/١)

(٣) النهي بالنهي : لعبه به ، وعنه غيره . اشتمل بمعجم الوسيط (ص ٨٤٢)
(٤) من عبد الله من أسردني الله عنه قال كتب خالفاً إلى حبيب أمير يوم الجمعة ، فعاد رجل يتخطى رقات الناس ورسول الله ﷺ يحضه الناس ، فقال له رسول الله ﷺ : « اجلس فبذ آتيت وأنت » . أخرجه ابن خزيمة (١٨١١) ، وابن حبان (٢٧٩٠) ونسبته . ربحاكم (٢٨٨/١) ، وأبو داود (١١٨) ، وأبو ثيث : أي أخرت المجيء ، الغافل عن حرم الحديث (٦٠/١) .

(٥) روضة الطالبين (٥٥١/١)

(٦) قوله : (إن كان فيه إشار بقربة كره) لأن الإشار أي إخبار الغير على وجه غير مكره . بحلوه في خطوطهم فإنه مطلوب ، بقوله تعالى ﴿ وَتُؤْمِرُونَ مَنْ أُنْفِيتُمْ ﴾ الحشر ٩ . ولذا أثر شخصاً أحق بذلك المحل منه لكونه قارئاً أو عالماً بهي الإمام للعلماء . عطف . فهل يكره أيضاً ، أو لا ؟ لكونه بمصلحة عامة ؟ الأوجه الثاني ، قال بعضهم يحرم أن يقيم أحداً ليجلس مكانه ، بل يكون . تصحراً ، فإن قام الجالس باختيار ، وجلس غيره فيه فلا يكره للجلوس ولا بمن قام منه إن كان انتقل إلى مكان أقرب إلى الإمام أو مثله ، وإلا فكره كردي . وراجع المشغل المتنازع في اختلاف الأبواب مسألة (١٠١)

أو توفوا بحجر عده أو ولاد ، أو كان الحائض في الصلاة ، أو كان ممن
و بعدة ، و جمعة ، و تحريم من بعده ، فيحطى [سبح الا لله] ، و
صريح روث عده ، أو روجد فرجه من بدنه ، لفصيح هم ، لالحق تكبره ان يريد على
صغير أو من [لا إله الا الله] غير ، أو لم يرخ أنهم سئذوب عده

من جمع ، ولا يثبوا ليعقبن لب موصفا ، وقيدة الأدرعي من غير ملاء
وردايته ، شرك الناس به ، وفضيئها (٢٢) أن محله (٢٣) : في تحطى من يثرفه ،
و أنه لا فرق بين أن تحطى بموضع كفه وغيره

ور يبرن بأحسن ثيابه (للبحث على ذلك في الخبر الصحيح)
و فصلها الأبيض في كل رمي حيث لا عدز على الأوجه ، للخبر الصحيح
أبتوا من ثيابكم البيضاء : فإنها من خير ثيابكم ، وكنثوا بين موناكم (٢٤)

رمي الأبيض ما ضيع قل نسيه ، و تكبره ما ضيع بعده ، لأنه صلى الله عليه
وسلم لم يثبته ، كد ذكره جمع متقدمون ، و اعتقد المتأخرون ، وفيه نظر .
ور خلاف أصحابه رضي الله عنهم بلبسه صلى الله عليه وسلم المصروع على
خلاف الرواية يثب على أنه لا فرق (٢٥)

١) قوله (أو كانوا) عطوب ص: قوله (أدوا) هامش (ك)

٢) قوله (و فضيئها) أي نفسه العبد كروي

٣) عدم التكرار (ش ١٧٤/٢)

٤) من يبرن في أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : سمعنا رسول الله ﷺ يقول : من
أحسن بزم الخنعة ، واشتق ، ومن من جلبه إن كان جنة ، وليس من أحسن ثيابه كان
كثارة ما بينها ومن الجملة التي كانت قبلها ، أخرجه ابن حريصة (١٧٦٢) ، وابن حبان
(٢٧٧٨) ، والحاكم (٢٨٣/١) ، وأبو داود (٣٤٣)

٥) أخرجه ابن حبان (٥٤٢٣) ، والحاكم (٢٥١/١) ، وأبو داود (٢٨٧٨) عن ابن عباس
رضي الله عنه

(٦) أي في عدم التكرار ، وهو المصنف ، حلي . (ش ١٧٥/٢) قال الخطابي في شرح
حديث رواه أبو داود (٤٠٧٢) عن البراء رضي الله عنه قال : رأيت النبي ﷺ في حلة حمراء (ق)

وفي حديث آخر في مسنده أنه سئل: «أما على من صلى في صلاة الجمعة مصروعاً يلو من» فأجاب بها: «لا والله» سئل: «ما يصح»
عليها (وكشي أنظر أثر الورس على عكسها) (١)

وهذا صاهر في أنها مصروعاً بعد السج، ثم يأتي بدل الآية: «صلى لله عبده وسلم» كان يضع يديه بالورس حتى يعمده «هذا صحيح»
ذكرته (٢)

وطيب (لغير صائم على الأوج) لما في الخبر الصحيح: «جمع من اغتسل ونسي الأحس، واطيب والامصات، وترك الحطمي تكبر» من
لجميعين (٣)

رئيس الحطبي أن يتأخر في حُسْن الهيئة، وفي موضع من الإجماع،
يكره له نُسُ السواد (٤) أي هو خلاف الأولى، وثمة ابن عبد السلام،

بني رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لرجال عن لس بعضهم، وذكره ابن حجر في
المناقب، وكان ذلك مصراعاً إلى ما صبح من الثياب بعد السج، مما لا يصح عنه من سج
غير داخل في السج والحجل إنما هي برود أي من حبل وحبل وحبل وهو من ذلك من
الألوان، وهي لا تصح بعد السج، ولكن تصح العزل ثم بعد من الحبل عند السج
(١٥٤-١٥٥) (٥)

(١) قوله (على عكسها) جمع عكسها، وهو ما انطوى ونش من لحم ينظر معاً كروي
(٢) أخرجه أبو داود (٥١٨٥)، وإسناده في «التكرير» (١٠٢٦١)، وهو صحيح (١٣٠٠١)
والبيهقي (٨٩٦) عن أبيه بن سعد رضي الله عنه (راجع السير ١٨٥-١٨٧)
واللحجس الحبير (٢٩٥/١) مباهما بهما إلى عدم صحت هذا حديث

(٣) في (٣٨/٣)
(٤) قوله (وهو) إلخ أي الحديث، قوله (وهو ذكرته) أي هو عدم الثرى
(٥) في (٤٧٥/٢)

(٥) أخرجه ابن حريصة (١٧٦٢)، والحاكم (٢٨٣/١) عن أبي هريرة وأبو سعد رضي الله عنهما
(٦) إحياء علوم الدين (٦٧١/١).

وهي أخرى عند ابن عدي كان به عمامة سوداء بأشبه من العبداء ، وبزحيتها خلفه (١) .

وهي أخرى للطبراني أنه عثم علماً بعمامة سوداء ، وأرسل إلى خير (٢) .

وقيل ليس السواد عن كثير من الصحابة والسابع (٣) .

قلت : هذه كلها وتأتي فعدة محجمة ، تقدم القول ، وهو الأمر في المباح عليها ، عسى أنه ليس بها لئله يوم الجمعة ، بل في نحو الحرب ، لأنه أزهب فيه (٤) يوم امتنع الإشارة إلى أن يلبه لا سَعَرٌ ، كَلُّ لَوِي غيرَه يَفْلُ الثَّعِير . وفي العيد (٥) : لأن الأرفع فيه أفضل من النباح ، كما يأتي (٦) .

(ورأى العسر) من يديهِ ورجليهِ ، لا أحدهما (٧) ، فيكره ، كلبى نحو من

(١) الكامل (٥٩/٧) عن حابر عن عبد الله رضي الله عنهما وقال : وهذا المشهد الإسناد لا أعلم يرويه عن أبي الزبير غير الحوزمي وعنه حاتم .

(٢) ذكره الهشبي في " مجمع الزوائد " (٩٤٥٢) عن عبد الله بن بشر رضي الله عنه ، وقال : روى الطبراني عن شيخه بكر بن سهل الدمشقي وقال محققه حسين الفارابي في البحر المصنوع من " منجمة الكبير " .

(٣) منها ما أخرجه البيهقي (٦٠٤٧) عن معمر بن ثوبان قال : كان عمار بن ياسر عاب بالكوفة سنة ، وكان يحلقها كل جمعة وعنه عمامة سوداء . وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٤٥٨) أيضاً . وما أخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٤٥٩) عن أبي حمزة الأنصاري رضي الله عنه قال : رأيت علي بن أبي طالب رضي الله عنه عمامة سوداء يوم قتل عثمان . وما أخرجه أيضاً (٢٥٤٦٣) عن عبد الواحد بن أبي قال : رأيت علي بن أبي حمزة عمامة سوداء .

(٤) قوله : (ومعه) أي : في لبسه السواد في يوم الجمعة وقت النحر ، والله الكندي ، وسطر نصه : ليس يوم الجمعة من أبي حنيفة بل يرد قول الشارح (عسى أنه ليس بها) (ش : ٤٧٥/٢) .

(٥) عطف على قوله : (في نحو الحرب) (ش : ١٧٥/٢) .

(٦) في (٨٠/٣) .

(٧) أي : لا إزالته من يد واحدة أو رجل واحدة ، وأن لا تقتصر على اليدين دون الرجلين وبالعكس فلا كراهة فيه فيما يظهر ، والله أعلم (بصري ٢٧٥/١) .

أَرْخَبْتُ وَاحِدَةً لِيُخْبِرَ عَمِّي

و شاعر محبوب و عارف و عالم و صوفي كبري في الحق

وذلك للاتباع ، رواه البزار^(٦)

وَقَصْرٌ مَرْدِيٌّ حَسْبُ بَدَا وَحَمْرُهُ الْمَقْفَرُ ، وَهُوَ الْحَرَادُ بِالْإِجْمَاعِ لِمَا مَرَّ فِي حَقِّهِ

مذكره استصوابه وحاشه ، ونوع في الحلق بصفة وروده ، وادامه به
 بصفة رده على ما قيل ، والذي هي « معني » الحثالة : انه محبب به و
 يصير ربح الطحاوي من مذهب أبي حمزة وصاحبه ورؤيه ، و
 نص من قصه

بِرْ قُلْتُ : مَا حَوِيَا عَنْ صَخَّةٍ حَبِيرٍ لِحَلْقِي ؟ قُلْتُ : هِيَ وَاقِعَةٌ فَعَلَّةٌ مُحَمَّدٌ
 نَدَى صَنَى إِنَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْضِي مَا يُفْضِيهِ قَضَاهُ ، وَيَخْلِقُ مَا لَا يَتَبَيَّرُ قَضَاهُ مِنْ
 مَعْرَضِهِ أَيْ بِعَسْرِ قَضَاهُ .

١. ديد (بشير ..) إلح عطف علي (القطر) . (ش ١٧٦/٢) ،

٢٠ عن أبي حمزة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يقرأ سورة البقرة ، ويصنع شربة يوم الجمعة في
 - يجمع إلى الصلاة مسجد البرار (٨٢٩١) وأخرجه الطبراني في معجمه (١٠٢٤)
 (١١٣) ، ورواه البيهقي في المجمع (٣٠٦٣) (رواد البرار والطبراني في معجمه)
 عنه راجع إلى إسناده في البرار حسن صحيح إذا لم يرد بحديث ، وقد يرد بهد ، قلت
 ذكره ابن حبان في الثقات .

(۳) صحيح ابی حنی (۵۹۳)، صحيح مسلم (۲۵۹) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال :
رسول الله ﷺ : « أَحْفَظُوا الثَّوَابَ وَأَقْفُوا النَّعْيَ » . واللفظ لاسلم
(۴) عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « مَنْ أَلْبَسَ النَّظْرَةَ حُسْرَ الْفِجَانِ ، وَخَلَقَ الْغَدَاةَ ،
وَنَفَثَ الْإِبْطَ ، وَتَقَلَّبَ الْأَعْقَارَ ، وَخَلَقَ الثَّوَابَ » . مخرج السائي في « التكري » (۹)
و « محلي » (۱۱) قال الحافظ ابن حجر في « صغ الباري » (۵۳۸ / ۱۹) (ورواه
جمهور أصحاب ابن عيينة بإفظ « القص ») .
(۵) في (ت) و (ح) و (س) والمطبوعات ، عن مصنف أبي حنيفة (

فإن قلت فهل يقول بذلك ؟ قلت لا أساء الله بعض الأصحاب ، والله
رحمة ظاهر ، إذ لا يخفى الحدباء على ما أساء الله من الألف الجمع صمد
بالمكر راحت

وحديث الراسي مباح ، لا إن تأدى بقاء شعبه ، أو قبل عليه بغيره ، فلو
رجع ، من خلق رأسه أربعين مرة في أربعين يوماً ، صمد بغيره ، لا من
(١)

والمعتمد في كمية تقليم اليدين أن يبدأ بمسحة يمينه ، ثم يمسحها ، ثم
يسب ، ثم يمسح يسارها ، ثم يمسحها على التوالي ، والرجلين : أي يمسح
يسرى إلى خصير اليسرى على التوالي .

وخر ، من قص أظفاره مخالفاً لم يري عليه ومند ، قال الحافظ
الحداد : هو في كلام غير واحد ، ولم أجده ، وأثره الحافظ الدمشقي عن
بعض مشايخه ، ونص أحمد على صحته (٢) انتهى

وكذا ما لم يثبت خبر : « فَرَّقَهَا فَرَّقَ اللَّهُ مَوَاقِفَكُمْ » (٣)

وعلى أنه الباس في ذلك (٤) وأما أفعاله منسوبة لبعض الأئمة ، وكذب
كذب وزور (٥)

ويسمى العار بخل العلم ، لأن الحك به قتله يُخشى منه لرحم

(١) أي : بعض ما سهل قصه وخلق غيره ، (ش : ٤٧٦/٢) .
(٢) ذكره المحنسي في كشف الحياء ، (٢٤٢٩) ، وقال (قال في النجاة : لا أصل له)
(٣) المعتمد الحنفية (١٩٦١) .
(٤) قال محنسي في كشف الحياء ، (٣٧١/٢) .
(٥) أي : في كعبة التعليم ، (ش : ٤٧٦/٢) .
(٦) راجع كشف الحياء ، (٣٧١/٢ - ٣٧٢) ذكر فيه أفعاله منسوبة لبعض الأئمة وردّها ، راجع
البازي ، (٥٣٧/١١)

والريح
قُلْتُ وَأَنْ يَقْرَأَ (لِكُفَيْهِ)

وَيُسْرُ فَعَلُ ذَلِكَ يَوْمَ الْحَمِيسِ أَوْ مَكْرَةَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، لَوْ رَدَّ كُلُّ^(١)
، كَرِهَ الصَّحَابَةُ الطَّبَرِيُّ نَتَبِ الْأَنْبِ ، قَالَ مَلْ بَقِصُهُ ، لِحَدِيثٍ فِيهِ^(٢) ، بَلْ
مِنْ فِي حَدِيثٍ أَنَّ فِي بَقِصِهِ أَمَانًا مِنَ الْعَجْدَامِ^(٣) .
(وَالرَّيْحُ) الْكَرْبَةُ وَنَحْوُهَا كَالْوَسْجِ ، لِثَلَاثِ بُؤَدِي^(٤) .
وَهَذِهِ كُنْهَا^(٥) لَا تَخْتَصُّ بِجُمُعَةٍ ، مِمَّنْ سَسُّ نَكَلٍ مَنْ أَرَادَ الْحَضُورَ عَدِ الدَّسِ
لَجَبِ فِيهَا أَكْثَرُ .

رَوَيْتُ أَنَّ بَقْرَأَ « الْكَهْفِ » فِيهِ^(٦) رَدُّ عَلَى مَنْ شَذَّ فِكْرُهُ دَخَرَ ذَلِكَ مِنْ عِبَرِ

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حُمَرٍ فِي « فَتْحِ الْبَارِ » (١١ / ٥٣٧) (مِمَّنْ بَقِصَ فِي اسْتِجَابِ فَصِ الْعَرَبِ يَوْمَ
حَمِيسٍ حَدِيثٌ . وَقَدْ أَخْرَجَهُ جَعْفَرُ الْمُتَعَمَّرِيُّ بِسَدِّ مَجْهُولٍ . وَاعْتَمَدَ مَا وَفَّقَتْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ
مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حُمَرٍ ابْنُ حُمَرٍ ابْنُ حُمَرٍ قَالَ كَذَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَدِّهِ أَنْ يَأْتِيَ مِنْ
أُفُقِهِ ، وَشَدَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) . وَالحديث أخرجه البيهقي في « سنن الكبير » (٦١٣٦) ، وفيه
أيضاً أَنَّ ابْنَ حُمَرٍ رَمَى اللَّهَ عَمَلَهُ كَمَا يَقْدِرُ أَهْلُهُ ، وَبَعْضُ شَارِبِهِ فِي كُلِّ حَمَلَةٍ وَدَكَرَ
الصَّحَابَةُ الطَّبَرِيُّ فِي « غَايَةِ الْأَحْكَامِ » (١١٤٨) أَنَّ عِبْرًا فِي (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ
أَهْلَهُ يَوْمَ الْحَمِيسِ)

(٢) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ الْعَدَوِيِّ رَمَى اللَّهَ عَنْ السِّيِّئَةِ مَا . لَا يَتَقَوَّى الشَّعْرُ الَّذِي يَكُونُ فِي
الْأَنْبِ : فَإِنَّهُ يُورَثُ الْأَكْبَدَ ، وَلَكِنْ قُضِيَ قَضَاءً . أَخْرَجَهُ أَبُو بَكِيمٍ فِي كِتَابِ الصَّبِّ عَلَيْهِ
الْأَحْكَامُ (١١٦٦) . وَهُوَ فِي « لَعْنَةُ دُوسِ بَنَاتُورِ الْخَطَابِ » (٧٤٠٦) . وفيه الحسن بن
عَدَاةٍ يَصْعَقُ الْحَدِيثَ ، وَكَانَ كَلْبًا ، فَالَهُ بِحَسَنِ بْنِ مَعِينٍ وَارْتَجَعَ نَكَمٌ فِي صَدَقَةٍ
لِرَجَالٍ (٨٥ / ٣) .

(٣) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْتَغِي الْأَنْبِ أَمَانًا مِنَ الْعَجْدَامِ ،
أَخْرَجَهُ أَبُو بَكِيمٍ (١٣٥١) ، وَدَكَرَهُ الْهَيْمِيُّ فِي « مَجْمَعِ الرِّوَاةِ » (٨١٤٧) ، وَقَالَ « رَأَوْهُ
أَبُو بَعْلَى وَابْنُ بَرٍّ وَابْنُ أَبِي حُمَرٍ فِي « الْأَوْسَطِ » . وفيه أَبُو الرِّيحِ السَّعْدَانُ وَهُوَ صَعِيفٌ وَارْتَجَعَ
بِحَسَنِ الْقَضِيرِ (٣٧١ / ٦) .

(٤) وَفِي (مِ) : (يَزِيدِي خَيْرٌ) .

(٥) ابْنُ الرِّبْرِ وَمَا بَعْدَهُ (ش ٤٧٧ / ٣)

(٦) ابْنُ الرِّبْرِ وَمَا بَعْدَهُ (لِكُفَيْهِ) بِدُونِ عَطِّ (سُرَّة) (ش ٤٧٧ / ٢)

(سورة) (يومها ويكثر الدعاء) والأصغر (أثنيهما) مصدره يخير ، وحذراً من الإهمال

وأن يكثر فيها^(١) فيهما : للحبر الصحيح أن الأولى^(٢) نصية من يوم ما بين الجمعة^(٣) ، والحبر لدارمي أن شيئاً نصية من يوم ما بين يوم السبت^(٤) العتيق^(٥) .

وحكمته ذلك أن فيها ذكر انقيامة وأهوالها ومعذمتها ، وهي تقوم يوم الجمعة ، كما في «مسند»^(٦) ، ولشبهه بها في اجتماع لحسينيها

(ويكثر الدعاء) في يومها : رجاء أن تصادف ساعة الإجابة ، وهي لحظة طيبة ، وأزجاء من حين يخس الحطيت على المسير إلى فرع الصلاة ، كما مر^(٧) ، وفي أحبار أنها في غير ذلك ، ويجمع بينها نظير المعشار في ليلة القدر أنها تسبل .

وفي ليلتها^(٨) : لما جاء عن الشافعي رضي الله تعالى عنه . أنه تلع أن الدعاء تحدث فيها ، وأنه امتحنت فيها^(٩)

(١) أي : أن يكثر من قراءة (سورة الكهف) ، وأن لا يكثر ثلاث مرات (رحم الله الطالبي) (١١٠/٢) .

(٢) أي : من قراءتها يوم الجمعة . نهاية . (ش : ٢/٤٧٧) .

(٣) أخرجه الحاكم (٣٦٨/٢) ، رليف (٦٠٦٣) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

(٤) مسند الدرسي (٣٧٦٩) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «خير يوم طلعت فيه الشمس يوم الجمعة» يوم خلق آدم ، وفيه أدخل الجنة ، وفيه أخرج منها ، ولا تقوم الساعة إلا في يوم الجمعة . صحيح مسلم (٨٥٤) .

(٦) قوله (كدام) أي في شرح قوله (ولا يثبت بمبدأ وشمالاً) كودي

(٧) قوله : (وفي ليلتها) عطف على (في يومها) كودي

(٨) الأم (٤٨٥-٤٨٦/٣) .

والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وبحرم على من تخلفه

ويعده ، عم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، في يومه ، وليست : للأحد
الصحيحة الأمر ، بذلك والناصب على ما فيه من عظيم الفضل والثواب ، في
سنة من تالي ، الأمر المصنوع في الصلاة ، السلام على صاحب العصر
سبحانه

ويؤخذ منها^(١٢) أن الإكثار منها أفضل منه بذكر أو قرآن ثم يرد بحديثه
(وبحرم على ذي الجمعة) أي : من يؤمته .

فإن قلت : كيف أصاب (ذي) بمعنى صاحب إلى معرفة ؟ قلت : (ل) هـ
يصح أن يكون للجس أو العهد الذهبي ، وكل منهما في معنى التكرار ، كما هو
مقرر في محله ، فصارت الإضافة لذلك ، وإضافتها للمعلم هي (أ) هـ
بكتة . تفهيم تكبيره أصلاً ، نظير ما في الرصني في : فروع موسى
وموسى بن إسرائيل ، لإحدى^(١٥)

^(١٢) منها ما أخرجه ابن حريصة عن أوس بن أوس رضي الله عنه قال قال النبي رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم : يا أيها الناس ، يوم خلق آدم ، ربه قبض ريبه الضعة ، وركب الضعة ، وركب
عليه من الضلالتة ، ياء صلاتكم بفرضه عني ، قال : كيف تعرض ضلالتة يوم
أوفيت ؟ قال : إن الله عز وجل حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأناس ، وأخرج ابن حزم
(٩١٠) ، وأبو داود (٦٠٤٧) .

^(١٣) بعد النسخة في الصلاة والسلام على صاحب المقام المحمود (ص ٢١٢ - ٨ - ١٢)
^(١٤) في الأحاد ، (ش : ١٧٩ / ٢) .

^(١٥) هو جزء من حديث أخرجه ابن أبي شيبة (١١٣٠٦) عن محمد بن ربيعة رضي الله عنه قال قال
عنه الت : وحده صخرة مكتوب فيها أيا الله دوني ، صخرة يوم صلت بنصر والفجر
حينئذ سجد ملاك خضاء ، ياركت لأهل في اسمي والسجين ، لا يرون حتى يردل لأحد
بني ، الجليل - راول من يسألها أهلها)
(٥) أقول : هذا السؤال وجوبه المذكور كلاهما مبني على غير أساس ، وهو يوم أن دعي

لأنفسه إلا لتكره أحد من قومه . بها لا تصاف إلا إلى اسم جسي طاهر . يوم أن دعي
باسم الجس ، تكبره ، وليس كذلك بل المراد به ما يقابل الصفة (سم ١٧٩)
وراجع شرح الرصني على الكتاب (١٦٧ / ٢) ، وشرح ابن عقيل (٤٤ / ١)

لأنه قيل ما نأخ وعبره به، الشروع في الأذان من بابي المحل، وهو ما نأخ ومع.

البيان، عن المعنى الثاني، أنه إذا شاء بعد ما مضى منه، وهو من دلي العمود والصانع وغيرهما من كل ما فيه شغل عن معنى الصلاة، كان عادداً مع الشروع في الأذان من بابي المحل، والقوله يعني في قوله من باب الصلاة من يوم الجمعة **فَأَسْقُوا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ**، حمداً، أي إركونه، والآلة لدرجوت فيخرم العمل، وقيل به كل شاعلي

ويخرم أيضاً على من سم تدرئة مباينة من تدرئة، لإعانه به على محضته، في إن الأكثرين على الكراهة

وتخرج به (الشاعلي) من ذلك في الطريق إليها وهو عائش، أو المسجد يوم كره فيه، وتلحق به^(١) كما هو ظاهر، كل محل يغلب وهو فيه وقت الشروع فيها، وينشئ له لحوقها^(٢)

وبالأدب المذكور، الأذان الأول، لأنه حادث، كما مر^(٣) ولا يشمل النص.

نعم، من يدرئة اسمي قبل الوقت يخرم عليه الشاعلي من حيث^(٤) وبإحدى الجملة. من لا تدرئة مع مثله، فلا حرمة بل ولا كرهه متعلقاً^(٥)

(قال باع) مثلاً (صح) لأن النهي لمعنى خارج عن العقد

(١) أي: بالمسجد. (ش: ٢/ ٤٨٠)

(٢) قوله (ويشير له لحوقها) كما لو كان سره باب المسجد أو قريباً، لانتهاء الصوت، أي الحكم يدور مع العلم وجوداً وهدماً كردي. وراجع "لمنهل الصباح في اختلاف الأشباح" مسألة (٣٩٣).

(٣) أي: في شرح (ثم يردك). (ش: ٢/ ٤٨٠)

(٤) أي: من وقت لزوم المعنى نهاية. (ش: ٢/ ٤٨٠)

(٥) أي: قبل الأذان ويحده. (ش: ٢/ ٤٨٠)

ونكرو قتل الأعداء بعد الرزالي ، والله أعلم .

فصل

من أذرك وتخرج ، الثاني .

(ويكره) التشاغل بالسبع وغيره لمن لم يركع معه أحد .
 المذكور بعد رسول ، والله أعلم . لدخول الوقت فربما يؤت
 معهم ، إن فُحس الأخير عنه كما في مكة لم يُكره ، كما يحتمل الإمام .
 بل ضروري^(١) .

(فصل)

فيما تذكرك به الجمعة ، وما يحوز الاستحلال به

وما يحوز للمعز حرم ، وما يمتنع من ذلك

(من أذرك ركوع) الركعة (الثانية) مع الإمام المظهر المحسوب^(٢) .
 فيما يأتي^(٣) ، واستمر معه إلى أن يسلم ، كما أفاده قوله (فيصلي بعد صلاة
 الإمام) .

وبهذا^(٤) يندفع الاعتراض عليه^(٥) بأن قول أصله ، (أذرك مع الإمام
 ركعة)^(٦) أحسن ، على أن هذا فيه إيهام نسيم منه المنس ، إذ قضته لا كما
 يادراك الركوع والسجدة^(٧) فقط .

(١) أي لتصرف الناس معطل مصالحهم في تلك المدة الطويلة (نس : ٢ / ٤٨٠)

(٢) قوله (المحسوب) نسب سبي للإمام ، وهم برر لأمن الناس ، ويحتسب أنه معه ركوع
 الثانية ، (نس : ٢ / ٤٨٠)

(٣) فصل قوله (لا فيما يأتي) وهو قول الأبي مرياً (ويلادرك ركعة معه) كقوله

(٤) أي بعد بعده قول المصنف (نصلي ،) إلخ ، من اشتراط الاستمرار إلى السلام
 (نس : ٢ / ٤٨٠)

(٥) وفي (ب) و (ت) : لفظه (علي) غير موجودة

(٦) المحرر (نس : ٧٠)

أدرك الجماعة فيصلي بعد سلام الإمام رفعه .

والمعتمد - كما أفاد كلام السحبي^(١) ، واعتمد لأمر عن جماعة من جانب
 فيه كثيرون ، وحملوا كلامهما على التثنية دون التسمية ، واستدلوا بقول
 الإمام^(٢) وغيره^(٣) : أنه لا نداء من استمراره معه في السلام^(٤) ، ولا كان
 فارق ، أو بطلت صلاة الإمام سم نذكر الجمعة^(٥) ، وأيده الحديث بما يفي
 لجمعة . أنه لو أدرك ركوع الثانية وسجدتها لا يترك الجماعة^(٦) وهو
 استدلال محتفل وإن أمكن الفرق^(٧)

وكون الركعة تنهي بالمرح من السجدة الثانية ، إما بعد ما يس منها ، كما
 هو واضح من كلامهم . لا يأتي ذلك^(٨) ، لأن الاحتياط بجمعة يقتضي احتيا
 تابع لكيفية منها فيها ، لامتناعها بخصوصيات عن غيرها ، كما علم مما مر
 وبأني^(٩)

(أدرك الجمعة) حكماً لا ثواباً كاملاً (يصلي بعد سلام الإمام ركعة)
 جهراً ، للحبر الصحيح . من أدرك ركعة من الجمعة . فليصل - أي : يضم

(١) أي قولهما (يصلي بعد سلام الإمام) . (ش : ١٨ / ٢) .

(٢) الإمام (١٢٥ / ١ - ١٢٧) .

(٣) قوله : (واستدلوا بقول الإمام وغيره) أي : ويدل ذلك الحديث الآتي أيضاً . -
 (١٨١ / ٢)

(٤) قوله : (أنه لا يد . . .) إلخ غير قوله . (والمعتمد) . (ش : ١٨١ / ٢) .

(٥) راجع السهم اضاح في اختلاف الأسياخ مسألة (٣٩٤) .

(٦) من الشرواني (١٨١ / ٢) قوله اسم يدرك . إلخ بيتاء المشمول (وفي الخ) : (سم
 نذكر الجمعة)

(٧) في (ص : ٧٢٥) .

(٨) لغة ما يأتي ، من أن المصروق تابع وإعلانه إمام لا يمكن جعله تابعا لهم . (ش :
 ١٨١ / ٢)

(٩) أي : اشتراط الاستمرار إلى السلام . (ش : ١٨ / ٢)

(١٠) قوله : (سم مر) أي : من شروط الجمعة ، وقوله (وبأني) أي : في الاستحلاف ، وكان
 الأولي . (وما يأتي) . (ش : ١٨١ / ٢)

ومع ذلك - إنها أخرى (١١) . وفي رواية حسنة : « من أدرك من صلاة الجمعة ركعة ، فقد أدرك الصلاة » (١٢)

ويحضر الجمعة أصاب بأدرك ركعة أولى معه وإن ما فيه بعد ، كما في الجمعة لا تجب إلا في الركعة الأولى (١٣) .

ويذكر ركعة بعد وإن لم يكن أولى للإمام ولا نائبه ، بأن قام . وذكره عنه : كتابه في شرح الإرشاد في مبحث القدوة (١٤) .

فقول : أصلي الركعة (سهواً) (١٥) تصويرٌ ؛ يدلُّ أنه إذا حضر سجدة ، ولم تصح صلاة حلقة وإن علم حدث نفسه

فجاءه جاهل بحاله ، واقتدى به ، وأدرك (العاتقة) (١٦) ، ثم استند به في أن يستلم لأنه أدرك مع الإمام ركعة قبل سلام الإمام ، فهو كمن صلى صلاة أصية جمعة ، أو غيرها حلت محدث .

ويؤخذ منه (١٨) . أنه لا يذعن من زيادة الإمام على الأربعين

(١) أخرجه ابن خزيمة (١٨٥١) ، والحاكم (٢٩١ / ١) ، وابن ماجه (١١٢١) ، والبيهقي (٢٦١) ، والبيهقي (٥٨٠١) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٢) أخرجه نسائي (٥٥٧) ، وابن ماجه (١١٢٣) ، والدارقطني (٣٦٣) عن ابن عمر رضي الله عنهما

أجمع في السير الكبير (٢٣٥ / ٣) ، وفي تنقيح الأخبار (١٠٧ / ١) .

(٣) في (٦٤٨)

(٤) مع مواد (٢١٣ / ١)

(٥) شرح الكبير (٢٦١ / ٢) ، وروضة الطالبين (٥١٦ / ١) .

(٦) حفظ على قوله ، ثم (شرح ٤٨١ / ٣)

(٧) أي فلا يذعن من إدراك الركعة معه بقرائها ، ومن عدم علمه بابتدائها (٤٨١ / ٢)

(٨) أي من القياس في قوله (فهو كمن) (شرح ٤٨١ / ٢)

وإن أدركته بعده فاقته فثم بعد سلاماً ظهر أو بعد ، والأصح أنه به

وهي هذه الأحرار^(١) كلها لو أراد سراً أن يصلي به^(٢) ، فهي الجمعة الجمعة^(٣) ، كما في «البيان» عن أبي حمزة^(٤) ، وحرى عليه أن يصلي وإن كُتِبَ وغيرهما

قال بعضهم وعليه لو أنكرم خُفَّ شأني بعد صلاة ثلاث أحرار ، وخُفَّ الثالث أحرار وهكذا خُفَّت الجمعة للكل .

ونارخ بعضهم أولئك^(٥) بأنَّ لِيدي قصاصة كلام التشحيط ، «مترج به عنهما» أنه لا يجوز الاقتداء بالمسوق المذكور انتهى^(٦) ، وفيه نظر ، وليس هو هو في العدد في الثانية ، وإلا لم يصحَّ بالمسوق نفسه ، بل العدد موحود حكماً ؛ لأنَّ صلاته كُتِبَ اقتدى به ، وهكذا تبعه للأول^(٧) .

(وإن أدركته بعده) أي الركوع (فاقته) الجمعة لمستهوذة هذا أحرار^(٨) (يوم) صلاته عالماً كان أو جاهلاً (بعد سلامه) أي الإمام (ظهر ربعاً من غير مية لفوائب الجمعة) .

واكتد (أربعة) لأنَّ الجمعة قد تُسَمَّى ظهراً مفصولة

(والأصح أنه) أي المُتَدَرِّك بعد الركوع (يسوي) وحوماً عنى المعتمد

(١) أي ثلاث (ش ٢/ ٤٨١) وهي فيما إذا أدرك ركوع الجمعة واستمر معه إلى أن يسلم ، فصلّى بعد سلام الإمام ركعة . وربما إذا أدرك الركعة الأولى ، وفارق بعدها ، وفيما إذا أدرك الجمعة الإمام وهو لا يعلم الحال .

(٢) أي : بعد ركعة من الجمعة فقط . (ش : ٢/ ٤٨١)

(٣) راجع «المهل المضاعف في اختلاف الأشباح» مسألة (٣٩٥)

(٤) البيان (٢/ ٥٢٢) .

(٥) أي : أبا حامد وسماه . (ش : ٢/ ٤٨٢) .

(٦) أي : مقول بعضهم . (ش : ٢/ ٤٨٢) .

(٧) راجع «سهل المضاعف في اختلاف الأشباح» مسأله (٣٩٥)

(٨) أي : السابق لي (ص : ٧١٨) .

في اقتداءه بالجمعة

وإذا خرج الإمام من الجمعة أو غداً فما يحدث أو غيره - جاز الاستحلاف في الأظهر .

(في عيدان الجمعة) موافقة للإمام . ولأن البأس لا يحصل إلا بالسلام . وقد يذكر الإمام برك ركن^(١) ، فيأتي بركعه ، ويقيم دعاء يوم ذلك ، فيذكر معه الجمعة وإماماً قلنا : (ويقيم) إلى آخره لقولهم لا تجوز صلاة الإمام في علي سهر ، ولا في يوم محاسنة ولو بالنسبة للمسوق ، حملاً^(٢) على أنه سهر بركي ، ومز لمرئي^(٣) بين البأس هنا ، وهي لمعدود

، وإذا خرج الإمام من الجمعة أو غيرها (بأن أخرج نفسه عن الإمام سحر تأخيرها ، أو خرج عن الصلاة (بحدث أو غيره) كزغاب كثير ، أو بلا سبب أصلاً (جاز الاستحلاف) للإمام ولهم وهو أولى^(٤) ، ولعصمهم (في الأظهر) أن الصلاة بإمامتي على التعاقب جائزة ؛ كما صنع من فعل أبي بكر ثم لبي صلى الله عليه وسلم في مرضه الذي مات به^(٥) .

قائلاً : وإذا جاز هذا فيمن لم تبطل صلاته . فهي من بطلت بالأولى ؛ نص ورته إلى الخروج منها ، وحتيجهم إلى إمام . ومن فعل عمر^(٦) سناً طعين ، ثم عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما^(٧) .

(١) قوله (قد يذكر الإمام برك ركن) واستشكل بأنه لو بقي عليه ركعة فقام الإمام إلى حائسة لا تجوز له متابعتها ، حملاً على أنه تذكر برك ركن ، ويحتاج فيه ما هنا سحره على ما إذا علم أنه برك ركناً فقام . كروي .

(٢) قوله (حملاً) إلح على المسمى (ش ٤٨٣/٢)

(٣) قوله (ومز لمرئي) أي في شرح لول . (ومن لا جمعة عليه) كروي

(٤) أي ويستعملهم أو من استحلوا ، لأن الحق في ذلك لهم معي . (ش ٤٨٤/٢)

(٥) أخرجه البخاري (٦٨٧) ، ومسلم (٢١٨) عن عائشة رضي الله عنها

(٦) عطف على قوله . (من فعل أبي بكر) إلح . (ش ٤٨٤/٢)

(٧) أخرجه البخاري (٣٧٠٠) ولبيهقي (٥٣٢٠) عن عمرو بن ميمون رضي الله عنه

وتخوُّز أن يعدم واحدٌ نفسه وإن مات على نفسه^(١) الجمعة ، لأن مقتضى
مضوت في الجملة^(٢) ، فعُدَّ به كذا قيل .

ولأرجح كما بُشِّت في شرح المساب : أنه لا يخوُّز له ذلك ، بل ، من غيره
الإمام^(٣) ، لأن الظاهر أن محلَّ الخلاف^(٤) في وجوب اقتضائه ، والله أعلم
عليه بواث الجماعة .

ولو تركه^(٥) الإمام ، ولم يتقدَّم أحدٌ في الجمعة لزمهم في ألاها على
بما مر من اشتراط الجماعة فيها^(٦) ، دون الثانية

فإنهم الرجال حيث^(٧) مبردين ، وقدم أسوة امرأة صهيح جاز ، كما
يُعْبَرُ تعبيراً ، الروضة ، صلاحية المصنوع لإمامة اليوم^(٨) ، أي الدين بشؤون به
وإن لم يصحَّ لإمامة الجمعة ، إذ لو تمَّسَّ فَرادى جاز ، فالجماعة أولى .

ولو قدَّم الإمام أو المأمومون قبل فراغ الأولى واحداً . سم يترفع القدم على
ما بحثه من لأساء ، وله احتمال بالدروم ، لتأنيدي إلى التواكل ، وهو متَّحَة^(٩) .

ولا عرة بتقدسه لمن لا يصحَّ إمامته لهم ، كما راق ، فلا يخلَّ صلاحهم ، لا
الندوبها

(١) أي بأن لم يدرك الأولى على ما يأتي سم ، أي من شرح (دوره في الصحيح) ، ش
(٤٨١/٢) .

(٢) وفي (ب) و(خ) و(غ) : (مطلوب في الجمعة)

(٣) راجع ، سهل صباح في اختلاف الأشباح ، مسألة (٣٩٦)

(٤) لعنه الأبي عن ابن لاسناد (ش ١٨١/٢)

(٥) أي : الاستسلام ، عاصي (ك)

(٦) في (هـ) : ٦٤٨

(٧) أي حين ذلك خروج الإمام من الجمعة في الثانية (ش ٤٨١/٢)

(٨) روضة الطالبين (١/٥١٨-٥١٩) .

(٩) راجع ، الصور الصباح في اختلاف الأشباح ، مسألة (٣٩٦)

ولا يستحلف بالختم لا فمداً به من حديثه ،

وسم بخور الاستحلاف أو لستم قل أن تفرّدوا بركن ولو عدنا على
ف قصداً إصلاّتهم ، ولا أوسع من الجمعة مذهباً^(١) ، وفي غيره من غير تعدد
نية اعتدائه ،

ولو فعله بعضهم^(٢) ففي غيرها^(٣) يحتاج من فمداً إليه دال من له
بفمداً ، ومنها إن كان غير العاصين أربعين بقست ، ولا بقست^(٤) ، كما هو
ظاهر

وأفهم برتبة الاستحلاف على حروجه أنه لا يجوز به الاستحلاف في
المعروض ، وفي ضريح الشيخان في (باب صلاة الجمعة) نقلاً عن أصحاب
وغيره^(٥)

والمراد : كما هو ظاهر أنه ما دام إماماً لا يجوز ولا يصح استحلاف
لغيره ، بخلاف ما إذا أخرج نفسه من الإمامة فإنه يجوز استحلافه وإن لم يكن
له عدد ، لمولهم السابق نقلاً (وإذا جاز فمد)^(٦) إلى آخره

وقول أبي محمد (عني حصر إمام أكمل جاز استحلافه) مراده :
أخرج نفسه عن الإمامة ، وحينئذ لا يقف بالأكمل .

(ولا يستحلف) هو أو هم (بالجمعة إلا مقتدياً به قل) نحو^(٧) (حديثه) ولا

(١) سواء جندوا به الاعتداء أم لا ، أخذاً بما بعده ، وسواء انفردوا في الركعة الأولى أو في الثانية ،
كما يأتي من سم . (ش : ٤٨٥ / ٢)

(٢) أي : بأن الفرد بركن من الاستحلاف (سم : ٤٨٥ / ٢)

(٣) أي : غير الجمعة . هامش (س) .

(٤) محله : كما هو ظاهر إن كان الأفراد في الركعة الأولى ، فإن كان في الثانية ، بينا
الجمعة . (سم : ٤٨٥ / ٢) .

(٥) روى الطائفة (٤٩٦ / ١) ، الشرح الكبير (٢٣٢ / ٢)

(٦) في (ص : ٧٢٠)

(٧) في (ح) و (س) والطبوعات : لفظة (نحو) غير موجود .

وَلَا يُشْرَطُ كَوْنُهُ خَاسِرَ الْحَقَّةِ وَلَا

يَتَقَدَّمُ فِيهَا أَحَدٌ مَعَهُ إِلَّا إِنْ كَانَ كَذَلِكَ^(١) ، لِأَنَّهُ^(٢) إِشَاءَ جَمْعِهِ بَعْدَ أُخْرَى ،
أَوْ فِعْلُ الظَّهْرِ^(٣) قَبْلَ قَوَائِمِ الْجُمُعَةِ ، وَكُلُّ سَهْمٍ مَسْبُوعٍ^(٤) ، وَإِنَّمَا اعْتَصَرُوا ذَلِكَ^(٥)
فِي الْمَبْرُوقِ ؛ لِأَنَّهُ تَامِعٌ لَا مَشْيٌ

أَمَّا عِبْرَتُهَا ، فَلَا يُشْرَطُ فِيهِ ذَلِكَ^(٦) بَلِ الشَّرْطُ فِي غَيْرِ الْمُقْتَدِي بِهِ قَبْلَ حَوْرِ
حَدِيثِهِ ، أَلَّا يُخَالِفَ إِمَامَهُ فِي تَرْتِيبِ صَلَاتِهِ كَالْأُولَى مَطْلَعاً^(٧) ، أَوْ ذَلِكَ لِرِيعِ
مُخَالَفِ ثَانِيهَا أَوْ رَابِعِيهَا ، أَوْ ثَالِثَةِ الْمُعَرَّبِ حَيْثُ لَمْ يُجَدِّدْ رَأْيَهُ لَاقْتِدَاءً بِهِ ؛ لِأَنَّهُ
حَيْثُ يَخْتَلِفُ لِلْقِيَامِ وَهُمْ لِلْقَعْوِ

أَمَّا مُقْتَدِي بِهِ قَبْلَ ذَلِكَ ، فَيَحْتَزُّ اسْتِخْلَافَهُ مَطْلَعاً^(٨) ؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ مَرَعَةٌ بِصَمِ
صَلَاةِ الْإِمَامِ ، فَيَقْتَضِي وَيَتَشَبَّهُ فِي مَحَلِّ قِيَامِ الْإِمَامِ وَتَشَبُّهِهِ .

(وَلَا يُشْرَطُ كَوْنُهُ) أَيِ : الْحَلِيمَةِ أَوْ الْمُتَقَدِّمِ حَاضِرِ لِحَقَّةٍ وَلَا (أَنْ يَكُونَ)

(١) أَيِ : مُقْتَدِياً بِالْإِمَامِ قَبْلَ حَوْرِ حِلَّتِهِ . (ش : ٢ / ٤٨٦)

(٢) قَوْلُهُ (لِأَنَّهُ) أَيِ : فِي اسْتِخْلَافِ غَيْرِ الْمُقْتَدِي بِإِشَاءِهِ ، أَوْ تَقَدُّمِهِ مَعَهُ إِشَاءَةً . الْخُ
كُرْدِي

(٣) أَيِ : إِنْ تَرَى الظَّهَرَ . (م : ٢ / ٤٨٦)

(٤) وَقَوْلُهُ (وَكُلُّ سَهْمٍ مَسْبُوعٍ) إِشَارَةٌ إِلَى مَا فِي « شَرْحِ الرُّوحِ » مِنْ قَوْلِهِ : بَطِلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِذَا
بَطِلَتْ جُمُعَةٌ وَظَهَرَ بَيْتٌ بَدَأَ ، وَظَاهَرُ أَنْ مَحَلَّهُ إِذَا كَانَ جَاهِلاً بِالْحُكْمِ ، وَغَضَبَ
صَلَاتِهِمْ أَنْ اقْتَدُوا بِهِ مَعَ عِلْمِهِمْ بِبَطْلَانِ صَلَاتِهِ .

نَعَمْ ؛ إِنْ كَانَ مِنْ لَا يَلْزِمُهُ الْجُمُعَةُ وَبَرَى غَيْرُهَا . صَحَّحَ صَلَاتَهُ رُبُّهُ بَدَأَ ، وَاقْتَدَا بِهِ ؛ لَوْ
كَانَ فِي الْأُولَى . . . لَمْ يَصَحَّ ظَهَرُهَا ؛ لِعَدَمِ قِيَامِ الْجُمُعَةِ وَلَا جُمُعَةٍ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَذْكُرُوا فِيهَا رُكْعَةً
مَعَ الْإِمَامِ مَعَ اسْتِغْنَائِهِمْ عَنِ الْاِئْتِدَاءِ بِهِ بِتَقَدُّمِ رَأْيِهِمْ ، أَوْ فِي الثَّانِي : اتَّصَوْا جُمُعَةً
اَتَّصَى . كُرْدِي .

(٥) أَيِ : الْإِحْرَامَ بِالْجُمُعَةِ . (ش : ٢ / ٤٨٦) .

(٦) قَوْلُهُ (أَمَّا عِبْرَتُهَا) أَيِ : غَيْرِ الْجُمُعَةِ (فَلَا يُشْرَطُ فِيهِ ذَلِكَ) أَيِ : كَوْنِ الْحَلِيمَةِ مُقْتَدِياً بِالْإِمَامِ
قَبْلَ حِلَّتِهِ . نِهَاجُهُ . (ش : ٢ / ٤٨٦)

(٧) قَوْلُهُ (كَالْأُولَى مَطْلَعاً) أَيِ : الرُّكْعَةَ الْأُولَى مِنْ أَيِّ صَلَاةٍ كُرْدِي

(٨) أَيِ : سِوَاهُ خَالَفَ إِمَامَهُ فِي تَرْتِيبِ صَلَاتِهِ أَوْ لَا . (ش : ٢ / ٤٨٧)

مرکوزہ الاُوی فی الاصح وھما .

أوردوا التمسکة والتمسک بالاصح وھما (لانه بالانفراد به قد حرمه ما فی
حکم من حصر خطاء وھما عن کلامه أدلا ابرہہ الأری أنه لم یحکم
مقرر بعد حرمہم . (۱) فھما (۲) . لا یشترک فی سماعہ
وہما حرمہ .

ولو استخذه قبل لصلاه استمرط سماعه لها وان راد على الأری . (۳)
مصدرة عنهم : لأن من لم یسمع لا یشترک فی سماع غیرہ . (۴) لا بعد الامس .
وینبذ نوزد اربعون سمعوا فعندوا الجمعة . انعقدت لهم . بخلاف غیر
بسمعیہ

قوله قلت (۵) : ظہر کلامهم : صحة استخلاف من سمع ولو نحو محدث
وصبي زاد (۶) فما الفرق (۷) قلت . یفرق بأنه بالسمع المزوج في حد غیرہ .
فصر من أهلنا نعتا ظہراً : فلهذا کفی استخلافه . ولیطلاق صلاته (۸) وبقصہ
اشترطت زیادته .

ع من لم یسمع فلم یصر من أهلها ولا في الظہر (۹) . مع یحکم
استخلافه مطلقاً (۱۰) .

وینجوز الاستخلاف في الخطبة لمن سمع ما مضى من أركاني دون غيره .

- (۱) أي قام غیر السامعین مقام السامعین . (ش : ۱۸۷/۲) .
- (۲) أي في بحث الانقضاض (ش : ۱۸۷/۱) .
- (۳) قوله (عن حدیث) إجماع علماء جمع لی قوله (شرط سماعها) کروي
- (۴) أي نفس الأریین . ع ش . (ش : ۱۸۷/۲) .
- (۵) قوله (فما الفرق) أي بینہ و بین من لم یسمع الخطبة . کروي
- (۶) أي في حق المحدث . (ش : ۱۸۷/۲) .
- (۷) قوله (ولا في الظہر) . ع ش . أي ولا في الظہر کروي
- (۸) أي . واد على الأربعین أم لا . (ش : ۱۸۸/۲) .

ثُمَّ إِنْ كَانَ أَذْرَكَ الْأَوَّلَى . نَحَثُ حُجَّتَهُمْ ، وَإِلَّا . مَسَمُ لَهَا ذَمُّهُ فِي الْأَصَحِّ ،

عَلَى مَا حَرَّزْتُهُ فِي « شَرْحِ الْإِرْشَادِ » (١) .

(ثم) إذا استخلف و حد أو تقدم بنفسه في الجمعة (إن كان أدرك ، الإمام في يوم أو ركوع الركعة (الأولى) وإن سقط فيما إذا أدرك في اليوم صلاة الإمام فل ركوعها (تم حجتهم) أي الحجة والمأمورين ، لأنه مصدر واحد مكانه

(وبلا) يُدْرِكُ ذَلِكَ وَإِنْ اسْتَخْلَفَ فِيهَا (٢) (فتم) الجمعة لهم دونه في الأصح) لإدراكهم ركعة كاملة مع الإمام ، بخلافه فتخلف ظهراً وإن أدرك معه ركوع الثانية وسجودها (٣) ، كما أفهمنا كلام الشيخ (٤) وعليه ما وإن كان اسعوي يُخْلِصُهَا جَمْعَةً (٥) ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ رُكْعَةً ، فَتَدْرَأُ أَنَّ الْمُعْتَمِدَ (٦) : أَنَّهُ لَا يَدُّ مِنْ بَقَايَةِ مَعَهُ إِلَى أَنْ يُسَلِّمَ (٧) ، وَفَارَقَ هَذَا الْخَلِيفَةَ مَسْبُوقاً (٨) أَقْتَدَى بِهِ (٩) . بِأَنَّهُ تَبِعَ وَلِخَلِيفَتِهِ إِمَامٌ لَا يُتِمُّنُ جَمْعَهُ تَابِعاً لَهُمْ وَتَحَثُّ بِمَعْصِهِمْ أَنَّهُ (١٠) مَنَى أَذْرَكَ رُكْعَةً . . لَمْ تُدْرِكْهُ بَعْدَ الْإِمَامَةِ ،

(١) فتح الجواد (٣٠٤/١ - ٣٠٥) .

(٢) أي : يأل استخلف بعد الركوع ، (سم : ١٨٨/٢) .

(٣) قوله : (فجمعها ظهراً وإن أدرك) إلخ وعارفي اتصافها بجمع في الأولى مع به سم يدركها كلها ، لأنه ثم أدرك في وقت كانت جمعة لقوم مؤمنوه على الإمام ، فكان أموي من أدرك في الثانية . كردي .

(٤) درصة الطالبي (٥٢١/١) ، الشرح الكبير (٢٧٠/٢ - ٢٧١) .

(٥) التهذيب (٣٣١/٢ - ٣٣٢) .

(٦) قوله : (فتدرا) أي : في أول الفصل ، كردي .

(٧) أي : في أول الفصل ، وهذا تعليق لقوله (ويخلف ظهراً) إلخ ، وجه ما لا يحسن ، (ش : ٤٨٨/٢) .

(٨) قوله : (وفارق هذا الخليفة مسبقاً اقتدى به) ، فإنه يتم الجمعة ؛ لأنه أدرك ركعة مع من يراعي نظم صلاة الإمام ، بخلاف الخليفة . كردي .

(٩) قوله (اقتدى به) أي بالخليفة أو بالإمام (ش : ٤٨٨/٢) .

(١٠) أي : الخليفة ، (ش : ٤٨٨/٢) .

والأمر سنة ، وفيه نظر ؛ لأنه ليس إماماً من كل وجه ، فلا راحة أنه لا تفرقة
منه (إمامه مفسداً) ؛ فلهذا كونه مأموراً حكماً ؛ إذ لم تكن الحرية على نظم الإمام
الأمر

فيه . يؤخذ من تعليلهم هنا في بعض المسائل ومقاصد^(٢١) : أنه لا يصح
حلف من لا يفرقة إلا أن رد على الأربعين . وأن العدد بقاؤه شرط إلى السلام
أن فرض ما هنا^(٢٢) إذا كان الإمام راداً على الأربعين ؛ لأنه إذا كان منهم سقطت
بخروجه لنقص العدد ، وأنه^(٢٣) حيث لزم التحليمة الظهر استلزم أن يكون راداً
على الأربعين ، والأمر . لم يصح اقتداؤهم به

ولا يأمي هذا ما تألوه في صلاة الجمعة في الخوف^(٢٤) الحادث في الأمر
أيضاً ؛ كما بينت في شرح الإرشاد^(٢٥) لأن الإمام ثم واحد والكل نتج له ، وهذا
ليس موجوداً هنا

وثنى بعضهم فيمن أخرج تسعة وثلاثين فافتدى به آخر في الثانية فأخذت
وتمت^(٢٦) أكثر الجمعة ؛ لقيام المأموم مقام الإمام ؛ لأنه باقتدائه به قبل

(١) أي أدرك ركعة مع الإمام أو لا . (ش ٢٠/٢٨٨)

(٢) أي في قول السن (وتصح خلف العبد والقصي) إلخ (ش ٢٠/٢٨٨)

(٣) قوله (بها لا يصح) إلخ بيادك عز (ش ٢٠/٢٨٨)

(٤) قوله (أن فرض ما هنا) أي يؤخذ أن فرض ما في مكان حواجز الاستحلاف إذا كان الإمام
الذي يطلب صلاته وسقط واحد وانقاد على الأربعين كتردي

(٥) وقوله (وأن) سقط عن (أن فرض) إلخ كتردي

(٦) وقوله (في الخوف) أي في نوع من أنواع الخوف الحادث ؛ كما سألني ذلك الشيخ
كتردي بعبارة التروسي (٢٠/٢٨٩) وقوله « ولا يأمي هذا » أي الاشراف المذكور
« ما تألوه » في صلاة الجمعة في الخوف . إلخ ؛ من أنه لا يضر النقص عن الأربعين في
الركعة الثانية

(٧) فتح الجولد (١/٣١٨) ر

(٨) قوله (أخذت) أي الإمام (واسقط) أي المقتدي في الثانية (ش ٢٠/٢٨٩)

وإيراعي المستوفى نظم المستحلف ، فإذا صلى ركعة تشهد وأشار

الحديث أنحت^(١) عليه حكم الجماعة في بدء العدد دون إدراك الجمعة^(٢) ،
لا خلاف الملحظين

وفي اقتضائه كلامه : من حوار اقتضاه به ، مع كونه ليس قد عسى
الأربعين . فيه نظر ، وأن حثه من العدد حتى لا ينفلج جمعهم لو سموا
قراذلي . . فمصححة^(٣)

(وإيراعي) وجوب الحليفة (المسوق نظم المستحلف) يعني الأول ورد لم
يستحلف ؛ لأنه لشرم ذلك بالاعتداء به (فإذا صلى) بهم (ركعة تشهد أي
جلس للشهد وحوياً ، أي ، بقدر ما يسع قل التشهد والصلاة : كما هو ظاهر ،
وقرأه بدياً^(٤))

(وأشار) الحليفة ندماً ، فإن ترك^(٥) لم يتعد ذلك لغيره مصل أو
غيره ؛ نظير ما مر أن من أحرّم عن يسار الإمام سئل له^(٦) ولغيره من مصل أو
غيره تحريكه إلى اليسار^(٧) .

وظاهر المتن وغيره سبب إشارته وإن عليم أن من وراءه لا يتعنى ذلك عليه
بوجه ، وعليه فيؤجّه بأنهم قد يسوّون أو يظنون سهوة

(١) وقوله (اسحب) معناه : اسفل كردي

(٢) أي : إدراك الحليفة للجمعة . (ش ٤٨٩/٢)

(٣) قوله (وأن حثاه من العدد) إصح هذا بخلاف قوله السابق (وأنه حيث) إصح ،
وحاصل ما ارتضاه الشارح كما ترى أنه إذا لم يرد الحليفة على الأربعين ، ولم يحصل له
الجمعة كفى في تمام العدد حتى لا ينفلج جمعهم ، ولهم الانفراد بعبادة . ولكن لا يصح
اعتدالهم به ، فلتأمل فيه ، وفيه ما فيه سم أي : فمن لم يرد الحليفة على الأربعين لم
يصح جمعهم أيضاً ، كما مر عن « النهاية » و« المعجم » (ش ٤٨٩/٢)

(٤) راجع ، المتن الضاح في اختلاف لأخبار : مسأله (٣٩٩)

(٥) وفي بعض النسخ : (فإن ترك ذلك)

(٦) أي بالإمام (ش ٤٩٠/٢) وفي المصنف (على يسار الإمام)

(٧) في (ش : ١٧٩) .

يُنْبِتُهُمْ لِيُفَارِقُوهُ أَوْ يُنْظَرُوا ،

(اليه يضرّبونه) وحباً^(١) إن حبسوا خروج الوقت ، وإلا لم تُكره (أو ينظروا) سلامه نسلفوا معه ، وهو الأفضل ، ثم يقوم إلى ما يلي عليه من ركعة إن أذكرك الله ، ماء على ما مرّ عن البعوى^(٢) ، أو ثلاث إن لم تذكركها^(٣) .

وقوله (لِيُفَارِقُوهُ أَوْ يُنْظَرُوا) يحتفل أن يكون من حمة ما يشير إليه ، وعلمه فقهه الحبر من الإشارة مُمكنٌ ، كما لا يخفى ، ويختص أن يكون بنا للحكم المرتب عليه ، فلا اعتراض عليه ، بخلاف الجمع .

وقصة المتن عدم صحه استحلاب مسوقٍ جاهلٍ بظلم صلاة لأمم ، وصحّته في « الروضة » ، لكن رجع في « المحقق » لصحه ، اعتمد الإسنوي وغيره^(٤) ، وعنه فتراث من خلعة ، فإن حبسوا ما يصدم دم ، وإلا قتله . وهي الرعية إذا حبسوا بالقعود فقد وشهد معهم ثم يقوم ، فإن دُموا معه علم آباء سيئهم ، وإلا . علم أنها حرّتهم

ولا نأبي قد ما مرّ في (سجد سهو) . نه لا يراجع لقراب العير ولا لمعه وإن كثروا^(٥) ، لأن هذه مستثنى : لضروريّة دفع العلم بالظلم عليهم ، أي أصالة ، فلا يبي أن له اعتماد خير ثقة غيرهم وإشارته^(٦) ؛ كما هي « المجموع » عن الشيرازي وأثره . قال عنه كمالو أخيرة الإمام - أي ردي بطلت صلاته - أن الباقي من صلاته كذا . علمه اعتماد خيره اتفاقاً^(٧)

(١) أي حباً إذا كانت جمعة ، كما هو ظاهر رصدي ٣٠٣/٢

(٢) في (ص : ٧٢٥)

(٣) قوله (أو ثلاث إن لم يذكروا) مداسي على ما أفهم كلام شيخنا كروي

(٤) روضة الطالبين ٥١٩/١ ، المحقق (من ٢٦٦) ، المذهب ٣٧٥/٣

(٥) في (ص : ١٩١)

(٦) وفي بعض النسخ : (غير غيرهم وإشارته) .

(٧) المجموع (٢١٢/١)

ولا يترتب استئناف نية القعدة في الأصح
ومن رُحم عن سُخُود

(ولا يلزمهم استئناف نية القعدة) بالمصنف عليه ^(١) ، أو نفسه في
الجمعة وغيره ؛ كما اقتضاه كلام « الحادي » وغيره ^(٢) ، لكن أي نية
الأدعي واقضاه كلام الشيخين وغيرهما ؛ أنه متى لم يقعدة لأمر - منها
استئنافها ^(٣)

ولدي بَنَجَة . الأول ؛ لأن إرائهم له يجري على قسم (عدم مقصداً
مريض في أنه سبغ له ومُرَّ لِسُوقِهِ ، وإد كان كذلك . لم يحج لاقتدائه في
نية ؛ كما هو واضح .

ولا فرق في غيرها ^(٤) بين من اقتدى به ^(٥) نزل حروجه ، ومن لم يقعدة به
عند تحالف ^(٦) الظلم ^(٧) ، أو فعل ركي ؛ كما عُلِمَ من مر ^(٨) (في الأصح
شربهما) ^(٩) سرلة لأول في رعية نظمه وغيره .

نعم ؛ يُشْتَمِي مدتها ^(١٠) ؛ حروجا من الحلاف
(ومن رُحم عن السجود) في الجمعة أو غيرها ، نكن لعلينا فيها نغزوها

- (١) أي من الإمام أو القوم . (سم : ٢ / ٤٩٠)
(٢) الحادي الكبير (٢٤ / ٢٢) .
(٣) رعية الطالبين (٥٢٠ / ١) ، الشرح الكبير (٢٧٢ / ٦)
(٤) أي عدم نفسه أو غيره (ش : ٢ / ٤٩٠) .
(٥) أي في عدم لزوم استئناف القعدة (ش : ٢ / ٤٩٠)
(٦) أي ؛ بالإمام الأول . (ش : ٢ / ٤٩٠ - ٤٩١) .
(٧) قوله ؛ (إلا عند تحالف ..) إلخ ينطبق بقوله ؛ (لا فرق) أي ؛ ففي هذه الحالة يكون
الفرق كاتب ، هامش (ك) .
(٨) أي ؛ يلزم استئناف النية ، (ش : ٢ / ٤٩١)
(٩) قوله (سارم) أي قبل قول المس (ولا يستحلف) ويعد كروي
(١٠) قوله (شربهما) الصير يرجع إلى قوله (بغيره أو نفسه) كروي
(١١) أي ؛ نية القعدة ؛ أي ؛ استئنافها (ش : ٢ / ٤٩١)

ولا يؤمى به ، ثم إن تمكن من ركعة الإمامة سجد ، فإن رفع والإمام قائم .
قرأ أو ركع ، لأصح برقع وهو كمشوف . فإن كان إمامة فرغ من رفع

معهم ، إن لم تكن طرأت به لرحمة إلا بعد أن جالس . يسعي ابتداء به
حيثما ، لأنه أقل حركة من عوده للاعتدال .

(ولا يؤمى به ، المدة هذا العذر وعدم دوامه

ويُسبِّح للإمام ، أن يطلوب قراءة ليلحة فيها ، ثم إن وحى في الخفاء وكان
أدرك الأولى . كخير بين المعارف والانتظار ، ولا . لم تحرر لعدوقة ، لقصرته
على إدراك الجماعة ، فلم يجر له مع ذلك تمويثها ، وفيما إذ رُحِمَ في الباء
لا يُدرك الجماعة ، لأن سجد^(١) السجدة قبل سلام الإمام ، كما يأتي^(٢)

(ثم إن) كانت الرحمة في الأولى ، (وتتمكن) من السجود (من ركع
إمامه) في الثالثة ؛ أي : قبل شروعه به (سجد) وجوباً ؛ لأنه لم يُسبِّح
ماكثر من ثلاثة أركان طويلاً .

(إن رفع) مثله^(٣) (وإمام قائم) قرأ ، (اعانحة) لإدراكه محلها ، من
ركع الإمام قبل فراغها ركع معه ، وتخلل عنه بقيتها ؛ كالمسوق بشرجه^(٤)
(أو) فرغ منه والإمام (ركع) لأصح ، أنه (يركع) معه (وغير
كمسوق) فيخلل عنه (اعانحة) ؛ لأنه لم تُدرك محلها

(إن كان إمامه) حين فراغه^(٥) من سجوده (فرغ من الركوع) أو يعي منه

(١) وفي بعض النسخ (أن يسجد)

(٢) أي يعلم مما يأتي في بعض قيل له (ش ١٩١/٢)

(٣) أي من سجود (ش ١٩١/٢)

(٤) أي فيدرك الركعة ، اعطاهم يقيناً من رفع الإمام من أقل الركوع ، وبك جمعه مع الإمام
والعوم ، ولا . أتى بركعة بعد سلام الإمام . حاشية التعليقي (١٣٨/١)

(٥) أي . فراغ المرحوم ع ش . (ش ١٩١/٢)

ولم يسنه . ورواه عنه أبو داود . ثم روي في كفة معروفة . روى عنه جماعة من أصحابه .

أما ما ذكره الشيخ في حق الإمام . فهو قال . يسنه عنه . ورواه عنه . ورواه عنه . ونحو ذلك . لأن من الأصح . ورواه عنه . ورواه عنه .

حرره . لكنه لم يترك به . فإنه الركعة مطلقاً . (و) حسب ما في أصله . ورواه عنه . لأنه لا حاجة لحرره على نظم نفسه حيث لا . (ثم يسنه الركعة بعده) . فقرر من هو الركعة الثانية بقوات ركوعها مع الإمام .

وركان الإمام (سلم) قبل مراعاة من السجود . (باب الجمعة) أنه لم يترك معه ركعة . وقضيته . أنه لو نازح رقع رأسه الميم من (عليكم) . . . أنه تفرقه وهو محض .

وقضيته قول شارح صرحوا به . بأنه لو سلم الإمام كفاً رقع هو من السجود . ثم الجمعة . خلافة .

و . لم يمكنه السجود حتى ركع الإمام . في الثانية . أي . شريح في ركوعه . (في قول براعي نظم) صلاة (معه) فيلحق الآن . كالأبوي من ركوعين في ركعة واحدة . ولا يظهر أنه يركع معه . لأنه سقاه بأكثر من ثلاث طوية .

ويحسب ركوعه الأول في الأصح . لأنه أتى به في وقته . وأتى في نفسه . لمحض المتابعة . وإذا حسب له الأذن . (ركعت منته من ركوع الأبي وسجود اثنتي) أي أتى به . (وبدل بها الجمعة في الأصح) لأنه أترك ركعها منها قبل سلام الإمام . والتسبيح غير مؤثر في ذلك .

(١) أي . سجد بين الإمام سلم أولاً . (غر ٢/٤٩٢) .

(٢) في (س ١) : (لجريه على نظم صلاة) بدل (جريه) .

وبن سجد على ترتيب نفسه عائداً بأن واحدة الشبهة بطلت صلاته ، وإن سجد
أو حول لم يفسد سجوداً لأول ، فإذا سجد ثانياً فسدت صلاته ، والأصح

(ولو سجد على ترتيب نفسه) عائداً (علماً بأن واحدة المتابعة ، هي
الركوع ؛ كما هو الأظهر المذكور) بطلت صلاته (لئلا يفسد سجدة سجد في
موضع الركوع .

وتكره^(١) لحرمة بالجمعة إن أمكنه إدراك الإمام في الركوع .

عنى ما في « الروضة » كـ « أصلي »^(٢) . واعتبر ضرورة : بأن الموافق لما قدمه
أن اليأس لا يتحصل إلا بإسلام أنه يلزمه^(٣) الإحرام بها هنا ما - ينتم -
ولا يصح تحرُّه بالظهر ؛ لأنه لم يتأس

(وإن سجد) ما قبله^(٤) (أو جهل) حكم ذلك ولو غاباً محضاً للعلماء ؛
كما هو ظاهر ؛ لأن هذا مما يخص على العموم (لم يوجب سجوداً لأول)
لأنه أتى به في غير محله ، وإنما لم ينقل صلاته ؛ لعدم

(إذا سجد ثانياً) بأن اشتهر على ترتيب نفسه سهواً أو جهلاً ، فخرج من
السجدة الأولى ، ثم قام وقرا ، وركع واعتدل وسجد ، أو لم يشبر ؛ بأن يذكر ، أو
عليه والإمام في الشهادتين يديه من سجوده ، وسجد سجدة قبل سلام الإمام
(حسب) له ما أتى به ، وثبتت به ركعته الأولى ؛ لدخول وقته ، وألغى
ما قبله .

(والأصح) بقاء على الخسب الذي هو المنقول ؛ كما في « المحرر »^(٥)

(١) أي : بعد بطلان صلاته . كتاب . هامش (ك) .

(٢) شرح الكبير (٢٧٧/٢) روضة الطالبين (٥٢٥/١)

(٣) قوله (أنه يرمي) إجماع جبر (أن لم يرمي) إجماع (ش ٢ ٤٩٣) وفي الأصل
(أن يلزمه) .

(٤) أي : من وجوب المتابعة . نهاية . (ش ٢ ٤٩٣)

(٥) المحرر (ص ٧٢)

إفراد الجمعة بقدر الركعة إذ كانت السجدة في كل سلام للإمام ، وفي بعض ما سُخِّدَ سبأً حتى ركع الإمام لليلة ، وَكُنْ مَعَهُ عَلَى الْمَذْهَبِ .

وَأَنْصَرُ لَهُ لِسُكُنِي وَالْإِسْرَافِي رَعَاهُمَا دُونَ مَا فِي « الْعَرَبِ » مِنْ عَذَابِ الْخُسْفَانِ وَإِنْ سَبَأَ عَلَيْهِ فِي الرُّوحِ « وَالْمَجْمُوعِ »^(١) إِذْ قَالَ الْجُمُعَةُ جَاءَهُ أَوْ لَمْ يَجْعَلْ .

كَمَا أَنَّ السُّجُودَ فِي سَلَامِ الْإِمَامِ (وَإِنْ كَانَ فِيهَا نَقْصٌ بَالِغٌ ، وَبَعْضُ عَدَمِ

مُتَابِعَةِ الْإِمَامِ

، وَ) التَّحْلُفُ بِاللَّيْلِ ، أَوْ نَحْوِ مَرَضٍ ، أَوْ بِلَاءٍ حَرَكِيٍّ ، كَهَوِّ بَارِحَةٍ فِي

جَمِيعِ مَا مَرَّ^(٢)

وَجَبَّ (بِمَنْعِلِ السُّجُودِ) فِي الْأَوَّلَى (سَبَأاً حَتَّى رُكِعَ الْإِمَامُ سَبْعَةً ،

فَذَكَرَهُ) (رُكْعَ مَعَهُ) وَحَرَوياً (عَلَى الْمَذْهَبِ) لِأَنَّهُ شِقٌّ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ ،

لَمْ يَجُزْ لَهُ الْجُرْيُ عَلَى نَظْمِ نَفْسِهِ .



(١) الْإِسْمَاتِ (٢٧٨/٢ - ٢٧٩) ، رَوَاهُ الطَّلَبِيُّ (٥٢٥/١ - ٥٢٧) ، السَّيْرُ الْكَبِيرُ (٢٧٥/٢ -

٢٨١) ، الْمَجْمُوعُ (٤٨٣/٤ - ٤٨٥) .

(٢) فِي (ص : ٧٢٩) وَمَا بَعْدَهَا .

محتوى المجلد الثاني

باب صفة الصلاة ...

- ٥ بحث لا تسقط الصلاة ما دام العقل ثابت .
- ٣٩ فرع شك قبل ركوعه في أصل قراءته الباقية . إلخ
- ٦١ تنبيه . ما ذكر من أن حروفها بدون تشديداتها وقراءة (مالك) بلا أتم من واحد وأربعون . إلخ
- ٦٦ فرع نس سكتة بسيرة بين الحرم ودعاء . لا فتاح . إلخ
- ٨٥ تنبيه . سم أر لأحد من أئمتنا تحديد الركعة إلخ
- ١١٦ تنبيه . ليدان من الأعالي كما علم من حد الأساس
- ١٢٠ فرع وقع هنا للنقصي ومن تبعه أنه لو شئت أثناء الصلاة في سطل طهارته . . . أثر . . . إلخ
- ١٣٢ تنبيه . عدم ما قرره . أن الراعي قاتل مجوار (وأن محمداً رسولاً)
- ١٤٠ فرع ظن مصلي فرض . أنه في كل فكل عليه . لم يؤثر . . .
- ١٤٥ تنبيه . يكره ترك سنة من سنن الصلاة
- ١٦١ تنبيه . كثر الاختلاف بين المناخرين فمن زاد على الوارد . إلخ . .
- ١٦٨
- ٧٥ باب شروط الصلاة
- ٢٠٨ فرع . يعفى عن دم المذنب
- ٢١٢ فصل : في ذكر بعض مبطلات الصلاة ريسها ومكروهاتها . .
- ٢١٣ تنبيه . كان الكلام جائزاً في الصلاة . إلخ
- تنبيه . هل العبرة هنا في حرمة المرور المحتضية للدفع باعتقاد المصلي و
- ٢٤٦ الحار أو هماً

٢٦٥	باب سجود السهو
	تنبيه : ظاهر كلامهم : أنه حيث لم يجلس الإمام للاستراحة ، أبطل
٢٦١	جلوس المأموم وإن قل
٣٠٣	تنبيه : قصة كلامهم : أن سجود السهو يفعل الإمام له يستمر على المأموم .
	فرع : سجد الإمام بعد فراغ المأموم الموقت من أهل الشبه .
٣٠٥	رجوعاً ... إلخ ..
٣١٧	باب في سجود التلاوة والشكر
٣٢٥	تنبيه : مقتضى قولهم لجميع آية سجدة ... إلخ
٣٤٣	باب في صلاة النفل
٣٨٤	فرع : اعتيد من زيادة الرقود عند حتمها حذر حرم التراخي
٣٨٤	تنبيه : علم مما مر وغيره : أن الأفضل : عيد البحر فانظر إلخ
٣٩٥	كتاب صلاة الجماعة
٤٠٥	تنبيه : نكرو : إقامة جماعة مسجد غير مذكور له إمام وإن لم يعبر عنه
٤١٥	فصل : في صفات الأئمة ومتعاقباتها
٤١٩	مبحث : لرشك شاعري في إثبات المحالف بالواجبات عند المأموم
٤٦٥	مبحث : نكرو : إمامة من يكرهه أكثر اليوم
٤٧٢	فصل : في بعض شروط القدوة ، وكثير من آدابها ، ومكروهااتها
٥٠٣	فصل : في بعض شروط القدوة أيضاً
٥٢١	فصل : في بعض شروط القدوة أيضاً
	فصل : في زوال التدرة وإيحاده ، وإدراك الميسوق وأول صلاته ، وما
٥٤٤	يتبع ذلك
٥٦٣	باب كيفية صلاة المافر من حيث السمر
٥٧٣	فصل : في شروط التصر وتوابعها
٥٩٩	فصل : في الجمع بين الصلاتين

٦٣٦	باب صلاة الجمعة
٦١٥	نبيه - طاهر كلامهم أنه لو كان أربعون من أحد القبائل جعل لهم
٦٢٤	بشرهم إقامة الجمعة فيه إله
٦١١	مرع كتابة لحفاظه أمر جمعة من رمضان بدعوة مكة إله
٦٢٤	فائدة ورد أن من قرأ عقب صلاة من الجمعة قبل أن يسي رحمه
٦٢٤	(المانحة) و(الإخلاص) ... إله ...
٦٢٥	فصل - في آدابها والأعمال المسبوبة
٦٢٥	فصل فيما تدرك به الجمعة، وما يجوز الاستحالات فيه وما يحرم
٦١٦	للمزحوم، وما يمتنع من ذلك
٦٣٦	تبيه - في أن الجمعة لا تصح خلف من لا يلزمه إلا إن رده على الأربعين
٦٣٥	محتوى المجلد الثاني

المذخر المختصر في الفقه

مؤلفه
مؤلفه

مؤلفه
مؤلفه

مؤلفه
مؤلفه

المذخر المختصر في الفقه

مؤلفه
مؤلفه

مؤلفه
مؤلفه

المذخر المختصر في الفقه

مؤلفه
مؤلفه

مؤلفه
مؤلفه

مؤلفه
مؤلفه

مؤلفه
مؤلفه

مؤلفه
مؤلفه

المذخر المختصر في الفقه

مؤلفه
مؤلفه

مؤلفه
مؤلفه

مؤلفه
مؤلفه

مؤلفه
مؤلفه

مؤلفه
مؤلفه

فتیح الورد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله

والحمد لله

أداة ولا يشترط

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

والحمد لله

الحمد لله

خاتمة التفتيح

إلى حاتمة التفتيح



الحمد لله

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله

والحمد لله

الحمد لله

والحمد لله

شرح الورقات

في أصول الفقه

الحمد لله

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله

والحمد لله

الحمد لله

الحمد لله

والحمد لله

الحمد لله

الغوائد الذهبية

تلخيص الغوائد الذهبية

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله

والحمد لله

الحمد لله

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله

والحمد لله

الحمد لله

والحمد لله

الحمد لله

والحمد لله

الحمد لله

والحمد لله

الحمد لله

نَشْرُ الْبُيُوتِ

على مر في السعور

الطبعة الأولى

مكتبة عبد الله بن عباس

١٩٩٣

نشر في

في الشرح "ربيع" في بيت حمد
في الشرح "ربيع" في بيت حمد

مكتبة

١٩٩٣

١٩٩٣

نَشْرُ الْبُيُوتِ

على مر في السعور

الطبعة الأولى

مكتبة عبد الله بن عباس

١٩٩٣

نشر في

في الشرح "ربيع" في بيت حمد
في الشرح "ربيع" في بيت حمد

مكتبة

١٩٩٣

١٩٩٣

حَلِيَّةُ اللَّيْلِ لِلْحَيَوَاتِ

بشرى

الجوهرة المكنونة

في غلوم ربي ولسان ربي

الطبعة الأولى

مكتبة عبد الله بن عباس

١٩٩٣

نشر في

في الشرح "ربيع" في بيت حمد

في الشرح "ربيع" في بيت حمد

١٩٩٣

١٩٩٣

١٩٩٣

١٩٩٣

شَرْحُ غُرَيْبِ الْفَصِيحِ

الطبعة الأولى

مكتبة عبد الله بن عباس

١٩٩٣

نشر في

في الشرح "ربيع" في بيت حمد

في الشرح "ربيع" في بيت حمد

١٩٩٣

١٩٩٣

١٩٩٣

فتح مجلس الاعراب

تأليف
الأستاذ العلامة سلال الدين الشوكلي
(١٩٩١ هـ)

ترجمة وتقديم
د. أحمد حبيب أبو سالم
معلم اللغة العربية في جامعة الكويت

دار الحديث
بيروت

دار الإحياء
بيروت

تأريج القرآن الكريم

دراسة نقدية تحليلية

تأليف
د. الشيخ الشجاعي بن أحدي

دار الحديث
بيروت

الإلهام مستأنس الأعلام في خواص الإنشاء

تأليف الأمام
أحمد بن عبد الرزاق المقرئ الرشيد
(١٢٩٦ هـ)

مختار من إلهام الشيخ العلامة رشيد

ترجمة وتقديم
د. عبد القادر محمد بن محمد بن أبي بكر
معلم اللغة العربية في جامعة الكويت

دار الحديث
بيروت

الكشف والبيان

عن مآلات القرآن

تأليف الإمام العلامة
أبي القاسم الحسن بن أحمد الهندي
(١٢٦٩ هـ)

ترجمة وتقديم
د. أحمد حبيب أبو سالم
معلم اللغة العربية في جامعة الكويت

دار الحديث
بيروت

ایضاح القواعد الفقہیۃ

تألیف

شیخ الاسلام وفتی الزام علیہ الحاج المرحوم
عبد اللہ بن سعید بن محمد خلیفہ النجفی
القمی شہید الشہداء فی المناہج المکی
(۱۲۷۷ھ - ۱۳۷۱ھ)

بمشایخہ

الدکتور أحمد بن عبد الغنی بن قاسم الحدادی
عفا اللہ تعالی عنہ

دار الفکر
للتبوی و النشر
بدمشق

الشیخ الذکیر

علی الشیخ المنور فی علم المنطق

تألیف

هذا المؤلف من المؤلفات النجفیة
(۱۳۷۱ھ - ۱۳۷۷ھ)

تألیف

جلال بن محمد المکی

دار الفکر
للتبوی و النشر
بدمشق

شیخ البطل

تألیف

صنفه الشیخ
جنتیہ الشیخ

تألیف

هذا المؤلف من المؤلفات النجفیة
القمی شہید الشہداء فی المناہج المکی
(۱۳۷۷ھ - ۱۳۷۷ھ)

تألیف

هذا المؤلف من المؤلفات النجفیة
القمی شہید الشہداء فی المناہج المکی
(۱۳۷۷ھ - ۱۳۷۷ھ)

دار الفکر
للتبوی و النشر
بدمشق

رسالة الاخلاق

تألیف

عبد الغنی بن عبد الغنی
(۱۳۷۷ھ - ۱۳۷۷ھ)

هذا المؤلف من المؤلفات النجفیة
القمی شہید الشہداء فی المناہج المکی
(۱۳۷۷ھ - ۱۳۷۷ھ)

تألیف

هذا المؤلف من المؤلفات النجفیة
القمی شہید الشہداء فی المناہج المکی
(۱۳۷۷ھ - ۱۳۷۷ھ)

دار الفکر
للتبوی و النشر
بدمشق



